


شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع

تأليف

الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي
(المتوفى سنة 834هـ)

تقديم وتحقيق

الأستاذ الصدّيقي سيدي فوزي

الجزء الأول




شرح الدرر اللوامع
في أصل مقرأ الإمام نافع



شرح الدّرر اللّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع

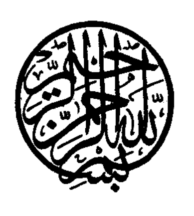
تأليف

الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي
(المتوفى سنة 834هـ)

تقديم وتحقيق

الأستاذ الصّدّيقي سيدي فوزي

الجزء الأوّل



الطبعة الأولى 1421- 2001

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذي لا ينبغي الحمد إلاّ له، حمدا يوافي نعمه ويكافي مزيده، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصّلاة والسّلام الأتمان الأكملان على خير خلقه ورسله وعلى آله وصحبه، يسعدني جدّا أن أضع بين يدي القرّاء الكرام كتاب 'شرح الدّرر اللّوامع' للإمام محمد بن عبد الملك المنتوري في طبعته الأولى، والذي كنت تقدّمت بتحقيقه لدار الحديث الحسنيّة من أجل الحصول على دكتوراه السّلك الثالث في العلوم الإسلامية، وإني أرجو من الله أن يجد كلّ ناظر فيه بغيته، وأن يحصل له به النفع إن شاء الله تعالى، وما أصبت فيه في أمر التحقيق فهو بتوفيق المولى جلّ وعزّ، وما كان في ذلك من هنات أوهفوات فهو مني وإليّ، على أنّ الكمال لله سبحانه وتعالى، والعجز والقصور وصف المخلوق، ونأمل بعون الله أن نستدرك في طبعات مقبلة ما عسى أن يكون في الطبعة الحالية، والإنسان دائما ينشد الأفضل ويطمح للأكمل، والّذي حدا بنا للتّعجيل بطبع الكتاب هو أنّ الواحد منّا لا يضمن عمره، فإذا ما اخترمته ـ دون تحقيق ما يريد ـ المنيّة، قد لا يوجد من يتمّ بعده ما كان يبتغيه من أمنيّة، فلذلك بادرنا إلى إخراج هذا السّفر الميمون حتى يستفيد منه الراغبون، وينهل من كوثره الواردون، مبتهلين إلى الله تبارك وتعالى أن يجعل عملنا فيه خالصا لوجهه، وأن يرزقه القبول والحظوة عند المهتمين، وأن يكتبه لنا علما نافعا تصلنا بركاته ويجرى علينا أجره في الدنيا، ويوم نكون تحت أطباق الثرى، وأن نجده عنده تعالى عملا صالحا يثقل موازيننا يوم لقاه.

وإني أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع من أعاننا على نشر هذا الكتاب، وإخراجه في أحسن إخراج، فلا شك فهو يقاسمنا أجره، ويشاطرنا فضله ونفعه، والله أسأل أن يحسن للجميع من باب فضله وكرمه، وأن يثيب كل واحد على ما بذله من جهد وعون، فوق ما أمّله من مثوبة الله وإنعامه، وطوله وحسن إكرامه، إنّه سبحانه نعم الجواد المفضال، والمنّان ذو الكرم وعظيم النوال.

المحقّق

كتب بتاريخ: 2000.07.07 م موافق: ٧ ربيع الثّاني ١٤٢١هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى والدتي الحنون التي زرعت منذ الصّبا بذرة الإيمان في قلبي
إلى والدي العزيز الّذي زوّدني دعوة صالحة لأسير في طريق العلم
إلى زوجتي الوفيّة التي شاركتني رحلة الكفاح ورافقتني بدرب الطلب
وإلى كلّ من له فضل عليّ من شيوخي وأساتذتي وإخواني في الله
أهدي هذا الكتاب، راجيا من الله جلّت قدرته، أن يجعل عملي فيه
خالصا لوجهه، وأن ينفع به، ويرزقه القبول والذّيوع، وأن يرحم
برحمته الواسعة الرّاجز ابن بزّي، والشّارح المنتوري، وأن يجزيهما
عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء. آمين. والحمد لله ربّ العالمين.

الصديقي فوزي



قسم التقديم

تـمـهـيـد:

إنّ ميدان التّحقيق لميدان صعب المراس، تكتنفه المشاقّ من كلّ جانب، ويحتاج فيما يحتاج إليه إلى البحث الجادّ، والمثابرة والاستمرار في التّضحية، ولكنّ نتائجه على أيّ حال نتائج جليلة، وثماره فوق ذلك ثمار يانعة مفيدة؛ وإنّ خزائننا لتزخر بذخائر نادرة من مخطوطات، لأعلام من أئمّة المغرب والأندلس، وكثير منها ـ مع الأسف الشّديد ـ لازال موضوعا فوق الرّفوف، يتعرّض لعوامل التّعرية الزّمنية، فتأكله الأرضة، وينتهي أمره إلى التّسوّس، إلاّ أن يجد من ينتشله من وهدة التّآكل، ويلبسه ثوبا علميّا جديدا، يبدو للقرّاء والدّارسين من خلاله، في أحسن حلّة، وأحدث مظهر.

ومن هذا التّراث الفذّ الثّمين، مخطوطات كثيرة ومهمّة في علم القراءات، هذا العلم الجليل الّذي عرف به المغاربة على مدار القرون، بل نبغوا في حفظه وإتقانه، وبرزوا فيه فألّفوا في فنونه، وأحسنوا فيها وأجادوا، وأسهبوا واختصروا فأفادوا، بحيث أنهم لم يدعوا شأوا لمستبق في مضمارها، أو مستكنه لأسرارها، فلم يغب عنهم شيء من شواردها، ولا أهملوا أمرا من أوابدها. ومن بين أساطين علم القراءات بمغربنا الإسلامي، الإمام الجليل: محمّد بن عبد الملك المنتوري، الّذي وقع اختياري على تحقيق مخطوطه، فما هي أهمّية موضوع الكتاب وقيمته؟

ـ أهمّية موضوع الكتاب:

لقد راودت نفسي رغبة جامحة في تحقيق مخطوط 'شرح رجز ابن برّي' للعلاّمة المنتوري، فاستجبت مذعنا لها، وذلك حتّى أسهم في إنقاذ جزء من تراثنا، وأؤدّي بعض الدّين الّذي طوّقنا به علماء أمّتنا الأعلام، ولكي أخرج كنوزاً منه إلى النّور، ليستفيد منها الألسنيّون وأصحاب الدّراسات اللّغويّة الحديثة، وذلك لما لعلم التّجويد من صلة وثيقة بهذه الميادين، فلا يخفى ما بذله علماء القراءات من أبحاث دقيقة، وما قدّموه من كتابات وصفيّة، تتعلّق بصفات الحروف ومخارجها، واختلاف وجوه القراءة وتباين النّطق بها، بل إنّ علم القراءات علاوة على كلّ هذا، علم تتشعّب مناهله، وتتفرّع روافده، فيرد منه علماء التّفسير والفقه والحديث، وذلك لما يوجد من تداخل وترابط بين هذه العلوم جمعاء. ومن ثمّ كانت أهمّية هذا المخطوط المزمع تحقيقه، إذ أنّه يعتبر بحقّ من أحسن الشّروح 'للدّرر اللّوامع'، إن لم نقل أنّه أحسنها على الإطلاق، وذلك لعلوّ شأو صاحبه، وطول باعه، وجودة تأليفه، وحسن تصنيفه، فأتى شرحه لذلك كبير الفائدة، غزير العائدة، لم يدع شاذّة في

فنّه إلاّ أتى بها، ولا فاذّة في إلاّ عرّج عليها. وقد كان أيضا من جملة الدّواعي الّتي شجّعتني على ولوج باب التّحقيق في التّراث المغربي الأندلسي، هو الدّعوة الّتي وجّهها مدير دار الحديث الحسنيّة، فضيلة الدّكتور: محمّد فاروق النّبهان، حيث أهاب بخرّيجي الدّار، إلى مراعاة جانب العطاء المغربيّ في المكتبة الإسلامية، من أجل التّعريف به في بحوثهم، وإخراج مذخوره في تحقيقاتهم، لاسيّما وأنّ التّراث المشرقيّ قد أخذ حظّه موفورا - إن لم نقل كاملا - من حيث دراسته وإخراجه.

وأرى هنا أنه تحسن الإشارة إلى الأسباب الّتي دفعتني إلى اخيار السيّد المشرف، فما هي يا ترى؟

- أسباب اختياري للسيّد المشرف:

وقد كان من أسباب اختياري للأستاذ المشرف، فضيلة الدّكتور السيّد: محمّد يسفّ، ليتولّى الإشراف على رسالتي، ما عرفته فيه من ثقافة موسوعية، ودراية معرفيّة، ونهج علميّ جادّ، وما استشعرته منه من تفهّم متبصّر، ونفس طيّبة زكيّة، وأخلاق فاضلة نديّة، ممّا جعلني أرتاح إلى إشرافه، لاسيّما وأنّه سبق لي أن تلقّيت العلم على يديه، مدّة دراستي في دار الحديث الحسنيّة، فكانت فرصة سانحة لأعرفه عن كثب، ولأنهل من كوثر علمه، وأنعم بسنيّ إرشاداته، وصائب توجيهاته. وإنّي أمل متوقّد في أن يحوز بحثي رضاه، فيأخذ بيدي فيما تبقّى من خطوات الطّريق، حتّى أناقش وأتشرّف بالحصول على دبلوم الدّراسات العليا في العلوم الإسلاميّة، من مؤسّستنا الّتي نعتزّ بالانتساب إليها، ألا وهي دار الحديث الحسنيّة، ونتمنّى أن يكون هذا البحث واحداً من تلك اليواقيت الّتي ترصّع تاج الفخار الّذي ترفعه فوق هامتها، وأن يشكّل مع جهود الباحثين المنتمين إليها، والقائمين عليها، بصيصا من تلك الهالة الوضيئة الّتي تزيدها وقاراً وهيبة وقيمة علميّة.

وفي الأخير أتوجّه إلى الله بخالص الدّعاء أن يجزي عنّا الدّكتور المشرف أفضل الجزاء، ومدير دار الحديث الحسنيّة، وباقي الدكاترة الأساتذة المحترمين الذين كان لهم إسهام في مراجعة هذا البحث ومناقشته، ونختم بالدّعاء لمولانا أمير المؤمنين الحسن الثّاني، الّذي شيّد صرح هذه البناية، وأقام أساسها، أن يتغمّده الله بواسع رحمته، ويشمله بسابغ كرمه وإحسانه، وأن يخلفه في وارث سرّه والمتربّع على عرشه من بعده، سيدي محمّد السّادس أعزّ الله ملكه، وحفظه بما حفظ به كتابه ووحيه، ورعى صنوه المولى رشيد، وسائر الأسرة المالكة، بعينه الّتي لا تنام، وكنفهم بكنفه الّذي لايضام. آمين وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

خطة البحث

ينقسم البحث إلى قسمين: تقديم وتحقيق.

التّقديم:

ويتكوّن من تمهيد وثلاثة فصول.

التّمهيد:

ويشتمل على:

- أهمّيّة موضوع الكتاب.
- أسباب اختياري للسيّد المشرف.
- عرض خطّة البحث.

الفصل الأوّل: دخول القراءات إلى المغرب وعناية المغاربة بقراءة نافع:

ويتألّف من مبحثين اثنين:

المبحث الأوّل: دخول القراءات ورواية نافع إلى المغرب:

المبحث الثّاني: خدمة المغاربة للقرآن وتمسكهم بقراءة ورش عن نافع:

الفصل الثّاني: ترجمة ابن برّي والحياة الثقافية في عصره وأهمية منظومته:

ويتضمّن مبحثين اثنين:

المبحث الأوّل: المرينيّون واهتمامهم بازدهار العلوم وعنايتهم بمدينة تازة:

المبحث الثّاني: ترجمة ابن برّي وأهمّيّة منظومته في قراءة نافع:

أ ـ ترجمة ابن برّي:

- اسمه ونسبه.
- مولده ونشأته.
- شيوخه وأساتذته.
- تلاميذه.
- كفاءته العلمية وثناء العلماء عليه.
- المهامّ الّتي تقلّب فيها ابن برّي.

- شيوخه وأساتذته.
- تلامذته والآخذون عنه.
- مؤلّفاته وآثاره.
- وفاته.
- أقوال العلماء فيه.

المبحث الثّاني: مقارنة بين منهجي المنتوري والخرّاز:

- التّوسّع في الشّرح اللّغويّ والأدبي.
- رصد الألوان البلاغية واللّمسات البديعيّة.
- التّعرض لما يتعلّق بالعروض وأمر القوافي والشّعر.
- الاهتمام بالإعراب والنّحو والوقوف عندهما.
- الأصالة والتميّز في الكتابة عند الخراز والمنتوري.
- الخصائص الأسلوبية عند الشّارحين.
- السّمات العامّة لمنهجيهما.
- خلاصة المقارنة بين الشّارحين.

التّحقيق:

منهجيّة التّحقيق:

- ذكر الأصول الخطّيّة للمخطوط.
- وصف للنّسخ المتوفّرة منه.
- توثيق عنوان الكتاب و نسبته إلى صاحبه.
- المنهج المتّبع في التّحقيق.
- تقديم نماذج من صور المخطوطات المعتمدة.

الفصل الأوّل:

دخول القراءات إلى المغرب وعناية المغاربة بقراءة نافع:

ويتألّف من مبحثين:

المبحث الأوّل: دخول القراءات ورواية نافع إلى المغرب.

إنّ ظهور القراءات كان بالمشرق الإسلامي، وهذا شيء لا غبار عليه، والسّبب في ذلك أنّ ظهور الإسلام ذاته كان بالمشرق، فكان منطقيّا جدّا أن يبرّز هناك في علم القراءات أئمّة، يرجع إليهم في هذا الشّأن، ويؤخذ عنهم القرآن، وكان من بينهم: نافع (ت 128 هـ) بالمدينة، وابن كثير (ت 120 هـ) بمكّة، وأبو عمرو بن العلاء (ت 154 هـ) بالبصرة، وحمزة (ت 156 هـ) وعاصم (ت 127 هـ) بالكوفة، وابن عامر(ت118 هـ) بالشّام.

أمّا عن علم القراءات في الغرب الإسلامي، وعن زمن دخوله بلاد المغرب، فقد ذهب "أبو بكر الزّبيدي إلى أنّ أبا موسى الهوّاري - وهو من أهل الأندلس - رحل إلى المشرق أوّل خلافة عبد الرّحمان الدّاخل (ت 138 هـ)، فلقي مالكا ونظراءه، وكان أوّل من أدخل القراءات إلى الأندلس وألّف فيها"(1). ولعلّ هذه القراءة لم يكتب لها الشّهرة على يد هذا الإمام، ولذلك نرى أنّ ابن الجزري يؤكّد على أنّ أبا عمر الطّلمنكي - المتوفّى سنة 429 هـ - يعتبر أوّل من قام حقيقة بهذا الإنجاز الكبير، إذ يقول في كتابه 'النّشر': "لم يكن بالأندلس، ولا ببلاد المغرب شيء من هذه القراءات، حتّى كان أحمد بن محمّد بن عبد الله الطّلمنكي، صاحب كتاب 'الرّوضة'، أوّل من أدخل القراءات إلى الأندلس"(2). بينما نجد أنّ القاضي عيّاض كان أكثر تخصيصا، حينما يقول عن غازي ابن قيس (ت 199 هـ): "وهو أوّل من أدخل موطّأ مالك، وقراءة نافع إلى الأندلس"(3). وقد ذكر الأستاذ سعيد أعراب أنّ النّاس "كانوا يقرأون بروايته إلى أن قدم برواية ورش - محمّد بن وضّاح القرطبي (ت 287 هـ) - فاعتمدها أهل الأندلس ودوّنوها"(4).

والجدير بالذّكر أنّ الرّواية الّتي سادت في الأندلس، هي رواية ورش من طريق عبد الصّمد بن عبد الرّحمان العتقي(5)، ومن هذا التّاريخ أخذت قراءة نافع تعرف لها رواجا وذيوعا،

٦

(1) انظر 'القراء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب: 14.

(2) انظر كتاب 'النّشر في القراءات العشر' لابن الجزري: 1/34-35.

(3) انظر 'ترتيب المدارك' للقاضي عياض: 114/3. (4) انظر 'القرّاء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب: 14.

(5) انظر الصفحة: 71 من دراسة ذ.حسن الطّالبون في تحقيقه لكتاب: 'تحصيل المنافع على الدّرر اللّوامع' ليحيى بن سعيد السّملالي، تقدّم به الباحث لدار الحديث الحسنيّة، لنيل دبلوم الدّراسات العليا في العلوم الإسلامية.

فقد قال المقري ـ رحمه الله ـ وهو يترجم لأبي عبد الله محمّد بن خيرون الأندلسي ــ المتوفّى سنة: 306 هـ ـ ويصف عودته إلى تونس بعد رحلته للمشرق في طلب العلم: "وقدم بقراءة نافع على أهل إفريقيّة، وكان الغالب على قراءتهم حرف حمزة، ولم يكن يقرأ بحرف نافع إلاّ الخواصّ، حتّى قدم بها فاجتمع إليه النّاس، ورحل إليه أهل القيروان من الآفاق"(1)، وقد عدّ بعض الباحثين ابن خيرون أوّل من أدخل القراءات إلى المغرب(2)، ولكنّنا رأينا كيف أنّ المقري، إنّما نسب إليه الأوليّة فيما يخصّ نشر قراءة نافع، الّتي قد كانت موجودة قبله لدى بعض الخواصّ، ومن ثمّ فإنّ ابن خيرون لا يعتبر بحق أوّل من أدخل هذه القراءة القرآنية للمغرب.

ولعلّ ممّا حبّب قراءة نافع إلى نفوس المغاربة هو أنّها اختيار إمامهم مالك، ووصفه لها بأنّها سنّة، ولأنّها كذلك مقرأ أهل مدينة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ثمّ لا ينبغي أن ننسى كون نافع أحد شيوخ مالك، إذ عنه أخذ علم قراءة القرآن الكريم. قال مالك ـ رحمه الله ـ : "قراءة أهل المدينة سنّة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم!"(3)، وقال رحمه الله: "نافع إمام النّاس في القراءة"(4). وقال ابن المجراد السّلوي في 'إيضاح الأسرار والبدائع': "ولـمّا كانت قراءة نافع سنّة أهل المدينة، صارت لأهل المغرب أعظم حلية وأكرم زينة، وأكثر علماؤهم فيها من التّصانيف، وألّفوا فيها جملة تآليف، سالكين في ذلك مذهب الحافظ أبي عمرو الدّاني وطريقه، رائمين تقريب مذهبه في مصنّفاتهم وتحقيقه"(5).

كما ذكر الأستاذ عبد السّلام أحمد الكنّوني، أنّ تحوّل المغاربة من قراءة حمزة الكوفي ــ الّتي كانوا عليها أوّلا ـ إلى قراءة نافع المدنيّ، كان بسبب تحوّلهم إلى المذهب المالكيّ(6). وقد أصبحت منذ ذلك الحين قراءة نافع، هي القراءة الرّسمية والسّائدة في المغرب لا يعرفون غيرها، قال أبو الفضل الخزاعيّ (ت 408): "أدركت أهل مصر والمغرب، على رواية أبي يعقوب الأزرق عن ورش، لا يعرفون سواها"(7)، ويعني بالمغرب الغرب الإسلامي بما في ذلك الأندلس في ذلك الوقت، إلاّ أنّ المصريين قد تحوّلوا عن هذه القراءة بعد ذلك، وقراءتهم اليوم على رواية حفص عن

٧

(1) انظر 'نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب' للمقري: 2/65-66.

(2) انظر جريدة 'الميثاق': 8، العدد: 116، السنة: 1970؛ و'القرّاء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب: 13.

(3) انظر 'معرفة القرّاء الكبار' للذّهبي: 64؛ و'النّجوم الطّوالع' للمارغني: 3.

(4) انظر 'معرفة القرّاء الكبار' للذّهبي: 64؛ و'النّجوم الطّوالع' للمارغني: 3.

(5) أنظر 'إيضاح الأسرار والبدائع' لابن المجراد: 1-2، المخطوط بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم: 1745.

(6) انظر 'المدرسة القرآنية في المغرب' لعبد السّلام الكنوني: 55.

(7) انظر 'القرّاء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب: 14.

عاصم بن أبي النّجود الكوفيّ؛ وقد ذكر الشّيخ محمّد الضبّاع أنّ قراءة عامّة المصريّين كانت "منذ الفتح الإسلامي إلى أواخر القرن الخامس الهجري، على طريقة أهل المدينة المنوّرة، سيّما الّتي رواها ورش المصريّ عن نافع القارئ المدنيّ، ثمّ اشتهرت بعدها بينهم قراءة أبي عمرو البصريّ، واستمرّ العمل عليها قراءة وكتابة في مصاحفهم، إلى منتصف القرن الثّاني عشر الهجريّ، ثمّ حلّت محلّها قراءة عاصم بن أبي النّجود الكوفيّ"(1).

والمغاربة على العكس من إخوانهم المصريّين كان تحوّلهم إلى قراءة نافع، بعد أن كانوا على قراءة حمزة، وقد عرفت قراءة نافع استمراريّة في غربنا الإسلاميّ، امتدّت من بداية القرن الرّابع الهجري، إلى ما بعده من القرون المتلاحقة، حيث يذكر المؤرّخ أحمد بن خالد النّاصريّ بهذا الخصوص في كتابه الجليل 'الاستقصا': "أنّ محمّد بن خيرون الأندلسيّ رحل إلى المشرق في صدر المائة الرّابعة، فأخذ عن علمائه وقرّائه، وعاد إلى إفريقيّة بقراءة نافع بن أبي نعيم، وكان الغالب عليهم القراءة بحرف حمزة، فشاع حرف نافع يومئذ في أقطار المغرب، بعد أن كان لا يقرأ به إلاّ الخواصّ، واستمرّ الحال على ذلك إلى اليوم"(2).

وهنا نطرح تساؤلا وهو: لماذا ياترى تأخّر دخول القراءات القرآنية إلى الغرب الإسلامي عامّة؟، ولماذا كان السّبق في هذا الدّخول للأندلس مقارنة بالمغرب حتّى أنّنا نجد أنّها تقدّمت عليه بما قد أربى عن المائة عام؟ يجيبنا عن هذا التّساؤل الأستاذ عبد السّلام أحمد الكنّوني إذ يقول في كتابه القيّم 'المدرسة القرآنية في المغرب': "يبدو لي أنّ المغرب كان كغيره من الأقطار الإسلاميّة، يقرأ فيه القرآن بجميع القراءات على تفاوت منها، ويشهد بذلك ما نجده من اعتناء أئمّة المغرب برواية مختلف الأئمّة، لاحظ ... ـ مثلا ـ اتّجاه شريح بن محمّد إلى الإمام الحضرميّ، واتّجاه محمّد بن شريح إلى ابن العلاء، وغيرهما من الأئمّة الّذين ألّفوا في مختلف القراءات، حتّى الشّاذة منها"(3). ثمّ قال: "وأقرب إلى طبيعة الأشياء أن يكون المغرب قد عرف في أوّل الأمر مختلف القراءات، وقرأ بها حتّى اطمأنّ إلى ما يؤثر منها، على نحو ما فعلت الأمصار الإسلامية بالمشرق"(4).

(1) انظر 'الإضاءة في بيان أصول القراءة' للضبّاع: 72.

(2) انظر 'الاستقصاء' للنّاصري: 139/1.

(3) انظر 'المدرسة القرآنية في المغرب' للكنوني: 1\55-56 .

(4) انظر 'المدرسة القرآنية في المغرب' للكنوني:1\56 .

المبحث الثّاني: خدمة المغاربة للقرآن وتمسكهم بقراءة ورش عن نافع:

وقد جنّد المغاربة أنفسهم لخدمة كتاب الله والحفاظ عليه، والدأب على قراءته وإقرائه، فظهر بينهم أئمّة أعلام، بلغوا شأواً بعيدا في هذا الأمر، وكانت لهم أقدارهم بين أهل هذا الشّأن، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: أبا محمّد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) صاحب 'التّبصرة' و'الكشف'، والإمام الحافظ أبا عمرو الدّاني مؤلّف 'التّيسير' (ت 444 هـ)، وغيره من المؤلّفات القيّمة، والّذي له القدح المعلّى في علم القراءة، وإليه المنتهى في رواية أسانيدها، حتّى صار عمدة النّاس فيها، ومعوّلهم في تبيين أمرها؛ ولا ننسى في هذا المقام ذكر أبي القاسم بن فيرة الشّاطبي (ت 590 هـ)، الّذي استبطن معاني 'التّيسير' في قصيدته 'حرز الأماني' المشهورة بالشّاطبيّة، والّتي كان لها كبير الأثر في نشر هذا العلم القرآني، فهي لجزالة لفظها، ودقّة معانيها، حبّبته إلى نفوس الطّلاّب، لا سيّما وأنّ إيقاعها المميّز لها عن استرسال النّثر، جعلها خفيفة عليهم، فكان أن اعتنى بها النّاس، وشرحها الشرّاح، واستفاد منها خلق كثير على مدار الزّمان، وتعاقب الأيّام والأحيان.

ولا زالت قراءة نافع حتّى زماننا هذا، هي القراءة الرّسميّة لبلاد المغرب الأقصى، حيث اشتهرت بها رواية ورش من طريق أبي يعقوب يوسف الأزرق، هذه الرّواية الّتي عرفت تشجيعا من مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثّاني ـ تغمّده الله بواسع رحمته ـ فدعا إلى الاهتمام بأمرها في الكتاتيب القرآنية، والاعتناء بمدارس القرآن، التي تعمل على تعليمها ونشرها، كما أصدر أمره المطاع بطبع المصحف الحسنيّ بحسب ضوابطها، وكلّف بذلك جمهرة من العلماء المرموقين من أهل هذا الشّأن، فبادروا إلى الاستجابة للأمر الملكي الكريم، بروح من المثابرة والإخلاص، فجاء لذلك المصحف الحسنيّ في أبهى حلّة، وأتمّ تدقيق، وغاية إتقان؛ وتولّت طبعه وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة، فأحسنت إخراجه بطباعة سنيّة، فأضافت إلى مكارمها مكرمة حسنيّة. وممّا لاشك فيه أنّ جلالة الملك سيّدي محمّد السّادس ـ نصره الله وأيّده ـ، سيتبع نفس نهج سلفه الكريم، في العناية بالقراءات القرآنية، وتشجيع المتصدّرين لتدريسها، ورعاية المحتفلين بها.

هذا ونجد ـ إلى درجة مّا ـ نفس الذيوع، وذات الاستمراريّة، لقراءة نافع في القطر الجزائريّ، لولا ما جدّ به من توجّه عناية الدّولة مؤخرا، ووسائل الإعلام هناك، إلى نشر رواية حفص عن عاصم، ممّا حدّ شيئا مّا من هذا الذّيوع، وأوقف نسبيّا تلك الاستمراريّة. وفي تونس نجد أن قراءة نافع عرفت، وما تزال تعرف حضوراً على المستوى الرّسميّ للدّولة، وذلك برواية قالون من طريق أبي نشيط، كما تؤكّده قراءات القرّاء التونسيّين، ويشهد له المصحف التّونسيّ المتداول إلى اليوم، والّذي أقرّته مشيخة القرّاء بتونس؛ وتولّت طبعه مؤسّسة عبد الكريم بن عبد الله، تحت رعاية كتابة الدّولة للشّؤون الدّينية ـ إدارة شؤون القرآن الكريم.

الفصل الثّاني:

ترجمة ابن برّي والحياة الثقافية في عصره وأهمية منظومته:

ويتضمّن مبحثين:

المبحث الأوّل: المرينيّون واهتمامهم بازدهار العلوم وعنايتهم بمدينة تازة:

لقد كانت مدينة تازة في عصر ابن برّي وقبله، تعتبر من المراكز الثّقافية الهامّة، حيث عرفت عناية كبيرة من سلاطين بني مرين، فأسّسوا بها دار الإمارة، وشيّدوا المساجد العامرة، وبنوا المدارس النّافعة، وكانوا يتعاهدونها بالزّيارات، ويتفقّدون أحوال أهلها، ويعملون على رقيّها وازدهار النّشاط العلميّ بها .

قال الدّكتور عبد الهادي التّازي عن اهتمام السّلاطين من بني مرين بمدينة تازة: "لقد توجّه إليها بنو مرين بنفس العناية والحماس، الّذي توجّهوا به إلى عاصمتهم فاس، بل إنّهم اتّخذوا من تازة مدرسة لفلذات أكبادهم، وقاعدة للأمراء وكبار رجال الدّولة...لقد بلغت تازة في العهد المريني، ما لم تبلغه معظم المدن في المغرب الأقصى"(1). ويقول: "ولم تكن المدينة محطّة أخبار وإعلام فقط، ولكنّها مركز إشعاع ثقافي وعلمي وحضاري، وفي الحوالات الوقفية انعكاس لأخبار تازة، ونشاطها العلمي والثقافي"(2).

وقال الإسحاقي في رحلته الحجازيّة عن مدينة تازة: "زرناها فإذا هي مدينة آخذة من الحضارة بطرف، وحصن حصين من المعاقل، الّتي تعقل بها أثر الحسن القديم، وإذا بها جامع كأحسن ما أنت راء من الجوامع، سعة وحصانة وبناء، متقنا محكم الشّكل...مدينة عجيبة مكتوب على بابها:

لَعَمْرُكَ مَا مِثْلِي بِشَرْقٍ وَمَغْرِبٍ **** يَفُوقُ الْمَبَانِي حُسْنُ مَنْظَرِي الْحَسَنْ

بَنَانِي لِدَرْسِ الْعِلْمِ مُبْتَغِياً بِهِ **** ثَوَاباً مِنَ اللَّهِ الْأَمِيرُ أَبُو الْحَسَنْ(3)

ثمّ يتحدّث الإسحاقي عن الخزانة العلميّة الّتي كانت في قبلة المسجد الأعظم على يسار المحراب، والّتي أنشئت برسم حفظ ونشر كتاب 'الشّفا' للقاضي عيّاض، فجعلت من تازة مدينة في صدر المراكز الثّقافية المغربية مثل فاس ومرّكش وسبتة...ويفيدنا الإسحاقي أنّه كان منقوشا على واجهة الخزانة هذه الأبيات:

(1) انظر مجلّة 'دعوة الحقّ': 53، العدد: 241، السنة: 1984.

(2) انظر مجلّة 'دعوة الحقّ': 52، العدد: 241، السنة: 1984.

(3) انظر 'الرّحلة الحجازية' للإسحاقي، ورقة: 27-28، ورقم مخطوطتها بخزانة القرويّين: 1259.

لِي مَنْزِلٌ بَيْنَ الْخَزَائِنِ شَامِخٌ **** قَدْ خُصَّ مِنْ بَيْتِ الْإِلَهِ بِمَنْزِل
حِفْظاً لِمَجْمُوعِ الشِّفَا أُنْشِئْتُ عَنْ **** أَمْرِ الْخَلِيفَةِ فَارِسِ الْمُتَوَكِّلِ
فِي عَامِ سَبْعٍ بَعْدَ خَمْسِينَ انْقَضَتْ **** وَمِئِينَ سَبْعٍ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ(1)

ومما يبيّن اهتمام المرينيين بالعلم وازدهار العلوم الدّينية، ما أورده الأستاذ محمّد العلميّ حيث قال: "منذ تولّى المرينيّون حكم المغرب، وعنايتهم بالدّين والعلماء من رجاله شغلهم الشّاغل، من أجل ذلك قرّبوا إليهم الفقهاء، وأسندوا إليهم كثيراً من مناصب الدّولة داخل القصور وخارجها، لكتابتهم واستشارتهم وتربية ولاة العهد، وتولّي شؤون القضاء والتّدريس والسّفارات"(2).

كما يذكر الأستاذ الحسن السّايح: بأنّه " تعدّدت المدارس، حيث زاد المرينيّون على ما بقي منها في عهد المرابطين والموحّدين"(3)، " ثمّ أنشأ أبو الحسن في كلّ بلد من بلاد المغرب الأقصى والمغرب الأوسط مدرسة، وكانت هذه المدارس وما أنشئ بعدها مخصّصة لإيواء الطّلبة في تازة، ومكناس، وسلا، وطنجة، وسبتة، والدّار البيضاء، وأزمّور، وأسفي، وأغمات، ومرّاكش، والقصر الكبير، وتلمسان"(4). ومن المدارس الّتي اشتهرت في هذا العهد مدرسة الحلفاويّين، ومدرسة العطّارين، ومدرسة البيضاء، ومدرسة جامع الأندلس، ومدرسة الوادي، والمدرسة العنانية، ومدرسة المهندسين، وسمّيت هذه الأخيرة كذلك "لأنّ السّلطان أدرج في برامجها إذ ذاك دراسة العلوم"(5). كما كانت تجرى المرتّبات على الطّلبة على قدر ما يحتاج إليه في كلّ المدارس، "مع ما حبس في جلّها من إغداق الكتب النفيسة، والمصنّفات المفيدة، فلا جرم كثر بسبب ذلك طلبة العلم، وتعدّد أهله"(6).

كما تعدّدت الخزائن الكتبيّة بها، ولذلك ازدهرت القرويّين في عصر المرينيّين ازدهاراً كبيراً، حتّى "إنّه بفضل ملوك بني مرين، لم تكن عاصمة فاس في القرن الرّابع عشر الميلادي، لتحسد العواصم الإسلاميّة الأخرى"، بل قد اعتُبرت فاس" بمثابة أثينا إفريقيا"(7).

(1) انظر مجلّة 'دعوة الحقّ': 53، العدد: 241، السنة: 1984، و'الرّحلة الحجازية' لأبي عبد الله محمد الشرقي الإسحاقي، ورقة: 28، ورقم مخطوطتها بخزانة القرويّين: 1252.

(2) انظر 'دعوة الحقّ': 118، العدد: 7، السّنة: 1976؛ و'المسند الصّحيح': 205.

(3) و(7) انظر مجلة 'دعوة الحق': 35، العدد: 8 و9، السنة: 1963؛ و'المسند الصحيح': 273.

(4) انظر 'المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن' لمحمد بن أحمد بن مرزوق العجيسي التلمساني: 272-273، ورقمه بالخزانة العامة بالرباط: 111\د؛ ومجلة 'الإحياء': 83، الجزء: 1، العدد: 6، السنة: 1986.

(5) انظر مجلة 'دعوة الحق': 37، العدد: 8 و9، السنة: 1963؛ و'المسند الصحيح': 272.

(6) انظر 'المسند الصحيح' لابن مرزوق: 273.

وأمّاعن التّعليم في العصر المريني فينقل لنا أبو الحسن عليّ بن ميمون في رسالته المسمّاة 'الرّسالة المجازة في معرفة الإجازة'، ما يشير إلى بعض مناهج التّعليم على عهد بني وطّاس، والّتي لم تكن قد اختلفت في أساليبها وبرامجها عمّا كان عليه الأمر إبّان الحكم المريني، كما ذهب إلى ذلك الأستاذ الباحث الحسن السّايح، فنجد "أنّ التّلميذ قبل الدّخول إلى القرويّين، كان لابدّ أن يكون حافظا للقرآن والرّسم والتّجويد، وحافظا للمصنّفات والمنظومات، وفي ذلك منظومة الفرائض، والحساب، ورسالة أبي زيد القيرواني"(1).

كما ذكر ابن ميمون أنّ الدّراسة في هذا العهد، كانت تبتدئ من بعد صلاة الفجر إلى غاية ما بعد صلاة العشاء، وكان الاعتماد في أخذ علوم الحديث، مبني على الحفظ والنّقل، ودراسة أحوال السّند، وضبط المتن من ناحيتي اللّغة وفقه الحديث ، مع التّأكيد على تراجم الرّواة وأنسابهم. وأمّا في علوم الفقه، فقد اشتهرت حاشية الجزولي على 'الرّسالة' لأبي زيد القيرواني، ومدوّنة الإمام مالك بنقول مشايخ عدّة، كما كان النّحو يدرّس بـ'المدخل' للإمام الجرّومي الصالحي المصموديّ، وألفية ابن مالك.(2)

وكذلك كانت تدرّس علوم التّفسير والتصوّف، قال ابن القاضي: "وأمّا قراءة الكتب فيه ـ يعني جامع القرويّين ـ لإسماع النّاس بعد الفراغ من قراءة حزب الصّبح، فإنّ بعض أئمّة الجامع في أوّل دولة بني مرين كان كثيراً ما يقرأ بين يديه في أوّل النّهار 'تفسير القرآن' للثّعالبي، و'حلية الأبرار' ـ يقصد حلية الأولياء ـ لأبي نُعيم...فاجتمع إليه من كان يجلس في المسجد، فانتفع النّاس بذلك، فأُعلم بذلك من كان إذ ذاك من خلفائهم فاستحسنه، وأجرى على القارئ في ذلك جرايات، فاستمرّت على ذلك"(3).

وأمّا عن علمي الحساب والفرائض، فقد كان تعليمهما قاصراً على يومي الخميس والجمعة، لمن أراد تعلّمهما(4)، وذلك أنّهما كانتا مادّتين اختياريتين.

وقدكان للخزانات حظّ في برامج التّعليم، فكان الطّلبة يتوجّهون قبل صلاة العصر إلى قاعات مخصّصة للمطالعة، للنّهل من كتب العلم الّتي يوزّعها عليهم الوكيل(5)، وذلك لاكتساب الخبرة في التّعامل مع المصادر مباشرة، سعيا في استكمال شخصيتهم العلميّة.

١٢

(1) انظر مجلة 'دعوة الحق': 36، العدد: 8 و9 ، السنة: 1963؛ و'الرّسالة المجازة' لابن ميمون: 277.

(2) انظر مجلة 'دعوة الحق': 36، العدد: 8 و9 ، السنة: 1963؛ و'الرّسالة المجازة' لابن ميمون: 278-279.

(3) انظر 'جذوة الاقتباس' لابن القاضي: 1\74-75.

(4) انظر مجلة 'دعوة الحق': 36، العدد: 8 و9 ، السنة: 1963؛ و'الرّسالة المجازة' لابن ميمون: 280.

(5) انظر مجلة 'دعوة الحق': 36، العدد: 8 و9 ، السنة: 1963؛ و'الرّسالة المجازة' لابن ميمون: 279.

"وازدهرت الخزائن في العهد المريني ازدهاراً منقطع النّظير، وكانت خزائـن عامّـة يقصدهـا الطّـلاّب والعلماء علـى السّواء للاستفـادة منها، وربما كانت خزانة أبي يوسـف الـمريني بالـمدرسـةاليعقوبيّة، هـي أوّل خزانة أسّست للعموم، وأشهر الـخزائن الـمرينيّة هي: خزانة يعقوب الـمريني وخزانة أبـي عنان. ومن الـمعلوم فـي تاريخ المغرب، أنّ أبـا يوسـف الـمريني اشـترط علـى ملـك إشبيلية منحـه الـمخطوطات، وحـمل منها إلى جامعة القرويّين ثلاثة عشر حملا "(1).

ولعلّ أهمّ خزانة بالـمغرب في ذلك الوقت، كانت هي تلـك الّـتي أسّسـها أبـو عنـان، فقـد "ضمّت خزانة يوسف الـموحّدي، وأصبحت من أهمّ خزائن العالـم الإسلامي، وضمّت إليها كتـب السّلطان أبي يوسف الـمريني، الـمجلوبة من الأندلس"(2). كما قال عن هـذه الخزانـة ابـن القـاضي فـي كتابه 'جذوة الاقتباس': "وأمّا خزانة الكتب، الّتي يدخل إليها من أعلا المستودع الّذي بها، فإنّـه لـمّا كان من رأي أبي عنان، حبّ العلم وإيثاره، والتهمّم فيه، والرّغبة فـي انتشاره، والاعتناء بأهله، انتدب بأن صنع هذه الخزانة، وأخرج لها من الكتب المحتوية على أنواع من العلـوم، كعلـوم الأديـان، والأبدان، والأذهان، واللّسان، وغير ذلك من العلوم، على اختلاف أنواعها، وعيّن لها قيّما ليضبطها، وذلك فـي جمادى الأولى، سنة خمسين وسبعمائة"(3).

ويبدو من خلال رسالة ابن ميمون أيضا "أنّ العلوم الشّائعة في هذا العهد، هي الفقه المالكي، والحديث، والتّفسـير، والنّحـو، والفرائـض، والحسـاب، والتّوقيـت، والتّعديـل، والتّوحيـد، والمنطـق، والبيان، والطبّ، وباقي العلوم العقليّة"(4).

غير أنّ أهم علم نبغ فيه المغاربة، كان هو علم القراءات، فقد اشتغلوا به كثـيراً، حتّـى بلغـوا فيه الغاية والإتقان، وبخصوص ذلك يقول الدّكتور عبد العزيز الأهواني، في مجلّـة معهـد المخطوطـات العربيّة: "بأنّ هذا هو الميدان الوحيد، الّذي سيطر عليه المغاربة سيطرة تامّة"(5). ويقول العلاّمـة عبـد الله كنّون في كتابه 'النّبوغ المغربي': "ومهما تجوّزنـا في الكـلام، وعمّمنـا في الأحكـام، لا يمكننـا أن نهمل الإشارة إلى علم أصول الفقه وعلم القراءات، وما نالـهما فـي هـذا العصـر أيضـا مـن العنايـة الخاصّة...والقراءة ـ ونعني بها ما يشمل التّجويد، والرّسم، والقراءات المأثورة والغريبة وتوجيهاتهـا ـ ما من أحد من صدور فـقهاء هـذا العصر، إلاّ وكـان له إلـمام بها كـلاًّ أو بعضاً، وقد وضعت فيـها

(1) انظر 'دعوة الحق': 37-38، العدد: 9 و8، السّنة: 1963.

(2) انظر 'دعوة الحق': 38، العدد: 9 و8، السّنة: 1963.

(3) انظر 'جذوة الاقتباس' لابن القاضي: 1\73.

(4) و(5) انظر 'دعوة الحق': 36، العدد: 9 و8، السّنة: 1963. و'الرّسالة المجازة في معرفـة الإجـازة' لابـن ميمـون: 275-276؛ وتوجد مخطوطتها ضمن مجموع بخزانة القرويين بفاس، ورقم شريطها بالخزانة العامة بالرباط: 1343.

التّآليف أيضا"(1)، ونظمت المنظومات، كمنظومة ابن برّي، والخرّاز، وابن غازي، وغيرهم.

وأمّا عن أعلام هذا العصر فيكفي أن نشير إلى أنّ من بينهم عبد الرّحمان بن محمّد بن خلدون (ت 880 هـ) صاحب المقدمة، الّذي يعتبر مؤسّس علم الاجتماع، ومحمّد بن عبد الله ابن الخطيب السلماني (ت 776 هـ) الأديب الشّاعر، وعبد المهيمن بن محمّد الحضرمي العالم المشارك (ت 749 هـ)، وموسى بن محمّد بن معطي العبدوسي الفقيه المفتي المجتهد (ت 776 هـ).

المبحث الثّاني: ترجمة ابن برّي وأهميّة منظومته في قراءة نافع:

أ ـ ترجمة ابن برّي:

ـ اسمه ونسبه:

هو أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ بن محمّد بن الحسين بن برّي التّسولي الرّباطي ـ نسبة إلى رباط تازة، وفي بعض المصادر : الأرباضي نسبة إلى الأرباض، وهي أحواز المدينة المذكورة(2). وزاد الفاسي في نسبته: "التّازي الدّار، التّونسي التّسولي النّجّار"(3)، وفي تقييد للمجّاصي(4) ذكر أنّه "تسولي، من فخذ يقال له بني اللّنت"(5)، من بربر تازة.

ـ مولده ونشأته:

وكان مولده بتازة سنة: 660 هـ(6)، ثمّ درج وهو طفل على التّعلم في كتّاب قرآني، على عادة أهل بلده، فحفظ كتاب الله، وبعض المتون والأراجيز، كإعداد أوّلي لما يستقبل من أمر طلب العلم. وقد ذكر الأستاذ حسن السّايح أنّ التّلميذ في العهد المريني وما بعده، كان لابدّ له قبل دخول المعاهد العلمية، " أن يكون حافظا للقرآن، والرّسم والتّجويد، وحافظا للمصنّفات والمنظومات، وفي ذلك منظومة الفرائض، والحساب، ورسالة أبي زيد القيرواني"(7)، ولا شك أنّ هذا النّظام التعليمي، كان يشمل ـ ولو في أبسط صوره ـ بعض القرى والمدن الصّغيرة في ذلك العهد أيضا.

(1) انظر 'النّبوغ المغربي' لعبد الله كنّون: 1\195؛ ومجلّة 'الإحياء': 97، الجزء: 1، العدد: 6، السنة: 1986.

(2) انظر كتاب 'الفصول' لمحمد المجاصّي اليصلتي: 2، ورقم مخطوطته بالخزانة الملكيّة: 11341.

(3) انظر 'الرّوض الجامع' لابن جموع الفاسي: 2، ورقم مخطوطته بالخزانة الحسنيّة: 119.

(4) توجد مخطوطة من هذا التقييد، بخزانة ابن يوسف بمراكش، تحت رقم: 105.

(5) انظر 'تعريف الخلف برجال السّلف' للحفناوي: 2\12؛ و'دعوة الحقّ': 94، العدد: 2، السنة: 1966.

(6) وذلك حسبما ذكره أبو زيد عبد الرحمان بن محمد الجادري في شرحه، فيما نقله عنه الفاسي. وقد ذكر عبد العزيز بن عبد الله في كتابه 'معلمة القرآن والحديث':55-56 ، أن شرح الجادري هذا قد طبع في مصر، ولكنّه عزيز الوجود. انظر 'الرّوض الجامع' لابن جموع الفاسي: 2، و'الرّحلة الحجازيّة' للإسحاقي: 29.

(7) انظر مجلّة 'دعوة الحقّ': 35، العدد: 9 و8، السّنة: 1963.

وقد انتقلت عائلة ابن برّي إلى تازة حيث استوطنوا بها، فأنهى بها تحصيله للعلم على يد شيوخ أجلّة، يأتي في طليعتهم شيخه في القراءات: أبو الرّبيع سليمان بن محمّد بن عليّ بن حمدون الشّريشيّ، ففيه يقول في مطلع أرجوزته:

حَسْبَمَا قَرَأْتُ بِالْجَمِيعِ **** عَنِ ابْنِ حَمْدُونٍ أَبِي الرَّبِيعِ
اَلْمُقْرِئِ الْمُحَقِّقِ الْفَصِيحِ **** ذِي السَّنَدِ الْمُقَدَّمِ الصَّحِيحِ

وبخصوص هذه المرحلة يقول ابن الخرّاط عن ابن برّي: إنّه نشأ بتازة، "بزقاق الزّفانين منها، واجتهد كثيراً في الذّكر والبحث والمطالعة، وكان من ظلبة تازة"(1)، فمن هم يا ترى شيوخه وأساتذته؟

- شيوخه وأساتذته:

يمكن القول إنّ أوّل شيوخ ابن برّي هو والده محمّد بن عليّ، إذ قد جاء وصفه في المصادر أنّه الشّيخ الفاضل، ولقب الشّيخ لم يكن يطلق آنذاك إلاّ على أولي العلم الشّريف، ومن لهم حظّ من علوم القراءات، قال العلاّمة مسعود بن جموع الفاسي في حقّه، يصفه بهذه الصّفة: "الشّيخ الأفضل أبي عبد الله محمّد بن عليّ"(2)، وكذلك وصفه أبو عبد الله الخرّاز في كتابه 'القصد النّافع'(3). كما قال عنه ابن القاضي في 'الفجر السّاطع': "الشّيخ الأفضل، المتقن البليغ، المرحوم أبو عبد الله محمّد بن علي"(4). وقد ذكر أحمد بابا أنّ ابن برّي أخذ أيضا عن:

- مالك بن المرحّل، أبي الحكم المصمودي السّبتي، العالم الأديب المتوفّى سنة: 699 هـ(5).

- ومحمّد بن محمّد بن إدريس، أبي بكر القضاعي الفللوسي الشّاعر الفرضي، المتوفّى سنة: 707 هـ(6).

وذكر الإسحاقي في رحلته من شيوخ ابن برّي كذلك:

- أبا الحسن عليّ بن سليمان الأنصاريّ القرطبي (ت730)، الّذي كان مقرئ فاس، وشيخ الجماعة بها، وهو ممّن ألّفوا في قراءة نافع، وله مؤلّفات في القراءات أيضا(7).

- وأبا جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزّبير الغرناطيّ(ت 708)، علاّمة غرناطة، وشيخ مقرئيها(8).

(1) انظر مجلّة 'الإحياء': 94، الجزء: 1، العدد: 6، السنة: 1986؛ و'الرّحلة الإسحاقية': 29.

(2) انظر 'الرّوض الجامع' لابن جموع الفاسي: 3، المخطوط رقم: 119 بالخزانة الحسنية.

(3) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 2، المخطوط رقم: 3719 بالخزانة الملكية.

(4) انظر 'الفجر السّاطع' لابن القاضي: 3، مخطوط رقم: 989/ق بالخزانة العامة بالرباط.

(5) انظر 'كفاية المحتاج' لأحمد بابا: 136.

(6) انظر 'كفاية المحتاج' لأحمد بابا: 136-137.

(7) انظر مجلّة 'الإحياء': 94، الجزء: 1، العدد: 6، السنة: 1986؛ و'الرّحلة الإسحاقية': 29.

(8) انظر مجلّة 'الإحياء': 94، الجزء: 1، العدد: 6، السنة: 1986؛ و'الرّحلة الإسحاقية': 29.

ومن كبار الشّيوخ الّذين أخذ عنهم ابن بـرّي:

ـ أبو الحسن الصّغير عليّ بن محمد بن عبد الحقّ الزّرويلي، الّذي كان يعتبر حـامل رايـة الفقـه ولوائـه بالمغرب الأوسط والأقصى (ت: 719 هـ)، والّذي وصفه ابن برّي بالشّيخ الفقيه القدوة المفتي(1).

ـ وأبو الرّبيع سليمان بن حمدون الشّريشيّ (ت 709)، الّذي كان عمدة مُتَرجَمِنا في القـراءات، فقـد نقل لنا محمّد بن عبد الملك المنتوري في شرحه، قول ابن برّي: "قرأت الـقرآن الكريم برواية نافع، من طريقيْ ورش وقالون، على نحو ما نظمته في هذا الرّجز، على سيّدي الشّيخ الفقيه، الخطيـب الحـاجّ، الـمقرئ الـمتقن: أبـي الرّبيع سليمان بن مـحمّد بن عليّ بن مـحمّد بن عليّ بن حـمدون الشّريشـيّ ـ رحمه ا لله ـ جـمعا بين الطّـريقين الـمذكـورين"(2).

ونـجد في شرح 'الدّرر' لمحمّد بن عمران السّلويّ ـ الشّهير بابن الـمجراد ـــ أنّ ابـن حمـدون أخذ القراءة بدوره، على ثلاثة من جلّة الأئمّة وهم: الإمـام أبـو بكـر محمّـد بـن موسى بـن فحلـون السّكسكي (ت: 591 هـ)، والشّيخ الإمام المقـرئ أحمـد بـن محمّـد الأزدي الإشـبيلي المعـروف بـابن السّرّاج (ت: 657 هـ)، والإمام الزّاهد المحدّث محمّـد بـن سـليمان المعـافري الشّـاطبي (ت: 672 هـ) بأسانيدهم في ذلك(3). وهذا مما يبـيّن علوّ كعب ابن حمدون فـي علوم القراءات، وبالتّالي يدلّ علـى تـمكّن تلميذه ابن برّي منها.

ومـن الشّخصيّات العلميّة الّتي تعدّ من أقـران ابن برّي، والّتي يـمكن اعـتبار أنّـه أخذ عـنها:

ـ العلاّمة أبو عبد ا لله محمّد بن إبراهيم بن أحمد الآبلي التّلمساني (ت 757)، وهــو أحـد شـيوخ أبـي عبد ا لله المقري، ومن الطّرائف الّتي يحسن بنا سوقها في هذا المقام، أنّ الآبلي لـمّا نـزل تـازة، وكـان بمعيّة ابن برّي وأبي عبد ا لله التّرجالي، وكانوا يتذاكرون حول بعض مســائل العلـم والأدب، في سمـر طـال حتّـى قـال أبـو عبـد ا لله الآبلـي: "فـاحتجت إلى النّـــوم، وكرهــت قطعهمــا عــن الكــلام، فاستكشفتهما عن معنى هذا البيت للمعرّي:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللّـهِ لَمَّا سِـقَـاؤُنَا **** وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَا شِمِ

فجعـلا يفـكّران فـيه، فـنمت حتّى أصبحا ولـم يـجداه، فسألانـي عـنه فقـلت: معـناه أقول لعبد ا لله

١٦

(1) انظر 'المعيار المغرب' للونشريسي: 5\280.

(2) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 84. وقد كان حق ابن بري أن يقول: ''بقراءة نافع، من روايتي ورش وقـالون''، و''جمعا بين الرّوايتين المذكورتين''، لأن قراءة الإمام تسمى قراءة، ورواية الراوي عنه تدعـى روايـة، وروايـة الآخـذ عن الرّاوي تعرف بالطريق، كما في اصطلاح أهل القراءة ('غيث النّفع' للصفاقسي: 34).

(3) انظر مجلّة 'الإحياء': 88، الجزء: 1، العدد: 6، السنة: 1986؛ و'شرح الدّرر' للمنتوري: 84.

لـمّا وها سقاؤنا، ونحن بوادي عبد شمس، شم لنا برقـا"(1). 'وهـا شـم' مؤلّـف مـن فعلـين: 'وهـا' معناها ضعف، و'شم' مأخوذة من شام البرق: إذا نظر أين يمطر.

- تـلامـيـذه :

وظلّ ابن برّي يواصل نشاطه العلمي بمدينة تازة، وتتلمذ عليه كثير من أهـل العلـم والأدب، كالعالم الأديب عمرو بن أحمد بن الميمون الفشتالي، وابن العشّاب التّازيّ، وأبي عبـد ا لله محمّـد بـن شعيب المجّاصي، والقاضي التّرجالي(2).

فابن العشّاب التّازيّ أخذ علم النّحو عن ابن بـرّي، وأكمـل علـى يديـه كتـاب 'الإيضـاح' تفقّها. كما ذكـر ذلك عنه شيخه ابن برّي نفسه في 'المعيار' للونشريسيّ فقال: كـان"أبـو زيـد شـابّاً صالحاً، قرأ بتازا - حرسها ا لله تعالى - وأخذ عليّ علم النّحو، وأكمل كتاب 'الإيضـاح' تفهّمـا، ثـمّ عاد إلى النّظر في المعقول، والمشاركة في التفسير والحديث، وكان ثاقب الفهم، شديد النّظـر، معمـور الأوقات بالبحث والمطالعة والمذاكرة"(3).

"وأبو مهديّ عيسى بن عبد ا لله التّرجالي، كان من تلاميذ ابن بـرّي البـارزين، وطلبـة تـازة المتفوّقين، ثمّ ولّي القضاء، وأصبح من شيوخها المرموقين"(4).

أمّا محمّد بن شعيب المجّاصيّ، فإنه تلقّى متن الرّجز ومعانيه على ابـن بـرّي، وفي ذلـك يقـول هو نفسه عن منظومة 'الدّرر اللّوامع': "وبعد أن قرأتها على مؤلّفها منه لديه، ورواية وتفهّما لمعانيهـا تفقّها عليه، وكتب لي بذلك كلّه، وسألته عنها حرفا حرفا، وتـردّدت إليـه مـراراً فيمـا أشـكل علـيّ منها، وكان بقريتنا، ومصلاّه معنا برباط مدينة تازى"(5).

وأمّا أبـو عمرو بن أحـمد الـميمون الفشتالـي: فيذكر لنـا أبـو العبّـاس أحـمد بـن مـحمّد الزّناتي الشّهير بالـحصّار (ت 609 هـ) فـي شـرحه عـلى الـدّرر، إجازة منظومة بعث بها ابـن بـرّي إلـى تلميذه هـذا، مـع نسخـة من رجز 'الـدّرر' مكـتـوب بـخطّ يـده، مضيفـا إليـه طـرراً وتعاليـق تشرح بعـض معانـيه، ومـجيزاً فيه الّـذي كـتبه برسـمه إجـازة مـنظومة. قـال عـنها الفـشتالـي، وهو يتحدّث عن الرّجز:

(1) انظر 'الإحياء': 88، الجزء: 1، العدد: 6، السنة: 1986؛ و'الفجر السّاطع' لابـن القـاضي: 4، ورقـم مخطوطتـه بالخزانة العامّة بالرّبط: 989/ق.

(2) انظر مجلّة 'الإحياء': 97، الجزء: 1، العدد: 6، السنة: 1986.

(3) انظر مجلّة 'الإحياء': 90، الجزء: 1، العدد: 6، السنة: 1986؛ و'المعيار' للونشريسي: 12\290.

(4) انظر مجلّة 'الإحياء': 84 ، الجزء: 1، العدد: 6، السنة: 1986؛ و'المعيار' للونشريسي: 10\361.

(5) انظر كتاب 'الفصول' للمجاصي: 1، ورقم المخطوط بالخزانة الملكيّة: 11341.

أَكْمَلْتُهُ عَرْضاً عَلَى مُنْشِيهِ **** وَأَجَازَنِي فِيمَا سِوَاهُ وَفِيهِ

وَأَبَاحَ لِي التَّحْدِيثَ عَنْهُ بِكُلِّ مَا **** مِنْ نَظْمِهِ أَوْ نَثْرِهِ أَدْرِيهِ

وَأَقُولُ فِي ذَاكَ الَّذِي أَخْتَارُهُ **** مِنْ بَعْدِ تَصْحِيحٍ لِمَا أَرْوِيهِ

وَكَفَى بِصِحَّةِ ذَاكَ خَطٌّ يَمِينِهِ **** مِنْ تَحْتِهِ يَنْوِي بِهِ تَنْوِيهِي

وَاللَّهُ يَشْكُرُ فَضْلَهُ وَيُثِيبُهُ **** عَنِّي وَيَحْفَظُ مَجْدَهُ وَيَقِيهِ(1)

وكتب ابن برّي تحت هذا بخطّ يده:

مَا قَالَهُ وَحَكَاهُ كَاتِبُهُ **** عَمْرٌو صَحِيحٌ لاَ اِسْتِرَابَةَ فِيهِ

فَلْيَرْوِ عَنِّي مَا يَشَاءُ فَإِنَّهُ **** أَهْلٌ لِكُلِّ فَضِيلَةٍ تُعْلِيهِ

فَلَقَدْ خَبَرْتُ ذَكَاءَهُ فَحَمِدْتُهُ **** فِيمَا يُحَاوِلُ فَهْمَهُ وَيَعِيهِ

وَتَحَقَّقَتْ مِنْهُ مَخَايِلُ أَوْجَبَتْ **** لِعُلاَهُ رِفْعَةَ جَدِّهِ وَأَبِيهِ

وَأَفَدْتُهُ أُرْجُوزَتِي وَكَتَبْتُهَا **** بِيَدِي وَذَاكَ غَايَةُ التَّنْوِيهِ

وَعُنِيتُ مِنْ تَطْرِيزِهَا بِمَسَائِلٍ **** لِإِفَادَةِ التَّقْيِيدِ وَالتَّنْبِيهِ

وَالْعُذْرُ فِي نَظْمِي وَنَثْرِي أَنَّنِي **** أَرْسَلْتُ فِيهِ رِوَايَتِي وَبَدِيهِي

وَللَّهُ يَحْفَظُ مَجْدَهُ وَيَشِيدُهُ **** وَيَسُرُّهُ فِي أَهْلِهِ وَذَوِيهِ(2)

- كفاءته العلمية وثناء العلماء عليه:

وقد كان مترجمنا ابن برّي متعدّد المواهب، يجمع في شخصيته من الفنون والعلوم جوانب، فبالإضافة لرسوخ قدمه في علوم القرآن، كان عالما مشاركا، ولهذا يصفه من ترجموا له، بأنّه كان ذا خطّ حسن، وأسلوب سلس، نحويّا لغويّا، وأديبا ألمعيّا، وفقيها فرضيّا، عارفا بالقراءات، وذا دراية بالحساب والتّاريخ.

قال عنه الخرّاز: "هو الفقيه الأفضل، الكاتب الأبرع الأكمل، النّحويّ اللّغويّ، العروضيّ، الفرضيّ"(3).

وقال عنه أحمد بابا - نقلا عن بعضهم - إنّه: "كان أديبا شاعرا بليغا، عارفا بالتّاريخ والكتب، ذا حظّ من الفقه، عارفابالفرائض والحساب والأصول، مقدّما في الوثائق والنّحو والقراءات، مديد الباع في العروض"(4).

(1) انظر 'الفجر السّاطع' لابن القاضي: 5، ورقم مخطوطته بالخزانة العامة: 989/ق

(2) انظر 'الفجر السّاطع' لابن القاضي: الورقة 2، ورقم مخطوطته بالخزانة العامة: 989/ق.

(3) انظر 'القصد النّافع' للخراز: 2، ورقم مخطوطته بالخزانة الحسنية: 3719.

(4) انظر 'كفاية المحتاج' لأحمد بابا: 136 .

وقال العلاّمة مسعود بن محمّد بن جموع الفاسيّ، في حقّ ابن برّي: "هو الشّيخ الفقيه الأكمل، الرّاوية المتقن البليغ، الكاتب البارع، النّحويّ اللّغوي، العروضيّ، الفرضيّ"(1).

وقال عنه الحافظ محمّد بن شعيب المجاصي اليصلتيّ بأنّه: "الفقيه المقرئ الأصوليّ المحقّق، صاحب الكلام البديع، والخطّ الرفيع، النّحويّ الأديب، الأريب الضّابط"(2).

وقال عنه أبو العبّاس الونشريسيّ: "الفقيه الأجلّ، الطّالب النّبيه، الكاتب الأبدع الوجيه: أبو الحسن عليّ بن محمّد الشّهير بابن برّي"(3).

وقال عنه الفاسيّ ـ أيضا ـ منوّها بطول باعه في علوم العربيّة: "وكان ـ رحمه الله ـ إماما في العربيّة، ولقد اختصر 'شرح الإيضاح' للأستاذ بن أبي الرّبيع وحَكَمَه"(4)، كما أشار إلى إلمامه بالحديث، وأشاد بأسلوبه وخطّه وفصاحته، فقال: "وكان له معرفة بعلم الحديث، وكان خطّه بارعا حسنا، وكان نطقه سلسا عذبا"(5). كما كانت له دراية بالتّفسير، فيما ذكره إبراهيم الهلالي المكناسي(6).

ونجد كذلك أنّ إبراهيم المارغني يعدّد بعضا من هذه الكفاءات والمواهب حيث يقول عن ابن برّي: إنه كان "عالما عاملا بارعا في علوم شتى كالقراءات، والتفسير، والحديث، والفقه، والفرائض، واللغة، والنّحو، والعروض، ذا نظم عذب، وخطّ حسن"(7)، وقد أوجز كلّ ذلك رضا كحّالة في 'معجم المؤلفين'، حينما قال عن مترجمنا بأنّه: "مقرئ، ناظم، مشارك في العلوم الإسلامية"(8).

وقد كان ابن برّي متضلّعا في صناعة التّوثيق(9)، فهو نفسه الّذي يقول عن ذلك:

(1) انظر 'الرّوض الجامع' لابن جموع الفاسي: 2، المخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 119.

(2) انظر كتاب 'الفصول' للمجاصي: 1، المخطوط بالخزانة الملكيّة تحت رقم: 11341.

(3) انظر 'المعيار المغرب' للونشريسي: 280\5.

(4) و(5) انظر 'الرّوض الجامع' لابن جموع الفاسي: 3، المخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 119.

(6) انظر 'الفجر السّاطع' لابن القاضي: 4\2، الهامش: 6، تحقيق ذ.البوشيخي.

(7) انظر 'النّجوم الطوالع' للمارغني: 227.

(8) انظر 'معجم المؤلفين' لرضا كحّالة: 221\7.

(9) ومن المعلوم أنّ المغاربة كان لهم مشاركة هامّة في مجال التوثيق، حيث يقول الدكتور عمر الجيدي رحمه الله: "نشط المغاربة في تدوين التوثيق، حيث عرف القرن الثّامن، كتبا قيّمة من إنتاج مغربيّ متطوّر... ومن الموثّقين المغاربة في هذا القرن الفشتالي ـ يعني محمّد بن أحمد بن عبد الملك ـ وأبو جعفر أحمد بن محمد بن إبراهيم الأوسي المكناسي، له شرح على وثائق الجزيري سمّاه: 'المنهل المورود في شرح المقصد المحمود، ونعدّ من موثّقي هذا القرن ابن سلمون ـ يعني عبد الله بن عليّ الكناني ـ صاحب 'العقد المنظم للحكّام، فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام'". انظر مجلّة 'دعوة الحق': 56، العدد: 1، السّنة: 1978.

"كفى بعلم الوثائق شرفا وفخرا، انتحال أكابر التّابعين لها، وقد كان الصّحابة ـ رضي ا لله عنهم ـ يكتبونها على عهد رسول صلّى ا لله عليه وسلّم، وبعده"(1)، وقد تجاوز اهتمام ابن برّي بهذا العلم نطاق التّحصيل والاطّلاع، إلى مجال التّصنيف والاشتغال، بحيث أنّنا نجد له تآليف في الوثائق، ومن ثمّ نفهم السرّ في اشتغاله في سماط العدول، ونجاحه فيما هنالك، وذلك قبل أن يلحقه السّلطان أبو سعيد المريني، كاتبا بديوانه بفاس سنة: 724 هـ(2)، ومن هنا أجدنا نتساءل عن:

ـ المهامّ الّتي تقلّب فيها ابن برّي:

لقد عرف ابن برّي تقلّبا في الوظائف، فاشتغل ـ كما ذكرنا ـ في سماط العدول، حيث يقول الإسحاقيّ عنه: "وكان من طلبة تازة وعدولها، وانتقل إلى فاس كاتبا سنة أربعة وعشرين وسبعمائة..."(3)؛ كما أنّه تصدّر للتّعليم بالقرويّين، وممّا يدلّنا على ذلك، هذا النّصّ الّذي نجده في 'شرح الدّرر' للمنتوري، عندما يتحدّث هذا الأخير عن رجز ابن برّي، وكيف أنّه أخذه عن شيخه السّدوري، حيث يقول: "حدّثني به الشّيخ المسنّ، المقرئ الصّالح: أبو الحجّاج يوسف بن عليّ بن عبد الواحد السّدوري المكناسي -رحمه ا لله- قراءة من حفظي عليه في أواخر شعبان، سنة أربع وسبعين وسبعمائة، عن ناظمه سماعا عليه، بجامع القرويّين من مدينة فاس، في أواخر محرّم سنة: ثلاث وعشرين وسبع مائة"(4).

كما اشتغل ابن برّي في دار الخلافة، وذلك بعد أن ألحقه السّلطان: أبو سعيد المرينيّ، بديوانه بفاس سنة: 724 هـ، وجعله كاتب ولده ووليّ عهده: أبي الحسن المريني، ومعلّمه الخاصّ، وفي ذلك يقول أبو الحسن عليّ بن عبد الكريم الاغصاوي، في تقييده على 'الدّرر': "دعاه السّلطان إليها ـ يعني فاس ـ حين دعاه أبو الحسن في خلافته ـ يعني في ولايته العهد ـ فكان يقرأ عليه في الدّار البيضاء"(5)، أي بفاس الجديد. وقال أحمد بابا في كفايته: "دعاه أبو سعيد المرينيّ لتعليم ولده أبي الحسن، فكان يقرئه إلى أن توفّي بتازا، وقبره بها معلوم"(6).

(1) انظر 'المنهج الفائق' للونشريسي: 5؛ و'دعوة الحق': 53، العدد: 1، السنة: 1978.

(2) انظر الرّحلة الحجازية': للإسحاقي: 29، ورقم مخطوطتها بخزانة القرويّين: 1259.

(3) انظر مجلّة 'الإحياء': 94، الجزء: 1، العدد: 6، السنة: 1986؛ و'الرّحلة الإسحاقية': 29.

(4) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 2 و3 من قسم التحقيق.

(5) انظر مجلة 'دعوة الحقّ': 94، العدد: 2، السنة: 1966؛ و'الفصول في شرح الدّرر' لعبد القوي المجاصي: 1، ومخطوطته بخزانة ابن يوسف بمراكش، تحت رقم: 105.

(6) انظر 'كفاية المحتاج' لأحمد بابا: 136-137، ورقم مخطوطته بالخزانة الملكية: 681.

ويعتبر تلميذ الشّيخ ابن بريّ: أبو مهديّ عيسى بن عبد ا لله التّرجالي، هو السّبب الّذي كان من وراء هذا التّحوّل الوظيفي في حياة شيخه، حينما أوعز للسّلطان بذلك، وهنا أترك ابن القاضي يحكي لنا قصّة ذلك إذ يقول: "ويذكر أنّ سبب كتابته للملك، أنّه كان من طلبة تازى ومن عدولها، رجل اسمه: أبو مهديّ عيسى بن أبي عبد ا لله التّرجالي، وكان قد قرأ على الشّيخ أبي الحسن ابن برّي. فلما ولّي التّرجالي قضاء مدينة تازى صعب عليه أن يكون هو قاضيا، وأن يكون شيخه أبو الحسن شاهداً يأتي إليه لأداء الشّهادة ولغيرها، ممّا يحتاج العدل فيه إلى القاضي، فتسبّب لكتابته للملك"(1).

وقد ذكر الإسحاقي تاريخ تولّي ابن برّي هذه الوظيفة فقال: "وانتقل إلى فاس كاتبا سنة أربعة وعشرين وسبعمائة..."(2)، ولكن هذا المنصب الرّسميّ لم يمنعه من متابعة رسالته العلميّة، فتابع تدريس 'الدّرر اللّوامع'، وتلقين علم القراءة لمن ورد حياضه، أو أمّ رياضه، حتّى وافاه الأجل المحتوم.

- وفاته:

لقد ورد في تحديد تاريخ وفاة ابن بري خلاف بين من ترجموا له، وفي دائرة المعارف الإسلاميّة تذكر رواية أنّ ابن برّي توفّي عام: 730 هـ مرّة، وأخرى عام: 731 هـ، كما نقل ذلك الشّيخ ابن أطاع ا لله، وثالثة عام 733 هـ(3)، ومثل هذا الاختلاف وقع فيه بروكلمان في كتابه 'تاريخ الأدب العربي'(4). وفي 'هديّة العارفين' للبغداديّ(5)، أنّ وفاته كانت عام: 709 هـ، وهو غلط ظاهر، بينما يذكر الزّركلي في 'الأعلام'(6)، ورضا كحّالة في 'معجم المؤلّفين'(7)، أنّ وفاته كانت عام: 730 هـ، وهذا هو الّذي يتناسب مع ماهو موجود في المصادر المغربية الموثوقة، في أمر وفاة ابن برّي. قال مسعود بن محمّد جموع الفاسيّ في شرح الدّرر: إنّ ابن برّي "توفّي رحمه ا لله سنة ثلاثين وسبعمائة"(8)،"وهو إذ ذاك كاتب الخلافة"(9). وهذا نفس ماذكره الإسحاقي والونشريسي من أنّ وفاته كانت "يوم الثلاثاء، الثالث والعشرين من شوّال،

(1) انظر 'الفجر السّاطع' لابن القاضي: 4، ورقمه بالخزانة العامّة: 989/ق، و'النجوم الطّوالع' للمارغني: 227.

(2) انظر 'الرّحلة الحجازية' للإسحاقي: 29؛ ومجلّة 'الإحياء': 94، الجزء: 1، العدد: 6، السنة: 1986

(3) انظر 'كفاية المحتاج' لأحمد بابا: 136؛ و'دائرة المعرف الإسلامية': 1\96.

(4) انظر 'تاريخ الأدب العربي': 2\221، وذيله: 2\350؛ ومجلّة 'الفيصل': 29، العدد: 19، السنة: 1399 هـ.

(5) انظر 'هدية العارفين' للبغدادي: 1\716.

(6) انظر 'الأعلام' للزركلي: 5\5.

(7) انظر 'معجم المؤلّفين' لعمر رضا كحّالة: 7\221.

(8) انظر 'الرّوض الجامع' لابن جموع الفاسي: 2، المخطوط رقم: 119 بالخزانة الحسنيّة.

(9) انظر 'الفجر السّاطع' لابن القاضي: 3، وتوجد نسخة منه بالخزانة العامّة، تحت رقم: 989/ق.

عام ثلاثين وسبعمائة"(1). وإن كانت المنيّة قد وافته بفاس(2)، كما هو مثبت في شرح ابن عبد الكريم(3)، إلاّ أنّ دفنه كان بمدينة تازة، وكأنّما جاء الموت ليؤكّد صفة الوفاء في نفس ابن برّي لأستاذه، إذ ذكر الأستاذ أحمد الامراني، أنّه دفن بالقرب من شيخه أبي الرّبيع بن حمدون، في روضة الترجاليّين "بالمقبرة القديمة خارج تازة العليا، وعلى قبرهما قبّة"(4)، وضريحهما بها مشهور يزار(5).

- مؤلّفاته:

ولقد خلّف ابن برّي مؤلّفات مفيدة، ذكر بعضا منها الفاسيّ في 'شرح الدّرر'، من ذلك:

- 'اختصار 'شرح الإيضاح' لابن أبي الرّبيع، أبي عمر أحمد المقريّ الإشبيليّ السبتيّ.
- وشرح 'الوثائق' لإبراهيم بن يحيى الأوسيّ الغرناطيّ.
- وتأليف مختصر في الوثائق.(6)

بينما أتى ابن القاضي على ذكر البعض الآخر وفيه:

- شرح على 'التّهذيب' في اختصار المدوّنة، لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم البراذعيّ الفقيه المالكيّ.
- وشرح 'العروض'، لمحمّد بن عليّ الأنصاريّ، المعروف بابن السقّاط(7).

ويذكر أحمد بابا من مؤلّفات ابن برّي:

- مختصر شرح الونشريسيّ على 'مقامات الحريري'.
- وأرجوزة 'الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع'(8).

وهناك مؤلّف يرتبط بهذه المنظومة المذكورة، ألمح إليه أحمد الزّناتي الشّهير بالحصار في شرحه وهو:

(1) انظر 'الرّحلة الحجازية' للإسحاقي: 29، و'المعيار' للونشرسي: 5\280.

(2) أنظر جريدة 'الميثاق': 5، العدد: 119، السنة: 1970؛ و'الرّحلة الإسحاقية': 29.

(3) وابن عبد الكريم هذا، هو الحافظ أبو الحسن علي بن عبد الكريم الاغصاوي المجّاصي، له شرح على 'الدّرر اللّوامع' يعرف بـ'الفصول'، قال في حقّه عبد الرّحمان الثعالبي: "ومن أراد الإطناب، فعليه بشرحها للإمام أبي الحسن علي بن عبد الكريم"؛ عن 'المختار من الجوامع في محاذاة الدّرر اللّوامع' للثعالبي: 3. وقد ذكر الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني، أنه توجد من هذا الشرح نسخة بالإسكوريال، بمدريد في إسبانيا، وهي من تقييد تلميذه عبد القوي بن أحمد بن عمران المجاصي؛ انظر في ذلك مجلة 'دعوة الحق': 94، العدد: 2 ، السنة: 1966.

(4) انظر مجلة 'الإحياء': 82، الجزء: 2، العدد: 6، السنة: 1986؛ و'المعيار' للونشريسي: 5\280.

(5) انظر 'القرّاء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب: 23.

(6) انظر 'الرّوض الجامع' لابن جموع الفاسي: 3، المخطوط بالخزانة الحسنيّة، تحت رقم: 119.

(7) انظر 'الفجر السّاطع' لابن القاضي: 5، و'النّجوم الطّوالع' للمارغني: 227.

(8) انظر 'كفاية المحتاج': 136، المخطوط بالخزانة الحسنية، تحت رقم: 681.

- 'الطّرر على الدّرر'(1)

وقد قال عنه ابن القاضي، وهو يترجم لابن برّي: "رأيت بخطّه نسخة من هذه 'الدّرر اللّوامع'، بخطّ حسن، وجعل عليها طرراً، وأجاز فيها الّذي كتبه برسمه إجازة منظومة"(2).

كما ذكر الأستاذ الباحث عبد العزيز بن عبد الله، أنّ من مصنّفات ابن برّي كتاب:

- 'الكافي في العروض والقوافي'(3). ويذكر الدّكتور محمّد بن سعد الشّويعر من كتب مُترجَمنا أيضا:

- كتاب 'اقتطاف الزّهر واجتناء الثّمر'، وهو اختصار لكتاب 'زهر الآداب' لإبراهيم الحصريّ(4).

وذكر الباحث المقتدر محمّد المنّوني، أنّ هناك مؤلّفا آخر لابن برّي يوجد بالخزانة الحمزاويّة ألا وهو:

- شرح 'قصيدة الفرائض' لأبي الحسن بن عطيّة الأَوْربي(5).

كما ذكر الإسحاقي في رحلته أنّ من ضمن مؤلّفات ابن برّي:

- كتاب 'القانون في رواية ورش وقالون'(6).

هذا وإنّ من أكثر مؤلفات مُتَرجمنا شهرة وأكبرها نفعا، أرجوزة 'الدّرر اللّوامع'، فماذا يمكن أن نقول عنها في هذا المقام؟ ذلك ما سنسبر غوره في المبحث التّالي، فلنغص في لجّته!

ب - قيمة منظومة ابن برّي وأهميتها العلميّة.

لقد كان المغاربة قبل زمن ابن برّي، يعتمدون في قراءة نافع على قصيدة أبي الحسن عليّ بن عبد الغنيّ الحصريّ القيروانيّ (ت449 هـ)، ولا سيّما فيما يتعلّق برواية ورش من طريق الأزرق، إلاّ أنّهم فيما يتعلّق بأحكام الرّاءات كانوا يأخذون بما في 'الشّاطبية'، نظراً لقصور 'الحصريّة' في ذلك، وفي هذا يقول ابن القاضي، في باب الرّاءات من شرحه 'الفجر السّاطع': "وكان النّاس بفاس يقرأون بحرف نافع من الحصريّة، قبل قدوم النّاظم إليها وقبل قدوم تأليفه، حتّى باب الرّاءات فيقرأونها من 'الحرز'"(7)، يقصد 'حرز الأماني' الّذي هو أرجوزة 'الشّاطبية'، وتسمّى كذلك نسبة

(1) أنظر 'كفاية المحتاج' لأحمد بابا، بتحقيق ذ.محمد مطيع: 296-270، و'الفجر السّاطع' لابن القاضي: 5.

(2) أنظر 'الفجر السّاطع' لابن القاضي: 5 -6، المخطوط بالخزانة العامّة، تحت رقم: 989/ق.

(3) أنظر 'الموسوعة المغربيّة للأعلام البشريّة والحضارية': 47\1؛ ومخطوطة الكتاب بالإسكوريال تحت رقم: 330.

(4) انظر مجلّة 'الفيصل' السّعودية، العدد: 19، السنة: 1399 هـ - 1978م، و'الرّحلة الإسحاقية': 29.

(5) انظر مجلّة 'تطوان': 28، العدد: 8، السنة: 1963؛ و'الإحياء': 101-102، الجزء: 1، العدد: 6، السنة: 1986.

(6) انظر 'الرّحلة الحجازية' للإسحاقي: 29، المخطوط رقم: 1258، بخزانة القرويّين؛ ومجلة 'الإحياء': 109، الجزء : 1، العدد: 6، السنة: 1986.

(7) انظر 'الفجر السّاطع' لابن القاضي: 257، المخطوط رقم: 989/ق بالخزانة العامّة بالرباط.

إلى ناظمها وهو أبو القاسم بن فيرة الشّاطبي الأندلسيّ (ت 590 هـ). وهكذا نجد أنّ ابن برّي حينما نظم أرجوزة 'الدّرر اللّوامع'، كان في الحقيقة قد سدّ فجوة كبيرة في المنهج التّعليمي، واستجاب لمطلب حيويّ، كان يؤرّق المقتصرين على رواية ورش من المغاربة، والرّاغبين فيها من غيرهم، وبذلك نفهم سرّ ذيوع هذه الأرجوزة شرقا وغربا، وبزّها كلّ ما نظم في موضوعها وفنّها.

وقد ضمّن ابن برّي منظومته أصل مقرإ نافع أبي رويم بن عبد الرّحمان المدنيّ (ت 169 هـ)، وهوأحد القرّاء السّبعة، وقد أخذ عنه كثير من التّلاميذ وعلى رأسهم: أبو سعيد عثمان بن سعيد المصريّ الملقّب بورش (ت 179 هـ)، وأبو موسى عيسى بن مينى المشهور بقالون (ت 220 هـ).

وقد اشتهرت بالمغرب ـ كما أسلفنا ـ رواية ورش من طريق الأزرق أبي يعقوب يوسف بن عمر المصريّ (ت 240 هـ)، وأهل الاصطلاح من القرّاء يسمّون القراءة للإمام والرّواية للآخذ عنه، والطّريق للآخذ عن الرّاوي، فنقول مثلا: قراءة نافع، ورواية ورش، وطريق الأزرق(1).

والطّرق في قراءة نافع أوصلها بعضهم إلى 250 طريقا(2)، إلاّ أنّ المشهورة منها عند المتأخّرين ثلاث طرق فقط ألا وهي:

- طريق أبي محمّد مكيّ بن أبي طالب القيسيّ القيروانيّ، العلاّمة المقرئ، صاحب التآليف في القراءات، وعلوم القرآن، واختلاف القرّاء، والمتوفّى بقرطبة عام 437 هـ.

- طريق أبي عبد الله محمّد بن شريح الإشبيليّ من جلّة المقرئين وخيارهم ثقة في روايته ترك تآليف عدّة وتوفّي عام 476 هـ.(3)

- وطريق أبي عمرو الدّاني ـ نسبة إلى دانية المدينة الأندلسيّة ـ الّذي يقول عنه ابن خلدون في مقدّمته، وهو يتحدّث عن مجاهد مولى العامريّين ـ الّذي ملك بشرق الأندلس ـ في اعتنائه بعلم القراءات، ودوره في ازدهارها: "فظهر لعهده أبو عمرو الدّاني، وبلغ الغاية فيها، ووقف عليه معرفتها، وانتهت إلى روايته أسانيدها، وتعدّدت تآليفه وعوّل النّاس عليها، وعدلوا عن غيرها"(4).

وإلى هذه الطّريق الأخيرة أشار ابن برّي في رجزه، حيث قال:

سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِي **** إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَذَا إِتْقَانِ

وقد حرص القرّاء على السّند، لأنّ القراءة سنّة ثابتة، ومبنى هذا الأمر على الرّواية الصّحيحة، "وسند ابن برّي يتّصل بالدّاني من طريق شيخه أبي الرّبيع بن حمدون،

(1) انظر 'كنز المعاني' للجعبري: 26/ب، ورقمه بخزانة ابن يوسف بمراكش:2/55؛ وكذا 'سراج القارئ': 13.

(2) انظر بخصوص طرق قراءة نافع، 'القرّاء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب: 76-77.

(3) أنظر مجلّة 'الإحياء': 77، الجزء: 2، المجلد: 6، السنة: 1987.

(4) أنظر 'المقدّمة' لابن خلدون: 437، و'المدرسة القرآنية في المغرب': للكنّوني: 82\1.

عن أبي بكر بن فحلون السّكسكي، عن أبي مصعب اللّخمي، عن أبي منصور مظفّر اللّخمي، عن السّرقسطي، عن الحسن بن سعيد، عن أبي داود سليمان بن نجاح، عن أبي عمرو الدّاني"(1).

وأمّا سند الدّاني إلى نافع، فقد ذكره في جلّ كتبه، ومن ذلك ما قاله بخصوص رواية أبي يعقوب الأزرق في كتاب 'التّعريف' له: "فحدّثنا بها أبو الحسن طاهر بن غلبون، قراءة منّي عليه قال: حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن مروان قال: حدّثنا أبو بكر بن سيف قال: حدّثنا أبو يعقوب الأزرق، عن ورش، عن نافع"(2)، وتتمّة السّند إلى النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم هو كالتالي: "عن نافع بن عبد الرّحمان ابن أبي نُعيم؛ عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع، وأبي داود عبد الرّحمان بن هرمز الأعرج، وشيبة بن نصاح القاضي، وأبي عبد ا لله مسلم بن جندب الهذليّ مولاهم، وأبي روح يزيد بن رومان؛ عن أبي هريرة، وعبد ا لله بن عبّاس، وعبد ا لله بن عيّاش بن أبي ربيعة، عن أبيّ بن كعب، عن النّبيّ صلّى ا لله عليه وسلّم(3).

وإنّ أرجوزة ابن برّي تقع في مائتين وثلاثة وسبعين بيتا، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأوّل: ويشتمل على مقدّمة، ذكر فيها ابن برّي الموضوع المتطرّق إليه، والدّافع إلى تناوله، والنّهج المنتهج فيه؛ والقسم الثّاني: ويتكوّن من أربعة عشر بابا، ابتدأها بباب التّعوّذ، ثمّ البسملة، وانتهى فيها بباب فرش الحروف المفردة؛ والقسم الثّالث: وهو عبارة عن تذييل في مخارج الحروف، وضعه النّاظم مشيا على عادة من تمرّسوا بفنّ القراءة وألّفوا فيه قبله. على أنّ ابن برّي

(1) اُنظر جريدة 'الميثاق': 5، العدد: 120، السنة: 1970، و'القرّاء والقراءات بالمغرب': 25.

(2) انظر 'التعريف في اختلاف الرّواة عن نافع' للداني: 36، بتحقيق الشيخ محمد السّحابي.

(3) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 47-49 من قسم التحقيق؛ وانظر كذلك الصّفحة: 'أ' من آخر مصحف المدينة، برواية ورش عن نافع المدني، الذي تولّى طبعه مجمّع الملك فهد لطباعة القرآن الكريم، في عام ١٤١٢هـ، وذلك بأمر من خادم الحرمين الشريفين، جزاه ا لله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، وهي طبعة أنيقة وموثّقة، ألحق بآخرها تعريف بالمصحف، وذِكْر للكتب المعتمدة، في ضبطه وعدّ آياته، وبيان أجزائه ووقوفه، ومكيّه من مدنيّه، مع إثبات اصطلاحات الضّبط، وبعض التنبيهات على خصوصيات رواية ورش، وفي الأخير إدراج صورة من قرار اللّجنة العلمية، التي كلفت بإعداد ومراجعة والموافقة على طباعة المصحف. وتلك هي الطريقة المتّبعة عند المشارقة في إصدار المصاحف، بل وحتّى في بعض بلاد المغرب العربي، كتونس - مثلا - فيما يتعلّق بمصحف قالون، الذي تولّت طبعه مؤسّسة عبد الكريم بن عبد ا لله، والذي يمثّل النسخة الرسمية للمصحف في البلاد. وكم كنت أودّ، أن يكون مثل هذا الصنيع مراعى في طبع مصاحفنا المغربية، التي تغفل كل هذا، ولا تذكر في الغالب، إلا قرار اللجنة المشرفة، ودعاء الختام، وآداب وفضائل تلاوة القرآن الكريم. فما أحدرنا بالقيام بهذا الصنيع خدمة لكتاب ا لله، ولاسيما ولأن بلدنا المغرب يعتبر هو البلد المشتهر برواية ورش، إن لم نقل إنّه البلد الوحيد من بين بلدان العالم الإسلامي، الذي ما يزال يأخذ بها.

لم يكن عمله في أرجوزته مقتصرا على ذكر الخلافات بين ورش وقالون، بل لقد أتى على ذكر بعض المسائل المتّفق عليها فيما بينهما أيضا، وساق كلّ ذلك ونسجه، في أحسن حلّة وأبدع أسلوب، من غير اختصار يخلّ، ولا إطناب يملّ، تاركا كلّ تكلّف وتعمّل، ومتحرّيا سبيل البساطة والتجمّل.

وقد كان نظمه لهذه الأرجوزة سنة: 697 هـ، فقد ثبت في بعض النّسخ:

نَظَمَهُ مُبْتَغِياً لِلْأَجْرِ **** عَلِيٌّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ بَرِّي

سَنَةَ سَبْعٍ بَعْدَ تِسْعِينَ مَضَتْ **** مِنْ بَعْدِ سِتِّمِائَةٍ قَدِ انْقَضَتْ

و"ظلّ ابن برّي يقرئ منظومته ـ ويد الإصلاح والتّهذيب والتّنقيح تعمل فيها ـ طوال ربع قرن أو يزيد، ولذا اختلفت نسخها، وتعدّدت رواياتها، وأخذ كلّ راوٍ منها بما سمع، واعتمد على ما كتب، وتوجد عدّة نسخ بخطّ المؤلّف، خالفت هي الأخرى بعضها البعض"(1)، ويعتبرهذا من ابن برّي شيئاً طبيعياً، إذ الكاتب ينشد الكمال فيما يكتب، ولذلك فهو قد يغيّر اليوم ما كتبه بالأمس، ابتغاءً لما هو أحسن وأفيد، وأكثر دقّة وضبطا، أو عملاً بملاحظة، أو ردّاً على انتقاد.

وقد اختلف أعداد أبيات المنظومة بين 273 وبين 276، وذلك باعتبار حذف أو إضافة أبيات ثلاثة، يقال أنّ ابن برّي قد ألحقها برجزه، قال الشّيخ إبراهيم المارغني ـ رحمه الله ـ في كتابه 'النّجوم الطّوالع': "وعدد أبيات النّظم وذيله، على ما في أكثر النّسخ، مائتان وثلاثة وسبعون بيتا، ويوجد في بعض النّسخ زيادة ثلاثة أبيات، بعد قوله:

ثُمَّ صَلاَةُ اللَّهِ كُلَّ حِينِ **** عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمَكِينِ

ونصّها:

تَمَّ كِتَابُ الدُّرَرِ اللَّوَامِعْ **** فِي أَصْلِ مَقْرَإِ الْإِمَامِ نَافِعْ

نَظَمَهُ مُبْتَغِياً لِلْأَجْرِ **** عَلِيٌّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ بَرِّي

سَنَةَ سَبْعٍ بَعْدَ تِسْعِينَ مَضَتْ **** مِنْ بَعْدِ سِتِّمِائَةٍ قَدِ انْقَضَتْ(2)

وفي آخر شرح الخرّاز، أنّ سبب زيادة الأبيات المذكورة، أنّ أحد الطّلبة سأل النّاظم أن يضمّن رجزه ذكر عدد أبياته، حتّى يكون في ذلك حفظ له من النّقص أو الزّيادة، فكان أن استجاب ابن برّي لرغبته، فكتب الأبيات الثّلاثة، وأضاف بعضهم إليها هذا البيت:

فَقَالَ نَاظِمُهَا فِي ذَلِكْ **** مُسْتَعِيذاً مِنَ الْمَهَاوِي وَالْمَهَالِكْ(3)

وهناك زيادة أبيات أخرى، موجودة بآخر 'شرح الدّرر' لابن المجراد، دون ذكر صاحبها وهي:

(1) انظر 'القرّاء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب: 28.

(2) انظر 'النّجوم الطوالع' للمارغني: 226-227.

(3) انظر 'القصد النّافع لبغية الناشئ والبارع' للشّريشيّ: 698، بتحقيق نعيمة شابلي.

وَقَدْ تَقَضَّتْ هَذِهِ الْقَصِيدَهْ **** وَالْجُمْلَةُ الْجَامِعَةُ الْمُفِيدَهْ

فَأَقْبَلَتْ تَرْفُلُ كَالْحَسْنَاءِ **** فِي حُلَّةِ الْجَوْدَةِ وَالْإِنْشَاءِ

بُيُوتُهَا سَبْعُونَ زَادَتْ أَرْبَعَهْ **** وَمِائَتَيْنِ بِالْأَمَانِي مُمْتِعَهْ

يَضْبِطُهَا 'رَعْدٌ' فَخُذْ أَعْدَادَهْ **** أَمْناً مِنَ النُّقْصَانِ وَالزِّيَادَهْ

فَهَذِهِ الْخَمْسَةُ أَجْنَبِيَّهْ **** بَرِيئَةٌ مِنْ نَاظِمِ الْبَرِيَّهْ(1)

ـ التّنويه بمنظومة الدّرر والإشادة بها:

لقد أشاد علماء كُثر بأرجوزة 'الدّرر اللّوامع'، فقال عنها ابن المجراد السّلويّ منوّهًا، وهو يتحدّث عن قراءة نافع:" فكان من أجلّ ما فيها صنّف، وفي طريق قراءتها ألّف، أرجوزة الشّيخ الإمام الأكمل، والعالم الأنبل، ذي العلوم الرّائقة، والمصنّفات الفائقة: أبي الحسن عليّ بن محمّد بن الحسن، المعروف بابن برّي، برّد الله ضريحه، وقدّس روحه، وهي المسمّاة بـ'الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ نافع'، هذّب فيها العبارات، وأوضح الحجج والإشارات، وأبان مشكلات المسائل، وبرز على الأواخر والأوائل، هيهات لا يأتي الزّمان بمثله، ولا يقدر أحد على سلوك سبيله، فاشتغل النّاس لذلك بقراءتها، وأكثروا البحث عن تفهّمها وروايتها، وشرحها جملة من العلماء المشاهر، والأئمّة المقتدى بهم الأكابر، باذلا في ذلك كلّ واحد منهم جهده، ومحقّقا من المسائل ما عنده"(2).

وقال عنها العلاّمة مسعود بن محمّد بن جموع الفاسي، مشيراً إلى قيمتها واهتمام النّاس بها: "فلمّا كانت الأرجوزة المسمّاة بالدّرر اللّوامع، من أجلّ ما صنّف في مقرإ نافع، وقد اشتغل النّاس بقراءتها، والاعتناء بفهمها، أردت أن أقيّد عليها إن شاء الله شرحا مختصراً، يحلّ ألفاظها ويبيّن معانيها، تبرّكا بسلفنا وتيمّنا ببركة مؤلّفها، وبعد حلّ مقاصدها أذكر ما بقي من رواة إمامها، تكملة وتحصيلا للطّرق العشريّة، لمن أراد جمعها من الإخوان ائتساء بسلفنا أهل الهمم العالية"(3).

وقال عنها أبو عبد الله الخرّاز، وهو يتكلّم عن تصنيف العلماء، في علم القراءة وأحكام التّجويد: "وقد صنّفت النّاس فيه كتبا كثيرة، بسطوا فيها القول، ودوّنوا لجليله ودقيقه؛ وقلّ نظم يتضمّن قراءة نافع بمذهب أبي عمرو الدّاني وطريقه، ورأيت بعض أصحابنا قد نظموا في تلك القراءة وألّفوا، وعن طريقة أبي عمرو لم يختلفوا، فكان من أعذبها لفظا وأحسنها ترتيبا، وأبدعها نظما وأقصدها أسلوبا، أرجوزة الفقيه الأفضل، الكاتب الأبدع الأكمل، اللّغوي النّحوي، العروضيّ

٢٧

(1) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 699، بتحقيق نعيمة شابلي؛ و'إيضاح الأسرار والبدائع' لابن المجراد: 165، ورقم مخطوطته بالخزانةالعامة بالرّباط: 1745.

(2) اُنظر 'إيضاح الأسرار والبدائع' لابن المجراد السلوي: 1-2، المخطوط بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم: 1745.

(3) اُنظر 'الرّوض الجامع' لابن جموع لفاسي: 2، المخطوط رقم: 119 بالخزانة الملكيّة بالرباط.

الفرضيّ: أبي الحسن عليّ بن الشّيخ الأفضل: أبي عبد الله محمّد بن عليّ بن الشّيخ الأفضل: أبي عبد الله محمّد بن عليّ بن محمّد بن الحسين الرّباطيّ، الشّهير بابن برّي، وصل الله كرامته؛ فتداولها النّاس في البلدان، وتعاهد درسها الكهول والولدان، فلمّا كثر البحث عليها، ورأيت ميل جملة من الطّلبة إليها، وتردّدهم إليّ في حلّ مقفلاتها، وإيضاح مشكلاتها، جعلت أشرح لهم ما يسّر الله في فهمه، وأنبّههم على ما يوصلهم إلى علمه، فطلبوا منّي أن أقيّد ما أمليه عليهم، وأثبت لهم ما أؤدّيه من ذلك إليهم"(1).

وقال المارغني عن أرجوزة ابن برّي - وهو من المتأخّرين ـ في كلامه على قراءة نافع: "فمن أجلّ ما ألّف فيها من المختصرات، الّتي أغنت عن كثير من المطوّلات، أرجوزة الإمام الفاضل، العالم الكامل، القارئ المحقّق، والمقرئ المدقّق، ذي العلوم الرّائقة، والمصنّفات الفائقة، أبي الحسن عليّ بن محمّد...المشهور بابن برّي، وهي المسمّاة بـ'الدّرر اللّوامع في أصل مقرأ نافع'، من روايتي قالون وورش، وبيّن الخلاف بينهما في الأصول والفرش، وأورد ما أمكنه من الحجج والتّوجيهات، مع الاختصار وقلّة التّعقيد في العبارات، ولذلك اعتنى كثير من النّاس بحفظها، واشتغلوا بقراءتها وفهم لفظها، وقد شرحها جماعة من العلماء الفحول، فمنهم من أطال في بيان التّعاليل والإعراب وجلب الضّعيف من النّقول، ومنهم من اختصر وعقد العبارة، واكتفى عن التّصريح بالإشارة"(2).

ونظراً لقيمة منظومة ابن برّي التّازي العلميّة، ولما لها من شهرة واسعة في الآفاق، فإنّها كانت ضمن الموادّ الدّراسية المقرّرة، والكتب المتدارسة في معاهد العلم، إبّان العصر المرينيّ الأوّل وبعده، بل إنّنا نجد أنّ هذه المنظومة المباركة، أصبحت أيضا حاضرة في مناهج التّعليم التّونسيّة، في الأزمنة المتعاقبة بعد ذلك، إذ يذكر الأستاذ محمّد المنّوني أنّ: " الرّصّاع يستعرض في فهرسه جملة من المؤلّفات المغربيّة، الّتي كانت تستخدم في الدّراسات التّونسيّة، ومنها: 'الشّفا' للقاضي عيّاض، وأرجوزة 'الدّرر اللّوامع' لابن برّي التّازيّ في القراءات، ومنظومة الخرّاز في الرّسم القرآني"(3). وليس أدلّ على اهتمام أهل هذا الشّأن، في قطر تونس الشّقيق بهذه المنظومة، من شرح مفتي الدّيار التّونسيّة لها، وأعني به المرحوم أبا إسحاق إبراهيم المارغني، في شرحه المطبوع 'النّجوم الطّوالع'، وهنا أرى أن نعرّج على ذكر بعض شروح رجز ابن برّي، فماذا عن ذلك؟

(1) أنظر 'القصد النافع' للخرّاز: 2، المخطوط بالخزانة الحسنيّة، تحت رقم: 3719.

(2) انظر 'النّجوم الطّوالع' للمارغني: 3.

(3) انظر 'ورقات عن الحضارة المغربية في عهد بني مرين' للأستاذ محمد المنوني: 332.

- شروح الدّرر اللّوامع:

لقد عرفت 'الدّرر اللّوامع' اهتماما كبيراً، فكثر شرّاحها ونقّادها والمقيّدون عليها، سواء في حياة صاحبها أو بعده، وهي بذلك قد بلغت - إن لم نقل فاقت - ما كان للشّاطبيّة و'مورد الظّمآن' من حظوة وانتشار. وها نحن هنا نذكر غيضا من فيض هذه الشّروح والتّقييدات، فمن ذلك:

- الشّرح المسمّى بـ'القصد النّافع لبغية النّاشئ والبارع'، لأبي عبد الله محمّد بن إبراهيم الشّريشيّ الشّهير بالخرّاز (ت718 هـ)، ويعتبر أوّل شرح لها، إذ قد ألّفه صاحبه في حياة الرّاجز وعرضه عليه، وفي هذا الخصوص يحكي لنا ابن القاضي: "أنّ الخرّاز حين فرغ من شرحه على الدّرر أراد أن يعرضه على ناظمها أبي الحسن ابن برّي، وكان هذا الأخير كاتبا عند الأمير أبي عثمان سعيد المريني في المدينة الجديدة - أي بفاس - فتلاقيا ذات يوم وعرض عليه الشّرح المذكور، فقال له دعه عندي بعض الأيّام، فبقي عنده أيّاما كثيرة وكتب عليه طرراً"(1)، وممّا يبيّن كذلك اطلاع ابن برّي على شرح الخرّاز، ما كتبه بعض النسّاخ على آخره حيث قال: "وجدت على ظهر المبيّضة المنتسخة من نسخة الشّيخ - يعني الخرّاز - بخطّ ناظم الأرجوزة، وهو الشّيخ الإمام أبو الحسن ابن برّي رحمه الله: تمّت مطالعة هذا الشّرح بحسب الإمكان"(2). ويوجد مخطوط من هذا الشّرح بالخزانة الحسنيّة تحت رقم: 3719، ونسخة بمكتبة تطوان تحت رقم: 867، ونسخة بالخزانة النّاصرية بتامكروت تحت رقم: 1408، وقد قامت بتحقيقه الأستاذة نعيمة شابلي في رسالة لها بكلية الآداب بالرباط عام: 1996م.

- شرح الدّرر اللّوامع، لأبي عبد الله محمّد بن شعيب بن عبد الواحد المجّاصي اليصلتي، فرغ منه مؤلّفه عام:725 هـ. توجد منه نسخة بالخزانة الحسنيّة تحت رقم: 11341، ضمن مجموع من الورقة: 1/أ إلى 90/ب. وذكر الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله أنّ هناك نسخة بالمكتبة الوطنيّة بتونس(3).

- شرح 'الوجيز النّافع في شرح الدّرر اللّوامع'، للقاضي أبي محمّد عبد الله بن أحمد بن مسلم القصريّ (ت773 هـ)، وقد ذكره المنتوري في فهرسته الموجودة بالخزانة الملكيّة(4).

- شرح 'إيضاح الأسرار والبدائع، وتهذيب الغرر والمنافع' للحافظ محمّد بن محمّد بن عمران الفنزاري السّلوي، المعروف بابن المجراد (ت778 هـ)، توجد منه نسخ بالخزانة الحسنيّة تحت رقم: 3586-5411-2798/مجموع 1؛ ونسخة بالخزانة العامّة تحت رقم: 1745؛ ونسختان بالقرويّين تحت رقم: 246 و251؛ ونسخة بدار الكتب النّاصريّة بتامكروت تحت رقم: 1526.

(1) انظر 'الفجر السّاطع' لابن القاضي: 608/4، بتحقيق ذ. أحمد البوشيخي.

(2) أُنظر آخر كتاب 'القصد النافع' للخرّاز: 170، المخطوط بالخزانة الحسنيّة، تحت رقم: 3719.

(3) أُنظر 'معلمة القرآن والحديث' للأستاذ عبد العزيز بن عبد الله: 82.

(4) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 19، ومخطوطتها بالخزانة الملكية بالرباط، تحت رقم: 1578.

ويمتاز هذا الشّرح بأنّه لا يقف عند مستوى إيراد الشّواهد والآراء، بل يناقش ويعلّل، ويصدر القواعد مدعّما لها بحجج تسندها(1).

- شرح 'تحصيل المنافع من كتاب الدّرر اللّوامع' للحافظ يحيى بن سعيد أبو زكريّاء السّملالي الكرامي (ت 900 هـ) توجد منه مخطوطة بالخزانة الحسنيّة تحت رقم: 1196ز/ مجموع، وأخرى بالقرويّين ضمن مجموع تحت رقم: 1053/3، من 82/ا إلى 189/ب. وقد قام الأستاذ الحسن الطّالبون بتحقيقه في بحث تقدّم به لدار الحديث الحسنية، لنيل دبلوم الدّراسات العليا، وذلك سنة 1995.

- شرح 'إرشاد القارئ والسّامع لكتاب الدّرر اللّوامع'، للحافظ أحمد بن الطّالب محمود بن عمر أجوعيش. توجد منه مخطوطة بالخزانة الحسنيّة تحت رقم: 10180. وقد لخّصه المعلّق من كتاب تحصيل المنافع على الدّرر اللوامع'، ليحيى بن سعيد السّملالي الكرامي، المتوفّى عام: 793 هـ.

- شرح 'معونة الصّبيان على الدّرر اللّوامع'، للحافظ سعيد بن سعيد بن داود الجزولي الكرامي السّوسيّ (ت 718 هـ). يوجد منه مخطوط بالخزانة الحسنيّة تحت رقم 6035/ مجموع 4، من الورقة 50/ب إلى الورقة 106/ب؛ ومخطوط بخزانة ابن يوسف بمرّاكش تحت رقم: 175؛ ونسخة أخرى تحت رقم: 354 ضمن مجموع، كما توجد منه نسخة أيضا بخزانة القرويّين بفاس تحت رقم: 1053.

- شرح 'الأنوار السّواطع على الدّرر اللّوامع'، للفقيه حسين بن عليّ بن طلحة الرّجراجي، الشّوشاوي لقبا (ت 899 هـ). توجد نسخة منه بخزانة ابن يوسف بمرّاكش تحت رقم: 469؛ ونسختان بالخزانة العامّة بالرّباط، إحداهما تحت رقم: 1204/ق، والأخرى تحت رقم: 120/ق.

- 'شرح الدّرر اللّوامع' لشارحه أبي راشد يعقوب بن يحيى الحلفاويّ الفاسيّ (ت 999 هـ). توجد نسخة منه بالخزانة الحسنيّة تحت رقم: 6064، وتقع في 128 صفحة من القطع الصّغير، وهو شرح وجيز لكنّه عظيم الفائدة، بحيث يعتبر زبدة الشّروح التّي تقدّمته.

- شرح على الدّرر اللّوامع، للشّيخ أبي عبد الله بن سعيد الأنصاري، وتوجد منه نسخة بمكتبة الجزائر بالعاصمة الجزائرية، تحت رقم: 381، كما ذكر ذلك الباحث الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله(2).

- شرح 'الفجر السّاطع والضّياء اللاّمع في شرح الدّررالّلوامع'، للعلاّمة أبي زيد عبد الرّحمان بن أبي القاسم، المعروف بابن القاضي (ت 1082 هـ)، وتوجد منه نسخ عديدة، منها نسخة بالخزانة الحسنيّة، تحت رقم:4481/ مجموع 1؛ ونسخة بالخزانة العامّة تحت رقم: 989/ق. وهذا الشّرح هو أوسع الشّروح وأوفاها، وكما قال الباحث الجادّ سعيد أعراب، عن مؤلفه ابن القاضي:

(1) انظر 'فهارس الخزانة الحسنية': 6\36، و'فهرس مخطوطات خزانة القرويّين': 3\142.

(2) انظر 'الموسوعة المغربيّة' لعبد العزيز بن عبد الله: 47/1.

" فجمع وأوعى، ولم يترك شاذّة ولا فاذّة، ويعجب المرء من اطّلاع الرّجل، وسعة أفقه، فقلّما جاد الزّمان بمثله في هذا الميدان"(1). وقد قام بتحقيق هذا المخطوط الموسوعيّ، الأستاذ القدير أحمد البوشيخي، فأحسن وأجاد، وبيّن وأفاد، وذلك في إطار رسالة تقدّم بها لدار الحديث الحسنيّة، قصد الحصول على دبلوم الدّراسات العليا لسنة: 1989.

- شرح 'الرّوض الجامع في شرح الدّرر اللّوامع'، للفقيه أبي سرحان مسعود بن محمّد الفاسيّ السجلماسيّ (ت 1119 هـ). توجد منه نسخة بخزانة تطوان تحت رقم: 103؛ ونسخة بالخزانة العامّة بالرّباط تحت رقم: 805؛ وأخرى بالخزانة الحسنيّة، تحت رقم: 119.

- شرح 'المختار من الجوامع في محاذاة الدّرر اللّوامع' للشّيخ عبد الرّحمان بن محمّد بن مخلوف الثّعالبيّ الجزائريّ، وهو من الشّروح المطبوعة، نشر بالمطبعة الثّعالبية بالجزائر، في رجب من عام: 1324 هـ.

- شرح 'النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ نافع'، للشّيخ إبراهيم بن أحمد المارغني التّونسيّ، فرغ منه مؤلّفه سنة: 1320 هـ. وهو شرح مطبوع تولّت طبعه ونشره، دار الطّباعة الحديثة بالدّار البيضاء، وقد كتب الله له الذّيوع، ورزقه القبول، فاستفاد منه خلق كثير.

- شرح 'إتحاف الطّالب القانع بفهم معنى النّظم المسمّى بالدّرر اللّوامع'، لكاتبه محمّد بن الحسين العرائشيّ المكناسيّ (ت 1351 هـ)، وبمكتبتي الخاصّة نسخة مصوّرة عن مخطوطة منه، وهو شرح تحرّى فيه صاحبه الاختصار، إذ قد قال في مقدّمته: " فقد عنّ لهذا الفقير، المقرّ بالعجز والتّقصير، محمّد بن الحسين العرائشيّ المكناسيّ، غفر الله ذنبه، وستر عيبه، بفضله وكرمه، أن يقيّد تقييداً لطيفا ظاهر المعنى، صغير الحجم سهل المبنى، محاذيا للنّظم المسمّى بـ'الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع'، يفهم به معناه من غير حشو في الكلام، ولا كثرة الإثقال، إلاّ ما لابدّ منه، ممّا يتوقّف عليه فهم النّظم المذكور..." وقد ذكر هذا الشّرح الأستاذ الشّيخ عبد الله الجراري في كتابه القيّم 'التّأليف ونهضته في القرن العشرين'(2).

- ذكر بعض التّقييدات على الدّرر:

وكما ذكرت آنفا، فهناك بعض التّقييدات والاستدراكات على رجز 'الدّرر اللّوامع' لابن برّي، وهذا بعض منها نذكره كالآتي:

- شرح 'تفصيل عقد الدّرر' للحافظ أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن غازي(919 هـ)، وهو أرجوزة نظمها في طرق نافع العشر، وفيها زيادة توضيح بعض فصول 'الدّرر'، يقول في أوّلها:

(1) انظر 'القراء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب: 30.

(2) انظر 'التّأليف ونهضته في القرن العشرين' للأستاذ عبد الله الجراري: 112.

دُونَكَ عَشْرُ طُرُقٍ لِنَـافِــعْ **** تَـنْـشُرُ طَـيَّ الدُّرَرِ اللَّوَامِـعْ
سَـمَّيْتُهَا لَمَّا جَرَتْ بِـفِكْرِي **** تَفْصِيلَ عِقْـدِ دُرَرِ ابْنِ بَـرِّي

وتوجد من هذا 'الشرح مخطوطات بالخزانة الحسنيّة تحت الأرقام التّالية: 1052/ مجموع 13؛ 487/ مجموع 5؛ 5580/ مجموع 1.

- شرح على الدّرر اللّوامع للحافظ أبو راشد يعقوب بن يحيى الحلفاويّ(ت999 هـ)، وهو كتاب صغير الحجم، لاتتجاوز أوراقه: 64 ورقة، وتوجد منه مخطوطة في الخزانة الحسنيّة، تحت رقم: 6064.

- شرح 'الفصول' المعروف بشرح المجاصيّ، للحافظ أبي الحسن عليّ بن عبد الكريم الاغصاويّ، وهو تقييد لكلام هذا الأخير، جمعه تلميذه عبد القويّ بن أحمد بن عمران المجاصيّ وعرضه عليه، وكان فراغه من تأليفه سنة: 780 هـ، كما ذكر ذلك في خاتمة كتابه. وتوجد مخطوطة من هذا التّقييد بخزانة ابن يوسف بمرّاكش تحت رقم: 105.

وقال الأستاذ محمّد إبراهيم الكتّاني في مقال له عن المخطوطات العربيّة بإسبانيا، بأنّه توجد أيضا نسخة من هذا التّقييد في الإسكوريال، وهي المكتبة الوطنيّة بمدريد، ذكر أنّها خاصّة بالبسملة والتّصلية(1)، وتقع ضمن مجموع تحت رقم: 1406(2)، والظّاهر أنّ نسخة الإسكوريال فيها بتر أو هي غير كاملة، لأنّ عبد القويّ ذكر في مقدّمة 'الفصول' ما يفيد، بأنّ تقييداته شملت فصولا، فهي إذن لم تقتصر على البسملة والتّصلية، فهو يقول: "فكنت أقيّد الفصول كلّها بتفريقها، وكنت أتردّد عليه - يعني شيخه المجاصيّ - في سؤال ما أشكل عليّ، حتّى قيّدته كلّه"(3)، وممّا يؤكّد ما ذهبنا إليه أيضا، هو إشادة عبد الرّحمان الثّعاليّ بكتاب 'الفصول' حيث قال، وهو يتكلّم عن أرجوزة 'الدّرر اللّوامع': "ومن أراد الإطناب، فعليه بشرحها للإمام أبي الحسن عليّ بن عبد الكريم"(4)، فوصفه بما يدلّ على الإسهاب والتّطويل، وبهذا ترى أنّ الكتاب لا يمسّ موضوعين، وإنّما مواضيع متعدّدة، وأبواب متفرّقة.

- شرح 'جمع المعاني الدريّة والمباحث السنيّة في شرح البريّة'، لكاتبه محمّد بن عيش الوارثينيّ، وهو أيضا عبارة عن تقييد، كتبه المؤلّف عن شيخه عليّ بن عبد الكريم الاغصاوي، وهو مخطوط بخزانة تطوان تحت رقم: 858، وقد ذكر هذا التّقييد الأستاذ محمّد الامراني في بعض أبحاثه(5).

---

(1) أُنظر مجلّة 'دعوة الحقّ': 94، العدد: 2، السنة: 1966.

(2) أُنظر مجلّة 'الإحياء': 117، الجزء: 1، العدد: 6، السّنة: 1986.

(3) انظر شرح 'الفصول' للمجاصي: 1-2، المخطوط بخزانة ابن يوسف بمراكش، تحت رقم: 105.

(4) انظر 'المختار من الجوامع في محاذاة الدّرر اللّوامع' لعبد الرّحمان الثعالبي: 3.

(5) انظر مجلّة 'الإحياء': 120، الجزء: 1، العدد: 6، السّنة: 1986.

وبجانب هذه التّقييدات النّثرية، كانت أخرى شعرية، وهي عبارة عن استدراكات أوشروح ومنها:

- أرجوزة 'تحفة المنافع في مقرإ نافع'، لناظمه أبي وكيل ميمون بن مساعد الفخّار (ت 816 هـ)، وهي أرجوزة طويلة حافلة عدد أبياتها: 1526، فصّل فيها ناظمها كثيراً من الأمور الّتي ذكرها ابن برّي مجملة، وفي ذلك يقول عن رجز 'الدّرر اللّوامع' في أوّل تحفته:

لَكِنَّنِي أَمْعَنْـتُهُ تَفْسِيرَا **** حَتَّى بَدَا لِلنَّاسِ مُسْتَنِيرَا

وتوجد من هذه 'التّحفة' نسخة بالخزانة العامّة تحت رقم: 938/ق، ورقم ميكروفيلمها: 1107.

- أرجوزة لمحمّد بن جابر المكناسيّ (ت827)، وهي عبارة عن استدراك على رجز ابن برّي، وتفصيل لبعض ما فيه ممّا لم يتوسّع فيه صاحبه؛ وقد أورد مسعود بن محمّد شواهد من هذه المنظومة، في أبواب من كتابه 'الرّوض الجامع'، ومن ضمنها باب الإدغام، وباب الإمالة(1).

- أرجوزة 'الدرّة السّنيّة في ترجيح خلاف البرّيّة'، لناظمها أبي القاسم أحمد التّازيّ، وعدد أبياتها مائة، وهي ترجّح ما ذكره ابن برّي في 'درره' من الخلاف، وقد ضمّن فيها الرّاجز مجمل ما في كتاب 'التّجريد' للدّاني، وقد أشار إلى ذلك قائلا:

وَكُلُّ مَا أَتَى فِي ذَا التَّقْيِيدِ **** مُنَظَّماً صَحَّ مِنَ التَّجْرِيدِ

وقد ذكر هذه المنظومة الباحث سعيد أعراب في كتابه 'القرّاء والقراءات بالمغرب'(2).

وأرى الآن وأنا أريد أن أنصرف إلى الحديث عن كتاب 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري، أن أقدّم بين يدي ذلك تعريفا بهذا الإمام وبعصره، وما يكتنف ذلك، فماذا عن عصره وعن أحواله؟ ذلك ما سنحاول مقاربته في الفصل الموالي، فإلى رحابه فلنمض!

(1) انظر 'الرّوض الجامع' للفاسي: 90 و100، ورقمه بالخزانة العامّة: 805.

(2) انظر 'القرّاء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب: 33.

الفصل الثّالث:

المنتوري: عصره وترجمته وشرحه للدّرر وأهميّته:

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأوّل: المنتوري عصره وترجمته:

أ ـ لمحة عن عصر المنتوري:

لقد ولد المنتوري في عصر عرف ازدهاراً علميا كبيراً، ونشأ في بيئة نبغ فيها أدباء وشعراء، وتصدّر فيها العلماء والفقهاء، إذ "كان القرن الثّامن في مملكة غرناطة، بالنّسبة لدولة التّفكير والأدب، عصر النّضج والازدهار، وفيه ظهرت طائفة من أكابر المفكّرين والشّعراء، الّذين أعادوا روعة الأدب الأندلسيّ في أعظم صوره، مثل ابن سلبطور الهاشميّ، وابن خاتمة الأنصاريّ شاعر المرية، والوزير أبو عبد الله بن حكيم اللّخميّ، والوزير أبو الحسن بن الجيّاب، وابن جزيّ، والوزير ابن الخطيب، والوزير ابن زمرك، وأبو سعيد بن لبّ، وغيرهم ممّن حفل بهم هذا العصر، وزخرت دولة التّفكير والأدب بآثارهم الّتي انتهى إلينا منها الكثير"(1)، ممّا أغنى مكتبتنا العربيّة، بشتّى أنواع المعارف الدّينيّة، والتّاريخيّة، والفلسفيّة وغيرها. وقد كان طبيعيّا وسط مثل هذا الحشد من العلماء، وفي خضمّ هذا السّيل الطّافح من المعارف، أن يظهر نبوغ عبد الملك المنتوري، وأن تتعدّد جوانب شخصيّته العلميّة، وأن يتواصل مع المغرب وعلمائه، وأن يتأثّر ـ وهو العالم لأندلسيّ ـ بما أبدعته القريحة المغربيّة من عطاءات، لا سيّما وأنّه كان هناك تقارب سياسيّ، بين حكام بلاد الأندلس وسلاطين المغرب، قبيل ميلاد المنتوري وأثناء حياته، ممّا أثّر في المنحى الفكريّ، وأثرى الجانب العلميّ، فأدّى إلى التّبادل المعرفيّ بين العلماء، والتّقارب العلميّ بين الأدباء، في زمن صبغت الثّقافة الشّعريّة شخصية الفقيه، وخالطت السّمة الأدبيّة رجل السّياسة. وممّا يشير إلى هذه العلاقة السّياسيّة بين الأندلس والمغرب، ما نقله د.محمّد عبد الله عنان، إذ يقول: "وقد تولّى الملك على غرناطة سنة: 755 هـ، السّلطان أبو عبد الله الّذي لقّب فيما بعد بالغنيّ بالله، والّذي كان يعاصر السّلطان أبا عنان المرينيّ عاهل المغرب آنذاك، حيث أرسل ابن الخطيب إليه يستنصره، ويطلب عونه على مقاومة ملك قشتالة، واستقبل السّلطان أبو عنان، سفير الأندلس ابن الخطيب بترحاب وحفاوة"(2). وابن الخطيب في كتابه 'الإحاطة في أخبار غرناطة'، وكذلك أحمد النّاصري في كتاب 'الاستقصا'، يسوقان من

(1) انظر مقدمة المحقق لكتاب 'الإحاطة في أخبار غرناطة' لابن الخطيب: 17\1.

(2) انظر أيضا مقدمة المحقق لكتاب 'الإحاطة في أخبارغرناطة' لابن الخطيب: 23\1.

الحوادث التّاريخية ما يشير إلى استمرار هذه العلاقة ، وهذا التّرابط السّياسيّ بين العدوتين.

ويقول الأستاذ عبد الله كنّون عن سياسة بني مرين بإزاء الفردوس المفقود: "وذلك أنّهم كانوا قد اتّخذوا رُبطا وجنوداً لمناوشة الإسبان في القتال، ودفاعهم عن بلاد المسلمين. وكان أوّل جيش ذهب منهم إليها في آيّام يعقوب ـ يعني بن عبد الحقّ المرينيّ ـ...وهو نفسه جاز إلى الأندلس أربع مرّات. لا تسأل عن أعماله الحربيّة فيها، ومواقفه المشرّفة؛ فكانوا يستولون فيها على الحصون والمدن العديدة، لكنّهم لم يكونوا يتمسّكون بها أبدا، إذ كانوا يزفّونها هديّة إلى أمراء بني نصر، أصحاب الأندلس"(1)، وإنما يحتفظون لأنفسهم ببعض المعاقل والحصون، بقصد مدافعة العدوّ، فيا لها من سماحة وإيثار! وذلك ممّا كان يبيّن خلوص نيّة المغاربة في الجهاد، وسعيهم للمحافظة على العلاقة طيّبة مع الأندلسيّين، بما فيه "إزالة النّفرة من أنفسهم، وتقوية الرّوابط معهم، ولم يكونوا يبقون بأيديهم إلاّ جبل طارق والجزيرة الخضراء، وجزيرة طريف، وهذه إنّما يبقونها لربط خيط المواصلة بين العدوتين، وإنزال المقاتلة وادّخار المؤونة، ممّا مصلحته على الأندلس"(2). والّذي يعجب له الإنسان حقيقة هو أنّ الخلافات السّياسيّة، وتفرّق كلمة المسلمين في الأندلس، لم تؤثّر سلبيا على المسيرة العلمية، ونحن نعلم أنّ المنتوري قد عاصر حكم ملوك الطّوائف، وعاش في أواخر عهود العرب في إسبانيا، وإن لم يكن قد عاين اندحارهم فيها، وانقراض كلمة الإسلام منها، إذ قد كانت وفاته في سنة: 834 هـ، بينما كان سقوط غرناطة بعد ثلاثة وستين عاما من وفاته، وفي ذلك يقول المؤرخ النّاصريّ: "وفي ثاني ربيع الأوّل من السّنة، أعني سنة سبع وتسعين وثمانمائة، استولى النّصارى على الحمراء ودخلوها"(3)، وبذلك تمّ استيلاء الإفرنج على إسبانيا، وانقرض الإسلام منها بعد زمن يسير، وقد كان ذلك سبب انتقال كثير من العلماء والأدباء، في جملة من انتقل إلى المغرب العربي، فكان لهم الأثر الطيّب، والمشاركة الفعّالة في نشاط حركة العمران، وازدهار العلم والأدب والفنون. وبعد هذه النظرة الموجزة عن عصر المنتوري، ننتقل الآن إلى الحديث عن حياته.

ب ـ ترجمة المنتوري:

ـ نسبه: هو"محمّد بن الشّيخ الحاج المبارك الفاضل أبي مروان عبد الملك بن عليّ بن عبد الملك القيسيّ الغرناطيّ أبو عبد الله(4)، عرف بالمنتوري، بكسر الميم وسكون النّون وضمّ

٣٥

(1) انظر 'النبوغ المغربي' لعبد الله كنّون: 1\179-180.

(2) انظر 'النبوغ المغربي' لعبد الله كنّون: 1\182.

(3) انظر كتاب 'الاستقصا' للنّاصري: 4 : 104.

(4) انظر 'الفهرسة' ليحيى السرّاج: 357، مخطوط مصوّر بالخزانة الحسنية، تحت رقم: 10929.

المثناة من فوق وآخره راء مهملة(1)، كما ضبطه أحمد بن داود البلويّ رحمه ا لله.

- مــولــده:

ذكر عليّ بن قاسم البياضيّ أنّ مولد المنتوري كان "في أوائل شهر ربيـع الثّـاني مـن عام واحد وستين وسبعمائة، ووفاته في رابع ذي حجّة من عام أربعة وثلاثين وثماني مائـة"(2). وقـد كانت نشأته في بيت مسلم، ومجتمع أندلسيّ بحاضرة غرناطة، مدينة العلم والعرفان، ممّا ساعد على توجّهه العلميّ، وتكوينه الدّيني، فنهل من مورد القرآن الكريم، ورتـع فـي روض السنّة الـمطهّرة، متتلمذاً لشيوخ كبار، وأساتذة أكفاء، حتّى بلغ أشدّه المعرفيّ، ورشده العلميّ، فمن هم شيوخه؟

- شـيـوخـه:

تتلمذ المنتوري بشكل أساسيّ على العلاّمة أبي عبد ا لله القيجـاطيّ، الّـذي يعتـبر عمدتـه في مجال العلوم الدّينيّة، ولا سيّما منها علوم القرآن، يقول ابن السرّاج في تفصيـل ذلـك: "أخـذ ــ يعـني المنتوري ـ عن الشّيخ الفقيه، الأستاذ الجليل، النّحويّ المقرئ، المدرّس المصنّف، إمـام الأئمّـة في إقـراء القرآن: أبي عبد ا لله محمّد بن محمّد بن عليّ بن إبراهيم بـن عبـد ا لله الكنـانيّ القيجـاطيّ، قـرأ عليـه القرآن العزيز بالقراءات السّبع المتداولـة المشـهورة، والرّوايـات الأربـع عشـرة المسـطورة، وبالإدغـام الكبير لأبي عمرو بن العلاء، في روايته المأثورة مرّتين، في نحو سبعة عشر ختمـة، المرّة الأولى بطريـق الحافظ أبي عمرو، والمرّة الثانية من الطّرق الثّلاثة: طريق الحافظ أبي عمرو المذكـور، وطريـق الشّـيخ أبي محمّـد مكـيّ، وطريـق الإمـام أبـي عبـد ا لله بـن شـريح، حسبما تضمّنتـه تـآليفهم في القـراءات والإدغام، ثمّ قرأ عليه القرآن العظيم من أوّله إلى آخره بقراءة يعقوب الحضرميّ، جمعاً بين روايتيه من طريق الحافظ أبي عمرو، والإمام أبي عبد ا لله بـن شريح، وقـرأ 'الإقـناع' لأبـي جعفر بـن البـاذش، وجـميع تواليفـه فـي الـقراءات وغيرها، وقرأ وسـمع عـليه غـير ذلك، وعـليه اعتماده فـي الإتـقان والتّجويد، وأجاز له إجازة عامّة"(3).

ويذكر أبو زكريّاء السرّاج من جملة شيوخ المنتوري أيضا، العلاّمة ابن لـبّ حيـث يقـول إنّـه أخـذ: "عن الشّيخ الفقيه الأستاذ، شيخ الجماعة: أبي سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بـن لـبّ التّغلبيّ، قرأ عليه القراءات السّبع، وقرأ وسمع وعرض عليه كتبا كثيرة، وأجاز له إجازة عامّة"(4).

(1) انظر 'نيل الابتهاج' للتنبكتي: 291؛ و'كفاية المحتاج' للسّوداني: 231، مخطوط رقم: 681 بالخزانة الحسنية.

(2) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 231، المخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 1578.

(3) انظر 'الفهرسة' ليحيى السرّاج: 357، مخطوط مصوّر بالخزانة الحسنية، تحت رقم: 10929.

(4) انظر 'الفهرسة' ليحيى السرّاج: 357-358، مخطوط مصوّر بالخزانة الحسنية، تحت رقم: 10929.

ونجد أنّ المنتوري نفسه يصرّح بتتلمذه لابن لبّ، وذلك فيما ذكره المقريّ في 'نفح الطّيب' حيث ساق هذه الشّهادة: "وقال تلميذه المنتوري ما نصّه: من شيوخي الشّيخ الأستاذ، الخطيب المقرئ المتقن المفتي أبو سعيد بن لبّ، مولده سنة: إحدى وسبعمائة، وتوفّي ليلة السّبت لسبع عشرة ليلة مضت من ذي الحجّة عام اثنين وثمانين"(1). كما قال المقريّ في موضع آخر، وهو يذكر من أخذوا عن ابن لبّ: "من الطّبقة الثّانية... أبو القاسم بن سرّاج، والمنتوري في خلق لا يحصون"(2).

ومن شيوخ المنتوري أيضا، بحسب ما أورده في فهرسته:

- الأستاذ أبو الحسن عليّ بن سليمان القرطبيّ(3).
- الأستاذ أبو الحسن عليّ بن عبد الحقّ البرجي(4).

وممن ذُكر منهم في كتاب 'شجرة النّور الزكيّة':

- الشّيخ القاضي أبو بكر أحمد بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن جزيّ الكلبي.
- والمحدّث المفتي محمّد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن سعد الأنصاريّ الغرناطيّ الشّهير بالحفّار.
- والشّيخ الفقيه أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن يوسف بن مالك الرّعينيّ الإلبيريّ(5).

ومن بينهم فيمن عدّد أحمد بابا السّودانيّ:

- الأستاذ النّحويّ أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن أحمد بن محمّد الأوسيّ البلنسيّ.
- والأستاذ الرّحالة نور الدّين أبو الحسن عليّ بن محمّد بن منصور بن عليّ بن الأشهب الصنهاجيّ التّلمسانيّ(6). وفي ضمنهم أيضا فيما أورد عبد الحيّ الكتّاني منهم في فهرسته:
- المقرئ الرّاوية أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن عبد الرّحمان بن عمر اللّخمي الفاسيّ(7).

وممّن يمكن أن يعتبر كذلك من شيوخ المنتوري، قرينه في العلم، إذ هو قد تبادل معه الأخذ والعطاء في مجال المعارف الدّينيّة، ألا وهو:

- أبو زكريّاء يحيى بن أحمد بن محمّد بن حسن بن السّرّاج النّفزيّ الفاسيّ، إذ يذكر محمّد بن يعقوب

(1) انظر 'نفح الطّيب' للمقري: 3\268.

(2) انظر 'نفح الطّيب' للمقري: 3\269.

(3) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 80، المخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 1578.

(4) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 93، المخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 1578.

(5) انظر 'شجرة النور الزكيّة' لمحمد مخلوف: 247-248.

(6) انظر 'كفاية المحتاج' لأحمد بابا السّوداني: 232، المخطوط رقم: 681 بالخزانة الحسنية.

(7) انظر 'فهرس الفهارس' لعبد الحيّ الكتّاني: 2\5.

الأديب المؤرّخ، أنّ المنتوري كان: "يروي عن جماعة منهم: أبو زكريّاء السرّاج"(1).

ويذكر الكتّاني أنّه أخذ أيضا عن "أبي عبد الله محمّد بن عمر اللّخمي، والحافظ العراقيّ وغيرهم من أعلام المشرق والأندلس والمغرب"(2). ومن شيوخ المنتوري الذين أورد ذكرهم في آخر فهرسته:

- الشّيخ أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن محمّد بن لبّ التّغلبي(3).
- والأستاذ أبو عبد الله محمّد بن سعد بن محمّد بن لبّ بن حسن بن بقيّ، وهو صهر مُتَرجَمنا(4).
- والقاضي الفرضيّ أبو بكر يحيى بن عبد الله بن يحيى بن محمّد بن أحمد بن زكريّا الأنصاريّ.
- وقاضي الجماعة المفتي أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن قاسم بن عليّ بن علاّق.
- والشّيخ أبو الحجّاج يوسف بن عليّ بن عبد الواحد بن موسى بن عمران السّدوري المكناسيّ(5).
- والفقيه الخطيب أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن مخيّر الأشعريّ الصّالحيّ.
- والفقيه المقرئ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن أحمد بن عدل الكنانيّ السّبتيّ.
- والشّيخ الرّاوية أبو زكريّا يحيى بن أحمد بن محمّد بن حسن بن السّرّاج النّفزيّ الفاسيّ(6).

قال المنتوري عن المشايخ الآنف ذكرهم: "فهؤلاء لقيتهم، وأخذت عنهم، واعتمدت عليهم، وأجازوا لي إجازة عامّة، عدا القاضي أبا عبد الله بن علاّق، والحاجّ أبا عبد الله الإلبيريّ، فإنّهما لم يجيزا لي، لأنّي غفلت عن طلب ذلك منهما حتّى ماتا رحمهما الله"(7). ثمّ ذكر الشّيوخ الّذين أخذه عنهم عن طريق المكاتبة فقال: "وكتب لي بالإجازة العامّة من غير لقاء جماعة"، وهم:

- الفقيه المقرئ أبو جعفر أحمد بن محمّد بن محمّد بن سالم الجذاميّ المرويّ(8).
- والشّيخ القاضي أبو محمّد عبد الحقّ بن أحمد المطماطيّ المرّاكشيّ(9).
- والأستاذ الحافظ أبو عبد الله محمّد بن عبد الرّحمان بن أحمد بن حسن بن عليّ بن محمّد القسنطينيّ الضّرير، المعروف بالمرّاكشيّ، وهو من ذرّيّة عمّار بن ياسر رضي الله عنه.
- والحافظ المفتي أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن عرفة الورغميّ التّونسيّ(10).

(1) انظر 'نيل الابتهاج' لأحمد التنبكتي : 97، المخطوط بالخزانة الملكيّة تحت رقم: 2358.

(2) انظر 'فهرس الفهارس' لعبد الحيّ الكتّاني: 5\2.

(3) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 225، و'المعيار' للونشريسي: 332\1.

(4) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 226، المخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 1578.

(5) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 227، المخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 1578.

(6) و(7) و(8) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 228، مخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 1578.

(9) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 228-229، المخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 1578.

(10) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 229، المخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 1578.

ـ والمحدّث المسناد بهاء الدّين، أبو محمّد عبد الله ابن القاضي: تاج الدّين أبي بكر بن محمّد بن سليمان بن جعفر المخزوميّ الإسكندريّ.

ـ والرّاوية المسند صلاح الدّين، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن عمر الأنصاريّ البُلْبَيْسِي الشّافعيّ.

ـ والفقيه القاضي شمس الدّين، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن أسعد بن عبد الكريم الثّقفي المصريّ.

ـ والشّيخ المفتي عزيز الدّين، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن عبد الرّحمان بن عبد القادر القرشيّ المليحيّ الشّافعيّ، وهو من ذرّيّة عبد الله بن الزّبير رضي الله عنهما.

ـ والشّيخ الرّاوية شمس الدّين، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عليّ بن عبد العزيز بن المطرّز المهدويّ الشّافعيّ(1).

ـ الفقيه المحدّث جمال الدّين، أبو محمّد عبد الله بن عمر بن عليّ بن مبارك الهنديّ السّعوديّ الشافعيّ، الشّهير بالحَلاَوي(2).

ـ والقاضي المحدّث شمس الدّين، أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن صلاح الحريريّ الحنفيّ.

ـ والشّيخ الرّاوية زين الدّين، أبو زيد عبد الرّحمان بن أحمد بن مبارك الشّافعيّ.

ـ والمحدّث المفتي تقيّ الدّين، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن حاتم الشّافعيّ.

ـ والمصنّف الحافظ سراج الدّين، أبو حفص عمر بن الإمام نور الدّين أبي الحسن عليّ بن أحمد بن محمّد بن الملقّن الأنصاريّ الشّافعيّ.

ـ والمسند الرّحلة شهاب الدّين، أبو العبّاس أحمد بن المحدّث نور الدّين أبي عليّ الحسن بن محمّد بن محمّد بن زكريّا بن يحيى السُّوَيْداويّ المقدسيّ الشّافعيّ.

ـ والفقيه المحدّث نور الدّين، أبو الحسن عليّ بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح الهيثميّ الشّافعيّ.

ـ والفقيه المسند جمال الدّين، أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن إبراهيم الرّشيديّ الشّافعيّ.

ـ والفقيه الرّاوية شهاب الدّين، أبو العباس أحمد بن عمر بن عليّ البغداديّ الجوهريّ نزيل القاهرة.

ـ وقاضي المدينة الحافظ زين الدّين، أبو الفضل عبد الرّحيم بن الحسين بن عبد الرّحمان بن أبي بكر ابن العراقي الشّافعي(3).

ـ وقاضي مكّة وخطيبها الأستاذ محيي الدّين، أبو عمرو محمّد بن أحمد القرشيّ النّويريّ الشّافعيّ(4).

(1) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 229، المخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 1578.

(2) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 229-230، المخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 1578.

(3) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 230، المخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 1578.

(4) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 230-231، المخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 1578.

ـ والقاضي إمام المالكيّة بالحرم الشّريف الشّيخ نور الدّين، أبو الحسن عليّ بن أحمد النّويْريّ المـالكيّ، وهو شقيق محيي الدّين المذكور.
ـ والقاضي المحدث شهاب الدّين، أبو العباس أحـمد بن الإمام: ظهـير الدّيـن أبـي أحـمد ظهـيرة بـن أحمد بن عطيّة ابن ظهيرة القرشيّ المكيّ الشّافعيّ.
ـ والفقيه الأستاذ شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن إبراهيم بن محمّد الطبريّ المكيّ الشّافعيّ.
ـ والفقيه الرّاوية جمال الدّين، أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن محمّد بن المحبّ الطّبريّ المكيّ.
ـ والأستاذ النّحويّ شهاب الدّين، أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن عبد المعطيّ المكيّ(1).
ويمكن أن نعتبر من شيوخ المنتوري أيضا:
ـ الشّيخ أبا عبد الله محمّد بن محمّد بن إبراهيم الأمويّ الشّهير بالخرّاز. وذلك أنّه اعتمد كتابه 'القصد النّافع' في شرحه للدّرر كما ذكر ذلك في مقدّمة شرحه(2).
وبعدما استوفينا الحديث عن شيوخ الـمنتوري، أرى أنّ المقام ملائم الآن للكلام على تلاميذه.
ـ تـلامـذتـه:
وأمّا عمّن تتلمذ عن مُتَرجَمنا، فقد قال أحمد التّنبكتي:
"وأخذ عنه ـ يعني عن المنتوري ـ القاضي أبو يحيى بـن عـاصم(3)، ونقـل عنـه في مواضـع"(4)، "في شرحه لِـ'تحفة' والده"(5)، يعني محمّد بن محمّد، أبو بكر بن عاصم القيسيّ الغرنـاطيّ (ت: 829 هــ)، وكتابه هو 'تحفة الحكّام في نكت العقود والأحكام'(6). وذكر كذلك من تلاميذ المنتوري أيضا:
ـ الشّيخ العلاّمة مـحمّد بن يوسف بن أبـي القاسـم الـموّاق (ت: 897 هــ)، الّـذي اعتـبره صـاحب 'طبقات الـمالكيّة' مأثرة من مفاخر إمامنا، حين ترجم له قائلا: "الـمنـتوري مـحمّد بـن عبـد الملـك بـن عـليّ بـن عـبد الـملك القـيسيّ الـغرنـاطيّ الشّيخ العلاّمة، شـيخ العـلاّمـة أبي عـبد الله الـموّاق

(1) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 231، المخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 1578.
(2) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 1، من قسم التحقيق.
(3) هو محمد بن محمد بن عاصم، أبو يحيى القيسي الأندلسي الغرناطي، قاض وزير، كان ينعت بابن الخطيب الثاني، وله 'الرّوض الأريض'، و'الذيل على الإحاطة في أخبار غرناطة'، و'شرح على تحفة الحكّام'، وتوفي بعد سنة: 857 هـ. انظر 'أزهار الرياض': 1\145-186، و'نفح الطيب' للمقري: 3\402، و'شجرة النّور الزكيّة' لمحمد مخلوف: 248-249.
(4) انظر 'نيل الابتهاج' لأحمد التنبكتي المالكي: 291.
(5) و'شجرة النّور الزكيّة' لمحمد مخلوف: 248.
(6) انظر ترجمته في 'نيل الابتهاج': 289، و'شجرة النّور الزكية' لمحمد مخلوف: 247، و'الأعلام' للزّركلي: 7\45.

شارح 'المختصر'"(1)، يعني كتابه 'التّاج والإكليل في شرح مختصر خليل' في الفقه المالكي(2)، "وهو أحسن شروحه من جهة تحرير النّقل"(3).

وممّن يمكن أن يعتبروا من تلامذة المنتوري، قرينه الّذي تبادل معه بضاعة العلم تعلّما وتلقينا:

- أبو زكريّا يحيى بن أحمد بن محمّد النّفزيّ الحميريّ، الشّهير بالسّرّاج، الّذي تشرّف ابناه كذلك بالأخذ عن إمامنا المنتوري، فلنسمع للسرّاج إذ يقول في ذلك: "أجاز لي ولولديّ أبي القاسم محمّد، وأبي عبد الله محمّد، وسمع من لفظه أبو القاسم، حديث الرّحمة المسلسل بشرطه، إجازة عامّة بشروطها، وتلفّظ لنا بذلك، وهو الآن بقيد الحياة، أمتع الله ببقائه، ونفع بصالح دعائه"(4).

ولم يقتصر الإمام المنتوري على تأليف الرّجال وتكوين التّلاميذ، وإنّما ترك لنا تراثا نافعا يتمثّل في كتبه ومؤلّفاته، فماذا عن هذا التّراث الثّمين؟

- مؤلّفاته:

ومن كتب المنتوري، ما ذكره النّاسخ عليّ بن قاسم البياضي في آخر فهرستة معدّداً:

- كتاب 'الرّائق في نصوص الوثائق'.
- كتاب 'التّعريف بالحافظ أبي عمرو الدّاني'(5).
- كتاب 'شرح رجز أبي الحسن بن برّي'.
- كتاب 'رواية أبي بكر محمّد بن عبد الرّحيم الأصبهانيّ عن أصحابه عن ورش'.
- كتاب 'الإدغام الكبير لأبي عمرو بن العلاء'.
- كتاب 'اختيار الشّيخ أبي محمّد مكيّ بن أبي طالب القيسيّ القيروانيّ من القراءات السّبع.
- كتاب 'الجمع بين طريقيّ الحافظ أبي عمرو الدّانيّ والإمام أبي عبد الله بن شريح، في قراءة يعقوب من روايتي رَوْح ورُوَيْس عنه'.
- كتاب 'قراءة حميد بن قيس الأعرج'.
- كتاب 'قراءة سليمان بن مهران الأعمش'.
- كتاب 'قراءة سلام بن سليمان الطّويل'(6).

(1) انظر 'طبقات المالكيّة' لمولف مجهول: 438، ترجمة رقم: 654، ومخطوطته بالخزانة الحسنيّة، ورقمها: 10925.

(2) انظر ترجمة الموّاق في 'نيل الابتهاج': 324، و'شجرة النّور' لمخلوف: 262، و'الأعلام' للزّركلي: 7\155.

(3) انظر 'طبقات المالكيّة' لمولف مجهول: 454-455، مخطوط مصوّر بالخزانة الحسنيّة، ورقمه: 10925.

(4) انظر 'الفهرسة' ليحيى السرّاج: 358، وهو مخطوط مصوّر تحت رقم: 10929 بالخزانة الحسنيّة.

(5) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 231، ومخطوطتها بالخزانة الملكيّة، تقع تحت رقم: 1578.

(6) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 232، ومخطوطتها بالخزانة الملكيّة، تقع تحت رقم: 1578.

- كتاب 'ريّ الظّمآن في عدد آي القرآن' وهو مخطوط بالخزانة العامّة بالرّباط، ورقمه بها: 1532/د(1).

- كتاب 'اختصار العزيزيّ وترتيبه على السّور'(2).

- كتاب 'الأحاديث العوالي'، أو 'الأمالي في الأحاديث العوالي'، كما أثبت في فهرسة الكتّاني(3).

- كتاب 'المسلسلات'، وهو أحاديث نبويّة مسلسلة السّند بشروطها(4).

- كتاب 'الفوائد النّومية'، وهو "جزء فيما اتّصل به بإسناد من المرائي المناميّة".

- كتاب 'الغرائب'، أو 'الغريب' كما جاءت تسميته في فهرسة الكتّاني(5).

- كتاب 'المقطوعات الشّعريّة في الوصايا والمواعظ'، وهو جزء فيما اتّصل به سنده منها، وهو مخطوط يوجد ضمن مجموع تحت رقم: 1853 د، بالخزانة العامّة بالرّباط.

- كتاب 'تحفة الجليس وبغية الأنيس'(6).

- كتاب 'الحكايات الوعظيّات'.

- كتاب 'الحكايات المختلفات'.

- كتاب 'برنامج رواياته'(7)، وهو فهرسته الّتي وصفها ابن القاضي، بأنّها "الفهرسة الكبرى الّتي حازت غالب التّآليف الإسلاميّة"(8).

وقال عنها صاحب 'نيل الابتهاج': "وفهرسته حافلة"(9).

كما نوّه بها البحّاثة الكتّاني بقوله:" فهرسة كبيرة عظيمة الشّأن...وبالجملة فهي كما قال الشّيخ القصّار في إجازة له، وقفت عليها بخطّه، لما أجرى ذكرها: ''قد اشتملت على أمر عظيم'' اهـ. وناهيك بهذه الكلمة منه، مع ما وقف عليه من فهارس أهل الأندلس، القريب عهده بهم"(10).

(1) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 232، ومخطوطتها بالخزانة الملكيّة، تحت رقم: 1578؛ و'الأعلام' للزركلي: 6\250.

(2) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 232، ومخطوطتها بالخزانة الملكيّة، تحت رقم: 1578.

(3) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 232، و'فهرس الفهارس' للكتّاني: 2\6، و'الأعلام' للزّركلي: 6\250.

(4) انظر 'فهرسة لمنتوري': 232، ورقم مخطوطتها: 1578، و'فهرسة السّرّاج': 358، ورقم مخطوطته: 10929.

(5) انظر 'فهرسة لمنتوري': 232، ومخطوطتها بالخزانة الملكيّة، تحت رقم: 1578، و'فهرس الفهارس' للكتّاني: 2\6

(6) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 232، و'فهرس الفهارس' للكتّاني: 2\6، و'الأعلام' للزركلي: 6\250.

(7) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 232، ومخطوطتها بالخزانة الملكيّة، تحت رقم: 1578.

(8) انظر 'درّة الحجال في أسماء الرّجال' لابن القاضي: 2\287.

(9) انظر 'نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج' لأحمد التنبكتي المالكي: 291.

(10) انظر 'فهرس الفهارس' لعبد الحيّ الكتّاني: 2\5-6.

وتوجد نسخة من هذه الفهرسة في الخزانة الملكيّة بالرّباط تحت رقـم:1578، ونسـخة أخـرى بالخزانـة العامّة تحت رقم: 3050 ، نقلت إليها مع الخزانة الكتّانيّة، وإنّما يوجد منها طرف من أوّلها، وهو غـير مقروء ولايصلح للتّحقيق. قال الأستاذ عبد الأستاذ عبد السّلام المرّي عن هذه 'الفهرسـة'، في كتابـه 'دليل مؤرّخ المغرب الأقصى '، إنّ المنتوري "ذكر فيها بعض رجال المغرب، يوجـد طـرف مـن أوّلهـا بالخزانة الكتّانيّة بفاس، الّتي نقلت إلى الخزانة العامّة بالرّباط"(1). وقدجاء في مقدّمتها:

"الحمد لله الّذي خصّ هذه الأمّة المحمّديّة بالإسناد، وصلّى ا لله على سـيّدنا محمّـد الهـادي إلى سـبيل الرّشاد، وعلى أهل بيته الطّاهرين، وأصحابه الأكرمين، صلاة دائمة إلى يوم التّناد. هذا كتاب يشتمل على ما حملته عن أشياخي رضي ا لله عنهم، ورويته بأيّ نـوع أخذتـه وتلقّيتـه، فـأبدأ أوّلا بذكـر مـا رويته بالقراءة والسّماع، لجميعه أو لبعضه من الكتب المفردة، ثمّ أتبع ذلك بما أخذتـه بالإجـازة مـن التآليف، على اختلافها وشتّى أصنافها، وا لله وليّ الإرشاد، والمانّ بتكميل المراد، وهـو حسـبي ونعـم الوكيل"(2). وجاء في آخر هذه الفهرسة، من قول ناسخها عليّ بن قاسم الأنصاريّ: "نجز بحمد ا لله وعونه وتأييده، وتيسيره وصونه، تقييد هذا البرنامج المبارك، الغريـب في نوعـه ومنزعـه، العجيـب في مساقه ومهيعه(3)، جرّد مؤلّفه، نفعه ا لله بتأليفه هذا، مآثر لأهل هذا الشّأن في هذا القطـر طمسـت، وأحيا بتصنيفه آثارا للإسناد درست"(4). فكان ممّن ترك علما ينفعه بعد موته، فمتى توفّي المنتوري؟

ـ وفــاتـــه:

لقد سبق معنا نصّ يقول فيه يحيى السّرّاج عن المنتـوري: "أجـاز لي ولولـديّ أبـي القاسـم محمّد، وأبي عبد ا لله محمّد، وسمع من لفظه أبو القاسم، حديث الرّحـمة الـمسلسل بشـرطه، إجـازة عامّة بشروطها، وتلفّظ لنا بذلك، وهو الآن بقيد الـحياة، أمتع ا لله ببقائه، ونفع بصالـح دعائـه"(5)، وهو مايفيد بأنّ الـمنتوري قد عاصر السّرّاج، وأنّـه كـان على قيـد الـحياة عنـد إجازتـه تلـك إيّـاه وولديه، وتذكر لنا الـمصادر أنّ مترجَمنا قد امتدّ بـه العمر فعاش بعد مُجازِه نـحواً من ثلاثين سـنة، إذ أنّ وفـاة يـحيى الـسّرّاج كـانت سنـة: 805 هـ(6)، بـينما لـم توافـي عالـمنا الـمنتوري الـمنـيّـة،

(1) 'دليل مؤرخ المغرب الأقصى' لعبد السلام المرّي: 2\310.

(2) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 2، ومخطوتها بالخزانة الملكيّة، تحت رقم: 1578.

(3) يعني تبيينه وتوضيحه، إذ نقول في اللّغة طريق مَهْيَع: أي بيّن واضح. انظر 'القاموس المحيط': مادة (هيع).

(4) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 232، ومخطوتها بالخزانة الملكيّة، تحت رقم: 1578.

(5) انظر 'الفهرسة' ليحيى السرّاج: 358، وهو مخطوط مصوّر تحت رقم: 10929 بالخزانة الحسنيّة.

(6) انظر 'جذوة الاقتباس' لابن القاضي: 2\539.

إلاّ فـي رابع ذي الـحجّة، من عـام أربعة وثلاثين وثـمانـمائة، كـما أثبتـه الـنّاسخ علـيّ بـن قاسـم البياضي، فـي آخر فهرسة الـمنتوري(1).

وذلك نفـس ما ذكره أحـمد التّنبكـتـي، لـولا خـلاف بسـيط فـي تعيـين يـوم الـوفاة، إذ يقول: "وتوفّي ثالث ذي الـحجّة عام أربعة وثلاثيـن وثـمانـمائـة"(2). وفـي روايـة أخـرى مزيـد تفـصيل، إذ يـذكـر أنّ وفـاة الـمنتوري كـانت عـصراً، إذ قـال: "وتـوفّـي عـصر يـوم الإثـنيـن ثالث شهر ذي الـحجّة متمّ عـام أربعة وثلاثين وثـمانـمائـة"(3).

ومن غريب ما ورد فـي تـحديد تاريخ وفاة الـمنتوري، ما ذهب إليه الإفراني، إذ يقول عبد الـحيّ الكتّاني فـي فهرسته: "وما وجدته بـخطّ الإفرانـي الـمرّاكشيّ(4) صـاحب 'الصّفـوة'، علـى جزء 'الـمبشّرات' للمنتوري، من أنّه مات سـنة: 761 هـ غلـط فـاحش، إذ فـي الـجزء الـمذكور بـخطّ مؤلّفه الـمنتوري، أنّه أتـمّه سنة: 824 هـ"(5).

وبعد أن حقّقنا مسألة تاريخ وفاة الـمنتوري، وأنّها سنة: 834 هـ، يـحسن بنا أن نذكـر ثنـاء العلماء عليه، فالإنسان منّا ليس بعد موته سوى حديث يدور على ألسنة النّاس، وكما قال ابن دريـد فـي مقصورته:

وَإِنَّـمَـا الْـمَـرْءُ حَـدِيـثٌ بَـعْـدَهُ **** فَـكُنْ حَـدِيثاً حَـسَناً لِمَـنْ وَعَى(6)

ـ أقـوال الـعـلـمـاء فـيـه:

قال صاحب 'نيـل الابتهـاج' نـاقلا مـن قـول بعضهـم في المنتـوري: إنّـه "الأسـتاذ، المقـرئ، الخطيب، المحقّق، الرّاوية، إمام الإقراء، ومعلّم الأداء، الأصوليّ"(7).

وقـال عـنـه أحـد أقـرانـه، وهـو الشّيخ يـحيى الـسّرّاج:"صـاحـبنا الفـقـيه القاضي الـنّزيـه،

(1) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 231، المخطوط رقم: 1578 بالخزانة الملكيّة.

(2) انظر 'كفاية المحتاج' لأحمد بابا السّوداني: 232؛ وصفحة: أ من مخطوط رقم: 409/ك بالخزانة العامّة بالرباط.

(3) انظر 'نيل الابتهاج بتطريز الديباج' لأحمد التنبكتي: 291.

(4) هو محمد الصّغير بن محمد بن عبد الله بن علي الإفراني الأصل ، المرّاكشي الموطن، مؤرّخ أديب، وفقيه محـدث، وأحد رجال الدّولة في عهد المولى إسماعيل العلوي، أخذ عن أبـي العبـاس الحلبـي ومحمـد المسـناوي ومحمـد الفاسـي، وصنّف كتبا منها 'صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحـادي عشـر'، و'نزهـة الحـادي بأخبـار ملـوك القـرن الحادي' وغيرهما، وتوفي بعد سنة: 1155 هـ. انظر 'الإعلام بمن حلّ مرّاكـش مـن الأعـلام' للمرّاكشـي: 5\53-59، و'شجرة النور الزكية' لمحمد مخلوف: 335، و'عجائب الآثار' للجبرتي: 1\74، والأعلام' للزّركلي: 7\76.

(5) انظر 'فهرس الفهارس' لعبد الحيّ الكتّاني: 2\5.

(6) انظر 'شرح مقصورة ابن دريد' للشّيخ عبد الوصيف محمد: 110.

(7) انظر 'نيل الابتهاج بتطريز الديباج' لأحمد التنبكتي: 291.

الأستاذ المحقّق الحافظ"(1).

وقال في حقّه محمّد بن يعقوب الأديب المؤرّخ: "كان فقيها كبيراً، محدّثا جليلا، راوية"(2).

وقال عنه ابن القاضي في درّة الحجال، إنّه "العالم الأستاذ الرُّحلة، المحدّث المتفنّن، شيخ الجماعة"(3).

وقال عنه عبد الحيّ الكتّاني في برنامجه:"هو الإمام العلاّمة، راوية المغرب ومسنده"(4).

وقال عنه محمّد مخلوف: "الأستاذ المقرئ الخطيب العالم المحقّق الفقيه الأصوليّ المتفنّن المدقّق"(5).

وقال عنه خير الدّين الزّركلي: "فقيه من فضلاء المغرب"(6).

وإنّ أثمن ما يمكن أن يتركه الإنسان بعده، هو تراث علميّ ينفع النّاس، وإمامنا المنتوري قد ترك آثارا قيّمة، من بينها شرحه على 'الدّرر'، فما هي أهميّة هذا الشّرح ومنزلته؟

المبحث الثّاني: شرحه للدّرر وأهميّته ومنهجه فيه:

أ ـ منزلة 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري وأهميّته:

إنّ 'شرح الدّرر اللّوامع' للإمام محمّد بن عبد الملك المنتوري، يعدّ من أهم الشّروح، لغزارة مادّته، والتّدقيق في كثير من مسائله، وتوثيق مؤلّفه لكلّ ما يورده من شواهده، في نسبة ذلك لأصحابه، وردّه إلى مظانّه ومصادره، حتّى أنّه ليمكن اعتباره نواة للببليوغرافيا أوعلم المكتبات، وصورة للبحث والتّحليل العلمي عند أهل الإسلام، والشأو الذي بلغوه فيه لأزمنة متقدّمة؛ وقد قال الباحث الجادّ سعيد أعراب عن المنتوري في هذا الصّدد: "أمّا من حيث الرّواية وتحقيق النّص، وإرجاع كلّ مسألة إلى أصولها، فيأتي في الطّليعة: أبو عبد الله محمّد بن عبد الملك المنتوري"(7). كما يقول الأستاذ الجليل محمّد الفاسي الفهريّ عن شرح المنتوري: "وهو شرح عظيم الفائدة، جزيل العائدة...لا يدع ـ أي صاحبه ـ شاذّة ولا فاذّة في الفنّ، وينقل عن أمّهات أصول القراءات، معتمدا أقوال شيخه أبي عبد الله القيجاطي"(8).

(1) انظر 'الفهرسة' ليحيى السرّاج: 357، وهو مخطوط مصوّر تحت رقم: 10929 بالخزانة الحسنيّة.

(2) انظر 'نيل الابتهاج' لأحمد التنبكتي: 291؛ وانظر المخطوط رقم: 2358. بالخزانة الملكيّة بالرّباط.

(3) اُنظر 'درّة الحجال' لابن القاضي: 2\278.

(4) انظر 'فهرس الفهارس' لعبد الحيّ الكتّاني: 2\5.

(5) انظر 'شجرة النور الزكيّة' لمحمد بن محمد مخلوف: 247.

(6) انظر 'الإعلام' للزّركلي: 6\250.

(7) انظر 'القرّاء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب:30.

(8) انظر 'فهرس مخطوطات خزانة القرويّين' لمحمد الفاسي الفهري: 1\249 .

وإنّ 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري يعدّ بحق من أوثق وآكد المصادر، الّتي اعتمدها من جاء بعده من الشرّاح، وعلى رأسهم ابن القاضي في شرحه 'الفجر السّاطع'، وذلك لنفاسته وأهميّته من جهة، وإحاطته وشموليته من جهة أخرى. فإنّ المنتوري يورد أقوال غيره من أرباب هذا الفنّ في قراءة نافع، ثمّ يتوسّع ليسوق مسالك أصحاب المصنّفات في القراءات السّبع، وهو لا يكتفي بهذا الإيراد، ولا بذاك السّوْق، حتّى ينتقد ما أورد ويردّ عليه، ويطلعنا عمّا حمله عن شيخه أبي عبد الله القيجاطي بذاك الخصوص، ممّا كان عرضه عليه، وينسب التّحقيق في ردّ ذلك إليه، سوى مسائل يسيرة، قال عنها في آخر شرحه: "وما وقع فيه من ردّ مني على بعض من تقدّم، فإنّما ذلك في قليل من المسائل، حالت المنيّة بيني وبين شيخنا ـ رحمه الله ـ في عرضها عليه، ونسبة التّحقيق فيها إليه"(1).

وشرح المنتوري لا يستقي أهميّته ممّا ذكر وحسب، بل لما اعتمده صاحبه أيضا في تقرير مسائله، من كتب كثيرة، ودووايـن عديدة، ممّا جعله يعتبر موسوعة مصغّرة في ميدانه، فلنستمع لإمامنا المنتوري وهو يتكلّم عن مصادر شرحه: "وقد تأمّلت ما اطّلعت عليه من الكتب الّتي نقلت منها، فألفيت ذلك مائة وسبعة وعشرون من كتب القراءات، وسائرها من فنون العلم، فمنها من كتب التّفسير، ومنها من تأليف الحديث، ومنها من موضوعات اللّغة، ومنها من دواوين أشعار العرب، ومنها من تصانيف العربيّة وغيرها"(2). فما هو يا ترى منهج المنتوري في شرحه؟

ب ـ منهج المنتوري في شرحه:

إنّ المنتوري يتكلّم عن شرحه ومنهجه فيه، ويذكر أنّ اعتماده فيه كان بالأساس على شرح الخرّاز، فهو يقول بهذا الّصدد في خطبة كتابه: "أمّا بعد: فهذا كتاب وضعته شرحا على الرّجز المسمّى، بالدّرر اللّوامع في قراءة نافع، نظم الأستاذ: أبي الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ بن محمّد بن الحسين بن برّي التّسولي الرّباطيّ التّازيّ، ذهبت فيه لتبيين ألفاظه، وإيضاح معانيه وإشاراته، وبذلت جهدي في تقرير مسائله، وتحرير عباراته...وقد سمّيت كلّ ما وقع في الرّجز من ألقاب البديع باسمه، ورسمت كلّ فنّ منه بحدّه الجامع ورسمه"(3).

وقد بيّن المنتوري أيضا، أنّه سلك في شرحه طريق شرّاح أبيات كتاب 'الجمل' لمؤلّفه أبي القاسم عبد الرّحمان بن إسحاق الزّجاجي (ت 340 هـ)، من أمثال أبي الحسن عليّ بن إسماعيل،

(1) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 866، من قسم التحقيق

(2) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 866، من قسم التحقيق.

(3) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 1، من قسم التحقيق.

المعروف بابن سيدة (ت: 458 هـ)، في كتابه: 'شرح أبيات الجمل'، وأبي العبّاس أحمد بن عبد الجليل التّدميري (ت: 555 هـ)، في كتابه: 'شفاء الصّدور' في شرح الأبيات، وأبو عبد الله محمّد بن أحمد اللّخمي السّبتيّ (ت: 577 هـ)، في كتابه: 'المجمل في شرح أبيات الجمل'، وغيرهم كثير، وذلك من حيث إعرابهم للشّواهد الشّعريّة، على أنّ المنتوري في إعرابه وتعامله مع النّحو، كان يذكّرنا بالمدرسة النّحويّة الأندلسيّة، الّتي تلتقي في كثير من أسسها وقواعدها مع المدرسة المشرقيّة، وتختلف في بعض خصوصياتها عن المدرسة المغربيّة في ذات المجال. يقول عبد الملك المنتوري: "وقد استوفيت في هذا الكتاب، ما لا يشكل في الرّجز من الإعراب، لمجموع ثلاثة أسباب:

- إحداهنّ: الاقتداء في هذا العمل ببعض من تقدّم من شرّاح أبيات 'الجمل'، فإنّه استوفى منها ما لا يشكل إعرابا، واستقصى الواضح مبالغة فيه وإطنابا"(1).

وقد بيّن شارحنا المنتوري أنّ ذلك كان سبباً آخر، دفعه لأن يسلك نهج من سبقوه ومن عاصروه، في تناولهم للأرجاز عامّة ــ ولأرجوزة ابن برّي خاصّة ــ بالشّرح والتّعليق والتّعقيب، مع الوقوف عند الخطوط الّتي رسموها، والحدود الّتي وضعوها، لأنّه الأحسن والأوفق، وفي ذلك يقول:

- "وثانيهنّ: الاقتفاء لسبيل أكثر شرّاح الرّجز في ذلك، والسّلوك على ما أوضحوه من المسالك، فإنّ الأحسن أن تُتّبع آثارهم، وألاّ يعدل عمّا وقف عليه اختيارهم"(2).

وبيّن مُتَرجَمنا أنّه لكي يبتعد عن ألسنة النّقد اللاّذعة، الّتي لا يكاد يسلم منها أحد، فإنّه راعى في وضعه مستوى المبتدئين من طلاّب هذا العلم، وقدّر شأو أصحاب النّهايات فيه، وذلك حتّى يستفيد منه كلّ من الفريقين، ويرضى عنه كلّ من الصّنفين، فلا يكون هناك على المؤلّف اعتراض، ولا تذمّر منه إن حصل منه إسفاف في بعض تلكم الأغراض، ولنسمع إلى المنتوري حينما يقول مشيرا إلى السّبب الثّالث:

- "وثالثهنّ: أنّ الرّجز تبصرة للمبتدئين ـ كما قصد النّاظم بوضعه ـ وتذكرة للشّيوخ المقرئين، بحسب ضبطه وجمعه، فناسب أن يستوفى إعرابه، وتستقصى بالبيان أبوابه، ليأخذ منه كلّ واحد من الصّنفين المقصودين به حظّه، ويحصل بمقتضى ما يكون لديه من القبول معناه ولفظه، فلا يرد علينا بتقرير الواضح الاعتراض، ولا ينهض النّقد مع وجود هذه الأغراض"(3).

(1) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 1-2، من قسم التحقيق.

(2) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 2، من قسم التحقيق.

(3) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 2، من قسم التحقيق.

والمنتوري لاينسى أن يذكر مصادره، فذلك من منهج النّزيهين من العلماء، وهو وإن كان لا يهمل الإشارة إلى موارده في ثنايا شرحه، فإنّه يعلن منذ بداية الكتاب، أنّ عمدته فيما يذكره، وتفقّهه فيما يورده، إنّما هو على شيخه الأستاذ: أبي عبد الله محمد القيجاطي، وهو في ذلك لم يكن يترك فرصة تسنح، أو مناسبة تسمح، إلاّ وأشاد بعلم أستاذه وفضله، وافتخر بتتلمذه على يده، وإلاّ وترحّم وترضّى عنه، وهو بهذا يعطينا صورة من صور البرّ بالأستاذين، والاعتراف بأيادي الشّيوخ المربّين، وهو ماكدنا نفتقده في هذا العصر، الّذي يتّسم بالجحود والكنود. يقول المنتوري رحمه الله: "وقد تفقّهت في الرّجز على شيخنا الأستاذ، إمام الإقراء، ومعلّم الأداء، أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن عليّ الكناني القيجاطي رضي الله عنه"(1).

وهو اتّباعا لمنهج السّلف وتمسّكهم بذكر السّند، وحرصهم على علوّه في أبواب الرّواية، فإنّه أخبر أنّ تلقّيه لرجز ابن برّي كان من طرق متعدّدة، اقتصر منها على ذكر أعلاها سنداً فقال: "ورويته من طرق ثلاثة: أعلاهنّ ما حدّثني به الشّيخ المسنّ، المقرئ الصّالح، أبو الحجّاج يوسف بن عليّ بن عبد الواحد السّدوري المكناسيّ ـ رحمه الله ـ قراءة من حفظي عليه، في أواخر شعبان، سنة أربع وسبعين وسبعمائة، عن ناظمه سماعا عليه، بجامع القرويّين من مدينة فاس، في أواخر محرّم سنة ثلاث وعشرين وسبع مائة، والله تعالى يجعل ذلك كلّه من العمل الموصل إليه، المثاب عليه، لأنّه على كلّ شيء قدير"(2).

وقال المنتوري في 'فهرسته' بخصوص الطّريقين الأخريين: "الرّجز المسمّى بـ'الدّرر اللّوامع في قراءة نافع'، نظم الأستاذ أبي الحسن عليّ بن محمّد بن برّي، حدّثني به القاضي أبو بكر أحمد بن محمّد بن جزيّ، وسمعت جميعه تفقّها على شيخنا ـ يعني شيخه الأستاذ أبا عبد الله القيجاطيّ ـ وحدّثني به عن القاضي أبي البركات محمّد بن محمّد بن الحاجّ عن ناظمه، قراءة عن الشّيخ الأستاذ النّحويّ أبي محمّد عبد المهيمن بن محمّد بن عبد المهيمن الحضرميّ، عن ناظمه سماعا"(3).

ويقول مُتَرْجَمنا عن الطّريق الأولى: "وقرأت جميعه عن ظهر قلب على الشّيخ أبي الحجّاج يوسف بن عليّ المكناسيّ، وحدّثني به عن ناظمه سماعا عليه، بجامع القرويّين بمدينة فاس"(4).

(1) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 2، من قسم التحقيق.

(2) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 2-3، من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 18، ورقمها بالخزانة الحسنيّة: 1578.

(4) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 18-19، ورقمها بالخزانة الملكيّة: 1578. وتوجد نسخة أخرى منها بالخزانة العامّة تحت رقم: 3050، ولكنها غير واضحة.

وتجدر الإشارة أنّ المنتوري كان يتثبّت في رواية أبيات الرّجز، ويمحّص الرّوايات ويأخذ بالأصحّ، بعد الموازنة والتّرجيح، وقد يذكر اتّفاق الرّوايات، فهو يقول ـ مثلا ـ عند البيت الآتي:

كَالدَّارِ وَالأَبْرَارِ وَالفُجَّارِ **** وَالْجَارِ لَكِنْ فِيهِ خُلْفٌ جَارِ

" ثبت في رواية الحضرمي: 'وَفِي كِلَا الْجَارِ الْخِلَافُ جَارِ'، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم، وهي الرّواية الأولى عنه. وثبت في رواية المكناسي والبلفيقي: 'وَالْجَارِ لَكِنْ فِيهِ خُلْفٌ جَارِ'، كما أثبته أوّلا، وهي الرّواية الأخيرة الّتي رجع إليها النّاظم. واعلم أنّ 'كِلا' لا تضاف إلاّ لمثنّى، وقد أضافها النّاظم في الرّواية الأولى إلى مفرد، فهو على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والتّقدير: وفي كلا لفظي الجار. ولمّا رأى النّاظم أنّه يحتاج في هذا إلى حذف، عدل عنه إلى الرّواية الأخيرة، والله أعلم"(1).

وهاك مثالا آخر، فهو يقول عند تعرّضه لشرح البيت التّالي:

وَاخْتَارَهَا بَعْضُ أُولِي الْأَدَاءِ **** لِفَضْلِهَا فِي أَوَّلِ الْأَجْزَاءِ

"كذا ثبت هذان البيتان في رواية الحضرميّ والمكناسيّ، وكذا وقفت عليهما بخطّ النّاظم، وثبت في رواية البلفيقيّ عوضا من ذلك ما نصّه:

وَبَعْضُهُمْ خَيَّرَ فِي الْأَدَاءِ **** فِيهَا لَدَى أَوَائِلِ الْأَجْزَاءِ

ورواية البلفيقيّ هي الأخيرة عن النّاظم، وهي الصّحيحة"(2).

والمنتوري يستدرك حتّى على النّاظم في أحيان كثيرة، وهذه النّصوص تشهد بذلك:

"واعلم أنّ النّاظم ذكر أنّك إذا وصلت السّورة بالسّورة لورش، فلك أن تسكت يسيراً، أو تبين الإعراب، و لم يذكر المختار من هذين الوجهين، وقد ترجم عليه فقال: 'والسَّكتِ والمختار عند النقلة'، لكن نسي ذكره، وقيل في ذلك:

وَلَكِنِ السَّكْتُ هُوَ الْمُخْتَارُ **** نَصَّ عَلَيْهِ جِلَّةٌ أَخْيَارُ"(3).

"واعلم أنّ الناظم ـ رحمه الله ـ تكلّم على الوقف على الرّاء المكسورة، وسقط له ذكر الوقف على الرّاء المفتوحة والمضمومة، وقيل في ذلك:

وَغَيْرُ ذَاتِ الْكَسْرِ إِمَّا سُبِقَتْ **** فِي الْوَقْفِ بِالْكَسْرِ أَوِ الْيَا رُقِّقَتْ"(4).

٤٩

(1) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 473-474، من قسم التحقيق.

(2) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 123، من قسم التحقيق.

(3) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 108، من قسم التحقيق.

(4) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 602، من قسم التحقيق.

"واعلم أنّ النّاظم، ذكر في همزة ﴿ها أنتم﴾(1) عن قالون التّسهيل، وعن ورش التّسهيل والبدل، وسقط له ذكر كيفيّة ح/٢٧٨ روايتيْهما، في ألف ﴿هـا أنتم﴾، وقيل في ذلك:

وَعَنْـهُ هَـاأَنْـتُـمْ رَوَاهُ بِـالْأَلِـفْ **** قَـالُونُ وَالْعَكْـسُ لِـوَرْشٍ قَدْ عُرِفْ"(2).

"واعلم أنّ في هذا الموضع، ينبغي أن يذكر المخرج السّادس عشر، الّذي أسقطه النّـاظم، وهـو مخرج نون الإخفاء، وسمّاها سيبويه النّون الخفيفة، وقيل في ذلك:

وَتُـخْرَجُ الـنُّونُ لَـدَى الْإِخْـفَـاءِ **** مِـنَ الْـخَـيَـاشِيـمِ بِـلاَ امْـتِـرَاءِ"(3).

"وأمّا الهُويّ فلم يذكره أصلاً، وقيل في ذلك:

ثُـمَّ الْهُـوِيُّ مِنْ صِـفَاتِ الْأَلِفِ **** خُصَّتْ بِهِ دُونَ جَمِيعِ الْأَحْرُفِ" (4).

ويعلّق المنتوري مرّات أخرى على النّاظم فيقول: "ولو قال النّاظم:

قَـلَّـلَ وَرْشٌ فَـتْـحَ كُـلِّ رَاءِ **** وَضَـمَّـهَا بَـعْدَ سُكُـونِ يَـاءِ

لكان أولى"(5). "قلت: ولو قيل عوضا من البيتين المذكورين:

وَرَاءُ ذِكْرَى الدَّارِ عِنْدَ الْوَصْلِ **** رُقِّـقَ لِلْكَسْرِ وَضُعْفِ الْفَصْلِ

لكان صوابا"(6).

"فلو قيل عوضا من ذلك:

وَهَا وَيَا بِمَرْيَمٍ قَـدْ قَـلَّـلاَ **** وَالْخُلْفُ فِي التَّوْرَاةِ عَنْهُ نُقِلاَ

لكـان موافقا لـما ذكره الشّاطبيّ فـي قصيدته"(7).

ثمّ إنّ المنتوري بعد الانتهاء من توثيق الرّوايـة أو الاسـتدراك عليهـا، يشـرح الأبيـات شـرحا لغويّا إن دعت الحاجة لذلك، ثمّ يتعرّض لمضمون البيت، وقـد يعلّـق علـى الرّاجـز ـ كمـا أسـلفنا ـ وهويذكر أقوال علماء الشّأن في المسألة الّتي يثيرها، أو القاعدة الّتي يؤصّلها، ويكثر من ذكر الشّواهد والنّقول، ويختم بإعراب الأبيات، وذكـر ما قد يكون فيها من ألقاب البديع. مع حرصه غالبا على أن يعزو كلّ قول إلـى قائله، ويردّ كلّ أثر إلى مصدره، ويذكـر أحيانـا كـثيرة خلاف العلمـاء، واختـيار

٥٠

(1) آل عمران(3)، بآيتي: 66 و119؛ والنّساء(4)، بآية: 109؛ ومحمّد(47)، بآية: 38.

(2) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 821-822، من قسم التحقيق.

(3) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 842، من قسم التحقيق.

(4) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 860، من قسم التحقيق.

(5) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 523، من قسم التحقيق.

(6) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 510، من قسم التحقيق.

(7) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 494، من قسم التحقيق.

أستاذه أبي عبد الله القيجاطيّ، وبعض ردوده وأنظاره، فهو يقول عن ذلك: "وقد ذكرت في هذا الشّرح، كثيرا من أنظار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي — رضي الله عنه — واختياراته، ممّا حفظته منه، وسألته عنه، أونقلته من تقييداته"(1). ويقول في نصّ لآخر: "وقد وقّفت شيخنا...على هذا الرّدّ، فسلّم فيه ووافق عليه، وردّ هو أيضا - رحمه الله - ردّاً ثانياً، فقال..."(2).

والمنتوري يصرّح بنفسه أنّ اعتماده في 'شرحه' كان أيضا — وبدرجة كبيرة — على شرح الخرّاز، إذ يقول بهذا الصّدد في خطبة كتابه: "واقتصرت على ما ذكره شارحه المقرئ: أبو عبد الله الشّريشيّ في كثير من أبياته، لأنّه أتقن الكلام في ذلك وأجاد، وبيّن وأفاد، وما ترك من شيء يراد"(3). قلت: وهذا ما يجرّنا الآن، إلى الحديث عن مدى تأثّر المنتوري في مؤلّفه، بشرح الخرّاز وطريقته، ومحاولة معرفة إلى أيّ حدّ كان اعتماده عليه، فيما أخذ أو نقل ممّا أشار إليه، ومن ثمّ محاولة إجراء مقارنة بين الشّرحين، بهدف ترسّم خطوات منهج المؤلّفين، لتلمّس أوجه التّقارب والتّباعد لديهما، وتحسّس ملامح التمايز والتّشابه عندهما، ولكن قبل ذلك، أرى أن أقدّم ترجمة لإمامنا أبي عبد الله الخرّاز، فمن هو ياترى وما شأنه؟ وإلى الفصل الموالي!.

٥١

(1) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 866، من قسم التحقيق.

(2) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 597، من قسم التحقيق.

(3) انظر 'شرح الدّرر' للمنتوري: 1، من قسم التحقيق.

الفصل الرّابع:

ترجمة الخرّاز ومنهجه في شرحه للدّرر مقارنة بمنهج المنتوري:

ويتضمّن مبحثين:

المبحث الأوّل: ترجمة أبي عبد الله الخرّاز.

- نسبه ونشأته:

هو أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن إبراهيم، الأمويّ الشّريشيّ(1) - نسبة إلى 'شريش'، وهي مدينة كبيرة، كانت تمثّل قاعدة كورة شذونة ببلاد الأندلس(2) - وشهرته 'الخرّاز'، وقد جاءت، من اشتغاله في أوّل أمره بحرفة الخرازة(3).

أمّا عن تاريخ ولادته، فلم يرد في أيّ مصدر من المصادر، وبطبيعة الحال فإنّ نشأته كانت ببلاد الأندلس، ويبدو أنّ انصرافه إلى طلب العلم، لم يكن في باكورة أيّام حياته، وذلك لاشتغاله - كما ألمحنا - بحرفة الخرازة، ولعلّ ذلك أن يكون لفقر أسرته، واضطراره لتوفير لقمة عيشه، والظّاهر أنّه عكف بعد تحصيل العلم، على تدريسه ردحا من الزّمن ببلاده، قبل أن ينتقل إلى عدوة المغرب، حتّى غدا إماما في مقرأ نافع، وإماما في الضّبط، عارفا بعلله وأصوله، بل لقد أسّس فيه مدرسة، طغت على من سبقوه، واستأثرت باهتمام من لحقوه، إلى درجة أنّه أصبح مشهوداً له بالتّجديد، في إحياء أصوله، وتوثيق نقوله.

قال ابن خلدون في مقدّمته، بأنّ دراسة علم الرّسم القرآني انتهت بالمغرب إلى أبي عمرو الدّاني، "فكتب فيها كتبا من أشهرها: كتاب 'المقنع'، وأخذ به النّاس وعوّلوا عليه؛ ونظمه أبو القاسم الشّاطبيّ، في قصيدته المشهورة على رويّ الرّاء، وولع النّاس بحفظها؛ ثمّ كثر الخلاف في الرّسم، في كلمات وحروف أخرى، ذكرها أبو داود سليمان بن نجاح من موالي مجاهد في كتبه...ثمّ نقل بعده خلاف آخر، فنظم الخرّاز - من المتأخّرين بالمغرب - أرجوزة أخرى، زاد فيها على 'المقنع' خلافا كثيراً، وعزاه لناقليه؛ واشتهرت بالمغرب، واقتصر النّاس على حفظها، وهجروا بها كتب أبي داود، وأبي عمرو، والشّاطبيّ، في الرّسم"(4).

ولا شكّ أنّه كانت للخرّاز روافد استمدّ منها معارفه، وشيوخا تلقى عنهم العلم، فمن هم؟

(1) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 29، ورقمها بالخزانة الملكيّة: 1578؛ والأعلام للزركلي: 7\33.

(2) انظر 'معجم البلدان' للحموي: 3\340، و'الرّوض المعطار' للصنهاجي: 340.

(3) انظر 'القراء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب: 34.

(4) انظر 'المقدمة' لابن خلدون: 438، أو 'تاريخ ابن خلدون': 1\784-785.

- شيوخه وأساتذته:

لقد كان من أسباب نبوغ إمامنا وتألّقه، إدراكه شيوخا جلّة، وأئمّة كباراً في القراءة والضّبط وعلم العربيّة، كانوا بحقّ من أرباب الصّدارة والتّأليف، ونخصّ منهم بالذّكر عالمين جليلين يعتبران عمدته، ومن كان بهما تخرّجه وهما:

- الشّيخ أبو عبد الله محمّد بن عليّ، المعروف بابن القصّاب، المتوفّى سنة: 690 هـ.(1)

- والشّيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن داود الصّنهاجيّ الفاسيّ، الشّهير بابن آجرّوم، والمتوفّى سنة: 723 هـ.(2)، كما نخصّ بالذكر ونحن في هذا المقام:

- الشّيخ أبا الحسن عليّ بن محمّد بن بريّ التّسولي الرّباطيّ التّازيّ (ت: 715 هـ).

فإنّه وإن لم يكن مذكورا في عداد من تتلمذ لهم الخرّاز حقيقة، إلاّ أنه يمكن اعتباره أحد شيوخه، لأنّه لقيه وأخذ عنه أرجوزته الشهيرة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإمام الخرّاز هو أوّل من شرح رجز ابن برّي، فكانت له بذلك الرّيادة في استكشاف عالمه، والسّبق إلى التشرّف بمطالعة ياقوته وجوهره؛ وممّا زاد في قيمة شرحه، أنّه كتبه في حياة صاحب رجز 'الدّرر اللّوامع' وعرضه عليه، حيث يذكر لنا ابن القاضي في شرحه 'الفجر السّاطع': "أنّ الخرّاز حين فرغ من شرحه على 'الدّرر'، أراد أن يعرضه على ناظمها أبي الحسن ابن برّي... فتلاقيا ذات يوم، وعرض عليه الشّرح المذكور، فقال له: دعه عندي بعض الأيّام، فبقي عنده آياما كثيرة، وكتب عليه طررا"(3).

وبعدما عرضنا لشيوخ الخرّاز وأستاذيه، نتساءل الآن من يا ترى قد تلقّى عنه هو، فكرع من مورده، وجنى من روضه؟

- تلامذته والآخذون عنه:

كما كان لشيوخ الخرّاز فضل عليه، فقد كان له كذلك فضل على تلامذته، ومن بين الذين نبغوا منهم:

- أبو محمّد عبد الله بن عمر الصّنهاجيّ، المعروف بابن آجطّا(ت: 750 هـ)، والّذي كان أوّل من شرح 'مورد الظّمآن' للخرّاز، فاشتهر لذلك بـ'الشّارح'(4).

(1) انظر 'شجرة النّور الزكية' لمحمد مخلوف: 215.

(2) انظر 'القراء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب: 34.

(3) انظر 'الفجر السّاطع' لابن القاضي: 4\608، بتحقيق ذ. أحمد البوشيخي.

(4) انظر 'سلوة الأنفاس' للكتاني: 2\114، و'القراء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب: 34.

- وأبو محمّد عبد المهيمن بن محمّد بن عبد المهيمن الحضرميّ(ت: 749 هـ)، بحيث أجاز له مُترجَمنا الشّريشيّ جميع مؤلفاته ومروياته(1).

وقد كان اهتمام مُترجَمِنا في نشر التّعليم القرآني لا يقتصر على الكبار، بل يتعدّى ذلك إلى الصّغار، فقد جعل حلقات للتّدريس، "وكان يعلّم الصّبيان بمدينة فاس"(2)، الّتي بها كانت سكناه، إلى أن توفّاه الله بها(3)، وبذلك لم يترك المجال لغير أهله، بل تولاّه بنفسه، كما قال العلاّمة عبد الله كنون - رحمه الله - تعليقا على هذا الموقف الجليل: "ذلك سرّ نجاح أسلافنا، إذ كانوا يسندون الأمور إلى أهلها، فلا يظلمونها"(4). وإذا كانت المؤلّفات تعتبر تلاميذ أمينة في نقل العلم، فماذا عن مؤلّفات إمامنا الخرّاز؟

- مؤلّفاته وآثاره:

وقد كانت إسهامات الخرّاز في ميدان المعرفة، لاتقف عند مستوى تحصيل العلم وتلقينه، بل تتجاوز ذلك إلى دائرة الكتابة والتّصنيف، فقد ألان الله له التّأليف، كما ألان لداود - عليه السّلام - الحديد، وكما قال محمّد الكتّانيّ: "كان قد فتح له في التّأليف، وسهل عليه نظمه ونثره"(5). ومن تآليف الإمام الخرّاز رحمه الله:

- أرجوزة 'مورد الظّمآن في معرفة رسم القرآن'، الّتي قال عنها ابن الجزريّ: إنّها "لطيفة، أتى فيها - يعني الخرّاز - بزوائد على 'الرّائية'(6)، و'المقنع من التّنزيل'(7) لأبي داود، وغيره"(8).

- نظم آخر في الرّسم سمّاه 'عمدة البيان في ضبط القرآن'(9).

- تأليف أيضا في الرّسم منثور لا منظوم(10).

(1) انظر 'المسند الصحيح' لابن مرزوق: 144، ورقم مخطوطتها بالخزانة العامّة بالرّباط:111/د؛ و'فهرسة السرّاج': 317، ورقم مخطوطتها بالخزانة الحسنيّة: 10929.

(2) و(4) انظر 'النبوغ المغربي' لعبد الله كنّون: 1\209 و'سلوة الأنفاس' لمحمد الكتاني: 2\114.

(3) انظر 'سلوة الأنفاس' لمحمد بن جعفر الكتاني: 2\115.

(5) انظر 'سلوة الأنفاس' لمحمد بن جعفر الكتاني: 2\114.

(6) الرّائية: هي القصيدة المسمّاة بـ'عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد' للإمام ابن فيرة الرّعيني الشّاطبي، اختصر فيها كتاب 'المقنع في الرّسم' لأبي عمرو الدّاني. انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 28.

(7) هو كتاب 'التنزيل' في الرّسم، كذا ذكره المنتوري في 'الفهرسة': 29، ورقمها بالخزانة الحسنية: 1578.

(8) انظر 'غاية النهاية' لابن الجزري: 2\237، و'النّبوغ المغربي' لكنّون: 1\209، و'الأعلام' للزركلي: 7\33.

(9) انظر 'شجرة النّور' لمحمّد مخلوف: 215، و'دليل الحيران' للمارغني: 245، و'سلوة الأنفاس' للكتاني: 2\115.

(10) انظر 'سلوة الأنفاس' لمحمد بن جعفر الكتاني: 2\115، و'التبيان في شرح مورد الظمآن' لابن آجطّا: 3.

- 'القصد النّافع لبغية النّاشئ والبارع'، وهو شرح على 'البرّيّة' - الّتي هي رجز 'الدّرر اللّوامع في قراءة نافع' لابن برّي - وقد قال الكتّانيّ عن هذا الشّرح: إنّه "مشهور معروف عند النّاس، وبه يقرءونها"(1).

- شرح على 'الحصريّة' لأبي الحسن عليّ بن عبد الغنيّ الحصريّ القيروانيّ(2).

- شرح على 'عقيلة أتراب القصائد' لأبي القاسم بن فيرة الرّعينيّ الشّاطبيّ(3).

- كتاب 'الدّرر الغوالي لحلّ بدء الأمالي'(4).

- كتاب 'اختلاف القرّاء في الوقف' الّذي ينسبه البعض إليه(5).

والكتب الصّالحة خير ما يخلّف المرء وراءه بعد موته، فمتى خلف الخرّاز كتبه منتقلا إلى رحمة ربّه؟

- وفاته:

كانت وفاة إمامنا أبي عبد الله الخرّاز - رحمه الله - بمدينة فاس سنة: 718 هـ(6)، ودفن بالجيزيين منها(7)، وهو الموضع الّذي عرف فيما بعد بباب الحمراء (8)، وكان قبره بها معروفا، ثمّ انطمست معالمه(9)، فلم يعد يهتدى إليه.

ولكنّ العلماء المخلصين وإن اندثرت آثار قبورهم، وفُقدت أعيان شخوصهم، فهم باقون معنا بعلمهم، وحسن الثّناء عليهم لا يزال مستمرّا يعطّر ذكراهم، ويحيي ذكرهم ومآثرهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

- أقوال العلماء وأهل التّراجم فيه:

قال ابن آجطّا أحد تلامذة الإمام الخرّاز عنه إنّه: "كان إماما في مقرأ نافع مقدّما فيه، وكان إماما في الضّبط، عارفا بعلله وأصوله"(10).

٥٥

(1) انظر 'سلوة الأنفاس' للكتاني: 2\115، و'شجرة النور الزكية' لمحمد مخلوف: 215.

(2) انظر 'شجرة النور الزكية' لمحمد بن محمد مخلوف: 215.

(3) انظر 'سلوة الأنفاس' لمحمد بن جعفر الكتاني: 2\105.

(4) انظر 'معجم المؤلفين' لرضا كحّالة: 11\176.

(5) انظر 'القراء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب: 34.

(6) انظر 'سلوة الأنفاس' لمحمد الكتاني: 2\115، و'شجرة النّور الزكية' لمحمد مخلوف: 215، و'النبوغ المغربي' لعبد الله كنون: 1\209، و'القرّاء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب': 35، و'الأعلام' لخير الدين الزّركلي: 7\33.

(7) انظر 'التبيان في شرح مورد الظمآن' لابن آجطّا: 3، ورقم مخطوطته بالخزانة الحسنيّة: 4702.

(8) انظر 'فتح المنان على مورد الظمآن' لابن عاشر: 2، ورقم مخطوطته بالخزانة الحسنيّة: 6067.

(9) انظر 'القرّاء والقراءات بالمغرب' لسعيد أعراب': 35.

(10) انظر 'التبيان في شرح مورد الظمآن' لابن آجطّا: 3، ورقم مخطوطته بالخزانة الحسنيّة: 4702.

ونعته شمس الدّين محمّد بن الجزريّ في كتابه الجليل 'غاية النّهاية' بأنّه "إمام كامل مقرئ"(1). وقال فيه الشّيخ محمّد بن محمّد مخلوف إنّه "الإمام الفقيه العمدة الأستاذ الفاضل القدوة"(2). ووصفه الشّيخ محمّد الكتّانيّ بأنّه: "الشّيخ الإمام العالم العلاّمة، الأستاذ المقرئ المحقّق الفهّامة"(3). كماجاء نعته في 'الأعلام' لخير الدّين الزّركلي بأنّه: "عالم بالقراءات"(4). وقد حلاّه العلاّمة عبد الله كنّون بإمامة الإقراء، فقال بأنّه "كان إمام القرّاء بفاس"(5). والآن وقد قدّمنا نبذة عن حياة الخرّاز، نعود لما أرجأنا الحديث عنه من أمر المقارنة بين منهجه ومنهج المنتوري، فهيّا بنا نستكشف بعض ما هنالك.

المبحث الثّاني: مقارنة بين منهجي المنتوري والخرّاز:

إنّ المنهج عند المنتوري والخرّاز كليهما، له سمات مشتركة، وذلك نظراً لتعامل كلّ من الشّارحين مع رجز واحد، ممّا فرض عليهما طريقة مخصوصة في الشّرح والتّأليف، ثمّ نظراً لتأثّر المنتوري ـ نوعا مّا ـ بشرح الخرّاز، لاسيما وأنّ هذا الأخير كان رائداً في هذا الميدان، إذ هو أوّل من فكّ ألغاز رجز ابن بري وحلّ عقده، فكان لابدّ أن يؤدّي ذلك، إلى شيء من التّشابه والتّقارب في طبيعتي المنهج والإخراج عندهما، ولكن هذا كلّه لم يمنع من أن يكون لكلّ منهما خصوصيته وتفرّده، وذلك ما تعكسه شخصيتهما وثقافتهما.

ـ التّوسّع في الشرح اللّغوي والأدبي:

إنّ الخرّاز كالمنتوري من حيث أنّه يتوسّع في الشّرح اللّغوي، ويتتبّع صرف الألفاظ واشتقاقها، ويورد شواهد كثيرة، سواء من الشّعر أو الحديث أو القرآن، وذلك يتجلّى في شرحه لهذا البيت:

حَمْدًا يَدُومُ بِدَوَامِ الْأَبَـدِ **** ثُـمَّ صَلاَتُـهُ عَلَى مُحَـمَّـدِ

"قوله: 'حمداً' مصدر قولك حمد يحمد، أي أحمده حمداً، أو الحمد لك حمداً، يتعلّق إمّا بفعل مضمر، وإمّا بالحمد المذكور في البيت، لأنّه في معنى الفعل. والدّوام: البقاء، والأبد: ينطلق على الزّمان المستقبل الّذي لا نهاية له، ومنه قوله تعالى: ﴿خالدين فيها أبدا﴾(6)، أي أحمد حمداً لا انقطاع له.

وقوله: 'ثمّ صلاته على محمّد': أي صلاة الله، وهو لفظه الخبر، ومعناه الدّعاء، فإن قال القائل:

(1) انظر 'غاية النهاية' لابن الجزري: 2\337.

(2) انظر 'شجرة النّور الزّكية' لمحمد بن محمد مخلوف: 215.

(3) انظر 'سلوة الأنفاس' لمحمد بن جعفر الكتّاني: 2\114.

(4) انظر 'الأعلام' لخير الدّين الزّركلي: 7\33.

(5) انظر 'النّبوغ المغربي' لعبد الله كنون: 1\209.

(6) المائدة، جزء من الآية :121، ورقم السّورة: 5.

صلّى ا لله على محمّد، أو صلاته على محمّد، فمعناه: اللّهم صلّ على محمّد، أي زد محمّداً صلّى ا لله عليه وسلّم بركة ورحمة، قاله ثعلب. وعن ابن عباس، أنّ الصّلاة من ا لله تعالى رحمة لعباده، ومن الملائكة استغفار. وقال القاضي عيّاض رحمه ا لله: ''قيل هي من ا لله تعالى لغير النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم رحمة، وللنّبي تشريف وزيادة تكرمة''. قال أبو العباس المبرّد: ''وأصل الصّلاة الدّعاء...وقوله: 'على محمّد'، محمّد إسم عربيّ، وهو مفعّل من الحمد، وهو من أبنية المبالغة، والتّضعيف الّذي فيه للتّكثير، أي الكثير المحامد، وهي الأوصاف المحمودة، أو الكثير الحمد، أي حمد النّاس له، فهو كما تقول: كرّمته فهو مكرّم، وعظّمته فهو معظّم، ويقال كسرت الإناء والحجر فهو مكسّر، إذا بالغت في كسره. قال الشّاعر في التّكثير:

.... **** إِلَى السَيِّدِ الْفَرْدِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ

ويقال: رجل محمود ومحمّد، فمحمود لا يدلّ على الكثرة، ومحمّد يدلّ عليها. ويدلّ على الفرق بينهما قول الشّاعر:

فَلَسْتَ بِمَحْمُودٍ وَلَا بِمُحَمَّدٍ **** وَلَكِنَّمَا أَنْتَ الْحُبُنْطَى الْحَبَاتِرِ"(1)

ولكي نقف على مقدار أخذ المنتوري عن الخرّاز، وقدر إضافاته، فإنّي أرى أن أنقل شيئا من شرح المنتوري لنفس البيت السّابق، فهو يقول: "قوله: 'حمداً يدوم بدوام الأبد': أكّد الحمد بالمصدر زيادة في المدح، ومعنى يدوم: يبقى، والأبد ينطلق على الزّمان المستقبل الّذي لا نهاية له، ومنه قوله تعالى: ﴿خالدين فيها أبدا﴾(2)، أي أحمده حمداً لا نهاية له. وقوله: 'ثمّ صلاته': أي صلاة ا لله، فلفظه لفظ الخبر ومعناه الدّعاء. فإذا قال القائل: صلّى ا لله على محمّد، أو صلاته على محمّد، فمعناه اللّهم صلّ على محمّد، أي زد محمّداً صلّى ا لله عليه وسلّم تشريفا وتكريما. قال القاضي عيّاض في 'الشّفا': ''وقال بكر القشيريّ: الصّلاة من ا لله تعالى لمن دون النّبيّ رحمة، وللنّبيّ تشريف وزيادة تكرمة''. وقال ابن آجرّوم في 'روض المنافع' :''روي عن النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم أنّه قال: صلاة ا لله على عباده: سبّوح قدّوس، رحمتي تغلب غضبي''. "وقوله: على محمّد: محمّد اسم عربيّ، وهو مفعل من الحمد، وهو من أبنية المبالغة، والتّضعيف الّذي فيه للتّكثير، أي الكثير المحامد، وهي الأوصاف المحمودة؛ أو الكثير الحمد، أي حمد النّاس له، كما تقول: كرّمته فهو مكرّم، وعظّمته فهو معظّم، قال الشّاعر في التّكثير، أنشده الجوهريّ في 'الصّحاح':

.... **** إِلَى الْمَاجِدِ الْقَرْمِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ

ويقال: رجل محمود ومحمّد، فمحمود لايدلّ على الكثرة، ومحمّد يدلّ عليها، والدّليل على الفرق

(1) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 88-91 ، بتحقيق نعيمة شابلي.

(2) المائدة، جزء من الآية :121، ورقم السّورة: 5.

بينهما قول الشّاعر:

فَلَسْتَ بِمَحْمُودٍ وَلَا بِمُحَمَّدٍ **** وَلَكِنَّمَا أَنْتَ الْحُبَنْطَى الْحَبَاتِرِ

ومحمّد منقول من الصّفة على جهة التّفاؤل، أي سيكثر حمده، واعلم أنّ محمّداً أشهر أسماء نبيّنا صلّى الله عليه وسلّم، خرّج مالك في موطئه عن محمّد بن جبير بن مطعم، أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: ''لي خمسة أسماء: أنا محمّد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الّذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الّذي يحشر النّاس على قدمي، وأنا العاقب''. قال القاضي عياض في 'الشّفا' : ''ومعنى قوله: لي خمسة أسماء، قيل إنّها موجودة في الكتب المتقدّمة، وعند أولي العلم من الأمم السّالفة، والله أعلم''. ولنبيّنا صلّى الله عليه وسلّم أسماء أخر غير ما تقدّم، قد ذكرها القاضي عيّاض في 'الشّفا'"(1).

- رصد الألوان البلاغية واللّمسات البديعيّة:

إذا تتبّعنا المحسّنات البديعية، والمساحيق البلاغيّة عند الشّارحيْن، فإنّنا نجد أنّ اهتمام الخرّاز بالجانب البلاغيّ، ورصد الصّور الإبداعية، من النّدرة بحيث يكاد أن لا يوجد، فهو ليس عنده بنفس الدّرجة، وبنفس القوّة كما عند المنتوري، الّذي لا يدع في الأبيات شيئا من ألقاب البديع، والمحسّنات اللفظية إلاّ نبّه عليه، ولفت الأنظار إليه.

ومن الأمثلة النّادرة الّتي تعكس اهتمام الخرّاز الضّئيل بالنّاحية البلاغيّة، قوله متحدّثا عن بيت النّاظم:

وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ الْقُرْآنْ **** أَجْمَلُ مَابِهِ تَحَلَّى الْإِنْسَانْ

"وجاء قوله: 'أجمل ما به تحلّى الإنسان'، في الغاية من عذوبة اللّفظ، وسلاسة النّظم، وبديع الاستعارة، وترتيب الإسناد"(2).

ولنبيّن شدّة اهتمام المنتوري باللّمحات البلاغيّة، ورصده للّفتات الفنيّة في الصّياغة اللّفظية، نورد النّصوص التّالية، فهي خير شاهد على ذلك، فهو يقول:

"واعلم أنّ في قول النّاظم: 'المرفّع' و'مشفّع'، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس المسمّى باللاّحق، وهو أن يقع التّفاوت بين اللّفظين، بحرف من الحروف غير المتقاربة"(3).

"واعلم أنّ في قول النّاظم: الحجج وحجج، لقباً من ألقاب البديع وهو التّجنيس المسمّى بالمختلف، وهو أن يختلف اللّفظان في الحركات مع اتّفاق الصّورة"(4).

(1) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 6-8 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 103، بتحقيق نعيمة شابلي.

(3) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 32 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 88 من قسم التحقيق.

"واعلم أنّه ليس في قول النّاظم: 'في الوصل' و'همز الوصل' إيطاء، وإنّما هو تجنيس لاختلاف المعنى، لأنّ 'في الوصل': مصدر وصلْتُ الكلمة بما بعدها وصلا، وهمز الوصل اسم للهمز الّذي سيق للابتداء بالسّاكن، وهذا التّجنيس الّذي وقع هنا يسمّى تجنيس التّماثل، وهو إعادة اللّفظ الواحد بعينه مع اختلاف المعنى، وهو من بديع الكلام"(1).

"واعلم أنّ في قول النّاظم 'معا' و'جُمعا'، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس المسمّى بالزّائد، وهو أن يوجد في إحدى الكلمتين حرف لا يوجد في الأخرى"(2).

وقال المنتوري أيضا: "واعلم أنّ في قول النّاظم:

وَيُظْهِرَانِ هَلْ وَبَلْ لِلطَّاءِ **** وَالظَّاءِ وَالتَّاءِ مَعاً وَالثَّاءِ

لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس الخطّي، ويسمّى تجنيس التّصحيف، وهو أن يختلف اللّفظان ـ بحرف أو أكثر ـ مع اتّحاد الكتابة"(3). وقال شارحنا أيضا في قول النّاظم:

ثُمَّ هُمَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَتَى **** عَنْ ضَمَّةٍ وَكَسْرَةٍ نَشَأَتَا

"فقوله: 'عن ضمّة' يرجع إلى الواو، وقوله: 'وكسرة' يرجع إلى الياء، وهذا يسمى اللّف والنّشر، وهو ردّ الأوّل إلى الأوّل، والثّاني إلى الثّاني، وهو من بديع الكلام"(4).

ـ التّعرض لما يتعلّق بالعروض وأمر القوافي والشّعر:

ونجد عند كلّ من الخرّاز والمنتوري ـ من ناحية أخرى ـ اهتماما بما يتعلّق بالتّركيب الشّعري للأبيات، ممّا يعكس ثقافتهما في علم العروض، وطول باعهما فيه، فالخراز يقول ـ مثلا ـ في البيت التالي:

فِي رَجَزٍ مُقَرَّبٍ مَشْكُورِ **** لِأَنَّهُ أَحْظَى مِنَ الْمَنْثُورِ

" والرّجز أحد أبحر الشّعر كالبسيط والسّريع والكامل وغير ذلك، وهو مسدّس في الدّائرة، مبني من مستفعلن ستّ مرّات، وله أربع أعاريض، وخمسة أضرب، فعروضه الأولى تامّة، ولها ضربان، ضرب مثلها، وبيته...."(5)، ثمّ راح يسوق الشّواهد، ويذكر كلّ ما يتعلّق بالعروض، والضّرب، والضّرب، والمشطور، والمنهوك، من بحر الرّجز، وتداخله ببحر السّريع ، وغير ذلك ممّا ينمّ عن خبرته بهذا الشّأن ودرايته، و تعمّقه في أبوابه وضلاعته.

(1) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 139 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 153 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 400 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 166 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 121-122، بتحقيق نعيمة شابلي.

وكذلك كان صنيع المنتوري، عند شرحه لنفس البيت الآنف الذّكر، حيث قال: "وقوله: 'في رجز مقرّب مشطور'، الرّجز أحد أبحر الشّعر، وهي خمسةَ عشرَ: بحر الطّويل، والمديد، والبسيط، والوافر، والكامل، والهزج، والرّجز، والرّمَل، والسّريع، والمنسرح، والخفيف، والمضارع، والمقتضب، والمجتثّ، والمتقارب. والرّجز من هذه الأبحر، مسدّس في الدّائرة، مبنيّ من: مستفعلن ست مرّات، وله أربع أعاريض وخمسة أضرب، فعَرُوضه الأولى تامّة، ولها ضربان: ضرب مثلها وبيته..."(1).

كما نجد صورة أخرى من هذا الاهتمام لدى الشّارحين، تتجلّى في كلامهما على ما يمسّ القافية: فيقول الخرّاز ـ مثلا ـ عند شرح قول النّاظم:

فَلْنَكْتَفِي مِنْهَا بِمَا ذَكَرْنَا **** ....

"وأثبت الياء في قوله: 'فلنكتفي' ضرورة ليقوم الوزن، لأنّها في محلّ النّون من 'مستفعلن'، وهي في الوتد، والأوتاد لا يدخلها زحاف، إنّما الزّحاف في الأسباب لا في الأوتاد، وكان حقّ الياء الحذف، لأنّ الفعل مجزوم بلام الأمر"(2). وهذا المنتوري يقول في بيت الرّاجز:

وَالْعَالِمُ الصَّدْرُ الْمُعَلِّمُ الْعَلَمْ **** عِيسَى بْنُ مِينَا وَهْوَ قَالُونُ الْأَصَمْ

"وخفّف الميم وسكّنها للوقف، وبذلك يقوم الوزن وهو من ضرورة القوافي"(3).

كما يقول شارحنا كذلك في شرحه للبيت التّالي:

سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِ **** إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَإِتْقَانِ

سلكت: فعل ماض وفاعل. في ذلك: متعلّق بسلكت، والإشارة إلى النّظم المفهوم من قوله: 'نظمته' قبل هذا. طريق: مفعول. الدّاني: مضاف إليه، وعلامة الخفض الكسرة في الياء المحذوفة، وحذفها ضرورة على حدّ قول الشّاعر: أنشده ابن السرّاج في 'الأصول':

قَتَلْتُ عِلْبَاءَ وَهِنْدَ الْجَمَلِ **** وَابْناً لِصُوحَانَ عَلَى دِينِ عَلِ

أراد: على دين عليّ، فحذف الياء. إذ: ظرف زمان لما مضى، والعامل فيه 'سلكت'"(4).

(1) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 60 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 112-113، بتحقيق نعيمة شابلي.

(3) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 74 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 85-86 من قسم التحقيق.

والشّيء الّذي يؤكّد ثقافة إمامينا الشّعرية، ويبيّن كبير بضاعتهما فيها، هو كثرة استشهادهما بأبيات الشّعر والرّجز، وهو بعينه ما كان يميّز أحدهما عن الآخر، إذ كثيراً ما يستشهدان بأبيات مختلفة على مسألة واحدة، وهذا ممّا يزكّي ما سنخلص إليه، من أنّ المنتوري لم يكن عالة في كلّ ما كتب على الخرّاز، بله أن يكون في ذلك نسخة ثانية منه. وكمثال على الاستشهادات الشّعرية المتباية عندهما، نجد أنّ الخراز في تعرضه لشرح هذا البيت:

صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا **** وَآلِهِ وَصَحْبِهِ تَكَرُّمَا

يَستدلّ في جواز عطف 'آله' على الضّمير في 'عليه' من غير إعادة الخافض، بقول الشّاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا **** فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامَ مِنْ عَجَبِ(1)

بينما استشهد المنتوري على نفس المسألة ببيت آخر، وهو:

فَأَبْلِغْ بَنِي الْهِنْدَيْنِ مِنْ آلِ وَائِلٍ **** وَآلِ مُمَنَّاةَ الْأَقَارِبَ آلَهَا(2)

- الاهتمام بالإعراب والنّحو والوقوف عندهما:

وأمّا عن تصدّي الخرّاز للإعراب، فهو لا يكاد يأتي عنده إلاّ لماما، وليشمل إعراب بعض الألفاظ، بينما عند المنتوري فالإعراب التزام، لا نجده يخلّ به، بل إنّه لا ينتقل من بيت، أو مجموعة من بيوت الرّجز، إلاّ بعد إعرابها إعرابا تامّا، على منوال شرّاح أبيات 'الجمل'. ونسوق هذين المثالين لأخذ صورة عن الإعراب عند كلا الشّارحين: فالخرّاز يقول في شرح قول النّاظم:

وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ الْقُرْآنْ **** أَجْمَلُ مَابِهِ تَحَلَّى الْإِنْسَانْ

" وقوله: 'وبعد' أي وبعد حمد الله ، والصّلاة على نبيّه صلّى الله عليه وسلّم، فبعد: ظرف زمان مقطوع عن الإضافة، لمّا قطعه بناه على الضّمّ، كما قال تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾(3)، ولو لم يقطعه لكان منصوبا على الظّرفية، إلاّ أن يدخل عليه 'من' فينخفض"(4). وأمّا إعراب المنتوري للبيت، فهو كالتّالي:

"وبعد: ظرف زمان مقطوع عن الإضافة، والتّقدير: وبعد حمد الله، والصّلاة والسّلام على رسول الله، ولمّا قطعه بناه على الضّمّ كما قال تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾، ولو لم يقطعه لكان منصوبا على الظّرفية، إلاّ أن يدخل عليه من فينخفض به، وبني على حركةٍ لتمكّنه، ولأنّ البناء

(1) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 101، بتحقيق نعيمة شابلي.

(2) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 18 من قسم التحقيق.

(3) الرّوم، الآية: 4، رقم السّورة: 30.

(4) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 102، بتحقيق نعيمة شابلي.

طارئ عليه، وكانت ضمّةً لتخالف حالة بنائه حالة إعرابه، والعامل فيه الفعل بعده. فاعلم: الفاء جواب الشّرط المحذوف، وحذف الشّرط جائز، إذا كان جوابه جملة طلبيّة، وتقدّم على الفاء شيء من الجواب، نحو قوله تعالى: ﴿وربّك فكبّر﴾(1). اعلم: فعل أمر والفاعل ضمير المخاطب. أن: حرف توكيد ونصب. علم: اسم 'أنّ'. القرآن: مضاف إليه. أجمل: خبر 'أنّ'. ما: مضاف إليه، وهي نكرة موصوفة. به: متعلّق بالفعل بعده، والضّمير يعود على 'ما'. تحلّى: فعل ماض. الإنسان: فاعل 'تحلّى'، والجملة في محلّ الصّفة لِـ'ما'، و'أنّ' وما بعدها سدّت مسدّ مفعولَي 'اعلم'، لاشتمالها على المسند والمسند إليه، وإن كانت تقدّر بالمفرد"(2).

ويعرب المنتوري قول الرّاجز:

فَهَذِهِ الصِّفَاتُ بِاخْتِصَارِ **** تُفِيدُ فِي الْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ

فيقول: "فهذه: مبتدأ. الصّفات: خبره. باختصار: في موضع الحال من 'الصّفات'، والعامل في الحال ما في 'هذه' من معنى الإشارة. تفيد: فعل مضارع، والفاعل مضمر يعود على 'الصّفات'. في الإدغام: متعلّق بـ'تفيد'. والإظهار: معطوف على الإدغام"(3).

بينما نجد الخرّاز قد تعرّض للبيت الآنف الذّكر قائلا:

"قوله: 'فهذه الصّفات'، أي فهذه الّتي ذكرت هي الصّفات، فهي مبتدأ وخبر، كما تقول: ''هذه يد'' على جهة الإخبار. قال تعالى: ﴿هذه ناقة اللّه لكم﴾(4)، و ﴿هذه جهنّم﴾(5). وقوله: 'باختصار' أي مختصرة، فهو في موضع نصب على الحال"(6).

وقد كان المنتوري يوظّف إلمامه بعلم القراءات في ما يتعرّض له من أمور النّحو والإعراب، فيقول مثلا: " فلنكتفي: الفاء حرف عطف، واللاّم لام الأمر. نكتفي: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة الجزم فيه سكون الياء، وهي لغة لبعض العرب، يجرون المعتل مجرى الصّحيح في جميع أحواله...وعلى هذه اللّغة قراءة ابن كثير، في رواية قنبل عن أصحابه عنه، في سورة

(1) المدّثر، الآية: 3، رقم السورة: 74.

(2) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 27-28 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 866 من قسم التحقيق.

(4) الأعراف، جزء من الآية: 73، رقم السّورة: 7؛ وهود، جزء من الآية: 64، رقم السّورة: 11.

(5) يس، جزء من الآية: 63، رقم السّورة: 36؛ والرّحمان، جزء من الآية: 43، رقم السّورة: 55.

(6) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 695-696، بتحقيق نعيمة شابلي.

يوسف: ﴿نرتعي ونلعب﴾(1)، و﴿إنّه من يتقّي ويصبر﴾(2)، بإثبات الياء بعد العين والقاف"(3). وهناك نصّا آخر يقول فيه: "أبي: بدل. رويم: مضاف إليه، وحذف التّنوين منه لالتقاء السّاكنين، وعلى ذلك قراءة حميد بن قيس الأعرج، وأبي عمرو في رواية هارون عنه: ﴿قل هو اللّه أحد﴾(4)، بحذف التّنوين من ﴿أحد﴾، وروي ذلك عن الحسن وأبان بن عثمان"(5).

الأصالة والتميّز في الكتابة عند الخرّاز والمنتوري:

وهناك خاصيّة مشتركة عند كلا الشّارحين، وهي أنّهما لا يقفان عند حدود إيراد أقوال الأئمّة، بل يذكران ملاحظاتهما وآراءهما، ويقرّران المسائل المتعرّض لها في ذلك، فالخرّاز ـ مثلا ـ يعلّق عند شرحه للبيت التّالي:

لَـكِنَّـهُ وَقَـفَ فِـي ءَاتَـانِ **** قَـالُون بِالْإِثْبَاتِ وَالْإِسْكَانِ

فيقول: "فكان ينبغي ألا يعطف بـ'لكن'، إذ هي تثبت للثّاني ما انتفى عن الأوّل، ولفظه يؤذن بحذف هذه الياءات في الوقف، فقد نفى عن هذا اللّفظ ما أثبت لغيره من الياءات، فعطفه بـ'لكن'. ولو قال: وقد روى قالون في ﴿ءاتان﴾(6) الوقف بالإثبات والإسكان، لكان نصّاً على الخلاف"(7).

ويقول إمامنا الشّريشيّ أيضا عند كلامه عن حرف الرّاء، بعد أن ساق نصّاً لمكيّ بن أبي طالب: "وهو كما قال، لأنّ معنى كلامه، أنّ التّفخيم فيها أعمّ، لأنّه الأكثر، والتّرقيق أخصّ لأنّه أقلّ، والأعمّ أصل للأخصّ، ويدلّ على ذلك أيضا، الافتقار وعدم الافتقار، لأنّ التّرقيق يفتقر إلى سبب، والتّفخيم لا يفتقر إليه، وما يفتقِر فرع عمّا لايفتقر"(8). كما يقول المنتوري في شرح قول ابن برّي في علم القرآن:

وَخَيْرُ مَا عَـلَّمَـهُ وَعَلِمَـهْ **** ....

"وكان حقّ النّاظم أن يقدّم العلم على التّعليم، لأنّ التّعليم إنّما يكون بعد العلم، وكذلك جاء في

(1) يوسف، جزء من آية: 12، رقم السّورة: 12.
(2) يوسف، جزء من آية: 90، رقم السّورة: 12.
(3) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 51-52 من قسم التحقيق.
(4) الإخلاص، الآية: 1 ،رقم السّورة: 112.
(5) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 53-54 من قسم التحقيق.
(6) النّمل، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 27.
(7) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 635، بتحقيق نعيمة شابلي.
(8) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 516، بتحقيق نعيمة شابلي.

لفظ الحديث الّذي أشار إليه، لكنّه آثر الصّناعة اللّفظية، وهي تَساوي مقاطع الأبيات، وتوافقها في الحركات"(1).

بل إنّ إمامينا يتجاوزان مثل هذا إلى مناقشة ما يوردانه أحيانا، وردّ بعضه أو موافقته أحيانا أخرى، وذلك مما يؤكّد وصف الأصالة عندهما، ويبرز شخصية المؤلّف لديهما، والّتي تتجلّى في القدرة على سَوْق الحجج على ما يذهبان إليه، وتعليل ما يختارانه من أحكام وأصول، ولنأخذ كعيّنة على ما ذكرنا قول الخرّاز عند كلامه عن الإدغام النّاقص، عند شرح قول النّاظم:

وَأَدْغَمُوا فِي لَمْ يَرَوْا لَكِنَّهْ **** أَبْقَوْا لَدَى هِجَاءِ يَوْمٍ غُنَّهْ

"قلت: ذهب أبو الحسن ابن كيسان إلى أنّها غنّة النّون، وذهب أبو سعيد السّيرافي إلى أنّها غنّة الميم. قلت: وينبني على هذا أنّ الإدغام في الميم، هل هو صحيح كالإدغام في الرّاء واللاّم لذهاب صوت الحرف المدغم، أوغير صحيح كالإدغام في الياء والواو لبقاء صوته؟ فعلى قول أبي الحسن ابن كيسان يكون غير صحيح، إذ الغنّة عنده غنّة النّون، فصوتها باق مع الادغام، كما هو في الياء والواو، وعلى قول أبي سعيد السّيرافي يكون صحيحا، إذ الغنّة عنده غنّة الميم، فقد ذهب صوت النّون بالإدغام. وإليه ذهب أبو عمرو وقال: 'لأنّ النّون انقلبت إلى لفظ الميم، فصار مخرجها من مخرجها، فالغنّة الظّاهرة غنّة الميم لا غنّتها'. قلت: والتشديد مع بقاء الغنّة أنقص منه مع ذهابها"(2). وقال بموضع آخر: إنّ الداني ذكر"من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد الإظهار، ومن قراءته على أبي الحسن بن غلبون الإدغام، وأبو محمد مكي وأبو شريح ذهبا إلى الإدغام، فالبنّظر إلى ما روى أبو عمرو في إحدى روايتيه، وما ذهب إليه هذان الإمامان، يترجّح الإدغام"(3).

وكمثال آخر ــ على ما أسلفنا ــ يأتي قول المنتوري: "وقرأت لورش: ﴿أرآيت﴾(4)، و﴿هاأنتم﴾(5)، بالبدل على أكثر من قرأت عليه...وقال مكيّ في 'الكشف': ''فأمّا تخفيفه ــ أي تخفيف نافع ـ الهمزة الثّانية من: ﴿أرآيت﴾، وهي عين الفعل، فإنّه لمّا اجتمع في الكلمة همزتان بينهما حرف، خفّف الثّانية استخفافا''، قال: ''وأيضا فإنّه لمّا رأى بعض العرب، يحذف الثّانية حذفاً مستمرّاً، وبه قرأ الكسائيّ، خفّفها وجعل تخفيفها عوضاً من حذفها، إذ في

(1) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 26 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 451-452، بتحقيق نعيمة شابلي.

(3) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 438، بتحقيق نعيمة شابلي.

(4) الكهف[18]، بآية: 63؛ والفرقان[25]، بآية: 43؛ والعلق[96]، بآيات: 9 و11و13؛ والماعون[107]، بآية: 1.

(5) آل عمران[3]، بآيتي: 66 و119؛ والنّساء[4]، بآية: 109؛ ومحمّد[47]، بآية: 38.

حذفها بعض الإجحاف بالكلمة''؛ وقال ابن مهلّب في 'التّبيين' نحو هذين التّعليلين، قلت: والتّعليل الأوّل هو الأولى"(1).

- الخصائص الأسلوبية عند الشّارحين:

وأمّا عن الأسلوب عند كلا إمامينا، فيمكن القول إنّ أسلوب الخرّاز قويّ عذب، ليس فيه التواء ولا تعقيد، فيما عدا المقدّمة، الّتي نحا فيها نحو البلغاء وأرباب البيان، حيث أشبعها سجعا وفواصل. يقول الخرّاز واصفا عبارته، وهو يتكلّم عن طلبة العلم الّذين سألوه أن يضع لهم شرحا على رجز ابن برّي : "وعبّرت لهم بأيسر العبارات وأسهلها، ليتّضح ما عسر عليهم من فهم مشكلها"(2).

وأمّا أسلوب المنتوري على ما فيه من سلاسة وتمكّن ومتانة، ولا سيّما في مقدّمة الكتاب، فإنّنا نجده يفارق هذا الوصف، في معالجته لكثير من المسائل المتعلّقة بالقراءة، وخلاف العلماء، وفرش الحروف، وما إلى ذلك...إذ نجد أنّ الأسلوب في هذه المناحي يتّخذ اتّجاها عاديّاً وجافّاً، ويتّسم بالدّقّة والتّحديد، وذلك ما كانت تقتضيه طبيعة موضوع الكتاب، كما أنّ تحصيل المعاني وتبيينها، وتقرير القواعد وتحقيقها،كان يشكّل هاجسا عند الكاتب، يفوق حدّ تخيّر الألفاظ وانتقائها. وبخصوص ذلك يقول المنتوري في مقدّمة شرحه، في معرض حديثه عن رجز ابن برّي: "ذهبت فيه لتبيين ألفاظه، وإيضاح معانيه وإشاراته، وبذلت جهدي في تقرير مسائله، وتحرير عباراته"(3).

وعلى العموم فإنّ الخرّاز - فيما يخصّ الخصائص الأسلوبية - عرف كيف يوازي غالبا بين مراد المعاني وجمال المباني، في حدود البساطة والمطلوب، فجاء كتابه سلس العبارة، رائق الإشارة، بينما قصرت وجهة المنتوري على تتبّع المرامي، فكان أن قويت روح المعاني عنده أحيانا على حساب المباني.

- السّمات العامّة لمنهجيهما:

وإذا كان منهج الخرّاز يميل إلى الإيجاز بصفة عامّة، فإنّ منهج المنتوري - على العكس من ذلك - يميل إلى الإطناب والتّكرار؛ وفيما يرجع لتوثيق النّصوص، نجد المنتوري كان أكثر دقّة في إحالاته، بحيث ينسب كلّ قول إلى قائله، ويرجع كلّ نصّ إلى مصدره، إلاّ أنّه مع هذه الدّقّة البالغة في عزو النّصوص إلى أصحابها، كان يهمل ذلك أحيانا ولا يلتزم به، ولا سيّما فيما يتعلّق بأخذه عن الخرّاز، وإن كان في الغالب الأكثر يحيل عليه، كما نرى ذلك - مثلا - في نقله لهذا النّصّ، حيث يقول: " قال الشّريشيّ في 'الشّرح': ومن المنقلب عن الياء:

(1) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 820-821 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 80، بتحقيق نعيمة شابلي.

(3) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 1 من قسم التحقيق.

﴿يا ويلتى﴾(1)، و﴿يا أسفى﴾(2)، و﴿يا حسرتى﴾(3)، إلاّ أنّه منقلب عن ياء الإضافة، الّتي للمتكلم وليست بأصليّة، كما هي في ﴿الهدى﴾(4) و﴿رمى﴾(5)، والأصل: 'يا ويلتِيَ'، و'يا أسفِيَ'، و'يا حسرتِيَ'، قُلبت الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفا، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: 'يا ويلتى'، و'يا أسفى'، و'يا حسرتى'"(6)؛ فهو - أعني المنتوري - وإن صرّح هنا بذكر الإمام الخرّاز في نسبه القول إليه، فإنّه في أحيان أخرى يتجاهل ذلك فلا يفعل، كما هو الشّأن في هذا النّصّ، حيث لم ينسبه إليه إذ يقول: " قال بعضهم: فعلى هذا يكون الإسكان في هذه الكلمة على غير قياس، فلا يقوى إلاّ من طريق الأثر لا غير"(7).

وكما قال في موضع آخر: "قال بعضهم: ووجه من أخذ في ذلك بالتّسهيل بين بين، أنّه أجراه على نظائره، ولم يستثقل من اجتماع السّاكنين، ما كان يستثقل في: ﴿النّبي إلاّ﴾(8)، لاختلاف السّاكنين وهما: الياء والواو"(9).وبينما نجد عند الخرّاز - غالبا – الالتزام بالمنهج الّذي رسمه لنفسه، كما أخبر به في مقدّمة مؤلّفه، إذ يقول: "وأودعته جملة من الحجج والتّعليل، خالية من التّكرار والتّطويل، نقلتها من كتب الأكابر، العلماء المشاهير"(10)؛ نرى - في المقابل - أنّ شرح المنتوري يتميّز بكثرة الاعتماد على أقوال العلماء، بحيث لا تكاد تجد مسألة من المسائل، إلاّ وساق فيها شواهد غزيرة، وعدّد مصادر كثيرةً، ممّا جعل حجم كتابه أضخم من حجم كتاب الخرّاز، وكمثال على ذلك ننقل هذه الفقرات من شرح إمامنا المنتوري إذ يقول: "وقوله: 'والكثير أدغما': أخبر أنّ الكثير أدغم لقالون ﴿اركب مّعنا﴾(11)، و﴿يلهث ذّلك﴾(12)، وهو كما قال، وعلى الإدغام فيهما اقتصر أبو الطيّب بن غلبون في 'التّذكار' وكتاب 'الاختلاف بين ورش وقالون'،

(1) المائدة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 5.

(2) يوسف، جزء من الآية: 84، ورقم السّورة: 12.

(3) الزّمر، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 39.

(4) البقرة، جزء من الآية: 120، ورقم السّورة: 2.

(5) الأنفال، جزء من الآية: 17 ، ورقم السّورة: 8.

(6) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 458-459 قسم التحقيق؛ و'القصد النافع': 468، بتحقيق نعيمة شابلي.

(7) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 787 قسم التحقيق؛ و'القصد النافع': 660، بتحقيق نعيمة شابلي.

(8) الأحزاب، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 33.

(9) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري:299 من قسم التحقيق؛ و'القصد النافع' للخرّاز: 70.

(10) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 80، بتحقيق نعيمة شابلي.

(11) هود، جزء من الآية: 42، ورقم السّورة: 11. (12) الأعراف، جزء من الآية: 176، ورقم السّورة: 17.

وابنه أبو الحسن في 'التّذكرة'، والطّلمنكي في تأليفه في قراءة نافع، ومكيّ في 'التّنبيه'، و'التّبصرة'، و'الموجز'، و'المفردات'، و'الكشف'؛ وابن سفيان في 'الهادي'، والمهدويّ في 'الهداية'، والبغداديّ في 'الرّوضة'، وابن عبد الوهّاب في 'المفيد'، وابن سابور في 'تلخيص الألفاظ'، وابن شريح في 'الكافي'، و'التّذكير'، و'المفردات'؛ وابن شعيب في 'الاعتماد'، وابن مطرّف في 'الإيضاح' و'البديع'، وابن البيّاز في 'النّبذ النّامية'، وابن الفحّام في 'التّجريد'، وابن شفيع في 'التّنبيه والإرشاد'، والحصري في قصيدته، وابن مهلّب في 'الشّرح'، وابن الطّفيل في 'الغنية' و'المخترع'، وابن هشام في 'التّلخيص'، وابن عتيق في 'الموجز'، وابن سعيد في أرجوزته، وأبو محمّد القرطبي في مختصره، وابنه أبو بكر في أرجوزته، وابن القصّاب في 'تقريب المنافع'، وابن عبد الملك في 'الاعتماد'، وفي رجزه في رواية قالون؛ وأبو الحسن القيجاطيّ في 'المقرّب النّافع'"(1). ثمّ إنّ المنتوري في مواطن عدّة من 'شرحه'، بعد أن يعدّد على وجه الإجمال مصادر العلماء في المسألة الواحدة، يورد بعضا من أقوالهم فيها على وجه التّفصيل، ناقلا لها من مظانّها، محدّداً لأماكنها، ثمّ يقرّر - بعد ذلك - الحكم في شأنها، وقد يذكر اختياره أو أنظار شيخه بخصوصها.

وبصفة عامّة فإنّه يمكن القول أنّ السّمات المشتركة بين منهجي إمامنا، كان من ورائها أيضا مقاصدهما الّتي ارتبطت برجز ابن برّي، والتزاماتهما الّتي اشترطاها بإزائه، فكان أن اصطبغت أعمالهما بصبغته، وتأثّر نهجهما بمنهجه، فجاء كتابيهما كتوأمين، جمعت بينهما خصائص مشتركة، وميّزتهما من بعضهما عناصر ذاتية، فكان مثلهما كمثل جوهرة فريدة، وياقوتة وحيدة، لا يمكن أن يستعاض بإحداهما عن الأخرى، فكلّ في ميدانه يتبارى، من غير أن يُدرك أو يجارى، وإنّه إذا كان المنتوري - من ناحية أخرى - قد وفى بما وعد، وأتى على ما قصد، حينما قال في آخر كتابه: "وهنا اِنتهى ما قصدت ذكره في هذا الشّرح"(2)، فإن الخرّاز كان هو الآخر صادقاً إلى حدّ كبير، عند ما قال في نهاية شرحه: "قد أتيت بعون الله على ما شرطت، من شرح هذا الرّجز، وتفسير مشكله، وتبيين أحكامه، وإيضاح مجمله، على قدر الاستطاعة والجهد، وهو تعالى ينفع بالنيّة والقصد"(3).

- خلاصة المقارنة بين الشّارحين:

وفي النّهاية أقول إن كانت هذه المقارنة تعطينا صورة على اعتماد المنتوري فيما كتب على ما ألّفه الخرّاز قبله، فهي تعكس لنا أصالته أيضا وإضافاته، الّتي تتجلّى بشكل أكثر وضوحا في

(1) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 416-417 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 866 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 696، بتحقيق نعيمة شابلي.

مواضع شتّى من شرحه، ممّا يؤكّد أنّ له خصوصيته وتميّزه، وهذا ما يجعلنا نرفض بشدّة قول بعض الباحثين الغير المطّلعين، ممّن اعتقدوا أنّ شرح المنتوري ماهو إلاّ نسخة أخرى من شرح الخرّاز، أو أنّه شرح له، أو اختصار لمتنه!! والّذي حملهم على هذا القول - فيما أرى - هو إثبات المنتوري في مقدّمة شرحه، أنّ عمدته كانت على كتاب الخرّاز، إذ يقول: "واقتصرت على ما ذكره شارحه المقرئ: أبو عبد الله الشّريشيّ في كثير من أبياته، لأنّه أتقن الكلام في ذلك وأجاد، وبيّن وأفاد، وما ترك من شيء يراد"(1)، وإنّما قال المنتوري ذلك من باب الأمانة العلمية، ومنهجية البحث، والتّوثيق المعرفيّ اللّذان يعتبر من روّادهما، كما يُرى أنّه كان ممّن شكل نواة البحث البيليوغرافي بـ'فهرسته' الحافلة، وهو في ذلك كغيره من العلماء المسلمين في القرون الماضية، كانوا يعطون صورة مشرقة عن طرائق البحث العلمي، والتّوثيق المعرفي، وعلم المكتبات، إذ يبرهنون بأنّهم قبل علماء الغرب قد سبقوا إلى ذلك، ووضعوا نواته الأولى، وأسّسوا لبنَاته الرئيسيّة.

والحمد لله الّذي بنعمته تتمّ الصّالحات

(1) انظر 'شرح الدّرر اللّوامع' للمنتوري: 1 من قسم التحقيق.

قسم التّحقيق:

منهجية التحقيق:

الأصول الخطيّة للمخطوط:

إنّ المخطوط يقع تحت عنوان 'شرح الدّرر اللّوامع على مقرإ الإمام نافع'، وهو شرح لأرجوزة ابن برّي حول هذه القراءة من روايتي الإمامين الجليلين: ورش وقالون، وهو من تأليف الإمام أبي عبد الله محمّد بن عبد الملك المنتوري، وقد توفرت لي من هذا المخطوط أربع نسخ:

ـ نسخة بخزانة القرويّين تحت رقم: 231، وقد رمزت لها بحرف: ق.

ـ ونسختان بالخزانة العامّة بالرّباط:

* الأولى تحت رقم: 409/ك، وقد رمزت إليها بنفس الحرف أي: ك.

* الثّانية تحت رقم: 519/ق، وقد رمزت لها بحرف: ع.

ـ ونسخة بالخزانة الحسنيّة تحت رقم: 1096 ضمن مجموع، وقد رمزت لها بحرف: ح.

وقد ذكر في فهارس الخزانة العامّة أنّ هناك نسخة خامسة من 'شرح الدّرر'، وهي تقع تحت رقم: 579 ق. كما أشار الأستاذ محمّد إبراهيم الكتّاني في مقال له عن المخطوطات العربيّة بإسبانيا(1)، أنّه توجد نسخة من هذا المخطوط ـ أعني 'شرح المنتوري' ـ ضمن مجموع في المكتبة الوطنية بمدريد ورقمه: 1406(2)، وقد سعيت في الحصول على نسخة من هذا المخطوط، ولكني لم أوفّق في مسعاي، وكان عزائي من هذه الخيبة، أنّ النسخ المتوفّرة لديّ، فيها الجيّد الّذي يفي بالمطلوب، ثمّ زد على ذلك أنّ غالب مخطوطات 'الإسكوريال' إنّما هي أصلا من المغرب بشهادة التّاريخ، "فقد كلّف زيدان السّعدي قنصلا فرنسيا عام: 1617 م، بنقل أربعة آلاف مخطوط عربي إلى أكادير، فحوّل شراع مركبه إلى فرنسا، ولكنّ القرصان أسروه، وحملوا الكتب إلى الإسكوريال"(3).

ويقول الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله، إنّ 'شّرح المنتوري' توجد منه نسخة أيضا بمكتبة جامعة الرّياض، تحت رقم: 1562/قراءات؛ كما توجد نسخ أخرى منه بالمكتبة الوطنية بالجزائر، تحت رقم: 960؛ والمكتبة الوطنية بتونس، تحت رقم: 3622؛ وبدار الكتب المصريّة بالقاهرة(4).

وقد حاولت أن أحصر كلّ النسخ الخطّية للشّرح المذكور، فكانت القائمة الصّغيرة الّتي

(1) انظر مجلّة 'دعوة الحقّ': 94، العدد: 2، السنة: 1966.

(2) انظر مجلة 'الإحياء': 117-118، الجزء: 1، العدد: 6، السّنة: 1986.

(3) انظر مجلّة 'دعوة الحقّ': 38، العدد: 8 و9، السنة: 1963.

(4) انظر 'الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية' لعبد العزيز بن عبد الله: 47\1.

ذكرت، هي نهاية هذا الحصر، ومنتهى ذاك الاستقصاء، ولكنّي أعلم ـ مع هذا ـ أنّه قد توجد نسخ أخرى لم تدخل في هذا الحصر، إذ أنّ الباحث مهما أجهد نفسه، كي يستجمع المعلومات عن نصّ تراثي مخطوط، فسوف يكتشف دائما، أنّه قد ترك وراء ظهره بعضا من هذه النّسخ الخطّيّة، الّتي تناثرت ـ على غفلة منه ـ في المكتبات العامّة، أو على الأقلّ في الخزانات الخاصّة، في مشرق الأرض ومغربها. وعموما فإنّ هذا القدر المتوفّر من النّسخ الّتي وقعت تحت يدي، يبدو كافيا لإخراج مخطوط إمامنا المنتوري إخراجا علميا، وتحقيقه تحقيقا لائقا بقدره ونفاسته.

وصف للنّسخ المتوفّرة:

تجدر الإشارة إلى أنّ النّسخة رقم: 519/ق، والموجودة بالخزانة العامّة بالرّباط، فيها خطّ بتمليك: "ملك الله تعالى بيد إبراهيم بن عليّ بن محمّد المسناوي، لطف الله به آمين"؛ وهي مكتوبة بخطّ جيّد مقروء، ، وورقها غليظ وقويّ، والورقة الأولى فيها بتر وتسوّس، وبحاشيتها كتابة غير واضحة بخواصّ بعض الأذكار والأدعية، كما أنّ بها نقلا لخبر من كتاب 'سنن المهتدين في مقامات الدّين'، للفقيه محمّد بن يوسف الشّهير بالموّاق(1)، وذكراً لحديث نبويّ، يتعلّق بنزول السّكينة لقراءة القرآن. أمّا بالنّسبة لباقي المخطوطة فإنّها جيّدة وصالحة، سوى ورقات بآخرها فإنّ المداد يغطّي عليها، بحيث لم تعد كتابتها واضحة، ومع ذلك يمكن أن نتبيّن الخط في بعضها، وهو خطّ مغربي أندلسيّ متوسّط، يتغير في وسط المخطوط مما يبين تعدّد النساخ له. وعدد صفحات هذه النسخة

٧٠

(1) رأيت أن أثبت هنا ما جاء بالورقة الأولى بالمخطوط لنفاسته، وهو كالتالي: قال الإمام المفتي أبو عبد الله محمّد بن يوسف الشّهير بالموّاق في كتابه المسمّى 'سنن المهتدين في مقامات الدّين' ما نصّه: "وحدّثني شيخي المنتوري ـ رحمه الله ـ قال حدّثني شيخ الشّيوخ أبو سعيد بن لبّ ـ رحمه الله ـ قال: خطر لي خاطر خير، والعاصي قد يخطر له خاطر خير، فأردت أن أجعل على نفسي وظيفة من ذكر أو تلاوة، وتردّدت أيّهما أفضل، فأنشدت في النّوم:

إِذَا الْأَحْبَابُ فَاتَهُمُ التَّلَاقِ **** فَمَا صِلَةٌ بِأَفْضَلَ مَنْ كِتَابِ

فلمّا استيقظت علمت أنّ قراءة القرآن أفضل". وفي الصّحيحين البخاريّ ومسلم والترمذيّ: "بينما رجل يقرأ سورة الكهف إذ رأى دابّة تركض، فنظر فإذا مثل الغمامة والسّحابة، فأتى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فذكر ذلك له، فقال له النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: تلك السّكينة نزلت مع القرآن" انتهى بلفظه. قلت: والحديث رواه البخاري، في كتاب فضائل القرآن من صحيحه، باب فضل سورة الكهف: 6\104، ورواه مسلم في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب نزول السّكينة لقراءة القرآن: 2\193؛ ورواه الترمذيّ في 'جامعه الصّحيح، في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل سورة الكهف: ورقمه بترقيم العالمية: 2810، ونصّه بحسب رواية البخاريّ كالتّالي: عن البراء بن عازب قال: "كان رجل يقرأ سورة الكهف وإلى جانبه حصان مربوط بشَطْنين، فتغشته سحابة، فجعلت تدنو وتدنو، وجعل فرسه ينفر، فلما أصبح أتى النّبي صلّى الله عليه وسلّم، فذكر ذلك له، فقال: تلك السكينة تنزّلت بالقرآن". والشّطْن: الحبل، وتغشّته: ظلّلت من فوقه.

تصل إلى 442 صفحة، ومقياسها: 21/27 سم ومسطرتها 25 سطراً، وتبتدئ بـ: "الحمد لله الّذي أنزل الكتاب، ووعد من تعلّمه علّمه جزيل الثّواب.." وينتهي بقوله:"نجز الكتاب والحمد لله ربّ العالمين، شرح رجز الأستاذ أبي الحسن بن برّي - رحمه الله - على يدي ناسخه لنفسه، ثمّ لمن شاء الله من بعده، عبيد الله الرّاجي عفو ربّه، محمّد...الأنصاري، غفر الله له ولوالديه، ولجميع المسلمين، ولمن دعا له بالمغفرة". وهكذا نرى أن نسب النّاسخ ممحوّ بحيث لا تتبيّن لنا حروفه، ولا يمكننا تبعا لذلك أن نهتدي للوقوف على شخصيّته. وفيما يخصّ تاريخ النّسخ، فقد أثبت في آخر المخطوط، أنّه كان "يومه الخميس السابع من ربيع الأوّل، عام اثنتين وثمانين وثماني مائة".

- وأمّا النّسخة رقم: 409/ك، والموجودة أيضا بالخزانة العامّة بالرّباط، فإنّنا نجد أنّه مكتوب على الورقة الأولى منها: "الحمد لله، هذا الشّرح المبارك في نوبة عبد ربّه: أحمد بن محمّد بن محمّد بن العربيّ الزّعريّ، كان الله للجميع بمنّه"، وفي أسفله ذكر لترجمة للمنتوري نقلا عن كتاب 'كفاية المحتاج' لأحمد بابا التّنبكتي، ثمّ تعريف بأبي عبد الله محمّد الفاسيّ، صاحب 'اللآلئ الفريدة'، وببرهان الدّين الجعبريّ، من كتاب 'أعيان العصر وأعوان النّصر' للشّيخ صلاح الدّين الصّفديّ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه النّسخة كاملة، وهي تقوم في استعمال الألوان للكتابة على اللّون الأسود لكتابة الشّرح، بينما نجد أن الرّجز يتراوح استعمال اللّون في كتابته بين الأحمر القاني حينا، واللّون اللّيموني حينا آخر، كما نجد أنّه يقع استعمال اللّون الأخضر، وذلك لتوضيح أسماء بعض الأعلام، أو الكتب، أو للإشارة إلى ابتداء الفصول. وخطّ هذه النّسخة خط مغربي نسخيّ متوسّط ، لا يتبيّن في كثير من الأحيان، وهناك اختلاف بين نوع الخطّ في أوّل المخطوطة، ونوعه في بعض أجزائها التّالية، ممّا يبيّن تعدّد النسّاخ لها، وتعاقب الكتّاب عليها، ولعلّه لذلك لا يوجد عليها ذكر لاسم النّاسخ، وهي نسخة قديمة متآكلة، في أوراقها بقع كثيرة فارغة تتخلّل السّطور، الّتي لم تعد مقروءة من جرّاء أكل الأرضة لها، وعمل التسوّس فيها؛ وحجمها يقع في حدود 476 صفحة، ومقياسها: 20/29 سم، ومسطرتها: 23 سطراً، تبتدئ بـ: "الحمد لله الّذي أنزل الكتاب، ووعد من تعلّمه وعلّمه جزيل الثّواب..."، وتنتهي بـ: "كمل السّفر الثّاني من شرح رجز الأستاذ أبي الحسن بن برّي - رحمه الله - وبكماله [تمّ] جميع الشّرح، والحمد لله كما يجب بجلاله، ويليق بكماله، والصّلاة والسّلام على سيّدنا ومولانا محمّد خيرة أنبيائه، وخاتم أرساله، وعلى صحابته الأكرمين، وعلى آله".

وهكذا فهو خال من ذكر النّاسخ وتاريخ النّسخ، وفي آخر صفحة من المخطوط جوابين للشّيخ إدريس بن محمّد الشّريف الحسني - الشّهير بالمنجرة - عن سؤالين يتعلّقان بكيفية نطق بعض الألفاظ القرآنية، ونصٌّ على أن القراءة لا تعلّل.

ـ وبالنّسبة للنّسخة الّتي توجد بالخزانة الحسنيّة، فهي تقع ضمن مجموع تحت رقم: 1096، ما بين الورقة: 118/ب، والورقة: 266/أ، ومقاسها: 21/30 سم، ومسطرتها: 39 سطراً، وهي مكتوبة بخطّ مغربي دقيق، وتستعمل فيها بعض الألوان كالأحمر والأخضر، للتّمييز بين الشّرح والرّجز، ولكن ليس بشكل مطّرد، وهي نسخة كثيرة السّقط والتّصحيف، وأوّلها: "الحمد لله الّذي أنزل الكتاب، ووعد من تعلّمه وعلّمه جزيل الثّواب..". وآخرها: "كمل السّفر الثّاني من شرح رجز الأستاذ أبي الحسن بن برّي ـ رحمه الله ـ وبكماله تمّ جميع الشّرح، والحمد لله كما يجب بجلاله، ويليق بكماله، على يد كاتبه لنفسه: محمّد المختار بن علي بن عبد الصّادق الخميسيّ، غفر الله له ولوالديه ولأشياخه وجميع المسلمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله، خاتم أنبيائه ورسله، آمين". وكما يلاحظ، فإنّه لم يذكر تاريخ الفراغ من كتابة هذه النّسخة.

ـ وأمّا نسخة القرويّين، والّتي تقع تحت رقم: 231، فأوراقها 114، ومسطرتها 35، ومقياسها 20/27 سم، وهي في جزء واحد، بخطّ أندلسيّ صحيح حسن، بأطراف كثير من أوراقها تمزّق وتسوّس، ومع ذلك تقرأ بوضوح. إلاّ أنّ هذه النّسخة مخرومة، ففي أوسطها بتر في أكثر من موضع، وهي إلى جانب ذلك غير تامّة، إذ تنتهي عند شرح قول الرّاجز في تفخيم حرف اللاّم:

وَفُخِّمَتْ فِي اللَّهِ وَاللَّهُمَّهْ **** لِلْكُلِّ بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّهْ

أوّلها: "الحمد الّذي أنزل الكتاب، ووعد من تعلّمه وعلّمه جزيل الثّواب..". وفي آخر صفحة منها قول النّاسخ : اِنتهى "شرح رجز ابن برّي، تأليف الشّيخ، الفقيه، الأستاذ، المقرئ، المحقّق، الخطيب، الرّاوية، مسند الجملة الفاضلة، أبي عبد الله، محمّد بن الشّيخ الفقيه الحاج، الأتقى الأفضل، المرحوم أبي محمّد، عبد الملك ابن الشّيخ الفقيه الصّالح، المرحوم أبي الحسن عليّ بن عبد الملك، بن عبد الله القيسيّ المنتوري، رضي الله عنه". وقد كملت نفاسة هذا السّفر، بوجود خطّ أبي عبد الله المواّق، تلميذ المؤلّف بأوّل ورقة منه، بالإجازة لأبي الحسن البياضيّ، وولديه أبي القاسم وأبي بكر، وذلك بتاريخ متمّم عام 876 هـ، أي بعد اثنتين وأربعين سنة من وفاة عبد الملك المنتوري. كما يوجد كذلك بأوّل هذه النّسخة وثيقة تحبيس أحمد المنصور السّعدي(1)، على كلّ من يقرأ فيها، من طلبة العلم بخزانة القرويّين بفاس، تحبيسا مؤبّداً، ووقفا مخلّداً، وذلك بتاريخ التّاسع والعشرين من شعبان، عام أحد عشر وألف للهجرة، واضعا خطّ يده أعلا الوثيقة بصحّة الوقف.

(1) هو أبو العبّاس أحمد بن محمد الشيخ، الخليفة السعدي، الشهير بالمنصور الذهبي، لاستجلابه الذهب من مناجمه في بلاد السودان، يعدّ واسطة عقد الدولة السعديّة، ولد بفاس عام 956 هـ، وتوفّي بها عام 1012 هـ. انظر ترجمته في كتاب 'نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي' لمحمد الصغير اليفرني: 78، و'الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى: 42-95، و'خلاصة الأثر: 1\222، و'الأعلام' للزّركلي: 1\235-236.

فإذا ما أردنا ـ من خلال ما ذكر ـ أن نضع شجرة نسب للنّسخ المعثور عليها، برغم عدم الاهتداء للتّاريخ الزّمنيّ الّذي كتب فيه بعضها، وعدم وجود ولو لنسخة واحدة من بينها بخطّ المؤلّف، إلاّ ما كان من نسخة القرويّين، والّتي الظّاهر من أمرها أنّ ناسخها عاش في عصر المؤلّف، أو قريبا منه، ونظراً لوجود خطّ تلميذه عليها، فإنّه يمكننا اعتبارها المخطوطة الأصليّة، وسائر المخطوطات الأخرى ثانويّة.

وقد ارتأيت أن أعتمد في تحقيق المخطوط على نسختين اثنتين، وذلك لوضوحهما واستيفائهما لشروط العمل، وهما النّسخة رقم: 519/ق، الموجودة بالخزانة العامّة بالرّباط، والّتي يقترب تاريخ نسخها من تاريخ نسخة القرويّين، إذ هي قد تمّ الفراغ منها عام:882 هـ؛ والنّسخة رقم: 1096، الموجودة بالخزانة الحسنيّة بالرّباط. وأمّا النّسختان الأخريان، فسيكون لهما دور الاستشارة فقط، عند الاحتياج إلى ذلك.

توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى صاحبه:

من كتب المنتوري الهامّة 'الشّرح' الّذي نحن بصدد تحقيقه، ونرى الآن أن نحقّق عنوانه ونسبته إلى صاحبه، فقد ذكره علي بن قاسم البياضي، في آخر فهرسة المنتوري مشيراً إليه باسم: 'شرح رجز أبي الحسن ابن برّي'(1).

وقال عنه أحمد بابا السّوداني وهو يترجم للمنتوري: "وله شرح عظيم على قصيدة ابن برّي في قراءة نافع، ذكر فيه أنّه طالع عليه مائة وتسعة وسبعين مجموعا، منها مائة وسبعة وعشرون من كتب الفنّ، والباقي في غيرها"(2).

وقال عنه أيضا في 'كفاية المحتاج': "وله شرح حافل على رجز ابن برّي في قراءة نافع"(3). وكذلك ذكره خير الدّين الزّركلي في 'الأعلام'(4)، ورضا كحّالة في 'معجم المؤلّفين'(5)، مشيرين إليه بـ'شرح الدّرر اللّوامع لابن برّي' ولشارحه بأنّه أبو عبد الله محمّد بن عبد الملك المنتوري القيسيّ الغرناطيّ؛ وبهذا تكون نسبة الكتاب قد صحّت لصاحبه، كما يكون قد تأكّد لنا بأنّه ليس له عنوان محدّد، سوى وصفه بأنّه شرح 'الدّرر اللّوامع'، الّتي هي أرجوزة ابن برّي في قراءة نافع.

---

(1) انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 232، ورقم مخطوطتها بالخزانة الحسنية: 1578.

(2) عن كتاب 'نيل الابتهاج' لأحمد التنبكتي المالكي المخطوط بالخزانة الملكيّة تحت رقم: 2358 .

(3) 'كفاية المحتاج' لأحمد بابا السّوداني: 232، المخطوط رقم: 681 بالخزانة الحسنية.

(4) انظر 'الأعلام' لخير الدين الزركلي: 6\250.

(5) انظر 'معجم المؤلّفين' لرضا كحّالة: 10\257.

المنهج المتّبع في التحقيق:

لقد ترسّمت في تحقيق شرح المنتوري الخطوات الموالية:

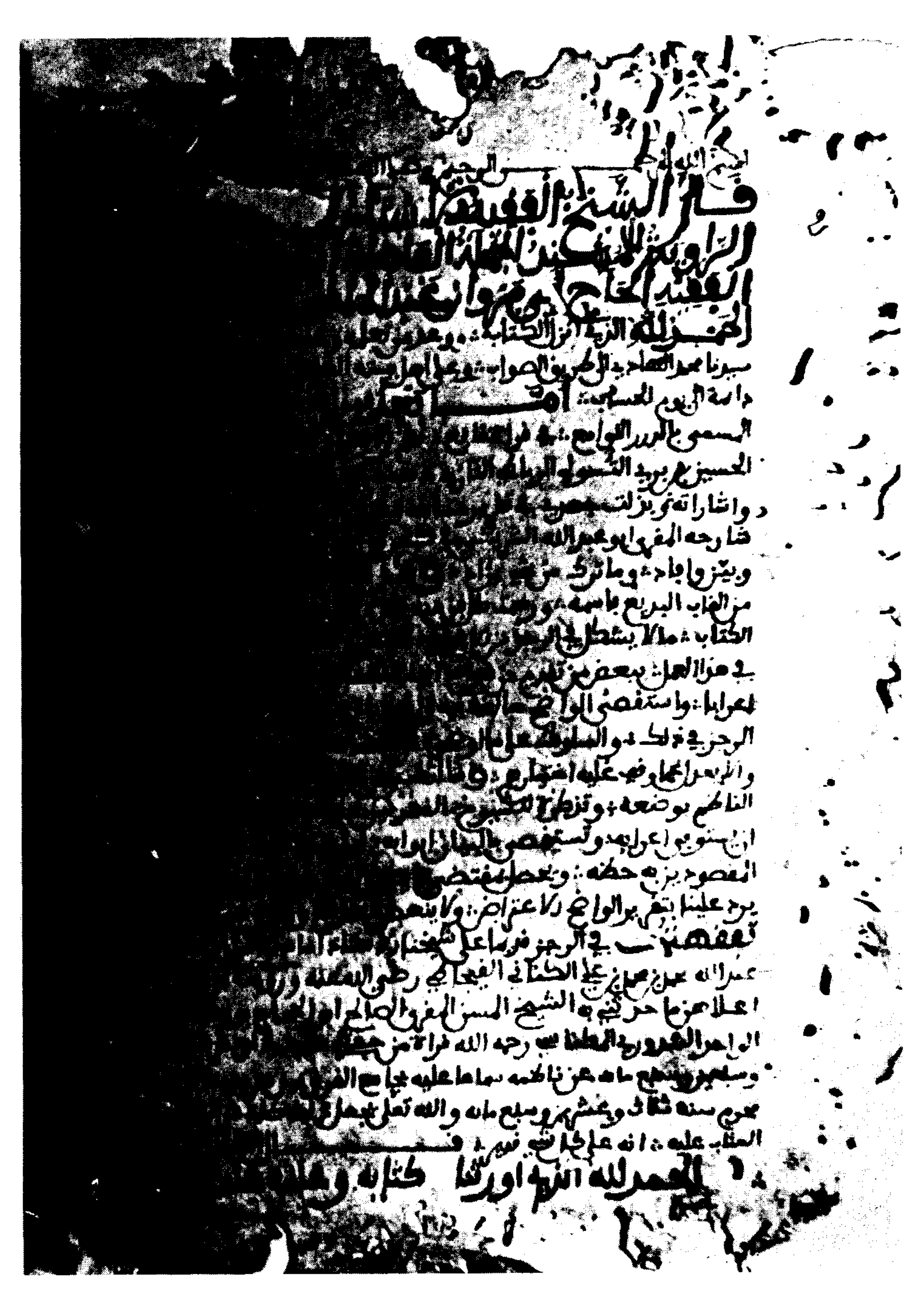
- قمت بإثبات النّص الكامل للشّرح، معتمداً في ذلك على نسختين تامّتين وصالحتين للتّحقيق.
- قابلت بين النّسختين بأمانة علميّة، وبتدقيق الباحث الجادّ، وأثبتّ الفوارق الموجودة بينهما في الهوامش، واستطعت في النّهاية أن أتوصّل إلى إخراج نسخة كاملة، أعتقد أنّها لا تختلف عن النّسخة الأصليّة الّتي وضعها المؤلّف بنفسه.
- وضعت رموزاً خاصّة بكلّ نسخة، بما في ذلك النّسختين اللّتين أرجع إليهما بقصد الاستشارة.
- خرّجت الآيات القرآنية، وذلك بما يطابق رواية ورش عن نافع، وباعتبار العدّ الكوفيّ للآيات.
- قمت بتخريج الأحاديث النبويّة، معتمداً في ذلك على كتب الصّحاح، وكتب السّنن والمسانيد.
- عملت على ضبط وشكل أبيات رجز 'الدّرر اللّوامع'، وباقي الشّواهد الشّعريّة الّتي بمتن الشّرح.
- حاولت جهد الإمكان نسبة الأشعار والأراجيز - المستشهد بها - إلى أصحابها، مع ذكر المظانّ الّتي جاءت فيها، أو الدّواوين المحتوية عليها، كما أثبتّ في الحواشي السّفليّة تمام أنصاف الأبيات الشّعرية.
- قمت بشرح المفردات الصّعبة، معتمدا في ذلك على المعاجم اللّغويّة، والقواميس المتوفّرة.
- ترجمت لغالب الأعلام الّذين ورد لهم ذكر في 'شرح المنتوري'، وعرّفت بهم تعريفا موجزاً، مع الإشارة إلى مصادر التّراجم المذكورة. وختمت بوضع فهارس للكتاب المحقّق على الشّكل التّالي:

* فهرس الآيات والألفاظ القرآنيّة.
* فهرس الأحاديث النّبويّة والأقوال المأثورة.
* فهرس الأشعار وأنصاف الأبيات.
* فهرس الأراجيز والمنظومات.
* فهرس الأعلام والأشخاص.
* فهرس الأمم والقبائل.
* فهرس البلدان والأماكن.
* فهرس الكتب الوارد ذكرها بالكتاب المحقّق.
* فهرس المصادر والمراجع المعتمدة في التّحقيق.
* فهرس موضوعات الكتاب المحقّق.
* الفهرس العامّ للبحث المعدّ لنيل الدّبلوم.

والحمد للّه الّذي بنعمته تتمّ الصّالحات.



صورة الورقة الأولى من نسخة القرويّين، المرموز إليها بحرف: ق، ورقمها 231.



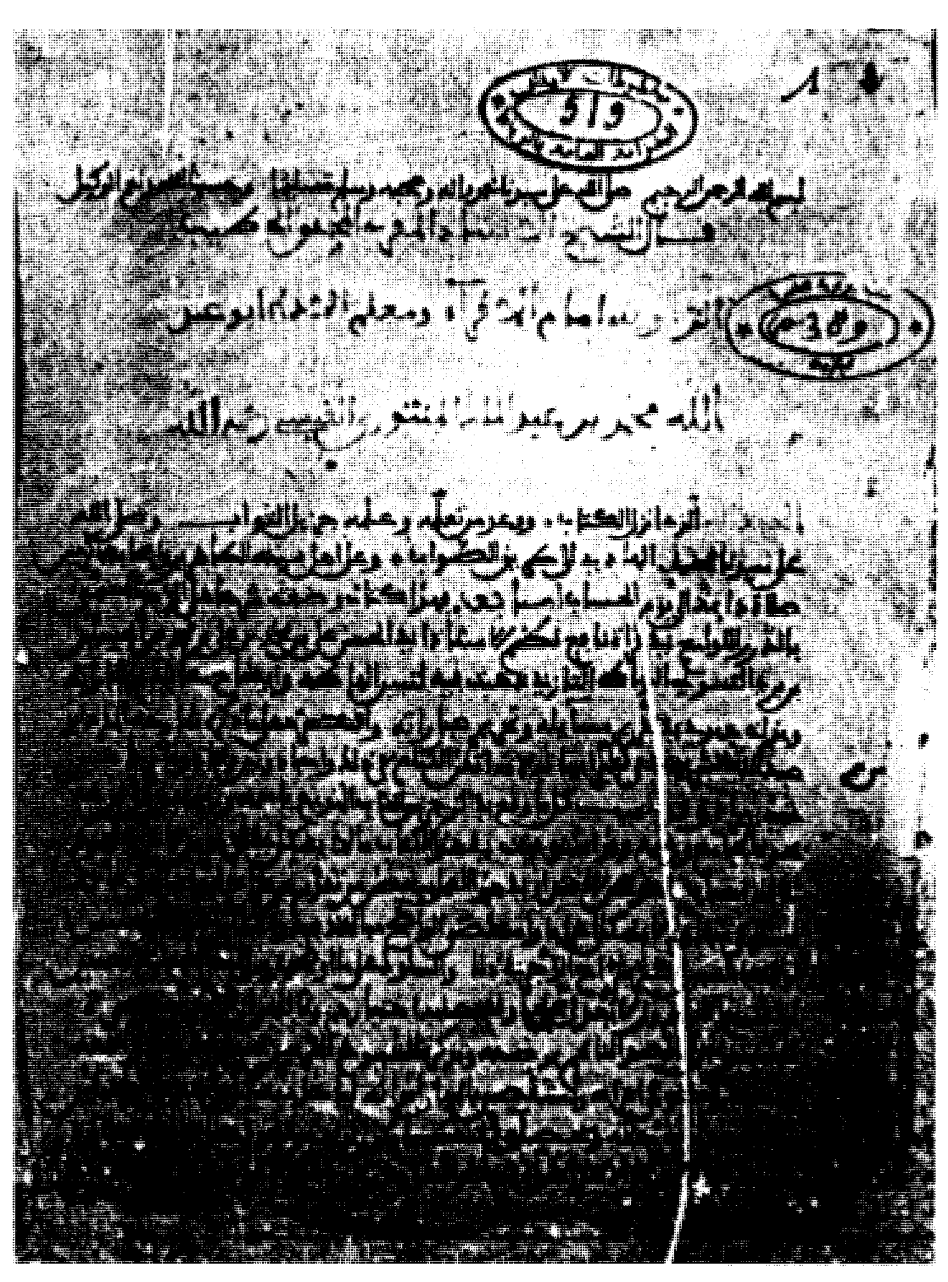
صورة للصّفحة الأولى من نسخة القرويّين المرموز إليها بحرف: ق، ورقمها 231..



صورة للصّفحة الأخيرة من نسخة القرويّين، المرموز إليها بحرف: ق، ورقمها 231.



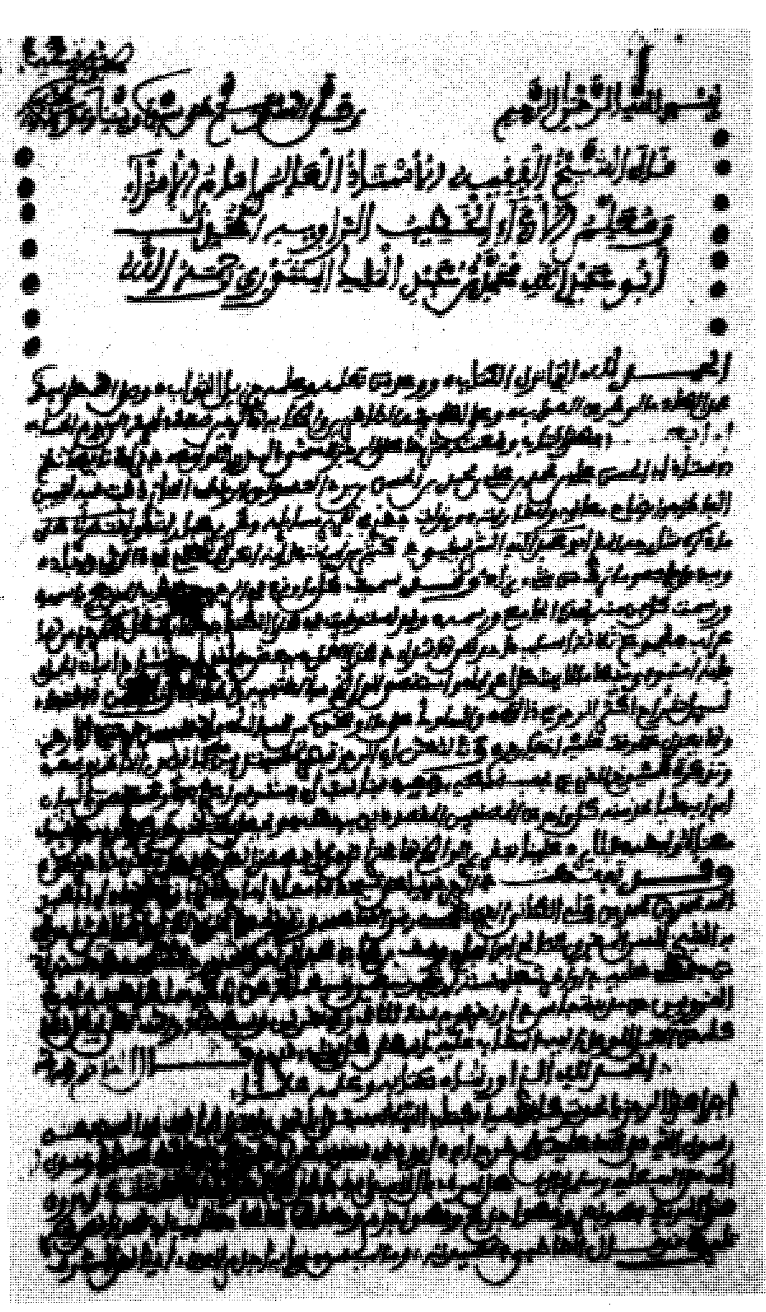
صورة الورقة الأولى من نسخة الخزانة العامّة، المرموز إليها بحرف: ع، ورقمها: 519/ق.



صورة للصفحة الأولى من نسخة الخزانة العامّة، المرموز إليها بحرف: ع، ورقمها: 519/ق.



صورة للصّفحة الأخيرة من نسخة الخزانة العامّة، المرموز إليها بحرف: ع، ورقمها: 519/ق.



صورة للصفحة الأولى من نسخة الخزانة الحسنيّة، المرموز إليها بحرف: ح، ورقمها: 1096.

صورة للصفحة ما قبل الأخيرة من نسخة الخزانة الحسنيّة، المرموز إليها بحرف: ح، ورقمها: 1096.

1096

286

صورة للصفحة الأخيرة من نسخة الخزانة الحسنيّة، المرموز إليها بحرف: ح، ورقمها: 1096



مصورة الورقة الأولى من نسخة الخزانة العامة المرموز إليها بحرف: ك، ورقمها: 409/ك

صورة من أول مخطوط الخزانة العامة، المرموز إليه بحرف: ك، ورقمه: 409

صورة للصفحة الأخيرة من نسخة الخزانة العامة، المرموز إليها بحرف: ك، ورقمها: 409/ك.

شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع

تأليف

الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي المتوفى سنة 834هـ

بسم ا لله الرّحمان الرّحيم، [و]صلّى ا لله على سيّدنا ومولانا محمّد، وآله وصحبه وسلّم تسليما، وحسبنا ا لله ونعم الوكيل. قال الشّيخ [الفقيه](1)، الأستاذ المقرئ، [العالم](2) المحقّق الخطيب، الرّاوية [المحدّث](3)، [الجملة الفاضلة](4)، إمام الإقراء، ومعلّم الأداء، أبو عبد ا لله محمّد بن [الشّيخ الفقيه الحاجّ أبي مروان](5) عبد الملك المنتوري القيسي(6) رحمه ا لله: الحمد لله الّذي أنزل الكتاب، ووعد من تعلّمه وعلّمه جزيل الثّواب، وصلّى ا لله على سيّدنا محمّد الهادي إلى طريق الصّواب، وعلى أهل بيته الطّاهرين، وأصحابه الأكرمين، صلاة دائمة إلى يوم الحساب.

أمّا بعد: فهذا كتاب وضعته شرحا على الرّجز المسمّى، بـ'الدّرر اللّوامع في قراءة نافع'(7)، نظم الأستاذ: أبي الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ بن محمّد بن الحسين(8) بن برّي(9)، التّسولي الرّباطيّ التّازيّ، ذهبت فيه لتبيين ألفاظه، وإيضاح معانيه وإشاراته(10)، وبذلت جهدي في تقرير مسائله، وتحرير عباراته، واقتصرت على ما ذكره شارحه المقرئ: أبو عبد ا لله الشّريشيّ(11) في كثير من أبياته، لأنّه أتقن الكلام في ذلك وأجاد، وبيّن وأفاد، وما ترك من شيء يراد(12)، وقد سمّيت كلّ ما وقع في الرّجز من ألقاب البديع(13) باسمه، ورسمت كلّ فنّ منه بحدّه(14) الجامع ورسمه، وقد استوفيت في هذا الكتاب، ما لا يشكل في الرّجز من الإعراب، لمجموع ثلاثة أسباب:

إحداهنّ: الاقتداء في هذا العمل ببعض من تقدّم من شرّاح أبيات 'الجُمل'(15)، فإنّه

---

(1) و(2) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة 'ح'. (3) هذة الإضافة من 'ح'، ومكانها في 'ق' و'ك': المسند.

(4) و(5) ما بين المعقوفين زيادة من مخطوطة 'ق'.

(6) أنظر ترجمة المنتوري في الصفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(7) لقد سبق الكلام عن هذه القراءة في قسم التقديم. (8) في مخطوطة 'ح': الحسن.

(9) انظر ترجمة ابن برّي بالصّفحات: 14-23 من قسم التقديم. (10) في مخطوطة 'ك': إشارته.

(11) أنظر ترجمة الخرّاز بالصفحات: 36-46 من قسم التقديم. (12) في مخطوطة 'ح' و'ق': يزاد.

(13) البديع: "علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ووضوح الدلالة". انظر كتاب 'إتمام الدراية لقرّاء النّقاية' لجلال الدين السّيوطي: 137.

(14) الحدّ من الناحية اللّغوية كما قال الزبيدي: هو "الفصل الحاجز بين الشّيئين، لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدّى أحدهما على الآخر"، وقال أيضا: "والحدّ تمييز الشيء عن الشيء"؛ أما مدلوله عند المتكلمين والمناطقة والأصوليين، فقد قال الباقلاني: الحدّ "هو القول الجامع المانع، المفسر لاسم المحدود وصفته، على وجه يحصره على معناه، فلا يدخل فيه ما ليس منه، ويمنع أن يخرج منه ما هو منه". والحدّ يعني أيضا ـ كما هو عند الشارح هنا ـ مجرّد التعريف بالشيء في معناه الذي يتميز به عن غيره. انظر 'تاج العروس' مادة (حدد)، و'التقريب والإرشاد':1\199.

(15) هو كتاب 'الجمل' لمؤلّفه أبي القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجّاجي المتوفّى سنة: 340 هـ، وقد زادت شروحه عن الخمسين شرحا، وقد حقّقه الدكتور علي توفيق الحمد طبع مؤسسة الرسالة ببيروت لسنة: 1996 =

استوفى منها ما لا يشكل إعرابا، واستقصى الواضح مبالغة فيه وإطنابا.

وثانيهنّ: الاقتفاء لسبيل أكثر شرّاح(1) الرّجز في ذلك، والسّلوك على ما أوضحوه من المسالك، فإن الأحسن أن تُتّبع آثارهم، وألاّ يعدل عمّا وقف عليه اختيارهم.

وثالثهنّ: أن الرّجز تبصرة للمبتدئين -كما قصد النّاظم بوضعه- وتذكرة للشّيوخ المقرئين، بحسب ضبطه وجمعه، فناسب أن يستوفى إعرابه، وتستقصى بالبيان أبوابه، ليأخذ منه كلّ واحد من الصّنفين(2) المقصودين به حظّه، ويحصل بمقتضى ما يكون لديه من القبول معناه ولفظه، فلا يرد علينا بتقرير الواضح الاعتراض، ولا ينهض النّقد مع وجود هذه الأغراض.

وقد تفقّهت ع/١ في الرّجز على شيخنا الأستاذ، إمام الإقراء، ومعلم الأداء، أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن عليّ، الكناني، القيجاطي(3) رضي الله عنه، ورويته من طرق ثلاثة، أعلاهنّ ما حدّثني به الشّيخ المسنّ، المقرئ الصّالح، أبو الحجّاج يوسف(4) بن علي بن عبد الواحد السّدوري المكناسي(5) -رحمه الله- قراءة من حفظي عليه في أواخر شعبان، سنة أربع وسبعين وسبعمائة،

٢

= وأمّا شروح أبيات الجمل وشواهده خاصّة فمنها:

- 'شرح أبيات الجمل' لابن سيدة المتوفى سنة:458 هـ.
- 'شرح أبيات الجمل' للأعلم المتوفى سنة: 476 هـ، وقد حقّقه محمد محمود شعبان في جامعة الأزهر سنة: 1972.
- 'شرح الأبيات' لأبي العبّاس أحمد التّدمري المتوفى بفاس سنة: 555 هـ.
- و شرح لمحمد اللّخمي السّبتي المتوفى سنة: 570 هـ، وأسماه 'المحمل في شرح أبيات الجمل'.

(1) في مخطوطة 'ح': 'شرّاح أكثر' هكذا بتقديم لفظ 'شراح' على 'أكثر'، وهو سهو من الناسخ.

(2) في مخطوطة 'ح': المصنّفين.

(3) ولد الإمام محمد القيجاطي في سنة: 730 هـ، وقرأ على الفقيه البياني وابن الفخار وابن مرزوق وغيرهم، وكان بحرا في علوم العربية والقرآن، وعليه تفقّه المنتوري وهو عمدته، وتوفي سنة:811 هـ، وله تآليف في القراءات. أنظر ترجمته في 'تاريخ غرناطة' لابن الخطيب: 405، ترجمة رقم:571؛ و'فهرسة المنتوري': 226، المخطوط رقم: 1578 بالخزانة الحسنية؛ و'درّة الحجال' لابن القاضي: 2\284، و'نيل الابتهاج' للتنبكتي: 282.

(4) هو يوسف بن علي بن عبد الواحد السدوري: هو أحد علماء القراءة المبرّزين، من أصل أندلسي من غرناطة، وقد رحل إلى المغرب وكان يحضر مجالس إقراء ابن برّي بجامع القرويّين بفاس سنة: 723 هـ، وأخذ عنه منظومته 'الدّرر اللّوامع'، وأقرأها فيما بعد بالمدرسة اليوسفية بغرناطة سنة: 774 هـ، وقد توفّي سنة: 781 هـ. راجع ترجمة المكناسي هذا في 'درة الحجال' لابن القاضي: 3\352-353، و'الدّرر الكامنة' لابن حجر: 3\466.

(5) المكناسي: نسبة إلى مدينة مكناس، وهي إحدى المدن المغربية القريبة من فاس، وتعرف بالعاصمة الإسماعيلية، نسبة إلى السّلطان العلوي المولىإسماعيل، لكونها كانت مقرّ حكمه، عرفت بمكناسة الزيتون، ونسب ياقوت الحموي تأسيسها للمرابطين، حيث قال: إنها مدينة بالمغرب من بلاد البربر على البر الأعظم، وهي مدينتان صغيرتان، اختط إحداهما يوسف بن تاشفين ملك المغرب من الملثمين. انظر 'معجم البلدان': 5\181.

عن ناظمه سماعا عليه، بجامع القرويّين(1) من مدينة فاس(2)، في أواخر محرّم سنة: ثلاث وعشرين وسبع مائة، وا لله تعالى يجعل ذلك كلّه من العمل الموصل إليه، المثاب عليه، إنّه(3) على كلّ شيء قدير. قال النّاظم رحمه ا لله:

[1] اَلْحَمْدُ لِلَّـهِ الَّذِي أَوْرَثَـنَـا **** كِتَـابَـهُ وعِلْمَـهُ علَّمَـنَـا

ابتدأ هذا الرّجز بالحمد، تبرّكا وتأسّيا بكتاب ا لله، لأنّه مبتدأ بالحمد(4)، واقتداءً بما ثبت في السنّة عن رسول ا لله صلّى ا لله عليه وسلّم، خرّج أبو داود(5) في سننه عن أبي هريرة رضي ا لله عنه، أنّ رسول ا لله صلّى ا لله عليه وسلّم قال: "كلّ أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد للّه فهو أقطع"(6). قلت: ويروى هذا الحديث: "فهو أبتر"، و "فهو أجذع"، و "فهو أجذم"، ومعناها كلّها متقارب: أي هو ناقص غير تامّ، وقد قال الشّاطبي(7) في قصيدته:

(1) مسجد القرويّين: هو جامع عظيم يقع بمدينة فاس، وقد بنته فاطمة الفهرية، وكان الشروع في بنائه عام: 245 هـ، وخبره مذكور في 'جذوة الاقتباس' لابن القاضي بالجزء 1 ، الصفحة: 52 وما بعدها، فانظره هناك.

(2) فاس: مدينة مغربية وتسمى بالعاصمة العلمية، وقد بناها المولى إدريس الثّاني سنة: 192 هـ، اُنظر تاريخها في 'جذوة الاقتباس' لابن القاضي، الجزء 1 ، ص: 31 وما بعدها، و'معجم البلدان' لياقوت الحموي : 4\230-231.

(3) في مخطوطة 'ع': لأنّه، وفي مخطوطتي 'ح' و'ق': إنّه، وهو ما أثبتناه. (4) في مخطوطة 'ح': بالحمد لله.

(5) هو سليمان بن الأشعث بن شدّاد بن عمرو الأزدي، أبو داود السجستاني الحافظ العَلَم، ولد سنة: 202 هـ، روى عن القعنبي وأبي داود الطيالسي وأحمد وغيرهم، وعنه روى الترمذي وأبو عوانة وأبو بكر الخلاّل وسواهم، وله 'السنن' و'الناسخ والمنسوخ' و'القدر' و'المراسيل'، وتوفي سنة: 275 هـ. اُنظر 'البداية والنهاية': 11\54، و'تاريخ بغداد': 9\55، و'تذكرة الحفاظ': 2\591، و'تهذيب التهذيب': 4\169، و'وفيات الأعيان': 1\214، و'شذرات الذهب': 2\167، و'اللباب': 1\533، و'طبقات الحفاظ': 261-262، و'طبقات المفسّرين' للدّاودي: 1\207.

(6) الحديث أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام: 2\560، بلفظ: "كلّ كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم؛ ورواه أيضا الترمذي في جامعه، في كتاب الصّلاة، باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة: 1\194؛ وابن ماجة في سننه في كتاب النّكاح، باب خطبة النّكاح: 1\585؛ والإمام أحمد في مسنده: 2\359، بلفظ: 'كل كلام أو أمر ذي بال، لا يفتح بذكر ا لله عزّ وجلّ فهو أبتر، أو قال أقطع'.

(7) هو القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد، أبو محمد الرّعيني الشّاطبي المقرئ الضرير، صاحب القصيدة اللاّمية المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني، والمعروفة بالشّاطبية، أخذ القراءات عن أبي الحسن بن هذيل، والحديث عن أبي محمد بن عاشر، وأخذ عنه علي بن محمد السخاوي وعيسى المقدسي، وتوفّي سنة:590 هـ، وله أيضا 'عقيلة أتراب القصائد'. اُنظر 'غايةالنهاية': 2\20، و'معرفة القراء': 2\573-575، و'إنباه الرّواة': 4\160، و'وفيات الأعيان': 4\81، و'طبقات المفسرين' للدّاودي: 2\43-46، و'النشر': 1\61، و'بغية الوعاة': 2\260، و'فهرسة المنتوري': 5-7.

.... وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْذَمُ الْعُلاَ (1) ****

أي ناقص الشّرف ح/١. قال ابن آجرّوم (2) في 'روض المنافع': "وليس المراد في الحديث هذا اللّفظ الّذي هو الحمد، بل هو وما تصرّف منه نحو: أحمد وحمدتَ، وغير ذلك من الألفاظ المشتقّة من ذلك المصدر". قال بعض الشّيوخ: الحمد معناه الثّناء على الله تعالى بصفات الكمال والإنعام والإفضال، وهو أعمّ من المدح والشّكر، لأنّ المدح ثناء على ما هو عليه من أوصاف الكمال والجلال، والشّكر ثناء على ما هو منه من أصناف الإنعام والإفضال، فالحمد يشملها.

وقوله: 'لله': أي هو المستحقّ لذلك، والمستوجب له، فإن قيل: لم قال 'لله'، ولم يقل 'للإله'، أو 'للسّميع'، أو 'للعليم'، أو غير ذلك من أسمائه الحسنى؟ فالجواب: أنّ هذا اللّفظ الّذي هو 'الله'، اسم للموجد الحقّ لا يقع على غيره، وهو أيضا جامع للمعاني الدّالة على الأسماء والصّفات، وهو اسم الله الأعظم في قول بعضهم، و'الإله' يقع على كلّ معبود عبد بالحقّ أو بالباطل، وسوى ذلك من الأسماء ربّما يقع على غيره.

وقوله: 'أورثنا كتابه': إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ثمّ أورثنا الكتاب الّذين اصطفينا من عبادنا﴾،(3) ولفظة ﴿أورثنا﴾ من قوله تعالى: ﴿ثمّ أورثنا﴾، جاءت بلفظ الماضي، وذلك على وجهين: إمّا على معنى حكمنا بتوريثه، وإمّا على معنى أنّه قال: أورثنا، والمراد نورّث(4)، قاله الزّمخشري(5).

٤

(1) عجز البيت الرّابع من حرز الأماني وصدره: 'وَثَلَّثْتُ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ دَائِماً'. انظر 'سراج القارئ': 4.

(2) هو محمد بن محمد بن داود، أبو عبد الله الصّنهاجي الشهير بابن آجرّوم، ولد بفاس سنة 672 هـ، أخذ عن أبي حيان الغرناطي، وأخذ عنه أحمد الجزنائي وعبد الله الونغيلي وأبو عبد الله الخراز، ومن تآليفه مقدّمة 'الآجرومية' الشهيرة في النحو، رجز 'البارع في مقرأ نافع'، و'روض المنافع، وكانت وفاته بفاس سنة: 723 هـ. أنظر 'جذوة الاقتباس': 1\221-222، و'شذرات الذهب': 6\62، و'بغية الوعاة': 1\228-239، و'درّة الحجال': 2\109، و'سلوة الأنفاس': 2\112- 114، و'دائرة المعارف الإسلامية': 1\94، والأعلام: 7\33، و'شجرة النّور الزكيّة' لمحمد مخلوف: 217، و'النبوغ المغربي': 1\220.

(3) فاطر: جزء من الآية: 32، ورقم السورة: 35 .

(4) انظر تفسير الزمخشري 'الكشاف': 3\308، عند تعرضه لتفسير سورة فاطر، الآية: 32.

(5) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد بن عمر، أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي، الأديب اللّغوي الفقيه الشافعي المعتزلي، الملقب بجار الله، ولد سنة: 437 هـ، وأخذ عن أبي الخطاب وأبي سعد الشقاني وأبي منصور الحارثي، وأخذ عنه السلفي وزينب الشعرية، ومن مؤلّفاته: 'أساس البلاغة' و'الكشّاف' و'الفائق' و'المفصل'، وتوفي سنة: 538هـ. انظر 'وفيات الأعيان':4\254، و'إرشاد الأريب': 7\184، و'هدية العارفين' لإسماعيل باشا: 2\402، و'طبقات المفسّرين' للداودي: 2\314-316، و'لسان الميزان': 6\4، و'معجم الأدباء': 7\147، و'البداية والنهاية': 12\219، و'العبر' للذهبي: 4\106، و'الكامل' لابن الأثير: 11\97، و'اللباب': 1\506، و'إنباه الرّواة': 3\265-272.

والكتاب: القرآن، قاله مجاهد (1)، وقال ابن عطيّة (2): ع/٢ في التّفسير: "يريد معاني الكتاب، وعلمه، وأحكامه، وعقائده"، قال: "فكأنّ ا لله ـ سبحانه ـ لـمّا أعطى أمّة محمّد صلّى ا لله عليه وسلّم القرآن، وهو قد تضمّن معاني الكتب المنزلة، فكأنّه ورّث أمّة محمّد صلّى ا لله عليه وسلّم الكتاب الّذي كان في الأمم قبلها"(3)؛ ومعنى اصطفينا: اخترنا، والمصطفون من العباد: جميع أمّة محمّد صلّى ا لله عليه وسلّم، قاله غير واحد من العلماء.

وقوله: 'وعلمه علّمنا': أي علّم الكتاب وهو القرآن، وذلك ما يتعلّق به [من علوم على اختلافها](4)، [من](5) أصول القراءة وتفسيرها، وغير ذلك ممّا يليق به. وفي هذين البيتين إشارة إلى مقصوده بهذا النّظم، كما جرت عادة المؤلّفين، أن ينبّهوا في أثناء خطبهم، وصدور كتبهم، على مقصودهم ومذهبهم، وهذا ما يسمّى عند أهل البيان: براعة الاستهلال(6).

الإعراب: الحمد: مبتدأ. لله: في موضع الخبر. الّذي: نعت. أورثنا: فعل ماض ومفعول،

٥

(1) هو مجاهد بن جبر الإمام أبو الحجّاج المخزومي مولاهم المكي المقرئ المفسّر الحافظ، مولى السّائب بن أبي السّائب المخزومي، سمع من سعد بن أبي وقاص وعائشة، وقرأ القرآن على ابن عبّاس؛ وروى عنه قتادة. له تفسير يعرف باسمه، وتوفي سنة: 103 هـ. انظر 'المعارف' لابن قتيبة: 444، و'تهذيب الأسماء واللّغات': 2\83، و'تذكرة الحفاظ' للذهبي: 1\92، و'تهذيب التهذيب': 10\42، و'طبقات المفسرين' للداودي: 2\305، و'غاية النهاية': 2\41.

(2) هو القاضي عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمان بن عطيّة، أبو محمد الغرناطي، كان من علماء التفسير والحديث والفقه واللغة، ولد سنة: 481 هـ، وأخذ عن أبي علي الغساني والصّدفي ومحمد بن فرج، وأخذ عنه ابن أبي جمرة وابن الفرس وابن مضاء، وولي قضاء المرية، وتوفي سنة: 541 هـ، ومن مصنّفاته: 'المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز'، وبرنامج مروياته وشيوخه. أنظر ترجمته في 'نفح الطّيب': 1\615-679، و'الدّيباج المذهّب': 174-175، و'طبقات المفسرين' للداودي: 1\265-267، و'الصلة' لابن بشكوال: 2\386-387، و'بغية الملتمس': 376.

(3) انظر 'المحرّر الوجيز' لابن عطيّة، بتحقيق المجلس العلمي لمكناس: 13\174 .

(4) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و 'ق'. (5) وما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.

(6) في ذيل الصّفحة من المخطوط مكتوب: "قال محمّد بن إبراهيم بن محمد بن عبد ا لله الأموي الشّريشي، الشّهير بالخراز ـ عفا ا لله عنا وعنه ـ: "فعلى معنى قول الزمخشري، يكون من لم يأت منهم داخلا في الآية، فتعمّ جميع أمّة محمد صلى ا لله عليه وسلم، ورتبتهم على ثلاث مراتب، وفي السابق، والمقتصد، والظالم، أقاويل وليس هذا موضع ذكرها. قال عمر بن الخطاب ـ رضي ا لله عنه ـ وتلا هذه الآية، فقال: قال النبي صلّى ا لله عليه وسلّم: 'سابقنا سابق، ومقتصدنا ناج، وظالمنا مغفور له'[تفسير القرطبي: 14\346]. وروى أبو أمامة ـ رضي ا لله عنه ـ أنّ النبي صلّى ا لله عليه وسلّم قرأ هذه الآية وقال: 'كلّهم في الجنّة'". انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 86-87؛ والحديث رواه الترمذي، في كتاب تفسير القرآن من جامعه، باب: ومن سورة الملائكة: 4\171، وسعيد بن منصور في سننه، موقوفا على عمر بن الخطّاب: 2\120؛ كما أورده كذلك الزمخشري في الكشّاف: 3\309.

والفاعل مضمر يعود على الّذي. كتابه: [مفعول ثان بأورث ومضاف إليه، والهاء عائدة على ا لله، والجملة صلة الّذي](1). وعلمه: مفعول ثان مقدم ومضاف إليه، والهاء عائدة على الكتاب. علّمنا: فعل ماض ومفعول، والفاعل مضمر يعود على 'الّذي'. وعطف جملة فعلية على جملة فعلية.ثمّ قال:

[2] حَمْدًا يَدُومُ بِدَوَامِ الْأَبَدِ **** ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدِ

[3] أَكْرَمِ مَنْ بُعِثَ لِلْأَنَامِ **** وَخَيْرِ مَنْ قَدْ قَامَ بِالْمَقَامِ

اِتّفقت الرّوايات الثّلاث، رواية عبد المهيمن الحضرمي(2)، ورواية أبي الحجّاج المكناسي(3)، ورواية أبي البركات البلفيقي(4) على رفع: 'أكرمُ' و'خيرُ'. قوله: 'حمدا يدوم بدوام الأبد': أكّد الحمد بالمصدر زيادة في المدح، ومعنى يدوم: يبقى، والأبد ينطلق على الزّمان المستقبل الّذي لا نهاية له، ومنه قوله تعالى: ﴿خالدين فيها أبدا﴾(5)، أي أحمده حمدا لا نهاية له.

وقوله: 'ثمّ صلاته': أي صلاة ا لله، فلفظه لفظ الخبر ومعناه الدّعاء. فإذا قال القائل: صلّى ا لله على محمّد، أو صلاته على محمّد، فمعناه اللّهم صلّ على محمّد، أي زد محمّدا صلّى ا لله عليه وسلّم تشريفا وتكريما. قال [القاضي عيّاض(6)](7) في 'الشّفا':

(1) و(7) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح' و'ق'.

(2) هو عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن، أبو محمد الحضرمي السبتي التونسي، قرأ على أبي جعفر بن الزبير وغيره، وممن أخذوا عنه ابن الخطيب وابن خلدون، وتوفي سنة: 749 هـ. اُنظر ترجمته في 'جذوة الاقتباس': 2\444-445، و'شجرة النّور الزكيّة': 220، و'دائرة المعارف الإسلاميّة': 1\295، و'الأعلام' للزّركلي: 4\147.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق .

(4) هو محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج، أبو البركات السّلمي البلفيقي القاضي المؤرخ، من أهل المرية، ولد سنة: 680 هـ، وأخذ عن ابن سلمون وأبي الحسن القيجاطي وابن البناء، وجلس للإقراء بمالقة، ثم رحل إلى فاس بالمغرب، وتخرّج عليه جماعة منهم ابن خلدون والحضرمي وابن السرّاج، وتوفّي بالمرية سنة: 771 هـ، وله ديوان 'العذب الأجاج' وكتاب 'الإفصاح' و'المؤتمن' و'سلوة الخاطر'. انظر 'فهرس الفهارس': أ\106، و'جذوة الاقتباس': 1\292-295، و'الدرر الكامنة': 4\155، و'غاية النهاية': 2\235، و'الأعلام': 7\39، و'نيل الابتهاج': 254- 255.

(5) المائدة، جزء من الآية :121، ورقم السّورة: 5.

(6) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمر، أبو الفضل اليحصبي الغرناطي المالكي من أهل سبتة، ولد سنة: 476 هـ، أخذ عن ابن عتاب وابن سراج، وأجاز له أبو علي الغساني، وممن أخذوا عنه ابن بشكوال، توفي سنة: 544 هـ بمراكش، وله كتب منها: 'ترتيب المدارك'، و'مشارق الأنوار'، و'الإعلام'، وأشهرها كتاب 'الشفا'. اُنظر 'وفيات الأعيان': 1\392، و'المعجم' لابن الأبّار: 294، و'أزهار الرياض' للمقري 1\23، و'جذوة الاقتباس' لابن القاضي: 2\498-499، و'الأعلام': 5\99، و'الديباج المذهب': 168-172، و'الصلة' لابن بشكوال: 2\453- 454، و'الإحاطة في أخبار غرناطة' لابن الخطيب: 4\222-230، و'شجرة النّور الزكيّة' لمحمد مخلوف: 140.

"وقال بكر القشيري(1): الصّلاة من ا لله تعالى لمن دون النّبي رحمة، وللنّبي تشريف وزيادة تكرمة"(2). وقال ابن آجرّوم (3) في 'روض المنافع' : "روي عن النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم أنّه قال: صلاة ا لله على عباده: سبوح قدّوس، رحمتي تغلب غضبي"(4).

وقوله: 'على محمّد': محمّد اسم عربي، وهو مفعل من الحمد، وهو من أبنية المبالغة، والتّضعيف الّذي فيه للتّكثير أي الكثير المحامد وهي الأوصاف المحمودة، أو الكثير الحمد أي حمد النّاس له، كما تقول: كرّمته فهو مكرّم، وعظّمته فهو معظّم. قال الشّاعر في التّكثير، أنشده الجوهري(5) ع/٣ في 'الصّحاح' :

.... **** إِلَى الْمَاجِدِ الْقَرْمِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ(6)

٧

(1) هو بكر بن محمد بن العلاء بن محمد بن زياد بن الوليد، أبو الفضل القشيري، وأمّه من ولد الصحابي الجليل عمران بن حصين، وهو من أهل البصرة، لكنه انتقل إلى مصر، ويعدّ من كبار فقهاء المالكية، وكان رواية للحديث عالما بعلله، روى عن ابن خشنام وإبراهيم بن حماد وجعفر الفريابي وغيرهم، وعنه روى أبو محمّد النّحاس وابن عيشون وابن عون وآخرون، وتقلّد أعمال القضاء بالعراق، وكانت له رياسة عظيمة بمصر، له كتب جليلة منها: كتاب 'الأحكام'، و'القياس'، و'تنزيه الأنبياء'، و'الرّد على القدرية'، توفي بمصر سنة: 344 هـ. اُنظر 'الديباج المذهّب': 100،و'طبقات المفسّرين': 1\120-122، و'العبر': 2\663، و'شجرة النّور': 79، و'الأعلام': 2\69.

(2) اُنظر كتاب 'الشّفا بتعريف حقوق المصطفى': 2\57 .

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2 ، ص: 4 من قسم التحقيق .

(4) لم أجد لهذا الحديث ذكراً في أمّهات كتب الحديث، ولكن أخرج البخاري في صحيحه: 8\187-188، في كتاب التوحيد، باب: 'لقد سبقت كلمتنا لعبادنا الصالحين'، عن أبي هريرة أنّ النبي صلى ا لله عليه وسلم قال: "لما قضى ا لله الخلق كتب كتابا عنده: غلبت رحمتي غضبي، فهو عنده فوق العرش" ؛ وكذا الترمذي في 'الجامع الصحيح'، في كتاب الدعوات، باب خلق ا لله مائة رحمة: 5\209-210؛ ورواه مسلم في صحيحه: 8\95، في كتاب التوبة من صحيحه، باب في سعة رحمة ا لله تعالى وأنها سبقت غضبه، بلفظ: "قال ا لله عزّ وجلّ: سبقت رحمتي غضبي".

(5) هو إسماعيل بن حمّاد، أبو نصر الجوهري، لغويّ مشهور ولد سنة: 332 هـ، وتلقى العلم على أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، وكان من أعاجيب الدنيا، إذ هو من الفاراب، إحدى بلاد الترك، ومع ذلك بزّ أصحاب العربية في علومها، وتوفي سنة: 393 هـ، له كتاب 'الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية'، وكتاب في العروض، ومقدّمة في النّحو. اُنظر ترجمته في 'البلغة': 195، و'معجم الأدباء' للبغدادي: 6\151-165، و'لسان الميزان': 1\400، و'الأعلام' للزركلي: 1\313، و'إنباه الرّواة' للقفطي: 1\229-233، و'بغية الوعاة' للسيوطي: 1\446-448، و'شذرات الذهب': 3\142-143، و'المزهر': 1\97-99.

(6) صدر البيت هو: 'إِلَيْكَ أَبَيْتَ اللَّعْنَ كَانَ كَلاَلُهَا'، وهو من بحر الطويل، ومن شعر الأعشى ميمون بن قيس الشاعر الجاهلي المشهور؛ والقَرْم معناها هنا: السّيد المكرّم. اُنظر 'الصّحاح' للجوهري: 2\466 -467، و5\2009، مادّة (حمد)، و'ديوان الأعشى': 68.

ويقال: رجل محمود ومحمّد، فمحمود لايدلّ على الكثرة، ومحمّد يدلّ عليها، والدّليل على الفرق بينهما قول الشّاعر: ح/٢

فَلَسْتَ بِمَحْمُودٍ وَلَا بِمُحَمَّدٍ **** وَلَكِنَّمَا أَنْتَ الْحَبَنْطَى الْحُبَاتِرُ (1)

ومحمّد منقول من الصّفة على جهة التّفاؤل أي سيكثر حمده، واعلم أنّ محمّدا أشهر أسماء نبيّنا صلّى الله عليه وسلّم، وثبت في الحديث أنّ له خمسة أسماء. خرّج مالك(2) في موطّئه، عن محمّد بن جبير بن مطعم(3)، أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم قال: "لي خمسة أسماء: أنا محمّد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الّذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الّذي يحشر النّاس على قدمي، وأنا العاقب"(4). قال القاضي عيّاض(5) في 'الشّفا': "ومعنى قوله: لي خمسة أسماء، قيل: إنّها موجودة في الكتب المتقدّمة، وعند أولي العلم من الأمم السّالفة، والله أعلم"(6). ولنبيّنا صلّى الله عليه وسلّم أسماء أخر غير ما تقدّم، قد ذكرها القاضي عيّاض في 'الشفا'.

وقوله: 'أكرم من بعث للأنام': أي أشرفهم، يشير إلى قوله صلّى الله عليه وسلّم في

(1) البيت من بحر الطّويل، وهو للشّاعر موسى بن جابر. أُنظر 'الاشتقاق': 6، وشرح 'المفصّل' 1\6. والحبنطى معناها الكبير البطن، والحباتر: أي القصير القامة، كذا ذكره الخرّاز في 'القصد النافع': 4، ورقمه: 3719 بالخزانة الحسنيّة، وكذا هو بهامش 'شرح الدّرر' للمنتوري: 3، ورقمه: 409/ك بالخزانة العامة. قال الفيروزآبادي: الحبنطى: الممتلئ غيظا أو بِطْنة، والحَبْتَر: الثّعلب، والقصير؛ والحُباتِر: القاطع رحمه. انظر 'القاموس': مادتي (حبط) و(حبتر).

(2) هو مالك بن أنس بن أبي عامر أبو عبد الله الأصبحي المدني، إمام دار الهجرة وصاحب المذهب المشهور، له كتب أشهرها 'الموطّأ'، توفي سنة: 179 هـ. أُنظر 'الديباج المذهب': 17-30. و'وفيات الأعيان': 1\439، و'تقريب التهذيب': 2\223، و'الأعلام': 5\257-258، و'تذكرة الحفّاظ': 1\207، و'طبقات المفسّرين': 2\294-301.

(3) هو محمد بن جُبير بن مُطعم بن عدي، أبو سعيد القرشي النوفلي المدني، ويعتبر من الطبقة الوسطى من التابعين، وكانت له معرفة كبيرة بالأنساب، وثّقه العجلي وابن خراش وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه البخاري: "أعلم قريش بأحاديثها"، روى عن أبيه جبير بن مطعم، وعنه روى محمد بن مسلم، ومات في خلافة عمر بن عبد العزيز سنة: 100 هـ. أُنظر ترجمته في 'إسعاف المبطأ برجال الموطّأ' للسّيوطي: 932، و'تقريب التهذيب': 2\150.

(4) والحديث رواه مالك في كتاب الجامع من 'الموطّأ'، باب أسماء النبي (ص): 850 ورقمه: 227، والبخاري في كتاب المناقب من صحيحه، باب ما جاء في أسماء رسول الله (ص): 4\162، ومسلم في كتاب الفضائل من جامعه الصحيح، باب في أسمائه (ص): 7\90؛ والترمذي في جامعه الصّحيح، في كتاب الأدب، باب ما جاء في أسماء النبي (ص): 4\214؛ والدّارمي في كتاب الرّقائق من سننه، باب في أسماء النبي (ص): 2\317-318؛ وأحمد في مسنده، من حديث أبي موسى الأشعري: 3\395، و4\80 و84، والطبراني في معجمه الكبير: 2\120، ورقم الحديث: 1521؛ ومعنى العاقب: الذي ليس بعده نبي. أُنظر كتاب 'الشّفاء': 1\187.

(5) سبقت ترجمته بالهامش: 6 ص: 6 من قسم التحقيق. (6) أُنظر 'الشّفاء' للقاضي عيّاض: 1\187.

صحيح مسلم(1): "أنا سيّد ولد آدم(2) يوم القيامة، وأوّل من ينشقّ عنه القبر، وأوّل شافع، وأوّل مشفّع"(3). وخرّج البخاري(4) عن جابر بن عبد الله(5) رضي الله عنه، أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: "أعطيت خمسا لم يعطهنّ أحد من الأنبياء قبلي، نصرت بالرّعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأيّما رجل من أمّتي أدركته الصّلاة فليصلّ، وأحلّت لي الغنائم، وكان النّبي يبعث إلى قومه خاصّة، وبعثت إلى النّاس كافّة، وأعطيت الشّفاعة". (6) والبعث: الإرسال، ومنه قوله

٩

(1) هو أبو الحسن مسلم بن الحجّاج القشيري النّيسابوري ولد سنة: 204 هـ، أخذ عن البخاري، وعنه أخذ الترمذي وعبد الرحمان بن حاتم وغيرهما، وتوفي سنة: 261 هـ، وأهمّ مؤلّفاته 'صحيح مسلم'. أنظر 'تاريخ بغداد': 100\13، و'تذكرة الحفّاظ': 2\588-590، و'تهذيب التهذيب': 10\126، و'البداية والنهاية': 1\33، و'العبر': 2\23، و'تهذيب الأسماء واللّغات': 2\89، و'وفيات الأعيان': 2\91، و'خلاصة تذهيب الكمال': 320.

(2) آدم: هو الإنسان الأول وأبو البشر، وقيل إنه سمي كذلك لأنه خلق من أديم الأرض، وقيل بل هو مشتق من الأدمة وهي سمرة اللّون، وقد أسكنه الله آدم وزوجته حوّاء الجنة، فأكلا من الشجرة التي نهاهما الله عنها، فأنزلهما إلى الأرض. أنظر خبره في 'سبائك الذهب': 23، و'البداية والنهاية': 1\68-99، و'تفسير ابن كثير': 1\72-86.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة في كتاب الفضائل، باب تفضيل نبيّنا صلى الله عليه وسلم على جميع الخلائق: 7\59، وأبو داود في سننه في كتاب السنّة، باب التخيير بين الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام: 2\521، وابن ماجة في سننه، عن أبي سعيد الخدري، في باب ذكر الشّفاعة: 2\581-582، والإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي نضرة: 1\281؛ والدارمي في مقدّمة سننه الحديث رقم: 52 بترقيم العالمية.

(4) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، ولد سنة: 194 هـ ببخارى، ورحل في طلب العلم فزار العراق والحجاز ومصر والشام، وروى عن أحمد وابن المنذر وابن المديني، وعنه مسلم والترمذي وأبو حاتم، له 'الجامع الصّحيح'، و'التاريخ الكبير'، و'الأدب المفرد' وغير ذلك، توفي سنة: 256 هـ. أنظر 'طبقات الحفّاظ': 248، و'تهذيب التهذيب': 9\47، و'شذرات الذّهب': 2\134، و'تاريخ بغداد: 2\4، و'الوافي بالوفيات': 2\206، و'وفيات الأعيان': 1\455، و'تذكرة الحفاظ': 2\555، و'العبر': 2\12، و'طبقات الدّاودي': 2\104-108.

(5) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، أبو عبد الله الأنصاري الصحابي الجليل رضي الله عنه، كان آخر من شهد بيعة العقبة، ثم شهد غزة الخندق، و كذلك بيعة الرضوان، وتوفي سنة: 78 هـ. أنظر 'طبقات ابن سعد': 3\574، و'تذكرة الحفاظ': 1\43، و'سير أعلام النبلاء': 3\183، و'أسد الغابة': 1\306. و'الإصابة': 1\212 .

(6) لقد أوردت الحديث كما جاء في صحيح البخاري، إذ المؤلّف قد ذكر فيه أشياء مخالفة للأصل، فهو قد عطف بالفاء في لفظ 'فأيما'، والذي في الصّحيح 'وأيّما'، وزاد إضافة من صحيح مسلم، وهي ليست في 'البخاري'، وأعني بها جملة 'ولم تحلّ لأحد قبلي'، وأهمل كذلك لفظة 'خاصّة' من قول النبي (ص): ' يبعث إلى قومه خاصّة' فلم يذكرها، وبدّل كلمة 'كافّة' فأوردها بلفظ 'عامّة'، وقدّم جملة 'وأعطيت الشفاعة'، فذكرها بعد جملة 'وأحلت لي الغنائم'، بينما جاءت عند البخاري في آخر الحديث. أقول: والحديث رواه البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة =

تعالى: ﴿ولقد بعثنا في كلّ أمّة رسولا﴾(1): أي أرسلنا، والأنام: الخلق، قال ا لله تعـالى: ﴿والارض وضعها للأنام﴾(2): أي للخلق. وقوله: 'وخير من قد قام بالمقام': أي في المقام مصلّيا، فالباء ظرفيـة، كقوله تعالى: ﴿ولقـد نصركـم ا لله ببـدر﴾(3)، وكقولـه: ﴿إذ أنتـم بـالعدوة الدّنيـا، وهـم بـالعدوة القصوى﴾(4)، وذلك في القرآن كثير. ومنه قول الأخطل(5)، أنشده سيبويه(6):

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ **** فَأَبِيتُ لَا حَرِجٌ وَلاَ مَحْرُومُ(7)

والمقام: هو مقام إبراهيم(8) عليه السّلام.

١٠ ــــــــــــــــــــــــ

= باب قول النّبي صلى ا لله عليه وسلم: جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا: 1\113. وقد أخرج هذا الحديـث أيضـا مسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة: 2\63، والترمذي في جامعه عن أبي هريـرة في أبـواب السـير، باب ما جاء في الغنيمة: 3\56، والنّسائي في سـننه في كتـاب الغسـل والتيمـم، بـاب التيمّـم بـالصعيد: 1\210-211، وأحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عباس: 1\301؛ والدّارمي في كتاب الصّلاة، بـاب الأرض كلّهـا طـاهرة مـا خـلا المقبرة والحمّام، ورقمه: 1353، وفي كتاب السّير، باب الغنيمة لا تحلّ لأحد قبلنا، ورقمه: 2358 بترقيم العالمية.

(1) النّحل، جزء من الآية: 36، ورقم السورة: 16. (2) الرّحمان، الآية: 10، ورقم السورة: 55.

(3) آل عمران، جزء من آية: 123، ورقم السورة: 3. وبدر اسم لأول معركة في الإسلام، وقد وقعت قرب المدينة.

(4) الأنفال، جزء من الآية: 42 ، ورقم السّورة: 8 . العدوة الدنيا: الوادي القريـب إلى المدينـة، والعـدوة القصـوى: الوادي البعيد منها، والمنصرف إلى جهة مكة. إرجع إلى 'تفسير ابن كثير': 2\326.

(5) هو غياث بن غوث بن الصّلت بن طارقة بن عمرو، أبو مالك التغلبي الشاعر، وكـان يلقّـب بـالأخطل لارتخـاء أذنيه، ولد سنة: 19 هـ. ونشأ على حبّ الشعر، وتعاطى قوله حتى نبغ فيه، واتّصل بـالأمويّين فـأكثر مـن مدحهـم، فغدا شاعرهم المفضّل، وهاجى الفرزدق وجرير فتناقل الناس شعره، وتوفي سنة: 90 هـ، ولـه ديـوان شـعر مطبـوع. 'الأغاني': 8\280، و'خزانة البغدادي': 1\219-221، و'الأعلام': 5\123، و'دائرة المعارف الإسلامية': 1\515.

(6) هو عمرو بن عثمان، أبو بشر الفارسي، ولد بالبيضاء قرب شيراز، ولقّبته أمـه بسـيبويه وبـه اشـتهر، ومعنـاه في الفارسية رائحة التفّاح. وكان منشأه بالبصرة، وتعلّم على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، ونبغ في علوم اللغـة، حتـى أصبح إمام مذهب البصريين في النحو، ولـه في علـم العربيـة المؤلّـف المعروف 'الكتـاب'. أنظـر ترجمتـه في 'وفيـات الأعيان' لابن خلّكان: 1\385، و'البداية والنهاية' لابن كثير: 10\176، و'بغية الوعاة' للسيوطي: 2\229-230.

(7) البيت من بحر الكامل، وهو للأخطل. أنظر 'الديـوان': 1\102، و'الكتـاب' لسـيبويه: 2\399، و'خزانـة الأدب' للبغدادي: 2\553، و'البحر المحيـط': 6\208، و'الإنصـاف': 2\710، و'الأصـول في النحـو' لابـن السـرّاج: 2\324، و'معاني القرآن' للزجّاج: 3\339، و'الأمالي الشجرية': 3\297، و'شرح المفصّل': 3\146، و'معاني القرآن' للفـرّاء: 3\126، و'شرح الحماسة' للمرزوقي: 2\488.

(8) هو خليل الرّحمان، وشيخ الأنبياء عليه السّلام ، إبراهيم بن آزر بن ناحور بن ساروغ بـن راعـو، ويتّصـل نسـبه بسام ابن نوح عليه السلام. ومقام إبراهيم هو موضع مقدس قرب الكعبة، يصلي خلفه الحجاج والمعتمـرون ركعتـين بعد الطواف. أنظر ترجمة إبراهيم ـ عليه السلام ـ في 'البداية والنهاية' لابن كثير: 1\139، و'سبائك الذّهب': 49.

جاء في الحديث، خرّجه التّرمذي(1) في 'جامعه' وصحّحه، عن جابر(2) [رضي ا لله عنه] قال: "لـمّا قدم النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم مكّة، دخل المسجد فاستلم الحجر، ثمّ مضى على يمينه، فرمل ثلاثا ومشى أربعا، ثمّ أتى المقام فقال: ﴿واتّخذوا من مقام إبراهيم مصلّى﴾(3)، فصلّى ركعتين والمقام بينه وبين البيت"(4).

الإعراب:

حمدا: مصدر قولك: حمد يحمد حمدا، وهو منصوب بإضمار فعل دلّ عليه الحمد لله في البيت الأوّل. يدوم: فعل مضارع، والفاعل مضمر يعود على حمْد، والجملة في موضع ع/٤ الصّفة لحمد. بدوام: متعلق بـ'يدوم'. الأبد: مضاف إليه. ثمّ: حرف عطف. صلاته: مبتدأ ومضاف إليه، والهاء عائدة على ا لله في البيت الأوّل . على محمّد: في موضع الخبر، والجملة معطوفة على الحمد. أكرم: خبر مبتدإ مضمر لازم الإضمار. من: مضاف إليه. بعث: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'مَن'. للأنام: متعلق بـ'بعث'، والجملة صلة 'مَن'. وخير: معطوف على 'أكرم'. من: مضاف إليه. قد: حرف تحقيق. قام: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على 'مَن'. بالمقام: متعلق بـ'قلم'. والجملة صلة 'من'. ثمّ قال:

[4] جَاءَ بِخَتْمِ الْوَحْيِ وَالنُّبُوءَةْ **** لِخَيْرِ أُمَّةٍ مِنَ الْبَرِيئَةْ

[5] صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا **** وَآلِهِ وَصَحْبِهِ تَكَرُّمَا

١١ ———

(1) هو محمّد بن عيسى بن سوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى السلمي، وشهرته الترمذي نسبة إلى ترمذ، وقد كان ضريرا ، ويعتبر من كبار علماء الحديث وحفاظه، وتوفي سنة: 279 هـ، وله عدّة تصانيف منها: 'الجامع الصّحيح' و'الشمائل المحمدية' و'العلل'. اُنظر ترجمته في 'تذكرة الحفاظ': 2\633، و'هدية العارفين': 2\12، و'تهذيب التهذيب': 9\387، و'وفيات الأعيان': 1\457، و'ميزان الاعتدال': 3\678، و'شذرات الذهب': 2\174.

(2) سبقت ترجمته في الهامش: 5، ص: 9 من قسم التحقيق.

(3) البقرة، جزء من الآية: 125، ورقم السورة: 2.

(4) وتمام الحديث كالتالي: "ثمّ أتى الحجر بعد الرّكعتين فاستلمه، ثمّ خرج إلى الصّفا، أظنّه قال: ﴿إنّ الصّفا والمروة من شعائر ا لله﴾ (البقرة (2)، من آية: 158)"؛ فاستلم: أي فقبّل، والحجر: هو الحجر الأسود عند ركن البيت، فرمل: أي مشى مشيا سريعا مع تقارب الخطى، والمقام: هو مقام إبراهيم بإزاء الكعبة. والحديث أخرجه الترمذي في جامعه، في كتاب الحج، باب ما جاء كيف الطواف: 2\173-174، وكذلك النسائي في سننه، في كتاب مناسك الحج، كيف يطوف أوّل ما يقدم، وعلى أي شقيه يأخذ إذا استلم الحجر: 5\228-229، وابن ماجة في سننه، في كتاب المناسك، باب حجة رسول ا لله (ص): 2\223، ورواه أبو داود في سننه، في كتاب المناسك، باب حجّة رسول ا لله (ص):2\1023، وأحمد بن حنبل في مسنده: 3\340.

الختم: مصدر ختم يختم، تقول: ختمت الكتاب ختما: إذا طبعته، وختمت العمل: إذا أتممته وفرغتَ منه، وختم النّبوّة قابل للمعنيين جميعا:

فيحتمل أن يكون بمعنى الفراغ والتّمام، أي فرغت وتمّت(1)، فلا نبيّ بعده، ويدلّ عليه ما خرّجه التّرمذي(2) في جامعه، عن أنس بن مالك(3) رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "إنّ الرّسالة والنّبوّة قد انقطعت، فلا رسول بعدي ولا نبيّ، قال: فشقّ ذلك على النّاس، ح/٣ فقال: لكن المبشّرات، قالوا: يا رسول الله وما المبشّرات؟ قال: رؤيا المسلم، وهي جزء من [أجزاء] النّبوّة"(4).

ويحتمل أن يكون بمعنى الطّبع، أي طبع عليها فلا تفتح لغيره، وذلك من جهة التّكريم والتّشريف، لأنّ الختم على الكتاب كرامة له، لئلاّ يُطّلع على ما فيه، فقد جاء في الحديث، خرّجه القضاعي(5) في 'مسند الشّهاب'، عن ابن عبّاس(6) رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى اللّه

١٢

(1) في مخطوطة 'ح': تمّمت.

(2) سبقت ترجمته في الهامش: 1، ص: 11 من قسم التحقيق.

(3) هو أنس بن مالك بن النّضر بن ضمضم بن زيد بن حرام، أبو حمزة النجاري الخزرجي الأنصاري المدني، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، له حديث كثير، رحل إلى دمشق، ومنها إلى البصرة، وبها توفّي سنة: 93 هـ، وهو آخر من مات بالبصرة من الصّحابة. أُنظر ترجمته في طبقات ابن سعد: 7\17، و'تهذيب ابن عساكر': 3\139، و'تذكرة الحفاظ': 1\44، و'الإصابة': 1\71، و'المعارف': 308، و'الأعلام': 2\24-25.

(4) مابين المعقوفين في الحديث ساقط من نسخ المخطوط، وقد أضفته مطابقة للأصل، كما أخرجه الترمذي في جامعه عن أنس بن مالك، في كتاب الرّؤيا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ذهبت النبوّة وبقيت المبشّرات: 3\364؛ والحديث رواه كذلك الإمام أحمد في مسنده: 3\267.

(5) هو محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون بن إبراهيم بن محمد بن مسلم، أبو عبد الله القضاعي الشافعي، فقيه ومحدث ومورّخ، أخذ عن علماء مصر، وأرسل في سفارة إلى الرّوم، وتولّى القضاء بمصر، وتوفّي فيها سنة: 454 هـ، من مؤلّفاته 'المختار في ذكر الخطط والآثار'، و'الإنباء بأنباء الأنبياء'، ومسند 'الشّهاب'، و'تفسير القرآن'. انظر 'وفيات الأعيان': 3\349 و'طبقات الشافعية' للسبكي: 3\62، و'الرسالة المستطرفة': 57، و'الوافي بالوفيات': 3\116، و'طبقات المفسّرين': 2\157-159، و'الأعلام': 6\146، و'حسن المحاضرة': 1\76 و227.

(6) هو عبد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مناف، القرشي الهاشمي أبو العباس، ابن عم رسول اله صلى الله عليه وسلم ، وحبر الأمة وترجمان القرآن وأبو الخلفاء، ولد بمكة وبها نشأ، ولازم الرسول (ص)، وروى عنه الحديث، وقد فقد البصر أواخر عمره، وتوفي بالطائف سنة: 68 هـ. أُنظر ترجمته في 'طبقات ابن سعد': 2\365، و'تهذيب الأسماء واللّغات': 1\274، و'تذكرة الحفاظ': 1\40، و'الإصابة': 2\330-334، و'معرفة القرّاء: 1\45-46، و'غاية النهاية': 1\452، و'خلاصة تذهيب الكمال': 172، و'أسد الغابة': 3\290، و'تاريخ بغداد': 1\173.

عليه وسلّم: "كرم الكتاب ختمه"(1)؛ وهذا راجع إلى معنى الفراغ والتّمام، لأنّ الطّبع على الشّيء، إنّما يكون بعد تمامه والفراغ منه، فهو في الكتاب حقيقة، وفي النّبوّة مجاز. والوحي: البعث والإلهام، يقال: أوحى الله إلى نبيّه: أي بعث إليه، وأوحى إليه: ألهمه، ومنه قوله تعالى: ﴿وأوحى ربّك إلى النّحل﴾(2)، أي ألهمها. والنّبوءة بالهمز، وزنها 'فعولة'، من النّبإ: وهو الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿من نبإ المرسلين﴾(3)، و﴿بنبإ يقين﴾(4) أي بخبر، وجمع النّبإ: أنباء، قال الله تعالى: ﴿تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك﴾(5)، والإنباء بكسر الهمزة: الإخبار والإعلام، وأمّا النبوّة بغير همز فهي مخفّفة من الهمز.

وقوله: 'لخير أمّة من البريئة': يعني أمّة محمّد صلّى الله عليه وسلّم، يشير إلى قوله تعالى: ﴿كنتم خير أمّة أخرجت للنّاس﴾(6)، قال المفسّرون: هذه الآية نزلت بالبشارة للنّبي صلّى الله عليه وسلّم في أمّته، والأمّة من النّاس: القرن والجماعة، ع/٥ والبريئة بالهمز: الخلق ومنه قوله تعالى: ﴿أولئك هم خير البريئة﴾(7)، و﴿شرّ البريئة﴾(8) يقال: برأ الله الخلق يبرؤهم بَرءاً وبروءاً: أي أنشأهم، ووزن بريئة 'فعيلة'، بمعنى 'مفعولة'، ودخلت الهاء للمبالغة: أي شديدة الافتقار إلى تعلّق القدرة بها؛ وأمّا البريّة بغير همز، فهي مخفّفة من الهمز، والنّبوءة والبريئة في هذين البيتين، لا تكونان إلا بالهمز، لاختلاف القافية عند التّسهيل باختلاف حرفيهما، وهما: الواو والياء.

وقوله: 'صلّى عليه ربّنا'، كرر هاهنا. الصّلاة على النّبي صلّى الله عليه وسلّم على جهة التّوكيد، وتبرّكا به صلّى الله عليه وسلّم . جاء في الحديث الصّحيح، خرّجه مسلم(9) عن

(1) الحديث رواه القضاعي في 'مسند الشهاب': 1\58، ورقمه: 26، وفيه هذه الزيادة: ﴿إنّي ألقي إليّ كتاب كريم﴾ [النمل(27)، آ: 29]، وورد له ذكر أيضا في 'كشف الخفاء' للعجلوني: 2\109، و'المقاصد الحسنة' للسّخاوي: 315، و'التمييز' لابن الديبع: 116، و'المعجم الأوسط': 4\162، ولكنه رُوي عند الطبراني بلفظ 'كرامة' بدل 'كرم'، وفي سنده محمد بن مروان المعروف بالسدّي الصغير، وهو متروك الحديث.

(2) النّحل، جزء من الآية: 68، ورقم السّورة: 16.

(3) الأنعام، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 6.

(4) النمل، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 27.

(5) هود، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 11.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 110، ورقم السّورة: 3.

(7) البيّنة، جزء من الآية: 7، ورقم السورة: 98.

(8) البيّنة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 98.

(9) سبقت ترجمته في الهامش: 1، ص: 9 من قسم التحقيق.

أبي هريرة(1) رضي الله عنه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: "من صلّى عليّ واحدة، صلّى الله عليه عشرا"(2) وفي كتاب 'الإعلام بفضل الصّلاة على النّبي عليه الصّلاة والسّلام' للحافظ أبي عبد الله النّميري(3)، عن جابر(4) رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى اللّه عليه وسلّم: "لا تجعلوني كقدح الرّاكب، قيل: وما قدح الرّاكب؟ قال: المسافر إذا فرغ من حاجته صبّ في قدحه ماء، فإن كان له إليه حاجة، توضّأ منه أو شربه، وإلاّ إهراقه، اجعلوني في أوّل الدّعاء، وأوسط الدّعاء، وآخر الدّعاء"(5). وفي جامع التّرمذي(6) عن أبيّ بن كعب(7) رضي الله عنه قال: "قلت: يا رسول الله! إني أكثر الصّلاة عليك، فكم أجعل لك من صلاتي؟ فقال: ما شئت،[فقال](8): قلت: الرّبع، قال: ما شئت، فإن زدت فهو خير لك، قال: قلت: فالثّلث، قال: ما

(1) هو عبد الرحمان بن صخر الدّوسي اليماني أبو هريرة، وقد اشتهر بكنيته، أسلم سنة: 7 هـ، ويعد أكثر الصّحابة حفظا لحديث رسول الله (ص)، وتولى إمرة المدينة، وبها مات سنة: 58 هـ. أُنظر ترجمته في 'أسد الغابة': 318\6، و'تذكرة الحفاظ': 32\1، وطبقات ابن سعد: 325\4، و'غاية النهاية' لابن الجزري: 370\1، و'معرفة القرّاء' للذهبي: 43\1-44، و'العبر': 62\1، و'خلاصة تذهيب الكمال': 397، و'شذرات الذهب': 63\1، و'الإصابة': 204\4.

(2) رواه مسلم في صحيحه، في كتاب الصّلاة، باب الصّلاة على النبي (ص) بعد التشهّد: 17\2؛ وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب الاستغفار: 88\2؛ والترمذي في جامعه الصّحيح، في أبواب الوتر، باب ما جاء في فضل الصّلاة على النّبي (ص): 303\1؛ والدّارمي في كتاب الرّقاق من سننه، باب فضل الصّلاة على النبي (ص): 317\2 .

(3) هو محمد بن عبد الرحمان بن علي بن عبد الرحمان بن هشام بن عبد الرؤوف بن محمد بن صخر بن ثعلبة بن سليمان بن أحمد بن سليمان بن أبان بن صقالة، أبو عبد الله النميري الغرناطي، ولد سنة: 500 هـ، وكان من حذاق المحدّثين، ولم يكن في عصره مثله، أخذ عن ابن عطية وعياض وابن عتاب وابن العربي وغيرهم، وله تآليف مفيدة منها كتاب 'الإعلام بفضل النبي عليه الصلاة والسلام' المذكور، وقد توفي سنة: 544 هـ. أُنظر ترجمته في: 'الديباج المذهب': 314، وأُنظر كذلك 'فهرسة المنتوري': 70-71 و176، المخطوط رقم: 1578 بالخزانة الملكية.

(4) سبقت ترجمته في الهامش: 5، ص: 9 من قسم التحقيق.

(5) الحديث ورد في: 'تفسير ابن كثير: 521\3-522، و'كنز العمال': 509\2، و'إتحاف السادة المتقين': 35\5، و'النشر': 462\2؛ وخرّجه عبد بن حميد في مسنده، كما ذكر النبهاني ذلك في كتاب 'سعادة الدّارين': 74.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم:1 ، ص: 11 من قسم التحقيق.

(7) هو أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد، أبو المنذر ـ ويكنى أيضا أبا الطّفيل ـ الأنصاري الخزرجي النجاري، يعتبر أقرأ الصحابة لكتاب الله، وقد كان في أصحاب بيعة العقبة الثانية، وفيمن شهدوا بدرا والمشاهد، وكان من كتاب الوحي وأصحاب الفتيا، وتوفي بالمدينة سنة: 19 هـ. أُنظر ترجمته في 'الإصابة': 19\1-20، و'طبقات ابن سعد': 340\2، و'سير أعلام النبلاء': 389\2، و'تذكرة الحفاظ': 16\1، و'معرفة القراء الكبار': 28\1-31، و'غاية النّهاية' لابن الجزري: 31\1، و'العبر': 23\1، و'أسد الغابة': 61\1.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

شئت، وإن زدت فهو خير لك، قال: قلت: أجعل لك صلاتي كلّها، قال: إذن تكفى همّك، ويغفر لك ذنبك"(1). وفي مسند ابن حنبل(2)، وجامع التّرمذي(3)، عن عبد الله بن مسعود(4) رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "أولى النّاس بي يوم القيامة أكثرهم عليّ صلاة"(5).

وقوله: 'وسلّم' وزنه 'فعّل'، من السّلام الّذي بمعنى السّلامة، وينبغي للعبد أن يكثر من السّلام على النّبي صلّى الله عليه وسلّم، ليحصل له الرّدّ من رسول الله صلّى اللّه عليه وسلّم،

(1) الحديث رواه الترمذي في جامعه الصّحيح، في كتاب صفة القيامة، باب منه: 4\53، وقد صحّحت من المخطوط ما لم يرد منه موافقا لأصل الترمذي، إذ أنّ المؤلّف قد أورد قول النبي (ص) هكذا : 'وإن زدت فهو خير لك' بالواو بينما هو بالفاء: 'فإن زدت...'، وأوّل الحديث كالتالي: "كان رسول الله (ص) إذا ذهب ثلثا الليل قام فقال: يا أيها الناس اذكروا الله، جاءت الراجفة تتبعها الرادفة، جاء الموت بما فيه، قال أبيّ قلت: يارسول الله إني أكثر الصلاة عليك...." والرّاجفة هي نفخة الساعة، والرّادفة هي نفخة البعث حين يقوم الناس لربّ العالمين. أُنظر 'تفسير ابن كثير': 4\498.

(2) هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله الشيباني المروزي ثم البغدادي، ولد ببغداد سنة: 164 هـ، ورحل في طلب الحديث فدخل الكوفة والبصرة والحجاز واليمن والجزيرة، وكان من كبار الحفاظ وأئمة الدين، تخرج على يديه علماء كبار منهم البخاري ومسلم وأبو داود، وتوفي ببغداد سنة: 241 هـ. أُنظر: 'تاريخ بغداد': 4\412، و'تذكرة الحفاظ': 2\431، و'تهذيب التهذيب': 1\72، و'شذرات الذهب': 2\96، و'طبقات الحنابلة': 1\4، و'وفيات الأعيان': 1\17، و'طبقات المفسّرين' للدّاودي: 1\71-72، و'طبقات الحفاظ' :186-187، و'حلية الأولياء': 9\161، و'خلاصة تذهيب الكمال': 10، و'العبر': 1\435، و'الرّسالة المستطرفة': 18.

(3) أُنظر ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 11 من قسم التحقيق.

(4) هو الصّحابي الجليل عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرحمان الهذلي، كان من أوائل من أسلموا، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرا والمشاهد بعدها، ولازم النبي (ص) وكان صاحب نعليه، ويعدّ من فقهاء الصّحابة وقرّائهم، توفي سنة: 32 هـ. أُنظر 'الإصابة': 2\368-370، وطبقات ابن سعد: 6\13، و'المعارف': 249، و'سير أعلام النبلاء': 2\462، و'تذكرة الحفاظ': 1\13، و'غاية النهاية': 1\458، و'معرفة القراء': 1\32-36، و'شذرات الذهب': 1\38، و'طبقات الشيرازي': 43، و'النجوم الزاهرة': 1\89 و'أسد الغابة': 3\384.

(5)الحديث رواه الترمذي في جامعه، في أبواب الوتر، باب ما جاء في فضل الصّلاة على النبي (ص):1\302 ، وقال عنه: "هذا حديث حسن غريب"، ولكنه لم يذكر حرف 'إن' في أوّله، كما كان مذكورا في المخطوط قبل أن أقوم بتصحيحه؛ والحديث رواه الطبراني في 'المعجم الكبير': 10\17-18، ورقمه: 9800؛ وأورده السخاوي في 'المقاصد الحسنة': 143؛ والعجلوني في 'كشف الخفاء': 1\267-268؛ والزرقاني في 'المختصر': 105؛ وابن الديبع في 'التمييز': 48؛ ورواه أحمد في مسند الأنصار من مسنده، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، ولكن بهذا اللفظ: "إن أولى الناس بي المتقون، من كانوا وحيث كانوا"، ورقم الحديث في المسند بترقيم العالمية: 21040.

ففي الحديث خرّجه الحارث بن أبي أسامة(1) في مسنده، عن أبي هريرة(2) رضي الله عنه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: "ما من أحد يسلّم عليّ، إلا ردّ الله لي روحي، حتّى أردّ عليه السّلام"(3). وقد خرّج أبو داود(4) في سننه هذا الحديث، عن أبي هريرة رضي الله عنه وقال فيه: ح/٤ "إلاّ ردّ الله عليّ روحي"(5).

وقوله: 'وآله وصحبه تكرّما': أما آل الرّسول عليه السّلام، فالمعروف أنّهم رهطه الأدنون، وعشيرته الأقربون. قال بعضهم: أصل آل أهل، ثمّ أبدل من الهاء همزة ساكنة فقيل: أأل، ثمّ قلبت الهمزة السّاكنة ألفا، لسكونها وانفتاح الهمزة قبلها في كلمة واحدة، فقيل: ءال. وقال الأستاذ أبو إسحاق الشّاطبي(6) - رحمه الله - في ع/٦ 'شرح الخلاصة'(7): "أصل 'آل' عند سيبويه(8) 'أهْل'، بدليل تصغيره على 'أهيْل'، وعند الكسائي(9) 'أوَل' وحكى في تصغيره 'أُويْل'"،

(1) هو الحارث بن محمد بن أبي أسامة، أبو محمد التميمي البغدادي الحافظ، ولد سنة: 186 هـ، وكان من حفاظ الحديث، وثقه إبراهيم الحربي وابن حبان، وقال عنه الدارقطني بأنه صدوق، وضّعفه أبو الفتح الأزدي وابن حزم، له كتاب 'المسند' في الحديث، وتوفي سنة: 282 هـ. اُنظر ترجمته في: 'طبقات الحفاظ': 272-273، و'تاريخ بغداد': 8\218، و'تذكرة الحفاظ': 2\619، و'الرّسالة المستطرفة': 66، و'العبر': 2\68.

(2) انظرترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 14 من قسم التحقيق.

(3) الحديث رواه الإمام أحمد، في مسند المكثرين من مسنده، ورقمه: 10395.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 3 من قسم التحقيق.

(5) الحديث رواه أبو داود في سننه، في كتاب المناسك، باب زيارة القبور: 2\218 ورقمه: 2041.

(6) هو إبراهيم بن موسى بن محمد بن موسى، أبو إسحاق اللّخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، فقيه مالكي وأصولي ومفسر، أخذ عن أبي سعيد بن لبّ وأبي عبد الله المقري، وأبي عبد الله البلنسي، وأخذ عنه أبو العبّاس القبّاب وأبو عبد الله الحفّار، ومن مؤلّفاته: 'الموافقات' في الأصول، و'الاعتصام' في تعريف البدع، و'شرح الخلاصة' في النحو، وقد توفي سنة: 790 هـ. اُنظر ترجمته في 'نيل الابتهاج' على هامش 'الديباج': 46-49، و'فهرس الفهارس' للكتاني: 1\134، و'فهرسة المنتوري': 224، و'الأعلام'للزركلي: 1\75، و'شجرة النّور الزكيّة': 231.

(7) 'الخلاصة': هي أرجوزة في علم النحو، من نظم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي، وقد أورد ذكرها المنتوري في برنامجه. اُنظر ص: 94-95، من المخطوط رقم: 1578 بالخزانة الحسنية بالرباط.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(9) هو علي بن حمزة، أبو الحسن الأسدي الكوفي الكسائي، ولد في حدود سنة: 120 هـ، وهو أحد القراءالسبعة، وأهل النحو واللّغة، له من التصانيف: 'معاني القرآن'، وكتاب 'القراءات'، وكتاب 'النّحو'، وغير ذلك ، وتوفي بالريّ سنة: 198 هـ. اُنظر 'معرفة القراء الكبار: 1\120-128، و'غاية النهاية': 1\535، و'تهذيب التهذيب': 7\313- 314، و'شذرات الذهب': 1\321، و'سير أعلام النبلاء': 9\131، و'إنباه الرّواة': 2\256-274، و'بغية الوعاة': 2\162-164، و'وفيات الأعيان': 1\330-331، و'معجم الأدباء': 13\167-203.

قـــــال: "والأوّل أشـهـر".

واعلـم أنّ 'آل' لا يضاف في الأعـرف إلاّ إلـى ظـاهر معـظّم، نحو قـوله تعـالـى: ﴿ءال موسى(1)﴾(2)، و﴿ءال فرعون(3)﴾(4)، وجاء في الحديث الصّحيح: "اللّهم صلّ على محمّـد وعلى آل محمّد"(5)، وقد جاء مضافا إلى المضمر كما فعل النّـاظم. قـال عبـد المطّلب(6) جـدّ النّـبي صلّى الله عليه وسلّم:

وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـــــ**** ـــــبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكْ (7)

وقال الكميت:(8)

(1) هو نبي الله موسى بن عمران بن قاهث بن عازر بن لاوى بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام، وهو من أولي العزم من الرّسل، اختصه الله بالتكليم كفاحا، فسمّي بالكليم لذلك، وقصته مع فرعون وبني إسرائيل مشهورة. أُنظر 'البداية والنهاية': 1\237، و'قصص الأنبياء' لابن كثير: 345-516.

(2) البقرة، جزء من الآية: 248 ، ورقم السورة: 2.

(3) الفرعون: كلّ عات متمرّد، ويجمع على فراعنة، وقد كان لقبا لكل من ملك مصر، واشتهر به فرعـون موسـى، واسمه مصعب بن الرّيان، وينحدر من "سلالة عمليق بن الود بـن إرم بـن سـام بـن نـوح، وكنيتـه أبـو مـرّة، وأصلـه فارسي من اصطخروايا ماكان"، ويقول مؤرخوا الحضارة الفرعونية: إنّ اسمه رمسيس٢، وقـد عـاش مـا بـين (1237-1304 ق.م). أُنظر 'التفسير' لابن كثير: 1\94، و'قصص الأنبياء' له: 345-420، و'المورد'/معجم الأعلام: 74.

(4) البقرة، جزء من الآية: 49، ورقم السورة: 2.

(5) الحديث رواه البخاري في صحيحه في كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي (ص): 7\156، ورواه مسلم في جامعه الصحيح في كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي (ص) بعد التشهد: 2\16، وأبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي (ص) بعد التشهد: 1\257.

(6) هو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، جد رسول الله (ص)، كان يدعى شيبة الحمد، واسمه عامر، إذ أن لقب 'عبد المطلب' إنما أطلق عليه لأنه نشأ في كنف عمه ـ على عادة العرب في أن تعتبر اليتيم الذي تربى في حجر شخص وكأنه عبده، لأنه استعبده بإحسانه إليه ـ ولقّب أيضا بالفياض لجوده، وهو أحد حلماء قريش وحكمائها، عاش مائة وأربعين سنة. أُنظر 'طبقات ابن سعد': 1\81، و'تهذيب الأسماء واللغات': 1\308، و'الإصابة': 3\157، و'الاستيعاب' لابن عبد البرّ: 1\15، و'سبائك الذهب': 314، و'نهاية الأرب': 309، و'جمهرة الأنساب': 14.

(7) البيت من بحر الكامل، وهو لعبد المطلب، جدّ النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ورد لهذا البيت ذكر في كتاب 'الاقتضاب' للبطليوسي: 1\37، وفي 'شرح الأشموني: 5، و'جمهرة أشعار العرب': 187، و'الرّوض الأنف': 1\267.

(8) هو الكميت بن زيد بن خنيس، أبو المستهلّ الأسدي، شاعر من أهل الكوفة، من شعراء العصر الأمويّ، ولد سنة: 60 هـ، كان عالما بأنساب العرب وأخبارها، وأكثر من مدح بني هاشم حتى عرف بذلك، وهو من أصحاب الملحمات، وأشهر شعره ديوان 'الهاشميات'، مات سنة: 126 هـ. أُنظر 'الأغاني': 15\108، و'خزانة الأدب' للبغدادي: 1\69-71، و'الشّعر والشعراء': 2\488، و'جمهرة أشعار العرب': 187، و'شرح شواهد المغني': 13، و'طبقات فحول الشّعراء': 1\195، و'الموشّح' للمرزباني: 191-198، و'سمط اللآلئ': 11، والأعلام': 5\233.

فَأَبْلِغْ بَنِي الْهِنْدَيْنِ مِنْ آلِ وَائِلٍ **** وَآلِ مُمَنَّاةَ الْأَقَارِبَ آلَهَا(1)

وقال الآخر:

أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةَ وَالِدِي **** وَآلِي كَمَا تَحْمِي حَقِيقَةَ آلِكَا(2)

وأمّا الصّحب فهو اسم جمع، يقال: صحب وأصحاب وصحابة بمعنى واحد. قال تقي الدّين ابن الصّلاح(3) في كتاب 'علوم الحديث' له: "اختلف أهل العلم في أن الصّحابي من؟ فالمعروف من طريقة أهل الحديث، أنّ كلّ مسلم رأى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فهو من الصّحابة"، قال: "قال البخاري(4) في صحيحه: من صحب النّبي صلّى الله عليه وسلّم أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه"(5) قال: "وبلغنا عن أبي المظفّر السّمعاني المروزي(6) أنّه قال: أصحاب الحديث يطلقون اسم الصّحابي، على كلّ من روى عنه حديثا أو كلمة، ويتوسّعون حتّى يعدّون من رآه رؤية من الصّحابة، وهذا لشرف منزلة النّبي صلّى الله عليه وسلّم، أعطوا كلّ من رآه حكم الصّحبة". قال: "وذكر - يعني أبا مظفّر السّمعاني - أنّ اسم الصّحابي، من حيث اللّغة والظّاهر، يقع على من طالت صحبته للنّبي صلّى الله عليه وسلّم، وكثرت مجالسته له، على طريق التّبع له والأخذ عنه"(7).

(1) البيت من بحر الطويل، وهو للكميت الأسديّ. أُنظر 'الديوان': 83 بتحقيق داود سلوم.

(2) البيت من بحر الطويل ، ولا يُعرف قائله، والحامي: المانع حوزته وما وليه، والحقيقة: الخصلة التي يحق على الإنسان حمايتها، وقال الخليل: الحقيقة ما يصير إليه حقّ الأمر ووجوبه. انظر 'شرح ديوان الحماسة' للمرزوقي: 2\488، و'القاموس المحيط': 1149 (حمي).

(3) هو عثمان بن عبد الرحمان تقي الدين ابن الصلاح، أبو عمرو المقدسي الدمشقي، وهو محدث ومفسر وأصولي، درس بالصلاحية ببيت المقدس، ثم قدم دمشق، وولي دار الحديث الأشرفية، وتخرّج به النّاس، توفي سنة: 643 هـ، ومن كتبه: 'مشكل الوسيط' و'الفتاوى' و'علوم الحديث' و'شرح مسلم'. أُنظر ترجمته في: 'تاريخ علماء بغداد': 130، و'تذكرة الحفاظ': 4\1430، و'شذرات الذهب': 5\221، و'طبقات الشافعية' للسّبكي: 8\326، و'طبقات المفسّرين' للدّاودي: 1\382-384، و'العبر': 5\177، و'وفيات الأعيان': 1\312، و'طبقات الحفاظ': 499-500.

(4) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 9 من قسم التحقيق.

(5) أُنظر 'صحيح البخاري'، كتاب المناقب، أوّل باب فضائل أصحاب النبي (ص): 4\188.

(6) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار، أبو المظفر السّمعاني التميمي المروزي، ولد سنة: 426 هـ، وتفقه على أبيه وعلى الإمام الزنجاني، وأخذ عنه ولده معين الدّين وجماعة، له 'التفسير'، و'المنهاج'، و'القدر'، و'الانتصار'، وتوفي بمرو سنة: 489 هـ. انظر 'البداية والنهاية': 12\153، و'طبقات الشافعية' للسبكي: 5\335، و'العبر': 3\326، و'طبقات المفسرين' للدّاودي: 2\339-340، و'اللباب': 1\563، و'مرآة الجنان' لليافعي: 3\151، و'مفتاح السعادة': 2\332، و'النجوم الزاهرة': 5\160، و'المنتظم' لابن تغري: 9\102. (7) انظر 'علوم الحديث' لابن الصّلاح: 293.

قال أبو المظفّر(1): "وهذا طريق الأصوليّين"(2). قال ابن الصّلاح(3): "روينا عن أبي زرعة الرّازي(4) أنّه قال: قبض رسول ا لله صلّى ا لله عليه وسلّم، عن مائة ألف وأربعة عشر ألفا من الصّحابة(5)، ممّن روى عنه، وسمع منه"(6).

الإعراب: جاء: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على محمّد صلّى ا لله عليه وسلّم المتقدّم ذكره. بختم: متعلّق بـ'جاء'. [الوحي: مضاف إليه، والنّبوءة: معطوف على الوحي. لخير: متعلّق بـ'جاء'](7). أمّة: مضاف إليه. من البريئة: متعلّق بـ'محذوف' لأنّه صفة لأمّة، أي أمّة كائنة من البريئة. صلّى: فعل ماض. عليه: متعلّق بـ'صلّى'. ربّنا: فاعل ومضاف إليه. وسلّما: فعل ماض معطوف على 'صلّى'، والفاعل مضمر يعود على الرّب، والألف الّتي بعد الميم للإطلاق. وآله: معطوف على الضّمير في عليه من غير إعادة الخافض، وكان حقّه أن يعيد الخافض فيقول: وعلى آله، ولكنّه لم يعده لضرورة ع/٧ الوزن، وعليه قول الشّاعر، أنشد الفرّاء(8) في 'معاني القرآن':

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا **** وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ(9)

١٩

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 18 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'علوم الحديث' لابن الصّلاح: 293.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 18 من قسم التحقيق.

(4) هو عبيد ا لله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زرعة الرازي القرشي المخزومي، أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام، روى عن أبي نُعيم والقعنبي وغيرهم، وعنه روى مسلم والترمذي والنّسائي وابن ماجة وسواهم، توفّي بالرّي عام: 264 هـ. اُنظر ترجمته في: 'طبقات الحفاظ': 249-250، و'تذكرة الحفاظ': 2\557، و'خلاصة تذهيب الكمال': 213، و'العبر': 2\28.

(5) اُنظر بخصوص عدد الصّحابة الذين توفّي عنهم النبي (ص)، 'التقييد والإيضاح' للعراقي: 305.

(6) انظر 'علوم الحديث' لابن الصّلاح: 298.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(8) هو يحيى بن زياد، أبو زكرياء الأسلمي الدّؤلي، ولقبه الفرّاء، ولد بالكوفة سنة: 144 هـ، وتتلمذ للكسائي، ونبغ في النحو حتى صار إمام الكوفيين فيه، عهد إليه المأمون بتأديب ولديه، وتوفي سنة: 207 هـ، له: 'الحدود' و'معاني القرآن'. اُنظر 'وفيات الأعيان': 6\176، و'تهذيب التهذيب': 11\212، و'غاية النهاية': 2\371، و'إنباه الرّواة': 4\7-23، و'تاريخ بغداد': 14\149-155، و'تذكرة الحفاظ': 1\338. و'بغية الوعاة': 2\333.

(9) البيت من بحر الطويل، وهو لمسكين الدّارمي، والغوط: المطمئن من الأرض، وروي 'مَهْوى'، والنَفانف: ج النَّفْنَف وهو الهواء بين الشيئين، وروي 'تنائف': مفردها التّنوفة، وهي البرّيّة لا ماء فيها ولا أنيس. انظر 'الديوان': 53، و'معاني القرآن' للفراء: 1\253، و'التبصرة والتذكرة': 1\142، و'الإنصاف': 2\465، و'البحر المحيط': 2\248، و'معجم شواهد العربية': 23، وكتاب 'الحيوان' للجاحظ: 6\494، و'اللّسان':(غوط).

فعطف 'والكعب' على الهاء في 'بينها'. وقال الآخر، أنشده سيبويه(1):

فَالْيَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا **** فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ(2)

فعطف 'والأيّام' على الكاف في 'بك'. وقد ذهب بعض النّحويين إلى أنّ ذلك ليس بضرورة، وأنّه قد جاء في الكلام، واحتجّ بقول بعض العرب: "ما فيها غيره وفرسِه" بخفض فرس، وبقوله تعالى: ﴿وكفر به والمسجد الحرام﴾(3)، وبقوله تعالى: ﴿واتّقوا الله الّذي تسَاءلون به والأرحامِ﴾(4)، على قراءة الخفض(5)، وبقوله صلّى الله عليه وسلّم في صحيح البخاري: "إنّما مثلكم واليهودِ والنّصارى"(6)، بخفض اليهود.

وصحبه: ح/٥ معطوف على آله، والضّمائر في 'عليه' و'آله' و'صحبه'، عائدة على محمّد صلّى الله عليه وسلّم . تكرّما: يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون مفعولا من أجله، والثّاني: أن يكون مصدرا في موضع الحال من الرّب، كأنّه قال: متكرّما عليه، ثمّ وضع تكرّما موضعه، والعامل فيه على كلا الوجهين 'صلّى'. ثمّ قال:

[6] وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ الْقُرْآنْ **** أَجْمَلُ مَابِهِ تَحَلَّى الْإِنْسَانْ

[7] وَخَيْرُ مَا عَلَّمَهُ وَعَلِمَهْ **** وَاسْتَعْمَلَ الْفِكْرَ لَهُ وَفَهِمَهْ

قوله: 'وبعد': هذه كلمة تستعمل من غير 'أمّا'، وتستعمل مع 'أمّا'، وتستعمل 'أمّا' دون

٢٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6 ص: 10 من قسم التحقيق.

(2) البيت من بحر البسيط، وهو لعمرو بن معْد يَكرِب الزّبيدي، وقربت: أخذت. اُنظر 'الإنصاف' لابن الأنباري: 464\2، و'الكتاب' لسيبويه: 383\2، والكامل' للمبرّد: 931\2، وخزانة الأدب' للبغداديّ: 338\2.

(3) البقرة، جزء من الآية: 217، ورقم السورة: 2. (4) النّساء، جزء من الآية: 1، ورقم السورة: 4.

(5) 'الأرحامِ' بالخفض، هي على قراءة حمزة، أما قراءة نافع وورش عنه فهي بالنصب. اُنظر في ذلك: 'التيسير' للدّاني: 93، و'التبصرة' للقيسي: 179، و'النّشر' لابن الجزري: 247\2.

(6) الحديث رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر، في كتاب الإجارة، باب الإجارة إلى صلاة العصر: 50\3، وهذا متنه: قال رسول الله: (ص): "إنما مثلكم واليهودِ والنّصارى، كرجل استعمل عمّالا فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت اليهود على قيراط قيراط، ثم عملت النّصارى على قيراط قيراط، ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغارب الشمس على قيراطين قيراطين، فغضبت اليهود والنّصارى وقالوا: نحن أكثر عملا وأقلّ عطاء! قال: هل ظلمتكم من حقّكم شيئا؟ قالوا: لا، فقال: فذلك فضلي أوتيه من أشاء". ورواه البخاري أيضا في كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة: 191\8، وباب قول الله تعالى: ﴿قل فأتوا بالتوراة فاتلوها﴾ [آل عمران(3) آ: 93]: 211\8؛ ورواه الترمذي في حامعه، في أبواب الأمثال: 230\4، والقيراط: جزء من الدّينار.

'بعد'، فتقول: أمّا ما كان من كذا، وهي كلمة تفصل ما قبلها عمّا بعدها، ولم يزل الخطباء والمؤلّفون يستعملونها في خطبهم وكتبهم، وقد ثبت في الحديث الصّحيح، أنّ رسول ا لله صلّى ا لله عليه وسلّم كان إذا خطب، حمد ا لله وأثنى عليه، ثمّ قال: أمّا بعد(1). وأوّل من استعملها داود(2) عليه السّلام. قال بعض المفسّرين في قوله تعالى: ﴿وءاتيناه الحكمة وفصل الخطاب﴾(3)، بأنّ فصل الخطاب هو: أمّا بعد(4).

وقوله: 'فاعلم أنّ علم القرآن': [علم القرآن](5) جنس تحته أنواع، فإنّ له علوما كثيرة منها: التّلاوة - وهو المقصود بهذا الرّجز - وعلم الرّسم، وعلم الإعراب، وعلم البيان، وعلم البديع، وعلم التّفسير، وعلم الغريب، وعلم النّاسخ والمنسوخ، وعلم الأحكام، وغير ذلك. والعلم هو معرفة المعلوم على ما هو به، وشرف العلم هو بشرف المعلوم، والمعلوم هنا القرآن، وهْو كلام ا لله المكتوب بين دفّتي المصحف، وشرفه معلوم لايخفى، فلا شيء أفضل منه، وقد جاء في الحديث خرّجه التّرمذي(6)

(1) الحديث رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس في كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء 'أمّا بعد': 221\1، وأبو داود في كتاب الأدب من سننه عن زيد بن أرقم، باب في الرجل يقول في خطبته 'أما بعد': 294\4، ومسلم في كتاب الإمارة من جامعه الصحيح عن أبي حميد الساعدي، باب تحريم هدايا العمال: 11\6، وكذا في كتاب التوبة عن عائشة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف: 118\1.

(2) هو نبي ا لله داود - عليه السلام - وهو داود بن ايشا بن عويد بن عابر بن سلمون، ويرتقي نسبه إلى يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل عليهم السلام. أُنظر قصته في 'تفسير ابن كثير': 310\1، و195\3- 196، و32\4- 34، و'البداية والنهاية': ج1، ق 2، ص: 9-18، و'قصص الأنبياء' له: 570-585.

(3) سورة ص، الآية: 20، رقم السورة: 38.

(4) روى ابن أبي حاتم عن أبي موسى الأشعري أنه قال: "أوّل من قال: 'أمّا بعد' داود عليه السلام، وهو فصل الخطاب". وكذا قال الشعبي: "فصل الخطاب: 'أمّا بعد'." أُنظر 'تفسير ابن كثير': 34\4.

(5) مابين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'؛ ويوجد بهامش الصّفحة من المخطوط هذين البيتين من بحر الخفيف:

"كَمْ أَبَانَتْ آيَاتُهُ مِنْ عُلُومٍ **** عَنْ حُرُوفٍ أَبَانَ عَنْهَا الْهِجَاءُ

فَهْيَ كَالْحَبِّ وَالنَّوَى أَعْجَبَ الزُّرَّ **** اعَ مِنْهُ سَنَابِلٌ وَزَكَاءُ

من 'أمّ القرى' للبوصيري". يعني من القصيدة الهمزية الشهيرة التي وضعت في مدح النبي (ص)، وهي للإمام شرف الدين أبي عبد ا لله محمد بن سعيد البوصيري (608-696 هـ). انظر ترجمته في 'فوات الوفيات':256-261. والهجاء منه: أي التهجّي، والزكاء: النماء؛ والبيتان الواردان هما في مديح القرآن، فانظرهما في 'ديوان البوصيري': 61.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 11 من قسم التحقيق.

في جامعه، عن جبير بن نفير(1) قال: قال النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم: "إنّكم لن ترجعوا إلى ا لله بأفضل ممّا ع/٨ خرج منه"(2)، يعني القرآن. وسمّي القرآن قرآنا من قولك: قرأت الماء في الحوض أي جمعته فيه، لأنّ القرآن يجمع السّور والأحكام، وعلم الأوّلين والآخرين، وهذا الإسم خاصّ به، ولا يطلق على غيره من الكتب المنزلة، ويطلق على المصدر، تقول: قرأت قرآنا أي قراءة، ومنه قوله تعالى: ﴿فاتبع قرءانه﴾(3)، أي قراءته.

وقوله: 'أجمل ما به تحلّى الإنسان'، أي أحسن ما اتّصف به الإنسان، يقال: حُلّيت المرأة: أُلبست الحلْي، وتحلّت فهي حالية، والحلَى: الصّفات الظّاهرة، والحِلية الّتي أشار النّاظم إليها هنا هي معنوية، وهي عبارة عن رفعة القدر، وشرف الذّكر، والمنزلة السّنية، فإذا كان في الآخرة، أضيف إلى ذلك الحلية الحسيّة الظّاهرة، فيكسى حامل القرآن يوم القيامة، تاج الكرامة، وحلّة الكرامة، ويقال له: اقرأ وارق في دار المقامة. خرّج التّرمذي(4) في جامعه وصحّحه، عن أبي هريرة(5) رضي ا لله عنه، عن النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم قال: "يجيء [صاحب] القرآن يوم القيامة فيقول ـ أي القرآن ـ: يا ربّ حلّه، فيُلبَس تاج الكرامة، ثمّ يقول: يا ربّ زده، فيُلبس حلّة الكرامة، ثمّ يقول: ياربّ ارض عنه، فيرضى عنه، فيقال له: اقرأ وارق، ويزاد بكل آية حسنة"(6).

٢٢

(1) هو جبير بن نفير بن مالك بن عامر، أبو عبد الرحمان الحضرمي الحمصي، وهو من طبقة كبار التابعين، أدرك النبي (ص) ولم يره، روى عن عبد ا لله بن عمر وجندب بن جنادة وعبادة بن الصامت، وعنه روى خالد بن معدان وزيد بن أرطاة وسعيد بن هانيء، وثقه أبو حاتم الرازي وأبو زرعة والعجلي، وكان مقيما بالشام وبها توفي سنة: 80 هـ، وهو غير جبير بن نفير الكندي الصّحابي. أنظر 'الإصابة':1\222 و226، و'طبقات الحفاظ': 16، و'تذكرة الحفاظ': 1\52، و'تهذيب التهذيب': 2\64، و'خلاصة تذهيب الكمال': 52، و'شذرات الذهب': 1\88.

(2) الحديث أخرجه الترمذي في جامعه، في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء فيمن قرأ حرفا من القرآن ما له من الأجر: 4\249، والمتقي في 'كنز العمال': 1\514؛ وأبو داود في مراسيله: 249؛ والحاكم في مستدركه، في كتاب فضائل القرآن: 1\555؛ وكذا الدّارمي في سننه: 2\440؛ والمنذري في 'الترغيب والترهيب': 2\210.

(3) القيامة، الآية: 18، رقم السورة: 75.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 11 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 14 من قسم التحقيق.

(6) الحديث رواه الترمذي في جامعه، في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء فيمن قرأ حرفا من القرآن ما له من الأجر: 4\248-249، وقال عنه: حسن صحيح، ولفظ 'صاحب' في الحديث مثبت في نسخ التحقيق، وساقط من أصل الترمذي، الّذي جاء فيه لفظ 'تزاد' أيضا بدلا من 'يزاد'، أما لفظ 'قرآن' فزيد في المتن هنا، لأنه مثبت كذلك في رواية المنذري في 'الترغيب والترهيب': 2\207-208، والحديث رواه أيضا الحاكم في 'المستدرك'، في كتاب فضائل القرآن: 1\252؛ والدّارمي في سننه، في كتاب فضائل القرآن أيضا: 2\430-431.

وخرّج أبو عبيد القاسم بن سلاّم(1) في كتاب 'فضائل القرآن'(2)له، عن عبد ا لله بن بريدة(3)، عن أبيه(4) قال: كنت عند رسول ا لله صلّى ا لله عليه وسلّم، فسمعته يقول: "إن القرآن يلقى صاحبه يوم القيامة كالرّجل الشّاحب، فيقول له: هل تعرفني؟ فيقول: ما أعرفك! فيقول: أنا صاحبك القرآن، الّذي أظمأتك في الهواجر، وأسهرت ليلك؛ إنّ كلّ تاجر من وراء تجارته، وإنّي اليوم من وراء كلّ تجارة، قال: فيعطى الملك بيمينه، والخلد بشماله، ويوضع على رأسه تاج الوقار، ويكسى والداه حلّتين لا يقوم لهما أهل الدّنيا، فيقولان: بم كسينا هذا؟ فيقال لهما: بأخذ ولدكما القرآن، ثمّ يقال له: اقرأ واصعد في درج الجنّة وغرفها، قال: فهو في صعود ح/٦ ما دام يقرأ، هذّاً كان أو ترتيلا"(5). وفي السّنن لأبي داود(6) عن سهل بن معاذ الجهني(7)

(1) هو القاسم بن سلاّم، أبو عبيد الهروي الأنصاري البغدادي، ولد سنة: 157 هـ، وقرأ على الكسائي وإسماعيل بن جعفر وهشام بن عمار، وقرأ عليه أحمد بن يوسف التغلبي، وروى الحديث عن ابن عيينة ووكيع، وروى عنه الدّوري، وتولّى قضاء طرطوس، ثم توفي بمكة سنة: 224 هـ، وله كتب منها: 'الغريب' و'فضائل القرآن' و'الأموال'. انظر 'تهذيب التهذيب': 8\315، و'شذرات الذهب': 2\54، و'غاية النهاية': 2\17، و'معرفة القراء': 1\170-173، و'تاريخ بغداد': 12\403، وطبقات الحفاظ': 179-180، و'طبقات المفسرين': 2\37-42 ، و'إنباه الرّواة': 2\12-23.

(2)كتاب 'فضائل القرآن' لأبي عبيد القاسم بن سلاّم: 46، قام بتحقيقه الأستاذ أحمد الخياطي، في بحث تقدّم به لدار الحديث الحسنية، لنيل دبلوم الدراسات العليا لسنة: 1989. وحققه أيضا الأستاذ محمد تجاني جوهري، في رسالة لنيل شهادة الماجستير، من جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة، كانت طبعتها الأولى سنة 1404 هـ.

(3) هو بريدة بن الحصيب بن عبد ا لله بن الحرث بن الأعرج بن سعد الأسلمي، واسمه عامر، و'بريدة' لقب له، أسلم بعد الهجرة وقدم المدينة، وغزا مع النبي (ص) ست عشرة غزوة، وسكن البصرة لما فتحت، وغزا خراسان في خلافة عثمان، ثم تحول إلى مرو فسكنها حتى مات في خلافة معاوية سنة: 63 هـ. أُنظر ترجمته في الإصابة: 1\146.

(4) هو عبد ا لله بن بريدة بن الحصيب، أبو سهل الأسلمي المروزي، ولد سنة: 16 هـ، في خلافة عمر بن الخطّاب، وأخذ عن أبيه بريدة وعن غيره، وكان من علماء التابعين، وولّي قضاء مرو، ومات سنة: 115 هـ. انظر في ترجمته 'طبقات الحفاظ': 40-41، و'تهذيب التهذيب': 5\157، وخلاصة تذهيب الكمال': 162، وشذرات الذهب': 1\151، و'تذكرة الحفاظ': 1\102، و'العبر': 1\143.

(5) انظر 'فضائل القرآن' لأبي عبيد: 1\267، والحديث رواه أيضا ابن ماجة في 'السّنن' مختصرا، في كتاب الأدب، باب في ثواب القرآن: 2\1242، والحاكم مختصرا أيضا في 'المستدرك' في كتاب فضائل القرآن: 1\556.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 3 من قسم التحقيق.

(7) سهل بن معاذ بن أنس الجهني الشّامي، من الطبقة الوسطى من التابعين، كانت سكناه بمصر، وغزا مع أبيه في زمن عبد الملك الخليفة الأموي وتحت لواء عبد ا لله الأمير، وثقه العجلي وضعّفه يحيى بن معين، روى عن أبيه معاذ بن أنس، وعنه روى إسماعيل بن يحيى وعبد الرحيم بن ميمون وفروة بن مجاهد. أُنظر 'الإصابة': 3\426، و'تقريب التهذيب' لابن حجر: 1\337.

عن أبيه(1) أنّ رسول ا لله صلّى ا لله عليه وسلّم قال: "من قرأ القرآن وعمل بـه، ألبس والـداه تاجـا يوم القيامة، ضوءه أحسن من ضوء الشّمس في بيوت الدّنيا لو كانت فيكم، فما ظنّكم بالّذي عمـل بهذا؟"(2).قلت: وإلى هذين الحديثين الأخيرين ـ وا لله أعلم ـ أشار الشّاطبي(3) بقوله:

فَيَا أَيُّهَا الْقَارِي بِـهِ مُتَمَسِّكَا **** مُجِّلاً لَـهُ فِي كُـلِّ حَـالٍ مُبَجِّـلاَ

هَنِيئاً مَرِيئـاً وَالِدَاكَ عَلَيْهِمَـا **** مَلاَبِسُ أَنْوَارٍ مِنَ التَّـاجِ وَالْحُـلاَ(4)

والإنسان: يقع على الذّكر والأنثى، واختلف في تسمية بذلك، فقيل لتأنّسـه وهـو الأظهـر، وقيل لنسيانه، قال ا لله تعالى: ﴿ولقد عهدنا إلى ءادم(5) من قبل فنسيَ﴾(6). وقال الشّاعر: ع/٩

لَاتَنْسَيَا تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا **** سُمِّيـتَ إِنْسَاناً لِأَنَّكَ نَاسٍ(7)

وجاء قول النّاظم: 'أجمل ما به تحلّى الإنسان'، في الغاية من عذوبة اللّفـظ، وسلاسـة النّظـم، وبديـع الاستعارة، وترتيب الإسناد. وقوله:

وَخَيْرُ مَا عَـلَّمَــهُ وَعَلِمَــهْ **** ....

إشارة إلـى ما خرّجـه التّـرمذي(8) فـي جـامعـه وصحّـحـه عـن أبـي عـبـد الرّحـمـان السّـلمـي(9)

(1) هو معاذ بن أنس الجهني حليف الأنصار، غزا مع النبي (ص) وروى عنه أحاديث، ولـه روايـة عـن أبـي الـدّرداء وكعب الأحبار، وروى عنه ابنه سهل بن معاذ وحده، دخل مصر والشّام، وامتد به العمر إلى خلافة عبد الملـك بـن مروان، ومات ما بعد سنة: 73 هـ. أُنظر الإصابة: 3\426، و'تقريب التهذيب': 2\255 .

(2) الحديث رواه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في ثواب قراءة القرآن: 2\70؛ وأحمـد في مسـند المكيـين من مسنده: 3\440، وفي أوّله: "من قال سبحان ا لله العظيم نبت له غرس في الجنّة"، ورواه بقيّ بن مخلد في مسنده ـ على حدّ قول المنذري ـ وزاد فيه من قـول النـبي (ص): "ويكسـى والـداه حلّـة لاتقوم لهـا الدنيـا ومـا فيهـا"، انظـر 'الترغيب والترهيب': 2\207؛ وكذا رواه الحاكم في المستدرك: 1\568، وقال: "صحيح الإسناد".

(3) سبقت ترجمته في الهامش: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(4) البيتان من بحر الطويل، وهما من منظومة 'حرز الأماني' للشاطبي، أُنظر 'سراج القارئ': 7.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 9 من قسم التحقيق.

(6) طه، جزء من الآية: 115، ورقم السّورة: 20.

(7) البيت من بحر الكامل، ولا يُعرف قائله، والعهود: م عهد، وهو الموثق. انظر 'القاموس المحيط': 275 (عهد).

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 11 من قسم التحقيق.

(9) هو عبد ا لله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبد الرحمان السّلمي مقرئ الكوفة، وأحد كبار التابعين، ولد في حياة النبي (ص)، وقرأ القرآن وجوّده وبرع في حفظه، وعرضه على عثمان بن عفـان، وعبـد ا لله بـن مسـعود وعلـي بـن أبـي طالب، وروى الحديث عن عمربن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعثمان، وعنه روى سعد بن عبيدة وعـطاء بـن=

عن عثمان بن عفّان(1) رضي الله عنه، أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: "خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه"(2). قال التّرمذي(3): "قال أبو عبد الرّحمان(4): ''فذاك الّذي أقعدني مقعدي هذا''، وعلّم القرآن في زمان عثمان حتّى بلغ الحجّاج(5)"(6). وخرّج الأهوازي(7) في 'الإيضاح'(8)

= السائب وعثمان بن عاصم وعبد الأعلى بن عامر، ووثقه أبو حاتم الرازي والنسائي، وتوفي سنة: 73 هـ. أنظر ترجمته في: 'تاريخ بغداد': 12\296، و'تذكرة الحفاظ': 1\48، و'تهذيب التهذيب': 7\276، و'خلاصة تذهيب الكمال': 239، و'شذرات الذهب': 1\516، و'غاية النهاية': 1\70، و'معرفة القراء الكبار': 1\52-57.

(1) هو عثمان بن عفّان بن أبي العاص بن أميّة، أبو عبد الله القرشي الهاشمي، أمير المؤمنين، وثالث الخلفاء الرّاشدين، وأحد العشرة المبشّرين بالجنة، ولد بمكة، وأسلم في أوائل من أسلم، صاهر النبي (ص) ولذلك سمي ذوالنورين، لتزوّجه ببنتي رسول الله رقية وأم كلثوم، الواحدة بعد موت الأخرى، استشهد سنة: 35 هـ، وله من العمر اثنتان وثمانون سنة. أنظر ترجمته في: 'أسد الغابة': 3\584، و'الإصابة': 2\462-463، و'تاريخ الخلفاء': 147، و'تذكرة الحفاظ': 1\8، و'خلاصة تذهيب الكمال': 221، و'شذرات الذهب': 1\40، و'العبر': 1\36، و'معرفة القراء الكبار': 1\24-25، و'غاية النهاية': 1\507، و'طبقات ابن سعد': 3\36.

(2)الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، عن عثمان بن عفان، في كتاب تفسير القرآن، باب خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه: 6\108؛ وأبو داود في سننه، في كتاب الصّلاة، باب في ثواب قراءة القرآن: 2\70؛ والترمذي في جامعه، في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في تعلّم القرآن: 4\246-247؛ وابن ماجة في المقدّمة من سننه، باب ما جاء في تعلّم القرآن: 1\76؛ والدّارمي في كتاب فضائل القرآن من سننه، باب خياركم من تعلم القرآن وعلّمه: 2\437؛ وأحمد في مسنده: 1\69؛ والطبراني في معجمه الكبير: 8\253، ورقم الحديث: 7988، ورواه أيضا في معجمه الأوسط: 6\256، ورقمه: 6339، ورواه به كذلك بلفظ: "خيركم من قرأ القرآن وأقرأه": 3\252، ورقمه: 3062.

(3) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 1، ص: 11. (4) سبقت ترجمته بالهامش: 9، ص: 24 بقسم التحقيق.

(5) هو الحجّاج بن يوسف، أبومحمد الثقفي، قائد وخطيب عربي، ولد بالطائف سنة: 40 هـ، اشتهر بولائه لبني أميّة، ولاّه عبد الملك بن مروان إمرة جيشه، وعمل واليا على مكة والمدينة والطائف والعراق، وأسس مدينة واسط، وعُرف بالشدّة في الحكم حتى سمي بطاغية العراق، توفي سنة: 95 هـ. أنظر 'وفيات الأعيان': 1\123، و'تهذيب التهذيب': 2\210، و'تهذيب تاريخ ابن عساكر': 4\48، و'الكامل' لابن الأثير: 4\222، و'الأعلام': 2\168.

(6) انظر قولة الترمذي بعد الحديث في جامعه، في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في تعلّم القرآن: 4\246.

(7) هو الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز، أبو علي الأهوازي القارئ الأستاذ المحدث، ولد سنة: 362 هـ، وقدم من الأهواز إلى دمشق واستوطنها، وكان أعلى من بقي في وقته إسنادا في القراءات، قرأ على إبراهيم بن أحمد الطبري وأحمد بن عبد الله الجبني وأحمد بن محمد العجلي، وقرأ عليه أبو بكر بن أبي الأشعث وأبو القاسم الهذلي وعلي بن أحمد الأبهري من مصنفاته: 'الموجز' و'الوجيز' و'الإيضاح'، توفي بدمشق سنة: 446 هـ. أنظر ترجمته في: 'شذرات الذهب': 3\274، و'غاية النهاية': 1\220-221، و'معرفة القراء الكبار': 1\402-405، و'هدية العارفين': 1\275، و'الإقناع': 1\58، و'ميزان الاعتدال': 1\237، و'لسان الميزان': 2\237، و'الأعلام': 2\245، و'معجم الأدباء': 3\152. (8) هو كتاب 'الإيضاح في القراءات السبع'. أنظر 'فهرسة المنتوري': 3.

عن عليّ بن أبي طالب(1) - رضي ا لله عنه - قال: قال لي النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم: "تعلّم القرآن وعلّم النّاس، فلك بكل حرف عشر حسنات، ياعليّ تعلم القرآن وعلّمه النّاس، فإن متّ متّ شهيدا، يا عليّ تعلّم القرآن وعلّمه النّاس، فإن متّ حجّت الملائكة إلى قبرك، كما يحجّ النّاس إلى البيت العتيق"(2). وخرّج أيضا عن أبي أمامة الباهلي(3) - رضي ا لله عنه - قال: سمعت رسول ا لله صلّى ا لله عليه وسلّم يقول: "من علّم رجلا آية من كتاب ا لله فهو مولاه، لا ينبغي له أن يخذله، ولا يستأثر عليه، فمن فعل ذلك، فقد فصم عروة من عرى الإسلام"(4).

وكان حق النّاظم أن يقدّم العلم على التّعليم، لأنّ التّعليم إنّما يكون بعد العلم، وكذلك جاء في لفظ الحديث الّذي أشار إليه، لكنّه آثر الصّناعة اللّفظية، وهي تساوي مقاطع الأبيات وتوافقها في الحركات، فإن قيل إنّ الثّناء في الحديث على المتعلّم والمعلّم، والثّناء في هذا الرّجز على القرآن، فالجواب: أنّ مفهوم قوله عليه السّلام: "خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه"(5)، أنّ القرآن خير ما عُلِم وعلِّم، وأنّ حملة القرآن، ما خوطبوا بذلك ولا نالوه إلاّ بسببه، فتشريفهم إنّما هو من أجله. قال أبو حامد(6) في 'الإحياء':

(1) هو علي بن أبي طالب بن هاشم، أبو الحسن القرشي ابن عم رسول ا لله (ص)، ولد قبل البعثة بعشرة أعوام، وتربّى في كنف النبي عليه السلام، وكان أوّل من أسلم من الصّبيان، وشهد الغزوات مع الرسول (ص)، وتولى القضاء، ثم عيّن خليفة للمسلمين، فكان رابع الخلفاء الرّاشدين، واستشهد في 17 رمضان من سنة: 40 هـ، وعمره ستون عاما. اُنظر ترجمته في: 'الإصابة': 2\507-510، و'أسد الغابة': 4\91، و'تاريخ بغداد': 1\133، و'تاريخ الخلفاء': 166، و'تذكرة الحفاظ': 1\10، و'العبر': 1\46، و'مروج الذهب': 2\358، وطبقات ابن سعد': 3\19.

(2) الحديث أورده المتقي في 'كنز العمال': 1\531، ورقمه: 2377، وعزاه لأبي نعيم في 'حلية الأولياء' وليس فيه.

(3) هو صُديّ بن عَجلان، أبو أمامة الباهلي، روى عن النبي (ص) وعن عمر وعثمان وعليّ، وعنه روى أبو سلام الأسود ومحمد بن زياد وشرحبيل بن مسلم، وتوفي بالشام سنة: 86 هـ. انظر 'طبقات ابن سعد: 7\411، و'تهذيب الأسماء واللّغات': 1\176، و'سير أعلام النبلاء': 1\359، و'تقريب التهذيب': 1\366، و'الإصابة': 2\182.

(4) الحديث خرّجه ابن الجوزي ، وحكم بعدم صحّته، اُنظر 'العلل المتناهية في الأحاديث الواهية' له: 1\116؛ ورواه أيضا الطبراني في معجمه الكبير: 8\112، ورقمه: 7528، بلفظ: "من علم عبدا..."

(5) الحديث سبق تخريجه، اُنظر الهامش رقم: 2، ص: 25 من قسم التحقيق.

(6) هو محمد بن محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي الطوسي، ولقّب بحجة الإسلام، كان فيلسوفا وفقيها أصوليا، ولد بالقرب من طوس في خراسان، وعلّم بالمدرسة النظامية ببغداد، وتصوّف في آخر عمره، وتنقل بين دمشق والقاهرة ومكة، ثم عاد إلى طوس حيث توفي سنة: 505 هـ، وله كتب عديدة منها: 'الوسيط'، و'تهافت الفلاسفة'، و'المنقذ من الضلال'، و'إحياء علوم الدين'. اُنظر ترجمته في: 'وفيات الأعيان': 1\463، و'طبقات الشافعية': 1\101، و'شذرات الذهب': 4\10، و'الوافي بالوفيات': 1\277، و'مفتاح السعادة': 2\191-210، و'الأعلام': 7\22-23.

"وقال ابن مسعود(1)[رضي ا لله عنه]: ينبغي لحامل القرآن أن يعرف بليله إذا النّاس نائمون، وبنهاره إذا النّاس مفطرون، وبحزنه إذا النّاس يفرحون، وببكائه إذا النّاس يضحكون، وبصمته إذا النّاس يخوضون، وبخشوعه إذا النّاس يختالون"(2).

وقوله: 'واستعمل الفكر له وفهمه': استعمل على وزن 'استفعل'، ويكون بمعنى 'طلب' مثل: استخرج، واستحسن (3)، ويكون بمعنى 'فعل' مثل: استكبر واستعطف، واستعمل هنا هنا(4) بمعنى 'أعمل'، والفكر والتفكّر بمعنى واحد، ومعنى الكلام: واستعمل عقله في التفكّر في أمره ونهيه، ووعده ووعيده، وفهم بقلبه ما يتلوه بلسانه.

الإعراب:

وبعد: ظرف [زمان](5) مقطوع عن الإضافة، والتّقدير: وبعد حمد ا لله، والصّلاة والسّلام على رسول ا لله، ولـمّا قطعه بناه على الضّمّ، كما قال تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾(6)، ولو لم ع/١٠ يقطعه لكان منصوبا على الظّرفية، إلاّ أن يدخل عليه 'من' فينخفض به، وبني(7) على حركةٍ لتمكّنه(8)، ولأنّ البناء طارئ عليه، وكانت ضمّةً لتخالف حالة بنائه حالة إعرابه، والعامل فيه الفعل بعده. فاعلم: الفاء: جواب الشّرط المحذوف، وحذف الشّرط جائز، إذا كان جوابه جملة طلبيّة، وتقدّم على الفاء شيء من الجواب، نحو قوله تعالى: ﴿وربّك فكبّر﴾(9). اعلم: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. أنّ: حرف توكيد ونصب. علم: اسم 'أنّ'. القرآن: مضاف إليه. أجمل: خبر 'أنّ'. ما: مضاف إليه، وهي نكرة موصوفة. به: متعلّق بالفعل بعده، والضّمير يعود على 'ما'. تحلّى: فعل ماض. الإنسان: فاعل 'يتحلّى'، والجملة في موضع الصّفة لِـ'ما'.و'أنّ' وما بعدها،

٢٧

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 15 من قسم التحقيق.

(2) 'إحياء علوم الدين' للإمام أبي حامد الغزالي، كتاب آداب تلاوة القرآن: 1\274.

(3) في مخطوطة 'ع': استحضر، وفي مخطوطة 'ح' و'ق': استحسن'.

(4) في مخطوطة 'ح': جاء لفظ 'هنا' بدل لفظة 'هاهنا'.

(6) الرّوم، الآية: 4، رقم السّورة: 30.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(7) في مخطوطة 'ح' و'ق': يبنى.

(8) في مخطوطة 'ح' و'ق': للتمكّن، وفي 'ع': لتمكّنه.

(9) المدّثر، الآية: 3، رقم السورة: 74.

سدّت مسدّ مفعولَي 'اعلم'، لاشتمالها على المسند والمسند إليه، وإن كانت تقدّر بالمفرد. وخير: معطوف على 'أجمل'. ما: مثل ما تقدّم، و'ما' بعدها في موضع الصّفة لها. علّمه: فعل ماض ومفعول، وعلِمه كذلك، وهو معطوف عليه. واستعمل: فعل ماض، الفكر: مفعول. له: متعلّق بـ'استعمل'. وفهمه: فعل ماض ومفعول ومعطوف؛ وفاعل هذه الأفعال مضمر يعود على 'الإنسان'(1)، والضّمائر في 'علّمه'، و'علِمه'، و'له'، و'فهمه'، عائدة على 'ما'. ثمّ قال:

[8] وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَهَرَهْ **** فِي عِلْمِـهِ مَـعَ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ

ثبت في رواية الحضرمي(2) والمكناسي(3): 'وجاء في الحديث'، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم، وفي رواية البلقيقي(4): 'وجاء في الأثر'. والمهرة :جمع ماهر، وهو الحاذق، والكرام: جمع كريم، كظريف وظراف، وطويل وطوال، والبررة: جمع بارّ، كقارئ وقرأة، وساحر وسحرة، والبارّ: هو الصّادق المطيع. والحديث الّذي أشار إليه، خرّجه مسلم(5) عن عائشة(6) رضي ا لله عنها، أنّ النبي صلّى ا لله عليه وسلّم قال: "الماهر بالقرآن مع السّفرة الكرام البررة"(7). والألف واللاّم في 'الماهر' الّذي في الحديث للجنس، يعني كلّ ماهر، والسّفرة: جمع سافر، وهم الكتبة الّذين أشار إليهم بقوله تعالى: ﴿بأيدي سفرة، كرام بررة﴾(8).

٢٨

(1) في 'ح' و'ق' مكتوب بدل الجملة الأخيرة ما يلي: 'وفاعل هذا الإجارة يعود على الإجارة'.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 9 من قسم التحقيق.

(6) هي عائشة أمّ المؤمنين، بنت أبي بكر الصدّيق، والبكر الوحيدة، التي تزوجها النبي (ص) من بين نسائه الثّيبات، فكانت أحبّهم إلى نفسه، وكان عليه السلام يلقّبها بالحميراء، لبياضها المشرب بحمرة، وذلك على جهة التمليح، وكانت أفقه نساء المسلمين، وتوفّيت سنة: 58 هـ. اُنظر ترجمتها في 'تاريخ الطبري': 3\67، و'أعلام النساء': 2\760، و'حلية الأولياء': 2\43، و'وفيات الأعيان': 3\16، و'تذكرة الحفاظ': 1\27، و'سير أعلام النبلاء': 2\153، و'الإصابة': 4\348، و'شذرات الذهب': 1\61، و'طبقات ابن سعد': 8\39، و'العبر': 1\62.

(7) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب فضل الماهر بالقرآن والذي يتتعتع فيه: 2\195؛ والبخاري في صحيحه، في كتاب تفسير القرآن، سورة عبس: 6\80؛ والترمذي في جامعه في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل قارئ القرآن: 4\244؛ وابن ماجة في كتاب الأدب، باب ثواب القرآن: 2\1242؛ وأحمد بن حنبل في مسنده: 6\48؛ ورواه كذلك أبو داود بلفظ مقارب، في كتاب الصلاة، باب في ثواب قراءة القرآن: 2\71.

(8) عبس، الآيتان: 15 و16، ورقم السورة: 80.

والظّاهر من الحديث حفظ كلِمه (1) وحروفه، فإنّ تمام الحديث يدلّ على ذلك، وهو قوله صلّى ا لله عليه وسلّم: "والّذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه، وهو عليه شاق، له أجران"(2). والتّتعتع: العيّ في الكلام، يقال: تتعتع الرّجل في كلامه إذا عيي، وما تعتعه إلاّ العِيّ، فلو قال النّاظم: 'في حفظه'، مكان 'في علمه'، لكان أنسب.

الإعراب:

وجاء: فعل ماض. في الحديث، أو في الأثر: متعلّق بـ'جاء'، أنّ: حرف توكيد ونصب. المهره: ع/١١ اسم 'أنّ'. في علمه: متعلّق بـ'المهره'، والهاء فيه عائدة على 'القرآن'. مع: ظرف مكان معناه الصّحبة. الكرام: مخفوض بالظّرف، والظّرف ومخفوضه في موضع خبر 'أنّ'، والتّقدير: مستقرون، و'أنّ' وما بعدها فاعل 'جاء'، والتّقدير: وجاء كون المهره. البرره: نعت للكرام. ثمّ قال:

[9] وَجَاءَ عَنْ نَبِيِّنَا الْأَوَّاهِ **** حَمَلَةُ الْقُرْآنِ أَهْلُ اللَّـهِ

[10] لِأَنَّـهُ كَلَامُـهُ الْمُـرَفَّـعُ **** وَجَاءَ فِيهِ شَافِعٌ مُشَفَّـعُ

الأوّاه: وزنه 'فعّال' من التأوّه، وهو من أبنية المبالغة: أي الكثير التأوّه من شدة الخوف والحزن، والتأوّه: أن يسمع للصّدر صوت من تنفّس الصّعداء، ومنه قوله تعالى: ﴿إنّ إبراهيم لأوّاه حليم﴾(3)، قيل: هو الخاشع المتضرّع، وقيل غير ذلك، يقال: تأوّه يتأوّه تأوّها. قال الشّاعر يصف ناقة: أنشده الجوهري(4) في 'الصّحاح':

إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بِلَيْلٍ *** تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الْحَزِينِ(5)

أراد تتأوّه، فحذف التاء تخفيفا، كما قال تعالى: ﴿ولا تيمّموا﴾(6)، و﴿هل تربّصون﴾(7)،

٢٩

(1) في 'ح' لفظة 'علْمه' جاءت عوض لفظة 'كلِمه'.

(2) سبق تخريج الحديث في الهامش رقم:7، ص: 28 من قسم التحقيق، وهناك بعض مخالفة من الشّارح لمتن الحديث، كما ورد في 'صحيح مسلم'، ذلك أنه كتب 'يقرؤه' هكذا بضمير الغائب، بدل ' يقرأ القرآن' بالإسم الظاهر، وكذلك كتب 'فله أجران' بالفاء، عوض 'وله أجران' بالواو، وقد صحّحنا ذلك كلّه في متن الشرح، والحمد لله.

(3) التوبة، جزء من الآية: 114، ورقم السّورة: 9.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(5) البيت من بحر الطويل، وهو للمثقب العبدي. انظر ديوانه: 194، و'الكامل' للمبرد: 1\935، و'الخصائص : 3\38، و'تفسير غريب القرآن': 193، و'المفضليات' للضبي: 291، و'شرح المفصل': 4\39، و'جامع البيان' للطبري: ج: 7، ق: 1، ص: 52؛ و'الصّحاح': 6\2225 مادة (أوه)، و4\1707 مادّة (رحل).

(6) البقرة، جزء من الآية: 267، ورقم السورة: 2. (7) التوبة، جزء من الآية: 52، ورقم السورة: 9.

أراد: ولا تيمّموا، وتتربّصون.

وقوله: 'حملة القرآن أهل ا لله'، حملة: جمع حامل، والحديث الّذي أشار إليـه، خرّجـه البـزّار(1) في مسنده، وابن ماجـة(2) في سـننه، وأبـو عبيـد(3) في كتـاب 'فضـائل القـرآن'، والأهـوازي(4) في 'الإيضاح' عن أنس بن مالك(5) رضي ا لله عنه عن النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم قـال: "إنّ لله أهلـين من النّاس، قيل: من هم يارسول ا لله؟ قال: أهل القـرآن، هـم أهـل ا لله وخاصّتـه"(6)، وقولـه عليـه السّلام: 'أهل ا لله'، والبارئ سبحانه منزّه عن الأهل والقرابة، هو على جهة المبالغة في المدح، وذلـك أنّه لـمّا وفّقهم لطاعته وحفظ كلامه، وقرّبهم من رحمته، صاروا بمنزلة الأهلين.

وقوله: 'لأنّه كلامه المرفّع': يعني على جميع الكلام، جاء في الحديث خرّجه التّرمذي(7)، عن أبي سعيد(8) رضي ا لله عنه قال: قال رسول ا لله صلّى ا لله عليه وسلّم: "فضل كلام ا لله على سائـر

(1) هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر البزّار البصري، صاحب 'المسـند الكبـير'، رحـل في آخـر عمـره إلى أصبهان والشام لنشر علمه، ومات بالرّملة سنة: 292 هـ، والبزّار نسبة لمن يخرج الدّهن من البزور ويبيعـه('اللّبـاب': 118\1). أُنظر: 'تاريخ بغداد': 334\4، و'تذكرة الحفـاظ': 653\2، و'الرّسالةالمستطرفة':68، و'شـذرات الذهـب': 209\2، و'العبر': 92\2، و'النجوم الزاهرة': 157\3، و'طبقات الحفاظ': 285، و'الأعلام': 144\7.

(2) هو محمد بن يزيد ابن ماجة، أبو عبد ا لله الرّبعي القزويني، ولد سنة: 209 هـ، ورحل في طلب الحديث، وصنّف 'تفسير القرآن'، و'التاريخ'، و'السّنن'، وتوفي سنة: 273 هـ. أُنظر 'البداية والنهايـة': 52\11، و'تذكـرة الحفـاظ': 236\2، و'تهذيب التهذيب': 530\9، و'خلاصة تذهيـب الكمـال': 132، و'شـذرات الذهـب': 164\2، و'طبقـات المفسّرين' للداودي: 273\2-274، و'العبر': 51\2، و'وفيات الأعيان': 484\1، و'طبقات الحفاظ': 278-279.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 23 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 12 من قسم التحقيق.

(6) الحديث أخرجه ابن ماجة، في سننه عن أنس بن مالك، في باب فضل من تعلم القرآن وعلمه: 78\1؛ وأحمد في مسنده: 127\3-128؛ والدّارمي في كتاب فضائل القرآن من سننه، باب فضل من قـرأ القـرآن: 433\2؛ والحـاكم في 'المستدرك'، في كتاب فضائل القرآن: 556\1؛ والمتقي في 'كنز العمال': 513\1، وأبو عبيد في 'الفضائل': 269\1.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 11 من قسم التحقيق.

(8) هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد، أبو سعيد الخدري الأنصاري الخزرجي المدني، لـه ولأبيـه صحبـة، وقـد استصغر النبي (ص) سنّه في غزوة أحد، فلم يأذن له في القتال، لكنه حضر المشاهد بعدها، وشهد بيعة الشجرة، وقـد روى حديثا كثيرا، وأفتى مدّة، ومات بالمدينة سنة: 74 هـ. أُنظـر 'أسـد الغابـة': 142\6، و'تـاريخ بغـداد': 180\1، و'تذكرة الحفاظ': 44\1، و'خلاصة تذهيب الكمال': 115، و'شذرات الذهب': 81\1، و'طبقـات الشّـيرازي':51، و'العبر': 84\1، و'تقريب التهذيب': 289\1، و'الإصابة': 35\2، و'تهذيب الأسماء واللّغات': 237\2.

الكلام، كفضل ا لله على خلقه"(1). وهذا تعليل لما قبله، أي لأجل ذلك قيل في حملته: أهل ح/٨ ا لله على جهة التّشريف، ويدلّ على ذلك مـا رواه الأهـوازي(2) في 'الإيضـاح'، وابـن سـوار(3) في 'المستنير'، عن ابن عبّاس(4) رضي ا لله عنه قال: قال رسول ا لله صلّى ا لله عليه وسلّم: "أشراف أمّتي حملة القرآن، وأصحاب اللّيل"(5). قال مكيّ(6) في 'الرّعاية'(7): "وينبغي لطـالب القـرآن أن يكـون لله حامدا، ولنعمه شاكرا، وله ذاكـرا، وعليـه متوكّـلا، وبـه مسـتعينا، وإليـه راغبـا، وبـه معتصمـا، وللموت ذاكرا، [وله مستعدّا]"(8).

وقوله: 'وجاء فيه شافع مشفّع': أشار إلى ما جاء في الحديث، خرّجه أبوعبيـد(9) في كتـاب 'فضائل القرآن'، عن أنس بن مالك(10) رضي ا لله عنه قال: قال رسول ا لله صلّى ا لله عليـه وسـلّم:

٣١

(1) الحديث أخرجه الترمذي في جامعه في كتـاب فضـائل القـرآن، بـاب ماجـاء كيـف كـانت قـراءة النـبي (ص): 4\256؛ وابن ماجة في سننه، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه: 1\78؛ وأحمد في مسنده: 3\127-128؛ والدّارمـي في كتاب فضائل القرآن من سننه، باب فضل كلام ا لله على سائر الكلام: 2\411 ؛ والمتقي في 'كنز العمال': 1\516.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7 ص: 25 من قسم التحقيق.

(3) هو أحمد بن علي بن عبيد ا لله بن عمر بن سوار، أبو طاهر الحنفي البغدادي المقرئ، ولـد سـنة: 412 هــ، وقـرأ على عتبة بن عبد الملك والحسن بن علي العطّار؛ وقرأ عليـه محمـد المحولي وأبـو علي الصـدفي، وحـدث عـن محمـد الحراني وعلي التنوخي، وحدث عنه أبو طاهر السلفي وعبد الوهاب الأنماطي، كـفّ بصـره في آخـر عمـره، وتـوفي ببغداد سنة: 496 هـ، وله كتاب 'المستنير'. انظر 'شذرات الذهب': 3\403، و'معرفة القـراء': 1\448-449، و'غايـة النهاية': 1\86، و'النشر': 1\82، و'الأعلام': 1\173، و'فهرسة المنتوري': 14 و170، و'تاج العروس': مادة (سور).

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 12 من قسم التحقيق.

(5) الـحديث رواه الـمتقي فـي 'كـنز العمال': 1\510، وعزاه للطبراني في الكبير ولم أجده فيه؛ ورواه ابن الجـزري في 'النشر': 1\2-3؛ وأورده الـمنذري فـي 'الترغيب والترهيب': 1\218، ونسب تخريجه إلى ابن أبي الدنيا والبيهقي.

(6) هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار، أبو محمد القيسي القيرواني القرطبي، ولد سنة: 355 هــ، قـرأ على ابن غلبون وابنه طاهر، وعليه قرأ محمد بن مطرف الكناني، وكان مقرئا عالما بالتفسير والعربيـة، كثـير التـأليف في علوم القرآن، وجلس للإقراء بجـامع قرطبـة وكـان خطيبهـا، تـوفي سـنة: 437 هــ، ولـه 'الكشـف' و'التبصـرة'، و'التذكرة'. أنظر 'شذرات الذهب': 3\260-261، و'غاية النهاية': 2\309، و'معرفة القراء': 1\394-396، و'وفيـات الأعيان': 2\130، و'الصلة' لابـن بشـكوال: 2\631-633، و'طبقـات المفسّـرين' للـدّاودي': 2\331-332، و'شـجرة النّور الزكيّة' لمحمد مخلوف: 107، و'الأعلام' للزّركلي: 7\186.

(7) هو 'كتاب الرّعاية في تجويد القراءة' للشيخ مكي بن أبي طالب. انظر 'فهرسة المنتوري': 24.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'. وانظر كتاب 'الرّعاية لتحويد القراءة' لمكي بن أبي طالب: 31.

(9) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 23 قسم التحقيق. (10) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 12 قسم التحقيق.

"القرآن شافع مشفّع، وماحل مصدّق، من شفع له القرآن يوم القيامة نجا، ومن محل به القرآن يوم القيامة كبّه(1) الله في النّار ع/١٢ على وجهه"(2). قال مكيّ(3) في 'الرّعاية': "وروى ابن وهب(4) أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم قال: "يأتي القرآن يوم القيامة شفيع مطاع، أو ماحل مصدّق، فمن جعله أمامه قاده إلى الجنّة، ومن جعله وراءه قاده(5) إلى النّار"(6). قال الجوهري(7) في 'الصّحاح': "يقال: محل به: إذا سعى به إلى السّلطان، فهْو ماحل"(8). وشفاعة القرآن مقطوع بها لا تردّ، بخلاف من شفع من المخلوقين، فيحتمل أن تقبل شفاعته أو تردّ، فنسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن شفع له القرآن، ولا يجعلنا ممّن محل به القرآن، بمنّه وفضله. واعلم أنّ في قول النّاظم: 'المرفّع' و'مشفّع'، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس المسمّى باللاّحق، وهو أن يقع التّفاوت بين اللّفظين، بحرف من الحروف غير المتقاربة، ومن ذلك قوله تعالى: "فلا أقسم بالخنّس، الجوار الكنّس"(9)، وقوله [تعالى]: ﴿يتيما ذا مقربة، أو مسكينا ذا متربة﴾(10)، وقوله [تعالى]: ﴿فأمّا اليتيم فلا تقهر، وأما السّائل فلا تنهر﴾(11)، وقوله [تعالى]: ﴿وإنّه على ذلك لشهيد، وإنّه لحب الخير لشديد﴾(12).

---

(1) في مخطوطة 'ح' و'ق': أكبّه.

(2) الحديث خرّجه أبو عبيد في 'فضائل القرآن': 1\266، والعجلوني في 'كشف الخفاء': 2\95-96، وأورده المنذري بلفظ مقارب في 'الترغيب والترهيب': 2\207، ونسب تخريجه إلى ابن حبان في صحيحه.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6 ص: 31 من قسم التحقيق.

(4) هو عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد الفهري القرشي المصري، كان فقيها ثقة حافظا، روى عن مالك وسفيان بن عيينة وابن جريج، وعنه روى حرملة وأصبغ والرّبيع، ومات سنة:197 هـ، وله اثنان وسبعون سنة. اُنظر: 'تهذيب التهذيب': 6\71، و'تذكرة الحفاظ': 1\304، و'خلاصة تذهيب الكمال': 185، و'الديباج المذهب': 132، و'شذرات الذهب': 1\371، و'ميزان الاعتدال': 2\522، و'طبقات الحفاظ':126-127، و'وفيات الأعيان': 1\249.

(5) في مخطوطتي 'ح' و'ق': ساقه.

(6) الحديث أخرجه عبد الرزاق في 'المصنف' عن عبد الله بن مسعود: 3\373، وأبو عبيد في 'فضائل القرآن' عن أنس بن مالك: 1\35، وأبو نعيم في 'حلية الأولياء' عن ابن مسعود: 4\108، والطبراني في 'المعجم الكبير': 9\132، ورقمه: 8655؛ و10\198، ورقمه: 10450؛ والعجلوني في 'كشف الخفاء': 2\95، وعزاه لابن حبان والبيهقي من رواية جابر بن عبد الله، وانظر 'الرّعاية لتجويد القراءة' لمكي بن أبي طالب: 32.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4 ص: 7 من قسم التحقيق.

(8) اُنظر 'الصّحاح' للجوهري: 5\1816، مادة (محل).

(9) التكوير، الآيتان: 15 و16، ورقم السورة: 81.

(10) البلد، الآيتان: 15 و16، ورقم السورة: 90.

(11) الضّحى، الآيتان: 9 و10، ورقم السورة: 93.

(12) العاديات، الآيتان: 7 و8، ورقم السورة: 100.

وفي حـديـث أمّ زرع(1)، قـول السّادسـة:

"إن أكـل لفّ، وإن شرب اشتـفّ، وإن اضطـجع التـفّ"(2)، وقول الثّامنـة: "الـمـسّ مسّ أرنـب، والرّيـح ريـح زرنـب"(3).

وقال الشّـاعـر: أنشـده الفـارسي فـي 'التّذكـرة':

عَقِمَ النِّسَاءُ فَلَمْ يَلِدْنَ شَبِيهَـهُ **** إنَّ النِّسَـاءَ بِمِثْلِهِ عُقْـمُ

غَضُّ الْكَلاَمِ مِنَ الْحَيَاءِ تَخَالُـهُ **** ضَمِنًا وَلَيْسَ بِجِسْمِهِ سُقْـمُ(4)

وقال قـصيّ بـن كـلاب:(5)

(1) أمّ زرع: هي عاتكة بنت أكمل بن ساعدة ('بغية الرّائد': 21)، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه معلّقا، في كتاب النّكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل: 6\146-147، وقد قال الحافظ ابن حجر بأن أبا عوانة قد وصله في صحيحه ('فتح الباري': 9\276)؛ والحديث رواه أيضا مسلم في كتاب فضائل الصّحابة من صحيحه، باب ذكر حديث أمّ زرع: 7\139-140، والطبراني في 'المعجم الكبير' بطرق متعدّدة: 23\164-177.

(2) قول السّادسة: 'إن أكل لفّ، وإن شرب اشتف، وإن رقد التفّ' وتمامه: 'ولا يولج الكفّ ليعلم البثّ'. وفي 'شرح المنتوري': 'اقتف' بدل 'لف'، و'استف' بدل 'اشتف'، و'رقد' بدل 'اضطجع'، وقد صحّحنا ذلك من الأصل، وزاد من قولها في رواية للطبراني: وإذا ذبح اغتثّ'، أي لايذبح إلا المهزول الغثيث من الماشية. ويلفّ في الأكل، أي يكثر منه مع التخليط فيه. ويشتف في الشّرب: أي يستوعب جميع ما في الإناء من شراب. ومعنى قولها: 'لايولج الكف ليعلم البث': أي أنه لا يضاجعها ليعلم ما عندها من حبّه. قال أبو عبيد: "أحسبه كان بجسدها عيب أو داء...لأن البث الحزن، فكان لا يُدخل يده في ثوبها ليلمس ذلك فيشق عليها، فوصفته بالمروءة وكرم الخلق". وقال آخرون: أرادت أنه لا يفتقد أمرها ومصالحها. انظر 'اللمع' للسيوطي: 235 (الهامش)، و'بغية الرائد': 80.

(3) وقول الثّامنة: 'المس مس أرنب، والريح ريح زرنب'، وزاد الطبراني في إحدى رواياته من قولها: 'وأنا أغلبه والناس يغلب'. أما الزرنب فهو نوع من الطيب معروف، فقيل إنها أرادت طيب رائحة جسده. و'المس مس أرنب': معناه أنه ليّن الجانب وكريم الخلق معها. اُنظر 'اللّمع' للسيوطي: 235، و'بغية الرّائد': 93.

(4) البيتان من بحر الكامل، وينسبان لأبي دهبل، وقيل للحزين اللّيثي. غضّ الكلام: خفيض الصوت، تخاله: تظنّه، والسقم: المرض، والضّمن: المبتلى في جسده بمرض، ويقال: هو ضمِن على أهله: أي عالة وكلّ عليهم، والضّمن أيضا: العاشق. انظر 'معاني القرآن وإعرابه' للزجّاج: 3\434، و'الصّحاح': 5\1989، و'اللّسان': مادّة (عقم).

(5) هو قصيّ بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي، واسمه زيد، وقيل له قُصَي لأنه تقصّى مع أمه - وهي فاطمة بنت سعد ابن سَيَل من بني عذرة - ونشأ مع أخواله من كلب في باديتهم، وهو الجدّ الخامس للنبي (ص)، وحّد قريشا في حين انصرافه إليها، ولذلك كان يدعى مجمّعا، واستعان بكنانة وقضاعة، وقاتل جُرهما وخُزاعة فأجلاهم عن مكّة، وصار رئيسا في قومه، فكانت له الحجابة والسقاية والرفادة واللّواء، وشيّد دارا للنّدوة بالقرب من الكعبة، وقد كان شاعرا مطبوعا وخطيبا مفوّها. اُنظر 'سيرة ابن هشام': 1\231-233، و'الاستيعاب' لابن عبد البر: 1\14-15، و'جمهرة أنساب العرب': 14، و'الرّوض الأنف': 1\84، والأعلام': 5\198-199، و'الكامل' لابن الأثير: 2\7.

أنشده ابن اسحاق(1) في 'السّير':

أَنَا ابْنُ الْعَاصَمِينَ بَنِي لُؤَيٍّ(2) **** بِمَكَّةَ مَنْزِلِي وَبِهَا رَبِيتُ

إِلَى الْبَطْحَاءِ قَدْ عَلِمَتْ مَعَدٌّ(3) **** وَمَرْوَتِهَا(4) رَضِيتُ بِهَا رَضِيتُ(5)

وقال عروة بن الورد(6):

٣٤ ————————

(1) هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر القرشي المطلبي ، محدث ومؤرّخ نشأ في المدينة، روى عن أبيه وعن أبان بن عثمان وعطاء، وعنه روى شعبة وشريك، وتوفي ببغداد سنة: 151 هـ، ومن مصنّفاته 'السيرة النبوية'، ومنها اقتبس ابن هشام، و'الخلفاء'، و'المبدأ'، و'المغازي' وكان ألّفه بأمر الخليفة أبي جعفر المنصور. اُنظر ترجمته في: 'إرشاد الأريب': 6\399، و'تاريخ بغداد': 1\214، و'تذكرة الحفاظ': 1\172، و'تهذيب التهذيب': 9\38، و'شذرات الذهب': 1\230، و'العبر': 1\216، و'لسان الميزان': 6\682، و'ميزان الاعتدال': 3\468، و'وفيات الأعيان': 1\483، و'طبقات الحفاظ': 75-76.

(2) لؤي: هو أبو كعب لؤي بن غالب، أحد أجداد النبي (ص)؛ وبنو لؤي هم: كعب بن لؤي، وعامر بن لؤي، وسامة بن لؤي، وعوف بن لؤي وما تفرّع عنهم، فأمّ بني لؤي كلّهم ماويّة بنت كعب القضاعية، إلاّ عامر بن لؤي فأمّه مخشيّة بنت شيبان بن محارب بن فهر. اُنظر 'سيرة ابن هشام': 1\222-230، و'جمهرة أنساب العرب': 1\165.

(3) معدّ: هي قبائل عربية تنتسب إلى معدّ بن عدنان، نشأت في شمال الجزيرة العربية وهي قبيل من فروع شتى من إياد وأنمار ونزار وغيرها، ومن نزار ربيعة ومضر، ومن هاتين الأخيرتين تفرعت معظم القبائل العدنانية. أما معدّ فهو معدّ بن عدنان أحد أجداد النبي (ص)، الذي يمتد نسبه إلى إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام. قال ابن إسحاق: "فمن عدنان تفرقت القبائل..فولد عدنان رجلين: معدّ بن عدنان، وعكّ بن عدنان، الذي صار إلى اليمن، وتزوج في الأشعريين وأقام فيهم". اُنظر 'السّيرة' لابن هشام: 1\115-116 ، و'الاستيعاب' لابن عبد البرّ بهامش 'الإصابة': 1\14، و'سبائك الذهب': 63، و'جمهرة الأنساب': 8، و'معجم قبائل العرب': 1121، و'عيون الأثر': 1\22.

(4) المروة: المكان المعروف بمكة بقرب الكعبة، والذي كانت هاجر تسعى بينه وبين 'الصّفا'، حين كانت تبحث عن الماء لوليدها إسماعيل عليه السلام؛ وقال عرّام "ومن جبال مكة 'المروة' جبل مائل إلى الحمرة، أخبرني أبو الربيع سليمان بن عبد الله المكي المحدث...أنها أكمة لطيفة في وسط مكة تحيط بها وعليها دور أهل مكة ومنازلهم، وهي في جانب مكة الذي يلي قُعَيقان". انظر 'معجم البلدان' لياقوت الحمويّ: 5\116-117.

(5) البيتان من بحر الوافر، وهما لعروة ابن الورد؛ والعاصمين: المانعين من دخل في جوارهم؛ ربيت: نشأت وترعرعت؛ والبطحاء: مسيل واسع فيه رمل ودُقاق الحصى، والمقصود به بطحاء مكة ('معجم البلدان': 1\446). انظر 'سيرة ابن هشام: 1\260، والخصائص': 1\346، و'جمهرة أشعار العرب': 3\488، و'اللسان': مادّة (ربا).

(6) هو عروة بن الورد بن زيد العبسي الغطفاني، أحد الشعراء الجاهليين، كان جوادا وفارسا مغوارا، لا ينفك عن الغزوات، قتل نحو سنة: 30 ق. هـ، له ديوان شعر، جمعه وشرحه ابن السّكيت. اُنظر 'الأغاني': 3\73، و'جمهرة أشعار العرب': 114، و'رغبة الآمل': 2\104، و'شرح ديوان الحماسة' للتبريزي: 4\121، و'الشعر والشعراء': 2\566، و'سيرة ابن هشام': 4\145، و'طبقات فحول الشعراء' للجمحي: 2\725، و'الأعلام': 4\227.

ذَكَرْتُ مَنَازِلاً مِنْ أُمِّ وَهْبٍ(1) **** مَحَلَّ الْحَيِّ أَسْفَلَ ذِي النَّقِيرِ(2)

وَآخِرُ مَعْهَدٍ مِنْ أُمِّ وَهْبٍ(1) **** مُعَرَّسُنَا فُوَيْقَ بَنِي النَّضِيرِ(3)

الإعراب:

وجاء: فعل ماض، وهو معطوف على ما تقدّم. عن نبيّنا: متعلّق بـ'جاء'. الأواه: نعت لِـ'نبيّنا'. حملة: مبتدأ. القرآن: مضاف إليه. أهل: خبر المبتدإ. الله: مضاف إليه. والمبتدأ وخبره فاعل 'جاء' على الحكاية. لأنّه: اللاّم للتّعليل، وأنّ: حرف توكيد ونصب، والهاء: اسمها وهي عائدة على القرآن. كلامه: خبر 'أنّ' ومضاف إليه، والهاء: عائدة على 'الله'. المرفّع: نعت لكلامه، والعامل في المجرور 'جاء' المتقدّم ذكره. وجاء: فعل ماض. فيه: متعلق بـ'جاء'، والهاء عائدة على الحديث في قوله قبلُ: 'وجاء في الحديث'، ويحتمل أن تكون عائدة على القرآن، والأوّل أبين. شافع: خبر مبتدإ محذوف، أي القرآن شافع. مشفّع: خبر ثان، والجملة فاعل 'جاء' على الحكاية. ثمّ قال:

[11] وَقَدْ أَتَتْ فِي فَضْلِهِ آثَارُ **** لَيْسَتْ تَفِي بِحَمْلِهَا أَسْفَارُ

الآثار: جمع أثر، وهو ما أثرته أي ذكرته عن غيرك، والحديث المأثور هو الّذي ينقله خلف عن سلف، ومن الآثار المروية ما ثبت في التّرمذي(4) عن عبد الله بن مسعود(5) [رضي الله عنه] قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: ع/١٣ "من قرأ حرفا من كتاب الله فله [به] حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: ألم حرف، [ولكن] ألف حرف،

٣٥

(1) وأمّ وهب المذكورة في البيت هي صاحبة عروة بن الورد، واسمها سلمى وهي امرأة من بني غفار من كنانة، كانت ناكحا في مزينة، فأغار عليهم عروة هذا فسباها، ثم ابتاعها منه بعض يهود بني النضير، ولما أجلاهم الرسول (ص) عن بلادهم إلى خيبر أخذوها معهم، وكانت ـ كما قال ابن إسحاق ـ "بزهاء وفخر ما رئي مثله من حي من الناس في زمانهم"، فلذلك حنّ الشاعر إليها وتأسف عليها. اُنظر قصة ذلك في السيرة لابن هشام: 4\145-146.
(2) البيتان من بحر الوافر، وهما لعروة بن الورد. و'ذي النقير' اسم موضع، والمعرّس: المكان الذي ينزل به المسافر ليرتاح من عناء السّفر قبل أن يتابع الترحال، وفويق: هو تصغير لظرف المكان فوق. انظر 'ديوان ابن الورد': 68، و'الأغاني' للأصبهاني: 3\74.

(3) بنو النضير: هي قبيلة يهودية، والمقصود هنا حيّهم 'النضير' بوادي بطحان والبُويرة بظاهر المدينة، حيث كانوا هم وبنو قريظة في حدائق وآطام لهم، قبل أن يجليهم الرّسول إلى خيبر سنة: 4 هـ، وكانت وقعة بني النضير على ستة أشهر من وقعة أحد. انظر 'معجم البلدان' لياقوت الحموي: 5\290-291، و'تفسير ابن كثير' لإسماعيل ابن كثير: 4\358-353 (من تفسير سورة الحشر). (4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 11 من قسم التحقيق.
(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 15 من قسم التحقيق.

ولام حرف، وميم حرف"(1). وفي البخاري(2) عن أبي موسى(3)[رضي الله عنه]، عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم قال: "مثل المؤمن الّذي يقرأ القرآن ح/٩ كالأترجّة، طعمها طيّب وريحها طيّب، والّذي لايقرأ القرآن كالتّمرة، طعمها طيّب ولا ريح لها، ومثل الفاجر الّذي يقرأ القرآن كمثل الرّيحانة، ريحها طيّب وطعمها مرّ، ومثل الفاجر الّذي لايقرأ القرآن كمثل الحنظلة، طعمها مرّ ولا ريح لها"(4). وفي التّرمذي(5) عن ابن عباس(6)[رضي الله عنه] قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "إن الّذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب"(7). وقال مكيّ(8) في 'الرّعاية': "قال ابن سيرين(9): البيت الّذي يقرأ فيه القرآن

٣٦ ـــــــــــــــ

(1) رواه الترمذي في جامعه في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء فيمن قرأ حرفا من القرآن ما له من الأجر: 248\4؛ والدّارمي في سننه: 429\2؛ والحاكم في 'المستدرك': 555\1؛ والمنذري في 'الترغيب والترهيب': 205\2.

(2) المقصود 'صحيحه'، وقد سبقت ترجمة البخاري، في الهامش رقم: 4، ص: 9 من قسم التحقيق.

(3) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضّار، أبو موسى الأشعري اليماني، هاجر إلى النبي (ص)، فقدم عليه عند فتح خيبر، وكان من أطيب الناس صوتا، قرأ عليه أبو رجاء العطاردي وحطان القرشي، وروى عنه الحديث ربعي بن خراش وسعيد بن المسيّب. ولي إمرة الكوفة، وافتتح أصبهان في عهد عمر، ووكّله علي في معركة 'صفّين' في شأن التحكيم بينه وبين معاوية، وتوفي سنة: 44 هـ. أُنظر: 'شذرات الذهب': 53\1، و'خلاصة تذهيب الكمال': 178، و'أسد الغابة': 367\3، و'تقريب التهذيب': 441\1، و'غاية النهاية': 442\1، و'معرفة القراء': 1\39-40.

(4) الحديث رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن من صحيحه، باب فضل القرآن على سائر الكلام: 107\6، وفي كتاب التوحيد، باب قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم: 218\8؛ ومسلم في جامعه الصحيح، في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضيلة حافظ القرآن: 194\2؛ وابن ماجة في المقدمة من سننه، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه: 77\1؛ وأبو داود في سننه، عن أنس في كتاب الأدب، باب من يؤمر أن يجالس: 259\4؛ والدّارمي في مسنده، في كتاب فضائل القرآن، باب مثل المؤمن الّذي يقرأ القرآن:2\442-443؛ وأحمد في مسند المكيين من مسنده، ورقمه: 18728؛ والترمذي في جامعه الصحيح، في أبواب الأمثال: 227\4.

(5) المقصود 'جامعه الصحيح'، وقد سبقت ترجمة الترمذي، في الهامش رقم: 1، ص: 11 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 12 من قسم التحقيق.

(7) الحديث رواه الترمذي في جامعه، في كتاب فضائل القرآن، باب فيمن قرأ حرفا من القرآن ما له من الأجر: 250\4؛ ورواه الدّارمي في كتاب فضائل القرآن من سننه: 429\2؛ وكذا الحاكم في 'المستدرك': 554\1.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(9) هو محمد بن سيرين بن أبي عمرة، أبو بكر الأنصاري البصري، مولى أنس بن مالك، ولد سنة: 32 هـ، رأى ثلاثين من الصحابة، وكان إماما ثقة، كثير العلم والعبادة والورع، وكان يعبر الرّؤيا، ولا يرى الرّواية بالمعنى، ومات سنة: 110 هـ. أُنظر ترجمته في : 'تاريخ بغداد': 331\5، و'تذكرة الحفاظ': 77\1، و'تهذيب التهذيب': 214\9، =

تحضره الملائكة، وتخرج منه الشّياطين، ويتّسع بأهله، ويكثر خيره؛ والبيت الّذي لا يقرأ فيه القرآن تحضره الشّياطين، وتخرج منه الملائكة، ويضيق بأهله، ويقلّ خيره"(1). وقال بعض العلماء: قال معاذ بن جبل(2) رضي الله عنه: "إن أردتم عيش السّعداء، وموت الشّهداء، والنّجاة يوم الحشر، والظلّ يوم الحرّ، والهدى يوم الضّلال، فادرسوا القرآن، فإنّه كلام المهيمن الرّحمان، وحرز من الشّيطان، ورجحان في الميزان". وفي 'التّرمذي'(3) عن الحارث الأعور(4) قال: "مررت في المسجد فإذا النّاس يخوضون في الأحاديث، فدخلت على عليّ(5)[كرّم الله وجهه] فقلت: يا أمير المؤمنين! ألا ترى [أنّ](6) النّاس قد خاضوا في الأحاديث؟ قال: أوقد فعلوها؟ فقلت: نعم، قال: أما إنّي سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: ألا إنّها ستكون فتنة، قلت: ما المخرج منها يارسول الله؟ قال: كتاب الله، فيه نبأ ما كان قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبّار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضلّه الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذّكر الحكيم، وهو الصّراط المستقيم، هو الّذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق عن كثرة الرّدّ، ولا تنقضي عجائبه، هو الّذي لم تنته الجنّ إذ سمعته حتّى

=و'خلاصة تذهيب الكمال': 290، و'شذرات الذهب': 1\128، و'الوافي بالوفيات': 3\146، و'وفيات الأعيان': 1\453، و'غاية النّهاية' لابن الجزري: 2\151، و'طبقات الحفاظ': 31-32، و'الأعلام': 6\154.

(1) قولة ابن سيرين، أوردها مكي في 'الرعاية لتجويد القراءة': 53، والدّارمي من قول أبي هريرة ـ موقوفا ـ في كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن: 2\429-430؛ والغزالي في 'الإحياء': 1\273-274.

(2) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس، أبو عبد الرحمان الأنصاري الخزرجي، شهد بيعة العقبة وبدرا والمشاهد، وكان إليه المنتهى في الحلال والحرام، روى عنه أنس وابن عباس وابن عمر وآخرون، ولاّه النبي قضاء اليمن، واستشهد في الطاعون بالشّام، في خلافة عمر عام: 18 هـ، عن سنّ تناهز أربعا وثلاثين سنة. اُنظر ترجمته في: 'تذكرة الحفاظ': 1\19، و'الإصابة': 3\426-427، و'تقريب التهذيب': 2\255، و'أسد الغابة': 5\194، و'خلاصة تذهيب الكمال': 324، و'غاية النهاية' لابن الجزري: 2\301، و'العبر': 1\22، و'الأعلام' : 7\258.

(3) المقصود 'جامعه الصحيح'، وقد سبقت ترجمة الترمذي، في الهامش رقم: 1، ص: 11 من قسم التحقيق.

(4) هو الحارث بن عبد الله، أبو زهير الهمداني الخارفي ـ وقيل الحوتي نسبة إلى الحوت: وهو بطن من همدان ـ الكوفي ولقبه الأعور، من الطبقة الوسطى من التابعين، روى عن علي بن أبي طالب، وعنه روى عبد الله بن مرّة وعامر بن شراحيل وآخرون، وقد رمي بأنه منتسب للروافض، وهم طائفة من غلاة الشيعة، وكذّبه الشعبي وابن المديني، ووثقه يحيى بن معين وأحمدبن صالح، وروى له النسائي في سننه حديثين، وقد توفي في خلافة عبد الله بن الزبير، أي بعد 64 هـ. اُنظر 'طبقات الحفاظ' لجلال الدين السيوطي: 20 (ترجمة شريح بن الحارث)، و'تقريب التهذيب' لابن حجر العسقلاني: 1\141.

(5) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 26 من قسم التحقيق.

(6) مابين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.

قالوا: ﴿إنّا سمعنا قرءانا عجبا يهدي إلى الرّشد فآمنا به﴾(1)، من قال به صدق، ومن عمل بـه أجـر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم"(2).

وقوله: 'ليست تفي بحملها أسفار': أي لا تقوم بحملها أسفار، على جهة المبالغة، والأسفار جمع سِفر، وهو الكتاب الكبير.(3)

الإعراب:

وقد: حرف تحقيق. أتت: فعل ماض. في فضله: متعلّق بـ'أتت'، والهاء عـائدة على القـرآن. آثار: فاعل بـ'أتت'. ليست: فعل ماض، واسمها مضمر يعود على الأسفار، وذلك من باب الإعمال. تفي: فعل مضارع، وأصله 'تَوْفي'، فحذفت الواو، لوقوعها بين ياء وكسرة في 'يوفي'، بالياء بـاثنتين من أسفل، ثمّ حمل عليها سائر حروف المضارعة، ومثلـه 'يعـد' و'تعـد'، الأصـل 'يـوْعد' و'توعد'.بحملها: متعلّق بـ'تفي'، والهاء عائدة على الآثار. أسفار: فاعل بـ'تفي'، و'تفي' وما بعده في موضع خبر ليس. ثمّ قال: ع/١٤

[12] فَلْنَكْتَفِي مِنْهَا بِـمَا ذَكَرْنَـا **** وَلْنَصْرِفِ الْقَوْلَ لِمضا قَصَدْنَـا

[13] مِنْ نَظْمِ مَقْرَإِ الْإِمَامِ نَـافِـعِ(4)**** أَبِـي رُوَيْـمِ الْـمَـدَنِـيِّ نَـافِـعِ(5)

(1) الجنّ، جزء من آية : 1، وجزء من آية: 2، ورقم السورة: 72.

(2) رواه الترمذي في كتاب فضائل القرآن من جامعه، بـاب مـا جـاء في فضـل القـرآن: 4\345-346، والدّارمي في مسنده، في كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن: 2\435-436؛ والحاكم مختصرا في 'المستدرك': 1\555، وكذا عبد الرّزاق في 'المصنّف': 3\375 ؛ قال الترمذي: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هـذا الوجـه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال". يَـخْلَق : يبلى، والمقصود أنّ القرآن لا يملّ منه قارئه، لأنه غضّ طريّ على الدّوام.

(3) في هامش الصّفحة من المخطوط، مكتوب ما يلي:

"كِتَابٌ أُطَالِعُهُ مُؤْنِسٌ **** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْأَلْسِنَهْ

فَأَدْرُسُهُ فَيُرِينِي الْقُرُونَ **** حُضُورًا وَأَعْظَمَـهُمْ دِرَاسَهْ

من 'الديباج المذهب' أو ذيله للبدر القرافي". قلت: والبيتان من بحر المتقارب، وليسا في 'الديباج'، وهما في ذيله 'توشيح الديباج' للقرافي، وهو محمد بن يحيى، بدر الدين القرافي (ت: 1008 هـ).انظر ترجمته في 'الأعلام': 7\141.

(4) نافع هو عبد الرحمان بن أبي نعيم الليثي، أبو رويم المقرئ المدني، قـرأ على الأعرج وأبي جعفر القارئ وشيبة بن نصاح، وقرأ عليه مالك وقالون وورش، وروى عنه الحديث الليث بن سعد وابن وهـب وأشـهب، ووثقـه يحيى بن معين، وقد توفي سنة: 169 هـ. اُنظـر ترجمتـه في 'تهذيـب التهذيـب': 10\407-408، و'شـذرات الذهـب': 1\270، و'سير أعلام النبلاء': 7\336، و'غاية النّهاية' لابن الجزري: 2\330، و'معرفة القراء': 1\107-111.

(5) مكتوب في المخطوط، بالهامش قرب لفظة 'نافع': "وكان أسود شديد السّواد"، وهو في 'غاية النهاية': 2\330.

اِتفقت الرّوايات على إثبات 'الياء' في قوله: 'فلنكتفي'، لإقامة الوزن لأنّها في محلّ النّون من 'مستفعلن'، وهو في الوتد(1)، والأوتاد لا يدخلها الزّحاف(2)، وإنّما الزّحاف في الأسباب(3)، ولـمّا ذكر الأحاديث المتقدّمة في فضل القرآن وفضل أهله، ورأى أنّها أكثر من أن تحصى، والّذي قصد في نظمه غير ذلك، اقتصر على ما ذكر منها وقال: 'فلنكتفي منها بما ذكرنا'، أي نجتزئ ونستغني، والّذي ذكر أربعة أحاديث:

الأوّل: "خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه"(4)؛ والثّاني: "الماهر بالقرآن مع السّفرة الكرام البررة"(5)؛ والثّالث: "أهل القرآن أهل الله وخاصّته"(6)؛ والرّابع: "القرآن شافع مشفّع"(7).

وقوله:'ولنصرف القول لما قصدنا': أي نردّه ممّا ذكرت من الآثار، لما قصدت من نظم رواية نافع(*)، والنّظم والنّظام بمعنى واحد، وهو ضدّ النّثر، والمقرأ مصدر بمعنى القراءة، ح/١٠ كالمفرّ بمعنى الفرار، وكالمطلع بمعنى الطّلوع، قال الله تعالى: ﴿أين المفرّ؟﴾(8) أي أين الفرار؟، وقال [تعالى]: ﴿حتّى مطلع الفجر﴾(9) أي حتّى طلوع الفجر. والإمام: هو الّذي يقتدى به، والخاشع: المخبت المتواضع، والخشوع محلّه القلب، وقد جاء ذلك في الحديث الصّحيح، وروي عن

(1) الوتد في علم العروض ـ وهو علم الأوزان الشعرية ـ عبارة عن مجموع ثلاثة حروف، وهو ينقسم إلى وتد مجموع : وهو ما كان فيه حرفان متحرّكان والثالث ساكن، ومثاله: نَعَمْ ـ غَزَا؛ وإلى وتد مفروق: وهو ما كان فيه حرفان متحرّكان يتوسّطهما حرف ساكن، ومثاله: مَاتَ ـ نَصْرٌ. انظر 'ميزان الذّهب' للهاشمي: 6.

(2) الزّحاف: ما يلحق التفاعيل الشّعرية ـ التي تكون في حشو البيت ـ من تغيير ويسمّى أيضا العلّة، وهو يتعلّق بثواني التفعيلة لاغير، ولا يطرأ إلا على الحرف الثاني منها، أوعلى الرابع أو الخامس أو السّابع؛ بمعنى أنه لا يدخل الأوتاد، والزّحاف ينقسم إلى مفرد: ومثاله: متَفاعيلن حين تصبح متْفاعلن ؛ ومركّب: ومثاله: متْفاعلن حين تصير متْفعلن. انظر 'علم العروض والقافية' للدكتور عبد العزيز عتيق:170-172.

(3) السّبب عبارة عن حرفين من التفعيلة، فإن كانا متحرّكين فهو السّبب الثقيل، ومثاله: لِمَ ـ بِكَ، وإن كان الأوّل متحرّكا والثاني ساكنا، فهو السّبب الخفيف، ومثاله: هَبْ ـ لِي. 'ميزان الذهب': 5، و'علم العروض والقافية': 18.

(4) سبق تخريجه في الهامش رقم: 2، ص: 25 من قسم التحقيق.

(5) سبق تخريجه في الهامش رقم: 7، ص: 28 من قسم التحقيق.

(6) سبق تخريجه في الهامش رقم: 6، ص: 30 من قسم التحقيق.

(7) سبق تخريجه في الهامش رقم: 1، ص: 32 من قسم التحقيق.

(8) القيامة، جزء من الآية: 10، ورقم السورة: 75.

(9) القدر، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 97.

(*) كان حقّ الشّارح أن يقول 'قراءة نافع'.

رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال، حين مات ابنه إبراهيم(1) عليه السّلام: "إنّ القلب يخشع، والعين تدمع، ولا نقول إلا ما يرضي الرّبّ، وإنّا بك يا إبراهيم لمحزونون"(2). وقوله:

.... **** أَبِي رُوَيْـمِ الْـمَـدَنِـيِّ نَـافِـعِ

أبو رويم كنية نافع(3)، وله أربع كنى: أبو رويم، وأبو الحسن، وأبو عبد الرّحمان، وأبو عبد الله،

(1) قال ابن عبد البرّ في 'الاستيعاب': "إبراهيم ابن النبي (ص)، ولدته له سريّته مارية القبطية، في ذي الحجّة سنة ثمان من الهجرة". (41\1)، وقال: "وكانت مارية القبطية قد أهداها إلى رسول الله (ص) المقوقس ـ صاحب الإسكندرية ومصر ـ وأختها سيرين، فوهب رسول الله(ص) لحسّان بن ثابت الشاعر سيرين، فولدت له عبد الرحمان بن حسّان". 'الاستيعاب': 46\1. وقال الواقدي: إن إبراهيم توفي في بني مازن عند أمّ بردة، يوم الثلاثاء لعشر خلت من ربيع الأوّل سنة عشر، وحمل إلى المدينة ودفن بالبقيع، ومات وهو ابن ثمانية عشر شهرا. ('الاستيعاب': 43\1). وكان لايزال رضيعا، فقد روى مسلم في كتاب الفضائل، باب رحمته (ص) بالصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك، أن رسول الله (ص) قال لما توفي إبراهيم: "إن إبراهيم ابني، وإنّه مات في الثدي، وإنّ له لظئرين تكمّلان رضاعه في الجنّة". 'الجامع الصحيح': 76\7-77، والحديث رواه كذلك الإمام أحمد في باقي مسند المكثرين من مسنده، ورقمه: 11659. وقد صادف أن أصاب الشمس كسوف يوم وفاته، فها هو ذا البخاري يروي في كتاب الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس، عن المغيرة بن شعبة قال: "كَسَفت الشمس على عهد رسول الله (ص) يوم مات إبراهيم، فقال الناس: كَسَفت الشمس لموت إبراهيم! فقال رسول الله (ص): إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم فصلّوا وادعوا الله". 'صحيح البخاري': 24\2. وهذا الحديث رواه مسلم كذلك، عن جابر بن عبد الله في كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي (ص) في صلاة الخسوف من أمر الجنّة والنّار، 'الجامع الصحيح': 31\3؛ ورواه أبو داود أيضا عن جابر بن عبد الله، في كتاب الصلاة، باب من قال أربع ركعات، 'سنن أبي داود': 306\1.

(2) والحديث بتمامه كما رواه البخاري، في كتاب الجنائز من صحيحه، باب قول النبي (ص): إنّا بك لمحزونون، هوكالتالي: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "دخلنا مع رسول الله (ص) على أبي سيف القين، وكان ظئرا لإبراهيم، فأخذ رسول الله (ص) إبراهيم فقبّله وشمّه، ثم دخلنا عليه بعد ذلك وإبراهيم يجود بنفسه، فجعلت عينا رسول الله (ص) تذرفان، فقال له عبد الرحمان بن عوف رضي الله عنه: وأنت يارسول الله؟! فقال: يا ابن عوف إنها رحمة، ثم أتبعها بأخرى فقال (ص): "إنّ العين تدمع والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يرضى ربنا، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون". ('صحيح البخاري': 84\2-85)؛ وقد رواه مسلم أيضا في صحيحه، في كتاب الفضائل، باب رحمته (ص) الصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك. ('الجامع الصحيح' لمسلم: 76\7). القين: الحدّاد، وظئر إبراهيم: أي زوج مرضعته، ولفظ 'الظئر' يطلق على المرضعة وعلى زوجها، وقد ذكر ابن عبد البرّ، أنّ مرضعة إبراهيم ولد النبي (ص)، "هي أمّ بردة بنت المنذر بن زيد الأنصاري، زوجة البراء بن أوس، فكانت ترضعه بلبن ابنها، في بني مازن بن النجار، وترجع به إلى أمّه". ('الاستيعاب': 43\1). ومعنى يجود بنفسه: أي يموت، وتذرفان: أي تدمعان.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 36 من قسم التحقيق.

ذكرهنّ الدّاني(1) في 'الطبقات'(2)، و'الاقتصاد'(3)، و'التّمهيد'(4)، و'إرشاد المتمسّكين'(5)، و'إيجاز البيان'(6)، وذكرهنّ أيضا الأدفوي(7) في'الإبانة'(8) قال: "وروي أنّه كان بأيّ ذلك دعي أجاب". وزاد ابن الباذش(9) في 'الإقناع' كنية خامسة وهي: أبو نعيم، وعليها اقتصر

(1) هو عثمان بن سعيد، أبو عمرو الأموي القرطبي الدّاني الإمام في علوم القراءة، ولد سنة: 371 هـ، رحل إلى المشرق في طلب العلم، ودخل مصر والقيروان ورجع إلى قرطبة، وقد قرأ على عبد العزيز الفارسي وابن خاقان وابن غلبون، وقرأ عليه ابن الفصيح وأبو الذوّاد مفرج ويحيى بن أبي زيد، وكانت له معرفة بالحديث، وله 'التيسير'، و'الوقف والابتداء'، و'الإرشاد'، وغيرها، توفي بدانية سنة: 444 هـ. اُنظر: 'شذرات الذهب': 3\272، و'غاية النهاية': 1\3-5، و'الصلة' لابن بشكوال: 2\405-407، و'معرفة القراء': 1\406-409، و'طبقات الدّاودي': 1\379.

(2) هو كتاب 'طبقات المقرئين' لأبي عمرو للدّاني، ولا وجود لأثره اليوم، وقد ذكره ابن الجزري في 'غاية النهاية': 1\505، وأشاد به قائلا: "وكتاب 'طبقات القرّاء' في أربعة أسفار، وهو عظيم في بابه"، وذكره أيضا الذهبي في 'معرفة القراء الكبار': 1\408، فقال : "كتاب طبقات القرّاء وأخبارهم' في أربعة أسفار". وذكره المنتوري في 'الفهرسة': 105، فقال: "كتاب 'طبقات المقرئين' للحافظ أبي عمرو بن عثمان بن سعيد الدّاني".

(3) كتاب 'الاقتصاد' هذا، ذكره الذهبي في 'معرفة القراء': 1\408، وذكره ابن الجزري في 'غاية النهاية': 1\505، والمنتوري في 'الفهرسة': 4، وانظر في ذلك أيضا 'هدية العارفين': 1\653، و'مفتاح السعادة': 1\368.

(4) هو كتاب 'التمهيد في قراءة نافع'، وقد ذكره المنتوري في 'الفهرسة': 17، وذكره ابن الجزري في 'غاية النهاية': 1\505، وهو مذكور في 'التيسير' للدّاني: 166، عند كلامه على: ﴿عادا الاولى﴾، بآية: 50، من سورة النّجم(53).

(5) هو كتاب 'إرشاد المتمسكين في قراءة ورش'، وقد ذكره المنتوري في 'الفهرسة': 19-20.

(6) هو كتاب 'إيجاز البيان في قراءة ورش'، وقد ذكره المنتوري في 'الفهرسة': 20، والذهبي في 'معرفة القراء': 1\408، وابن الجزري في 'غاية النهاية': 1\505، وابن الأبار في 'التكملة لكتاب الصلة': 1\833.

(7) هو محمد بن علي بن أحمد، أبو بكر الأُدفوي المصري المقرئ النحوي المفسّر، قرأ القرآن على أبي غانم، وسمع القراءات من ابن حامع وابن السّكن، وعليه قرأ ابنه أبو القاسم أحمد، والحسين بن النعمان والحسن بن سليمان؛ انفرد في قراءة نافع في وقته، وألف: 'التفسير'، و'الهمز'، و'الإبانة'، و'الطالع السعيد'، وتوفي سنة: 388 هـ. اُنظر 'إنباه الرّواة': 3\186، و'شذرات الذهب': 3\130، و'غاية النهاية': 2\198، 'بغية الوعاة': 1\189، و'معرفة القراء': 1\353-354، و'معجم الأدباء': 4\34، وطبقات المفسّرين' للدّاودي: 1\197-198، و'الأعلام': 6\274.

(8) كتاب 'الإبانة في قراءة ورش' للإمام أبي بكر الأدفُوي ذكره المنتوري في الفهرسة:19.

(9) هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف، أبو جعفر ابن الباذش الأنصاري الغرناطي، ولد سنة: 491 هـ، وتفقّه بأبيه في القراءات، وروى عن ابن النحاس والغساني والصدفي، وعنه روى أبو خالد رفاعة وأبو علي القلعي، وكان عالما بالقراءات، ويعدّ من الأدباء، وانتهت إليه الخطابة في غرناطة، له من الكتب 'الإقناع في القراءات السّبع'، و'الطرق المتداولة في القراءات'، وغير ذلك، وتوفي سنة: 540 هـ. اُنظر 'الديباج المذهب' لابن فرحون: 42، و'الإحاطة' لابن الخطيب: 1\194-196، و'الصلة' لابن بشكوال: 1\82، و'شجرة النور الزكية' لمحمد مخلوف: 132، و'الإقناع' لابن الباذش: 1\9، و'غاية النهاية' لابن الجزري: 1\83، و'بغية الوعاة' للسيوطي: 1\338، و'الأعلام' للزركلي: 1\173.

الأهوازي(1) في 'المفردات' وقال ابن الباذش(2) في'الإقناع'(3): "وهو نافع(4) بن عبد الرّحمان بن أبي نعيم مولى جعْوَنة(5) بن شعوب الشّجعي، وهو شجع(6) من بني عامر بن ليث، وجعونة حليف حمزة(7) بن عبد المطّلب، وقيل حليف العبّاس(8) بن عبد المطّلب، وقيل حليف بني هاشم(9)". قال

٤٢ ـــــــــــــــــــــــــ

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 20-21، بتحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) هو جعونة بن شَعوب اللّيثي ـ أخو بكر ـ بن شدّاد بن الأسود بن عبد شمس بن مالك بن جعونة بن عويرة بن شجع بن عامر بن ليث، أدرك النبي (ص) وله صحبة، وكانت له مع عمر بن الخطاب رفقة، وروى عنه بعض الأخبار، وهو غير ابن شعوب الذي قتل الصحابي حنظلة بن أبي عامر ـ المعروف بغسيل الملائكة ـ في غزوة أحد، لأن اسم القاتل ـ وأعني ابن شعوب ـ هو شداد بن الأسود، السابق الذّكر في سلسلة النّسب. اُنظر خبر ذلك وترجمة جعونة في: 'طبقات ابن سعد': 5\61، و'الإصابة': 1\261، و'إعجام الأعلام': 94، و'سيرة ابن هشام': 4\22-25.

(6) هو شجع بن عامر بن ليث، جدّ جاهلي من بني عامر، وهم بطن عامر بن صعصعة الليثي، نسبة إلى ليث بن بكر من كنانة، وكانت ديارهم بين اليمامة والبحرين والعراق، وممن ينتسب إليهم الصّحابي الجليل: الحارث بن عوف الشّجعي، ومن قبيلتهم أيضا الصّعب بن جثامة الصّحابي. انظر 'سبائك الذهب' للسّويدي: 165، و'القاموس المحيط' للفيروزآبادي: 659، مادّة (شجع)، و'الأعلام' للزركلي: 5\248.

(7) هو حمزة بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو عمارة القرشي الهاشمي، عمّ النبي (ص) وأخوه من الرّضاعة، أرضعهما ثوبية مولاة أبي لهب، أسلم في السنة الثانية للبعثة، ولازم نصرة النبي وهاجر معه، وشهد بدرا وقتل يوم أحد سنة: 3 هـ، لقبه النبي بأسد الله، وسيد الشهداء. اُنظر ترجمته في: 'الإصابة': 1\353- 354، و'تهذيب الأسماء واللّغات': 1\168، و'تاريخ الخميس': 1\164.

(8) هو العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو الفضل القرشي الهاشمي، عمّ الرّسول (ص)، ولد قبله بعامين، ويحكى أنه قيل له آنت أكبر أم النبي (ص)؟ فقال: هو أكبر مني غير أني أسنّ منه! أسلم وهاجر قبل الفتح، روى عن النبي (ص)، وعنه روى الأحنف بن قيس وعبد الله بن الحارث، ومات بالمدينة عام: 32 هـ، وهو ابن ثمان وثمانين سنة. اُنظر ترجمته في: 'الإصابة': 2\\271، و'طبقات ابن سعد': 4\335، و'تهذيب الأسماء واللّغات': 1\257، و'تقريب التهذيب': 397-398، و'سبائك الذهب': 315.

(9) بنو هاشم: نسبة إلى هاشم بن عبد مناف، واسمه عمرو، وإنما قيل له هاشم لأنه أوّل من من هشم الثريد لقومه، وعبد مناف اسمه المغيرة، وهم بطن من قريش العدنانية، وكانوا يشاطرون عبد شمس رياسة بني عبد مناف، فكانت لهم الرّفادة والسّقاية، وهم أول من سنّ رحلة الشتاء والصيف للتجارة إلى غزة وبلاد الشام. اُنظر في ذلك: 'معجم القبائل العربية': 3\1206، و'سيرة ابن هشام': 1\209، و'الاستيعاب' لابن عبد البرّ بهامش 'الإصابة': 1\15، و'الرّوض الأنف' للسهيلي: 1\94، و'الكامل' لابن الأثير: 2\6، و'تاريخ الأمم والملوك': 2\179.

ابن مجا هد(1) في 'السّبعة': "قال الأصمعي(2): قال لي نافع(3): أصلي من أصْبهَان(4)". وقال ابن الباذش(5) في 'الإقناع':"وهو من الطّبقة الثّالثة بعد الصّحابة".(6) وقال الدّاني(7) في 'الطّبقات':"قال محمّد بن الحسن النّقاش(8): بلغنا أنّ أبا الطّفيل عامر بن واثلة(9)، وعبد ا لله بن أنيس(10)، صاحبي

(1) هو أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد، أبو بكر التميمي البغدادي المقرئ، ولد سنة: 245 هـ، سمع الحديث من ابن نصر وأحمد الرّمادي، وقرأ القراءات على قنبل وغيره، وقرأ عليه أبو بكر الشذائي، له كتاب 'القراءات السبعة'، وتوفي عام: 324 هـ. اُنظر ترجمته في: 'غاية النهاية': 1\139، و'معرفة القرّاء الكبار': 1\269-271، و'هدية العارفين': 1\59، و'الفهرست' لابن النديم: 1\31، و'شذرات الذّهب': 2\302، و'الأعلام': 1\161 .

(2) هو عبد الملك بن قُريْب بن عبد الملك بن علي، أبو سعيد الأصمعي الباهلي، اللغوي النحوي صاحب الأخبار والنوادر، روى عن الخليل وابن العلاء وعن خلف الأحمر، وعنه روى أبو الفضل الرياشي وأبو عبيد السجستاني، وانتدبه الخليفة هارون الرشيد ليؤدب ابنه الأمين، قال عنه ابن حجر إنه كان صدوقا سنّيا، وله من الكتب: كتاب 'خلق الإنسان'، و'الأضداد'، و'الأصمعيّات'، وقد توفي سنة: 216 هـ، وهو قد قارب التسعين من عمره. اُنظر ترجمته في: 'تاريخ بغداد': 10\410، و'إنباه الرّواة': 2\197، و'المعارف': 543، و'طبقات النحويين': 183، و'وفيات الأعيان': 1\288، و'تقريب التهذيب': 1\521-522، و'بغية الوعاة': 2\112-113 ، و'الأعلام': 4\162.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) أصْفَهان أو إصبِهان: مدينة في إيران بين شيراز وطهران، خرّجت كثيرا من العلماء والأدباء، واشتهرت بتجارة الحرير والطنافس. اُنظر 'معجم البلدان' لياقوت الحموي: 1\206-210، و'مرصد الاطلاع' للبغدادي: 1\57، و'الرّوض المعطار': 43.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 21، بتحقيق المزيدي.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) هو أبو بكر النقاش، محمّد بن الحسن الموصلي، ثم البغدادي المقرئ المفسّر، ولد سنة: 266 هـ، رحل في طلب الإسناد، فقرأ على هارون الأخفش بدمشق، وإسماعيل النحاس بمصر، وقرأ عليه محمد بن أشته ومحمد الشنبوذي والحسن الفحام، وكتب الحديث، وقيّد السنن، وصنف في القراءات، وانتهت إليه رئاسة الإقراء، وتوفي سنة: 351هـ. اُنظر 'شذرات الذهب': 3\8، و'غاية النهاية': 2\119، و'معرفة القراء': 1\294، و'تذكرة الحفّاظ': 3\908.

(9) هو عبد ا لله بن أنيس الجهني، أبو يحيى المدني حليف بني سلمة من الأنصار، روى عن النبي (ص)، وعنه روى ولداه عطية وضمرة، وجابر بن عبد ا لله الأنصاري، شهد بيعة العقبة والمشاهد بعدها، ودخل مصر، وخرج إلى إفريقية، ومات بالشام سنة: 54 هـ، في خلافة معاوية بن أبي سفيان. اُنظر ترجمته في: 'الإصابة': 2\278-279، و'تقريب التهذيب': 1\402، و'الأعلام': 4\73.

(10) هو عامر بن واثلة بن عبد ا لله بن عمرو الكناني اللّيثي أبو الطّفيْل، مشهور بكنيته، وربما سمي عمرا، ولد في سنة: 3 هـ، وكان ممن رأوا النبي (ص)، فكانت له صحبة، وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وعمّر طويلا إلى أن مات سنة: 100 هـ في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وكان آخر من مات من الصّحابة، قاله مسلم وغيره. =

رسول الله صلّى الله عليه وسلّم صلّيا خلف نافع"(1). قال ابن عبد الوهّـاب(2) ع/١٥ في 'كفاية الطّالب'(3)، وابن الباذش(4) في 'الإقناع':"قال ابن أبي أويس(5): قال لي مالك(6): قرأت على نافع بن أبي نعيم"(7). قال الدّاني(8) في 'الطّبقات': "وقال أبو عبد الرّحمان النّسائي(9): نافع بن أبي نعيم

= أنظر ترجمته في 'طبقات ابن سعد': 5\338، و'تهذيب التهذيب' لابن حجر: 5\82، و'الأغاني' لأبي الفرج الأصفهاني: 13\159، و'الأعلام' للزّركلي: 3\255-256. و'الجامع الصحيح' لمسلم بن الحجّاج، كتاب الفضائل، باب كان النبي (ص) أبيض مليح الوجه: 7\84.

(1) قلت: وخبر محمد النّقاش الذي ذكره الدّاني غير صحيح، لأنّ وفاة الصّحابيين الجليلين رضي الله عنهما، كانت قبل أن يظهر شأن نافع، فأبو الطّفيل توفي سنة: 100 هـ، بينما كانت وفاة عبد الله بن أنيس عام: 54 هـ، ومن المعلوم أن نافعا مات سنة: 169 هـ، فالأمر إذن بعيد الوقوع، وفي مثل هذا ينفع التأريخ.

(2) هو عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد القدّوس، أبو القاسم الأنصاري القرطبي المقرئ، ولد سنة: 403 هـ، ورحل في طلب العلم، فقرأ على أبي علي الأهوازي وابن القاسم الزبدي وأبي العباس بن نفيس، ثم عاد إلى قرطبة فأصبح خطيب مسجدها، ورحل النّاس إليه، وممن قرأوا عليه خلف بن النحاس ويحيى بن البيّاز، وتوفي سنة: 461 هـ، ألف 'المفتاح في القراءات السبع'، و'كفاية الطالب' وغيرهما. أنظر: 'غاية النهاية': 1\482، و'نفح الطّيب' للمقري: 3\393، و'الإقناع': 1\64، و'معرفة القرّاء الكبار':1\414، و'الصّلة' لابن بشكوال: 2\381.

(3) هو كتاب 'كفاية الطّالب ومعونة الرّاغب' في تعليل القراءات السبع، ويسمى أيضا بـ'زجر النّابح وريّ المالح'، لأنّ المؤلف ردّ في أوّله على من اعترض كتاب 'المفتاح' له. انظر 'فهرسة المنتوري': 12.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) هو إسماعيل بن أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر، أبو عبد الله الأصبحي المدني، روى عن خاله مالك وعن إبراهيم بن سعد وابن الزناد، وعنه روى البخاري ومسلم والدّارمي، وكان صدوقا ثقة، ومات سنة: 226 هـ. أنظر ترجمته في: 'طبقات الحفاظ': 175، و'تهذيب التهذيب': 1\310، و'خلاصة تذهيب الكمال': 29، و'شذرات الذهب': 2\58، و'طبقات ابن سعد': 5\325، و'العبر': 1\396، و'ميزان الاعتدال': 1\222، و'تذكرة الحفاظ': 1\409.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 8 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 20، بتحقيق المزيدي.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم:1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبو عبد الرّحمان الخراساني النّسائي القاضي الحافظ، ولد سنة: 215 هـ، وطاف البلاد وروى عن كثير من الشيوخ، وروى عنه ابن السّني وابن عديّ وابن الأعرابي وآخرون، قال عنه الذهبي: "هو أحفظ من مسلم بن الحجّاج"، وله من الكتب: 'السّنن الكبرى' و'مسند علي' و'مسند مالك' وغيرها، مات شهيدا سنة: 303 هـ. أنظر ترجمته في: 'البداية والنهاية': 1\123، و'تذكرة الحفاظ': 2\698، و'تهذيب التهذيب': 1\36، و'شذرات الذهب': 2\239، و'طبقات الشافعية' للسّبكي: 3\14، و'غاية النّهاية لابن الجزري: 1\61، و'العبر': 2\123، و'وفيات الأعيان': 1\21، و'طبقات الحفاظ': 303.

ليس به بأس". قال الدّاني(1) في 'إيجاز البيان': "وقال يحيى بن معين(2): نافع بن أبي نعيم(3) القارئ ثقة". وذكر ابن مجاهد(4) في 'السّبعة' وابن أشته(5) في 'المحبّر' عن الأصمعي(6) قال: "قال فلان: أدركت المدينة سنة مائة، ونافع رئيس بالقراءة بها، وعاش عمرا طويلا". وذكر الدّاني في 'الطّبقات'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، عن اللّيث بن سعد(7) أنّه قدم المدينة(8) سنة: عشر ومائة، فوجد نافعا إمام النّاس في القراءة لا ينازع. قال الدّاني: "قال المسيّبي(9):

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) هو يحيى بن معين بن عون، أبو زكرياء الغطفاني البغدادي، ثقة وحافظ مشهور، روى عن ابن عيينة وعبد الرزاق وأبي أسامة، وعنه روى البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم، وكان إماما في الجرح والتعديل، قال عنه الخطيب: "كان إماما ربانيا عالما حافظا ثبتا متقنا"، ومات بالمدينة عام: 203 هـ، وله نحو سبع وسبعين سنة، وحمل على سرير النبي (ص). اُنظر في ترجمته: 'تذكرة الحفاظ': 2\429، و'خلاصة تذهيب الكمال': 368، و'الرّسالة المستطرفة': 129، و'العبر': 1\415، و'طبقات الحفاظ': 185-186، و'تقريب التهذيب': 2\358.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(5) هو محمّد بن عبد الله بن أشته، أبو بكر الأصبهاني المقرئ النحوي، قرأ القرآن على ابن مجاهد ومحمد المعدّل ومحمد الكسائي، وقرأ عليه عبد المنعم بن غلبون وخلف بن إبراهيم وابن أسد الأندلسي، وتوفي بمصر سنة: 360 هـ، وله 'المحبّر' و'المفيد' في الشّاذّ. اُنظر: 'غاية النهاية': 2\184، و'معرفة القرّاء الكبار': 1\321، و'الأعلام': 6\224.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 43 من قسم التحقيق.

(7) هو اللّيث بن سعد بن عبد الرّحمان، أبو الحارث الفهمي المصري، ولد سنة: 94 هـ، روى عن الزّهري وعطاء ونافع، وعنه روى ابنه شعيب وعبد الله بن المبارك وقتيبة، ووثّقه يعقوب بن شيبة، وقد توفي بالقاهرة سنة: 175 هـ. اُنظر ترجمته في: 'تاريخ بغداد': 13\3، و'تذكرة الحفاظ': 1\224، و'خلاصة تذهيب الكمال': 375، و'شذرات الذهب': 1\285، و'صبح الأعشى': 3\399، و'غاية النهاية': 2\34، و'العبر': 1\266 ، و'ميزان الاعتدال': 3\423، و'وفيات الأعيان': 1\439، و'تهذيب التهذيب': 8\459، و'طبقات الحفّاظ': 95، و'الأعلام': 5\248.

(8) هي المدينة المنورة، وكانت تدعى في الجاهلية 'يثرب'، لأن أول من سكنها يثرب بن قانية، فنهى النبي (ص) عن تسميتها بذلك كراهة للتثريب، وسماها عليه السلام 'طيبة' و'طابة'، وبها ديار الأنصار من الأوس والخزرج، وإليها كانت هجرة النبي (ص)، وبها كانت وفاته ومدفنه، وبها مسجده النبوي. اُنظر 'معجم البلدان': 5\430-431.

(9) هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمان بن عبد الله بن المسيّب بن أبي السّائب، أبو محمد المسيّبي المخزومي المدني، المقرئ قرأ على نافع بن أبي نعيم، وأخذالقراءة عنه ولده محمد وأبو حمدون الطيب، وحدث عنه ابن ذكوان وأحمد وأبو داود، وقد كان صدوقا ولكن فيه بعض لين، ورمي بالقدر، ومات سنة: 206 هـ، اُنظر في ترجمته 'تقريب التهذيب': 1\60، و'غاية النّهاية': لابن الجزري: 1\515، و'معرفة القراء الكبار': 1\147.

وشيبة يومئذ حيّ". وقال ابن عبد الوهّاب(1) في 'كفاية الطّالب' نحوه. قال ابن مجاهد(2) في 'السّبعة': "وكان نافع عالما بوجوه القراءات، متّبعا لآثار الأئمّة الماضين ببلده"(3). وقال ابن عبد الوهّاب في 'كفاية الطّالب': "سمعت الأهوازي يقول: إنّ نافعا(4) كان قديم الرئاسة في القراءة، عالما بوجوهها، متّبعا لآثار سلفه الماضين ببلده". وقال الطّبري(5) في 'الجامع': "وكان عارفا بالقراءات، نحريرا، مقدّما في زمانه، بصيرا، متّبعا للأثر ولمن مضى من السّلف، إماما لمن بقي من الخلف". قال: "وصلّى بالنّاس في مسجد النّبي صلّى الله عليه وسلّم ستّين سنة". وقال ابن سوار(6) في 'المستنير': "وكان متعبّدا ورعا". وقال غيره: "وكان محتسباً، لا يؤتى بشيء من المنكر إلا غيّره، وكان يشمّ من فيه رائحة المسك إذا جلس للإقراء". ذكر الدّاني في 'الطّبقات'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'(7)، بسنده عن الشّيباني(8) أنّه قال: "قال لي رجل ممن قرأ على نافع، أنّ نافعا كان إذا تكلم تشمّ(9) من فيه رائحة المسك، فقلت له: يا أبا عبد الله، أو يا أبا رويم، تتطيّب كلّما قعدت تقرئ النّاس؟ فقال لي: ما أمسّ طيبا، ولا أقرب طيبا، ولكنّي رأيت فيما يرى النّائم

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'كتاب السبعة في القراءات' لابن مجاهد: 54.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) هو محمّد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري الإمام، ولد بآمل طبرستان سنة: 224، وقرأ القرآن على سليمان بن عبد الرحمان الطلحي، وروى الحديث عن ابن أبي الشوارب، وعنه روى أبو القاسم الطبراني وغيره، وله: 'جامع البيان'، و'تاريخ الأمم والملوك'، و'تهذيب الآثار'؛ توفي ببغداد سنة: 310 هـ. أُنظر 'تاريخ بغداد': 2\162-169، و'تذكرة الحفاظ': 2\710، و'طبقات الشيرازي': 93، و'النجوم الزاهرة': 3\205، و'غاية النهاية': 1\237، و'معجم الأدباء': 6\426، و'وفيات الأعيان': 1\456، و'طبقات المفسّرين' للدّاودي: 2\110-118، و'الأعلام': 6\96.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) هو كتاب 'التّلخيص في قراءة ورش'، ذكره المنتوري في 'الفهرسة': 20، وابن الجزري في 'غاية النهاية': 1\505، والذهبي في 'معرفة القراء': 227، وابن خير في فهرسته: 41، وابن الأبار في 'التكملة لكتاب الصلة': 1\400.

(8) هو أحمد بن يحيى بن يزيد بن سيّار، أبو العباس الشيباني الكوفي، القارئ الإمام اللّغوي، المعروف بثعلب، ولد سنة: 200 هـ، أخذ عن ابن بكّار وسلمة بن عاصم والقواريري، وأخذ عنه الأخفش وابن مجاهد، وكان محدثا ثقة، وراوية للشعر، توفي سنة: 291 هـ، وله 'القراءات'، و'الفصيح'، و'مجالس ثعلب'. أُنظر 'إنباه الرّواة': 1\173-186، و'بغية الوعاة': 1\396-398، و'تاريخ بغداد': 5\204-212، و'تذكرة الحفاظ': 2\214-215، و'تهذيب الأسماء واللغات': 2\275، و'وفيات الأعيان': 1\30، و'معجم الأدباء': 5\102-146، و'غاية النهاية': 1\148-149.

(9) في مخطوطتي 'ح' و'ق': يشم.

النّبي صلّى الله عليه وسلّم وهو يقرأ في فيّ، فمن ذلك الوقت تشمّ في فِيّ هذه الرّائحة"(1). وقد ذكر الأدفويّ(2) في 'الإبانة'، وأبو الحسن بن غلبون(3) في 'التّذكرة'، والطّلمنكي(4) في تأليفه في قراءة نافع هذه الحكاية، وإليها أشار الشّاطبيّ(5) بقوله:

فَأَمَّا الْكَرِيمُ السِّرِّ فِي الطِّيبِ نَافِعُ **** فَذَاكَ الَّذِي اِخْتَارَ/ الْمَدِينَةَ مَنْزِلاَ(6) ح/١١

قال ابن الباذش(7) في 'الإقناع': "قال غير واحد عن نافع(8): إنّه قرأ على سبعين من التّابعين سمّى منهم خمسة وهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع(9)، وأبو داود عبد الرّحمان بن هرم الأعرج(10)،

٤٧

(1) أُنظر الخبر في 'غاية النهاية': 2\332، و'معرفة القراء': 64.

(2) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) هو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد بن غلبون، أبو الحسن الحلبي المقرئ، قرأ على والده، وعلى ابن نهار وابن ما شاء الله، وقرأ عليه أبو عمرو الداني وابن بابشاد والأفليشي، وتوفي بمصر سنة: 399 هـ، وهو في سنّ الكهولة، وله من التصانيف كتاب 'التذكرة في القراءات الثمان' وهو مطبوع متداول. أُنظر ترجمته في: 'غاية النهاية': 1\339، و'معرفة القرّاء': 1\369-370، و'هدية العارفين': 1\429، و'العبر': 2\195، 'طبقات الشافعية' للإسنوي: 2\401.

(4) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى بن لب بن يحيى بن محمد بن قُزْمان، أبو عمر المعافري الطّلمنكي القرطبي، ولد سنة: 340 هـ، وقرأ على أبي الحسن الأنطاكي وابن عراك، وعليه قرأ عبد الله بن سهل، وروى الحديث عن الزبيدي ويحيى اللّيثي، وعنه روى ابن عبد البرّ؛ له 'الروضة في القراءات'، و'الدليل إلى معرفة الجليل'، و'الوصول إلى معرفة الأصول'، وتوفي سنة: 429 هـ. أُنظر: 'الصلة' لابن بشكوال: 1\44-45، و'شذرات الذهب': 3\234، و'غاية النهاية': 1\120، و'معرفة القراء': 1\385-387، و'الأعلام': 1\212، و'الدّيباج المذهّب': 39-40.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(6) البيت من البحر الطويل وهو من رجز 'حرز الأماني' للشاطبي. أُنظر 'سراج القارئ': 9.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(9) هو يزيد بن القعقاع، أبو جعفر المخزومي المدني، أحد القراء العشرة، قرأ القرآن على عبد الله بن عياش، وعليه قرأ نافع بن نعيم وابن جمّاز وابن وردان الحذّار، وحدث عن أبي هريرة وابن عبّاس، وعنه حدّث مالك، ووثّقه ابن معين والنسائي، وتوفي سنة: 133 هـ، عن نيّف وتسعين عاما. أُنظر 'سير أعلام النبلاء': 5\285، و'غاية النهاية': 2\382، و'الأعلام': 8\186، و'معرفة القراء الكبار': 1\72-76، و'تقريب التهذيب': 2\406.

(10) هو عبد الرّحمان بن هرمز، أبو داود المدني مولى محمد بن ربيعة، الملقّب بالأعرج، أخذ القراءة عن أبي هريرة وابن عيّاش، وقرأ عليه نافع بن أبي نعيم وغيره، وروى كثيرا من السّنن عن أبي هريرة، وكان يكتب المصاحف، وله دراية بأنساب قريش، توفي بالإسكندرية سنة: 110 هـ. أُنظر 'تذكرة الحفاظ': 1\96، و'تهذيب الأسماء واللّغات': 2\55، و'تهذيب التهذيب': 7\333، و'خلاصة تذهيب الكمال': 67، و'طبقات ابن سعد': 5\139، و'العبر': 1\132، و'وفيات الأعيان': 1\418، و'معرفة القرّاء': 1\77-78، و'بغية الوعاة': 2\91، و'إنباه الرّواة': 2\172-173.

وأبو رَوح يزيد بن رومان مولى الزّبير بن العوّام(1)، وأبو عبد الله مسلم بن جندب الهذلي(2)، قاصّ الجماعة بالمدينة، وشيبة بن نِصاح بن سرجس بن يعقوب(3)، مولى أم سلمة(4) زوج النّبيّ(5)

(1) هو يزيد بن رومان المدني، أبو روح القارئ مولى آل الزبير، قرأ على عبد الله بن عيّاش، وعليه قرأ نافع، وسمع من عروة بن الزبير وصالح بن خوّات، وثقه ابن معين، وحديثه مروي في الكتب السّتة، وتوفي سنة: 130 هـ. اُنظر: 'غاية النهاية': 381\2، و'معرفة القراء الكبار': 76\1-77، و'الأعلام': 182\8، و'وفيات الأعيان': 277\6.

(2) هو مسلم بن جندب، أبو عبد الله المدني القارئ القاصّ، مولى هذيل، قرأ على عبد الله بن عيّاش، وقرأ عليه نافع الإمام، وروى عن أبي هريرة وحكيم بن حزام وابن عمر، وعنه روى زيد بن أسلم ويحيى بن سعيد، وخرّج له الترمذي في سننه، وتولى تأديب عمر بن عبد العزيز في صغره، ومات في خلافة هشام بن عبد الملك سنة: 110 هـ. اُنظر 'طبقات ابن الجزري': 297\2، و'معرفة القراء الكبار': 80\1-82، و'تقريب التهذيب': 244\2.

(3) هو شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني المقرئ مولى أم سلمة، قرأ القرآن على عبد الله بن عيّاش، وقرأ عليه نافع وابن جماز وإسماعيل بن جعفر، وروى الحديث عن القاسم بن محمد وابن مغيث وابي سلمة، وقال عنه النّسائي: 'شيبة ثقة' وخرّج له حديثا واحدا، وقد تولى قضاء المدينة، وتوفي سنة: 140 هـ. اُنظر في ترجمته: 'غاية النّهاية': 329\1، و'معرفة القراء الكبار': 79\1-80، و'المعارف': 528، و'تقريب التهذيب': 357\1.

(4) هي هند بنت أبي أميّة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن المغيرة بن مخزوم، أمّ سلمة المخزومية، أم المؤمنين، هاجرت إلى الحبشة ثم إلى المدينة، وزوجها أبو سلمة هو عبد الله بن عبد الأسد بن هلال المخزومي، أخو النبي (ص) من الرضاعة، وابن عمّته برّة بنت عبد المطّلب، وقد مات في السنة الرابعة من الهجرة بعد غزوة أحد، فتزوّج الرّسول زوجته أمّ سلمة، وكانت موفورة العقل، وتوفيت بالمدينة سنة: 62 هـ. اُنظر ترجمتها في: 'تقريب التهذيب': 617\2، و'طبقات ابن سعد': 60\8، و'صفة الصفوة': 70\2، و'الأعلام': 97\8-98، و'مرآة الجنان': 137\1.

(5) مكتوب بهامش الصّفحة من المخطوط ما يلي: "واعلم أنّ ورشا وقالون، قرآ على نافع مشافهة من غير واسطة، وقرأ نافع على سبعين من التّابعين، والّذين سماهم خمسة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ، وأبو داود عبد الرّحمان بن هرمز الأعرج، وشيبة بن نصاح القاضي، وأبو عبد الله مسلم بن جندب الهذلي القاضي، وأبو روح يزيد بن رومان، وأخذ هؤلاء القراءة على ثلاثة من الصّحابة وهم: أبو هريرة وعبد الله بن عباس بن عبد المطّلب وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، وقرأ هؤلاء الثّلاثة على أبي الطّفيل أبي بن كعب، وقرأ أبيّ على النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وأخذ صلّى الله عليه وسلّم عن جبريل، عن اللّوح، عن القلم، عن ربّ العزة جلّ جلاله وتقدّست أسماؤه. ولقد أحسن الشيخ أبو عبد الله بن آجروم، في رجزه المسمّى بـ'البارع في قراءة نافع'، في نظم ذلك فقال:

رَوَى الْقِرَاءَةَ أَبُو رُوَيْمِ **** عَنْ جِلَّةٍ وَهُمْ خِيَارُ قَوْمِ
يَزِيدُ الْقَعْقَاعُ جَا يُنْسَبْ **** وَالْهُذَلِي مُسْلِمُ بْنُ جُنْدُبْ
وَعَابِدُ الرَّحْمَانِ نَجْلُ هُرْمُزْ **** وَابْنُ نِصَاحٍ شَيْبَةٌ فَمَيِّزْ
وَعَنْ يَزِيدٍ وَهْوَ الْمُعْزَى إِلَى **** رُومَانِ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ نَقَلاَ
رَوَاهُمُ الْحَبْرُ أَبُو هُرَيْرَةِ **** مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِخَيْرِ سِيرَةِ
وَنَجْلُ عَيَّاشٍ كَ مَعْ أُبَيِّ **** سَلِيلِ كَعْبِهِمْ عَنِ النَّبِيِّ =

صلّى الله عليه ع/١٦ وسلّم، ويقال: إن كنيته أبو ميمونة". قال: "وحكي عن أبي يعقوب الأزرق(1) زيادة تسمية سادس، وهو: صالح بن خوّات(2) بن جبير بن النّعمان الأنصاري"(3). وقرأ هؤلاء على أبي هريرة(4) وابن عباس(5) وعبد الله بن عياش(6) بن أبي ربيعة،(7) وقرءوا على أبي الطّفيل أبيّ بن كعب(8)، وقرأ أبيّ على النّبي صلّى الله عليه وسلّم. وقد قرأ النّبي صلّى الله عليه وسلّم على أبيّ رضي الله عنه، جاء في الحديث عن أبيّ رضي الله عنه، أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال له: "إنّ الله أمرني أن أعرض القرآن عليك، قال: أسمّاني لك ربّك؟ قال: نعم! قال أبيّ: ﴿بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا، هو خير ممّا تجمعون﴾"(9).

٤٩ ___

= من شرح ابن الجراد". قلت: وهذه الأبيات من بحر الرّجز، وتوجد نسخة من 'البارع' بالخزانة العامّة بتطوان تحت رقم: 148. وهذه الأبيات أوردها أيضا ابن القاضي في 'الفجر الساطع'، ورقمه: 989/ق بالخزانة العامة بالرباط. وابن الجراد هو أبو عبد الله محمد بن محمد ابن الجراد السلوي، و عنوان شرحه 'إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع'، وتوجد منه نسخة بالخزانة الحسنية، ورقمها: 1745.

(1) هو يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب الأزرق المدني ثم المصري، قرأ على ورش، وعرض على سقلاب، وعليه قرأ إسماعيل النّحاس وموّاس بن سهل وأبو بكر بن سيف، وإليه انتهت رئاسة الإقراء بعد ورش بالدّيار المصرية، وتوفي سنة: 240 هـ. اُنظر 'غاية النهاية': 2\402، و'معرفة القراء الكبار': 1\181، و'النشر': 1\114.

(2) هو صالح بن خوّات بن جبير بن النّعمان الأنصاري المدني، تابعي جليل، قرأ على أبي هريرة، وعليه قرأ نافع بن أبي نعيم. اُنظر 'تقريب التهذيب' لابن حجر: 1\359، و'الإقناع' لابن الباذش: 1\74، و'غاية النهاية': 1\332.

(3) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 35-37، بتحقيق المزيدي.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 14 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 12 من قسم التحقيق.

(6) هو عبد الله بن عياش بن ربيعة، أبو الحارث المخزومي المكي ثم المدني القارئ، ولد بالحبشة وقيل إنه رأى النبي (ص)، وقد قرأ على أبيّ بن كعب، وقرأ عليه أبو جعفر القارئ ويزيد بن رومان وشيبة بن نصاح، وحدث عن عمر وابن عباس وعن أبيه عيّاش، وعنه حدث ابن الحارث ونافع مولى ابن عمر وسليمان بن يسار، وقد استشهد بسجستان سنة: 78 هـ. اُنظر: 'تذكرة الحفاظ': 1\58، و'تهذيب التهذيب': 5\183، و'طبقات ابن سعد': 6\119، و'غاية النهاية': 1\413، و'معرفة القرّاء الكبار': 1\57-58.

(7) يوجد بهامش المخطوط: "وقيل: وعبد الله بن مسعود، وسالم مولى [أبي] حذيفة، ومعاذ بن جبل". وسالم هو: سالم بن معقل، مولى أبي حذيفة بن عتبة، استشهد سنة: 12 هـ. انظر 'غاية النهاية: 1\301، و'الإصابة': 2\6-8.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 14 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الإقناع': 1\65، والحديث رواه من غير ذكر الآية في آخره، البخاري في كتاب المناقب من صحيحه، باب مناقب أبيّ رضي الله عنه: 4\228؛ ورواه في كتاب تفسير القرآن أيضا، سورة لم يكن:6\90؛ ومسلم في =

قال أبو عبيد(1) في كتاب 'فضائل القرآن': "معنى هذا الحديث عندنا، أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، إنّما أراد بذلك العرض على أبيّ(2)، أن يتعلّم أبيّ منه القراءة ويستثبت فيها، وليكون عرض القرآن سنّة"(3). قال بعض العلماء: "وفي هذا الحديث فضيلة عظيمة لأبيّ رضي الله عنه، وفيه من الفقه قراءة العالم على المتعلّم".

وكان نافع(4) لايردّ كلّ من قرأ عليه عن شيء قرأه، لاتّساع روايته وكثرتها، حتّى يقول له القارئ: أريد قراءتك الّتي تقرأ بها لنفسك، فيردّه إليها، ومن أجل ذلك كثر الاختلاف عنه في القراءة. قال الدّاني(5) في 'الطّبقات': "روى عن نافع القراءة خلق كثير من أهل المدينة وغيرها". وقال الطّبريّ(6) في 'الجامع': "روى عن نافع القراءة مائتان وخمسون رجلا، ثمّ سمّى منهم أربعة وعشرين راويا". وذكر ابن مجاهد(7) في 'السّبعة'، وابن أشته(8) في 'المحبّر' عن إسحاق المسيّبي(9) قال: "لـمّا حضرت نافعا الوفاة قال له أبناؤه: أوصنا، فقال:﴿اتّقوا الله وأصلحوا ذات بينكم، وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مومنين﴾(10). وقد ذكر هذه الوصيّة(11) أيضا الدّاني، في 'الطّبقات'،

٥٠

= جامعه الصّحيح، في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل والحذاق فيه، وإن كان القارئ أفضل من المقروء عليه: 2\195، وفي كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار رضي الله عنهم: 7\150؛ والترمذي في كتاب المناقب من سننه، باب مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبيّ بن كعب وأبي عبيدة بن الجرّاح رضي الله عنهم: 5\330، ورقم الحديث: 3725؛ و أحمد في مسنده: 3\130؛ وقد روى تلك الزيادة من الحديث لوحدها ـ وأعني بها بعض الآية من سورة يونس ـ أبو داود في سننه في كتاب الحروف والقراءات، عن عبد الرّحمان بن أبزى قال: "قال أبيّ بن كعب: ﴿بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا﴾"، قال أبو داود: "بالتاء": 'سنن أبي داود': 4\33، وهي بعض آية: 58، بسورة يونس ورقمها: 10.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 23 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 14 من قسم التحقيق.

(3) نظر 'فضائل القرآن' لأبي عبيد القاسم بن سلاّم: 1\35.

(4) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 38 قسم التحقيق.   (5) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمة الطبريّ في الهامش رقم: 5، ص: 46 من قسم التحقيق. وكتابه 'الجامع' هذا ليس هو كتاب التفسير 'جامع البيان'، وإنما هو كتاب في القراءات. انظر بخصوص ذلك الهامش: 14، ص: 666 من التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 45 من قسم التحقيق.

(10) الأنفال، حزء من آية: 1، رقم السورة: 8.

(11) أُنظر خبر وصية نافع في آخر ترجمته في 'معرفة القراء الكبار' للذهبي: 1\110-111.

و'جامع البيان'(1)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و 'إيجاز البيان'. وذكر ابن مجاهد في 'السّبعة'(2)، أنّ نافعا توفي بالمدينة(3) سنة: تسع وستين ومائة. وذكر النّاظم اسمه وكنيته وبلده، وكذا فعل بعد هذا في راوييه: ورش(4) وقالون(5)، مع ما زاد إلى ذلك من شهرة وتحلية.

الإعرب:

: فلنكتفي: الفاء حرف عطف، واللاّم لام الأمر. نكتفي: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة الجزم فيه سكون الياء، وهي لغة لبعض العرب، يجرون المعتلّ مجرى الصّحيح في جميع أحواله، حكى ذلك بعض العلماء. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(6) رضي ا لله عنه: "وعلى هذه اللّغة قراءة ابن كثير(7)، في رواية قنبل(8) عن أصحابه عنه، في سورة يوسف:

٥١

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الداني: 14.

(2) انظر كتاب 'السّبعة في القراءات': 63، وابن مجاهد سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(3) سبق التعريف بها في الهامش رقم: 8، ص: 45 من قسم التحقيق.

(4) هو عثمان بن سعيد، أبو سعيد المصري المقرئ، الملقب بورش، وأصله من إفريقية، ولد سنة: 110 هـ، وقرأ القرآن على نافع، وهو الذي لقبه بورش لشدة بياضه، وعليه قرأ أحمد بن صالح والأزرق وعبد الصمد وغيرهم، وإليه انتهت رئاسة الإقراء بالديار المصرية، وكانت وفاته سنة: 197 هـ. أُنظر ترجمته في: 'شذرات الذهب': 1\349، و'سير أعلام النبلاء': 9\295، و'غاية النهاية': 1\502، و'معرفة القراء': 1\152-155، و'معجم الأدباء': 5\33-35.

(5) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى، أبو موسى الزرقي القارئ، مولى بني زهرة، وهو ربيب نافع وعليه قرأ، وهو من لقبه بقالون لجودة قراءته، ومعنى قالون بالرومية جيّد، وقد روى الحديث عن ابن الزناد وابن أبي كثير، وقرأ عليه كثيرون منهم ابن يزيد الحلواني وأبو نشيط وحمد بن صالح، وقد توفي سنة: 220 هـ، وله نيّف وثمانون سنة. أُنظر 'شذرات الذهب': 2\48، و'سير أعلام النبلاء': 1\326، و'غاية النهاية' لابن الجزري: 1\615، و'معرفة القراء' الكبار: 1\155-156، و'معجم الأدباء': 6\103-104، و'ميزان الاعتدال': 3\327.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) هو عبد ا لله بن كثير بن المطلب، مولى عمرو بن علقمة الكناني الداري المكي، أصله فارسي وكان عطارا بمكة، وقرأ على عبد ا لله بن السائب ومجاهد، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وشبل وابن مشكان، وحدث عن عبد ا لله بن الزبير وعمر بن عبد العزيز، وعنه حدث أيوب السختياني وابن جريج، وقد وثقه ابن معين، وخرج له أصحاب الكتب الستة، ومات سنة: 120 هـ، عن خمس وسبعين سنة. أُنظر 'سير أعلام النبلاء': 5\318-322، و'تهذيب التهذيب': 5\367، و'غاية النهاية: 1\346، و'شذرات الذهب': 1\157، و'معرفة القراء': 1\86-88.

(8) هو محمد بن عبد الرحمان بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة، أبو عمر المخزومي المكي، وقد قيل له 'قنبل'، لأنّه كان من قوم يقال لهم القنابلة، وقد ولد سنة: 195 هـ، وقرأ على أبي الحسن القواس والبزّي، وعليه قرأ ابن مجاهد وابن شنبوذ وأبو بكر الزّينبي، وإليه انتهت رئاسة الإقراء بالحجاز، وكانت وفاته سنة: 291 هـ. أُنظر 'معرفة القراء الكبار': 1\230، و'غاية النهاية': 1\165. و'الوافي بالوفيات': 3\226-227، و'معجم الأدباء': 6\206-207.

﴿نرتعي ونلعب﴾(1)، و﴿إنّه من يتّقي ويصبر﴾(2)، بإثبات الياء بعد العين والقاف". قلت: وقد أنشد سيبويه(3) في آخر: هذا باب ما يحتمل الشّعر، قول قيس بن زهير(4):

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي **** بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(5)

قال الأعلم(6) في 'شرح أبيات سيبويه': "أثبت الياء في حال الجزم ضرورة، لأنّه إذا اضطرّ ضمّها في حال الرّفع تشبيها بالصّحيح، ع/١٧ وهي لغة لغيره ضعيفة فاستعملها عند الضّرورة"(*)، وفاعل نكتفي ضمير المتكلّم وهو النّاظم. منها: متعلّق بـ'نكتفي'، والهاء عائدة على 'الآثار'. بما: متعلّق بـ'نكتفي'. ذكرنا: فعل ماض وفاعل، والجملة صلة 'ما'، والعائد من الصّلة إلى الموصول محذوف تقديره: ذكرناه. ولنصرف: فعل مضارع معطوف على 'فلنكتفي'، وهو مثله في الإعراب، إلاّ أنّ علامة الجزم هنا سكون الفاء، وكسرت لالتقاء ح/١٢ السّاكنين. القول: مفعول لما متعلّق بـ'نصرف'. قصدنا: فعل ماض وفاعل، والجملة صلة 'ما'، والعائد محذوف تقديره: قصدناه.

(1) يوسف، جزء من آية: 12، رقم السورة: 12. وهي وجه من قراءة قنبل، إذ يقرأهما - نرتع ونلعب - بالنّون فيهما، وإشباع كسر العين من ﴿نرتعِ﴾، فتصير بعدها ياء زائدة، فتصبح ﴿نرتعي﴾. أمّا الوجه الثاني، فهو أن يقرأهما بالنّون فيهما، وكسر العين من ﴿نرتع﴾ بدون إشباع كالبزي، فتقرأ ﴿نرتعِ﴾. أُنظر 'سراج القارئ': 255.

(2) يوسف، جزء من آية: 90، رقم السّورة: 12. قرأ قنبل بإثبات ياء بعد القاف من ﴿يتق﴾، وصلا ووقفا، هكذا ﴿يتقي﴾. أُنظر 'غيث النفع' للصّفاقسي: 259.

(3) ترجمته بالهامش: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(*) انظر 'تحصيل عين الذّهب' للأعلم: 2\71.

(4) هو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة، أبو هند العبسي، كان يعتبر من سادة قومه وأصحاب الكلمة النافذة فيهم، إذ هو أمير من أمراء عبس وحكمائها، حتى قيل له: قيس الرّأي، وما ذلك إلا لسداد رأيه، وكان من الشجعان، واشتهرت وقائعه مع بني فزارة وذبيان، وقد تزهد في أواخر عمره، وكانت وفاته بعُمان سنة: 10 هـ. أُنظر 'خزانة الأدب': 3\536، و'الكامل' لابن الأثير: 1\204، و'سمط اللآلئ': 582 و823، و'الأعلام': 5\206.

(5) البيت من بحر الوافر ، وهو لقيس بن زهير العبسي، قاله في إبل للربيع بن زياد العبسي، كان أخذها وباعها بمكة، لأن الربيع أخذ منه درعا ولم يردّها. أُنظر 'معاني القرآن' للفرّاء: 1\161، و'الكتاب' لسيبويه: 3\316، و'الخصائص': 1\336، و'المحتسب': 1\67، و'شرح المفصل': 8\24، و'شرح الأشموني': 46، و'خزانة الأدب': 8\361، و'الحجّة' للفارسي: 1\325، و'مغني اللبيب': 1\298، و'الحجّة' لابن خالويه: 198، و'الصّحاح': (أتا).

(6) هو يوسف بن سليمان بن عيسى، أبو الحجّاج الأندلسي، أحد أدباء العربية ونحاتها، ولد سنة: 310 هـ بسنتمرية، ورحل إلى قرطبة حيث تلقى علوم العربية والأدب، وكان مشقوق الشفة العليا فاشتهر بالأعلم، وصنف كتبا منها: 'شرح أبيات سيبويه'، و'شرح أبيات الجمل'، و'ترتيب الأشعار السّتة' وكتاب شرحها، وقد كفّ بصره في آخر عمره، وتوفي سنة: 476 هـ. أُنظر 'فهرسة المنتوري': 98، و'كشف الظنون': 1\604، و'وفيات الأعيان': 2\253، و'نكت الهميان': 313، و'مرآة الجنان': 3\159، و'دائرة المعارف الإسلامية': 2\321، و'الأعلام': 8\233.

من نظم: متعلق بـ'قصدنا' في البيت قبله. مقرإ الإمام: مضاف ومضاف إليه. الخاشع: نعت. أبي: بدل. رويم: مضاف إليه وحذف التّنوين منه لالتقاء السّاكنين، وعلى ذلك قراءة حميد بن قيس الأعرج(1)، وأبي عمرو(2) في رواية هارون(3) عنه: ﴿قل هو ا لله أحد﴾(4) بحذف التّنوين من 'أحد'(5)، وروي ذلك عن الحسن(6) وأبان بن عثمان(7)، وعلى ذلك

(1) هو حميد بن قيس الأعرج، أبو صفوان المكي القارئ، قرأ القرآن على مجاهد، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وجنيد بن عمرة، وروى الحديث عن عطاء والزهري، وعنه روى مالك والثوري، ووثقه أبو داود، وكانت وفاته سنة: 130 هـ. أُنظر ترجمته في 'تهذيب التهذيب': 3\46-47، و'غاية النهاية: 2\167، و'معرفة القراء': 1\97-98.

(2) هو زبّان بن العلاء، أبو عمرو المازني المقرئ النحوي البصري،، ولد بمكة سنة: 68 هـ، وكانت نشأته بالبصرة، وقرأ على مجاهد وعكرمة وابن كثير، وقرأ عليه يحيى اليزيدي وعبد الوارث التنوري وشجاع البلخي، وروى الحديث عن أنس وعطاء وآخرين، وعنه روى أبو عبيدة والأصمعي وغيرهما، وإليه انتهت رئاسة الإقراء بالبصرة، وكانت وفاته بالكوفة سنة: 154 هـ. أُنظر 'تهذيب التهذيب': 12\178، و'شذرات الذّهب': 1\237-238، و'سير أعلام النبلاء': 6\407، و'معرفة القراء الكبار': 1\100-105، و'أخبار النحويين البصريين': 46-48.

(3) هو هارون بن موسى، أبو عبد ا لله الأعور العتكي البصري الأزدي، قرأ على عاصم بن أبي النّجود وعبد ا لله بن كثير وحميد بن قيس، وقرأ عليه يونس بن محمد والنّضر بن شميل وشعيب بن إسحاق؛ وروى عن أنس بن سيرين وطاوس وثابت البناني، وهو أوّل من تتبّع شواذّ القرآن ووجوهه وبحث إسنادها، وثّقه ابن معين وروى له البخاري ومسلم، وتوفي في حدود: 170 هـ. انظر 'تاريخ بغداد': 14\3-5، و'بغية الوعاة': 2\321، و'غاية النهاية': 2\348.

(4) الإخلاص، الآية: 1 ،رقم السورة: 112.

(5) وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري، فهو يقرأ: ﴿قل هو ا لله أحدُ﴾ في حال الوصل، بضمة واحدة على حرف الدال من لفظة ﴿أحدُ﴾، وأما نافع وعاصم وغيرهما من القراء السبعة، فإنهم يقرأونها بالتنوين هكذا: ﴿أحدٌ﴾، ولكنها في حالة الوصل بما بعدها: تكسر نون التنوين لأنها ساكنة وأوّل ما بعدها ساكن، وهو همزة الوصل من لفظ الجلالة ﴿ا لله﴾، والقاعدة تقول: إذا التقى ساكنان فاكسر ما سبق، ولذلك فهي تقرأ في الوصل هكذا: ﴿قل هو ا لله أحدُنِ ا لله الصّمد﴾. أُنظر 'السبعة' لابن مجاهد: 171، في كلامه على سورة الإخلاص.

(6) هو الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد البصري، مولى زيد بن ثابت، ولد سنة: 20 هـ، وقرأ القرآن على حطان القرشي، وعليه قرأ يونس بن عبيد وأبو عمرو بن العلاء، وروى الحديث عن أنس بن مالك وجابر بن عبد ا لله، وله مناقب وأخبار يطول ذكرها، توفي سنة: 110 هـ. أُنظر: 'تذكرة الحفاظ': 1\71، و'تهذيب التهذيب': 2\263، و'خلاصة تذهيب الكمال': 66، و'شذرات الذهب': 1\136، و'طبقات الشيرازي': 78، و'طبقات المفسرين' للدّاودي: 1\150-151، و'ميزان الاعتدال': 1\527، و'وفيات الأعيان': 1\128، و'معرفة القراء': 1\65.

(7) هو أبان بن عثمان بن عفّان الأموي، أبو سعيد القرشي المدني، ولد سنة: 20 هـ، وهو ثقة في الحديث، ويعدّ من فقهاء المدينة، روى عن أبيه وكان يحفظ فتاويه، وعنه روى محمد بن إسحاق وأبو الزّناد والزهري وابنه عبد الرّحمان، وروى عنه المغازي المغيرة بن عبد الرّحمان، وعيّنه الخليفة عبد الملك بن مروان واليا على المدينة، وكانت وفاته سنة: 105 هـ. أُنظر 'تقريب التهذيب': 1\31، و'العبر': 1\129، و'الأغاني': 2\4، و'الأعلام': 1\27.

قول الشّاعر، أنشده المبرّد(1) في 'المقتضب':

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ **** وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ(2)

أراد عمرٌو الّذي، فحذف التّنوين من الرّاء لالتقاء السّاكنين. وقال الآخر: أنشده الفارسيّ(3) في 'الحجّة':

(1) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمر بن حسّان، أبو العباس المبرّد النحويّ، ولد سنة: 210 هـ، وأخذ على المازني والجرمي، وعلّم ببغداد، وكان يمثل مذهب البصريين في النحو، وكان خصمه هو ثعلب الذي يمثل مذهب أهل الكوفة، وله من الكتب 'الكامل' والاشتقاق'، وتوفي سنة: 285 هـ. أُنظر 'إنباه الرّواة': 3\241، و'وفيات الأعيان': 4\313، و'غاية النهاية': 2\280، و'طبقات المفسرين' للدّاودي: 2\269-273، و'تهذيب التهذيب': 9\590، و'تذكرة الحفاظ': 2\189، و'بغية الوعاة': 1\269-271، و'أخبار النحويين البصريين': 105-113.

(2) البيت من بحر الكامل، وهو لعبد الله ابن الزبعرى، وقد قاله في مدح هاشم أحد أجداد النبي (ص)، واسمه عمرو بن عبد مناف بن قصيّ، وغلب عليه لقب 'هاشم'، لأنه كان يهشم الثريد للحجاج، قال السّهيلي: "ذكر أصحاب الأخبار، أن هاشما كان يستعين على إطعام الحاج بقريش، فيرفدونه بأموالهم ويعينونه، ثم جاءت أزمة شديدة، فكره أن يكلف قريشا أمر الرفادة، فاحتمل إلى الشام بجميع أمواله، واشترى به أجمع كعكا ودقيقا، ثم أتى الموسم، فهشم ذلك الكعك هشيما، ودقه دقا، وصنع للحاج طعاما مثل الثريد، وبذلك سمي هاشما، لأن الكعك اليابس لا يثرد، وإنما يهشم هشما، فبذلك مدح حتى قال شاعرهم، وهو عبد الله بن الزبعرى:

كَانَتْ قُرَيْشٌ بَيْضَةً فَتَفَقَّأَتْ **** فَالْمُخُّ خَالِصُهُ لِعَبْدِ مَنَافِ

اَلْخَالِطِينَ فَقِيرَهُمْ بِغَنِيِّهِمْ **** وَالظَّاعِنِينَ لِرِحْلَةِ الْأَصْيَافِ

عَمْرُو الْعُلاَ هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ **** قَوْمٌ بِمَكَّةَ مُسْنِتِينَ عِجَافُ".

وبحسب رواية السهيلي هذه، تكون القوافي مجرورة. وأما المبرد فقد روى البيت بروايتين الأولى هكذا: 'عمرو العلا...' وذلك في كتابه 'الكامل'، وأما الرّواية الثّانية فقد أوردها: 'عمرو الذي هشم الثريد...' كما في كتابه 'المقتضب'. وقد قال ابن جني: "ومن روى 'عمرو العلا'، فلا حجة في إنشاده، لأنه مضاف". ونجد أن ابن دريد في كتاب 'الاشتقاق'، نسب البيت لمطرود بن كعب الخزاعي، بينما نسبه ابن منظور في 'اللّسان'، لابنه هاشم بن مطرود في مادّة: (هشم)، ولابن الزبعرى في مادّتي: ('سنت' و'مح') وهو الصحيح. والبيت مذكور في 'المقتضب': 2\312، و'الكامل' للمبرد: 1\328، و'المنصف' لابن جني: 2\231، و'الرّوض الأنف': 1\94، و'نوادر ابن أبي زيد': 167، و'الاشتقاق' لابن دريد: 13، و'الصحاح': 5\2058، مادّة (هشم). وانظر ترجمة هاشم في 'الأعلام': 8\66.

(3) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي، ولد سنة: 288 هـ، وكان من أعلم النّاس بالقراءات واللّغة والنحو، أخذ عن ابن مجاهد والمبرّد والزّجاج وابن السرّاج، وعنه أخذ ابن جني فهو أستاذه ومخرّجه، ومن كتبه: 'التذكرة' و'الحجّة للقراء السّبعة' و'الإيضاح والتّكملة' وضعه لعضد الدولة، وكانت وفاته سنة: 377 هـ. أُنظر ترجمته في: 'وفيات الأعيان':1\131-132، و'معجم الأدباء': 7\232، و'إنباه الرّواة': 308-311، و'لسان الميزان': 2\195، و'غاية النّهاية': 1\206-207، و'بغية الوعاة': 216-217، و'تاريخ بغداد': 7\275-276.

.... **** إذا غُطَيْفُ السُّلَمِيُّ فَرَّا(1)

فحذف التّنوين من الفاء لالتقاء السّاكنين. وقال الآخر، أنشده سيبويه(2):

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ **** وَلاَ ذَاكِرَ اللَّهَ إلاّ قَلِيلاَ(3)

أراد ولا ذاكراً الله، فحذف التّنوين من الرّاء لالتقاء السّاكنين. المدني: نعت، نافع: بدل. ثمّ قال

[14] إذْ كَانَ مَقْرأً إمَامِ الْحَرَمْ **** اَلثَّبْتِ فِيمَا قَدْ رَوَى الْمُقَدَّمْ

[15] وَلِلَّذِي وَرَدَ فِيهِ أَنَّهْ **** دُونَ الْمَقَارِئِ سِوَاهُ سُنَّهْ

استعمل إذ هنا للتعليل، على ما ذهب إليه ابن مالك(4) واستدلّ عليه بقوله تعالى: ﴿ولن ينفعَكم اليوم إذ ظلمتمُ أنكم في العذاب مشتركون﴾(5)، وبقول الفرزدق(6):

(1) هذا الشّطر من بحر الرجز، وقد ذكره الفراء في 'معاني القرآن' ولم ينسبه وأورده في أشطر هكذا:

لَتجدنّي بالْأمِيرِ بَرًّا *** وَبِالْقَنَاةِ مِدْعَساً مِكَرًّا *** إِذَا غُطَيْفُ السُّلَمِيُّ فَرَّا

والقناة هي الرّمح أو عوده، والمِدعس: الطعّان، والمِكرّ: الذي لا يفرّ في الحرب. أُنظر 'معاني القرآن' للفراء: 1\431، و'التبصرة والتذكرة': 2\730، و'الإنصاف': 665، و'نوادر أبي زيد': 91، و'المقرّب': 2\67، و'اللسان': (دعس).

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) البيت من بحر المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي. قال البغدادي: "قوله: 'ولا ذاكر الله'، روي بنصب 'ذاكر' وجرّه، فالنصب للعطف على 'غير'، والجرّ للعطف على 'مستعتب'، و'لا' لتأكيد النفي المستفاد من 'غير'. مستعتب: أي غير طالب للرضى بالرجوع عن الإساءة، قال القرطبي: "والعتبى رجوع المعتوب عليه إلى ما يرضي العاتب، تقول: استعتبته فأعتبني أي استرضيته فأرضاني".(تفسير القرطبي: 15\354). وانظر البيت في 'الكتاب' لسيبويه: 1\169، و'الأغاني': 11\107، و'معاني القرآن' للفراء: 2\202، و'المقتضب': 2\313، و'مغني اللبيب': 2\253، و'الخصائص': 1\311، و'المنصف': 2\231، و'خزانة الأدب': 4\554، و'التبصرة والتذكرة': 2\729.

(4) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله الطائي، ولد بجيّان بالأندلس سنة: 600 هـ، ورحل إلى المشرق في طلب العلم، فتعلّم على السّخاوي وابن يعيش، وتعلّم عليه ولده بدر الدين محمد، وقدبرع في مبادئ اللّغة العربية، حتى أنه كاد أن ينازع سيبويه في شهرته، له مؤلفات منها أرجوزة 'الكافية الشافية' في النحو، والتي لخصها في 'الألفية'، و'لامية الأفعال'، و'تسهيل الفوائد'، توفي سنة: 672 هـ. أُنظر 'بغية الوعاة': 1\130-137، و'نفح الطيب': 1\434، و'غاية النهاية': 2\180، و'وفيات الأعيان': 3\359، و'الوافي بالوفيات': 3\359.

(5) الزّخرف، الآية: 39، رقم السورة: 43.

(6) الفرزدق: هو همّام بن غالب بن صعصعة بن مجاشع، أبو فراس الدّارمي التميمي، شاعر أمويّ، اشتهر بالنقائض، وهي قصائد الهجاء التي دارت بينه وبين جرير، له ديوان جمعه محمد بن حبيب البصريّ، توفي سنة: 110 هـ. أُنظر 'الأغاني': 2\278، و'طبقات فحول الشعراء': 1\299، و'شرح شواهد المغني': 1\14، و'الأعلام': 8\93.

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ **** إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ(1)

وقد استعمل النّاظم في هذا الرّجز 'إذ' للتّعليل، في مواضع يأتي بيانها إن شاء الله[تعالى](2).

والحرم: حرم المدينة، وتقدير الكلام: ولنصرف القول لما قصدنا من نظم مقرإ نافع، إذ كان إمام حرم المدينة ـ منزل الوحي وموضع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ـ أي لأجل أن كان. قال ابن مجاهد(3) في 'السّبعة': "وعلى قراءة نافع اجتمع النّاس بالمدينة، العامّة منهم والخاصّة"(4). وذكر الدّاني في 'الطّبقات' و'إيجاز البيان'، عن أبي عبيد القاسم بن سلاّم(5) قال: "وإلى نافع صارت قراءة أهل المدينة، وبها تمسّكوا إلى اليوم".

وقوله: 'الثّبت فيما قد روى المقدّم': أي المتثبّت فيما قد روى عن أئمّته، والمقدّم على أصحابه من القرّاء، ووصف النّاظم نافعا بالمصدر في قوله: ع/١٨ الثّبت، مبالغة في المدح، ومثله قول الرّاجز، أنشده الجوهري(6) في 'الصّحاح':

إِنِّي إِذَا زُبِّبَتِ الْأَشْدَاقُ **** وَكَثُرَ اللَّجَاجُ وَاللَّقْلَاقُ **** ثَبْتَ الْجَنَانُ مِرْجَمٌ وَدَّاقُ(7)

وقوله: 'وللّذي ورد فيه أنّه': هذا أيضا تعليل، لاختياره قراءة نافع، كأنّه قال: ولأجل أن ورد فيه أنّه سنّة، وإشارته إلى ما روي عن مالك بن أنس(8) ـ رحمه اللّه ـ ذكر ابن مجاهد في 'السّبعة' عن سعيد ابن منصور(9) قال: "سمعت

(1) البيت من بحر البسيط، وهو من قول همّام بن غالب. انظر 'ديوان الفرزدق': 68، و'مغني اللبيب': 1\145. وفي 'ح' و'ق' ورد 'نقمتهم' بدل 'نعمتهم' و'أحد' بدل 'بشر'. (2) ما بين المعقوفين هو زيادة من نسخة 'ح'.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'السبعة في القراءات' لابن مجاهد: 62.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 23 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(7) هذه الأشطر من بحر الرجز، ولم تنسب لقائل . اللقلاق: الصوت، واللّقلاق: طائر أعجمي طويل العنق يأكل الحيات، والجمع اللقالق، ودَقَتُ إليه: أي دنوت منه، والوَادِق: الحديد، والوديقة: شدّة الحرّ، ويقال تكلم فلان حتى زبّب شدقاه: أي خرج الزبد عليهما، والزبيبتان: الزّبدَتَان في الشدقين. أُنظر 'الصّحاح': 1\142 و4\1550.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 8 من قسم التحقيق

(9) هو سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الحافظ، روى عن مالك والليث بن سعد، وعنه روى أحمد وأبو داود وأبو زرعة، وقال أبو حاتم إنه من المتقنين الأثبات، وتوفي بمكة سنة: 227 هـ، ومن تصانيفه كتاب 'السنن والزهد'. أُنظر 'تذكرة الحفاظ': 2\416، و'خلاصة تذهيب الكمال': 121، و'الرّسالة المستطرفة': 34، و'شذرات الذهب': 2\62، و'طبقات ابن سعد': 5\367، و'العبر': 1\399، و'ميزان الاعتدال': 2\159، و'طبقات الحفاظ': 179.

مالك بن أنس(1) يقول: "قراءة نافع سنّة"(2) وقد ذكر ذلك الدّاني في 'الطّبقات'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان، و'التّلخيص'.

والمقارئ: جمع مقرإ وقد تقدّم معناه، فقول النّاظم: 'دون المقارئ سواه'، يرجع إلى نفس الورود، أي ورد فيه دون سواه من المقارئ، لا أنّه(3) سنّة دون سواه، على ما يُتوهّم من اللّفظ، ففي البيتين تقديم وتأخير، والتّقدير: وللّذي ورد فيه دون المقارئ سواه أنّه سنّة، ولا يلزم من كونه ورد فيه عن مالك ما ورد، ولم يرد عنه في غيره، أن يكون غيره ليس بسنّة، بل القراءات كلّها سنّة. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(4) رضي الله عنه: "وذلك أنّ مالكا ـ رحمه الله ـ أراد أن يرجّح قراءة نافع(5) على غيرها من القراءات، فعبّر عن ذلك بأنّها سنّة، أي هي الأولى بالاتّباع من غيرها، لاجتهاد نافع، ولكون أهل المدينة اجتمعوا عليه.

الإعراب:

إذ: ظرف زمان لما مضى، والعامل فيه 'قصدنا' قبل هذا. كان: فعل ماض. مقرأ: خبر كان، واسمها مضمر فيها يعود على المقرأ المتقدّم ذكره قبل هذا، والتّقدير: إذ كان ذلك المقرأ مقرأ كذا، وكان ح/١٣ وما بعدها في موضع خفض بـ'إذ'. إمام الحرم: مضاف ومضاف إليه. الثّبت: نعت للإمام. فيما: متعلّق بـ'الثّبت'. قد: حرف تحقيق. روى: فعل ماض، والفاعل مضمر(6) يعود على الإمام، والجملة صلة 'ما'، والعائد محذوف تقديره: رواه. المقدّم: نعت للإمام. وللّذي: معطوف على 'إذ'، والعامل فيه ما عمل في 'إذ'. ورد: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'الّذي'، والجملة صلة 'الّذي'. فيه: متعلق بـ'ورد'. أنّه: 'أنّ' واسمها. دون: ظرف مكان، والعامل فيه 'ورد'. المقارئ: مخفوض بالظّرف. سواه: بدل من المقارئ ـ كأنّه قال: دون غيره، وقد استعمل النّاظم 'سوى' كـ'غير' وأدخل عليها حرف الجرّ، وسيأتي ذكر ذلك في المخارج إن شاء الله ـ والضّمير مضاف إليه. سنّة: خبر 'أنّ'، و'أنّ' واسمها وخبرها بدل من الضّمير في 'ورد'، والضّمائر في 'فيه'، و'أنّه'، و'سواه'، عائدة على مقرإ نافع. ثمّ قال:

[16] فَجِئْتُ مِنْهُ بِالّذِي يَطَّرِدْ **** ثُمَّ فَرَشْتُ بَعْدُ مَا يَنْفَرِدْ

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 8 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'السّبعة في القراءات' لابن مجاهد: 62، و'معرفة القراء' للذهبي:1\108، و'غاية النهاية': 2\331-332.

(3) في مخطوطة 'ح' و'ق': لأنّه.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(6) في مخطوطة 'ح': ضمير.

[17] فِي رَجَزٍ مُقَرَّبٍ مَشْطُورِ **** لِأَنَّهُ أَحْظَى مِنَ الْمَنْثُورِ ع/١٩

[18] يَكُونُ لِلْمُبْتَدِئِينَ تَبْصِرَةْ **** وَلِلشُّيُوخِ الْمُقْرِئِينَ تَذْكِرَةْ

أخبر أنّه جاء من هذا المقرأ بالّذي يطّرد حكمه، ويجري على سنن واحد ولاينكسر، كالمدّ والقصر، والإظهار والإدغام، والإمالة والفتح ،وغير ذلك من الأصول.

وقوله: 'ثمّ فرشت بعد ما ينفرد': أخبر أنّه أتى بعد ذلك بغير المطّرد، وهو ما حكمه مقصور على مسائل معلومة، كإشمام: ﴿سيء﴾(1) و﴿سيئت﴾(2)، وتسكين الرّاء وضمّها من: ﴿قربة﴾(3)، وفتح الواو وإسكانها من: ﴿أَوَ آبآؤنا﴾(4)، وغير ذلك ممّا يأتي في موضعه. واعلم أنّ في قول النّاظم: 'يطّرد' و'ينفرد'، لقبا من ألقاب البديع، ويسمّى: الالتزام، وهو أن يلتزم المتكلّم، في السّجع أو القافية، قبل حرف الرّويّ ما لا يلزمه، من حرف بعينه أو أكثر، وقد التزم النّاظم هنا الرّاء قبل الدّال، وهذا الالتزام يدلّ على الاقتدار وقوّة المادّة، وهو في القرآن كثير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنّ الّذين اتقوا إذا مسّهم طائف من الشّيطان تذكّروا فإذا هم مبصرون، وإخوانهم يمدّونهم في الغيّ ثمّ لا يقصرون﴾(5)، وقوله: ﴿والطّور(6) وكتاب مسطور﴾(7)، وقوله: ﴿ما أنت بنعمة ربّك بمجنون، وإنّ لك لأجراً غير ممنون﴾(8)، وقوله: ﴿واللّيل وما وسق، والقمر إذا اتّسق﴾(9). وفي حديث أمّ زرع في صفة حالها مع أبي زرع:"وعنده أنام فأتصبّح، وأقول فلا أقبّح"(10).

٥٨

(1) هود، جزء من الآية: 77، ورقم السورة: 11؛ والعنكبوت، جزء من الآية: 33، ورقم السورة: 29.

(2) الملك، جزء من آية: 27 ، رقم السورة: 67 .

(3) التّوبة، جزء من الآية: 99، ورقم السورة: 9.

(4) الصّافات، جزء من الآية: 17، ورقم السورة: 37؛ والواقعة، جزء من الآية: 48، ورقم السورة: 56.

(5) الأعراف، الآية: 201 و202، ورقم السورة: 7.

(6) هو جبل طور سيناء الذي كلم الله عليه موسى بن عمران - عليه السلام — وهو كثير الشجر، ويقع بالشّام، وسيناء وسنين: شجر واحدته سينية. انظر 'تفسير القرطبي': 19\110، و'معجم البلدان': 3\300، 4\48.

(7) الطّور، الآية: 1 و2، رقم السورة: 52.

(8) القلم، الآية: 2 و3، ورقم السورة: 68.

(9) الانشقاق، الآية: 17 و18، ورقم السورة: 84.

(10) في رواية البخاري ومسلم، من قول المرأة الحادية عشرة تتكلم عن زوجها: "فعنده أقول فلا أقبح، وأرقد فأتصبّح، وأشرب فأتقنّح." 'صحيح البخاري': 6\147، و'الجامع الصحيح' لمسلم: 7\140. فلا أقبح: أي أنه لا يقول لها قبحك الله، أو قبح الله وجهك؛ وأتصبّح: أي أتناول شيئا من الأكل أو الشّراب أتعلل به ريثما يهيّأ طعام الصباح، ويسمّى الصّبوح، كما أن الذي يتعلل به في المساء يسمّى الغبوق؛ و'تصبّح' تأتي أيضا بمعنى نام في الغداة، فيكون المراد أنها ذات حظوة عند زوجها، لأنه يباشرها من اللّيل، فتضطر للنوم في الصباح الباكر، بعدما قضّت ليلا ساهرا؛ وأتقنح: أي أشرب بعد ري. اُنظر 'اللسان': (صبح)، وانظر 'اللباب': 222 (الهامش)، و'بغية الرائد': 117.

وقال الشّاعر، أنشده صاحب 'الحماسة'(1):

سَأَذْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي **** أَيَادِيَ لَمْ تُمْنَنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ

فَتًى غَيْرَ مَحْجُوبِ الْغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ **** وَلَا مُظْهِرَ الشَّكْوَى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتِ

رَأَى خَلَّتِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانُهَا **** فَكَانَتْ قَذَى عَيْنَيْهِ حَتَّى تَجَلَّتِ(2)

وقال الرّاجز، أنشده الزجّاج(3) في 'معاني القرآن':

يَاأَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا **** إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا(4)

وقال ابن جنّي(5) في 'الخصائص': "وأنشد أبو عليّ(6):

---

(1) وصاحب 'الحماسة' هو: حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمّام الشاعر العباسي المعروف، ولد في جاسم سنة: 188 هـ، ودرس العربية والعروض، وتشبع من الحكمة اليونانية، وتنقل في بلاد الشام والعراق ومصر، ومدح المعتصم، واتصل بكثير من الأمراء، وممن أخذوا عنه وبرعوا أبو عبادة البحتري الشاعر المشهور، وقد توفي بالموصل سنة: 231 هـ، وله من المؤلفات: ديوان شعر، و'فحول الشعراء'، و'الحماسة' وغيرها. انظر 'وفيات الأعيان': 1\121، و'معاهد التنصيص': 1\38، و'خزانة الأدب': 1\172، و'تاريخ بغداد': 8\248، والأعلام': 2\165.

(2) الأبيات من بحر الطويل، وهي لعبد الله بن الزبير الأسدي، قالها في مدح عمرو بن عثمان بن عفان؛ ورواها المبرد بلفظ 'سأشكر' بدل 'سأذكر'، والخلّة: الحاجة. انظر 'الأغاني': 14\223، و'الكامل' للمبرّد: 1\278-279، و'معاهد التنصيص': 3\303، و'الحماسة البصرية': 1\135، 'شرح ديوان الحماسة' للمرزوقي: 4\1588.

(3) هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجّاج النحوي، وقد كان في أوّل أمره يخرط الزجاج، فعرف به، ثم شغف بعلم النحو، وأخذه عن المبرد فنبغ فيه، ومن تلامذته أبو علي الفارسي، ومن كتبه: 'معاني القرآن'، و'ما ينصرف وما لا ينصرف'، و'شرح أبيات سيبويه'، وتوفي سنة: 316 هـ. انظر 'شذرات الذهب': 2\259-260، و'تاريخ بغداد': 6\89-95، و'إنباه الرواة': 1\194-201، و'بغية الوعاة': 1\411-413، و'وفيات الأعيان': 1\11-12.

(4) البيت من بحر الرجز، ويروى 'أيها' و'يا أيها'، وقد عزاه ابن عبد ربه لوائل بن صُرَيْم اليشكري أحد شعراء اليمامة، كان قاله عندما وقع أسيرا في يد بني أسيد بن عمرو بن تميم، فجعلوا يغمسونه في الرّكية. والمائح من الميْح: وهو أن ينزل الرجل البئر فيملأ الدلو بالماء، ثم يرفعه شخص غيره، ويروى أيضا الماتح من المتح: وهو نزح الماء. أُنظر 'معاني القرآن وإعرابه' للزجّاج: 2\36، و'خزانة الأدب': 3\17، و'معاني القرآن' للفراء: 1\260، و'شرح الحماسة' للتبريزي: 270، 'التذكرة والتبصرة': 1\250، و'التصريح': 2\200، و'العقد الفريد': 6\58، و'شرح المفصّل': 1\177، و'شرح الأشموني': 3\307، و'الإنصاف': 1\288، و'جامع البيان' للطبري: 1\53.

(5) هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح النحوي الأديب، ولد بالموصل، وأخذ عن أبي علي الفارسي، له 'سرّ الصناعتين'، و'الخصائص'، و'المحتسب'، وكانت وفاته ببغداد سنة: 372 هـ. انظر 'إنباه الرواة': 2\335-340، و'معجم الأدباء': 12\81-115، و'بغية الوعاة': 1\132، و'تاريخ بغداد': 11\311-312، و'الأعلام': 2\204.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

شُلَّتْ يَدَا فَارِيَةٍ فَرَتْهَا **** وَفُقِئَتْ عَيْنُ الَّتِي أَرَتْهَا

مَسْكَ شَبُوبٍ ثُمَّ وَفَّرَتْهَا **** لَوْ خَافَتِ النَّزْعَ لَأَصْغَرَتْهَا(1)

قال ابن جنّي: "فلزم الرّاء والتاء وليست واحدة منهما بلازمة"(2)، والقطعة هائية لسكون ما قبل الهاء، والسّاكن لا وصل(3) له، ويجوز مع هذه القوافي(4): 'خذها' و'دعها'، وقد وقع للنّاظم الالتزام في أبيات كثيرة من هذا الرّجز، فليتأمّل ذلك.

وقوله: 'في رجز مقرّب مشطور'، الرّجز أحد أبحر(5) الشّعر، وهي خمسةَ عشرَ : بحر الطّويل، والمديد، والبسيط، والوافر، والكامل، والهزج، والرّجز، والرّمل، والسّريع، والمنسرح، والخفيف، والمضارع، والمقتضب، والمجتثّ، والمتقارب. والرّجز(6) من هذه الأبحر، مسدّس في الدّائرة، مبني من: 'مستفعلن' ستّ مرّات، وله أربع أعاريض(7) وخمسة أضرب(8)، فعَرُوضه الأولى تامّة، ولها ضربان: ضرب مثلها وبيته: ع/٢٠

دَارٌ لِسَلْمَى إِذْ سُلَيْمَى جَارَةٌ **** قَفْرٌ تَرَى آيَاتِهَا مِثْلَ الزُّبُرْ(9)

٦٠

---

(1) البيتان من بحر الرجز، وليست لهما نسبة؛ والشبوب: الشّابّ من الثيران، ومَسْكه: جلده، وأصغر القربة: إذا خرزها صغيرة، ويقال: وفر المزادة إذا لم يقطع من أديمها فضلته؛ والشاعر في البيتين يدعو على المرأة التي أرت الخارزة مَسك الشبوب، فعملت منه الدلو التي يستقى بها وينزع بها الماء من البئر. انظر 'الخصائص': 2\246، وفي 'الصّحاح' للجوهري: 6\2454، و'اللسان' لابن منظور، و'تاج العروس' للزبيدي، مادتي: (صغر) و(فرا).

(2) انظر 'الخصائص' لابن جنّي: 2\246.

(3) الوصل نوعان: حرف مدّ يتولد عن إشباع حركة الرويّ، فيكون ألفا أو واوا أو ياءً؛ و هاء ساكنة أو محرّكة تلي حرف الرويّ. انظر 'علم العروض والقافية': 143.

(4) القافية هي المقاطع الصّوتية التي يلزم تكرار نوعها في كل بيت، وتتكون من حرف أساسي ترتكز عليه يعرف باسم 'الرويّ'، وهو آخر حرف صحيح في البيت الشعري، وعليه تبنى القصيدة، ويكون إمّا ساكنا أو متحركا، وحروف المد الثلاثة والهاء لا تصلح كرويّ؛ والقافية أنواع، ولها عيوب ولوازم. انظر'علم العروض والقافية': 134.

(5) البحور موازين شعرية بها يعرف مكسور الشعر من موزونه، وهي تتكون من وحدات قياسية تسمى 'التفاعيل'، هذه التي تتكون بدورها من مقاطع صوتية هي الأسباب والأوتاد. ومجموع البحور خمسة عشر بحرا، وهي من وضع الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد زاد تلميذه الأخفش عليها بحر المتدارك. انظر 'علم العروض والقافية' للدكتور عبد العزيز عتيق: 7-10، و'ميزان الذهب' للهاشمي: 3- 4.

(6) في مخطوطتي 'ح' و'ق': وللرّجز.

(7) أعاريض: مفردها عروض، وهي التفعيلة الأخيرة من صدر البيت، أي من شطره الأول.'ميزان الذهب': 19.

(8) أضرب: جمع ضرب: التفعيلة الأخيرة من عجز البيت، أي من شطره الأخير.'علم العروض والقافية':26-27.

(9) البيت من بحر الرّجز، ولم ينسب لقائل. انظر 'اللسان': مادّة (قطع)، و'مفتاح العلوم' للسكّاكي: 209، و'شرح المختار من اللّزوميّات' للبطليوسي: 1\205، و'الوافي في العروض والقوافي' للتّبريزي: 53.

وضرب مقطوع(1) ح/١٤ وبيته:

اَلْقَلْبُ مِنْهَا مُسْتَرِيحٌ سَالِمٌ **** وَالْقَلْبُ مِنِّي جَاهِدٌ مَجْهُودُ(2)

والعروض الثّانية مجزوءة(3)، لها ضرب مثلها، وهو الّذي ذهب ثلثه فاستعمل مربّعا وبيته:

قَدْ هَاجَ قَلْبِي مَنْزِلُ **** مِنْ أُمِّ عَمْرٍو مُقْفِرُ(4)

والعروض الثّالثة مشطورة(5) وضربها مثلها، وهو الّذي ذهب شطره فاستعمل مثلّثا وبيته:

مَا هَاجَ أَحْزَاناً وَشَجْواً قَدْ شَجَا **** ....(6)

والعروض الرّابعة منهوكة(7)، وضربها مثلها، وهو الّذي ذهب ثلثاه فاستعمل مثنّى وبيته:

.... **** يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ(8)

هذه الأضرب الخمسة على اختلافها من بحر الرّجز، وقد يؤتى في الأراجيز المزدوجة بمشطور الرّجز مع مشطور السّريع، لأنّ كلّ شطرين مزدوجين شعر قائم بنفسه، فليس السّريع داخلا على الرّجز ومختلطا به، بل الرّجز حيّز والسّريع حيّز، وإنّما يمتنع من ذلك أن يأتي شطر من الرّجز مزدوجا بشطرمن السّريع، وقد جاء من نظم العرب - وإن كان قليلا - مزدوج الرّجز مع مزدوج السّريع،

٦١

(1) الضّرب المقطوع: هو أن يكون على وزن 'مفعولن' بدلا من 'مستفعلن'. انظر 'ميزان الذهب': 20.

(2) البيت من بحر الرجز. انظر 'مفتاح العلوم': 259 ، و'اللسان' مادة (قطع)، و'الوافي' للتبريزي: 103.

(3) البيت المجزوء: هو ما حذف جزءا عروضه وضربه. انظر 'ميزان الذهب': 20.

(4) البيت من بحر الرّجز، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وروايته في ديوانه جاءت هكذا:

قَدْ هَاجَ قَلْبِي مَحْضَرٌ **** بِذِي عُكَاظٍ مُقْفِرٌ.

انظر الدّيوان: 209، و'العقد الفريد': 6\295، و'مفتاح العلوم': 259، و'الوافي في العرض والقوافي': 104

(5) البيت المشطور ما حذف نصفه وبقي نصفه. انظر 'ميزان الذهب': 20.

(6) الشّطر صدر بيت من بحر الرجز، وعجزه: 'مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَا'، وهو لرؤبة العجاج؛ والأتحمي: البُرْد، وأنهج: أبلى. أنظر الديوان: 33، و'الصحاح': (بلل)، و'معاني القرآن' للأخفش: 1\21، و'الخصائص': 2\98، و'مفتاح العلوم': 259، و'جامع البيان' للطبري: 1\89، و'مغني اللبيب': 1\597، و'معاني القرآن' للزجاج: 2\204، و'الوافي' للتبريزي: 105. (7) البيت المنهوك ما حذف ثلثا شطريه وبقي الثلث الآخر. انظر 'ميزان الذهب': 20.

(8) البيت من بحر الرجز، وهو لدريد بن الصمّة، وتمامه: 'أَخُبُّ فِيهَا وَأَضَعْ'؛ والجذع: الصغير السنّ، وأخبّ، وأضع: أسرع في السير. أنظر 'الشّعر والشّعراء': 2\754، و'العقد الفريد': 1\95، و'المحتسب': 1\293، و'خزانة الأدب': 11\120، و'مفتاح العلوم': 259، و'معاني القرآن وإعرابه' للزجاج: 2\204، و'الأغاني': 9\345 و10\31، و'سيرة ابن هشام': 5\107، و'الوافي' للتبريزي: 105، و'الصحاح': 3\1300، مادّة (وضع)، و'اللسان': (جذع).

ومنه قول امرأة من جديس(1):

لاَ أَحَدٌ أَذَلَّ مِنْ جَدِيسِ **** أَهَكَذَا يُفْعَلُ بِالْعَرُوسِ؟
يَرْضَى بِهَذَا يَا لَقَوْمِي حُرٌّ **** أُهْدَى وَقَدْ أُعْطِيَ وَسِيقَ الْمَهْرُ؟
لَخَوْضُهُ بَحْرَ الرَّدَى بِنَفْسِهِ **** خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُفْعَلَ ذَا بِعِرْسِهِ!(2)

وقد جاء النّاظم في هذا الرّجز بأبيات كثيرة من السّريع(3)، فمن ذلك قوله:

[6] وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ الْقُرْآنْ **** أَجْمَلُ مَا بِهِ تَحَلَّى الْإِنْسَانْ

هذا هو الضّرب الموقوف(4) من العروض المشطورة من السّريع، ومنه قوله:

[9] وَجَاءَ عَنْ نَبِيِّنَا الْأَوَّاهِ **** حَمَلَةُ الْقُرْآنِ أَهْلُ اللَّهِ

هذا هو الضّرب المكسوف(5) منها، وليس ذلك بشيء من بحر الرّجز، وقد سمى النّاظم جميع ذلك رجزا، فيحتمل أن يريد بالرّجز أحد الأبحر الخمسة عشر، ويكون ذلك باعتبار الغالب والأكثر، فإنّ هذه الأبيات الخارجة عنه، يسيرة بالنّسبة إلى ما هو منه، ويحتمل أن يريد الرّجز اللّغوي، وهم يطلقونه على ما قلت أجزاؤه، قال الأغلب العِجْلي(6)، أنشده الجوهري(7) في 'الصّحاح':

(1) جديس: قبيلة من العرب العاربة، وكانت منازلهم باليمامة باليمن، وكان الملك عليهم لقبيلة طسم، إلى أن تولى عليهم ملك من ملوك هؤلاء، وكان معروفا بجبروته وجوره، فقتلوه ومن معه، فاستنصرت بقية طسم بحسان بن تبّع، فسار إلى جديس وأهلكهم، فانقرضت قبيلتهم، ولم يعد لها بعدُ أثر. أُنظر 'تاريخ الملوك والطوائف' للطبري: 2\38، و'سبائك الذهب': 37-38، و'القاموس المحيط' للفيروزآبادي: 481، و'الصّحاح' للجوهري: 3\911، مادة (جدس).

(2) الأبيات من بحر الرجز، وهي لعفيرة بنت غفار. انظر 'الأغاني' للأصبهاني: 11\167، و'خزانة الأدب': 2\273.

(3) السّريع "يستعمل تامّا ومشطورا، ولا يستعمل مجزوءا، لأنّ الرّجز يشاركه في الحشو، فعندما يكون البيت على أربع تفعيلات كلها 'مستفعلن'، يكون من مجزوء الرجز، أما المشطور وهو ما بقي منه على ثلاث تفعيلات فقط، فقد حاز في هذا البحر، لأنه لا يمكن أن يختلط بمشطور الرجز أو بمجزوئه".انظر 'علم العروض والقافية': 86-87.

(4) والوقف هو إسكان السابع المتحرك، فتصبح 'مفعولاتُ - مثلا - مفعولاتْ'. انظر 'علم العروض والقافية': 86.

(5) والكسف هو حذف السابع المتحرّك، فتصير 'مفعلاتُ' - مثلا - 'مفعلا'، فتنقل إلى 'فاعلن'. وقد جاء في 'الشّرح' قوله 'المكشوف'، وهو سهو من النّاسخ، والصواب 'المكسوف'. انظر 'علم العروض والقافية': 86.

(6) هو الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة العِجلي، شاعر رجّاز مخضرم، وهو أوّل من أطال الرّجز، وله شواهد كثيرة في كتب اللغة والأدب، وكان توجه مع سعد بن أبي وقاص غازيا، فنزل الكوفة، واستشهد في معركة نهاوند سنة: 21 هـ. أُنظر 'خزانة الأدب' للبغدادي: 1\333، و'المؤتلف والمختلف' للآمدي: 22، و'سمط اللآلئ' للبكري: 801، و'طبقات فحول الشّعراء' للجمحي: 2\737، و'الأغاني' للأصبهاني: 21\29 ، و'الأعلام' للزركلي: 1\335.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

أَرَجَزًا تُرِيدُ أَمْ قَرِيضَا **** كِلَيْهِمَا أَجِدُ مُسْتَرِيضَا؟!(1)

ولذلك يقولون: قال الرّاجز، ولا يقولون: قال الشّاعر، والسّريع ممّا قلّت أجزاؤه، وقد جاء النّاظم أيضا في هذا الرّجز بجملة أبيات، لا نظير لها في بحر الرّجز، [ولا في بحر السّريع](2)، كقوله:

[46] اَلْقَوْلُ فِي الْخِلاَفِ فِي مِيمِ الْجَمِيعْ **** مُقَـرَّبُ الْمَعْنَى مُهَذَّبٌ بَـدِيعْ ع/٢١

وقوله:

[222] وَأَنْ يُكَذِّبُونِ قَالَ يُنْقِذُونْ **** وَتَرْجُمُونِ بَعْدَهُ فَاعْتَزِلُونْ(3)

وقوله:

[269] وَالْمُـتَـفَشِّي الشِّينُ وَالْفَاءُ وَقِيلْ **** يَكُونُ فِي الضَّادِ وَيُدْعَى الْمُسْتَطِيلْ

وغيرهنّ من الأبيات استعمل فيها الإذالة(4)، و لم يُسمع ذلك في مشطور الرّجز ولا في تامّه، وسمع في الضّرب المقطوع منه نادرا، قال الفللوسي(5)، أنشده ابن السمّان(6):

٦٣

(1) البيت من بحر الرجز، وهو للأغلب العِجْلي، قاله الجوهري، وقال الصّاغاني: لم أجده في أراجيزه، وقال ابن بري: نسبه أبو حنيفة لحميد الأرقط؛ وأورد البيت ابن منظور ولكن بلفظ: 'كِلاَهُمَا أُجِيدُ مُسْتَرِيضَا'. أُنظر 'الصّحاح' مادة (روض)، وحاشية صفحة: 3\1081 لمحققه؛ و'اللسان': 7\165، و'معاني القرآن' للفراء: 1\140.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(3) في 'ح': في الشطر الأول من البيت، جاءت 'ثم' بدل 'قال'.

(4) الإذالة: هي زيادة حرف في وتد آخر البيت من بحر البسيط أو بحر الكامل، فيكون ذلك الحرف بالنّسبة له بمنزلة الذّيل للقميص، ويسمى البيت لذلك مُذالا. انظر 'القاموس المحيط': 902، مادة (ذيل).

(5) هو محمد بن محمد بن إدريس بن مالك بن عبد الواحد بن عبد الملك بن محمد بن سعيد بن عبد الواحد بن أحمد بن يوسف، أبو بكر القضاعي الفللوسي، ولد بظاهر أسطبونة سنة: 607 هـ، ونشأ بالأندلس، ثم نزل فاس بالمغرب، وممن أخذ عنه بها أحمد ابن البناء المراكشي، وعبد الملك ابن مخلص الأنصاري، وكانت وفاته سنة: 707 هـ، وله تآليف ومنظومات كثيرة منها: 'الختام المفضوض'، و'زهرة الظرف' في علم العروض، وأرجوزة في نكت القوافي، وله أيضا رجز في الفرائض، سماه 'الغوامض من مغلقات مشكل الفرائض. أُنظر 'فهرسة المنتوري': 214، و'الأعلام': 7\33، و'جذوة الاقتباس': 1\288، ونسبته فيها 'القالوشي' وهو خطأ، والصّحيح 'الفللوسي'.

(6) لعلّه هو محمد بن أحمد بن محرز بن عبد الله بن سعيد بن محرز بن أمية السمّان، أبو بكر الإشبيلي، المشتهر بابن السمّان، أحد أدباء القرن السابع الهجري بالأندلس، وهو من أهل التأليف، وكان من أرباب الشعر كذلك، ذكره المنتوري في فهرسته وقال بأنه اطلع على تآليفه ومنظوماته وحدثه بها شيخه أبو عبد الله محمد بن محمد القيجاطي، عن الخطيب أبي عبد الله اللوشي بسنده إلى المؤلف. أُنظر 'فهرسة المنتوري': 171، المخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط، تحت رقم: 1578.

عُوجَا عَلَيْهَا عَوْجَةً كَيْ تَسْأَلاَ **** عَنْ أَهْلِهَا إِنْ جُزْتُمَا بِالْأَطْلاَلِ(1)

قال الفللوسيّ(2): "وهذا من الشّذوذ بحيث لا يقاس عليه". واعلم أنّ تمام البيت في الرّجز المشطور، عند آخر كلّ ثلاثة أجزاء من أجزاء التّفعيل، لا عند آخر كلّ ستّة أجزاء، كما يعتقد بعض من جهل صناعة العروض، فإذن هذه الأرجوزة وما كان مثلها، مزدَوجة من بيتين بيتين، لا أنّ الشّطرين هنا بيت، وإلاّ اختلّ شرط التّقفية.

وقوله: 'لأنّه أحظى من المنثور': هذا تعليل لترجيزه قراءة نافع(3)، وأحظى: أفعلْ من الحظوة، وهي المكانة والمنزلة، والفعل منه:'حظيَ' 'يحظى'، مثل 'غشِيَ' 'يغشى'، و'رضِيَ' 'يرضى'، ومراده أنّ النّظم له حُظوة لموافقته الطّبع، فهو أسهل للحفظ، وأنشط للنّفس، وأثبت في القلب، وليس كالكلام المنثور، وهذا كما قال الحصري(4) في قصيدته:

رَأَيْتُ الْوَرَى فِي دَرْسِ عِلْمِي تَزَهَّدُوا **** فَقُلْتُ لَعَلَّ النَّظْمَ أَحْظَى مِنَ النَّثْرِ(5)

وقوله: 'يكون للمبتدئين تبصره': أخبر أنّ هذا الرّجز يبصِّر المبتدئين ما لم يكونوا يبصرون، ويعلّمهم ما لم يكونوا يعلمون، ويذكّر المقرئين ما نَسُوا من هذه الرّواية، ويلهمهم ما عنه ذَهلوا، فينتفع به المبتدئ والمنتهي.

الإعراب:

فجئت: فعل ماض وفاعل. منه: متعلّق بِـ'جئت'، ح/١٥ والهاء عائدة على المقرأ. بالّذي: متعلّق بِـ'جئت'. يطّرد: فعل مضارع، والفاعل مضمر يعود على 'الّذي'، والجملة صلة 'الّذي'. ثمّ: حرف عطف. فرشت: فعل ماض وفاعل، وهو معطوف على 'جئت'. بعد: ظرف زمان

٦٤

(1) البيت من بحر الكامل، ولا أعلم له قائلا؛ وعاج عوْجا على المكان: مال، وعطف رأس البعير بالزمام ليميل إليه؛ والشّاعر في البيت يسأل الرّكب أن يأتوه بأخبار محبوبته. انظر 'القاموس المحيط': 182، و'اللسان' مادّة (عوج).

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 63 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) هو علي بن عبد الغني ، أبو الحسن الحصري الفهري القيرواني، كان ضريرا، رحل إلى المغرب إثر نكبة القيروان وسكن سبتة، وقرأ على أبي علي بن حمدون وأبي بكر القصري، وقرأ عليه سليمان بن يحيى المعافري، وانتقل إلى الأندلس ومدح بها الخلفاء واتصل بالأمراء، ثم عاد إلى المغرب واستقر بطنجة حيث توفي سنة: 488 هـ، وله من التآليف 'المنظومة الحصرية في قراءة نافع'. أُنظر: 'وفيات الأعيان': 1\331، و'سير أعلام النّبلاء': 19، و'غاية النهاية': 1\550، و'هدية العارفين': 1\693، و'الوافي بالوفيات': 1\342، و'الصّلة' لابن بشكوال: 2\432-433.

(5) انظر 'المنظومة الحصرية في قراءة نافع': 34، البيت: 29، وهي ضمن مجموع بالخزانة العامة، ورقمه:د 1148.

مـقـطـوع عـن الإضافة، وقد تقدّم الكلام عليـه، والعـامل فيـه 'فرشـت'. مـا: مفعـول بــ'فرشـت'. ينفرد: فعل مضارع، والفاعل مضمر يعود على 'ما'، والجملـة صلـة 'مـا'. في رجـز: يطلبـه 'جئـت' و'فرشت'، فالعامل فيه على اختيار البصريّين 'فرشت'، وحذف مـن جئـت فيـه لأنّـه فضْلـة. مقـرّب مشطور: نعتان لرجز. لأنّه: اللاّم للتّعليل، و'أنّ' واسمها. أحظى: خبر 'أنّ'، والعامل في المجرور العامل في 'رجز'. من المنثور: متعلّق بـ'أحظى'. يكون: فعل مضارع، واسمها مضمر فيها يعود علـى الرّجـز. للمبتدئـين: متعلّـق بمصـدر محـذوف دلّ عليـه الظّـاهر، علـى حـدّ قولـه تعـالى: ﴿وكـانوا فيــه مــن الزّاهدين﴾(1)، وقوله تعالى: ﴿أكان للنّاس عجبا﴾(2)، لتعـذّر تعلّـق المجـرور فيـه بالظّـاهر، لامتنـاع تقدّم شيء من الصّلة على الموصول، ونظير ذلك قول ع/٢٢ عمر بن أبي ربيعة(3):

ظَنُّهَا بِي ظَنٌّ سَوْءٍ كُلُّـهُ **** وَبِهَا ظَنِّي عَـفَافٌ وَكَرَمْ(4)

والتّقدير: وظنّي بها ظنّي. وقد أجاز الأستاذ أبو الحسن بن الضّائع(5) فـي 'شرح الـجمل'، أن يتعلّق بالـمصدر وإن كان متقدّما عليه، لأنّ الظّروف والـمجرورات، قد توسّعت فيها العرب ما لـم تتسّـع فـي غيرها، ولا يـجوز أن يتعلّق بالفعل، لأنّ 'كان' لا تدلّ علـى الـحدث على الصّحيـح. تبصـره: خبر 'يكون'. وللشّيوخ: متعلّق بــمحذوف، مثـل مـا تقـدّم فــي 'للمبتدئـين'(6). الـمقرئين: نعـت للشّيوخ. تذكره: معطوف، ويكون قد عطف اسـما على اسم، وخبراً علـى خـبر؛ ويــحتمل وجهـا آخر، وهو أن يكون 'تذكره' مبتـدأ، و'للشّـيوخ' فــي موضـع الـخبر، ويكـون قـد عطـف جــملة اسـمية على جـملة فعلية. ثمّ قال:

[19] سَمَّـيْـتُـهُ بِالدُّرَرِ اللَّوَامَـعِ **** فِي أَصْلِ مَقْرِإِ الْإِمَامِ نَافِعِ

٦٥

(1) يوسف، جزء من الآية: 20، رقم السورة: 12. (2) يونس، جزء من آية: 2، رقم السورة: 10.

(3) هو عمر بن عبد الله أبي ربيعة المخزومي القرشي، ويكنى أبا الخطـاب، ولـد سـنة: 23 هــ، وكـان مـن شـعراء الغزل، يمثل المدرسة الحضرية، في مقابل مدرسة العذريين، قال عن نفسه: 'إنّي كنت موكلا بالجمال أتبعه'، وهو من طبقة جرير والفرزدق، وقد مات سنة: 93 هـ، من مرض أصابه وهو باليمن. أُنظر 'شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة': 11-17، و'وفيات الأعيان': 1\353، و'خزانة البغدادي': 1\240، و'الأغاني': 1\61، و'الأعلام': 5\52.

(4) البيت من بحر الرّمل، وروي في الديوان بلفظ 'فاحش' بدل 'كله' من الشطر الأول. أُنظر 'ديوان عمـر بـن أبي ربيعة': 358، وقد شرحه وقدم له عبد أ. علي مهنّا، طبع دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: 1406-1986.

(5) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الحسن الكتامي الإشبيلي، المعروف بابن الضّائع، عـالم بالعربيـة، ولـد نحو 610 هـ، وعاش نحوا من سبعين سنة، له شرح على 'الجمل' للزجاجي، وآخر علـى 'كتـاب سـيبويه'، وردٌّ علـى ابن عصفور، توفي سنة: 680 هـ. انظر 'بغية الوعاة': 2\204، و'الأعـلام': 4\333-334، و'فهرسـة المنتـوري': 210، و'الإحاطة' لابن الخطيب: 4\120-122. (6) في 'ح' و'ق': 'للمبتدئين'، وفي 'ع': في المبتدئين.

[20] نَظَمْتُهُ مُحْتَسِباً لِلّــــهِ **** غَيْرَ مُفَاخِرٍ وَلاَ مُـبَــاهِ

الدّرر: جمع درّة، وهي اللّؤلؤة العظيمة، واللّوامع: جمع لامعة، وهي المضيئـة، وسمّاه بـالدّرر للمناسبة الّتي بينه وبينها في الانتفاع والاغتباط، بل منفعة هذا الرّجز أعظم، بالنّسـبة لما ينشأ عنـه مـن علم القراءة، لأنّه وسيلة إليها، وبها يُتوصّل إلى الجنّة، وقد تقدّم ذكر المقرإ والكـلام علـى نـافع.

وقوله: 'نظمته محتسبا لله': أي مخلصا في ذلك لله، لم يطلب به شرف منزلة عنـد أحـد مـن الأمراء، كما فعل غيره من المصنّفين. وقوله: 'غير مفاخر ولا مباه': أي لم يرد بـه مباهـاة ولا فخـراً. والمباهاة: التّعظيم والرّفعة، والفخر: هو التّفاخر على الأصحاب بما يفعله الإنسان.

الإعراب: سـمّيته: فعل ماض وفاعل ومفعول، والهـاء عـائدة علـى الرّجـز. بـالدّرر: متعلّـق بـ'سميته'، وهو المفعول الثّاني، تقول: سميت ولدي زيدا، وسميته بزيـد. اللّوامـع: نعـت. في أصـل: في موضع الحال من 'الدّرر'، والعامل فيه 'سميته'، والتّقدير: حالة كونها مستقرّة في أصل. مقـرإ الإمـام: مضاف ومضاف إليه. نافع: بدل من الإمام. 'نظمته' مثل 'سميته'، والهاء عائدة على الرّجـز. محتسبا: حال من التّاء في 'نظمته'، والعامل فيه 'نظمته'. لله: متعلق بـ'محتسبا'، غـير: حـال مـن الضّمـير في 'محتسبا'، والعامل فيه 'محتسبا'، وهذا على من يمنع تعدّد الحال، وأمّا من أجاز ذلك، فيكون حالا من التّاء فـي 'نظمته'، والعامـل فيه 'نظمـته'. مفـاخر: مضاف إليه. ولامـباه: معـطوف علـى مفـاخر، و'لا' نافية زائدة للتّوكيد. ثمّ قال:

[21] عَلَى الَّـذِي رَوَى أَبُو سَعِيـدِ **** عُثْمَانُ وَرْشٍ عَالِـمُ التَّجْوِيـدِ(1)

[22] رَئِيسُ أَهْلِ مِصْرَ فِي الدِّرَايَهْ **** وَالضَّبْطِ وَ الْإِتْقَانِ فِي الرِّوَايَهْ ع/٢٣

٦٦

(1) في هامش الصّفحة بالمخطوط: "كان عثمان بن سعيد، أبو سعيد المصري المقرئ، المعروف بورش، قصيرا سمينـا، أشقر أزرق العينين، شديد البياض، حسن الصّوت بالقراءة، ولذلك لقبه شيخه نافع بالورشان، فكان يقول لـه: اقـرأ يا ورشان! افعل يا ورشان! وكان لا يكرهه ولا يعجبه، ويقول: أستاذي نافع سمـاني بـه، فغلـب عليـه، ثـم حـذف بعض الاسم فقيل ورش. قال ورش: خرجت من مصر لأقرأ على نافع، فلما دخلت المدينـة، فـإذا بـه لا يطيـق أحـد القراءة عليه لكثرة الطلبة، وكان لا يقرئ أحدا إلا ثلاثين آية، قال: فتوسلت إليه ببعض أصحابه، فجئت إليـه معـه، فقال: هذا رجل جاء من مصر ليقرأ عليك خاصّة، ولم يجئ تاجرا ولا حاجا، فقال له نافع: أنت ترى مـا ألقـى مـن أولاد المهاجرين والأنصار! فقال: أريد أن تحتال له في وقت، فقال لي نافع: يـا أخـي يمكنـك أن تبيـت في المسـجد؟ فقلت: نعم ، فبتّ فيه، فلما كان الفجر جاء نافع فقال: ما فعل الغريب؟ فقلت: نعم هاأنذاك يرحمـك الله!، فقـال: اقرأ، فقرأت وكنت حسن الصوت بالقراءة، فاستفتحت أقرأ، فملأ صوتي مسجد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فلما انتهيت إلى رأس الثلاثين آية، أشار إلي أن اسكت فسكت، فقام إليه شاب من الحلقة فقال: يا معلّم الخير! نحـن معك في المدينة، وهذا قد هاجر إليك ليقرأ عليك، وقد وهبته من نوبتي عشر آيات، وأنـا أقتصر عـلى عـشرين، =

ثبت في رواية المكناسيّ(1) ورشٌ بالرّفع، وكذا قرأته عليه، وفي أصليْ الحضرميّ(2) والبلفيقي(3) مهمل الضبط، ح/١٦ فالأولى ضبطه بالخفض على الإضافة. قال شيخنا أبو عبد الله القيجاطي(4) رضي الله عنه: "إذا اجتمع الإسم واللّقب وكانا مفردين، وجب إضافة الإسم إلى اللّقب في قول أبي العبّاس المبرّد(5)، وهو الّذي يقتضيه كلام سيبويه(6)" قال: "وزعم قوم من المتأخّرين أن ذلك غير واجب، وأنّه يجوز الإتباع والقطع"(7). وثبت في رواية الحضرمي والبلفيقي، في آخر البيت الرّابع: 'في الرّواية'، بـ'في' الّتي للجرّ، وكذا وقفت عليه بخط النّاظم، وفي رواية المكناسي: 'والرّواية' بواو العطف. ولمّا ذكر النّاظم أنّه وضع هذا الرّجز في قراءة نافع، أخذ يبيّن من أيّ رواية عنه، إذ الرّواة عن نافع(8) جماعة كثيرة، حسبما تقدّم ذكره، فأخبر أنّ نظمه على رواية ورش(9) وقالون(10) عن نافع فقال: على الّذي روى أبو سعيد، فذكر هنا كنية أحد الرّاويين، واسمه وشهرته. قال ابن الباذش(11) في 'الإقناع'(12): "وهو عثمان بن سعيد بن عديّ بن غزْوان بن داود بن سابق المصريّ، مولى آل الزّبير بن العوّام(13)" وله ثلاث كنى، أبو سعيد، وأبو عمرو،

= فقال: اقرأ! فقرأتها، ثم قام فتى آخر فقال كقول صاحبه، فقرأت عشرا، وقعدت حتى لم يبق أحد ممن له قراءة، فقال: اقرأ! فقرأت خمسين آية حتى قرأت عليه ختمات قبل أن أخرج من المدينة"، انتهى من 'حياة الحيوان'.

قلت: والقصة في 'حياة الحيوان الكبرى' للشيخ كمال الدين الدّميري: 2\394-395، وكذلك في 'معرفة القراء': 1\154-155. وانظر ترجمة محمّد بن موسى الدّميري في 'مفتاح السّعادة': 1\186، والأعلام للزّركلي: 7\118.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 54 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(7) موجود بهامش الصفحة بالمخطوط: "قال ابن مالك في الألفية:

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ **** حَتْماً وَإِلاَّ أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ". قلت: انظر 'منحة الجليل': 1\123.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 21، بتحقيق المزيدي؛ و'معرفة القراء الكبار' للذهبي: 1\152.

(13) هو أبو عبد الله الزّبير بن العوّام بن خويلد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، حواري رسول الله (ص) =

وأبو القاسم، ذكر ذلك الدّاني في 'الطّبقات' و'إيجاز البيان'. والكنية الأولى أشهر كناه، نصّ على ذلك الدّاني في 'الطّبقات' و'الاقتصاد'، وعليها اقتصر في 'التّيسير'(1)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، وورش لقب له، لقّب به إمّا لشدّة بياضه، لأنّ الورش شيء يصنع من اللّبن، يقال له: الأقِط، وإمّا لقلّة أكله، يقال: ورش الرّجل ورشا: إذا أخذ من الطّعام شيئا يسيرا، وربما كانت هذه عادته، فلقّب بذلك، والله أعلم.

قال الدّاني في 'الطّبقات' "قال أبو الطاهر أحمد بن عمرو(2) - من شيوخ مسلم(3) -: عثمان بن سعيد(4) ثقة". وكان - رحمه الله - ضابطا للقراءة عارفا بوجوهها، قال الدّاني(5) في 'إيجاز البيان': "قال أبو يعقوب الأزرق(6): إنّ ورشا لـمّا تعمّق في النّحو وأحكمه، اتّخذ لنفسه مقرأ يسمّى مقرأ ورش". روى عنه جماعة كثيرة منهم: أبو يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار المدنيّ الأزرق، وهذه الرّواية خاصّة هي الّتي ذكرها الدّاني في 'إيجاز البيان' و'التّلخيص'، وعليها عوّل في 'الاقتصاد' و'التّيسير'، وهي الّتي اشتهر بها العمل، وأخذ النّاس بها في قراءة ورش، وصنّفوا قراءة ورش من طريقها، وعلى هذا جرى ابن الباذش(7) في 'الإقناع'، والشّاطبي(8) في قصيدته، والنّاظم في هذا الرّجز، وغيرهم من المصنّفين للحروف. قال الدّاني في 'التّمهيد': "وإلى أبي يعقوب الأزرق

=وابن عمّته صفيّة، الصحابي الجليل وأحد العشرة المبشرين بالجنة، أسلم وعمره 12 سنة، وشهد بدرا والمشاهد بعدها، وقتل سنة: 36 هـ، بعد منصرفه من معركة الجمل، وبعد أن كان في معسكر عائشة ضدّ عليّ. اُنظر: 'صفة الصفوة': 1\132، و'حلية الأولياء': 1\89، و'الأعلام': 3\43، و'تقريب التهذيب': 1\259، و'الإصابة': 1\545-546.

(1) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 17.

(2) هو أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السّرح، أبو طاهر الأموي المصري، ولد سنة: 170 هـ، روى عن إسحاق بن الفرات ووكيع وأيوب بن سويد، وعنه روى مسلم وأبو داود وبقي بن مخلد، وكان ثقة فهما من الصالحين الأثبات، وتوفي سنة 250 هـ، وله من الكتب 'شرح موطأ ابن وهب'. اُنظر ترجمته في: 'تذكرة الحفاظ': 2\504، و'تهذيب التهذيب': 1\64، و'خلاصة تذهيب الكمال': 9، و'الديباج المذهب': 35-36، و'طبقات الشافعية' للسبكي: 2\26، و'حسن المحاضرة': 1\309، و'طبقات الحفاظ': 219، و'شذرات الذهب': 2\120.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 9 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 قسم التحقيق. (6) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 49 قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق. وانظر 'الإقناع' لابن الباذش: 28، تحقيق المزيدي.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق. وانظر 'سراج القارئ' لابن القاصح: 13-14.

صارت الإمامة في القراءة بعد ورش، وعنه أخذها أكثر المصريّين وإليه يُسندونها". وذكر الأدفُوي(1) في 'الإبانة'، أنّ أبا يعقوب قرأ على ورش عشرين ختمة، بين حدْر(2) وتحقيق(3). قال ابن الباذش(4) في 'الإقناع' في التّعريف بورش: "ولد بمصر(5) سنة: عشر ومائة، وقرأ على نافع(6) سنة: خمس ع/٢٤ وخمسين[ومائة](7)، وتوفّي بمصر سنة: سبع وتسعين ومائة، في أيّام المأمون(8)، وله سبع وثمانون سنة"(9)؛ وقد ذكر الدّاني(10) في 'جامع البيان'(11)، و'الاقتصاد'، وفاة ورش في السّنة المذكورة.

وقوله: 'عالم التّجويد'، التّجويد: مصدر جوّدت الشيء، إذا حسّنته وقوّمته، والمراد به هنا تجويد القراءة، وهو تحسينها، وإعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها في مراتبها. وقوله: 'رئيس أهل مصر في الدّراية'، الرّئيس: المقدّم في القوم، والدّراية: هي المعرفة. وقوله: 'والضّبط والإتقان في الرّواية'، هو ما تحتاج إليه القراءة، من تحقيق وتسهيل، وإدغام وإظهار، وغير ذلك، حسبما أخذه عن شيخه.

(1) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) الحدر: "إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحو ذلك، مما صحت به الرّواية ووردت به القراءة، مع إيثار الوصل وإقامة الإعراب ومراعاة تقويم اللّفظ وتمكّن الحروف" انظر 'النّشر': 1\207، و'فتح المجيد': 21.

(3) التحقيق: "إعطاء كل حرف حقّه من إشباع المدّ وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية الغنّات، وتفكيك الحروف، وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسّكت والترسّل واليسر والتّودة وملاحظة الجائز من الوقوف." 'النّشر' لابن الجزري: 1\205، و'التحديد' للداني: 182.

(4) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) مصر: دولة عربية تقع في شمال شرقي إفريقيا، يحدها شمالا البحر البيض المتوسط، وشرقا فلسطين وخليج العقبة والبحر الأحمر، وجنوبا السودان، وغربا ليبيا ، ويخترقها وادي النيل الكبير، اشتهرت بزراعة القطن والأرز وقصب السكر، وعاصمتها القاهرة التي بناها المعز الفاطمي، وبها الأزهر الشريف. اُنظر 'معجم البلدان': 137-143.

(6) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 38 من قسم التحقيق. (7) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع' و'ق'.

(8) هو عبد الله بن هارون الرّشيد، أبو العباس المأمون، ولد سنة: 170 هـ، وأمّه جارية فارسية اسمها مراجل، ماتت في نفاسها به، أنشأ مكتبة 'بيت الحكمة' في بغداد، كان أفضل خلفاء بني العباس علما وحزما وسماحة، وعرفت الثقافة والأدب والفلسفة والعلوم في عصره ازدهارا كبيرا، ونشطت حركة النقل والترجمة، توفي بالقرب من طرسوس سنة: 218 هـ. اُنظر ترجمته في 'تاريخ بغداد': 10\183، و'في الأعلام':624، وتاريخ الخلفاء': 284-291.

(9) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 22، بتحقيق المزيدي. (10) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 قسم التحقيق.

(11) كتاب 'جامع البيان في القراءات السّبع' لأبي عمرو الدّاني: ورقة 14، وقد ذكره ابن الجزري وأثنى عليه في 'غاية النهاية': 1\504، و'النشر': 1\61، وتوجد منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية بالقاهرة، تحت رقم: 7266، وقد قام بتحقيقه د. عبد المهيمن عبد السلام طحّان، في رسالة تقدم بها لنيل الدكتوراة، من جامعة أم القرى بمكة.

الإعراب: على الّذي: متعلّق بـ'نظمته'. روى: فعل ماض. أبو: فاعل. سعيد: مضاف إليه، والجملة صلة 'الّذي'، والعائد محذوف تقديره: رواه. عثمان: بدل من أبو. ورشُ: على رواية الرّفع بدل من عثمان، وعلى اختيار الخفض مضاف إليه. عالم: نعت لعثمان. التّجويد: مضاف إليه. رئيس: نعت. أهل مصر: ح/١٧ مضاف ومضاف إليه، و لم ينصرف 'مصر' للتّعريف والتّأنيث، لأنّه اسم بلدة وتعريفه بالعلميّة. في الدّراية: متعلّق بـ'رئيس'. والضّبط والإتقان: معطوفان على 'الدّراية'. في الرّواية: على رواية 'في' متعلّق بـ'الإتقان'، وعلى رواية 'والرّواية' معطوف. ثمّ قال:

[23] وَالْعَالِمُ الصَّدْرُ الْمُعَلِّمُ الْعَلَمْ **** عِيسَى بْنُ مِينَا وَهْوَ قَالُونُ الْأَصَمْ

[24] أَثْبَتُ مَنْ قَرَأَ بِالْمَدِينَهْ **** وَدَانَ بِالتَّقْوَى فَزَانَ دِينَهْ

مينى يقصر ويمدّ، ولا يكون هنا إلا مقصورا. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(1) رضي الله عنه:"وإذا قصر ينبغي أن يكون منوّنا، ويرسم بالياء". قلت: واتّفقت النّسخ على رسمه بالألف، وبالألف وقفت عليه بخطّ النّاظم. ووقع في أصل الحضرمي(2)، وأصل المكناسي(3)، وأصل البلفيقي(4) مُهمل الضّبط، وقرأته على المكناسي مقصورا(5) غير منوّن، و لم أسأله عن كيفيّة روايته فيه، والظّاهر أنّه رواه كذلك، لأنّه لم يردّه عليّ وقت القراءة، والله أعلم. ولّما فرغ النّاظم من الكلام على أحد الرّاويين، أخذ الآن يتكلّم في الرّاوي الثّاني عن نافع(6) فقال: 'والعالم الصّدر المعلّم العلم'، الصّدر: مقدَّم كلّ شيء، والعلم: الشّهير، ومنه علم الجيش، والجمع أعلام، ثمّ ذكر اسمه واسم أبيه ولقبه. قال ابن الباذش(7) في 'الإقناع'(8): "وهو أبو موسى عيسى بن مينا، بن وردان، بن عيسى، بن عبد الصّمد، بن عمرو، بن عبد الله المدنيّ". وجدّه عبد اللّه سبي من الرّوم (9)، في أيّام

٧٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(5) 'ح' و'ق': منصوبا، وهو سهو من الناسخ.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\59.

(9) هم بنو روم بن عيص بن إسحاق بن إبراهيم، ويسمون بني الأصفر لشقرتهم، وقيل لأدمة كانت في جدّهم عيص، الذي كان يسمى لذلك آدم، وفي نسائهم جمال وحلاوة. انظر 'نهاية الأرب': 36، و'سبائك الذهب': 34.

عمر بن الخطاب(1) رضي الله عنه، وبيع في المدينة فاشتراه بعض الأنصار(2) فأعتقه، فهو مولىً للأنصار، ذكر هذا الأهوازي(3)، وعن غيره: مولى الزُّهريّين"(4). قال الدّاني(5) في 'التّيسير': "هو عيسى بن مينا المدَني الزُّرقي ع/٢٥ مولى الزّهريين"(6). قال ابن الباذش(7) في 'الإقناع': "ويقال:إنّه كان ربيب نافع(7)، وأنّه هو الّذي لقّبه بقالون لجودة قراءته، لأنّ قالون بلسان الرّوم: جيّد". قال: "ذكر عمر بن شبّة(8) عن مالك بن أنس(9)، أنّ عبد الله بن عمر(10) كانت له جارية روميّة، وكانت تقول له: أنت قالون، أي رجل صالح". قال الدّاني في 'الطّبقات':

٧١ ———————

(1) هو عمر بن الخطاب بن نفيل، أبو حفص القرشي العدوي الفاروق، ثاني الخلفاء الرّاشدين، وأول من لقب بأمير المؤمنين، كان مثالا للعدل، أيّد الله به الإسلام، وفتح به الأمصار، وقد استشهد سنة: 23 هـ، وله ستون سنة، قتله أبو لؤلؤة الفارسي، غلام المغيرة بن شعبة. اُنظر 'أسد الغابة': 4\145، و'الإصابة': 2\518-519، و'تاريخ الخلفاء': 108، و'تذكرة الحفاظ': 1\5، و'خلاصة تذهيب الكمال': 239، و'شذرات الذهب': 1\33، و'طبقات الشيرازي': 38، و'غاية النهاية': 1\591، و'العبر': 1\27، و'مروج الذهب': 2\312، و'النجوم الزاهرة':1\78.

(2) الأنصار: هم سكان أهل المدينة من الصّحابة، الذين ناصروا رسول الله (ص)، وكانوا ينقسمون إلى قبيلتين كبيرتين: الأوس وزعيمهم سعد بن معاذ، والخزرج ورئيسهم سعد بن عبادة. اُنظر 'الأنساب' للسمعاني: 1\367، وكتاب المناقب من 'صحيح البخاري'، باب مناقب الأنصار: 4\221-222، وكتاب فضائل الصّحابة من 'الجامع الصّحيح' لمسلم، باب فضائل الأنصار: 7\173- 174.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(4) الزّهريون: فرع من قريش ينتسب إلى زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي، وقد كانوا حلفاء لبني عبد مناف، فسمّوا بالمطيّبين، وذلك أن امرأة من بني عبد مناف أخرجت لهم جفنة مليئة بالطيب، فغمسوا فيها أيديهم ومسحوها بالكعبة، تأكيدا لتحالفهم وعهدهم. اُنظر 'الأنساب' للسّمعاني: 6\328، و'السيرة' لابن هشام: 1\263.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) أنظر 'التّيسير' لأبي عمرو الداني: 17.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق. وانظر 'الإقناع' بتحقيق المزيدي: 23.

(8) هو عمر بن شبّة بن عبيدة بن زيد النُّميْري، أبو زيد بن أبي معاذ البصري الحافظ نزيل بغداد، روى عن أبيه وعن يحيى القطان والحسن بن عرفة، وعنه روى ابن ماجة وابن صاعقة، ووثقه الدّارقطني، وله تصانيف، وتوفي بسرّمن رأى سنة: 262 هـ. اُنظر: 'تاريخ بغداد': 11\208، و'تذكرة الحفاظ': 2\516، و'تهذيب التهذيب': 7\460، و'خلاصة تذهيب الكمال': 240، و'شذرات الذهب': 2\146، و'العبر': 2\25، و'طبقات الحفاظ': 225-226.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 8 من قسم التحقيق.

(10) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرّحمان العدوي المدني، من فقهاء الصحابة وأعلامهم، شهد الخندق مع النبي (ص)، وهو من أهل بيعة الرضوان، ومناقبه كثيرة، منها وصف الرّسول له بالصلاح، وقد توفي سنة: 74 هـ. انظر 'أسد الغابة': 3\340، و'الإصابة': 1\338، و'تاريخ بغداد': 1\171، و'تذكرة الحفاظ': 1\37، و'العبر': 1\83.

"وقال عبد الرّحمان بن أبي حاتم(1): كان قالون(2) أصمّ، يُقرئ القرآن، ويفهم خطأهم ولحنهم بالشّفة". قال : "وسمعت علي بن الحسن(3) يقول: كان قالون أصمَّ شديد الصّمم، وكان يُقرأ عليه القرآن، وكان ينظر إلى شفتيّ القارئ، ويردّ عليه اللّحن والخطأ، وقال: إنّي أفهم تحرّك الشّفة". فقول النّاظم فيه : 'الأصمّ'، ليس على جهة النّقص، بل هو في الحقيقة على جهة الكمال، لأنّه إذا تصدّر للإقراء والتّعليم، وهو مع ذلك أصمّ يفهم اللّحن ويردّه، دلّ ذلك على صلاحه وولايته. وكان ـ رحمه الله ـ مقرئا للعربيّة والقرآن بمدينة النّبي صلّى الله عليه وسلّم، ديّنا صالحا. أجلسه نافع(4) للإقراء في حياته. روى عنه جماعة كثيرة منهم: أبو نشيط موسى بن هارون البغدادي(5)، وهذه هي الرّواية المشهورة عن قالون، الّتي اعتمد النّاس عليها، وصاروا يأخذون بها في قراءته، دون غيرها من الرّوايات. وقد صنف الدّاني(6) فيها كتابا مفردا، وعليها عوّل في 'الاقتصاد' و'التّيسير'، وعلى هذا جرى ابن الباذش(7) في 'الإقناع'، والشّاطبيّ في قصيدته، والنّاظم في هذا الرّجز، وغيرهم من المؤلّفين في القراءة.

وقال ابن الباذش في 'الإقناع' في التّعريف بقالون: "قال الأهوازي(8): ولد سنة عشرين ومائة،

(1) هو عبد الرّحمان بن أبي حاتم الحافظ محمد بن إدريس بن المنذر، أبو محمد التميمي الحنظلي الرازي شيخ الإسلام، ولد سنة: 240، وأخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحرا في معرفة الرّجال، ومن كتبه 'الجرح والتعديل'، و'التفسير'، و'الرّد على الجهمية'، توفي سنة: 327 هـ. أُنظر: ' البداية والنهاية': 11\191، و'تذكرة الحفاظ': 3\829، و'شذرات الذهب': 2\308، و'طبقات الحنابلة': 2\55، و'طبقات الشافعية' للسّبكي: 3\324، و'طبقات المفسرين' للدّاودي: 1\285-287، و'فوات الوفيات': 1\542، و'لسان الميزان': 3\432، و'ميزان الاعتدال': 2\587.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) هو علي بن الحسن بن علي بن ميمون، أبو الحسن الرّبعي الدمشقي الحافظ المقرئ الإمام، كان يحفظ كثيرا من الحديث عن ظهر قلب، وكان ثقة مأمونا، حدث عنه أبو سعد السمّان، وانتهت إليه الرئاسة في قراءة الشّاميين، ومات سنة: 436 هـ. انظر 'تذكرة الحفاظ': 3\1108، و'غاية النهاية': 1\532، و'طبقات الحفاظ': 425-426.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) هو محمد بن هارون، أبو نشيط الرّبعي المروزي البغدادي البزّاز، قرأ على قالون، وكان من جلّة أصحابه، وقرأ عليه أبو حسان وابن الأشعث، وعلى روايته اعتمد الدّاني في 'التيسير'، وكان من حفّاظ الحديث، وممن رحلوا في طلبه، فسمع من الفريابي وغيره، وروى عنه الحديث ابن ماجة في التفسير، وابن أبي الدّنيا، وابن أبي حاتم، وكانت وفاته سنة: 258 هـ. أُنظر: 'تهذيب التهذيب': 9\493-494، و'غاية النهاية': 2\272، و'معرفة القراء': 1\222-223.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

في أيّام هشام بن عبد الملك(1)، وقرأ على نافع(2) سنة خمسين ومائة، ومات سنة خمس ومائتين، في أيّام المأمون(3)، وله خمس وثمانون سنة"(4). وذكر الدّاني(5) في 'جامع البيان'، أنّ قالون توفّي قبل سنة عشرين ومائتين(6)؛ وقال في 'الاقتصاد' و'التّيسير': "وتوفّي بالمدينة قريبا من سنة عشرين ومائتين"(7).

وقوله: 'أثبت من قرأ بالمدينة': يعني من أصحاب نافع، والمدينة: ح/١٨ مدينة النّبي عليه السّلام(8)، فأخبر أنّه كان متثبّتا فيما قرأه(9)، وذلك لكثرة قراءته على نافع وملازمته له. قال الدّاني في 'الطّبقات': "قال محمّد بن الحسن النّقّاش(10): قيل لقالون: كم قرأت على نافع؟ قال: ما لا أحصيه كثرة، إلاّ أنّي جالسته بعد الفراغ عشرين سنة".

وقوله: 'ودان بالتّقوى': أي اتّخذ التّقوى عادة، يشير إلى أنّه كان رجلا صالحا. تقول العرب: ما زال هذا دينه أي عادته. قال امرؤ القيس(11):

٧٣

(1) هو هشام بن عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي العاشر، ولد بدمشق سنة: 71 هـ، وبويع بالخلافة بعد وفاة أخيه يزيد سنة: 105 هـ، وقد بلغت الإمبراطورية الإسلامية في عهده أقصى اتساعها، حتى بلغت الجيوش المسلمة أبواب بواتييه بجنوب فرنسا، وقد كانت وفاته بالرّصافة سنة: 125 هـ. انظر ترجمته في: 'الكامل' لابن الأثير: 5\96، و'تاريخ الأمم والملوك' للطبري: 8\283، و'تاريخ الخلفاء' للسيوطي: 230-233، و'تاريخ اليعقوبي' لأحمد بن إسحاق: 3\57، و'تاريخ الخميس' للبكري: 2\318 و320، و'الأعلام' لخير الدين الزركلي: 6\86.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 69 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 23، بتحقيق المزيدي.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 14.

(7) 'التيسير' لأبي عمرو الداني: 17.

(8) في مخطوطة 'ح': صلى الله عليه وسلم.

(9) في مخطوطة 'ح' و'ق': في قراءته.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 43 من قسم التحقيق.

(11) امرؤ القيس: هو عديّ بن حُجر بن حارث الكندي، شاعر جاهلي يمانيّ الأصل، ولد بنجد سنة: 130 ق.هـ، وهو أحد شعراء المعلقات، بل أوّلهم منزلة، لقّب بالملك الضّلّيل، لأن لما قتل أبوه حجر الكندي ملك بني أسد، أراد أن يثأر له ويستعيد ملكه، إلا أنه عجز عن ذلك، وفرّ من خصمه المنذر ابن ماء السماء، إلى أنقرة حيث مات سنة: 80 ق.هـ، وله ديوان مطبوع. انظر 'الأغاني': 9\77، و'تهذيب ابن عساكر': 3\104، و'الشّعر والشعراء': 1\31، و'خزانة الأدب': 1\160، و'جمهرة أشعار العرب': 39، و'طبقات فحول الشعراء': 1\52، و'الأعلام' : 2\11.

كَدِينِكَ مِنْ أُمِّ الْحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا **** وَجَارَتِـهَا أُمِّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ(1)

أي كعادتك. وقوله: 'فزان دينه'، أي حسّن دينه بالتّقوى. يقال: زانـه الـحُسن يزينـه زيْنـا، والزّينـة اسم جامع لـما يُتزيّن به.

الإعراب:

والعالم: معطوف على 'أبو'، أي روى أبو سعيد. ع/٢٦ والعالم، الصّـدر، المعلّـم، العَلَـم: نعوت. عيسى: بدل من 'العالم'. ابن: نعت. ميني: مضاف إليه. وهو: مبتدأ. قـالون: خـبره وهـو لا ينصرف للعلمية والعجمة. الأصمّ: نعت لقالون، وخفّف الميم وسكّنها للوقف، وبذلك يقـوم الـوزن، وهو من ضرورة القوافي.

قال ميمون بن قيس الأعشى(2):

إِذَا أَنَا حَيَّيْتُ لَمْ يُرْجِعُوا **** تَحِيَّـتَهُـمْ وَهُـمْ غَـيْرُ صُـمْ(3)

وقال أيضا:

فَثَابَرَ بِالرُّمْحِ حَتَّى نَحَـاهُ **** فِي كَفَلٍ كَسَرَاةِ الْمِجَـنْ(4)

وقال الحارث بن دَوس الإيادي(5)، أنشده ابن إ سحاق(6) في 'السّير':

(1) البيت من بحر الطويل، وهو لعديّ بن حجر. اُنظره في 'جمهرة أشعار العرب':1\129، و'خزانة الأدب': 3\223، و'ديوان امرئ القيس': 9، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، و'شرح المعلّقات السّبع' للزّوزني: 14.

(2) هو ميمون بن قيس بن جندل، أبو بصير الوائلـي، ويلقب بالأعشى الكبـير، أحـد شـعراء الجاهلية وأصحاب المعلقات،كان يتغنى بشعره، فسمي صناجة العرب، أكثر الوفود على الملوك من العرب والفرس، وأدرك الإسلام ولم يسلم، ومات سنة: 7 هـ. انظر 'جمهرة أشعار العرب': 1\83، و'الأغاني': 9\127، و'شرح شـواهد المغـني': 1\240، و'معاهد التنصيص': 1\196، و'خزانة الأدب': 1\84-86، و'طبقات فحول الشعراء': 1\65، و'الأعلام': 7\341.

(3) البيت من بحرالسريع، وهو لميمون بن قيس. اُنظر 'ديوان الأعشى': 68، بتحقيق د محمد حسين.

(4) البيت من بحر المتقارب، وهو لميمون بن قيـس. اُنظـر 'ديـوان الأعشـى': 87، و'شـرح شـواهد المغـني': 1\243، و'جمهرة أشعار العرب': 1\85؛ وانظر في خبر الأعشى أيضا الهامش رقم: 6، بالصفحة: 7 من قسم التّحقيق.

(5) لعلّه هو حارثة بن عبد ا لله بن وهب الدّوسي الأنصاري، فقد ذكره البخاري في الصّحابة، كـان قـدم مـع أبيـه على النبي (ص)، في السبعين الذين قدموا من دوس، فأقام مع النبي بالمدينة، ورجع أبو ه إلى السّـراة؛ وذكـر أن النبي أطعم حارثة من تمر خيبر عشرين وسقا، فكان كثير الثمار ببركة عطية رسول ا لله، وقـد بقـي بالمدينـة حتـى أصبـح ينسب للأنصار. اُنظر 'الإصابة': 1\282، و'تفسير القرطبي': 17\129، و'الاستيعاب' بهامش 'الإصابة': 1\300.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 34 من قسم التحقيق.

وَفُتُوٌّ حَسَنٌ أَوْجُهُهُمْ(1) **** مِنْ إِيَادِ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدْ(2)

وقال لبيد(3):

مَنْ هَدَاهُ طُرُقَ الْحَقِّ اهْتَدَى **** نَاعِمَ الْبَالِ وَمَنْ شَاءَ أَضَلْ(4)

وقال النّمر بن تولب(5)، أنشده سيبويه(6):

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا **** وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرْ(7)

٧٥

(1) البيت من بحر الرمل، ويعزا للحارث بن دوس الأنصاري، وقال ابن هشام: إنه ينسب أيضا لأبي دواد الإيادي الأنصاري، واسمه حارية بن الحجاج، وهو في أبيات له، انظر 'سيرة ابن هشام': 1\198. وقد ذكر الفراء البيت في 'معاني القرآن': 3\105، وكذلك ابن خالويه في 'الحجة': 338، ولكن بلفظ 'شباب' بدل 'فتوّ'، والبيت مذكور أيضا في 'تفسير القرطبي': 17\129، و'البحر المحيط': 8\175، و'شروح سقط الزند': 982، و'ديوان أبي دؤاد الإيادي': 48، المنشور ضمن دراسات في الأدب العربي، للمستشرق غوستاف غرنباوم ، ط. بيروت لسنة: 1959.

(2)وإياد بن نزار هو من ولد نزار بن معد بن عدنان، فقد ولد نزار ثلاثة نفر كما يقول ابن إسحاق: مضر وربيعة وأنمار، وزاد ابن هشام إليهم رابعا وهو: إياد، وأم مضر وإياد هي سودة بنت علكّ بن عدنان، وأمّ ربيعة وأنمار شقيقة بنت علكّ بن عدنان، و لم يشتهر أحد من ولد إياد بالنسبة إليه، ولذلك جعلهم أكثر النسابين حشوة في مضر، ومن ولده قسّ بن ساعدة الإيادي، الخطيب المفوّه البليغ. أنظر 'السيرة' لابن هشام: 1\198، و'سبائك الذهب': 63- 64.

(3) هو لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامريّ، شاعر مخضرم من أصحاب المعلقات، وفد على النبي (ص)، ويعدّ من الصّحابة المؤلفة قلوبهم، انتقل إلى الكوفة بعد إسلامه، واشتهر برثاء أخيه أربد، ومات سنة: 41 هـ، له ديوان مطبوع. أنظر 'الإصابة': 3\326-327، و'الاستيعاب': 3\324-328، و'خزانة الأدب': 1\337-339، و'الشعر والشعراء': 1\149، و'جمهرة أشعار العرب': 30 و63، و'الأعلام': 5\240، و'طبقات فحول الشعراء': 1\135.

(4) البيت من بحر الرّمل، وهو للبيد. أنظر 'الديوان': 78، بتحقيق د. إحسان عباس، و'العقد الفريد': 2\218.

(5) هو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي: شاعر مخضرم، عمّر في الجاهلية، وأدرك الإسلام، ووفد على النبي (ص)، فكتب له ولقومه كتابا بالأمان، ونزل البصرة، وتوفي سنة : 14 هـ، وله شواهد كثيرة في كتب الأدب واللغة، وديوانه مطبوع. انظر 'الإصابة': 3\552-553، و'الاستيعاب': 3\579-581، و'خزانة الأدب':1\156، و'طبقات فحول الشعراء': 1\160، و'جمهرة أشعار العرب': 109، و'التبصرة والتذكرة': 1\329، والأعلام':8\48.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(7) البيت من بحر المتقارب، وهو للنمر بن تولب، قال الصّيمري: "أراد يوم نساء فيه، ويوم نسرّ فيه، أو نساؤه ونسرّ...وهذا الضمير وإن حذف من اللّفظ فهو مراد في النية وذكره أجود، وهو مشبه بقولك: الذي ضربتُ زيدٌ، وإن شئت قلت: الذي ضربتُه زيدٌ، إلا أن حذفه من صلة الذي أجود لطول الإسم بالصلة". 'التبصرة والتذكرة': 1\330. والبيت ورد له ذكر في: 'الكتاب' لسيبويه: 1\86، و'الكشاف' للزمخشري: 1\327، و'شرح شروح الألفية' للعيني: 1\565، و'الدرر' للشنقيطي: 1\76، و'معجم شواهد العربية' لعبد السلام هارون: 136، و'التبصرة والتذكرة' للصّيمري: 1\329-330، و'ديوان ابن تولب': 43، جمع د. نوري القيسي، ط. بغداد 1956.

وهذا التّخفيف في القوافي كثير في الأسماء والأفعال. والجملة من المبتدإ والخبر بيان لِـ'عيسى'. أثبت: خبر مبتدإ محذوف، أي هو أثبت. مَن: مضاف إليه. قرأ: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'مَن'. بالمدينة: متعلّق بـ'قرأ' والجملة صلة 'من'. ودان: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'قالون'، وهو معطوف على 'قرأ'. بالتّقوى: متعلّق بـ'دان'. فزان: فعل ماض معطوف على الفعل قبله، والفاعل مضمر يعود على قالون. دينه: مفعول ومضاف إليه، والهاء عائدة على قالون. ثمّ قال:

[25] بَيَّنْتُ مَا جَاءَ مِن اِخْتِلَافِ **** بَيْنَهُمَا عَنْهُ أَوِ اِئْتِلَافِ

[26] وَرُبَّمَا أَطْلَقْتُ فِي الْأَحْكَامِ **** مَا اِتَّفَقَا فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ

أخبر أنّه يبين ما بين ورش(1) وقالون(2) من الاختلاف والاتّفاق عن نافع(3)، وأنّه ينسب المختلَف فيه لأحدهما، وينسب المتّفق عليه لهما أو لنافع، فمن المختلف فيه قوله: 'قالون بين السّورتين بسملا'(4)، وقوله: 'وصَل ورش ضمّ ميم الجمع'(5)، وما كان مثل هذا، وستمرّ عليه في موضعه إن شاء الله. ومن المتّفق عليه قوله: 'واتّفقا في ضمّها في الوصل'(6)، وقوله: 'ونافع بقصر يرضه قضى'(7)، وغير ذلك. والائتلاف: مصدر قولك: ائتلف يأتلف ائتلافا: إذا اجتمع، مثل اختلف يختلف اختلافا.

واعلم أنّ في [قول](8) النّاظم: 'من اختلاف' 'أو ائتلاف'، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس المسمّى بالمضارع، وهو أن يختلف اللّفظان بحرف من الحروف المتقاربة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وهم ينهون عنه وينئون عنه﴾(9)، [وقوله سبحانه]: ﴿وكان الله عليما حليما﴾(10)، وقوله[عزّ وجلّ]: ﴿والنّجم إذا هوى، ما ضلّ صاحبكم وما غوى﴾(11)، وقوله عليه السّلام:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) انظر البيت رقم: 37، من رجز ابن برّي، ص: 102 بقسم التحقيق.

(5) انظر البيت رقم: 47، من رجز ابن برّي، ص: 131 بقسم التحقيق.

(6) انظر البيت رقم: 49، من رجز ابن بري، ص: 138 بقسم التحقيق.

(7) انظر البيت رقم: 60، من رجز ابن بري، ص: 160 بقسم التحقيق.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(9) الأنعام، جزء من الآية: 26، ورقم السورة: 6.

(10) الأحزاب، جزء من الآية: 51، ورقم السورة: 33.

(11) النّجم، الآيتان: 1 و2، ورقم السورة: 53.

"الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة"(1). وفي حديث أمّ زرع قول الأولى: "لاسهل فيرتقى، ولا سمين فينتقى"(2) وقال الشّاعر: ع/٢٧

إِنِّي وَهَبْتُ لِظَالِمِي ظُلْمِي **** وَغَفَرْتُ زَلَّتَهُ عَلَى عِلْمِ

وَرَأَيْتُهُ أَسْدَى إِلَيَّ يَدًا **** لَمَّا أَبَانَ بِجَهْلِهِ حِلْمِ(3)

وقوله: وربّما أطلقت في الأحكام: أخبر أنّه يطلق الحكم، ولا يقيده بورش ولا بقالون ولا بنافع، إذ لم يختص به واحد دون آخر، نحو قوله: 'ولا تقف فيها إذا وصلتها'(4)، وكقوله:

[107]....وَالاِسْتِفْهَامُ إِنْ تَكَرَّرَا **** فَصَيِّرِ الثَّانِيَ مِنْهُ خَبَرَا(5)

وغير ذلك ممّا يأتي في موضعه.

الإعراب: بيّنت: فعل ماض وفاعل. ما: مفعول. جاء: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. من اختلاف: متعلّق بـ'جاء'. بينهما: ظرف مكان ومخفوض به، والضّمير يعود على ورش وقالون، والظّرف في موضع الصّفة لـ'اختلاف'، أي كائن بينهما.

٧٧ ________________

(1) الحديث رواه البخاري في صحيحه عن عروة بن الجعد، في كتاب الجهاد والسير، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة: 3\215 ؛ ومسلم في 'الجامع الصحيح' عن ابن عمر، في كتاب الإمارة، باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة: 6\31؛ وابن ماحة في سننه عن أبي هريرة، في كتاب الجهاد، باب ارتباط الخيل في سبيل الله: 2\932؛ والترمذي في حامعه الصحيح، في كتاب فضائل الجهاد، باب ما حاء في فضل من ارتبط فرسا في سبيل الله: 3\94-95؛ والنسائي في سننه في أوّل كتاب الخيل: 6\215؛ وأحمد في مسند المكثرين من مسنده عن ابن عمر: 3\39، والدّارمي عن عروة البارقي، في كتاب الجهاد من سننه، باب فضل الخيل في سبيل الله: 2\212؛ ومالك في الموطّأ، في كتاب الجهاد: 375، وأبو داود في كتاب الجهاد من سننه، باب في كراهة جزّ نواصي الخيل وأذنابها: 3\22.

(2) جزء من حديث أمّ زرع، وقد سبق تخريجه، و في أوّله - كما في الصحيحين - من قول الزوجة الأولى: "زوجي لحم جمل غثّ على رأس جبل" 'صحيح البخاري': 6\146، و'الجامع الصحيح' لمسلم: 7\139؛ قال الخطابي: "المراد بالغث المهزول، وجبل وعر صعب الوصول إليه". وأما قولها: "لاسمين فينتقل"، فقد قال الخطابي: "أي فتنقله الناس إلى بيوتهم، فإنهم يتركونه رغبة عنه لرداءته"، وأما في قولها: "ولا سهل فيرتقى" فقد قال الخطابي: "أي أنه يجمع إلى قلة خيره تكبره وسوء خلقه". أنظر 'اللمع' للسيوطي: 235 (الهامش)، و'بغية الرّائد' للقاضي عياض: 45.

(3) البيتان من بحر الكامل، وينسبان إلى الشاعر محمود الورّاق، و جاء البيت الأول في نسخة 'ع' المعتمدة في التحقيق، بلفظ 'عفوت' بدل 'غفرت'، وهو سهو من الناسخ، وهو عند المبرد كالتالي:

إِنِّي شَكَرْتُ لِظَالِمِي ظُلْمِي **** وَغَفَرْتُ ذَاكَ لَهُ عَلَى عِلْمِي

انظر 'زهر الآداب' للحصري: 98، و'الكامل' للمبرد: 2\514.

(4) انظر البيت رقم: 45، من رحز ابن بري، ص: 126 بقسم التحقيق.

(5) انظر البيت رقم: 107، من رحز ابن برّي، ص: 326 بقسم التحقيق.

عنه: متعلّق بالظّرف، والهاء عائدة على نافع. أو ائتلاف: معطوف على اختلاف، و'أوْ' هنا للتّنويع. وربّما: ربَّ: حرف تقليل، ما: زائدة مهيِّئة. أطلقت: فعل ماض وفاعل. في الأحكام: متعلّق بـ'أطلقت'. ما: مفعول. اتّفقا: فعل ماض وفاعل، والألف يعود على ورش وقالون. فيه: متعلّق بـ'اتّفقا'، والهاء عائدة على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. عن الإمام: متعلّق بـ'اتّفقا'. ثمّ قال: ح/١٩

[27] سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِ **** إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَإِتْقَانِ

[28] حَسَبَ مَا قَرَأْتُ بِالْجَمِيعِ **** عَلَى اِبْنِ حَمْدُونِ أَبِي الرَّبِيعِ

[29] اَلْمُقْرِئِ الْمُحَقِّقِ الْفَصِيحِ **** ذِي السَّنَدِ الْمُقَدَّمِ الصَّحِيحِ

أخبر أنّه سلك في هذا النّظم طريق الدّاني(1) دون غيره من الطّرق، كطريق مكّي(2) وابن شريح(3) والأهوازي(4) وغيرهم، وعلّل ذلك بقوله:

.... **** إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَإِتْقَانِ

أي ذا حفظ لعلم القراءة، وذا إتقان لأداء التّلاوة، والدّاني(5): هو الحافظ أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد، الصّيرفي الأمويّ. كان ـ رحمه الله ـ عالما بالقرآن ورواياته، وتفسيره، ومعانيه، وطرقه، وإعرابه؛ عارفا بالحديث وطرقه وأسماء رجاله، حسن الخطّ، جيّد الضّبط، حافظا شاعرا، أديبا سنيّا، عظيم البركة، مجاب الدّعوة.

(1) لنفهم معنى الطّريق عند علماء هذا الشّأن، فلابد من تعريف القراءة والرواية أيضا، قال الصفاقسي في هذا الصّدد: "كلّ ما ينسب لإمام من الأئمّة فهو قراءة، وما ينسب للآخذين عنه ولو بواسطة فهي رواية، وما ينسب لمن أخذ عن الرّواة وإن سفل فهو طريق، فنقول مثلا: إثبات البسملة قراءة المكيّ، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش". انظر 'غيث النّفع': 34، وقِف على طريق الدّاني في كتاب 'التيسير' له: 21-22.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(3) هو محمد بن شريح الرّعيني، أبو عبد الله الإشبيلي المقرئ، أجاز له مكي بن أبي طالب، وقرأ عليه ولده الخطيب أبو الحسن بن شريح، وقد رحل إلى المشرق وسمع الحديث من أبي ذر الهروي، وأبي العباس بن نفيس، وأبي القاسم الكحال، ومن كتبه 'الكافي' و'التذكير' و'المفردات' و'الإدغام الكبير'، واختصار 'الحجة' لأبي علي العيسوي، وبرنامج مروياته وشيوخه ، وقد توفي سنة: 476 هـ وله أربعة وثمانون عاما. أُنظر 'شذرات الذهب' لابن العماد الحنبلي: 3\354، و'غاية النهاية' لابن الجزري: 2\153، و'معرفة القراء الكبار' للذهبي: 1\434-435، و'النّشر في القراءات العشر' لابن الجزري: 1\67، و'فهرسة المنتوري': 9-10 و21 و107 و174-175.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

قال الحجريّ(1) في فهرسته: "قال بعض الشّيوخ: لم يكن في عصره، ولا قبله بـمُدد، أحد يضاهيه في حفظه وتحقيقه". وكان يقول ـ رحمه الله ـ :"ما رأيت شيئا قطّ إلا كتبته، ولا كتبتـه إلاحفظتـه، ولا حفظته فنسيته". وكان يسأل عن المسألة، ممّا يتعلّق بالآثار وكلام السّلف، فيوردها بجميع مـا فيهـا، مسندة من شيوخه إلى قائلها. أصله من قرطبة(2)، ومولده بها سنة: إحـدى وسـبعين وثـلاث مائـة، وابتدأ طلبَ العلم وهو ابن أربعَ عشرة سنة، ورحل إلى المشرق برسم أداء حجّة الفريضة، يوم الأحد الثّاني لمحرّم سنة: سبع وتسعين وثلاث مائة، وحجّ سنة: ثمان وتسعين وثلاث مائة، وقدم الأندلس(3) فوصل ع/٢٨ إلى قرطبة في ذي القعدة سنة: تسع وتسعين وثلاث مائة، ثمّ استوطن دانية حتّى عرف بها، ونسب إليها. وروى عن عالم كثـير مـن أهـل بـلاد الأندلـس، وإفريقيـة(4)، والدّيـار المصريـة، والحجاز(5) وغيرها، وقد سمّاهم في برنامجه. وأخذ النّاس عنه، وكـانت الرّحلـة في وقتـه إليـه. وجمع تآليف مفيدة، وهي نيّـف على مائة وعشرين تأليفا، وقد استوفيت تسميتها في تأليفي في التّعريف(6)

(1) هو عبد الله بن محمد بن علي، أبو محمد الحجري، محدث أندلسي، ولـد سـنة: 505 هـ، في قنشـاير مـن عمالـة المرية، ورحل في طلب العلم إلى قرطبة وإشبيلية وغرناطة، ولما احتلّت المرية رحل هو وأهله إلى مرسيّة، وكان زاهـدا في الولايات، يأبى المراتب، أقام مدة بفاس، واستوطن سـبتة، وبهـا تـوفي سـنة: 591 هــ، ضـاعت كتبـه، إلا أن لـه فهرسة يذكر فيها شيوخه، وسماعاته وإجازاته وتصانيفه. أُنظر 'فهرسة المنتوري': 109 و190، و'إفادة النصيح' لابـن رشيد السبتي: 78-95، و'الإعلام بمن حل بمراكش من الأعلام' للمراكشي: 6\87 ، و'الأعلام' للزّركلي: 4\124.

(2) قرطبة: مدينة من أعظم مدن الأندلس، تتوسط بلادها، وتقع على الـوادي الكبـير، وقـد كـانت عاصمـة الدولـة الأموية بها، ثم استعادها فردناند ملك قشتالة، وقد ذهبت معالمها، ولم يبق قائما بها إلا قصر الحمراء، وهو تحفة مـن المعمار الإسلامي والعربي. أُنظر 'معجم البلدان': 4\324، و'مراصد الاطلاع': 3\1078، و'الرّوض المعطار': 456.

(3) الأندلس: اسم عرف بن حنوب إسبانيا بعد أن احتلها الوندال، ثم أطلقه العرب بعد الفتح الإسلامي علـى شـبه حزيرة إيبيريا، واستقل حكمها عـن الخلافـة العباسـية في عهـد عبـد الرحمـان الداخـل الأمـويّ، ثـم اسـتمر الوجـود الإسلامي بها ثمانية قرون، والأندلس اليوم ولايـة إسـبانية تتكـون مـن ثمـاني عمـالات، حيـث تزدهـر فيهـا الزراعـة والحركة التجارية. انظر 'معجم البلدان' لياقوت الحموي: 1\262-264.

(4) إفريقية: اسم أطلقه العرب على بلاد البربر الشرقية، أما الغربية فسميت بالمغرب، وقد اختلف الجغرافيون العرب في وضع حدودها، وأوصلها بعضهم إلى المغرب الأقصى غربا وحدود ليبيا شرقا، على أنهـا تنحصـر عـادة في نطـاق يتسّع قليلا عن بلاد تونس اليوم. أُنظر في خبرها 'معجم البلدان' لياقوت الحموي: 1\228-231.

(5) الحجاز: إقليم في المملكة العربية السعودية وقاعدته مكة، يحده خليج العقبـة شمـالا، والبحـر الأحمـر غربـا، ونجـد شرقا، وعسير حنوبا، ويتكون من سهل تهامة الساحلي وسلسلة جبال السراة وما بين ذلك، وينتمي سكانه ـ ويقال لهم أهل الحجاز ـ إلى قبائل متعددة منها الحويطات وجهينة وحرب، وأهم مدن الحجاز مكة والمدينة والطائف وتيماء وجدة وينبع. أُنظر 'معجم البلدان' لياقوت الحموي: 2\218-220.

(6) هو كتاب 'التعريف بالحافظ أبي عمرو الداني'، وهو مذكور في آخر فهرسة المنتوري، أُنظر ص: 231 منها.

بـه. وتوفّي بدانيـة(1)، يـوم الإثنين في النّصـف مـن شـوّال سـنة: أربـع وأربعـين وأربـع مائـة.

وها أنا أذكر أسانيد الدّاني(2) فـي قراءة نافع(3)، من روايتيْ ورش(4) وقالون(5) عنـه؛ أمّـا رواية ورش، فقال الدّاني فـي 'التّيسير'(6): "وقرأت بروايـة ورش القـرآن كلّـه علـى: أبـي القاسـم، خلف بن إبراهيم بن مـحمّد بن خاقـان(7)، الـمقرئ بـمصر، وقـال لي: قـرأت علـى أبـي جعفـر، أحـمد بن أسامة التّجيبي(8)، وقال: قـرأت على إسـماعيل بـن عبـد ا لله النّحّـاس(9)، وقـال: قـرأت على أبـي يعقوب، يوسف بن عمرو بن يسار الأزرق(10)، وقـال: قـرأت علـى ورش، وقـال: قرأت عـلى نـافع"(11). وقـال فـي 'الاقـتـصـاد'، و'جامـع البيـان'(12)، و'التّمـهيد'، و'التّعريـف'(13)،

(1) دانية: مدينة بالأندلس من أعمال بلنسية، تقع على ساحل البحر الرّومي، كان أهلها أقرأ أهل الأندلـس، وذلـك أن مجاهد العامري صاحب دانية، كان يستجلب إليها القراء، وينفق عليهم الأموال، فكانوا يقصدونه ويقيمون عنده، فكثروا في بلاده. انظر 'معجم البلدان': 2\434، و'مراصد الاطلاع': 3\1078، و'الرّوض المعطار': 456.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) هو كتاب 'التيسير في القراءات السبع' للداني، قال المنتوري: ويقال له 'الميسّر'، قال بعض الشيوخ: هو مختصـر كتاب 'الاقتصاد' له. وقد قام بتحقيقه المستشرق أوتو يرتزل، وهو مطبوع متداول. انظر 'فهرسة المنتوري': 4-5.

(7) هو خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن خاقان، أبو القاسم المصري المقرئ، قرأ على أحمد بن أسامة التجيبي وأحمد بن محمد ابن أبي الرجاء، وعليه قرأ الداني وعليه عمدته في رواية ورش، وقد قال عنـه: "كـان ضابطـا لقـراءة ورش متقنا لها مجودا، مشهورا بالفضل والنسك واسع الرواية"، سمع من عبد ا لله بن الـورد وأحمـد الـرازي وجماعـة، وذهب بصره دهرا ثم عاد إليه، وكان يؤم الناس بمسجده بالفسطاط، وتـوفي بمصـر سـنة: 402 هـ، وقـد نيّـف عـن الثمانين. اُنظر 'غاية النهاية': 1\271، و'معرفة القراء الكبار': 1\363-364، و'حسن المحاضرة': 1\492.

(8) هو أحمد بن أسامة بن أحمد بن أسامة بن عبد الرحمان بن عبـد ا لله السّمح، أبـو جعفـر بـن الشـيخ أبـي سـلمة التجيبي المصري المقرئ، قرأ لورش على إسماعيل بن عبد ا لله النحّاس، وقرأ عليه محمد بن النعمان وعبد الرحمـان بـن يونس، وقد كان قيما بقراءة ورش، وتوفي سنة: 350 هـ. اُنظر 'غاية النهاية': 1\38، و'معرفة القراء': 1\298-299.

(9) هو إسماعيل بن عبد ا لله بن سعيد بن عبد الله، أبو الحسن النحاس المقرئ، قرأ على أبـي يعقـوب الأزرق وعبـد القوي بن كمونة وعبد الصمد بن عبد الرحمان، وعليه قـرأ أحمـد بـن هـلال الأزدي وحمـدان بـن عـون ومحمـد بـن خيرون، وقد تصدر للإقراء مدة بجامع عمرو بن العاص، ثم كف بصره، ومات بمصر سنة: 283 هـ، أو بعدها بقليل. اُنظر في ترجمته 'غاية النهاية': 1\165، و'معرفة القراء': 1\231-232، و'شذرات الذّهب': 2\251.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق. (11) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 22.

(12) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة: 40 . (13) انظر 'التّعريف' للدّاني: 36-37 بتحقيق السحابي.

و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجازالبيان'، و'التّلخيص'، و'الموجز'(1)، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين' نحوه. قال في 'جامع البيان': "وقرأت أنا القرآن كلّه أيضا على أبي الفتح فارس بن أحمد المقرئ(2)، وقال لي: قرأت على أبي حفص عمر بن محمّد المقرئ المصريّ(3)، وقال: قرأت على أبي جعفر حمْدان بن عوْن بن حكيم المقرئ(4)، وقال: قرأت على أبي الحسن النحّاس(5)، وقال: قرأت على أبي يعقوب(6)، وقال: قرأت على ورش(7)، وقال: قرأت على نافع(8)"(9). وقال في 'التّمهيد' و 'إيجاز البيان' نحوه.وقال في 'جامع البيان'(10): "وقرأت القرآن كلّه أيضا على شيخنا: أبي الحسن طاهر بن غلبون المقرئ(11)، وقال لي: قرأت على عبد العزيز بن عليّ بن محمّد المقرئ(12)، وقال: قرأت على ابي بكر بن سيف(13)، وقال: قرأت على أبي يعقوب، وقال: قرأت على ورش، وقال: قرأت على نافع"](14)، وقال في 'التّمهيد' و'إيجاز البيان' نحوه.

٨١

(1) هو كتاب 'الموجز في القراءات السبع' للدّاني، ذكر المنتوري أنه قرأه على شيخه القيجاطي. انظر فهرستة: 9.

(2) هو فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، أبو الفتح الحمصي المقرئ الضرير نزيل مصر، ولد بحمص سنة: 333 هـ، وقرأ على أبي أحمد السامري، وعبد الباقي بن الحسن السّقا، ومحمد بن الحسن النطاكي، وقرأ عليه ولده عبد الباقي بن فارس وأبو عمرو الداني، له كتاب 'المنشأ في القراءات الثمان'، وقد توفي بمصر سنة: 401 هـ، وله ثمانية وستون عاما. اُنظر 'غاية النهاية': 2\5-6، و'معرفة القراء الكبار': 1\379، و'حسن المحاضرة': 1\492.

(3) ستأتي ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) هو حمدان بن عون بن حكيم بن سعيد، أبو جعفر الخولاني المصري المقرئ الحاذق، وسمّاه بعضهم أحمد، قرأ على إسماعيل بن عبد الله النحاس وأحمد بن هلال وأبي يعقوب الأزرق، وقرأ عليه عمر بن محمد بن عراك، قال الداني: "توفي حمدان حول سنة: 340 هـ. اُنظر 'غاية النهاية': 1\260، و'معرفة القراء': 1\299.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 49 بقسم التحقيق. (7) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 51 بقسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق. (9) و(10) 'انظر 'جامع البيان' للدّاني: 16.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(12) هو عبد العزيز بن علي بن أحمد بن محمد بن إسحاق بن الفرج، أبو عديّ المصري المقرئ، ويعرف بابن الإمام، قرأ على أبي بكر بن سيف صاحب الأزرق، وقرأ عليه طاهر بن غلبون وأبو الفضل الخزاعي ومكي بن أبي طالب، وقد روى الحديث على عليّ بن قُديْد وجماعة، وحدث عنه يحيى بن الطحّان وغيره، وتوفي سنة: 381 هـ، وقد جاوز التسعين من عمره. اُنظر 'شذرات الذهب': 3\101، و'غاية النهاية': 1\394، و'معرفة القراء': 1\346-347.

(13) هو عبد الله بن مالك بن عبد الله بن سيف، أبو بكر التّجيبي المصري المقرئ، قرأ على أبي يعقوب الأزرق، وعليه قرأ إبراهيم بن مروان ومحمد الطهراوي، وانتهت إليه رئاسة الإقراء في زمنه، وروى الحديث عن محمد بن رمح وغيره، توفي سنة: 307 هـ. اُنظر 'شذرات الذهب': 2\251، و'غاية النهاية': 1\445، و'معرفة القراء': 1\231-232.

(14) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

وأمّا رواية قالون(1)، فقال الدّاني(2) في 'التّيسير': "وقرأت برواية قالون القرآن كلّه على شيخي: أبي الفتح فارس بن أحمد، بن موسى بن عمران(3)، المقرئ الضّرير، وقال لي: قرأت على أبي الحسن، عبد الباقي بن الحسن المقرئ(4)، [وقال: قرأت على إبراهيم بن عمر المقرئ(5)، وقال: قرأت على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بُويَان(6)](7)، وقال: قرأت على أبي بكر أحمد بن محمّد الأشعث(8)، وقال: قرأت على أبي نشيط محمّد بن هارون(9)، وقال: قرأت على قالون، وقال: قرأت على نافع(10)"(11). وقال في 'الاقتصاد'، و'جامع البيان'(12)، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(13)، وكتاب 'رواية أبي نشيط' نحوه، ثم قال في كتاب 'رواية أبي نشيط': "وقرأت بها أيضا من هذا الطّريق على شيخنا:

٨٢

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 قسم التحقيق. (3) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 81 قسم التحقيق.

(4) هو عبد الباقي بن الحسن بن أحمد السقا أبو الحسن الخراساني ثم الدمشقي القارئ، قرأ على محمد بن سليمان البعلبكي ونظيف بن عبد الله الحلبي وإبراهيم بن عمر، وقرأ عليه جماعة منهم فارس بن أحمد، روى الحديث عن عبد الله بن عتاب وأبي الحصايري، وعنه روى علي بن داود المقرئ وأبو علي الأصبهاني، وعندما قدم إلى مصر، قامت له بها رياسة عظيمة، ثم توفي بالإسكندرية سنة: 380 هـ. أُنظر 'غاية النهاية': 1\356-357، و'معرفة القراء الكبار': 1\357-358، و'حسن المحاضرة': 1\491.

(5) هو إبراهيم بن عمر بن عبد الرّحمان، أبو إسحاق البغداديّ، أحد مقرئيّ القرن الرّابع الهجريّ، أخذ القراءة عن أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان ومحمد بن يوسف النّاقد، وأخذ عنه القراءة عبد الباقي بن الحسن القارئ. انظر 'غاية النّهاية': 1\80، و'معرفة القرّاء': 1\293 (ترجمة ابن بويان).

(6) هو أحمد بن عثمان بن محمد بن جعفر بن بويان، أبو الحسين الخراساني البغداديّ القطّان، ولد سنة: 260 هـ، قرأ على إدريس الحدّاد وأحمد بن الأشعث وموسى الزينبي، وقرأ عليه إبراهيم بن عمر البغدادي وأحمد بن نصر الشّذائي وأحمد بن الحسين بن مهران؛ وروى الحديث عن حمدان الوراق، وعنه روى محمد القطان، وكان ثقة حافظا ضابطا، توفي سنة: 344 هـ. انظر 'غاية النّهاية': 1\79، و'معرفة القرّاء': 1\292-293، و'شذرات الذهب': 2\366.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(8) هو أحمد بن محمد بن يزيد ابن الأشعث، أبو حسّان ـ ويكنى أيضا أبا بكر ـ العنزيّ البغدادي القاضي المقرئ، قرأ على أبي نشيط وأحمد بن زرارة، وحذق في قراءة قالون، وتصدر للإقراء، فقرأ عليه ابن شنبوذ، وابن بويان، وعلي بن سعيد بن ذؤابة، وتوفي حوالي سنة: 300 هـ. أُنظر 'غاية النهاية': 1\133-134، و'معرفة القراء': 1\237.

(9) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 72 قسم التحقيق. (10) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 38 قسم التحقيق.

(11) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 21-22. (12) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقتان: 38-39.

(31) هو كتاب 'التّعريف في قراءة نافع' للدّاني، كذا ذكره المنتوري في فهرسته: 17، وتوجد منه نسخة مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط، ضمن مجموع تحت رقم: 1532/د، وقد حقّقه الشّيخ محمّد السّحابي، وهو مطبوع متداول.

أبي الحسن طاهر بن غلبون المقرئ(1)، وقال لي: قرأت بها على أبي(2) ـ رحمه الله ـ ، وقال: قرأت على صالح بن إدريس(3)، وقال: قرأت على عليّ بن سعيد بن الحسن(4)، وقال: قرأت على ابن الأشعث(5)، وقال: قرأت على أبي ع/٢٩ نشيط(6)، وقال: قرأت على قالون(7)، وقال: قرأت على نافع(8)"(9). وقال في 'التّمهيد' نحوه.

وقوله: 'حسب ما قرأت بالجميع': أخبر أنّه قرأ بطريق الدّاني لورش وقالون جمعا بينهما، على المقرئ أبي الرّبيع بن حمدون(10). وقوله: 'المقرئ المحقّق الفصيح': أخبر أنّ أبا الرّبيع المذكور، عالم بعلوم القراءة، محقّق لها، فصيح اللّسان، صاحب سند، مقدّم على غيره، لاخلل فيه.

٨٣

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(2) هو عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الطيّب الحلبي المصري المقرئ المحقّق، قرأ على إبراهيم بن عبد الرزاق ونظيف بن عبد الله ومحمد الفريابي، وقرأ عليه ولده أبو الحسن ابن غلبون والحسن الصقلي وأبو عمر الطلمنكي، وسمع الحديث من عبيد الله الأنطاكي، وحدث عنه محمد اليماني، له كتاب 'الإرشاد' في القراءات، وقد توفي بمصر سنة: 389 هـ. أُنظر: 'شذرات الذهب': 3\131، و'غاية النهاية': 1\470، و'معرفة القراء': 1\355-356.

(3) هو صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب، أبو سهل البغدادي الورّاق المقرئ، نزيل دمشق، قرأ على ابن مجاهد وعلي بن الصقر وعلي بن سعيد القزّاز، وقرأ عليه عبد المنعم بن غلبون وعلي بن محمد الأنطاكي وعلي بن داود الداراني، وحدّث عنه عبد الله بن فطيس وتمّام الرّازي وعبد الرحمان بن عمر بن نصر، وكانت وفاته سنة: 345 هـ، وله كتاب 'الطّرر على السّبعة لابن مجاهد'. أُنظر 'غاية النهاية': 1\192، و'معرفة القراء': 1\302-303.

(4) هو عليّ بن سعيد بن الحسن بن ذؤابة، أبو الحسن البغدادي القزّاز المقرئ، كان من حلّة أهل الأداء والضّبط والتحقيق، قرأ على إسحاق بن أحمد الخزاعي، وأبي عبد الرحمان اللّهبي، وعليه قرأ أبو الحسن الدّارقطني وصالح بن إدريس، وتصدّر للإقراء مدّة، فتخرج عليه عامة البغداديين، قال عنه أبو عمرو الداني إنه: "مشهور بالضبط والإتقان، ثقة مأمون". أُنظر 'غاية النهاية': 1\543- 544، و'معرفة القراء الكبار': 1\299-300.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 82 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'جامع البيان' للداني: 16، و'التعريف' للداني: 34-35، بتحقيق الشيخ محمد السحابي، و'التذكرة' لابن غلبون: 1\16-17، و'جامع البيان' للداني: 1\230، بتحقيق د. الطحّان:.

(10) هو سليمان بن محمد بن علي بن حمدون، أبو الربيع الشريشي، الخطيب الفقيه المقرئ، قرأ على الراوية القارئ، أبي بكر محمد بن موسى بن فحلون السكسكي، وعليه قرأ ابن بري وتخرّج على يديه في القراءات، وفي مقرإ نافع من طريقي ورش وقالون خاصّة، وقد تصدر للإقراء مدّة، ومات سنة: 709 هـ، ودفن في المقبرة القديمة خارج تازة. أُنظر 'الرّحلة الحجازية': 29، و'الفجر الساطع': 1082، بتحقيق ذ. أحمد البوشيخي، و'النّجوم الطوالع': 20.

وهـا أنـا أذكـر إسـنـاد النّاظم فـي قـراءة نـافع(1) مـن الـرّوايتين على ابـن حـمدون(2): حدّثنـي شيـخنا [الأسـتاذ أبـو عبد الله القيـجاطي(3) رضي الله عنه، عن القـاضي: أبـي البـركات مـحمّد بـن مـحمّد بن الـحاجّ البلفـيقي(4)، عـن](5) الأسـتاذ أبـي الـحسن بـن بـرّي(6) قـال: "قـرأت الـقرآن الكـريم بـروايـة نـافـع، من طريـقيْ ورش(7) وقالـون(8)، على نـحو مـا نـظمـته فـي هـذا الـرّجز، عـلى سيدي الشّيخ الفـقيه الـخطيب الـحاج الـمقرئ المتـقن: أبـي الـرّبيع سـليمان بـن مـحمّد بن عـليّ بن مـحمّد بن عليّ بن حـمدون الشّريشي ـ رحـمه الله ـ جـمعا بـين الطّـريقين الـمذكـورين؛ وقـرأ أبو الـرّبيع الـمذكور عـلى الشّيخ الـمقـرئ الـرّاوية: أبي بكر مـحمّد بن موسى ح/٢٠ بـن فـحْلون السّكْسكي(9)؛ وقـرأ أبـو بكـر عـلى الـحـاجّ الـمقرئ: أبي الـحسن عـليّ بـن هشـام بن حـجّـاج بـن الصّـعب اللّخـمـي(10)؛ وقـرأ أبـو الـحسن عـلى: أبـي الـمنصور مظـفّـر بـن سوار بـن هـبـة الله بـن عـليّ اللّخـمي(11)؛ وقـرأ أبـو الـمـنصور عـلى: أبـي الـعبّاس

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 83 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(6) انظر ترجمة ابن برّي بالصفحات: 14-23 من قسم التقديم.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) هو محمد بن أحمد بن خلف بن عبيد الله بن فحلون، أبو بكر السكسكي، من شريش بالأندلس، قرأ بـالقراءات السبع على أبي الحسن بن شريح وأبي العباس المسيلي، وروى عن أبي إسحاق بن حبيش، وعنـه روى أبـو الخطـاب بن خليل، وكان من أهل الحديث، وممن حدث عنه بالإجازة أبو عمرو بن أبي حـوط الله، تـوفي بعـد موقعـة الأرك سنة: 591 هـ. أُنظر 'فهرس الفهارس' للكتاني: 2\994، و'الذيل والتكملة' للمراكشي: ج 2، ق 5، ص:625.

(10) هو علي بن هشام بن عمر بن حجاج بن الصعب، أبو الحسن اللّخمي الشريشي، كان من حفظة القرآن وأهل التجويد البارعين في القراءات، قرأ على أبي المنصور مظفر بن سوار بمفردات الحافظ أبي عمرو، وقرأ عليـه أبـو بكـر محمد بن موسى بن فحلون السكسكي. أُنظر 'برنامج الرعيني': 24، و'الذيل والتكملة': ج 1، ق5، ص: 416.

(11) هو مظفّر بن سوار بن هبة الله بن علي، أبو منصور اللّخمي، أحد شيوخ القراء في زمنه، قرأ القرآن بـالحروف على أحمد بن علي السرقسطي أبي العبّاس، وعليه قرأ بالسبع أبو الحسن علي بـن هشـام بـن الحجـاج بـن الصعـب اللخمي، وقد كان الشيخ مظفر عالما بمفردات الحافظ أبي عمرو الداني، وكانت وفاته حوالي 600 هـ. أُنظر 'برنامج الرعيني': 24، و'الذيل والتكملة': ج 1، ق5، ص:416 (ترجمة علي بن هشام)، و'القراءات والقراء بالمغرب': 25.

أحمد بن عليّ السّرقسطي(1)؛ وقرأ أبو العباس على: أبي عبد الله محمّد بن الحسن بن سعيد(2)؛ وقرأ أبو عبد الله على المقرئ: أبي داود سليمان بن أبي القاسم نجاح(3)، مولى هشام المؤيّد أمير المؤمنين(4)؛ وقرأ أبو داود على الحافظ: أبي عمرو الدّاني(5) رحمة الله عليهم أجمعين.

واعلم أنّ كلّ ما أذكر في هذا الشّرح من قولي: "وبذلك قرأت"، وسواء سمّيت من قرأت عليه أو لم أسمّه، فإنّما أعني بذلك من طريق الدّاني خاصّة، وقد يكون غيره من الطّرق الّتي قرأت بها موافقا له أو مخالفا. وكذلك كلّ ما أذكر أنّي آخذ به، فإنّما أعني من طريق الدّاني خاصّة، وقد آخذ من طريق غيره بذلك أو سواه.

الإعراب:

سلكت: فعل ماض وفاعل. في ذلك: متعلّق بـ'سلكت'، والإشارة إلى النّظم المفهوم من قوله: 'نظمته' قبل هذا. طريق: مفعول. الدّاني: مضاف إليه، وعلامة الخفض الكسرة في الياء المحذوفة، وحذفها ضرورة، على حدّ قول الشّاعر:

(1) هو أحمد بن علي بن محمد، أبو العباس السرقسطي الأندلسي المقرئ، أحد شيوخ القراءة في القرن السادس الهجري، قرأ على أبي عبد الله محمد بن الحسن بن سعيد، وقرأ عليه أبو المنصور مظفر بن سوار اللّخمي، وكان حاذقا في قراءة نافع، بروايتي ورش وقالون، وتوفي بعد سنة: 600 للهجرة. انظر في ترجمته 'برنامج الرعيني': 24، و'الذيل والتكملة': ج 1، ق5، ص:416 .

(2) هو محمد بن الحسن بن محمد بن سعيد، أبو عبد الله الدّاني، يعرف بابن غلام الفرس، إمام مقرئ لغويّ محدّث، ولد سنة: 472 هـ، قرأ على أبي داود وابن البيّاز وموسى اللّخمي، وقرأ عليه أحمد الحصّار ويوسف الفهري، ومحمد النفزي، ولي خطابة دانية، وبها مات سنة: 547 هـ. انظر 'غاية النهاية': 2\121-122، و'معرفة القرّاء': 1\505-506.

(3) هو سليمان بن أبي القاسم نجاح، أبو داود المقرئ، مولى الأمير المؤيّد با لله الأمويّ، ولد سنة: 413 هـ، وقرأ على أبي عمرو الداني، وعليه قرأ ابن سعيد الداني وأبو علي الصدفي ومحمد النوالشي، وروى عن ابن عبد البر وابن دلهات وأبي شاكر الخطيب، وإليه انتهت إمامة الإقراء في زمنه، وتوفي ببلنسية سنة: 496 هـ، له 'البيان الجامع لعلوم القرآن'، و'التبيين لهجاء التنزيل'، ورجز 'الاعتماد' في القراءات'. أنظر 'شذرات الذّهب': 3\403-404، و'غاية النهاية': 1\316، و'الصّلة' لابن بشكوال: 1\203- 204، و'معرفة القراء': 1\450-451، و'طبقات الدّاودي': 1\213.

(4) هو أمير المؤمنين أبو الوليد هشام المؤيّد با لله بن الحكم المستنصر با لله الخليفة الأموي الأندلسي، ولد بقرطبة سنة: 355 هـ، وارتقى العرش وهو في الثانية عشرة من عمره، فكانت السلطة الفعلية في يد الحاجب أبي عامر الملقب بالمنصور، وفي يد ولديه من بعده، ثم خلع هشام وحبس سنة: 399، وكانت وفاته سنة: 403 هـ. اُنظر'تاريخ الخلفاء' للسيوطي: 481، و'نفح الطيب' للمقري: 1\187، و'الكامل' لابن الأثير: 8\224، و'جذوة المقتبس' للحميدي: 17، و'البيان المغرب' لابن عذاري: 2\253، و'الأعلام' للزركلي: 8\85.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

أنشده ابن السّرّاج(1) في 'الأصول':

قَتَلْتُ عِلْبَاءً وَهِنْدَ الْجَمَلِ **** وَابْناً لِصُوحَانَ عَلَى دِينِ عَلِ(2)

أراد: على دين عليّ، فحذف الياء. إذ: ظرف زمان لما مضى، والعامل فيه سلكت. و'إذ' هنا للتّعليل كما هي في قوله: 'إذ كان مقرأ'(3)، وقد تقدّم الكلام على ذلك. كان: فعل ماض، واسمها مضمر فيها يعود على 'الدّاني'. ذا: خبر 'كان'. حفظٍ: مضاف إليه. وذا: معطوف. إتقان: مضاف إليه. و'كان' وما بعدها ع/٣٠ في موضع خفض بـ'إذ'. حسب: منصوب على إسقاط الخافض، كأنّه قال: على حسب، على حدّ قول جرير(4): أنشده أبو العباس المبرّد(5) في 'الكامل':

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَنْ تَعُوجُوا **** كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ(6)

أي على الدّيار. ما: مضاف إليه. قرأت: فعل ماض وفاعل، والعائد محذوف تقديره: قرأته، والجملة صلة 'ما'. بالجميع، وعلى ابن: متعلقان بـ'قرأت'. حمدون: مضاف إليه. أبي: بدل. الرّبيع: مضاف إليه. المقرئ، المحقق، الفصيح، ذي: نعوت لأبي الرّبيع. السّند: مضاف إليه.

٨٦

(1) هو محمد بن السري بن سهل، أبو بكر البغدادي المعروف بابن السّراج، أخذ عن المبرّد، وأخذ عنه السيرافي والرمّاني، وله 'الأصول' و'الموجز' و'الجمل'، توفي سنة: 316 هـ. انظر 'إنباه الرواة': 3\145-149، و'أخبار النحويين البصريين': 114، و'تاريخ بغداد': 5\39، و'معجم الأدباء': 18\197-201.، و'بغية الوعاة': 1\109-110.

(2) البيت من بحر الرجز، وهو لعمرو بن يثربي الضبي. وبنو جمل بطن من بطون العرب، ومنهم هند الجملي، وبنو صوحان: من بني عبد قيس. انظر 'الأصول': 3\448، و'الاشتقاق': 2\413، و'اللّسان': مادة (جمل).

- وعلباء: هو علباء بن الهيثم بن حرير السّدوسي، أحد الفصحاء البواسل، أدرك الجاهلية، وشهد الفتوح، وتشيّع لعلي، واستشهد يوم الجمل سنة: 36 هـ. انظر 'الإصابة': 3\109، و'جمهرة الأنساب': 299، و'الأعلام': 4\247.

- وهند: هو هند بن عمرو الجملي المرادي، تابعي أدرك الجاهلية، صحب عليّا وروى عنه، واستشهد يوم الجمل سنة: 36 هـ. انظر 'الكامل لابن الأثير: 3\98، و'الجرح والتعديل': 9\117، والإصابة': 3\620، و'اللباب: 1\237.

(3) هو صدر البيت رقم: 14 من رجز ابن برّي، وإعرابه في ص: 57 من قسم التحقيق.

(4) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر، أبو حزرة الكلبي اليربوعي التميمي، ولد في بادية اليمامة سنة: 30 هـ، وكان غزير الشعر، وامتاز بالهجاء، ولاسيما هجو خصميه الأخطل والفرزدق، إذ كوّن معهما ما سمي بالمثلث الأموي، وقد توفي سنة: 110 هـ، وله ديوان شعر مطبوع، و'النقائض' مع الفرزدق. انظر 'وفيات الأعيان': 1\102، و'خزانة الأدب': 1\307، و'الشّعر والشّعراء': 1\196، و'شرح شواهد المغني': 16، و'الأعلام': 2\119.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 54 من قسم التحقيق.

(6) البيت من البحر الوافر، وقد وقع في الشطر الثاني منه تقديم لفظ وتأخير آخر فسقط الوزن، والصحيح الذي يستقيم معه الوزن هو: 'إذن عليّ' بتقديم لفظ 'إذن'، وليس كما في متن الشارح 'عليّ إذن'، وقد صحّحته في محلّه. انظر 'ديوان جرير': 6\42، و'الكامل' للمبرد: 3\353، و'مغني اللبيب' لابن هشام: 1\174.

المقدّم، الصّحيح: نعتان للسّند. ثمّ قال:

[30] أَوْرَدْتُ مَا أَمْكَنَنِي مِنَ الْحُجَجْ **** مِمَّا يُقَامُ فِي طِلاَبِهِ حِجَجْ

[31] وَمَعَ ذَا أُقِرُّ بِالتَّقْصِيرِ **** لِكُلِّ ثَبْتٍ فَاضِلٍ نِحْرِيرِ

[32] وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعِصْمَةْ **** فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ فَتِلْكَ النِّعْمَةْ

أخبر أنّه أورد في هذا الرّجز، جملة ممّا تيسر له من الاحتجاج والتّعليل، والحُجج - بضمّ الحاء -: جمع حجّة، وهي الدّليل والبرهان، مثال ما أورد من ذلك قوله:(1)

[60] وَنَافِعٌ بِقَصْرِ يَرْضَهُ قَضَى **** لِثِقَلِ الضَمِّ وَلِلَّذِي مَضَى

وقوله:

[61] وَلَمْ يَكُنْ يَرَاهُ فِي هَاءِ يَرَهْ **** مَعْ ضَمِّهَا وَجَزْمِهِ إذْ غَيَّرَهْ

[62] لِفَقْدِ عَيْنِهِ وَلاَمِهِ فَقَدْ **** نَابَ لَهُ الْوَصْلُ مَنَابَ مَا فَقَدْ

وقوله: [70] أَوْ هَمْزَةٍ لِبُعْدِهَا وَالثِّقَلِ **** ....

وقوله: [70] .... **** وَالْخُلْفُ عَنْ قَالُونَ فِي الْمُنْفَصِلِ

[71] نَحْوُ بِمَا أُنْزِلَ أَوْ مَا أُخْفِي **** لِعَدَمِ الْهَمْزَةِ حَالَ الْوَقْفِ

وقوله:

[78] وَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ هَمْزِ الْوَصْلِ **** كَإِيتِ لِانْعِدَامِهِ فِي الْوَصْلِ

وقوله:

[82] وَقَصْرُ مَوْئِلاَ مَعَ الْمَوْءُودَهْ **** لِكَوْنِهَا فِي حَالَةٍ مَفْقُودَهْ

وغير ذلك ممّا يحتجّ له من القراءة. وقوله: 'ممّا يقام في طلابه حجج': أي ممّا يطول فيه مُكث الإنسان، والطّلاب: مصدر طلب، تقول: طلبت الشّيء أطلبه طلبا وطلابا. قال الشّاعر: أنشده أبو العباس المبرّد(2) في 'الكامل':

كَفَى بِطِلاَبِ الْمَرْءِ مَا لَا يَنَالُهُ **** عَنَاءً وَبِالْيَأْسِ الْمُصَرَّحِ نَاهِيًا(3)

٨٧

(1) مكتوب على هامش الصفحة بالمخطوط: "لطيفة:
أَنْتَ الْمُخَاطَبُ أَيُّهَا الْإِنْسَانُ **** فَأَصِخْ إِلَيَّ يَلُحْ لَكَ الْبُرْهَانُ"، قلت: والبيت من بحر الكامل.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 54 من قسم التحقيق.

(3) البيت من بحر الطويل، وقد أورده المبرّد في كتابه، ولم ينسبه لقائل. أنظر 'الكامل' للمبرّد: 1\226.

قال أبو العبّاس(1):"المصرِّح بكسر الرّاء"(2). وقال أبو ذؤيب(3):أنشده الجوهري(4) في 'الصّحاح':

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو **** بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ(5)

والحجج بكسر الحاء: جمع حجّة وهي السّنة. قال الله تعالى: ﴿على أن تاجرني ثماني حِجج﴾(6)، أي ثماني سنين. واعلم أنّ في قول النّاظم: الحجج وحجج، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس المسمّى بالمختلف، وهو أن يختلف اللّفظان في الحركات مع اتّفاق الصّورة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد أرسلنا فيهم منذرين، فانظر كيف كان عاقبة المنذرين﴾(7)، وقال الشّاعر:

الْمَوْتُ حَصَّادٌ بِلاَ مِنْجَلِ **** يَأْتِي عَلَى الْقَاطِنِ وَالْمُنْجَلِ(8)

وقال الآخر(9):

قَعَدْتَ تُرِيدُ الرِّزْقَ يَأْتِيكَ وَادِعاً **** وَلاَ الطَّرْفُ مَكْدُودٌ وَلاَ الطَّرْفُ سَاهِرُ

وَهَلْ يَقْطَعُ السَّيْفُ الطُّلاَ وَهْوَ مُغْمَدٌ **** وَهَلْ يَصْرَعُ اللَّيْثُ الطَّلاَ وَهْوَ خَادِرُ(10)

٨٨

---

(1) هو المبرّد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 54 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الكامل' للمبرّد: 1\226.

(3) هو خويلد بن خالد بن محرّث، أبو ذؤيب الهذلي، شاعر مخضرم، سكن المدينة، واشترك في الغزو والفتوح، عاش إلى أيام عثمان، فخرج غازيا في جند عبد الله بن أبي السرح إلى إفريقية، ومات بمصر سنة: 27 هـ، وله ديوان شعر، أشهر قصائده 'عينية' رثى بها أبناء له ماتوا بالطاعون. انظر 'الأغاني': 6\56، و'معاهد التنصيص': 2\165، و'خزانة الأدب': 1\203، و'شرح ديوان الحماسة': 2\143، و'الكامل' لابن الأثير: 3\35، و'الأعلام': 2\325.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(5) البيت من بحر الوافر وهو من شعر الشاعر أبي ذؤيب، وقوله 'إذٍ' "أراد حينئذ، كما تقول: يومئذ وليلتئذ، وهو من حروف الجزاء، إلا أنه لا يجازى به إلا مع 'ما'، تقول: إذا ما تأتني آتك، كما تقول: إن تأتني وقتا آتك". أُنظر 'الخصائص: 2\376، و'الأصول في النحو' لابن السرّاج: 2\144، و'شرح المفصّل' لابن يعيش: 3\29، و'ديوان الهذليين': 150 بتحقيق عبد الستار فراج، و'مغني اللبيب': 1\152، و'الصّحاح' للجوهري: 2\560، مادة (إذا).

(6) القصص، جزء من آية: 27، ورقم السّورة: 28. (7) الصافات، الآيتان: 72-73، ورقم السّورة: 37.

(8) البيت من بحر السريع، ولم ينسب لقائل، والمُنجل: من جلا القوم عن الموضع: إذا تفرقوا. انظر 'القاموس المحيط' للفيروزآباذي: 1144، مادة (جلو).

(9) مكتوب بهامش المخطوط هذا البيت الشعري، وهو من بحر الطويل:

وَمَنْ لَمْ يَعِظْهُ نَاطِقٌ ثُمَّ صَامِتٌ **** وَمَوْتٌ وَقُرْآنٌ فَلَيْسَ بِعَاقِلِ

(10) البيتان من بحر الطويل، ولم ينسبا لقائل، والطّلا: ولد الظبي ساعة يولد. انظر 'القاموس المحيط': 1176.

[قال الجوهري(1) في' الصّحاح'(2) في الطُّلا بضم الطّاء: إنّها الأعناق، وقال في الطَّـلا بفتـح الطّـاء: الولد من ذوات الظّلف](3). ع/٣١

وقوله: ومع ذا أقر بالتّقصير: الإشارة بـ'ذا' إلى ما ذكر من إيراده الحجج، وهـذا علـى جهـة التّواضع منه. والثّبت: المتثبّت، وقد تقدّم. والنّحرير: ح/٢١ الحاذق المـاهر. وقولـه: 'وأسـأل ا لله تعالـى العصمة': هي من الاعتصام، وهو طلب حفظ ا لله تعالى ومنعه من الشّيطان والمعصيـة والزلّـة، قال ا لله تعالى: ﴿وا لله يعصمك من النّاس﴾(4)، أي يمنعك منهـم فـلا يضرّونـك. والإشـارة بقولـه: 'فتلك النّعمة'، إلى العصمة.

الإعراب:

أوردت: فعل ماض وفاعل. ما: مفعول. أمكنني: فعل ماض، والنّون للوقاية، والياء مفعـول، والفاعل مضمر يعود على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. من الحجج: متعلّق بـ'أمكنـني'. مـمّا: في موضـع الحال من 'ما' في قوله: ما أمكنني، والعـامل فيـه 'أوردت'. يقـام: فعـل مضـارع مبـني للمفعـول. في طلابه: متعلّق بـ'يقام'، والهاء عائدة على 'ما'. حجج: مفعـول لم يسـمّ فاعلـه، والجملـة صلـة 'مـا'. ومع: ظرف مكان، والعامل فيه الفعل بعده. ذا: مخفوض بالظّرف. أقرّ: فعل مضارع، والفاعل ضمير المتكلم وهو النّاظم. 'بالتّقصير' و 'لكلّ': متعلقان بـ'أقـرّ'. ثبْت: مضاف إليه. فاضل، نحريـر: نعتـان. وأسأل: فعل مضارع، والفاعل ضمير المتكلّم وهو النّاظم. ا لله: منصوب على التّعظيـم. تعـالى: فعـل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'ا لله'، والجملة في موضع الحـال مـن 'ا لله'، والعـامل فيـه 'أسـأل'، والتّقدير: حالة كونـه متعاليـا. العصمـة: مفعـول ثـان. في القـول: في موضـع الحـال مـن 'العصمـة'، والعامل فيه 'أسأل'. والفعل: معطوف. فتلك: مبتدأ. النّعمة: خبره. ثمّ قال:

[33] اَلْقَوْلُ فِي التَّعَوُّذِ الْمُخْتَـارِ **** وَحُكْمِهِ فِي الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ

التعوّذ والاستعاذة اسمان بمعنى واحد، وهما مصدران، فالتعوّذ مصدر تعوّذ يتعوّذ تعوّذا، مثل تربّص يتربّص تربّصا؛ والاستعاذة مصدر استعاذ يستعيذ استعاذة، مثل استجار يسـتجير اسـتجارة، إلاّ أنّ تعوّذ بمعنى فعل، واستعاذ بمعنى طلب العوذ والعياذ، ومـعناهمـا فـي اللّـغـة اللّجـاء والاسـتجـارة

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الصّحاح' للجوهري: 6\2414، مادة (طلا).

(3) ما بين المعوفين ساقط من نسختي 'ح' و'ق'.

(4) المائدة، جزء من آية: 67، ورقم السّورة: 5.

والامتناع والاعتصام با لله، ومعناهما عند القرّاء أن يقول القارئ: أعوذ با لله من الشّيطان الرّجيم، أو غير ذلك من ألفاظ الاستعاذة. ويقال أيضا: عاذ يعوذ عوذا وعياذا، ومنه أعوذ، فإذا قال القارئ: أعوذ با لله، فكأنّه قال: ألجأ إلى ا لله وأستعينه وأستجير به وأعتصم، فلفظه لفظ الخبر، ومعناه الدّعاء والطّلب، وتقديره: اللّهم أعذني من الشّيطان الرّجيم. وأصل أعوذ: أعْوُذ، على وزن 'أفعُل'، نظيرُه من الصّحيح 'أدخل'، فاستثقلت الضمّة على الواو، فنقلت إلى العين، فصار 'أعوذ'، على وزن 'أفْعُلُ'، نظيره من المعتلّ 'أقول'. فإن قيل: لِم لَمْ تصحّ ضمّة الواو في أعوذ كما صحّت في 'دَلْوٌ'؟ قيل: السّكون في 'أعوذ' غير لازم، وأصل العين الفتح في 'عاذ'، فلمّا أعلّوا الماضي بالقلب، أعلّوا المضارع بالنّقل، كما قالوا: قام يقوم؛ وإنّما أعلّوا الماضي بالقلب، وإن كانت الفتحة على الواو والياء خفيفة، لئلاّ يلزمهم تصحيح المضارع، ووقوع الضّمة على الواو، والكسرة على الياء، ع/٣٢ ثمّ حملوا المضارع على الماضي. و'ا لله' على من يقول باشتقاقه، يحتمل أن يكون مشتقا من أ لِهَ الرّجل: إذا عبَد، وا لله تعالى يجب أن يعبد، أو من أَلِه: إذا لجأ، وا لله [تعالى] يُلجأ إليه، ثمّ بني منه 'إله' على وزن: 'فِعال'، فأرادوا التّخصيص، إذ هو - قبل ذلك - ينطلق على كل معبود حقّا أو باطلا، قال ا لله تعالى: ﴿قالوا يا موسى اجعل لنا إلها كما لهم ءالهة﴾(1)، ثمّ حذفوا الهمزة على غير قياس، وأدخلوا عليه الألف واللاّم، وأدغموا لام المعرفة في اللاّم الّتي بعدها. والشّيطان في كلام العرب: كلّ متمرّد خارج عن الطّاعة، من الجنّ والإنس والدوابّ. واختلف النّاس في اشتقاقه، فقال الحذّاق: هو 'فيْعال'، من شطن: إذا بعُد. يقال: دار شطون: أي بعيدة، وبئر شطون: أي بعيدة القعر، ونوًى شطون: أي بعيدة. قال النّابغة(2): أنشده الجوهري(3) في 'الصّحاح':

نَـأَتْ بِسُعَـادَ عَنْكَ نَـوًى شُطُونُ **** فَبَـانَـتْ وَالْـفُـؤَادُ بِهَـا رَهِينُ(4)

(1) الأعراف، جزء من آية: 138، ورقم السورة: 7. وما بين المعقوفين من قبل ساقط من نسخة 'ع'.

(2) هو النّابغة الجعدي، واسمه حبّان بن عبد قيس، أحد بني جعدة بن كعب بن ربيعة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن، وهو شاعر مخضرم من بين نوابغ شعراء الجاهلية الثمانية، كان من المتحنفين لملة إبراهيم (ع) قبل الإسلام، وزار بلاط اللخميين في الحيرة، وكان من سادة قومه، وقدم مع وفدهم على النبي (ص) وأنشده شعرا فقال له (ص): لا يفضض ا لله فاك، وقد أسلم وشهد فتح فارس، وحارب مع علي في معركة صفين ضد معاوية، ومات بإصبهان سنة: 61 هـ. أُنظر ترجمته في: 'الإصابة': 3\537-540، و'السيرة لابن هشام': 1\188، و'الأعلام': 5\207.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(4) البيت من بحر الوافر ، وهو للنابغة الجعدي؛ ومعنى نوى شطون: أي بعيدة. أُنظر الديوان: 86، و'الجامع لأحكام القرآن' للقرطبي: ج: 1، ق: 1، ص: 90، و'الصّحاح' للجوهري: 5\2144، و'اللسان' لابن منظور: مادة (شطن).

سـمّي بذلك [ـ يعني الشيطان ـ]، لبعده عن الـخير ورحـمة ا لله. وقيـل: هـو 'فـعْلان'، مـن شـاط يشيط: إذا هلك، سـمّي بـذلك لـهـلاكـه بـمعـصيته، وغـضب ا لله عـليه، والألـف والـلاّم فـيه للـجنس، والـرّجيم: هـو 'فعيل' بـمعنى 'مفـعول'، كـما تقـول: كـفٌّ خضـيب، ولـحيـة دَهِـين، تريد بـذلك مـخضوبـة ومـدهونة، وصرف مـن 'مفـعول' إلى 'فـعيل' للمبالـغـة فـي الوصـف، لأنّ فـعيلا من أمثلة الـمبالـغة، واختلف فـي تسميته بذلـك على ثلاثة أقوال(1):

ـ الأوّل: أن يكـون عـلى ظـاهـره بـمـعـنـى مـرجـوم، وصـف بـذلك لأنّـه يـرجم بالـنّجوم عـنـد استـراقـه للسّمـع، قـال ا لله عـزّ وجـلّ فـي الكـواكـب: ﴿وجـعـلنـاهـا رجـومـا للـشّـيـاطـين﴾(2).

ـ الثّـاني: أن يكـون بـمعـنى مشـتـوم: أي الـمشتـوم عـلى معـصيـته كمـا قـال تعـالـى: ﴿لئن لـم تنته لأرجـمنّك﴾(3) : أي لأشتمـنّك.

ـ والثّالـث: أن يكـون بـمعنى ملعـون، وهو الـمطرود الـمبعد مـن رحـمة اللّـه وجـواره، ومـنه قولـه تعـالـى: ﴿لعنه ا لله﴾(4): أي أبعـده من رحـمته، وطرده مـن جواره.

وأخبـر النّـاظم فـي هذه التّرجـمة أنّ كلامه فـي التعوّذ فـي فصلين: أحدهما: فـي الـمختار من لفظه، الثّاني: فـي حكمه من جهة الـجهر والإخفاء.

الإعراب:

القـول: خبـر ح/٢٢ مبتدإ مـحذوف، أي هـذا القـول. فـي التّعـوّذ مـتعلق بـ'القـول'. الـمختار: نعـت. وحكـمـه: معطوف عـلى 'التـعوّذ'، ومضاف إليه، والـهاء عـائدة علـى 'التّعـوّذ'. فـي الـجهر: متعلق بـ'حكمه'. والإسرار: معـطوف على 'الـجهر'. ثم قال:

[34] وَقَدْ أَتَتْ فِي لَفْظِهِ أَخْبَارُ **** وَغَيْرَ مَا فِي النَّحْلِ لاَ يُخْتَارُ

ثبت فـي رواية الـحضرمي(5) والـمكناسي(6) 'أخبار'، وكـذا وقـفت عـليه بـخط النّـاظم،

٩١

(1) في نسخة 'ح': أقسام. وما بين المعقوفين قبله زيادة من المحقق للتوضيح.

(2) الملك، حزء من آية: 5، ورقم السورة: 67 .

(3) مريم، حزء من آية: 46، ورقم السورة: 19.

(4) النساء، حزء من آية: 118، ورقم السورة: 4.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 2 من قسم التحقيق.

وفي رواية البلفيقي(1): 'آثار'، وهذا هو الفصل الأوّل، فأخبر النّاظم أنه أتت في لفظ التّعوّذ أخبار: يريد بألفاظ مختلفة. واعلم أنّ الّذي ذكر الدّاني(2) منها في كتبه ستّة ألفاظ:

الأول: أعوذ با لله من الشّيطان الرّجيم، وهذا اللّفظ هو في(3): 'جامع البيان'، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إيجاز البيان'، و'إرشاد المتمسّكين'، وعليه اقتصر في: 'التّيسير'، و'التّعريف'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، وكتاب 'رواية أبي نشيط'(4).

الثّاني: ع/٣٣ أعوذ با لله العظيم من الشّيطان الرّجيم، وهذا اللّفظ هو في: 'جامع البيان'(5)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'.

الثّالث: أعوذ با لله السّميع العليم من الشّيطان الرّجيم، وهذا اللّفظ هو في: 'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إيجاز البيان'.

الرّابع: أستعيذ با لله السّميع العليم من الشّيطان الرّجيم، وهذا اللّفظ هو في: 'إيجاز البيان'.

الخامس: أستعيذ بالسّميع العليم من الشّيطان الرّجيم، وهذا اللّفظ هو في: 'جامع البيان'(6).

السّادس: أعوذ با لله القويّ، من الشّيطان الغويّ. وهذا اللّفظ هو في: 'الاقتصاد' و'التّمهيد'.

قال ابن الباذش(7) في 'الإقناع': "وقولهم: الاستعاذة يصلح لهذه الألفاظ كلّها، ولا يعيّن واحداً منها"(8). واعلم أن أحسن الوجوه وأولاها بالاستعمال: الوجه الأوّل، قال الدّاني في 'التّمهيد': "وأحسن هذه الوجوه كلّها وأولاها بالاستعمال - وإن كانت كلّها قريبة المعاني، إذ هي أوصاف لله عزّ وجلّ - ما دلّ عليه نصّ التّنزيل، ووردت به السّنّة عن رسول ا لله صلّى ا لله عليه وسلّم". قال: "فأمّا النّصّ، فهو ما أمر ا لله به نبيّه صلّى ا لله عليه وسلّم باستعماله عند قراءته القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرءان فاستعذ با لله من الشّيطان الرّجيم﴾"(9)، قال: "وأمّا السّنّة عن

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التيسير': 26، و'التعريف': 43، و'جامع البيان': 4.

(4) هو كتاب 'رواية أبي نشيط' للدّاني، وقد ذكره ابن القاضي في 'الفجر السّاطع': لوحة: 59.

(5) و(6) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقتان: 57-58.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 94، بتحقيق المزيدي.

(9) النّحل، الآية: 98، ورقم السورة: 16.

النّبيّ صلّى ا لله عليه وسلّم، فإنّ نافع بن جبير بن مطعم(1) روى عن أبيه(2)، أنّه سمع النّبي (3) صلّى ا لله عليه وسلّم يستعيذ قبل القراءة فقال: أعوذ با لله من الشّيطان الرّجيم(4)، فوجب (5) استعمال ذلك، لموافقه الكتاب والسّنة الواردة عنه صلّى ا لله عليه وسلّم". وقال في: 'جامع البيان'، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' نحوه(4). وقال الخزاعي(7) في 'المنتهى' وأبو الحسن بن غلبون(8) في 'التّذكرة'(9) نحوه. وخرّج ابن الطّيلسان(10)

---

(1) هو نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصيّ، أبو محمد - وقيل أبو عبد ا لله - القرشي النوفلي المدني التابعي، قال عنه ابن حجر إنه: "ثقة فاضل"، روى عن علي بن أبي طالب وغيره، وعنه روى عروة بن الزبير، توفي سنة: 99 هـ . اُنظر في ترجمته: 'طبقات ابن سعد': 5\205، و'تهذيب الأسماء واللّغات': 2\121، و'سير أعلام النبلاء': 4\441، و'تقريب التهذيب': 2\295.

(2) هو جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي، كان من أكابر قريش، ومن أعلمهم بأنساب العرب، قدم على النبي (ص) في فداء أسرى بدر وكان ما يزال على الكفر، وأسلم قبل عام الفتح، روى عن أبي بكر، وروى عنه سليمان بن صرد وعبد الرحمان بن أزهر وسعيد بن المسيّب، ومات في خلافة معاوية سنة: 59 هـ. اُنظر 'الإصابة': 1\225-226، و'المعارف': 285، و'سير أعلام النبلاء': 3\95، و'تقريب التهذيب': 1\126.

(3) في نسخة 'ح': رسول ا لله.

(4) الحديث أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء : 1\203 ، وابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الاستعاذة في الصّلاة: 1\265، وأحمد بن حنبل في مسنده: 4\80، وفيه بعد الاستعاذة زيادة قوله (ص): من "نفخه ونفثه وهمزه"، قال أبو داود: "نفثه - يعني نفث الشيطان — الشعر، وقيل السّحر أيضا ، ونفخه: الكبر، وهمزه: الموتة، وقيل صرع الجنّ.

(5) في نسخة 'ح': فواجب.

(6) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 58، و'التيسير': 26، و'النشر': 1\244.

(7) هو محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل، أبو الفضل الخزاعي الجرجاني، أخذ القراءة عن الحسن المطوعي وابن حبش وأحمد الشذائي، وعنه أخذ أبو القاسم التنوخي، وأبو العلاء الواسطي، ويوسف بن جبارة الهذلي، ومن كتبه 'الواضح' و'المستنير'، و'المنتهى'، و'تهذيب الأداء'، و'الحروف' الذي جمعه ونسبه إلى أبي حنيفة، توفّي سنة: 480 هـ. اُنظر 'غاية النهاية': 2\109، و'معرفة القراء': 1\380، و'النشر': 1\34 و93، و'فهرسة المنتوري': 14- 15.

(8) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 47 من قسم التحقيق. (9) انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 1\62.

(10) هو القاسم بن محمد بن أحمد، أبو القاسم الأنصاري الأوسي القرطبي اللغوي المحدث، ويعرف بابن الطيلسان، ولد سنة: 575 هـ، أخذ عن جدّه الشّراط، وخاله ابن غالب، وروى عن ابن مقدام، وأجاز له عبد المنعم بن فرس، ورحل عن قرطبة لمّا وقعت في يد النصارى، وأقام بمالقة، فولي خطابتها، توفي سنة: 642 هـ، وله 'الجواهر المفصلات في المسلسلات'، و'بيان المنن'، و'أخبار المسندين'. اُنظر 'طبقات المفسرين' للداودي: 1\46-47، و'بغية الوعاة': 2\261، و'التكملة' لابن الأبّار: 703، و'شجرة النور': 182، و'نيل الابتهاج': 221-222، و'الأعلام': 5\181.

في مسلسلاته عن ابن مسعود(1) رضي ا لله عنه قال: "قلت قبل القراءة: أعوذ با لله السّميع العليم من الشّيطان الرّجيم، فقال لي النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم: قل يا ابن أمّ عبد: أعوذ با لله من الشّيطان الرّجيم، هكذا أقرأني جبريل عن اللّوح عن القلم". وأسند ابن عبد الوهّاب(2) في 'المفيد' عن أبي هريرة(3) عن النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم أنّه قال: الاستعاذة: أعوذ با لله من الشّيطان الرّجيم". قال ابن الباذش(4) في 'الإقناع': "وكذلك روي عن أبيّ(5) - وقيل عن معاذ(6) ـ عن النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم، أنّه استعاذ قبل القراءة بهذا اللّفظ بعينه"، قال: "وهو الّذي صار إليه معظم أهل الأداء، واختاروه لجميع القرّاء"(7). قال الدّاني(8) في 'التّمهيد': "وبذلك استعذت على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ". وقال في 'جامع البيان': "وبذلك استعذت للجماعة من أئمّة القرأة على جميع من قرأت عليه، وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد(9) فيما بلغني عنه، واختيار غيره من جلّة أهل الأداء"(10). وقال في 'إيجاز البيان: "وعليه أكثر أهل الأداء، وهو اختيار ابن مجاهد". وقال في 'التّيسير'، و'التعريف'(11)، و'التّلخيص'، و'الموجز': "وبذلك قرأت، وبه آخذ"(12). وقال في 'الاقتصاد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان': "وهو الّذي أختار، وبه آخذ". ع/٣٤ قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(13) رضي ا لله عنه:" وبذلك قرأت على أكثر من قرأت عليه". قلت: وبذلك قرأت على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ.

وقوله: 'وغير ما في النّحل لا يختار': أي لا يختار على ما جاء في 'النّحل'(14)، وهذا بخلاف ما ترجم عليه، لأنّه ترجم على المختار من لفظ التّعوّذ و لم يذكره، ولـمّا ذكر أنّ غير ما في 'النّحل'

٩٤

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 15 من قسم التحقيق.
(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.
(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 14 من قسم التحقيق.
(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.
(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 14 من قسم التحقيق.
(6) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 37 قسم التحقيق. (7) انظر 'الإقناع' لأحمد بن الباذش: 94، بتحقيق المزيدي.
(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.
(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.
(10) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة: 58. (11) انظر 'التعريف' للداني: 43، وفيه: 'وبه أخذت'.
(12) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الداني: 26.
(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.
(14) هي سورة النّحل، ورقمها في المصحف: 16، والآية المعنيّة، هي الآية: 98 منها.

لا يختار، دلّ على أنّ ما في 'النّحل' هو المختار، إذ هو المفهوم من دليل الخطاب. قال ابن شريح(1) في 'المفردات': "ولا اختلاف في الاستفتاح بأعوذ با لله من الشّيطان الرّجيم في كلّ موضع، كان أوّل سورة أو لم يكن". وذكر الدّاني(2) في 'المنبِّهة'(3)، أنّ التّعوّذ قبل القراءة إجماع من القرّاء، وقال في كتاب 'رواية أبي نشيط' نحوه.

وظاهر الآية يقتضي أنّ التّعوّذ بعد القراءة، لقوله ح/٢٣ تعالى: ﴿فإذا قرأت القرءان فاستعذ با لله﴾(4)، لأنّ الفاء تقتضي التّرتيب والتّعقيب، وليس على ظاهره، والتّقدير: فإذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ، يدلّ على ذلك ما رواه نافع بن جبير(5) عن أبيه(6)، عن النّبيّ صلّى ا لله عليه وسلّم، أنّه كان يستعيذ قبل القراءة ثمّ يقرأ. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا﴾(7)، فظاهر الآية أنّ مجيء البأس بعد الهلاك، وليس على ظاهره، والمعنى: وكم من قرية أردنا إهلاكها، فجاءها بأسنا. ومنه قوله تعالى: ﴿يا أيّها الّذين آمنوا إذا قمتم إلى الصّلاة، فاغسلوا وجوهكم﴾(8)، المعنى: إذا أردتم القيام إلى الصّلاة، ومثله في القرآن كثير، ومنه قول النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم في الحديث الصّحيح: "من أتى الجمعة فليغتسل"(9)، يعني من أراد إتيان الجمعة فليغتسل. فكذلك التّعوّذ يكون بعد إرادة القراءة وقبل القراءة، فالإرادة سبب في القراءة،

(1) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 78 قسم التحقيق. (2) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 قسم التحقيق.

(3) هي أرجوزة في القراءات من نظم الحافظ أبي عمرو الداني، وقد ذكرها المنتوري في فهرسته: 24، بعنوان: "الأرجوزة المنبهة على أسماء القرّاء وأصول القراءات وعقود الدّيانات"، وتوجد منها نسخة خطية بالخزانة الملكية ورقمها: 5459، وبالخزانة العامة بالرّباط ورقمها: د 2265. يقول فيها الداني في لفظ التعوّذ:

فَذَاكَ إِجْمَاعٌ مِنَ الْقُرَّاءِ **** وَلَفْظُهُ الْمُخْتَارُ فِي الْأَدَاءِ
أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ **** عَلَى الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ

انظر 'الأرجوزة المنبّهة': 372\2، بتحقيق الدكتور لحسن وجاج.

(4) النّحل، الآية: 98، ورقم السورة: 16.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 93 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 93 من قسم التحقيق.

(7) الأعراف، جزء من آية: 4 ، ورقم السورة: 7. (8) المائدة، جزء من آية: 6، ورقم السورة: 5.

(9) الحديث رواه البخاري في صحيحه عن ابن عمر، في كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر: 220\1 بلفظ: "من جاء منكم الجمعة فليغتسل"؛ ومسلم في صحيحه، في كتاب الجمعة: 3\2-3؛ وأبو داود في سننه، في كتاب الطهارة، باب الغسل يوم الجمعة: 308\1؛ والترمذي في جامعه، في كتاب الجمعة، باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة: 308\1؛ والنسائي في سننه، في كتاب الجمعة، باب الأمر بالغسل يوم الجمعة: 93\3؛ وابن ماجة في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة: 346\1؛ وأحمد بن حنبل في مسنده: 141\2.

والقراءة مسبّبة، فحذف السّبب وأقيم المسبَّب مقامه. و لله درّ الشّاطبي(1) حيث قال:

إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ **** جِهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّـهِ مُسْجَلاَ(2)

و لم يتعرّض النّاظم لبيان هذه المسألة، ولعلّه إنّما ترك الكلام عليها لشهرتها، ومعرفة أهل الأداء بها. فإن قيل: إنّ لفظ الآية يقتضي أن يقول القارئ: أستعيذ با لله من الشّيطان الرّجيم، وقد نقل هذا اللّفظ الشّريشيّ(3) في 'الشّرح'(4) عن شيخه: أبي عبد ا لله بن القصّاب(5)، فلمَ اختاروا أعوذ؟ فالجواب: أن أستعيذ معناه أطلب، فهو إذاً لمجرّدِ الأمر بالطّلب لا غير، فبأيّ لفظ استعاذ القارئ كان ممتثلا، إلا أنّهم جعلوه بلفظ أعوذ، لوروده في مواضع من القرآن كقوله: ﴿وقل ربّ أعوذ بك من همزات الشّياطين، وأعوذ بك ربّ أن يحضرون﴾(6)، و ﴿قل أعوذ بربّ الفلق﴾(7)، و ﴿قل أعوذ بربّ النّاس﴾(8)، ولما جاء في الحديث المرويّ عن نافع بن جبير(9)، وابن مسعود(10)، ومعاذ(11)، وأبيّ(12)، وأبي هريرة(13) رضي ا لله عنهم، فجرى العمل على ذلك، اقتداء بالقرآن والحديث المرويّ عمن تقدّم. وقال الشّاطبي في قصيدته:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(2) البيت من البحر الطويل، وهو من نظم ابن فيرة الرعيني، في رجزه المعروف بـ'الشاطبية'، وقوله: 'مسجَلا' أي مطلقا لجميع القرّاء وفي جميع القرآن. اُنظر 'سراج القارئ': 26.

(3) اُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(4) قال الخراز: "وزاد شيخنا أبو عبد الله ابن القصاب ـ رحمه ا لله ـ ثلاثة ألفاظ لم أرها لغيره، وهي: أعوذ با لله المنان من الشيطان الفتّان، أعوذ با لله وكلماته من الشيطان وهمزاته، أستعيذ با لله من الشيطان الرّجيم". اُنظر 'القصد النافع' للخراز: 150، بتحقيق ذ. نعيمة شابلي، ومخطوطته بالخزانة الحسنية تحت رقم: 3719، و'تقريب المنافع' لابن القصاب المخطوط بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم: 122243 ز، اللّوحة: 2/أ.

(5) هو محمد بن علي بن عبد الحق، أبو عبد ا لله الأنصاري الفاسي، ويعرف بابن القصّاب، كان يقرئ العربية والقرآن بالقراءات السّبعة، وله 'تقريب المنافع في أصل مقرإ نافع'، توفي سنة: 690 هـ. اُنظر 'غاية النهاية': 2\204.

(6) المومنون، الآيتان: 97-98، رقم السورة: 23.

(7) الفلق، الآية: 1، ورقم السورة: 113.

(8) النّاس، الآية: 1، ورقم السورة: 114.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 93 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 15 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 37 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 14 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 14 من قسم التحقيق.

وَقَدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَزِدْ **** وَلَوْ صَحَّ هَذَا النَّقْلُ لَمْ يُبْقِ مُجْمَلاَ(1) ع/٣٥

قال الفاسي(2) في شرح 'الشّاطبية': "في قوله: 'فلم يزد'، حَذف ما تعدّى إليه، لدلالة الكلام عليه، والتّقدير: فلم يزد على ما في 'النّحل'، وفي قوله: 'لو صحّ هذا النّقل لم يبق مجملا': إشارة إلى أنّ هذا النّقل لم يصحّ، وأنّه لو صحّ لارتفع به الإجمال، ولتقيّد به إطلاق الآية(3)، ولعلمنا أنّ مراد الله تعالى قول: أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم دون غيره، ولكنّه لم يصحّ، فبقي اللّفظ مجملا"(4). قال الدّاني(5) في 'جامع البيان': "وقال الحلواني(6) في جامعه: وليس للاستعاذة حدّ ينتهى إليه، من شاء زاد، ومن شاء نقص"(7). وذكر الخزاعي(8) في 'المنتهى' عن الحلواني نحوه. وقال الخزاعي: "وليس لها عن الأئمّة نصّ فيما علمت". وقال ابن الباذش(9) في 'الإقناع': "فأمّا لفظها فلم يأت فيه عن أحد من السّبعة (10) نصّ"(11).

الإعراب:

وقد: حرف تحقيق. أتت: فعل ماض. في لفظه: متعلّق بـ'أتت'، والهاء عائدة على 'التّعوّذ' المتقدّم

(1) قوله في البيت: 'وقد ذكروا'، يعني القراء والمحدّثين، ومفعوله 'الرسول' أي استعاذته. أُنظر 'سراج القارئ': 27.

(2) هو محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف، أبو عبد الله الفاسي المقرئ نزيل حلب، ولد بفاس سنة: 583 هـ، وقرأ على عيسى بن يوسف المقدسي وعبد الصمد بن سعيد الشافعي، وممن أخذ عنه محمد بن النحاس ويحيى المنبجي، وقد كان له باع في الحديث والفقه والنحو، وله شرح على الشاطبية، سماه 'اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة'، وكانت وفاته سنة: 656 هـ. انظر 'معرفة القراء': 2\668-669، و'غاية النهاية': 2\122، و'هدية العارفين': 2\126، و'النشر في القراءات العشر': 1\64، والقراء والقراءات بالمغرب': 61.

(3) الإشارة هنا إلى الآية: 98 من سورة النّحل، ورقمها: 16.

(4) انظر كتاب 'اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة' لأبي عبد الله الفاسي: 13، وتوجد منه مخطوطتان بالخزانة العامة بالرباط، ورقمهما: 350/ق، و6073. كما توجد أيضا نسخة أخرى بالمكتبة الأحمدية بدمشق تحت رقم: 25/تفسير.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) هو أحمد بن يزيد، أبو الحسن الحلواني، من كبار حذاق المقرئين، قرأ على قالون وخلف البزار وهشام بن عمار، وقرأ عليه ابن أبي مهران والفضل بن شاذان ومحمد بن بسام، وحدث عن أبي نعيم وأبي حذيفة النهدي وعبد الله بن صالح، وكان ثبتا في قالون وهشام، توفي سنة: 250 هـ. أُنظر 'غاية النهاية': 1\149، و'معرفة القراء': 1\222.

(7) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: ورقة 58.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) في نسخة 'ح': من السّلف.

(11) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 96، بتحقيق المزيدي.

ذكره. أخبار أو آثار: فاعل بـ'أتت'. وغير: مبتدأ. ما: مضاف إليه. في النّحل: متعلّق بمحذوف، لأنّه صلة لموصول أي استقر، والعائد على 'ما' يتحمّله المجرور. لا: حرف نفي. يختار: فعل مضارع مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسم فاعله مضمر يعود على 'غير'، و'لا' وما بعدها في موضع خبر 'غير'، والتّقدير: غير مختار، والجملة معطوفة على الأخرى. ثمّ قال:

[35] وَالْجَهْرُ ذَاعَ عِنْدَنَا فِي الْمَذْهَبِ **** بِهِ وَالْإِخْفَاءَ رَوَى الْمُسَيَّبِ

اتّفقت الرّوايات الثّلاث على ضبط 'والإخفاء' بالنّصب، وهذا هو الفصل الثّاني، فذكر النّاظم فيه الخلاف عن نافع(1) في الجهر والإخفاء والتّعوّذ. قال الدّاني(2) في 'التّيسير': "ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء، في الجهر بها عند افتتاح القرآن؛ وعند الابتداء برءوس الأجزاء وغيرها، في مذهب الجماعة"(3)، ثمّ قال: "وروى إسحاق المسيّبي(4) عن نافع، أنّه كان يخفيها في جميع القرآن"(5)؛ وقال في 'التّمهيد' نحوه، ثمّ قال: "والعمل على خلافه". وذكر الأهوازي(6) في 'المفردات'(7) الإخفاء عن نافع، من رواية موّاس(8)، عن يونس(9)، عن ورش(10)، عنه. قال الدّاني في 'جامع البيان': "وعلى ما ذكرناه من الجهر بالتّعوّذ قبل القراءة، جرى العمل عند أهل الأداء في

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الداني: 27.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 45 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الداني: 27.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(7) هو كتاب 'المفردات في القراءات العشر' للأهوازي، وقد ذكره المنتوري في فهرسته: 14.

(8) هو موّاس بن سهل، أبو القاسم المعافري المصري، ثقة مشهور من مقرئي القرن الثالث الهجري، قرأ على يونس بن عبد الأعلى وداود بن أبي طيبة، وقرأ عليه محمد الأهناسي وعبد الله البلخي ومحمّد الأصبهاني. اُنظر 'غايةالنهاية': 2\316، و'معرفة القراء': 1\189 (ترجمة يونس بن عبد الأعلى)، و'النشر' لابن الجزري: 1\111.

(9) هو يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة بن حفص بن حيان، أبو موسى الصدفي المصري المقرئ الفقيه، ولد سنة: 170 هـ، وقرأ القرآن على ورش ومعلى بن دحية، وقرأ عليه موّاس بن سهل وأحمد بن محمد الواسطي، وحدث عن سفيان بن عيينة والشافعي، وحدث عنه مسلم والنسائي، ووثّقه أبو حاتم، وقد انتهت إليه رئاسة العلم في علوّ الإسناد في الكتاب والسّنة، وتوفي سنة: 264 هـ، وله أربع وتسعون سنة. اُنظر 'تهذيب التهذيب': 1\440، و'شذرات الذهب': 2\149، و'غاية النهاية': 2\406، و'معرفة القراء': 1\189-190.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

مذهب جميع القرّاء، اتّباعا للنصّ، واقتداء بالسّنّة"(1). وذكر في 'التّعريف'(2)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، التّعوّذ فقط، فيحمل كلامه على الجهر به. وقال مكيّ(3) في 'الكشف': "وهو الاختيار - يعني الجهر - وعليه العمل عند القرّاء في سائر(4) الأمصار"(5).

وقوله: 'والجهر ذاع عندنا في المذهب': أي شاع وانتشر وفشا، ومنه قوله تعالى: ﴿أذاعوا به﴾(6)، أي أفشوه، ويريد بقوله: 'في المذهب': المذهب المستعمل، وهو مذهب ورش(7) وقالون(8). قلت: وبذلك قرأت لهما ولغيرهما ح/٢٤ من القرّاء، على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. وقوله: 'والإخفاء روى المسيّبي'(9)، قد تقدّم بيانه، ووجه هذه الرّواية، أنّه فرّق بين ما هو قرآن وبين ما ليس بقرآن، إذ التّعوّذ ليس بقرآن بإجماع. قال ابن عطيّة(10) في التّفسير: "وأجمع العلماء على أنّ قول القارئ: ع/ ٣٦ أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم، ليس بآية من كتاب الله"(11). وحجّة من جهر بالتّعوّذ، أنّه لمّا تقرّر في النّفوس، وعُلم أنّه ليس من القرآن، ولم يَخف لبْسا، جهر به، والله أعلم. وقال ابن الباذش(12) في 'الإقناع': "ولك أن تصلها بالتّسمية في نفَس واحد وهو أتمّ، لأنّك تُكمل الاستفتاح، ولك أن تسكت عليها ولا تصلها بالتّسمية، وذلك أشبه بمذهب أهل التّرتيل"(13)، قال: "فأمّا من لم يسمّ، فالأشبه عندي أن يسكت عليها، ولا يصلها بشيء من القرآن، ويجوز وصلها به"(14). وقال مكيّ في 'الكشف':"واخترت أنا في مواضع من الابتداء بالأحزاب أن لايبتدأ بها، وأن يبتدأ بما قبلها، مثل الابتداء بأوّل الحزب في 'النّساء' في قوله [تعالى]:

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 58.

(2) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الداني: 43.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(4) في نسخة 'ح' و'ق': في جميع.

(5) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\12.

(6) النّساء، جزء من الآية: 83، رقم السورة: 4.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 45 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 5 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'المحرر الوجيز' لابن عطية: 1\48.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) و(14) انظر الإقناع' لابن الباذش: 96، بتحقيق المزيدي.

﴿الله لاإله إلا هو﴾(1)، لأنّ القارئ يقول: أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم ﴿الله لا إله إلاّ هو﴾، فيصل 'الرّجيم' بلفظ اسم ﴿الله﴾، وذلك قبيح في اللّفظ، فمنعت من ذلك إجلالا لله وتعظيما له"(2) قال: "ومثله أنّي منعت من الابتداء بأوّل الحزب في 'السّجدة'، في قوله [تعالى]: ﴿إليه يردّ﴾(3)، لأنّ القارئ يقول: من الشّيطان الرّجيم ﴿إليه يردّ علم السّاعة﴾(4)، فيصل ذلك بالشّيطان الرّجيم، وذلك قبيح في اللّفظ"(5). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(6) رضي الله عنه: "ولا ينتهي ما ذكره مكيّ(7) إلى المنع، وإنّما يكون ذلك استحبابا". قلت: وبالوقف على التّعوّذ قرأت على جميع من قرأت عليه، وأنا أستحبّ لمن بدأ بالأجزاء، أن يقف على التّعوّذ، وأن يبتدئ بكلام غير راجع لما قبله، يفهمه السّامع، وقد كنت أفعل ذلك وقت قراءتي على شيخنا الأستاذ: أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه، فكان يستحسنه. وجميع ما تضمّن هذان البيتان وما قبلهما لنافع(8)، لإطلاقه اللّفظ به، وهو مأخوذ من قوله في الصّدر:

[26] وَرُبَّمَا أَطْلَقْتُ فِي الْأَحْكَامِ **** مَا اتَّفَقَا فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ

الإعراب: والجهر: مبتدأ. ذاع: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'الجهر'، والجملة في موضع الخبر. عندنا: ظرف مكان ومخفوض به، والعامل فيه 'ذاع'. في المذهب: متعلّق بـ'ذاع'. به: متعلّق بـ'الجهر'، والهاء عائدة على 'التّعوّذ' المتقدّم ذكره. والإخفاء: مفعول مقدّم، كقوله تعالى: ﴿وكلاّ وعد الله الحسنى﴾(9). روى: فعل ماض. المسيّبي: فاعل، وعلامة الرّفع الضّمّة في الياء المحذوفة، وقد تقدّم الشّاهد على ذلك من كلام العرب، في إعراب قوله: 'سلكت في ذلك طريق الدّاني'(10). ثمّ قال:

[36] اَلْقَوْلُ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظِ الْبَسْمَلَهْ **** وَالسَّكْتِ وَالْمُخْتَارِ عِنْدَ النَّقَلَهْ

التّسمية والبسملة [اسمان](11) بمعنى واحد، وهما مصدران، فالتّسمية مصدر سمّى يسمّي تسمية،

١٠٠

(1) النّساء، جزء من الآية: 87، ورقم السورة: 4.

(2) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\18-19.

(3) و(4) فصّلت، جزء من الآية: 47، ورقم السورة: 41.

(5) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 19.

(6) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 2 قسم التحقيق. (7) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(9) النّساء، جزء من الآية: 95، ورقم السورة: 4.

(10) هو صدر البيت رقم: 27 من رجز ابن برّي، وإعرابه في صفحتي: 85-86 من قسم التحقيق.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

والبسملة مشتقّة من 'بسم' ومن 'ا لله' ، فبسم ملفوظ به، واللاّم من ا لله جل ذكره، وذلك مسموع من العرب يقولون: بسْمَل الرّجل، إذا قال: بسم ا لله، وحوقل، إذا قال: لاحول ولا قوة إلاّ با لله، وهيْلل وهلّل، إذا قال: لاإله إلا ا لله، وحسبل، إذا قال: حسبي ا لله، وقد فعلوا ذلك في النّسب أيضا، فقالوا ع/٣٧ في عبد الدّار: عبدري، وفي عبد القيس: عبقسي، وفي عبد شمس: عبشمسي. والتّسمية والبسملة عند القرّاء، أن يقول القارئ: بسم ا لله الرّحمان الرّحيم.

واعلم أنّ المواضع بالنّسبة إلى البسملة أربعة: موضع لابدّ من البسملة فيه، وموضع لا يبسمل فيه البتّة، وموضع فيه الخلاف، وموضع فيه الخيار، إن شاء القارئ بسمل، وإن شاء ترك، وكلهنّ ذكرهنّ النّاظم، حسبما يأتي بعدُ إن شاء ا لله.

وقوله: 'والسّكت والمختار عند النّقلة'، المراد بالسّكت: الفصل بين كلّ سورتين بسكتة خفيفة من غير قطع نفس، حسبما يأتي بيانه. والنّقلة: جمع ناقل، كقارئ وقرأة، وماهر ومهرة، ويعني بالنّقلة: الأئمّة النّاقلين للحروف عمّن تقدّم(1)، كأبي عمرو الدّاني(2)، وأبي الحسن بن غلبون(3)، وأبي محمّد مكيّ(4)، وأبي عليّ الأهوازي(5) وغيرهم. وترجم النّاظم على استعمال البسملة، ووصْل السّورة بالسّورة، فكأنّه قال: القول في استعمال البسملة وترك استعمالها، والسّكت والوصل، إذ قد ذكر جميع ذلك، وهذا كما قال أبو القاسم(6) في 'الجمل': "باب أقسام الأفعال في التعدّي"(7)، ثمّ ذكر في الباب ما لم يتعدّ، فكأنّه قال: باب أقسام الأفعال في التّعدّي وغير التّعدّي ح/٢٥، ومنه قوله تعالى: ﴿وجعل لكم سرابيل تقيكم الحرّ﴾(8)، معناه:والبرد.

١٠١

(1) في نسخة 'ح': عن متقدّم.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(6) هو عبد الرّحمان بن إسحاق، أبو القاسم النهاوندي الزجاجي، نسبة إلى أبي إسحاق الزجاج، ولد في نهاوند، ونشأ ببغداد، وكانت إقامته بدمشق، وقد بلغ الصدارة في علوم العربية في زمنه، وتوفي بطبرية سنة: 340 هـ، وله 'الجمل الكبرى' و'الإيضاح' في النحو، و'الزاهر' في اللغة، و'المخترع' في القوافي. أنظر 'نزهة الألباء' لابن الأنباري: 227، و'وفيات الأعيان': 3\136، و'بغية الوعاة': 2\77، و'إنباه الرّواة': 1\160-161، و'الأعلام': 3\299.

(7) قال أبو القاسم: "واعلم أن كل فعل متعديا كان أو غير متعدّ، فإنه يتعدى إلى أربعة أشياء هي: المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والحال". انظر كتاب 'الجمل': 27-31.

(8) النّحل، جزء من الآية: 81، ورقم السورة: 16؛ والسّربال: كلّ ما يلبس. انظر 'القاموس المحيط': 913.

الإعراب:

القول: خبر مبتدأ محذوف، أي هذا القول.في استعمال: متعلّق بـ'القول'. لفظ البسملة: مضاف ومضاف إليه. والسّكت والمختار: معطوفان على 'استعمال'. عند: ظرف مكان، والعامل فيه 'المختار'. النّقلة: مخفوض بالظّرف. ثمّ قال:

[37] قَالُونُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بَسْمَلاَ **** وَوَرْشٌ الْوَجْهَانِ عَنْهُ نُقِلاَ

[38] وَاسْكُتْ يَسِيراً تَحْظَ بِالصَّوَابِ **** أَوْ صِلْ لَهُ مُبَيِّنَ الْإِعْرَابِ

هذا هو الموضع الّذي فيه الخلاف، فأخبر النّاظم أنّ قالون(1) يفصل بين السّورتين بالبسملة، وأنّ ورشا(2) روي عنه الوجهان: الفصل وتركه. واعلم أنّ المشهور عن ورش ترك الفصل، وعلى ذلك اقتصر الدّاني(3) في 'التّيسير'، وذكر في 'جامع البيان'، و'التّمهيد'، و'التّعريف'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، أنّ ذلك رواية أبي يعقوب عن ورش(4). وقال في 'إيجاز البيان': "هكذا قرأت على ابن خاقان(5)، وابن غلبون(6)، وفارس بن أحمد(7)، وحكوا لي ذلك عن قراءتهم متّصلا". وقال في 'التّمهيد' نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': "وحدّثني أبو الحسن شيخنا، عن أبي الحسن إبراهيم بن محمّد المقرئ(8) قال: لا يقرأ: بسم الله الرّحمان الرّحيم بين السّورتين، إلاّ في فاتحة الكتاب. وذكر أبو يعقوب(9) أنّه كذلك قرأ على ورش، وذكر ورش أنّه كذلك قرأ على نافع(10)". وقال في 'جامع البيان'(11) نحوه. وذكر

١٠٢

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'التّيسير': 26، و'التّعريف': 199، و'جامع البيان': الورقة 59.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(8) هو إبراهيم بن محمد بن مروان، أبو إسحاق الشامي ثم المصري المقرئ، قرأ على أبي بكر بن سيف في سنة: 298 هـ، وقرأ عليه عبد المنعم بن غلبون، وأخذ عنه الحروف طاهر بن غلبون، وقد كان عارفا بقراءة ورش، ضابطا لها، وعالي الإسناد فيها، وتوفي سنة: 363 هـ، أو ما بعدها. انظر 'غاية النهاية' لابن الجزري: 1\26، و'معرفة القراء الكبار' للذهبي: 1\324-325، و'التعريف' للدّاني: 36، بتحقيق الشيخ محمد السحابي.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.   (11) انظر 'جامع البيان' للدّاني: ورقة 59.

ابن الباذش(1) في 'الإقناع'، اِتّصال قراءة ابن سيف(2) بترك الفصل حسبما تقدّم(3). وقال الدّاني(4) في 'التّمهيد': "وقد كان أبو غانم المظفّر بن أحمد بن حمدان(5) ع/٣٨ المقرئ ـ فيما أخبرنا به فارس بن أحمد(6) عن عمر بن محمد المقرئ(7) عنه ـ يختار، في رواية أبي يعقوب(8) عن ورش(9)، الفصل بين السّورتين ببسم الله الرّحمان الرّحيم في جميع القرآن، وبذلك كان يأخذ على أصحابه، وبه كان يأخذ محمّد بن علي الأدفويّ(10) ـ رحمه الله ـ اقتداء بأبي غانم في ذلك". وقال في 'جامع البيان'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' نحوه(11). قال في 'التّمهيد': "والمعروف عند المحقّقين برواية المصريّين، ما حكيت عن شيوخنا، ـ يعني ترك التّسمية ـ وبذلك قرأت عليهم بعد سؤالي إيّاهم عن ذلك، وبه آخذ"(12). وقال المهدويّ(13) في 'الشّرح': "والمأخوذ لورش بترك

١٠٣ ———————

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 97، بتحقيق المزيدي.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) هو مظفّر بن أحمد بن حمدان، أبو غانم المصري المقرئ النحوي، قرأ على أحمد بن هلال، وكان من أجل أصحابه وأضبطهم، وقرأ عليه محمد بن علي الأدفويّ ومحمد بن خراسان الصقلي، وعامّة أهل مصر في زمنه، وتوفي سنة: 333 هـ، وله مصنّف في اختلاف السّبعة. انظر 'غاية النهاية': 2\301، و'معرفة القرّاء الكبار': 1\286.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(7) هو عمر بن محمد بن عراك، أبو حفص الحضرمي المصري المقرئ، قرأ على حمدان بن عون وعبد الحميد بن مسكين وقسيم بن مطير، وقرأ عليه تاج الأئمة أحمد بن علي بن هاشم وأبو الفتح فارس بن أحمد وجماعة، وكان متبحرا في قراءة ورش، وتوفي سنة: 388 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\597، و'معرفة القراء الكبار': 1\354-355.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 59. عندي نسخة منه، حصّلت عليها من مكتبة أخينا الشيخ السّحابي.

(12) قال طاهر بن غلبون في 'التّذكرة': " لا خلاف بين القراء أجمع، في قراءة 'بسم الله الرحمان الرحيم' في أوّل 'الحمد'، وفي تركها في أوّل 'براءة'، وإنما اختلفوا فيما عدا هاتين السورتين." انظر 'التذكرة': 1\63.

(13) هو أحمد بن عمّار، أبو العبّاس المهدوي المقرئ، نسبة إلى 'المهدية' مدينة صغيرة بالمغرب، أخذ على أبي الحسن القابسي، وقرأ بالروايات على محمد بن سفيان، وأحمد بن محمد البرائي، وأخذ عنه غانم بن وليد المالقي، وأبو عبد الله الطرفي وغيرهما، وقد كان رأسا في القراءات والعربية، وله كتب منها: كتاب 'التفسير' و'الهداية في القراءات السبعة' و'الموضح'، وتوفي سنة: 431 هـ. أنظر 'غاية النهاية': 1\92، و'معرفة القراء': 1\399، و'طبقات المفسرين' للداودي: 1\56-57، و'الصلة' لابن بشكوال: 1\86-87، و'إنباه الرّواة': 1\126-127، و'بغية الوعاة': 1\351.

البسملة"(1). قلت: وبذلك قرأت لورش(2) على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(3) رضي الله عنه وعلى غيره، وبه آخذ.

وقوله: 'قالون بين السّورتين بسملا'، ظاهره إطلاق الحكم بين كلّ سورتين، لكنّه استثنى 'براءة' بعد هذا. وقوله: 'وورش الوجهان عنه نقلا'، تبع في ذلك الشّاطبي(4) حيث قال:

.... **** وَفِيهَا خِلاَفٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلاَ(5)

وهو يتّبعه في هذا الرّجز كثيرا، وإشارة الشّاطبي بالخلاف إلى ما رواه الدّاني(6)، في رواية أبي يعقوب(7)، عن أشياخه من تركها. وعن أبي غانم(8) وأصحابه من استعمالها، حسبما تقدّم ذكره. قال مكيّ(9) في 'الكشف': "علّة استعمالها بين السّورتين، اتّباع خطّ المصحف، وإرادة التّيمّن والتّبرّك بأسماء الله تعالى، ولما روي عن عائشة(10) رضي الله عنها أنّها قالت: اقرءوا ما في المصحف"(11).وقال الدّاني في 'إيجاز البيان': "فعلّة ورش في ترك التّسمية بين السّور، مع ثبوتها رسما في المصاحف، أنّها ليست عنده من أوائل السّور، وإنّما رسمت فصلا بينهنّ، وإعلاما بانقضائهنّ وابتدائهنّ، ولـمّا كان ذلك سبيلَها عنده، وهو قول من يؤتمّ به من فقهاء المسلمين، من التّابعين وغيرهم - مع ورود الآثار عن النّبي - عليه السّلام — وعن الأكابر من الصّحابة، بترك قراءتها في الصّلاة - استعمل تركها في السّور، دلالة على ما ذهب إليه، من كونها فصلا".

وقوله: 'واسكت يسيرا تحْظَ بالصّواب'، مضمّن هذين البيتين راجع إلى الوجه المشهور عن ورش، وهو ترك التّسمية بين السّورتين، فأمرك إذا أخذت له بالمشهور، أن تسكت له سكتا

١٠٤

(1) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 5، ورقم مخطوطته بالخزانة العامة بالرباط: 139 ق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(5) الجيد: العنق، والطّلا: صفحته، وقيل إنّ الجيم من لفظ 'جيده' رمز لورش، والمعنى أن الخلاف في البسملة وارد عنه، وذلك أنّ أبا غانم كان يأخذ له بها بين السّورتين، وأخذ له المصريّون بتركها. انظر 'سراج القارئ': 28.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 103 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق. (10) سبقت ترجمتها بالهامش: 6، ص: 28 قسم التحقيق.

(11) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\15.

يسيرًا، أي دون قطع نَفَس، وتحظى بذلك، أي تكون لك حُظوة ومكانة، إذا أخذت له بالسّكت، أو تصلَ له السّورة بالسّورة، وتبيّن الإعراب.

قال الدّاني(1) في 'إيجاز البيان': "ولأهل الأداء في مذهب من ترك التّسمية مذهبان: أحدهما: أن توصل السّورة بالسّورة، ويبيَّن إعرابها من غير سكت بين السّورتين، لعلْم النّاس بانقضاء السّور وابتدائهنّ، وهذا المذهب روي لنا عن ابن مجاهد(2)، وغيره من أهل الأداء. والمذهب الآخر: أن يسكت بينهما سكتة لطيفة من غير قطع ، ليؤذن بذلك بانقضاء السّور وابتدائهنّ، فيكون ذلك عوضا من الفصل بينهنّ، وعلى هذا المذهب أكثر شيوخنا، والجلّة من المتصدّرين". قال: "وقد روي لنا أيضا ع/٣٩ عن ابن مجاهد". وذكر الدّاني في 'جامع البيان'، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'التّيسير'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'(3)، هذين المذهبين عن ورش(4). وقال في 'التّيسير': "وابن مجاهد يرى وصل السّورة بالسّورة، ويبيّن الإعراب، ويرى السّكت أيضا"(5). وقال في 'الاقتصاد': "والمذهبان يُرويان عن ابن مجاهد". ح/٢٦ وقال في 'جامع البيان' نحوه(6). وذكر أبو الحسن بن غلبون(7) في 'التّذكرة'(8)، أنّه يختار في قراءة ورش في خمسة مواضع، أن توصل فيها السّورة بالسّورة الّتي بعدها، من غير فصل بشيء البتّة، لحسن ذلك فيها، بمشاكلة آخر السّورة بالسّورة الّتي بعدها، وهي: 'الأنفال' بـ'براءة'، و'الأحقاف' بـ'القتال'، و'القمر' بـ'الرّحمان'، و'الواقعة' بـ'الحديد'، و'الفيل' بـ'لإيلاف قريش'(9). وقال الدّاني في 'التّمهيد': "وكان شيخنا أبو الحسن يختار - في مذهب أبي يعقوب عن ورش - السّكت بين السّور من غير فصل، إلاّ بين الأربع السّور المذكورة"، قال: "ويختار بعد ذلك وصل السّورة بالسّورة، من غير سكت في خمسة

١٠٥

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التيسير': 26، و'جامع البيان': الورقة 58.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الداني: 26.

(6) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 60.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\64.

(9) أي وصل آية: 35 بالأحقاف ورقمها: 46، بآية: 1 بـ'القتال' وهي سورة محمد ورقمها: 47؛ وآية: 75 بالأنفال ورقمها: 8، بآية: 1 بالتوبة ورقمها: 9؛ وآية: 55 بالقمر ورقمها: 54، بآية: 1 بالرّحمان ورقمها: 55؛ وآية: 96 بالواقعة ورقمها: 56، بآية: 1الحديد ورقمها: 57؛ وآية: 5 بالفيل ورقمها: 105، بآية: 1 بقريش ورقمها: 106.

مواضع"، وذكرهنّ. وذكر ابن الباذش(1) في 'الإقناع'، وابن الطّفيل(2) في شرح 'الحصريّة'، عن أبي الحسن بن غلبون(3) وصل السّورة بالسّورة، في المواضع الخمسة المذكورة(4). قال ابن الباذش: "وهذا يستحسنه أبي(5) - رضي الله - وهو اختيار محمّد بن أبي الحسن الصّقلّي(6)، فيما أخبرني أبو القاسم(7) عنه"(8). وقال أبو الأصبغ بن عُمر(9) في 'المختصر'، في وصل السّورة بالسّورة في المواضع الخمسة المتقدّمة: "وذلك استحباب من الشّيوخ من غير رواية". وقال ابن الطّفيل في شرح 'الحصريّة': "ولو وصل آخِر 'الحِجر' بأوّل 'النّحل' لكان حسنا"(10).

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) هو محمّد بن عبد الرّحمان بن محمد بن عبد الرّحمان، أبو الحسين بن عظيمة العبدري الإشبيلي المقرئ، المعروف بابن الطفيل، أخذ القراءات عن أبي عبد الله السرقسطي وعلي بن بليمة وأبي القاسم بن الفحام، وحمل الناس عنه العلم، ومن حلة أصحابه ابنه طفيل وأبو بكر ابن خير، وتوفي سنة: 543 هـ، وله أرجوزة في القراءات، وأخرى في مخارج الحروف ، ومخطوطتها بمكتبة باريس تحت رقم: 2156. أُنظر 'معرفة القراء': 1\504، و'غاية النهاية': 167-2\166، و'التكملة' لابن الأبار: 1\445، و'الذيل والتكملة' لابن عبد الملك: 6\359، و'نفح الطّيب': 2\155.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الإقناع': لابن الباذش: 101، بتحقيق المزيدي؛ و'التّذكرة' لابن غلبون: 1\64، و'النشر': 1\262.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(6) هو محمّد بن أبي الحسن المقرئ، أبو بكر الصقلّي، المعروف بابن بنت العروق، أحد شيوخ القراءة في القرن الخامس الهجري، قرأ على أبي العباس محمد بن الحسن، وقرأ عليه أبو علي الحسن بن بلّيمة بقراءة حمزة، وأخذ عنه خلف بن إبراهيم الحصار حينما لقيه بصقلية، كما نقل عنه ابن الباذش في 'الإقناع' وذكر له ترجمة فيه. انظر 'غاية النهاية': 2\127، و'الإقناع': 1\71، و'النشر': 1\162، و'الصّلة' لابن بشكوال: 1\174 (ترجمة: ابن الحصّار).

(7) هو خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد، أبو القاسم بن النخّاس القرطبي المقرئ، ويعرف بالحصّار، ولد سنة: 427 هـ، وقرأ على أبي معشر الطبري ونصر بن عبد العزيز الشيرازي، وروى عن أبي القاسم بن عبد الوهّاب، وقرأ عليه يحيى بن سعدون ويوسف بن أحمد القرشي، وتولى الخطابة والإقراء بمسجد قرطبة، وتوفي سنة: 511 هـ، ومن كتبه 'المختصر'. انظر 'معرفة القرّاء': 1\465-466، و'غاية النهاية': 1\271، والصّلة لابن بشكوال: 1\174-175.

(8) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\154.

(9) هو عبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة، أبو الأصبغ السماتي الإشبيلي، المعروف بابن الطحان، ولد سنة 498 هـ، وقرأ على أبي العباس ابن عيسون وشريح بن محمد، وقرأ عليه محمد بن أبي العلا وأبو طالب بن عبد السميع، وأجاز أبا القاسم بن بقي، وانتقل إلى فاس وسكن بها مدة، ثم رحل إلى المشرق، وتوفي بحلب سنة: 561 هـ، وله 'الوقف والابتداء' و'مرشد القارئ' و'الإنباء في تجويد القرآن'. أُنظر 'غاية النهاية': 1\395، و'معرفة القراء': 299.

(10) ويعني وصل قوله تعالى من سورة 'الحجر'، ورقمها 15: ﴿واعبد ربك حتى ياتيك اليقين﴾ (الآية: 99)، بقوله عزوجل من الآية: 1 من سورة 'النحل'، ورقمها 16: ﴿أتى أمر الله فلا تستعجلوه﴾.

وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(1) رضي الله عنه: "ويجوز لمن مذهبه من القــرّاء ترك الفصل بالبسملة بين السّورتين، أن يوقف له على آخر السّورة مع قطع النَّفَس، لأنّه لاخلاف في جواز ذلك في المواقف التّـامّة، ولا أتمّ من آخر السّورة"، قـال: "ومـن منـع مـن ذلـك، واحتـجّ بـأنّ المصنّفين للحـروف لم يذكـروه، فـلا حجّـة لـه، لأنّ عـادة المصنّفـين للحـروف أن يذكـروا مواضـع الاختلاف، ولا يذكروا مواضع الاتّفاق". قلت: وبهذا الّذي أجاز شيخنا ـ رحمه الله ـ فيمـا ذكـره، كان يأخذ على أصحابه، وبذلك قرأت عليه، وبه آخـذ، ولا يمنـع مـن ذلـك مـن لـه نظـر صحيـح.

وقـد قال ابـن الباذش(2) فـي 'الإقنـاع': "ومـن يأخذ لـه ـ أي لـحمزة(3) ـ بوصل السّـورة بالسّورة لا يلتزم الوصل البتّـة، بل آخر السّورة عنده كآخر آية، وأوّل السّـورة الأخـرى كـأوّل آيـة أخرى، فكما لا يلتزم له ولا لغيره وصـل رأس آيـة بـأوّل آيـة أخـرى، كذلـك لا يلـتزم لـه وصـل السّورة بالسّورة حتما"(4).

الإعراب:

قالون: مبتدأ. بين: ظرف مكان، والعامل فيه الفعل بعده. السّورتين: مخفوض بالظّرف. بسملا: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'قالون'، والألف لإطلاق القافية، والجملـة في موضـع خـبر المبتـدإ. وورش: مبتدأ [أول](5). الوجهان: مبتدأ ثان. عنه: متعلّق بالفعل بعده، والهـاء عـائدة علـى 'ورش'. نقلا: فعل ماض مبني ع/٤٠ للمفعول، والضّمير مفعول لم يسمّ فاعله، وهو عائد علـى الوجهـين، والجملة خبر المبتدإ الثّاني، [والمبتـدأ الثّـاني وخـبره خـبر عـن الأوّل](6)، وعطـف جملـة علـى جملـة. واسكت: فعل أمر. يسيرا: حال وهو نعت لمصـدر محـذوف، والتّقديـر: سـكتا يسـيرا، والمصـدر إذا حذف وبقيت(7) صفته انتصب على الحال، والعامل فيه 'واسكت'. تحظ: فعل مضارع مجـزوم علـى جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف الألف. بـالصّواب: متعلّق بـ'تـحظ'. أو صل: فعل أمـر معطوف

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، أبو عمارة الكوفي، مولى آل عكرمة ابن ربعي التميمي الزيات، أحـد القرّاء السبعة، ولد سنة: 80 هـ، وقرأ على الأعمش وحُمران بن أعين وابن أبي ليلـى، وقـرأ عليـه سـليم بـن عيسـى والكسائي وعبد الرحمان بن أبي حمّاد، ووثقه ابن معين، وتوفّي سنة: 156 هـ. انظر غاية النهايـة': 1\261، و'معرفـة القرّاء': 1\111-118، و'تهذيب التهذيب': 13\27-28، و'شذرات الذهب': 1\240، و'سير أعلام النبلاء': 7\90.

(4) انظر 'الإقناع' لابـن الباذش: 99، بتحقيق المزيدي.

(5) و(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسختي: 'ح' و'ق'.

(7) فـي نسختي 'ح' و'ق': وبقي.

على 'واسكت'، وأو هنا للتّخيير. له: متعلّق بـ'صل'، والهاء عائدة على 'ورش'. مبيِّن: حال من الفاعل المضمر في 'صل' ، والعامل فيه 'صل'. الإعراب: مضاف إليه. وفعَّال الأفعال الثّلاثة في البيتين الأخيرين ضمائر المخاطب. واعلم أنّ النّاظم ذكر أنّك إذا وصلت السّورة بالسّورة [لورش](1)، فلك أن تسكت يسيرا، أو تبيّن الإعراب، و لم يذكر المختار من هذين الوجهين، وقد ترجم عليه فقال: 'والسَّكتِ والمختار عند النّقلة'(2)، لكن نسي ذكره، وقيل في ذلك:

وَلَكِنِ السَّكْتُ هُوَ الْمُخْتَارُ **** نَصَّ عَلَيْهِ جِلَّةٌ أَخْيَارُ

أي السّكت المتقدّم ذكره. واعلم أنّ المختار في قراءة ورش(3)، من رواية أبي يعقوب(4)، إذا وصل السّورة بالسّورة، [السّكت](5) من غير قطع نَفَس، نصّ على ذلك جلّة من المقرئين في كتبهم. قال الدّاني(6) في كتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين': "والمختار السّكت على آخر السّورة، والابتداء بالثّانية من غير قطع شديد". وقال في 'التّمهيد': "وهو مذهب أكثر شيوخنا، وهو اختيار الحذّاق من أهل هذه الصّنعة". وقال في 'إيجاز البيان': "وعلى هذا المذهب أكثر شيوخنا، والجلّة من المتصدّرين، وهو الّذي أختار". وقال في 'التّلخيص': "وهو الاختيار". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "والّذي أختار في مذهب أبي يعقوب، أن يسكت القارئ على آخر السّورة، من غير وصل ولا فصل". وقال في 'جامع البيان': "واختياري في مذهب من ترك الفصل ـ سوى حمزة(7) ـ أن يسكت القارئ على آخر السّورة سكتة خفيفة، من [غير] قطع شديد"(8) وقال في 'التّيسير': ح/٢٧ "ويختار في مذهب ورش، وأبي عمرو(9)، وابن عامر(10)، السّكت بين السّورتين

١٠٨

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة: 'ح'.

(2) انظر البيت رقم: 36 من رجز ابن برّي، بالصّفحة: 100 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسختي: 'ح' و'ق'.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 60.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(10) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، أبو عمران اليحصبي، إمام أهل الشام، وأحد القراء السّبعة، ولد سنة: 8 هـ، وقرأ على أبي الدرداء والمغيرة بن أبي شهاب، وقرأ عليه يحيى بن الحارث الذّماري وعبد الرحمان بن عامر وربيعة بن يزيد، وحدث عن معاوية وفضالة بن عبيد وواثلة بن الأسقع والنعمان بن بشير، وولي قضاء دمشق، وبها توفي سنة:118 هـ. انظر 'غاية النهاية': 423، و'معرفة القرّاء': 1\82-86، و'سير أعلام النبلاء': 5\292.

من غير قطع"(1)، وذكر أبو الحسن بن غلبون(2) في 'التّذكرة'، أنّه يُختار في قراءة ورش، أن يفصل بين كلّ سورتين بالسّكت(3) عدا السّور الأربع. ثمّ قال: "وبه قرأت، وبه آخذ"(4). وقال مكيّ(5) في 'الموجز': "واختيار القرّاء لهم - أي لورش(6) وأبي عمرو(7) وابن عامر(8) - أن يسكت القارئ بين كلّ سورتين سكتة خفيفة". وقال في 'التّبصرة': "وكذلك قرأت لورش على أبي الطيّب(9)، فسكت بين كلّ سورتين من غير تسمية"(10). وقال الأهوازي(11) في 'المفردات': "ومذهب أهل مصر عن ورش، إذا تركوا التّسمية، السّكوت على أواخر السّور بأدنى سكت، ثمّ يبتدئون بأوائل ما بعدها".

وذكر ابن المرابط(12) في 'التّقريب' و'الحرش'، أنّ المختار لورش أن يسكت بين السّورتين، سكتة خفيفة من غير قطع. وقال أبو الأصبغ بن عمر(13) ع/٤١ في 'المختصر': "ويختار في مذهب الباقين، السّكت بين السّورتين من غير قطع شديد". قلت: يريد بالباقين ورشاً، وأبا عمرو، وابن عامر. وقال الشّاطبي في قصيدته:

وسَكْتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنَفُّسٍ(14) **** ....

الإعراب:

ولكن: حرف استدراك. السّكت: مبتدأ. هو: فصل. المختار: خبر المبتدإ. نصّ: فعل ماض.

١٠٩

(1) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 28.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) السّكت: هو عبارة عن قطع الصوت زمنا، هو دون زمن الوقف عادة، من غير تنفّس. اُنظر 'النشر: 1\240.

(4) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\64.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 108 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'التبصرة' لمكي بن أبي طالب: 53.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(12) انظر ترجمته في الهامش: 16، ص: 379 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته بالهامش: 9، ص: 106 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 29.

عليه: متعلّق بـ'نص'، والهاء عائدة على 'السّكت'. جلّة: فاعل. أخيار: نعت لِـ'جلّة'. ثمّ قال:

[39] وَبَعْضُهُمْ بَسْمَلَ عَنْ ضَرُورَهْ **** فِي الْأَرْبَعِ الْمَعْلُومَةِ الْمَشْهُورَهْ

[40] لِلْفَصْلِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ **** وَالصَّبْرِ وَاسْمِ اللّهِ وَالْوَيْلَاتِ

[41] وَالسَّكْتُ أَوْلَى عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرْ **** لِأَنَّ وَصْفَهُ الرَّحِيمَ مُعْتَبَرْ

اختلفت الرّوايات في ضبط قوله: 'الرّحيم' في البيت السّادس، فرواه الحضرمي(1) والبلفيقي(2) بالنّصب، ورواه المكناسي(3) بالخفض.

قوله: 'وبعضهم بسمل عن ضروره': أخبر أنّ بعض الشّيوخ المتقدّمين، المصنّفين للحروف، بسمل في المشهور عن ورش(4) - وهو ترك التّسمية في الأربع المعلومة - لا بعض الرّواة النّاقلين، فإنّها ليست برواية عنه. قال ابن سفيان(5) في 'الهادي'(6): "والرّواية عن السّبعة في هذه الأربع السّور معدومة". وقال الدّاني(7) في 'التّيسير' و'التّلخيص': "وليس في ذلك أثر يروى، وإنّما هو استحباب من الشّيوخ"(8) وقال في 'جامع البيان' نحوه(9). وأما قول الحصري(10) في قصيدته:

وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَاكَ عِنْدِي ضَعِيفَةٌ **** وَلَكِنْ يُقَوُّونَ الرِّوَايَةَ بِالنَّصْرِ(11)

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) هو الله محمد بن سفيان، أبو عبد الهروي القيرواني المقرئ، قرأ بالرّوايات على أبي الطّيّب بن غلبون، وقرأ عليه أبو بكر القصري وأبو العباس المهدويّ، وتفقه على أبي الحسن القابسي، وبرع في مذهب المالكية، وحدّث عنه حاتم بن محمد والدلاّء، وتوفي سنة: 415 هـ، ومن مؤلفاته 'الهادي'. أنظر 'غاية النهاية': 2\147، و'معرفة القراء': 1\380-381، و'الإقناع': 1\185 بتحقيق قطامش، و'هديّة العارفين': 2\126، و'شجرة النّور' لمخلوف: 1\106، و'الديباج المذهب': 271، و'الوافي بالوفيات': 3\114، و'شذرات الذهب': 3\203-204، و'فهرسة المنتوري': 137.

(6) هو كتاب 'الهادي إلى مذاهب القرّاء السّبعة' لمحمد بن سفيان الهروي. انظر 'فهرسة المنتوري': 11.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 28.

(9) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 60.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(11) 'القصيدة الحصرية': الورقة: 34، البيت: 29.

فقد اعترضه ابن الطّفيل(1) في 'الشّرح' فقال: "والعجب من النّاظم إذ يقول: 'ولكن يقوّون الرّواية بالنّصر'، وهي لم يروها أحد". قال: "ولو قال 'المقالة' أو ما شابهها، لكان أخلص له". وقال ابن مطرّف(2) في 'البديع': "وبلغني أنّ ابن مجاهد اختار ذلك والواجب اتّباعه، لأنّه كان مقدّما في عصره لمعرفته بوجوه القراءات وآثارها". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(3) رضي الله عنه: "هذا شيء انفرد به ابن مطرّف، ولا أعلم أحدا من القرّاء نقل عن ابن مجاهد(4) في ذلك شيئا". قال: "ولو كان ابن مجاهد اختار ذلك لنقله عنه الدّاني وغيره". وقال الدّاني(5) في 'التّمهيد': "وقد اختُلف علينا في الفصل وتركه بين أربع سور: بين 'المدّثر' و'القيامة'(6)، وبين 'الانفطار' و'المطفّفين'(7)، وبين 'الفجر' و'البلد'(8)، وبين 'العصر' و'الهُمزة'(9). فكان أبو الحسن - يريد ابن غلبون(10) - يأمرنا بالفصل بينهنّ، ويحكي ذلك عن قراءته، وكذلك ابن خاقان(11) يحكيه رواية عن أصحابه، وبذلك قرأت عليهما". قلت: وقد وقفت على ما نقله عن أبي الحسن بن غلبون، في كتاب 'التّذكرة' له(12). قال الدّاني في 'التّمهيد':

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(2) هو محمّد بن أحمد بن مطرّف، أبو عبد الله الكناني المقرئ، ويعرف بالطرفي، - ولد سنة: 387 هـ، صحب أبا العباس المهدويّ، وقرأ القرآن بالرّوايات على مكي بن أبي طالب، وقرأ عليه عون الله القرطبي وأحمد الخزرجي؛ وروى عن يونس بن عبد الله وأبي محمد بن الشقاق، وتوفي سنة: 454 هـ، وله كتاب 'البديع في شرح القراءات السبع'. أُنظر 'غاية النهاية': 2\89، و'الصّلة' لابن بشكوال: 2\538، و'معرفة القرّاء': 1\399 (ترجمة المهدويّ).

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) يعنى بين قوله تعالى: ﴿هو أهل التقوى وأهل المغفرة﴾، وهو جزء من الآية: 56، من آخر سورة 'المدثّر'، ورقمها: 74 ؛ وقوله عز وجلّ: ﴿لا أقسم بيوم القيامة﴾، أي الآية:1 من أوّل سورة 'القيامة'، ورقمها: 75.

(7) يعني بين قوله جل وعلا: ﴿والامر يومئذ لله﴾، وهو جزء من الآية: 19، من آخر سورة 'الانفطار'، ورقمها: 82 ؛ وقوله عز من قائل: ﴿ويل للمطففين﴾، أي الآية:1 من أوّل سورة 'المطففين، ورقمها: 83.

(8) يعني بين قوله جلّ وعزّ: ﴿وادخلي جنّتي﴾، وهو الآية: 30، من آخر سورة 'الفجر'، ورقمها: 89 ؛ وقوله سبحانه: ﴿لا أقسم بهذا البلد﴾، أي الآية:1 من أوّل سورة 'البلد'، ورقمها: 90.

(9) يعني بين قوله تعالى: ﴿وتواصوا بالصّبر﴾، وهو جزء من الآية:3 من آخر سورة 'العصر'، ورقمها: 103 ؛ وقوله جلّ شأنه: ﴿ويل لكلّ همزة لمزة﴾، أي الآية:1 من أوّل سورة 'الهمزة'، ورقمها: 104.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 63- 64 .

"وكان فارس(1) لا يرى ذلك ولا يرويه، وبذلك قرأت عليه". وقال في 'الاقتصاد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' نحوه. ع/٤٢ وقال في 'الاقتصاد': "سألت أبا الفتح عن ذلك فأنكره، وحكى لي أنّه اختيار من بعض المتأخّرين من أهل الأداء". وقال الأهوازي(2) في 'المفردات'، إنّ ذلك اختيار من بعض أهل مصر، قال: "وما قرأت به". وقال ابن عبد الوهّاب(3) في 'المفيد': "وكان الأهوازي وغيره من الحذّاق، يختار لمن فصل أن يستمرّ على فصله، ولمن ترك أن يستمرّ على تركه". وذكر في 'كفاية الطّالب'، أنّ حذّاق شيوخه، كانوا يختارون ما ذكر الأهوازي. وقال ابن الباذش(4) في 'الإقناع': "وكان ابن عبد الوهّاب - فيما قال لنا أبو القاسم(5) - ممّن ينكر ذلك"، قال: "وكذلك كان أبو داود"(6). قال أبو داود(7) في الطّرر على 'التّلخيص': "وبغير تسمية قرأت في هذه المواضع، وبذلك أخذ عليّ أصحابي، ولا أجيز التّسمية بينهنّ دون سائر القرآن، في رواية من لم يبسمل". وقال الدّاني(8) في 'التّمهيد': "وأنا آخذ بالمذهبين جميعا، فإن فصل عليّ أحد بينهنّ لم أمنعه من الفصل، وإن لم يفصل لم آمره بالفصل، لعدم وجود ذلك منصوصا في كتاب أحد من النّاقلين عن ورش(9)، أعني تخصيص الفصل بينهنّ دون سائر القرآن، وإنّما ذلك عندي اختيار من أهل الأداء". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. قلت: قرأت على بعض من لقيته، بالفصل بين هذه السّور الأربع، وقرأت على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(10) - رضي الله عنه - بغير فصل، وسألته عن ذلك فقال لي: "من فصل لم آمره بترك الفصل، ومن لم يفصل(11) لم آمره بالفصل". قال: "والأولى عندي، أن تُجرى مجرى غيرها من السّور في الوصل والسّكت". ح/٢٨ وقوله: 'للفصل بين النّفي والإثبات': يعني بين 'المدّثّر' [ورقمها: 74] و'القيامة' [ورقمها: 75]،

(1) هو أبو الفتح الضّرير، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 106 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 101 ، بتحقيق المزيدي.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(11) في نسخة 'ح': لم يفصله.

وبين 'الفجر'[ورقمها: 89] و'البلد'[ورقمها: 90].

وقوله(1): 'والصّبر واسم الله والويلات': يعني بين 'الانفطار'[ورقمها: 82] و'التّطفيف'[ورقمها: 83]، وبين 'العصر'[ورقمها: 103] و'الهمزة'[ورقمها: 104]. وقال: 'والويلات'، وهما موضعان، وجمع ويلا بالألف والتّاء، ولا يجوز ذلك. وهذا التّعليل الّذي ذكره النّاظم في استعمال البسملة، فيما ذُكر لمن لم يبسمل، قد ذكره الدّاني(2) في 'التّمهيد' و'إيجاز البيان'، والمهدويّ(3) في 'الشّرح'(4)، وابن الباذش(5) في 'شرح الحصريّة'، وغيرهم. قال مكيّ(6) في 'الكشف': "ولهم حجّة قوية في ذلك، روى مالك(7) أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم سئل عن العقيقة فقال: 'لا أحب العقوق'(8)، قال مالك: فكأنّه كره الإسم". قال مكيّ: "يريد مالك أنّ فعل العقيقة(9) جائز، لم يكره النّبي صلّى الله عليه وسلم فعلها، إنّما كره لفظ اسمها"، قال: "فانظر كيف كره النّبي عليه السّلام قبح اللّفظ"، قال: "وقد روي أنّ رجلين أتيا النّبي عليه السّلام، فتشهّد أحدهما وقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما، ووقف على يعصهما، فقال له النّبي صلّى الله عليه وسلّم: بئس الخطيب أنت"(10)، ع/٤٣ قال: "وإنّما قال له النّبي صلّى الله عليه

(1) في مخطوطتي 'ح' و'ق': فقوله.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 6.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 8 من قسم التحقيق.

(8) الحديث رواه الإمام مالك عن رجل من بني ضمْرة عن أبيه، في كتاب العقيقة من الموطأ، ما جاء في العقيقة: 408، وتتمة الحديث كالآتي، وقال (ص): "من ولد له ولد، فأحبّ أن ينْسُك عن ولده فليفعل"، وينسك أي يذبح.

(9) وأصل العقيقة ـ كما قال الأصمعي وغيره ـ الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد، وسميت الشاة التي تذبح عنه عقيقة، لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح، قال أبو عبيد: "فهو من تسمية الشيء باسم غيره، إذا كان معه أو من سببه". ويعقّ عن المولود يوم سابعه، فإن تعذر ففي اليوم الرابع عشر، وإلاّ ففي اليوم الواحد والعشرين. أُنظر 'الثمر الداني' لابن أبي زيد القيرواني بشرح الآبي: 408-410، و'تنوير الحوالك' للسّيوطي: 499.

(10) الحديث رواه مسلم في 'جامعه الصحيح' عن عدي بن حاتم، في كتاب الجمعة، باب تخفيف الصّلاة والخطبة: 3\12-13؛ ورواه أبو داود في سننه، في كتاب الصّلاة، باب الرجل يخطب على قوس: 1\288، وفي كتاب الأدب، باب لا يقال: خبثت نفسي: 4\295-296؛ ورواه النّسائي في سننه، في كتاب النكاح، ما يكره من الخُطبة: 6\90؛ ورواه أحمد في مسند الكوفيين من مسنده رقم: 17536 و18573.

وسلّم ذلك لقبح لفظه في وقفه، إذ قد خلط الإيمان بالكفر، في إيجاب الرّشد لهما. وكان حقّه أن يقول: 'ومن يعصهما فقد غوى'، أو يقفَ على 'رشد'، فيبتدئ: 'ومن يعصهما فقد غوى' قال: "فانظر كيف كره النّبي صلّى الله عليه وسلّم قبح وقفه ولفظه، وإن كان مراده الخير، لم يقصد إلى شيء من الشرّ"(1) قلت: يقال لمكيّ: هذا الّذي ذكرته حجّة عليك لالك، لأنّ القارئ لم يقف على ﴿لا﴾، حين وصل بها ما قبلها، كما فعل الخطيب بالوقف على 'ومن يعصهما'، حين وصله بما قبله، وإنّما وقف القارئ على: ﴿لا أقسم بيوم القيامة﴾(2) حين وصله بآخر السّورة(3)، فهو نظير الّذي أجزت من وصل الخطيب: 'ومن يعصهما فقد غوى' بما قبله. وإذا تأمّلت وصل هذه السّورة(4) دون بسملة، فإنّ نظير ذلك وصل قوله تعالى: ﴿وكان الله شاكرا عليما﴾(5)، ﴿لا يحبّ الله الجهر بالسّوء من القول إلاّ من ظلم﴾(6) وقوله [تعالى]: ﴿وكان فضل الله عليك عظيما﴾(7)، ﴿لاخير في كثير من نجواهم﴾(8) وقوله [تعالى]: ﴿وكان الله عليما حليما﴾(9)، ﴿لا يحلّ لك النّساء من بعد﴾(10) ونظائر ذلك. وهذا لا خلاف بين القرّاء في وصله، ولم يمنع من ذلك أحد من أجل ﴿لا﴾، فكذلك ينبغي ألاّ يُختلف في وصل هذه السّور من غير بسملة. وما درج عليه أكثر الشّيوخ من استعمال البسملة في هذه السّور لمن لم يبسمل، واتّباعِهم في ذلك من قاله أوّلاً، لو تأمّلوا ذلك كلّ التأمّل لم يعوّلوا عليه ولم يذكروه. ولله درُّ أبي الفتح فارس بن أحمد(11)، وابن عبد الوهّاب(12)، وأبي داود المقرئ(13)، في إنكارهم ذلك، حسبما تقدّم ذكره، وإنّما أنكروا ذلك - والله أعلم - لأنّ العلّة الّتي اعتلّ بها من أخذ بالبسملة في هذه السّور لا تصحّ.

١١٤ ________________

(1) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 18\1.

(2) القيامة، الآية: 1 ، ورقم السّورة: 75.

(3) المقصود آخر سورة 'المدثر'، ورقمها: 74.

(4) يعني سورة القيامة، ورقمها: 75، والمقصود الآية: 1 منها.

(5) جزء من آية: 147 ، سورة النساء ورقمها: 4.

(6) النّساء، جزء من الآية: 148، ورقم السورة: 4.

(7) النّساء، جزء من الآية: 113، رقم السورة: 4.

(8) النّساء، جزء من الآية: 114، ورقم سورة: 4.

(9) الأحزاب، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 33.

(10) الأحزاب، جزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 33.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

وقوله: 'والسّكت أولى عند كلّ ذي نظر'، أخذ هنا يضعف ما علّل به قبل هذا، يقول: من استحسن الفصل بالبسملة في المواضع الأربعة، فقد وقع فيما فرّ منه، مع عدوله عن الرّواية، إذ قبح اللّفظ لا يزول عند اتّصال البسملة بأوّل السّورة، الّتي أوّلها ﴿لا﴾(1) أو ﴿ويل﴾(2)، فكان السّكت أولى.

قال الدّاني(3) في 'التّمهيد' و 'إيجاز البيان': "وليس هذا عندي ممّا يوجب الفصل، إذ تلك الكراهة نفسها موجودة معه، وهوالإتيان بالجحد والويل بعد اسم الله تعالى، وصفاته الّتي وصف بها نفسه في قوله: بسم الله الرّحمان الرّحيم". وقال في 'جامع البيان' نحوه(4). وقال المهدويّ(5) في 'الشّرح'(6)، وابن مطرِّف(7) في 'البديع'، وابن مُهلّب(8) في 'التّبيين'، وابن الباذش(9) في 'شرح الحصرية' نحوه. وقال ابن الباذش في 'الإقناع': "وقال الخزاعي(9): سمعت طلحة بن محمّد(10) يقول: كان أكثر قراءة ابن مجاهد(11) وصل السّورة بالسّورة، إلاّ في مواضع مخصوصة من القصار، كان يتعمّد أن يقف ويوقف عليها، من ذلك [قوله تعالى]: ﴿وأهل المغفرة﴾(12)، ﴿لا أقسم﴾(13)،

(1) جزء من آية: 1 من سورة القيامة، ورقمها: 75 ؛ وآية: 1 من سورة 'البلد' ورقمها: 90.

(2) جزء من آية: 1 من سورة المطففين، ورقمها: 83 ؛ ومن آية: 1 سورة الهمزة ورقمها: 104.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 60.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 7.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(8) هو عبد الله بن عبد الرّحمان بن مهلّب، أبو محمد الثقفي المقرئ، كان من شيوخ القراءة بالأندلس، من أهل إشبيلية، تلقّى العلم عن شيوخ أجلّة، وتخرّج به جماعة، وكان من أهل التأليف في علوم القراءات، ومن تصانيفه 'الشّرح' و'التبيين'، اللذين ذكرهما المنتوري في 'شرح الدّرر'. انظر 'التكملة لكتاب الصّلة': 1\256.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(10) هو طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد، أبو القاسم البغدادي المقرئ، قرأ على ابن مجاهد ونصر بن القاسم الفرائضي، وقرأ عليه محمد بن علي الواسطي، وروى الحديث عن أبي القاسم البغوي وعمر بن أبي غيلان وأبي صخرة الكاتب، وحدث عنه عبيد الله الأزهري وأبو القاسم التنوخي، وله من الكتب سفر 'أخبار القضاة'، وتوفي سنة: 380 هـ. أنظر 'غاية النهاية': 1\342، و'معرفة القراء': 1\344-345، و'شذرات الذهب': 3\97.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(12) جزء من الآية: 56 من سورة 'المدّثر'، ورقمها: 74.

(13) جزء من الآية: 1 من سورة 'القيامة'، ورقمها: 75.

وعند قوله [تعالى]: ﴿يومئذ لله﴾(1)، ﴿ويل للمطفّفين﴾(2)، وقوله [تعالى]: ﴿وادخلي جنّتي﴾(3)،﴿لا أقسم﴾(4) ع/٤٤ يقف وهو في ذلك يصل"(5). قال: "ولم يذكر عنه الخزاعي: 'العصر'[ورقمها: 103]، و'الهمزة'[ورقمها: 104]". قال: "وكثير من أهل الأداء يأبى هذا، ويأبى في هذه السّور إلاّ ما يلزم(6)، في سائر القرآن من فصل وتركه"(7) وقال المهدويّ(8) في 'الشّرح': "ورأيت بعض شيوخنا، وهو أبو عبد الله ابن سفيان(9)، لا يراعي ذلك، ويبقي كلّ واحد من القرّاء فيهنّ، على مذهبه الّذي يستعمله في غيرهنّ، ورأيت غيره من شيوخ المصريّين، يذهب إلى الفصل بينهنّ بسكتة، لمن مذهبه أن يصل السّورة بالسّورة، فذلك عندي حسن وهو الّذي أختار"(10).
قلت: وقد وقفت على ما نقله عن ابن سفيان في كتاب 'الهادي' له، وقال ابن مهلّب(11) في 'التّبيين': "وقد كان أبو عبد الله بن سفيان المقرئ ـ وكان من الحذّاق ـ لا يقول بهذا الاختيار، ولا يقرئ به أحداً، لما ذكرناه فيه من الضّعف، وتابعه عليه جماعة من حذّاق المقرئين، فهو الصّواب.
قلت: وما ذهب إليه ابن سفيان هو الصّواب عندي، وبه ح/٢٩ آخذ.

الإعراب: وبعضهم: مبتدأ ومضاف إليه. بسمل: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'بعضهم'، والجملة في موضع الخبر. 'عن ضروره' و'في الأربع': متعلّقان بـ'بسمل'. المعلومة، المشهورة: نعتان للأربع. للفصل: متعلّق بـ'بسمل' في قوله: 'وبعضهم بسمل'. بين: ظرف مكان، والعامل فيه: الفصل. النّفي: مخفوض بالظّرف. والإثبات: معطوف. و'الصّبر' و'اسم الله': معطوفان على 'النّفي'. الله: مضاف إليه. والويلات: معطوف على اسم الله. والسّكت: مبتدأ وهو معطوف على ما قبله. أولى: خبره. عند: ظرف مكان، والعامل فيه 'أولى'. كلّ: مخفوض بالظّرف. ذي نظر: مضاف ومضاف إليه، وأراد: ذي نظر صحيح، فحذف الصّفة، ونظيره قوله تعالى: ﴿وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا﴾(12) أراد: صالحة، وكذلك قرأها عبد الله بن عباس(13) ـ رضي الله عنه ـ لأنّ اللاّم للتّعليل. وأنّ: حرف توكيد ونصب. وصفه: اسم 'أنّ' ومضاف إليه، والهاء عائدة على

(1) الانفطار، جزء من الآية: 19، ورقم السورة: 82.
(2) المطفّفين، الآية: 1، ورقم السورة: 83.
(3) الفجر، الآية: 30، ورقم السورة: 89.
(4) البلد، جزء من الآية: 1، ورقم السورة: 90.
(5) و(7) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 100 (المزيدي).
(6) في نسخة 'ع': يلتزم، وفي 'ح' و'ق': يلزم.
(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.
(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.
(10) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 7.
(11) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 8، ص: 115، من قسم التحقيق.
(12) الكهف، جزء من آية: 79، ورقم السورة: 18.
(13) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 12 قسم التحقيق.

'الله'. الرّحيمِ َ: بالوجهين، بدل من الوصف، وهو على رواية الخفض على الحكاية. معتبر: خبر 'أنّ'، والعامل في المجرور 'أولى'. ثمّ قال:

[42] وَلاَ خِلاَفَ عِنْدَ ذِي قِرَاءَهْ **** فِي تَرْكِهَا فِي حَالَتَيْ بَرَاءهْ

[43] وَذِكْرَهَا فِي أَوَّلِ الْفَوَاتِحِ **** وَالْحَمْدُ لِلّهِ لِأَمْرٍ وَاضِحِ

اِتّفقت الرّوايات الثّلاث على رفع: 'والحمدُ لله'، على الحكاية. قوله: 'ولا خلاف عند ذي قراءه': هذا هو الموضع الّذي لا يبسمل فيه البتّة، وأخبر فيه أنّه لا خلاف عند صاحب قراءة، في ترك البسملة في حالتيْ 'براءة'(1)، وهما حالة وصلها بِـ'الأنفال'(2)، وحالة الابتداء بها، وهذا ممّا لا خلاف فيه بين القرّاء، وقد نصّ على ذلك الدّاني(3)، وأبو الحسن بن غلبون(4)، ومكيّ(5)، وابن شريح(6)، وابن مهلّب(7) ع/٤٥ وغيرهم من الأئمّة. قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "ولا خلاف بين الأئمّة في ترك التّسمية بين 'الأنفال' و'براءة'، وكذلك إن سكت أو قطع على آخر 'الأنفال'، وابتدأ بأوّل 'براءة'، اتّباعا لما اجتمع عليه الصّحابة - رضي الله عنهم - من إسقاطها رسما بينهما في كلّ المصاحف، وذلك لا يكون إلاّ بتوقيف من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، لزمهم اتّباعه والتّمسك والعمل به". واعلم أنّ في حذفها من المصحف أقاويل(8)، أصحّها وأبينها قول من قال: إنّ 'براءة' نزلت بالسّيف، دليله ما روي عن عبد الله ابن عباس(10) - رضي الله عنه - أنّه سأل عليّ بن أبي طالب(9) - رضي الله عنه -: "لِمَ لَمْ تكتب البسملة في أوّل 'براءة'؟ فقال: لأنّ 'بسم الله الرّحمان الرّحيم' أمان، و'براءة' نزلت بالسّيف ليس فيها أمان"(11). قال المهدويّ(12) في 'الشّرح':

(1) هي سورة 'التوبة'[9]، والمقصود الآية: 1 منها.
(2) سورة 'الأنفال'[8]، والمقصود آخرها وهي آية: 75.
(3) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 قسم التحقيق.
(4) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 47 قسم التحقيق.
(5) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق.
(6) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 78 قسم التحقيق.
(7) سبقت ترجمته بالهامش: 8، ص: 115 قسم التحقيق.
(8) روى أحمد عن ابن عباس قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المئين فقرنتم بينهما و لم تكتبوا ...بينهما سطرا بسم الله الرحمن الرحيم؟...قال عثمان: إنّ رسول الله كان مما يأتي عليه الزمان ينزل عليه من السّور ذوات العدد، وكان إذا أنزل عليه الشيء يدعو بعض من يكتب عنده يقول: ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا...وكانت الأنفال من أوائل ما أنزل بالمدينة، وبراءة من آخر القرآن، فكانت قصتها شبيها بقصتها، فقبض رسول الله و لم يبين لنا أنها منها وظننت أنها منها فمن ثم قرنت بينهما و لم أكتب بينهما سطرا بسم الله الرحمن الرحيم". 'مسند أحمد'، حديث: 376، بترقيم العالمية.
(9) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 12 قسم التحقيق. (10) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 26 قسم التحقيق.
(11) انظر تفسير 'الدرّ المنثور' للسيوطي: 3\209. (12) سبقت ترجمته بالهامش: 13، ص: 103 قسم التحقيق.

"ومثل هـذا تستعمل العرب [الابتداء](1) فيه بالغلظة والشّدة". قـال: "فبعـث النّـبي صلّـى ا الله عليـه وسلّم بها عليّ بن أبي طالب(2)، وأمره أن يقرأها على النّاس بمنى(3)، و لم يأمره أن يقرأ فيهـا 'بسـم ا الله الرّحمان الرّحيم'، لما ذكرنا من نزولها بنقض العهد"(4). وذكر الجوهريّ(5) في شرح 'الحصريّة'، أنّ من سيرة العرب في الجاهلية، إذا كان بينهم وبين أحد عهد وأرادوا نقضه، كتبوا إليهم كتابا دون بسملة". قال: "فكذلك كتب إليهم النّبي صلّى ا الله عليه وسلّم كتابـا، فقـرأه عليهـم علـيّ بـن أبـي طالب دون بسملة في الموسـم، علـى حـال مـا جـرت بـه عـادتهم في الجاهليـة". وقـال مكـيّ(6) في 'الكشف': "قال عاصم(7): لـم يُكتب بسم ا الله الرّحمان الرّحيم أوّل 'بـراءة'، لأنّهـا رحمـة و'بـراءة' عذاب. وسئل المبرّد(8) عن ذلك فقال: لأنّ بسم ا الله الرّحمان الرّحيـم عِـدة برحمـة، و'بـراءة' أنزلـت على سخط، وعلى التّهدّد والوعيد. قال: فكيف يعدهم بأنّه رحمان رحيم ثمّ يتبـرّأ منهم؟!"(9). قال الـدّاني في 'إيجاز البيان': "وهذا قول حسن، وهو مستنبط من قـول علـيّ رضـي ا الله عنـه، وإلى هـذا [القول] ذهب الحصريّ(10) والشّاطبيّ(11) في قصيدتيهما(12)، وفي هذين البيتين شيء من تمام حكم البيت الأوّل، وهو حكم وصل 'براءة' بـ'الأنفال'(13) حيث قال: 'قالون بين السّورتين بسملا'(14)، ظاهره الإطلاق في جميع السّور، ولابـدّ من استثناء وصل 'براءة'، فأطلق أوّلا ثـمّ قـيّد هـنا، وكـذلك

١١٨ ــــــــــــــــــــ

(1) ما بين المعقوفين بالصفحة ساقط من نسخة 'ح'. (2) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 26 قسم التحقيق.

(3) منى: جبل بمكة شهير وهو يشبه القرية، حيث البناء على ضفّتي الوادي النـازل مـن عرفـات، وبـه يرمـي الحـاج الجمار، وسمي بمنى لما يمنى ـ أي يراق ـ فيه مـن دمـاء الأضـاحي، وحـدّه مـن مهبـط العقبـة إلى بطـن محسّـر. أُنظر 'مراصد الاطلاع': 3\12-13، و'الروض المعطار': 551، و'معجم البلدان': 198-199.

(4) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 7.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) لعلّه هو عاصم بن العجّاج الـجحدري القارئ، أخـذ القراءة عرضا عـــن سليمان بـــن قتيبـة عـــن ابـن عبـاس، وأخذ عـليه الـقراءة عرضا عيسى بـن عمـر الـثقفي وسلام بـن سـليمان، وتوفـي سـنة: 128 هـ. انظـر ترجمتـه في 'غاية النهاية': 1\349، و'طبقات ابن سعد': 7\235 .

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 54 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\20.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'سراج القارئ': 30، و'القصيدة الحصرية': الورقة: 34، وهي ضمن مجموع بالخزانة العامة: د 1148.

(13) المقصود وصل الآية: 1 من 'التوبة' ورقمها: 9، بآية: 75 من سورة 'الأنفال' ورقمها: 8.

(14) انظر البيت رقم: 37 من رجز ابن برّي، بالصفحة: 102 من قسم التحقيق.

يجب استثناؤها في أحد الوجهين عن ورش، حيث قال: 'وورش(1) الوجهان عنه نقلا'.

وقوله: 'وذكرها في أوّل الفواتح'، هذا هو الموضع الّذي لابدّ من البسملة فيه، فأخبر أنّه لاخلاف في البسملة في أوائل فواتح السّور، ويعني سوى 'براءة'(2) لذكره إيّاها، وهذه إحدى حالتيها المذكورتين. قال الدّاني(3) في 'التّمهيد': "فإن ابتدأ القارئ بأوّل سورة، وكان ابتداء حزبه في رواية أبي يعقوب، بسمل بعد الاستعاذة على كلّ حال، لعدم السّكتة الّتي تقوم مقام التّسمية، في آخر السّورة الّتي توصل بها". وذكر في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(4)، و'إرشاد المتمسّكين'، أنّه لاخلاف في ذلك. وقال ع/٤٦ شعيب(5) في 'التّقريب والإشعار'، وابن مهلّب(6) في 'التّبيين' نحوه. وقال الدّاني في 'إيجاز البيان': "وأجمع من علمته من أهل الأداء، أنّ القارئ إذا كان ابتداء حزبه أوّل سورة، بسمل بعد الاستعاذة، في مذهب من رأى ترك التّسمية"، قال: "وأحسب ذلك عن أصل ثبت لديهم في ذلك". وذكر في 'جامع البيان'(7)، و'التّمهيد'، و'إيجاز البيان'، عن أنس بن مالك(8) رضي الله عنه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: "أنزلت عليّ [آنفا](*) سورة، فقرأ: بسم الله الرّحمان الرّحيم، ح/٣٠ ﴿إنّا أعطيناك الكوثر﴾(9)، وقرأ حتّى ختمها"(10)، فبسمل قبل الابتداء بالسّورة. قلت: وقد خرّج هذا الحديث مسلم في صحيحه. قال الدّاني في 'جامع البيان':

(1) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق. وانظر البيت: 37 من رجز ابن برّي، في ص: 102.

(2) هي سورة 'التوبة'، ورقمها في المصحف: 9.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 27.

(5) هو شعيب بن عيسى بن علي بن جابر بن عديّ، أبو محمد اليابري الأشجعي الإشبيلي، مقرئ وأديب من أهل الأندلس، قرأ على خلف بن شعيب صاحب مكيّ ومحمد البطليوسي وعيّاش بن محراس وعبد الله بن طلحة، وقرأ عليه أبو بكر بن خير و سبطه شعيب بن عامر ونجبة بن يحيى وهشام بن أبان وأحمد بن حسين الضرير، وتوفي سنة: 538 هـ، وله كتاب 'التقريب والإشعار'. انظر 'غاية النهاية': 1\328، و'بغية الوعاة': 2\4، والأعلام': 3\168.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 61.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 12 من قسم التحقيق.

(9) الآية: 1 من سورة الكوثر، ورقمها في المصحف: 108. (*) مابين المعقوفين زيادة من 'جامع البيان'.

(10) والحديث رواه مسلم في جامعه الصحيح، في كتاب الصلاة، باب حجّة من قال: البسملة آية من أوّل كل سورة، سوى براءة: 2\12-13؛ وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب من لم ير الجهر ببسم الله الرّحمان الرّحيم: 1\208 ؛ والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب البداءة بفاتحة الكتاب قبل السّورة: 2\134؛ وأحمد في مسنده: 3\102 (طبعة دار صادر).

"وهذا يحقّق ما ذهب إليه أهل الأداء من التّسمية في أوائل السّور، في مذهب من فصل ومن لم يفصل"(1) وقال في 'التّمهيد': "فوجب اتّباع ذلك، ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء في ذلك". وذكر ابن الباذش(2) في 'الإقناع'، أنّ إجماعهم على إثبات التّسمية في أوائل السّور، اختيار منهم واستحباب لا إيجاب. قال: "وقد جاء في صحيح الحديث، البدء بأوّل سورة من غير تسمية"(3). قلت: الحديث الّذي أشار إليه ابن الباذش، هو ـ وا لله أعلم ـ ما ثبت في 'البخاري' عن النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم، أنّه قال في بعض أسفاره لعمر بن الخطاب رضي ا لله عنه: "لقد أنزلت عليّ اللّيلة سورة لهي أحبّ إليّ مما طلعت عليه الشّمس، ثمّ قرأ: ﴿إنّا فتحنا لك فتحا مبينا﴾"(4). قلت: فلم يبسمل صلّى ا لله عليه وسلّم في هذا الحديث قبل الابتداء بالسّورة.

وقوله: 'في أوّل الفواتح': يريد أوائل، فأوقع المفرد موقع الجمع، وهذا كما قال الشّاعر: أنشده الفارسيّ(5) في 'التّذكرة':

لاَ بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ **** جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلاَمُ الْعَصَافِيرِ(6)

فقال: جسم ومراده أجسام. وقوله: 'والحمد لله'، أخبر أنّه لا خلاف في البسملة في أوّل 'الحمد لله' وهي فاتحة الكتاب(7)، وكرّرها وهي داخلة في الفواتح، لأنّ من القرّاء من يأخذ لورش بترك البسملة في أوّلها. قال ابن عبد الوهّاب(8) في 'المفتاح'(9): "وأجمع القرّاء على إثبات البسملة في أوّل

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: 61 .

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 98، بتحقيق المزيدي.

(4) الحديث رواه البخاري في صحيحه، في كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية: 5\66-67، وفي كتاب تفسير القرآن، سورة الفتح: 6\43-44، وفي كتاب فضائل القرآن، باب فضل سورة الفتح: 6\104-105؛ ورواه الإمام مالك في 'الموطأ'، في كتاب الصلاة، ما جاء في النّداء للصّلاة: 75؛ والترمذي في جامعه الصحيح، في كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الفتح: 5\61؛ والإمام أحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة من المسند ورقمه: 204.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(6) البيت من بحر البسيط، وقائله هو حسّان بن ثابت شاعر الرسول (ص)، وقد هجا به بني الحارث بن كعب، رهط النجاشي الشاعر، إلا أن رواية الدّيوان جاء فيها 'لا عيب'، بدل 'لا بأس'. انظر 'ديوان حسان بن ثابت': 213، و'الكتاب' لسيبويه: 2\74، و'العقد الفريد' لابن عبد ربه: 6\153، و'الموشّح' للمرزباني: 19 .

(7) هي سورة 'الفاتحة'، ورقمها في المصحف: 1.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(9) هو كتاب 'المفتاح في القراءات السّبع' لعبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب. انظر 'فهرسة المنتوري': 12.

أمّ القرآن(1)، إلا ما روى بعض المصريّين عن ورش(2) عن نافع(3)". وقال في 'كفاية الطّالب': "أجمع القرّاء أهل الأداء، على الاستفتاح بالبسملة في أوّل الحمد، إلاّ ما روى بعض المصريّين عن ورش، فيما قرأت به على الشّيخ أبي عليّ الأهوازي(4) بمدينة دمشق(5)، فإنّي قرأت عليه ختمات كثيرة لا أحصيها، لورش من طريق المصريّين، فلم يأخذ عليّ بالبسملة في فاتحة الكتاب". وذكر الأهوازي في 'المفردات'، أنّه قرأ على الخرقي(6) عن ابن سيف(7)، عن الأزرق(8) عنه بتركها في فاتحة الكتاب". وذكر ابن الباذش(9) في 'الإقناع'، أنّه قرأ عن(10) الخرقي، عن ابن سيف، عن الأزرق، عن ورش، بتركها في فاتحة الكتاب سرّا وجهراً(11). قلت: قول ابن الباذش 'عن الخرقي' يريد من روايته، وهو: أبو بكر محمّد بن عبد الله بن إبراهيم الخرقي. ع/٤٧ وذلك أنّ ابن الباذش قرأ على الخطيب أبي القاسم الحصّار(12)، وقرأ الحصار على أبي القاسم بن عبد الوهّاب(13)، وقرأ ابن عبد الوهّاب على الأهوازي، وقرأ الأهوازي على الخرقي بسنده المتقدّم. والّذي عليه العمل عند الأئمّة واشتهر الأخذ به،

(1) هي سورة الفاتحة، ورقمها في المصحف: 1.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق. وما بين المعقوفين ساقط من 'ق' و'ح'.

(5) دمشق: هي قصبة الشام، بناها جَيْرُون بن سعد بن عاد، وازدهرت فيها المسيحية على عهد الرومان، ثم فتحها المسلمون سنة: 14 هـ، واتخذها الأمويون عاصمة لهم فازدهرت، ثم تقهقرت في زمن بني العباس، إلى أن كان خرابها على يد المغول، ثم خضعت لحكم الأتراك، وهي اليوم عاصمة سورية، أهم معالمها 'الجامع الأمويّ' وضريح صلاح الدين، والمكتبة الظاهرية، وتشتهر بصناعة النسيج وتطعيم الأخشاب. انظر 'معجم البلدان': 2\463-470.

(6) هو محمد بن عبد الله بن القاسم بن إبراهيم، أبو بكر الخرقي الشيخ المقرئ، قرأ على أبي بكر بن سيف وأحمد بن عبد الله بن ذكوان وأحمد بن محمد الرّازي وإبراهيم الحجبي، وقرأ عليه أبو علي الأهوازي، ولا يُعرف إلا من جهته، وقد انفرد الخرقي ـ كما قال ابن الجزري ـ عن أبي بكر بن سيف عن الأزرق عن ورش، بعدم قراءة البسملة في أوّل الفاتحة، ولا يصحّ ذلك عن ورش ولا غيره. انظر 'معرفة القراء': 1\338، و'غاية النهاية': 2\183.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) في 'ع': قرأ على، وفي 'ح' و'ق': قرأ عن.

(11) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 97، بتحقيق المزيدي.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 106 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

البسملة في أوّلها كسائر السّور، وعلى ذلك جرى النّاظم. قال الدّاني في 'جامع البيان': "ولا خلاف بين القرّاء - فيما قرأنا لهم - في التّسمية في أوّل فاتحة الكتاب، من فصل منهم ومن لم يفصل، لأنّها ابتداء القرآن"(1) وقال في 'التّلخيص' نحوه، وذكر في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'، و'التّعريف'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'الموجز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، أنّه لا خلاف في البسملة في أوّل فاتحة الكتاب(2). وقال في 'إيجاز البيان': "فأمّا وجه ما أجمع عليه أهل الأداء، من التّسمية في أوّل فاتحة الكتاب(3)، فلكونها أوّل القرآن، ولأنّ حمّاد بن زيد(4) روى عن يحيى بن عتيق(5)، عن الحسن(6) قال: "كتب في أوّل الإمام: بسم الله الرّحمان الرّحيم، ولم يكتب بعدُ في شيء منه، كلّما ختم سورة خطّ خطّاً ثمّ كتب".

وقوله: 'لأمر واضح': أي بيّن، وهذا تعليل لترك البسملة في أوّل 'براءة'(7)، ولذكرها في أوّل الفواتح، وفي أوّل الحمد لله. فالأمر الواضح الّذي في تركها في أوّل 'براءة'، هو سقوطها من جميع المصاحف العثمانية، وإجماع الصّحابة - رضي الله عنهم - على ذلك. والأمر الواضح الّذي في ذكرها في أوّل الفواتح، هو ما جاء عن النّبي - عليه السّلام - من إثباته لها في قراءته السّورة، وإجماع أهل الأداء على ذلك. والأمر الواضح الّذي في ذكرها في أوّل فاتحة الكتاب، هو أنّها أوّل القرآن، وما روي عن الحسن من ثبوتها في المصحف الإمام، في أوّل الفاتحة خاصّة، وقد تقدّم ذكر ذلك كلّه.

١٢٢ ————

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني الورقة: 60.

(2) 'التّيسير': 27، و'التعريف' لأبي عمرو الدّاني: 40.

(3) هي سورة الفاتحة، ورقمها في المصحف: 1.

(4) هو حمّاد بن زيد بن درهم الأزدي الجَهضَمي، أبو إسماعيل البصري الأزرق الضرير، ولد سنة: 98 هـ، روى عن أيوب السَّختياني وأنس بن سيرين وثابت البُناني، وعنه روى سليمان بن حرب وابن مهدي وابن المبارك، قال عنه وكيع إنه 'أحفظ من حماد بن سلمة'، وتوفي سنة: 179 هـ. انظر 'تذكرة الحفاظ': 1\228، و'خلاصة تذهيب الكمال': 87، و'شذرات الذهب': 1\292، و'العبر': 1\274، و'نكت الهميان': 147، و'طبقات الحفاظ': 96-97.

(5) يحيى بن عتيق الطُّفاوي البصري، كان من أهل الحديث، روى عن الحسن البصري ومحمد بن سيرين، وروى عنه حماد بن زيد وهمّام بن يحيى وغيرهما، ووثقه يحيى بن معين، وكان موته قبل موت أيوب السختياني وكان أصغر منه، وفي ذلك يقول أيوب: 'لقد هدّني موت يحيى بن عتيق'، وكانت وفاة أيّوب سنة: 131 هـ. انظر 'تقريب التهذيب': 2\353، و'الجرح والتعديل': 9\176.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 53 من قسم التحقيق.

(7) هي سورة 'التوبة'، ورقمها في المصحف: 9.

الإعراب: ولا: حرف نفي وتبرئة. خلاف: اسم لا. عند: ظرف مكان في موضع الصّفة لِـ'خلاف'، متعلّق بمحذوف، أي كائنا. ذي: مخفوض بالظّرف. قراءة: مضاف إليه. في تركها: في موضع خبر 'لاخلاف'. في حالتي: متعلّق بـ'تركها'. براءة: مضاف إليه. وذكرها: معطوف على 'تركها'. في أوّل: متعلّق بـ'ذكرها'. الفواتح: مضاف إليه. 'والحمد لله': معطوف على الفواتح، ولكنّها جملة محكية. لأمر: يطلبه في 'تركها' و'ذكرها'، فالعامل فيه على اختيار البصريّين: 'وذكرها'، وحذف من 'في تركها' له لأنّه فضْلة. واضح: نعت لأمر. ثمّ قال:

[44] وَاخْتَارَهَا بَعْضُ أُولِي الْأَدَاءِ **** لِفَضْلِهَا فِي أَوَّلِ الْأَجْزَاءِ

كذا ثبت هذان البيتان في رواية الحضرمي(1) والمكناسي(2)، وكذا وقفت عليهما بخطّ النّاظم، وثبت في رواية البلفيقي(3) عوضا من ذلك ما نصّه:

وَبَعْضُهُمْ خَيَّرَ فِي الْأَدَاءِ **** فِيهَا لَدَى أَوَائِلِ الْأَجْزَاءِ

ورواية البلفيقي هي الأخيرة عن النّاظم وهي الصّحيحة. قال الشّاطبي(4) في قصيدته: ع/٤٨

.... **** ....وَفِي الْأَجْزَاءِ خُيِّرَ مَنْ تَلاَ(5)

فيظهر أنّ النّاظم رجع عن ح/٣١ الاختيار إلى التّخير، وهذا هو الموضع الّذي فيه التّخيير. قال الدّاني(6) في 'التّيسير': "فأما الابتداء برءوس الأجزاء الّتي في بعض السّور، فأصحابنا يخيّرون القارئ بين التّسمية وتركها في مذهب الجميع".وقال في 'جامع البيان'(7)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' نحوه. وهذا الإطلاق يتناول أجزاء 'براءة'(8) وغيرها، وهو ظاهر قول النّاظم لإطلاقه الأجزاء، فإنّ استثناء 'براءة' إنّما هو باعتبار أوّلها، وأمّا الأجزاء فلا فرق بينها، من شاء بسمل ومن شاء ترك. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(9) رضي الله عنه: "واعلم أنّ أجزاء 'براءة' كأجزاء غيرها من السّور، وإنّما وقع الخلاف بينها وبين غيرها من

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 30.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'التّيسير': 27، و'جامع البيان' للدّاني: الورقة 61.

(8) هي سورة 'التّوبة'، ورقمها في المصحف: 9.

السّور في أوّلها خاصّة، لاتّفاق المصاحف العثمانية على ترك كتب البسملة في أوّلها، وكتبت في أوائل غيرها، فأثبتها أئمّة القرّاء في أوائل السّور حيث كتبت، وتركوا إثباتها في أوّل 'براءة'، لأنّ الصّحابة الّذين كتبوا المصاحف الأئمّة، وهي المصاحف الّتي وجّهها عثمان(1) إلى الأمصار، خالفوا بين 'براءة' وغيرها من السّور، فإثبات البسملة في أوّل 'براءة' مخالفة للإجماع، وليس شيء من ذلك في أجزائها، لأنّها موافقة لأجزاء غيرها، وقد خيّر الأئمّة من القرأة القارئ، في إثبات البسملة وتركها في أوائل الأجزاء، وذلك عامّ في الأجزاء كلّها". قلت: وقد ذهب أبوداود(2) – من أصحاب الدّاني – إلى اختيار البسملة في أوائل الأجزاء. قال في الطّرر على 'جامع البيان': "وأنا أختار الابتداء بالتّسمية بعد الاستعاذة، في أوائل الأجزاء وغيرها". وعلى هذا يجري قول النّاظم في الرّواية الأولى: 'واختارها بعض أولي الأداء'. وذكر الدّاني(3) في 'جامع البيان' و'إيجاز البيان'، عن ابن عبّاس(4) أنّه كان يفتتح القراءة ببسم الله الرّحمان الرّحيم"(5). قال في 'جامع البيان': "وهذا عامّ يدخل [فيه](6) أوائل السّور، والأجزاء، والخموس، والعشور، والآي"(7). وذكر في 'جامع البيان'، و'التّمهيد'، و'إيجاز البيان' عن أبي القاسم بن المسيّبي(8) أنّه قال: "وكنّا إذا افتتحنا الآية على مشايخنا من بعض السّور، نبدأ ببسم الله الرّحمان الرّحيم"(9). وهذا حجّة لمن بسمل في أوائل الأجزاء، مع إرادة التيمّن والتبرّك بأسماء الله تعالى، وهو المراد بقول النّاظم في الرّواية الأولى: 'لفضلها'، يعني التيمّن والتبرّك بما تضمّنته من الأسماء والصّفات. قال ابن الباذش(10) في 'الإقناع': "واختلف أهل الأداء في ذلك، فمنهم من أخذ للجميع بالتّسمية جهرا، ومنهم من أخذ بها مخفاة، ومنهم من أخذ بتركها سرّا وجهرا"(11)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 25 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 12 من قسم التحقيق.

(5) و(7) و(9) انظر 'جامع البيان' للداني الورقة: 61 .

(6) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.

(8) هو محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرّحمان، أبو القاسم المسيّبي، من ولد المسيّب بن عابد المخزومي، أخذ القراءة عن والده، وعن نافع، وروى القراءة عنه محمد بن الفرج وإسماعيل القاضي، وأخذ الحديث عن سفيان بن عيينة ومحمد بن فليح ومعن القزاز، وروى له مسلم وأبو داود، وقد كان صدوقا صالحا، وتوفي سنة: 236 هـ. أنظر ترجمته في 'تهذيب التهذيب' لابن حجر: 9\37، و'غاية النهاية': 2\98، و'معرفة القرّاء الكبار': 1\216-217، و'التاريخ الكبير' للبخاري: 1\40-41، و'الجرح والتعديل': 7\194، و'خلاصة تذهيب الكمال': 326.

(10) سبقت ترجمته بالهامش: 9، ص: 41 قسم التحقيق. (11) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 101 (المزيدي).

قال: "وهو الّذي يأخذ به الأندلسيّون"، قال: "وبه كان يأخذ شيخنا أبو القاسم(1) ويأبى غيره"(2). وقال الدّاني(3) في 'إيجاز البيان': "وبغير تسمية ابتدأت في ذلك، على جميع من قرأت عليه". وقال في 'جامع البيان': "وبغير ع/٤٩ تسمية ابتدأت رءوس الأجزاء، على شيوخي الّذين قرأت عليهم، في مذهب الكلّ، وهو الّذي أختار، ولا أمنع من التّسمية"(4). وقال أبو داود(5) في الطّرر على 'التّلخيص': "وبالوجهين قرأنا، والبَسملةَ أختارُ في أوائل الأجزاء". وذكر ابن الباذش(6) في 'الإقناع' أنّه قرأ على شيخه أبي القاسم الحصّار، لورش بترك التّسمية في الابتداء بالأجزاء، ولقالون بالتّسمية جهرا". قال: "واختياري: التّسمية في أوائل الأجزاء لمن فصل، وتركها لمن لم يفصل"(7). وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(8) رضي الله عنه: "وبغير تسمية ابتدأت أوائل الأجزاء، على كلّ من قرأت عليه". قلت: وابتدأت ذلك بالتّعوّذ فقط دون تسمية، على أكثر من قرأت عليه، واختياري ترك التّسمية لجميع القرّاء، عند الابتداء برءوس الأجزاء، لأنّ على [ذلك](9) أكثر الشّيوخ من أهل الأداء.

الإعراب:

على الرّواية الأولى. واختارها: فعل ماض ومفعول. بعض: فاعل. أولي الأداء: مضاف ومضاف إليه. لفضلها: متعلّق بِـ'اختارها' ، 'في أوّل' كذلك. الأجزاء: مضاف إليه، والهاء في 'اختارها' وفي 'لفضلها'(10)، عائدة على البسملة.

وعلى الرّواية الأخيرة. وبعضهم: مبتدأ ومضاف إليه. خيّر: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'بعضهم'، والجملة في موضع خبر المبتدإ. 'في الأداء' و 'فيها': متعلّقان بِـ'خيّر'. لدى: ظرف مكان، والعامل فيه 'خيّر'. أوائل: مخفوض بالظّرف. الأجزاء: مضاف إليه. ثمّ قال:

(1) هو خلف بن إبراهيم، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 106 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 101، بتحقيق المزيدي.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 61.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 101، بتحقيق المزيدي.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(10) في مخطوطة 'ق': 'فضلها'، وفي 'ح' و'ع': 'لفضلها'، وهو ما أثبتناه لموافقته نصّ الرّجز.

[45] وَلاَ تَقِفْ فِيهَا إِذَا وَصَلْتَهَا **** بِالسُّورَةِ الْأُولَى الَّتِي خَتَمْتَهَا

تكلّم النّاظم هنا على حكم البسملة، إذا فصلْت بها بين السّورتين لقالون(1)، ولورش(2) في أحد الوجهين، فنهى عن الوقف عليها إذا وُصلت بالسّورة قبلها، وتبع في ذلك الشّاطبي(3) حيث قال:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ **** فَلاَ تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلاَ(4)

أي عليها، ومنه قوله تعالى: ﴿ولأصلبنّكم في جذوع النّخل﴾(5)، أي على جذوع. ومنه قول الشّاعر: أنشده الجوهري(6) في 'الصّحاح':

وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ **** فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلاَّ بِأَجْدَعَا(7)

وقال الدّاني(8) ح/٣٢ في 'التّيسير': "والقطع عليها إذا وُصِلت بأواخر السّور غير جائز"(9). واعلم أنّه يتصوّر في البسملة إذا فصل بها بين السّورتين، أربعة أوجه ذكرهن الدّاني في 'جامع البيان'(10) و'التّمهيد'، وابن عبد الوهّاب(11) في 'المفيد' و'كفاية الطّالب'، وابن الباذش وابن الطّفيل(12) في شرحيْ 'الحصريّة'، وابن غزوان(13) في أرجوزته، وابن القصّاب(14)

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذريّ: 30.

(5) جزء من الآية: 71، من سورة طه، ورقمها: 20.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(7) البيت من بحر الطويل، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري. عطس: مات، والعبديّ: نسبة إلى عبد قيس، وشيبان: حيّ من بكر بن وائل من العدنانية، ينتسبون إلى جدّ جاهلي هو شيبان بن ثعلبة بن عكابة ('معجم قبائل العرب': 2\622). انظر 'الكامل' للمبرّد: 2\101، و'الخصائص': 2\313، و'معاني القرآن' للزجّاج: 3\368، و'المقتضب': 2\319، و'جامع البيان' للطبري: ج: 9، ق: 2، ص: 188، و'الصّحاح': 2\504، و'اللسان': (عبد).

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق. (9) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 27.

(10) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 60-61. (11) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 44 قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(13) هو أحمد بن عبد العزيز بن هشام، أبو العباس الفهري الشنتمري، اليابري الأندلسي، المعروف بابن غزوان، كان من حلّة المقرئين، نحويّا عروضيا شاعرا، روى عن خلف بن الأبرش وأبي علي الغساني، وعنه أبو علي بن الزّرقالة، وله تصانيف ومنظومات منها: 'شرح شواهد الإيضاح'، وأرجوزة في النحو شرحها، وأخرى في الغريب، وأرجوزة في القراءات، توفي بعد سنة 553 هـ. انظر 'بغية الوعاة' للسيوطي: 1\325-326.

(14) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 5، ص: 96 من قسم التحقيق.

فـي 'تقريب المنافع'(1) وغيرهم.

الوجه الأوّل: أن تصل آخر السّورة بالبســملة، والبســملة بـأوّل السّـورة الأخـرى. والوجـه الثّاني: أن تقف على آخر السّورة، ثمّ تبسمل وتقف على البسملة، ثمّ تبتدئ بأوّل السّورة الأخـرى. والوجه الثّالث: أن تقف على آخر السّورة، ثمّ تبسمل وتصل البسملة بأوّل السّورة الأخـرى، وهـذه الأوجه الثّلاثة جائزة، مستعملة عند الدّاني وأصحابه. وقد ع/٥٠ منع مكيّ(2) في 'الكشـف' مـن الوجه الثّاني(3). والوجه الرّابع: أن تصل آخر السّورة بالبسملة وتقف عليها، ثمّ تبتدئ بأوّل السّورة الأخرى، وهذا الوجه ممتنع غير جائز عند أحد من القرأة، وهو الّذي نهى النّاظم عنـه، وحـضّ علـى تركه فقال: 'ولا تقف فيها إذا وصلتها'، ظاهره أنّ غير هذا الوجه من الأوجه جـائزة، وهـي الثّلاثـة المتقدّمة، لأنّ القطع على الجميع وقع في مواضع الوقف، فـالوقف علـى آخـر السّـورة تـامّ، وكذلـك الوقف على البسملة تامّ، وأما الوصل في الجميع فعلى جواز وصل مواضع الوقف. وأمّا القطـع علـى آخر السّورة ووصل البسملة بأوّل الأخرى، فلأنّ السّورة قد انقضت والبسملة للاستفتاح بـالأخرى، فوصلت بها لأنّه أتمّ للاستفتاح، وهذا هو الوجه المختار عند الأئمّة، وقد نصّ على ذلك الـدّاني(4)، فقال في 'جامع البيان': "واختياري في مذهب من فصل، أن يقف القارئ على آخـر السّـورة ويقطـع على ذلك، ثمّ يبتدئ بالتّسمية موصولة بأوّل السّـورة الأخـرى الّـتي تليهـا"(5). وقـال(6) في كتـاب 'رواية أبي نشيط' نحوه. وإنّما لـم يجز القطع على البسملة موصولة بآخر السّورة الّتي قبلها، لما يؤدّي في ذلك من نقض الغرض المقصود بالبسملة، لأنّها للابتداء وليست للانتهاء. قال ابن عبد الوهّاب(7) في 'المفيد': "إذ البسملة لم توضع في آخر السّورة، وإنّما وضعت للابتداء بالسّورة ،وإن كانت فاصلة بينهما، فهي للابتداء لا للانتهاء بإجماع منهم". وقال في 'كفاية الطّالب' نحوه.

الإعراب:ولا: حرف نهي. تقف: فعل مضارع مـجزوم بالنّهي، والفاعل ضمير الـمخاطب.

(1) هو 'تقريب المنافع في أصل مقرأ نافع' لابن القصّاب: 3، وتوجد منه نسـخة خطيّـة بالخزانـة الحسـنية، ورقمهـا: 12243 ز/ مجموع 1.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\16.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 60.

(6) فـي نسـخـة 'ح': وقـال الـدّانـي.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

فيها: متعلّق بـ'تقف'، والهاء عائدة على البسملة. إذا: ظرف زمان لما يستقبل، والعامل فيها جوابها، وحُذف لدلالة ما تقدّم عليه، كأنّه قال: إذا وصلتها فلا تقف، كقولهم: أنت ظالم إذا فعلت. وصلتها: فعل ماض وفاعل ومفعول، والهاء عائدة على البسملة، والجملة في موضع خفض بـ'إذا'. بالسّورة: متعلّق بـ'وصَلْتها'. الأولى: نعت للسّورة. الّتي: كذلك. ختمتها: فعل ماض وفاعل ومفعول، والجملة صلةُ الّتي، والعائد عليها الضّمير المنصوب. ثمّ قال:

[46] اَلْقَوْلُ فِي الْخِلاَفِ فِي مِيمِ الْجَمِيعْ **** مُقَرَّبُ الْمَعْنَى مُهَذَّبٌ بَدِيعْ

اِتّفقت الرّوايات الثّلاث على رفع 'مقرّب' و'مهذّب'، وميم الجميع: هي الميم الدّالة على جماعة المذكّرين.

قال الدّاني(1) في 'إيجاز البيان': "واعلم أنّ الواقع قبل ميم الجميع هو أحد أربعة أحرف: الكاف، والتّاء، والهمزة، والهاء، لاغير". قال: "فأمّا الكاف والتّاء والهمزة إذا وقعن قبلها، فلا يجوز فيهنّ غير الضّمّ، تحرّك ما قبلهنّ أو سكن أو كان ياء، لأنّه الأصل الّذي بُنين عليه؛ فالكاف نحو قوله [تعالى]: ﴿أنفسكم﴾(2)، و﴿ربّكم﴾(3)، و﴿منكم﴾(4)، و﴿إنّكم﴾(5)، و﴿بشركم﴾(6)، و﴿بربّكم﴾(7)، و﴿فيكم﴾(8)، و﴿عليكم﴾(9)، و﴿إليكم﴾(10) وشبهه. والتّاء نحو قوله [تعالى]: ﴿أنتم﴾(11)، ع/٥١ و﴿كنتم﴾(12)، و﴿علمتم﴾(13)، و﴿سألتم﴾(14)، و﴿لبثتم﴾(15)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) البقرة، جزء من الآية: 21، ورقم السورة: 2.

(3) البقرة، جزء من الآية: 54، ورقم السورة: 2.

(4) البقرة، جزء من الآية: 45، ورقم السورة: 2.

(5) فاطر، جزء من الآية: 14، ورقم السورة: 35.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 193، ورقم السورة: 3.

(7) البقرة، جزء من الآية: 151، ورقم السورة: 2.

(8) البقرة، جزء من الآية: 198، ورقم السورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 272، ورقم السورة: 2.

(10) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السورة: 2.

(11) البقرة، جزء من الآية: 23، ورقم السورة: 2.

(12) البقرة، جزء من الآية: 23، ورقم السورة: 2.

(13)البقرة، جزء من الآية: 65، ورقم السورة: 2.

(14)البقرة، جزء من الآية: 61، ورقم السورة: 2.

(15)الإسراء، جزء من الآية: 52، ورقم السورة: 17.

و[﴿وأمنتم﴾](1) و﴿آمنتم﴾(2)، و﴿كفرتم﴾(3) وشبهه". قال: "وأمّا الهمزة فهو موضع واحد في 'الحاقّة' قوله [تعالى]: ﴿هاؤم اقرءوا﴾(4)"، قال: "وهذه الميم هي ميم الجميع(5)، لأنّ 'هاؤم' مثل قولك: 'هاكُم'، والتّثنية: 'هاؤما'، كما تقول: 'هاكما'، والواحد: 'هاء' كما تقول: 'هاك'". قال: "وأمّا الهاء، فإنّه إذا وقع قبلها كسرة أو ياء، فهي مكسورة على الإتْباع لهما. فالكسرة نحو قوله [تعالى]: ﴿على قلوبهم﴾(6)، و﴿على سمعهم﴾(7)، و﴿على أبصارهم﴾(8)، و﴿بهم﴾(9)، و﴿قهم﴾(10)، و﴿إيلافهم﴾(11)، و﴿لربّهم﴾(12)، و﴿بغيهم﴾(13)، و﴿يلههم﴾(14)، وشبهه. والياء نحو قوله [تعالى]: ﴿يريهم﴾(15)، و﴿يهديهم﴾(16)، و﴿من صياصيهم﴾(17)، و﴿يزكّيهم﴾(18)، و﴿فيهم﴾(19)، و﴿مثليهم﴾(20)، و﴿عليهم﴾(21)، و﴿إليهم﴾(22)،

(1) البقرة، جزء من الآية: 196، ورقم السورة: 2. ومابين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(2) البقرة، جزء من الآية: 137، ورقم السورة: 2.

(3) التوبة، جزء من الآية: 66، ورقم السورة: 9.

(4) الحاقة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 69.

(5) في نسخة 'ح': ميم الجمع.

(6) البقرة، جزء من الآية: 7، ورقم السورة: 2.

(7) البقرة، جزء من الآية: 7، ورقم السورة: 2.

(8) البقرة، جزء من الآية: 7، ورقم السورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 15، ورقم السورة: 2.

(10) غافر، جزء من الآية: 7 و9، ورقم السورة: 40.

(11) قريش، جزء من الآية: 2، ورقم السورة: 106.

(12) الأعراف، جزء من الآية: 154، ورقم السورة: 7.

(13) الأنعام، جزء من الآية: 146، ورقم السورة: 6.

(14) الحجر، جزء من الآية: 3، ورقم السورة: 15.

(15) البقرة، جزء من الآية: 167، ورقم السورة: 2.

(16) النّساء، جزء من الآية: 175، ورقم السورة: 4.

(17) الأحزاب، جزء من الآية: 26، ورقم السورة: 33.

(18) البقرة، جزء من الآية: 129، ورقم السورة: 2.

(19) البقرة، جزء من الآية: 129، ورقم السورة: 2.

(20) آل عمران، جزء من الآية: 13، ورقم السورة: 3.

(21) الفاتحة، جزء من الآية: 7، ورقم السورة: 1.

(22) آل عمران، جزء من الآية: 77، ورقم السورة: 3.

و﴿لديهم﴾(1) وشبهه"، قال: "فإن وقع قبلها غير ذلك من فتح أو ضمّ أو سكون، فهي مضمومة على الأصل نحو قوله [تعالى]: ﴿إنّهم﴾(2)، و﴿فلهم﴾(3)، و﴿أكثرهم﴾(4)، و﴿أمرهم﴾(5)، و﴿فاحذرْهم﴾(6)، و﴿عنهم﴾(7)، و﴿منْهم﴾(8)، و﴿نبّئْهم﴾(9)، و﴿آمنهم﴾(10)، وما كان مثله". وقال المهدويّ(11) في 'الشّرح': "أصل الهاء في هذا وما ح/٣٣ أشبهه الضّمّ، والدّليل على ذلك أنّك إذا أفردتها قلت: هُم بالضّمّ لا غير". قال: "ودليل آخر أنّا وجدنا جميع ما تكسر الهاء فيه، يجوز ضمّها فيه، نحو [قوله تعالى]: ﴿عليهُم﴾(12)، و﴿فيهُم﴾(13)، و﴿بهُم﴾(14)، وما أشبه ذلك، ولا يجوز الكسر إلاّ في مواضع مخصوصة". قال: "فدلّ ذلك على [أنّ](15) أصلها الضّمّ"(16). قلت: وعلى ذلك قرأ يعقوب(17) في رواية رُوَيْس عنه(18):

(1) آل عمران، جزء من الآية: 44، ورقم السورة: 3.

(2) البقرة، جزء من الآية: 12، ورقم السورة: 2.

(3) البقرة، جزء من الآية: 62، ورقم السورة: 2.

(4) البقرة، جزء من الآية: 100، ورقم السورة: 2.

(5) الأنعام، جزء من الآية: 159، رقم السّورة: 6.

(6) المنافقون، بعض آية: 4، ورقم السورة: 63. وفي 'ح' 'فاحذروهم': بآية: 14، من سورة التغابن ورقمها: 64.

(7) البقرة، جزء من الآية: 86، ورقم السورة: 2.

(8) البقرة، جزء من الآية: 75، ورقم السورة: 2.

(9) الحجر، جزء من الآية: 51، ورقم السورة: 15.

(10) قريش، جزء من الآية: 4، ورقم السورة: 106.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(12) الفاتحة، جزء من الآية: 7، ورقم السورة: 1.

(13) البقرة، جزء من الآية: 129، ورقم السورة: 2.

(14) البقرة، جزء من الآية: 15، رقم السّورة: 2.

(15) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(16) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 11.

(17) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله ابن أبي إسحاق، أبو محمد الحضرمي البصري، أحد القراء العشرة، قرأ على أشهب العطاردي وسلام بن سليم، وسمع الحروف من الكسائي، وقرأ عليه روح بن عبد المومن وأبو حاتم السجستاني وأبو عمر الدوري، وكان عالما بالعربية ووجوهها، ملما بالحديث وطرقه، وكانت وفاته سنة: 205 هـ. انظر 'غاية النهاية' لابن الجزري: 2\386، و'سير أعلام النبلاء': 10\169، و'معرفة القراء الكبار': 1\157-158.

(18) هو محمد بن المتوكل، أبو عبد الله اللّؤلوي البصري المقرئ، الملقّب برُوَيْس، حاذق ضابط، قرأ على يعقوب الحضرميّ وكان من جلّة أصحابه، وقرأ عليه محمد بن هارون التمّار، والإمام أبو عبد الله الزبيري الشافعي، وتوفي بالبصرة سنة: 238 هـ. انظر 'غاية النهاية': 2\234-235، و'معرفة القراء': 1\216، و'تهذيب التهذيب': 9\424.

﴿عليهُم﴾(1)، ﴿وإليهُم﴾(2) ، و﴿لديهُم﴾(3)،و﴿فيهُم﴾(4)، و﴿بهُم﴾(5)، و﴿أبصارهُم﴾(6)، وما أشبه ذلك، بالضمّ سواء كان قبل الهاء ياء أو كسرة.

قوله: 'القول في الخلاف في ميم الجميع'، ترجم على الخلاف، ثمّ ذكر الخلاف والاتّفاق، فكأنّه قال: القول في الخلاف والاتّفاق، وقد تقدّم مثله في البسملة. وقوله: 'مقرّب المعنى مهذّب بديع': أي مقرّب المعنى للفهم، والمهذّب: المخلّص المحرّر، والبديع: المُحدَث العجيب، يشير إلى حسن نظمه.وأمّا قوله تعالى: ﴿بديع السّماوات والأرض﴾(7) فمعناه مبدعها: أي مخترعها ومبتدئها على غير مثال سبق، ولا شكل تقدّم.

الإعراب:

القول: خبر مبتدإ محذوف، أي هذا القول. في الخلاف: متعلّق بـ'القول'. في ميم: متعلّق بـ'الخلاف'. الجميع: مضاف إليه. مقرّب: خبر مبتدإ محذوف، أي هو مقرّب. المعنى: مضاف إليه. مهذّب: خبر مبتدإ محذوف، أو خبر بعد خبر. بديع: كذلك. ثمّ قال:

[47] وَصَلَ وَرْشٌ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ **** إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ

أخبر أنّ ورشا(8) يضمّ هذه الميم، ويصلها بواو إذا أتت من قبل همزة القطع نحو [قوله تعالى]: ﴿عليهمُ ءأنذرتهم﴾(9)، و﴿منهمُ أميّون﴾(10)، و﴿إن كنتم إيّاه تعبدون﴾(11) وما أشبه ذلك، وفي ضِمنه أنّه يسكّنها مع غير الهمزة، وذلك إذا لم تلق ساكنا على ما يتبيّن بعد هذا - إن شاء اللّه - وأصل هذه الميم الضّمّ والصّلة بواو.

(1) آل عمران، جزء من الآية: 77، ورقم السورة: 3، واللفظ ساقط من 'ح'، ومتأخر الذكر في 'ق' عن 'لديهم'.

(2) الفاتحة، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 1.

(3) آل عمران، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 3.

(4) البقرة، جزء من الآية: 129، ورقم السّورة: 2.

(5) البقرة، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 2.

(6) البقرة، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 2.

(7) البقرة، جزء من الآية: 117، ورقم السّورة: 2.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) البقرة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2 ؛ ويس، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(10) البقرة، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 2.

(11) البقرة، جزء من الآية: 172، ورقم السّورة: 2.

قال المهدويّ(1) في 'الشّرح': " فأمّا ميم الجميع(2)، فأصلها أن تزاد عليها الواو، ليكون ع/٥٢ للمذّكر علامتان، كما كان للمؤنّث في قولك: 'عليهنّ'، فالنّون السّاكنة في 'عليهنّ' بإزاء الميم في 'عليهم'، والنّون المتحرّكة بإزاء الواو في قولك: 'عليهمو'"(3). قال: "والدّليل على أنّ أصلها الضّمّ والصّلة بالواو، إجماعهم على ذلك مع المضمَر، قال الله تعالى: ﴿أنلزمكموها﴾(4)، فالواو الّتي بين الميم والهاء، هي الميم الّتي تزاد على ميم الجميع(5)"، قال: "فإجماعهم على زيادتها مع المـُضمر، دليل على أنّه أصلها"(6). قال الدّاني(7) في 'إيجاز البيان': "فإن قيل: لـمَ ضمّ الميم ووصلها في موضع، وسكّنها في موضع آخر؟ فالجواب: أنّه أراد بذلك الجمع بين اللّغتين جميعا، لفشوّهما واستعمال العرب لهما، مع اتّباعه في ذلك من ائتمّ به من مشيخته، وعرض عليه من أئمّته". قال: "فإن قيل:لـمَ خصّ الميم بالضّمّ والصّلة مع الهمزة دون غيرها؟ فعن ذلك للعلماء جوابان: أحدهما إرادة الجمع بين اللّغتين لاالعلّة غيرها، كما قال امرؤ القيس(8):

أَمَرْخٌ خِيَامُهُمُ أَمْ عُشَرْ **** أَمِ الْقَلْبُ فِي إِثْرِهِمْ مُنْحَدِرْ ؟!(9)

فأتى باللّغتين جميعا، فضمّ الميم ووصلها مع الهمزة، وسكّنها مع غيرها. والجواب الثّاني: أنّه إنّما خصّ الهمزة بذلك لبعدها وخفائها، فضمّ الميم قبلها ووصلها ليتقوّى ـ بتمكين تلك الصّلة ومطّها ـ على النّطق بها"، قال: "وهذا قول الأخفش(10)، والقولان جيّدان". قال: "وجواب ثالث: أنّه إنّما خصّها معها بالضّمّ وإلحاق الواو، من حيث لو أسكنها معها للزمه ــ على أصله المستمرّ المجمع عليه ـ أن يُلقِيَ حركتها عليها، فكانت تتحرّك بحركاتها من الفتح والكسر والضّمّ،

(1) سبقت ترجمته بالهامش: 13، ص: 103 من قسم التحقيق. (2) و(5) في مخطوطة 'ح': ميم الجمع.

(3) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 13.

(4) هود، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 11.

(6) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 14.

(7) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 قسم التحقيق. (8) سبقت ترجمته الهامش: 11، ص: 73 قسم التحقيق.

(9) البيت من بحر المتقارب، وهو لامرئ القيس، والمرخ: شجر ليس له ورق ولا شوك، ومنه يكون الزّناد، والواحدة منه مُرخة؛ وعُشَر: شجر له صمغ، وهو من العضاه، الواحدة عُشرة. انظر 'الديوان': 154، و'مقاييس اللّغة': 5\317، و'شعر الشعراء السّتة': 1\113.

(10) هو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن المجاشعي، ويلقّب بالأخفش، أخذ النّحو واللّغة عن سيبويه، وتتلمذ للخليل بن أحمد الفراهيدي، واتصل بالكسائي وكان مؤدّبا لولده، توفي سنة: 211 هـ، وله 'معاني القرآن'. انظر 'إنباه الرّواة': 2\36-43، و'وفيات الأعيان': 2\380، و'أخبار النحويين البصريين': 66-67، و'بغية الوعاة': 1\590-591، و'طبقات المفسّرين، للدّاودي: 1\191-193، و'معجم الأدباء': 11\224-230، و'طبقات الزّبيدي': 72-74.

وإذا تحرّكت بهنّ لم يدْر أيّهنّ هي أصلها، ووقع الإشكال ودخل الالتباس فضمّها، ليدلّ على أنّها في الأصل مخصوصة بتلك الحركة، دون غيرها من الفتح والكسر". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحو الجواب الأوّل والجواب الثّاني، ثمّ قال: "وعلى الأوّل الحذّاق من النّحويّين". قال الأدفويّ(1) في 'الإبانة' نحو الجواب الأوّل. وقال ابن الباذش(2) في شرح 'الحصرية'، نحو الجواب الثّاني والثّالث. وقال المهدويّ(3) في 'الشّرح': نحو الجواب الثّالث(4). وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(5) رضي الله عنه: "وإنّما ضمّ ورش(6) الميم ووصلها مع الهمزة دون غيرها، لأنّه لو سكّنها معها لعاد إلى تحريكها، على أصله في نقل حركة الهمزة إلى السّاكن قبلها، فأبقاها على أصلها، إذ هو الأولى بها من تحريكها بحركة عارضة".

الإعراب: وصل: فعل ماض. ورش: فاعل. ضمّ: مفعول. ميم الجميع: مضاف ومضاف إليه. إذا: ظرف زمان لما يأتي، والعامل فيها جوابها، وهو محذوف دلّ عليه ما قبله، والتّقدير: إذا أتت من قبل همز القطع(7) وصلَها. أتت: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على الميم، والجملة في موضع خفض بـ'إذا'. من قبل: متعلّق بـ'أتت'. همز ع/٥٣ القطع: مضاف ومضاف إليه. ثمّ قال:

[48] وَكُلُّهَا سَكَّنَهَا قَالُونُ **** مَالَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونُ

اختلفت الرّوايات في ضبط لفظة(8): 'وكلّها'، فرواها الحضرمي(9) بالنّصب، وهي الرّواية الأولى، ورواها المكناسي(10) والبلفيقي(11) بالرّفع. واعلم أنّ الفاشي في الكلام في 'كلّ' إذا أضيفت إلى الضّمير(12)، أن لا يعمل فيها عامل ح/٣٤ لفظي، وإنّما ترتفع بالابتداء كقوله تعالى:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق. أمّا نسبته 'الأدفويّ' فهى بالدّال المهملة، نسبة إلى 'أُدْفُو'، كما أثبته أبو بكر الأدفويّ حيث قال: "ورأيته كذا في مكاتيبهم الحديثة والقديمة حدا والمتوسّطة، لا يختلفون في ذلك...وبعضهم قال بالذال المعجمة، وكلّ ذلك عندي لا يعتدّ به لما وصفت لك، وأهل البلاد أعرف بلادهم من البعيد الدّار". قال الدّاودي: وأُ دفوّ"مدينة حسنة بالقرب من أسوان"، و قال الذهبي هي "قرية من الصّعيد مما يلي أسوان"، كما قال عنها ياقوت الحمويّ: "قرية بصعيد مصر الأعلى، بين أسوان وقوص، وهي كثيرة النّخل"، انظر 'الطّالع السّعيد' للأدفويّ: 555، و'طبقات المفسّرين' للدّاودي: 197\2، و'معجم البلدان' للحموي: 126\1.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 14.

(5) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 2 بقسم التحقيق. (6) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 51 بقسم التحقيق.

(7) في 'ح' و'ق': همزة الوصل. (8) في مخطوطتي 'ح' و'ق': لفظ. (12) في مخطوطتي 'ح' و'ق': المضمر.

(9) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 2 قسم التحقيق. (11) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 6 بقسم التحقيق.

﴿فسجد الملائكة كلّهم أجمعون﴾(1)، ويقلّ أن يعمل فيها عامل لفظي، ومنه قول الشّاعر: أنشده ابن مالك(2) في شرح 'التّسهيل'(3):

تَمِيلُ إذَا مَالَتْ عَلَيْهِ دِلاَؤُهُمْ **** فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ(4)

فالأولى ضبط 'وكلّها' بالرّفع على الفاشي في الكلام، وكأنّ النّاظم - والله أعلم - رجع من النّصب إلى الرّفع. وثبت في رواية الحضرمي(5): 'ما لم يكن'، وفي رواية المكناسي(6): 'ما لم يجئ'، وفي رواية البلفيقي(7) اللّفظتان معاً. وأخبر النّاظم هنا أنّ قالون يسكّن هذه الميم حيث وقعت، سواء كان بعدها همزة أو غيرها، ما لم يجئ بعدها ساكن، فإن جاء فإنّه يتركها على ضمّها، ويحذف الصّلة لالتقاء السّاكنين، حسبما يأتي بعد هذا. وذكر ابن مجاهد(8) في كتاب 'السّبعة'، أنّ قالون(9) روى عن نافع(10) التّخيير في ميم الجميع(11) بين الضّمّ والإسكان. قال ابن مجاهد: "والّذي قرأت به الإسكان"(12). وقال الدّاني(13) في كتاب 'رواية أبي نشيط': "اعلم أنّ قالون كان يخيّر في ضمّ ميم الجميع(14) ووصلها بواو، وفي إسكانها، وأقرأني فارس بن أحمد(15) عن قراءته بضمّ الميم في جميع القرآن، وأقرأني أبو الحسن(16) عن قراءته بإسْكان الميم". قال: " وهو اختيار ابن مجاهد". وذكر في 'التّعريف' أنّ قالون كان يخيّر في ضمّ الميم وإسكانها، قال: "وخيّرت أنا عند قراءتي له، فاخترت الضّمّ، ولا أمنع من الإسكان، لأنّ ابن مجاهد كان يأخذ به في مذهبه(17)،

(1) الحجر، الآية: 30، ورقم السّورة: 15؛ والآية: 73 من سورة 'ص'، ورقمها: 38.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 55 من قسم التحقيق.

(3) هو كتاب 'تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد' لابن مالك، وقد ذكره المنتوري في فهرسته: 95-96.

(4) البيت من بحر الطويل، ويروى كذلك: "يميد إذا مادت..."؛ انظر 'مغني اللبيب' لابن هشام الأنصاري: 1\328.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(11) و(14) في نسخة 'ح': ميم الجمع.

(12) انظر 'السبعة' لابن مجاهد: 108-109.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التلحقيق.

(17) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 44؛ وفيه: "كان يأخذ به في مذهبهم"، هكذا بضمير جمع الغائب.

وبذلك قرأت على أبي الحسن بن غلبون(1)، في رواية أبي نشيط(2) عن قالون(3)"(4). وقال في 'التّمهيد' نحوه، ثمّ قال: "وسألت ابن غلبون عن الضّمّ فلم يعرفه". وقال في 'جامع البيان': "واستدلّ ابن مجاهد(5) على صحّة الإسكان، بما رواه أحمد بن قالون(6) عن أبيه، عن نافع(7) أنّه كان لا يعيب رفع الميم". قال ابن مجاهد: "فدلّ هذا على أنّ قراءته الإسكان"(8). وكان حقّ النّاظم أن يذكر التّخيير عن قالون في هذه الميم، لأنّ الدّاني(9) قد ذكره حسبما تقدّم. وقد قال الشّاطبي(10) في قصيدته:

.... **** ....وَقَالُونُ بِتَخْيِيرِهِ جَلاَ(11)

ولكنّه اقتصر على ذِكْر الإسكان، لأنّه المشهور المعمول به في رواية أبي نشيط عنه. قال مكيّ(12) في 'التّبصرة': " روى أبو نشيط عن قالون، أنّه خيّر في ضمّ الميم وفي إسكانها"، قال: "واختار ابن مجاهد الإسكان"، قال: "والاختيار ع/٥٤ عند القرّاء إسكانها لأبي نشيط"(13). وقال في 'التّنبيه' نحوه، وقال(*): "وكذلك الاختيار عندنا". وقال ابن شعيب(14) في 'الاعتماد': " والاختيار عند القرّاء تسكين الميمات كلّها لأبي نشيط".

١٣٥

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الداني: 44.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(6) هو أحمد بن قالون المدني المقرئ، قرأ القرآن على أبيه، وعليه قرأ الحسن بن أبي مهران والعمريّ والنبقيّ، وقد خلف والده قالون في الإقراء بالمدينة المنورة. انظر ترجمته في 'معرفة القراء': 244\1، و'غاية النهاية': 94\1.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'جامع البيان': الورقة 61، و'السّبعة' لابن مجاهد: 108-109.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 32.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'التبصرة': 108، و'النّشر': 273\1.

(*) في 'ح' و'ق': قال، وفي 'ع': وقال.

(14) هو محمد بن إبراهيم بن إلياس، أبو عبد الله اللّخمي الأندلسي، المعروف بابن شعيب، قرأ على شعيب جدّه لأمّه، وعلى مكي بن أبي طالب وأبي عمرو الدّاني، وقرأ عليه بالسبع عون بن عبد الرّحمان، وأقرأ بجامع المرية، فروى عنه ابن موهب وابن نافع وابن معمر، وتوفي بعد سنة: 481 هـ، وله 'التقريب والإشعار' و'الاعتماد' و'رواية الإدغام الكبير لأبي عمرو'. انظر 'معرفة القراء': 445\1، و'غاية النهاية': 47\2، و'فهرسة ابن خير': 34\1-35.

قلت: وبإسكان ميم الجميع(1) وضمّها، قرأت لقالون(2) من رواية أبي نشيط(3)، على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(4) رضي الله عنه، وكان يذهب إلى الإسكان ويختاره، وبه قرأت على غيره، وبه آخذ. وعلى الإسكان في ميم الجميع(5) لقالون، اقتصر أبو الطّيّب بن غلبون(6) في 'التّذكار'، وكتاب 'الاختلاف بين ورش وقالون'، وابنه أبو الحسن(7) في 'التّذكرة'، والطّلمنكي(8) في تأليفه في 'قراءة نافع'، ومكيّ(9) في 'المفردات'، والمهدويّ(10) في 'الهداية'(11)، وابن شريح(12) في 'الكافي'(13)، و'التّذكير'(14)، و'المفردات'، وابن مطرّف(15) في 'البديع'(16)، وأبو الطّاهر العمراني(17) في 'الاكتفاء'، وابن شفيع(18) في

(1) و(5) في مخطوطة 'ح': ميم الجمع.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق. وانظر 'التذكرة' لابن غلبون: 1\100.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 47 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(11) هو كتاب 'الهداية في القراءات السّبع' لأبي العباس المهدويّ وتوجد منه نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم: 1524، وقد ذكره المنتوري في 'الفهرسة': 11.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق. وانظر 'الكافي': 10.

(13) انظر 'الكافي في القراءات السبع' لمحمد بن شريح: 15، وقد ذكره المنتوري في فهرسته: 10، وهو مطبوع.

(14) هو كتاب 'التذكير في القراءات السّبع' لأبي عبد الله ابن شريح، وقد ذكره المنتوري في 'الفهرسة': 10.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(16) هو كتاب 'البديع في شرح القراءات السبع' لابن مطرّف الكناني، ذكره المنتوري في فهرسته: 12-13.

(17) هو إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران، أبو طاهر الأنصاري المصري، قرأ على عبد الجبار الطرسوسي، وقرأ عليه ولده جعفر بن إسماعيل، وجماهر بن عبد الرحمان، وأبو الحسين الخشاب، واستوطن مصر وحدث بها، وإليه انتهت رئاسة الإقراء وعلوم العربية، وتوفي سنة: 455 هـ، وله 'العنوان' في القراءات، و'المختصر' لخص فيه 'الحجة' للفارسي. انظر 'غاية النهاية': 1\164، و'معرفة القراء': 1\423-424، و'الصّلة' لابن بشكوال: 1\105.

(18) هو عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع، أبو الحسن العامري الأندلسي المرّي، ولد قبل سنة: 430 هـ، وقرأ على أبي عبد الله بن سهل، وقرأ عليه محمد بن غلام الفرس، ومحمد بن الأشقر الداني، وروى الحديث عن ابن عبد البرّ، وخلف الطليطلي، وأبي تمام القطيني، وتوفي سنة: 514 هـ بالمرية، وله كتاب 'التنبيه والإرشاد' وغيره. انظر 'شذرات الذهب': 4\16، و'غاية النهاية': 1\394، و'الصّلة' لابن بشكوال: 1\373، و'معرفة القرّاء': 1\470-471.

'التّنبيه والإرشاد'(1)، وابن مهلّب(2) في 'الشّـرح'، وابـن الطّفيـل(3) في'الغنيـة'، وابـن هشـام(4) في 'التّلخيص'، وابن غزوان(5) في أرجوزته، وأبو مـحمّد القرطبي(6) في مختصره، وابنـه أبـو بكـر(7) في أرجوزته، وابن هارون(8) في قصيدته، وابن عبد الملك(9) في 'الاعتماد'.

ووجـه مـن سـكّن هـذه الميـم، فـي روايـة قـالون، إرادة التّخفيـف. قـال المهـدويّ(10) في 'الشّرح': "وذلك أنّك تقول في الواحد المذكّر: عليه، وفي المؤنّث: عليها، وفي الإثنين: عليهمـا، وفي جميع المؤنّث: عليهنّ، فلم يبق 'عليهم' إلاّ لجماعة المذكّر"، قال: "فلمّا كانت إحدى العلامتـين تنوب عن الأخرى، بغير لبس يقع فـي الكلمة، اختار ما هو أخفّ؛ ووجه من ضمّها ووصلَها بـواو، أنّه أتى بها على الأصل"(11).

(1) هو كتاب 'التنبيه والإرشاد إلى معرفة اختلاف القرأة السّبعة' لابن شفيع، وقد ذكره المنتوري في فهرسته: 13.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(4) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين ابن هشام، أحد أئمة العربية، ولد بالقاهرة سنة: 708 هـ، ودرس على ابن المرحّل وابن السرّاج والتاج التبريزي، وسمع من أبي حيـان الأندلسـي، كـان يتبع في النحو مذهب أهل البصرة، وقال عنه ابن خلدون إنه كان يقال إنه أنحى من سـيبويه، وتـوفي بالقـاهرة سـنة: 761 هـ، وله مؤلفات منها: 'مغـني اللبيـب'، و'شـذور الذهـب'، و'قطـر النـدى'. انظر 'الـدّرر الكامنـة': 2\308، و'مفتاح السعادة': 1\159، و'النّجوم الزّاهرة': 10\336، و'دائرة المعارف الإسلامية': 1\295، و'الأعلام': 4\147.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 126 من قسم التحقيق.

(6) هو أبو محمد ـ وأبو القاسم ـ خلف بن إبراهيم، وترجمته سبقت بالهامش رقم:7 ، ص: 106 من قسم التحقيق.

(7) هو محمد بن خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد، أبو بكر القرطبي، ويعرف بابن المقرئ، ولد سنة: 476 هـ، وأخذ عن أبيه الكثير من القراءات، وروى عن أبي علي الغساني ومحمد بن فرج وأبي الحسن العبسـي، وتفقـه علـى أبي عبد الله بن الحاج، وتوفي سنة: 533 هـ، وله منظومات في علم القراءات. انظر 'الصّلة' لابن بشكوال: 2\583.

(8) هو الشيخ عبد الله بن محمد بن هارون بن محمد بن عبد العزيز بن إسمـاعيل، أبـو محمّـد الطـائي القرطبي، نزيـل تونس، المعروف بابن هارون، من شيوخ القرن الخامس الهجري، أخذ عنه عبد الرّحمـان بـن شـعيب (المتوفّـى سـنة: 472 هـ)، وله تآليف ومنظومات في علم القراءات، منها أرجوزته في قراءة نافع. انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 217.

(9) هو إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك، أبو إسحاق الخولاني المقرئ، وكان مـن شـيوخ القـراءات بـالأندلس، ومـن أهل التصنيف في هذا الشأن، تلقّى العلم عن شيوخ أجلّة، وتخرّج عليه طائفة من طلبة العلم، ومن تآليفه رجزه الذي وضعه في رواية قالون، ومنظومته في رواية ورش من طريق الدّاني، وكتاب 'الاعتماد' في القراءات، وقد ذكـر ذلـك المنتوري في شرحه. انظر ص: 56 و78 و87 و89 من المخطوط رقم: 519، والموجود بالخزانة العامّة بالرباط.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 14.

الإعراب:

وكلّها ـ على رواية النّصب ـ :مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال، ومضاف إليه، والهاء عائدة على الميم. سكنها: فعل ماض ومفعول، والهاء عائدة على 'كلّها'. قالون: فاعل. وكلّها ـ رواية الرّفع ـ وهي الرّواية الأخيرة عن النّاظم: مبتدأ ومضاف إليه، والجملة بعدها في موضع الخبر. فعلى رواية النّصب، عطف جملة فعلية على جملة فعلية، وعلى رواية الرّفع، عطف جملة اسمية على جملة فعلية. ما: ظرفية مصدرية، والعامل فيها سكّنها، ومثله قوله تعالى: ﴿مالم تمسّوهنّ﴾(1). لم: حرف جزم. 'يكن' أو 'يجيء': فعل مضارع مجزوم بـ 'لم'. من بعدها: متعلّق بالفعل قبله. سكون: فاعل. ثمّ قال:

[49] وَاتَّـفَقَا فِي ضَمِّهَا فِي الْوَصْلِ **** إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ

أخبر أنّ ورشا(2) وقالون(3) اِتّفقا على ضمّ الميم، إذا لقيها ساكن من غير صلة، وذلك نحو [قوله تعالى]: ﴿عليهمُ الذّلّة﴾(4)، ح/٣٥ و[قوله سبحانه]: ﴿بهمُ الأسباب﴾(5)، و[قوله تبارك]: ﴿من دونهمُ امرأتين﴾(6)، وما أشبه ذلك. قال الدّاني(7) في 'التّلخيص': "وسواء تحرّك ذلك السّاكن بحركة عارضة أو لم يتحرّك، فإنّه يضمّ الميم من غير صلة". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. وقال ابن الباذش(8) في شرح 'الحصرية' نحوه. وقوله: 'في ضمّها' أي على ضمّها، وقد تقدّم مثله في آخر البسملة. قال المهدويّ(9) في 'الشّرح': "وعلّة من ضمّ الميم إذا لقيها ساكن، أنّه إن كان ممّن يصلها بواو عند غير ع/٥٥ السّاكن، فإنّه حذف الواو مع السّاكن وأبقى الضّمّة على الأصل، وإن كان ممّن مذهبه إسكانها مع غير السّاكن، فإنّه ضمّها حين احتاج إلى التّحريك إذ الضّمّة أولى بها على الأصل"(10). وقال الدّاني في 'الاقتصاد' نحوه، وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "فإن أتى بعد هذه الميم ألف وصْل ضمّها لالتقاء السّاكنين، نحو: [قوله تعالى]: ﴿عليهمُ القتال﴾(11)،

(1) البقرة، جزء من الآية: 236، ورقم السورة: 2.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 61، ورقم السورة: 2.

(5) البقرة، جزء من الآية: 166، ورقم السورة: 2.

(6) القصص، جزء من الآية: 23، ورقم السورة: 28.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 15.

(11) النّساء، جزء من الآية: 77، ورقم السورة: 4.

و[قوله سبحانه]: ﴿عليهمُ الذِّلّة﴾(1)، و[قوله جلّ وعزّ]: ﴿وأنتمُ الأعلون﴾(2)، وما كان مثله. فإذا وقف حذف تلك الضّمّة"، قال: "وقد يحتمل أن يكون ضمّها في هذا الموضع على الأصل، ثمّ حذف صلتها للسّاكنيْن". وذكر في 'الاقتصاد'، أنّ الضّمّ في ذلك في قراءة ورش(3)، يحتمل الوجهين المذكورين. وقال الأدفويّ(4) في 'الإبانة' نحوه. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(5) رضي الله عنه: "والوجه الثّاني هو الأوْلى". واعلم أنّه ليس في قول النّاظم: 'في الوصل' و'همز الوصل' إيطاء، وإنّما هو تجنيس لاختلاف المعنى، لأنّ 'في الوصل' مصدر: وصلْتُ الكلمة بما بعدها وصلا، و'همز الوصل': اسم للهمز الّذي سيق للابتداء بالسّاكن، وهذا التّجنيس الّذي وقع هنا يسمّى تجنيس التّماثل، وهو إعادة اللّفظ الواحد بعينه مع اختلاف المعنى، وهو من بديع الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويوم تقوم السّاعة، يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة﴾(6)، فالسّاعة الأولى المراد بها القيامة، والثّانية ساعة من الزّمان. وقد عدّ بعضهم منه قوله تعالى: ﴿تبّت يدا أبي لهب﴾(7)، مع قوله [سبحانه]: "سيصلى ناراً ذات لهب"(8). وقال الشّاعر:

وَثَنِيَّةٍ جَاوَزْتُهَا بِثَنِيَّةٍ **** حَرْفٍ يُعَارِضُهَا ثَنِيٌّ أدْهَمُ(9)

فالثنيّة الأولى: عقبة، والثّانية: ناقة. وقال ذو الرّمّة(10):

(1) آل عمران، جزء من الآية: 112، ورقم السّورة: 3.

(2) آل عمران، جزء من الآية رقم: 139، ورقم السّورة: 3.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) الرّوم، جزء من الآية: 55، ورقم السورة: 30.

(7) هو عبد العزى بن عبد المطلب بن هاشم عمّ النبي، لقب في الجاهلية بأبي لهب لاحمرار وجهه وإشراقه، وكان وزوجته أمّ جميل - أروى بنت حرب بن أمية - من أشد الناس عداوة للنبي ودعوته، وفيهما أنزلت سورة المسد، مات كافرا سنة: 2 هـ. انظر 'الكامل' لابن الأثير: 2\25، و'تاريخ الإسلام' للذهبي: 1\84، و'الرّوض الأنف': 1\265.

(8) المسد، جزء من الآية: 1، والآية: 3 بكاملها، ورقم السورة: 111.

(9) البيت من بحر الكامل، و لم أعلم له نسبة، ومعنى حرف: أي ضامرة، كناية عن السرعة في السير، وقيل معناه العظيمة، ويعارضها: أي يجانبها ويسير حيالها، والأدهم: أي الأسود اللّون، والثنيّ: البعير الذي طعن في السنة السادسة، ويطلق أيضا على الفرس الداخلة في الرابعة وهو المقصود هنا. انظر 'القاموس المحيط': 1141، مادة (ثني).

(10) هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود، أبو الحارث العدويّ المضريّ، شاعر أموي عاصر جرير والفرزدق، ولد سنة: 77 هـ، عشق 'ميّة' المنقريّة واشتهر بها، ومات بإصبهان سنة: 117 هـ، وله ديوان شعر. انظر 'وفيات الأعيان': 1\404، و'الموشح': 170-185، و'الشّعر والشّعراء': 1\240، و'خزانة الأدب': 1\51، و'جمهرة أشعار العرب': 177، و'طبقات فحول الشعراء': 2\534، و'الأغاني': 18\5، و'اللّباب في تهذيب الأنساب': 1\533.

أنشده سيبويه(1):

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ **** قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلاّ بُغَامُهَا(2)

قال الأعلم(3) في 'شرح أبيات سيبويه': "وصف ناقة أناخها في فلاة، لايُسمع فيها صوت إلاّ صوتها لقلّة خيرها، وأراد بالبلدة الأولى: ما يقع على الأرض من صدرها إذا بركت، وبالبلدة الآخرة: الفلاة والبلد الّذي أناخها به"(4).

الإعراب:

واتّفقا: فعل ماض وفاعل، والضّمير يعود على ورش وقالون. في ضمّها: متعلّق بـ'اتّفقا'. في الوصل: متعلّق بـ'ضمّها'. إذا: ظرف زمان لما يأتي، والعامل فيها جوابها، وهو محذوف دلّ عليه ما قبله، والتّقدير: إذا أتت من قبل همز الوصل اتّفقا على ضمّها. أتت: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على ميم الجميع(5)، والجملة في موضع خفض بـ'إذا'. من قبل: متعلّق بـ'أتت'. همز الوصل: مضاف ومضاف إليه. ثمّ قال:

[50] وَكُلُّهُمْ يَقِفُ بِالْإِسْكَانِ **** وَفِي الْإِشَارَةِ لَهُمْ قَوْلاَنِ

[51] وَتَرْكُهَا أَظْهَرُ فِي الْقِيَاسِ **** وَهْوَ الَّذِي اِرْتَضَاهُ جُلُّ النَّاسِ

لـمّا تقدّم له أنّ ورشا(6) يضمّ ميم الجميع(7)، ويصلها بواو قبل همز القطع، وأنّ ورشا وقالون(8) اتّفقا ع/٥٦ على ضمّها قبل همز الوصل، أخبر هنا أنّهما وغيرهما من القرّاء ممّن يضمّ ميم الجمع، يقفون عليها بالإسكان. وقوله: 'وفي الإشارة لهم قولان'، أخبر أنّ في الوقف بالإشارة - وهي كناية عن الرَّوْم والإشمام - للّذين يضمّون ميم الجميع قولان: الجواز والمنع، وظاهر إطلاقه جواز الإشارة في الوقف على ميم الجميع(9) قبل همز الوصل، ولا خلاف في منعها.

١٤٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(2) البيت من بحر الطويل، وهو من شعر ذي الرمّة، ومعنى أنيخت: أن صاحبها أناخها أي جعلها تبرك، والبغام أصله للظبي فاستعاره للناقة، والشاهد فيه وصف الأصوات بقوله: 'إلا بغامها' على تأويل 'إلا' بـ'غير'، ومعناه قليل بها الأصوات غير بغامها، أي الأصوات التي هي غير صوت الناقة. انظر 'الدّيوان': 638، 'خزانة الأدب': 2\51، و'الكتاب' لسيبويه: 2\332، و'مغني اللبيب': 1\130، و'الأصول' لابن السرّاج: 1\286، و'المقتضب': 4\409.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 52 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب' ليوسف بن سليمان الأعلم: 1\\443، وهو مطبوع بذيل 'الكتاب' لسيبويه، طبع مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

(5) و(7) و(9) في مخطوطة 'ح': ميم الجمع.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

قال مكيّ(1) في 'التّبصرة': "ميم الجميع(2) قد أغفل القرّاء الكلام عليها، والّذي يجب فيها على قياس شرطهم، أن يجوز فيها الرّوم والإشمام، لأنّهم يقولون: لا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء في جواز الرّوم والإشمام، فالّذي يروم ويُشمّ الميم على النّصّ، غير مفارق له؛ والّذي لا يروم حركة الميم، خارج عن النّص بغير رواية، اللّهم إلاّ أن يوجد الاستثناء فيها منصوصا، فيجب الرّجوع إليه - إذا صحّ - وليس ذلك بموجود. وممّا يقوّي جواز ذلك فيها، نصّهم على هاء الكناية ـ فيما ذكرنا - بالرّوم والإشمام، فهي مثل الهاء، لأنّها توصل بحرف بعد حركتها، كما توصل الهاء، ويحذف ذلك الحرف في الوقف، كما يحذف مع الهاء، فهي مثلها"(3). وقال في 'الكشف': "وبالرّوم والإشمام يُعلم أنّها كانت في الوصل مضمومة، ولو وقف عليها بالإسكان لم يُعلمْ هل كانت في الوصل ساكنة أو مضمومة، ففي الرّوم والإشمام بيان ما كانت حركة الميم عليه في الوصل، وبيان إن كانت ساكنة أو متحرّكة"(4). ح/٣٦ قال: "وليس صلتها بواو بمانع من الرّوم والإشمام فيها، كما أنّه ليس صلة الهاء بواو في: ﴿قدّرهُ﴾(5) و﴿أنشَرَه﴾(6) بمانع من الرّوم والإشمام في الوقف عليها"(7). قال في 'التّبصرة': "وليس قول من منع ذلك لأجل أنّ الميم من الشّفتين بشيء، لإجماع الجميع على الإشمام والرّوم في الميم، الّتي ليست للجميع، ولو تمّ له منع الإشمام، لم يتمّ له منع الرّوم، فقياس ميم الجميع لمن ضمّها - وهو يريد بالضّمّ أصلها - أن يقف عليها كغيرها من المتحرّكات، والإسكان حسن فيها"(8). وقال في 'الكشف': "والإسكان فيها أحسن، وهو الأصل"(9)، يريد أصل الوقف، لا أصل الميم. قال في 'التّبصرة': "فأمّا من حركها لالتقاء السّاكنين، فالوقف عليها بالسّكون لاغير"(10).

قال الدّاني(11) في 'جامع البيان': "واعلم أنّ الرّوم والإشمام غير جائز في ميم الجميع(12) إذا وصلت بواو على الأصل"(13). وقال في 'التّيسير'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'التّحديد' نحوه(14). وقال ابن الباذش(15) في 'الإقناع':

١٤١

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(3) و(8) و(10) انظر 'التّبصرة': 108، و'النشر': 1\271.

(4) و(7) و(9) انظر 'الكشف': 1\128.

(5) عبس، جزء من الآية: 19، رقم السّورة: 80.

(6) عبس، جزء من الآية: 22، رقم السّورة: 80.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) و(12) في مخطوطة 'ح': ميم الجمع.

(13) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 66.

(14) انظر 'التّيسير': 54، و'التّحديد': 371.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

"ولا تجوز الإشارة إلى ميم الجميع(1) الموصولة بواو نحو: ﴿أنعمت عليهمُ﴾(2) و﴿عليهمُ ءانذرتهم﴾(3)، لأنّ الميم إنّما تستعمل عند ذهاب الواو سّاكنة"، قال: "وقد أجاز أبو محمّد مكيّ(4) فيها الإشارة"، ثمّ أتى بنصّ كلامه المتقدّم في 'التّبصرة'، ثمّ قال: "قال لي أبي(5) رضي الله عنه: بل يجيز الرّوم والإشمام في ميم الجميع(6) هو المفارق للنصّ، لأنّ سيبويه(7) نصّ على ع/٥٧ أنّ ميم الجميع(8)، إذا حذفت بعدها الواو والياء سُكّنتْ، فقال: ''وأسكنوا الميم، لأنّهم لـمّا حذفوا الواو والياء، كرهوا أن يدعوا بعدها شيئا منهما، إذ كانتا تحذفان استثقالا، فصارت الضّمّة بعدها نحوَ الواو، ولو فعلوا ذلك لاجتمع في كلامهم أربع متحرّكات، ليس معهنّ ساكن نحو: ﴿رُسُلكُمُ﴾(9)، وهم يكرهون هذا، ألا ترى أنّه ليس من كلامهم اسم على أربعة أحرف متحرّك كلّه''. قال: ''فأمّا الهاء فحرّكت في الباب الأوّل لأنّه لا يلتقي ساكنان''(10)، فجمع سيبويه بهذا الكلام حكم الميم وهاء الكناية، وانبنى على ذلك جواز الرّوم والإشمام في الهاء، وامتناعه في الميم، ألا ترى أنّ من حذف الياء والواو في الوصل سكّن الميم أبدا، فإنّما يكون الوقف لجميعهم على الحدّ الّذي استعمله بعضهم في الوصل"، ثمّ قال: "وأمّا ما ذكره أبو محمّد: أنّ من حرّكها لالتقاء السّاكنين فالوقف بالسّكون، فإنّ الميم إذا احتيج إلى تحريكها لالتقاء السّاكنين، عادت إليها حركة أصلها، فمن قال: ﴿عليهمُ الذلّة﴾(11)، فعلى لغة من قال: 'عليهمو'، ومن قال: ﴿عليهمِ الذلّة﴾(12)، فعلى لغة من قال: 'عليهمي'، وهذا المعنى هو المانع من نقل حركة الهمزة إليها"(13).

وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(14) رضي الله عنه: "الإشارة إلى ميم الجميع(15) في مذهب من ضمّها ووصلها بواو ممتنعة، وقياسها على هاء الضّمير خطأ، لأنّ هاء الضّمير تحذف صلتها وتبقى ضمّتها، وميم الجميع(16) إذا حذفت صلتها لم تبق ضمّتها ووجب

(1)و (6) و(8) و(15) و(16) في 'ح': ميم الجمع.

(2) الفاتحة، جزء من آية: 7، رقم السّورة: 1. و﴿عليهمُ﴾ توصل بالواو في قراءة حمزة. انظر 'الكشف': 35\1.

(3) البقرة، جزء من آية: 6، رقم السّورة: 2؛ ويس، جزء من آية: 10، رقم السّورة: 36. وذلك في قراءة ورش.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(5) هو علي بن أحمد بن خلف بن الباذش، أبو الحسن الغرناطي، وستأتي ترجمته بالهامش رقم: 3، بصفحة: 190.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(9) غافر، جزء من الآية: 50، رقم السورة: 40.

(10) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 192\4.

(11) و(12) البقرة، جزء من الآية: 61، رقم السورة: 2.

(13) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 331-333، بتحقيق المزيدي.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

تسكينها، والإشارة لا تكون إلا لحركة قد استقرّت وحدها، وحركة الميم لم تستقرّ وحدها إلاّ عند التقاء السّاكنين، فوجب الوقف عليها بالسّكون، ولا يجوز غيره".

وقوله: 'وتركها أظهر في القياس'(1): أخبر أنّ ترك الإشارة في الوقف لمن يضمّ في الوصل، هو الأظهر في القياس، بل هو الّذي لا يجوز غيره، وقد تقدّم بيان ذلك. وقوله: 'وهو الّذي ارتضاه جلّ الناس': أخبر أنّ ترك الإشارة هو الّذي ارتضاه أكثر النّاس، وهو كما قال. وكان حقّ النّاظم أن لا يذكر الإشارة إلى ميم الجميع(2)، لأنّ ذلك شيء قاله مكيّ(3)، وقاسه على غيره، ولم يتابعه عليه أحد ممّن يعتمد عليه، لظهور فساد قياسه. وقد قال ابن سفيان(4) في 'الهادي': "ولا خلاف بينهم في الوقف على ميم الجميع(5) أنّها ساكنة، من غير روم ولا إشمام". وقال ابن شريح(6) في 'الكافي': "إنّ القرّاء اتّفقوا على أنّ ميم الجميع(7) ساكنة في الوقف، من غير روم ولا إشمام". وحكى الدّاني(8) في 'الاقتصاد'، الإجماع على الوقوف(9) على ميم الجميع بالسّكون لا غير.

الإعراب: وكلّهم: مبتدأ ومضاف إليه. يقف: فعل مضارع، والفاعل مضمر يعود على 'كلّهم'، والجملة في موضع الخبر. ع/٥٨ بالإسكان: متعلّق بـ'يقف'. وفي الإشارة: متعلّق بمحذوف لأنّه في موضع خبر المبتدأ بعده. لهم: متعلّق بـ'في الإشارة'. قولان: مبتدأ. وتركها: مبتدأ ومضاف إليه، والهاء عائدة على 'الإشارة'. أظهرُ: خبر. وعطف جملة إسمية على جملة إسمية. في القياس: متعلّق بـ'أظهر'. وهو: مبتدأ، والذي وصلته في موضع الخبر. ارتضاه: فعل ماض ومفعول، والهاء عائدة على 'الّذي'. جلّ: فاعل. النّاس: مضاف إليه، والجملة صلة 'الّذي'. ثمّ قال:

[52] اَلْقَوْلُ فِي هَاءِ ضَمِيرِ الْوَاحِدِ **** وَالْـخُلْفِ فِـي قَصْرٍ وَمَدٍّ زَائِدِ

هاء الضّمير: هي الهاء الدّالة على الواحد المذكّر الغائب، ولذلك قال: 'القول في هاء ضمير الواحد': احترازاً من هاء ضمير الواحدة المؤنّثة، وتسمّى أيضا هاء الكناية، ومعناها الكناية عن الواحد الغائب

(1) يوجد بهامش الصفحة في المخطوط: "والقياس حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما" انتهى من شرح ابن المجراد. قلت: وابن المجراد هو محمد بن محمد بن عمران الفنزاري السّلوي(ت819 هـ)، انظر ترجمته في 'الأعلام' للزّركلي: 7\44، و'الإتحاف الوجيز' للدّكالي: 99. وشرح ابن المجراد على 'الدّرر اللّوامع' هو: 'إيضاح الأسرار والبدائع، وتهذيب الغرر المنافع' وتوجد منه نسخ بالخزانة الملكية بالرباط، منها نسخة تحت رقم: 2798/مجموع1.

(2) و(5) و(7) في مخطوط 'ح': ميم الجمع.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) في مخطوط 'ح': على الوقف.

كما تقدّم. قال الدّاني(1) في 'إيجاز البيان': "واعلم أنّ هاء الكناية تكون موجودة في الأسماء والأفعال والحروف، ولا تأتي إلاّ زائدة على لام الفعل، ولذلك جاز صلتها". قال ابن الباذش(2) في 'الإقناع': "وهي كثيرة الدّور في القرآن جدّا، فمثالها في الأسماء: ﴿أهله﴾(3)، و﴿رسله﴾(4)، و﴿ربّه﴾(5)، و﴿رزقه﴾(6)، وما أشبه ذلك؛ ومثالها في الأفعال: ﴿خلقه﴾(7)، و﴿قدّره﴾(8)، و﴿جاءه﴾(9)، و﴿ينصره﴾(10)، وما أشبه ذلك؛ [ومثالها في الحروف: ﴿إنّه﴾(11)، و﴿به﴾(12)، و﴿له﴾(13)، و﴿منه﴾(14)، و﴿عنه﴾(15)، و﴿فيه﴾(16)، و﴿عليه﴾(17)، وما أشبه ذلك](18).
قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(19) رضي الله عنه: "واعلم أنّ هاء الضّمير إن وقع قبلها فتحة نحو: ﴿أن يعلَمَه﴾(20)، أو ضمّة نحو: ﴿يخلِفُه﴾(21)، ففيها لغة واحدة: ضمّها وصلتها بواو. وأمّا قول الشّاعر:

١٤٤ ________

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.
(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.
(3) البقرة، جزء من الآية: 126، ورقم السورة: 2.
(4) البقرة، جزء من الآية: 98، ورقم السّورة: 2.
(5) البقرة، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 2.
(6) الطلاق: جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 65.
(7) آل عمران، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 3.
(8) يونس، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 10.
(9) البقرة، جزء من الآية: 275، ورقم السّورة: 2.
(10) الحديد، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 57.
(11) البقرة، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 2.
(12) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.
(13) البقرة، جزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 2.
(14) البقرة، جزء من الآية: 60، ورقم السّورة: 2.
(15) النساء، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 4.
(16) البقرة، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 2.
(17) البقرة، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 2.
(18) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.
(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.
(20) الشّعراء، جزء من الآية: 197، ورقم السّورة: 26.
(21) سبأ، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 34.

وَمَا لَهُ مِنْ مَـجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَــهُ **** مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لاَ الْجَنُوبُ وَلاَ الصَّبَـا(1)

وقول الآخر:

وَوَلَّــوْا فِرَارًا وَالرِّمَاحُ تَـؤُزُّهُــمْ **** وَفِي كُـلِّ وَجْـهٍ وَجَّهُـوا لَـهُ مَرْقَـــبُ(2)

فحذفهما للصّلة ضرورة. وأمّا قول الشّاعر:

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَابِي نَحْوَهُ عَطَشٌ **** إلاَّ لِأَنَّ عُـيُـونَـهْ سَـيْـلُ وَادِيـهَـا(3)

فتسْكينها ضرورة. وكذلك قول الآخر:

فَبِتُّ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُـهُ **** وَمِـطْـوَايَ مُـشْـتَـاقَـانِ لَـهْ أَرِقَـــانِ(4)

قال:"وإن وقع قبلها كسرة نحو: ﴿صاحبته﴾(5)، و﴿به﴾(6)، ففيهـا لغتـان: ضمهـا وصلتهـا بـواو، وكسرها وصلتها بياء. وأما قول الشّاعر:

فَإِنْ يَـكُ غَـثّـاً أَوْ سَمِيناً فَإِنَّنِي **** سَأَجْعَلُ عَـيْـنَـيْـهِ لِنَـفْـسِـهِ مَـقْـنَعَـا(7)

---

(1) البيت من بحر الطّويل، وهو للأعشى من قصيدة هجا بها عمرو بن المنذر، فقال عنه إنه لئيم الأصل لم يرث مجدا ولا كسب خيرا، وكنّى عن ذلك بخلوّه من الريحين: الجنوب التي تلقح السّحاب، والصبا وهي ريح الشمال التي تأتي بالخصب والنماء، والتليد: القديم الموروث. انظر 'المقتضب': 1\38، و'الإنصاف': 2\516، و'الكتاب' لسيبويه: 1\30، و'الخصائص': 1\371، و'التذكرة والتبصرة' للصّيمري: 1\502، و'الحجة' للفارسي: 1\205، و'الأصول' لابن السراج: 3\460، و'الديوان': 90، ورواية البيت فيه جاءت بكلم: و'ما عنده' بدل 'وما له من'.

(2) البيت من بحر الطّويل، ولا تُعلم له نسبة لقائل، ومعنى مرقب: مرصد، أي المكان المرتفع يعلوه الرّقيب؛ وتؤزهم: تحرّكهم تحريكا شديدا، أي تحملهم وتغريهم بالفرار. انظر 'القاموس المحيط': 452، مادة (أزز).

(3) البيت من بحر البسيط، وليس له نِسبة، والسيل: الماء الكثير السائل. انظر 'الخصائص': 1\371.

(4) البيت من بحر البسيط، وهو من قول رجل من أزد السّراة، وقيل إنه ليعلى بن الأحول الأزدي، ويروى:

فَظِلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ **** وَمِطْوَايَ مِنْ شَوْقٍ لَهُ أَرِقَانِ

وذكر في 'خزانة الأدب' لفظ 'أريغه' بدل 'أخيله'؛ ومعنى أريغه: أريده وأطلبه، وأخيله: أنظر إلى مخيلته، والضمير عائد على البرق المذكور في البيت قبله؛ ومطواي: مثنى مطوى، أي صاحباي؛ وفظلت: أصلها فظللت، فحذفت عين الكلمة. انظر 'الخصائص':1\128 و'المحتسب' لابن جني: 1\244، و'الأغاني': 22\143، و'الحجة' لأبي علي الفارسي: 1\134، و'خزانة الأدب': 2\401، و'المقتضب' للمبرد: 1\39، و'الصّحاح: 6\2559، مادّة (ها).

(5) المعارج، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 70.

(6) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(7) البيت من بحر الطّويل، وهو من شعر مالك بن حريم، وضبطه سيبويه 'حُرَيْم' بالحاء، وقيل 'خُزَيْم' بالخاء والزاي على التصغير. يقول الشاعر إنه يقدّم لضيفه كل ما عنده، ثم يحكّمه في ذلك ليختار منه ما تراه عيناه الفضل فيقنع بذلك. انظر 'المقتضب': 1\38، و'الكامل': 2\552، و'الأصمعيات': 67، و'سمط اللآلئ': 749، و'التبصرة والتذكرة': 1\509، و'الاقتضاب شرح أدب الكاتب': 435، و'الإنصاف': 2\269، و'الكتاب' لسيبويه: 1\28.

فحذفها ضرورة". قال:"وإن وقع قبلها ساكن صحيح نحو: ﴿لدنه﴾(1)، و﴿عنه﴾(2)؛ أو ألف نحو: ﴿اجتباه وهداه﴾(3)؛ أو واو نحو: ﴿خذوه فغلّوه﴾(4)، و﴿شروه﴾(5)، و﴿إن تخشوه﴾(6)، ففيها لغتان: ضمها وصلتها بواو، وضمّها من غير صلة". قال: "وإن وقع قبلها ياء نحو: ﴿فيه﴾(7)، و﴿عليه﴾(8)، ففيها أربع لغات: ضمّها وصلتها ع/٥٩ بواو، وكسرها وصلتها بياء، وضمّها من غير صلة، وكسرها من غير صلة". قال: "وإن وقع قبلها فتحة في اللّفظ، وألف في الأصل نحو: ﴿يرضه لكم﴾(9)، و﴿خيرا يره﴾(10)، ففيها ثلاث لغات: ضمّها وصلتها بواو، وضمّها من غير صلة، وإسكانها". قال: "وإن وقع قبلها كسرة في اللّفظ، وياء في الأصل نحو: ﴿يُؤدّه﴾(10)، [و]﴿فألقه﴾(11)، ففيها خمس لغات: ضمّها وصلتها بواو، وكسرها وصلتها بياء، وضمّها من غير صلة، وكسرها من غير صلة، وإسكانها". قال: "وإثبات الصّلة في جميع ما تقدّم هو بشرط أن يقع بعد الهاء متحرّك، فإن وقع بعدها ساكن، فلا خلاف في حذف الصّلة". قال ابن آجرّوم(13) في 'روض المنافع': "والأصل من هذه اللّغات: الضّمّ والصّلة بالواو، ليكون للمذكّر علامتان، كما كان للمؤنّث علامتان نحو: ﴿عليها﴾(14)". قال: "وكان الضّمّ أولى لأنّه أعمّ، ألا ترى أنّك تقول: كلّ هاء ضمير مكسورة يجوز ضمّها، فتقول في 'بِهِي': 'بِهُو'. وليس كلّ هاء ضمير مضمومة يجوز كسرها، لا تقول في 'لَهُو': 'لَهِي'". قال الدّاني(15) في 'إيجاز البيان': "فإذا أتت الهاء وهي لام

١٤٦

(1) النّساء، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 4.

(2) النّساء، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 4.

(3) النّحل، جزء من الآية: 121، ورقم السّورة: 16.

(4) الحاقّة، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 69.

(5) يوسف، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 12.

(6) التّوبة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 9.

(7) البقرة، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 2.

(8) البقرة، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 2.

(9) الزّمر، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 39.

(10) الزّلزلة، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 99.

(11) آل عمران، جزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 3.

(12) النّمل، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 27.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

(14) البقرة، جزء من الآية: 142، ورقم السّورة: 2.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

الفعل، فليست بهاء كناية وإنّما هي أصلية، فلا يجوز صلتها بوجه، إذ صلتها زيادة في كلمتها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ما نفقهُ كثيرا﴾(1)، و[قوله تبارك]: ﴿فواكهُ كثيرة﴾(2)"، قال: "ألا ترى أنّ قوله [سبحانه]: ﴿نفقهُ﴾ على مثل(3): 'نفعل'، و[قوله عزّ وجلّ]: ﴿فواكه﴾ على مثل(4): 'فواعل'، فالهاء فيهما لام من الفعل، فهي من نفس الكلمة".

وأخبر النّاظم في هذه التّرجمة، أنّه يتكلّم في أحكام هاء الضّمير من الوصل والقصر، ممّا اتّفق عليه واختلف فيه. فقوله: 'القول في هاء ضَمير الواحد'، يرجع إلى الاتّفاق. وقوله: 'والخلف في قصر ومدّ زائد'، يرجع إلىالاختلاف. والمدّ الّذي ذكر، هو كناية عن وصل الهاء بالواو وبالياء، وقال فيه: زائداً، باعتبار أنّه زائد على الهاء، لا أنّه من باب الإشباع، إذ لم يتعرّض لذلك في هذا الباب. كما أنّ القصر الّذي ذكر، عبارة عن حذف الواو والياء، فعبّر عن الإثبات [بالمدّ](5)، وعبّر عن الحذف بالقصر، و لم يزل هذا في عُرف المتقدّمين واصطلاحهم، من القرّاء والنّحويّين.

وقد ذكر الدّاني(6) في 'جامع البيان'(7)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، أنّ القرّاء عبّروا عن إثبات صلة الهاء في: ﴿يؤدِّه﴾(8) وأخواته بالمدّ، وعن حذفها بالقصر، وعبّروا عن إثبات الألف في ﴿يخادعون﴾(9)، وفي ﴿واعدنا﴾(10)، و﴿خاشعا أبصارهم﴾(11)، و﴿عظاما ناخرة﴾(12) بالمدّ، وعن حذفها في: ﴿الظّنونا﴾(13)، وفي: ﴿عين حمئة﴾(14)، وفي ﴿فنظرة إلى ميسرة﴾(15) بالقصر.

(1) هود، جزء من الآية: 91، ورقم السّورة: 11.

(2) المؤمنون، جزء من الآية: 19، رقم السّورة: 23.

(3) و(4) في نسخة 'ح': على مثال.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(6) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 74.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 75، رقم السّورة: 3.

(9) البقرة، جزء من الآية: 9، رقم السّورة: 2.

(10) البقرة، جزء من الآية: 51، رقم السّورة: 2. قرأ يعقوب وأبو عمرو: ﴿وعدنا﴾ بغير ألف، وقرأ باقي القراء السبعة: ﴿واعدنا﴾ بالألف. انظر 'التذكرة': 2\252، 'الكنز': 127. وفي 'ق' و'ح' ورد هكذا: ﴿وواعدنا﴾ الأعراف[7]، من آية: 142، ويشملها اختلاف القراءة، كما يشمل أيضا: ﴿وواعدناكم﴾ في طه[20] من آية: 80.

(11) القمر، جزء من الآية: 7، رقم السّورة: 54. و﴿خاشعا﴾ بالألف وكسر الشين وتخفيفها، هي على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وحمزة والكسائي؛ وقرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير وابن عامر وعاصم: ﴿خشّعا﴾ بضمّ الخاء وحذف الألف، وتشديد الشين وفتحها. انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 2\575، و'الكنز' لابن الوجيه الواسطي: 244.

(12) النازعات، جزء من الآية: 11، رقم السّورة: 79.

(13) الأحزاب، جزء من الآية: 10، رقم السّورة: 33.

(14) الكهف، جزء من الآية: 86، رقم السّورة: 18.

(15) البقرة، جزء من الآية: 280، رقم السّورة: 2.

وقال سيبويه(1): "وربما مدّوا فقالوا: مساجيد، ومنابير"(2). قال الدّاني(3) في 'إيجاز البيان': "فجعل المدّ عبارة عن ثبوت الياء في ذلك، إذ هي حرف مدّ". وقال في 'جامع البيان' نحوه(4)، فكذلك فعل النّاظم.

الإعراب: القول: خبر مبتدأ محذوف، أي هذا القول. في هاء: متعلّق بـ'القول'. ضمير الواحد: مضاف ومضاف إليه. والخلف: معطوف ع/٦٠ على 'هاء'. في قصر: متعلّق بـ'الخلف'. ومد: معطوف على 'قصر'. زائد: نعت لـ'مدّ'. ثمّ قال:

[53] وَاعْلَمْ بِأَنَّ صِلَةَ الضَّمِيرِ **** بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ لِلتَّكْثِيرِ

ثبت في رواية الحضرمي(5) والبلفيقي(6): ' بالواو أو بالياء'، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم، وفي رواية المكناسي(7): 'بالياء أو بالواو'، بتقديم الياء على الواو؛ ورواية تقديم الواو على الياء هي الأوْلى، لأنّ الأصل [هو](8) الواو. وقال سيبويه في: {[باب](*) ثبات الياء والواو في الهاء الّتي هي علامة الإضمار وحذفهما}: "فأمّا الثّبات فقولك: 'ضربهو زيد'، و'عليهي مال'، و'لديهو رجل'؛ جاءت الهاء هنا مع ما بعدها في المذكّر، كما جاءت وبعدها الألف في المؤنّث، وذلك قولك: 'ضربها زيد'"(9). وقال بعضهم: زيدت الواو على الهاء في المذكّر، كما زيدت الألف على الهاء في المؤنّث، ليستويا في باب الزّيادة نحو: 'هو'، و'ها'، وما أشبه ذلك. وقال المهدويّ(10) في 'الشّرح': " قال أصحاب الخليل(11) وسيبويه: إنّما زيد الواو على الهاء لخفائها، لتخرجها الواو من

١٤٨

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 1\28.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 74.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.

(9) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\189. (*) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(11) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرّحمان، أبو عبد الرّحمان الفراهيدي الأزدي النحوي اللّغوي، ولد سنة: 100 هـ، وهو أوّل من وضع علم العروض، وأول من ألف معجما في اللّغة، وتوفي سنة: 175هـ، له 'العروض' و'العين' وغيرهما. انظر 'أخبار النحويين البصريين': 54-56، و'تهذيب التهذيب': 3\163، و'غاية النهاية': 1\275، و'إنباه الرّواة': 1\376-282، و'طبقات النحويين': 43، و'تهذيب الأسماء واللّغات': 1\177، و'وفيات الأعيان': 2\244.

الخفاء إلى الإبانة، وذلك أنّ الهاء من الصّدر، والواو من بين الشّفتين، فإذا زيـدت عليهـا بيّنتهـا"(1). وقال مكيّ(2) في 'الكشف': "لـمّا قلّت حروف الإسم، فكان علـى حـرف واحـد، وذلـك الحـرف حرف ضعيف، قوّوه بزيادة واو فقالوا: 'بهـو'، و'عليهـو'"(3). وقـال الـدّاني(4) في 'إيجـاز البيـان': "اعلم أنّه كان يصل هاء الكناية عن الواحد المذكّر، إذا انضمّت وانفتح ما قبلهـا، أو انضـمّ بـواو في اللّفظ، تكثيراً لها وتقوية لخفائها". وقال في 'التّلخيص' نحوه. وهذا مراد النّاظم بقوله: 'للتّكثير'. قـال الـدّاني في 'جامع البيان': "فإذا وقف، حذف تلك الصّلة في الضّربين جميعا"(5)، وقال في 'التّلخيـص' نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': "وإذا وقف حذفها استغناء عنها هناك، إذ ليست بحـرف أصلـي، وإنّمـا هي زائدة لمعنى، فلذلك حذفها لئلاّ تلتبس بالأصلي، كما فُعل بالتّنوين [حين](6) حذف في الوقـف، لئلاّ يلتبس بالنّون الأصليّة". قال المهدويّ(7) في 'الشّرح': "فالأصل - على ما ذكرناه — في كـلّ هـاء إضمار، أن تزاد عليها الواو"، ثمّ قال: "لكن الواو إذا زيدت على الهـاء، وقبـل الهـاء كسـرة، قلبـت الواو ياء، لأنّ الهاء خفيّة، ليست بحاجز حصين فتصير كأنّها واو ساكنة قبلها كسرة، وليس ذلك في الكلام، فقلبوها ياء للكسرة الّتي قبل الهاء؛ وكذلك إذا كان قبل الهـاء يـاء سـاكنة، قلبـت الـواو يـاء أيضا، لثقل الواو السّاكنة بعد الياء"(8).

الإعراب:

واعلم: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. بأنّ: الباء زائدة للتّوكيد، على حدّ قوله تعـالى: ﴿ألم يعلم بأنّ الله يرى﴾(9)، وأنّ: حرف توكيد ونصب. صلة: اسم 'أنّ'. الضّمـير: مضـاف إليـه. بالواو: متعلّق بـ'صلة'. أو بالياء: معطوف على 'بالواو'، وأو: للتّنويع. للتّكثير: في موضع خـبر 'أنّ'. و'أنّ' واسمها وخبرها، سدّت مسدّ مفعوليْ 'اعلم'، وإن كانت تقدّر ع/٦١ بالمفرد، لاشتمالها على المسند والمسند إليه. ثمّ قال:

[54] فَالْهَاءُ إِنْ تَوَسَّطَتْ حَرَكَتَيْنْ **** فَـنَـافِـعٌ يَصِلُهَا بِالصِّلَتَيْـنْ

(1) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 15.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\42.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 74.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 15-16.

(9) العلق، الآية: 14، ورقم السّورة: 96.

أخير هنا أنّ الهاء إن توسّطت بين حركتين نحو: ﴿جاءه قومه﴾(1)، و﴿بمزحزحه من العذاب﴾(2)، وما أشبه ذلك، فإنّ نافعا(3) يصلها بالصّلتين، وهما الواو والياء اللّتان تقدّم ذكرهما قبل هذا، فيصل المضمومة بالواو، والمكسورة بالياء، وفي ضمن كلامه أنّها لا توصل إن توسّطت بين ساكنين نحو: ﴿يعلمْه الله﴾(4)، و﴿عليه الله﴾(5)، وما أشبه ذلك؛ أو بين ساكن ومتحرّك ـ تقدّم السّاكن أو تأخّر ـ نحو: ﴿منه آيات﴾(6)، و﴿فيه هدى﴾(7)، وما أشبه ذلك، و﴿يعلمه الكتاب﴾(8)، و﴿فصيلته التي﴾(9)، وما أشبه ذلك. ووجه حذف صلة الهاء إن توسّطت بين ساكنين، أو بين متحرّك وساكن وتأخر السّاكن، هو سكونها وسكون ما بعدها؛ فإن تحرّك السّاكن بعدها بحركة عارضة نحو: ﴿له الاَسماء﴾(10)، و﴿بداره الاَرض﴾(11)، وما أشبه ذلك على قراءة ورش، فإنّه لا خلاف في [حذف](12) الصّلة لأنّ التّحريك عارض. ووجه حذف الصّلة، إن توسّطت الهاء بين ساكن ح/٣٩ ومتحرّك وتقدّم السّاكن، هو سكونها وسكون الحرف الّذي قبل الهاء، ولا يعتدّ بالهاء لخفائها. قال المهدويّ(13) في 'الشّرح': "ويدلّك على خفائها أنّهم قالوا: 'يريد أن يضربها' فأمالوا، كأنّهم قالوا: 'يضربا'، فلم يعتدّوا بالهاء لخفائها"، قال: "ويدلّك على خفائها أيضا، أنّهم قالوا: 'منه' و'عنه'، فنقلوا حركة الهاء إلى الحرف الّذي قبلها، ليبيّنوها بذلك في الوقف"(14). قلت: ما ذكره المهدويّ، من خفاء الهاء فيما تقدّم، قد نصّ على ذلك(15) سيبويه(16).

١٥٠ ________

(1) هود، حزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 11

(2) البقرة، حزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 2.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، حزء من الآية: 197، رقم السّورة: 2.

(5) الفتح، حزء من الآية: 10، رقم السّورة: 48.

(6) آل عمران، حزء من الآية: 7، رقم السّورة: 3.

(7) البقرة، حزء من الآية: 2، رقم السّورة: 2.

(8) آل عمران، حزء من الآية: 48، رقم السّورة: 3.

(9) المعارج، حزء من الآية: 13، رقم السورة: 70.

(10) طه، حزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 20. وفي الحشر، حزء من الآية: 24، رقم السّورة: 59.

(11) القصص، حزء من الآية: 81، رقم السّورة: 28.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 11.

(15) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\195.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

الإعراب: فالهاء: مبتدأ، والألف واللام للعهد، يعني هاء الضّمير المعهودة المتقدّم ذكرها. إن: حرف شرط. توسّطت: فعل ماض في موضع جزم بـ'إن'، والفاعل مضمر يعود على 'الهاء'. حركتين: منصوب على الظّرف على حذف مضاف، تقديره: بين حركتين، والعامل فيه 'توسّطت'. فنافع: مبتدأ، والفاء رابطة بين الجملتين داخلة على الجواب. يصلها: فعل مضارع ومفعول، والهاء عائدة على 'الهاء'، والفاعل مضمر يعود على 'نافع'، والجملة في موضع خبر 'نافع'. بالصّلتين: متعلّق بـ'يصلها'، والجملة من المبتدإ والخبر جواب الشّرط، والشّرط وجوابه خبر 'فالهاء'. ثمّ قال:

[55] وَهَاءُ هَذِهِ كَهَاءِ الْمُضْمَرِ **** فَوَصْلُهَا قَبْلَ مُحَرَّكٍ حَرِ

أخبر أنّ هاء 'هذه' أجريت مجرى هاء المضمر، في إثبات الصّلة وحذفها، ولأجل هذا ذكرها، وإن كان لم يترجم عليها، وليست بهاء المضمر المصطلح عليها، والهاء في 'هذه' بدل من الياء، والأصل هذي(1). قال الشّاعر:

فَهَذِي سُيُوفٌ يَا عَدِيُّ بْنَ مَالِكٍ **** كَثِيرٌ وَلَكِنْ أَيْنَ بِالسَّيْفِ ضَارِبُ(2)

وعلى ذلك قرأ ابن مُحَيْصِن(3): ﴿هذي الشّجرة﴾(4)، و﴿هذي ناقة الله﴾(5) وشبههما، بإثبات الياء في الوصل. ع/٦٢ قال ابن الباذش(6) في 'الإقناع': "وليست للتّأنيث، لأنّ الهاء لم يؤنّث بها شيء في موضع من كلامهم"، قال: "والياء مما يؤنّث به، وكذلك الكسرة في نحو: أنت تفعلين، وإنّك فاعلة"(7).

(1) قال أبو عمرو بن العلاء: "والهاء مبدلة من ياء، والأصل 'هذي'، وقد تخرج ذلك العرب على الأصل." اللّوحة: 14/أ من'شرح الدّرر اللّوامع' للحلفاوي، مخطوط بالخزانة الملكية بالرباط، ورقمه: 6064.

(2) البيت من بحر الطّويل، ولا تعلم له نسبة إلى قائل، وقد ورد ذكره في 'الأمالي الشّجرية': 267\1، و'معاني القرآن' للفرّاء: 164\1، ويروى بهذا اللّفظ أيضا:

فَهَذِي سُيُوفٌ يَا صُدَيُّ بْنَ مَالِكٍ **** حِدَاءٌ وَلَكِنْ أَيْنَ بِالسَّيْفِ ضَارِبُ

وحِدَاء: مفردها حَدَأَة، أي ذات رأسين. انظر 'اللّسان' مادّة (حدأ).

(3) هو محمّد بن عبد الرحمان بن محيصن السّهمي القارئ، قرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد، وقرأ عليه شبل بن عباد وابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر القارئ. وهو ثقة في الحديث احتج به مسلم، حدث عن أبيه وصفية بنت شيبة وعطاء بن أبي رباح، وحدث عنه ابن جريج وابن عيينة وعبد الله بن المؤمّل، توفي بمكة المكرمة سنة: 123 هـ. انظر 'معرفة القرّاء': 1\98-99، و'شذرات الذّهب': 162\1، و'غاية النّهاية': 167\2.

(4) البقرة، جزء من الآية: 35، رقم السّورة: 2.

(5) الأعراف، جزء من الآية: 73، رقم السّورة: 7.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 307، بتحقيق المزيدي.

وقوله: 'فوصلها قبل محرّك حر': أي حقيق. وقال قبل محرّك و لم يقل بين محرّكين، كما قال في هاء الضّمير، لأنّها لا تكون إلا بعد محرّك ضرورة، وهو الذّال المتحرّك من الكلمة، فلا يُحتاج إلى ذكر ذلك، وإنّما يُعتبر ما بعدها، فإن كان متحرّكا فإنّها توصل بياء، لانكسار ما قبلها نحو: ﴿هذه سبيلي﴾(1)، و﴿هذه جهنّم﴾(2)، وما أشبه ذلك؛ وإن كان ساكنا لم توصل نحو: ﴿أنّى يحيي هذه الله﴾(3)، و﴿هذه النّار﴾(4)، وما أشبه ذلك؛ كما أنّ هاء الضّمير لا توصل إذا كان بعدها ساكن. قال الدّاني(5) في 'إيجاز البيان': "وكذلك إن حرّك ذلك السّاكن بحركة عارضة، حذفت الصّلة أيضا للسّاكنيْن، لأنّ السّاكن مقدّر، وذلك نحو: ﴿هذه الأنعام﴾(6)، و﴿هذه الأنهار﴾(7)، وشبهه". ووجه حذف الصّلة منها ما تقدّم في هاء الضّمير.

الإعراب:

وهاء: مبتدأ. هذه: مضاف إليه. كهاء: إن جعلْتَ الكاف اسما فهي خبر المبتدإ، وما بعدها مضاف إليه. وإن جعلتها حرفا فالمجرور في موضع الخبر. والتّقدير على الوجه الأوّل: مثل، وعلى الثّاني: كائنٌ أو مستقرّ. المضمر: مضاف إليه. فوصلُها: مبتدأ ومضاف إليه، والهاء عائدة على 'وهاء'. قبل: ظرف زمان، والعامل فيه 'وصلها'. محرّك: مخفوض بالظّرف. حرٍ: خبر المبتدإ، وهو منقوص وأصله حريّ، فاستثقلت الضّمّة على الياء فحذفت، وبقيت الياء ساكنة والتّنوين ساكن فحذفت، لالتقاء السّاكنين. ثمّ قال:

[56] وَاقْصُرْ لِقَالُونَ يُؤَدِّهِ مَعَا **** وَنُؤْتِـهِ مِنْهَا الثَّلاَثَ جُمَعَا

[57] نُوَلِّـهِ وَنُصْلِـهِ يَتَّقِـهِ **** وَأَرْجِهِ الْحَرْفَيْنِ مَعْ فَأَلْقِـهِ

تكلّم هنا في هاء الضّمير الواقعة بين متحرّكين في اللّفظ، وقبلها في الأصل ساكن، وهي المتّصلة بفعل مجزوم أو كالمجزوم، وجملة ما ورد منها في كتاب الله ستّة عشر موضعا، وهي في قراءة نافع(8) على ثلاثة أقسام، قسم متّفق فيه على الصّلة، وهو ثلاثة مواضع:

(1) يوسف: جزء من الآية: 108، رقم السّورة: 12.

(2) يس، جزء من الآية: 63 ، رقم السّورة: 36.

(3) البقرة، جزء من الآية: 259، رقم السّورة: 2.

(4) الطّور، جزء من الآية: 14، رقم السّورة: 52.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) الأنعام، جزء من الآية: 139، رقم السّورة: 6.

(7) الزّخرف، جزء من الآية: 51، رقم السّورة: 43.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

﴿أيحسب أن لم يره أحد﴾(1) في 'البلد'، و﴿خيراً يره﴾ و﴿شرّاً يره﴾(2) في 'الزّلزال'. وقسم متّفق فيه على القصر، وهو موضع واحد: ﴿يرضه لكم﴾(3) في 'الزّمَر'. وقسم مختلف فيه، وهو اثنا عشر موضعا، فورش(4) يصلها كلّها، وقالون يقصرها بخلاف عنه في قوله تعالى: ﴿ومن يأته مؤمنا﴾(5) في 'طه'. ذكر النّاظم منها هنا أحد عشر موضعا، والموضع الثّاني عشر ـ وهو المختلف فيه عن قالون(6) ـ ذكره بعدُ. فقوله: 'يؤدّه معا'، يعني الموضعين في 'ءال عمران': ﴿يؤدّه إليك﴾ و﴿لا يؤدّه إليك﴾(7). وقوله: 'ونؤته ع/٦٣ منها الثّلاث جمعا': يعني في 'ءال عمران': ﴿ومن يرد ثواب الدّنيا نؤته منها، ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها﴾(8)، وفي 'الشّورى': ﴿ومن كان يريد حرث الدّنيا نؤته منها﴾(9).

واعلم أنّ في قول النّاظم 'معا' ح/٤٠ و'جُمعا'، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس المسمّى بالزّائد، وهو أن يوجد في إحدى الكلمتين حرف لا يوجد في الأخرى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والتفّت السّاق بالسّاق، إلى ربّك يومئذ المساق﴾(10). وقال زهير(11):

إِذَا لاَقَيْتَ جَمْعَ بَنِي أَبَانٍ **** فَإِنِّي لاَئِمٌ لِلْجَعْدِ لاَحِ
كَأَنَّ مُؤَشَّرَ الْعَضُدَيْنِ جَحْلاً **** هَدُوجاً بَيْنَ أَقْلِبَةٍ مِلاَحِ(12)

١٥٣

(1) البلد، جزء من الآية: 7، رقم السّورة: 90.

(2) الزّلزلة، جزء من الآية: 7، وجزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 99.

(3) الزّمر، جزء من الآية: 7، رقم السّورة: 39.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) طه، جزء من الآية: 75، رقم السّورة: 20.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) آل عمران، جزء من الآية: 75، رقم السّورة: 3.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 145، رقم السّورة: 3.

(9) الشّورى، جزء من الآية: 20، رقم السّورة: 42.

(10) القيامة، الآيتان: 29 و30، رقم السّورة: 75.

(11) هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني المضري، أحد فحول شعراء الجاهلية، ولد بمزينة، وأقام بنجد؛ سمّيت قصائده بالحوليات، وذلك أنه كان ينظم القصيدة ويظل ينقحها ويهذبها لمدة سنة؛ وأشهر شعره معلّقته، وله ديوان مطبوع، وتوفي سنة: 13 ق هـ. انظر 'الأغاني': 10\288-324، و'معاهد التنصيص': 1\327، و'شرح شواهد المغني': 1\130، و'جمهرة الأنساب': 1\67، و'الشعر والشعراء': 1\74، و'خزانة الأدب': 1\375، و'الأعلام': 3\52.

(12) البيتان من بحر الوافر، وهما من شعر زهير بن أبي سلمى؛ ولاحِ: منازع له، ومؤشّر العضدين: أي مرقّقهما، والجحل: السّقاء الضخم، وهدوج: سريع الغليان، وأقلبة، مفرده قلِيب وهو البئر، وبنو أبان بطن من العرب ينتسب إلى أب جاهلي هو أبان. انظر 'الديوان': 45، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، سنة: 1363 هـ.

وقال ذو رُعيْن(1): أنشده ابن إسحاق(2) في 'السّير':

أَلاَ مَـنْ يَـشْتَـرِي سَـهَـرًا بِنَـوْمٍ **** سَعِيدٌ مَنْ يَبِيتُ قَرِيرَ عَيْـنِ

فَأَمَّا حِمْيَرٌ(1) غَدَرَتْ وَخَانَتْ **** فَمِعْذِرَةُ الْإِلَـهِ لِذِي رُعَـيْنِ(2)

وقال آخر:

يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَواصِمِ **** تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبِ(3)

وقوله: 'نوله ونصله يتقـه': يعـني في 'النّسـاء': ﴿نولّـه مـا تولّـى، ونصلـه جهنّـم﴾(4)، وفي 'النّور': ﴿ويتّقه فأولئك﴾(5).

وقولـه: 'وأرجـه الحرفـين مـع فألقـه': يعــني في 'الأعــراف' و'الشّــعراء': ﴿قــالوا أرجــه وأخاه﴾(6)،وفي 'النّمل': ﴿فألقه إليهم﴾(7)، وهذا تمام الأحد عشر موضعا.

الإعراب: وأقصر: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. لقالون: متعلق بـ'أقصر'. يؤدّه: مفعول بـ'أقصر' وهو محكي. [معا: حال من 'يؤدّه'، والعـامل فيـه 'واقصـر'. 'ونؤتـه منهـا': معطـوف علـى 'يؤدّه' وهو محكي](8). الثّلاث وجمعا: توكيدان، والألف في 'جمعا' لإطلاق القافية، كأنّه قال: ونؤته كلّها جُمع، وأنّث الثّلاث على معنى الكلمات. نولّه: معطوف على 'ونؤته'، وحذف حرف العطف ضرورة. ونصله، يتّقه: معطوفان، وحذف حرف العطف من 'يتّقه' ضرورة أيضا. وأكثر النّاظم فـي

(1) حمير: قبائل من اليمن تنتسب لجدّها الأعلى وهو حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بـن قحطـان، وكـان ملكـا على اليمن، وكانت عاصمة ملكه 'صنعاء'، وولد خمسة من الولد: مالك وعامر وعمرو وسعد ووائـل، ومـن بطـون حمير: السكاسك والشعبيون وبني الريان وقضاعة وعبد شمس، ومن ملـوك الحمـيريين: التبابعـة الذيـن ذكـر منهـم في القرآن 'تبّـع'، والأذواء والأقيـال. انظر 'جمهـرة الأنسـاب': 406 و459، و'طرفـة الأصحـاب': 12 و43، و'تـاريخ العرب قبل الإسلام' لجواد علي: 1\17، و'سبائك الذّهب' للسّويدي: 50.

(2) البيتان من البحر الوافر، قاله النّعمان ذو رعين الحميري، ورعين تصغير رعْـن، وهـو أنـف الجبـل، وعيْـن: جبـل باليمن، وإليه ينسب ذو رعين، وقد قال الشاعر البيت لما عزم عمرو على قتل أخيـه حسـان بـن تبـان ملـك اليمـن، وذلك عندما وعدته قبائل حمير اليمنية بتمليكه عليها لو هو فعل، فأجابهم إلى ما أرادوا واجتمعوا على هذا الأمـر إلا ذا رعين. انظر 'السّير والمغازي' لابن زكّار: 1\57، و'السيرة النبوية' لابن هشام: 1\142.

(3) البيت من بحر الطّويل، وهو لأبي تمّام، وعواص: جمع عاصية أي شديدة، وعواصم: أي مانعة، وتصـول: تهجـم مقاتلة فـي الحرب، وقواض: جمع قاضية أي قاتلة ، وقواضب: قواطع. انظر 'ديوان أبي تمّام': 19، و'المنزع البديع': 486، و'القاموس المحيط' للفيروزآبادي: 116، مادّة (قضب).

(4) النّساء، حزء من الآية: 115، رقم السّورة: 4.

(5) النّور، حزء من الآية: 52، رقم السّورة: 24.

(6) الأعراف، حزء من الآية: 111، ورقم السّورة: 7؛ والشّعراء، حزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 26.

(7) النّمل: حزء من الآية: 28، رقم السّورة: 27.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ع'.

هذا الرّجز من حذف حرف العطف اختصارا، و لم يزل الأئمّة يستعملون ذلك في نظمهم، وهو ممّا حذف للضّروة، وعليه قول الشّاعر: أنشده ابن الأعرابي(1) فيما حكاه ابن جنّي(2) في 'الخصائص':

وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عَلاَّتِي **** صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلاَتِي(3)

أراد: صبائحي وغبائقي وقيلاتي، فحذف حرف العطف. وقد حكى ابن جنّي في 'الخصائص'، عن أبي عثمان(4) عن أبي زيد(5)، حذف حرف العطف في نحو قولهم: أكلت لحما سمكا تمرا، أي أكلت لحما وسمكا وتمرا(6).

وأرجه: معطوف على 'يتّقه'. الحرفين: مفعول بفعل مضمر، تقديره: أعني الحرفين. معْ: ظرف مكان متعلّق بـ'اقصر'. فألقه: في موضع خفض بالظّرف محكي.

ووقع للنّاظم: 'معْ فألقه'، بسكون العين، وبذلك يقوم الوزن. قال سيبويه: "وسألت الخليل - رحمه الله - عن: معكم ومع، لأيّ شيء نصبتها؟ قال: لأنّها استعملت غيرَ مضاف، اِسما كجميع، ووقع نكرة وذلك قولك: جاءانا معا، وذهبا معا، وقد ع/٦٤ ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفا فجعلوها بمنزلة 'أمام' و'قدّام'"(7).

١٥٥

(1) هو محمّد بن زياد أبو عبد الله الكوفي، المعروف بابن الأعرابي، وهو ربيب المفضّل بن محمد صاحب المفضّليات، أخذ عن الكسائي، وروى عنه ثعلب وابن السكّيت، وله عدة كتب منها 'النوادر'، و'أسماء الخيل وفرسانها'، و'الأنواء'، و'أبيات المعاني'، توفي بسامرا سنة: 231 هـ. انظر 'شذرات الذهب': 2\70-71، و'مرآة الجنان': 2\106، و'البغية': 1\105-106، و'طبقات النحويين واللّغويين': 213، و'الأعلام': 6\131.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 59 من قسم التحقيق.

(3) البيت من بحر الرّجز، و لم تُعرف له نسبة لقائل، والعلاّت: جمع علّة، وكأنه يريد هنا ما يتعلّل به من الطعام، ففسرها بالصبائح والغبائق والقيلات، يريد نوقا يحلبها صباحا وبعد المغرب وفي القائلة، فالصبائح جمع صبوح، والغبائق جمع غبوق، والقيلات جمع قيلة. انظر اللّسان مادة (قيل)، و'الخصائص': 1\290 و2\280.

(4) هو بكر بن محمد بن عدي بن حبيب، أبو عثمان المازني البصري اللغوي، أخذ علم العربية عن أبي الحسن الأخفش، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، وتعلّم عليه المبرّد والفضل اليزيدي وغيرهما، توفي بالبصرة سنة: 248 هـ، وله كتب منها 'التصريف'، و'ما تلحن فيه العامّة'، و'العروض'، و'القوافي'. انظر 'أخبار النحويين البصريين': 85-95، و'إنباه الرّواة': 1\281-291، و'تاريخ بغداد': 7\93- 94، و'بغية الوعاة': 1\463-466، و'الأعلام': 2\69.

(5) هو سعيد بن أوس بن ثابت، أبو زيد الأنصاري النحويّ اللّغويّ الثقة، ولد سنة: 119 هـ، حدث عن أبي عمرو بن العلاء، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم السجستاني، توفي سنة: 214 هـ، وله كتب منها: 'النوادر'، و'معاني القرآن'، و'غريب الأسماء'. انظر 'إنباه الرّواة': 2\30-35، و'بغية الوعاة': 1\582-583، و'غاية النّهاية': 1\305، و'معجم الأدباء': 11\212-217، و'الأعلام': 3\92.

(6) انظر 'الخصائص' لابن جني: 2\205.

(7) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\286-287.

قال الشّاعر - فجعلها كـ'هلْ' حين اضطُرّ - وهو الرّاعي(1):

رِيَاشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ معْكمْ **** وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا(2)

وقد أنشد الفارسي(3) في 'التّذكرة':

نَحْنُ نَصَرْنَا اللّهَ مَعْ مُحَمَّـــدِ **** وَمَعْ سَرَافِيلَ الرَّسُولِ الْمُهْتَـدِي(4)

وقال ابن مالك(5) في شرح 'التّسهيل': "قد خفي على سيبويه(6) أنّها لغة". وقال ابن هشام(7) في 'مغني اللّبيب': "وتسكين [عينه](8) لغة تميم(9) وربيعة(10) لا ضرورة، خلافا لسيبويه"(11). وقال الأستاذ أبو إسحاق الشّاطبي(12) في شرح 'الخلاصة': "وقد ذكر عن الكسائي(13) أنّ ربيعة تقول: ذهبت معْ أخيك، وجئت معْ أبيك [بالسّكون](14)".

١٥٦

(1) هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل، أبو جندل النميري، ولقب بالرّاعي لكثرة وصفه الإبل، وهو شاعر من فحول المحدثين، من أهل بادية البصرة، عاصر جريرا والفرزدق، ويعتبر أحد أصحاب الملحمات، توفي سنة: 90 هـ، وله ديوان مطبوع. انظر ' الأغاني': 20\168، و'جمهرة أشعار العرب': لابن أبي الخطاب: 1\200، و'خزانة الأدب': 1\504، و'الشعر والشعراء': 1\186، و'رغبة الآمل': 1\146، و'الأعلام': 4\188-189.

(2) البيت من بحر الوافر، وهو ليس من قول الرّاعي كما قال الشّارح، فهو ليس في ديوانه، ولكن الصّواب أنه من شعر جرير، ورياشي: أي معاشي، ولماما: أي قليلة. انظر 'ديوان جرير': 506، و'شرح الألفية' للأشموني: 2\256؛ وانظر كذلك 'القاموس المحيط' للفيروزآبادي، مادة (ريش).

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(4) البيت من بحر الرّجز، ولا يُعرف له قائل، وسرافيل: هو إسرافيل الملك المكلّف بالنفخ في الصّور. انظر 'القاموس المحيط' للفيروزآبادي: 913، مادّة (سرفل).

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 55 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 137 من قسم التحقيق.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(9) تميم: قبيلة عربية تنتسب إلى جدّ جاهلي، وهو تميم بن مرّ بن أدّ، من مضر، وهي بطون كثيرة، كانت منازلهم بنجد والبصرة واليمامة. انظر 'جمهرة الأنساب': 196-221، و'معجم قبائل العرب': 126-133، و'السّبائك': 77.

(10) ربيعة: قبيلة عربية تنتسب إلى جد ها ربيعة بن نزار بن معدّ بن عدنان، وهي بطون كثيرة منها عنزة وجديلة ووائل، وكانت مساكنهم بين اليمامة والبحرين والعراق. انظر 'سبائك الذهب': 65. و'جمهرة الأنساب': 438.

(11) انظر 'مغني اللبيب' لابن هشام: 1\538.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 16 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(14) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

قال: "وهذا النّقل يقتضي خلاف ما ذهب إليه سيبويه(1)، من أنّ السّكون اضطرار شعريّ، إذ لم يثبت عنده لغة". قال: "وإذا ثبت لغة، فلا مقال لأحد ـ لسيبويه ولا لغيره ـ مع السّماع، ومن حفظ، فمحفوظه حجّة على من لم يحفظ". ثمّ قال:

[58] رِعَـايَـةً لِأَصْلِـهِ فِي أَصْلِهَـا **** قَـبْـلَ دُخُـولِ جَـازِمٍ فِي فِعْلِهَـا

ثبت في رواية الحضرمي(2): 'في فعلها'، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم. وفي رواية المكناسي(3) والبلفيقي(4): 'لفعلها' بلام الجرّ. والرّعاية: الحفظ، يقال: رعاك الله: أي حفظك، وأرْعِني سمعك: أي احفظ ما أقول لك. وقال تعالى: ﴿فما رعوها حقّ رعايتها﴾(5)، أي فما حفظوها حقّ حفظها. ومعنى هذين البيتين، أنّ قالونَ(6) من أصله ألاّ يصل الهاء إذا كانت بين متحرّك وساكن، على ما تقدّم من مفهوم قول النّاظم، فالهاء إن توسّطت حركتين، وذلك أنّ هاء المضمر في هذه المواضع قبل اعتلال الفعل قبلها ساكن، وبعد اعتلال الفعل قبلها متحرّك، فالأصل: 'يؤدّيه' و'نؤتيه'، وكذلك سائرها، فحذفت للجزم أو في صيغة الأمر، فمن راعى الحال الأصليّة ـ وهو قالون ـ لم يصل، ومن راعى الحال الوجوديّة ـ وهو ورش(7) ـ وصل، فقالون يراعي الأصل، وورش يراعي اللّفظ. وقوله: 'قبل دخول جازم في فعلها': أطلق عليها كلّها الجزم، لأنّ صيغة الأمر تجري مجرى المجزوم، وهذا التّعليل الّذي ح/٤١ أشار إليه النّاظم، ذكره مكيّ(8) في 'الكشف'(9)، والمهدويّ(10) في 'الشّرح'(11) وغيرهما.

الإعراب: رعاية: مفعول من أجله، وهو تعليل لأيّ شيء يقصُر الهاء، والعامل فيه 'واقصر' قبل هذا. لأصله: مفعول بـ'رعاية'، والهاء عائدة على 'قالون'، واللاّم زائدة للتّقوية لضعف العامل. في أصلها: متعلّق بـ'رعاية'، والهاء عائدة على هاء الضّمير. قبل: ظرف زمان، والعامل فيه 'في أصلها'. دخول: مخفوض بالظّرف. جازم: مضاف إليه. في فعلها، على رواية 'في':

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(5) الحديد، جزء من الآية: 27، رقم السّورة: 57.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\42.

(10) سبقت ترجمته بالهامش: 13، ص: 103 قسم التحقيق. (11) انظر الموضح في تعليل وجوه القراءات:: 17.

متعلّق بـ'دخول'، وعلى رواية اللاّم: متعلّق بـ'جازم'. ثمّ قال: ع/٦٥

[59] وَصِلْ بِطَهَ الْهَا لَهُ مِنْ يَاتِهِ **** عَلَى خِلاَفٍ فِيهِ عَنْ رُوَاتِهِ

أخبر أنّ قالون(1) اختُلف عنه في قوله: ﴿ومن يأته مؤمنا﴾(2) في 'طه'، فروي عنه أنّه كان يقصره كسائر المواضع، وروي عنه أنّه يمدّه، وتبع في ذلك الشّاطبي(3) حيث قال:

.... **** ....وَفِي طَهَ بِوَجْهَيْنِ بُجِّلاَ(4)

وهذا هو الموضع الثّاني عشر المختلف فيه، وقد ذكر الدّاني(5) فيه الخلاف عن قالون في 'التّيسير'، و'التّعريف'(6)، و'التّهذيب'، وقال في كتاب 'رواية أبي نشيط': "واختلف علينا في صلة الهاء وترك صلتها، في قوله [تعالى] في'طه': ﴿ومن يأته مؤمنا﴾(7)، فأقرأني في ذلك أبو الفتح(8) بالصّلة، وأقرأنيه أبو الحسن(9) بالاختلاس"، يعني القصر، وقال في 'جامع البيان'(10) و'التّمهيد' نحوه.

قلت: وقد وقفت لأبي الحسن بن غلبون على القصر لقالون في: ﴿ومن يأته مؤمنا﴾(11) في كتاب 'التّذكرة' له(12). وقال الدّاني في كتاب 'رواية أبي نشيط' في قوله [تعالى]: ﴿ومن يأته مؤمنا﴾(13): "والوجهان مشهوران". وقال أبو داود(14) في الطّرر على 'التّيسير': "وبالوجهين قرأته لقالون".

قلت: وبالوجهين قرأت ذلك(15) لقالون، على جميع من قرأت عليه، وبترك الصّلة آخذ له. قال مكيّ(16) في 'التّبصرة': " والمشهور عنه الكسر من غير ياء"(17).

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) و(7) و(11) و(13) طه، جزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 20.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 46.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'التّيسير': 124، و'التّعريف' للدّاني: 82.

(8) هو فارس بن أحمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(9) هو طاهر بن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: 73.

(13) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\432-433.

(14) هو سليمان بن نجاح، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

(15) في 'ح': قرأت كذلك، وفي 'ق': قرأت كذلك لقالون.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(17) انظر 'التّبصرة': 58، و'النّشر': 1\302، و'الكتاب' لسيبويه: 2\349.

وقال الطّلمنكي(1) في تأليفه في قراءة نافع نحوه، وقال أبو الطّيّب بن غلبون(2) في 'المفردات': "وهـو المشهور عنه، وبه آخذ". قلت: وعلى ترك الصّلة في ذلك لقـالون(3) اقتصـر ابـن أشته(4) في المحبّر، وأبو الطّيّب بن غلبون(5) في 'التّذكار'، وابنه أبو الحسن(6) في 'التّذكرة'(7)، ومكيّ(8) في 'الموجـز' و'المفردات'، وابن الفحّام(9) في 'التّجريد'، وابـن شـفيع(10) في 'التّنبيـه والإرشـاد' وغـيرهم. فوجـه تخصيص قالون هذا الموضع بالصّلة، أنّه كره الخروج من كسر إلى ضمّ فاسـتعان بالصّلـة، كمـا فعـل حفص(*) في قوله [تعالى]:﴿فيه مهانا﴾(11) فوصله، وهو لا يصل الهاء إذا كانت بعد الياء. وكذلك فعل أبو عمرو(12) وأدغم: ﴿يعذّب من يشاء﴾(13)، لأنّه كره فيه الخروج مـن كسـر إلى ضـمّ، ولم يفعل ذلك في:﴿وكُذّب موسى﴾(14) وما أشبهه، لأنّه لا يخرجُ فيه من كسر إلى ضمّ. ويـلزم إبـدال الهمزة فـي قول النّاظم: 'مـن ياته'، إبدالا لازما ليطـابق قولـه: 'عن رواتـه'، لأنّ القـافية مُرْدفـة(15)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 47 من قسم التحقيق.

(2) و(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 2\432-433. (*) حفص ستأتي ترجمته بالهامش: 11، ص: 641 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(9) هو عبد الرّحمان بن أبي بكر عتيق بن أبي سعيد خلف الفحّام، أبو القاسم القرشي الصقلّي المقـرئ، ولـد سـنة: 422 هـ، وقرأ على عبد الباقي بن فارس وإبراهيم بن إسماعيل المالكي ونصير بن عبد العزيز الفارسي، وقرأ عليـه أبـو طاهر السّلفي ويحيى بن سعدون وعبد الرحمان بن خلف؛ وثّقه السلفي وعلي بن المفضل، وإليه انتهت رئاسة الإقـراء بالإسكندرية، وكانت وفاته سنة: 516، ومن مؤلّفاته: 'التّجريد' في القـراءات، و'شـرح مقدّمـة ابـن بـاب شـاذ' في اللغة. انظر 'معرفة القراء': 1\472-473، و'شذرات الذهب': 4\49، و'غاية النهاية': 1\374-375.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 136 من قسم التحقيق.

(11) الفرقان، جزء من الآية: 69، رقم السّورة: 25.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(13) آل عمران، جزء من الآية: 129، رقم السّورة: 3، والفتح، جزء من الآية: 14، رقم السّورة: 48.

(14) الحجّ، جزء من الآية: 44، رقم السّورة: 22.

(15) الرّدف: حرف مدّ يكون قبل الرويّ، والرويّ هو الحرف الصحيح آخر البيت الشعريّ، والوصل: حـرف مـدّ يتولّد عن إشباع حركة الرويّ، والخروج: حركة هاء الوصل في نهاية البيت، والسّناد: هو اختلاف ما يراعـى قبـل الرويّ من الحركات، وهو أنواع، ومنه سناد التأسيس وهو أن يُسند بيت ويترك آخـر، وسـناد الـرّدف: وهـو رَدف بيت وترك آخر. انظر 'العروض والقافية' د. عبد العزيز عتيق : 136- 164، و'ميزان الذهب' للهاشمي: 113-116.

فالألف رِدْف، والتّاء رويّ، والهاء وصل، وحركتها نفاذ، والياء بعدها خَروج. ولو أبقيت الهمزة على حالها، كان ذلك عيبا يعرف بسناد الرّدف، وقد جاء قليلا وعليه قول الشّاعر:

إِذَا كُنْتَ فِي حَاجَةٍ مُرْسِلاً **** فَأَرْسِلْ حَلِيماً وَلاَ تُوصِـهِ
وَإِنْ نَاصِحٌ مِنْكَ يَوْماً دَنَـا **** فَلاَ تَنْأَ عَنْهُ وَلاَ تُـقْـصِـــهِ(1)

وهذان البيتان من قصيدة في 'الأشعار السّتّة'(2).

الإعراب:

وصل: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطَب. بطـه: متعلّـق بـ'صـل'.الهـاء: مفعـول، وحـذف الهمزة ضرورة. له: متعلّق بـ'صل'، والهاء عائدة على 'قالون'. من ياتـه: في موضـع الحـال مـن الهـاء، والعامل فيه 'صل'. على خلاف: متعلّق بـ'صل'. ع/٦٦ فيه: في موضع الصّفة لِـ'خلاف'، والتّقدير: على خلاف ثابت فيه، والهاء عائدة علـى 'ياتـه'(3). عـن رواتـه: متعلّـق بـ'فيـه' لنيابتـه عـن الصّفـة المحذوفة، والهاء عائدة على 'قالون'. ثمّ قال:

[60] وَنَافِعٌ بِقَصْرِ يَرْضَهُ قَضَى **** لِثِقَلِ الضَّمِّ وَلِلَّذِي مَضَى

أخبر أنّ نافعـا(4) قضى بقصر: ﴿يرضه لكم﴾(5) فـي 'الزُّمَر'، أي حكم بذلك وأمر به، ومنـه قولـه تعالـى: ﴿وقضى ربّك أن لا تعبدوا إلا إيّاه﴾(6)، أي أمـر بذلك. وهذا هـو القسـم الـمتّـفـق فـيه عـلى القصر.

وقوله: 'لثقل الضمّ وللّذي مضى': هذا إشارة إلى موجب حذف الصّلة من ﴿يرضه﴾(7) في رواية ورش(8) عن نافع، وذلك أنّه اجتمـع فيـه علّتـان، ثقـل الضّـمّ وتقديـر السّكون قبـل الهـاء في الأصل، وعن ذلك كنى بقوله: 'وللّذي مضى' فقصره، بخلاف ﴿يؤدّه﴾9) وأخواتـه، فإنّما فـيه عـلّة

(1) البيتان من بحر المتقارب، وهما لعبد الله بن جعفر الطالبي المتوفّى سنة: 80 هـ، وبينهما بيت أغفله الشّارح وهو:

وَإِنْ بَابُ أَمْرٍ عَلَيْكَ الْتَوَى **** فَشَاوِرْ لَبِيباً وَلاَ تَعْصِهِ

انظر 'ميزان الذّهب': 98، و'علم العـروض والقافيـة': 169، إلا أنّـه أورد لفـظ 'طبيبـا' بـدل 'حكيمـا'، وقـد أورد الشّطر الأوّل من البيتين ابن فرحون في الديباج المذهب': 278، في أبيات نسبها لأبي بكر الطرطوشي.

(2) انظر 'أشعار الشعراء الجاهليين' للأعلم: 2\65، وهو مذكور في 'فهرسة المنتوري': 98.

(3) في مخطوطة 'ح': على 'من ياته'.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) و(7) الزّمر، جزء من الآية: 7، رقم السّورة: 39.

(6) الإسراء، جزء من الآية: 23، رقم السّورة: 17.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) آل عمران، جزء من الآية: 75، رقم السّورة: 3.

واحدة، وهي تقدير السّكون قبل الهاء، فلم يقصره. واعلم أنّ في قول النّاظم: قضى ومضى، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس المسمّى باللاّحق، وقد تقدّم الكلام عليه في شرح قوله في صدر الرّجز:

[10] لِأَنَّـهُ كَلاَمُـهُ الْمُـرَفَّـعُ **** وَجَاءَ فِيهِ شَافِعٌ مُشَفَّـعُ

الإعراب: ونافع: مبتدأ. يقصر: متعلّق بـ'قضى' بعده. يرضه: مضاف إليه وهو محكيّ.

ح/٤٢ قضى: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'نافع'، والجملة في موضع خبر المبتدأ. لثقل: متعلّق بـ'قضى'. الضّمّ: مضاف إليه. وللّذي: معطوف على 'لثقل'. مضى: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'الّذي'، والجملة صلة 'الّذي'. ثمّ قال:

[61] وَلَـمْ يَكُنْ يَرَاهُ فِي هَاءِ يَرَهْ **** مَـعْ ضَمِّهَا وَجَزْمِهِ إِذْ غَـيَّرَهْ

[62] لِفَقْدِ عَـيْنِهِ وَلاَمِـهِ فَقَـدْ **** نَابَ لَهُ الْوَصْلُ مَنَابَ مَا فَقَدْ

أخبر أنّ نافعا لم يكن يرى القصر في هاء ﴿يره﴾(1)، وهو ثلاثة مواضع، في 'البلد' موضع، وفي 'الزّلزال' موضعان. وهذا هو القسم المتّفق فيه على الصّلة. وقوله: 'معْ ضمها وجزمه إذ غيره': أي مع ضمّ هائه كهاء ﴿يرضه﴾(2)، وجزم فعله الّذي غيّره كجزم فعل ﴿يرضه﴾، للفرق بينه وبين ﴿يرضه﴾ بكثرة الاعتلال؛ وفي ضمن كلامه إلزام وانفصال على طريقة جدليّة، وبيانها أنّه لما علّل لقالون(3) قصر ﴿يؤدّه﴾(4) وبابه بمراعاة أصله في الهاء قبل دخول الجازم، فهم منه أنّ ورشا(5) لم يراع ذلك، فلزم عنه أن لا يقصُر ﴿يرضه﴾، ففرّق بأنّ ﴿يرضه﴾ اجتمع فيه ثقل الضّمّ، فمراعاة الأصل، فقصره، وإن كان لم يراع الأصل في ﴿يؤدّه﴾ وأخواته، لأنّ العلل إذا كثرت قويَ بعضها ببعض؛ وإن كانت الواحدة على انفرادها تُلغى لضعفها، فإنّها مع اجتماعها بغيرها تعتبر، فلزم عنه أن يقصُر ﴿يره﴾، كما قصر ﴿يرضه﴾، لوجود علّة القصر وهي الضّمّ، ومراعاة الأصل(6) قبل

ع/٦٧ الجازم، ففرّق بكثرة الاعتلال في ﴿يره﴾، وهو معنى قوله: 'لفقد عينه ولامه': وهذا يحتاج إلى بيان، وذلك أنّ الأصل فيه قبل الاعتلال: 'يَرْءَيُ' على وزن 'يفعل'، تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا، فصار(7) 'يَرْأَى'، نقلت حركة عينه إلى فائه وسقطت الهمزة، فصار 'يرى' على وزن

١٦١

(1) البلد، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 90؛ والزلزلة، جزء من الآية: 7، ومن الآية: 8، ورقم السّورة: 99.

(2) الزُّمر، جزء من الآية: 7، رقم السّورة: 39.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) آل عمران، جزء من الآية: 75، رقم السّورة: 3.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) في 'ح': القصر، وهو سهو من الناسخ.

(7) في مخطوطة 'ح' و'ق': فصارت.

على وزن 'يَفَلْ' لأنّ أصله 'يَرَيُ'، دخل الجازم فحذف الألف فصار 'يَرَ'، ولم يبق من الكلمة إلاّ فاؤها، ثمّ اتّصل به الضّمير فصار ﴿يَرَهُ﴾(1). والتزمت العرب التّسهيل فيما كان في أوّله زيادة من 'رأى'، سوى ألف الوصل لكثرة دوره في الكلام. قال سيبويه(2): "وممّا حذف في التّخفيف لأنّ ما قبله ساكن، قوله: 'أرى'(3)، و'يرى'(4)، و'ترى'(5)، و'نرى'(6)، غير أنّ كلّ شيء كان أوّله زائدةً ـ سوى ألف الوصل ـ من 'رأيت'(7)، فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إيّاه، جعلوا الهمزة تُعاقب الزّيادة الّتي في أوّل الكلمة، فلا تجتمع معها"، ثمّ قال سيبويه رحمه الله: "وحدّثني أبو الخطّاب(8) أنّه سمع من يقول: 'قد أرْءاهم'، يجيء بالفعل من رأيت على أصله من العرب الموثوق بهم"(9). وأنشد الفارسيّ(10) في 'التّذكرة':

أَحِنُّ إِذَا ذَكَرْتُ بِلَادَ نَجْدٍ **** وَمَا أَرْءَى إِلَى نَجْدٍ سَبِيلاً(11)

وقال ابن خروف(12) في 'شرح سيبويه': "وأنشد أبو زيد(13) لسراقة البارقيّ(14):

(1) البلد، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 90؛ والزلزلة، جزء من الآية: 7، ومن الآية: 8، ورقم السّورة: 99.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. (3) منه بالأنفال، بالآية: 61، ورقم السّورة: 8.

(4) منه بالبقرة، في الآية: 165، ورقم والسّورة: 2. (5) منه بالمائدة، بالآية: 80، ورقم السّورة: 5.

(6) منه بالبقرة، في الآية: 55، ورقم السّورة: 2. (7) النّساء، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 4.

(8) هو عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب الأخفش الكبير النحوي، مولى قيس ابن ثعلبة من أهل هجر باليمن، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وروى عن أبي عمرو بن العلاء وطبقته، وأخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيدة، وقد توفي سنة: 177 هـ. انظر 'مرآة الجنان': 61\2، و'إنباه الرّواة': 157-158، و'طبقات النحويين': 35، و'اللباب في تهذيب الأنساب' لابن الأثير: 44، و'بغية الوعاة': 74\2، و'المزهر' للسيوطي: 131\1.

(9) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 546\3. (10) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(11) البيت من بحر الوافر، ولا يُعلم له لقائل، ونجد: أرض بالحجاز، سميت به لارتفاع مكانها وإشرافه، وأعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام، وأوّلها من جهة الحجاز ذات عِرق. انظر 'القاموس المحيط': 290 (نجد).

(12) هو عليّ بن محمد بن علي بن محمد، أبو الحسن الحضرمي الأندلسي الإشبيلي النحوي، ويلقّب بابن خروف، ويعتبر أحد علماء العربية، ولد سنة: 524 هـ، وانتقل كثيرا في البلاد، واتصل بأرباب السّلطان، وله في علم النحو ردود كثيرة على معاصريه، توفي بإشبيلية سنة: 609 هـ، وله كتب منها: 'تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب'، وهو شرح على كتاب سيبويه، وشرح 'جمل' الزجّاجي'. انظر 'الذيل والتكملة': ق1، ج5، ص: 314-316، و'شذرات الذهب': 17\5، و'الأعلام': 330\4، و'شجرة النّور الزكيّة': 172.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 155 من قسم التحقيق.

(14) هو سراقة بن مرداس بن أسماء بن خالد البارقي الأزدي، شاعر عراقي يماني الأصل، كان معاصراً لجرير، ذكر ابن عساكر في تاريخه أنه أدرك عصر النبوّة وشهد 'اليرموك'، وله ديوان شعر. انظر 'تهذيب ابن عساكر': 69\6، و'شرح شواهد المغني': 262\1، و'شرح شافية ابن الحاجب': 328، و'الإصابة': 19\2-20، و'الأعلام': 80\3-81.

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ **** كِلاَنَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ(1)

وأنشد الجوهري(2) في 'الصّحاح' هذا البيت ولم ينسبه. وذكر ابن مالك(3) في شرح 'التّسهيل'، أنّ الّذين يقولون 'أرْءَى' بالهمز على الأصل، هم عرب تَيْم اللاّتِ(4). وأمّا الفعل من 'يرضه'، فلم يحذف منه إلاّ لامه للجزم لا غير، وبقيت فاؤه وعينه، وبيان ذلك أنّ الأصل فيه قبل الاعتلال: 'يرْضَيُ' على وزن 'يَفْعَلُ'، تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفا فصار 'يَرْضَى'، دخل الجازم فحذف الألف، فصار 'يرْضَ' على وزن 'يَفْعَ'، ثمّ اتصل الضّمير فصار 'يَرْضَهُ'، فاسْتُغْنِي عن وصل الهاء فيه لذلك، ووَصلها في 'يَرَهُ'، فكأنّ الصّلة نابت مناب ما حُذِف من الفعل، كما قال:

.................فَقَدْ **** نَابَ لَهُ الْوَصْلُ مَنَابَ مَا فَقَدْ

وهذا التّعليل ذكره مكيّ(5) في 'الكشف'(6)؛ والدّاني في 'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'؛ وغيرُهما. واعلم أنّ 'فقد' الأوّل في قول النّاظم، حرف تحقيق دخلت عليه فاء العطف؛ والثّاني فعل ماض من 'الفقد': وهو العدم، وهذا من التّجنيس المركّب، ويسمّى نوعه المرفوّ(7)، وهو كقول الشّاعر:

أُوَارِي أُوَارِي وَالدُّمُوعُ تُبِينُهُ **** وَمَنْ لِي بِإِطْفَاءِ الْغَرَامِ وَقَدْ وَقَدْ
فَلاَ تَعْذِلُوامَنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ **** فَمَنْ فَقَدَ الْأَحْبَابَ يَوْماً فَقَدْ فَقَدْ(8)

الإعراب:

و لم: حرف جزم. يكن: فعل مضارع مجزوم بـ'لم'، واسمها مضمر فيها يعود ع/٦٨

(1) البيت من بحر الوافر، وهو لسراقة البارقي، والترهات: الأباطيل. انظر الديوان: 38، بتحقيق حسين نصار، و'الخصائص': 3\153، و'الصّحاح' للجوهري: 6\2347-2348، مادّة (رأي).

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 55 من قسم التحقيق.

(4) تيْم اللاّت: هم طائفة الأنصار من بني النجار، وقيل لهم كذلك لانتسابهم لجدّ جاهلي، وهو تيم اللات بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج الأزدي، من قحطان باليمن، وكان يعرف بالنجار، وأبناؤه بطون وأفخاد كثيرة، ومن مساكنهم المدينة. انظر 'نهاية الأرب' للقلقشندي: 16 و163، و'اللّباب في تهذيب الأنساب' لابن الأثير: 3\214.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الكشف': 2\236-237، و'النشر': 1\305، و'التيسير': 153.

(7) المرفوّ: من الرّفاء أي الالتحام والتوافق، وهو في البلاغة من نوع التماثل المركّب، أي ما تساوى اللّفظان المتتابعان فيه في الصفة واختلافا في المعنى. انظر 'سرّ الفصاحة للخفاجي: 195، و'القاموس المحيط': 1160 (رفو).

(8) البيتان من بحر الطويل، ولا يُعلم لهما نسبة لقائل، وقد ذكرهما المقري في 'أزهار الرياض': 2\345، إلا أنه روى الشّطر الأخير منهما كالتالي: 'فَمَنْ فَقَدَ الْمَحْبُوبَ مِثْلِي فَقَدْ فَقَدْ'.

علـى 'نافع'. يراه: فعل مضارع ومفعول، والهاء عائدة على 'القصر' قبل هذا، والفاعل مضمـر يعـود علـى 'نافع'(1)، والجملة فـي موضع الخبر. فـي هاء: متعلّق بـ'يراه'. يره: مضاف إليـه وهـو محكـيّ. معْ: ظرف مكان فـي موضع الحال من 'يره'، وقد تقدّم الكلام على إسكان معْ قبل هذا فـي قولـه: 'وأرجه الحرفين معْ فألقه'(2). ضمّهـا: مخفـوض بـالظّرف، والهـاء عـائدة علـى 'الهـاء'(3). وجزمـه: معطوف على 'ضمّها'، والهاء عائدة على 'يره'. إذ: ظرف زمان لمـا مضـى، والعـامل فيـه 'وجزمـه'. غيّره: فعل ماض ومفعول، والهاء عائدة على 'يره'، والفاعل مضمر يعود علـى الجـزم، والجملـة فـي موضع خفض بـ'إذ'. لفقد: متعلّق بـ'يراه'. عينه: مضـاف ومضـاف إليـه. ولامـه: معطـوف، والهـاء فيهما عائدة على 'يره'. فقد: الفاء حرف عطف، قد: حرف تحقيق. نـاب: فعـل مـاض. لـه: متعلّـق بـ'ناب'، والهاء عائدة على 'يره'. الوصل: فاعل بـ'ناب'. مناب: اسم مصـدر، والعـامل فيـه 'نـاب'. ما: مضاف إليه. فقد: فعل ماض، والفاعل مضمر يعـود علـى 'يـره'، والجملـة ح/٤٣ صلـة 'مـا'، والعائد من الصّلة على الموصول محذوف تقديره 'فقده'. ثمّ قال:

[63] اَلْقَوْلُ فِي الْمَمْدُودِ وَالْمَقْصُورِ **** وَالْمُتَوسِّطِ عَلَى الْمَشْهُورِ

أخبر النّاظم فـي هذه التّرجـمة، أنّه يتكلّم على الـممدود والـمقصور والـمتوسّط. وقولـه: 'علـى المشهور' راجـع إلى الـمتوسّط، فقـد تضمّـن كلامـه أنّ لأحـرف المدّ ثلاثـة أحكـام: مـدّ، وقصـر، وتوسّط. أمّا الـمدّ والقصر فصحيحان، وأمّا التوسّط فليس بصحيح، وسيقع الكلام عليه عند قوله:

[73]......................... **** .....وَعَنْ وَرْشٍ تَوَسُّطٌ ثَبَتْ(4).

الإعراب: القول: خبر مبتدإ محذوف، أي هذا القول. في الممدود: متعلّق بـ'القول'. والمقصـور والمتوسّط: معطوفان. على المشهور: في موضع الحال من 'المتوسّط'، والعامل فيه 'القول'. ثمّ قال:

[64] وَالْمَدُّ وَاللِّينُ مَعـاً وَصْفَانِ **** لِلْأَلِفِ الضَّعِيفِ لَازِمَانِ

المدّ: هو امتداد الصّوت، واللّين: تليين الصّوت، وهما وصفان لازمان للألف كما قـال النّـاظم؛ وذلك أنّ أحرف المدّ واللّين ثلاثة: الأوّل الألف على الإطـلاق مـن غـير شـرط، لأنّهـا لا تكـون إلاّ ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا. الثّاني: الياء بشرطين، أن تكون ساكنة، وأن يكون مـا قبلهـا مكسوراً؛ فشرطنا السّكـون تـحرّز مـن الـمتحرّكـة نـحو: ﴿الـخـيَرة﴾(5)، وشرطـنا الكسر قـبلها

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(2) انظر إعراب عجز البيت رقم: 57 من منظومة ابن برّي، ص: 153-155 من قسم التحقيق.

(3) في مخطوطة 'ع': على الياء، وفي مخطوطتي 'ح' و'ق': على الهاء.

(4) انظره في شرح البيت رقم: 73 من رجز ابن برّي، بالصفحة: 193 وما بعدها في قسم التّحقيق..

(5) القصص، جزء من الآية: 68، ورقم السّورة: 28؛ والأحزاب، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 33.

تحرّز من الّتي قبلها الفتح نحو: ﴿خَير﴾(1). الثّالث: الواو بشرطين أيضا، أن تكون ساكنة، وأن يكون ما قبلها مضموما؛ فشرطنا السّكون تحرّز من المتحرّكة نحو: ﴿استحوذ﴾(2)، وشرطنا الضمّ قبلها، تحرّز من الّتي قبلها الفتح نحو: ﴿خَلَوْا﴾(3).

قال المهدويّ(4) في 'الشّرح': "ولا يمكن أن يدخل المدّ في غير هذه الحروف"، قال: "وإنّما كان كذلك لأنّ هذه الحروف أصوات، والحركات(6) مأخوذة منها، وإذا كان ذلك فامتداد الصّوت بها ممكن، ويسوغ فيها التّطويل والتّوسيط والتّقصير، ع/٦٩ ولا يسوغ ذلك في شيء من الحروف سواهنّ"، قال: "ولذلك جاز وقوع السّاكن المدغم بعدهنّ، من أجل أنّ المدّ عوض من الحركة، وامتنع اجتماع السّاكنين إذا كانا حرفيْ سلامة"(7). قال سيبويه(8): "وهذه الثّلاثة أخفى الحروف لاتّساع مخرجها"، قال: "وأخفاهنّ وأوسعهنّ مخرجا الألف، ثمّ الياء، ثمّ الواو"(9).

وإنّما قال النّاظم للألف الضّعيف، لأنّها لا تتغيّر عن سكونها كما تقدّم ذكره، فهي تهوي في الفم ولا تتحرّك البتّة، بخلاف غيرها من الحروف، فإنّه يسكن تارة ويتحرّك أخرى.

الإعراب: والمدّ: مبتدأ. واللّين: معطوف عليه. معا: حال، والعامل فيه الابتداء على من يقول بذلك. قال الأستاذ أبو سعيد بن لبّ(10) - رحمه الله - في شرح 'الجمل' له: "واختلف النّحويّون في الابتداء، هل يصحّ له العمل في الحال أم لا؟ فجمهورهم على أنّه لا يصحّ له العمل في الحال أصلا، ويظهر من كلام

(1) البقرة، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 2.

(2) المجادلة، جزء من الآية: 19، رقم السّورة: 58.

(3) البقرة، جزء من الآية: 14، رقم السّورة: 2.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(6) في مخطوطة 'ح': والحركة.

(7) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 18.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\436.

(10) هو فرج بن قاسم بن أحمد بن محمد بن لبّ، أبو سعيد التغلبي الغرناطي، ولد سنة: 701 هـ، وهو أحد شيوخ المنتوري، كان مبرزا في التفسير، والقراءات، مشاركا في الفقه والنّحو، ولي الخطابة بجامع غرناطة، ورئاسة الفتوى بالأندلس، وتوفي سنة: 782 هـ، له 'شرح الجمل'، و'الباء الموحّدة'، وأرجوزتيّ 'الأجوبة الثمانية'، و'الألغاز النحوية'. انظر 'بغية الوعاة': 2\243-244، و'درّة الحجال': 3\265-268، و'نيل الابتهاج': 219-221، و'الديباج المذهب': 220-221، و'الإحاطة': 4\253-255، و'طبقات المفسرين' للداودي: 2\29-31، و'الأعلام': 5\140.

أبي القاسم(1) في باب الصّلات جواز ذلك، لأنّه أجاز في قولـك: 'الّـذي قصـده أخـوك راكبـاً يـومَ الجمعة زيد'، أن يكون 'راكبا' حالاً من 'الّذي' وهـو مبتـدأ، والرّافـع للمبتـدأ الابتـداء، والغـالب في الحال أن يكون العامل فيها هو العامل في صاحبها"(2). قال: "وقد ذكر سـيبويه(3) أيضـا مثـل هـذا الّذي ذكره أبو القاسم، فيظهر من كلامهما جواز ذلك، لكن يُتـأوّل كلامهمـا علـى أنّ العـامل في الحال ـ في المسألة الّتي تكلّمنا فيها ـ ليس الابتداء، ولكنّها من باب ما يكون العامل في الحال فيه غيـرَ العامل في صاحبها، وذلك جائز في الحال وإن كان قليلا، فالعامل في'راكب' ـ في مسألة أبي القاسـم ـ الفعل الّذي بعد الموصول وهو 'قصَد'، لأنّه عامل في ضمير الموصول، فكأنّه العـامل في الموصـول، ألا ترى أنّ الضّمير هو الموصول في المعنى، فالحال من الموصول كأنّها من ضمـيره، وعلـى مثـل هـذا يُتـأوّل كلام سيبويه، وعلى تأويل كلامهما ـ على ما ذكر ـ أكثر النّحويّين".

قلت: فيؤخذ من كلام الأستاذ أبي سـعيد(4)، أنّ غـير الجمهـور يجيز أن يعمـل الابتـداء في الحال، فجرى النّاظم على ذلك، وقد وقع له في هذا الرّجز عمل الابتداء في الحـال، في مواضـع يـأتي ذكرها إن شاء الله. وصفـان: خبـر للألف متعلّق بِـ'لازمـان'. الضّعيـف: نـعت للألـف. لازمـان: نعت لِـ'وصفـان'. ثـمّ قـال:

[65] ثُمَّ هُمَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَتَى **** عَنْ ضَمَّةٍ وَكَسْرَةٍ نَشَأَتَا

أخبر أنّ المدّ واللّين ـ المذكوريـن قبـل هـذا ـ يكونـان في الـواو واليـاء، بشـرط أن تكونـا ساكنتين وحركة ما قبلهما من جنسهما، فقال: 'متى نشأتا عن ضمّة وكسرة' أي تولّدتا، يريد الواو والياء. فقوله: 'عن ضمّة' يرجع إلى الـواو، وقولـه: 'وكسـرة' يرجـع إلى اليـاء، وهـذا يسـمّى اللّـف والنّشر، وهو ردّ الأوّل إلى الأوّل، والثّاني إلى الثّاني، وهو من بديع الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿ومـن رحمته ع/٧٠ جعل لكـم اللّيـل ح/٤٤ والنّهـار لتسـكنوا فيـه، ولتبتغـوا مـن فضلـه﴾(5)، فقولـه: ﴿لتسكنوا فيه﴾ يرجع إلى اللّيل، وقوله: ﴿ولتبتغوا من فضله﴾ يرجع إلى النّهـار؛ ومنـه قولـه تعـالى: ﴿مثل الفريقين كالأعمى والأصمّ، والبصير والسّميع﴾(6)، فالبصير في مقابلـة الأعمـى، والسّـميع في مقابلة الأصمّ. ومنه قول امرئ القيس(7):

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 101 من قسم التحقيق.

(2) انظر كتاب 'الجمل' الزجاجي: 363- 364.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 165 من قسم التحقيق.

(5) القصص، جزء من الآية: 73، ورقم السّورة: 28. (6) هود، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 11.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 73 من قسم التحقيق.

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً **** لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِ(1)

فالعنّاب يرجع إلى الرّطب، والحشف البالي يرجع إلى اليابس.

الإعراب:

ثمّ: حرف عطف. هما: مبتدأ وهو معطوف على ما قبله. في الواو والياء: في موضع الخبر. متى: ظرف زمان من أدوات الشّرط، والعامل فيه الفعل بعده. عن ضمّة: متعلّق بالفعل بعده. وكسرة: معطوف على ضمّة. نشأتا: فعل ماض، والألف فاعل يعود على 'الواو والياء'، والفعل في موضع جزم بالشّرط، وجواب الشّرط محذوف، والتّقدير: متى نشأتا عن ضمّة وكسرة فالمدّ واللّين لازمان لهما، وساغ هنا حذف الجواب لأنّ فعل الشّرط ماض، ووليَ هنا أداةَ الشّرط معمولُ الفعل - وهو ضرورة - على حدّ قول الشّاعر: أنشده سيبويه(2):

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ **** أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ(3)

أراد: أينما تميّلها الرّيح تمل، وأدوات الشّرط لابدّ أن يليها فعلها، عدا 'إن' وحدها، فإنّه يجوز فيها أن يليَها غير فعلها، لأنّها أمّ الباب. قال الله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾(4) ثمّ قال:

[66] وَصِيغَةُ الْجَمِيعِ لِلْجَمِيعِ **** تُمَدُّ قَدْرَ مَدِّهَا الطَّبِيعِي

[67] وَفِي الْمَزِيدِيِّ الْخِلاَفُ وَقَعَا **** وَهْوَ يَكُونُ وَسَطاً وَمُشْبَعا

قوله: 'وصيغة الجميع'، يريد أحرف المدّ الثّلاثة المذكورة، وهنّ: الألف، والياء المكسورُ ما قبلها، والواو المضمومُ ما قبلها. وقوله: 'للجميع'، يريد لجميع القرّاء. 'تُمدّ قدر مدّها الطّبيعي': يريد أنّ القرّاء يمدّون أحرف المدّ واللّين، على حسب طبقاتهم في المدّ الطّبيعي، لأنّ مدّ ورش(5) الطّبيعي، ليس كمدّ قالون(6) الطّبيعي.

(1) البيت من بحر الطّويل، وهو من شعر امرئ القيس، والوكر: عشّ الطائر، والعنّاب: ضرب من التّمر، والواحدة منه: عنّابة؛ والحشف: أردأ التّمر، أو الضعيف الذي لانوى له، أو اليابس البالي. انظر 'ديوان امرئ القيس': 38، و'الشعر والشعراء': 1\140، و'الكامل' للمبرّد: 2\922، و'طبقات فحول الشّعراء': 1\81، و'الصناعتين' للعسكري: 235، و'دلائل الإعجاز' للجرجاني: 1\55، و'معاهد التنصيص' للعباسي: 2\342، و'مغني اللبيب': 1\363.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) البيت من بحر الرّمل، وينسب لكعب بن جُعيل، والصّعدة: القناة التي تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تعديل، والحائر: المكان المطمئن الوسط، المرتفع الحروف والجوانب؛ والشّاعر وصف بذلك امرأة فشبّه قدّها بقناة وجعلها في حائر لأنه أظهر لنعومتها وتثنيها. انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\113، و'شرح الشواهد' للعيني: 4\434 و571، و'خزانة الأدب' للبغدادي: 1\557-558، و'أمالي الشجري': 1\332، و'الأصول' لابن السراج: 2\233، و'الإنصاف': 360.

(4) التوبة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 9.

(5) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 51 قسم التحقيق. (6) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 51 قسم التحقيق.

واعلم أن في قول النّاظم: 'وصيغة الجميع للجميع'، لقبا من ألقاب البديع، وهو تجنيس التّماثل، وقد تقدّم الكلام عليه، في شرح قوله في الخلاف في ميم الجميع:

[49] وَاتَّـفَقَا فِي ضَمِّهَا فِي الْوَصْلِ **** إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ

وقوله: 'وفي المزيدي الخلاف وقعا...' إلى آخره، فذكرُه أنّ المزيدي مشبع صحيح، وذكرُه أنّ المزيدي يكون وسطا، بناء على مذهبه ـ الّذي هو يقوله في: ﴿آمن﴾(1) وبابه ـ أنّ مدّه لورش(2) متوسّط، وليس بصحيح، وسيقع الكلام عليه بعد هذا. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(3) رضي الله عنه: ع/٧١ "وقد أجمع القرّاء أنّ المدّ الطويل مقدار الطّبيعي مرّتين، والطّبيعي مختلف باختلاف طبقات القرّاء في المدّ، فكذلك الطّويل". وقال ـ رضي الله عنه ـ في تحقيق مذاهب الأئمّة قرأة الأمصار، في المدّ الطبيعي والزّائد عليه: "أمّا الطّبيعي: فعبارة عمّا في طبع حروف المدّ من المدّ، الّذي إذا قصر عنه اختلّت الحروف، وخرجت عن حدّها في التّجويد. وأمّا الزّائد: فعبارة عن تمكين حروف المدّ، زيادة على ما في طبعها من المدّ؛ ولزيادة المدّ سببان: أحدهما: مجاورة حروف المدّ للهمز أو السّكون، والثّاني: قصد التّرتيل، والمبالغة في التّجويد. أمّا السّبب الأوّل فنوعان: أحدهما متّفق عليه، والآخر مختلف فيه؛ فالمتّفق عليه هو المدّ لتأخّر الهمزات واتّصالها، بكونها مع حروف المدّ في كلمة واحدة، ولتأخّر الحروف السّواكن، ولاتّصالها(4) ولزومها، أو لكونها بمنزلة المتّصلة؛ والمختلف فيه هو المدّ مع تقدّم الهمزات على حروف المدّ، ومع تأخّرها عنها، إذا كانت الهمزة أوّل كلمة وحرف(5) المدّ آخر كلمة قبلها، وللسّواكن بسبب الوقف عليها. فأهل الحدر يقتصرون في هذا النّوع على المدّ الطّبيعي، وأهل التّرتيل قسمان: منهم من يلحق هذا النّوع بالنّوع المتّفق عليه، فيمدّ النّوعين مدّاً واحداً، لا يفضّل أحدهما على الآخر، وهو الّذي رواه أبو يعقوب(6) عن ورش عن نافع(7)، ووقع فيه استثناء في بعض حروف المدّ مع تقدّم الهمزات، وهو مذكور في الدّواوين المشهورة. ومنهم من يمدّ هذا النّوع، إلّا حروف المدّ مع تقدّم الهمزات، فإنّهم يُجرونها معها مجراها مع سائر الحروف، وهو المرويّ عن جميع الأئمّة الآخذين بالتّرتيل، عدا رواية أبي يعقوب عن ورش.

١٦٨ ______

(1) البقرة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 2.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) في 'ع': اتصالها، وفي 'ح' و'ق': لاتصالها.

(5) في مخطوطتي 'ح' و'ق': حروف.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

والسّبب الثّاني من سببي زيادة المدّ ـ وهو قصد التّرتيل(1) ـ يدخل في حروف المدّ كلها، جاورت الهمزات أو السّواكن أو لم تجاورها، ولا يدخل في هذا أهل الحدر مع أهل التّرتيل. وأطول المرتّلين مدّاً ورش(2) وحمزة(3)، ودونهما عاصم(4)، ودونه ابن عامر(5) والكسائي(6)، ودونهما الدُّوري(7) عن اليزيدي(8) من طريق أهل العراق، وأبو نشيط(9) عن قالون(10) من طريق ابن غلبون(11). وأقصر القرّاء مدّاً في المتّفق عليه أهل الحدر(12) وهم: ابن كثير(13)،

(1) التّرتيل: هو القراءة بتمهّل واطمئنان، وإعطاء الحروف حقها من المخارج والصّفات، ومستحقها من المدود والغنات، وهو الذي نزل به القرآن. انظر 'النشر في القراءات العشر' لابن الجزري: 1\207-209.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(4) هو عاصم بن أبي النجود، أبو بكر الأسدي الكوفي القارئ، قرأ على أبي عبد الرحمان السلمي، وزرّ بن حبيش وأبي عمرو الشيباني، وقرأ عليه أبان بن تغلب وحفص بن سليمان وشعبة بن عياش، وهو معدود في التابعين، وكان من حفظة الحديث، وحديثه مخرج في الكتب الستة، توفي سنة: 127 هـ. انظر 'سير أعلام النبلاء': 256-261، و'تهذيب التهذيب': 5\381، و'شذرات الذهب': 1\175، و'غاية النهاية': 1\346، و'معرفة القراء': 1\88-94.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 108 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(7) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صُهبان، أبو عمر الدُّوري البغدادي المقرئ النحوي الضرير، نزيل سامرّا وشيخ العراق، والدّور التي ينسب إليها محلّة معروفة في الجانب الشرقي من بغداد. قرأ على الكسائي واليزيدي وإسماعيل بن جعفر، وقرأ عليه أحمد الحلواني وعبد الرحمان بن عبدوس وأحمد بن فرج، وروى عن ابن عيينة وابن حنبل، وروى عنه ابن ماجة وأبو زرعة، وكان أوّل من ألّف في القراءات، توفي سنة: 246 هـ. انظر 'تهذيب التهذيب': 2\408، و'غاية النهاية': 1\255-257، و'معرفة القراء': 1\191-192، و'طبقات الدّاودي': 1\165-166.

(8) هو يحيى بن المبارك اليزيدي، أبو محمد البصري النحوي المقرئ، وعرف باليزيدي لاتصاله بيزيد بن منصور، خال الخليفة المهدي، وذلك أنّه كان مؤدب ولده. قرأ على أبي عمرو بن العلاء، وقرأ عليه الدّوري والسّوسي وأبو حمدون؛ وروى الحديث عن ابن جريج، وكان ثقة بارعا في اللغة، أخذ عن الخليل وغيره، واتّصل بهارون الرشيد أيضا وأدب ولده المأمون، وتوفي سنة: 202 هـ، وله 'النوادر'، و'المقصور'، و'الشكل'، وغيرها. انظر 'شذرات الذهب': 412، و'سير أعلام النبلاء': 9\562، و'غاية النهاية': 2\375، و'معرفة القراء': 1\151-152.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(12) الحدر: هو سرعة القراءة مع ملاحظة الأحكام، فلا يُقصر القارئ المدود إلى درجة تُخلّ بالتلاوة، ولا يُفرط في الغنّات مع المحافظة عليها. انظر في ذلك 'النشر' لابن الجزري: 1\207.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 51 من قسم التحقيق.

والسّوسي(1)، والدّوري، وقالون من غير الطّريقين المذكورين. قال شيخنا رحمه الله(2): "واعلم أنّ الحافظ(3) أثبت الزّيادة في المدّ في هذا الضّرب، الّذي تتقدّم فيه الهمزة على حرف المدّ، عن ورش(4) من طريق المصريّين، وأثبت الاستثناء فيه عنه من طريقهم، وأنكر فيه مع ذلك تطويل المدّ، وتأوّل عليهم أنّهم أرادوا زيادة يسيرة سمّاها توسّطا، فلا يخلو ورش أن يكون مدّ هذا الضّرب لأجل الهمز المتقدّم، كما مدّ حروف المدّ لأجل الهمز المتأخّر، أو يكون ع/٧٢ مدّه لأجل التّرتيل، فإن كان الأوّل فإنّه ينبغي له أن يسوّي بين مدّ الضّربين، من غير تفضيل لأحدهما على الآخر، وإن كان أحدهما أقوى من الآخر. كما أنّ ورشا وغيره من أهل التّرتيل، لما ألحقوا المنفصل بالمتّصل، سوّوا بينهما في مقدار الزّيادة من غير تفضيل، وإن كان المنفصل أضعف من المتّصل. فهكذا ينبغي لورش — أنّه لمّا ألحق الهمز المتقدّم بالهمز المتأخّر في إيجاب زيادة المدّ - أن يسوّي بينهما في مقدار الزّيادة من غير تفضيل، وإن كان إنما مدّ هذا الضّرب لأجل التّرتيل، فإنّه لا ينبغي له أن يوقع فيه استثناء، كما فعل غيره من الأئمّة فيما مدّوه للتّرتيل، أنّهم سوّوا بين جميعه من غير فرق، بين بعضه وبعض. فتأويل الحافظ على ورش، مخالف للمجمع عليه من أصول القرّاء، وقد انفرد به، وليس له فيه سلف، والله تعالى يوفّقنا ويرشدنا لإصابة الحقّ، ويجعلنا من أهله".

الإعراب:

وصيغة: مبتدأ. الجميع: مضاف إليه. للجميع: متعلّق بالفعل بعده. تمدّ: فعل مضارع مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'الصّيغة'، والجملة في موضع الخبر. قدر: نعت لمصدر محذوف تقديره: مَدّاً قدر مدّها، أي مثل مدّها. مدّها: مضاف ومضاف إليه. الطّبيعي: نعت للمدّ، وعلامة الخفض الكسرة في الياء المحذوفة، وقد تقدّم الكلام على مثل ذلك، في الخطبة في إعراب: 'سلكت في ذلك طريق الدّاني'(5). وفي المزيدي: متعلّق بـ'وقع'. الخلاف: مبتدأ. وقعا: فعل ماض، والألف لإطلاق القافية، والفاعل مضمر يعود على الخلاف، والجملة في موضع الخبر.

(1) هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسْرح الرّستبي، أبو شعيب الرّقي السّوسي المقرئ، قرأ على اليزيدي، وهو من أجلّ أصحابه، وقرأ عليه ابنه أبو المعصوم محمد، وموسى بن جرير النحويّ ومحمد الطرسوسي وأحمد الرّافقي، وأخذ عنه النسائي الحروف؛ وروى الحديث عن ابن عيينة، وروى عنه ابن أبي عاصم وأبو عروبة الحرّاني وأبو علي الرقي، توفي سنة:261 هـ، وقد قارب التسعين. انظر 'تهذيب التهذيب': 4\392، و'شذرات الذهب': 2\143، و'معرفة القراء': 1\193، و'النشر': 1\134، و'غاية النهاية': 1\332-333.

(2) في 'ح' و'ق': قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه.

(3) قلت : 'الحافظ' هو الشيخ أبو عمرو الداني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) هو صدر البيت رقم: 27 من أرجوزة ابن برّي، وإعرابه في ص: 85-86 من قسم التحقيق.

وهو: مبتدأ. يكون: فعل مضارع، واسمها مضمر فيها يعود على 'وهو'. وسطا: خبر 'يكون'. ومشبعا: معطوف على 'وسطا'، و'يكون' واسمها وخبرها في موضع خبر 'وهْو'. ثمّ قال:

[68] فَنَافِعٌ يُشْبِعُ مَدَّهُنَّهْ **** لِلسَّاكِنِ اللَّازِمِ بَعْدَهُنَّهْ

[69] كَمِثْلِ مَحْيَايَ مُسَكَّناً وَمَا **** جَاءَ كَحَادَ وَالدَّوَابِ مُدْغَمَا

اعلم أنّ لإشباع المدّ موجبين: سكون وهمز. قال الدّاني(1) في كتاب 'تقدير المدّ بالحروف': "ويسمّي القرّاء هذا الضّرب ممدودا، فرقا بينه وبين الضّرب الأوّل، لامتداد الصّوت به، زيادة على ما في الضّرب الأوّل من المدّ، الّذي هو صيغة الألف والياء والواو، للعلّة الموجبة لذلك فيه، وهي الهمزة والحرف السّاكن كما بيّنا"؛ قال: "وحقيقة النّطق به أن تمدّ الأحرف الثّلاثة، ضِعْفي مدّها في الضّرب الأوّل، وذلك يتحصّل باستعمال التّكلّف للزّيادة في الإشباع ع/٧٣ والتّمكين، وتلك الزّيادة حقّها أن لا يبالغ في التّمطيط، ولا يتجاوز في ذلك حتّى يخرج عن مذاهب القرّاء، ومشهور كلام العرب، فيثقُل على الأسماع، وينبوَ عن الطّباع؛ وكيفية النّطق بذلك، على الحدّ الواجب والمقدار الصّحيح، يؤخذ مشافهة عن الأئمّة القرّاء، ويتلقّى حكاية عن الأكابر من أهل الأداء، الّذين تلقّوا القراءة، وأخذوا التّلاوة، وضبطوا حقائق الألفاظ". قال في 'إرشاد المتمسّكين': "روي عن حمزة(2) ـ رحمه الله ـ أنّه قرأ عليه رجل، فجعل يمطّط في مدّه فقال له: لا تفعل! أما علمت أنّ ما كان فوق الجعودة فهو قَطَط، وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة"(4). وقال في 'الاقتصاد' و'التّمهيد' نحوه. وقال أبو الحسن بن غلبون(3) في 'التّذكرة'(5)، وابن عبد الوهّاب(6) في 'المفتاح' نحوه. وقال الدّاني في كتاب 'تقدير المدّ بالحروف' بعدما ذكر هذه الحكاية: "يريد ـ رحمه الله ـ أنّ ما يتجاوز به الوزن، ويُخرج فيه من الحدّ المتعارف، من مذاهب السّلف، وأئمّة القرأة، فليس بداخل في القراءة، ولا بمستعمل في الأداء، إذ لا إمام له، ولا قارئ عليه". ثمّ قال: "فإن قال قائل: فهل يجوز أن يقدَّر مدّ دون ألف وياء وواو؟ أو فوق ألفين وياءين وواوين؟ أو هل يسوغ اللّفظ بذلك كذلك؟" قال: "قلت: لايجوز ذلك عند القرّاء، ولا يسوغ اللّفظ به عند أهل الأداء"، قال: "وقد منع أهل اللّغة أيضا من ذلك تقديرا ولفظا،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) انظر الخبر في 'غاية النهاية': 263\1، و'النشر': 327\1، و'معرفة القراء': 1\114-115، (ترجمة حمزة). و'الجعودة والجعادة: التواء الشّعر وتقبّضه؛ والقطط: قصر الشّعر وجعودته. انظر 'اللسان': مادتي (جعد) و(قطط).

(5) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 107\1.

(6) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 44 قسم التحقيق.

فتكلّم النّاظم هنا في الموجب الأوّل لإشباع المدّ وهو السّكون، فأخبر أنّ نافعا(1) يُشبع المدّ في الأحرف الثّلاثة المتقدّمة، إذا وقع بعدهنّ ساكن متّصل بحرف المدّ في كلمة واحدة، لازمٍ له في الحالين، وهو المراد بقوله: 'للسّاكن اللاّزم'، تحرّز بذلك من السّاكن العارض، وهو نوعان: نوع يكون فيه متّصلا بأحرف المدّ، لكنّه يحدث عند الوقف، ويأتي ذكره بعدُ إن شاء الله؛ ونوع يكون فيه منفصلا من أحرف المدّ في كلمة أخرى نحو: ﴿عليها الماء﴾(2)، و﴿يوتي الحكمة﴾(3)، و﴿قالوا اطّيرنا﴾(4)، ح/٤٦ وما أشبه ذلك، فليس من هذا الباب، وحكم حرف المدّ واللّين في ذلك، أن يُحذف لالتقاء السّاكنين، وقد جاء إثباته قليلا، سُمع: 'التقت حلْقتآ البطان'(5)، و'له ثلثآ المال'، بإثبات الألف في الوصل.

وقوله: 'كمثْل محياي مسكّنا': هذا تمثيل للسّاكن اللاّزم المُوجب للمدّ، وهو على ضربين: مدغم وغير مدغم، فـ﴿حادّ﴾(6) و﴿الدوابّ﴾(7) مثال للمدغم، ﴿ومحيايْ﴾(8) - مسكّنا - مثال لغير المدغم، فمثّل بالمدغم وغير المدغم. ومن غير المدغم: ﴿ءانذرتهم﴾(9)، و﴿هانتم﴾(10)، و﴿أرايْت﴾(11)، وما أشبه ذلك، على رواية البدل؛ ومن ذلك فواتح السّور نحو: ﴿كاف﴾(12)، و﴿ميم﴾(13)، و﴿نون﴾(14)، على ما يأتي ذكره إن شاء الله. قال الدّاني(15) في 'إيجاز البيان': "وزيادة التّمكين في هذين الضّربين إجماع من القرّاء"، يعني مثل: ﴿والدوابّ﴾، و﴿محيايْ﴾ وما أشبههما، ثمّ قال: "وأمّا علّة زيادة ع/٧٤ التّمكين لهنّ مع السّاكن في النّوعين"،

١٧٢

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(2) الحجّ، حزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 22؛ وفصّلت، حزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 41.

(3) البقرة، حزء من الآية: 269، ورقم السّورة: 2.

(4) النّمل، حزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 27.

(5) البطان للقَتَب - والقتب الرّحل الذي يجعل على ظهر الجمل فيكون كالسّراج - : الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، ويقال: التقت حلقتا البطان للأمر إذا اشتدّ. انظر 'الصّحاح' للجوهري: 5\2079، مادة: (بطن)

(6) المجادلة، حزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 58.

(7) الأنفال، حزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 8.

(8) الأنعام، حزء من الآية: 162، ورقم السّورة: 6.

(9) البقرة، حزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2.

(10) آل عمران، حزء من الآية: 66، ورقم السّورة: 3.

(11) الكهف، حزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 18.

(12) مريم، حزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 39.

(13) ميم: حرف من بعض الحروف المقطعة في أوائل بعض السّور، ومنها 'الم' من أوّل 'البقرة'، ورقم السّورة: 2.

(14) القلم، حزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 68.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

يريد المدغم والمظهر، "فلكراهة التقاء السّاكنين". قال: "فجعل المد عوضا من الحركة، ليتميّز بذلك أحدهما من الآخر ولا يلتقيا، فلذلك زيد في إشباعه وتمكينه". وقال مكيّ(1) في 'الكشف': "وجواز التقاء السّاكنين إنّما هو في الأصل للمشدّد، وقيس عليه غير المشدّد"، قال: "فالأصل أقوى وأولى بالمدّ من الفرع". قال: "ومن القرّاء من يسوّي بينه وبين غير المشدّد في [المدّ](2)"، قال: "وعلّته في ذلك، أنّ المدّ إنّما وجب لاجتماع ساكنين، فكيفما اجتمعا وجب المدّ لهما، فالمدّة يوصل بها إلى النّطق بالسّاكن، كان مشدّدا أو غير مشدّد، فذلك سواء"(3). وعلى القول بالتّسوية جرى النّاظم، فلم يفرّق بين النّوعين، وهو(4) اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ وبذلك قرأت عليه وعلى غيره، وبه آخذ. وهذا(5) الإشباع الّذي ذكره النّاظم هنا وفيما بعدُ لنافع، يكون ورش(6) وقالون(7) فيه على قدر طبقتهما، لأنّ حقيقة الإشباع أن يُزاد على الطّبيعي مثله، والطّبيعي يختلف باختلاف طبقتهما، فكذلك الإشباع، فاعلم ذلك، وبالله التّوفيق.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(8) رضي الله عنه: "ووقع للنّاظم: 'كحادْ' و'الدوابْ' هنا بتخفيف الدّال والباء، والمراد بهما: كـ﴿حادّ﴾(9) و﴿الدوابّ﴾(10) بتشديدهما، وهو معنى قوله: 'مدغما'، ولكنّه خفّفهما للضّرورة، كما اضطُرّ الشّاعر فقال:

جَزَى اللّهُ الدَّوَابَ جَزَاءَ سَوْءٍ **** وَأَلْبَسَهُنَّ مِنْ جَرَبٍ قَمِيصَا(11)

قال الجوهري(12): هو جمع دابّة، ولكنّه خفّفه ضرورة، لأنّه لا يصحّ الجمع بين ساكنين في حشو البيت"(13). قلت: ولا يجوز هنا في : كـ﴿حادّ﴾ و﴿الدوابّ﴾ التّشديد،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(3) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\66-67.

(4) في 'ع': وهي، وفي 'ق' و'ح': وهو.

(5) في مخطوطتي 'ح' و'ق': وهو.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(9) المجادلة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 58.

(10) الأنفال، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 8.

(11) و(13) البيت من البحر الوافر، وقد ذكره الجوهري في 'الصّحاح' في مادّة (دوب) ولم ينسبه لقائل.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

لأنّ السّاكنين [لا يجتمعان](1) في الشّعر، إلاّ في عروض واحدة منه وهو المتقارب، وعليه قول الشّاعر: أنشده الخليل(2) ـ فيما ذكره الفللوسي(3) في كتابه ـ:

فَرُمْنَا قِصَاصاً وَكَانَ التَّقَاصّ **** فَرْضاً وَحتْماً عَلَى الْمُسْلِمِينَا(4)

قال الفلّلوسي: وأنشد أيضا قول الآخر:

وَلَوْلاَ خِداشٌ أَخَذْتُ دَوَابّ **** سَعْدٍ وَلَمْ أُعْطِهِ مَا عَلَيْهَا(5)

قال الفللوسي: ["وليس في شعر من أشعار العرب الجمع بين ساكنين، إلاّ في هذين البيتين"، قال: "وقال الجوهري(6): كأنّه نوى الوقوف على الجزء، وإلاّ فالجمع بين ساكنين لم يسمع به في حشو بيت". وقال الفللوسي](7): "وقال الزّجاج(8): إن الرّواية في البيت الأوّل: 'وكان القصاص'، لأنّ جمع ساكنين في حشو الشّعر معدوم. وأحسب هذا البيت الثّاني ـ إن كان صحيحا ـ : 'أخذت رواحل' أو 'دوابّ'". قال الفللوسي: "وفي هذا من التّعسّف والتّكلّف ما لا يخفى على ذي نظر"، قال: "فإن الرّواية صحيحة، والخليل أنشدهما في عروضه". قال: "وزعم المعرّي(9) ع/٧٥ أنّ 'فرُمنا قصاصا' موضوع". قال: "وعلى قول الخليل هو المعوّل(*)". قلت: وأمّا ما أنشده سيبويه(10) في باب الإدغام، وهو قول الشّاعر:

كَأَنَّهَا بَعْدَ كَلاَلِ الزَّاجِرِ **** وَمَسْحِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ(11)

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 63 من قسم التحقيق.

(4) البيت من البحر المتقارب، وقائله هو ميمون بن قيس الأعشى، ورمنا: أي أردنا. انظر 'الكامل' للمبرّد: 38\1، و'العقد الفريد' لابن عبد ربّه: 494\5، و'الوافي في العروض والقوافي': 29، و'اللسان' لابن منظور: مادّة (قصص).

(5) البيت من البحر المتقارب، ولا ينسب لقائل،، وخداش اسم ولد. انظر 'القاموس المحيط': 532 مادّة (خدش).

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق. (7) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 59 من قسم التحقيق.

(9) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، أبو العلاء المعرّي، شاعر فيلسوف ولد بمعرّة النّعمان سنة: 363 هـ، وهو من بيت علم كبير ببلده، وله نظم كثير منه 'اللزوميات'، و'ضوء السقط'، و'سقط الزند'، وله 'رسالة الغفران و'رسالة الملائكة' و'شرح ديوان المتنبي'، توفي سنة: 449 هـ. انظر 'وفيات الأعيان': 33\1، و'معجم الأدباء': 181\1، و'إعلام النبلاء' لمحمد الحلبي: 77\4، و'لسان الميزان': 203، و'إنباه الرّواة': 46\1، و'الأعلام': 157\1.

(10) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 10 قسم التحقيق. (*) في مخطوطة 'ك': 'المعمول' بدل 'المعوّل'.

(11) البيت من بحر الرّجز، ولم ينسب لقائل، والشّاهد فيه إخفاء الهاء عند الحاء في كلمة 'مسحه'. وقد ورد في 'الكتاب' لسيبويه: 450\4، و'الحجة' للفارسي: 397\2، و'سرّ صناعة الإعراب' لابن جني: 65\1، و'اللّسان' لابن منظور: مادة (كسر). وعُقاب: أي طائر، والجمع أعقُب وعِقبان، 'القاموس المحيط':مادّة (عقب).

فمراد بذلك الإخفاء. قال شيخنا الأستاذ أبـو عبـد الله القيجـاطي(1) رضـي الله عنـه: "وإنّمـا عـبّر سيبويه(2) عن الإخفاء بالإدغام، لإبدال الهاء المتطرّفة فيه من جنـس مـا قبلهـا". وقـال الأعلـم(3) في 'شرح أبيات سيبويه': "ولا يجوز الإدغام في البيت لانكسار الشّعر".

الإعراب: فنافع: مبتدأ. يشبع: فعل مضارع، والفاعل مضمر يعود على 'نافع'. مدّهنّه: مفعول ومضاف إليه، والضّمير عائد على الأحرف [الثّلاثة المذكورة قبل هذا، والجملة في موضع خبر المبتدأ. للسّاكن: متعلّق بِ'يُشبِع'](4). اللاّزم: نعت للسّاكن. بعدهنّه: ظرف زمان ومخفوض به، والضّمـير عائد على الأحرف الثّلاثة، والعامل في الظّرف 'اللازم'، والهاء في آخر البيتين هـاء سـكت، أتـى بهـا ليقف عليها، كالهاء في قوله تعالى: ﴿كتابيهْ﴾(5)، و﴿ماليهْ﴾(6)، وما أشبه ذلك. ووقف يعقوب(7) على: ﴿عليهنّ﴾(8)، و﴿فيهنّ﴾(9)، و﴿منهنّ﴾(10)، وما أشبه ذلك، بهاء السّكت. وقال الشّاعر:

أَلاَ حَـيِّ الْقُـبُورَ وَمَـنْ بِـهِنَّـهْ **** تَحِيَّـةَ مُـوقِـنٍ بِحُـلُـولِهِـنَّـهْ(11)

كمثل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: ذلك مثل. محياي: مضاف إليه محكي. مسكّنا: حال من 'محيـاي'، والعامل فيه 'مثل'. وما: معطوف على 'محياي'. جاء: فعل ماض، والفاعل مضمـر يعـود علـى 'مـا'، والجملة صلة 'ما'. كحاد: في موضع الحال من الضّمـير في 'جـاء'، والعـامل فيـه 'جـاء'. والـدّواب: معطوف على 'حاد'. مدغما: حال من الكاف في 'كحاد' إذا جعلته اسما، كأنّه قال: مثل كذا حالـة كون المثل مدغما، ويحتمل أن يكون حالا من 'كحاد والدّواب'، ح/٤٧ وقال: 'مدغما' بـالإفراد، كأنّه قال: [حالة كون المثل مدغما، ويحتمل أن يكون حالا من 'كحاد' و'الدّواب'، وقـال 'مدغمـا' بالإفراد كأنّه قال](12): حالة كون ما ذكر مدغما. وإذا جعلت الكاف فـي 'كحـاد' حرفـا، فيكـون الإعراب كالوجه الثّاني فـي جعله اسـما. ثمّ قال:

١٧٥

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 52 من قسم التحقيق. وانظر 'تحصيل عين الذهب' للأعلم: 2\499.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(5) الحاقّة، حزء من الآيتين: 19 و25، ورقم السّورة: 69. (6) الحاقّة، حزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 69.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 17، ص: 130 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، حزء من الآية: 228، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، حزء من الآية: 197، ورقم السّورة: 2.

(10) البقرة، حزء من الآية: 260، ورقم السّورة: 2.

(11) البيت من بحر الوافر، ولا يُعلم له قائل، وحلولهنّ: أي النزول بهنّ. انظر 'القاموس المحيط': 887 مادّة (حلل).

(12) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة: 'ع'، ومثبت في مخطوطتي: 'ق' و'ح'.

[70] أَوْ هَمْزَةٍ لِبُعْدِهَا وَالثِّقَلِ **** وَالْخُلْفُ عَنْ قَالُونَ فِي الْمُنْفَصِلِ

[71] نَحْوَ بِمَا أُنْزِلَ أَوْ مَا أُخْفِي **** لِعَدَمِ الْهَمْزَةِ حَالَ الْوَقْفِ

تكلّم النّاظم هنا في الموجب الثّاني لإشباع المدّ وهو الهمزة، فأخبر أنّ نافعا(1) مدّ الأحرف الثّلاثة - المذكورة قبلُ - لهمزة بعدهنّ. والهمز على قسمين: متّصل مع حرف المدّ في كلمة واحدة، ومنفصل عنه في كلمة أخرى، فالمتّصل [نحو](2): ﴿جاء﴾(3)، و﴿المسيء﴾(4)، و﴿السّوء﴾(5)، وما أشبه ذلك، والمنفصل نحو: ﴿بما أنزل﴾(6)، و﴿يا أيها﴾(7)، و﴿في أنفسكم﴾(8)، و﴿به أن يوصل﴾(9)، و﴿قالوا إنّ الله﴾(10)، و﴿تاويله إلاّ الله﴾(11)، وما أشبه ذلك. فقوله: 'أو همزة': لفظ مطلق، ظاهره سواء كانت متّصلة أو منفصلة، وهو كما قال. فأمّا ورش(12) فلا فرق عنده بين المتّصل والمنفصل، قال الدّاني(13) في 'إيجاز البيان': "فكان ورش يُشبع التّمكين ع/٧٦ في هذين الضّربين مع الهمزة"، ثمّ قال: "إلاّ أنّ ذلك في المتّصل - للزوم الهمزة لحرف المدّ فيه - أقوى منه في المنفصل، لعدمها معه عند الوقف عليه. وأمّا قالون(14) ففرّق بينهما، فمدّ المتّصل كورش، واختلف عنه في المنفصل". وقد استدرك النّاظم ذلك في البيت الثّاني، إلاّ أنّ كلّ واحد منهما على قدر طبقته، حسبما تقدّم ذكره في المدّ للسّاكن.

وقوله: 'لبعدها والثّقل': هذا إشارة إلى العلّة الموجبة لمدّ هذه الأحرف مع الهمزة، وهي مختلف فيها. قال مكيّ(15) في 'الكشف': "فإن قيل: ما العلّة الّتي أوجبت المدّ فيما ذكرت؟

١٧٦

---

(1) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(2) مابين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(3) النّساء، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 4.

(4) غافر، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 40.

(5) النّساء، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 4.

(6) البقرة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 2.

(7) البقرة، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 2.

(8) البقرة، جزء من الآية: 235، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 2.

(10) آل عمران، جزء من الآية: 183، ورقم السّورة: 3.

(11) آل عمران، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 3.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

فالجواب: أنّ هذه الحروف حروف خفيّة، والهمزة حرفٌ جلْد بعيد المخرج، صعبٌ في اللّفظ، فلمّا لاصقت حرفا خفيّا، خيف عليه أن يزداد ـ بملاصقة الهمزة له ـ خفاء، فبُيّن بالمدّ ليظهر"(1). وقال ابن الباذش(2) في شرح 'الحصرية' نحوه. وقال الدّاني(3) في 'إيجاز البيان': "فأمّا علّة زيادة التّمكين لحروف المدّ واللّين مع الهمزة في الضّربين" ـ يريد المتّصل والمنفصل ـ "فاختلف العلماء فيها، فقال ابن مجاهد(4) ـ وهو قول ابن كيْسان(5) ـ وغيرهما من القرّاء والنّحويّين: ''إنّما وجب التّمكين لبيان الممدود، إذ كان آتيا بعد حركته وقبل الهمزة، فخفي بذلك، فقوّي بالمدّ، مخافة أن يسقط من لفظ القارئ، إذا أسرع في قراءته''(6). وقال القتْبيّ(7)، وأبو إسحاق الزّجّاج(8)، وجماعة إليهما: إنّما وجب التّمكين لبيان الهمزة لا لبيان الممدود، إذ كانت الهمزة خفيّة، مع ما على النّاطق بها من المئونة لإخراجه إيّاها من صدره باجتهاد، وهي مشبّهة بالتّهوّع(9) والسّعلة، لشدّتها وبعد مخرجها، فتُقوّى بتمكين حروف المدّ قبلها على النّطق بها". وإلى هذا القول الأخير أشار النّاظم بقوله: 'لبعدها والثّقل'، أي لبعدها في المخرج، ولثقلها في اللّفظ. قال الدّاني: "والعلّتان على اختلافهما صحيحتان". وقال ابن مُطرّف(10) في 'الإيضاح': "وأمّا المدّ لمجاورة الهمزة، فإنّه وجب لخفاء حرف المدّ واللّين وضعفه، وبُعد مخرج الهمزة، فهما خفيّان جميعا، خفي الحرف لضعفه ولينه، والهمزة لبُعد مخرجها، فصار المدّ بينهما جميعا". وقال المهدويّ(11) في 'الشّرح'(12)،

(1) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\45-46.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(5) هو محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن البغدادي النحوي، أخذ عن المبرد البصري وثعلب الكوفي، ونسب إلى التخليط في المذهبين، لكنه بأسلوبه واتجاهه يبقى ممثلا لمدرسة البصرة في النحو، توفي سنة: 299 هـ، في خلافة جعفر المقتدر با لله العباسي، له 'الكافي'، و'القراءات'، و'تلقيب القوافي'. انظر 'طبقات النحويين': 170، و'بغية الوعاة': 1\18-19، و'تاريخ بغداد': 1\335 و'إنباه الرّواة': 3\57-59، و'طبقات الدّاودي': 1\58-59، و'الأعلام': 5\308.

(6) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 241، و'السّبعة في القراءات' لابن مجاهد: 134.

(7) القتبي: هو النحوي واللغوي الراوية: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، وستأتي ترجمته في الهامش: 10، من الصفحة: 627 من قسم التحقيق؛ و'القِتَبِي'، نسبة إلى القِتْبة، وهي مكان بعدن في اليمن. انظر 'القاموس المحيط': 113.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 59 من قسم التحقيق.

(9) التهوّع: التقيّؤ. انظر 'القاموس المحيط': 113، و'اللّسان': مادّة (هوع).

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'الموضح في تعليل القراءات' للمهدويّ: 18.

وابن عبد الوهّاب(1) في 'المفيد' نحوه. قال المهدويّ(2): "فقصد القرّاء بالمدّ بيان الحرف، وإخراج الهمزة من مخرجها"(3). قلت: فجعل ابن مُطرّف(4)، والمهدويّ، وابن عبد الوهّاب، كلّ واحدة من العلّتين اللّتين ذكرهما الدّاني(5) جزء علّة، وذلك اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد ا لله القيجاطي(6) ـ رضي ا لله عنه ـ قال المهدويّ في 'الشّرح': " فعلّة إجماع القرّاء على مدّ المتّصل نحو: ﴿جاء﴾(7)، و﴿شاء﴾(8) ونظائرهما، أنّ الهمزة قد لزمت الكلمة، وصار اجتماعها مع الحرف الممدود لازما ع/٧٧ لا يفارقها، إذ لا يمكن الوقف على حرف المدّ واللّين، فينفصل من الهمزة، فلزم المدّ لذلك، وأجمعوا عليه"(9).

وقوله: 'والخُلف عن قالون في المنفصل': أخبر أنّ قالون(10) اختُلف عنه في المنفصل، فله فيه وجهان: المدّ والقصر، و لم يُرجّح واحد منهما. وأمّا قول الشّاطبي(11) في قصيدته:

فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالْقَصْرُ بَادِرْهُ طَالِباً **** بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرّاً ومُخْضَلاَ(12)

فلا يُفهم من هذا البيت ترجيح القصر في المنفصل لقالون، وإنّما أشار فيه إلى أنّ القصر في المنفصل، وجه مستحسن لمن أخذ به من القرّاء. قال السّخاوي(13) في 'الشّرح الكبير'(14):

١٧٨

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 18.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) البقرة، حزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(8) النّساء، حزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 4.

(9) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 21.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 51.

(13) هو عليّ بن محمد بن عبد الصمد، أبو الحسن السّخاوي الهمداني المصري، ولد سنة: 559 هـ، وأخذ القراءات عن الشّاطبي وأبي الفضل الغزويّ وأبي الجود اللّخمي، وقرأ عليه أبو شامة، وشمس الدين أبو الفتح، وله 'شرح الشاطبية'، و'شرح الرّائية'، و'جمال القرّاء'، توفي سنة: 643 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\568-571، و'معرفة القرّاء': 2\631-635، و'إنباه الرّواة': 2\311-312، و'طبقات المفسرين' للدّاودي: 1\429-432، و'النشر': 1\63.

(14) هو شرح السّخاوي على 'الشّاطبية' لابن فيرة الرعيني، وقد ذكره ابن الجزري في 'النشر': 1\63، والذهبي في 'معرفة القراء الكبار': 2\632، فقال في معرض الحديث عن مؤلفات السّخاوي: "منها شرح الشّاطبية في مجلدين".

"أشار بقوله: 'بادره طالبا'، إلى استحسانه للفرق بين ما يلزم فيه المدّ ولا يزول بحال، وبين ما هو بصدد الزّوال، لأنّه إذا وقف على الكلمة الأولى زال المدّ"، قال: "وأشار أيضا إلى الفرق بين ما هو من كلمة، وما هو من كلمتين بقوله: 'بخلفهما'، في ظاهر اللّفظ". وقد ذكر الدّاني(1) في 'التّيسير'، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(2)، الخلاف عن قالون(3) في المنفصل. وقال في كتاب ح/٤٨ 'رواية أبي نشيط': "وأمّا إذا انفصلنّ عنهنّ في كلمتين، فاختُلف علينا في زيادة التّمكين لحروف المدّ واللّين في ذلك، فأقرأني أبو الفتح(4) عن قراءته بغير زيادة لتمكينهنّ، سوى التّمكين الّذي لا يوصل إليهنّ إلاّ به. وأقرأني أبو الحسن(5) عن قراءته بزيادة التّمكين لهنّ، كالزّيادة لهنّ في حال اتّصالهنّ بالهمزات في كلمةٍ سواء، من غير تمييز". وقال في 'الاقتصاد' نحوه. قلت: وقد وقفت على ذلك لأبي الحسن بن غلبون(6) في كتاب 'التّذكرة' له(7). وقال الأهوازي(8) ـ فيما حكى عنه ابن الباذش(9) في 'الإقناع'(10) ـ: "والمدّ مذهب ابن مجاهد(11)، وابن شنبوذ(12)، وابن المنادي(13)"(14). قلت:

١٧٩

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'التيسير': 34-35، و'التعريف' للدّاني: 60.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(5) و(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'التّذكرة' لأبي الحسن بن غلبون: 1\107.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الإقناع' لأحمد بن الباذش: 287، بتحقيق المزيدي.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(12) هو محمد بن أيّوب بن الصّلت بن شنبوذ، أبو الحسن البغدادي المقرئ، قرأ القرآن على قنبل وإسحاق الخزاعي ومحمد بن شاذان، وقرأ عليه أحمد بن نصر الشذائي وعبد الله بن أحمد السّامري ومحمد بن أحمد الشّنبوذي، وسمع الحديث من إسحاق الدّبري وعبد الرّحمان الحارني ومحمد الحقيقي، وروى عنه وأبو عمر ابن شاهين وأحمد النّيسابوري وأبو الشيخ ابن حبّان. وكان يشاطر ابن مجاهد مشيخة الإقراء بالعراق، توفي سنة: 328 هـ. انظر 'شذرات الذهب': 2\311، و'غاية النهاية': 2\52، و'المنتظم' لابن الجوزي: 6\308، و'معرفة القراء': 1\276-279.

(13) هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله المنادي، أبو الحسين البغدادي المقرئ، قرأ على إدريس بن عبد الكريم وسليمان الضبي والفضل بن مخلد، وقرأ عليه أحمد بن نصر الشذائي وابن أبي هاشم، وروى عن محمد الدقيقي وأبي بكر الصغاني وأبي داود السجستاني، وروى عنه ابن حيوية ومحمد بن فارس القوري، وصنف وجمع الروايات، وتوفي سنة: 336 هـ. انظر 'شذرات الذهب': 2\343، و'غاية النهاية': 1\44، و'معرفة القرّاء': 1\284-285، و'طبقات المفسّرين' للدّاودي: 25-27.

(14) انظر 'السّبعة في القراءات' لابن مجاهد: 134-135.

وقرأت لقالون(1) على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(2) - رضي الله عنه ـ بالوجهين، وإلى المدّ كان يذهب ويختاره، وبه قرأت على غيره، وبه آخذ. وعلى المدّ في ذلك لقالون(3)، اقتصر أبو الطّيّب بن غلبون(4) في 'التّذكار' و'المفردات'، وابنه أبو الحسن(5) في 'التّذكرة'(6)، ومكيّ(7) في 'المفردات'، وابن سفيان(8) في 'الهادي'، والمهدويّ(9) في 'الهداية، و'التّحصيل'، وابن سابور(10) في 'تلخيص الألفاظ'، وابن شريح(11) في 'التّذكير'، وابن مطرّف(12) في 'الإيضاح' و'البديع'، وابن البيّاز(13) في 'النّبذ النّامية'(14)، وابن الفحّام(15) في 'التّجريد'(16)، وابن شفيع(17) في 'التّنبيه والإرشاد'، وابن شعيب(18) في

١٨٠

(1) و(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'التذكرة' لأبي الحسن بن غلبون:1\105-107 .

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(10) هو عبد الملك بن علي بن سابور بن نصر بن الحسين، أبو نصر البغدادي الخرقي المقرئ، ويعرف بابن سابور، قرأ على أبي الحسن الحمامي وعبيد الله بن مهران والحسن بن محمد بن عبد الله ابن أبي مرّة، وتصدّر للإقراء، فتخرّج به جماعة منهم موسى بن الحسين المعدل و أبو القاسم الهذلي، وتوفي بعد سنة: 425 هـ، وله كتاب 'تلخيص الألفاظ' وغيره. انظر 'غاية النهاية': 1\469، و'فهرسة المنتوري': 15، و'معرفة القراء': 1\430، (ترجمة الهذلي).

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(13) هو يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد بن البيّاز، أبو الحسين اللّواتي المرسي، ولد سنة: 406 هـ، وقرأ على مكي بن أبي طالب وأبي عمرو الداني، ورحل إلى مصر فسمع الحروف من عبد الجبار الطرسوسي وعبد الوهاب المالكي، ورجع للأندلس فتصدر للإقراء، فأخذ عنه أبو عبد الله الدّاني، وعلي بن عبد الله الخزرجي، وسليمان بن يحيى، وتوفي بمرسية سنة: 496 هـ وله تسعون عاما، ومن تصانيفه 'النّبذ النامية'. انظر 'معرفة القرّاء': 1\449-450، و'غاية النهاية': 2\364، و'شذرات الذهب': 3\404، و'الصّلة' لابن بشكوال: 2\670-671، وفهرسة المنتوري: 160.

(14) هو كتاب 'النبذ النّامية في القراءات الثمانية' لابن البيّاز. انظر 'كشف الظنون' لحاجّي خليفة: 3\192.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 157 من قسم التحقيق.

(16) هو كتاب 'التّجريد في القراءات السّبع' لابن الفحام، وقد ذكره ابن الجزري في 'النشر': 1\75-76.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: ، ص: من قسم التحقيق.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 14، ص: 135 من قسم التحقيق.

'التّقريب والإشعار'(1)، وابن الطّفيل(2) في 'الغنية'، وابن هشام(3) في 'التّلخيص'، وابن عتيق(4) في 'الموجز'، وابن غزوان(5) في أرجوزته، وأبو الأصبغ بن عمر(6) في 'المختصر'، وابن سعيد(7) في أرجوزته، وأبو محمّد القرطبي(8) في مختصره، وابنه أبو بكر(9) في أرجوزته، وابن عبد الملك(10) في رجزه في رواية قالون(11). وقال الحصري(12) في قصيدته:

إِذَا الْأَلِفُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا أَتَتْ **** أَوِ الْوَاوُ عَنْ ضَمٍّ أَوِ الْيَاءُ عَنْ كَسْرِ ع/٧٨

وَمِنْ بَعْدِ إِحْدَاهُنَّ هَمْزٌ فَمُدَّهَا **** مُمَكَّنَةً دُونَ الْخُرُوجِ عَنِ الْقَدْرِ(13)

وقوله: 'نحو بما أنزل أو ما أخفي': يريد ﴿بما أنزل إليك﴾(14) في 'البقرة'، و﴿ما أخفي لهم من قرّة أعين﴾(15) في 'السّجدة'، وكذلك ﴿في أنفسكم﴾(16) و﴿قالوا إن ا لله﴾(17) وما أشبه ذلك.

١٨١

(1) 'التقريب والإشعار في مذاهب القرّاء السّبع أئمّة الأمصار' لمحمد بن شعيب. انظر 'فهرسة ابن خير': 1\34.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 137 من قسم التحقيق.

(4) هو يحيى بن أحمد بن عتيق، أبو زكريا القرطبي، كان من شيوخ القراءة بالأندلس، ومن المتصدّرين والمصنفين في هذا الشأن، أخذ عن شيوخ أجلّة، وتخرج به طائفة من أفاضل القرّاء، ومن كتبه 'الموجز' الذي ذكره المنتوري في شرحه. انظر في ترجمته الصفحة: 198 من قسم التحقيق، وهو غير علي بن عتيق المذكور في 'غاية النهاية': 1\555.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 126 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 106 من قسم التحقيق.

(7) هو عبد الرّحمان بن محمد بن سعيد، أبو زيد الفاسي، من شيوخ القراء بالمغرب في القرن الثامن للهجرة، أخذ عن ابن برّي وتفقّه به في علم القراءات، وتخرّج عليه في قراءة نافع خاصّة، ثم خلفه على كرسيّ الإقراء بالقرويين، فأخذ عنه خلق كثير منهم يحيى السرّاج، الذي ذكر في فهرسته أنه سمع منه 'الدّرر اللّوامع' بمدينة فاس سنة: 765 هـ. انظر 'فهرسة ابن السرّاج: 26، وورقم مخطوطته بالخزانة الحسنية: 10929، و'القرّاء والقراءات بالمغرب': 28.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 137 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 137 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 137 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(13) انظر القصيدة 'الحصرية': الورقة 34، ورقم البيتين: 47 و48، بالمجموع رقم: د 1148، بالخزانة العامة.

(14) البقرة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 2.

(15) السّجدة، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 32.

(16) البقرة، جزء من الآية: 235، ورقم السّورة: 2.

(17) آل عمران، جزء من الآية: 135، ورقم السّورة: 3.

ومثّل بالألف وحدها، لأنّها أصل أحرف المدّ، فاستغنى بها عن غيرها، ومن ذلك: ﴿يـأيّها﴾(1)، و﴿يـآدم﴾(2)، و﴿يـأبت﴾(3)، و﴿يـأخت﴾(4)، و﴿هـؤلاء﴾(5)، وما أشبهه، من المتّصل في الخطّ، المنفصل في الأصل. وقال ابن الباذش(6) في 'الإقناع': "وقال ابن عبد الوهّاب(7) ـ فيما أخبرني عنه أبو الحسن بن كُرْز(8) ـ : أجمعوا على مدّ ﴿يـآدم﴾(9) و﴿يـأخت﴾(10) وأشكاله، أجروها مجرى ما هو من كلمة، للزومها ما بعدها"(11)، قال: ـ يعني ابن عبد الوهّاب(12) ـ "ويلزم مثل ذلك(13) في ﴿هـؤلاء﴾(14)، ثمّ فرّق بين 'يا' و'ها' بتعليل ذكره"(15). قال ابن الباذش(16): "والّذي عليه شيوخنا، أنّه لا فرق بين ﴿يـآدم﴾(17)، وبين ﴿بما أنزل إليك﴾(18)"(19).

قلت: وإلى هذا ذهب شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(20) ـ رضي الله عنه ـ وصوّبه، وبذلك قرأت عليه وعلى غيره، لمن مذهبه قصر المنفصل من القرّاء، وبه آخذ، وعليه جرى النّاظم، فذكر المنفصل مطلقا.

وقوله: 'لعدم الهمزة حال الوقف': هذا إشارة إلى العلّة الموجبة للخلاف في ذلك، وهي كون الهمزة عارضة، إذ لا تثبتُ إلا في حال الوصل. قال المهدويّ(21) في 'الشّرح': "فإذا انفصلت المَدّة من الهمزة، وكان حرف المدّ واللّين في آخر الكلمة، والهمزة في أوّل أخرى، ضعُف المدّ ولم يلزم لزومه في المتّصل، إذ ليس بلازم في الوصْل والوقف، كما كان

(1) البقرة، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 2.

(2) و(9) و(17) البقرة، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 2.

(3) يوسف، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 12.

(4) و(10) مريم، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 19.

(5)و(14) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(6) و(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) و(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(8) هو علي بن أحمد بن كُرز، أبو الحسن الأنصاري الغرناطي، أخذ القراءات عن ابن عبد الوهّاب القرطبي وغانم بن وليد وأبي عبد الله بن عتاب، وعني بالإقراء وسماع العلم من الشيوخ وروايته عنهم، وكان فاضلا ثقة، مات بغرناطة سنة: 511 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\523، و'معرفة القراء': 1\481-482، و'الصّلة' لابن بشكوال: 2\424.

(11) و(15) و(19) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 290، بتحقيق المزيدي.

(13) في مخطوطتي 'ح' و'ق': مثل هذا.

(18) البقرة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 2.

(20) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(21) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

في المتّصل(1)". قال: "ألا ترى أنّك تقف على: ﴿قالوا﴾(2)، فتنفصل الواو من همزة: ﴿ءامنّا﴾(3) فيزول المدّ، وكذلك ما أشبهه"، قال: " فلما ضعُف المدّ ـ للعلّة الّتي ذكرناها ــ اختلفوا فيه، فمن ترك المدّ، فعلى ما ذكرناه من علّة الانفصال، ومن مدّ، فإنّه ينظر إلى الموضع الّذي يتّصل فيه حرف المدّ واللّين بالهمزة فمدّه"(4).

وفي ذكر النّاظم عدم الهمزة في الوقف، إشعار أنّ المدّ في ذلك لمن يمدّ، إنّما يكون في حال الوصل، إذ لا موجب للمدّ في الوقف، لعدم الهمزة فيه. وقد نصّ على ذلك مكيّ(5) في 'التّبصرة' و'الكشف'(6)، والمهدويّ(7) في 'الشّرح'(8)، وابن شريح(9) في 'الكافي'(10)، وابن مهلّب(11) في 'التّبيين، وابن الباذش(12) في شرح 'الحصريّة'، وغيرهم.

الإعراب:

'أو همزة': معطوف على قوله 'للسّاكن' في البيت قبل هذا، والعامل فيه العامل في 'السّاكن'، و'أو' هنا للتّنويع. لُبعدها: متعلّق بمحذوف، تقديره: أعني لبعدها، والهاء عائدة على 'الهمزة'. والثّقل: معطوف على 'لُبعدها'. والخُلف: مبتدأ. عن قالون: متعلّق بـ'الخُلف'. 'في المنفصل': في موضع الخبر. نحو: حال من المنفصل، والعامل فيه الجارّ والمجرور، والتّقدير: حالة ع/٧٩ كونه نحو. 'بما أنزل': مضاف إليه محكيّ. 'أو ما أخفي': ح/٤٩ معطوف عليه، وهو أيضا محكيّ. لعدم: متعلّق بـ'الخلف'. الهمزة: مضاف إليه. حال: منصوب على إسقاط حرف الجرّ، أي في حال، والعامل فيه 'لعدم'. الوقف: مخفوض بالظّرف. ثمّ قال:

[72] وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَا **** وَلِسُكُونِ الْوَقْفِ وَالْمَدُّ أَرَا

ذكر هنا الخُلف في فصلين: الأوّل في حكم المدّ، إذا وقع بعد الهمز المغيّر. الثّاني: في حكمه إذا وقع بعده السّكون للوقف. فبدأ أوّلا بذكر الفصل الأوّل، وبيانه أنّ المدّ إنّما وجب مع

(1) في 'ح': في المنفصل، وهو سهو من الناسخ.

(2) و(3) البقرة، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 2.

(4) و(8) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 21.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الكشف': 57\1، و'التّبصرة': 60.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الكافي' لابن شريح: 12.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

الهمزة إذا كانت محقّقة، فإذا تغيّرَت اختُلف هل تراعى أم لا؟ والتغيّر(1) هنا يكون إمّا بالتّسهيل أو بالإسقاط، مثال ذلك: ﴿من السّمآ.إن﴾(2) وشبهه، و﴿أوْليا.أولئك﴾(3) على قراءة قالون(4)، في تسهيله الهمزة الأولى بين بين، و﴿جآ اجلهم﴾(5) وشبهه، على قراءته في إسقاطه الأولى، على ما يأتي ذكر ذلك كلّه، إن شاء الله. قال الدّاني(6) في 'الإيضاح'(7): "وقد اختلَف شيوخنا في قَصر الألف، وفي إشباع مدّها، إذا سقطت الهمزة بعدها، أوسهّلت فجعلت بين بين، فقال بعضهم: يُشبَع مدّها لكون ما حدث في الهمزة - من إسقاطها وتسهيلها - عارضا، والعارض لا يُعتدّ به إذ لا يلْزَم، فلذلك أُشبِع مدّ الألف قبلها في حال عدم وجودها ظاهرة محقّقة، كما يُشْبع مع ظهورها محقّقة. وقال آخرون: لايُشبع مدّ هذه الألف، لأنّ ذلك إنّما كان يجبُ فيها مع ظهور الهمزة، ولـمّا ذهبت من اللّفظ ولم تظهر فيه محقّقة، استُغْني عن إشباع مدّها". وذكر في 'التّيسير'، و'التّعريف'(8)، وكتاب 'رواية أبي نشيط' الوجهين، وأنّ المدّ أقْيَس. وقال في 'الإيضاح': "والوجهان جيّدان، والأوّل أقيس، لـما بيّنته من قبل". وقال في 'التّمهيد': "و[القول الأوّل أقيس، وهو الّذي أختار". وقال في 'الاقتصاد': "والوجهان جيّدان، وقد قرأت بهما، غير أنّ](9) الأوّل أقيس"، يعني المدّ، وقال في 'جامع البيان'(10) نحوه. وقال الشّاطبيّ(11) في قصيدته:

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ **** يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلاَ(12)

قلت: وإشباع المدّ في ذلك كلّه، هو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(13) رضي اللّه عنه، وبذلك قرأت عليه وعلى غيره، وبه آخذ. وأمّا الألف

١٨٤

(1) في 'ع': التغيير، وفي 'ح' و'ق': التغيّر.

(2) الشّعراء: جزء من الآية: 187، ورقم السّورة: 26.

(3) الأحقاف، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 46.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) الأعراف، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 7.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) هو كتاب 'الإيضاح في الهمز' للدّاني، وقد ذكره المنتوري في 'الفهرسة': 22.

(8) انظر 'التيسير': 37، و'التعريف' للدّاني: 59.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(10) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 94.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 73.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

الفاصلةُ بين الهمزتين(1) من كلمة، على قراءة قالون في تسهيله الثّانية، وإدخال الألف قبلها نحو: ﴿ءاأنذرتهم﴾(2)، و﴿ءاونبّئكم﴾(3)، و﴿ءايذا﴾(4) وما أشبه ذلك، فذكر الدّاني(5) في 'الإيضاح' فيها الوجهين: إشباع المدّ، وترك الإشباع، ثمّ قال: "وإشباع المدّ عندي أقيس". وهو ظاهر قول النّاظم. وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(6) رضي الله عنه: ع/٨٠ "وأمّا الألف في ذلك فمدّها مُشبَع، ولا يجوز ترك إشباعها، لأنّها إنّما دخلت بعد تسهيل الثّانية، كرهوا اجتماعها مع المحقّقة قبلها، كما كره المحقّقون اجتماع الهمزتين ففصلوا بينهما بالألف، نصّ على ذلك سيبويه(7)"(8). قلت: وبالإشباع في ذلك قرأت عليه، وبه آخذ. وقد ذكر إشباع المدّ خاصّة في ذلك، مكّي(9)، في 'التّنبيه'، و'التّبصرة'(10)، و'المفردات'؛ وابن سفيان(11) في 'الهادي'، والمهدويّ(12) في 'الشّرح'(13)، وابن شريح(14) في 'الكافي'(15)، و'التّذكير'، و'المفردات'؛ وابن مهلّب(16) في 'الشّرح'.

وأمّا الألف في ﴿هأنتم﴾(17) على قراءة قالون(18)، فإن جعلت الهاء مبدلة من همزة والأصل 'أأنتم'، فممدودة لا غير، على ما تقدّم في ﴿ءاأنذرتهم﴾(19) وبابه. وإن جعلت الهاء للتّنبيه

(1) في 'ح': همزتين، وفي 'ع' و'ق': الهمزتين.

(2) و(19) البقرة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2؛ ويس، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(3) آل عمران، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 3.

(4) الرعد، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 13.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\548-549.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'التبصرة' لمكي: 71، و'النشر' لابن الجزري: 1\369.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 23.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(15) انظر 'الكافي' لابن شريح: 16.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(17) آل عمران، جزء من الآية: 66، ورقم السّورة: 3.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

فمن أخذ له بقصر المنفصل قصر، ومن أخذ له بمدّ المنفصل فيختلف، لأنّ بعد الألف همزاً مغيّراً، والأقيس المدّ. قال الدّاني(1) في كتاب 'رواية أبي نشيط': "فإن جُعلت الهاء للتّنبيه والأصل 'ها أنتم' أشبَع المدّ أيضا، على مذهب من لم يميّز بين ما كان من كلمة ومن كلمتين من حروف المدّ واللّين، وتلك قراءتي على أبي الحسن بن غلبون(2). و لم يُشْبِع في مذهب من ميّز ذلك، وتلك قراءتي على أبي الفتح الضّرير(3)". قال: "ونصّ على المدّ عن قالون(4) أحمد بن صالح(5)، ونصّ غيره من الرّواة عنه على ترك المدّ". وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(6) رضي الله عنه: "والأوْلى عندي أن تكون الهاء في قراءته للتّنبيه". قلت: وبالوجهين قرأته عليه كسائر المنفصل.

وأمّا ﴿اللاّى﴾(7) على قراءة ورش(8) في تسهيله الهمزة بين بين ـ على ما يأتي ذكره ـ فذكر الدّاني(9) في 'جامع البيان'، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'، و'التّعريف'(10)، و'التّلخيص' و'إيجاز البيان'، و'الموجز'، أنّ المدّ والقصر جائزان في مذهبه. وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "واختلف أصحابنا في تمكين ح/٥٠ مدّ الألف قبلها، وفي ترك ذلك فقال بعضهم: تُمكّن الألف لأنّ تسهيل الهمزة عارض. وقال بعضهم: لا تمكّن إلاّ على مقدار ما يوصل به إليها، لأنّ تمكينها إنّما كان من أجل الهمزة، فلمّا سُهّلت زال التّمكين". وقال في 'التّمهيد' نحوه. قال في 'إرشاد المتمسّكين': "والقول الأوّل أقيسُ وبه آخذ"، يعني المدّ. وقال في 'التّمهيد': "والقولان صحيحان، وبهما قرأت، والأوّل أختار لوضوحه"، يعني المدّ. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(11)رضي الله عنه: "واختياري القصر، لأنّ الرّواية جاءت عنه بذلك، وللزوم التّسهيل في الوصْل والوقف".

١٨٦

(1) و(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) هو أحمد بن صالح، أبو جعفر المصريّ الإمام الحافظ، المعروف بابن الطبريّ، ولد سنة: 170 هـ، وقرأ على ورش وقالون، وقرأ عليه أحمد الرّشديّ والحسن الأُشنانيّ، وحدّث عن ابن عيينة وابن وهب وعبد الرزاق، وحدث عنه البخاري وأبو داود والترمذي، وتوفي سنة: 248 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\62، و'معرفة القرّاء': 1\184-188، و'تهذيب التهذيب': 1\39، و'شذرات الذهب': 2\117، و'ميزان الاعتدال': 1\103، و'تذكرة الحفاظ': 2\495. و'خلاصة تذهيب الكمال': 6، و'طبقات الشّافعية' للسّبكي: 2\6، و'العبر': 1\450، و'شجرة النّور الزكيّة': 67.

(6) و(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) الأحزاب: بآية: 4، سورة رقم: 33؛ والمجادلة: بآية: 2، سورة رقم: 58؛ والطّلاق، بآية: 4، سورة رقم: 65.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'جامع البيان': الورقة 76، و'التيسير': 144، و'التعريف' للدّاني: 106.

قلت: وبالقصر قرأته لورش عليه وعلى غيره من شيوخي رضي ا لله عنهم، وبه آخذ.
والرّواية الّتي جاءت عنه بالقصر، ذكرها الدّاني(1) في 'جامع البيان' فقال: "وقال أبو الأزهر(2)، وأبو يعقوب(3)، وداود(4) عن ورش(5) ﴿اللاّي﴾(6) غير ممدودة ولا مهموزة". وذكر في 'إيجاز البيان'، أنّ الثّلاثة المذكورين قالوا ع/٨١ ذلك في كتبهم عن ورش. قال شيخنا(7) رحمه ا لله: "معنى 'غير ممدودة': مقصورة الألف، ومعنى 'ولامهموزة': مسهّلة بين بين". وأمّا ﴿اللاّئ﴾ على قراءة قالون(8) فممدود لا غير، لأنّه يحقّق الهمزة.

وقوله: 'ولسكون الوقف': هذا هو الفصل الثاني، وذلك أنّ ما سكن في الوقف ـ وهو محرّك في الوصل ـ اختلف فيه، فمنهم من يمدّه، ومنهم من يقصره. قال الشّاطبي(9) في قصيدته:

.... **** وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلاَ(10)

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(11) رضي ا لله عنه: "يريد بالوجهين: القصر، والمدّ الطويل مقدار ألفين وياءين وواوين". وقال الدّاني في 'التّمهيد': "واعلم أن حروف المدّ واللّين الثّلاثة، إذا وقعن قبل آخر الكَلِم الموقوف عليهنّ نحو: ﴿يعلمون﴾(12)، و﴿يتّقون﴾(13)، و﴿يبصرون﴾(14)، و﴿عليم﴾(15)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) هو عبد الصمد بن عبد الرّحمان ابن القاسم العُتَقِي، أبو الأزهر المصري، قرأ على ورش، وروى عن ابن أبي طيبة؛ وقرأ عليه محمد بن سعيد الأنماطي وحبيب بن إسحاق ومحمد بن وضاح القرطبي، ولمكانة أبي الأزهر اعتمد الأندلسيون قراءة ورش واحتفلوا بها، وتوفي سنة: 231 هـ. انظر 'غاية النهاية':1\389، و'معرفة القراء': 1\182.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(4) هو داود بن أبي طيبة بن هارون بن يزيد، أبو سليمان المصري، قرأ على ورش، وهو من جلّة أصحابه، وعلى ابن كيسة صاحب سليم؛ وروى القراءة عنه ابنه عبد الرّحمان وموّاس بن سهل وحبيب القرشي والفضل بن يعقوب الحمراوي وعبيد بن محمد البزاز، وتوفي سنة: 223 هـ. انظر 'معرفة القراء': 1\182-183، و'غاية النهاية': 1\279.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) الأحزاب: بآية: 4، سورة رقم: 33؛ والمجادلة: بآية: 2، سورة رقم: 58؛ والطّلاق، بآية: 4، سورة رقم: 65.

(7) و(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'سراج القارئ المبتدئ' لابن القاصح العذري: 58.

(12) البقرة، حزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 2.

(13) البقرة، حزء من الآية: 187، ورقم السّورة: 2.

(14) البقرة، حزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 2.

(15) البقرة، حزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 2.

و﴿خبير﴾(1)، و﴿بصير﴾(2)، و﴿الضالّين﴾(3)، و﴿العادّين﴾(4)، و﴿نستعين﴾(5)، و﴿لكلّ باب﴾(6)، و﴿ترضاه﴾(7)، و﴿النّار﴾(8)، و﴿النّهار﴾(9)، وما أشبهه. فإنّ أصحابنا اختلفوا في ذلك، فمنهم من يمكّن المدّ فيه تمكينا مُشبَعا كالتّمكين مع الهمزات، من أجل السّاكنين، وهو مذهب شيخنا عليّ بن بشر(10) وغيره".

وقال في 'الاقتصاد' نحوه، وقال في 'إيجاز البيان': "وهو مذهب شيخنا علي بن محمّد بن بشر، وعامّة القدماء من مشيخة المصريّين الآخذين بالتّحقيق، وبذلك قرأت على الخاقاني خلف بن إبراهيم(11) شيخنا عن قراءته". وقال في 'جامع البيان': "وبذلك كنت أقف على الخاقاني". وقال في 'إيجاز البيان': "والعلّة فيما ذهبوا إليه أنّ الوقف يلزمُه السّكون، فصار لذلك سكون الوقف عليه كالأصلي، فزيد في التّمكين لحروف المدّ واللّين قبله، ليتميّز بالزّيادة ويخرج بها عن التقاء السّاكنين". قال في 'التّمهيد': "ومنهم من يمكّن المدّ في ذلك، تمكينا وسطا من غير إشباع، وهذا مذهب شيخنا فارس بن أحمد(12)، وطاهر بن غلبون(13)، وهو مذهب الأكابر من أصحاب ابن مجاهد(14)". وقال في 'إيجاز البيان': "[وهذا مذهب عامّة من لقينا من شيوخنا، ومذهب الأكابر من أصحاب ابن مجاهد](15)". وقال في 'الاقتصاد' نحوه. وقال في 'إيجاز البيان':

(1) البقرة، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 2.

(2) البقرة، جزء من الآية: 110، ورقم السّورة: 2.

(3) الفاتحة، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 1.

(4) المؤمنون، جزء من الآية: 113، ورقم السّورة: 23.

(5) الفاتحة، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 1.

(6) الحجر، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 15.

(7) النّمل، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 27.

(8) البقرة، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 164، ورقم السّورة: 2.

(10) هو عليّ بن محمّد بن إسماعيل بن بشر، أبو الحسن الأنطاكي التميمي، نزيل الأندلس، ولد بأنطاكية سنة: 299 هـ، وقرأ على إبراهيم بن عبد الرزّاق ومحمد بن الأخرم ومحمد بن جعفر بن بيان، وقرأ عليه الهيثم بن الصباغ وإبراهيم بن مبشر وأحمد بن طريف، وقدكان رأسا في القراءات، بصيرا بالعربية والحساب، وله حظ من الفقه، توفي بقرطبة سنة: 377 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\564-565، و'شذرات الذهب': 3\90، و'معرفة القراء': 1\342-343.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 43 من قسم التحقيق. (15) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

"والعلّة فيما ذهبوا إليه، كالعلّة فيما ذهب إليه الأوّلون، غير أنّهم لم يُشبِعوا، لئلاّ يُسوّوا بذلك بين ما سكُونه أصلي على الحقيقة، وبين ما سكُونه مُشبّه به". قال في 'التّمهيد': "ومنهم من لا يمكّن المدّ في ذلك، إلا بمقدار الإتيان بحرف المدّ لا غير، لأنّ السّاكن الثّاني عارض، وهو مذهب شيخنا الحسن بن سليمان(1)، وهو القياس". وقال في 'الاقتصاد' نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': "وهذا مذهب شيخنا الحسن بن سليمان وجماعة إليه من متأخّري أهل الأداء". قال: "والعلّة فيما ذهبوا، أنّ الموجب لزيادة التّمكين عارض غير أصلي، وإن كان لازما في الوقف، فقد لا يوقف على الكَلِم، ويوصلن فيتحرّكن عند ذلك، فيذهب السّكون، فوجب أن لا يُزاد في تمكين حرف المدّ لذلك"، قال: "وأيضا فإنّ الجمع بين السّاكنين ممّا يختص به الوقف، فلا يحتاج إذن حرف المدّ فيه إلى زيادة تمكين، ليتميّز به من السّاكن الّذي بعده، كما يحتاج إلى ذلك في الوصل، الّذي يمتنع الجمع بين ساكنين فيه"، يريد نحو: ﴿والدّوابّ﴾(2)، و﴿محيايْ﴾(3) - بالإسْكان - وما أشبه ذلك. وحكى في 'إرشاد المتمسّكين' الأقوال الثّلاثة، ولم ينسُبها لأحد، وبدأ بذكر المتوسّط، ثمّ المُشبَع، ثمّ القصْر، وقال: "وبما قدّمت لك قرأت وبه آخذ"، يعني المدّ المتوسّط. وقال في 'التّمهيد': "وبالتّمكين من غير إسْراف آخذ في جميع ذلك، وبه قرأت على أكثر شيوخي، وعليه أعوّل". وقال في 'إيجاز البيان': "والّذي قرأت به أنا على أبي الفتح(4)، وأبي الحسن(5) وغيرهما، هو التّمكين الزّائد والمدّ الوسط، وبذلك آخذ غير أنّي إلى الزّيادة في التّمكين أميلُ، لأنّه مطابق لمذهب ورش(6) في التّحقيق، وبيان السّواكن، والإشباع لحروف المدّ واللّين مع الهمزات، وتفكيك الحروف". وذكر في 'التّلخيص'، و'الموجز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، المدّ المُشبَع خاصّة. ع/٨٢

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(7) رضي الله عنه: "لا يجوز عندي في هذا الفصل الوقف بالمدّ المتوسّط، لأنّه لا وجه له، ولا أصل له في القراءة يُرجع إليه". ح/٥١

(1) هو الحسن بن سليمان بن الخير، أبو علي الأنطاكي، أخذ القراءات عن أبي بكر الأدفويّ وأبي الفتح بن بدهن وأبي الفرج الشنبوذي، وقرأ عليه محمد القزويني وموسى المعدّل وأبو عمرو الدّاني، وقد كان أحفظ أهل وقته للقراءات، وأكثرهم تبعا للشواذّ من الحروف، وكان له إلمام بالتفسير وعلم المعاني والإعراب والعلل، قتل على يد الحاكم البغدادي بمصر سنة: 399 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\215، و'معرفة القراء': 1\353-354، (ترجمة الأدفويّ).

(2) الأنفال، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 8.

(3) الأنعام، جزء من الآية: 162، ورقم السّورة: 6.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

وقال ابن الباذش(1) في 'الإقناع': "فأمّا ما عرض فيه التقاء ساكنين في الوقف"، ومثّل ذلك ثمّ قال: "فلأهل الأداء فيه مذهبان، منهم من لا يمدّ شيئا من ذلك، لأنّ الوقف يحتمل اجتماع ساكنين، فحرف المدّ في هذا كغيره نحو: 'حفص' و'بكر'، وممّن ذهب إلى هذا ابن سفيان(2). ومنهم من يمدّ ويقول: إذا قدَرْتُ على الفرار من التقاء ساكنين، لم أجمع بينهما"، قال: "وإلى هذا يميل أبي(3) ـ رضي الله عنه ـ وهو اختيار أبي الحسن الأنطاكي(4)"، قال: "وكلا القولين صواب"(5) قلت: وبالقصر في ذلك، وقفت على أكثر من قرأت عليه. وقال الحصري(6) في قصيدته:

وَإِنْ يَتَطَرَّفْ عِنْدَ وَقْفِكَ سَاكِنٌ **** فَقِفْ دُونَ مَدٍّ ذَاكَ رَأْيِي بِلاَ فَخْرِ(7)

فَجَمْعُكَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ يَجُوزُ إِنْ **** وَقَفْتَ وَهَذَا مِنْ كَلاَمِهِمُ الْحُرِّ(8)

وسألت شيخنا الأستاذ أبا عبد الله القيجاطي(9) رضي الله عنه عن مذهبه في ذلك، فقال لي: "الاختيار عندي، أن يُجْرى على حكم أحرُف المدّ واللّين، إذا أتت بعدهنّ الهمزات في كلمة أخرى، فمن أخذ في ذلك بالمدّ، أخذ هنا بالمدّ، ومن أخذ هناك بالقصر، أخذ هنا بالقصر". وهذا الّذي ذهب إليه شيخنا ـ رحمه الله ـ هو الوجه، وبه آخذ.

وقوله: 'والمدّ أرى': أي أختار المدّ في أحرف المدّ واللّين، إذا وقع بعدهنّ الهمز المغيَّر، أو السّكون للوقف. وما ذكره النّاظم في هذين ع/٨٣ البيتين حكم مطلق، يدخل فيه ورش(10) وقالون(11)،

١٩٠

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(3) هو علي بن أحمد بن خلف، أبو الحسن الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الباذش، ولد سنة: 444 هـ، قرأ على أبي القاسم الأنصاري وأبي علي الصدفي ويحيى اللّواتي، وقرأ عليه ولده أبو جعفر وعلي بن خلف؛ روى عن القاضي عياض، وعنه ابن عطية وابن أبي زمنين، توفي بغرناطة سنة: 528 هـ، له شروح على 'الكتاب'، لسيبويه، و'الإيضاح' للفارسي، و'الأصول' لابن السراج. انظر 'بغية الوعاة': 2\142-143، و'الدّيباج المذهب': 205-206، و'هديّة العارفين': 1\696، و'غاية النهاية': 518-519، و'إنباه الرّواة': 2\227-228، و'الإحاطة': 4\100-101.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 188 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 297، بتحقيق المزيدي.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'المنظومة الحصرية' في قراءة نافع، لعليّ بن عبد الغني الحصري: الورقة 34، البيتان رقم: 50 و51، والمخطوط يقع ضمن مجموع رقمه: د 1148، بالخزانة العامّة بالرباط.

(8) انظر 'المنظومة الحصرية': الورقة 35، البيت رقم: 50، مجموع رقم: د 1148، بالخزانة العامّة.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

على ما قدّمه في صدر الرّجز. واعلم أنّ الدّاني(1) ذكر في 'الاقتصاد' و'التّمهيد'، أنّ المدّ الزّائد في أحرف المدّ واللّين، يكون إذا وُقف على ما بعدهنّ بالسّكون أو الإشمام، ولا يكون إذا وُقف على ما بعدهنّ بالرّوم. وقال في 'إيجاز البيان': "واعلم أنّ هذا الّذي ذكرت، من اختلاف أهل الأداء في زيادة التّمكين في هذا الباب، إنّما يكون موجودًا إذا وُقف على الكلم بالسّكون المحض، أو بالإشمام فيما كان من ذلك مرفوعا أو مضموما، إذ كان الإشمام لا يؤتى به إلاّ بعد السّكون الخالص لا غير، فأمّا إذا وقف على ذلك بروم الحركة، فزيادة التّمكين مع(2) ذلك عندي غير متمكّن، من قِبَل أنّ روم الحركة حركة، وإن ضَعُفت بذهاب معظمها، فكما لا يزاد في تمكين حرف المدّ مع تحريك ما بعده - سوى الهمزة - كذلك ينبغي أن لا يُزاد في تمكينه مع ذلك". وقال في 'جامع البيان': "فإن وُقف على أواخر الكلم بالرّوم، امتنعت الزّيادة والإشباع لحرف المدّ قبلهنّ، لأنّ روم الحركة حركة وإن ضعُفت، وزال معظم صوتها، وخفّ النّطق بها، وذلك من حيث تقوم في وزن الشّعر - الّذي هو مبنيّ على التّعادل - قيامها، فكما تمتنع الزّيادة لحرف المدّ مع تمطيطها، كذلك تمتنع مع توهينها"(3).

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(4) رضي الله عنه: "ذكر الدّاني(5) فيما تقدّم أنّ الرّوم عنده في الوقف حركة يسيرة قد أُضعف الصّوت بها، فحكمها حكم الحركة التّامّة، وذلك ليس بشيء، لأنّه يئول(6) قوله أنّه يوقَف على متحرّك، ولم يقل بذلك أحد، وإنّما حكمها حُكم السّكون، والحركة المختلسة في الوصل في نحو: ﴿ينصركم﴾(7)، و﴿يشْعركم﴾(8)، و'قَرْم مَلِكٍ'(9) هي الّتي حكمها حكم الحركة التّامّة، فجعل الباب واحداً، وبنى عليه أنّه لا يجوز الوقف بالمدّ، وقوله خطأ لا شكّ فيه، بل يجوز الوقف بالمدّ مع الرّوم كما يجوز مع الإسكان والإشمام".

قلت: وبما ذكره شيخنا - رحمه الله - في هذا الفصل، من المدّ في الوقف بالرّوم، أخذ عليّ في الختمة الّتي قرأتها عليه بالوقف بالرّوم، وبذلك آخذ.

واعلم أنّه إذا كان في هذا الفصل آخر الكلمة الموقوف عليها، همزةً أو حرفاً مشدّداً، فلا خلاف بين القرّاء في زيادة المدّ لأحرف المدّ واللّين، سواءٌ وقفت بالسّكون أو بالإشمام أو بالرّوم.

(1) و(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) في 'ع' و'ق': مع، وفي 'ح': في.

(3) انظر 'جامع البيان': الورقة 153.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) في 'ع': ينول، وفي 'ق' و'ح': يئول

(7) آل عمران، جزء من الآية: 160، رقم السّورة: 3.

(8) الأنعام، جزء من الآية: 109، رقم السّورة: 6.

(9) القرم: يطلق في اللّغة على العيب، والحبس، والجدع؛ والقرم: يراد به أيضا السّيّد والعظيم، ولعلّه المقصود هنا. انظر 'اللّسان' لابن منظور، و'الصحاح' للجوهري: مادّة (قرم).

قال الدّاني(1) في 'جامع البيان': "فإن كان" ـ يعني الحرف الموقوف عليه ـ "همزةً أو حرفاً مدغما نحو: ﴿والسّمآء﴾(2)، و﴿من مآء﴾(3)، و﴿بريء﴾(4)، و﴿يضيء﴾(5)، و﴿من سوء﴾(6)، و﴿غير مضارّ﴾(7)، و﴿من يشاقّ﴾(8)، و﴿صوافّ﴾(9)، وشبهُه". قال: "وكذا ﴿على كلّ شيء﴾(10)، و﴿مطر السّوء﴾(11)، وشبهه، على مذهب ورش من طريق المصريّين عنه، فلا خلاف بينهم في زيادة التّمكين ع/٨٤ والإشباع لحرف المدّ من أجلهما، لأنّهما مُوجبَان ذلك له في حال التّحقيق والوصل". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. قال في 'جامع البيان': "وذلك على مقدار طباعهم ومذاهبهم، في حال التّحقيق والحدر"(12) قلت: وبذلك قرأت وبه آخذ. وأمّا قول ابن الباذش(13) في 'الإقناع': "فإن كانت الهمزة طرفا نحو: ﴿السّماء﴾(14)، و﴿ماء﴾(15)، و﴿السرّاء﴾(16)، و﴿الضرّاء﴾(17) ونحوه، ووقف عليها، فعندي أنّه يكون المدّ أطول، لأنّه قد اجتمع فيه ما افترق في: ﴿جاء﴾(18) و﴿الضّالّين﴾(19)"(20)، فقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله ح/٥٢ القيجاطي(21) رضي الله عنه: "هذا نظر منه وهو خطأ، ولم أر ذلك لغيره". قلت: وقد منع الدّاني

١٩٢

(2) و(14) البقرة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 2.

(3) البقرة، جزء من الآية: 164، ورقم السّورة: 2.

(4) التوبة، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 9.

(5) النّور، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 24.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 3.

(7) النّساء، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 4.

(8) الحشر، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 59.

(9) الحجّ، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 22.

(10) البقرة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(11) الفرقان، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 25.

(12) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 154.

(13) سبقت ترجمته في الهامش ورقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(16) آل عمران، جزء من الآية: 134، ورقم السّورة: 3؛ والأعراف، جزء من الآية: 95، ورقم السّورة: 7.

(17) آل عمران، جزء من الآية: 134، ورقم السّورة: 3؛ والأعراف، جزء من الآية: 95، ورقم السّورة: 7.

(18) النّساء، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 4.

(19) الفاتحة، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 1.

(20) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 286، بتحقيق المزيدي.

(21) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

في كتاب 'تقدير المدّ بالحروف'، أن تكون زيادة فوق ألفين وياءين وواوين.

الإعراب: والخُلف: مبتدأ. 'في المدّ': في موضع الخبر. لما تغيّرا: مـا: مصدريّة، وتغيرا: فعل ماض، والألف للإطلاق، والمجرور متعلّق بالخبر، كأنّه قال: والخلف ثابت أو مستقرّ لأجل التّغيّر. ولسكون: معطوف على 'لما تغيّرا'، أي لأجل التّغيّر ولأجل السّكون. الوقف: مضاف إليه. والمدّ: مفعول مقدّم. أرى: فعل مضارع، والفاعل ضمير المتكلّم وهو النّاظم. ثمّ قال:

[73] وَبـعْـدَهَـا ثَـبَـتَـت اَوْ تَـغَـيَّـرَتْ **** فَاقْصُرْ وَعَنْ وَرْشٍ تَوَسُّطٌ ثَبَـتْ

كلامه هنا في أحرف المدّ واللّين الثّلاثة التي بعد الهمزة، سواء كانت ثابتة وهي(1) المحقّقة مثل: ﴿ءامن﴾(2)، و﴿إيمانا﴾(3)، و﴿أوحي﴾(4)، وما أشبه ذلك؛ أو متغيّرة نحو: ﴿من السّماء آية﴾(5)، و﴿هؤلاء آلهة﴾(6)، وما أشبه ذلك؛ ومن ذلك: ﴿منَ امَن﴾(7)، و﴿قلِ اي﴾(8)، و﴿لقدُ اوحي﴾(9)، و﴿الاَخرة﴾(10)، و﴿الاِيمان﴾(11)، و﴿الاُولى﴾(12)، وما أشبه ذلك، إذا نَقَلْتَ الحركة. وقد نصّ على ذلك الدّانيّ(13)، قال في 'جامع البيان': "لأنّها في حال الالتقاء، والبدل في نيّة التّحقيق، فجرت لذلك مجرى المحقّقة"(14). وقال في 'إيجاز البيان': "لأنّ إلقاء حركتِها وإبدالَها وتسهيلَها عارض، والعارض لا يعتدّ به، إذ هو غير لازم". وقال في 'التّمهيد' و'إرشاد المتمسّكين' نحوه. وقوله: 'فاقصُر': حكم مطلق، فالمراد به ورش(15) وقالون(16)، فأمّا قالون فمن رواية أبي نشيط(17) وغيرها، ولا خلاف عنه في قصر ذلك، وأمّا ورش

(1) في مخطوطتي 'ح' و'ق': وهو.

(2) البقرة، جزء من الآية: 13، رقم السّورة: 2.

(3) آل عمران، جزء من الآية: 173، رقم السّورة: 3.

(4) الأنعام، جزء من الآية: 93، رقم السّورة: 6.

(5) الشّعراء، جزء من الآية: 4، رقم السّورة: 26.

(6) الأنبياء، جزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 21.

(7) البقرة، جزء من الآية: 62، رقم السّورة: 2.

(8) يونس، جزء من الآية: 53، رقم السّورة: 10.

(9) الزّمر، جزء من الآية: 65، رقم السّورة: 39.

(10) البقرة، جزء من الآية: 4، رقم السّورة: 2.

(11) البقرة، جزء من الآية: 108، رقم السّورة: 2.

(12) طه، جزء من الآية: 21، رقم السّورة: 20.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 85.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.

فـأخذ لـه بعض أهل الأداء بالقصر في ذلك كسائر القرّاء. قال مكّي(1) في 'التّنبيه': "وقد نُـقل تـرك المدّ عن ورش(2)، من طريق ابن مجاهد(3)، فيكون مثل قالون(4)، وليس ذلك بالمشهور كالـمدّ، ولا عليه نصّ من كِتَـاب أحد من الـمتقدّمين، ولا في كتاب ابن مجاهد(5) الذي عليه أصـل هـذا النّقـل، ولسنا نمنع القراءة به، وإنّما نفضّل عليه المدّ لما ذكرنا". قلت: وقد أخـذ بـالقصر في ذلـك لـورش(6) المقرئان: أبو الحسن الأنطاكي(7)، وأبو الحسـن ع/٨٥ بـن غلبـون(8)، ذكـر ذلـك الدّانـي(9) في 'جامع البيان'(10)، و'التّمهيـد'، و'إرشـاد المتمسّكين'، ونـصّ عليـه أبـو الحسـن بـن غلبـون(11) في 'التّذكرة'(12). وقال ابـن الباذش(13) فـي 'الإقناع': "وكان أبـو الحسن الأنـطاكي(14) يُنـكر زيادة المدّ فـي الباب كـلّه، وعلى ذلك كـان شيخُه إبـراهيم بن عبـد الـرّزاق(15)، وجماعـة مـن نظرائـه". قـال: "وإلـى إنكار ذلك ذهبت جـماعة مـن الـمتأخّرين مـنهم طاهر بـن غلبـون"(16). قلـت: وقـد قال الشّاطبي(17) في قصيدته:

..........وَابْنُ غَلْبُـونَ طَاهِرٌ **** بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَـوَّلاَ(18)

قال ابن الباذش(19) في 'الإقناع': "وقد وضع أبو محمّد مكّي(20) كتابا يؤيّد فيه قول المصريّين"(21).

(1) و(20) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(2) و(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) و(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) و(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 188 من قسم التحقيق.

(8) و(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 86.

(12) انـظر 'التّـذكـرة' لابـن غـلبـون: 1\108-109.

(13) و(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) هو إبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن، أبو إسحاق الأنطاكي، قرأ على أبيه، وعلى الأخفش وقنبـل وإسـحاق الخزاعي، وقرأ عليه علي الأنطاكي وعبد المنعم بن غلبون؛ وروى عن أبي أمية الطرسوسـي ومحمـد الصّـوري وعلـي البغوري، وروى عنه محمد الدهّان، ومحمد الملطي ومحمد الغسّاني؛ له كتاب في القراءات الثمان، وإليه كـان المنتهـى فيها، توفي سنة: 339 هـ. انظر 'شذرات الذهب': 2\346، و'غاية النهاية': 1\16، و'معرفة القراء': 1\287-288.

(16) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 294، بتحقيق المزيدي.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(18) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 56.

(21) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 294؛ وانظر 'التبصرة': 60.

قال: "وكذلك [أبو](1) عبد ا لله بن سفيان(2) وضع كتابا على الأنطاكيّ(3) خاصّة"(4).

وقوله: 'وعن ورش توسّط ثبت': قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(5) رضي ا لله عنه: "هذا خطأ وإنّما ثبت عن ورش(6) المدّ المشبع". قال: "وإنّما أخذ ذلك النّاظم ـــ وا لله أعلم ـ من كلام الحافظ أبي عمرو(7)"، قال: "ولا يفهم من كلامه إلا القصر، فمن تأمّل كلامه ظهر [له](8) ذلك". قال: "وقد قال قبله الشّاطبيّ(9) في قصيدته:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ **** فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِوَرْشٍ مُطَوَّلاَ

وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ كَآمَنَ هَؤُلاَ **** ءِ آلِهَةً آتَى لِلإِيمَانِ مُثَّلاَ(10)

ولا أعلَمَ من هؤلاء القوم". قلت: لعلّهم الّذين صنّفوا في القراءات بعد الدّاني(11) على طريقته، وفهموا من كلامه التّوسّط كما فهمه النّاظم، وقد وقفت على ذلك في كتب بعضهم.

وها أنا أذكر نصوص الحافظ أبي عمرو الدّاني(12) في كتبه، قال في 'التّعريف': "وتفرّد ورش(13) بزيادة التّمكين قليلا لحروف المدّ واللّين، إذا تقدّمتهنّ الهمزات، وسواء ظهرن محقّقات، أو أُلقيَ حركاتُهنّ على ساكن قبلهنّ، أو أبدلن نحو: ﴿ءامنوا﴾(14)، و﴿ءامن﴾(15)، و﴿ءاسن﴾(16)، و﴿إيمانكم﴾(17)، و﴿لإيلاف قريش إيلافهم﴾(18)، و﴿مستهزءون﴾(19)، و﴿فادرءوا﴾(20)،

(1) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 188 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 294، بتحقيق المزيدي.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) و(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) و(11) و(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 53.

(14) البقرة، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 2.

(15) البقرة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 2.

(16) محمد، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 47.

(17) البقرة، جزء من الآية: 93، ورقم السّورة: 2.

(18) قريش، جزء من الآية: آية: 1 وجزء من آية: 2، ورقم السّورة: 106.

(19) البقرة، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 2.

(20) آل عمران، جزء من الآية: 168، ورقم السّورة: 3.

و﴿مَنَ آمن﴾(1)، و﴿قالتْ اولاهم لأخراهم﴾(2)، و﴿هؤلاء آلهة﴾(3)، و﴿من السّماء آية﴾(4)، وشبهه ممّا لم يقع فيه قبل الهمزات ساكن، غير حرف مدّ ولين"(5). يريد نحو: ﴿القرءان﴾(6) وما أشبهه. وقال في كتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين': "فأصحاب أبي يعقوب(7)، يزيدون في تمكينهنّ يسيرا، على مذهبه في التّحقيق". وقال في 'التّيسير': "فإنّ أهل الأداء من مشيخة المصريّين، الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش(8)، يزيدون في تمكين ح/٥٣ حرف المدّ في ذلك، زيادة متوسّطة على مقدار التّحقيق"(9). وقال في 'التّلخيص' و'إيجاز البيان': "يمكّنون حروف المدّ في ذلك، تمكينا وسطا من غير إسراف، على مقدار مذهب ورش في تحقيق القراءة، وتفكيك الحروف، وإشباع الحركات، وتبيين السّواكن". ع/٨٦ زاد في 'إيجاز البيان': "ولا يُوقف على حقيقة ذلك إلاّ بالمشافهة". وقال في 'جامع البيان': "تمكينا وسطا بزيادة يسيرة، وهي كالزّيادة الّتي يزيدها - من هذا الطّريق - في تمطيطهنّ، مع تأخّر الهمزات في المتّصل والمنفصل، مطابقة لمذهبه في التّحقيق، وتُحْكِمها المشافَهة"(10). وقال في 'الاقتصاد': "فرُوي عنه مدّهنّ زيادة يسيرة، كالزّيادة الّتي يزيدها على القرّاء في مدّهنّ، إذا أتت الهمزات بعدهنّ". وقال في 'التّمهيد' و'إرشاد المتمسّكين': "وإنّما هي زيادة يسيرة على مذهب غيره من القرّاء، كمذهبه في الزّيادة لحرف المدّ، إذا أتت الهمزة بعده، ألا ترى أنّ ورشا يُشْبِع المدّ في ذلك، فوق إشْباع غيْره من القُرّاء إلا حمزة(11) وحده، فكذلك تلك الزّيادة سواء، مع الإجماع على أنّ الزيادة لحرف المدّ مع تقدّم الهمزة، كشطْر الزّيادة في التّقْدير له مع تأخّرها". قلت: لا يوجد الإجماع على ما ذكَر، بل أكثر المصنّفين للحروف، حملوا الرّواية على ظاهرها، ونَصّوا في كتبهم على المدّ، في ﴿ءامن﴾(12) وبابه لورش، وإلى هذا ذهب الإمام

(1) البقرة، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 2.

(2) الأعراف، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 7.

(3) الأنبياء، جزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 21.

(4) الشّعراء، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 26.

(5) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 61.

(6) البقرة، جزء من الآية: 185 ، ورقم السّورة: 2.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 35.

(10) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 87.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(12) البقرة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 2.

أبو الحسن محمّد بن أحمد بن أيّوب بن شنبوذ(1)، والشّيخ أبو الفضل محمّد بن جعفر بن عبد الكريم الخزاعي(2)، والإمام أبو بكر محمّد بن علي الأدفُويّ(3)، والإمام أبو الطّيّب عبد المنعم بن عُبيد الله بن غلبون الحلَبي(4)، والشّيخ أبو محمّد مكّي بن أبي طالب القيسي القيرواني(5)، والمقرئ أبو عبد الله محمّد بن سفيان الفقيه(6)، والشّيخ أبو العبّاس أحمد بن عمّار المهدويّ(7)، والحافظ أبو عليّ الحسن بن عليّ الأهوازي(8)، والمقرئ أبو القاسم عبد الوهّاب بن محمّد بن عبد الوهّاب القرطبي(9)، والإمام أبو عبد الله محمّد بن شريْح الرّعَيْني(10)، والمقرئ أبو الحسيْن محمّد بن إبراهيم بن البيّاز اللّوَاتي(11)، والمقرئ أبو عليّ منصور بن الخير بن يعلى المغراوي المالقي(12)، والشّيخ أبو القاسم عبد الرّحمان بن أبي بكر بن أبي سعيد بن الفحّام القرشي(13)، والشّيخ أبو الطّاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد العمراني(14)، والمقرئ أبو محمّد شُعيْب بن عيسى بن عليّ بن جابر الأشجعي اليابُري(15)، والأستاذ أبو بكر محمّد بن عبد اللّه بن معاذ اللّخمي الإشبيلي(16)، والمقرئ

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 179 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(12) هو منصور بن الخير بن يعقوب بن يعلى المغراوي، أبو علي المالقي المقرئ، أخذ القراءات عن أبي عبد الله محمد بن شريح وأبي معشر الطبري، وجالس أبا الوليد الباجي، وقرأ عليه خلق كثير، منهم محمد بن أبي العيش ومحمد بن العويص، وقد صنف كتبا في القراءات منها 'الجامع'، وكانت إليه الرحلة في وقته، وتوفي بمالقة سنة: 526 هـ. انظر 'الصلة' لابن بشكوال: 2\260 ، و'معرفة القراء': 1\481، و'غاية النهاية': 2\312.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 17، ص: 136 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 119 من قسم التحقيق.

(16) هو محمد بن عبد الله بن معاذ، الأستاذ أبو بكر اللّخمي الإشبيلي، قرأ على شريح وعتيق بن محمد، وقرأ عليه أبو الحسن نجبة وأبو ذرّ الخشني؛ وروى الحديث عن ابن الأخضر وأبي محمد ابن عتاب، وانتقل إلى عدوة =

أبو محمّد عبد الله بن عبد الرّحمان بن مهلّب الثّقفي(1)، والأستاذ أبو جعفر أحمد بن عليّ بن خلف بن الباذش الأنصاري(2)، والشّيخ أبو زكريّا يحيى بن أحمد بن عتيق القرطبي(3)، والمقرئ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك الخوْلانيّ(4)، والشّيخ أثير الدّين أبو حيّان محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيّان النّفزيّ الأندلسيّ(5)، نزيل الدّيار المصريّة. وقال الحصري(6) في قصيدته:

وَإِنْ تَتَقَدَّمْ هَمْزَةٌ نَحْوُ ءامَنُوا **** وَأُوحِيَ فَامْدُدْ لَيْسَ مَدُّكَ بِالنُّكْرِ(7) ع/٨٧

قلت: وقد ورد النّصّ عن أصحاب ورش(8) عنه، بمدّ حرف المدّ واللّين، إذا تقدّمت عليه الهمزة. قال الدّاني(9) في 'جامع البيان': "إنّ جميع أصحاب ورش، من أبي يعقوب(10) وأبي الأزهر(11) وداود(12) وغيرهم، أطلقوا المدّ وعبّروا عنه عن نافع(13)، في كتبهم الّتي سمعوها، وأصولهم الّتي دوّنوها، في نحو قوله: ﴿فادرءوا﴾(14)، و﴿فآتاهم الله ثواب الدّنيا﴾(15)،

=المغرب ونزل بفاس وتصدّر بها للإقراء، وبها مات سنة: 553 هـ، وكان في الإقراء عالي الرّواية، وله كتاب 'الإيماء إلى مذاهب السّبعة القرّاء. انظر 'معرفة القراء': 2\529-530، و'غاية النهاية': 2\242، و'جذوة الاقتباس': 1\264.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 181 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 137 من قسم التحقيق.

(5) هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان، أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجياني الغرناطي، ولد سنة: 654 هـ، قرأ على أحمد الثقفي وابن الطباع، وأخذ الحروف عن عبد النصير المريوطي، كان عمدة في الفقه والحديث، وتخرج به عدّة أئمة، توفي سنة: 745 هـ، وله 'عقد اللآلئ' و'البحر المحيط' و'تحفة الأريب' و'منهج السالك'. انظر 'غاية النهاية': 2\285-286، و'معرفة القراء': 2\723-724، و'الدرر الكامنة': 4\302، و'بغية الوعاة': 1\280-285، و'فوات الوفيات': 2\282، و'شذرات الذهب': 6\145، و'طبقات السبكي': 6\31، و'نفح الطيب': 1\598.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'القصيدة الحصرية': الورقة: 35، البيت رقم: 52، من المجموع رقم: د 1148.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(14) آل عمران، جزء من الآية: 168، ورقم السّورة: 3.

(15) آل عمران، جزء من الآية: 148، ورقم السّورة: 3.

و﴿لإيلاف قريش إيلافهم﴾(1)"(2). وقال ابن يعلى(3) في 'الجامع': "قال داود بن أبي طيْبة(4): قال لي ورش(5) ﴿الآخرة﴾(6) بالمدّ". وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(7) رضي ا لله عنه: "واعلم أنّ الهمزات إذا تقدّمت على حروف المدّ في نحو: ﴿ءامن﴾(8)، و﴿إيمان﴾(9)، و﴿منْ اوتي﴾(10)، و﴿هؤلاء آلهةً﴾(11)، وما أشبه ذلك، فإنّ شيوخ المصريّين، الآخذين برواية أبي يعقوب(12)، جاءت الرّواية عنهم نصّاً وأداءً بمدّ هذا النّوع، فاختلف المتأخّرون في قبول الرّواية وحملها على ظاهرها، وفي تأويلها لمخالفتها لسائر أئمّة القرّاء، إذ لم يأت ذلك عن أحد منهم. فالّذي عليه جمهور المتأخّرين حمل الرّواية على ظاهرها، وحجّتهم في ذلك أنّ رواية ورش تقتضي التّحقيق والتّمطيط، وأنّه متى وجَد السّبيل إلى تمطيط حروف المدّ، لم يعْدِل عن ذلك إلى غيره. ألا ترى أنّه يمدّها مع السّواكن ومع الهمزات، في الاتّصال والانفصال، ويمدّ حروف اللّين مع الهمزات في نحو: ﴿شيْء﴾(13)، و﴿سوْء﴾(14)، و﴿سوْءة﴾(15)، و﴿كهيْئة﴾(16)، ويخالف في ذلك سائر القرّاء، فظاهر أمره أن يُجري حروف المدّ وحروف اللّين مع الهمزات مجرى واحدا، فلا يبْعُد أن يجري حروف المدّ إذا تقدّمتها الهمزات مجراها إذا تأخّرت عنها، ويخالف القرّاء في ذلك، كما خالفهم في حروف اللّين. وأنكر طائفة من المتأخّرين هذا الرّأي، ونفوا ح/٥٤ ظاهر الرّواية عن نافع(17)،

١٩٩

(1) قريش، آية: 1 وجزء من آية: 2، ورقم السّورة: 106.

(2) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 80.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 197 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) البقرة، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 2.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 2.

(9) الطّور، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 52.

(10) الحاقة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 69.

(11) الأنبياء، جزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 21.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(13) البقرة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(14) البقرة، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 2.

(15) المائدة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 5.

(16) آل عمران، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 3؛ والمائدة، جزء من الآية: 110، ورقم السّورة: 5.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

وقالوا: لعلّ هذا المدّ في هذا النّوع، من اختيار ورش خالف فيه نافعا، لأنّه قـد كـان يخالفـه في أمـور غير هذا. وقال آخرون: إنّما كان المشيخة من المصريّين يـفْرِطون في هـذا النّـوع، تدريبـا للمبتدئـين على جهة الرّياضة. وإذا كان الأمر على هذا، فليس المدّ إذن من اختيار نافع، ولا من رواية ورش(1) عنه". قال الحافظ(2): "معنى الزّيادة في هذا النّوع، أنّها زيادة يسـيرة، علـى مـا تقتضيـه طريقتـه مـن التّحقيق والتّمطيط، على حدّ الزّيادة في حروف المدّ مع تأخّر الهمـزات؛ فكمـا لا تعـدّ هـذه الزّيـادة، على هذا الوجه، مخالَفة للقرّاء في المدّ الزّائد، لا تعدّ تلك الزّيـادة في المـدّ الطبيعـيّ مخالَفـة لهـم". قـال الحافظ: "وقد سألت شيخنا أبا الحسن طاهر بن غلبون(3)، عن مدّ هذا النّوع فأنكره، وأبعد جوازه، وأخبرني ابن خاقان(4)، عن أصحابه المصريّين الّذين قرأ عليهم، أنّهم اختلفوا في هذا النّـوع، فمنهـم من قبله ومنهم من ردّه". قال الحافظ: "وأخبرني بعـض شـيوخنا، أنّ أهـل العـراق(5) ينكـرون هـذا النّوع، قال: والمصريّون يروونه ويتولّونه". قال شيخنا(6) رحمه الله: "فلو كان مدّ هذا النّوع على ما تأوّله الحافظ، لم يقع فيه إنكار من أحد، ولم يقع فيه أيضا اسـتثناء، وقـد ع/٨٨ اسـتثنى المصريّـون منه مواضع، منها ما وقع فيه قبل الهمز ساكن صحيح، ومنها ياء ﴿إسرائيل﴾(7)، والألف المبدلة من التّنويـن، و﴿ءالآن﴾(8) في الموضعـين مـن 'يونـس'، و﴿عـاداً الاولى﴾(9)". وقـال الحـافظ: "إنّ النّحّاس(10) ذكر أيضا استثناء ﴿ءالآن﴾(11) حيثما وقع، فإخراج الرّواية عن ظاهرها ـ مع ما ذكرته لك ـ تعسّف من غير دليل". قلت: وإشارة شيخنا بقوله: "لم يقع فيه إنكار من أحـد"، إلى مـا ذكـر الـدّاني فـي 'التّمهيد' و'إرشاد المتمسّكين'، أنّ ابن خاقان حكى له أنّ المصريّين اختلفوا فـي هذا المدّ، اختلافا آل أن يكفّر بعضهم بعضا، فمن قائل به ومن منكر له. وهذا دليل على أنّ المدّ علـى خـلاف

٢٠٠

(1) ورش سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 51؛ ونافع سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(2) هو أبو عمرو الدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(5) العراق: بلاد عربية، وهي بابل القديم، وتقع على ضفتي نهـري دجلـة والفـرات، وعاصمتهـا بغـداد، الـتي بناهـا الخليفة أبو جعفر المنصور العباسي. وتَـحُدّ العراق اليوم شرقا إيران، وشمالا تركيا، وغربـا سـورية والأردن، وجنوبـا السعودية والكويت والخليج، ويعتمد اقتصادها على الزراعة والبترول. انظر في خبرها 'معجم البلدان': 4\93-95.

(6) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) آل عمران، جزء من الآية: 93، ورقم السّورة: 3.

(8) و(11) يونس، جزء من الآية: 51 و91، ورقم السّورة: 3.

(9) النّجم، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 53.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

ما تأوّله الدّاني(1)، وإنّما هو مدّ مُشبع كالمدّ الثابت عن أهل مصر [الّذي تأخّرت عنه الهمزات. قال ابن الباذش(2) في 'الإقناع': "والظّاهر أنّ زيادة المدّ](3) الثّابت عن أهل مصر، على خلاف ما تأوّله عليه من ترك الزّيادة"، يعني الدّاني، قال: "والّذي أختاره، الزّيادة في مدّ ذلك وإشْباعه، من دون إفراط ولا خروج عن حدّ كلام العرب، فأتابع القوم على ما روَوْا عن صاحبهم، ويكون ذلك أعونَ على التّمطيط والتّجويد الّذي يلزمه(4)"(5). قلت: وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(6) - رضي الله عنه - يأخذ لورش(7) من طريق الدّاني بالمدّ المشْبَع، كالمدّ مع الهمزات إذا تأخّرت، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ. وقلت له: تأخذ لورش من طريق الدّاني بالمدّ المُشْبَع، وهو قد أنكره وردّ على من أخذ به! فقال لي: "روى لنا الدّاني المدّ عن ورش، وظاهره الإشباع، وتأوّله بزيادة، قال في بعض كتبه: يسيرة، وقال في آخر: متوسّطة، على مذهبه في التّحقيق، فنحن نأخذ بروايته لا بتأويله، لأنّ تأويله إخراج للرّواية عن ظاهرها، ومخالف لما [حملها](8) عليه غيْره من المصنّفين".

واعلم أنّ المقرئ أبا إسحاق بن عبد الملك(9)، سبق شيخنا - رحمه الله - فأمر في رجزه، الّذي نظمه في رواية ورش على طريق الدّاني، بإشباع المدّ لورش في ﴿ءامن﴾(10) وبابه. وأمّا قول ابن الباذش في 'الإقناع'، حين تكلّم عن المدّ في ذلك فقال: "فمنهم من أخذ فيه لورش بالمدّ الطّويل المفْرط، وعلى ذلك المغاربة، وقد قرأ عليّ غير واحد منهم، فرأيتهم يفضّلونه في المدّ على ما تأخّرت فيه الهمزات نحو: ﴿جاء﴾(11)"(12)، فلا يؤخذ بهذا، لأنّ الدّاني قد منع في كتاب 'تقدير المدّ بالحروف'، أن تكون الزّيادة فوق ألفين وياءين وواوين، حسبما تقدّم ذكره عند قول النّاظم: 'فنافع يُشبع مدّهنّه'(13). قال ابن الباذش في 'الإقناع'، في العلّة المجوّزة لإشباع ورش المدّ في﴿ءامن﴾ وبابه:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(4) في 'ح' و'ق': يلزمه، وفي 'ع': يلتزمه.

(5) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 294، بتحقيق المزيدي.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 137 من قسم التحقيق.

(10) البقرة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 2.

(11) النّساء، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 4. (12) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 293-294، بتحقيق المزيدي.

(13) البيت رقم: 68 من أرجوزة ابن برّي، انظره في ص: 169 من قسم التحقيق.

"وتلك العلّة، ما ذكره لي أبي(1) - رضي ا لله عنه - وأملاه عليّ فقال: إنّما أشبَع ورش(2) المدّ في حرف المدّ(3) بعد الهمزة في: ﴿ءامن﴾(4)، و﴿أوتي﴾(5)، و﴿إيمان﴾(6)، إتباعا لإشْباع مدّ حرف المدّ إذا أتت بعده الهمزة في: ﴿جاء﴾(7)، و﴿يسوء﴾(8)، و﴿تفيء﴾(9)، وذلك أنّ المدّ إنما يُستعمل وصلة إلى اللّفظ بالهمزة، لأنّ المدّ ينتهي به مخرج الهمزة، فيسهُل النّطق بها، وإذا ع/٨٩ تقدّمت الهمزة فقد حصل النّطق بها، و لم يحتاجوا إلى مدّ مُوَصّل، فكان ذلك المدّ بمجرّد الإتْباع لا بعلّة موجبة، والإعلال بالإتْباع في كلامهم كثير"، قال: "وما خرج عن هذا فهو استثناء من هذا الأصل، ورجوع إلى لغة من لم يُتْبعْ كَـ﴿القرءان﴾(10)، و﴿الظمآن﴾(11)، ونحوه"(12). وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(13) ح/٥٥ رضي ا لله عنه: "اعلم أنّ ورشا لما أجرى المنفصل مجرى المتّصل، وحرفي اللّين مع الهمز مجرى حروف المدّ، أجرى حروف المدّ مع الهمز المتقدّم مجراها مع الهمز المتأخّر، لتجري حروف المدّ مع الهمزات مجرى واحدا". وقال ابن عبد الوهّاب(14) في 'المفيد'، في تعليل مدّ ورش: ﴿منَ آمن﴾(15)، و﴿الآخرة﴾(16)، وشبْههما ممّا أُلْقي فيه حركة الهمزة على ما قبلها: "وحجّته في ذلك، أنّ التّسهيل بإلقاء الحركة عارض، لا يعتدّ به في أكثر اللّغات، فكأنّ الهمزة يُقدّر فيها التّحقيق فلذلك مدّ، ولأنّ السّاكن الّذي أُلْقي عليه حركة الهمزة، منفصل من الهمزة في كلمة غيرها، فكان ذلك أقوى لتقدير تحقيق الهمزة، وإبقاء حكمها، وكذلك العلّة في المدّ في:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) في نسخة 'خ': حروف المدّ(هكذا بالجمع).

(4) البقرة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 2.

(5) البقرة، جزء من الآية: 136، ورقم السّورة: 2.

(6) الطّور، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 52.

(7) النّساء، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 4.

(8) إنما جاء هذا اللفظ في القرآن هكذا: ﴿ليسوءوا﴾ في 'الإسراء'، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 17.

(9) الحجرات، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 49.

(10) البقرة، جزء من الآية: 185، ورقم السّورة: 2.

(11) النّور، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 24.

(12) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 294-295، بتحقيق المزيدي.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 3 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(15) البقرة، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 2.

(16) البقرة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 2.

﴿الأولى﴾(1)، و﴿الَـآخرة﴾(2)، لأنّ السّـاكن في تقدير الانفصال من الهمـزة". وقـال في 'كفايـة الطّالب' نحوه. وقال المهدويّ(3) في 'الشّرح': "وعلّته في المـدّ مع زوال الهمـزة بالتّسـهيل في نـحو: ﴿من السّماء اية﴾(4) وما أشبه ذلك، أنّ التّسهيل عـارض، إذ هـو في حـال دون حـال". قـال: "ألا ترى أنّك إذا وقفت على: ﴿من السّماء﴾، ابتدأت ﴿آية﴾ فرجعت الهمزة، فلم يعتدّ بالتّسهيل فيهـا، إذ هو عارض، وجعل حركتها تقوم مقامها"(5). وقال مكّي(6) في 'الكشف'(7) نحوه. وقـال مكـيّ في 'الكشف' في وجه القصر في ﴿ءامن﴾(8) وبابه: "وحجّة من لم يكن مدّ - وعليه سائر القرّاء ــ أنّ الهمزة لـمّا تقدّمت، أُمِن من خفاء حرف المدّ واللّين معها، وإنّما يُخاف من خفائه، إذا كانت الهمزة بعده نحو: ﴿قائم﴾(9)، و﴿جاء﴾(10)، فلم يمكّن مدّه لكون الهمزة قبله"(11).

واعـلم أنّ حرف الـمـدّ إذا كان بيـن سببين نـحو: ﴿ورِئـاء النـاس﴾(12)، و﴿آمّـين البيـت الحـــرام﴾(13)، و﴿رأى أيديَـــهم﴾(14)، و﴿السّـــوأى أن كذّبـوا﴾(15)، و﴿قـــل اســتهزءوا إن الله﴾(16)، وما أشبهـه، فـالـحكم للمـتأخّر، فيُـمـدّ لورش عنـد ذلـك مـدّا طويـلا فـي تـقـديـر ألـفين، وإن كـان سـبـب واحد بيـن حرفـيْ مـدّ نـحو: ﴿جـاءانـا﴾(17)، و﴿فـي ءاذانـنـا﴾(18)،

٢٠٣

(1) طه، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 20.

(2) البقرة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 2.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) الشّعراء، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 26.

(5) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 23.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\59-60.

(8) البقرة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 2.

(9) آل عمران، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 3.

(10) النّساء، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 4.

(11) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\47.

(12) البقرة، جزء من الآية: 264، ورقم السّورة: 2.

(13) المائدة، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 5.

(14) هود، جزء من الآية: 70، ورقم السّورة: 11.

(15) الرّوم، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 30.

(16) التوبة، جزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 9.

(17) الزّخرف، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 43.

(18) فصّلت: جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 41.

و﴿جاءوا على قميصه﴾(1)، و﴿ليَسُوءوا وجوهكم﴾(2)، وما أشبه ذلك، فـيُمَدّ الأوّل لورش(3) مدّا طويلا، ويُختلف في الثّاني، فمن أخذ له في ﴿ءامن﴾(4) وبابه بالمدّ مدّه، ومن أخذ له في ذلك بالقصْر قصَره.

الإعراب: وبعدها: ظرف زمان ومخفوض به، والهاء عائدة على 'الهمزة' المتقدّمة قبل هذا، والعامل في الظّرف 'فاقصر'. ثبتت: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'الهمزة' المتقدّمة، والجُملة في موضع الحال، وإذا وقعت الجملة الفعلية والفعل ماض حالا، فإنّ الفاشي في الكلام أن يكون الفعل بالواو و'قد' أو بـ'قد' وحدها، وقد أجاز بعضهم حذف ذلك، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أو جاءوكم ع/٩٠ حصِرت صدورهم﴾(5)، فيتخرّج قول النّاظم عليه؛ ووقعت هنا الحال من المضاف إليه، ووقوع الحال من المضاف إليه، الصّحيحُ عند النّحويّين منعه، إلاّ إذا كان المضافُ بعضَه، كقوله تعالى: ﴿أيحبّ أحدكم أن ياكل لحم أخيه ميّتا﴾(6)، أو كبعضه كقوله تعالى: ﴿ملّةَ إبراهيم حنيفا﴾(7)، أو صالحا لعمل النّصب في الحال، كقوله تعالى: ﴿إليه مرجعكم جميعا﴾(8)، وأجاز ذلك أبو الحسن الأخفش(9) مطلقا، فيتخرّج قول النّاظم عليه. وقد قال الفارسيّ(10) في 'التّذكرة': "بيتٌ في الحال من المضاف إليه، لزيد الفوارس الضبّي(11):

زَيْدٌ وبُهْثَةَ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمُ **** حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفاً يَتَلَهَّبُ"(12)

٢٠٤

(1) يوسف، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 12.

(2) الإسراء، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 17.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 2.

(5) النّساء، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 4.

(6) الحجرات، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 49.

(7) البقرة، جزء من الآية: 135، ورقم السّورة: 2.

(8) يونس، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 10.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(11) هو زيد بن حصين بن ضرار الضبّي، ويلقب بزيد الفوارس، شاعر جاهلي، كان من الفرسان الشجعان، أورد البغدادي قليلا من أخباره، وذكر أبياتا له، واختار أبو تمام في 'الحماسة' أبياتا أخرى من شعره. انظر 'خزانة الأدب' للبغدادي: 1\516، و4\218؛ و'شرح الحماسة' للمرزوقي: 557، و1678؛ و'الأعلام' للزركلي: 3\58.

(12) البيت من بحر الكامل، وهو لزيد الفوارس الضبي، وحَلَق الحديد: عدّة الحرب من الدّروع، مفردها: حَلْقة، وبُهثة: اسم رجل من بني سُلَيْم، وآخر من بني ضُبَيْعة. انظر 'القاموس المحيط': 152، مادة: (بهث)؛ و'اللّسان' لابن منظور: مادة (حلق)، و'شرح الحماسة' للمرزوقي: 557، و'خزانة الأدب' للبغدادي: 219.

أو تغيّرت: فعل ماض معطوف على 'ثبتت'، وأو: للتّنويع، والفاعل مضمر يعود على 'الهمزة' المتقدّمة، والفعل معطوف على الفعل قبله. فاقصُر: الفاء جواب 'أمّا' وإن كان لم يذكرها، لأنّ حذفها جائز، إذا وقعت بعدها جملة طلبيّة، والتّقدير: أمّا أحرف المدّ الثّلاثة، إذا وقعت بعد الهمزة ـ ثابتة أو متغيّرة ـ فاقصُر. اُقصر: فعل أمر، والفاعل ضمير المتكلّم. 'وعن ورش': في موضع خبر المبتدإ بعده. توسّط: مبتدأ. ثبت: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'التّوسّط'، والجُملة في موضع الصّفة لِـ'توسّط'. ثمّ قال:

[74] مَالَـمْ تَكُ الْهَمْزَةُ ذَاتُ الثّقَلِ **** بَعْدَ صَحِيحٍ سَاكِنٍ مُتَّصِلِ

[75] فَـإِنَّـهُ يَقْصُرُهُ كَالْقُـرْآنْ **** وَنَحْوِ مَسْئُولاً فَقِسْ وَالظَّمْآنْ

لـمّا تكلّم النّاظم قبل هذا على أحرف المدّ بعد الهمزة، أخذ الآن يبيّن مواضع خرجت عن ذلك الأصل، فلم تُمدّ إلاّ كما تمدّ الأحرف الّتي ليست قبلها همزة، وفي بعضها خلاف وهي سبعة مواضع، فذكر هنا منهنّ الموضع الأوّل، وهو ما وقعت الهمزة فيه بعد ساكن صحيح نحو: ﴿القرءان﴾(1)، و﴿الظّمئان﴾(2)، و﴿مسئولا﴾(3)، و﴿مذءوما﴾(4)، وما أشبه ذلك، فإن وقعت الهمزة بعد متحرّك نحو: ﴿مئاب﴾(5)، و﴿متّكـين﴾(6)، ح/٥٦ و﴿مستهزءون﴾(7)، وما أشبه ذلك، أو بعد ساكن غير صحيح نحو: ﴿جاءانا﴾(8)، و﴿النّبيئين﴾(9)، و﴿سوْءاتهما﴾(10)، و﴿الموءودة﴾(11)، وما أشبه ذلك، فإنّ الحرف قبلها يجري على ما تقدّم في نحو: ﴿ءامن﴾(12) وبابه، ومن هذا تحرّز النّاظم بذكر السّكون والصّحّة، وذكرُه الاتّصال لا يحتاج إليه، ولا أعلم أحداً ذكره غيره، لأنّ السّاكن الصّحيح المنفصل قبل الهمزة، لا يوجد في

٢٠٥

(1) البقرة، جزء من الآية: 185، ورقم السّورة: 2.

(2) النّور، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 24.

(3) الإسراء، جزء من الآية: 34 و36، ورقم السّورة: 17.

(4) الأعراف، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 7.

(5) الرّعد، جزء من الآيتين: 29 و36، ورقم السّورة: 13.

(6) الكهف، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 18.

(7) البقرة، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 2.

(8) الزّخرف، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 43.

(9) البقرة، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 2.

(10) الأعراف، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 7.

(11) التّكوير، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 81.

(12) البقرة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 2.

قراءة ورش(1)، بسبب نقله حركة الهمزة إليه، وذلك نحو: ﴿مـنَ آمـن﴾(2)، و﴿قـلْ اوحـيَ﴾(3)، و﴿قلِ اي وربّي﴾(4)، وما أشبه ذلك. وهذا الموضع الأوّل من المواضـع السّبعة لاخـلاف في قصـره بـين الأئمّة، وقـد نــصّ علـى ذلـك الدّانـي(5) في 'جـامع البيـان'، و'الاقتصـاد'، و'التّمهيـد'، و'التّعريف'(6)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، و'الموجز'. وقـال في 'التّيسـير' و'إيجاز البيـان': "وأجمعوا على ترك زيادة التّمكين، إذا سكن ما قبل الهمزة، وكان ذلك السّاكن غير حرف مدّ ولين نحو: ع/٩١ ﴿مسئولا﴾(7)، و﴿مذءوما﴾(8)، و﴿القرءان﴾(9)، و﴿الظّمئان﴾(10)، وشبهه"(11).

قلت: وبـالقصر قـرأت ذلـك علـى جميـع مـن قـرأت عليـه، وبـه آخـذ. قـال مكّـي(12) في 'الكشف': "فإن قيل فما باله لم يـمُـدّ، إذا سـكن مـا قبـل الهمـزة، ولم يكـن حـرف مـدّ ولـين، ولا حرف لين، نحو ﴿القرءان﴾ و﴿مسئولا﴾؟ فالجواب أنّه جمع بين اللّغتين، فمـدّ في موضـع، وتـرك في موضع"، قال: "وأيضا فإنّه لـمّا كان قبل الهمزة ما يحسُن أن تُلقى حركتُها عليه وتحذَف، أسقط المـدّ لأجلـها، لأنّـه لو ألـقى حركتها على ما قبلها، لم يتمـكّن المدّ البتّة، فـعامل المعنى وحكـم لـه بـه، علـى إرادتـه ونـيّتـه وإن لـم يـسـتـعمـلـه"، قـال: "وقـد فعـلـه حـمـزة(13) فـي وقـفـه، وفَـعَـلـه ابن كثيـر(14) فــي لـفـظ ﴿الـقـرءان﴾ حيث وقـع"(15). وقال الـمهدويّ(16) في 'الـشّـرح'(17)،

٢٠٦

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) البقرة، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 2.

(3) الجنّ، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 72.

(4) يونس، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 10.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'التعريف': 61، و'جامع البيان' للدّاني: الورقة 78.

(7) الإسراء، جزء من الآية: 34 و36، ورقم السّورة: 17.

(8) الأعراف، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 7.

(9) البقرة، جزء من الآية: 185، ورقم السّورة: 2.

(10) النّور، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 24.

(11) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 35.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 51 من قسم التحقيق.

(15) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 51\1.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(17) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 31.

وابن مطرّف(1) في 'الإيضاح'، وابن آجرّوم(2) في 'روض المنافع' نحو هذا التّعليل الأخير. وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(3) رضي الله عنه: "والصّحيح من التّعليلين هو الأخير، ويلزم على هذا الاعتبار، أن لا يَمُدّ مع إلقاء الحركة، في نحو: ﴿مَنَ آمن﴾(4)، و﴿لقدُ اوحي﴾(5) وشبهه، لسقوط الهمزة فيه، كما لم يمدّ مع توهّم حذفها في نحو: ﴿القرءان﴾ وراعى المعنى، بل هذا أحرى، لأنّ القصر هناك على تقدير حذفها، وهو هنا لحذفها والانفصال عنه، ما ذكره مكيّ(6) في 'الكشف'، وهو أنّه لـمّا كان السّاكن ليس من نفس الكلمة، إنّما هو من كلمة أخرى، لم يمنعه(7) من المدّ حال تخفيفها، لأنّ تخفيفها عارض، و﴿القرءان﴾(8) و﴿الظّمئان﴾(9) ليس من هذا، لأنّ السّاكن من نفس الكلمة فتُوهم التّسهيل، للزوم السّاكن للهمزة في كلمة واحدة، فلم يمدّ. قال مكيّ: "فأمّا ﴿الآخرة﴾(10) و﴿الأولى﴾(11) وشبه ذلك، فإنّه في تقدير ما هو من كلمتين، لأنّ الألف واللاّم في تقدير الانفصال، ألا ترى أنّك تحذفها إن شئت، ولا تقدر على حذف الرّاء من ﴿القرءان﴾ وشبهه؟"(12)، يعني أنّ حرف التّعريف غير لازم لها، والأصل التّنكير.

الإعراب:

ما: ظرفية مصدريّة، والعامل فيها 'ثبتت' في البيت قبله، والتّقدير: ثبتت مَدّة عدم كون الهمزة بعد صحيح ساكن متّصل. لم: حرف جزم. تكُ: فعل مضارع مجزوم بـ'لمْ'، وعلامة الجزم فيه السّكون في النّون المحذوفة للتّخفيف، وأصله 'تكنْ' بنون، فإذا لقِي النّونَ ساكنٌ كُسرت، لالْتقاء السّاكنين، قال الله تعالى: ﴿لم يكنِ الّذين كفروا﴾(13)، ولا يجوز حذفها إلاّ في ضرورة الشّعر كما

٢٠٧

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 2.

(5) الزّمَر، جزء من الآية: 65، ورقم السّورة: 39.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) في مخطوطتي 'ق' و'ح': يمنعهم، وفي 'ع': يمنعه، وهو المطابق لما في 'الكشف'.

(8) البقرة، جزء من الآية: 185، ورقم السّورة: 2.

(9) النّور، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 24.

(10) البقرة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 2.

(11) طه، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 20.

(12) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\51.

(13) البيّنة، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 98.

قال النّاظم، وعلى ذلك قول الشّاعر: أنشده الجوهري(1) في 'الصّحاح':

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى **** فَلَيْسَ بِمُغْنٍ مِنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ(2)

وقول الآخر: أنشده ابن جنّي(3) في 'الخصائص' و'المنصف':

لَـمْ يَـكُ الْحَـقُّ سِوَى أَنْ هَـاجَـهُ **** رَسْـمُ دَارٍ قَـدْ تَعَـفَّـى بِالـسَّرَرْ(4)

فحَذْفها مع السّاكن في البيتين شاذّ، هذا قول الجمهور، خلافا ليونس(5) في إجازته ذلك من غير ضرورة. فإذا لم يلْقَها ساكن جاز حذْفها وإثْباتها، وكلاهما فصيح، قال الله تعالى في سورة النّحل: ع/ ٩٢ ﴿ولا تحزن عليهم ولا تك﴾(6)، وقال في سورة النّمل: ﴿ولا تكن﴾(7)، وكلاهما نهي. وقال العرجي(8)، أنشده الجوهري في 'الصّحاح':

كَأَنِّي لَـمْ أَكُـنْ فِيـهِمْ وَسِـيطـاً **** وَلَـمْ تَـكُ نِسْبَتِي فِي آلِ عَمْرِو(9)

فجمع في هذا البيت بين إثبات النّون وحذفها، وكلا الوجهين كثير في أشعار العرب. الهمزة: اسم 'تكُ'. ذات: نعت لِلْهمزة. النّقل: مضاف إليه. بعد: ظرف زمان في موضع الخبر لِـ'تَـكُ'، لأنّه قد أفاد. صحيح: مخفوض بالظّرف. ساكنٍ متّصل: نعتان. فإنّه: الفاء: جواب شرط محذوف تقديره: فإن كان كذلك فإنّه يقصُره، إنّه: 'إنّ' واسمها، والهاء عائدة على ورش المذكور قبل هذا. يقصره: فعل مضارع ومفعول، والهاء عائدة على حرف العلّة، والفاعل مضمر يعود على ورش،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(2) البيت من البحر الطّويل، ولا يُعلم له قائل، وقد أورده الجوهري في صحاحه ولكن بهذا اللّفظ:

إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجَاتُنَا فِي نُفُوسِكُمْ **** فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

والرّتيمة: خيط يشدّ في الإصبع لتستذكر به الحاجة حتّى لا تنسى، وكذلك الرّتمة، تقول: أرتمت الرّجل إرتاما. انظر 'الصّحاح' للجوهري: 5\1927، مادة (رتم)، و6\2190، مادّة (كون).

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 59 من قسم التحقيق.

(4) البيت من بحر الرّمل، وهو لشاعر جاهلي اسمه حُسَيل بن عرفطة. وضمير 'هاجه' عائد إلى العاشق في البيت قبله، وتعفى الرّسم: امّحى، والسَّرَر: اسم لواد يدفع من اليمامة إلى حضرموت. ورد البيت في 'النوادر' لأبي زيد الأنصاري: 77، و'الخصائص': 1\90، و'اللّسان': مادة (كون)، و'خزانة الأدب': 4\72، ولكن بلفظ 'تعفّت'.

(5) هو يونس بن حبيب اللّغوي، وستأتي ترجمته بالهامش رقم: 8، ص: 266 من قسم التحقيق.

(6) النّحل، جزء من الآية: 127، رقم السّورة: 16. (7) النّمل، جزء من الآية: 70، رقم السّورة: 27.

(8) هو عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان، أبو عمر الأموي القرشي، أحد شعراء الغزل، لقب بالعرجي، لسكناه قرية 'العرج' قرب الطائف، وكان من الفرسان المعدودين، صحب مسلمة بن عبد الملك في حروبه بأرض الرّوم، ومات بمكة سنة: 120 هـ. انظر 'الأغاني': 1\283، و'جمهرة الأنساب': 77، و'الشعر والشعراء': 1\250، و'معاهد التّنصيص': 3\172، و'خزانة الأدب': 1\47، و'سمط الآلئ': 422، و'الأعلام': 4\109.

(9) البيت من بحر الوافر، ووسيط فيهم: أي من أرفعهم نسبا. انظر 'الصّحاح' للجوهري: 3\1167، مادة (وسط).

زالجملة في موضع خبر 'إنّ'. كالقرءان: في موضع الحال من المفعول في 'يقصره'، والعامل فيه 'يقصره'، فإن جعلت ح/٥٧ الكاف اسما، فالتّقدير: حالة(1) كونه مثل القرءان، وإن جعلتها حرفا فالتّقدير: حالة كونه ثابتا كَالقرءان. ونحو: معطوف على 'القرءان'. مسئولا: مضاف إليه محكي. فقس: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب، والجملة اعتراضية. والظّمآن: معطوف. ثمّ قال:

[76] وَيَاءُ إِسْرَائِيلَ ذَاتُ قَصْرِ **** هَذَا الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ مِصْرِ

أخبر أنّ ياء ﴿إسرائيل﴾(2) صاحبة قصر، أي مقصورة لا يزاد فيها، كما يزاد في الياء الّتي وقعت بعد الهمزة، نحو: ﴿إيمان﴾(3) وما أشبهه، وعبّر بالقصر عن تلك الزّيادة، فتكون الياء في ﴿إسرائيل﴾، كالياء في ﴿إسماعيل﴾(4)، وهذا هو الموضع الثّاني، وقد قال الشّاطبي(5) في قصيدته:

سِوَى يَاءِ إِسْرَائِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ **** صَحِيحٍ كَقُرْآنٍ وَمَسْئُولاً اِسْأَلاَ(6)

وقد نصّ الدّاني(7) على قصر ياء ﴿إسرائيل﴾، قال في كتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين': "ولم يُمكّن الياء زيادةً(8) في ﴿إسرائيل﴾ حيث وقع". وقال في 'التّيسير' و'الموجز': "واستثنى المصريّون من ذلك قوله [تعالى]: ﴿إسرائيل﴾ حيث وقع، فلم يزيدوا في تمكين الياء فيه"(9). وقال في 'إيجاز البيان': "وبذلك قرأت". ولا يُعدّ خلافا ما يُتوهّم من قوله: "واستثنى المصريّون"، أن يكون غير المصريّين لم يستثنه، لأنّ المدّ مع تقدّم الهمز، إنّما ثبت عن أصحاب أبي يعقوب(10) وهم المصريّون، فالاستثناء عنهم، وأمّا غير أصحاب أبي يعقوب من البغداديّين، فلم يثبت عنهم غير القصر. نصّ على ذلك الدّاني في 'جامع البيان'(11)، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(12)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'الموجز'. وقال في 'إيجاز البيان': "وقال إسماعيل النّحّاس(13) في كتاب 'اللّفظ': كان أبو يعقوب يقرأ

(1) في مخطوطتي 'ح' و'ق': حال.

(2) آل عمران، جزء من الآية: 93، ورقم السّورة: 3.

(3) جاءت في القرآن هكذا: ﴿بإيمان﴾، في سورة 'الطور' ورقمها: 52، جزء من الآية: 21.

(4) ورد اسمه بسور: 'إبراهيم' ورقمها: 14، بآية: 39؛ و'مريم' ورقمها: 19، بآية: 54؛ و'ص' ورقمها: 38، بآية: 48. وهو إسماعيل الذّبيح بكر إبراهيم الخليل من هاجر القبطية. انظر خبره بـ'قصص الأنبياء' لابن كثير: 257-260.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 54.

(7) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 قسم التحقيق. (8) في مخطوطتي 'ح' و'ق': زائدة.

(9) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 35.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 170.

(12) 'التعريف' لأبي عمرو الداني: 61. (13) سبقت ترجمته بالهامش: 9، ص: 80 قسم التحقيق.

﴿إسرائيل﴾(1) بغير ياء". قال: "وكذلك روى ذلك عنه أبو الحسن بن شنبوذ(2) وغيره، وحذف الياء من ذلك، كحذفها من قوله [تعالى]: ﴿وميكائل﴾(3)". ع/٩٣ وقال في 'جامع البيان' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وهي لغة حكاها الكسائيّ(4) وغيره". قال: "و لم أقرأ بذلك، ولا أعلم أحدا من المصريّين أخذ به". وقال ابن الباذش(5) في 'الإقناع': "ونصّ عليه النّحّاس(6)، ﴿إسرائل﴾ بغير ياء، وبه كان يأخذ ابن شنبوذ من طريقه، وليس يؤخذ بهذا"(7). وقال الدّاني(8) في 'جامع البيان': "وسائر الرّواة عنه بعدُ، على إثبات الياء بعد الهمزة" - يعني عن أبي يعقوب(9) - قال: "وعلى ذلك عامّة أهل الأداء"(10) وقال في 'إيجاز البيان' و 'التّلخيص': "وقال ورش(11) عن نافع(12): ﴿إسرائيل﴾ بمدّ أوّله وقصر آخره". [وقال في 'جامع البيان': "وروى المصريّون عن ورش عن نافع، ﴿إسرائيل﴾ بمدّ أوّله وقصر آخره](13)، قالوا: وكان ورش يمدّه استحسانا"(14). وذكر في 'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، القصر في ياء ﴿إسرائيل﴾. وقوله: "هذا الصّحيح عند أهل مصر"، يفهم منه أنّ في ياء ﴿إسرائيل﴾ وجها آخر ليس بصحيح، وهو المدّ. قال ابن الباذش في 'الإقناع': "وذكر الأهوازي(15) عن ورش في ﴿إسرائيل﴾ المدّ". قال: "وهو مذهب أبي محمد مكيّ(16) لأنّه لم يستثنه"(17) قلت: لم يستثنه في 'التّبصرة'(18) و'الموجز'، ونصّ عليه بالمدّ في 'التّنبيه'، وقد وقفت على المدّ للأهوازي في 'المفردات'،

٢١٠

(1) آل عمران، جزء من الآية: 93، ورقم السّورة: 3.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 179 من قسم التحقيق.

(3) البقرة، جزء من الآية: 98، ورقم السّورة: 2.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 293، بتحقيق المزيدي.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(10) و(14) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 78.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(13) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق. (17) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 292، بتحقيق المزيدي.

(18) انظر 'التبصرة' بتحقيق د. محيي الدين رمضان: 60.

وقد نصّ عليه جماعة من المصنّفين بالمدّ. قلت: وبالقصر قرأت ياء ﴿إسرائيل﴾(1) على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. قال الدّاني(2) في 'إيجاز البيان': "فكأنّ ورشا(3) اكتفى في بيان همزة هذه الكلمة، لكثرة دورها وتكرّرها، بزيادة التّمكين للألف قبلها، عن زيادة التّمكين للياء بعدها". وقال في 'جامع البيان'(4) نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': "إذ في أحد التّمكينين، من مراد البيان والإشباع، ما فيهما معاً، فاكتفى بالأوّل عن الثّاني لذلك".

الإعراب: وياء: مبتدأ. إسرائيل: مضاف إليه، وهو لا ينصرف للعلَميّة والعُجمة. ذات: خبر. قصر: مضاف إليه. هذا: مبتدأ. الصّحيح: خبر. عند: ظرف مكان، والعامل فيه 'الصّحيح'. أهل: مخفوض بالظّرف. مصر: مضاف إليه، وصرفه ضرورة لأجل الشّعر. ثمّ قال:

[77] وَأَلِفُ التَّنْوِينِ أَعْنِي الْـمُبْدَلَهْ **** مِنْـهُ لَدَى الْوُقُوفِ لاَ تُمَدُّ لَـهْ

أخبر أنّ الألف المبدلة من التّنوين في الوقف، نحو: ﴿ماء﴾(5)، و﴿غثاء﴾(6)، وما أشبه ذلك، غير ممدودة في الوقف لورش، وسمّاها ألف التّنوين لإضافتها إليه، والإضافة تكون بأدنى سبب، ثمّ بيّن ذلك بقوله: 'أعني المبدله [منه] لدى الوقوف': أي في الوقوف، وهذا هو الموضع الثّالث، ولا خلاف أنّه لا يُزاد فيه على تمكين حرف المدّ، وقد نصّ على ذلك الدّاني في 'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'.

ح/٥٨ وقال في 'جامع البيان': "وإن كانت الألف الّتي بعد الهمزة، مبدلة من التّنوين في حال الوقف، نحو قوله [تعالى]: ﴿ماءا﴾، و﴿غثاءا﴾، و﴿جفاءا﴾(7)، وما أشبهه، لم يزد في تمكين حرف المدّ في ذلك، لأنّ تلك الألف لا تثبت إلاّ في حال الوقف لا غيْر، فهي غير لازمة، فلم يعتدّ بها في زيادة التّمكين لذلك"(8). وقال ابن الباذش(9) في 'الإقناع': "واستثنى جميعُهم الألف المبدلة من ع/٩٤ التّنوين، نحو: ﴿ماءا﴾، و﴿غُثاءا﴾، و﴿جُفاءا﴾، لأنّ الألف عارضة في الوقف"(10).

(1) آل عمران، جزء من الآية: 93، ورقم السّورة: 3. وإسرائيل هو نبي الله يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم - عليهم السّلام - الّذي ينتسب إليه بنو إسرائيل. انظر خبره في 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 261-267.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) و(8) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 78.

(5) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(6) المومنون، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 23؛ والأعلى، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 87.

(7) الرّعد، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 13.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 293؛ بتحقيق المزيدي؛ و'التبصرة' لمكي بن أبي طالب: 72.

قال: "وقياس من مدّ ﴿ أوتمن﴾(1) في الابتداء، أن يُمدّ ﴿جفاءا﴾(2) في الوقف"(3). قلت: وبالقصر قرأت ذلك في الوقف على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. قال الدّاني(4) في 'إرشاد المتمسّكين': "فإن أضفت شيئا من ذلك إلى اسم، سقط التّنوين للإضافة، فإن وقفت عليه، وفصلته ممّا أضفته إليه، لم تردّ التّنوين، وذلك نحو قوله [تعالى]: ﴿رئاء النّاس﴾(5)، و﴿دعاء الرّسول﴾(6)، و﴿آناء اللّيل﴾(7)، وشبه ذلك". قال: "وقد قال بعض من لا يُصغى إلى قوله: إنّ التّنوين يُردّ في حال الوقف، ويُبْدل منه، لزوال الموجب لسقوطه في الوقف"، قال: "وهذا قول مدفوع بالإجماع، وذلك أنّه يلزم قائل ذلك، أن يردّ التّنوين إذا وقف على قوله [تعالى]: ﴿إنّ مثَل عيسى﴾(8): ﴿إنّ مثلا﴾، وكذلك [قوله تعالى]: ﴿سأريكم دار الفاسقين﴾(9)، فيقف: ﴿دارا﴾، وكذلك [قوله تعالى]: ﴿فأخذه الله نكال الآخرة والأولى﴾(10)، فيقف: ﴿نكالا﴾، وكذلك [قوله تعالى]: ﴿وجعلنا لهم لسان صدق عليّا﴾(11)، فيقف: ﴿لسانا﴾، وكذلك [قوله تعالى]: ﴿مدخل صدق﴾(12) و﴿مخرج صدق﴾(13)، فيقف: ﴿مدخلا﴾، و﴿مخرجا﴾؛ وفي منع الجميع من ذلك، أدلّ دليل على سقوط قول القائل بذلك"؛ قال: "ويلزمه أيضا إذا وقف على قوله [تعالى]: ﴿حاضري المسجد الحرام﴾(14)، و[قوله سبحانه]: ﴿مُحِلّي الصّيد﴾(15)، و[قوله عز وجلّ]: ﴿مُهْلِكي القرى﴾(16)، وما كان مثله، أن يقف: ﴿حاضرين﴾، و﴿محلّين﴾، و﴿مهلكين﴾، فيردّ النّون المحذوفة للإضافة".

(1) البقرة، جزء من الآية: 283، ورقم السّورة: 2.

(2) الرّعد، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 13.

(3) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\473.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، جزء من الآية: 264، ورقم السّورة: 2.

(6) النّور، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 24.

(7) آل عمران، جزء من الآية: 113، ورقم السّورة: 3.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 3.

(9) الأعراف، جزء من الآية: 145، ورقم السّورة: 7.

(10) النّازعات، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 79.

(11) مريم، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 19.

(12) الإسراء، جزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 17.

(13) الإسراء، جزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 17.

(14) البقرة، جزء من الآية: 196، ورقم السّورة: 2.

(15) المائدة، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 5.

(16) القصص، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 28.

وقال في 'إيجاز البيان' نحوه، ثمّ قال: "وذلك غير جائز عند جميع العلماء بالقراءة والعربيّة". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "ولم يقل بذلك أحد، ولا خلاف بين الأمّة(1) في ذلك، فاعلَمْه". قال في 'إيجاز البيان': "فإن كانت الألف أصليّة، وذهبت في الوصل لساكن لقيَها، نحو: ﴿رأى القمر﴾(2)، و﴿رأى الشّمس﴾(3)، و﴿فلمّا تراءى الجمعان﴾(4) وشبهه، ووقف على الكلمة مفردة، لم يكن بدّ من زيادة التّمكين، لأنّ الألف من نفس الكلمة، وذهابها في الوصل عارض". وقال في 'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين' نحوه.

الإعراب: وألف: مبتدأ. التّنوين: مضاف إليه. أعني: فعل مضارع، والفاعل ضمير المتكلّم وهو النّاظم. المبدلهْ: مفعول. منه: متعلّق بـ'المبدلهْ'، والهاء عائدة على 'التّنوين'. لدى: ظرف مكان والعامل فيه 'المبدلهْ'. الوقوف: مخفوض بالظّرف. لا: حرف نفي. تمدّ: فعل مضارع مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يُسمّ فاعله مضمر يعود على الألف. له: متعلق بـ'لا تمدّ'، والهاء عائدة على 'ورش' قبل هذا. والجملة في موضع خبر المبتدإ، والتقدير: غير ممدودة له، والجملة بين المبتدإ والخبر بيان لألف التّنوين. ثمّ قال:

[78] وَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ هَمْزِ الْوَصْلِ **** كَإِيتِ لِانْعِدَامِهِ فِي الْوَصْلِ

أخبر أنّ حرف المدّ، إذا أتى بعد همزة الوصل المُجْتَلَبَةُ للابتداء، غير ممدود لورش(5) كَ'إيت'، يريد قوله [تعالى]: ﴿إيت بقرءان﴾(6)، وكذلك [قوله سبحانه]: ﴿اوتمن﴾(7)، و[قوله تبارك]: ﴿إيذن﴾(8)، وما أشبه ذلك، إذا ابتدأت به، وهذا هو الموضع الرّابع. قال الدّاني(9) في 'إيجاز البيان': "فأمّا الابتداء بألفات الوصل، اللّواتي بعدهنّ حرف المدّ مبدل من همزة ساكنة، نحو ع/٩٥ قوله[تعالى]: ﴿اوتمن﴾، ﴿إيت بقرءان﴾، ﴿إيتوا صفّا﴾(10)، وشبهه، فإنّ التّمكين الزّائد في ذلك ممتنع، لكون ألف الوصل عارضة، إذ لا توجد إلاّ في حال الابتداء لا غير".

٢١٣

(1) في نسخة 'ح': بين الأئمة.

(2) الأنعام، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 6.

(3) الأنعام، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 6.

(4) الشّعراء، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 26.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) يونس، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 10.

(7) البقرة، جزء من الآية: 283، ورقم السّورة: 2.

(8) التّوبة، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 9.

(9) سبقت ترجمة الدّاني بالهامش: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) طه، جزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 20.

وقال في 'جامع البيان'(1)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد' نحوه. وقال في 'التّلخيص': "ولا أعلم خلافا بين أصحابنا في ترك إشباع المدّ لذلك". وقال في 'التّيسير': "وأجمعوا على ترك الزّيادة، إن كانت الهمزة مُجْتلبَة للابتداء"(2). وقال ابن الباذش(3) في 'الإقناع': "ولم يذكر أبو عمرو" ـ يعني الدّاني(4) ـ "سوى ترك المدّ"(5). قلت: وبذلك قرأت على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. وقد ذكر مكيّ(6) وابن شريح(7) وغيرهما، الخلاف عن ورش(8) في الابتداء بذلك(9).

واعلم أنّ الوصل لا مدّ فيه البتّة عند أحد، لسقوط همزة الوصل من اللّفظ، ولذلك قال النّاظم: 'كإيت' فحقّق الهمزة في الوصل ـ كما فعل الشّاطبي(10) في قصيدته ـ إشعاراً أنّ ذلك في حال تحقيقها، وهو في الابتداء بها، ويقوّي ذلك قوله: 'لانعدامه في الوصل'، [فجعل العلّة في قصر حرف المدّ معها عدمها في الوصل](11)، فإذا كان المدّ ممتنعا في الابتداء ـ على ما ذكر الدّاني ـ مع وجودها مراعاة لعدمها في الوصل، فأحرى أن يمتنع مع عدمها، وليس سقوطها فيه كسقوط الهمزة ح/٥٩ عند نقل حركتها، نحو: ﴿مَنَ آمن﴾(12) وشبهه، لأنّ هذه في نيّة التّحقيق، والنّقل عارض، وهمزة الوصل سقوطها في الوصل لازم على القياس. واعلم أنّه ليس في قول النّاظم: 'همز الوصل' و'في الوصل' إيطاء، وإنما هو تجنيس، وقد تقدّم الكلام على مثل ذلك(13)، في شرح قوله في الخلاف في ميم الجميع(14):

[79] وَاتَّفَقَا فِي ضَمِّهَا فِي الْوَصْلِ **** إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ

الإعراب: وما: مبتدأ. أتي: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'ما'، والجملة صلة 'ما'، والخبر محذوف يدلّ عليه ما تقدّم في البيت قبله، لأنّ هذا معطوف عليه والتّقدير: لا تمدُّ له.

(1) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 112.
(2) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 35.
(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.
(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.
(5) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\473.
(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.
(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.
(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.
(9) انظر 'التبصرة' لمكي، بتحقيق د. محيي الدين رمضان: 61.
(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.
(11) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'. (13) في 'ح' و'ق': مثل هذا. (14) في 'ح': ميم الجمع.
(12) البقرة، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 2.

من بعد: متعلّق بـ'أتى'. همز الوصل: مضاف ومضاف إليه. كإيت: في موضع الحال من الضّمير في 'أتى'، والعامل فيه 'أتى'، فإن جعلت الكاف اسما، فالتّقدير: حالة كونه مثل 'إيت' بتحقيق الهمزة؛ وإن جعلتها حرفا، فالتّقدير: حالة كونه ثابتا [كـ'إيت'](1) بتحقيق الهمزة. لانعدامه: متعلّق بالخبر المحذوف وهو 'لا تمدّ له'، والهاء عائدة على 'الهمز'. في الوصل: متعلّق بـ'انعدامه'. ثمّ قال:

[79] وَفِي يُوَاخِذُ الْخِلاَفُ وَقَعَا **** وَعَــاداً الْأُولَـى وَءَالآنَ مَـعَـا

أخبر أنّ الخلاف وقع لورش(2) في هذه المواضع الثّلاثة، الأوّل: ﴿يواخذ﴾(3)، وكذلك ﴿لا يواخذكم الله﴾(4)، و﴿لا تواخذنا﴾(5)، وما أشبه ذلك، فاكتفى النّاظم بلفظ: ﴿يواخذ﴾(6) عن غيره، إذ لا فرق بينهما. الثّاني: ﴿عاداً الأولى﴾(7) في 'والنّجم'. الثّالث: ﴿ءالآن﴾ بالاستفهام، وذلك في موضعين في 'يونس': ﴿ءالآن وقد كنتم﴾(8)، ﴿ءالآن وقد عصيت﴾(9)، ولذلك أتى النّاظم باللّفظ ممدوداً على الِاستفهام، فدلّ ذلك على أنّه أراد الموضعين المذكورين دون غيرهما، وهذا في الهمزة المنقولُ حركتُها إلى اللاّم، وأمّا همزة الوصل الدّاخلة ع/٩٦ عليها همزة الاستفهام، فسيأتي الكلام عليها ـ إن شاء الله ـ وهذه المواضع الثّلاثة هنّ تمام المواضع السّبعة، المشار إليهنّ عند الكلام على قوله: 'ما لم تك الهمزة ذات الثّقل'(10). أمّا ﴿يواخذ﴾، فلا خلاف في قصره، نصّ على ذلك الدّاني(11) في 'جامع البيان'(12)، و'التّلخيص'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'. وقال في 'إيجاز البيان': "وأجمع أهل الأداء على ترك زيادة التّمكين للألف في قوله: ﴿لا يواخذكم﴾(13)، و﴿لا تواخذنا﴾(14)، و﴿لو يواخذ الله﴾(15)، حيث وقع، وإنّما ذكر النّاظم في ﴿يواخذ﴾ الخلاف ـ والله أعلم ـ اعتماداً منه على قول الشّاطبي(16) في قصيدته:

(1) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'. (6) في 'ع': لا يُواخذ؛ وفي 'ق' و'ح': يواخذ بدون 'لا'، وهو المثبت.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) و(15) النّحل، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 16؛ وفاطر، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 35.

(4) و(13) البقرة، جزء من الآية: 225، ورقم السّورة: 2.

(5) و(14) البقرة، جزء من الآية: 286، ورقم السّورة: 2.

(7) النّجم، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 53.

(8) يونس، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 10.

(9) يونس، جزء من الآية: 91، ورقم السّورة: 10.

(10) انظر البيت رقم: 74 من رجز ابن برّي، بالصّفحة: 205 من قسم التّحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 112.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

..................وَبَعْضُهُمْ **** يُوَاخِذْكُمْ ءَالاَنَ مُسْتَفْهِماً تَلاَ(1)

فذكر قصر هذا الموضع عن بعضهم، فدلّ ذلك على أنّ فيه خلافا كالمواضع الأُخر، وليس فيه خلاف، بل قصْره إجماع كما تقدّم، ولعلّ الشّاطبي(2) - رحمه الله - لما رأى الدّاني(3) لم يذكره في 'التّيسير'، وذكره في غيره، ظنّ أنّ فيه الخلاف فذكره، والله أعلم.

وقد ذكر مكيّ(4) في 'التّبصرة(5)، و'الكشف'(6)، وابن سفيان(7) في 'الهادي'، والمهدويّ(8) في 'الهداية'، وشرحها، و'التّحصيل'، وابن عبد الوهّاب(9) في 'المفيد'، و'كفاية الطّالب'، وابن شريْح(10) في 'الكافي'(11)، و'التّذكير'، و'المفردات'، وابن مطرّف(12) في 'الإيضاح'، وابن شفيع(13) في 'التّنبيه والإرشاد'، والحصري(14) في قصيدته، وابن مهلّب(15) في 'التّبيين'، وابن الباذش(16) في 'الإقناع'، و'النّجعة'، وابن الطّفيل(17) في 'الغنية'، وابن هشام(18) في 'التّلخيص'، وابن عتيق(19) في 'الموجز'، وأبو محمّد القرطبي(20)

٢١٦

(1) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 56.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'التبصرة' لمكي بن أبي طالب: 61.

(6) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\52-53.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(11) انظر كتاب 'الكافي' لابن شريح: 12.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 136 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 137 من قسم التحقيق.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 181 من قسم التحقيق.

(20) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 137 من قسم التحقيق.

في مختصره، وابنه أبو بكر(1) في أرجوزته،وابن القصّاب(2) في 'تقريب المنافع'(3)، وابن آجرّوم(4) في 'التّبصير'، و'الرّجز البارع'(*)، و'روض المنافع'(5)، والجعبري(6) في قصيدته، وابن أبي خالد(7) في 'جامع المنافع'، وابن عبد الملك(8) في 'الاعتماد'، وابن أسود(9) في مختصره، وابن الحاجّ(10) في 'درر المنافع'، عن ورش(11) في ﴿يواخذ﴾، وما جاء منه القصر خاصّة.

وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد اللّه القيجاطي(12) رضي اللّه عنه: "ولا خلاف في قصر ﴿يواخذ﴾(13)، وما ذكره الشّاطبيّ(14) وابن برّي(15)، من الخلاف فيه عن ورش، فخطأ". قال المهدويّ(16) في الشّرح: "وعلّته في مخالفته أصله في

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 137 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 96 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'تقريب المنافع' لابن القصّاب: اللّوحة: 34/ب.

(4) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 2، ص: 4 قسم التحقيق. وتمام اسم نظمه آنف الذكر: 'الرّجز البارع في قراءة نافع'، كما ذكر ذلك المنتوري في 'الفهرسة': 18.

(5) انظر 'فرائد المعاني' لابن آجرّوم: 1\211.

(6) هو القاضي برهان الدين إبراهيم بن عمر، أبو إسحاق الجعبري المقرئ، وصفه الذهبي بالإمام العالم وشيخ بلد الخليل، وقد تخرّج عليه جماعة منهم ابن الجندي شيخ ابن الجزري، وقد توفي سنة: 732 هـ، عن عمر يناهز الثمانين عاما، وله شرح كبير على 'الشاطبية' اسمه 'كنز المعاني'، وآخر على 'عقيلة أتراب القصائد' للشّاطبي أيضا، سماه 'جميلة أرباب المراصد'، وله قصيدة لامية في القراءات العشر، وثانية في الرّسم، وأخرى في العدد. انظر 'النشر': 1\64، و'معرفة القراء الكبار': 2\743، و'غاية النهاية': 1\21، و'شذرات الذهب': 6\98، و'فهرسة المنتوري': 29.

(7) هو يزيد بن عبد الله بن أبي خالد، أبو عمرو اللّخمي الأندلسي القارئ الكاتب، من أهل إشبيلية، قال ابن الأبار: وإلى سلفه ينسب 'المعقل'، المعروف بحجر أبي خالد، وتوفي سنة: 612 هـ، وكان له شعر جيّد، وله 'جامع المنافع' في قراءة نافع. انظر 'الأعلام' للزّركلي: 8\184، وقد ذكر أنه نقل عن 'المقتضب من تحفة القادم' للبلفيقي.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 137 من قسم التحقيق.

(9) هو محمّد بن إبراهيم بن أحمد ابن أسود، أبو بكر الغسّاني المرّي، روى عن أبي عليّ الغسّاني، ورحل إلى المشرق فأخذ عن أبي بكر الطرطوشي وأبي الحسن بن مشرّف، وعاد إلى بلده، فعمل كمستشار، واستقضي بمرسيّة، ثمّ انتقل إلى المغرب، فسكن مرّاكش إلى أن توفي سنة 536 هـ، له كتاب 'تفسير القرآن'، و'المختصر' في القراءات. انظر 'الصّلة لابن بشكوال: 2\584، و'المعيار' للونشريسي: 2\514، و'طبقات المفسّرين' للدّاودي: 2\51.

(10) هو البلفيقي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 6 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(13) النّحل، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 16؛ وفاطر، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 35.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(15) انظر ترجمة ابن برّي بالصفحات: 14-23 قسم التّقديم. (16) ترجمته بالهامش: 13، ص: 103 قسم التحقيق.

﴿يواخذكم﴾(1)، أنّ الياء لزمت الكلمة حتّى صارت من جملتها، وصار التّسهيل لازما". قال: "ألا ترى أنّك لا تقدر أن تفصل الياء ممّا بعدها، ولا تقف عليها، فلمّا لزم البدل لزوما لايمكن رجوع الهمز معه، وجب ترك الهمز"(2). وقال ابن عبد الوهّاب(3) في 'المفيد' نحوه.

وأمّا ﴿ءالَآن﴾(4) و﴿عاداً الأُولى﴾(5)، فذكر الشّاطبي(6) فيهما الخلاف في قصيدته. وقال الدّاني(7) في 'التّلخيص' عند ذكر المستثنى من هذا الفصل: "وزاد بعضهم ثلاثة أحرف: ﴿ءالَآن﴾ في الموضعين في 'يونس'، و﴿عاداً الأُولى﴾ في 'والنّجم'، فلم يزيدوا في تمكين الألف والواو فيهن". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. وقال في كتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين': "وأمّا قوله: ﴿ءالَآن﴾ في الموضعين، و﴿عاداً الأُولى﴾، فإنّي آخذ له بزيادة التّمكين وتركه". وذكر في 'جامع البيان'(8) في ﴿ءالَآن﴾ في الموضعين، و﴿عاداً الأُولى﴾ القصر خاصّة.

واعلم أنّ لورش(9) ح/٦٠ في ألف الوصل الدّاخلة عليها همزة الاستفهام، في ﴿ءالَآن﴾ في الموضعين في 'يونس' وجهين: ع/٩٧ البدل والتّسهيل بين بين، وسيأتي ذكر ذلك في موضعه، إن شاء الله. فإذا أخذ له بالبدل فتجتمع مدّتان، مدّة قبل اللاّم(10) ومدّة بعدها، فتمدّ الأولى مقدار ألفين، وتمدّ الثّانية مقدار ألف، وبذلك قرأت على بعض من لقيته. قال ابن عبد الوهّاب في 'المفيد': "ولم يُمَدّ الألف الّتي بعد اللاّم في ﴿ءالَآن﴾ استثقالا لمدّتين، فمدّ الأُولى وهي أَوْلى بالمدّ، وإنّما كانت أَوْلى لأنّ الهمزة محقّقة معها وهي الموجبة للمدّ، والثّانية إنّما معها حركة الهمزة وليست الهمزة، فلذلك قَوِيت الأولى فاعلمْه". قلت: وإذا أُخِذ له بالتّسهيل بين بين، فتمُدّ الألف الّتي بعد اللاّم مقدار ألفين، كما تمُدّ ذلك في ﴿الآن﴾، الّتي لم تدخل عليها همزة الاستفهام، ولا وجه لقصرها، وهذا هو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد اللّه القيجاطي(11) رضي الله عنه،

(1) البقرة، جزء من الآية: 225، ورقم السّورة: 2.

(2) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 23.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(4) يونس، جزء من الآية: 51 و91، ورقم السّورة: 10.

(5) النّجم، جزء من الآية: 50 ، ورقم السّورة: 53.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 73.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص:51 من قسم التحقيق.

(10) في مخطوطتي 'ح' و'ق': قبل الألف.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

[وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ. قال شيخنا(1) ـ رحمه الله ـ](2) :"واعلم أنّ ﴿عاداً الُــاولى﴾(3) في الوصل، مقصورة لورش(4) ولا يجوز مدّها، لأنّه لـمّا حرّك لام التّعريف بحركة الهمزة، واعتدّ بها حين أدغم فيها التّنوين، صارت الحركة كاللاّزمة فسقط المدّ، إذ لا يمكن أن تُنوى الهمزة، إذ الحركة كاللاّزمة؛ وإنّما تُنْوى الهمزة، إذا كانت [حركتها](5) الملقاة على ما قبلها عارضة". قلت: وبالقصر قرأت ذلك في الوصل عليه وعلى غيره، وبه آخذ؛ وعلى القصر لورش في ذلك، اقتصر مكيّ(6) في 'التّنبيه'، و'التّبصرة'، و'الكشف'(7)؛ وابن سفيان(8) في 'الهادي'، والمهدويّ(9) في 'الهداية'، وابن عبد الوهّاب(10) في 'المفيد'، وابن شريح(11) في 'الكافي'، و'التّذكير'، و'المفردات'؛ وابن البيّاز(12) في 'النّبذ النّامية'، والحصريّ(13) في قصيدته، وابن مهلّب(14) في 'التّبيين' وابن الباذش(15) في 'الإقناع'(16)، وابن عتيق(17) في 'الموجز'، وابن عبد الملك(18) في 'الاعتماد'، وفي 'الاقتصاد'.

وأمّا الابتداء بـ﴿الأولى﴾، فبإثبات الهمزة وحذفها على ما يُذكر بعد؛ فمع الإثبات يجب أن تجرى مجرى سائر الفصل، لوجود الهمزة في التّقدير قبل الواو، إذ اللاّم فيه في نيّة السّكون، بدليل ابتدائه بهمزة الوصل؛ ومع حذفها يجب أن تقصر، لصحّة الاعتداد بالحركة وإن كانت عارضة،

(1) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسختي 'ح' و'ق'.

(3) النّجم، جزء من الآية: 50 ، ورقم السّورة: 53.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\52، و'التبصرة' له: 61.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق. وانظر 'الكافي' لابن شريح: 13 .

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(16) وانظر 'الإقناع' لابن الباذش: 293، بتحقيق المزيدي.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 181 من قسم التحقيق.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 137 من قسم التحقيق.

فالهمزة في نيّة العدم، واللاّم ليست في نيّة السّكون، بدليل عدم ابتدائه بهمزة الوصل. قال ابن عبد الوهّاب(1) في 'المفيد': "ومن ابتدأ بلام مضمومة، فلا خلاف أنّه لا يمدّ، من أجل أنّ الحركة قد صارت لازمة، فلا تُتوهّم الهمزة لذلك". وقال الشّريشيّ(2) في 'الشّرح': "قال ابن آجرّوم(3): وكذلك يجب أن يقال في ﴿الَآخرة﴾(4)، و﴿الَآزفة﴾(5)، و﴿الِإيمان﴾(6)، وشبهه، فمن أتى بألف الوصل في الابتداء، جرى عنده كالّذي حُقّقت همْزته [فيمُدّ](7)، ومن لم يأت بألف الوصل لم يُمدّ أصلا، لعدم توهّم السّبب"(8). وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(9) نحوه.

الإعراب: وفي يواخذ: متعلّق بـ'وقعا'. الخلاف: مبتدأ. وقعا: فعل ماض، والألف لإطلاق القافية، والفاعل مضمر يعود على 'الخلاف'، والجملة في موضع الخبر. و'عاداً الُاولى': معطوف على 'يواخذ'، وهو محكي. و'ءالَآن': معطوف. معا: حال من 'ءالَآن'، والعامل فيه 'وقعا'. ثمّ قال:

ع/٩٨ [80] وَالْـوَاوُ وَالْـيَاءُ مَـتَى سَـكَـنَـتَـا **** مَـابَـيْـنَ فَـتْـحَـةٍ وَهَـمْـزٍ مُـدَّتَـا

[81] لَـهُ تَـوَسُّـطـاً وَفِـي سَـوْءَاتِ **** خُلْفٌ لِمَا فِي الْعَيْنِ مِنْ فَعْلاَتِ(10)

٢٢٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(2) أُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 2.

(5) غافر، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 40؛ والنّجم، جزء من الآية: 57، ورقم السّورة: 53.

(6) البقرة، جزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 2.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(8) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 405.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(10) جاء بهامش المخطوط: "ولأبي الحسن بن برّي رحمه الله مجيبا لأبي الحسن الحصري: (من البحر الطويل)

نَعَمْ لَمْ يَمُدُّوا الْوَاوَ فِي جَمْعِ سَوْءَةٍ **** وَفِي أَلِفٍ مِنْ بَعْدِ هَمْزَتِهِ مَدُّوا

لِأَنَّ هُذَيْلاً تَفْتَحُ الْيَاءَ مُطْلَقاً **** فَلَيْسَ إِذاً فِي الْوَاوِ وَإِنْ فُتِحَتْ مَدُّ

وَمَنْ قَالَ فِي الْمُعْتَلِّ تَسْكِينُ عَيْنِهِ **** فَمَا إِنْ لَهُ عَنْ مَدِّهَا وَسَقاً بُدُّ"

وقال بالهامش أيضا: "قلت: ولعلّه إلى هذا يشير بقوله في بعض النّسخ: 'وقد ذكرت سبب الخلاف في غير هذا بكلام شاف'. وهذا البيت قد رواه الأستاذ أبو زيد عبد الرّحمان الجادري، عن الأستاذ أبي زكرياء بن أحمد السوّاح، عن القاضي أبي محمّد بن مسلم عن النّاظم. انتهى. وأبو محمّد بن مسلم هذا له شرح على 'الدّرر'". قلت: ويعني بقوله في البيت الثالث: 'وسقا': حملا، أي فليس للقائل بدّ من حملها على المدّ. وانظر ترجمة الجادري (776-818 هـ) في 'سلوة الأنفاس': 2\157، وترجمة عبد الله بن مسلم القصري (ت: 773 هـ) في 'بلغة الأمنية': 38، وأمّا شرحه فاسمه: 'الوجيز النّافع في شرح الدّرر اللّوامع'، كما ذكر ذلك المنتوري في الفهرسة': 19.

ثبت في رواية الحضرمي(1) والبلفيقي(2): 'والواو والياء'، وكذا وقفت عليه بخط النّاظم، وفي رواية المكناسي(3): 'والياء والواو' بتقديم الياء على الواو وهي أولى، لأنّ المصنّفين للحروف، جرت عادتهم بذكر الياء قبل الواو، وكذلك في التّمثيل لهما، ولما فرغ من الكلام على أحرف المدّ واللّين الواقعة قبل الهمزة، أخذ الآن يتكلّم في حَرْفَيْ اللّين الواقعتين قبل الهمزة، وهما: الياء والواو المفتوح ما قبلهما، فأخبر أنّهما ممدودتان لورش(4) مدّاً وسطاً، ومفهومه أنّ قالون يقصُرها. واعلم أنّ ذلك يَرِد على وجهين، أحدهما: أن تكون الهمزة فيه متّصلة، والثّاني: أن تكون منفصلة، والمقصود هنا أن تكون متّصلة في كلمة واحدة، وذلك نحو: ﴿شيء﴾(5)، و﴿استيْأس﴾(6)، و﴿كهيْئة﴾(7)، و﴿سوْء﴾(8)، و﴿السّوْء﴾(9)، و﴿سوْءة﴾(10)، وليس في القرآن غير هذه الألفاظ مفردة، وسيأتي الكلام في ﴿سوْءات﴾(11) في الجمع، فإن كانت منفصلة نحو: ﴿ابنَيْ آدم﴾(12)، و﴿خلَوْا إلى شياطينهم﴾(13) وشبهه، فليست من هذا الباب، وكان حقّ النّاظم أن يقيّد المدّ بما هو متّصل من كلمة، كما قيّده الدّاني(14) وغيره من الأئمّة. وقد قال الشّاطبي(15) في قصيدته:

وَإنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتْحٍ وهَمْزةٍ **** بِكِلْمَةٍ أَوْ وَاوٌ فَوَجْهَان جُمِّلاَ(16)

ولكن لمّا كان ورش ينقل الحركة في الانفصال، استغنى النّاظم عن التّقييد. وفي ذكره

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(6) يوسف، جزء من الآية: 110، ورقم السّورة: 12.

(7) آل عمران، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 3؛ والمائدة، جزء من الآية: 110، ورقم السّورة: 5.

(8) البقرة، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 2.

(9) النّساء، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 4.

(10) المائدة، جزء من الآية: 31، رقم السّورة: 5.

(11) الأعراف، جزء من الآية: 26. ورقم السّورة: 7. وقد وردت في القرآن بلفظ: ﴿سوءاتكم﴾.

(12) المائدة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 5.

(13) البقرة، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 2.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(16) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 60.

الخلاف في: ﴿سوْءات﴾(1)، وقصْر ﴿موئلا﴾(2) و﴿الموءودة﴾(3)، دليل على أنّه لم يُرِد إلاّ ما كانت الهمزة معه في كلمة واحدة. واعلم أنّ المدّ في هذا الباب، هو من رواية أبي يعقوب الأزرق(4) عن ورش(5) خاصّة، نصّ على ذلك الدّاني(6) في 'جامع البيان'(7)، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(5)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، وعلى ذلك اقتصر في 'الاقتصاد' و'التّيسير'(9). قال في 'إيجاز البيان': "وبه" - يعني بالمدّ – "في الياء والواو المفتوح ما قبلهما، كان يأخذ أبو غانم(10)، ومحمّد بن علي - يعني الأدفُوي(11) – وغيرهما، قال: "وعلى ذلك أصحاب النحّاس(12)، وابن هلال(13)، وقال في 'جامع البيان': "وبذلك كان يأخذ أبو غانم المظفّر بن أحمد بن حمدان، وغيره من أصحاب النحّاس وابن هلال وابن سيْف(14)، وعليه عامّة أهل الأداء من مشيخة المصريّين". وقال في 'التّلخيص': "والنّصّ في هذا الباب كلّه معدوم، وإنّما يُتَلقّى من أهل الأداء سماعا، ويؤخذ عنهم مشافهة". وقال في 'التّمهيد': "ولم أجد للمدّ في ذلك، ولا لغير المدّ، أثرًا في كتاب أحد من النّاقلين عن ورش، ولا عن غيره، وإنّما نُقل إلينا لفظا". وقال في كتاب 'اختلاف أهل الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما': "إن النّصّ عن ورش في الوجهين جميعا معدوم، وإنّما ع/٩٩ ورَد عنه لفظا وأداءً". وقال في 'إيجاز البيان': "ولم أجد لهذا الباب أثراً في كتاب أحد من النّاقلين عن ورش، بل أضربوا عن ذكره في كتبهم أصلا، إلاّ ما كان من أحمد بن هلال وأصحابه فمن دونهم، فإنّهم دوّنوه في كتبهم.

(1) الأعراف، جزء من الآية: 26. ورقم السّورة: 7. وقد وردت في القرآن بلفظ: ﴿سوءاتكم﴾.

(2) الكهف، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 18. (3) التّكوير، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 81 .

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 79.

(8) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 75. (9) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 62.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 103 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(13) هو أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال، أبو جعفر الأزدي المصري القارئ، قرأ على أبيه، وعلى إسماعيل بن عبد الله النحاس، وسمع الحروف من بكر بن سهل الدّمياطي، وقرأ عليه المظفر بن أحمد، ومحمد بن أبي الأصبغ، وحمدان بن عون، وقد توفي سنة: 310 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\74، و'معرفة القراء': 1\272.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

وكان شيخنا أبو الحسن(1)، يروي تمكين المدّ من غير إسراف، في أصل مطّرد من ذلك، وهو ما جاء من لفظ ﴿شيء﴾(2) و﴿شيئا﴾(3)، حيث وقع لا غير، وبذلك قرأت عليه". وقال في 'جامع البيان'(4)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قلت: وقد وقفت على ذلك لأبي الحسن بن غلبون، في كتاب 'التّذكرة'(5) له. وقال الدّاني(6) في كتاب 'اختلاف أهل الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما'(7): "وقرأت على أبي الحسن بن غلبون، في رواية الأزرق(8) من طريق ابن سيْف(9)، بتمكين الياء من قوله [تعالى]: ﴿شيئا﴾ و﴿شيء﴾ لا غير، وترك تمكين الياء - فيما عدا ذلك - من سائر الباب". قال: "ووجْه ما رواه لي من تخصيص كلمة ﴿شيء﴾ بذلك، من دون سائر الياءات والواوات المفتوح ما قبلهما، كثرة دور ﴿شيء﴾ في القرآن، وقلّة دور ما عداه من ذلك، فلذلك خُصّ بالتّمكين، الذي يُتَقَوّى به على تحقيق همزة وتبيينها، على عادة العرب في تخصيصها ما كثر استعمالهم إيّاه، بما يخِفّ به على ألسنتهم، ضربا من التّخفيف. وقال ابن الباذش(10) في 'الإقناع': "وكان أبو علِيّ(11) - فيما حكى عنه أبو الفضل الخزاعيّ(12) - يمدّ ما جاء من لفظ ﴿شيئا﴾ و﴿شيء﴾ فقط، غير مفرط فيه، ويقصُر ما سوى ذلك، وهي رواية طاهر بن غلبون"، قال: "وأظنّ أنّها رواية ابن سيْف عن أبي يعقوب"، قال: "والأولى رواية النّحّاس(13) عنه؛ على أنّ الأهوازي(14) ذكر عن الخِرَقي(15) عن ابن سيف، المدّ في الياء والواو، كما بدأنا به"(16).

٢٢٣

(1) هو أبو الحسن بن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(2) البقرة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(3) البقرة، جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 2.

(4) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 73.

(5) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\108.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) في 'ع': ما قبلها، وفي 'ح' و'ق': ما قبلهما.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) هو أبو علي الأدفويّ، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 121 من قسم التحقيق.

(16) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 295، بتحقيق المزيدي.

قلت: قد تقدّم نصّ الدّاني(1)، أنّ رواية ابن سيف(2) هي مدّ ﴿شيء﴾(3) و﴿شيئا﴾(4) فقط. وذكر الدّاني في 'جامع البيان'(5)، أنّ إسماعيل النحّاس(6) قال في كتاب 'اللّفظ' عن أبي يعقوب(7)، أنّه كان يمدّ ﴿شيئا﴾، و﴿شيء﴾، و﴿كهيْئة﴾(8)، و﴿فلمّا استيْأسوا﴾(9)، و﴿إنّه لا ييْأس﴾(10)؛ ويقصر ﴿سوْءة﴾(11) و﴿السّوْء﴾(12)، ثمّ قال: "وبالأوّل قرأت، وبه آخذ"، يعني بزيادة التّمكين للياء والواو. وقال في 'إيجاز البيان': "فإنّ أهل الأداء من مشيخة المصريّين، يأخذون بزيادة التّمكين للياء والواو في ذلك، ويحكون ذلك عن قراءتهم، وبه قرأت على ابن خاقان(13) وفارس بن أحمد(14)".

واعلم أنّ ورشا(15) يُمكّن الياء والواو - فيما تقدّم - تمكينا وسطا، أقلّ من تمكين الياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها، ذكر ذلك الدّاني في 'جامع البيان'(16)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، وهو ظاهر قوله في 'التّيسير'(17)، و'التّعريف'(18)، و'إيجاز البيان'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، وهو الّذي يترجّح عند النّظر، وذلك أنّ هذين الحرفين مدّهما الطّبيعي، أقلّ من مدّ الياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها، فيجب أن يكون مدّهما الطّويل في قراءة ورش، أنقص في الرّتبة من المدّ الطّويل، في الياء إذا انكسر

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(3) البقرة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(4) البقرة: جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 2.

(5) و(16) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 79.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 3،؛ والمائدة، جزء من الآية: 110، ورقم السّورة: 5.

(9) يوسف، جزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 12.

(10) يوسف، جزء من الآية: 87، ورقم السّورة: 12.

(11) المائدة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 5.

(12) النّساء، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 4.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(17) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 62.

(18) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الدّاني: 269.

ما قبلها، والواو إذا انضمّ ما قبلها، وبذلك قرأت على جميع ع/١٠٠ من قرأت عليه، وبه آخذ. وذكر الدّاني(1) في 'التّمهيد' وجها ثانيا، وهو تمكينها بزيادة طويلة، كالزّيادة في الياء والواو اللّتين حركتهما منهما، وحكى ذلك عن أبي القاسم خلف بن خاقان(2)، [ثمّ قال](3): "وهو مذهب القدماء ح/٦٢ من شيوخ المصريّين". وذكر في كتاب 'اختلاف [أهل](4) الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما' وجها ثالثا، وهو القصر كسائر القرّاء، [ثمّ قال](5): "وقد كان جماعة من علمائنا المتقدّمين، وأئمّتنا السّالفين، لا يجيزون غير هذه الرّواية، ولا يأخذون بسواها". [قال](6): "قال ابن مجاهد(7) في كتابه 'الجامع'(8): فإذا انفتح ما قبل الياء والواو لم يمكّنا(9)، إذا أتت بعدهما همزة نحو: ﴿نبأ ابني ءادم﴾(10)، و﴿مطرالسّوء﴾(11)". قلت: ولم يذكر ابن مجاهد في 'السّبعة' هذه المسألة، فظاهر كلامه أنّها بالقصر لجميع القرّاء. وقال ابن عبد الوهّاب(12) في 'كفاية الطّالب': "ورأيت بعض القرّاء ينكر المدّ في الياء والواو، إذا انفتح ما قبلهما لورش(13)، ولا يرى ذلك، وبه قرأت على حذّاق شيوخي، وهو جائز عندهم، لأنّ فيهما لينا، وإذا كان كذلك لم يمتنع المدّ فيه، لمجيء همزة ملاصقة له". وقال ابن مطرّف(14) في 'الإيضاح': "جاء عن ورش في هذا الأصل ثلاثة أوجه، أحدها: أنّه يمدّه كمدّ حروف المدّ واللّين سواء. والثّاني: أنّه يمدّه أقلّ من حروف المدّ واللّين، فينقص من المدّ الّذي يمدّه في حروف المدّ واللّين، بمقدار ما نقص من مدّ الحرف بسبب انفتاح ما قبله. والثّالث: أن لا يمدّ". قال المهدويّ(15) في 'الشّرح': "فأمّا من أخذ له بالتّوسّط في المدّ، في الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما، فمدّ أقلّ من مدّ الياء إذا انكسر ما قبلها،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(4) و(5) و(6) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(8) لعلّه كتابه 'القراءات الكبير' الذي ألّفه في القراءات الشاذّة. انظر مقدّمة المحقق لِـ'السبعة' لابن مجاهد: 20.

(9) في مخطوطتي 'ح' و'ق': لم يتمكّنا.

(10) المائدة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 5.

(11) الفرقان، جزء من الآية: 40، رقم السّورة: 25.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

والواو إذا انضمّ ما قبلها، فلأنّهما في رتبة المدّ الّذي فيهما، أنقص من الياء والواو، اللّتين حركة ما قبلهما منهما، فأعطاهما من رتبة المدّ، بقسط ما فيهما منه"(1).

وقال الدّاني(2) في 'إيجاز البيان': "فالعلّة في زيادة التّمكين للياء والواو، مع تغيّر حركة ما قبلهما في هذا الفصل، أنّ المدّ الّذي فيهما، وإن كان قد زال معظمه بذلك، فإنّهما لا يخلوان من كلّه في هذه الحال، وذلك من جهتين:

أحداهما أنّ سيبويه(3) قال: ''ولا تدغم الياء وإن كان قبلها فتحة، ولا الواو وإن كان قبلها فتحة، مع شيء من المتقاربة، لأنّ فيها ليناً ومدّاً''(4)". قال: "[وقد](5) قال أيضا في مكان آخر، عند ذكره مذهب العرب في نقل حركة آخر الكلمة إلى ما قبلها، إذا كان ساكنا في الوقف: ''ولا يقولون ذلك في 'زيد' و'عون' إذا وقفوا، لوجود المدّ واللّين في هذين الحرفين''. فسمّاهما حرفيْ مدّ ولين، مع تغيّر حركة ما قبلهما، وذهاب معظم المدّ منهما، ومنَع من إدغامهما والنّقل إليهما لذلك.

والجهة الثّانية: أنّ العرب قد تجيء بالياء المفتوح ما قبلها، مع الياء المكسور ما قبلها في الرّدف(6). أنشدنا شيخنا أبو الحسن(7) لعمرو بن كُلثوم(8):

كَأَنَّ مُتُونَهُنَّ مَتُونُ غُدْرٍ **** تُصَفِّقُهَا الرِّيَاحُ إِذَا جَرَيْنَا(9)   ع/١٠١

٢٢٦

---

(1) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 22.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\446 .

(5) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع' و'ق'، ومثبت في 'ح'.

(6) الرّدف: هو سناد الرّدف، وهو نوع من عيوب القافية، بأن يختلف ما قبل الرّوي من الحروف والحركات، فيكون بيت مردف وآخر غير مُردف. انظر 'ميزان الذهب' للهاشمي: 125-124.

(7) هو أبو الحسن بن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(8) هو عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، أبو الأسود التغلبي الشاعر الجاهلي، ولد في شمالي حزيرة العرب من بلاد ربيعة، وكان من زعماء تغلب، تجول في الشام والعراق ونجد، ومات في الجزيرة الفراتية سنة: 40 ق.هـ، وشعره مرجع تاريخي واحتماعي، يمتاز بقوة العاطفة ومتانة السّبك، وأشهره القصيدة المعلّقة. انظر 'الأغاني': 11\52، و'سمط اللآلئ': 635، و'المحبّر': 202، و'الشّعر والشعراء': 1\93، و'حزانة الأدب': 1\519، و'الأعلام': 5\84.

(9) البيت من بحر الوافر، ويروى أيضا 'كأنّ غضونهن متون غُدر'؛ والمتون: أعالي الدّروع، والغُدر جمع غدير: الحوض، وقد شبّه الشاعر الدّروع في صفائها بالماء في الغدر. انظر 'أمالي ابن الشّجري': 1\99، و'شروح سقط الزند': 581، و'لسان العرب': (عزا)، و'جمهرة أشعار العرب': 1\361، و'شرح المعلّقات العشر' للتبريزي: 357.

وقال:

كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ **** مَخَارِيقٌ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا(1)

قال: "فلمّا جاء بـ'جريْنا' مع 'لاعبينا'، عُلم أنّه إنّما جمع بينهما لتشاكُلهما في المدّ، وإن(2) كان المدّ فيما انفتح ما قبله، دون المدّ فيما انكسر ما قبله أو انضمّ". قال: "فمن أجل ذلك، أطلق النّحويّون القول في حروف المدّ واللّين، إنّها الياء والواو والألف، من غير(3) أن يقيّدوها بمتابعة حركة ما قبلها لها ومخالفته، من أجل اشتراكها في المدّ وإن كان متفاضلا [فيها](4)". وقال في كتاب 'اختلاف أهل الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما' نحوه. قلت: نصُّ سيبويه(5) في منع النّقل في 'زيد' و'عون' في الوقف: "ولا يكون هذا في 'زيد' و'عون' ونحوهما، لأنّهما حرفا مدّ"(6). وقال المهدويّ(7) في 'الشّرح' و'التّحصيل'(8)، وابن الباذش(9) في شرح 'الحصريّة'، وابن آجرّوم(10) في 'روض المنافع'، نحو الجهة الثّانية التي ذكر الدّاني(11). وقال المهدويّ في 'الشّرح': "ويقوّيه ــ يعني المدّ ـ أنّهما إذا وقعتا في الشّعر قبل حرف الرّويّ، لم يجز أن يقع معها غيرهما"(12). وقال مكيّ(13) في 'الكشف': "وحكى سيبويه في التّصغير: هذا أُصَيِّم، تصغير أَصَمّ'(14)". قال: "فلولا أنّ الياء يحْسُن فيها المدّ ويتأتّى، ما وقع بعدها المشدّد في هذا". قال: "فإذا جاز المدّ في الياء وقبلها فتحة مع المشدّد، جاز مع الهمزة لخفائها"(15). وقال ابن آجرّوم في 'روض المنافع': "وذلك أنّ السّاكن المدغم

---

(1) البيت من بحر الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم، والمخاريق: واحدها مخراق وهو ما يلعب به الصبيان من الخرق المفتولة. انظر 'جمهرة أشعار العرب': 349\1، و'مقاييس اللّغة': 173\2، و'التبصرة والتذكرة' للصّيمري: 931\2، و'شرح المعلّقات العشر' للشنقيطي: 101، و'لسان العرب'، و'الصّحاح': 1467، و'تاج العروس': مادّة (خرق).

(2) في نسختي 'ح' و'ق': وإذا.

(3) في نسختي 'ح' و'ق': دون.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 174\4.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(8) هو كتاب 'التحصيل في مختصر التفصيل الجامع لعلوم التنزيل' لأبي العباس المهدويّ، ويوجد الجزء الثاني منه بالخزانة العامّة بالرباط تحت رقم: 89 ق، وهو يبتدئ من فرش سورة الكهف.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 22.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 418\3.

(15) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 55\1.

قد يقع بعدهُما، كما يقع بعد حروف المدّ واللّين، تقول: هذا جيْب بَّكْر، وثوْب بَّكْر، كما تقول: الطّامَّة"(1) وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(2) رضي ا لله عنه: "فلولا أنّ الياء فيها مدّ، لم يقع السّاكن بعدها في الكلام". قال: "وأمّا وجه من أخذ بالمدّ الطّويل لورش(3) في هذا الباب، فإنّه لـمّا أجرى الياء والواو(4) المفتوح ما قبلهما، مجرى الياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها؛ سوّى بينهما في المدّ وإن اختلفت الحركة، لأنّ من مذاهب العرب أن يشبّهوا الشّيء بالشّيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء". قال الدّاني(5) في كتاب 'اختلاف أهل الأداء [عن ورش](6) في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما': "فأمّا علّة من روى عن ورش ترك التّمكين في الضّرب الأوّل، فإنّ الياء والواو ح/٦٣ لـمّا تغيّرت حركة ما قبلهما، وانفتح ما قبل كلّ واحد منهما، زال عنهما معظم المدّ، وانبسط اللّسان بهما، كانبساطه بسائر الحروف الجامدة، الّتي لا مدّ فيها ولا لين، وخرجا من حال الخفاء الموجب للتّمكين والتّمطيط، إلى حال البيان الّذي لا يُحتاج معه إلى ذلك؛ وتحقيق كونهما كذلك من وجوه منها: تحريكهما إذا التقيا بساكن في مكان آخر، نحو قوله [تعالى]: ﴿يا صاحبِي السّجن﴾(7)، و﴿من ثلثي اللّيل﴾(8)، و﴿لوِ اطّلعت﴾(9)، و﴿أن لوِ استقاموا﴾(10)، كما تحرّك سائر الحروف الجامدة إذا التقت به كذلك، لئلاّ يلتقي ساكنان، ولا يُحرّكان لأجله هناك، إذا وَلِيت ع/١٠٢ الياء الكسرة، والواو الضمّة، بل يحذفان له كقوله [تعالى]: ﴿الّذي ارتضى﴾(11)، و﴿مهلكي القُرى﴾(12)، و﴿قالوا اطّيرنا﴾(13)، و﴿وصالوا النّار﴾(14)،

---

(1) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 21، و'القصد النّافع' للخرّاز: 281.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) في 'ع': الواو والياء، هكذا بتقديم الواو، وفي 'ح' و'ق'، بتأخيرها في الذكر عن الياء، وهو الذي أثبتناه هنا.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(7) يوسف، جزء من الآية: 39 و41، ورقم السّورة: 12.

(8) المزّمّل، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 73.

(9) الكهف، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 18.

(10) الجنّ، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 72.

(11) النّور، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 24.

(12) القصص، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 28.

(13) النّمل، جزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 27.

(14) 'ص'، جزء من الآية: 59 ، ورقم السورة: 38.

و﴿قل ادعوا الله﴾(1)، وما أشبهه، ومنها إدغامهما في مثلهما(2) نحو قوله: ﴿عصوا وّكانوا﴾(3)، و﴿ءاووا وّنصروا﴾(4)، وكذلك قولك في الكلام إذا أمرت اِمرأة: 'اخشي يّا أسماء'، أو: 'تعالي يّا اِمرأة'، كما يدغم سائر المثلين من الحروف [الجامدة](5) الّتي لا مدّ ولا لين فيها، ولا يدغمان في مثْلِهما إذا وليتْهما حَركتُهما، نحو قوله [تعالى]: ﴿في يوسف﴾(6)، و﴿الّذي يوسوس﴾(7)، و﴿الّذين ءامنوا وكانوا﴾(8)، و﴿الّذين هادوا والنّصارى﴾(9)، وما أشبهه. ومنها إلقاء ورش عليهما حركة الهمزة، في نحو قوله [تعالى]: ﴿نبأ ابْنيَ آدم﴾(10)، و﴿ذواتيُ اكْل﴾(11)، و﴿تعالوَا اتْل﴾(12)، و﴿ألفوَا آباءهم ضالّين﴾(13)، كما يلقي حركتها على ساكن جامد، ولا يلقي حركتها عليهما إذا لم تتغيّر حركتهما، نحو قوله [تعالى]: ﴿يا بني إسرائيل﴾(14)، و﴿لولا أخّرتني إلى أجل قريب﴾(15)، و﴿قاموا إلى الصّلاة﴾(16)، و﴿قوا أنفسكم﴾(17)، وما أشبهه، ومنها مجيء العرب بالياء المفتوح ما قبلها قبل حرف الرويّ، مع سائر حروف السّلامة، أنشدنا أبو عبد الله محمّد بن نصر الأمويّ(18) قال: أنشدنا

(1) الأعراف، جزء من الآية: 195، ورقم السّورة: 7.

(2) في 'ح' جاءت هكذا: 'إدغامها في مثلها'، بضمير الغائبة المؤنثة، وفي 'ع' و'ق' بضمير المثنى كما هو مثبت.

(3) البقرة، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 2.

(4) الأنفال، جزء من الآيتين: 72 و74، ورقم السّورة: 8.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(6) سورة 'يوسف'، جزء من الآيتين: 7 و80، ورقم السّورة: 12.وانظر خبر يوسف النبي بـ'قصص الأنبياء': 268.

(7) النّاس، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 114.

(8) يونس، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 10.

(9) البقرة، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 2.

(10) المائدة، بعض آية: 27، ورقم السّورة: 5. والمقصود بابني آدم قابيل وهابيل. انظر 'قصص الأنبياء': 57-61.

(11) سبأ، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 34.

(12) الأنعام، جزء من الآية: 151، ورقم السّورة: 6.

(13) الصّافّات، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 37.

(14) البقرة، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 2. وبنو إسرائيل هم بنو يعقوب. انظر 'قصص الأنبياء': 261.

(15) المنافقون، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 63.

(16) النّساء، جزء من الآية: 142، ورقم السّورة: 4.

(17) التّحريم، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 66.

(18) هو محمد بن نصر بن بسّام، أبو عبد الله الأموي، شاعر أندلسي، أخذ عن أبي علي القالي، وأخذ عنه الدّاني وعبد الله بن خلف، وتوفي بعد 400 هـ، وقد أورد القالي بعض شعره في أماليه. انظر 'الأمالي' للقالي: 2\106-107.

إسماعيل بن القاسم البغدادي(1) قال: أنشدنا أبو بكر بن الأنباريّ(2) قال: أنشدني أبي(3) لأعرابي:

لَعَمْرِي لَأَعْرَابِيَّةٌ فِي عَبَاءَةٍ **** تَحُلُّ دِمَاثاً مِنْ سُوَيْقَةَ أَوْ فَرْدَا

أَحَبُّ إِلَى الْقَلْبِ الَّذِي لُجَّ فِي الْهَوَى **** مِنَ اللاَّبِسَاتِ الرَّيْطَ يُظْهِرْنَهُ كَيْدَا(4)

فجاء بقوله: 'فردا' مع 'كيدا'، فدلّ ذلك على أنّ الياء والواو المفتوح ما قبلهما، كسائر حروف السّلامة، قال: "ألا ترى أنّ الشّاعر، لا يجوز له أن يجعل - في الرّدف من الشّعر - مع الواو والياء شيئا من الحروف الجامدة، إذا وليَتْهما حركتُهما من الضمّ والكسر". ثمّ قال: "وهذه الرّواية أكثر في العمل، وأفشى في القياس والأداء، وأقوى في القياس، وأوْجه في اللّغة من الرّواية الأولى، وهي الّتي روى ورش(5) عن نافع(6) أداءً"، قال: "والأُولى ــ يُقال ــ هي اختيار منه، والله أعلم". وقال المهدويّ(7) في 'الشّرح'، وابن مطرّف(8) في 'البديع'، في علّة من ترك المدّ في الياء والواو المفتوح

(1) هو إسماعيل بن القاسم بن هارون بن عيذون، أبو علي القالي البغدادي، ولد بديار بكر سنة: 288 هـ، ورحل بغداد، أخذ عن ابن الأنباري وابن دريد، وأخذ عنه أبو بكر الزبيدي، رحل للمغرب، ولقي بالأندلس حظوة، ومات بقرطبة سنة: 356 هـ، له 'الأمالي' و'البارع' و'الأمثال'. انظر 'نفح الطّيب': 4\70-75، و'بغية الملتمس': 216-218، و'بغية الوعاة': 1\453، و'إنباه الرّواة': 1\239- 244، و'تاريخ علماء الأندلس': 1\84، و'الأعلام': 1\321-322.

(2) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين، أبو بكر ابن الأنباري البغدادي، ولد بالأنبار سنة: 271 هـ، أخذ عن أبيه وعن سليمان الضبي وأحمد الأشناني، وأخذ عنه أحمد الشذائي والقالي وا بن خالويه، وكان إماما في النحو الكوفي، توفي ببغداد سنة: 328 هـ، وله 'الأضداد'، و'المذكر والمؤنث'، و'إيضاح الوقف والابتداء'. انظر 'شذرات الذهب': 2\315-316، و'غاية النّهاية': 2\230-231، و'معرفة القرّاء': 1\280-282، و'تذكرة الحفاظ': 3\57، و'طبقات الحنابلة': 2\69، و'نزهة الألباء': 330، و'بغية الوعاة': 1\212- 214، و'طبقات الدّاودي': 2\227.

(3) هو القاسم بن محمد بن بشار، أبو محمد الأنباري، وهو والد أبي بكر بن الأنباري، وكان علامة باللّغة والغريب والأخبار، من أهل الأنبار وسكن بغداد، قال عنه الذهبي: إنه كان 'أديبا لغويا علامة مصنفا'، ومن كتبه 'شرح المفضليات' و'غريب الحديث' و'الأمثال'، وتوفي سنة: 304 هـ. انظر 'مفتاح السعادة': 1\146، و'إرشاد الأريب': 1\196، و'دائرة المعارف الإسلامية': 3\5، و'الأعلام': 5\181، و'معرفة القرّاء': 1\280 (ت ابن الأنباري).

(4) البيت من بحر الطويل، ولا أعلم له نسبة لقائل، والدّماث والأدماث ومفردها الدّمْث: المكان اللّين ذو الرّمل، ولجّ في الهوى: لازمه وأبى أن ينصرف عنه، والرّيط مفردها الرّيطة: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ونسجا واحدا، والسّويقة: اسم جبل بين يَنْبُع والمدينة، يسكن بنواحيه آل علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، وقيل إنه أيضا اسم موضع ببطن مكة، و 'فرد' اسم موضع أيضا، انظر 'القاموس': مادّتي (سوق) و(فرد).

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

ما قبلهما، نحو الوجه الثّاني(1) الّذي ذكره الدّاني. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(2) رضي الله عنه: "قول الدّاني(3) في الياء والواو المفتوح ما قبلهما، أنّ اللّسان انبسط بهما كانبساطه بالحروف الجامدة، التي لا مدّ فيها ولا لين، ليس بشيء؛ لأنّ الواو تخرج من الشّفتين، والياء تخرج من وسط اللّسان، وكان حقّه أن يقول: فإنّ المدّ فيهما يسير فلا يُراعى". وقال الدّاني في كتاب 'اختلاف أهل الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما': "فإن قيل: لِمَ لمْ يمكّن ورش(4) من الطّريق المذكور" - يعني طريق أبي يعقوب الأزرق(5) - " الياء والواو المفتوح ما قبلهما ع/١٠٣ إذا كانا مع الهمزة من كلمتين، نحو: ﴿ابنيْ ءادم﴾(6)، و﴿خلوْا إلى﴾(7) وشبهه، كما مكّنهما معها في الكلمة الواحدة، وكما مكّنهما أيضا إذا انكسر ماقبل الياء، وانضمّ ما قبل الواو في الكلمتين، نحو: ﴿في ءاياتنا﴾(8)، و﴿قالوا ءامنّا﴾(9) وشبهه؟". قال: "قيل: لم يفعل ذلك، من حيث كان مذهبه إذا انفتح ما قبلهما، [أن] يحرّكهما بحركة الهمزة الآتية بعدهما في الكلمتين، لانفصالهما عنها، وكونهما من غير كلمتها، طلبا للتّخفيف، فبطل تمكينهما بذلك(10)، لخروجهما من حال السّكون إلى حال التّحريك، وكان مذهبه تحقيق الهمزة بعدهما في الكلمة الواحدة، لاتّصال الهمزة بهما فيها، وامتناعها من الانفصال، فلذلك مكّنهما قبلها لَـمّا ظهرت محقّقة في اللّفظ". وقوله: 'وفي سوْءات خُلف': وذلك من رواية أبي يعقوب الأزرق، هل يجري حكم الواو في المدّ كسائر الفصل لورش فيمُدّ؟ أو يُستثنى من الفصل فلا يُمدّ؟ وتبع النّاظم في ذلك الشّاطبي(11) حيث قال:

وَفِي وَاوِ سَوْءَاتٍ خِلَافٌ لِوَرْشِهِمْ **** ....(12)

وذكر الدّاني في كتاب 'اختلاف أهل الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما'،

(1) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 22.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 49، ص: 1 من قسم التحقيق.

(6) المائدة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 5.

(7) البقرة، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 2.

(8) الأنعام، جزء من الآية: 68، ورقم السّورة: 6.

(9) البقرة، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 2.

(10) في 'ح': 'حكمهما لذلك'، وهو تصحيف من الناسخ.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 62.

وفي 'جامع البيان'(1)، و 'إيجاز البيان'، و 'التّلخيص' المدّ ح/٦٤ [في واو](2) ﴿سوْءات﴾(3)، وهو ظاهر قوله في 'الاقتصاد'، و 'التّيسير'(4)، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(5)، و'الموجز'، وذكر في 'إرشاد المتمسّكين'، و'التّهذيب' القصر، وقال في كتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين': "وأمّا قوله: ﴿سوءاتهما﴾(6) في 'الأعراف' و'طه'، فاختلف عنه في تمكينهما وتركِه، وبالتّمكين قرأت، وبه آخذ". قلت:وبالوجهين قرأته على بعض من لقيته، وقرأته على شيخنا الأستاذ أبي عبد ا لله القيجاطي(7) - رضي ا لله عنه - بالمدّ، وبه آخذ.

وقوله: 'لما في العين من فعْلاتِ': أي لأنّ أصل العين التّحريك، وسُكّنتْ للاعْتلال، وبيانه أنّ 'سوْءاتٍ' جمع 'سوْءة'، على وزن 'فعْلة'، وقياس(8) 'فعْلة' إذا كان اسما صحيحا، أن يُجمع على 'فعَلات' بفتح العيْن، فتقول في صَحْفةٍ صَحَفَاتٍ ،وفي جفْنةٍ جفَنَاتٍ، بفتح الحاء والفاء، وإذا كان معْتلاً واواً أو ياءً، فإنّها تبقى على سكونها، لِثِقَل الحركة على حروف العلّة، فتقول في: جَوْزةٍ جوْزاتٍ، وفي: بَيْضةٍ بَيْضاتٍ. وقد حرّكها بنو هذيل(9) على الأصل، وعلى ذلك قول الشّاعر: أنشده ابن جنّي(10) في 'الخصائص':

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ **** رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ(11)

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 76. (2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(3) ولفظها: ﴿سوءاتكم﴾ بالبقرة(2)، جزء من الآية: 62؛ و﴿وسوءاتهما﴾ بالأعراف(7)، جزء من الآية: 20.

(4) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 62.

(5) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الدّاني: 75.

(6) الأعراف، جزء من الآية: 7 و22 و27، ورقم السّورة: 7؛ وطه، جزء من الآية: 121، ورقم السّورة: 20.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) في 'ح': 'وقياسه'، ولا يستقيم به الكلام.

(9) بنو هذيل: قبيلة من القبائل الحجازية، وقد تفرّعت إلىفرعين: هذيل الشمال، وهذيل اليمن، وهم ينتسبون إلى جدهم الأعلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر من عدنان، وكانت منازلهم بين مكة والمدينة وفي جبل السّراة، وقد كثر فيهم الشعراء، وكان صنمهم أيام الجاهلية 'مناة' في ديارهم بقُدَيْد، وقد بعث النبي علي بن أبي طالب فحطمه سنة: 8 هـ، فأسلموا وحسن إسلامهم. انظر 'معجم البلدان': 8\167-168، و'جمهرة الأنساب': 185-187، و'سبائك الذّهب' للسّويدي: 73.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 59 من قسم التحقيق.

(11) البيت من بحر الطويل، قاله بعض شعراء هذيل، يصف ظليما وهو ذكر النعام، والرائح الذي يسير ليلا، والمتأوب الذي يسير نهارا، والسّبوح من السّبح وهو شدّة الجري، ورفيق المنكبين: أي عارف كيف يحركهما عند السير، والمنكب: مجتمع ما بين العضد والكتف، والشاعر يشبه هنا ناقته بالظليم. انظر 'الخصائص': 3\184، و'المنصف': 1\343، و'المحتسب': 1\58، و'خزانة الأدب': 3\429، و'التبصرة والتذكرة': 2\649.

فكان يجب بحقّ الأصل، أن تُجْمع 'سوْءة' على 'فعَلات' بفتح العيْن(1)، لولا استثقال الحركة على الواو، ولو جمعتْ كذلك لتحرّكت الواو، فلا يكون فيها مدخل للمدّ، فمن نظر إلى هذا الأصل لم يمُدّ، ومن راعى اللّفظ مدّ كسائر الفصل. وقال مكيّ(2) في 'الكشف': إنّه "لمّا اجتمع له مدّ حرف لين لهمْزة ع/١٠٤ بعده، ومدُّ حرف مدّ ولين لهمزة قبله، آثر مدّ حرف المدّ واللّين لتمكُّنه، على حرف اللّين، فمدّ الثّاني، واستغنى بمدّه عن مدّ الأوّل، لقوّة الثّاني، وضعْف الأوّل لانفتاح ما قبله"(3). وقال المهدويّ(4) في 'الشّرح'(5)، وابن مُهَلّب(6) في 'التّبيين'، وابن الباذش(7) وابن الطّفيل(8) في شرحيهما للحصريّة، نحوه.

الإعراب: والواو: مبتدأ. والياء: معطوف. متى: ظرف زمان، وهو من أدوات الشّرط، والعامل فيه الفعل بعده. سَكَنَتا: فعل ماض في موضع جزْم بالشّرْط، والألف فاعل وهو يعود على الياء والواو(9). ما: زائدة. بين: ظرف مكان، والعامل فيه 'سكَنَتا'. فتحة: مخفوض بالظّرف. وهمز: معطوف. مدّتا: فعل ماض مبني للمفعول في موضع جزْم، والألف مفعول لم يُسمّ فاعله، وهو يعود على الياء والواو، والجملة جواب الشّرط، والشّرط وجوابه في موضع خبر المبتدإ. له: متعلّق بـ'مدّتا'، والهاء عائدة على 'ورش'. توسّطا: مصدر في موضع الحال، 'وفي سوءات': في موضع خبر المبتدإ بعده. خُلْفٌ: مبتدأ. لما: متعلّق بالخبر. في العين: متعلّق بمحذوف، لأنّه صلة 'ما'، والتّقدير: لما استقرّ،والعائد من الصّلة يتحمّله المجرور. من فعْلات: متعلّق بـ'في العيْن'. ثمّ قال:

[82] وَقَصْرُ موْئِلاً مَعَ الْمَوْءُودَهْ **** لِكَوْنِهَا فِي حَالَةٍ مَفْقُودَهْ

أخبر أنّ القصر ثابت لورش(10) في واو ﴿موئلا﴾(11) و﴿الموءودة﴾(12). وقال الشّاطبي(13) في قصيدته:

.... **** وَعَنْ كُلٍّ اِلْمَوْءُودَةَ اقْصُرْ وَمَوْئِلاَ(14)

٢٣٣

(1) في مخطوطة 'ح': بتحريك العين.

(2) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق. (3) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\49.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 22 .

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(9) في 'ح': 'يعود على الواو والياء'، بتقديم ذكر الواو. (10) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 51 قسم التحقيق.

(11) الكهف، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 18. (12) التّكوير، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 81.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3. (14) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 62.

وقد نصّ على ذلك الدّاني(1) في 'جامع البيان'(2)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(3)، و'التّمهيد'(4)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، و'التّهذيب'. وقال في 'إيجاز البيان': "ولا أعلم خلافا بين أصحابنا، في ترك تمكين الواو في قوله [تعالى]: ﴿موئلا﴾(5)، و﴿الموءودة﴾(6)". وقال في 'التّعريف'(7) نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وبذلك قرأت". وقال في 'الاقتصاد'، و'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وعليه أهل الأداء، ولا أحسب ذلك إلاّ عن أصل ثابت عن ورش(8)" وقال في كتاب 'اختلاف أهل الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما': "وليس ذلك إلاّ عن أصل ثابت، من طريق النّقل دون القياس، إذ القياس يوجب حمْلهما على نظائرهما في التّمكين". قلت: وبالقصر قرأتهما على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ.

وقوله: 'لكونها في حالة مفقودة': أي لكون الواو فيهما مفقودة في حالة من أحوال التّصْريف. يقال: وألَ يَئِلُ: إذا لجأ، ووَأَدَ يَئِدُ: إذا ثَقُلَ، ومنه قوله تعالى: ﴿ولا يئوده حفظهما﴾(9): أي لا يثْقلُه، والموءودة: هي البنت الّتي تُدْفنُ حيّة، والأصل يَوْئِدُ ويَوْئِلُ، كما تقول: وعد يَعد، ووزن يَزنُ، ع/١٠٥ والأصْل: يوْعد ويوْزن، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة. قال المهدويّ(10) في 'الشّرح' في ﴿موئلا﴾: "فلما سقطت في ' يَئِلُ'" - يعني الواو - "ضعُف المدّ فيها، [لمّا](11) لم يلزَم في جميع تصاريف الكلمة"(12). وقال فيه مكيّ(13) في 'الكشف': "لمّا كانت الواو سكونها ح/٦٥ عارض لدخول الميم عليها، وأصلها الحركة في 'وأل' إذا لجأ، لم يمُدّ ليفرّق

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 80.

(3) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 62.

(4) في نسخة 'ح': و'التسهيل'، وهو خطأ.

(5) الكهف، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 18.

(6) التكوير، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 81.

(7) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 75.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) البقرة، جزء من الآية: 255، ورقم السّورة: 2.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(12) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 22.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

بين ما أصله الحركة، وبين ما لا أصل له في الحركة كـ'سوْء'."(1) وقال ابن عبد الوهّاب(2) في 'المفيد' و'كفاية الطّالب' نحوه. وقال الدّاني(3) في 'إيجاز البيان' في قصْر الكلمتين: " وقد يكون ذلك لأحد أمرين، إمّا أن يكون أراد الجمْع بين الوجهين، من المدّ والقصر والإعلام بجوازهما، ولذلك قصرهما دون نظائرهما، أو يكون لـمّا قلّ دورهما لم يستعمل المدّ فيهما، ولا أجراهما مجرى ما كثُر دَوْره، كما فعل أبو عمرو(4) على مذهب ابن مجاهد(5) وأصحابه، في: ﴿الجار ذي القربى﴾(6) و﴿الجار الجنب﴾(7) لّما قلّ دورهما، لم يستعمل الإمالة فيهما، ولا أجراهما [فيها](8) مجرى ما كثُر دوره؛ فكذلك فعل ورش(9) في ﴿موئلا﴾(10) و﴿الموءودة﴾(11) مثله سواء، وهذا مع اتّباعه لمن قرأ عليه، وأخذ عنه". وذكر في كتاب 'اختلاف أهل الأداء عن ورش [في](12) تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما' التّعليل الأوّل. وقال المهدويّ(13) في 'التّحصيل': "وترك ﴿موئلا﴾ لتستوي مع ما قبلها وما بعدها في اللّفظ، إذ ليس قبلها ولا بعدها ما يُمَدّ"، يريد بقوله: 'قبلها' و'بعدها'، رءوس الآي. وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(14) رضي الله عنه نحو هذا التّعليل. وقال مكيّ(15) في 'الكشف' في ﴿الموءودة﴾: "لـمّا اجتمع له مدّ حرف لين لهمزة بعده، ومدّ حرف مدّ ولين لهمزة قبله، آثر [مدّ](16) حرف المدّ واللّين لتمكّنه"(17)،

(1) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\56.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: ، ص: من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(6) و(7) النّساء، جزء من الآية: 36، رقم السّورة: 4.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'، وهو في 'ق': فيهما.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) الكهف، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 18.

(11) التكوير، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 81.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(16) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(17) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\49.

فذكر ما ذكر في ﴿سوءات﴾(1). وقال ابن عبد الوهّاب(2) في 'المفيد'، وابن مهلّب(3) في 'التّبيين، وابن الباذش(4) والمرجيقيّ(5) في شرحي 'الحصريّة' نحوه.وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(6) [رضي الله عنه](7) نحوه.

الإعراب: وقصر: مبتدأ. موئلا: مضاف إليه محكيّ، والتّقدير: وقصر واو 'موئلا'، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مُقامه. مع: ظرف مكان، والعامل فيه 'وقصر'. الموءوده: مخفوض بالظّرف، والخبر محذوف دلّ عليه الكلام، كأنّه قال ثابتٌ. لكونها: متعلّقٌ بالخبر المحذوف، والهاء عائدة على المضاف المحذوف وهو الواو. في حالة: متعلّق بما بعده. مفقوده: خبر 'لكونها' وهو مصدرٌ، والإسم الهاء المتّصلة به، أي تكون الواو(8) مفقوده في حالةٍ. ثمّ قال:

[83] وَمُـدَّ لِلسَّاكِنِ فِي الْفَـوَاتِـحْ **** وَمَدُّ عَـيْنٍ عِـنْـدَ كُلٍّ رَاجِـحْ(9)

ثبت في رواية الحضرمي(10) والبلفيقي(11): عند كلٍّ، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم، وفي رواية المكناسي(12) ع/١٠٦ عند ورش(13)، وتكلّم هنا في حروف التّهجّي الواقعة في فواتح السّور، فأخبر أنّ المدّ فيها لالتقاء السّاكنين، فيَخرج(14) منها ما كان على حرف واحد، فلا يُمدّ إلاّ كما يُمدّ حرف المدّ الّذي ليس بعده ساكن.

٢٣٦

(1) ولفظها: ﴿سوءاتكم﴾ بالبقرة(2)، جزء من الآية: 62؛ و﴿وسوءاتهما﴾ بالأعراف(7)، جزء من الآية: 20.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) لم أقف له على ترجمة في المظانّ التي رجعت إليها.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ق' و'ح'.

(8) في مخطوطة 'ح': لكون الواو. (14) في مخطوطة 'ح': فيتخرّج.

(9) كُتب بهامش الصّفحة من المخطوط ما يلي: "قال المجراد رحمه الله تعالى بعد ذكره للرّوايتين، مقدّما لرواية 'عند ورش'، مؤخرا لرواية 'عند كل راجح': 'ولم يرو ابن مسلم عن المصنف غير هذه الرّواية الأخيرة، فلذلك تكلّم عليها خاصّة في شرحه دون الرّواية الأولى'". انتهى. قلت: وابن المجراد هو محمد بن محمد بن عمران الفنجاري السّلوي، انظر ترجمته في 'الأعلام': 7\44، و'الإتحاف الوجيز' للدّكالي: 99. وشرح ابن مسلم هو 'الوجيز النّافع في شرح الدّرر اللّوامع' للقاضي أبي محمد عبد الله بن أحمد بن مسلم القصري، كما ذكره المنتوري 'الفهرسة': 19.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

واعلم أنّ مدّ حرف المدّ واللّين في فواتح السّور متّفق عليه، فيكون ورش(1) وقالون(2) فيه بحسب طبقتهما في المدّ، ولذلك أطلقه النّاظم؛ ومدّ حرف اللّين مُخْتَلَفٌ فيه، فذهب ابن مجاهد(3) ومن تبعه إلى مدّه لجميع القرّاء، وأكثرُ أهل الأداء على قصْره لجميع القرّاء، إلاّ ورشاً فالمشهور عنه المدّ. فرواية المكناسي(4) تكون على ما ذهب إليه أكثر أهل الأداء، ورواية الحضرمي(5) والبلفيقي(6) تكون على ما ذهب إليه ابن مجاهد ومن تبعه. وقد جرى الشّاطبي(7) في قصيدته، على ما ذهب إليه ابن مجاهد، فقال:

.... **** وَفِي عَيْنٍ اِلوَجْهَانِ وَالطُّولُ فُضِّلاَ(8)

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطيّ(9) رضي الله عنه: "يريد بالوجهين القصر والمدّ الطّويل". قال: "وليس المدّ الطّويل في 'عيْن'، كالمدّ الطّويل في 'ميم'، بل هو أقلّ منه".

قال الدّاني(10) في 'جامع البيان': "واعلم أنّ حرف الهجاء الواقع في فواتح السّور، إذا كان هجاؤه على حرْفين، الأوّل متحرّك والثّاني ساكن، نحو: الرّاء من: ﴿الر﴾(11) و﴿المر﴾(12)، والهاء والياء من: ﴿كهيعص﴾(13)، والطّاء والهاء من: ﴿طه﴾(14)، والطّاء من: ﴿طسم﴾(15) و﴿طس﴾(16)، والياء من: ﴿يس﴾(17)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 60.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) جزء من الآية: 1، من سور: يونس(10)، وهود(11)، ويوسف(12)، وإبراهيم(14)، والحجر(15).

(12) آية: 1 ، من سورة الرّعد ورقمها: 13.

(13) سورة مريم، آية: 1، ورقم السّورة: 19.

(14) سورة طه، الآية: 1، ورقم السّورة: 20.

(15) الشّعراء، الآية: 1، ورقم السّورة: 26؛ والقصص، الآية: 1، ورقم السّورة: 28.

(16) النّمل، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 27.

(17) سورة يس، الآية: 1، ورقم السّورة: 36.

والحاء من: ﴿حم﴾(1)، فلا خلاف بين أهل الأداء في تمكين الألف التي في آخره، وهو التّمكين الّذي هو صيغتها من غير زيادة، والقرّاء يسمّون هذا الضّرب قصْراً لنقصان مدّه، فإن كان هجاء الحرف ثلاثة أحرف، والأوسط منها(2) حرف مدّ ولين، نحو اللاّم والميم من: ﴿الم﴾(3) و﴿المر﴾(4)، واللاّم والميم والصّاد من: ﴿المص﴾(5)، والكاف والصّاد من: ﴿كهيعص﴾(6)، والسّين من: ﴿طسم﴾(7) و﴿طس﴾(8) و﴿يس﴾(9)، والميم من: ﴿حم﴾(10)، والصّاد من: ﴿ص، والقرءان﴾(11)، والقاف من: ﴿ق، والقرءان﴾(12)، والنّون من: ﴿ن، والقلم﴾(13)، فلا خلاف بينهم أيضا، في زيادة التّمكين للألف والياء والواو في ذلك، لأجل السّاكنين".(14)

وقال في 'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' نحوه. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(15) رضي الله عنه: "والتّمكين في ذلك، يختلف باختلاف طبقات القرّاء، وليس القرّاء في تمكين ذلك سواء". وقال ابن عبد الوهّاب(16) في 'كفاية الطّالب': ح/٦٦ "ومدّ هذه الحروف الّتي في أوائل السّور، الّتي التقى [فيها](17) ساكنان، قد اتّفق القرّاء على ذلك، على قدر مذاهبهم في المدّ فاعلمه". قال الدّاني(18) في 'جامع البيان': "واختلفوا في الياء إذا زال

(1) و(10) آية: 1، من سور: غافر(40)، وفصّلت(41)، والشورى(42)، والزخرف(43)، والدخان(44)، والجاثية(45)، والأحقاف(46).

(2) في نسخة 'ح': منه، بدل منها.

(3) آية: 1، من سور: البقرة(2)، وآل عمران(3)، العنكبوت(29)، والرّوم(30)، ولقمان(31)، و'السّجدة(32).

(4) آية: 1 ، من سورة الرّعد ورقمها: 13.

(5) الأعراف، الآية: 1، ورقم السّورة: 7.

(6) سورة مريم، آية: 1، ورقم السّورة: 19.

(7) الشّعراء، الآية: 1، ورقم السّورة: 26؛ والقصص، الآية: 1، ورقم السّورة: 28.

(8) النّمل، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 27.

(9) سورة يس، الآية: 1، ورقم السّورة: 36.

(11) سورة ص، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 38.

(12) سورة ق، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 50.

(13) القلم، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 68.

(14) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 84.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(17) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

عنها الكسر وانفتح ما قبلها، وذلك في العين من قوله [تعالى]: ﴿كهيعص﴾(1) و﴿عسق﴾(2)، فبعضهم يزيد في تمكينها، كالزّيادة لها إذا انكسر ما قبلها، ع/١٠٧ لأجل السّاكنين، قال: "وهذا مذهب ابن مجاهد(3)، فيما حدثني به الحسين بن علي البصريّ(4)، عن أحمد بن نصر(5) عنه، وإليه كان يذهب شيخنا أبو الحسن عليّ بن بِشْر(6)" - يعني الأنطاكيّ - "وأبو بكر محمّد بن عليّ(7)"، يعني الأُدْفُويّ. وقال في 'الاقتصاد': "وهذا مذهب ابن مجاهد، [فيما رُوي لنا عنه". وقال في 'إيجاز البيان': "وهذا مذهب ابن مجاهد](8)، فيما حدثنا به الحسين بن علي، عن أحمد بن نَصْر" - يعني الشّذائي - "عنه، وهو مذهب غير واحد من شيوخنا، منهم: علي بن محمد بن بشر وغيره." قال في 'جامع البيان': "وهو قياس قول من روى عن ورش(9) المدّ في: ﴿شيء﴾(10)، و﴿السّوْء﴾(11)، وشبْههما"(12) وقال في 'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' نحوه. قال في 'جامع البيان': "وبعضهم لا يبالغ في زيادة التّمكين لها، لتغيّر(13) حركة ما قبلها، إذ ذلك قد أزال عنها مُعْظم المدّ، فيعطيها من التّمكين مقدار ما فيها من اللّين لا غير، وهذا كان مذهب شيخنا أبي الحسن بن غلبون(14)،

(1) مريم، آية: 1، ورقم السّورة: 19.

(2) الشّورى، آية: 2، ورقم السّورة: 42.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(4) هو الحسين بن علي بن الصّقر، أبو محمد البصري البغدادي المقرئ، قرأ على زيد ابن أبي هلال وأحمد بن نصر الشذائي، وقرأ عليه عبد السيّد بن عتاب وثابت بن بندار وابن خيرون، وقال عنه الذهبي: 'كان رأسا وافر الحرمة عالي الرواية'، توفي سنة: 429 هـ، وله أربعة وتسعون عاما. انظر 'غاية النهاية': 1\244، و'معرفة القراء': 1\394.

(5) هو أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد، أبو بكر الشذائي البصري القارئ، قرأ على عمر الكاغدي والحسن العلاّف وابن مجاهد، وقرأ عليه أبو الفضل الخزاعي وأبو عمرو بن سعيد البصري ومحمد بن عمر النهاوندي، وقد كان مشهورا بالضبط والإتقان، عالما بالقراءات، بصيرا بالعربية، ووافته المنيّة سنة: 373 هـ . انظر 'غاية النهاية': 1\144-145، و'شذرات الذهب': 3\80، و'معرفة القراء': 1\319-320.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 188 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح' و'ق'.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) البقرة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(11) النّساء، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 4.

(12) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 84.

(13) في مخطوطة 'ح': لتغيير.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

ومذهب أبيه(1)، وأبي علي بن سُليمان(2)، وجماعةٍ سواهُم"(3). وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. قال في 'جامع البيان': "وهو قياس قول من روى عن ورش(4) القصْر في ﴿شيء﴾(5) وبابه"(6). وقال في 'إيجاز البيان': "وبذلك قرأت على أبي الحسن(7) شيخنا. وجاء به نصّاً عن ورش عن نافع(8)، إسماعيل [بن](9) النحّاس عن أصحابه". وقال في 'جامع البيان': "وكذلك روى ذلك إسماعيل النحّاس(10)، عن أصحابه عن ورش"(11). قال في 'الاقتصاد' و'إيجاز البيان' و'التّلخيص': "والوجهان في ذلك صحيحان". وقال في 'التّمهيد': "والقولان جيّدان، صحيحان". وقال في 'جامع البيان': "والوجهان، من الإشباع والتّمكين في ذلك، صحيحان جيّدان"(12). وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "والقولان صحيحان، وبهما آخذ". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(13) رضي الله عنه: "قول الدّاني(14) في 'جامع البيان' في 'عيْن' من ﴿كهيعص﴾(15) و﴿عسق﴾(16): ''وبعضهم يزيد في تمكينها، كالزّيادة لها إذا انكسر ما قبلها''، يعني أنّه يزيد مدًّا، لا أنّه يسوّي بين حرف المدّ واللّين وحرف اللّين"، قال: "وقوله: ''وبعضهم لا يبالغ في زيادة التّمكين لها''، يعني أنّه يقْصُرها، ولا يمكّنها إلا مقدار ما فيها من اللّين". قلت: وهذا الّذي حمل عليه شيخنا كلام الدّاني صحيح، قد نصّ أبو بكر الأدفُويّ(17) في 'الإبانة'، أنّ ورشاً يمدّ ﴿شيئا﴾(18) [مدّاً](19) متوسّطاً، فكذلك ينبغي أن يكون مدّ 'عين'. ونصّ أبو الحسن بن غلبون في 'التّذكرة'(20)، أنّ جميع

٢٤٠

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(2) هو الحسن بن سليمان، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 189 من قسم التحقيق.

(3) و(6) و(11) و(12) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 84.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(7) هو أبو الحسن بن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'. (19) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) مريم، آية: 1، ورقم السّورة: 19.

(16) الشّورى، آية: 2، ورقم السّورة: 42.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(18) البقرة: جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 2.

(20) انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 1\69-70.

القرّاء يقصُرون العين في ذلك. قال ابن سفيان(1) في 'الهادي': "أمّا 'عين'، فلم يُمكّن أحدٌ مدّها، إلاّ ورش(2) عن نافع(3)، وأمّا القرّاء فيَلْفِظون بها بمنزلة ﴿شيْء﴾(4)". وحكى ذلك عنه ابن الباذش(5) في 'الإقناع'(6)، وذكر المهدويّ(7) في 'الهداية' وشرحها، مدّ 'عيْن' لورش، وقصْره(8) لسائر القرّاء. وقال ابن شريْح(9) في 'المفردات' عن ورش: "وتفرّد أيضاً بمدّ 'عيْن' من ﴿كهيعص﴾(10)، و﴿عسق﴾(11)، ع/١٠٨ هذا هو الاختيار في قراءته". وقال في 'الكافي': "والباقون يلفظون به كـ'بيْنَ'"(12). وقال ابن الباذش في 'الإقناع': "ولا أعلم أحداً ترك مدّ 'عيْن' لورش، وإنّما ذلك لأنّه مدّ ﴿شيئا﴾(13) وبابه، ومدّه لـ﴿شيء﴾ يوجب مدّه لـ'عيْن'"، قال: "فأمّا سائر القرّاء، فلا مدّ عنهم في ﴿شيء﴾ وبابه"، قال: "فمن كان مذهبه من المتعقّبين ترك المدّ في الوقف، لما اجتمع فيه ساكنان، لم يمدّ 'عيْن'، لأنّ حروف التّهجّي في حكم الموقوف عليها"، قال: "ومن كان مذهبه المدّ في الوقف، مدّ 'عيْن' فاعلمه"(14).

واعلم أنّ من سوّى بين ﴿شيْء﴾ و﴿المسيء﴾(15) لورش في المدّ، ينبغي أن يسوّي له بين 'عيْن' و'ميم' في المدّ، وإلى ذلك ذهب الحصري(16) في قصيدته فقال:

وَفِي مَدِّ عَيْنٍ ثُمَّ شَيْءٍ وَسَوْءَةٍ **** خِلَافٌ جَرَى بَيْنَ الْأَئِمَّةِ فِي مِصْرِ
فَقَالَ أُنَاسٌ مَدُّهُ مُتَوَسِّطٌ **** وَقَالَ أُنَاسٌ مُفْرِطٌ وَبِهِ أُقْرِ(17)

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) و(14) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 291-292، بتحقيق المزيدي.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(8) في 'ح': قصرها. وانظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 23.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(10) مريم، آية: 1، ورقم السّورة: 19.

(11) الشّورى، آية: 2، ورقم السّورة: 42.

(12) انظر 'الكافي' لابن شريح: 15.

(13) البقرة: جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 2.

(15) غافر، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 40.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(17) انظر 'الحصريّة': البيتان: 57 و58، الورقة: 35 من المخطوط رقم: د 1148، بالخزانة العامة بالرباط.

ومن فرّق هناك يفرّق هنا. قال ابن عبد الوهّاب(1) في 'كفاية الطّالب': "وأمّا مدّ الياء من 'عيْـن'، في ﴿كهيعص﴾(2) و﴿عسق﴾(3)، فدون مدّ الياء من هجاء 'ميم'، وإن كانا قد اتّفقا في مجيء السّاكن بعْدهما، لأنّ الحركة الّتي قبل الياء من 'عيْن'، ليست من جنس الياء، فكانت حرف لين، فلذلك ضعُفت في المدّ ونقصت". وقال مكيّ(4) في 'الكشف': "فأمّا مدّ 'عيْن، في ﴿كهيعص﴾ ح/٦٧ و[في](5) ﴿عسق﴾ فمدٌّ دون مدّ 'ميم' قليلاً، لانفتاح ما قبل الياء في هجاء 'عيْن'، وانكسار ما قبل الياء في هجاء 'ميم'، فحرف المدّ واللّين أمْكنُ في المدّ من [مدّ](6) حرف اللّين، وكلاهما ممدود لالتقاء السّاكنين"(7). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(8) رضي الله عنه: "وهذا الّذي قال مكيّ في مدّ 'عيْن' هو الّذي يقتضيه القياس".

قلت: وقرأت لنافع(9) وغيره على جميع من قرأت عليه، بمدّ 'عيْن' أقلّ من مدّ 'ميم'، وبذلك كان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه يأخذ لجميع القرّاء، ثمّ رجع يأخذ بذلك لورش(10) وحده، ويأخذ لسائر القرّاء بالقصْر، وهذا الّذي رجع إليه شيخنا ـ رحمه الله ـ هو الأرجح، وبه آخذ. ووجه مدّ ما كان ـ من حروف التّهجّي في فواتح السّور ـ على ثلاثة أحرف والأوسط حرف مدّ ولين، ما ذكره الدّاني(11) قال في 'إيجاز البيان': "وذلك من أجل سكون حرف المدّ واللّين فيه سكونا لازماً، إذ هو آخر حرفِ الهجاء، وأواخر حروف الهجاء مبنيّة على السّكون، ليتميّز السّاكنان أحدهما من الآخر بذلك، ولا يجتمعا(12) من حيث كانت المدّة في نيّة حركة". وقال مكيّ في 'الكشف'(13) نحوه. ووجه مدّ 'عين' من: ﴿كهيعص﴾ و﴿عسق﴾، مثل ما تقدّم ذكره في مدّ ﴿شيء﴾(14) وبابه. ووجه قصْر ما كان ع/١٠٩ من حروف التّهجّي على حرْفين، ما ذكره ابن عبد الوهّاب، [قال](15) في 'المفيد': "فأمّا ما وقع هجاؤه في أوائل السّور على حرْفين، كالحاء من ﴿حم﴾(16)، والطاء والهاء من ﴿طه﴾(17)، والهاء والياء من ﴿كهيعص﴾،

٢٤٢

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(2) مريم، آية: 1، ورقم السّورة: 19.

(3) الشّورى، آية: 2، ورقم السّورة: 42.

(4) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(6) مابين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(7) و(13) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 67\1.

(8) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 2 قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 38 قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 51 قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 قسم التحقيق.

(12) في 'ق' و'ع': ولا يجتمعا، وفي 'ح': ولا يجتمعان.

(14) البقرة، حزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(15) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(16) آية: 1، غافر[40] وفصّلت[41] والشورى[42] والزخرف[43] والدخان[44] والجاثية[45] والأحقاف[46].

(17) سورة طه، الآية: 1، ورقم السّورة: 20.

والرّاء من﴿الر﴾(1) و﴿المر﴾(2)، فليس من هذا الأصْل في شيء، ولا له حكم المدّ، إنّما اللّفظ به متمكّنا على واجبه وبيانه، فافهم". وذكر النّاظم المدّ للسّاكن في الفواتح، ولم يتعرّض لحكمه إذا تحرّك بحركة عارضة، وقد اختُلِف في ذلك. قال الدّاني(3) في 'جامع البيان': "فأمّا الميم من قوله [تعالى]: ﴿الم الله لاإله إلا هو﴾(4) في أوّل 'آل عمران'، على قراءة الجماعة سوى الأعشى(5) عن أبي بكر(6)، ومن تابعه على إسْكانها من الرّواة عنه؛ ومن قوله [تعالى]: ﴿الم أحسب الناس﴾(7) في أوّل 'العنكبوت'، على رواية ورش(8) عن نافع(9)، فاختلف أصحابنا أيضا، في زيادة التّمكين للياء قبلها في الموضعين، فقال بعضهم: يزاد في تمكينها ويُشبع مطّها(10)، لأنّ حركة الميم عارضة، إذ هي للسّاكنين في 'آل عمران'، وحركة الهمزة في 'العنكبوت' عارضة، والعارض غيْر معتدٍّ به(11)، فكأنّ الميم ساكنة لذلك، فوجب زيادة التّمكين للياء قبلها، كما وجب في ﴿الم ذلك﴾(12)، و﴿الم غُلبت﴾(13)، وشبههما، فعاملوا الأصْل وقدّروا السّكون، وهذا مذهب أبي بكر محمّد بن علي(14)" - يعني الأدفوي - "وأبي علي الحسن بن سليمان(15)، وقال آخرون: لا يزاد في تمكين الياء

(1) جزء من الآية: 1، من سور: يونس[10]، وهود[11]، ويوسف[12]، وإبراهيم[14]، والحجر[15].

(2) آية: 1، من سورة الرّعد ورقمها: 13.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) آل عمران، آية: 1، وجزء من آية: 2، ورقم السّورة: 3.

(5) هو يعقوب بن محمد بن خليفة، أبو يوسف الأعشى الكوفي، قرأ على أبي بكر بن عيّاش، وتصدر للإقراء بالكوفة، فقرأ عليه محمد بن غالب الصيرفي ومحمد بن حبيب الشموني، وأخذ عنه الحروف أحمد بن جبير وخلف بن هشام، وكان ملمّا بعلم الفرائض، توفي في حدود 200 هـ. انظر 'معرفة القرّاء': 1\159، و'غاية النهاية': 2\390.

(6) هو شعبة بن عياش بن سالم، أبو بكر الأسدي الكوفي المقرئ، ولد سنة: 95 هـ، وقرأ على عاصم وعطاء وأسلم المنقري، وقرأ عليه يعقوب الأعشى والكسائي وغيرهما، وروى عنه ابن المبارك والطيالسي وابن حنبل، وتوفي سنة: 193 هـ. انظر 'سير أعلام النبلاء': 8\495، و'تذكرة الحفاظ': 1\265، و'شذرات الذهب': 1\334، و'طبقات ابن سعد': 6\269، و'العبر': 1\311، و'النّجوم الزاهرة': 2\144، و'غاية النهاية': 1\325، و'معرفة القرّاء': 1\134-138.

(7) العنكبوت، آية: 1، وجزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 29.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(10) في 'ع' و'ق': مطّها؛ وفي 'ح': 'مدّها'، وهو بمعنى واحد.

(11) في مخطوطة 'ح': لا يُعتدّ به.

(12) البقرة، آية: 1، وجزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 2.

(13) الرّوم، آية: 1، وجزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 30.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 189 من قسم التحقيق.

في ذلك، إلا على مقدار ما يُوصل به إليها لا غير، لأنّ ذلك إنّما كان يجب فيها مع ظهور سكون الميم، فلمّا تحرّكت امتنعت الزّيادة بعدم(1) موجبها، فعاملوا اللّفظ واعتدّوا بالحركة". قال: "والمذهبان حسنان بالغان، غير أنّ الأوّل أقيس، والثّاني آثر، وعليه عامّة أهل الأداء"(2). وقال في 'إيجاز البيان': "والمذهبان في ذلك جيّدان". وذكر فيه أنّ المدّ أقيس بمذهب ورش(3)، وأنّ على القصر عامّة من لقِي من الشّيوخ، وأنّه جاء به نصّاً عن ورش عن نافع(4)، إسماعيل النحّاس(5) عن أصحابه، ومحمّد بن خيْرون(6)، فقال إسماعيل في كتاب 'اللّفظ': " ﴿الم أحسب النّاس﴾(7) مقصورة الميم". وقال ابن خيْرون في كتابه في السّورتين: "اللاّم ممدودة والميم مقصورة". وذكر في 'جامع البيان'(8) النّصّين، عن النحّاس وابن خيْرون، وذكر في 'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، الوجهين. وقال في 'التّمهيد' و'التّلخيص' :"والأوّل أقيس". وقال في 'إرشاد المتمسّكين':"والمدّ الممكّن(9) في ذلك عنْدي أقيس بمذهب ورش، إذ كان مذهبه ترك الاعتداد بالعارض، ومعاملة الأصْل". قال: "ألا ترى أنّه إذا نقل حركة الهمزة إلى السّاكن قبلها، وكان قبل ذلك السّاكن المنقول إليه الحركة، ساكن آخر قد حذف أو حرّك من أجله، لم يردّ ذلك السّاكن ع/١١٠ مع تحريكه للسّاكن الثّاني بحركة الهمزة، وذلك نحو قوله [تعالى]: ﴿قالوا ءالْآن﴾(10)، و﴿في الأَرض﴾(11)، و﴿إذا الأَرض مدّت﴾(12)، وشبه ذلك، لم يردّوا الواو ولا الياء ولا الألف في شيء من ذلك، مع تحريكه للسّاكن الموجب لحذف ذلك". قال: "وكذلك:

(1) في مخطوطة 'ح': لعدم.

(2) و(8) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 85.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(6) هو محمّد بن عمر بن خيرون، أبو عبد الله المعافري المغربي شيخ القراء، رحل وقرأ على إسماعيل النحاس وأبي بكر بن سيف ومحمد بن سعيد الأنماطي، وقرأ عليه أحمد بن بكر وأبو بكر الهواري وعبد الحكم بن إبراهيم، وقد كان حاذقا في قراءة ورش، وهو أوّل من مكّن لحرف نافع في إفريقية، فاجتمع عليه الناس، وكان لا يقرأ به قبله إلا الخواص منهم، وكانت وفاته بسوسه سنة: 306. انظر 'معرفة القراء': 1\283، و'غاية النهاية': 2\172-173، و'شجرة النّور الزكيّة' لمحمّد مخلوف: 81.

(7) العنكبوت، آية: 1 وجزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 29.

(9) في مخطوط 'ح': المتمكن.

(10) البقرة، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 2.

(11) البقرة، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 2.

(12) الانشقاق، آية: 3، ورقم السّورة: 84.

﴿فمن يستمعِ الآن﴾(1)، و﴿بلِ الانسان﴾(2)، وشبهه، لم يردّ سكون العين ولا اللاّم، مع عدم وجود ما لسببه حُرّك ذلك". قال: "فكان ذلك أدلّ دليل على مُعاملته للأصل دون العارض، إذ لو عامل العارض، لوجب أن يردّ المحذوف ويسكّن المتحرّك، فإذا كان ذلك مذهبه، وجب أن يمكّنَ له مدّ الميم فيما تقدّم، إذ الحركة [الّتي](3) عليها عارضة". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه، ثمّ قال: "وهذا مذهب الكلّ من القرّاء والنّحويّين، في نحو قوله [تعالى]: ح/٦٨ ﴿لم يكنِ الّذين﴾(4)، و﴿فمن يردِ الله﴾(5)، و﴿من يُهنِ الله﴾(6)، و﴿من يشإِ الله﴾(7)، وما كان مثله، أن لا يردّوا الواو ولا الياء ولا الألف، مع تحريك(8) النّون والدّال والهمزة في ذلك وشبهه، إذ(9) كان تحريكهنّ عارضاً، إذ هو للسّاكنين، وإذ(10) ذلك كذلك، فلا بدّ من زيادة التّمكين للياء قبل الميم ـ في الموضعين المتقدّمين ـ في مذهبه، لأنّ حركة ما بعد الياء فيهما غير معتدّ بها، كحركة اللاّم وحركة السّواكن فيما تقدّم". قال المهدويّ(11) في 'الشّرح': "ويقوّي مذهب من لم يمدّ ﴿الم الله﴾(12) و﴿الم أحسب النّاس﴾(13)، أنّ من العرب من يعتدّ بالحركة العارضة فيقول: 'قالوا الآن'" ـ يعني بمدّ الواو ـ وقال: "وقد رُوي مثل ذلك عن ورش(14)، وليس بمشهور"(15). قلت: لا عمل على هذه الرّواية عند أحد من الأئمّة. وقال المقرئ أبو داود(16) في الطّرر على 'جامع البيان': "وإلى القول الأوّل أميل" ـ يعني المدّ ـ "وعليه أعوّل، وبه أقول وأقْرأ وأُقْرِئ، من أجل أنّ حركة الميم عارضة،

(1) الجنّ، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 72.

(2) القيامة، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 75.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط 'ح'.

(4) البيّنة، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 98.

(5) الأنعام، جزء من الآية: 125، ورقم السّورة: 6.

(6) الحجّ، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 22.

(7) الأنعام، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 6.

(8) في مخطوطة 'ح': مع تحرّك.

(9) في مخطوطة 'ح': 'إذا' مكان 'إذ'، ولا يستقيم بها المعنى.

(10) في مخطوطة 'ح': وإذا كان ذلك كذلك.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(12) آل عمران، آية: 1 وجزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 3.

(13) العنكبوت، آية: 1 وجزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 29.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(15) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 85.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

والعارض لا يُعتدّ به". قال: "والدّليل على ذلك قراءة ورش(1) من جميع طرقه: ﴿قالوا الَـآن [جئت بالحقّ﴾(2) بحذف الواو للسّاكنين، فعامل الأصْل و لم يعتدّ بحركة لام 'الآن'](3)، وكذلك: ﴿وأنكحوا الأَيامى﴾(4)، و﴿ألم نُهلكِ الأوّلين﴾(5)، و﴿بَلِ الإنسانُ﴾(6)، وشبهه". قال: "فكما عامل هنا الأصْل، و لم يعتدّ بحركة اللاّم، فكذلك يكون ﴿الم ا الله﴾(7) و﴿الم أَحسب النّاس﴾(8)، وإلاّ فما الفرق لمن ادّعى ذلك، وبا لله التّوفيق". وقال ابن الباذش(9) في 'الإقناع': "فأمّا ﴿الم ا الله﴾ في قراءة الجماعة، و﴿الم أَحسب النّاس﴾ في قراءة ورش، فمن أهل الأداء من يراعي اللّفظ، فلا يزيد في تمكين الياء من هجاء 'ميم' فيهما، لتحريك(10) الميم، وعلى ذلك نصّ إسماعيل النّحّاس(11) عن ورش، ومنهم من يسوّي بينه وبين ﴿الم ذلك﴾، وسائر ما لم يعْرض فيه حركة". قال: "وهو القياس، وعليه أكثر الشّيوخ للجميع من القرّاء". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(12) رضي ا لله عنه: "بل القياس القصْر، وهو الّذي أختار".

قلت: وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ، لأنّ عليه عامّة أهل الأداء، وبه جاء النّصّ عن ورش كما تقدّم. ع/١١١ قال شيخنا رحمه ا لله: "ووجه القصْر في ذلك أنّ السّكون في حروف التّهجّي يُنْوى به الوقف، والسّكون للوقف عارض، ولما لزم الوقف فيها، شبّهوه باللاّزم فمدّوه، والمشبّه لا يقْوى قوّة المشبّه به، فإذا تحرّك لم يُنْو السّكون لضعفه، لأنّه في الأصْل عارض لأجل الوقف، بخلاف السّكون في ﴿الارْض﴾(13) وشبهه، فإنّه لازم فإذا تحرّك فإنّه يُنوى.

واعلم أنّك إذا وقفت على الميم من قوله: ﴿الم ا الله﴾ و﴿الم أَحسب النّاس﴾، فلا خلاف في مدّه.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) البقرة، حزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 2.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ق'.

(4) النّور، حزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 24.

(5) المرسلات، آية: 16، ورقم السّورة: 77.

(6) القيامة، حزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 75.

(7) آل عمران، آية: 1 وحزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 3.

(8) العنكبوت، آية: 1 وحزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 29.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) في مخطوطة 'ح': لتحرّك.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(13) البقرة، حزء من الآية: 11 ، ورقم السّورة: 2.

وقد نصّ على ذلك مكيّ(1) في 'التّبصرة'(2)، وابن شريح(3) في 'الكافي' و'التّذكير'، وابن شعيب(4) في 'الاعتماد'، وابن مهلّب(5) في 'التّبيين'، وابن الطّفيل(6) والمرجيقيّ(7) في شرحيْ 'الحصريّة'، وابن عبد الملك(8) في 'الاعتماد'.

ولـمّا ذكر النّاظم المدّ للسّاكن في الفواتح، لم يفرّق بين المدْغم والمظْهر، وقد اخْتُلف في ذلك. قال الدّاني(9) في 'جامع البيان': "فأمّا المدغم من حروف التّهجّي نحو: اللاّم من ﴿الم﴾(10)، و﴿المر﴾(11)، و﴿المص﴾(12)؛ وكذا ﴿كهيعص، ذكر﴾(13)، و﴿طسم﴾(14)، و﴿يس والقرءان﴾(15)، و﴿ن والقلم﴾(16)، في مذهب من أدغم الدّال في الذّال، والنّون في الميم، والواو في ذلك؛ فاختلف علماؤنا في إشباع تمكينه، زيادة على المظهر من ذلك، وفي التّسوية بينهما، فقال بعضهم: يشبع التّمكين لحروف المدّ في ذلك من أجل الإدغام، لاتّصال الصّوت فيه، وانقطاعه في المظهر"(17).

وقال في 'الاقتصاد': "وهو مذهب ابن مجاهد(18)". وقال(19) في 'جامع البيان':

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'التبصرة' لمكي بن أبي طالب: 70، و'النشر' لابن الجزري: 1\355.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق. وانظر 'الكافي' لابن شريح: 15.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 14، ص: 135 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(7) لم أعثر له على ترجمة في المظانّ الّتي رجعت إليها.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 137 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) آية: 1، من سور: البقرة[2]، وآل عمران[3]، العنكبوت[29]، والرّوم[30]، ولقمان[31]، و'السّجدة[32].

(11) آية: 1 ، من سورة الرعد ورقمها: 13.

(12) الأعراف، الآية: 1، ورقم السّورة: 7.

(13) سورة مريم، آية: 1، ورقم السّورة: 19.

(14) الشّعراء، الآية: 1، ورقم السّورة: 26؛ والقصص، الآية: 1، ورقم السّورة: 28.

(15) سورة يس، الآية: 1، وجزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 36.

(16) القلم، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 68.

(17) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 85.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(19) في 'ع': قال، وفي 'ح': وقال، بزيادة الواو، وهو المثبت هنا.

"وهو قول أبي حاتم السّجستانيّ(1)، ومذهب ابن مجاهد(2)، فيما حدّثني به الحسين بن عليّ(3)، عن أحمد بن نصْر(4)" - يعني الشّذائي - "عنه". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. قال في 'جامع البيان': "وبه كان يقول شيخنا الحسن بن سليمان(5)، وإيّاه كان يختار". وقال في 'إيجاز البيان': "وإلى ذلك ذهب جماعة من المتصدّرين منهم: شيخنا أبو علي الحسن بن سليمان وغيره". قال في 'جامع البيان': "وقال آخرون: لايبالغ في إشباع التّمكين [في ذلك](6)، ويسوّي بين لفظه ولفظ المظهر، لأنّ الموجب لزيادة التّمكين في الضّربين، هو التقاء السّاكنين، والتقاؤهما موجود في الموضعين، من المدغم والمظهر"(7). وقال في 'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إيجاز البيان'، و'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قال في 'جامع البيان': "وهذا مذهب أكثر شيوخنا". وقال في 'الاقتصاد' و'إيجاز البيان' نحوه. قال في 'جامع البيان': "وبه قرأت على أصحابنا البغداديّين والمصريّين، وإليه كان يذهب محمّد بن عليّ(8)" - [يعني](9) الأدفُويّ - "وعلي بن بِشْر(10)" - يعني الأنطاكيّ - وقال في 'جامع البيان' و'الاقتصاد': "والوجهان جيّدان". وقال في 'إيجاز البيان': "والقولان صحيحان". وقال في 'التّمهيد': "والوجهان جيّدان صحيحان". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "والقول بالتّسوية هو الصّحيح، وعليه العمل". وعلى القول بالتّسوية، ع/١١٢ اِقتصر في 'التّلخيص' و'الموجز'، وهو ظاهر قول النّاظم. ح/٦٩ وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(11) رضي الله عنه: "وأنا أختار القول بالتّسوية في المدّ بين المدغم والمظهر." قلت: وبذلك قرأت عليه وعلى غيره، وبه آخذ.

٢٤٨

(1) هو سهل بن محمد بن عثمان، أبو حاتم الجشمي السجستاني البصري المقرئ، قرأ على يعقوب الحضرمي، وقرأ عليه محمد الزردقي؛ وأخذ العربية عن أبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري والأصمعي، وأخذ عنه المبرّد وابن دريد؛ وروى الحديث عن ابن هارون والعقدي، وروى عنه أبو داود والنسائي وابن خزيمة، وتوفي سنة: 250 هـ، وله 'المختصر في النحو' و'ما تلحن فيه العامة' و'الأضداد'. انظر 'الوافي بالوفيات': 1\218، و'بغية الوعاة': 1\606-607، و'إنباه الرّواة': 2\58-64، و'معرفة القرّاء': 1\219-220، و'غاية النهاية': 1\320-321، و'تهذيب التهذيب': 4\257-258.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 239 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 239 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 189 من قسم التحقيق.

(6) و(9) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(7) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 85.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 188 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

الإعراب:

ومدّ: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب، والمفعول محذوف، والتّقدير:ومدّ حر المدّ. 'للسّاكن' و'في الفواتح': متعلّقان بـمُدّ. ومدٌّ: مبتدأ. عيْن: مضاف إليه. عند: ظرف مكان، والعامل فيه 'راجح'. 'كلٍّ' أو 'ورشٍ': مخفوض بالظّرف. راجح: خبر المبتدإ. وقُيِّد حرف الرّوي في البيتين لأجل الإقواء(1). ثمّ قال:

[84] وَقِفْ بِنَحْوِ سَوْفَ رَيْبَ عَنْهُمَا **** بِـالْمَدِّ وَالْـقَصْرِ وَمَا بَيْـنَـهُمَا

كلامه هنا في حرفي اللّين إذا سكن ما بعدهما للوقف، فأخبر أنّ في ذلك عن ورش(2) وقالون(3) ثلاثة أوجه: المدّ، والقصر، والتوسّط وعنه كنى بقوله: 'وما بينهما'. قال الدّاني(4) في 'الاقتصاد': "فإن انفتح ما قبل الواو والياء في شيء من ذلك نحو: ﴿من خوف﴾(5)، و﴿السّوْء﴾(6)، و﴿ولا ريْب﴾(7)، و﴿صالحيْن﴾(8)، وشبْه ذلك، فإنّ المدّ عند الحذّاق من القرّاء، كأحمد بن نصْر بن منصور الشّذائي(9)، وأبي علي الحسن بن داود النّقّار(10)، وغيرهما، لايجوز في ذلك". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. وقال في 'جامع البيان': "فعامّة أهل الأداء والنّحويين لا يرون إشباع المدّ وزيادة التّمكين". وقال في 'إيجاز البيان': "وهو قول جميع النّحويّين". وذكر في 'جامع البيان' أنّ النّقّار قال: "وإذا كان قبل الواو والياء فتح، لم يَمدّ" - يعني في الوقف - ، وأنّ الشّذائي قال: "وإذا انفتح ما قبل الياء والواو، سقط المدّ على كلّ حال، لاخلاف في ذلك بين القرّاء"(11).

٢٤٩

(1) الإقواء: أحد عيوب القافية، بأن يحرّك المجرى - وهو حركة الروي - بحركتين مختلفتين في المخرج، مثل: 'عبيد وعريق'، أو 'شارب وماثل'. انظر 'ميزان الذهب' للهاشمي: 123.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) قريش، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 106 .

(6) التّوبة، جزء من الآية: 98، ورقم السّورة: 9.

(7) البقرة، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 2.

(8) التّحريم، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 66.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 237 من قسم التحقيق.

(10) هو الحسن بن داود بن علي، أبو عليّ النقار الكوفي النحوي القارئ، قرأ على القاسم بن أحمد الخياط، ومحمد بن لاحق، وقرأ عليه زيد بن أبي هلال وعبد الواحد بن أبي هاشم وأحمد بن نصر الشذائي وآخرون، وكان ثقة، قيّما بحرف عاصم، مات مابعد سنة: 343 هـ. انظر 'معرفة القرّاء': 1\304، و'غاية النهاية': 1\212.

(11) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 86.

وقال في 'إيجاز البيان': "والعلّة فيما ذهبوا إليه في ذلك، أنّ معظم المدّ واللّين، قد زال عن الياء والواو بانتقال حركتهما عنهما، مع كون السّاكن بعدهما غيرَ أصْلي، فاجتمع في ذلك شيْئان، يوجب كلّ واحد منهما على انفراده ترك الزّيادة، فكيف إذا اجتمعا في كلمة واحدة، فبطَلت عندهم الزّيادة في هذا الضّرب، من أجْل ذلك. وقال في 'الاقتصاد' نحوه. وذكر في 'جامع البيان' أنّ ذلك لزوال معظم المدّ عنهما، بتغيّر حركة الحرف الّذي قبلهما. قال في 'الاقتصاد': "وقد أجاز بعضهم ذلك في هذا الضّرب، واعتدّ بالْتقاء السّاكنين، ولم يفرّق بين ما وَلِيَتْ الواو والياء فيه حركتهما، وبين ما لم تَلِهما، لأنّ اللّين موجود في الموضعين، وإن كان في أحدهما ضعْفٌ". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. وقال في 'التّلخيص': "إنّ أهل الأداء الآخذين برواية أبي يعقوب(1)، يمكّنون ذلك تمكيناً مُشْبَعا". وقال في 'جامع البيان': "والآخذون بالتّحقيق وإشباع التّمطيط، من أهل الأداء من أصحاب ورش(2) وغيره، يزيدون في تمكينهما، ع/١١٣ إذ كانا لا يخلوان من كلّ المد، وهو مذهب شيخنا أبي الحسن عليّ بن بِشْر(3)". وقال في 'الاقتصاد': "وهذا مذهب عليّ بن بشر وغيره من أصحاب ورش". وقال في 'إيجاز البيان': "وهذا مذهب علي بن محمّد بن بشر، وجماعة من منتحلي قراءة ورش الآخذين بالتّحقيق". قال: "وهو قياس رواية أبي يعقوب عن ورش عن نافع(4)، من مدّ الياء والواو المفتوح ما قبلهما(5) مع الهمزة، في نحو: ﴿شيْء﴾(6)، و﴿السّوْء﴾(7)، وشبْههما". قال في 'الاقتصاد': "والّذي أختاره في الباب كلّه، التّمكين من غير إفراط، لما في ذلك من التّبيين والتّحقيق". وقال في 'إيجاز البيان': "والّذي آخذ أنا به في ذلك، بتمكين وسَطٍ من غيْر إسراف، وبه قرأت". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. وقال في 'التّمهيد': "وبالتّمكين من غير إسراف آخذ في جميع ذلك، وبه قرأت على أكثر شيوخي، وعليه أعوّل".

وذكر ابن الباذش(8) في 'الإقناع'، في الوقف على ذلك وجهين: القصر والمدّ، قال في القصر: "وممّن ذهب إلى هذا ابن سفيان(9)"(10). وقال في المدّ: " وإلى هذا يميل

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 188 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) في 'ع': قبلها، وفي 'ح' و'ق': قبلهما.

(6) البقرة: جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(7) التّوبة، جزء من الآية: 98، ورقم السّورة: 9.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 110 قسم التحقيق. (10) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 297، بتحقيق المزيدي.

أبي(1) رضي الله عنه". قال: "وهو(2) اختيار أبي الحسن الأنطاكيّ(3)، وكلا القولين صواب"(4). قال: "وذكر سيبويه(5) في 'بكرٍ' و'عمرو'، أنّ من العرب من يكره فيه الْتقاء السّاكنين، فينقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله فيقول: 'هذا البَكُرْ'، و'من البَكِرْ'"، قال: "ولا يكون هذا في 'زيْد' و'عوْن' ونحوه، لأنّهما حرْفا مدّ، فهما يحتملان ذلك، كما احتملا أشياء في القوافي، لم يحتملها غيرهما"، قال: "ومع هذا كراهية الضمّ والكسر في الياء والواو"(6). وقال ابن الباذش(7): "فكأنّ الّذين ينقلون الحركة يلتزمون مدّ حرف المدّ"، قال: "والّذين لا ينقلون ــ وهم أكثر العرب ــ لا يلتزمون ذلك، والله أعلم"(8). قلت: والقصر في ذلك هو ح/٧٠ اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(9) ـ رضي الله عنه ـ وبه قرأت عليه في الوقف، وبه آخذ.

الإعراب: وقف: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. بنحو: متعلّق بـ'قف'، والباء بمعنى 'في'. سوف: مضاف إليه محكيّ. ريب: معطوف عليه محكي، وحذف حرف العطف ضرورة. عنهما: متعلّق بـ'قف'، والضّمير عائد على 'ورش' و'قالون'. بالمدّ: متعلّق بـ'قف'. والقصر: معطوف عليه. وما: معطوف. بينهما: ظرف مكان ومخفوض به، والضّمير عائد على المدّ والقصر، وهو متعلّق بمحذوف لأنّه صلة 'ما'، والعائد من الصّلة يتحمّله الظّرف. ثمّ قال:

[85] اَلْقَوْلُ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّسْهِيلِ **** لِلْهَمْزِ وَالْإِسْقَاطِ وَالتَّبْدِيلِ

أخبر النّاظم في هذه التّرجمة، أنّه يتكلّم على حالات الهمزة وهي أربع: التّحقيق، والتّسهيل، والإبدال، والإسقاط، حسبما يأتي بيان ذلك، إن شاء الله. والتّبديل مصدر قولك: بَدَّل يُبَدِّلُ تَبْدِيلاً، مثل: عَلَّمَ يُعَلِّمُ تَعْلِيماً. والإبدال مصدر قولك: أَبْدَل يُبْدل إِبْدالاً، مثل: أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَاماً، ع/١١٤ وكلاهما بمعنى واحد.

الإعراب: القول: خبر مبتدإ(10) محذوف، أي هذا القول. في التّحقيق: متعلّق بـ'القول'.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(2) في مخطوط 'ح': 'وهذا'، بدلا من 'وهو'.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 188من قسم التحقيق.

(4) انظر 'جامع البيان' للداني: 1\480، بتحقيق د. عبد المهيمن الطحّان.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\173- 174.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 297-298، بتحقيق المزيدي.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(10) في مخطوط 'ح': 'خبر المبتدإ'، هكذا بالتعريف.

والتّسهيل: معطوف. للهمز: متعلّق بـ'التّسهيل'، وهو من باب الإعمال، وحذف ضميره مـن الأوّل، والتّقدير: في التحقيق له. والإسقاط والتّبديل: معطوفان. ثمّ قال:

[86] وَالْهَمْزُ فِي النُّطْقِ بِهِ تَكَلُّفُ **** فَسَهَّلُوهُ تَارَةً وَحَذَفُوا

[86] وَأَبْدَلُوهُ حَرْفَ مَدٍّ مَحْضَا **** وَنَقَلُوهُ لِلسُّكُونِ رَفْضَا

اعلم أنّ الهمزة حرف جلْد، صعْبٌ في اللّفظ بعيدُ المخرج، وهي مشبّهة بالتّهوّع(1) والسّعلة، لشدّتها وبعد مخرجها، فلا يمكن النّطق بها إلاّ بتكلّف، لما على النّاطق بها من المئونة، لإخراجه إيّاها من صدره باجتهاد، فلذلك قال النّاظم: 'والهمز في النّطق به تكلّف'. فلمّا كانت على هذه الحال، غيّروها عن أصلها طلبا للتّخفيف، وذلك يكون على أربعة أوجه: أحدهنّ: التّسهيل بين بين؛ والثّاني: الإبدال، فتبدل ألفاً وياءً وواواً؛ والثّالث: الحذف؛ والرّابع: النّقل مع الحذف، ويأتي ذلك كلّه، إن شاء الله. وأصل تسهيل الهمزة أن يكون بين بين، لإبقاء بعضها حال التّسهيل، ثمّ يليه الإبدال، لأنّك تبدل منها حرفا آخر عوضا منها، ثمّ يليه الحذف لأنّه عدم. والحذف نوعان: نوع تسقط فيه الهمزة مع حركتها، كـ﴿جاء اجلهم﴾(2) على قراءة قالون(3)، ونوع تسقط فيه بعد نقل حركتها، كقراءة نافع(4) ﴿رداً﴾(5)، وقراءة ورش(6) ﴿منَ آمن﴾(7) وبابه؛ والمحض: الخالص من كلّ شيء، وأصله اللّبن الخالص بلا رغْوَة.

وقوله: 'ونقلوه للسّكون [رفضا']'(8): أي نقلوا حركته، فهو على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه. والرّفض: التّرك.

الإعراب: والهمز: مبتدأ أول. في النّطق: في موضع خبر المبتدإ بعده. به: متعلّق بـ'النّطق'. تكلّف: مبتدأ ثان. والمبتدأ الثّاني وخبره في موضع خبر المبتدإ الأوّل؛ ويجوز فيه وجه آخر، وهو أن يكون 'في النّطق' في موضع خبر المبتدإ الأوّل، و'تكلّف' فاعل 'به' لأنّه قد اعتمد. فسهّلوه: فعل ماض وفاعل ومفعول. تارة: ظرف زمان، والعامل فيه 'فسهّلوه'. وحذفوا: فعل ماض وفاعل، والمفعول

(1) التهوّع: التقيؤ، وتهوّع القيء: أي تكلّفه، وهوّعته ما أكل: قيّأته إياه. انظر 'اللسان' و'القاموس': مادة (هوع).

(2) الأعراف، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 7.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) القصص، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 28.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) البقرة، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 2.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.

محذوف تقديره: وحذفوه. وأبدلوه: فعل ماض وفاعل ومفعول. حرفَ: مفعـول ثـان. مـدّ: مضـاف إليه. محضا: نعت لحرف. ونقلوه: فعل ماض وفاعل ومفعول. للسّـكون: متعلّـق بـ'نقلـوه'. رفضـا: مصدر في موضع الحال مـن الفـاعل في 'نقلـوه'، والعـامل فيـه الفعـل قبلـه. والضّمـائر في 'بـه'، وفي 'فسهّلوه'، وفي 'أبدلوه'، وفي 'نقلوه'، عائدة على الهمز. ثمّ قال:

[88] فَنَافِعٌ سَهَّـلَ أُخْرَى الْهَـمْزَتَيْنْ **** فِي كِلْمَـةٍ فَهْيَ بِـذَاكَ بَـيْنَ بـيْـنْ ع/١١٥

[89] لَكِـنَّ فِي الْـمَفْتُوحَتَيْنِ أُبْـدِلَـتْ **** عَنْ أَهْـلِ مِـصْـرَ أَلِـفاً ومُكِّـنَـتْ

ثبـت في روايـة الحضرمـي(1): 'في كلْمـة'، وكـذا وقفـت عليـه بخـطّ النّـاظم. وفي روايـة المكناسي(2): 'من كلْمة'، وفي رواية البلفيقي(3): 'بكلْمة'. وتكلّم هنا في حكم الهمزتين من كلمـةٍ، وهما في القرآن على ثلاثة أقسام: الأوّل: أن تكونا مفتوحتين، ح/٧١ وجُملة الوارد مـن ذلـك في كتاب الله تعالى ـ على قراءة نافع(4) ـ أحدٌ وعشرون مـوضعاً: فـي 'البقرة' مـوضعان: ﴿ءانذرتهـم أم لم تنذرهـم﴾(5)، ﴿ءانتـم أعلـم أم الله﴾(6)؛ وفـي 'آل عمـران' مـوضعان: ﴿ءاسْـلمتم، فـإنْ اَسلموا﴾(7)، ﴿ءاقْررتم وأخذتم﴾(8)؛ وفـي 'الـمائدة' مـوضع: ﴿ءانْـت قلـت للنّـاس﴾(9)؛ وفـي 'هود' مـوضع: ﴿ءالد وأنا عجوز﴾(10)؛ وفـي 'يـوسف' مـوضع: ﴿ءارباب متفرّقون﴾(11)؛ وفـي 'الإسـراء' مـوضع: ﴿ءاسْجد لـمن خلقت طينا﴾(12)؛ وفـي 'الأنبيـاء' مـوضع: ﴿ءانْت فعلت هـذا بآلـهتنا﴾(13)؛ وفـي 'الفـرقـان' مـوضـع: ﴿ءانْـتم أضلـلتم عـبـادي﴾(14)؛ وفـي 'النّـمل' مـوضـع:

٢٥٣

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، حزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2.

(6) البقرة، حزء من الآية: 140، ورقم السّورة: 2.

(7) آل عمران، حزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 3.

(8) آل عمران، حزء من الآية: 81، ورقم السّورة: 3.

(9) المائدة، حزء من الآية: 116، ورقم السّورة: 5.

(10) هود، حزء من الآية: 72، ورقم السّورة: 11.

(11) يوسف، حزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 12.

(12) الإسراء، حزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 17.

(13) الأنبياء، حزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 21.

(14) الفرقان، حزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 25.

﴿ءاشكر أمْ أكفر﴾(1)؛ وفي 'يس' موضعان: ﴿ءانْذرتهم أم لم تنذرهم﴾(2)، ﴿ءاتخذ من دونه ءالهة﴾(3)؛ وفي 'فصّلت' موضع: ﴿ءاعْجميّ وعربيّ﴾(4)؛ وفي 'الواقعة': أربعة مواضع: ﴿ءانْتم تخلقونه﴾(5)، ﴿ءانْتم تزرعونه﴾(6)، ﴿ءانتم أنزلتموه﴾(7)، ﴿ءانتم أنشأتم﴾(8)؛ وفي 'المجادلة' موضع: ﴿ءاشْفقتم أن تقدّموا﴾(9)؛ وفي 'الملك' موضع: ﴿ءامنتم من في السّماء﴾(10)؛ وفي 'النّازعات' موضع: ﴿ءانتم أشد خلقا﴾(11).

القسم الثّاني: أن تكون الأولى مفتوحة والثّانية مكسورة، وجملة الوارد من ذلك في كتاب الله تعالى ـ على قراءة نافع(12) ـ اثنان وثلاثون موضعا: في 'الأنعام' موضع: ﴿أينّكم لتشهدون﴾(13)؛ وفي 'التّوبة' موضع: ﴿أيمة الكفر﴾(14)؛ وفي 'يوسف' موضع: ﴿أينّك لأنت يوسف﴾(15)؛ وفي 'الرّعد' موضع: ﴿أيذا كنا ترابا﴾(16)؛ وفي 'الإسراء' موضعان: ﴿أيذا كنّا عظاما ورفاتا إنّا لمبعوثون خلقا جديدا، قل كونوا﴾(17)، ﴿أيذا كنّا عظاما ورفاتا إنّا لمبعوثون خلقا جديدا، أوَلم يروا [أنّ اللّه']﴾(18) وفي 'مريم' موضع: ﴿أيذا ما متّ﴾(19)؛

(1) النّمل، حزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 27.

(2) يس، حزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(3) يس، حزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 36.

(4) فصلت، حزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 41.

(5) الواقعة، حزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 56.

(6) الواقعة، حزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 56.

(7) الواقعة، حزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 56.

(8) الواقعة، حزء من الآية: 72، ورقم السّورة: 56.

(9) المجادلة، حزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 58.

(10) الملك، حزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 67.

(11) النّازعات، حزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 79.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(13) الأنعام، حزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 6.

(14) التّوبة، حزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 9.

(15) يوسف، حزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 12.

(16) الرّعد، حزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 13.

(17) الإسراء، حزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 17.

(18) الإسراء: حزء من الآية: 98، ورقم السّورة: 17؛ وما بين المعقوفين ساقط من 'ع' و'ق'، ومثبت في 'ح'.

(19) مريم، حزء من الآية: 66، ورقم السّورة: 19.

وفي 'الأنبياء' موضع: ﴿أيـمّة يهدون﴾(1)؛ وفي 'المومنين' موضع: ﴿أيـذا متنا وكنّا ترابا﴾(2)؛ وفـي 'الشّعراء' مـوضع: ﴿أيـنّ لنـا لأجـراً﴾(3)؛ وفـي 'النّمـل' سبعة مـواضع: ﴿أينّكـم لتـاتون الرّجـال﴾(4)، [﴿أيـلاهٌ مع الله، بـل هـم قـوم يعدلـون﴾](5)، ﴿أيـلاهٌ مـع الله بـل، اَكـثرهم لا يعلمـون﴾(6)، ﴿أيـلاهٌ مـع الله، قليـلا مـا تذكّـرون﴾(7)، ﴿أيـلاهٌ مـع الله، تعـالى الله عمّـا يشـركون﴾(8)، ﴿أيـلاهٌ مع الله، قـل هـاتوا برهـانكم﴾(9)، ﴿أينّـا لـمخرجون﴾(10)؛ وفـي 'القصـص' مـوضعان: ﴿ونـجْعلهم أيـمّة﴾(11)، ﴿وجعلنـاهم أيـمّة﴾(12)؛ وفـي 'العنكبـوت' مـوضع: ﴿أينّكم لتاتون الرّجال﴾(13)؛ وفي 'السّجدة' مـوضعان: ﴿أيذا ضللنا في الارض﴾(14)، ﴿وجعلنا منهم أيـمّة﴾(15)؛ وفي 'يس' مـوضع: ﴿أينْ ذكّـرتم، بـل اَنتـم﴾(16)؛ وفـي 'الصّافـات' خمسة مـواضع: ﴿أيذا مـتنا وكنّـا ترابـا وعظامـا اِنّـا لمبعوثـون﴾(17)، ﴿أينّـا لتـاركوا ءالهتنـا﴾(18)، ﴿أينّـك لـمن الـمصدّقيـن﴾(19)، ﴿أيـذا مـتـنا وكـنّـا تـرابـا وعـظـامـا اِنّـا لـمـديـنـون﴾(20)،

(1) الأنبياء، حزء من الآية: 73، ورقم السّورة: 21.

(2) المومنون، حزء من الآية: 82، ورقم السّورة: 23.

(3) الشّعراء، حزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 26.

(4) النّمل، حزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 27.

(5) النّمل، حزء من الآية: 60، ورقم السّورة: 27؛ وما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(6) النّمل، حزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 27.

(7) النّمل، حزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 27.

(8) النّمل، حزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 27.

(9) النّمل، حزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 27.

(10) النّمل، حزء من الآية: 67، ورقم السّورة: 27.

(11) القصص، حزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 28.

(12) القصص، حزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 28.

(13) العنكبوت، حزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 29.

(14) السّجدة، حزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 32.

(15) السّجدة، حزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 32.

(16) سورة 'يس'، حزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 36.

(17) الصّافات، حزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 37.

(18) الصّافات، حزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 37.

(19) الصّافات، حزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 37.

(20) الصّافات، حزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 37.

﴿أيفكاً آلهة﴾(1)؛ وفي 'فصّلت' موضع: ﴿أينّكم ع/١١٦ لتكفرون﴾(2)؛ وفي 'ق' موضع: ﴿أيذا كنّا ترابا﴾(3)؛ وفي 'الواقعة' موضع: ﴿أيذا [متنا و]كنّا ترابا﴾(4)؛ وفي 'والنّازعات' موضع: ﴿أينّا لمرْدودونَ في الحافرة﴾(5). القسم الثالث: أن تكون الأولى مفتوحة والثّانية مضمومة، وجملة الوارد من ذلك في كتاب الله تعالى - على قراءة نافع(6) - أربعة مواضع: في 'آل عمران' موضع: ﴿أونبّئكم بخير من ذلكم﴾(7)؛ وفي 'ص' موضع: ﴿أونـزل عليه الذّكر﴾(8)؛ وفي 'الزّخرف' موضع: ﴿أوشهدوا خلقهم﴾(9)؛ وفي 'القمر' موضع: ﴿أولقي الذّكر عليه﴾(10).

قوله: 'فنافع سهّل أخْرى الهمزتين': أخبر أنّ نافعا - من روايتيْ ورش(11) وقالون(12) - سهّل الثانية من الهمزتين من كلمة، بأيّ حركة تحرّكت، وعن الثّانية كنى بالأخرى. وقوله: 'فهْي بذاك': الإشارة إلى التّسهيل المفهوم من قوله: 'سَهّلَ'.

وقوله: 'بين بين': اعلم أنّ 'بين بين' اسمان مركّبان، جُعلا اسما واحدا بمنزلة: بيت بيت، وكِفّة كِفّة، ومعناه: بين الهمزة وبين حرف من جنس حركتها، فتكون المفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء، والمضمومة بين الهمزة والواو. وقال الدّاني(13) في 'الإيضاح': "والعلماء من القرّاء والنّحويين، يترجمون عن همزة بين بين بستّ تراجم، كلّها تؤدّي عن معنى واحد، وهي: مخفّفة، ومسهّلة، ومُليّنة، ومُذابة، ومُدْغمة، ومُبْدلة".

وظاهر كلام النّاظم أنّ الأولى من الهمزتين محقّقة(14) - لذكره الثّانية بالتّسْهيل - وهي

(1) الصّافات، جزء من الآية: 86، ورقم السّورة: 37.

(2) فصّلت، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 41.

(3) سورة 'ق'، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 50.

(4) الواقعة، جزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 56؛ وما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(5) النّازعات، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 79.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص:38 من قسم التحقيق.

(7) آل عمران، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 3.

(8) سورة 'ص'، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 38.

(9) الزّخرف، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 43.

(10) القمر، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 54.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(14) في مخطوطة 'ح': مخفّفة، وهو سهو من الناسخ.

كذلك، إلاّ أن يكون قبلها ساكن صحيح، فورش(1) ينقل حركتها إليه فتسقُط، على ما يأتي في باب النّقل إن شاء الله.

قال الدّاني(2) في 'الاقتصاد': "واعلم أنّه إذا أتى ساكن، قبل همزة الاستفهام في الأقسام الثّلاثة، ح/٧٢ فإنّ ورشا يلقي حركة همزة الاستفهام على ذلك السّاكن ـ على أصله ـ فتسقط الهمزة من اللّفظ نحو: ﴿رحيمٌ آشْفقتم﴾(3)، و﴿عجيبٌ اَيذا﴾(4)، و﴿قل اَونبّئكم﴾(5)، وشبهه. وقال في 'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'الإيضاح' نحوه.

وقوله: 'لكنّ في المفتوحتين أبدلت': استدرك هنا(6) على قوله: 'بين بين'، البدل في الثّانية من المفتوحتين خاصّة لورش، فأخبر أنّ المصرّيين يُبْدلونها ألفا، وبقيت الثّانية من المختلفتين على بابها من التّسهيل، وتبع في ذلك الشّاطبيّ(7) حيث قال:

وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكِلْمَةٍ **** سَمَا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلاَ
وَقُلْ أَلِفاً عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ **** لِوَرْشٍ وَفِي بَغْدَادَ يُرْوَى مُسَهَّلاَ(8)

فأطلق في البيت الأوّل، وقيّد في الثّاني، وكذلك فعل النّاظم. وقوله: 'ومكّنت'، قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطيّ(9) رضي الله عنه: "أي أبدلت ألفا محضةً"، فهو على جهة التّأكيد.

واعلم أنّ الآخذين برواية أبي يعقوب الأزرق(10) عن ورش، اختلفوا في تخفيف الهمزة الثّانية ع/ ١١٧ من المفتوحتين من كلمة، على قولين:

القول الأوّل: إبدالها ألفاً، قال الدّاني في 'التّيسير': "فورش يبدلها ألفاً، والقياس أن تكون بين بين"(11). وقال في 'الاقتصاد': "فرُوي عنه البَدل للهمزة، وهي رواية أكثر المصريّين عنه، وذلك ضعيف في العربيّة، على أنّ

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) المجادلة، جزء من الآية: 12، وجزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 58.

(4) سورة 'ق'، جزء من الآية: 2، وجزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 50.

(5) آل عمران، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 3.

(6) في المخطوط 'ح': جاء لفظ 'هذا'، بدلا من 'هنا'.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(8) كلمة 'سما' في البيت الأوّل، هي رمز لنافع وابن كثير وأبي عمرو؛ والمشار إليه بالجيم في لفظة 'لتجملا' هو هشام، ومعنى قوله: يـ'وفي بغداد' بالبيت الثاني، أصحاب ورش من العراقيّين. انظر 'سراج القارئ': 62-63.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 49 قسم التحقيق.

(11) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 36.

قُطْرباً(1) حكاه عن العرب". وقال في 'إرشاد المتمسكين': "وهو قول شيوخ المصريّين، وذلك ضعيف في القياس، غير أنّي به قرأت عليهم". وقال في 'إيجاز البيان' و'الإيضاح': "والبدل على غير قياس". وقال في 'إيجاز البيان': "وبالبَدل عبّر عن ذلك محمّد بن عليّ [بن أحمد](2) في كتابه"، يعني الأدفوي(3). قلت: وقد وقفت على ذلك للأدفُويّ في كتاب 'الإبانة' له. وقال الـدّاني في 'الموجز': "وقال أصحاب أبي يعقوب(4) عنه، أنّه يبدلها ألفاً". وقال في 'التّلخيص' نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': "وهو الموجود في ألفاظ عامّة المصريّين، لأنّهم يُشبعون المدّ في ذلك جدّاً". وقال في 'جامع البيان': "روى أبو يعقوب عن ورش(5) أداءً، تحقيق الأولى، وإبدال الثّانية ألفاً محضة، والإبدال على غير قياس"، ثمّ قال: "وهذا الذي حكيناه عن أصحاب ورش، وقرّرناه من مذاهبهم - في هذا الضّرب - على ما تلقّيناه أداءً، دون ما رويناه نصّاً". قال: "فأما النّصّ، فإن أبا الأزهر(6)، وداود(7)، وأبا يعقوب قالوا عنه: ''كلّ همزتين منتصبتين التقتا في أوّل حرف، مثل: ﴿ءانتم﴾(8)، ﴿ءانذرتهم﴾(9)، ﴿ءارباب﴾(10)، ﴿ءالد وأنا﴾(11)، فإنّه يبيّن الأولى، ويمدّ الآخرة''، لم يزيدوا على ذلك شيئاً، ولا ميّزوا كيفيّة التّسهيل"(12). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(13) رضي اللّه عنه: "معنى قولهم '[و](14)يمدّ الآخرة': أي يسهّلها بين بين".

٢٥٨

(1) هو محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي البصري، الشهير بقطرب، لغوي نحوي ومفسّر، ولد بالبصرة، وكان من الموالي، أخذ النّحو عن سيبويه، وكان يرى رأى المعتزلة النظامية، وله من الكتب 'معاني القرآن'، و'غريب الحديث'، و'الأضداد'، و'الأزمنة'، و'المثلث' في الألفاظ التي يختلف معناها باختلاف حركاتها، توفي سنة: 206 هـ. انظر 'وفيات الأعيان': 1\494، و'تاريخ بغداد': 3\298، و'طبقات النّحويين': 106، و'بغية الوعاة': 1\242-243، و'نزهة الألباء': 119، و'فهرست' ابن النديم: 52، و'شذرات الذهب': 2\15، و'طبقات الداودي': 2\256-257.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) هو الأزرق، وترجمته بالهامش رقم: 1، ص: 49؛ وأمّا الداني فترجمته بالهامش: 1، ص:41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(8) البقرة: حزء من الآية: 140، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، حزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2. و 'يس'، حزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(10) يوسف، حزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 12.

(11) هود، حزء من الآية: 72، ورقم السّورة: 11.

(12) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 90.

(13) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 2 من التحقيق. (14) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.

وقال ابن الباذش(1) في 'الإقناع' و'النّجعة': "فورش يبدلها ألفا، هكذا رواية المصريّين عنه"(2). القول الثّاني: تسهيلها بين بين، قال الدّاني(3) في 'التّعريف': "كان ورش(4) يسهّل الثّانية من المفتوحتين في كلمة، ولا يُدْخِل بينهما ألفاً"(5). وقال في 'الاقتصاد': "وروي عنه التّخفيف لها بين بين، كمذهب ابن كثير(6)، وهي رواية البغداديّين وغيرهم، وهي قياس مذهبه في المختلفتين". وقال في 'إيجاز البيان': "وهذا قول عامّة البغداديّين وأهل الشّام(7) ممّن وصلت إلينا الرّواية عنه منهم، وهو الوجه السّائر في العربيّة، والقياس المطّرد في اللّغة". وقال في 'الاقتصاد': "وهو الصّحيح في العربيّة". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وهو الصّحيح في القياس والرّواية". وذكر في كتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، التّسهيل بين بين خاصّة. وقال ابن الباذش في 'الإقناع' و'النّجعة': "والقياس أن تكون بين بين". قال في 'الإقناع': "وبه أخذ له أبي(8) - رضي الله عنه - في هذا الفصل، وبه قرأت عليه"(9). قلت: وقرأت الثّانية من المفتوحتين، ح/٧٣ على أكثر من قرأت عليه، بإبدالها ألفاً، وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(10) - رضي الله عنه - يأخذ في الثّانية بالتّسهيل بين بين لورش كابن كثير، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ. ع/١١٨ وكان - رحمه الله - يحتجّ لذلك، بأنّ التّسهيل قد اتّفق معه قالون(11) على روايته عن نافع(12)، وأكثر رواة ورش عليه، وأنّ رواية المصريّين في ذلك أتت بالمدّ، فحملها قوم على البدل، وآخرون على التّسهيل، وأنّ البدل ليس على وجه سائغ في العربيّة، ويؤدّي في أكثر المواضع إلى اجتماع ساكنَيْن، على غير شرطَيْهما، قال: "فالأخذ له بشيء متّفقٍ على روايته، سائغٍ في العربيّة، وهو التّسهيل، أولى". قلت:

٢٥٩

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) و(9) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 225، بتحقيق المزيدي.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الدّاني: 57، بتحقيق الشيخ السحابي.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) الشّام: كانت تطلق على سورية، وكان العرب يقسمون الشام إلى سبعة أجناد: فلسطين والأردن وحمص ودمشق وقنسرين والعواصم والثغور، وحدها: من الفرات إلى العريش المتاخم للديار المصرية، وعرضها: من جبَلي طيّء إلى بحر الرّوم، وقيل إنّها سميت بالشّام بسام بن نوح لأنّه أوّل من نزلها. انظر 'معجم البلدان': 3\311-315.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

وعلى التّسهيل لورش في ذلك بين بين، اقتصر ابن مجاهد(1) في 'السّبعة'(2)، وأبو الحسن بن غلبون(3) في 'التّذكرة'(4)، والمهدويّ(5) في 'الهداية'، [والبغداديّ(6) في 'الرّوضة'(7)](8)، وابن عبد الوهّاب(9) في 'المفتاح'، و'المفيد'؛ وابن البيّاز(10) في 'النّبذ النّامية'، و'حلية المبتدئ الطّالب'؛ وأبو الطّاهر العمْراني(11) في 'الاكتفاء'، وابن سوار(12) في 'المستنير'(13).

قال الدّاني(14) في 'الاقتصاد': "وقد قيل عنه" ـ يعني عن ورش(15) ـ "إنّه يُدْخِل بين الهمزتين ألفاً في هذا الفصل خاصّة، دون المختلفتين، وهو نقْضٌ لمذهبه في نظائر ذلك". وقال في 'التّمهيد' و'إيجاز البيان' نحوه. وقال في 'إرشاد المتمسّكين':"وزعموا أنّه نقض لأصله الّذي أصّله، في المختلفتين بالفتح والكسر، والفتح والضّمّ، نحو: ﴿أَإِذا﴾(16)، و﴿أَإِفكا﴾(17)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'السّبعة في القراءات' لابن مجاهد: 327.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\111 .

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(6) هو الحسين بن محمد بن إبراهيم، أبو علي المالكي البغدادي، قرأ على أبي أحمد الفرضي وأبي الحسن بن الحمامي، وعبد الملك النهرواني؛ وقرأ عليه أبو القاسم الهذلي، وإبراهيم الخياط، ومحمد بن شريح، وقد سكن مصر، وصار شيخ الإقراء بها، وتوفي سنة:438 هـ، وله كتاب 'الرّوضة'. انظر 'شذرات الذهب': 3\261، و'غاية النهاية': 1\230، و'النشر': 1\74، و'معرفة القراء': 1\396-397، و'حسن المحاضرة': 1\493، و'فهرست ابن خير': 26.

(7) كتاب 'الرّوضة في القراءات الإحدى عشرة' لأبي علي الحسين بن محمد البغدادي، ويشتمل علىالقراءات العشر المشهورة، وقراءة الأعمش. انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 14، و'النّشر في القراءات العشر' لابن الجزري: 1\74.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع' و'ق'، ومثبت في 'ح'.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 17، ص: 136 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(13) هو كتاب 'المستنير في القراءات العشر' لأبي طاهر أحمد بن علي ابن سوار. انظر 'فهرسة المنتوري': 14، و'النّشر في القراءات العشر': 1\82.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(16) الرّعد، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 13.

(17) الصّافات، جزء من الآية: 86، ورقم السّورة: 37.

و﴿قل أَونبّئكم﴾(1) وشبهه، ممّا لم يُدْخل بين المحقّقة والمخفّفة فيه ألفاً بإجماع". وقال في 'إيجاز البيان': "وهذا قول عبد المنعم بن عُبيْد الله(2)، وأحسبه غير محفوظ عن ورش(3)، لأنّه منفردٌ به، لم يتابعه عليه أحد من أهل الأداء، على أنّ الجمع بين اللّغتين في الأصل الواحد، جائز من مذاهب القرأة، مشهور من لغة العرب". وقال في 'الإيضاح': "وحكى عبدُ المنعم بنُ غلبون عن أصحابه، عن ورش أنّه سهّل الثّانية، فجعلها بين بين [ولم يُبْدلها](4)، وأدخل ألفاً قبلها نقْضاً لمذهبه، في المختلفتين بالفتح والكسر، وبالفتح والضمّ، ليجمع بذلك بين اللّغتين"، قال: "وذلك غير معروف من مذهبه، ولا صحيح في أداء، ولا ثابت في قياس". وقال بعضهم - وأظنّه سليمانَ بنَ نجاح(5) ـ : "وهو غير صحيح عن أبي يعقوب(6)، إذ لم يروه أحد عنه، ولا عن غيره، في أداء ولا نصٌّ في كتاب"، قال: "ولذلك أضرب الحافظ" - يعني أبا عمرو(7) ـ "عن ذكره في 'التّيسير' و'جامع البيان'". قلت: وكذلك أضرب عنه في 'التّعريف'، و'التّلخيص'، و'الموجز'. وقال في كتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين': "ولا يُدخِل بين المحقّقة والمليّنة - إذا كانتا في كلمة نحو: ﴿ءانذرتهم﴾(8) وبابه ـ ألفاً". وقال مكيّ(9) في 'التّبصرة': وقد ذكر الشّيخ أبو الطيّب(10) في بعض كتبه، عن ورش أنّه يُدْخل بين الهمزتين ألفاً، في المفتوحتين خاصّة مثل قالون(11)". قال: "وما عَلِمْتُ أحداً ذكر هذا عن ورش"(12). وقال ابن الباذش(13) في 'الإقناع' و'النُّجعة': "وقد حكى أبو الطيّب عن ورش مثل ذلك، وليس بمعروف"(14) قلت: لا عمل على هذه الرّواية عند الأئمّة، ولذلك لم يذكرها النّاظم،

(1) آل عمران، حزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 3.

(2) هو عبد المنعم بن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، حزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2؛ و'يس'، حزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(10) أبو الطيّب هذا، هو عبد المنعم بن غلبون نفسه، و بالهامش (2) من الصّفحة الحالية الإحالة على ترجمته.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 72.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 225، بتحقيق المزيدي.

ولا الشّاطبي(1) في قصيدته، ولا أكثر المصنّفين في كتبهم. قال الدّاني(2) في 'الإيضاح': "وهذه الألف ع/١١٩ الفاصلة في مذهب ورش(3)، على من روى ذلك، لا يتحصّل الفصل بها إلاّ إذا حُقّقت الهمزة الأولى، لكراهة(4) الجمع بينها وبين الهمزة الملـيَّنة، لأنّها في حال تليينها كالمحقّقة، ولذلك فُصِل بينهما كما يُفْصل بين المحقّقتين، طلبا للتّخفيف والتّسهيل". قال: "فأمّا ح/٧٤ إذا سُهّلتْ فأُلْقِيَ(5) حركتُها على ساكن قبلها، على مذهبه المطّرد في ذلك، نحو قوله: ﴿قلَ ـ آنتم﴾(6)، و﴿رحيمٌ ـ آشفقتم﴾(7) وشبهه، فلا يجوز الفصل حينئذ بين الهمزتين، لكونهما مسهّلتين، وتلك نهاية التّخفيف، وغايةُ التّسهيل، لأنّ المحقّقة تذهب من اللّفظ رأساً". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. قلت: قول الدّاني: 'وشبهه' يفهم منه أنّ لهما نظائر، وليس في القرآن غيرهما. قال الدّاني في 'الإيضاح': "واعلم أنّ الهمزة المسهّلة في الأنواع الثّلاثة، الّتي تقدّم ذكرها مع همزة الاستفهام، إنّما جُعِلتْ بين بين كما بيّناه، ولم تُجعل ألفاً لـمّا انفتحت، ولا ياءً لما انكسرت، ولا واواً لـمّا انضمّت، لأنّ أصلها الهمز، فكره أن تسهّل على غير ذلك، وقد وُجِد عنه مندوحة، فتحوّل عن بابها، فلذلك جُعلت بين بين، [ليُعْلم أنّ أصلها الهمز، وهكذا كلّ همزة جُعِلت بين بين](8)؛ ومعنى بين بين، أي بين الهمزة المحقّقة وبين الحرف الّذي منه حركتُها، لقُرْبه منها، فلذلك كان أوْلى بها من غيره". قال: "وقد حكى القتَبيّ(9) عن الكسائي(10)، أنّ من العرب من يُبْدِل من الهمزة الثّانية، في المختلفتين بالفتح والكسر، ياءً مكسورة محضة الكسرة". قال: "وقد كان بعض أهل الأداء لقراءة نافع(11) من المغاربة، يأخذ بهذه اللّغة في ذلك ويستعملها، وذلك غَلَطٌ من مُنتحله، وجهل من مُستعمله، إذ ذلك خلافٌ لـما اجتمع(12) عليه الأئمّة، ونصّ عليه الرّواة، وأخذ به الشّيوخ

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) في مخطوط 'ح': لكراهية.

(5) في نسخة 'ح': فألقى حركتَها.

(6) البقرة، جزء من الآية: 140، ورقم السّورة: 2.

(7) المجادلة، جزء من الآية: 12، وجزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 58.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(9) ستأتي ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 627 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(12) في مخطوطة 'ح': اجتمعت.

قديما وحديثا". وقال المهدويّ(1) في 'الشّرح': " علّة من خفّف إحدى الهمزتين و لم يُحقّقهما جميعاً، أنّ الهمزة حرفٌ جَلْدٌ ثقيلٌ بعيدُ المخرج، فكره أن يجمع بين همزتين هذه حالهما". قال: "ويدلّ على صحّة ما ذَهب إليه، أنّ الهمزة ربّما استثقلوها وهي منفردة(2) وحدها، حتّى خفّفوها بالبدَل، والحذْف، وجعْلِها بين بين". قال: "فإذا كانت الهمزة تُستثقل منفردة، فاستثقال اجتماع همْزتين أوْلى"(3). وقال مكيّ(4) في 'الكشف'(5) نحوه. وقال الدّاني(6) في 'الإيضاح': "اعلموا أنّ علّة من سهّل الهمزة الثّانية في جميع الاستفهام، مع كونها حرْفا من حروف المُعْجم، الّذي ينبغي أن يوفّى حقّه من التّحقيق، أنّه استثقل الجمع بينها وبين همزة الاستفهام لـتَلاصُقِهما، وذلك أنّ الثّقل الّذي كان في الهمزة المفردة، لِجُسُوّها(7) وبُعْد مخرجها، وأنّها كالتهوّع والسّعلة لشدّتها، قد زاد وتضاعف باجتماعهما معاً، فلذلك حقّق الأولى لأنّها مبتَدَأةٌ، وهي عنده أيضاً في نيّة الاستئناف دون الإدراج، فلمْ يَجُزْ فيها لذلك التّسْهيل ع/١٢٠ البتّة، إذ لو سُهّلت في هذه الحال، فجُعلت بين بين لقَرُبتْ من السّاكن، فكما لا يُبْتدأ بالسّاكن، كذلك لا يُبْتدأ بما قرُب منه؛ ولو سهّلت بالحذف لم يكن في الكلام ما يدلّ عليها، لأنّه ليس قبلها شيء ساكن، فتُلْقَى حركتُها عليه فيدلّ عليها؛ ولو سهّلت بالبدل لم يجُز أيْضا، لأنّه ليس قبلها شيء متحرّك، فتبدل بالحرف الّذي منه حركةُ ما قبلها". قال: "فلمّا بطل فيها جواز واحد من أوجه التّسهيل الثّلاثة، الّتي لا تُسهّل إلاّ بها، لم يجز فيها إلاّ التّحقيق"، وقال: "وكذا حكم كلّ ما كان مثلها من الهمزات، الّتي يُنْوى بها الاستئناف، وإن اتّصلت بما قبلها من الكلام، لأنّها بمنزلة المبتدأة؛ وسهّل الثّانية، فإن كانت مفتوحة جُعلت بين الهمْزة [والألف، وإن كانت مكسورة جُعلت بين الهمزة](8) والياء، وإن كانت مضمومة جُعلت بين الهمزة والواو". [قال](9): "وهذه القراءة لغة قريش(10)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(2) في 'ح' و'ق': منفردة، وفي 'ع': مفردة.

(3) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 26.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\72.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) حسا وحسأ حسوّاً وحسوءاً الشيء: إذا صلُب، والجسيء: الجلد، الصلب. انظر 'اللّسان': مادّة (حسأ).

(8) و(9) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(10) قريش: هي قبيلة عربية تنتسب إلى جدها الجاهلي: قريش بن بدر بن يخلد بن النضر بن كنانة، من عدنان، وقد انقسمت إلى قسمين: قريش البطاح وقريش الظواهر، وتفرعت عنهما بطون منها: بنو المطلب وبنو أميّة وبنو هاشم. انظر 'جمهرة الأنساب': 433، و'معجم قبائل العرب': 947، و'نهاية الأرب': 321، و'سبائك الذهب': 60.

وسعْد بن بكر(1)، وكنانة(2)، وعامّة قيس(3)، وهي الأكثر في كلام العرب". ح/٧٥ وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(4) رضي الله عنه: "ووجه من سهّل الثّانية دون الأولى، أنّه لـمّا كـان يحقّق الأولى في الابتداء، أبْقاها كذلك في الوصْل". قـال الـدّاني في 'الإيضـاح': "فأمّـا علّـة مـا رواه المصريّون أداءً عن ورش(5) عن نافع(6)، من إبْدال الهمزة الثّانية ألفاً ساكنة في جميع الاستفهام، فشاذٌّ خارج عن قياس التّسهيل، إلاّ أنّه قـد سُـمع مـن العـرب وحُكـي عنهـا". قـال: "قـال قُطْرب(7) في 'المعاني': يقولون: ﴿ءانذرتهم﴾(8)، يدع الهمزة الثّانية، ويجمع بين ساكنين: النّون في ﴿ءانذرتهم﴾، والألف قبلها"، قال الـدّاني(9): "يعني المبـدل(10) مـن همـزة القطْـع"، قـال قطـرب: "وليـس ذلـك بالحسن". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه وزاد فيه: "وزعم قطربٌ أنّ ذلك لغةُ قريش، وسعْد بـن بكـر، وكنانة، وكثير من قيس".

وقال المهدويّ(11) في 'الشّرح': "وعلّة ورش في إبْداله(12) الثّانية من المفتوحتين ألفاً في نحو: ﴿ءانذرتهم﴾، أنّ هذا البدل على غير قياس، وهو أن تـبْدل الهمـزة المتحرّكـة بحـرْف سـاكن، وإنّمـا فعل ذلك فراراً من الهمزة، مـحقّقة كانت أو مـخفّفة، ورأى أنّ نطقه بالألف اللّيّنة، أخفّ من نطقـه بهمزة بين بين، لأنّـه حين سـهّلها بين بين لـم يـقـنع بـذلك، لأنّـها عنده بـمنـزلـة الـمحقّـقـة"(13).

٢٦٤

(1) سعد: هي قبيلة تنسب إلى جدّها الأعلى وهو: سعد بن بكر بن هوازن، من عدنـان، وقـد امتـازت بالفصاحـة، وفيهم نشأ النبي (ص)، إذ أن مرضعته حليمة السعدية منهم، وكانت منازلهم بالحديبية وأطرافهـا خـارج مكـة. انظر 'جمهرة الأنساب': 253، و'معجم قبائل العرب': 2\513، و'نهاية الأرب': 240، و'سبائك الذّهب': 148.

(2) كنانة: هي قبيلة عربية تنتسب إلى جدّها الأكبر: كنانة بن بكر بن عوف بن عذرة، من كلب من قضاعة، وهي قبيلة ضخمة يقال لها 'كنانة عذرة'، وعنها تفرعت عدّة بطون منها: بنو عديّ وبنو حناب. انظر 'جمهرة الأنساب': 425-427، و'سبائك الذّهب': 264-265، و'معجم قبائل العرب': 996.

(3) قيس: هي قبيلة عربية تنتسب إلى جدّ غير منسوب، وهي من بطن من عامر بن صعصعة، مـن عدنـان، وكـانت منازلهم بالبحرين. انظر 'سبائك الذهب': 157، و'الأعلام': 5\205.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 258 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2؛ و'يس'، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(9) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) في مخطوطتي 'ح' و'ق': المبدلة. (12) في نسختي 'ح' و'ق': إبدال.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 25.

قال: "وقد قرأ نافع(1) وابن عامر(2): ﴿سَالَ سائلٌ﴾(3)، فأبدلا الهمزة من ﴿سأل﴾ ألفاً، على غير قياس أيضاً"(4). وقال ابن مطرّف(5) في 'البديع' نحوه. وقال الدّاني(6) في 'إيجاز البيان': "والبدل فيه على غيْر قياس، غير أنّه مسْموع من العرب". وأنْشد الدّاني والمهدويّ(7) شاهداً لإبدال ﴿سأل﴾، قول حسّان بن ثابت(8) رضي الله عنه:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللّهِ فَاحِشَةً **** ضَلّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ(9)

قلت: وقد أنْشد سيبويه(10) هذا البيت وقال فيه: 'ضلّت هذيلٌ بما جاءت'(11). وقال الأعلم(12) في 'شرح أبيات سيبويه': الشّاهد فيه بَدَلُ الألف من همزة 'سَالت'، وليس على لغة من يقول(13): 'سال' 'يسال'، كـ'خاف' ع/١٢١ 'يخاف'، و'هما يتساولان'، لأنّ البيت لحسّان وليست لغتَه". قال: "والفاحشة الّتي سألت هذيل أن يباح لها: الزّنى". وأنشد أيضاً الدّاني وابن مطرّف، شاهداً لإبدال همزة ﴿سال﴾، بيتاً آخر وهو:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 108 من قسم التحقيق.

(3) المعارج، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 70.

(4) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 27.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(8) هو حسّان بن ثابت بن المنذر، أبو الوليد الخزرجي الأنصاري، شاعر النبي (ص)، وأحد المخضرمين، اشتهرت مدائحه في الغسّانيين وملوك الحيرة في الجاهلية، وكان شديد الهجاء، فحل الشّعر، نافح عن الإسلام، وهاجى عن رسول الله المشركين، فقال له عليه السلام: "اهجهم وروح القدس معك"، عمّر طويلا، وعمي في آخر عمره، وتوفي سنة: 54 هـ، وله ديوان شعر مطبوع. انظر 'طبقات فحول الشّعراء' للجمحي: 1\215، و'الإصابة' لابن حجر: 1\326، و'الأغاني' للأصفهاني: 4\171، و'شرح شواهد المغني' للسّيوطي: 1\133، و'خزانة الأدب' للبغدادي: 1\111، و'تهذيب التهذيب' لابن حجر: 2\247.

(9) البيت من بحر البسيط، وهو لحسان بن ثابت، انظر 'الدّيوان': 1\442، و'الكامل' للمبرّد: 2\100، و'المحتسب' لابن جنّي: 1\90، و'سيرة ابن هشام': 4\134، و'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 2\334، و'الأصول' لابن السرّاج: 3\470، و'المقتضب' للمبرّد: 1\167.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'فهرس شواهد سيبويه': 70، و'الكتاب' لسيبويه: 3\468.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 52 من قسم التحقيق. وانظر 'تحصيل عين الذّهب' للأعلم: 2\150.

(13) في نسخة 'ع': يقرأ، وفي نسختي 'ق' و'ح': يقول.

سَـأَلَتَـانِي الـطَّـلاَقَ أَنْ رَأَتَـانِي **** قَـلَّ مَـالِي قَـدْ جِـئْـتُمَـانِي بِـنُـكْـرِ(1)

قـلت: وقد أنشد سيبويه(2) هـذا البيت، ونسبه لـزيد بن عمرو بـن نفيل(3)، وقال فيه:

.................أَنْ رَأَتَا مَا **** لِي قَلِيلاً..........................

قال الـمهدويّ(4) فـي 'الشّرح': "فإن قال قائل: إنّ ورشاً(5) إذا أبـدل مـن الـهمزة الثّانيـة من ﴿ءانْذرتهم﴾(6) ألفاً، صار قد جمع بين ساكنين وهما: الألف الـمبدلة مـن الـهمزة والنّـون، وليس الثّاني مدغماً "، يريد أنّ الـجمع بين ساكنين إنّما يكون علـى حـدّه، إذا كـان الثّـاني مُدْغمـاً نـحو: ﴿وحاجّه﴾(7) وشبـهه، قـال: "قيـل لـه فـي ذلـك قـولان: أحدهمـا: أنّ يونـس(8) يـجيز اجتماع السّاكـنين، إذا كـان الأوّل منهمـا حـرف مـدّ ولـين، وإن لـم يكـن الثّـاني مدغمـا نـحو: 'اضْرِبان' إذا أدْخَلْتَ النّون الـخفيفة فـي الأمـر للاثنين، وكذلـك لـجماعة الـمؤنّث، إذا فَصَلْت بألف بين النّونات فـقلت: 'اضْرِبْنان'" قـال: "فـعلى هـذا لا تنكـر قـراءة ورش، إذا كـان الأوّل مـن السّاكنين حرْف مدّ ولين"(9). قـال: "وقول آخـر، وهـو أنّ الألـف الـمبدلـة من الـهمزة فـي تقدير همـزة متـحرّكـة، لأنّ البدل عـارض، والعـارض لا يعتـدّ به، ألا تـرى أنّ من خـفّـف الـهمـزة فـي:

(1) البيت من بحر الخفيف، وهو من قول زيد بن عمرو بن نفيل الشاعر الجاهلي المتحنّف، وأورده سيبويه هكذا:

سَأَلَتَانِي الطَّلاَقَ أَنْ رَأَتَا مَا **** لِي قَلِيلاً، قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ.

والنكر: هو ما يستنكر من الأمور. انظر 'الأصول' لابن السرّاج: 1\252، و'الكتاب' لسيبويه: 2\155 و3\555، و'المقتضب': 2\155، و'شرح المفصل' لابن يعيش: 4\76، و'مجالس ثعلب': 379، و'خزانة الأدب': 3\96.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) هو زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي، أحد حكماء الجاهليّة، وابن عمّ عمر بن الخطاب، كان يكره عبادة الأوثان، ولا يأكل مما ذبح عليها، وكان معاديا لعادة وأد البنات، ومن المتحنفين الذين كانوا يتحرّون ملة إبراهيم، إلا أنه لم يدرك الإسلام، إذ مات قبل البعثة بخمس سنين، وقال في حقه النبي (ص): 'يبعث يوم القيامة أمّة وحده'. انظر 'الأغاني': 3\15، و'خزانة الأدب': 3\99، و'الإصابة': 1\569-570، و'الأعلام':3\60.

(4) سبقت ترجمته بالهامش: 13، ص: 103 قسم التحقيق. (5) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 51 قسم التحقيق.

(6) البقرة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2؛ و'يس'، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(7) الأنعام، جزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 6.

(8) هو يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمان المصري الضبي، ولد سنة: 94 هـ، ورحل إلى البوادي فسمع اللغة من العرب، وأصبح إمام نحاة البصرة، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفرّاء وأبو عبيدة، وتوفي سنة: 182هـ، ومن كتبه: 'معاني القرآن' و'اللّغات' و'النوادر'. انظر 'أخبار النحويين البصريّين': 41-54، و'معجم الأدباء': 20\64-67، و'وفيات الأعيان': 6\242، و'نزهة الألباء': 59، و'إنباه الرّواة':4\74-78 ، و'المزهر': 2\231، و'مرآة الجنان': 1\388، و'طبقات النّحويين': 48، و'البيان والتبيين': 1\77، و'هديّة العارفين': 2\571، و'بغية الوعاة': 2\365.

(9) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 25.

﴿تـُـتويه﴾(1)، قلبهـا واواً لانضمـام مـا قبلهـا، فـاجتمعت واوان، الأولى منهمـا سـاكنة، والثّانيـة متحرّكة، و لم يُدغم أحد المِثْلين في صاحبه، على قول كثير من النّحويّـين، وذلـك أنّ الـواو في تقديـر همزة، فلم يعتدّ بها، ولولا ذلك لم يجُزْ إظهارها مع الواو الّتي بعدهـا، إذ لا يجتمـع في كـلام العـرب مثْلان، الأوّل منهما ساكن والثّاني متحرّك، إلاّ أدغم الأوّل في الثّاني"(2). وقال ابـن مطـرّف(3) في 'البديـع' نحـو هذيـن القولـين. قـال المهـدويّ(4): "فهـذا يدلّـك علـى أنّ اجتمـاع السّـاكنين في: ﴿ءانذرتهم﴾(5)، لا يراعى لما قلناه"(6). قال شيخنا الأستاذ أبـو عبـد الله القيجـاطي(7) رضـي الله عنه: "التّخفيف بالبدل في: ﴿ءانذرتهم﴾ وبابه، على غير قياس، فليس بنظـير ﴿تتويـه﴾، لأنّ تخفيفـه قياسي"، قال: "وأيضاً فإنّ التقاء ح/٧٦ السّاكنين يُخالف باب الإدغام". قال: "ألا ترى أنّ الألـف في: 'لـمْ يخفْ'، قد حذفت وهي في نـيّة واو متحرّكة". قال الـدّاني(8) في 'الإيضاح': "وأمّـا الرّوايـة الّتي حكيت عن ورش(9)، أنّه يُدخِل الألف بـين المتّفقتـين بـالفتح دون المختلفتـين، الّـتي هـي ناقضـة لمذهبه، فقد احتجّ بعض شيوخنا لها بحجّة، فرّق بها بين المتّفقتين والمختلفتين فقال: إنما أدخـل الألـف بين المتّفقتين، لـمّا اتّفقتا جميعا بالفتح و لم تختلفا، فحسُن إدخال الألف بينهما، لأنّ الألف مـن جنـس الفتحة، و لم يدْخِلها بين المختلفتين بالفتح والكسر، وبالفتح والضمّ، لـمّا اختلفتا، لأنّه كرِه أن يُدْخِل ألفاً بين همزتين، ليستا من جنس واحدٍ". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنـه: "هذا تعليلٌ ضعيف". قلت: ووجه هذه الرّواية الجمعُ ع/١٢٢ بين اللّغتين، والله أعلم.

الإعراب:

فنافع: مبتدأ. سهّل: فعل ماضٍ، والفاعل مضمر يعود على 'نـافع'، والـجملة فـي موضـع الـخبر. أخرى: مفعول. الهمزتين: مضاف إليه. فـي كلْمة: فـي موضع الحال من الـهمزتين، والعامل فيه 'سهّل'. فهي: مبتدأ. بذاك: متعلّق بالـخبر. بـين بـين: ظـرف مكـان مركّـب فـي موضـع خـبر الـمبتدأ، أي فهي مسهّلة بين بين. لكنّ: حرف استدراك، واسمها محذوف للضّرورة، والمراد 'لكنّها'.

٢٦٧

(1) المعارج، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 70.

(2) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 27.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2؛ و'يس'، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(6) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 28.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

ومثل ذلك قول الفرزدق(1): أنشده سيبويه(2):

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي **** وَلَكِنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ(3)

وأنشده ابن السرّاج(4) في كتاب 'الأصول'، وقال فيه: 'غليظ المشافر'. قال الأعلم(5) في 'شرح أبيات سيبويْه': "وحذف اسم لكنّ ضرورة، والتّقدير: ولكنّك زنجيّ".

وقال الصّيْمَري(6) في 'التّبصرة': "وحكى الخليل(7) أنّ بعض العرب يقول: 'إنّ بك زيد مأخوذ'، على تقدير: 'إنه بك زيد مأخوذ"(8).

في المفتوحتين: متعلّق بالفعل بعْده. أُبْدلت: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على اسم 'لكنّ'، والجملة في موضع الخبر، والتّقدير: مبدلة. عن أهل: متعلّق بـ'أبْدلت'. مصر: مضاف إليه، و لم ينصرفْ للتّأنيث والتّعريف، لأنّه اسم لبلدة معروفة. ألفاً: مفعول ثان لِـ'أبدلت'. ومكّنت فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على الهمزة الأخيرة، وهو معطوف على 'أبدلت'. ثمّ قال:

[90] وَمَدَّ قَالُونُ لِمَا تَسَهَّلاَ **** بِالخُلْفِ فِي أَوُشْهِدُوا لِيَفْصِلاَ

٢٦٨

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 55 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق، قاله يهجو به أيوب بن عيسى الضبي، وهو بهذه القافية في ديوانه، وصواب روايته: 'غليظا مشافره' أو 'غلاظا مشافره'، وقد ورد في 'الأغاني' بهذا اللّفظ:

فَلَوْ كُنْتَ قَيْسِيّاً إِذاً مَا حَبَسْتَنِي **** وَلَكِنَّ زِنْجِيّاً غَلِيظاً مَشَافِرُهْ

وأورده ابن سلام في طبقاته هكذا: 'فلو كنت ضبيّا صفحت قرابتي. والفرزدق - وهو تميمي - ينفي في البيت نسبة أيوب بن عيسى لضبّة، والمشفر للبعير، فجعله لشفته لتقبيحه. انظر 'خزانة الأدب': 4\378، و'الأغاني': 21\332، و'طبقات فحول الشعراء': 1\348، و'التبصرة والتذكرة': 1\207، و'المحتسب': 1\182، و'المنصف': 3\129، و'الإنصاف': 182، و'الأصول': 1\299، و'مجالس ثعلب': 127، و'الكتاب' لسيبويه: 2\136، و'المغني': 1\477.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 86 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 52 من قسم التحقيق. وانظر 'تحصيل عين الذّهب' للأعلم: 1\328.

(6) هو عبد الله بن علي بن إسحاق، أبو محمد الصّيمريّ، أخذ عن شيوخ منهم: أبو الحسن الرّماني وأبو عبد الله النّمري والسّيرافي، قدم مصر وحفظ عنه شيء من اللغة وغيرها، وكان لأهل المغرب عناية كبيرة به، وقد أكثر أبو حيان النقل عنه في كتبه، وكذلك ابن عقيل والسيوطي، ومن آثاره كتاب 'التّبصرة والتّذكرة'، وقد توفي حوالي: 400 هـ، وليس في سنة: 541 هـ، كما زعم بروكلمان، فهو خطأ. انظر 'البلغة': 112، و'إنباه الرّواة': 2\123، و'بغية الوعاة': 2\49، و'تارخ الأدب العربي': 5\164-165،و'كشف الظنون': 1\339، و'معجم المولفين': 6\87.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التّبصرة والتّذكرة' للصّيمري: 1\207.

اتّفقت الرّوايات على ضبط 'مدّ' بفتح الدّال، و'قالونُ'(1) برفع النّون، وكذا قرأته على المكناسي(2) - رحمه الله - فلم يردّهُ عليّ، ولو ضَبطَه 'مدُّ' برفع الدّال، و'قالونَ' بفتح النّون، لكان أولى. وأخبر النّاظم هنا، أن قالون إذا سهّل فصل بين المحقّقة والمسهّلة في كلمة بالألف، وعن ذلك كنى بالمدّ، وذلك في الأقسام الثّلاثة المتقدّمة، وهو الظّاهر من قوله، إذ لم يخصّص قسما منها، وهذه رواية أبي نشيط(3) عن قالون. وقوله: 'بِالخُلْفِ فِي أَوُشْهِدُوا': أخبر أنّه اختُلِف عن قالون في مدّ قوله [تعالى]: ﴿أَوُشْهدوا خلقهم﴾(4) في 'الزّخرف'، وتبع في ذلك الشّاطبي(5) حيث قال:

.... **** ....وَفِيهِ الْـمَدُّ بِالخُلْفِ بَلّـلاَ(6)

وبقي ما عداه متّفق على المدّ فيه. واعلم أنّ الخلاف في مدّ ﴿أوشهدوا﴾ ثابت عن قالون، ذكر ذلك الدّاني(7) في 'التّيسير'(8) و'التّهذيب'، وقال في كتاب 'رواية أبي نشيط': "عن قالون اختُلف علينا في قوله [عزّ وجلّ]: ﴿أوشهدوا خلقهم﴾ في 'الزّخرف'، فقرأته على أبي الفتح(9) بالمدّ، طرْداً للقياس في نظائره، وقرأته على أبي الحسن(10) بغير مدّ كورش(11) سواءً، نقضاً لمذهبه في نظائره. وقال في 'الاقتصاد' و 'التّمهيد' نحوه. قال في كتاب 'رواية أبي نشيط': "وبالوجهين آخذ". وقأال في 'التّمهيد': "وقد نصّ على المدّ فيه، أبو سَهْل ع/١٢٣ صالح بن إدريس(12)، عن قراءته".

قلت: وقد وقفت على القصر في ﴿أوشهدوا﴾ من طريق أبي نشيط، لأبي الحسن بن غلبون في 'التّذكرة'(13)، وعلى المدّ فيه، من الطّريق المذكور،

٢٦٩

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.

(4) الزّخرف، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 43.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'سراج القارئ': 347؛ وفي 'ح' و'ق' ورد هكذا: 'وفيه الخلف بالمدّ..' بتقديم 'الخلف' على 'المدّ'.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 159.

(9) هو فارس بن أحمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(10) هو طاهر بن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 83 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 2\544-545.

لابن إدريس(1) في الطّرر على ح/٧٧ 'السّبعة'، وبالوجهين قرأته لقالون(2) على جميع من قرأت(3) عليه، وبالقصر آخذ. قال مكيّ(4) في 'التّبصرة': "ولم يمدّه قالون فيما قرأت له(5)"(6). وعلى القصر في ذلك اقتصر ابن مجاهد(7) في 'السّبعة'(8)، وابن أشته(9) في 'المحبّر'، وأبو الطّيّب بن غلبون(10) في 'المفردات'، وابنه أبو الحسن(11) في 'التّذكرة'(12)، والطّلمنكي(13) في تأليفه في قراءة نافع، ومكيّ في 'التّنبيه'، و'الموجز'، و'المفردات'، و'الكشف'(14)؛ والمهدويّ(15) في 'الهداية' و'التّحصيل'، والبغداديّ(16) في 'الرّوضة'، وابن سابور(17) في 'تلخيص الألفاظ'، وابن شريح(18) في 'الكافي'(19)، و'التّذكير'، و'المفردات'؛ وابن مطرّف(20) في 'الإيضاح' و'البديع'، وابن البيّاز(21) في 'النّبذ النّامية'، وابن الفحّام(22) في 'التّجريد'،

٢٧٠

---

(1) هو صالح بن إدريس، وقد سبقت ترجمته بالهامش رقم: 3، ص: 83 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) في مخطوطتي 'ح' و'ق': قرأته.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(5) في مخطوطتي 'ح' و'ق': قرأت به.

(6) انظر 'التّبصرة' لمكيّ بن أبي طالب: 75.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'السّبعة' لابن مجاهد: 585.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\544-545.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 47 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 2\257.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 180 من قسم التحقيق.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(19) انظر 'الكافي' لمحمّد بن شريح: 16.

(20) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(21) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(22) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

وابن سوار(1) في 'المستنير'، وابن شفيع(2) في 'التّنبيه والإرشاد'، وابن مهلّب(3) في 'الشّـرح'، وابـن الطّفيل(4) في 'الغنية'، وأبـو محمّـد القرطـبي(5) في مختصـره، وابنـه أبـو بكـر(6) في أرجوزتـه. وقـال الحصريّ(7) في قصيدته:

وَلَـمْ أَقْـرَ إِلاَّ مِثْـلَ وَرْشٍ أَوُشْهِدُوا **** لِقَالُونَ شَدَّ اللَّـهُ لِـي بِالتُّـقَى أَزْرِي(8)

وقوله: 'ليفْصِلا'، أي ليفْصل بالمدّ بين المحقّقة والمسـهّلة، كأنّـه رأى الثّقـل باقيـاً مـع تسـهيل الثّانية، لأنّ الهمزة المسهّلة بين بين فـي حكم المحقّقة وفـي زنتها، نصّ على ذلـك سـيبويه(9)، وأنشـد قول الأعشى(10):

أَأَنْ رَأَتْ رَجُـلاً أَعْـشَى أَضَـرَّ بِـهِ **** رَيْـبُ الـمَـنُونِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَـبِـلُ(11)

قال سيبويه: "فلو لم تكن بزنتها محقّقة لانْكسر البيت"(12). [وقال المهدويّ(13) فـي 'الشّـرح'(14): "لولا أنّ الهمزة المخففة فـي قوله: 'أأن' فـي حكم المحقّقة لانكسر البيت](15)، واجتمـع فـي الـوزن سـاكـنـان، وذلك لـم يـحتمع فـي الشّعـر". قال: "فوزن 'أأن رأتْ' 'مفاعلن'، والأصـل 'مستفعلن'،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 136 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 137 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 137 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(8) انظر القصيدة الحصرية: البيت: 72 بالورقة: 35، من المخطوط المودع بالخزانة العامة بالرباط، ورقمه: د 1148.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 74 من قسم التحقيق

(11) البيت من بحر البسيط، وهو للأعشى، ويروى بلفظ 'مفند' و'متبـل' بـدل 'مفسـد'؛ والأعشى: مـن لا يبصـر ليلاً؛ وريب المنون: صروف الزمان؛ ومفند: من الفند وهو الخرف؛ والخبل: أي يصيـب بالخبـال، أي فسـاد العقـل. انظـر 'ديـوان الأعشـى': 42، و'المقتضـب' للمـبرّد: 155\1، و'الكتـاب' لسـيبويه': 550\3، و'الحجـة' لأبـي علـي الفارسي: 286\1 ، و'الأصول في النحو' لابن السرّاج': 405\2، و'الإنصاف': 727\2، و'الصحاح': (عشا) و(منن).

(12) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 550\3.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(14) وانظر 'الموضح' للمهدوي: 27. وهو شرح 'الهداية' للمؤلف نفسه، ويسمى 'الكفاية الموضح'، أو 'الموضح في تعليل وجوه القراءات'، وتوجد مخطوطته بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم: 139/ق. وانظر 'فهرسة المنتوري': 11.

(15) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'، ولفظ 'أأن' منه ساقط لوحده من 'ق'.

سقط(1) 'السّين' للزّحاف"(2). وقال الدّاني(3) في 'الإيضاح' نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': "فالهمزة هي 'الفاء' وهي متحرّكة، فكذلك الهمزة متحرّكة مثلها". وفي هذا للنّاظم تقديم وتأخير، والتّقدير: ومدّ قالون(4) لما تسهّل، ليفصل بالخُلف في ﴿أوشهدوا﴾(5). قال الدّاني في 'الإيضاح': "فإن قال قائل: كيف جاز إدخال الألف بين الهمزتين والثّانية مسهّلة، وقد علمت أنّ الهمزة المسهّلة، لضَعف الصّوت بها وخفاء نبرتها، تقْرُب من السّاكن، ألا ترى أنّه لا يجوز الابتداء بها، كما لا يجوز الابتداء به، فإذا دخلت الألف بينها وبين المحقّقة التقا ساكنان؟"، قال: "قلت: ليس الأمر كذلك، وإدخال الألف بينهما في تلك الحال جائز من وجهين:

أحدهما: ما قدّمناه من أنّ المسهّلة المجعولةَ بين بين، في حين المتحرّكة التّامّة الصّوت الممطّطة المُشْبَعةَ، بدليل قيامها في وزن الشّعر، الّذي وضع ع/١٢٤ على الاعتدال قيامَها، وإذا كانت كذلك وفصِل بينها وبين المحقّقة بألف، لم يلتق ساكنان التقاءً صحيحا، لأنّه كالحرف المتحرّك الّذي يقع الألف قبله.

والثّاني: أنّ الألف صوت لا معْتمد(6) له في شيء من أجزاء الفم، وهي ـ لزيادة صوتها ـ تحتمل الحرف السّاكن المحض، ويقع بعدها نحو: ﴿دابّة﴾(7)، و﴿صوافّ﴾(8)، وشبههما، وإذا احتملت ذلك ووقع بعدها بإجماع، كان احتمالها للهمزة المسهّلة أشدّ،ووقوعها بعدها أسهل، لأنّها ليست حرفا ساكنا محْضا، فهذا بيّن، وبا لله التّوفيق". وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(9) رضي ا لله عنه: "لما وقعت همزة بين بين بعد الألف في قوله [تعالى]: ﴿نساؤكم﴾(10)، و﴿ءاباؤنا﴾(11)، و﴿وأبنائهنّ﴾(12)، وما أشبه ذلك، على من سهّل ذلك، وخالفت الألف

(1) في مخطوطتي 'ق' و'ح': سقطت.

(2) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 27.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) الزّخرف، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 43.

(6) في 'ع': معتد، وفي 'ق' و'ح': معتمد.

(7) البقرة، جزء من الآية: 164، ورقم السّورة: 2.

(8) الحجّ، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 22.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(10) البقرة، جزء من الآية:223 ، ورقم السّورة: 2.

(11) النّحل، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 16.

(12) النّور، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 24؛ والأحزاب، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 33.

سائر السّواكن، جاز إدخالها هاهنا بين المحقّقة والمسهّلة، كما يدْخلونها بين المحقّقتين للاستثقال، لأنّ المسهّلة في زنة المحقّقة". ووجه من أخذ بالفصل لقالون(1) في ﴿أوشهدوا﴾(2)، أنّه أجراه على نظائره، ومن ترك فيه الفصل، فلا وجه له إلاّ الجمع بين اللّغتين. وظاهر قول النّاظم، أنّ ورشاً(3) لم يفصل في شيء من ذلك في جميع الباب، إذ نسب المدّ لقالون، فدلّ على أنّ ورشا لم يمدّ، ولا خلاف عن ورش في ذلك، إلاّ ما حكاه عبد المنعم بن غلبون(4)، من إدخال الألف في المفتوحتين، وقد تقدّم أنّه لا عمل عليه. قال الدّاني(5) في 'الإيضاح': "وعلّة من ح/٧٨ سهّل الثّانية و لم يفصل، أنّه كره الجمع بين الهمزتين لثقل اجتماعهما، فلذلك سهّل الثّانية، و لم يفصل بينهما بألف، لأنّه استغنى بخفّة التّسهيل، عن خفّة فصل الألف، فلذلك لم يمدّ". وقال المهدويّ(6) في 'الشّرح': "أنّ الهمزة لّما زالت نبرتها وقوّتها بالتّخفيف، لم يستثقل من وقوعها بعد الهمزة المحقّقة، ما كان يستثقل من اجتما عهما محقّقتين، فلم يحتج إلى الفصل"(7).

الإعراب: ومدّ: فعل ماض. قالون: فاعل. لِـمَا: اللام زائدة، و'ما' مفعول، واللاّم دخلت على المفعول للضّرورة، ولا يجوز دخولها عليه إلاّ إذا تقدّم على الفعل لضعفه، تقول: ضربْت زيدًا، وزيدًا ضَرَبْت، ولزيدٍ ضربْت، قال الله تعالى: ﴿إن كنتم للرّؤيا تعبرون﴾(8)، ولا يجوز: ضربْت لزيدٍ. تسهّلا: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. بالخلف: في موضع الحال من المدّ، المفهوم من قوله: 'ومدّ'، كأنّه قال: حالة كون ذلك المدّ بالخلف في كذا. في أوشهدوا: متعلّق بالخلف. ليفصلا: اللاّم لام كيْ. يفصلا: فعل مضارع منصوب بإضمار أن بعْد اللاّم، والفاعل مضْمر يعود على قالون، والجملة في موضع خفض باللاّم، والمجرور متعلّق بـ'مدّ'. والألف في 'تسهّلا' و'ليفصلا' لإطلاق القافية. ثمّ قال:

[91] وَحَيْثُ تَلْتَقِي ثَلاثٌ تَرَكَهْ **** وَفِي أَئِمَّةٍ لِنَقْلِ الحَرَكَهْ

تكلّم هنا فيما اجتمع فيه ثلاث همزات، وهي أربعة مواضع: ﴿ءامنتم به﴾(9) في 'الأعراف'،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) الزّخرف، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 43.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 27.

(8) يوسف، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 12.

(9) الأعراف، جزء من الآية: 123، ورقم السّورة: 7.

و﴿ءامنتم له﴾(1) في 'طه' و'الشّعراء'، و﴿ءالهتنا﴾(2) في 'الزّخرف'. قال الشّريشيّ(3) في 'الشّرح': "فأمّا ﴿ءامنتم﴾، فالأولى فيه همزة الاستفهام، والثّانية همزة القطع، والثّالثة همزة الأصْل"؛ قال: "وأمّا ﴿ءالهتنا﴾، فالأولى فيه همزة الاستفهام، والثّانية همزة الجمع، والثّالثة همزة الأصْل؛ فالأولى في الجميع للاستفهام، والثّالثة للأصل، وتختلف الثّانية. والحكم في هذه المواضع لنافع، تحقيق الأولى، وتسهيل الثّانية، وإبدال الثّالثة"(4). و لم يتعرّض النّاظم لذكر حكمها على التّخصيص، إلاّ ما ذكر على الجملة في الهمزتين من كلمة. فأمّا حكمها لقالون(5)، فيؤخذ مما تقدم في الهمزتين، حيث قال:

[88] فَنَافِعٌ سَهَّلَ أُخرَى الْهَمْزَتَيْنْ(6) **** فِي كِلْمَةٍ.......................(*)

والأخرى كناية عن الثّانية كما تقدّم، ولا فرق بينهما، إلاّ في وقوع السّاكنة بعدها هنا، والسّاكنة بعد المتحرّكة لا خلاف في إبدالها على ما يأتي بعدُ، في القول في إبدال فاء الفعل إن شاء الله. ويقوّي ذلك كونه منع المدّ في ذلك فقال:'وَحَيْثُ تَلْتَقِي ثَلاثٌ تَرَكَهْ'، أي وحيث تلتقي ثلاث همزات في كلمة ترك المدّ، والمدّ لا يكون إلاّ بين المحقّقة والمسهّلة على ما تقدّم. قال الدّاني(7) في كتاب 'رواية أبي نشيط': "و لم يُدْخل قالون في هذه المواضع ألفاً بين همزة الاستفهام وهمزة القطع، كما فعل ذلك في ﴿ءانذرتهم﴾(8) وبابه، لئلاّ يجتمع في ذلك أربع ألفات". وقال في 'التّمهيد': "ولا يجوز أن يُدخِل المسيّبيُّ(9)، وقالون، وإسماعيل(10)، بين الهمزتين في هذه المواضع ألفاً، كما أدخلوها

(1) طه، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 20. (2) الزّخرف، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 43.

(3) اُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(4) انظر 'القصد النّافع لبغية الناشئ والبارع' للخرّاز: 321-322، وتوجد منه مخطوطات بالخزانة الحسنية بالرباط، وقد قامت بتحقيقه الأستاذة نعيمة شابلي، في بحث تقدمت به لكلية الآداب بالرباط عام: 1996، لنيل الدبلوم.

(5) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 51 قسم التحقيق. (*) في المخطوط: 'من كلمة'، فصححناه ليطابق الرّجز.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2؛ ويس، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 95 من قسم التحقيق.

(10) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، أبو إسحاق المدنيّ الأنصاري الزُّرَقيّ، ولد سنة: 130 هـ، وقرأ على شيبة بن نصاح ونافع وابن جمّاز، وقرأ عليه الكسائي وقتيبة بن مهران والقاسم بن سلام؛ وروى الحديث عن حميد الطويل وسُهيل بن أبي صالح، وروى عنه شُريح بن يونس وحفص الدُّوري، ووثّقه يحيى بن معين، توفي ببغداد سنة: 180هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\163، و'معرفة القراء': 1\144-145، و'تهذيب التهذيب': 1\287، و'شذرات الذهب': 1\293، و'تذكرة الحفاظ': 1\250، و'سير أعلام النبلاء': 8\228، و'العبر':1\275، و'خلاصة تذهيب الكمال': 28.

بينهما في ﴿ءانذرتهم﴾(1) وبابه، لما يئول إليه إذا أدخلت ها هنا، من اجتماع أربع ألفات". وذكر في 'جامع البيان'(2) و'الإيضاح'، أنّ من فصل من القرأة بألف بين المحقّقة والمسهّلة، في ﴿ءانذرتهم﴾ وبابه، لم يفصل بها ها هنا، لما يؤدي من اجتماع أربع ألفات. قال المهدويّ(3) في 'الشّرح': "وهي الهمزة المحقّقة والهمزة المخفّفة، لأنّهما في تقدير ألفين، لشَبَه كلّ واحدة منهما بالألف، والألف المدخلة بينهما، والألف الّتي بعدها، فتركوا إدخال الألف بينهما لذلك"(4). وقال مكيّ(5) في 'الكشف'(6)، وابن سفيان(7) في 'الهادي'، والبغدادي(8) في'الرّوضة'، وابن عبد الوهّاب(9) في 'المفتاح'، و'المفيد'، و'كفاية الطّالب' نحوه. قال الدّاني(10) في 'الإيضاح': "واجتماعهنّ خروج من كلام العرب، وعدول عن مذاهب القرأة، إذ كان يلزم أن يؤتى ح/٧٩ بعد همزة الاستفهام، بمدّة في تقدير ثلاث ألفات، وذلك إفراط في التّطويل، يخرج مستعمله ومتكلّفه عن حدّ القراءة وزنة اللّفظ". وقال في 'جامع البيان'(11) نحوه. وقال مكيّ في 'الكشف': "وذلك غير موجود في كلام العرب، وهو ثقيل ممّا لا يُقْدر على النّطق به"(12). قلت: ع/١٢٦ ظاهر كلام سيبويه(13)، أنّه يجوز إدخال الألف هنا والنّطق يتأتى بها، إلاّ أنّ القرّاء أجمعوا على ترك [إدخالها. قال ابن الباذش(14) في 'الإقناع': "وأجمعوا على ترك](15) الفصل بين المحقّقة والمسهّلة في هذه المواضع، كراهية اجتماع ثلاث ألفات بعْد الهمزة، وليس ذلك في: ﴿ءانذرتهم﴾"(16).

٢٧٥

(1) البقرة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2؛ ويس، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(2) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 85.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 176.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 2\261.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 2\261.

(11) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 93.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(16) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 226، بتحقيق المزيدي.

وأمّا تسهيلها لورش(1)، فيؤخذ من عموم لفظ التّسهيل، حيث قال:

[88] فَنَافِعٌ سَهَّلَ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنْ **** ....

غير أنّ الظّاهر من قوله، إبدالها عن المصريّين، حيث قال:

[89] لَكِنَّ فِي الْمَفْتُوحَتَيْنِ أُبْدِلَتْ **** عَنْ أَهْلِ مِصْرَ...............

فيظهر منه أنّه المشهور فيها، وليس كذلك، بل المشهور فيها إنّما هو التّسهيل بين بين، وعليه جرى الشّاطبي(2) في قصيدته فقال:

.... **** ءآمَنْتُمُ لِلْكُلِّ ثَالِثاً أُبْدِلاَ

وَحَقَّقَ ثَانٍ صُحْبَةٌ..... **** ....(3)

فيؤخذ منه أنّ غير صُحْبةٍ يسهّل الثّانية، وقال:

ءآلِهَةٌ كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِياً **** وَقُلْ أَلِفاً لِلْكُلِّ ثَالِثاً أُبْدِلاَ(4)

فيؤخذ منه أنّ غير الكوفيّين(5) يسهّل الثّانية، وقد ذكر الدّاني(6) لورش في الثّانية التّسهيل والإبدال، فيتخرّج قول النّاظم على ذلك. قال الدّاني في 'جامع البيان': "وقال أكثر أهل الأداء، من أصحاب أبي يعقوب(7) عنه، أنّه يبدل الهمزة الثّانية المسهّلة ألفاً، على أصله في سائر الاستفهام، ثمّ يحذفها ها هنا، لاجتماعها مع الألف المبدلة من همزة الأصل السّاكنة، لئلاّ يلتقي ساكنان، ويُشْبع المدّ فيدلّ بذلك(8) على أصل الكلمة، وأن يخرجَها مخرج الاستفهام دون الخبر"(9). وقال في 'الإيضاح' و'إيجاز البيان' نحوه. وقال في 'الإيضاح': "هذا قول محمّد بن عليّ الأذفويّ(10)، في كتابه 'الاستغناء'". وقال في 'إيجاز البيان': "وهو قول محمّد بن عليّ وغيره، من أهل الأداء من مشيخة المصريّين". قلت: وقد وقفت على ذلك للأذفوي في كتاب 'الإبانة' له. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(11) رضي الله عنه: "والأظهر في توجيه هذه الرّواية، أنّه جمع بين ألفين". قال: "فإن

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 65. وفي المخطوط: 'وءآمنتم' بالواو، ولا يستقيم به الوزن.

(4) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 349.

(5) والكوفيّون هم: عاصم وحمزة والكسائي. انظر 'الكنز في القراءات العشر' للواسطي: 36.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(8) في نسختي 'ح' و'ق': ذلك. (9) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 239.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

قيل: كيف يجوز الجمع بين ساكنين؟" قال: "يقال(1) قد جمع بينهما في قوله: ﴿ءانذرتهم﴾(2)، و﴿جاء امرنا﴾(3)، و﴿هآنتم﴾(4)، و﴿أرآيت﴾(5)، على رواية البدل في ذلك". قال الدّاني(6) في 'جامع البيان': "وأنكر ذلك آخرون منهم وقالوا: لـمّا ءال إبدالها ها هنا إلى التقاء ساكنين، وجب العدول عن البدل إلى التّسهيل بين بين، إذ همزة بين بين كالمتحرّكة" وقال في 'الإيضاح' نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': "وقال غيرهم تجعل بين بين، فتمتنع لذلك من الحذف لأنّها كالمتحرّكة"، قال: "وهذا هو القياس"(7). وقال ابن الباذش(8) في 'الإقناع' و'النّجعة': "ومن أخذ لورش في ﴿ءانذرتهم﴾ بالبدل، لم يأخذ له هنا إلاّ بين بين"(9). [قلت: وبالتّسهيل بين بين، قرأت الثّانية من هذه المواضع لورش(10)، على جميع من قرأت عليه، ع/١٢٧ وبذلك آخذ](11).

وقوله: 'وفي أئمّة لنقل الحركة': أي وترك قالون(12) المدّ ـ وهو الفصل بالألف ـ في ﴿أئمّة﴾(13) لنقل الحركة، وهذا يحتاج إلى بيان، وذلك أنّ 'أئمّة' وزنها 'أفْعِلة'، وهي جمع إمام، مثل: فراش وأفْرِشة، وحمار وأحمرة، وأصلها 'أأممة'، فاستثقلوا الجمع بين همزتين، ومثلين في كلمة واحدة، فنقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة السّاكنة قبلها، وأدغموا الميم في الميم الّتي بعدها، فصار 'أإمّة'، ورسمت في جميع المصاحف بالياء للزوم كسرتها، فإذا تأمّلت ذلك، علمت أنّ الهمزة المكسورة أصلها السّكون، فلم يفْصل بينهما مراعاة للأصل.

هذا قول النّاظم وإليه أشار بقوله: 'لنقل الحركهْ'، أي لكون الحركة عارضة، لأنّها ساكنة في الأصل. والصّحيح أنّه إنّما ترك الفصل هنا، لأنّ الثّانية يلزمها البدل، لاجتماع همزتين في كلمة، لأنّ الثّانية من الهمزتين في كلمة يلزمها البدل، بخلاف ﴿أيذا﴾(14) ونظائره، فإنّ الهمزتين هناك في الحقيقة في كلمتين، لأنّ الأولى داخلة على الثّانية لمعنى الاستفهام، ولكن لمّا لم تنفصل

(1) في مخطوطتي 'ح' و'ق': فقال.

(2) البقرة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2؛ ويس، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(3) هود، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 11.

(4) آل عمران، جزء من الآية: 66، ورقم السّورة: 3.

(5) الكهف، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 18.

(6) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 قسم التحقيق.

(7) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 86.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 226، بتحقيق المزيدي.

(10) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 51 قسم التحقيق.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(13) التّوبة، جزء من الآية: 12 ، ورقم السّورة: 9.

(14) الرّعد، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 13.

منها، صارت كأنّها معها في ح/٨٠ كلمة. [فقولهم في نحو ذلك: 'من كلمة' مجاز لا حقيقة، والهمزتان في ﴿أئمّة﴾(1) في كلمة](2) واحدة حقيقة، ولا يجمع بين همزتين في كلمة واحدة في الأغلب، سواء سكنت الثّانية أو تحرّكت، نحو: ﴿ءادم﴾(3)، و﴿إيمانا﴾(4)، و﴿أوتي﴾(5)، على ما يأتي في القول في إبدال فاء الفعل إن شاء الله؛ ونحو: جاءٍ' و'شاءٍ'، اسم فاعل من 'جاء' و'شاء'، الأصل 'جايئٌ' و'شايئٌ'، فأبدلت الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة، فصار 'جائئٌ' و'شائئٌ'، ثم أبدلت الثّانية ياء، فصار 'جائيٌ' و'شائيٌ'، فاعتلّ بعلّة 'قاض' و'غاز'، فلمّا لم يطّرد اجتماع الهمزتين في مثل هذا، لم يجز أن تُجعل بين بين، لأنّ همزة بين بين في زنة المحقّقة، فتعيّن فيهما البدل، فامتنع الفصل، لأنّ الفصل إنّما يكون في مذهبه، بين المحقّقة والمسهّلة. ولم يتعرّض النّاظم لذكر حكم ﴿أئمّة﴾ على التّخصيص، إلاّ ما ذكر على الجملة في الهمزتين من كلمة، فيؤخذ منه أنّ نافعا(6) يحقّق الأولى ويسهّل الثّانية بين بين. وفي ذكره أيضا ترك المدّ هنا لقالون(7)، دليل على أنّ الثّانية مسهّلة بين بين. وقال الشّاطبي(8) في قصيدته:

وَآئِمَّةً بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ **** وَسَهِّلْ سَمَا وَصْفاً وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلاَ(9)

وذكر الدّاني(10) في 'جامع البيان'(11)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(12)، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(13)، و'الإيضاح'، عن نافع تحقيق الأولى وتسهيل الثّانية، في ﴿أئمّة﴾ حيث وقع. وقال في 'التّلخيص': "إنّ النّحويّين يبدلونها ياءً مخضة وهو القياس، وإنّ القرّاء يجعلونها بين بين". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه، ثمّ قال: "والأوّل" ـ يعني التّسهيل بين بين ـ "قول القرّاء وأهل الأداء، ومصنّفي الحروف كابن مجاهد(14)، ع/١٢٨

٢٧٨

(1) الرّعد، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 13.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(3) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(4) آل عمران، جزء من الآية: 173، ورقم السّورة: 3.

(5) الحاقّة، جزء من الآية: 19 و25، ورقم السّورة: 69.

(6) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التّحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 68.

(10) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 239.

(12) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 96.

(13) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 90.

(14) توجد ترجمة ابن مجاهد بالهامش: 1، ص: 43 من قسم التحقيق. وانظر بخصوص التّسهيل 'السّبعة' له: 312.

وأبي طاهر(1)، وابن أشته(2)، والشّذائي(3) وغيرهم، وبه ورد النّصّ عن ورش(4)، من رواية داود بنِ أبي طيْبة(5)". وقال في 'الإيضاح' نحوه، ثمّ قال: "و لم يأت بذلك منصوصاً أحدٌ من الرّواة عن الأئمّة، إلاّ داود بنُ أبي طيْبة عن ورش عن نافع(6)، وأبو بكر الأصبهانيّ(7) عن أصحابه عن ورش". وقال في 'جامع البيان'(8) نحوه. وقال في 'الإيضاح': "وإنّما ألزَم البصريّون همزة ﴿أئمّة﴾(9) البدل، ومنعوا من تخفيفها بين بين، من حيث كان الجمع بين همزتين في كلمة، عندهم مرفوضا وغير جائز، وإذا كان ذلك كذلك لأجل ذلك، وكان أئمّة القرأة ـ الّذين هم العمدة في التّلاوة، والحجّة في نقل الحروف ـ قد جمعوا بينهما في ذلك وفي كلّ استفهام، وصحّ عمّن عدل عن ذلك منهم، طلباً للخفّة وتسهيل اللّفظ ـ كنافع وأبي عمرو ـ والفصل بالألف فيه".

قلت: إدخال الألف مع التّسهيل في ﴿أئمّة﴾، رواه ابن المسيّبي(10) عن أبيه(11) عن نافع؛ وابن سعدان(12) عن اليزيديّ(13) عن أبي عمرو(14). قال: "والفصل بها لا يكون بإجماع إلاّ بين همزتين، الثّانية منهما إمّا محقّقة وإمّا مسهّلة لاغير، إذ المسهّل في حكم المحقّق ووزنه، ولا يجوز

٢٧٩

(1) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 17، ص: 136 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 239 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(7) هو محمّد بن عبد الرّحيم بن إبراهيم بن شبيب بن يزيد بن خالد، أبو بكر الأسدي الأصبهاني، نزيل بغداد وصاحب رواية ورش عند العراقيين، قرأ على موّاس بن سهل والفضل بن يعقوب الحمراوي وأبي الأشعث الجيزي، وقرأ عليه ابن مجاهد وأبو بكر النقاش ومحمد بن أحمد المروزي، وحدث عنه أبو أحمد العسّال، وأبو الشيخ ابن حبّان، وتوفي ببغداد سنة: 296 هـ. انظر 'غاية النهاية': 2\169-170، و'معرفة القرّاء الكبار': 1\232-233.

(8) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 240.

(9) الرّعد، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 13.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 124 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 45 من قسم التحقيق.

(12) هو محمد بن سعدان، أبو جعفر الكوفي النّحوي المقرئ الضرير، قرأ على يحيى اليزيدي وإسحاق المسيّبي، وقرأ عليه محمد بن أحمد بن واصل وسليمان الضبي ومحمد المروزي، وقد روى الحديث وصنف في العربية والقرآن، ووثقه الخطيب وغيره، وكانت وفاته سنة: 231 هـ. 'غاية النهاية': 2\143، و'معرفة القراء': 1\217.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

الفصل البتّة بين همزتين، الثّانية منهما مبْدلة حرْفـاً خالصـا، لأنّ ثقـل الهمـزة قـد زال رأسـاً بـالبدل، وصارت الهمزة حرفا غيرها، فلم يكن إلى الفصل سبيل، لذلك بطل ما ألزمها البصريّون من البدل في ﴿أئمّة﴾(1)، من أصل قول أئمّة القراّة، وصحّ التّسهيل لها من نفس مذهبهم".

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(2) رضي ا لله عنه: "لا تُبْطِلُ قوْلَ أئمّـة النّحويّـين قراءة من قرأ ﴿أئمّة﴾ بهمزتين، لأنّ القراءة بذلك، لا تُثْبِتُ اطّـراد الجمْع بـين همزتـين في كلمـة في المواضع كلّها؛ ولا تُسهّل إحدى الهمزتين بين بين، إلاّ إذا ثبت تحقيقها لغة مُـطّردة، كالاستفهام ومـا كان من كلمتين".

وذكر الأدفُويّ(3) في 'الإبانة'، ومكيّ(4) في 'الرّعاية'، و'الكشف'(5)، وابن سـفيان(6) في 'الـهادي'، والـمهدويّ(7) فـي 'الشّـرح'(8)، وابــن شريــح(9) فــي 'الكـافـي'(10) و'التّـذكيــر'، وابن شعيب(11) في 'الاعتماد'، وابن مطرّف(12) في 'البديــع'، وابــن الطّفيْـل(13) فــي 'الغـنية'، إبدال الثّانية مـن ﴿أئمّة﴾ يـاءً مُحْضة. وقـال الـحُصَريّ(14) فـي قصيدته:

وَلاَبُدَّ مِنْ إِبْـدَالِهَـا فِي أَئِـمَّـةٍ **** فَصَحْوَكَ إِنَّ الجَاهِلِينَ لَفِي سُكْرٍ(15)

قلت: وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي رضي ا لله عنه، يأخذ من طريق الـدّاني(16)،

(1) الرّعد، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 13.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الكشف' لمكيّ بن أبي طالب: 1\498-499.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 92.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الكافي' لابن شريح: 16.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 14، ص: 135 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(15) انظر 'القصيدة الحصرية' لعلي بن عبد الغني الحصـري القيرواني، البيـت: 73، مـن الورقـة: 35، وهـي ضمـن مجموع بالخزانة العامة ورقمه: د 1148.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

في ﴿أئمّة﴾(1) لنافع(2)، وابن كثير(3)، وأبي عمرو(4)، بياء خالصة، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ. وقلت له: تأخذ في مذهب أهل التّخفيف، من طريق الدّاني(5) بالإبدال، ح/٨١ وهو قد نصّ على التّسهيل بين بين، وأخبر أنه مذهب القرّاء؟ فقال لي: "نصوص المتقدّمين من القرّاء في ﴿أئمّة﴾ محتَملة، فينبغي أن تُحْمل على الإبدال، كما حملها كثير من المتأخّرين، لأنّ سيبويه(6) منع فيها التّسهيل ع/١٢٩ بين بين".

واعلم أنّ ثلاثة من المقرئين سبقوا شيخنا ـ رحمه الله ـ فأخذوا في ﴿أئمّة﴾، من طريق الدّاني لأهل التّخفيف، بإبْدال الهمزة الثّانية ياءً خالصة(7)، أوّلهم ابن الباذش(8)، قال في 'الإقناع': إنّ حكم التّخفيف في ﴿أئمة﴾ "عند النّحويين والقراء، الإبدال ياءً محضة، لأنّها من كلمة واحدة"، قال: "وهكذا نصّ عليه سيبويه"(9)؛ وثانيهم أبو بكر القرطبي(10)، قال في أرجوزته:

لَكِنَّ فِي أَئِمّةٍ حَيْثُ وَرَدْ **** فَأَخْلِصِ الْيَاءَ هُدِيتَ لِلرَّشَدْ

وثالثهم برهان الدّين الجعْبريّ(11)، ذكر في قصيدته أنّ نافعاً، وابن كثير، وأبا عمْرو، قرءوا ﴿أئمّة﴾ بالياء.

الإعراب: وحيث: ظرف مكان مبني، وبُنِيَ على حركة لالتقاء السّاكنين، وكانت ضمّة، تشبيهاً له بـ'قبْلُ' و'بعْدُ'، ويجوز بناؤه على الفتح والكسر، والأوّل أكثر، ويجوز أيضا فيه: حَوْثُ وحَوْثَ وحَوْثِ، والعامل فيه 'ترَكه'. تلتقي: فعل مضارع. ثلاث: فاعل، والجملة في موضع خفض بـ'حيث'. تركه: فعل ماض ومفعول، والفاعل مضمر يعود على 'قالون'، والهاء عائدة على 'المدّ' المفهوم من قوله قبل هذا: 'ومدّ قالون'. وتركه: جواب لمعنى الشّرط الّذي تضمّنه 'حيث'. 'وفي أئمّة': معطوف على 'حيث'. لنقل: متعلّق بـ'تركَه'. الحركه: مضاف إليه. ثمّ قال:

(1) الرّعد، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 13.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمت سيبويه في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. وانظر 'الكتاب' له: 3\544.

(7) في مخطوطة 'ح': محضة.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 232-233، بتحقيق المزيدي.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 137 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 217 من قسم التحقيق.

[92] فَصْلٌ وَأَسْقَطَ مِنَ المَفْتُوحَتَيْنْ **** أُولَاهُمَا قَالُونٌ فِي كَلِمَتَيْنْ

[93] كَجَاءَ أَمْرُنَا وَوَرْشٌ سَهَّلاَ **** أُخْرَاهُمَا وَقِيلَ لاَبَلْ أَبْدَلاَ

لـمّا فرغ النّاظم من ذكر الهمزتين من كلمة، أخذ في ذكر الهمزتين من كلمتين، وهما متّفقتان ومختلفتان، فبدأ هنا بذكر المتّفقتين، وهما على ثلاثة أقسام:

الأوّل: أن تكونا مفتوحتين، وجملة ما ورد من ذلك في كتاب الله تعالى، تسعة وعشرون موضعا: في 'النّساء' موضعان: و﴿لا توتوا السّفهاء آموالكم﴾(1)، ﴿أو جاء احد منكم﴾(2)؛ وفي 'المائدة' موضع: ﴿أو جاء احد منكم﴾(3)؛ وفي 'الأنعام' موضع: ﴿جاء احدكم الموت﴾(4)؛ وفي 'الأعراف' موضعان: ﴿فإذا جاء اجلهم﴾(5)، ﴿تلقاء اصحاب النّار﴾(6)؛ وفي 'يونس' موضع: ﴿إذا جاء اجلهم﴾(7)؛ وفي 'هود' سبعة مواضع: ﴿جاء امرنا، وفار التّنور﴾(8)، ﴿جاء امرنا نجّينا هودا﴾(9)، ﴿جاء امرنا، نجّينا صالحا﴾(10)، ﴿إنه قد جاء امر ربّك﴾(11)، ﴿جاء امرنا، جعلنا عاليها﴾(12)، ﴿جاء امرنا، نجّينا شعيبا﴾(13)؛ ﴿جاء امر ربّك، وما زادوهم﴾(14)؛ وفي 'الحجر' موضعان: ﴿جاء ال لوط﴾(15)، و﴿جاء اهل المدينة﴾(16)؛ وفي 'النّحل' موضع: ﴿فإذا جاء اجلهم﴾(17)؛

٢٨٢ ______

(1) النّساء، جزء من الآية: 5 ، ورقم السّورة: 4.

(2) النّساء، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 4.

(3) المائدة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 5.

(4) الأنعام، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 6.

(5) الأعراف، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 7.

(6) الأعراف، جزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 7.

(7) يونس، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 10.

(8) هود، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 11.

(9) هود، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 11. وهود: هو هود بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح النبي. انظر في خبره 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 113.

(10) هود، جزء من الآية: 66، ورقم السّورة: 11. وصالح: هو صالح بن عبيد بن ماسح بن عبيد بن حادر بن ثمود بن عاثر بن إرم بن نوح. انظر 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 133.

(11) هود، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 11.

(12) هود، جزء من الآية: 82، ورقم السّورة: 11.

(13) هود، بعض آية: 94، ورقم السّورة: 11. وشعيب: هو شعيب بن ميكيل بن يشجن من ولد مدين من ذرية إبراهيم الخليل . انظر 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 242.

(14) هود، جزء من الآية: 101، ورقم السّورة: 11. وفي مخطوطة 'ع': 'وما زادهم'، وهو خطأ.

(15) الحجر، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 15. ولوط النبي: هو لوط بن هاران بن تارح، وهو ابن أخي إبراهيم عليهما السّلام. انظر قصّته في 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 225-239.

(16) الحجر، بعض آية: 67، ورقم السّورة: 15. والمدينة هي قرية قوم لوط واسمها سدوم. 'معجم البلدان': 3\200.

(17) النّحل، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 16.

وفي 'الحجّ' موضع: ﴿ويمسك السّماء ان تقع﴾(1)؛ وفي 'المومنين' موضعان: ﴿جاء امرنا﴾(2)، ﴿جاء احدهم الموت﴾(3)؛ وفي 'الفرقان' موضع: ﴿إلاّ من شاء ان يتّخذ﴾(4)؛ وفي 'الأحزاب' موضع: ﴿إن شاء اويتوب﴾(5)؛ وفي 'فاطر' موضع: ﴿فإذا جاء اجلهم﴾(6)؛ ع/١٣٠ وفي 'المومن' موضع: ﴿فإذا جاء امر الله﴾(7)؛ وفي 'القتال' موضع: ﴿فقد جاء اشراطها﴾(8)؛ وفي 'القمر' موضع: ﴿جاء ال فرعون﴾(9)؛ وفي 'الحديد' موضع: ﴿جاء امر الله﴾(10)؛ وفي 'المنافقين' موضع: ﴿جاء اجلها﴾(11)؛ وفي 'عبس' موضع: ﴿شاء انشره﴾(12).

القسم الثّاني: أن تكونا مكسورتين، وجملة ما ورد من ذلك في كتاب الله تعالى، على قراءة نافع(13)، سبعة عشر موضعا: في 'البقرة' موضع: ﴿هؤلاء ان كنتم﴾(14)؛ وفي 'النّساء' موضعان: ﴿من النّساء الاّ ما قد سلف﴾(15)، ﴿من النّساء الاّ ما ملكتَ أيمانكم﴾(16)؛ وفي 'هود' موضع: ﴿ومن وراء اسحاق يعقوب﴾(17)؛ وفي 'يوسف' موضع: ﴿بالسّوء الاّ ما رحم﴾(18)؛ وفي 'الإسراء' موضع: ﴿هؤلاء الاّ ربّ السماوات﴾(19)؛ وفي 'النّور' موضع: ﴿على البغاء انَ أردن﴾(20)؛ وفي 'الشّعراء' موضع: ﴿من السّماء ان كنت﴾(21)؛ وفي 'السّجدة' موضع:

(1) الحجّ، حزء من الآية: 65، ورقم السّورة: 22.

(2) المومنون، حزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 23.

(3) المومنون، حزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 23.

(4) الفرقان، حزء من الآية: 57، ورقم السّورة: 25.

(5) الأحزاب، حزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 33.

(6) فاطر، حزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 35.

(7) غافر، حزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 40.

(8) محمّد، حزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 47.

(9) القمر، حزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 54.

(10) الحديد، حزء من آية: 19، ورقم السّورة: 57.

(11) المنافقون، حزء من آية: 11، ورقم السّورة: 63.

(12) عبس، حزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 80.

(13) انظر ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق. (14) البقرة، حزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(15) النّساء، حزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 4. (16) النّساء، حزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 4.

(17) هود، حزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 11. وإسحاق: هو إسحاق بن إبراهيم خليل الرحمان، ولده من زوجته سارة. انظر خبره في 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 194.

(18) يوسف، حزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 12. (19) الإسراء، حزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 17.

(20) النّور، حزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 24. (21) الشّعراء، حزء من الآية: 187، ورقم السّورة: 26.

﴿من السّماء الى الارض﴾(1)؛ وفي 'الأحزاب' أربعة مواضع: ﴿من النّساء انِ اتّقيتنّ﴾(2)، ﴿للنّبيء انَ أراد﴾(3)، ﴿بيوت النّبيء الاّ أن يوذن﴾(4)، ﴿ولا أبناء اخْوانهنّ﴾(5)؛ وفي 'سبأ' موضعان: ﴿من السّماء انّ في ذلك﴾(6)، ﴿أهؤلاء ايّاكم كانوا﴾(7)؛ ح/٨٢ وفي 'ص' موضع: ﴿هؤلاء الاّ صيحة﴾(8)؛ وفي 'الزّخرف' موضع: ﴿في السّماء اله﴾(9)؛ وكلّها قبل الهمزة الأولى منها ألف، إلاّ موضعاً واحداً، قبل الهمزة فيه واو، وهو قوله [تعالى]: ﴿بالسّوء الاّ﴾(10) في 'يوسف'.

القسم الثّالث: أن تكونا مضمومتين، وذلك موضع واحد في 'الأحقاف': ﴿أولياء اولئك﴾(11)، وليس في القرآن غيره. واعلم أنّ الهمزتين المتّفقتين في هذا الباب ـ على اختلاف أنواعهما ـ لهما حكمان:

أحدهما: تحقيق الأولى، وتخفيف الثّانية، وبه أخذ ورش(12). وتخفيفها على ضربين: أحدهما: إبدالها ألفا في المفتوحتين، وياءً في المكسورتين، وواواً في المضمومتين. والثّاني: تسهيلها بين بين.

الحكم الثّاني: تخفيف الأولى، وتحقيق الثّانية، وبه أخذ قالون(13). والتّخفيف على ضربين: أحدهما: بالحذف، وهو في المفتوحتين؛ والثّاني: بين بين، وهو في المكسورتين والمضمومتين، فبدأ النّاظم بالمفتوحتين فقال :

.....وَأَسْقَطَ مَنَ الْمَفْتُوحَتَيْنْ **** أُولاَهُمَا قَالُونُ............

فأخبر أنّ قالون يُسْقط الأولى من المفتوحتين، وفي ضمنه أنّه يحقّق الثّانية.

٢٨٤

(1) السّجدة، حزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 32.

(2) الأحزاب، حزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 33.

(3) الأحزاب، حزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 33.

(4) الأحزاب، حزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 33.

(5) الأحزاب، حزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 33.

(6) سبأ، حزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 34.

(7) سبأ، حزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 34.

(8) سورة 'ص'، حزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 38.

(9) الزّخرف، حزء من الآية: 84، ورقم السّورة: 43.

(10) يوسف، حزء من الآية: 53 ، ورقم السّورة: 12.

(11) الأحقاف، حزء من الآية: 32 ، ورقم السّورة: 46.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

وقوله:

............وَوَرْشٌ سَهَّلاَ **** أُخْرَاهُمَا..................

أخبر أنّ ورشاً(1) يسهّل الثّانية، وعنها كنى بالأخرى، وفي ضمنه أنّه يحقّق الأولى. وقولـه: 'وَقِيـلَ لاَ بَلْ أَبْدَلاَ'، أضرب عن التّسهيل لورش، وأثبت له البدل، فذكر عنه الوجهين، وبدأ بالتّسهيل، تبـع في ذلك الشّاطبيّ(2) حيث قال:

وَالأُخْرَى كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ **** وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الـمَدِّ عَنْهَا تَبَدَّلا(3)

فالمراد بـ'كمدّ': بين بين، وبـ'محض المدّ': البدل. وقال الـدّاني(4) فـي 'إيـجاز البيان': "فكان يـحقّق الـهمزة الأولى، الّتي فـي آخر الكلمة الأولى، ويسهّل الـهمزة الثّانية، فـي أوّل الكلمة الثّانيـة". قـال: "وقد اختلف ع/١٣١ أهل الأداء عنه، فـي كيفيّة تسهيلها، فقال بعضهـم: يبدلـها ألفـا، فتحصـل فـي ذلك في اللّفظ مدّتان، مدّة قبل الـهمزة المحققّة، ومدّة بعدها، إلا أنّ الـمدّة الثّانيـة، فـي التّقدير فيما كان بعدها، كشطر الـمدّة الأولى، لأنّها عوض من همزة، وهذا قـول عامّة الـمصريّين، أعني البدل"، قال: "وقال آخرون: بل يـجعلها(5) بين بين، فتكون بين الـهمزة والألـف السّـاكنة، فيصـير فـي الـحرف، الذي جُعِل خلفا منها، مدّ يسير على مقدار التّسهيل، والـقرّاء يـقدّرونه مقـدار ألـف تقريبا"، قال: "وهذا الوجه أقيس فـي العربيّة". وقال فـي 'إرشاد الـمتمسّكين'، و'التّلخيص' نـحوه. وذكر في 'جامع البيان'(6)، و'التّمهيد'، و'الإيضاح'، البدل من رواية أبي يعقوب(7) خاصّـة، وذكـر فـي 'الاقتصـاد'، و'التّيسـير'(8)، و'التّعريـف'(9)، و'الـموجز'، وكتـاب 'روايـة ورش مـن طريـق الـمصريّين'، التّسهيل بين بين خاصّة. وذكـر ابن الباذش(10) فـي 'الإقـنـاع'، و'النّجـعة' أنّ ورشـا أبدل الـثّانية ألفا، ثم قال : "هكذا عبارتهم، والقياس أن تجعل بين بين، كذلك ذكره سيـبويـه(11)".

٢٨٥

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 71.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) في 'ع': نجعلها، وفي 'ح' و'ق': يجعلها.

(6) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 40.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 36-37.

(9) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 58-59.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمة سيبويه في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. وانظر 'الكتاب' له: 3\549.

قال: "وبه أخذ علينا أبي(1) رضي ا الله عنه"، قال: "وبه كان يأخذ طاهر بن غلبون"(2). قلت: وقد وقفت على ذلك لابن غلبون(3)، في كتاب 'التّذكرة' له(4).

وأمّا قوله تعالى في 'الحجر': ﴿جاء ال لوط﴾(5)، وفي 'القمر': ﴿جاء ال فرعون﴾(6)، فإنّ النّاظم لم يتعرّض لذكرهما على الخصوص، إلاّ ما ذكر من إطلاق التّسهيل والبدل، فيدخُلان تحتهما؛ فيظهَر من كلامه أنّ البدل فيهما، على حدّ البدل في غيرهما، على ظاهر الرّواية. وكذلك فعل الشّاطبي(7) في قصيدته، وابن آجرّوم(8) في أرجوزته.

قال الدّاني(9) في 'جامع البيان': "فإن قيل فهل يبدل ورش(10) الهمزة الثّانية، في هذين الموضعين ألفاً على رواية المصريّين، كما يبدلها من طريقهم في سائر الباب؟" قال: "قلت: قد اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: لا يبْدلها فيهما لأنّ بعدها ألفاً، فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذّر، فوجب لذلك أن يكون بين بين لا غير، لأنّ همزة بين بين في زنة المتحرّكة"، قال: "وقال آخرون: يُبدلها فيهما كسائر الباب، ثمّ فيها بعد البدل وجهان:

أحدهما: أن تحذف للسّاكنين، إذ هي أولاهما، ويزاد في المدّ، دلالة على أنّها هي الملّيَنة دون الأولى. والثّاني: ح/٨٣ أن لا تحذف ويزاد في المدّ، فتفْصل تلك الزّيادة بين السّاكنين، وتمنع من اجتماعهما"(11). وقال في 'الإيضاح' نحوه.

وقال في 'إيجاز البيان': "ولا ينبغي أن تجعل الهمزة المسهّلة قبلها في ذلك مبْدلة، من قِبَل أنّه يلزم حينئذ حذفها لاجتماع الألفين، في قول أكثر النّحويين؛ بل تُجْعل بين بين، فتمتنع حينئذ من الحذف، لأنّها في حيّز المتحرّك وحكمه"، قال: "وهذا مذهب الحذّاق من أهل الأداء".

وذكر في 'التّلخيص' أنّ إبدالها ع/١٣٢ هنا ممتنع، لما يلزم من حذف الألف للسّاكنين.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\411.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\116-117.

(5) الحجر، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 15.

(6) القمر، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 54.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 40.

وقال مكيّ(1) في 'التّبصرة'(2) نحوه. قلت: وبالتّسهيل بيْن بيْن قرأت ﴿جاء الَ لـوط﴾(3)، و﴿جـاء ال فرعون﴾(4)، على جميع من قرأت عليه لورش(5)، وبذلك آخذ.

واعلم أنّك إذا أخذت لورش في المفتوحتين، بإبدال الثّانية ألفاً، فلا يخْلو أن يكون ما بعدهـا: متحرّكا، أو ساكنا صحيحا، أو ألفا؛ فإن كان متحرّكا نحو: ﴿جاء اجلهم﴾(6) وشبهه، فإنّ الهمـزة تقع بين مدّتين، الأولى طويلة، والثّانية مقدار ألف، فتطويل الأولى، للهمزة بعدها؛ وترك زيادة الثّانية، لأنّها مبدلة من الهمزة، وإبدالها عارض في الوصل، فهـي تجـري مجـرى الألـف المبدلـة مـن التّنويـن في الوقف، نحو: ﴿ماءً﴾(7) و﴿غثاءً﴾(8)، وما أشبه ذلك؛ وإن كان صحيحا نحو: ﴿وجـاء اهْـل﴾(9) وشبهه، فإن الهمزة تقع بين مدّتين طويلتـين، فتطويـل الأولى، للهمـزة الـتي بعدهـا، وتطويـل الثّانيـة، لوقوع السّاكن بعدها. وحكم الواو المفتوح ما قبلها، حكم السّاكن الصّحيح، وذلك موضـع واحـد في 'الأحزاب': ﴿إن شاء اوْ يتوب﴾(10)، وليس في القرآن غيره؛ وإن كـان ألفـا، وذلـك موضعـان: ﴿جاء ال لوط﴾ في 'الحجر'، و﴿لقد جاء ال فرعون﴾(11) فـي 'القمر'، وليس فـي القرآن غيرهمـا، فيجتمع ألفان، فاختلف أهل الأداء فـي إثباتهما معاً، أو حذف إحْداهما؛ فعلى قول من أثبتهما معـاً، تقع الـهمزة بين مَدّ تين طويلتين، فتطويل الأولـى، للهمزة بعدها، وتطويل الثّانية، لاجتماع الألفـين؛ وعلى قول من يـحذف إحداهما، فإن قـدّرت أنّ الأولـــى هـي الـمحذوفة، ففـي الألـف الّـتي بعـد الـهمزة وجهان: الوجه الأوّل: الـمدّ الطّويـل، وهو قول من يُسوّي بـين الـمدّ الواقـع قبـل الـهمز، والـواقع بعـده؛ الوجـه الثّاني: تـرك زيـــادة الـمـدّ، وهـو قـول مـن ينكـر مـدّ هــذا الأصــل. وإن قـدّرت أنّ الثّانية هـي الـمحذوفـة، فـلا خـلاف فـي تـرك زيـادة الـمـدّ لـلألـف الّتـي بعد الـهمـزة، لأنّها مبدلة من همزة، فـهـي عـارضـة فـي الـوصـل،كـمـا أنّ ألـف التّـنـوين عـارضـة فـي الـوقـف.

٢٨٧

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 76.

(3) الحجر، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 15.

(4) القمر، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 45.

(5) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) الأعراف، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 7.

(7) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(8) المومنون، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 23؛ والأعلى، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 87.

(9) الحجر، جزء من الآية: 67، ورقم السّورة: 15.

(10) الأحزاب، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 33.

(11) القمر، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 45.

وإذا أخذت لورش(1) في هذا الباب، بتسهيل الثّانية بين بين، ففي مدّ الألف الواقعة بعدها في الموضعين المذكورين، الوجهان المتقدّمان، مع إبدالها وحذفها.

وأمّا ﴿جاء ال﴾ في الموضعين(3)، على قراءة قالون(4)، فهو بهمزة بين مدّتين، كقراءة ورش سواء، على البدل وإسْقاط الألف الثّانية، فاللّفظ متّفقٌ والمعنى مختلف، لأنّ الهمزة عند ورش همزة ﴿جاء﴾، والمَدّة بعدها خلَف من الهمزة الثّانية؛ والهمزة عند قالون الهمزة الأولى من ﴿ءال﴾، وسقَطت(5) همزة ﴿جاء﴾ قبلها، فتدبّره. والمدّ لقالون قبل الهمزة المحذوفة في هذا الباب، قد تقدّم بيانه عند قوله:

[72] وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَا **** ....

قال الدّاني(6) في 'الإيضاح': "فأمّا علّة ع/١٣٣ من حقّق الأولى وسهّل الثّانية، فهي أنّه لما التقى همزتان، وكانت النيّة عنده فيهما الإدراج والاتّصال، دون الاستئناف، استثقل اجتماعهما، لما على النّاطق في ذلك من الكُلْفة، فلذلك حقّق الأولى، وسهّل الثّانية، فجعلها بين الهمزة والألف، لأنّها مفتوحة قبلها فتحة، فكان تقريبها من الألف التي منها حركتها، أولى لها من غيرها لقربها منها، وكانت بالتّسهيل أولى عنده من الهمزة الأولى، لأنّ الثّقل إنما حدث بمجيئها، فلذلك خصّها بالتّسهيل، ليذهب الثّقل الّذي عرض من أجلها". قلت: ووجه إبدال الثّانية ألفاً في هذا الباب، أنّه أراد تخفيفها، ورأى أنّ همزة بين بين في زنة ح/٨٤ المحقّقة، وأنّ النّطق بالألف أسْهل من النّطق بهمزة بين بين، فأبدلها ألفاً على غير قياس، والله أعلم. قال الدّاني في 'الإيضاح': "وأمّا علّة من سهّل الأولى فأسقطها، وحقّق الثّانية، فهي أنّه كره اجتماع الهمزتين محقّقتين لثقلهما، إذ كانت النيّة عنده فيهما الإدراج، فلذلك حقّق الثّانية فأثبتها، وحذف الأولى استخفافاً لنيابة الثانية عنها، إذ(7) كانت حركتها واحدة، وكانت الأولى بالحذف عنده أوْلى لأنها طرف، والطّرف موضع للحذف والتّغيير، فلذلك استعمله فيه، ومدّ مَدّة واحدة، من أجل الألف الّذي قبل الهمزة المحذوفة، لقيام الهمزة المحقّقة قيامَها ـ على ما بيّنّاه قبلُ ـ وليس هناك ما يوجب المدّ غيْرها، فلذلك

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص:51 من قسم التحقيق.

(2) في 'ح' و'ق': لفظ 'هذه' بدل 'مدّ' ، وهو خطأ ظاهر.

(3) يعني في الحجر، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 15؛ وفي القمر، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 54.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) في 'ع': سقط، وفي 'ح' و'ق': سقطت.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) في مخطوطتي 'ح' و'ق': إذا.

أتـى بهـا وحدهـا. قـال ابـن البـاذش(1) في 'الإقنـاع': "وتسـهيل الثّانيـة في هـذا عنـد الخليـل(2) وسيبويه(3)، أوْلى من تسْهيل الأُولى، ويحتجّون بأنّ التّخفيف وقـع علـى الثّانيـة، إذا كانتـا في كلمـة واحدة، نحو: ﴿ءادم﴾(4) و﴿ءاخر﴾(5)، فكذلك إذا كانتا من كلمتين"(6).

الإعـراب: فصْـل: خـبر مبْتـدإ محـذوف، تقديـره: هـذا فصـلٌ. وأسْـقط: فعـل مـاض. مـن المفتوحتين: متعلّق بـ'أسقط'. أولاهمـا: مفعـول. قـالون: فـاعل. في كلمتـين: في موضـع الحـال مـن المفتوحتين، والعامل فيه 'أسقط'. كـ﴿جاء امرنا﴾(7): في موضع خبر مبتدإ محذوف، والتّقدير: ذلـك ثابت. وورش: مبتدأ. سـهّلا: فعـل مـاض، والفـاعل مضمـر يعـود علـى ورش. أخراهمـا: مفعـول، والجملة في موضع خبر المبتدإ. وقيل: فعل ماض مبنيّ لـمَا لم يسمّ فاعله، وأصله 'قُوِلَ' بضـمّ القـاف، وكسر الواو، فنقلوا حركة الواو إلى القاف، لاستثقالها على الواو، فازدحمت علـى القـاف حركتـان، والحكم للطّارئ، فحذفت الحركـة الأصْليّـة، وبقيـت الطّارئـة، فصـار 'قِوْلَ' سـكنت الـواو وقبلهـا كسرة، فوجب إبدالها ياءً لانكسار ما قبلها، فقالوا: 'قيل'. لا: حـرف نفـي. بـل: حـرف إضـراب. أبْدلا: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على ورش، والجملة من 'لا' ع/١٣٤ وما بعدها في موضع المفعول الّذي لم يسمّ فاعله لِـ'قيل'. والألف في: 'سهّلا' و'أبْدلا' لإطلاق القافية. ثمّ قال:

[94] وَسَهِّلِ الْأُخْرَى بِذَاتِ الكَسْرِ **** نَحْوَ مِنَ السَّمَاءِ إنْ لِلْمِصْرِي

[95] وأَبْدِلَنْ يَاءً خَفِيفَ الْكَسْرِ مِنْ **** عَلَـى الْـبِغَـاءِ إنْ وَهَـؤُلَاءِ إنْ

اتّفقت النّسخ على رسْم(8) و'أبْدلاً' بالنّون، وكذا وقفت عليْه بخطّ النّاظم، والأوْلى رسْمه بالألف، على حسب الوقف عليه. وتكلّم هنا في حكْم الهمْزتين المتّفقتين بالكسْر، وذكر موضعاً واحداً، قولـه [تعالى] في 'الشّعراء': ﴿فأسْقط علينْا كسْفا من السّماء انْ كنت﴾(9)، وهي سبْعة عشر موضعاً كما تقدّم. فقوله: 'وَسَهِّلِ الْأُخْرَى بِذَاتِ الكَسْرِ'، يعني بين بين، على أصْل إطْلاق التّسْهيل، فتكـون بـين الهـمزة والياء، والأخْرى هنا كناية عـن الثّانية - على ما تقـدّم - وفـي ضمن كـلامه أنّ الأولى محقّقة.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(5) المائدة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 5.

(6) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 237، بتحقيق المزيدي؛ و'الكتاب' لسيبويه: 2\194، و495.

(7) هود، جزء من الآية: 40، و58، و66، و82، و94؛ ورقم السّورة: 11.

(8) في مخطوطتي 'ح' و'ق': على إثبات.

(9) الشّعراء، جزء من الآية: 187، ورقم السّورة: 26.

وقوله: 'لِلْمِصْري'، هو ورش(1) ـ على ما تقدّم في الصّدر ـ فذكر النّاظم، التّسْهيل في الثّانية من المكسورتين عن ورش، وقد ذكر له البدل فيها بعد هذا، عند ذكر المضمومتين. واعْلم أنّ الآخِذين برواية أبي يعقوب(2) لورْش، اختلفوا في المكْسورتين، فأكْثرهم يُبْدلون الثّانية ياءً خالصةً، وبعضهم يسهّلونها بيْن بيْن، ذكر ذلك الدّاني في 'الإيضاح'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'. وذكر في 'جامع البيان'(3) و'التّمهيد'، البدل من رواية أبي يعقوب خاصّة. وذكر في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(4)، و'التّعريف'(5)، و'التّلخيص'، و'الموجز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، التّسْهيل بين بين خاصّة. وذكر ابن الباذش(6) في 'الإقناع'، و'النّجعة'، أنّ ورشاً يبْدلُ الثّانية ياءً ممدودة، ثمّ قال: "هكذا نصوص القرّاء، والقياس فيها بين بين"(7).

واعلم أنّك إذا أخذت لورش، في هذا ح/٨٥ الباب بإبْدال الثّانية ياءً، فلا يخْلو أن يكون ما بعْدها ساكناً، أو متحرّكاً، فإن كان ساكناً نحو: ﴿هؤلاءِ انْ كنتم﴾(8)، فتُشْبِعُ الياء لالْتقاء السّاكنيْن؛ وإن كان متحرّكاً نحو: ﴿السّماءِ الى الارض﴾(9)، فلا تَزيدُ(10) في مدّها، لأنّها عارضَة في الوصْل(11). قال الدّاني(12) في 'الإيضاح': "فأمّا علّة من حقّق الهمْزة الأولى، وسهّل الثّانية في الباب كلّه، فهي أنّه استثقل الجمْع بين الهمْزتين لمّا وصَلهما، فحقّق الأولى وخفّف الثّانية، إذ كان الثّقل إنّما عرض من أجْلها، فلذلك سهّلها فجعلها بين الهمزة والياء السّاكنة، لأنّها مكسورة قبْلَها متحرّك، فكان تقْريبها من الحرف الّذي منه حركتها أوْلى بها، لقرْبه منها، وهذا هو الوجْه الجيّد، ع/١٣٥ الذي لا يُجيز الخليل(13)

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص:51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 93.

(4) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 36.

(5) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 58.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 236، بتحقيق المزيدي.

(8) البقرة، حزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(9) السّجدة، حزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 32.

(10) في نسختي 'ح' و'ق': فلا تزد.

(11) في نسختي 'ح' و'ق': في الأصل.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

وسيبويه(1) غيْرَه، لِمَا عرّفتُك به". قلت: ووجه إبدال الثّانية ياءً، على رواية المصريّين، أنّه أراد تخفيفها، ورأى أنّ همزة بين بين في زنة المحقّقة، وأنّ النّطق بالياء السّاكنة، أسْهل من النّطق بهمْزة بين بين، فأبدلها ياءً خالصة، على غير قياس، وا لله أعلم. وقال الدّاني(2) في 'الإيضاح': "وأمّا من روى عن ورش(3)، إبدال الثّانية ياءً في سائر الباب، فهو شاذّ [أيْضاً](4) خارج عن القياس، إلاّ أنّ مثله قد رُوي وسُمِع، فيُسْتعمل في ذلك الموضع ولا يُتجاوز به".

وقوله: 'وأَبْدِلَنْ يَاءً خَفِيفَ الْكَسْرِ مِنْ'، أي وأَبْدلاً للمصْريّ الثّانية من المكسورتين ياءً خفيف الكسْر، في هذين الموضعين لا غيْر، ويُفهم من النّاظم أن ليس للمصْريّ في هذين الموضعين إلا هذا الوجه، وليس كذلك، بل له فيهما ثلاثة أوجه: تسهيل الثّانية بين بين، وإبدالها ياءً ساكنة، وإبْدالها ياءً مكسورة. وقد قال الشّاطبيّ(5) في قصيدته:

وَفِي هَؤُلَاءِ انْ وَالْبِغَاءِ انْ لِوَرْشِهِمْ **** بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمْ تَلاَ(6)

فنسب ذلك لبعضهم، وقال: 'خفيف الكسر'، فذكّر بملاحظة تذكير الحروف. قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "واختُلف عن أبي يعقوب(7) عن ورش، في موْضعين من هذا الباب، أحدهما في 'البقرة': ﴿هؤلاءِ انْ كنتم﴾(8)، وفي 'النّور': ﴿على البغاءِ انْ اَردن﴾(9)، فروي عنه فيهما تحقيق الأولى وتخفيف الثّانية، على نحو ما تقدّم في سائر الباب، من جعلها ياءً ساكنة، ومن جعْلها بين بين. ورُوي عنه تحقيق الأولى وتخفيف الثّانية، وإبْدالها ياءً مكسورة لانكسار ما قبلها. وقيل عنه إنّه يكسرها كسْرة خفيفة، حكى لي ذلك خَلف بن إبراهيم(10) عن أصحابه عنه، في هذين الموضعين فقط. وقال في 'الإيضاح': "و لم يختلِف قول أصحاب ورش، في تحقيق الأولى وتسهيل الثّانية، على ما شرحناه من مذهبهم، في جعلها بين بين، وفي إبدالها حرْفا خالصا، إلا أنّ أصحاب أبي يعقوب استثنوا أداءً عنه عن ورش، موضعين من جملة الباب"، وذكرهما ثمّ قال: "فحكوا عنه أنّه يحقّق الأولى، ويجعل الثّانية

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطتي 'ح' و'ق'.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 72.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(9) النّور، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 24.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

ياءً مكسورة فيهما، خلاف نظائرهما، كذا قرأت ذلك على شيوخ المصريّين: أبي القاسم خلف بن إبراهيم(1)، وأبي الفتح فارس بن أحمد(2)، وأبي الحسن بن غلبون(3)، وحكوا لي ذلك عن قراءتهم. وكذلك رواه إسماعيل بن عبد الله النحّاس(4)، وأحمد بن أسامة التّجيبيّ(5)، وأبو غانم المظفّر بن أحمد بن حمدان(6) عن أصحابهم". وقال في 'جامع البيان'(7) نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': "وبها كان يأخذ إسماعيل النّحّاس، وأبو غانم، وابن أسامة، وأحمد بن هلال(8)، ومحمدبن أحمد بن علي الأدفويّ(9)، وغيرهم من المصريّين". وقال في 'التّلخيص': "وبه كان ع/١٣٦ يأخذ أبو غانم، ومحمد بن عليّ"، يعني الأدفويّ. وقال في 'التّلخيص': "فقرأتهما على ابن غلبون، وابن خاقان(10)، وأبي الفتح(11)، بجعْل الهمزة الثّانية ياءً مكسورة، بدلاً من الهمزة، ولفظ [لي](12) بها(13) كذلك خلف بن إبراهيم عن أصحابه، وذلك مشهور عن ورش(14) من طريق المصريّين". وقال في 'الإيضاح': " قال لي أبو القاسم الخاقاني(15): وكذا قرأت على أحمد بن أسامة، عن النحّاس، عن أبي يعقوب(16)، عن ورش. قال لي أبو القاسم: ح/٨٦ وقد كان بعض شيوخنا، يبدل الهمزة الثّانية في هذين الموضعين، ياءً مكسورة مشْبعةَ الكسْرة، وكان الجِلّةُ منهم لا يشبعونها". وقال في 'التّيسير': "وأخذ عليّ ابن خاقان لورش، بجعل الثّانية ياءً مكسورة، في 'البقرة' في قوله [تعالى]: ﴿هؤلاءِ انْ كنتم﴾(17)، وفي 'النّور': ﴿على البغاءِ انْ أردن﴾(18)"(19).

(1) و(10) و(15) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(2) و(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 80 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 103 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة البيان 93.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 222 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(13) في مخطوطتي 'ح' وق': به.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(17) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(18) النّور، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 24.

(19) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 36.

وقال في 'التّعريف'(1) نحوه. قال في 'التّيسير': "وذلك مشهور عن ورش(2)، في الأداء دون النّصّ"(3). وقال في 'الإيضاح': "ولا أعلم نصّاً جاء عنه(4)، بإخراج هذين الموضعين من جُملة الباب، وإنّما تلقّاه الشّيوخ عن أئمّتهم تلقّياً، وأخذوه عنهم أداءً". وقال في 'التّلخيص': "وقد قرأت في هذين الموضعين بالتّرجمة الأولى" — يعني بين بين — قال: "وهو القياس عند الخليل(5) وسيبويه(6)"، قال: "وقد ذهب إليه قوم من المصريّين". وقال في 'الإيضاح': "وروى أبو بكر بن سيف(7)، عن أبي يعقوب(8)، عن ورش في هذين الموضعين، كسائر نظائرهما، بتحقيق الأولى، وجعل الثّانية كأنّها حرف مدّ، وهي في الحقيقة بين الهمزة والياء السّاكنة. وقد قرأت أنا بذلك فيهما، على ابن غلبون(9) وأبي الفتح(10)". وقال في 'جامع البيان'(11) نحوه. وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وهو مذهب ابن هلال(12)، وابن سيف، وغيرهما". وقال في 'إيجاز البيان' : "وبذلك قرأت من طريق ابن سيف". وقال في 'الاقتصاد': "وقرأت فيهما بالوجهين جميعا، على شيخنا أبي الحسن، وهما صحيحان مشهوران، وبهما آخذ". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وقرأت ذلك على أبي الحسن بالمذهبين جميعا، وهما صحيحان جائزان، وبهما آخذ". وقال في 'التّمهيد': "وبالوجهين جميعا قرأت في هذين الموضعين، في مذهب أبي يعقوب، على ابن خاقان(13)، وفارس، وأبي الحسن، وبهما آخذ"(14). وقال في 'الإيضاح': "والوجهان صحيحان عن ورش من رواية المصريّين، ولا أعلم نصّاً". وقال في 'إيجاز البيان': "وعلى الرّواية الأولى - يعني التّسهيل بين بين - أصحاب عبد الصّمد(15)، وداود(16)،

(1) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 242. (2) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 36. (4) في مخطوطة 'ح': جاء عن ورش.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(9) هو أبو الحسن ابن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(10) هو فارس بن أحمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 93. (12) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 13، ص: 222 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 117\1.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

ويونس(1)، وأحمد بن صالح(2)، ونصوص جميعهم في كتبهم عن ورش(3) دالّة عليها، ولا يعرف أهل الأداء عنهم غيرها". قلت: وقد قرأت بهذه الرّواية الّتي ذكرها الدّاني(4)، في ﴿هؤلاءِ انْ كنتم﴾(5)، و﴿على البغاءِ انَ اَردن﴾(6)، على بعض من لقيته. وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(7) رضي الله عنه، لا يأخذ بها، ولا يجيزها، ويقول: ع/١٣٧ "إنّها لحن".

قال الدّاني في 'الإيضاح': "فأمّا وجه الرّواية الأخرى، الّتي جاءت من طريق المصريّين عن ورش، في ﴿هؤلاءِ انْ كنتم﴾، و﴿على البغاء انَ اَردن﴾، فإنّ الهمزة الثّانية لمّا سهّلت، أبدلت ياءً محضة، فلذلك حرّكت تحريكة خفيفة، وهي الكسرة الّتي تستحقها في حال التّحقيق"، قال: "وهذا من البدل الّذي لا يجوز أن يُقْدم عليه، إلا بالسّماع من الثّقات، لخروجه عن القياس، فلذلك صيّر إليه في هذين الموضعين فقط، لعدالة من رواه فيهما، ومكانه من الإتقان والضّبط، وإلا فالرّواية الأخرى فيهما أجود، لأنّها جارية على القياس، وذلك أنّ الأصل الهمزة، فلمّا عرض فيها الثّقل وأريد تخفيفها، كان جعلها بين بين أوْلى، لأنّها بذلك تخِفّ، ولا تخرج عن الهمز، وليس كذلك إذا جعلت ياءً محضة، لأنّ في ذلك تحويلا لها عن بابها من الهمز، من غير ضرورة، فدلّ ذلك على صحّة ما قلناه". وقال في 'إيجاز البيان': "والبدل على غير قياس، إلا أنّ مثله يجوز، في الموضع الّذي سُمع ورُوي لا غير".

الإعراب : وسهّل: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. الأخرى: مفعول. بذات: في موضع الحال من 'الأخرى'، والعامل فيه 'وسهّل'. الكسر: مضاف إليه. نحو: خبر مبتدأ محذوف تقديره: ذلك، والجملة بيان. ﴿من السّماء ان﴾(8): مضاف إليه محكيّ. للمصري: متعلّق بـ'سهّل'، وحذف ياء النّسب ضرورة، كما حذفها في قوله:

[27] سلكت في ذلك طريق الدّاني **** ....(9)

وقد تقدّم الكلام على ذلك. وأبْدِلن: فعل أمر مؤكّد بالنّون الخفيفة، وهو معطوف على قوله:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 98 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 186 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(6) النّور، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 24.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) الشّعراء، جزء من الآية: 187، ورقم السّورة: 26؛ وسبأ، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 34.

(9) انظر إعراب البيت بالصّفحتين: 85-86 من قسم التحقيق.

'وسهّل'، ح/٨٧ والمعنى وسهّل الأخرى للمصري، وأبدلن للمصري، وحذف المفعول الأوّل كأنّه قال: وأبدلن الأخرى. ياءً: مفعول ثان. خفيف: نعت. الكسر: مضاف إليه. من ﴿على البغاء انْ﴾(1): متعلّق بأبدِلاً، و﴿هؤلاء انْ﴾(2) معطوف عليه، وكلاهما محكي. ثم قال:

[96] وَسَهِّلِ الأُولَى لِقَالُونَ وَمَا **** أَدَّى لِجَمْعِ السَّاكِنَيْنِ أُدْغِمَا

[97] فِي حَرْفَيِ الأَحْزَابِ بِالتَّحْقِيقِ **** وَالْخُلْفُ فِي بِالسُّوءِ فِي الصِّدِّيقِ

لما ذكر النّاظم حكم ورش(3) في المكسورتين، ذكر هنا حكم قالون(4) فيهما، فأخبر أنّه يسهّل الأولى منهما - يعني بين بين - على إطلاق لفظ التّسهيل، فتكون بين الهمزة والياء على حركتها، وفي ضمن كلامه أنّه يحقّق الثّانية. وقوله:

.....................وَمَا **** أَدَّى لِجَمْعِ السَّاكِنَيْنِ أُدْغِمَا

أي وما أدّى تسهيله لجمع السّاكنين، أُدغم ولم يسهّل، بل يبدل ويدغم، على ما يتبيّن بعد إن شاء الله. وقوله: 'في حرفي الأحزاب': يريد في الكلمتين جميعا، وهما قوله: ﴿للنّبي إنْ أراد﴾(5)، و﴿بيوت النّبي إلا﴾(6)، وبيان ذلك أنّه لو سهّلها هنا بين بين، لقَربت من الياء السّاكنة وقبلها ياء ع/١٣٨ ساكنةٌ، فيؤدي لاجتماع ساكنين مثْلين، فلمّا تعذّر التّسهيل، رجع إلى البدل فأبدلها ياءً، لانكسار ما قبلها وقبلها ياء ساكنة، فأُدْغم فصار: ﴿للنّبيّ﴾ و﴿بيوت النّبيّ﴾ بياء مشدّدة، وذلك على قياس تسهيل الهمزة المتحرّكة، بعد الياء السّاكنة الزّائدة نحو: ﴿البريّة﴾(7) و﴿بريّا﴾(8)، وما أشبه ذلك. قال الدّاني(9) في 'التّعريف': "فإذا وقفوا على ﴿النّبيّ﴾ دون ما بعده، ردّوا الهمزة"(10). وقال في 'إيجاز البيان'، و'التّمهيد'، وكتاب 'الاختلاف بين أبي نشيط وورش' نحوه. وقوله: 'بالتّحقيق'، قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(11) رضي الله عنه:

(1) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(2) النّور، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 24.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) الأحزاب، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 33.

(6) الأحزاب، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 33.

(7) البيّنة، جزء من الآية: 6 و7، ورقم السّورة: 98.

(8) النّساء، جزء من الآية: 112، ورقم السّورة: 4.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الدّاني: 242.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

"[معناه](1) أنّ ذلك واجب في كلام العرب، لا يجوز غيره".

وقوله: 'والخلف في بالسّوء في الصدّيق':أخبر أنّ قالون اختُلف عنه في قوله: ﴿بالسّوء الاّ﴾(2) في 'يوسف'، هل يبدل فيه الهمزة الأولى ويُدغمها، أو يسهّلها بين بين، على ما تقدّم في سائر الفصل، وقد ذكر هذين الوجهين الشّاطبي(3) في قصيدته فقال:

وَبِالسُّوءِ إِلاَّ أَبْدَلاَ ثُمَّ أَدْغَمَا **** وَفِيهِ خِلاَفٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُغْفَلاَ(4)

يعني قالون(5) والبزّي(6). وذكر الدّاني(7) في 'الاقتصاد' و'الإيضاح'، الوجهين عن قالون. وقال في 'جامع البيان'، بعدما ذكر الإبدال والإدغام: "وقد كان بعض أهل الأداء، يأخذ في هذا الموضع، بجعل الهمزة بين الهمزة والياء، قياسا على جعلها بعد الألف، وذلك خروج عن قياس التّسهيل، وعدول عن مذاهب القرأة"(8). وقال في 'التّعريف': "وقد روي عن قالون، أنّه يخفف الأولى على حركتها، فيجعلها بين الهمزة والياء، وذلك على غير قياس"، قال: " ولم أقرأ بذلك"(9). وذكر في 'التّيسير'(10)، و'التّمهيد'، وكتاب 'رواية أبي نشيط'، و كتاب 'التّذكّر لتراجم القرّاء'، الإبدال والإدغام خاصّة. وقال أبو الحسن بن غلبون(11) في 'التّذكرة': "وخالف قالون أصله، في الهمزتين المكسورتين من كلمتين، في قوله: ﴿بالسّوء الا ما﴾، فروي عنه أنّه همز الثّانية، ونحا بالأولى نحو الياء على أصله، وروي عنه أنّه همز الثّانية، وقلب الأولى واوًا، ثم أدغم الواو الّتي قبلها فيها، فقرأ بواو واحدة مشدّدة مكسورة بعدها همزة"(12)،

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(2) يوسف، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 12.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 71.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزّة، أبو الحسن البزّي المكي القارئ، ولد سنة: 170 هـ، وقرأ على عبد الله بن زياد وعكرمة بن سليمان ووهب بن وضاح، وقرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعي وأحمد بن فرح وسعدان بن كثير الجدي، وروى الحديث عن مؤمل بن إسماعيل ومالك بن سعيد بن خميس وسليمان بن حرب، وروى عنه البخاري والحسن بن الحباب بن مخلد ويحيى بن محمد بن صاعد، وتوفي سنة: 250 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\119، و'معرفة القرّاء': 1\173-178، و'شذرات الذهب': 2\120-121، و'العبر': 1\455.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 172.

(9) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الدّاني: 93.

(10) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 105.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\380-381.

قال: " وهو المشهور عنه، وبه قرأت"(1).

وقال مكيّ(2) في 'التّبصرة': "وذُكر عن قالون(3)، أنّه يجعل الأولى كالياء السّاكنة"، قال: "والأحسن الجاري على الأصول، إلقاء الحركة، و لم يُرْو عنه، ويليه الإبدال والإدغام"، قال: "وهو الأشهر عن قالون، لأجل جوازه والرّواية"(4).

وذكر ابن الباذش(5) في 'الإقناع' و'النّجعة'، عن قالون(6) أنّه حذف الهمزة الأولى، وألقى حركتها على الواو [قبلها](7)، وحقّق الثّانية، ثمّ قال: " هكذا أخذ علينا أبي(8) - رضي الله عنه - وهو القياس، ولا أعلمه رُوِي"، قال: "والّذي يذكر القرّاء فيه: ﴿بالسّوّ إلا﴾(9)، بواو مشدّدة بدلا من الهمزة، وبهذا يأخذ معظمهم"، ع/١٣٩ [قال](10): "ومنهم من أخذ له بجعل ح/٨٨ الأولى بين بين"، قال: "وهو مذهب الكوفيين، يُجْرون الواو والياء مجْرى الألف، في تخفيف الهمزة بعدهما بين بين"(11).

قلت: قد قرأ حُمَيْد بن قيس الأعرج(12) ﴿بالسّوِ إلا﴾، بالنّقل خاصّة على القياس. قال الدّاني(13) في 'الاقتصاد': "وهذا القلْب إنّما يكون في حال الوصل لا غير، لوجود العلّة هناك، وهي اجتماع الهمزتين". وقال في 'التّمهيد'، و'التّعريف'(14)، و'الإيضاح' نحوه.

وكيفيّة الإدغام أنّه أبدل الهمزة واواً ، لانضمام ما قبلها، ثمّ أدغم الواو الّتي قبلها فيها، فصار: ﴿بالسّوّ﴾ بواو مشدّدة، وأجرى في ذلك الواو الأصلية، مجرى الواو الزّائدة، لأنّ الهمزة لا تُبْدل واواً للواو التي قبلها، [ولا ياءً للياء التي قبلها](15)، إلا إن كانتا زائدتين

(1) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\380-381.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(3) و(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 19/ب.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) و(10) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(8) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(9) يوسف، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 12.

(11) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\413.

(12) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 1، ص: 53 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 93.

(15) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

كَـ﴿قُروّ﴾(1) و﴿النَّسِـيّ﴾(2). قـال المهـدويّ(3) في 'الشّـرح': "وهـذا لعمـري إنمـا يجـري في هـذا المكان، على مذهب يونس(4)، لأنّ الواو الأصلية عند غير يونس، لا تبدل الهمزة بعدها بواو، وإنّمـا تلقى عليها الحركة، وإنما تبدل الهمزة بعد الواو الزّائدة للمدّ واللّين"، قال: "ويونس سوّى بين الزّائدة والأصليّة، فيجيز البدل والإدغام فيهما جميعا"(5). قلت: وبالبدل والإدغام في ذلك، قرأت على أكثر من قرأت عليه. وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(6) رضـي الله عنـه، يـأخذ في ذلـك(7) بنقل حركة الهمزة إلى الواو قبلها، وبالإبدال والإدغام، وبهمـا قـرأت عليـه، وبهمـا آخـذ؛ ولا يجيز الأخذ بالتّسهيل بين بين، ويقول إنّه لحن، ويحتجّ لجواز النّقل، بأنّه لا يوجد نصّ صريح عن المتقدّمين من القـرّاء في ذلـك. قـال الـدّاني(8) في 'الإيضـاح': "وأمّـا علّـة مـن سـهّل الأولى علـى حركتهـا، وحقّق الثّانية، فهو أنّه كره اجتماع الهمزتين، من أجل اتّصالهما لثقلهما، فلذلك حقّق الثّانية، وسـهّل الأولى، فجعلها من أجل انكسارها، ووجود ألف قبلها، بين الهمزة والياء السّاكنة، لأنّ الألف تحتمل كون الهمزة بعدها بين بين، كما احتملت السّاكن المدغم نحو: ﴿الـدوابّ﴾(9)، و﴿صـوافّ﴾(10)، و﴿الضالّين﴾(11) وشبهه، وذلك لمضارعتها للمتحرّك، ألا ترى أنّها لا تدغم في شيء، كما لا يدغم المتحرّك، فلأجل هذا صارت الهمزة بعدها بين بين، كما تقع بعد المتحرّك، وإنّما كانت الهمزة الأولى عنده أوْلى بالتّسهيل، لأنّها طرف والتّغيير في الأطراف أكثر"، قـال: "وأيضـا فإنّـه أجـرى اجتمـاع الهمزتين ها هنا ـ من حيث كانتا مِثْلين متحرّكين قد التقتا ـ مجرى اجتماع المثلـين مـن الحـروف، إذا كـانـا عـلـى هـذه الـحـال، نـحو قـولـه [تعـالـى]: ﴿فيـه هـدى﴾(12)، و﴿إذا قيـل لـهـم﴾(13)،

(1) البقرة، حزء من الآية: 228، ورقم السّورة: 2.

(2) التّوبة، حزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 9.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 266 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 203.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) في مخطوطتي 'ح' و'ق': هذا.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) الأنفال، حزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 8.

(10) الحجّ، حزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 22.

(11) الفاتحة، حزء من الآية: 7. ورقم السّورة: 1.

(12) البقرة، حزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 2.

(13) البقرة، حزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 2.

و﴿لذهب بسمعهم﴾(1)، فكما أنّ التّغيير للتّخفيف بالإدغام، إنما يلحق الحرف الأوّل منهما، كذلك ألحق التّغيير للتّخفيف بالتّليين للهمزة الأولى منهما". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(2) رضي الله عنه: "قول الدّاني(3) في الألف ''لا تدغم في شيء كما لا يدغم المتحرّك''، ليس ع/١٤٠ بشيء لأنّ الألف لا تدغم البتّة، والمتحرّك تحذف حركته ويدغم؛ ووجه من أخذ في قوله [تعالى]: ﴿بالسّوِ إلا﴾(4) بالنّقل لقالون(5)، أنّه جارٍ على أصل التّسهيل، وذلك أنّ الهمزة إذا كان قبلها واو ساكن أصلي، فإنّ تسهيلها بنقل الحركة إليه، نصّ على ذلك سيبويه(6)؛ ووجه من أخذ فيه بالإبدال والإدغام، أنّه أجرى [فيه](7) الأصليّ مجرى الزّائد، نصّ عليه يونس(8). ولم يجز عند الآخذين بهذين الوجهين تسهيلها بين بين، لأنّهم لو فعلوا ذلك لقرّبوها من الياء السّاكنة، وقبلها واو ساكنة، فيؤدّي ذلك إلى شبه التقاء ساكنين، ولم يكرهوا ذلك فيما قبله ألف، نحو: ﴿هؤلاء ان كنتم﴾(9)، لأصالة الألف وقوّة المدّ الّذي فيها، ولأنّها لا تقبل الحركة، لأنّها لو حرّكت لتحوّلت إلى حرف آخر". قال المهدويّ(10) في 'الشّرح': "والفرق بين الألف وبين الواو والياء، أنّ الألف هي أمّ حروف المدّ واللّين، فالمدّ الّذي فيها ألزم وأزيد من المدّ الذي في الواو والياء، لأنّه لا يفارقها في حال من الأحوال، إذ كانت لا تتحرّك البتّة، والواو والياء قد يتحرّكان، فيذهب المدّ الّذي فيهما"(11). قال بعضهم ووجه من أخذ في ذلك بالتّسهيل بين بين، [أنّه](12) أجراه على نظائره، ح/٨٩ ولم يستثقل من اجتماع السّاكنين، ما كان يستثقل في: ﴿النّبي إلا﴾(13)، لاختلاف السّاكنين وهما الياء والواو. قلت: وقد تقدّم أنّ مذهب الكوفيّين، إجراء الياء والواو مجرى الألف،

(1) البقرة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) يوسف، جزء من الآية: 53 ، ورقم السّورة: 12.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 266 من قسم التحقيق.

(9) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 32.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسختي 'ح' و'ق'.

(13) الأحزاب، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 33.

في تخفيف الهمزة بعدها بين بين. قال الدّاني(1) في 'الاقتصاد': "وذلك ضعيف هنا"، قال: "ولا يجيز الحُذّاق من القرّاء والنّحويّين، في التّسهيل غير الوجه الأوّل، لوقوع الهمزة متطرّفة وقبلها واو ساكنة"، يريد بالوجه الأوّل الإبدال والإدغام. وقال في 'الإيضاح' نحوه.

الإعراب: وسهِّل: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب.الأخرى: مفعول. لقالون: متعلّق بـ'سهّل'. وما: مبتدأ. أدّى: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. لجمْع: متعلّق بـ'أدّى'. السّاكنين: مضاف إليه. أدغما: فعل ماض مبنيّ للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'ما'، والألف لإطلاق القافية، والجملة في موضع خبر المبتدإ. 'في حرفي': خبر مبتدإ محذوف، تقديره: ذلك في حرفي. الأحزاب: مضاف إليه. بالتّحقيق: متعلّق بـ'في حرْفي'. والخُلْف: مبتدأ. 'في بالسّوء': في موضع الخبر، وهو محكي، أي الخلف ثابت في ﴿بالسّوء﴾(2). في الصدّيق: متعلّق بـ'في بالسّوء'. ثمّ قال:

[98] وَسَهِّلِ الأُخْرَى إِذَا مَا انْضَمَّتَا **** وَرْشٌ وَعَنْ قَالُونَ عَكْسُ ذَا أَتَا

[99] وَقِيلَ بَلْ أَبْدَلَ الأخْرَى وَرْشُنَا **** مَدّاً لَدَى الْمَكْسُورَتَيْنِ وَهُنَا

لـمّا فرغ من حكم المكسورتين، أخذ في بيان حكم المضمومتين، وهو القسم الثّالث: وذلك موضع واحد حسبما تقدّم، وقد رتّب عليه الحكمين جميعاً. فقوله: ع/١٤١

وَسَهِّلِ الأُخْرَى إِذَا مَا انْضَمَّتَا **** وَرْشٌ.....................

أخبر أنّ ورشا(3) يسهّل الثّانية من المضمومتين، وهي الّتي عبّر عنها بالأخرى، وذلك على حكمها، فيجعلها بين الهمزة والواو، لأنّه أطلق اللّفظ بالتّسهيل، وفي ضمنه [أنّ](4) الأولى محقّقة. وقوله:

وَقِيلَ بَلْ أَبْدَلَ الأخْرَى وَرْشُنَا **** مَدّاً.....................

أخبرأنّ ورشا يُبدل الثّانية من المكسورتين ياءً ساكنة، ومن المضمومتين واواً ساكنة، وذلك معنى قوله: 'مدّاً'، أي حرف مدّ، فهو على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مُقامه. وأشار بقوله: 'وهنا' إلى المضمومتين، فذكر النّاظم عن ورش في الثّانية من المضمومتين، التّسهيل والبدل، واستدرك البدل له في المكسورتين. واعلم أنّ الآخذين برواية أبي يعقوب(5) لورش، اختلفوا في المضمومتين، فأكثرهم يبدلون الثّانية واواً خالصة، وبعضهم يسهّلونها بين بين. ذكر ذلك الدّاني في 'الإيضاح'،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) يوسف، حزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 12.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'. وذكر في 'جامع البيان' و'التّمهيد'، البدل من رواية أبي يعقوب(1) خاصّة. وذكر في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(2)، و'التّعريف'(3)، و'التّلخيص'، و'الموجز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، التّسهيل بين بين خاصّة. وذكر ابن الباذش(4) في 'الإقناع'، أنّ ورشا(5) يبدل الثّانية واواً، قال: "والوجه بين بين"(6).

واعلم أنّك إذا أخذت لورش في المضمومتين بإبدال الثّانية واواً، فلا تزيد في مدّها، لأنّها عارضة في الوصل. قال الدّاني(7) في 'إيجاز البيان': "وحكى لي خلف بن إبراهيم(8) عن قراءته، أنّ الثّانية تُجعل واوًا مضمومة، على نحو ما روى لي في ﴿هؤلاءِ انْ كنتم﴾(9)، و﴿على البغاءِ انَ أردن﴾(10)، من جعلها ياءً مكسورة. وقال في 'التّلخيص': "وقد أخذ ذلك عليّ خلف بن إبراهيم، بجعل الثّانية واوا مضمومة بدلا من الهمزة". وقال في 'الإيضاح': "وقال لي الخاقاني(11) عند قراءتي عليه، عن أصحابه عن النّحّاس(12) عن أبي يعقوب، عن ورش أنّه يجعلها واوا مضمومة خفيفة الضمّة، كجعله إيّاها ياءً خفيفة الكسْرة، في ﴿هؤلاءِ انْ﴾ و﴿على البغاءِ انْ﴾". وقال في 'جامع البيان'(13) نحوه. قال في 'التّلخيص': "ورأيت أبا غانم بن أحمد(14)، وأبا بكر بن علي – يعني الأدفُويّ(15) - يذهبان إلى ذلك في كتابيهما". وقال في 'إيجاز البيان': "وقد رأيت أبا غانم، ومحمّد بن عليّ يذهبان إلى ذلك، وهو نصّ قولهما ح/٩٠ في كتابيهما". قال: "وكذلك نصّ عليه إسماعيل النّحّاس عن أصحابه عن ورش". وقال في 'جامع البيان': "ورأيت أبا غانم وأصحابه قد نصّوا على

٣٠١

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق. وانظر 'جامع البيان' للداني: 94.

(2) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 37.

(3) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الدّاني: 59.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 238، بتحقيق المزيدي.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) و(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(9) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(10) النّور، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 24.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 94.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 103 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

ذلك عن ورش(1)، وترجموا عنه بهذه التّرجمة"(2). وقال في 'الإيضاح' نحوه. قال في 'جامع البيان':
"وقال إسماعيل النّحّاس(3)، عن أصحابه عن ورش في كتاب 'اللّفظ': ﴿أولياء اولئك﴾(4): تمدّ الألف الأخيرة من ﴿أولياء﴾، وتهمزها وترفعها، ولا تهمز ألف ﴿اولئك﴾، ولكنّك تجعلها واوًا مرفوعة"، قال: "وهذا موافق للّذي ع/١٤٢ رواه لي خلف بن إبراهيم(5) عن أصحابه، وأقرأني به عنهم، وذلك أيضا على غير قياس"(6). قلت: و لم يتعرّض النّاظم لذكر هذه الرّواية، إذ لا عمل عليها عند الأئمّة، و لم أقرأ بها على أحد ممّن لقيته. وقد تقدّم أنّ شيخنا الأستاذ أبا عبد الله القيجاطي(7) - رضي الله عنه - يقول في رواية الياء المكسورة في: ﴿هؤلاء انْ كنتم﴾(8)، و﴿على البغاء انَ اَردن﴾(9): إنّها لحن، فكذلك تكون هذه الرّواية عنده لحناً. وقرأت الثّانية من المتّفقتين بالفتح والكسر والضّمّ، على أكثر من قرأت عليه لورش بالبدل. وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه، يأخذ فيها بالتّسهيل بين بين، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ، وكان - رحمه الله - يحتجّ للتّسهيل، بأنّ عليه أكثر رُواة ورش، وأنّ رواية المصريّين في ذلك أتت بالمدّ، فحملها قوم على البدل، وآخرون على التّسهيل، وأنّ البدل ليس على وجْه سائغ في العربيّة، ويؤدّي - في أكثر المواضع - إلى اجتماع ساكنين، على غير شرطيهما، قال: "فالأخذ له بشيء متّفق على روايته، سائغ في العربيّة - وهو التّسهيل - أولى". قلت: وعلى تسهيل الهمزة الثّانية، في هذا الفصل لورش بين بين، اقتصر أبو الحسن بن غلبون(10) في 'التّذكرة'(11)، وابن سوار(12) في 'المستنير'، والعطّار(13)

٣٠٢

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) و(6) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 94.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(4) الأحقاف، جزء من الآية: 32 ، ورقم السّورة: 46.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(9) النّور، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 24.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 1\116-117.

(12) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(13) هو الحسن بن علي بن عبد الله، أبو عليّ العطار البغدادي، قرأ على أبي الفرج النّهرواني وإبراهيم الطبري وأبي الحسن الحمامي، وقرأ عليه أبو طاهر بن سوار؛ وروى عن أبي حفص الكتاني، وعنه أبو بكر بن الخطيب، توفي سنة: 447 هـ، وله 'الإقناع'. انظر 'غاية النهاية': 1\224، و'معرفة القرّاء': 1\413، و'تاريخ بغداد': 7\392.

في 'الإقناع'. وقوله: 'وَعَنْ قَالُونَ عَكْسُ ذَا أَتَى'، أخبر أنّ قالون(1)، يسهّل الأولى ويحقّق الثّانية، لأنّه عكس ما ذكر عن ورش(2)، من التّسهيل المشار إليه بقوله: 'ذا'.

قال الدّاني(3) في 'الإيضاح': "وعلّة من حقّق الأولى وسهّل الثّانية، أنّه استثقل اجتماع الهمزتين لـمّا التقتا، وقد قصد بهما الاتّصال دون القطع، فلذلك حقّق الأولى وسهّل الثّانية، فجعلها بين الهمزة والواو السّاكنة، الّتي حركتها منها، إذ هي أولى بها لقربها منها، وإنّما كانت الثّانية بالتّسهيل أولى عنده، لأنّه إنّما كره الثّقل باجتماع الهمزتين، والثّقل إنّما حدث بالثّانية(4)، فلذلك خصّها بالتّسهيل". قلت: ووجه إبدال الثّانية واواً على رواية المصريّين، أنّه أراد تخفيفها، ورأى أنّ همزة بين بين في زنة المحقّقة، وأنّ النّطق بالواو السّاكنة، أسهل من النّطق بهمزة بين بين، فأبدلها واواً خالصة على غير قياس، وا لله أعلم.

قال الدّاني في 'الإيضاح': "وعلّة من سهّل الأولى وحقّق الثّانية، أنّه كره اجتماع الهمزتين لـمّا التقتا، فلذلك سهّل الأولى فجعلها بين الهمزة والواو السّاكنة، لانضمامها وكون الألف قبلها، فقرّبها من الحرف الّذي منه حركتها لقربه منها، فكان أولى بها من غيره، وحقّق الثّانية"، قال: "وكانت الأولى عنده أوْلى بالتّسهيل، إذ كانت طرفاً، والتّغيير فيما كان طرفاً أكثر في كلام العرب؛ وتشبيها أيضا بتخفيف الإدغام في المثْلين، إذا اجتمعا كما تقدّم"، قال: "فإن قال قائل: لِـمَ حذف قالون الأولى ع/١٤٣ من المفتوحتين، ولم يسهّلها بين بين، كما فعل بالأولى من المكسورتين والمضمومتين؟ فيقال له: إنّه لو سهّلها بين بين، لقربت من الألف وقبلها ألف، فرأى أنّ حذفها أسهل من تخفيفها فحذفها، ولا يلقى(5) مثل هذا(6) في المكسورة والمضمومة بعد الألف، لاختلاف الهمزة المسهّلة مع ما قبلها". قال الشّريشيّ(7) في 'الشّرح': "فإن قيل: من أين يعلم أنّه أسقط الأولى وحقّق الثّانية، ولعلّه أسقط الثّانية وحقّق الأولى، فإنّ اللّفظ يكون واحداً إذ ذاك؟"، قال: "فالجواب أنّه لّما سهّل الأولى من المكسورتين والمضمومتين، ولم يكن في ذلك شكّ، علمنا أنّ مذهبه تسهيل الأولى في الأنواع الثّلاثة، فحكمنا بحذفها ح/٩١ حين تعذّر تسهيلها"(8). قلت: لا يتعذّر تسهيلها، بل

٣٠٣

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) في نسختي 'ح' و'ق': من الثانية.

(5) في 'ح' و'ق': لم يلق؛ (6) في 'ح' و'ق': مثل ذلك.

(7) أُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(8) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 345-346.

يسوغ النّطق به، وبذلك قرأ حُميد الأعـرج(1)، إلّا أنّ الحـذف أخـفّ منـه. وقـد قـال سيبويه(2): "والألف تحتمل أن يكون الحرف المهموز بعدها بين بين، لأنّها مدّ"(3).

الإعراب:

وسهّل: فعل ماض. الأخرى: مفعول. إذ: ظرف زمان لما يأتي، وفيه معنى الشّرط، والعـامل فيه جوابه، وهو محذوف دلّ عليه ما قبله، والتّقدير: إذا انضمّت سهّلها. ما: زائدة، على حدّ قوله تعالى: ﴿حتّى إذا ما جاءوها﴾(4). انضمّتا: فعل ماض وفـاعل، والجملـة في موضـع خفـض بـ'إذا'. ورش: فاعل. وعن قالون: متعلّق بـ'أتى'. عكس: مبتدأ. ذا: مضاف إليه. أتى: فعل مـاض، والفـاعل مضمر يعود على 'العكس'، والجملة في موضع خبر المبتدإ. وقيل: فعل ماض مبني لمـا لم يسـمّ فاعلـه، وقد تقدّم الكلام قبل هذا على أصله. بل: حرف إضـراب. أبـدل: فعـل مـاض. الأخـرى: مفعـول. ورشنا: فاعل ومضاف إليه. مدّاً: مفعول ثان. لدى: ظرف مكان، والعامل فيه 'أبدل'. المكسـورتين: مخفوض بالظّرف. وهنا: ظرف مكان معطوف على 'لدى'، والعامل فيه 'أبدل'. و'بل' مـا بعدهـا في موضع المفعول الذي لم يسمّ فاعله بـ'قيل'. ثمّ قال:

[100] ثُـمَّ إِذَا اخْـتَـلَفَـتَـا وَانْـفَـتَـحَتْ **** أَولاَهُمَا فَـإِنَّ الأُخْرَى سَـهِّلَتْ

[101] كَالْيَا وَكَالْوَاوِ وَمَهْمَا وَقَعَـتْ **** مَـفْـتُـوحَـةً وَاوًا وَيَـاءً أُبْـدِلَـتْ

ثبت فـي رواية الـحضرمي(5) والبلفيقي(6): 'واواً وياءً'، وكذا وقفت عليه بـخطّ النّـاظم؛ وفـي رواية الـمكناسي(7): 'ياءً وواواً'، بتقديم الياء على الواو. ولـما انقضى كلامه فـي الـمتّفقتين، أخذ يتكلّم فـي الـمختلفتين، وهما فـي كتاب الله على خـمسة أقسـام: الأوّل: أن تكـون الأولـى مـفـتوحة والـثّانية مـكسورة، وجـمـلة ذلك تسـعـة عـشر مـوضعا، فـي 'الـبقرة' مـوضـع: ﴿شهداء اذ حـضـر﴾(8)؛ وفـي 'الـمـائـدة' ثـلاثـة مـواضـع: ﴿الـبغـضاء الـى﴾(9)، ﴿الـبغـضاء الـى﴾(10)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 297 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\547.

(4) فصّلت، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 41.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، جزء من الآية: 133، ورقم السّورة: 2.

(9) المائدة، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 5.

(10) المائدة، جزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 5.

﴿عن أشياء انْ تبد﴾(1)؛ وفي 'الأنعام' موضع:﴿شهداء ع/١٤٤ اذ وصّاكم﴾(2)،؛ وفي 'التّوبة' موضعان: ﴿أولياء انِ استحبّوا﴾(3)، ﴿إن شاء إنّ الله﴾(4)؛ [وفي 'يونس' موضع: ﴿شركاء ان﴾(5)؛ وفي 'يوسف' موضعان: ﴿والفحشاء انّه﴾(6)، ﴿وجاء اخوة﴾(7)](8)؛ وفي 'الكهف' موضع: ﴿أولياء انّا أعتدنا﴾(9)؛ وفي 'مريم' موضع: ﴿زكرياء اذ نادى﴾(10)؛ وفي 'الأنبياء، موضعان: ﴿الدعاء اذا ما ينذَرون﴾(11)، ﴿وزكرياء اذ نادى﴾(12)؛ وفي 'الشّعراء' موضع: ﴿نبأ ابراهيم﴾(13)؛ وفي 'النمل' موضع: ﴿الدّعاء اذا ولّوا﴾(14)؛ وفي 'الرّوم' موضع: ﴿الدّعاء اذا ولّوا﴾(15)؛ وفي 'السّجدة' موضع: ﴿الماء الى الارض﴾(16)؛ وفي 'الحجرات' موضع: ﴿تفيء الى﴾(17).

القسم الثّاني: أن تكون الأولى مفتوحة، والثانية مضمومة، وذلك موضع واحد في 'المومنين': ﴿جاء امّة﴾(18)، وليس في القرآن غيره.

القسم الثّالث: أن تكون الأولى مكسورة والثّانية مفتوحة، وجملة ذلك على قراءة نافع(19)

٣٠٥

---

(1) المائدة، حزء من الآية: 101، ورقم السّورة: 5.

(2) الأنعام، حزء من الآية: 144، ورقم السّورة: 6.

(3) التّوبة، حزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 9.

(4) التّوبة، حزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 9.

(5) يونس، حزء من الآية: 66، ورقم السّورة: 10.

(6) يوسف، حزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 12.

(7) يوسف، حزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 12.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(9) الكهف، حزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 18.

(10) مريم، بعض الآيتين: 2 و3، ورقم السّورة: 19. وزكريا: هو زكريا بن برخيا أبو يحيى النبي، من ذرية داود عليه السلام. انظر في خبره 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 638.

(11) الأنبياء، حزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 21.

(12) الأنبياء، جزء من الآية: 89، ورقم السّورة: 21.

(13) الشّعراء، حزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 26.

(14) النّمل، حزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 27.

(15) الرّوم، حزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 30.

(16) السّجدة، حزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 32.

(17) الحجرات، حزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 49.

(18) المومنون، حزء من الآية: 44 ، ورقم السّورة: 23.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

ستّة عشر موضعا: في 'البقرة' موضعان: ﴿من خطبة النّساء او اكننتم﴾(1)، ﴿من الشّهداء انْ تضلّ﴾(2)؛ وفي 'النّساء' موضع: ﴿هؤلاء اهدى﴾(3)؛ وفي 'الأعراف' ثلاثة مواضع: ﴿بالفحشاء اتقولون﴾(4)، ﴿هؤلاء اضلّونا﴾(5)، ﴿من السماء او ممّا رزقكم الله﴾(6)؛ وفي 'الأنفال' موضع: ﴿من السّماء اويتنا﴾(7)؛ وفي 'يوسف' موضعان: ﴿قبل وعاء اخيه﴾(8)، ﴿ثمّ استخرجها من وعاء اخيه﴾(9)؛ وفي 'الأنبياء' موضع: ﴿هؤلاء الهة﴾(10)؛ وفي 'الفرقان' موضعان: ﴿هؤلاء ام هم﴾(11)، ﴿مطر السّوء افلم﴾(12)؛ وفي 'الشّعراء' موضع: ﴿من السّماء اية﴾(13)؛ وفي 'الأحزاب' موضع: ﴿ولا أبناء اخواتهنّ﴾(14)؛ وفي 'الملك' موضعان: ﴿من في السّماء انْ يخسف﴾(15)، ﴿من في السّماء انْ يرسل﴾(16).

القسم الرّابع: أن تكون الأولى مضمومة، والثّانية مفتوحة، وجملة ذلك على قراءة نافع(17) ثلاثة عشر موضعا: في 'البقرة' موضع: ﴿السّفهاء الا﴾(18)؛ وفي 'الأعراف' موضعان: ﴿أن لو نشاء اصبناهم﴾(19)،

٣٠٦

(1) البقرة، حزء من الآية: 235، ورقم السّورة: 2.

(2) البقرة، حزء من الآية: 282، ورقم السّورة: 2.

(3) النّساء، حزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 4.

(4) الأعراف، حزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 7.

(5) الأعراف، حزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 7.

(6) الأعراف، حزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 7. (7) الأنفال، حزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 8.

(8) يوسف، بعض آية: 76، ورقم السّورة: 12. والمقصود بأخيه في الآية بنيامين بن يعقوب أخو يوسف النبي عليه السلام. انظر خبره في 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 297.

(9) يوسف، حزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 12.

(10) الأنبياء، حزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 21.

(11) الفرقان، حزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 25.

(12) الفرقان، حزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 25.

(13) الشّعراء، حزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 26.

(14) الأحزاب، حزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 33.

(15) الملك، حزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 67.

(16) الملك، حزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 67.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(18) البقرة، حزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 2.

(19) الأعراف، حزء من الآية: 100، ورقم السّورة: 7.

﴿من تشاء انت﴾(1)؛ وفي 'التّوبة' موضع: ﴿سوء اعمالهم﴾(2)؛ وفي 'هود' موضع: ﴿ويا سماء اقلعي﴾(3)؛ وفي 'يوسف' موضع: ﴿الملأ افتوني﴾(4)؛ وفي 'إبراهيم' موضع: ﴿ما يشاء الم تر﴾(5)؛ وفي 'النّمل' موضعان: ﴿الملأ افتوني﴾(6)، ﴿الملأ ح/٩٢ ايّكم﴾(7)؛ وفي 'الأحزاب' موضعان: ﴿النبيء اوْلى﴾(8)، ﴿النبيء انْ يستنكحها﴾(9)؛ وفي 'فصّلت' موضع: ﴿جزاء اعداء الله﴾(10)؛ وفي 'الممتحنة' موضع: ﴿والبغضاء ابدا﴾(11).

والقسم الخامس: يأتي بيانه بعد هذا إن شاء الله. واعلم أنّ هذه الأقسام الأربعة لها حكم واحد، وهو تحقيق الأولى وتخفيف الثّانية لورش(12) وقالون(13)، وهو ظاهر لفظ النّاظم، لأنّه أطلق الحكم فالمراد به نافع(14). وتخفيفها على ضربين: أحدهما بين بين: وهو إذا كانت الأولى مفتوحة، وسواء كانت الثّانية مكسورة أو مضمومة، وقد بيّن ذلك بقوله:

[100] ثُمَّ إِذَا اخْتَلَفَتَا وَانْفَتَحَتْ **** أُولاَهُمَا فَإِنَّ الأُخْرَى سَهِّلَتْ

فأخبر أنّ الثّانية تسهّل إذا انفتحت الأولى، وهي الّتي كنى عنها بالأخرى، وذلك على حركتها، فالمكسورة بين الهمزة والياء، والمضمومة بين الهمزة والواو، وهذا معنى قوله: 'كالياء وكالواو'، فقوله: ع/١٤٥ 'كالياء' راجع إلى المكسورة، 'وكالواو' راجع إلى المضمومة.

والضّرب الثّاني إبدالها: وهو إذا كانت الثّانية مفتوحة، وسواء كانت الأولى مكسورة أو مضمومة، وقد بيّن ذلك بقوله: 'ومهما وقعت مفتوحة' - يعني الأخيرة - وهي الّتي ذكر تسهيلها بعد

٣٠٧

(1) الأعراف، جزء من الآية: 155، ورقم السّورة: 7.

(2) التّوبة، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 9.

(3) هود، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 11.

(4) يوسف، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 12.

(5) إبراهيم، جزء من الآيتين: 27 و28، ورقم السّورة: 14.

(6) النّمل، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 27.

(7) النّمل، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 27.

(8) الأحزاب، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 33.

(9) الأحزاب، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 33.

(10) فصّلت، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 41.

(11) الممتحنة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 60.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

المفتوحة، فأخبر أنّها تبدل إذا انفتحت، فتبدل بعد الكسرة ياءً، وبعد الضمّة واواً، فقوله: 'ياءً' يرجع إلى الّتي بعد المكسورة، وقوله: 'واواً' يرجع إلى الّتي بعد المضمومة. قال الدّاني(1) في 'الإيضاح'، في الهمزتين إذا كانت الأولى مفتوحة والثّانية مكسورة: "فعلّة من سهّل الثّانية وحقّق الأولى، أنّه قصد التّخفيف، لثقل الهمزتين لـمّا اتّصلتا، فلذلك حقّق الأولى وسهّل الثّانية، لأنّ الثّقل بها حصل، فجعلها بين الهمزة والياء السّاكنة، لانكسارها وتحرّك ما قبلها، وكان تقريبها من الحرف الّذي منه حركتها، أولى بها لقربه منها، بوجود ماهو منه فيها وهو الكسرة؛ ولم يقلبوها ياءً، كراهة أن يخرجوها بذلك عن أصلها من الهمز، من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، فلذلك جعلوها بين بين، إشارة إلى الهمز الّذي هو أصلها". قال ابن مهلّب(2) في 'الشّرح': "فإن قيل لك فلِمَ لم يُدْخل ـ يعني قالون(3) ـ بين المسهّلة والمحقّقة ألفاً في قوله [تعالى]: ﴿شهداء اذحضر﴾(4)، و﴿الدّعاء اذا﴾(5)، ونحوهما، كما فعل في ﴿أ ينّكم﴾(6) ونحوه؟" قال: "فالجواب: أنّ الهمزتين المتلاصقتين في كلمة، لا يجوز أن يفصل بينهما، فلمّا كانتا كذلك، استثقل اجتماعهما فحال بينهما بألف، وفعل ذلك بهما وإن كان قد سهّل الثّانية، لأنّ الاستثقال باق مع التّسهيل كما ذكرنا"، قال: "فأمّا قوله [تعالى]: ﴿شهداء اذ﴾ ونحوه، فلا يشبه ﴿أينّكم﴾ ونحوه، لأنّ الهمزة فيه من كلمتين، يجوز لك أن تفصل بينهما، فلمّا كانتا كذلك، استغنى بتسهيل الثّانية عن إدخال ألف بينهما، إذ الانفصال فيها يغني عن إدخال الألف". قال الدّاني في 'الإيضاح' في الهمزتين، إذا كانت الأولى مفتوحة والثّانية مضمومة: "وعلّة من حقّق الأولى وسهّل الثّانية، أنّه استثقل اتّصال الهمزتين، فلذلك سهّل الثّانية، لحدوث الثّقل بها، فجعلها بين الهمزة والواو السّاكنة، لأنّها مضمومة قبلها حركة، فلذلك نحا بها نحو الحرف الّذي منه حركتها، لأنّه أولى بها من غيره لقربه منها، بلزوم ما هو منه فيها وهو الضّمّة، ولم يبدلها واواً محضة لأنّ أصلها الهمز، فكره أن يسهّلها على ما يخرجها عن أصلها، وقد قُدر على تسهيلها على ما لا يخرجها عنه، وهو جعلها بين بين، فلذلك ألزمه إيّاه". قال في 'إرشاد المتمسّكين': "ولا يجوز في المفتوحة المضموم ما قبلها، ع/١٤٦ ولا في المفتوحة المكسور ما قبلها، إذا سهّلت غير البدل بالحرف الّذي منه حركة ما قبلها، فإن قال قائل: لِمَ لَمْ تُجْعل بين بين حين سهّلت، كما

٣٠٨

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 133، ورقم السّورة: 2.

(5) الأنبياء، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 21.

(6) الأنعام، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 6.

فُعِل بالمضمومة المفتوح ما قبلها وبالمكسورة المفتوح ما قبلها؟" قال: "فالجواب أنّها لو جعلت بين بين في هذين الموضعين، لصارت المفتوحة المضموم ما قبلها بين الهمزة والألف، ح/٩٣ وكذلك المفتوحة المكسور ما قبلها، والألف لا يكون ما قبلها مضموما ولا مكسورا، فكذلك ما قرب منها، فألزمت حينئذ البدل لذلك". وقال في 'الإيضاح'، و'جامع البيان'(1)، و'التّمهيد'، و'إيجاز البيان' نحوه. وقال المهدويّ(2) في 'الشّرح'(3) و'التّحصيل'، وابن مطرّف(4) في 'الإيضاح' و'البديع'، وابن الباذش(5) في 'الإقناع'(6) و'شرح الحصريّة' نحوه.

قلت: وهذا الّذي ذكره الدّاني(7)، والمهدويّ، وابن مطرّف، وابن الباذش، في تسهيل الهمزة المفتوحة، إذا انضمّ ما قبلها أوانكسر، قد نصّ عليه سيبويه(8) فقال: "واعلم أنّ كلّ همزة كانت مفتوحة، وكان قبلها حرف مكسور، فإنّك تبدل مكانها ياءً في التّخفيف، وذلك قولك في 'المِئَر' 'مِيَر'، وفي 'يريد أن يقرئَك' 'يقريَك'، ومثل ذلك 'من غلام يَبيك' إذا أردت 'من غلام أبيك'. فإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمّة، وأردت أن تخفّف أبْدلت مكانها واواً، كما أبدلت مكانها ياءً حيث كان ما قبلها مكسورا، وذلك قولك في 'التّؤدة': 'تَوَدة'، وفي 'الجُؤَن': 'جُوَن'(9)، وتقول: 'غلام وَبيك'، إذا أردت 'غلام أبيك'، وإنّما منعك أن تجعل الهمزة ها هنا بين بين، من قِبَل أنّها مفتوحة، فلم تستطع أن تنحوَ بها الألف وقبلها كسرة أو ضمّة، كما أنّ الألف لا يكون ما قبلها مكسوراً ولا مضموما، فكذلك لم يجئ ما يقرُب منها في هذه الحال"(10).

الإعراب: ثمّ: حرف عطف. إذا: ظرف زمان لما يأتي، وفيه معنى الشّرط، والعامل فيه جوابه. اختلفتا: فعل ماض وفاعل. وانفتحت: فعل ماض. أولاهما: فاعل ومضاف إليه. فإنّ: 'الفاء' جواب 'إذا'، و'إنّ': حرف توكيد ونصب. الأخرى: اسم 'إنّ'. سهّلت: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على الأخرى، والجملة في موضع خبر 'إنّ'،

٣٠٩

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 95.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 28.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\414.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(9) الجون: مفردها جُؤْنة: وهي قُفّة مغشّاة بجلد، تتّخذ ظرفا لطيب العطار. انظر 'القاموس المحيط': مادّة (جأن).

(10) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\543.

والتّقدير:مسهّلة. 'كالياء وكالواو': في موضع الحال من الضّمير في 'سهّلت': أي سهّلت بين بين. ومهْما: من الأسماء التي يجازى بها، وهي مركّبة من 'ما' الجزائية و'ما' المؤكّدة، وهاؤها على هذا مبدلة من ألف. وقيل هي مركّبة من 'مهْ' ـ بمعنى اكفُفْ ـ و'ما' الجزائية؛ والأوّل هو الوجه فيها، واستعملها النّاظم هنا بمعنى 'متى'، كما فعل الشّاطبي(1) في قصيدته، فتكون على هذا منتصبة بالفعل بعدها، قال الزّمخشري(2) في 'الكشّاف': "وهذه الكلمة في عداد الكلمات، التي يحرّفها من لا يد له في علم العربية، فيضعُها غير موضعها، ويحسب 'مهما' بمعنى 'متى' ويقول: مهما جئتني أعْطيتك، ع/١٤٧ وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء"(3). ولو قال النّاظم في موضع 'ومهما' 'وإن ما'، 'إن' الشّرطية و'ما' الزّائدة، لم يقع عليه اعتراض. وقعت: فعل ماض في موضع جزم بـ'مهْما'، والفاعل مضمر يعود على 'الأخرى'. مفتوحة: حال من الضّمير في 'وقعت'، والعامل فيه 'وقعت'. واوًا :مفعول ثان مقدّم، وياءً: معطوف؛ وعلى الرّواية الأخرى، ياءً: مفعول ثان مقدّم، وواوًا: معطوف. أبدلت: فعل ماض مبني للمفعول، في موضع جزم بـ'مهما'، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'الأخرى'، والجملة جواب 'مهما'. ثمّ قال:

[102] وَإِنْ أَتَتْ بِالْكَسْرِ بَعْدَ الضَّمِّ **** فَالْخُلْفُ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ

[103] فَمَذْهَبُ الأَخْفَشِ وِالْفَرَّاءِ **** إِبْدَالُهَا وَاوًا لَدَى الأَدَاءِ

[104] وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ ثُمَّ سِيبَوَيْهْ **** تَسْهِيلُهَا كَالْيَاءِ وَالْبَعْضُ عَلَيْهْ

هذا هو القسم الخامس من المختلفتين، وهو أن تكون الأولى مضمومة والثّانية مكسورة، وجملة ذلك على قراءة نافع(4) سبعة وعشرون موضعا: في 'البقرة' ثلاثة مواضع: ﴿من يشاء الى صراط مستقيم، قد نرى﴾(5)، ﴿من يشاء الى صراط مستقيم، [أم حسبتم﴾](6)، ﴿الشّهداء [اذا ما دعوا﴾(7)؛ وفي 'آل عمران' موضعان: ﴿من يشاء انّ في ذلك﴾(8)، ﴿ما يشاء اذا قضى﴾](9)؛ وفي 'الأنعام' موضع:

٣١٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 4 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الكشاف' للزّمخشري: 2\107، عند تفسير الآية: 132 من سورة الأعراف.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، حزء من الآية: 142، ورقم السّورة: 2.

(6) البقرة، حزء من الآية: 213، ورقم السّورة: 2 ؛ وما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(7) البقرة، حزء من الآية: 282، ورقم السّورة: 2.

(8) آل عمران، حزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 3.

(9) آل عمران، حزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 3 ؛ وما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

﴿من يشاء انّ ربّك﴾(1)؛ وفي ح/٩٤ 'الأعراف' موضع: ﴿وما مسّني السّوء انَ أنا﴾(2)؛ وفي 'يونس' موضع: ﴿من يشاء الى صراط﴾(3)؛ وفي 'هود' موضع: ﴿ما نشاء الى [أجل']﴾(4)؛ وفي 'يوسف' موضع: ﴿لما يشاء انّه﴾(5)؛ وفي 'مريم' موضع: ﴿يا زكرياء انّا﴾(6)؛ وفي 'الحجّ' موضع: ﴿ما نشاء الى أجل﴾(7)؛ وفي 'النّور' ثلاثة مواضع: ﴿شهداء الا أنفسهم﴾(8)، ﴿ما يشاء انّ ا لله﴾(9)، ﴿من يشاء الى صراط﴾(10)؛ وفي 'النّمل' موضع: ﴿الملأ انّي ألقي﴾(11)؛ وفي 'الأحزاب' موضعان: ﴿النّبيء انّا أرسلناك﴾(12)، ﴿النّبيء انّا أحللنا﴾(13)؛ وفي 'فاطر' أربعة مواضع: ﴿ما يشاء انّ ا لله﴾(14)، ﴿الفقراء الى ا لله﴾(15)، ﴿العلماء انّ ا لله﴾(16)، ﴿السّيّء الاّ بأهله﴾(17)؛ وفي 'الشّورى' موضعان: ﴿لمن يشاء اناثاً﴾(18)، ﴿ما يشاء انّه﴾(19)؛ وفي 'الممتحنة' موضع: ﴿النّبيء اذا جاءك﴾(20)؛ وفي 'الطّلاق' موضع: ﴿النّبيء اذا طلّقتم﴾(21)؛

٣١١

(1) الأنعام، حزء من الآية: 83، ورقم السّورة: 6.

(2) الأعراف، حزء من الآية: 188، ورقم السّورة: 7.

(3) يونس، حزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 10.

(4) هود، حزء من الآية: 87، ورقم السّورة: 11.

(5) يوسف، حزء من الآية: 100، ورقم السّورة: 12.

(6) مريم، حزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 19.

(7) الحجّ، حزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 22.

(8) النّور، حزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 24.

(9) النّور، حزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 24.

(10) النّور، حزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 24.

(11) النّمل، حزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 27.

(12) الأحزاب، حزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 33.

(13) الأحزاب، حزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 33.

(14) فاطر، حزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 35.

(15) فاطر، حزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 35.

(16) فاطر، حزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 35.

(17) فاطر، حزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 35.

(18) الشّورى، حزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 42.

(19) الشّورى، حزء من الآية: 27 و51، ورقم السّورة: 42.

(20) الممتحنة، حزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 60.

(21) الطّلاق، حزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 65.

وفي 'التّحريم' موضع: ﴿النّبيء الى بعض﴾(1)، وليس في القرآن عكس هذا القسم الخامس، ويوجد في الكلام. قال الدّاني(2) في 'الإيضاح': "واعلموا أنّه لم يلْتق في كتاب الله تعالى همزتان، الأولى منهما مكسورة والثّانية مضمومة، وقد تلتقيان كذلك في الكلام، كقولك: سررت بدعاءِ أُمّك، وشربت من ماءِ أُختك، وابتهجت بلقاءِ أُميّة، ونزلت بِفِنَاءِ أُميْمة". فأخبر النّاظم أنّ أهل العلم اختلفوا في هذا القسم الخامس، فقال: إنّ مذهب الأخفش(3) والفرّاء(4) إبدالها واوا، ومذهب الخليل(5) وسيبويه(6) وبعض ع/١٤٨ القرّاء تسهيلها بين الهمزة والياء، وهو معنى قوله: 'كالياء'، وهذا الحكم الذي ذكره النّاظم مطلق، فالمراد به ورش(7) وقالون(8). قال الدّاني في 'الاقتصاد': "واختلف العلماء من القرّاء والنّحويّين، في كيفية التّخفيف لها فيه فقال بعضهم: تجعل بين بين، فتكون كالياء المختلسَةِ الكسْرة، وهو مذهب الخليل وسيبويه، الّذي لا يجوز عندهما غيره، وحكاه ابن مجاهد(9)، عن اليزيدي(10)، عن أبي عمرو(11)". وقال في 'الإيضاح'، و'جامع البيان'(12)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان' نحوه. قال في 'الاقتصاد': "وبه قرأت على فارس بن أحمد(13)، عن قراءته". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وقد قرأت به على أبي الفتح(14)، في مذهب أهل الحرمين، وأبي عمرو". وقال في 'الإيضاح'، و'جامع البيان'(15)، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' نحوه. قال في 'الاقتصاد': "وكذلك حكى أحمد بن نصر - يعني الشّذائيّ(16) - أنّه قرأ على ابن مجاهد". وقال في 'الإيضاح'، و'جامع البيان'(17)، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' نحوه.

٣١٢

(1) التّحريم، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 66.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(12) و(15) و(17) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 95.

(13) و(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 239 من قسم التحقيق.

وذكر في 'الإيضاح'، عن أحمد بن نصر الشّذائي(1) أنّه قال: "وكثير من القرّاء يغلطون في لفظ الثّانية، من الهمزتين المختلفتين من كلمتين، مثل قوله [تعالى]: ﴿ما نشاء انّك﴾(2)، فيجعلون الثّانية الملّينة واواً خالصة، وسبيلها أن يؤتى بها مليّنة نحو الياء". قال في 'الاقتصاد': "وقال بعضهم تكون واواً مكسورة، وهو مذهب الحذّاق من المقرئين، والرّؤساء من أهل الأداء المتصدّرين". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وهو مذهب الحذّاق منهم". وقال في 'جامع البيان': "وهذا مذهب أكثر أهل الأداء"(3). وقال في 'الإيضاح' نحوه. وقال في 'الموجز': "وهذا مذهب أهل الأداء". وقال في 'إيجاز البيان': "وعليه أهل الأداء". قال في 'الاقتصاد': "وبه قرأت على أكثر شيوخي". وقال في 'جامع البيان'(4)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص' نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': " وكذلك قرأت على عامّة من لقيته". وقال في 'الإيضاح': "وبه قرأت أنا على [عامّة](*) شُيوخي، من أهل العراق والشّام ومصر: أبي القاسم الفارسي(5)، وأبي الفتح الحمصي(6)، وأبي الحسن الحلبي(7)، وأبي القاسم الخاقاني(8)، وغيرهم". قال في 'الاقتصاد': " وكذلك حكى أبو طاهر بن أبي هاشم(9)، أنّه قرأ على ابن مجاهد(10)". وقال في 'الإيضاح'، و'جامع البيان'(11)، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' نحوه.

٣١٣

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 239 من قسم التحقيق.

(2) هود، جزء من الآية: 87، ورقم السّورة: 11.

(3) و(4) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 96. (*) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'، ومثبت في 'ع'.

(5) هو عبد العزيز بن جعفر بن محمّد بن إسحاق بن محمّد بن خُواسْتي، أبو القاسم الفارسي ثمّ البغدادي، المقرئ النّحوي، ويعرف بابن أبي غسّان، ولد سنة: 320 هـ، قرأ على أبي بكر النقاش وعبد الواحد بن أبي هاشم، وقرأ عليه أبو عمرو الدّاني عند مقدمه إلى الأندلس، وروى عنه أبو الوليد الفرضي، وكان يروي سنن أبي داود بسند عال، وقد أخذ العربية عن أبي سعيد السيرافي، وكانت وفاته سنة: 413 هـ، وله ثلاث وتسعون سنة. انظر 'شذرات الذهب': 3\198-199، و'الصّلة' لابن بشكوال: 2\375، و'معرفة القرّاء': 1\374-375، وغاية النهاية': 1\392.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(9) هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، أبو طاهر البغدادي البزاز المقرئ النحوي، قرأ على أحمد الأشناني وأبي عثمان الضرير وابن مجاهد، وقرأ عليه السّوسنجردي وعبيد الله المصاحفي وأبو الحسن الحمامي، وأخذ العربية على ابن درستويه، وكان كوفيّ المذهب، ولم يكن بعد ابن مجاهد مثله، وتوفي سنة: 349 هـ، عن عمر يناهز السّبعين عاما، وله كتاب 'البيان'. انظر 'تاريخ بغداد': 11\7-8، و'بغية الوعاة': 2\121، و'غاية النهاية': 1\475، و'معرفة القراء': 1\312-313، و'إنباه الرّواة': 2\215.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الداني: الورقة 96.

وقال في 'الإيضاح': "وبذلك ذكر أبو بكر الشّذائيّ(1) أنّه قرأ على غير ابن مجاهد(2)". وقال في 'جامع البيان'(3) نحوه. وقال في 'التّلخيص': "وبذلك كان يأخذ أبو الفتح بن بِدْهُن(4)، وغيره من المقرئين". قال في 'الاقتصاد': "وهو قول الأخفش(5)، الّذي ح/٩٥ لا يجيز غيره في المتّصل، حكى أنّك إذا خفّفت همزة 'مررت بأكْمُئِكِ'(6)، قلت: 'بأكْموكِ'، فتبدل من الهمزة واوًا، اتّباعا للضّمّة الّتي قبلها، لأنّها باتّصالها بها قَربتْ منها، فقلبت ع/١٤٩ إلى الحرف الّذي منه الضمّة، وهو الواو. إلاّ أنّ القرّاء أجروا ما كان من كلمتين، مجرى ما كان من كلمة، لوجود العلّة في الموضعين". وقال في 'الإيضاح'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' نحوه. قال في 'الاقتصاد': "والمذهبان جيّدان، غير أنّ الأوّل أقيس في العربية، والثّاني آثر في الأداء". وقال في 'جامع البيان': "والأوّل أوجه في القياس، والثّاني آثر في النّقل"(7). وقال في 'التّيسير'(8)، و'التّلخيص'، و'الموجز' نحوه. وقال في 'التّمهيد': "وقد قرأت بالوجهين جميعا، وهما صحيحان، غير أنّ الأوّل آثر"، يعني إبدالها واوًا. وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "والمذهبان جيّدان، وعلى الآخر العمل، وبه آخذ"، يعني إبدالها واوًا. وقال في 'إيجاز البيان': "وقد قرأت بالمذهبين، والقول الأوّل أقيس، والثّاني آثر، وعليه العمل، وبه آخذ"، يعني إبدالها واوًا. وقال في 'الإيضاح': "وأنا آخذ في مذهب أهل التّسهيل، بالوجهين جميعا في هذا الضّرب، بجعل الهمزة الثّانية بين الهمزة والياء السّاكنة، وبإبدالها واوًا مكسورة"، ثمّ قال: "والوجه الأوّل أقيس، وهو اختياري" - يعني التّسهيل بيْن بيْن - "والوجه الآخر آثر في الأداء والنّقل"، يعني إبداها واوًا. وقال المقرئ أبو داود(9)، في الطّرر على 'التّيسير': "وبالوجهين قرأته على الحافظ(10) حسب قراءته". وذكر ابن غلبون(11) في 'التّذكرة'،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 239 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(3) و(7) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 96.

(4) هو أحمد بن عبد العزيز بن بدهن، أبو الفتح البغدادي المصري، قرأ على أحمد بن سهل الأشناني وابن الأخرم الدّمشقي وابن مجاهد، وقرأ عليه الحسن اليافعي وعبد المنعم بن غلبون وابنه طاهر، وروى الحديث عن إبراهيم المخزومي، توفي سنة: 359 هـ. انظر 'معرفة القرّاء': 1\315، و'غاية النهاية': 1\68-69، و'تاريخ بغداد': 4\257.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(6) أكمؤ: م كمأة، نبات ينبت في الغابات، إلا أنّه إذا كان متسمّما قتل آكله. 'القاموس المحيط': مادّة (كمأ).

(8) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 36-37.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

(10) هو الحافظ الداني، وقد سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

عن أهل التّخفيف، أنّـهم جـعلوا الثّانية بين بين، قال: "فـصارت كـالياء الـمختلسة، وهـو الـجيّد"، قال: "وهو مذهب الخليل(1) وسيبويه(2)، الّذي لا يجوز عندهمـا غـيره"، قـال: "وهكـذا ذكـر ابـن مجاهد(3)، عـن اليزيديّ(4)، أنـه قـال: كـان أبـو عمـرو(5)، إذا كـانت الأولى مضمومـة والثّانيـة مكسورة، همز الأولى، ونحا بالثّانية نحو الياء، من غير أن يكسرها مثل: ﴿الشّـهداء اذا﴾(6)"، قـال: "وقد ذهب كثير من المقرئين، إلى أنّ هذه الهمزة الملّينة في هذا الضّرب، تُجْعل واوًا مكسورة"، قـال: "وهو يجوز على مذهب الأخفش(7)، لأنّه يقول في تخفيـف الهمـزة مـن قولهـم: 'مـررت بـأكمئِك'، 'مررت بأكموِك'، فيبدل من الهمزة واوًا مكسورة، اتّباعـا للضّمّـة الّتي قبلهـا ، لأنّهـا بالاتّصـال قـد قربت منها، فلذلك قلبها إلى الحرف الّذي منه الضّمّة، وهو الواو"، وقال: "فعلى هـذا الوجـه الّـذي ذهب إليه القرّاء، في قلب هذه الهمـزة في التّخفيـف واوًا مكسـورة، غـير أنّهـم أجـروا مـا كـان مـن كلمتين، مجرى ما هو من كلمة واحدة، من حيث اتّفقا في الاتّصال كما عرّفتك"، قال: "وقد قـرأت بذلك على بعضهم، وهو أسهل على اللّسان من القول الأوّل، لأنّ في ذلك دقّة وصعوبـة، ولا يقـدر عليه إلا العلماء والفهماء"(8).

وذكـر ابـن البـاذش(9)، فـي 'الإقـناع' و'الـنّجـعـة'، التّسـهيـل بيـن بـين فـي ذلـك، ثـمّ قال: "هـذا مـذهـب الـخليـل وسيـبويه، وعـليـه مـن الـقـرّاء مـن يـضـبط الـعربـيّـة." قـال: "فـأمّـا مـا أخـذ بـه أكثر أهـل الأداء وآثـروه، مـن إبـدال الـمـكسورة المـضـموم ما قبلها ع/١٥٠ واوًا مكسورة عـلى حركـة مـا قبلهـا، فيـقول: ﴿يـشاء ولـى﴾(10)، فـليـس بـمـذهب لأحـد، وهـم يـعزونه إلـى الأخفـش"(11)، قال: "وأخبـرنا أبـي(12) رضـي الله عنـه قـال: الّـذي حـكى

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(6) البقرة، جزء من الآية: 282، ورقم السّورة: 2.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 1\118.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) البقرة(2)، جزء من الآية: 142 و213؛ ويونس(10)، جزء من الآية: 25؛ والنّور(24)، جزء من الآية: 46.

(11) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 240، بتحقيق المزيدي.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

أبو عمر الجَرْمي(1) في كتابه عن الأخفش، أنّ الهمزة المكسورة التي قبلها ضمّة، يبدلها واوًا في المتّصل كَ'سُئِل'، ويجعلها بين الهمزة والياء في المنفصل، كقول الخليل(2) وسيبويه(3) سواء، في نحو قولهم: 'هذا مرتع إبلك'"، قال: "وبالوجهين كان يأخذ أبو عمرو(4)، وحكى أنّه قرأ على فارس(5) ببيْن بيْن، وعلى أكثر شيوخه بالبدل واوًا"، قال: "وكان أبو محمد مكيّ(6) يأخذ بين بين، وبه نأخذ"، قال: "وقد جرى على أبي محمّد، وهْم في ح/٩٦ القول المعزوّ إلى الأخفش(7)"، فحكى عنه أنّه يخفّف بين الهمزة والواو، وإنّما هو بالإبدال واوًا محضة، هكذا الحكاية عنه، قال: "وقد بيّنت أنّ ذلك من قوله في المتّصل فقط"(8). وقال الشّاطبي(9) في قصيدته:

.... **** يَشَاءُ إِلَى كَالْيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدِلاَ

وَعَنْ أَكْثَرِ القُرَّاءِ تُبْدَلُ وَاوُهَا **** ....(10)

قلت: وبإبدال الثّانية واوًا محضة قرأت ذلك، على أكثر من قرأت عليه، وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(11) رضي الله عنه، يأخذ في ذلك بالتّسهيل بين بين، ولا يجيز البدل، وبالتّسهيل قرأت عليه لأهل التّخفيف، وبه آخذ، وعلى ذلك اقتصر أبو الطّيّب بن غلبون(12) في 'التّذكار'، وابن سفيان(13) في 'الهادي'، والمهدويّ(14) في 'الهداية' و'التّحصيل'،

٣١٦

(1) هو صالح بن إسحاق الجرمي، أبو عمر البصري، فقيه عالم بالنحو واللغة، كان من أهل البصرة وسكن بغداد، أخذ عن الأخفش ويونس بن حبيب والأصمعي، وأخذ عنه المبرد، وتوفي سنة: 225 هـ ، وله 'المختصر' و'غريب سيبويه' و'العروض'. انظر 'طبقات النحويين': 76، و'بغية الوعاة': 2\8-9، و'وفيات الأعيان': 2\485-486، و'نزهة الألباء': 144، و'إنباه الرواة': 2\80، و'معجم الأدباء': 12\6، وأخبار النّحويين البصريّين: 84-85.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(4) يعني أبا عمرو الدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) هو أبو الفتح فارس بن أحمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(8) انظر الإقناع' لابن الباذش: 240، بتحقيق المزيدي؛ 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\118.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 74.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

والبغداديّ(1) في 'الرّوضة'، وابن عبد الوهّاب(2) في 'المفتاح' و'كفاية الطّالب'، وابن سابور(3) في 'تلخيص الألفاظ'، وابن الفحّام(4) في 'التّجريد'، وأبو الطّاهر العمْراني(5) في 'الاكتفاء'، وابن سوار(6) في 'المستنير'، والعطّار(7) في 'الإقناع'، والحصريّ(8) في قصيدته، وشعيب(9) في 'التّقريب والأشعار'، وابن مهلّب(10) في 'التّبيين'.

قال الدّاني(11) في 'الإيضاح': "فعلّة أهل الحرمين وأبي عمرو(12) فيما قرأوا به، أنّهم استثقلوا اتّصال الهمزتين، فلذلك حقّقوا الأولى، وسهّلوا الثّانية، لأنّها هي الجالبة للثّقل، فجعلوها بين الهمزة والياء السّاكنة، لأنّها مكسورة قبلها حركة، والكسرة من الياء، فلذلك كان تقريبها من الحرف الّذي منه حركتها أولى، لقرب حركتها منها ولزومها إيّاها، ولم تجعل ياءً محضة، لأنّ أصلها الهمزة، فكرهوا أن يسهّلوها على غير ذلك، فتحوّل عن بابها وقد وجدوا عنه مندوحة، فجعلوها بين بين، إعلاماً بأنّ أصلها عندهم الهمزة". وقال في 'إيجاز البيان': " فمن قال بالقول الأوّل ـ يعني تسهيلها بين بين ـ راعى حركة الهمزة في نفسها، دون حركة ما قبلها إذ هي أوْلى، ثمّ سهل عليه، لأنّه لا مانع هاهنا يمنع من إجراء الحكم لها، من حيث قَدَرَ أن يلفظ بها بين بين، كما يمتنع من ذلك في الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها، أو المكسور ما قبلها، لمّا لم يقدر أن يلفظ بها بين بين، حتى ألزمت البدل ع/١٥١ من أجل ذلك، فجعلها لذلك بين الهمزة والياء السّاكنة، إذ كانت مكسورة"، قال: "ومن قال بالقول الثّاني ـ يعني إبدالها واواً ـ راعى حركة ما قبلها، لا حركتها في نفسها، إذ كانت حركة ما قبلها أثقل من حركتها، فأجرى الحكم لها لذلك، إذ كان الثّقيل هو الحاكم على الخفيف في الطّبع والعادة، فجعلها لذلك واوًا مكسورة لانضمام ما قبلها".

٣١٧ ———

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.
(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.
(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 180 من قسم التحقيق.
(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.
(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 17، ص: 136 من قسم التحقيق.
(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.
(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 302 من قسم التحقيق.
(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.
(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 119 من قسم التحقيق.
(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.
(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.
(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

وقال في 'جامع البيان'(1)، و'الاقتصاد'، و'الإيضاح' في إبدال الثّانية نحوه. قال في 'الإيضاح': "وهذا التّسهيل الّذي ذكرناه، إنّما يكون في حال الوصل وتلاصق الكلمتين، فإن انفصلتا بالوقف، حقّقت الهمزة المسهّلة لاغير"، قال: "وكذا حال كل ما تسهّل من الهمزتين، سواء كانت المسهّلة، الهمزة الأولى أو كانت الثّانية، إذا التقتا من كلمتين، وانفصلت الكلمة الأولى من الثّانية بالوقف، لعدم ما أوجب التّسهيل". وقال في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(2)، و'التّلخيص' نحوه. وقال الشّاطبي(3) في قصيدته:

.... **** وَكُلٌّ بِهَمْزِ الكُلِّ يَبْدَا مُفَصَّلاَ(4)

قال الدّاني(5) في 'التّلخيص': "واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا، وقد حال بينهما حائل - ألف أوْ واو - فلا خلاف في تحقيق الهمزتين هنا من أجل ذلك الحائل، لأنّه يمنع من تلاصق الهمزتين، وذلك نحو قوله [تعالى]: ﴿رئاء النّاس﴾(6)، و﴿أنبئاء الله﴾(7)، و﴿إنّا برآء﴾(8)، و﴿ما رأى أفتمارونه﴾(9)، و﴿فلمّا رأى أيديهم﴾(10)، و﴿السّوأى أن كذبوا﴾(11)، و﴿جاءوا أباهم﴾(12)، و﴿قل استهزءوا إن الله﴾(13) وشبهه". وقال في 'جامع البيان'(14)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'الموجز'، ح/٩٧ وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين' نحوه. وقال ابن غزوان(15) في أرجوزته:

فَإِنْ تَحُلْ مَا بَيْنَ هَمْزَتَيْنْ **** فَاعْلَمْهُ وَاوٌ فِي كِلاَ النَّوْعَيْنْ

٣١٨

(1) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 96.

(2) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 36-37.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 74.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) البقرة (2)، حزء من الآية: 264؛ والنّساء (4)، حزء من الآية: 38؛ والأنفال (8)، حزء من الآية: 47.

(7) البقرة، حزء من الآية: 91، ورقم السّورة: 2.

(8) الممتحنة، حزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 60.

(9) النّجم، حزء من الآية: 11، وحزء من الآية: 12 ، ورقم السّورة: 53.

(10) هود، حزء من الآية: 70، ورقم السّورة: 11.

(11) الرّوم، حزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 30.

(12) يوسف، حزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 12.

(13) التّوبة، حزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 9.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 126 من قسم التحقيق.

وَإِنْ تَحُلْ بَيْنَهُمَا أَيْضاً أَلِفْ **** فَالكُلُّ فِي تَخْفِيفِهَا لَمْ يَختَلِفْ

قال الدّاني(1) في 'إيجاز البيان': "وقد دخل على جماعة من منتحلي قراءة نافع(2)، الوهْم في هذا الفصل، وسهّلوا الهمزة فيه، ظنًّا منهم أن ذلك بمنزلة ما تقدّم، مما تتلاصق فيه الهمزتان، وذلك لقلّة علمهم بالأصول، وحقائق الألفاظ، وتحصيل القراءة، ولهوان التّفتيش عن مذاهب القرأة والرّواة، ولإهمالهم سؤال أهل العلم، ومذاكرة أهل الفهم عليهم". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وقد غلط بعض المنتحلين لقراءة نافع في هذا الفصل، فحكى أنّ مذهبه يوجب التّخفيف فيه، فكان يأخذ به في ذلك؛ وقوله وحكايته في ذلك، من أدلّ دليل على شدّة جهله، وسوء نقله، وابتداعه في قراءة نافع ما لم يقرأ به، ولا رُوي عنه".

الإعراب:

وإن: حرف شرط. أتت: فعل ماض في موضع جزم بـ'إن'، والفاعل مضمر يعود على الأخرى. بالكسر: متعلّق بـ'أتت'. بعد: ظرف زمان، والعامل فيه 'أتت'. الضّمّ: مخفوض بالظّرف. فالخُلف: 'الفاء' جواب الشّرط، والخلف مبتدأ. فيها: في موضع الخبر، والتّقدير: ثابت فيها. بين: ظرف مكان، والعامل فيه 'فيها'. أهل: مخفوض بالظّرف. ع/١٥٢ العلم: مضاف إليه. فمذهب: مبتدأ. الأخفش: مضاف إليه. والقرّاء: معطوف. إبدالها: خبر المبتدإ ومضاف إليه. واواً: مفعول ثان، والمفعول الأوّل هو 'الهاء' المضاف إليها. لدى: ظرف مكان، والعامل فيه 'إبدالها'. الأداء: مخفوض بالظّرف. ومذهب: مبتدأ. الخليل: مضاف إليه. 'ثمّ سيبويه': معطوف عليه. تسهيلها: خبر المبتدإ ومضاف إليه. كالياء: في موضع الحال من 'الهاء' في تسهيلها، والعامل فيه المصدر. والبعض: مبتدأ، وأدخل الألف واللاّم عليه على تسامح الجماعة في ذلك، والعرب لا تستعمله إلاّ مضافا لفظاً أوْ معنى. عليه: في موضع الخبر، و'الهاء' عائدة على 'التّسهيل'. ثمّ قال:

[105] فَصْلٌ وأَبْدِلْ هَمْزَ وَصْلِ اللاَّمِ **** مَدّاً بُعَيْدَ هَمْزِ الاِسْتِفْهَامِ

[106] وَبَعْدَهُ احْذِفْ هَمْزَ وَصْلِ الفِعْلِ **** لِعَدَمِ اللَّبْسِ بِهَمْزِ الْوَصْلِ

تكلّم النّاظم في هذا الفصل، في همزة الوصل إذا دخلت عليْها همزة الاستفهام، وهي في كتاب الله تعالى على وجهين: أحدهما: أن تكون مع لام التّعريف؛ الثّاني: أن تكون مع غيره. فإن كانت مع لام التّعريف، فهي(3) في ستّة مواضع: في 'الأنعام': ﴿قل آلذّكرين﴾(4)، في الموضعين؛

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(3) في مخطوطتي 'ح' و'ق': وهي.

(4) الأنعام، جزء من الآية: 143 و144، ورقم السّورة: 6.

وفي 'يونس': ﴿قل آ الله أذن لكم﴾(1)، و﴿ءالان وقد كنتم﴾(2)، و﴿ءالان وقد عصيْت﴾(3)؛وفي 'النمل': ﴿آ الله خير امّا تشركون﴾(4). وقد ذكر الدّاني(5) هذه المواضع السّتة، في 'الإيضاح'، و'التّمهيد'، و'إيجاز البيان'. قال الشّريشيّ(6) في 'الشّرح': "فأمّا ﴿آلذّكرين﴾ و﴿آ الله﴾، فالأصل فيهما قبل دخول همزة الاستفهام: 'ألذّكرين' 'أ الله'، بهمزة واحدة في الابتداء، ثمّ دخلت همزة الاستفهام، فصار: 'أألذّكرين'، 'أا الله' بهمزتين، الأولى محقّقة والثّانية مخفّفة"، قال: "وأمّا ﴿ءالان﴾، فالأصل فيه قبل التّعريف 'ءان' على وزن 'حان'، ثمّ دخلت الألف واللاّم للتّعريف، فصار 'الآن'، ثمّ نقلت حركة الهمزة للاّم وحذفت، فصار 'الاَن'، ثمّ دخلت همزة الاستفهام، فصار 'أألان' بهمزتين، الأولى محقّقة والثّانية مخفّفة، فهمزة الوصل في هذه المواضع تُثبت ولا تُحذف"(7). قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "وليس شيء من ألفات الوصل يثبت في حال الاتّصال، غير هذه الألف(8) الدّاخلة مع لام التّعريف، إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، إذ بثبوتها يتبيّن الخبر من الاستفهام، ويُعرف الفرق بينهما". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. وقال في 'الإيضاح': "وهذا(9) الّذي ذكرناه، من إثبات ح/٩٩ همزة الوصل في هذه المواضع، مع همزة الاستفهام، ولام المعرفة في حال الاتّصال، هو إجماع من القرّاء والنّحويّين، لا خلاف بينهم فيه"، قال: "قال سيبويه(10): وصارت ــ يعني همزة الوصل ـ مع [ألف](11) الاستفهام، إذا كانت قبلها لا تحذف، شبّهت بألف 'أحمر' لأنّها زائدة، كما أنّها زائدة، وهي مفتوحة مثلها، لأنها لمّا كانت في الابتداء مفتوحةً، كرهوا أن يحذفوا، فيكون لفظ ع/١٥٣ الاستفهام والخبر واحداً، فأرادوا أن يفصلوا ويبيّنوا"(12).

واعلم أنّ فيها بعد ثبوتها، خلافا بين القرّاء والنّحويّين، فمنهم من يبدلها ألفا، ومنهم من

(1) يونس، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 10.

(2) يونس، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 10.

(3) يونس، جزء من الآية: 91، ورقم السّورة: 10.

(4) النّمل، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 27.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) اُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(7) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 354.

(8) في نسختي 'ح' و'ق': هذه الألفات.

(9) في مخطوطتي 'ح' و'ق': وهو.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.

(12) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\148.

يسهّلها بين بين، وعلى البدل اقتصر النّاظم فقال:

......وأبْـدِلْ هَمْـزَ وَصْـلِ اللاّمِ **** مَـدّاً....................

أي حرف مـدٍّ، فهو على حذف المضاف، وإقامة الـمضاف إليه مُقامه، وسـمّاه همـز وصـل الـلاّم، للزومه لام التّعريف. وبعيْد: تصغير بعد، وقد سـمع مـن العرب تصغيـر الـظّروف. قال الأعشى(1): أنشده سيبويه(2):

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ **** وَيَعُـدْنَ أَعْدَاءً بُـعَيْـدَ وِدَادِ(3)

وقال كعب بن زهير(4): أنشده الفارسي(5) في 'التّذكرة':

وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبْحِ بَادَرْتُ قَدْحَهَا **** عَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدْتُهَا لِلْمُسَافِرِ(6)

وقال عروة بن الورد(7):

وَآخِـرُ مَعْـهَـدٍ مِـنْ أُمِّ وَهْـبٍ(8) **** مُـعَـرَّسُنَا فُوَيْـقَ بَنِي النَّضِيـرِ(9)

وأراد النّاظم هنا بالتّصغير، أنّ همز الوصل بعد همز الاستفهام متّصلا به، وكان حقّ النّـاظم أن يذكر فيها الوجهين معاً، لأنّ الشّاطبيّ(10) ذكرهما في قصيدته فقال:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 74 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) البيت من بحر الكامل، وهو من شعر الأعشى، وواحدة الغواني: غانيـة، وهـي الـتي غنيـت بحسـنها عـن الزّينـة، ووجه الشاهد فيه أنّ الشّاعر أراد الغواني فحذف الياء، ومعنى البيت أن من كان مشغوفا بهنّ ومواصلا لهنّ، إذا مـا هو تعرض لصرمهنّ سارعن إلى ذلك لقلة وفائهنّ، أراد متى يشأ صرْمهنّ يصرمنه فحذف. انظر 'الكتاب' لسـيبويه: 28\1، و'الأصول' لابن السرّاج: 457\3، و'المنصف': 73\2، و'شروح سقط الزّند': 982\3، وديوان الأعشى: 98.

(4) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى، أبو المضرّب المـازني، شـاعر مخضـرم مـن أهـل نجـد، كـان هجـا النبي (ص) وشبب بنساء المسلمين، فأهدر النبي (ص) دمه، ثم جاء مستجيرا فعفا عنه، وكعب هذا مـن أعـرق النـاس في الشـعر فأبوه هو زهير بن أبي سلمى، وله ديوان شعر مطبوع، وأشهر قصائده لاميته 'بانت سعاد'، وقد توفي سنة: 26 هـ. انظر 'خزانة الأدب': 11\4-21، و'الشّـعر والشّـعراء': 91\1، و'سـيرة ابـن هشـام': 179\5- 194، و'عيـون الأثـر': 208\2، و'جمهرة أشعار العرب': 148، و'سمط اللآلئ': 421، و'الأعلام': 226\5.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(6) البيـت مـن البحر الـطّويـل، وهـو مـن شـعر كـعب بـن زهيـر، وقـدح مـن الاقـتداح وهـو زنـد النـار. انظـر 'القاموس المحيط' مادة (قدح): 214، و'ديوان كعب': 59.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 34 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمتها في الهامش رقم: 1، ص: 35 من قسم التحقيق.

(9) سبق الكلام على البيت، انظر الهامش رقم: 3، ص: 35 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

وَإِنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْنَ لاَمٍ مُسَكَّنٍ **** وَهَمْـزَةِ الاِسْتِفْهَامِ فَامْدُدْ هُ مُبْدِلا
فَلِلْكُلِّ ذَا أَوْلَى وَيَقْـصُرُهُ الَّـذِي **** يُسَهِّـلُ عَـنْ كُـلٍّ كَـالآنَ مُثَّـلاَ(1)

وقال الدّاني(2) في 'التّيسير': "وكلّهم سهّل همزة الوصل الّتي بعد همزة الاستفهام، في نحو قوله [تعالى]:﴿قل آلذكرين﴾(3)، و﴿قل آ الله﴾(4)، و﴿آ الله خير﴾(5)، و لم يحقّقها أحد منهـم، ولا فصل بينها وبين الّتي قبلها بألف لضعفها، ولأنّ البدل في قـول أكـثر القـرّاء والنّحويّـين يلزمهـا"(6). وقال في 'جامع البيان' بعد أن ذكر تليين همزة الوصل في نحو: ﴿قل آلذكرين﴾: "واختلف علماؤنـا في كيفية تليينها، فقال بعضهم: تبدل ألفاً خالصة، وجعلوا ذلك لازماً لها، وهذا قول أكثر النّحويّين؛ وقال آخرون: تُجعل بين الهمزة والألف، لثبوتها في حال الوصل وتعـذّر حذفهـا فيـه، فهـو كـالهمزة اللازمة لذلك، فوجب أن يُجْرى(7) التّليين فيها مَجـراه، في سـائر الهمـزات المتحرّكـات بـالفتح، إذا وليتهنّ همزة الاستفهام، والقولان جيّدان. و لم يحقّقها أحد مـن أئمّـة القـرأة، ولا فصـل بينهـا وبـين همزة الاستفهام بألف لضعفها، ولأنّ البدل يلزمها في أكثر القول، فلم يكن لذلـك إلى تحقيقهـا، ولا إلى الفصل سبيل"(8). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(9) رضـي الله عنـه: "ذكـر الحـافظ أبو عمرو في هذا الكلام، عن أئمّة القرأة حكمين، وعلّل كلّ واحد منهما بعلّتين: إحداهما أنّ تحقيق همزة الوصل حيث ثبتت بعد همزة الاستفهام، لحن عند أكثر القرّاء والنّحويّـين، ولذلـك ع/١٥٤ ألزموها البدل، ومنعوا من تسهيلها بين بين، وإذا وجب إبدالها امتنـع الفصـل بينهـا وبـين مـا قبلهـا. والأخرى: إذا جعلنا حكـم هـذه الهمـزة أن تسـهّل بـين بـين، كسـائر الهمـزات الواقعـة بعـد همـزة الاستفهام، أنّها ضعيفةٌ لسقوطها في أكثر المواضع إذا اتّصلت بما قبلها، فلم يجر فيهـا جميـع الأحكـام الجارية في همزة القطع الواقعة بعد همزة الاستفهام، فامتنع فيها التّحقيق والفصل بينها وبين ما قبلهـا لضعفها، فتحصّل مما ذكر أنّ كلّ واحدة من العلّتين، تجري فـي كلّ واحد من الـحكمين الـمسندَيْن إلـى أئمّـة قرأة الأمصار وهما: منع التّحقـيق لـهمـزة الـوصل، ومـنـع الـفصل بينها وبيـن ما قبلهـا،

(1) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 66.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) الأنعام، جزء من الآية: 143 و144، ورقم السّورة: 6.

(4) يونس، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 10.

(5) النّمل، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 27.

(6) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 38.

(7) في نسختي 'ح' و'ق': أن يُجْرى، وفي 'ع': يجري.

(8) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 89.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

فاعلم ذلك". وذكر الدّاني(1) في 'الإيضاح'، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' في ﴿قل آلذّكرين﴾(2) وبابه، الوجهين المذكوريْن. ح/٩٩ وقال في 'إيجاز البيان'، حين تكلّم على جعل همزة الوصل في ذلك بين بين: "فتكون بين الهمزة والألف السّاكنة، لأنّها في زنة المتحرّكة، ولكنّها لما خفّفت نبرتها تضاعَفَ الصّوت بها، فقربت بذلك من السّاكن، لأنّ النّطق يخِفّ بها كخِفّته به". وقال في 'الإيضاح': "وهذا هو الأَوْجَه عندنا في تسهيل هذه الهمزة". وقال في 'إيجاز البيان': "وهو القياس"، قال: "والدّليل على صحّته قول الشّاعر، أنشدنا محمّد بن أحمد(3) قال: أنشدنا ابن الأنباري(4):

أَأَلْحَقُّ أَنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ **** أَمْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ(5)

وأنشدنا أيضا:

أَأَلْخَيْرَ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ **** أَمِ الشَّرَّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي(6)".

قال: "والوزن لا يقوم إلاّ بكونها بين بين". [وقال في 'الإيضاح' نحوه، ثمّ ذكر فيه عن قطرب(7)، أنّه حكى عن العرب تسهيلها بين بين](8)، وأنشد بيت جميل(9):

٣٢٣ ___________

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) الأنعام، جزء من الآية: 143 و144، ورقم السّورة: 6.

(3) هو محمد بن أحمد بن علي بن حسين، أبو مسلم الكاتب البغدادي المصري، ولد عام: 305 هـ، قرأ على ابن مجاهد وابن قطن، وقرأ عليه الأهوازي والدّاني؛ وأخذ اللغة عن نفطويه وابن دريد، وروى عن البغوي، وعنه ابن بقاء، توفي عام: 399 هـ. انظر 'غاية النهاية': 2\73- 74، و'معرفة القرّاء': 1\359-360، و'ميزان الاعتدال': 3\461.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 230 من قسم التحقيق.

(5) البيت من البحر الطويل، وهو من شعر عمر بن أبي ربيعة، وانبت انبتاتا: انقطع، والحبل هنا حبل الوصل والاجتماع، وكنى بطيران القلب عن ذهاب العقل لشدة حزنه على فراق المحبوبة. انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\136، و'خزانة الأدب': 10\277، و'منحة الجليل': 4\209، و'الأغاني': 1\133، وديوان ابن أبي ربيعة: 101.

(6) البيت من البحر الوافر، وهو من قول المثقب العبدي. انظر الديوان: 213، و'معاني القرآن' للفرّاء: 2\272، و'تأويل مشكل القرآن': 176، و'شرح المفصل': 9\238، و'معاهد التنصيص': 1\342، و'خزانة الأدب': 4\429، و'شرح المفضليات' لابن الأنباري: 574، ومعاني القرآن وإعرابه' للزجّاج: 4\279.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 258 من قسم التحقيق.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح' و'ق'.

(9) هو جميل بن عبد الله بن معمر، أبو عمرو العذري القضاعي، شاعر افتتن ببثينة وهي من فتيات قومه، وأكثر من قول الشعر في التغزل بها، وكان منزله بوادي القرى من اعمال المدينة، فلما رحل قومه إلى الشام، قصد هو مصر وافدا على عبد العزيز بن مروان، ومات بها سنة: 82 هـ ، وله ديوان مطبوع. انظر 'وفيات الأعيان' لابن خلكان: 1\115، وتاريخ ابن عساكر: 3\395، و'الأغاني': 8\90، و'الشّعر والشّعراء': 1\166، و'خزانة الأدب': 1\191.

فَقُلْتُ لَهَا جُودِي فَقَالَتْ مُجِيبَةً **** أَأَلْجِدُّ هَذَا مِنْـكَ أَمْ أَنْـتَ هَازِلُ(1)".

قلت: وقد أنشد سيبويه(2) البيت الأوّل(3)، ونسبه لعمر بن [أبي] ربيعة(4). وقال ابن الباذش(5) في 'الإقناع': "فأجمع القرّاء على تحقيق همزة الاستفهام، وتخفيف الثّانية". وقال في 'الإقناع' و'النّجعة': "وصورة التّخفيف ـ قد ذكر [أصحاب سيبويه ـ أنّه بالبدل ألفاً"، قال: "قال لي أبي(6) رضي الله عنه: والذي يُوجبه قول](7) سيبويه في باب الهمز، أنّها تخفّف بين بين، كما تخفّف غيرها من الهمزات المتحرّكة، إلاّ ما استثنى من المفتوحة، التي قبلها ضمّة أو كسْرةٌ، وإنّما تخفّف بالبدل الهمزة السّاكنة، وهذا [العموم](8) يتناول الوصل والقطع"، قال: "فأمّا قوله: ''إنّما ثبتت تشبيها بهمزة 'أحمر'، كما شبّهوها بها في قولهم: 'أَلَحْمَر'(*) في لغة من يخفّف الهمز''. وقوله في باب همز الوصل: ''و لم تحذف في الوصل''(9)، فإنّما بيّن هنا أنّها تخالف غيرها من همزات الوصل، في أنّ غيرها تحذف نحو: ﴿أستكبرت أم كنت﴾(10)، وهذه تثبت لئلاّ يلتبس الاستفهام بالخبر، فذكر في كلّ باب ما يختصّ به، وجاء من ع/١٥٥ مجموع ذلك ما ذكرنا"(11). قلت: وبالبدل قرأت ذلك على أكثر من قرأت عليه، وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(12) ـ رضي الله عنه ـ يأخذ فيها بالتّسهيل بين بين خاصّة، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ، وكان يحتجّ للتّسهيل بأنّه الثّابت في كلام العرب، والجاري على أصول القراءات، وإنّما لم يذكر النّاظم ترك الفصل لقالون(13)، لأنّه لم يذكر التّسهيل، والفصل إنّما يكون بين المحقّقة والمسهّلة كما تقدّم. وأمّا إن كانت همزة [الوصل](14)، الدّاخلة عليها همزة الاستفهام مع غير لام التّعريف، فهي في كتاب الله

(1) البيت من بحر الطويل، انظر 'ديوان جميل': 49، بتحقيق الدكتور حسين نصار، دار مصر للطباعة ـ 1967.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) انظر في شأن البيت 'الكتاب' لسيبويه: 3\136.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 65 من قسم التحقيق. وما بين المعقوفين ساقط من 'ع'.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(9) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\543 و4\184.

(*) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\444.

(10) جزء من الآية: 75، من سورة 'ص' ورقمها: 38.

(11) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 223-224، بتحقيق المزيدي.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(14) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.

في سبعة مواضع: ﴿قل أتخذتم عند الله﴾(1) في 'البقرة'؛ ﴿أطّلع الغيب﴾(2) في 'مريم'؛ ﴿أفترى على الله﴾(3) في 'سبأ'؛ ﴿أصطفى البنات﴾(4) في 'والصّافات'؛ ﴿أتخذناهم سخريا﴾(5) في 'ص'، وفيها ﴿أستكبرت أم كنت﴾(6)؛ ﴿أستغفرت لهم﴾(7) في 'المنافقين'. والأصل في هذه المواضع: 'اِتخذتم'، 'اِطلع' بكسر الهمزة في الجميع، فلمّا دخلت عليها همزة الاستفهام، حذفت همزة الوصل، واستغني عنها فصار: ﴿أتخذتم﴾، ﴿أطّلع﴾؛ ووجه حذفها أنّه لم يُخَفْ في ذلك لبْس، كما خيف في ﴿ألذّكرين﴾(8) وبابه، لاختلاف حركتهما هنا، لأنّ همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة الوصل مكسورة، وقد بيّن النّاظم حكم ذلك فقال: 'وبعده احذف'، أي احذف بعد همز الاستفهام 'همز وصل الفعل'، أي همزة الوصل الدّاخلة على الفعل، وسمّاها همز وصل الفعل، للزومها الفعل، ثمّ علّل حذف همز الوصل في هذا فقال: 'لِعَدَمِ اللّبْسِ بِهَمْزِ الْوَصْلِ'، أي لم يُخَف في ذلك لبس كما تقدّم، وهذا التّعليل ذكره الدّاني(9) في 'الإيضاح'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، ومكيّ(10) في 'الكشف'(11)، والحكم في هذا الفصل مطلق، فالمراد ورش(12) وقالون(13). قال الشّريشيّ(14) في 'الشّرح': "ولم تأت في القرآن همزة الوصل مضمومة مع همزة الاستفهام، ولو أتت لكان قياسها الحذف"، قال: "ومثالها في الكلام: 'أستخرج المال'، 'أضطرّ زيد'، 'أتّبع القول'، وما أشبه ذلك"(15).

(1) البقرة، جزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 2.

(2) مريم، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 19.

(3) سبأ، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 34.

(4) الصّافّات، جزء من الآية: 153، ورقم السّورة: 37.

(5) سورة 'ص'، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 38.

(6) سورة 'ص'، جزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 38.

(7) المنافقون، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 63.

(8) الأنعام، جزء من الآيتين: 143 و144، ورقم السّورة: 6.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 2\234-233.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(14) أُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(15) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 359.

الإعراب: فصلٌ: خبر مبتدإ محذوف، تقديره: هذا فصل. وأبدل: ح/١٠٠ فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. همز: مفعول. وصل اللام: مضاف ومضاف إليه. مدّا: مفعول ثان. بعيد: ظرف زمان، والعامل فيه 'وأبدل'. همز: مخفوض بالظرف. الاستفهام: مضاف إليه. وبعده: ظرف زمان ومخفوض به، والعامل فيه الفعل بعده. احذف: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. همز: مفعول. وصل الفعل: مضاف ومضاف إليه. لعدم: متعلّق بـ'احذف'. اللّبس: مضاف إليه. بهمز: متعلّق بـ'اللّبس'. الوصل: مضاف إليه. ثمّ قال:

[107] فَصْلٌ وَالإِسْتِفْهَامُ إِنْ تَكَرَّرَا **** فَصَيِّرِ الثَّانِيَ مِنْهُ خَبَرَا

[108] وَاعْكِسْهُ فِي النَّمْلِ وَفَوْقَ الرُّومِ **** لِكَتْبِهِ بِاليَاءِ فِي المَرْسُومِ

تكلّم النّاظم في هذا الفصل في الاستفهامين إذا اجتمعا، وجملة ما ورد من ذلك في كتاب الله ع/١٥٦ تعالى أحد عشر موضعاً: في 'الرّعد' موضع: ﴿أيذا كنّا ترابا إنّا لفي خلق جديد﴾(1)؛ وفي 'الإسراء موضعان: ﴿أيذا كنّا عظاما ورفاتا إنّا لمبعوثون خلقا جديدا، قل كونوا﴾(2)، ﴿أيذا كنّا عظاما ورفاتا إنّا لمبعوثون خلقا جديدا، أولم يروا﴾(3)؛ وفي 'المومنين' موضع: ﴿أيذا متنا وكنّا ترابا وعظاما إنّا لمبعوثون﴾(4)؛ وفي 'النّمل' موضع: ﴿إذا كنّا ترابا وآباؤنا أينّا لمخرجون﴾(5)؛ وفي 'العنكبوت' موضع: ﴿إنّكم لتاتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين، أينّكم لتاتون الرّجال﴾(6)؛ وفي 'السّجدة' موضع: ﴿أيذا ضللنا في الارض إنّا لفي خلق جديد﴾(7)؛ وفي 'والصّافّات' موضعان: ﴿أيذا متنا وكنّا ترابا وعظاما إنّا لمبعوثون﴾(8)، ﴿أيذا متنا وكنّا ترابا وعظاما إنّا لمدينون﴾(9)؛ وفي 'الواقعة' موضع: ﴿أيذا متنا وكنّا ترابا وعظاما إنّا لمبعوثون﴾(10)؛ وفي 'النّازعات' موضع: ﴿أينّا لمردودون في الحافرة، إذا كنّا عظاما نخرة﴾(11).

(1) الرّعد، حزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 13.

(2) الإسراء، حزء من الآية: 49، وحزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 17.

(3) الإسراء، حزء من الآية: 98، وحزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 17.

(4) المومنون، حزء من الآية: 82، ورقم السّورة: 23.

(5) النّمل، حزء من الآية: 67، ورقم السّورة: 27.

(6) العنكبوت، حزء من الآية: 28، حزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 29.

(7) السّجدة، حزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 32.

(8) الصّافّات، الآية: 16، ورقم السّورة: 37.

(9) الصّافّات، الآية: 53، ورقم السّورة: 37.

(10) الواقعة، الآية: 47، ورقم السّورة: 56.

(11) النّازعات، حزء من الآية: 10، والآية: 11 بتمامها، ورقم السّورة: 79.

قال ابن الباذش(1) في 'الإقناع': "وكلّها يجتمع الاستفهامان منها في آية، سوى 'العنكبوت' 'والنّازعات'، فإنّهما من آيتين"(2).

فقوله: 'فَصَيِّرِ الثَّانِيَ مِنْهُ خَبَرَا'، أي من لفظ الاستفهام، وهذا الحكم مطلق، فالمراد به نافع(3)، فأخبر أنّ نافعا يجعل الأوّل منهما، استفهاما بهمزة محقّقة، بعدها همزة مسهّلة بين الهمزة والياء؛ وقالون(4) على أصله، في إدخال الألف بينهما حسبما تقدّم، ويجعل الثّاني خبراً بهمزة واحدة مكسورة. قال الدّاني(5) في 'إيجاز البيان': "والعلّة في جعله الأوّل من الاستفهامين استخباراً، والثّاني خبراً، وإن كان الاستخبار إنّما وقع على الثّاني، أنّ الاستفهام حقّه أن يكون في أوّل الكلام فأوقعه هناك، فلمّا جاء في موضعه، الّذي هو في سائر الكلام موضعه، وكانت الحالتان لا تستغني إحداهما عن الأخرى لبيان المعنى، اكتفى به هناك، و لم يُعِده لاتّصال الحالين".

وقال المهدويّ(6) في 'الشّرح' نحوه، ثم قال: "ويقوّي ذلك، أنّ الّذي بعد ألف الاستفهام فعل مضمر دلّ عليه: ﴿إنّا لفي خلق جديد﴾(7) و﴿إنّا لمبعوثون﴾(8)، والتّقدير: أنبعث إذا كنّا ترابا، فدخول ألف الاستفهام على هذا الفعل المضمر حسن، لأنّ الاستفهام إنما وقع على البعث"(9). وقال البغدادي(10) في 'الرّوضة': "الحجّة لمن استفهم بالأوّل، وجعل الثّاني خبرا، قوله تعالى: ﴿أفإن متّ فهم الخالدون﴾(11)، وفي سورة 'آل عمران': ﴿أفإن مات أو قتل انقلبتم﴾(12)، فاستفهم فيهما في أوّل، و لم يستفهم فيهما في الثّاني". وقال ابن عبد الوهّاب(13) في 'المفيد'،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 233، بتحقيق المزيدي.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(7) الرّعد، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 13؛ والسّجدة، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 32.

(8) الإسراء، بعض آية: 49 و98، ورقم السّورة: 17؛ والمومنون، بعض آية: 82، ورقم السّورة: 23؛ والصّافّات، بعض آية: 16، ورقم السّورة: 37؛ والواقعة، بعض آية: 47، ورقم السّورة: 56.

(9) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 205.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(11) الأنبياء، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 21.

(12) آل عمران، جزء من الآية: 144، ورقم السّورة: 3.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

وابن مطرّف(1) في 'البديع' نحوه. وقال المهدويّ في 'الشّرح': "فدخلت ألف الاستفهام على الأوّل، وموضع الاستفهام هو الثّاني، لأنّ المعنى: أفتنقلبون على أعقابكم إن مات أو قتل؟"، قال: "وكذلك المعنى: أفهم الخالدون إن متّ؟"(2). وذكر الدّاني في 'الإيضاح' و'إيجاز البيان'، أنّ أبا عبيد(3) والكسائي(4)، استدلاّ على ذلك بالآيتين المذكورتين. ع/١٥٧ وقال في 'الإيضاح': "وهذا احتجاج صحيح، لا يدفعه إلا معاند متعسّف". قال البغدادي(5) في 'الرّوضة': "وشاهده من الشّعر قول ذي الرّمّة(6): ح/١٠١

أَأَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً **** مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ(7)

فاستفهم في أوّل البيت، وأتى بالخبر بعد ذلك، وهو قوله: 'ماء الصّبابة'، ولم يقل: 'أماءُ الصّبابة'"، قال: "وهو يأتي في أشعارهم وكلامهم كثيراً". وقال الدّاني(8) في 'الإيضاح'، و'إيجاز البيان'، وابن عبد الوهّاب(9) في 'المفيد'، وابن مطرّف في 'البديع' نحوه.

وقوله: 'وَاعْكِسْهُ فِي النَّمْلِ وَفَوْقَ الرُّومِ'، أي اعكس الثّاني الّذي صيّرته خبراً، فصيّره استفهاماً. فأخبر أنّ نافعاً(10) نقض أصله في موضعين، فأخبر بالأوّل واستفهم بالثّاني، وهما في 'النّمل' - كما ذكر - و'العنكبوت'(11)، وعن ذلك كنى بقوله: 'وفوق الرّوم'، وقال فوق بالنّسبة إلى كتب المصحف، ولا يقال في القرآن فوق ولا تحت.

وقوله: 'لِكَتْبِهِ بِالْيَاءِ فِي الْمَرْسُومِ'، أخبر أنّ العلّة الموجبة لهذا العكس، هي كتب الثّاني من الاستفهامين بالياء، في هذين الموضعين في المرسوم، وهو المصحف. قال الدّاني في 'إيجاز البيان':

(1) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 205. والمهدوي سبقت ترجمته بالهامش: 13، ص: 103 من التحقيق.

(3) هو القاسم بن سلام، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 23 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 139 من قسم التحقيق.

(7) البيت من البحر الوسيط، وهو لذي الرّمة، وترسّم: تأمّل، والخرقاء: الغير الماهرة في عملها، والصّبابة: شدّة الشوق، وماء الصبابة: أي الدّمع، ومسجوم: يسيل كثيراً. انظر الديوان: 567، و'مجالس ثعلب': 2\101، و'شرح المفصل': 10\19، و'الخصائص': 2\11، و'خزانة الأدب': 4\495 و'مغني اللبيب': 1\249، و'الصّحاح': (رسم).

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(11) سورة النّمل: رقمها في المصحف: 27، وسورة العنكبوت: رقمها في المصحف: 29.

"والعلّة في مناقضته لأصله فيهما خاصّة، أنّ الثّاني من الاستفهامين، لـمّا رُسم في هاتين السّورتين، في جميع المصاحف بياءٍ بعد الهمزة، ورُسم الأوّل فيهما بغير ياءٍ، دلّ ذلك علـى كـون الثّـاني اسـتفهاما، والأوّل خبراً، فاتّبع الرّسم فيهمـا، وتـرك مذهبـه المـطّرد في نظائرهمـا، مـن أجـل ذلـك". وقـال في 'الإيضاح' و'التّمهيد' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "و لم تصوّر ـ بعد الهمزة في الاستفهام الأوّل ـــ يـاءٌ في جميع القرآن، إلا في سورة الواقعة(1) لاغـير". قـال بعـض مـن تكلّـم علـى الرّجـز: "وانظـر قـول النّاظم: 'والاستفهام إن تكرّرا'، فإنّه يقتضي أنّ كلّ ما تكرّر فيه الاستفهام فحكمـه مـا ذكـره، وقـد تكرّر في غير هذه المواضع الأحد عشر، و لم يكن حكمه كما قال، مثل قوله [تعـالى] في 'الأعـراف': ﴿ولوطـاً إذ قـال لقومـه، أتـاتون الفاحشـة مـا سبقكم بهـا مـن أحـد مـن العلمـين، إنّكـم لتـــاتون الرّجال﴾(2)؛ وكقوله [تعالى] في 'النّمل': ﴿ولوطا إذ قال لقومه، أتاتون الفاحشة وأنتـم تبصـرون، أينّكم لتاتون الرّجال﴾(3)؛ وليس ذلك من الاستفهام المكـرّر المصطلَح عليـه عنـد القـرّاء، لأنّ قولـه [تعالى]: ﴿أتاتون﴾ في الآيتين جميعا، لم يختلف فيه في الاستفهام، وكذلك ﴿أينّكم لتـاتون الرّجـال﴾ في 'النّمـل'، لم يختلـف فيـه في الاسـتفهام أيضـا، وإنّمـا الخـلاف في: ﴿أينّكـم لتـاتون الرّجـــال﴾ في 'الأعـراف'، والمقصـود هنـا مـا وقـع فيـه الخـــلاف، في الأوّل والثّـــاني جميعـا نحـو: ﴿أيِـذا﴾(4)، ﴿أينّـا﴾(5)". وقـال مكـيّ في 'التّبصـرة': "واختلفـوا في الاسـتفهامين إذا اجتمعـا، نحـو: ﴿أيِـذا﴾ و﴿أينّا﴾"(6). وقال الشّاطبي(7) في قصيدته:

ع/١٥٨ وَمَا كُرِّرَا اسْتِفْهَامُهُ نَحْوَ آئِـذَا **** أَينَّا فَـذُو اسْتِفْهَامٍ الْكُلُّ أَوَّلاَ(8)

فخرج من ذلك ﴿أتاتون﴾ في الموضعين، لاتّفاق القرّاء فيه على الاستفهام، وكذلـك قولـه تعـالى في 'والصّافات': ﴿أينّك لمن المصدّقين﴾(9)، إذ لا خلاف فيـه في الاستفهام، وقـد تكـرّر هنـا في ثلاثـة ألفاظ، وليس المقصود إلاّ اللّفظين الأخيرين. قـال الـدّاني(10) فـي 'الإيضـاح': "فـإن قـال قـائل: فما

(1) سورة الواقعة، رقمها: 56 في المصحف الكريم.

(2) الأعراف، آية: 80، وجزء من الآية: 81، ورقم السّورة: 7.

(3) النّمل، آية: 54، وجزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 27.

(4) الرّعد، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 13.

(5) الإسراء، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 17.

(6) انظر 'التبصرة' لمكي بن أبي طالب: 73-74.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 262.

(9) الصّافّات، جزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 37.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

تقول في الاستفهامات الثّلاثة الّتي اجتمعت في سورة 'والصّافات' دون سائر القرآن؟ وهي قوله [تعالى]: ﴿أَينّك لمن المصدّقين﴾(1)، ﴿أيذا متنا وكنّا ترابا وعظاما، إنّا لمدينون﴾(2)، هل الاستفهامان الأوّلان هما المختلف فيهما، في الجمع بينهما وفي الإخبار بأحدهما، أم هما الأخيران؟"
قال: "قلت: هما الأخيران دون الأوّلين، وهما قوله [تعالى]: ﴿أيذا متنا وكنّا ترابا وعظاما إنّا لمدينون﴾، لكونهما متّصلين وأحدهما علّة للآخر، ووقوعهما في آية واحدة، وكون قوله [تعالى]: ﴿أينّك لمن المصدّقين﴾ منفردا في آية أخرى، وكون المعنى فيه غير المعنى الّذي هو فيهما، فلذلك لم يدخل في جملة الاستفهامين، وصار من جملة الاستفهام المفرد، فكان من حقّ النّاظم أن يقيّد ذلك كما قيّده غيره، لئلاّ يدخل في لفظه ما لا خلاف فيه ممّا ذكر". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(3) رضي الله عنه: "الاستفهامان الواقعان في القرآن، يشترط فيهما شرطان: أن يرجعا معاً إلى شيء واحد، ح/١٠٢ وأن يكون كلّ واحد منهما يحتمل الاستفهام والخبر"، قال: "فلا يحتاج كلام النّاظم إلى تقييد، ولا تدخل عليه المواضع الثّلاثة المذكورة، لأنّها لا يصلح فيها الشّرطان، فيطلق عليهما الاستفهام".

الإعراب:

فصل: خبر مبتدإ محذوف، تقديره: هذا فصل. والاستفهام: مبتدأ. إن: حرف شرط. تكرّرا: فعل ماض في موضع جزم بالشّرط، والفاعل مضمر يعود على 'الاستفهام'، والألف للإطلاق. فصيّر: 'الفاء' جواب الشّرط، صيّر: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. الثّاني: مفعول أوّل. منه: متعلّق بـ'صيّر'، والهاء عائدة على 'الاستفهام'. خبر: مفعول ثان، والشّرط وجوابه في موضع خبر المبتدأ. واعكسه: فعل أمر ومفعول، والفاعل ضمير المخاطب، والهاء عائدة على 'الثّاني'. في النّمل: متعلّق بـ'اعكسه'. وفوق: ظرف مكان معطوف على 'في النّمل'، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وأتبعوا في هذه الدّنيا لعنة ويوم القيامة﴾(4)، فعطف يوم على هذه. الرّوم: مخفوض بالظّرف. لكتبه: متعلّق بـ'اعكسه'، والهاء عائدة على 'الثّاني'. بالياء: متعلّق بـ'كتبه'. في المرسوم كذلك. ثمّ قال:

[109] الْقَـوْلُ فِي إِبْدَالِ فَاءِ الفِـعْـلِ **** وَالْـعَيْنِ وَاللاَّمِ صَحِيحَ النَّـقْـلِ ع/١٥٩

فاء الفعل عبارة عن أوّل أصول الكلمة، وعين الفعل عبارة عن ثاني أصول الكلمة، ولام الفعل عبارة عن ثالث أصول الكلمة. ولـمّا فرغ النّاظم من ذكر الهمزتين، من كلمة ومن كلمتين، أخذ في

(1) الصّافّات، جزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 37.
(2) الصّافّات، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 37.
(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.
(4) هود، جزء من الآية: 60، ورقم السّورة: 11.

هذه الترجمة، يتكلّم في حكم الهمزة المفردة، وهي على ثلاثة أقسام: قسم تكون فيه في موضع الفاء، وقسم تكون فيه في موضع العين، وقسم تكون فيه في موضع اللاّم، وكلّ قسم من هذه الأقسام على قسمين: ساكنة ومتحرّكة، وسيتبين جميع ذلك إن شاء الله.

الإعراب:

القول: خبر مبتدإ محذوف، أي هذا القول. في إبدال: متعلّق بـ'القول'. فاء الفعل: مضاف ومضاف إليه. والعين واللام: معطوفان. صحيح: حال من 'إبدال'، وإضافته غير محضة، والعامل فيه 'القول'. النقل: مضاف إليه. ثمّ قال:

[110] أَبْدَلَ وَرْشٌ كُلَّ فَاءٍ سَكَنَتْ **** وَبَعْدَ هَمْزٍ لِلْجَمِيعِ أُبْدِلَتْ

تكلّم النّاظم هنا على الهمزة السّاكنة، الّتي في موضع الفاء من الفعل، وهي على قسمين: إمّا أن تكون بعد همزة أخرى، وإمّا أن تكون بعد غير همزة. فأمّا إن كانت بعد همزة، فلا خلاف في إبدالها، من جنس حركة الهمزة الّتي قبلها، ألفاً أو واوًا أو ياءً، نحو: ﴿ءامن﴾(1)، و﴿إيمانا﴾(2)، و﴿أوتي﴾(3)، وما أشبه ذلك، وهذا معنى قول النّاظم: 'وَبَعْدَ هَمْزٍ لِلْجَمِيعِ أُبْدِلَتْ'، الأصل: 'أأْمن'، 'إئْمانا'، 'أُؤْتي'، فأبدلت استثقالا لاجتماع همزتين، في كلمة واحدة حقيقة، بخلاف ﴿ءانذرتهم'﴾(4) وبابه، على ما تقدّم. قال ابن الباذش(5) في 'الإقناع': "وهذا إجماع من القرّاء والنّحويّين"(6). وكان حقّ النّاظم، أن يذكر هذا في الهمزتين من كلمة، كما ذكره مكيّ(7) وغيره، ولكنّه تبع في ذلك الشّاطبي(8)، فإنّه ذكر ذلك في الهمزة المفردة، وتبع الشّاطبي ابنَ سفيان(9)، وابن شريح(10)، والحصري(11)، وغيرهم. قال مكيّ في 'الكشف': "وعلّة ذلك أنّ الهمزة الثّانية، لمّا كانت لا تنفصل منها الأولى، ولا تفارقها في جميع تصاريف الكلمة، استثقلوا ذلك فيها،

(1) البقرة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 2.

(2) آل عمران، جزء من الآية: 173، ورقم السّورة: 3.

(3) البقرة، جزء من الآية: 136، ورقم السّورة: 2.

(4) البقرة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2؛ و'يس'، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 252، بتحقيق المزيدي.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

مع كثرة استعمالـهم لذلك، وكثرة تصرّفه في الكلام، فتركوا تـحقيقها استخفافا، إذ كانوا يـخفّفون المفردة، استخفافا لثقل الهمزة المفردة، فإذا تكرّرت كان ذلك أعظم ثقلا، فـإذا ألزمـت كـلّ واحـدة منهما الأخرى، كان ذلك أشدّ ثقلا، فرفضوا اسـتعمال التّحقيـق للثانيـة في هـذا النّـوع، لمـا ذكرنـا، وعليه لغة العرب وكلّ القرّاء"(1).

وأمّا إن لم تكن بعد همزة فقـالون(2) يحقّقهـا، وورش(3) يبدلهـا، كـانت في اسـم أو فعـل، فيبدلها مع الفتحة ألفا نحو: ﴿ما تيا﴾(4)، و﴿ياكلون﴾(5)، وشبه ذلك؛ ح/١٠٣ ومع الضمّة واوًا نحو: ﴿الموتفكة﴾(6)، و﴿يوتون﴾(7)، وشبه ذلك؛ وكذلك يبدلها، إذا كانت الحركة الّـتي قبلهـا في كلمة أخرى، وذلك في حال الوصل نحو: ﴿إلى الهدى ايتنـا﴾(8) و﴿لقاءنـا ايـت﴾(9)، فيبدلهـا ألفـاً لانفتاح ما قبلها، وإن كانت صورتها [في ع/١٦٠ الخطّ يـاءً، ويحـذف الألـف الـتي قبلهـا لالتقـاء السّاكنين، وكذلك يبدلها واواً إن انضمّ ما قبلهـا في كلمـة أخـرى](10)، وإن كـانت صورتهـا يـاءً، نحو: ﴿يا صالـح ايتنا﴾(11)، و﴿قال الـملك ايتونـي﴾(12)، و﴿إلاّ أن قـالوا ايتنـا﴾(13)، ويـحذف الواو لالتـقـاء السّاكنيـن مـن قولـه [تعالـى]: ﴿قـالوا ايتنـا﴾ وشـبـهـه؛ وكذلـك يبدلـهـا يـاءً، إذا انكـسـر ما قـبلهـا فـي كـلـمـة أخـرى، عـارضا كـان أو لازمـا، وسـواء كـانت صورتهـا فـي الـخطّ ياءً أو واواً، نـحو: ﴿السّموات ايـتوني﴾(14)، و﴿أن ايـت﴾(15)، و﴿الّذي اوتـمـن﴾(16)،

(1) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\70.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) مريم، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 19.

(5) البقرة، جزء من الآية: 174، ورقم السّورة: 2.

(6) النّجم، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 53.

(7) النّساء، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 4.

(8) الأنعام، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 6.

(9) يونس، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 10.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(11) الأعراف، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 7.

(12) يوسف، جزء من الآية: 50 و54، ورقم السّورة: 12

(13) العنكبوت، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 29.

(14) فصّلت، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 41.

(15) الشّعراء، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 26.

(16) البقرة، جزء من الآية: 283، ورقم السّورة: 2.

[ويحذف الياء لالتقاء السّاكنين من قوله[تعالى]: ﴿الّذي اوتمن﴾(1)](2) وشبهه. وقد تضمّن لفظ النّاظم جميع ذلك، حيث قال: 'أَبْدَلَ وَرْشٌ كُلَّ فَاءٍ سَكَنَتْ'، يريد كلّ همزة ساكنة، في محلّ الفاء من الفعل مطلقا، سواء اتّصلت بما قبلها، أو انفصلت منه، ولا خلاف في إجراء الهمزة المنفصلة مجرى المتّصلة، حسبما تقدّم. وقد نص على ذلك الدّاني(3) في 'جامع البيان'(4)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'. وفي ضمن كلام النّاظم، أنّ قالون(5) يحقّقها في جميع ما تقدّم، إذ نسب الإبدال لورش(6)، فإن وقفت على الكلمة الأولى، من قوله [تعالى]: ﴿إلى الهدى ايتنا﴾(7)، و﴿الذي اوتمن﴾، وابتدأت بالكلمة الثّانية، فلابد من اجتلاب همزة الوصل، للابتداء بالهمزة السّاكنة، وتبدلُها حينئذ من جنس حركتها، ولا خلاف في ذلك. وقد نصّ عليه الدّاني في 'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' وكتاب 'رواية أبي نشيط' وهو راجع إلى قول النّاظم: 'وَبَعْدَ هَمْزٍ لِلْجَمِيعِ أُبْدِلَتْ'، فتبدلُها مع المكسورة ياءً نحو: ﴿ايتنا﴾، ومع المضمومة واواً نحو: ﴿اوتمن﴾، فيختلف فيها البدل، بحسب الوصل والابتداء، وإن كان قبل الهمزة فاءً نحو: ﴿فاتوا﴾(8)، أو واواً نحو: ﴿واتوا﴾(9)، أبدلتها ألفاً لانفتاح ما قبلها لاغير، إذ لا يمكن الوقف على الفاء والواو دون الهمزة، إذ لا يستقلّ بهما الكلام، فيكون هذا ملحقا بما اتّصلت فيه الهمزة بما قبلها نحو: ﴿ماتيا﴾(10)، و﴿ياكلون﴾(11)، وما أشبه ذلك، للزومها الهمزة بخلاف 'ثمّ' في قوله ﴿ثمّ ايتوا صفّا﴾(12)، فإنك إذا وصلتها أبدلتها ألفاً، وإذا ابتدأت بما بعد 'ثُمّ' أبدلتها ياءً، لأنّه يمكن الوقف عليها. قال المهدويّ(13) في 'الشّرح': "وعلّة ورش في اختصاصه ترك الهمزة، الّتي

(1) البقرة، جزء من الآية: 283، ورقم السّورة: 2.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'، غير لفظ 'تعالى'، فهو إضافة من المحقق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 96.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) الأنعام، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 6.

(8) البقرة، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 189، ورقم السّورة: 2.

(10) مريم، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 19.

(11) البقرة، جزء من الآية: 174، ورقم السّورة: 2.

(12) طه، جزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 20.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

هي فاءٌ من الفعل نحو: ﴿يومنون﴾(1) و﴿توثرون﴾(2)، ولم يتركها إذا كانت عينا من الفعل أو لاماً، نحو: ﴿جئتم﴾(3)، و﴿شئتم﴾(4)، و﴿أخطأتم﴾(5)، أنّ الهمزة إذا كانت فاءً من الفعل، فالبدل يلزمها في مثالين إجماعاً، وهما قولك: 'ءامن' و'أنا أومن'، فهذان المثالان قد لزم البدل فيهما في جميع لسان العرب" - يعني باجتماع همزتين في كلمة واحدة، على ما تقدّم ـــ قال: " فلما كان البدل يلزم في مثالين، أُتْبعه سائر الأمثلة فقال: 'يومن' و'تومن' ع/١٦١ و'نومن'(6)، وكلّ ما تصرّف من الكلمة، ليجري على سنن واحد"(7). وقال في 'التّحصيل' نحوه. وقال ابن مطرّف(8) في 'الإيضاح' و 'البديع' نحوه. قال المهدويّ(9) في 'الشّرح': "وهذا الحكم مستعمل في الكلام كثيرا، نظيره حذفهم الهمزة من: 'يكرم' و'تكرم' و'نكرم'، [اتّباعا لترك همزة 'أكرم'(10)، إذ أصلها 'أأكْرم'، فتركوها لثقل اجتماع الهمزتين، وتركوها في 'يكرم' و'تكرم' و'نكرم']'(11)، ولم تجتمع في شيء منه همزتان"، قال: "ونظير هذا كثير في الكلام"(12). وقال ابن مطرّف في 'الإيضاح' و'البديع' نحوه. وقال الدّاني(13) في 'إيجاز البيان': "فالعلّة في تسهيله الهمزة السّاكنة، في جميع ما تقدّم، بعد الإجماع على أنّ ذلك لغة قريش، الّذين نزل القرآن بلغتهم، أنّ الهمزة لمّا كانت حرفا جلدا، مخرجه من آخر الصّدر، وأوّل الحلق باجتهاد، وهي عند البصريين كالتّهوّع، وعند الكوفيين كالسّعلة، وكان السّكون مما يزيد في ثقلها، لإمساكه إياها عن الخروج، آثر تسهيلها لذلك، وجعل خلفا منها، حرفا يقوم مقامها، من غير مؤنة في إخراجه، ولا اجتهاد في بيانه، طلباً للخِفّة؛ وذُكر عن الفرّاء(14)، أنّ العرب لا تنطق بهمزة ساكنة، إلا بني تميم(15) فإنّهم يهمزون".

٣٣٤

---

(1) البقرة، حزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 2.

(2) الأعلى، حزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 87.

(3) يونس، حزء من الآية: 81، ورقم السّورة: 10؛ ومريم، حزء من الآية: 89، ورقم السّورة: 19.

(4) البقرة، حزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 2. (5) الأحزاب، حزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 33.

(6) يوحد مثل هذه الألفاظ بالبقرة، في الآيات: 13 و232 و260، ورقم السّورة: 2.

(7) و(12) انظر 'الموضح في تعليل وحوه القراءات' للمهدويّ: 33-34.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(10) يوحد منه في القرآن، لكن بلفظ: ﴿أكرمه﴾ و﴿أكرمن﴾، بالفحر، بالآية: 15، ورقم السّورة: 89.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطتي 'ح' و'ق'.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 9، ص: 156 من قسم التحقيق.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(1) رضي الله عنه: "ليس تسكين الهمزة ممّا يزيد في ثقلها، كما ذكر الدّاني "، قال:"وإنما كثر في كلام العرب إبدالها حرف مدّ، إذا كانت ح/١٠٤ ساكنة، لأنّ حرف المدّ أخفّ من الهمز". وقال الدّاني(2) في 'إيجاز البيان': "فإن قال قائل: لِمَ صار حكم الهمزة السّاكنة ـ إذا سهّلت ـ أن تبدل حرفا صحيحا و لم تجعل بين بين؟ قيل: صار ذلك حكمها، من قِبَل أنّ همزة بين بين تقرب من السّاكن، وهي ساكنة، فقد بلغت غاية ليس بعدها تضعيف، لأنّ السكون في غاية الضعف، وغير جائز أن ينحى بالسّاكن نحو شيء آخر هو أضعف منه، كما ينحى بالمتحرّك نحو ما هو أضعف منه وهو السّاكن، فلم يوصل إلى تضعيف هذا الحرف السّاكن بأكثر مما هو فيه"، قال: "وأيضا فإن معنى بين بين، أنّها بين الهمزة والحرف الّذي منه حركتها، فلمّا وقعت ساكنة لم تتعلّق بحرف آخر، تجعل بين الهمزة وذلك الحرف". قال المهدويّ(3) في 'الشّرح': "وعلّة من حقّق الهمزة السّاكنة على كلّ حال، أنّه أتى بها على أصلها، و لم يكره تحقيقها حين لم تجتمع مع همزة أخرى"، قال: "ويقوّي ذلك أنّ الذي يخفّفها ـ إذا كانت ساكنة وقبلها ضمّة ـ يقلبها واوًا في نحو: ﴿يومن﴾(4)، فتصير واوًا ساكنة قبلها ضمّة، وبعض العرب يهمزها إذا كانت كذلك، كما يهمز الواو إذا انضمّت، على حسب ما قدّمنا"(5). وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: "من همز وأتى بها على الأصل، لا يفتقر إلى علّة".

الإعراب: أبدل: فعل ماض. ورش: فاعل. كلّ: مفعول. فاء: مضاف إليه. سكنت: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على الفاء، والجملة في موضع الصّفة ع/١٦٢ لفاء، والتّقدير: كلّ فاء ساكنة. وبعد: ظرف زمان، والعامل فيه 'أبدلت'. همز: مخفوض بالظّرف. للجميع: متعلّق بالفعل بعده. أبدلت: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'الفاء'. ثمّ قال:

[111] وَحَقِّقِ الإِيوَا لِمَا تَدْرِيهِ **** مِنْ ثِقَلِ الْبَدَلِ فِي تُئْوِيهِ

أمر هنا بتحقيق 'الإيواء' لورش(6)، وهو ممّا وقعت فيه الهمزة فاءً من الفعل، وهي ساكنة، فكان حقّه أن يبدله، ولكن نقض أصله فيه فحقّق، و'الإيواء'(*): مصدر 'آوى' 'يؤوي' 'إيواءً'، إذا ضمّ الشّيء إليه مثل: 'أعطى'، 'يعطي'(7)، 'إعطاءً'، وقصره ضرورة، ويريد جملة الألفاظ المتصرّفة منه،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 232 ، ورقم السّورة: 2. (*) في 'ق' و'ح': 'الإيواء' هكذا بدون واو.

(5) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 34. (6) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) ورد هذين اللّفظين بالقرآن في: طه(20): آ: 50؛ والنّجم(53): آ: 34؛ واللّيل(92): آ: 5؛ والضّحى(93): آ: 5.

كمـا قال الشّاطبي(1):

سِوَى جُمْلَـةِ الْإِيـوَاءِ...... **** ....(2)

فكأنّه قال: وحقّق جملة 'الإيواء' أو ألفاظ 'الإيـواء' أو بـاب 'الإيـواء'، فهـو علـى حـذف المضـاف، وإقامة المضاف إليه مُقامه، فذكره 'الإيــواء' يتنـاول ﴿تئـوي﴾(3)، و﴿تئويـه﴾(4)، و﴿فـأْوُوا﴾(5)، و﴿المأوى﴾(6)، و﴿مأواه﴾(7)، و﴿مأواكم﴾(8)، ومـا أشـبه ذلـك. قـال الـدّاني(9) في 'التّيسـير': "واستثنى من السّـاكنة ﴿وتـؤوي إليـك﴾(10)، و﴿الـتي تؤويـه﴾(11)، وسـائر بـاب 'الإيـواء' نحـو: ﴿المأوى﴾، و﴿مأواهم﴾(12)، و﴿مأواكم﴾، و﴿فأووا إلى الكهف﴾(13) وشبهه"، ثمّ قال: "فهمـز جميع ذلك"(14). قلـت: قـول الـدّاني: "واسـتثنى مـن السّـاكنة"، يريـد ورشـاً(15) مـن روايـة أبـي يعقوب(16)، إذ عليها اقتصر في 'التّيسير'. وقال في 'الموجز': "واستثنى ورش من ذلك، باب 'الإيواء' حيـث وقـع، فـرواه أبـو يعقـوب عنـه مهمـوزًا". وقـال في 'التّعريـف'(17) نحـوه. وقـال في 'إرشـاد المتمسّكين': "وترك الهمز هو قياس [قول](18) أبي يعقوب". وقال في 'إيجاز البيان': "فأمّا المصريّـون منهم، الّذين يتلون رواية أبي يعقوب، وداود(19)، ويونس(20)، وعبد الصّمد(21)، فلا خلاف بينهم

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 76.

(3) و(10) الأحزاب، حزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 33.

(4) و(11) المعارج، حزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 70.

(5) و(13) الكهف، حزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 18.

(6) السّجدة، حزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 32.

(7) آل عمران، حزء من الآية: 162، ورقم السّورة: 3.

(8) العنكبوت، حزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 29.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) يونس، حزء من الآية: 8 ، ورقم السّورة: 10.

(14) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 38.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(17) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الدّاني: 48.

(18) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(20) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 98 من قسم التحقيق.

(21) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

قديما وحديثا، في تحقيق الهمزة في ذلك حيث وقع، ويروون ذلك عن مشيختهم متّصلا". وذكر في 'جامع البيان' أنّ إسماعيل النّحاس(1)، وأبا بكر بن سيف(2)، رويا عن أبي يعقوب(3) عن ورش(4)، الهمز في باب 'الإيواء، قال: "وعلى ذلك عامّة أهل الأداء من المصريّين، وبذلك قرأت للجماعة، عن ورش أداءً من طريقهم"(5). وقال في 'التّمهيد': "وكذلك قرأت في رواية أبي يعقوب". وقال في 'الاقتصاد': "وهو المشهور عن ورش، وبه قرأت، وبه آخذ". قلت: وبهمز باب 'الإيواء'، [قرأت](6) لورش على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. وقوله:

................لِمَا تَدْرِيهِ **** مِنْ ثِقَلِ الْبَدَلِ فِي تُؤْوِيهِ

هذا تعليل لهمز باب 'الإيواء' ح/١٠٥ لورش، وهو كما قال الشّاطبي(7):

وَتُؤْوِي وَتُؤْوِيهِ أَخَفُّ بِهَمْزِهِ **** ....(8)

قال الدّاني(9) في 'إيجاز البيان': "وأمّا الرّواية بالهمز فوجهها من طريق النّظر، أنّه لمّا أجمع الرّواة عن ورش، على تحقيق الهمز في قوله [تعالى]: ﴿تؤوي﴾(10) و﴿تؤويه﴾(11)، وهما ع/١٦٣ من باب 'الإيواء'، من أجل أنّه لو ترك الهمز فيهما، لاجتمع في ذلك واوان، واجتماعهما أثقل من الهمز، فآثر الهمز فيهما لذلك، طلبا للخِفّة، فلمّا جاء الهمز عنه منصوصا في ذلك، حمل عليه في سائر باب 'الإيواء'، فحقّق الهمز فيه، وإن لم يكن في ذلك من العلّة الموجبة لإتيان الهمز ما فيهما، ليكون الباب كلّه بلفظ واحدٍ، وعلى طريقة واحدة". وقال في 'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين' نحوه. وقال الأدفويّ(12) في 'الإبانة'، ومكيّ(13)

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 96.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 77.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) الأحزاب، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 33.

(11) المعارج، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 70.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

في 'الكشف'(1)، والمهدويّ(2) في 'الشّـرح'(3)، وابـن مهلّـب(4) في 'التّبيـين'، وابـن البـاذش(5) في شرح 'الحصريّة' نحوه . قال الـدّاني(6) في 'إيجاز البيان': "وذلك معهود من مذاهب العرب، مشـهور من استعمالها، ألا تـرى أنّهـم قـالوا في الإخبـار: 'أُكْـرِمُ'، والأصـل 'أُأَكْـرِمُ' بهمزتـين، الأولى همـزة المتكلّم، والثّانية التي هي في بناء 'أَفْعلَ' في الماضي، إلاّ أنّهم حذفوها، استثقالا للجمع بين همزتـين في كلمة واحدة، ثمّ حملوا على ذلك سائر المستقْبل نحو: 'نكرم' و'تكرم' 'ويكرم'، فحذفوا تلك الهمـزة فيه، مع عدم ما أوجب حذفها هنا. وكذلك حذفهم فـاء الفعـل في نحـو: 'يعِد'، لوقوعهـا بـين يـاءٍ وكسْرةٍ، استثقالا لذلك، وطلباً للخِفّة، وحملهم على ذلك سـائر المضـارع، ممـا فيـه التّـاء(7) والنّـون والهمزة، [نحو: 'نعد' و'تعد' و'أعد'، إتباعا لما في أوّله اليـاء، وإن كـانت التّـاء والنّـون والهمـزة](8)، ليس فيهنّ من الثّقل، الموجب لحذف فاء الفعل ما في الياء؛ كما أنّه ليس في الياء و التّاء والنّـون فيمـا تقدّم، ما في الهمزة من الثّقل أيضا، وذلك ليأتي الباب كلّه بلفظ واحد، وعلى طريقـة واحـدة، وإن اختلفـت علّتـه، وامتنعـت في بعضـه. فكذلـك مـا فعلـه ورش(9) أيضـا، مـن همـز ﴿تئـوي﴾(10) و﴿تؤويه﴾(11)، من أجل الاستثقال لاجتماع الواوين، وحمله على ذلـك ﴿المـأوى﴾(12) ونظـائره، مع عدم الاستثقال، الموجب للهمز في ذلك مثله سواء".

الإعراب: وحقق: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب، وهو معطوف على ما قبله، والتّقدير: وحقّق له: أي لورش، وحذفَ ذلك لدلالة ما تقدّم عليه. الإيواء: مفعول. لما: متعلّق بـ'حقّق'. تدريه: فعـل مضارع ومفعول، والفاعل ضمير المخاطب، والهاء عائدة على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. مـن ثقـل: في موضع المفعول الثّاني لِـ'تدريه'. البدل: مضاف إليه. 'في تؤويه': متعلّق بـ'ثقل'، وهو محكي. ثم قال:

(1) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\81.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 34.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) في 'ح' و'ق': مما فيه الياء، وهو خطأ ظاهر.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) الأحزاب، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 33.

(11) المعارج، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 70.

(12) السّجدة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 32.

[112] وَإِنْ أَتَتْ مَفْتُوحَةً أَبْدَلَهَا **** وَاواً إِذَا مَا الضَّمُّ جَاءَ قَبْلَهَا

أخبر أنّ الهمزة إذا وقعت في محلّ الفاء من الفعل، وكانت مفتوحة وقبلها ضمّة نحو: ﴿يويّد﴾(1) و﴿موذّن﴾(2) وشبههما، فإنّ ورشًا(3) يبدلها واوًا، وفي ضمن كلامه أنّها إن لم تنفتح، أوانفتحت بعد الفتح لم يبدلْها، و لم تأت في القرآن مكسورة، ولا بعد الكسر، وقالون(4) في ذلك على أصله، لنسبته البدل لورش. قال المهدويّ(5) في 'الشّرح': "وأما علّة ورش في إبداله الهمزة، إذا كانت فاء من الفعل، ع/١٦٤ وكانت مفتوحة وانضمّ ما قبلها، فيبدلها واوا نحو قولك: ﴿المولّفة﴾(6) وما أشبه ذلك، فإنّ هذه الهمزة، قد تدخل عليها همزة التّكلّم، فتجتمع همزتان، فيلزمها البدل، وذلك نحو قولك: 'أنا أولّف'، والأصل: 'أنا أُألّف'، فلمّا كانت قد تجتمع مع همزة أخرى، خفّفها في الباب كلّه، ليجري على سنن واحد؛ و لم يلزمه ذلك فيها إذا لم تكن فاءً من الفعل نحو: ﴿الفؤاد﴾(7)، و'السّؤال'(8)، وما أشبهه، لأنّه يأمن أن تدخل على هذه همزة أخرى يجب البدل من أجلها"(9). قال الشّريشيّ(10) في 'الشّرح': "قال ابن آجرّوم(11): فإن قيل: لِمَ أبدلت الهمزة في 'أولّف'، و'أوذن'،حين اجتمعتا، و لم تحذف كما حذفت في 'أنا أكرم'، والأصل: 'أأكرم'؟ فالجواب أنّ همزة 'أكرم' زائدة على الفعل، وهمزة ح/١٠٦ 'أولّف' أصليّة، لأنّها فاء من الفعل، فخصّوا الزّائد بالحذف، وما هو أصلي بالبقاء والإبدال"(12) وقال الدّاني(13) في 'إيجاز البيان': "فإن قال قائل: لِمَ أبدلت حرفا متحرّكا، إذا انفتحت وانضمّ ما قبلها، هلاّ جُعلت بين بين؟، قيل: لم تُجعل كذلك وألزمت البدل، من حيث كانت مفتوحة، فلو جعلت بين بين، لكانت بين الهمزة والألف،

٣٣٩

(1) آل عمران، حزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 3.

(2) الأعراف، حزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 7؛ ويوسف، حزء من الآية: 70، ورقم السّورة: 12.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(6) يوحد لفظها في التّوبة، حزء من الآية: 60، ورقم السّورة: 9.

(7) الإسراء، حزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 17؛ والنّحم، حزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 53.

(8) ويوحد في القرآن بلفظ ﴿بسؤال﴾، في 'ص'، حزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 38.

(9) انظر 'الموضح في تعليل وحوه القراءات' للمهدويّ: 34.

(10) اُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 376، و'فرائد المعاني' لابن آجرّوم: 1\287.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

والألف لا يكون ما قبلها مضموما، فكذلك لا يكون قبل ما قرب بالتّسهيل منها، لأنّه في حكمها، فألزمت البدل لذلك". وقال مكيّ(1) في 'الكشف'(2)، والمهدويّ(3) في 'الشّرح'(4)، والمرجيقيّ(5) في شرح 'الحصرية' نحوه. وقال الدّاني(6) في 'إيجاز البيان'، في تعليل ترك ورش(7) تسهيل الهمزة، المضمومة والمفتوحة بعد الفتح، إذا كانت فاء من الفعل: "وأمّا العلّة في استثناء الهمزة المتحرّكة من ذلك بإجماع عنه، فإنّ هذه الهمزة لو سهّلها في ذلك، لم يبدلها حرفا خالصا، بل كان يجعلها بين بين، وهمزة بين بين تقرب من السّاكن، بدليل إجماع العرب على أن لا يبتدأ بها، كما لا يبتدأ بالسّاكن، وما بعد هذه الهمزة فساكن في أكثر المواضع، فكان يجمع بفعله ذلك بين ساكنين، ولا ضرورة تدعوه إلى اجتماعهما، فحقّق الهمزة في ذلك فرارا من التقاء السّاكنين، وحمل على ذلك ما لم يكن بعد الهمزة فيه ساكن نحو: ﴿فأكله﴾(8)، و﴿فأخذه﴾(9)، و﴿فأتاهم﴾(10) وشبهه، ليكون الأصل بلفظ واحد، وعلى طريقة واحدة من التّحقيق ولا يختلف". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(11) رضي الله عنه: "هذا التّعليل الذي ذكره الدّاني ليس بشيء، والوجه في ذلك أنّه لو سهّلها لكانت بين بين، وهمزة بين بين كالمحقّقة، ألا ترى أنّها تستثقل في ﴿أيذا﴾(12) ونظائره، فيُدْخل بينها وبين المحقّقة ألف، فلمّا كانت تستثقل إذا سهّلت، أبقاها على أصلها من التّحقيق، مع اتّباعه في ذلك من أخذ عنه من مشيخته".

الإعراب:

وإن: حرف شرط. أتت: فعل ماض في موضع جزم بالشّرط، والفاعل مضمر يعود على 'الفاء' في قوله: 'أبدل ورش كلّ فاء'. مفتوحة: حال من الضّمير ع/ ١٦٥ في 'أتت'، والعامل فيه 'أتت'.

٣٤٠ ________

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\81-82.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 37.

(5) لم أجد له ترجمة فيما رجعت إليه من المظانّ المتاحة.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) يوسف، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 12.

(9) النّازعات، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 79.

(10) الزّمر، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 39؛ والحشر، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 59.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(12) الرّعد، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 13.

أبدلها: فعل ماض ومفعول، والفاعل مضمر يعود على 'ورش'، والهاء عائدة على 'الفاء'، والجملة في موضع جواب الشّرط. واواً: مفعول ثان لـ'أبدلها'. إذا: ظرف زمان لما يأتي، وفيه معنى الشّرط، والعامل فيه جوابه، وهو محذوف دلّ عليه ما قبله، والتّقدير: إذا الضمّ جاء قبل المفتوحة أبدلها واواً. 'ما': زائدة على حدّ قوله تعالى: ﴿حتى إذا ما جاءوها﴾(1)، وقد تقدّم مثل ذلك(2). الضمّ: فاعل بفعل مضمر يفسّره ما بعده، كأنه قال: إذا جاء الضمّ. جاء: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'الضمّ'. قبلها: ظرف زمان ومخفوض به، والعامل فيه 'جاء'، والهاء عائدة على 'الفاء'. ثمّ قال:

[113] وَالْعَيْنَ وَاللاَّمَ فَلاَ تُبْدِلْهُمَا **** لِنَافِعٍ إِلاَّ لَدَى بِيسٍ بِمَا

[114] وَأَبْدَلَ الذِّيبَ وَبِيرٍ بِيسَا **** وَرْشٌ وَرِيًّا بِادِّغَامٍ عِيسَى

ثبت في رواية المكناسي(3) والبلفيقي(4): 'والعينُ واللامُ' برفعهما، ووقعا في أصل الحضرمي(5) مهملتين، فيحتملان وجهين: الرّفع - كالرّوايتين المذكورتين — والنّصب، وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(6) رضي الله عنه، ونظيره قوله تعالى: ﴿والسّارق والسّارقة فاقطعوا أيديهما﴾(7)، قال سيبويه(8): "أبت العامّة إلاّ الرّفع"(9)، وقرأ عيسى بن عمر(10) وإبراهيم بن أبي عبلة(11) بالنّصب فيهما، وثبت في رواية المكناسي 'وريّاً' بالإدغام، وفي رواية البلفيقي

(1) فصّلت، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 41.

(2) انظر مادّة الإعرب في ص: 302، من قسم التحقيق من هذا الكتاب.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) المائدة، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 5.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 1\144.

(10) هو عيسى بن عمر، أبو عمر الهمداني الأسدي الكوفي القارئ، قرأ على عاصم بن أبي النجود، وطلحة بن مصرف، وسليمان بن مهران الأعمش؛ وقرأ عليه علي بن حمزة الكسائي، وعبيد الله بن موسى، وعبد الرحمان بن أبي حماد؛ وكان مقرئ أهل الكوفة بعد حمزة، كما كان من حفاظ الحديث، وقد توفي سنة: 156 هـ. انظر 'تهذيب التهذيب': 8\222-223، و'سير أعلام النبلاء': 7\199، و'غاية النهاية': 1\212، و'معرفة القراء': 1\119-120.

(11) هو إبراهيم بن أبي عبلة شِمْر بن يقظان، أبو إسماعيل الرّملي الشّامي المقرئ الحافظ، رأى عبد الله بن عمر، وروى الحديث عن عبد الله بن أم حرام وواثلة بن الأسقع ورجاء بن حَيْوة ومحمّد بن مطرّف، وروى عنه مالك واللّيث بن سعد ومروان بن شجاع وسعيد بن عبد العزيز، ووثّقه ابن أبي حاتم ، وكانت وفاته سنة: 152 هـ. انظر 'تقريب التهذيب': 1\39، و'طبقات الحفاظ': 45، و102، و123، و'الجرح والتعديل' لابن أبي حاتم: 2\105.

'ورئيا' بالهمز، وفي أصل الحضرمي(1) مهمل الضّبط. ولما فرغ النّاظم من ذكر الهمزة الّتي في محلّ الفاء، أخذ الآن يتكلّم في الهمزة الّتي ح/١٠٧ في محلّ العين واللاّم، فبدأ أوّلا بذكر الهمزة الّتي في محلّ العين، واعلم أنّها إذا سكنت وقبلها كسرة، فهي بالنّسبة لورش(2) وقالون(3)، تنقسم ثلاثة أقسام: قسم اتّفقا على إبداله، وقسم انفرد ورش بإبداله، وقسم انفرد قالون بإبداله، وقد ذكر النّاظم هذه الأقسام الثّلاثة. فقوله:

............فَلاَ تُبْدِلْهُمَا **** لِنَافِعٍ إلاَّ لَدَى بِيسٍ بِمَا

هذا هو القسم الأوّل المتّفق عليه، فأمرك أن لا تبدل لنافع(4) إلاّ في ﴿بيس بما﴾، فلدى بمعنى في، و'بما' تقييد، يريد قوله تعالى في 'الأعراف': ﴿بيس بما كانوا﴾(5)، ولا خلاف عن نافع في تسهيل ذلك، أمّا ورش فعلى أصله، وأمّا قالون فخالف فيه أصله. وقد نصّ الدّاني(6) في 'جامع البيان'(7)، و'الاقتصاد'، و'التّعريف'(8)، على ترك همزه لقالون. وقال في 'التّمهيد': "ولا خلاف عن أصحاب قالون في ترك همزه". وقوله:

وَأَبْدَلَ الذِّيبَ وَبِيرٍ بِيسَا **** وَرْشٌ ....

هذا هو القسم الثّاني، الّذي انفرد به ورش: فأخبر أنّ ورشاً أبدل ﴿الذّيب﴾(9)، وذلك في ثلاثة مواضع في 'يوسف'، و﴿بير﴾ وذلك في 'الحجّ': ﴿وبير معطّلة﴾(10)، و﴿بيس﴾ وذلك حيث وقع في القرآن، إذا كان فعلا نحو: ﴿وبيس المصير﴾(11)، و﴿لبيسما كانوا﴾(12) وما أشبه ذلك.

وقوله: 'وَرِيّاً بِادِّغَامِ عِيسَى'، هذا هو القسم الثّالث الّذي انفرد به قالون، فأخبر ع/١٦٦ أنّ عيسى - وهو قالون - أبدل 'وريّا' بادّغام، وذلك في 'مريم':

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) الأعراف، جزء من الآية: 165 ، ورقم السّورة: 7.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 97.

(8) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الدّاني: 52.

(9) يوسف، جزء من الآية: 13، و14، و17، ورقم السّورة: 12.

(10) الحجّ، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 22.

(11) البقرة، جزء من الآية: 126، ورقم السّورة: 2.

(12) البقرة[2]، جزء آية: 102؛ المائدة[5]، جزء آية: 62، و63، و79. بالمخطوط: 'وبيسما' بدون لام وهو خطأ.

﴿أثاثاً ورئْيا﴾(1)، فإذا أبدل الهمزة صيّرها ياءً، فيدغمها(2) في الّتي بعدها، فيقول: ﴿وريّاً﴾ بياء مشدّدة، والادّغام بتشديد الدّال مصدر قولك: ادّغم يدّغم ادّغاماً، على وزن افتعل يفتعل افتعالاً، وأصله: 'ادْتِغام' فأبدلت التّاء دالاً، ثمّ وقع الإدغام، على حدّ: 'ادّان' أصله 'ادْتَان'، فأبدلت التّاء دالاً، فوقع الإدغام. وفي ضمن كلام النّاظم، أنّ الهمزة الواقعة في محلّ العين، إذا تحرّكت أو سكنت، ولم يقع قبلها كسرة نحو: ﴿سألهم﴾(3)، و﴿سئل﴾(4)، و﴿رءوف﴾(5)، و﴿بسؤال﴾(6)، و﴿رئاء﴾(7)، و﴿الرأس﴾(8)، و﴿سؤلك﴾(9)، وما أشبه ذلك، فإنّ نافعا(10) يحقّقها على الأصل، وهذا ممّا لا خلاف فيه عنه، من الطّرق المشهورة المعمول بها، فوجه ورش(11) في تسهيل الهمزة السّاكنة في ﴿بيس﴾(12)، و﴿بيسما﴾(13)، وتحقيقها في نحو: ﴿الرّأس﴾، و﴿سؤلك﴾، وشبههما — وهي في جميع ذلك في محلّ العين ـ الجمع بين اللّغتين. قال الدّاني(14) في 'إيجاز البيان'(15): "والعلّة في تحقيق الهمزة في هذا الباب ـ بعد الإجماع على أنّ ذلك لغة لبني تميم(16) وقيس(17)، المشتهرة على ألسنتهم ـ إرادة الجمع بين اللّغتين لفشوّهما، والإعلام بجوازهما، وكثرة استعمال العرب لهما، فسهّل الهمزة في موضع على لغة أهل الحجاز(18) وقريش(19)، وحقّق في موضع على لغة بني تميم وقيس، مع اتّباعه في ذلك كلّه، من قرأ عليه من أئمّته، وأخذ عنه من مشيخته،

(1) مريم، جزء من الآية: 74، ورقم السّورة: 19.

(2) في نسختي 'ح' و'ق': فأدغمها. (15) في مخطوطة 'ح': في 'جامع البيان'.

(3) الملك، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 67.

(4) البقرة، جزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 2.

(5) البقرة، جزء من الآية: 207، ورقم السّورة: 2.

(6) سورة 'ص'، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 38.

(7) البقرة، جزء من الآية: 264، ورقم السّورة: 2.

(8) مريم، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 19.

(9) طه، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 20.

(10) سبقت ترجمة نافع بالهامش: 4، ص: 38؛ (11) وترجمة ورش بالهامش: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) هود، جزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 11.

(13) البقرة، جزء من الآية: 90 و93؛ والأعراف، جزء من الآية: 150، ورقم السّورة: 7.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 9، ص: 156 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 3، ص: 264 من قسم التحقيق.

(18) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 10، ص: 263 من قسم التحقيق.

(19) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 5، ص: 79 من قسم التحقيق.

إذ كانت الأئمّة من القرّاء، لا تعمل إلا على الثّابت لديها من جهة الأثر، دون القياس والنّظر". قال بعضهم: "يعني بقوله: 'سهّل في موضع، وحقّق في موضع': تسهيل الهمزة في ﴿بيس﴾(1) و﴿بيسما﴾(2)، وتحقيقها في نحو: ﴿الرّأس﴾(3) و﴿سؤلك﴾(4)، وهي في كلّ ذلك في موضع العين"(5). وأمّا قوله تعالى: ﴿بعذاب بيس﴾(6) فقال مكيّ(7) في 'الكشف': "أصله فعل ماض، نقل إلى التّسمية فوصف به العذاب، فأصله أن يكون بهمزة مكسورة، لأنّه منقول من 'بَئِس'، لكن أسْكنت الهمزة استخفافا، كما قالوا في 'عَلِمَ' 'عَلْمَ'، فوجه تسهيل ورش(8) له، أنّه أجراه مجرى الأفعال، ووجه تسهيل قالون(9)، الفرق بين الإسم والفعل"(10). قال المهدويّ(11) في 'الشّرح': "وترك قالون همز هذا الموضع، لمّا صار في حيّز الأسماء"، قال: "وكلّ ﴿بيس﴾ في القرآن فهو فعل إلا هذا الموضع، فجعل ترك همزه علامة تفرّق بين الإسم والفعل"(12). وأمّا ﴿الذّيب﴾ فقال الدّاني(13) في 'إيجاز البيان': "ولم يهمز ﴿الذّيب﴾(14) في الثّلاثة المواضع في 'يوسف'، لأنّ ذلك عنده غير مشتقّ من الفعل، نحو: النّيل، والفيل(15)، والميل"، قال: "وقد يجوز أن يكون ذلك عنده مشتقّا من: 'تذاءبت ح/١٠٨ الرّيح'، وهو مجيئها من كلّ جهة، فيكون أصله الهمز، ثمّ سهّله تخفيفا". وقال المهدويّ في 'الشّرح': "من هَمَزَ فهو من قولهم: 'تذاءبت الرّيح'، إذا جاءت من أمكنة شتّى"، قال: "فسمّي الذيب بذلك، لمجيئه من أمكنة شتّى"(16) قال: "ومن ترك همزه فعلى وجهين:

٣٤٤

---

(1) هود، جزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 11.

(2) البقرة، جزء من الآية: 90 و93؛ والأعراف، جزء من الآية: 150، ورقم السّورة: 7.

(3) مريم، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 19.

(4) طه، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 20.

(5) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 381-382.

(6) الأعراف، جزء من الآية: 165، ورقم السّورة: 7.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\83.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ:29 .

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(14) يوسف، جزء من الآية: 13، و14، و17، ورقم السّورة: 12.

(15) توجد هذه اللفظة في سورة 'الفيل'، بالآية: 1، ورقم السّورة: 105. والنّيل: واد معروف بمصر والسودان.

(16) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 179.

أحدهما أن يكون على تخفيف ع/١٦٧ الهمز، والآخر مرويّ عن الكسائي(1)، أنّه سئل عن ترك همزه فقال: لم أعلم له اشتقاقا"(2). وقال مكيّ(3) في 'الكشف': "وقد قال الكسائي: لا أعرف أصله في الهمز"(4) وقال ابن مهلّب(5) في 'التّبيين': "وروي عن أبي عمرو(6) أنّه قال: أهل مكّة(7) وعلْياء قيس(8)، لا يهمزون ﴿الذّيب﴾(9) إلا في الجمع"(10). وأمّا ﴿بير﴾، فقال الدّاني(11) في 'إيجاز البيان': "لم يهمز ﴿وبير معطّلة﴾(12) في 'الحجّ' وأصلها الهمز، إذ هي مشتقّة من 'بأرْتُ': أي حفرت، إيثارًا منه للتّخفيف، واستعمالاً للأكثر". وقال المهدويّ(13) في 'التّحصيل': "وأما 'البير' فترك همزه، لقول العرب في جمعه 'آبار'، فقلبوه وألزموه البدل، فحمل الواحد على الجمع". قال الشّريشيّ(14) في 'الشّرح': "قال ابن آجرّوم(15): وذلك أنّهم قالوا في تكسيره: 'بئار' و'آبار'، والأصل 'أبْئار'، لأنّ الهمزة في الواحد عين، فيجب أن يكون في الجمع كذلك، ثم قلبوا الكلمة فقدّموا الهمزة وأخّروا الباء، فقالوا: 'أأبار'، فوزنه على الأصل 'أفْعالٌ'، وعلى اللّفظ 'أعْفالٌ'، ثمّ أبدلت الهمزة ألفا، لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصار 'ءابار'"، قال: "فلمّا كانت هذه الهمزة تغيّر في الجمع بالقلب والإبدال، غيّروها في الإفراد بالإبدال، ليجري الواحد مجرى الجمع، كما يجري الجمع

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 29.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\83.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(7) مكّة: هي بلد مقدّس عند المسلمين، لاحتوائها على الكعبة المشرّفة، وهي مسقط رأس النبي (ص)، وعاصمة الحجاز الدّينية، وكانت لتوسّطها جزيرة العرب، مركزا تجاريا وثقافيا هامّا، وهي تقع على بعد 80 كلم شرقي البحر الأحمر، هاجر النبي (ص) منها، ثم عاد إليها فاتحا في 8 هـ، وهي اليوم تحت حكم المملكة السّعودية العربية الشّقيقة. انظر خبرها بمزيد من التفصيل في 'معجم البلدان' لياقوت الحموي: 5\181-188.

(8) سبقت ترجمة قيس بالهامش رقم: 3، ص: 264 من قسم التحقيق. وعلياء قيس من مواضعهم بالبحرين

(9) يوسف، جزء من الآية: 13، و14، و17، ورقم السّورة: 12.

(10) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 38 و104.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) الحجّ، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 22.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(14) أُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

مجرى الواحد. قالوا: 'دِيَم' والأصل 'دِوَم'، لأنّه من دام يدوم، فأبدلوا الواو ياءً في الجمع، لتجري الواو مجراها في المفرد، وهو 'ديمة' والأصل 'دومة، فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها" قال: "فهذا البدل قياسيّ، وإبدالها في الجمع على غير قياس لأنّها متحرّكة، وإنّما أبدلت فيه ليجري الجمع مجرى الواحد"(1).

وأمّا ﴿رِءْيا﴾(2)، فمن همزه فهو عنده من رؤية العين، ومن ترك همزه فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون عنده من ريّ الشّارب، وهو الأظهر، فيكون أصله 'رِوْيا'، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسّكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء فصار 'ريّا'(*)؛ والثّاني: أن يكون عنده من رؤية العين، فيكون سهّله تخفيفا جمعا بين اللّغتين.

الإعراب: 'والعين' على رواية الرّفع: مبتدأ، والخبر محذوف، والتّقدير: ومن هذا الباب العين؛ وعلى اختيار النّصب: مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال، والتّقدير: ولا تبدل العين واللاّم لاتبدلهما. واللاّم: معطوف على العين في رفعه ونصبه. فلا: 'الفاء' على اختيار النّصب في العين واللام: جواب الشّرط المحذوف؛ وعلى رواية الرّفع: رابطة بين الجملتين، ونظيره قول الشّاعر: أنشده سيبويه(3):

وَقَـائِلَـةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَـاتَهُمْ(4) **** وَأُكْرُومَـةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا(5)

التّقدير: هؤلاء خولانُ فانكح فتاتهم. لا: حرف نهي. تبدلهما: فعل مضارع ومفعول، والضّمير عائد على العين واللاّم. لنافع: متعلّق بـ'تبدلهما'. إلاّ: حرف استثناء. لدى: ظرف ع/١٦٨ مكان، والعامل فيه 'تبدلهما'. 'بيس بما': مخفوض بالظّرف، وهو محكيّ. وأبدل: فعل ماض. الذّيب: مفعول. وبير: معطوف عليه، وهو محكيّ. بيسما: معطوف، وحذف حرف العطف ضرورة، والألف للإطلاق. ورش: فاعل. وريّا: معطوف على 'الذّيب'. بادّغام: متعلّق بحال محذوفة من 'ريّا'، كأنّه قال: ملتبسا بادّغام، والعامل في الحال 'أبدل'. عيسى: معطوف على 'ورش'. ثمّ قال:

[115] وَإِنَّمَا النَّسِيُّ وَرْشٌ أَبْدَلَهْ **** وَلِسُكُونِ الْيَاءِ قَبْلُ نَـقَّـلَهْ

(1) انظر 'القصد النافع': 386، و'فرائد المعاني': 1\298. (2) مريم، جزء من الآية: 74، ورقم السّورة: 19.

(*) في 'ع': وريّا، وفي 'ق' و'ح': ريّا، بدون واو. (3) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 10 قسم التحقيق.

(4) خولان: قبيلة يمنيّة من سبأ من القحطانية تنتسب إلى حمير وهو من ملوك اليمن، مواطنها بين صنعاء ومأرب؛ وقيل: مخلاف من مخاليف اليمن منسوب إلى خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة من سبأ، وذكر أن هذا المخلاف فتح أيام عمر بن الخطاب سنة: 14 هـ. 'معجم البلدان' للحمويّ: 2\307، و'سبائك الذهب' للسّويدي: 50.

(5) البيت من بحر الطويل، ولا تُعلم له نسبة لقائل، وأكرومة: فعل الكرم، وخِلْو وخليّ: الخالي والخالية، وهو من لا زوجة له؛ يقول الشّاعر: ربّ قائلة تقول لي: انكح فتاة قبيلة خولان، نظرا لكون الكارم في حيّهم مصونة وباقية. انظر 'مغني اللّبيب': 1\278، و'الكتاب' لسيبويه: 1\139، و'شرح المفصّل' لابن يعيش: 1\100.

تكلّم هنا في الهمزة الواقعة في محلّ اللاّم، فأخبر أنّ ورشاً(1) يبدلها في قولـه [تعالى]: ﴿إنّما النّسيّ﴾(2) في 'التّوبـة'، وفي ضمـن كلامـه أنّ قـالون(3) يحقّقهـا، وأنّ ورشـاً وقـالون في غـير هـذا الموضع، اتّفقا على التّحقيق سواء تحرّكت أو سكنت، نحو: ﴿مـن شـاطئ﴾(4)، و﴿سـنقرئك﴾(5)، و﴿أنشأكم﴾(6)، و﴿نبّئ﴾(7)، و﴿فادّارأتم﴾(8)، وما أشبه ذلك.

وقوله: ح/١٠٩ 'وَلِسُكُونِ الْيَاءِ قَبْلُ ثَـقَّـلَـهْ': أي ولسكون الياء قبل الهمـز المبـدل شـدَّده، وذلك أنّ هذه الياء لا تقبل الحركة، لكراهيتهم أن يجعلواها بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، أو جاريـا مجرى ذلك، وهي الياء الّتي للإلحاق، ولم يسهّلوها بعدها بين بين، كما سهّلوها بعد الألف، لأنّها قد حذفت مع الياء والواو، اللّتين من نفس الكلمة وما جـرى مجراهـا، فلـم يكـن لهـم بـدّ مـن الإبـدال والإدغـام، فأبدلوهـا يـاءً، وأدغمـوا اليـاء السّـاكنة قبلهـا فيهـا. قـال الـدّاني(9) في 'جـامع البيـان': "وهذا(*) الّذي لا يجوز في تسهيل مثل هذا غيره"(10). وقال في 'إيجاز البيان': "وهـذا الّـذي لا يـجوز في التّخفيف غيره، إذ كانت الياء قبل الهمزة زائدة في الكلمة للمدّ، ولم تكن أصليّـة". قـال الـمهدويّ(11) فـي 'الشّـرح': "مـن قـرأ بالـهمز فـعلى الأصـل، مـن قولـهم: نَسَأْتَ الإبـل عـن الـحوض، إذا أخّرتها عنه" قال: "ومـنه قوله تعالـى: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسئْها﴾(12)، على قـراءة من همـز(13)"، قال: "يريد أو نـؤخّرْها فلا ننسخْها"، قال: "ومنه النّسيئـة في الـدّيْن، أي التّأخيـر"، قال: "ومعنى النّسيّ: تأخير حُرمة الشّهر الحرام، وذلك أنّهم كانوا حرّموا القتال، فـي الشّهر الـحرام

٣٤٧

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) التّوبة، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 9.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) القصص، جزء من الآية: 30 ، ورقم السّورة: 28.

(5) الأعلى، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 87.

(6) الأنعام، جزء من الآية: 98 و134، ورقم السّورة: 6.

(7) الحجر، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 15.

(8) البقرة، جزء من الآية: 72، ورقم السّورة: 2.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق. (*) في 'ح': وهو، وفي 'ق' و'ع': وهذا.

(10) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الداني: الورقة 105.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(12) البقرة، جزء من الآية: 106، ورقم السّورة: 2.

(13) قلت: هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، حيث قرآ ﴿ننسئها﴾ بفتح النّون الأولى مع السّين، وهمزة ساكنة بعد السّين، وقرأ باقي القرّاء بضمّ النّون الأولى وكسر السّين من غير همز. انظر 'التذكرة: 2\258.

في الجاهليّة، فكانوا إذا احتاجوا إلى القتال فيه قاتلوا، وحرّموا مكانه شهراً آخر"(1). قال البغداديّ(2) في 'النّوادر': "وحكى أبو بكر بن الأنباري(3) ـ رحمه الله ـ أنّهم كانوا إذا صدروا عن منىً(4)، قام رجل من بني كنانة(5)، يقال له: نُعَيْم بن ثعلبة(6) فقال: أنا الّذي لا أعاب ولا يردّ لي قضاء، فيقولون: أنسئنا شهراً، أي أخّر عنّا(7) حرمة المحرّم فاجعلها في صفر، وذلك أنّهم كانوا يكرهون، أن تتوالى عليهم ثلاثة أشهر لا تُمكنهم الإغارة فيها، لأنّ معاشهم كان من الإغارة، فيُحِلّ لهم المحرّم، ويحرّم عليهم صفر، فقال الله تعالى: ﴿إنّما النّسيّ زيادة في الكفر، يضلّ به الّذين كفروا، يحلّونه عاماً، ويحرّمونه ع/١٦٩ عاما﴾(8). وقال الشّاعر:

أَلَسْنَا النَّاسِئِينَ عَلَى مَعَدٍّ(9) **** شُهُورَ الْحِلِّ نَجْعَلُهَا حَرَاماً(10)

قال المهدويّ(11) في 'الشّرح': "ومن قرأ بغير همز، فأصله الهمز كالقراءة الأخرى، لكنّه أبدل الهمزة ياءً، من أجل الياء(12) الّتي قبلها وأدغم"(13).

الإعراب:

'وإنما النسيّ': مبتدأ محكيّ. ورش: مبتدأ ثان. أبدله: فعل ماض ومفعول، والفاعل مضمر يعود على 'ورش'، والجملة خبر المبتدإ الثّاني، والمبتدأ الثّاني وخبره في موضع خبر الأوّل. ولسكون: متعلّق بـ'ثقّله'. الياء: مضاف إليه. قبل: ظرف زمان مقطوع عن الأضافة، فَبُنِيَ لذلك، والعامل فيه

٣٤٨

(1) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 36 .

(2) هو أبو علي القالي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 230 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 230 من قسم التحقيق.

(4) سبق التّعريف بها في الهامش رقم: 3، ص: 118 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 3، ص: 264 من قسم التحقيق.

(6) ذكر ابن كثير من قول ابن عباس أنّ ذلكم الرّجل ليس نعيم بن ثعلبة، وإنّما هو أبو ثمامة جنادة بن عوف بن أميّة الكناني، كما ذكر قولا آخر عن عبد الرحمان بن زيد بن أسلم، على أنّه رجل من بني كنانة يقال له القلمّس. انظر 'تفسير ابن كثير': 2\370.

(7) في مخطوطتي 'ح' و'ق': أخّرنا.

(8) التّوبة، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 9.

(9) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 3، ص: 34 من قسم التحقيق.

(10) البيت من بحر الوافر، وقائله هو عمير بن قيس المعروف بجذل الطّعّان. انظر تفسير ابن كثير: 2\370، و'تاج العروس' للزّبيدي: مادّة (نسأ)، و'لسان العرب' لابن منظور: 3\622.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(12) في مخطوطتي 'ح' و'ق': الهمزة.

(13) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 31.

'سكون'. ثقّله: فعل ماض ومفعول، والفاعل مضمر يعود على 'ورش'، والهاء في 'أبدلْه' و'ثقّله' عائدة على 'النّسيّ'. ثمّ قال:

[116] الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ نَقْلِ الْحَرَكَهْ **** وَذِكْرِ مَنْ قَالَ بِهِ وَتَرَكَهْ

أخبر النّاظم في هذه التّرجمة، أنّه يبيّن أحكام النّقل، ويذكر من رواه ومن لم يروه. وحقيقته: تحريك السّاكن بحركة الهمزة الّتي بعده في الوصل، وإسقاطها من اللّفظ، بشروط يأتي بيانها إن شاء ا لله. والحركة جنس تحته أنواع ثلاثة: الفتحة، والكسرة، والضّمة.

الإعراب: القول: خبر مبتدإ محذوف، أي هذا القول. في أحكام: متعلّق بـ'القول'. نقل الحركة: مضاف ومضاف إليه. وذكر: معطوف على أحكام. مَنْ: مضاف إليه. قال: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'مَنْ'، والجملة صلة 'مَنْ'. به: متعلّق بـ'قال'. وتركه: فعل ماض، وهو صلة لموصول محذوف، معطوف على الموصول المتقدّم، لأنّ الّذي قال به ورش(1)، والّذي تركه قالون(2)، على ما يتبيّن بعد هذا [إن شاء ا لله](3)؛ والهاء في 'به' و'تركه' عائدة على النّقل، ولابدّ من هذا التّقدير؛ وإن أخذ اللّفظ على ظاهره، من غير تقدير حذف موصول، ألزم منه أنّ الّذي قال به وتركه قارئ واحد، ولا شكّ أنّ هذا المعنى ليس مراداً للنّاظم. قال بعضهم: واعلم أنّ حذف الموصول وإبقاء صلته، منعه أكثر البصريّين(4). وذكر ابن هشام(5) في 'مغني اللّبيب'، أنّ الكوفيّين(6) والأخفش(7) ح/١١٠ ذهبوا إلى إجازته، وأنّ ابن مالك(8) تبعهم على ذلك، وعلى هذا يصحّ كلام النّاظم. وذكر ابن هشام أنّ ابن مالك، شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر، وهذا الشّرط موجود في كلام النّاظم، لأنّه معطوف على 'مَنْ' في قوله: 'وذكر مَنْ قال به'. ومن الحجّة لمن أجاز ذلك قول ا لله تعالى: ﴿وقولوا: ءامنّا بالّذي أنزل إلينا، وأنزل إليكم﴾(9)، أي وبالّذي أنزل إليكم. وقول حسّان بن ثابت(10) رضي ا لله عنه:

٣٤٩

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع' و'ق'، ومثبت في 'ح'.

(4) و(6) البصريّون: هم أصحاب مدرسة البصرة، ويعدّ سيبويه إمامهم، وفي مقابلهم الكوفيون: وهم أصحاب مدرسة النّحو في الكوفة، وإمامهم أحمد بن يحيى المشهور بثعلب. انظر 'مراتب النّحويين' لأبي الطّيّب اللّغوي: 58.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 137 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 55 من قسم التحقيق.

(9) العنكبوت، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 29.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 264 من قسم التحقيق.

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ **** وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ(1)

أي ومن يمدحه. ثمّ قال:

[117] حَرَكَةُ الْهَمْزِ لِوَرْشٍ تَنْتَقِلْ **** لِلسَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلُ الْمُنْفَصِلْ ع/١٧٠

[118] أَوْلاَمِ تَعْرِيفٍ وَفِي كِتَابِيَهْ **** خُلْفٌ وَيَجْرِي فِي ادِّغَامِ مَالِيَهْ

قال ابن الباذش(2) في 'الإقناع': "كان ورش(3) يحذف كلّ همزة في أوّل كلمة، إذا كان قبلها ساكن، وينقل حركتها إليه ـ أيّ حركة كانت ـ إذا كانا من كلمتين، ما لم يكن السّاكن حرف مدّ ولين، أو ميم الجميع"، قال: "وهذا إذا وصل، فإذا وقف حقّق الهمزة لابتدائه بها"(4). قال الدّاني(5) في 'إيجاز البيان': "والسّاكن الواقع قبل الهمزة ينقسم إلى ثلاثة أقسام: فالقسم الأوّل أن يكون تنويناً، وذلك نحو قوله [تعالى]: ﴿عجبا اَن اَوحينا﴾(6)، و﴿كفؤا اَحد﴾(7)، و﴿خبيرا اَلاّ تعبدوا﴾(8)، و﴿من سلطان اِن الحكم﴾(9)، و﴿من شيء اِذ كانوا﴾(10)، و﴿لنبيء اَن يكون﴾(11)، و﴿من نبيء اِلاّ أخذنا﴾(12)، و﴿لأيّ يوم اُجلّت﴾(13)، و﴿بعاد اِرم ذات﴾(14)، و﴿حامية اَلهاكم﴾(15)، وما كان مثله"، قال: "والتّنوين حرف من الحروف، بدليل تحريكه للسّاكنين في نحو: ﴿حكيم اِنفروا﴾(16)،

٣٥٠

(1) البيت من البحر الوافر، وهو من شعر حسان بن ثابت. انظره في ديوانه: 13، وفي 'معاني القرآن' للفرّاء: 315\2، و'المقتضب': 137\2، و'الأصول' لابن السرّاج: 177\2، و'حسن الصحابة': 17، و'مغني اللبيب': 355\2.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 242، بتحقيق المزيدي.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) يونس، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 10.

(7) الإخلاص، الآية: 4، ورقم السّورة: 112.

(8) هود، جزء من الآية: 1، وجزء من الآية: 2 ، ورقم السّورة: 11.

(9) يوسف، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 12.

(10) الأحقاف، جزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 46.

(11) الأنفال، جزء من الآية: 67، ورقم السّورة: 8.

(12) الأعراف، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 7.

(13) المرسلات، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 77.

(14) الفجر، بعض آيتي: 6 و7 ، ورقم السّورة: 89. وإرم ذات العماد: مساكن عاد. انظر 'تفسير ابن كثير': 89\4.

(15) القارعة، آية: 11، ورقم السّورة: 101؛ والتكاثر، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 102.

(16) التّوبة، جزء من الآية: 40، وجزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 9.

و﴿رحيما اَلنبيء﴾(1) وشبهه. وحذفه لهما في نحو: ﴿عزيرُ(2) ابن الله﴾(3) وشبهه"، قال: "وكذلك يلقي حركة الهمزة عليه كسائر السّواكن، وإن كان لا صورة له في الرّسم، لئلاّ يشتبه بالنّون الأصليّة التّي من نفس الكلمة"، قال: "والتّنوين إنّما لم يرسم في المصحف، لأنّه لا يثبت في الوقف، إمّا أن يبدل، وإمّا أن يحذف"، قال: "والقسم الثّاني: أن يكون لام التّعريف الّتي معها ألف الوصل، وذلك نحو قوله [تعالى]: ﴿اَلَارض﴾(4)، و﴿الَاخرة﴾(5)، و﴿الَافئدة﴾(6)، و﴿الَامثال﴾(7)، و﴿الَاسماء﴾(8)، و﴿الَازفة﴾(9)، و﴿الَان﴾(10)، و﴿الِاحسان﴾(11)، و﴿الِايمان﴾(12)، و﴿الاُولى﴾(13)، و﴿الاُخرى﴾(14)، و﴿الاُنثى﴾(15)، و﴿الاُذن﴾(16)، و﴿الاُكل﴾(17)، و﴿للَانام﴾(18)، و﴿لِلِايمان﴾(19)، و﴿لِلِاسلام﴾(20)،

(1) الأحزاب، جزء من الآية: 5، وجزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 33.

(2) هو عزير بن سوريق بن عديا بن أيوب بن درزنا بن عرى بن تقي بن أسبوع بن فنحاص بن العاذر بن هارون بن عمران، وقيل إنه نبي وذكر غير ذلك، وبأنه العبد الذي أماته الله مائة عام ثم بعثه، وقيل إنّه كان في زمن بختنصر، وقبره بدمشق. انظر 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 631-637، وفي 'تفسير ابن كثير': 1\321-322.

(3) التّوبة، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 9.

(4) البقرة، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 2.

(5) البقرة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 2.

(6) النّحل، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 16.

(7) الرّعد، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 13.

(8) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(9) غافر، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 40؛ والنّجم، جزء من الآية: 57، ورقم السّورة: 53.

(10) البقرة، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 2.

(11) النّحل، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 16؛ الرّحمان، جزء من الآية: 60، ورقم السّورة: 55.

(12) البقرة، جزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 2.

(13) طه، جزء من الآية: 21 و51 و133، ورقم السّورة: 20.

(14) البقرة، جزء من الآية: 282، ورقم السّورة: 2.

(15) البقرة، جزء من الآية: 178، ورقم السّورة: 2.

(16) المائدة، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 5.

(17) الرّعد، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 13.

(18) الرّحمان، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 55.

(19) آل عمران، جزء من الآيتين: 167 و193، ورقم السّورة: 3.

(20) الأنعام، جزء من الآية: 125، ورقم السّورة: 6؛ والزّمر، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 39.

و﴿لِلِانسان﴾(1)، و﴿كالَاعلام﴾(2)، و﴿للَاخرة﴾(3)، وما كان مثله"، قال: "وهذه اللاّم، وإن كانت مع الهمزة في كلمة واحدة في الخطّ، فإنّها تجري عند القرّاء والنّحويّين، مجرى ما كان من كلمتين، لأنّ أصلها الانفصال، بدليل قول العرب: رأيت 'أَلْ' ثمّ تقول: 'الرّجل'، فتفصلها إلى أن تتذكّر ما بعدها، فتعيدها معه، ومنه قول الرّاجز: أنشدنا محمّد بن أحمد(4) قال: أنشدنا ابن الأنباري(5)، عن أصحابه عن الفرّاء(6):

دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْ

ففصلها ووقف عليها، ثم قال متذكّرًا لها ولما بعدها:

بِالشَّحْمِ أَنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ(7)".

وقال المهدويّ(8) في 'الشّرح' في لام التّعريف نحوه. وذكر ابن مطرّف(9) في 'البديع' قول الرّاجز. قلت: وقد أنشد ذلك سيبويه(10)، ونسبه لغيلان(11). وقال ابن الباذش(12) في 'الإقناع': "أفرد التّنوين لكونه زائدا، ولام التّعريف لاتّصاله في الخطّ"، قال: "وقد قضى النّحويّون بانفصاله، لأنّه من حروف المعاني كَ'قد'، لا من حروف الزّيادة، الّتي هي من البناء كميم اسم الفاعل"(13). قال الدّاني(14): "والقسم الثّالث: أن يكون السّاكن سائر حروف المعجم

(1) يوسف، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 12.

(2) الشّورى، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 42؛ والرّحمان، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 55.

(3) الإسراء، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 17.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 323 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 230 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

(7) البيت من بحر الرّجز، وهو منسوب لذي الرّمة وليس في ديوانه ولا ملحقاته، والشّاهد في البيت قوله: 'بذا الْ' أراد: بذا الشّحم، ففصل لام التعريف من الشحم لما احتاج إليه من إقامة القافية، ثم أعادها في الشحم لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجرّ، ومعنى بجل: حسب، تقول: بجلي كذا أي حسبي وكفاني. انظر 'الكتاب' لسيبويه: 325\3 و147\4، و'الحجة' للفارسي: 122\1، و'الخصائص' لابن جني: 291\1، و'المقتضب' للمبرد: 84\1.

(8) سبقت ترجمته بالهامش: 13، ص: 103 من قسم التحقيق. وانظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 32.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(11) يعني غيلان بن حريث الرّبعي، أو غيلان بن عقبة، المعروف بذي الرّمّة انظر 'الكتاب' لسيبويه: 365\3.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 242، بتحقيق المزيدي.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

نحو قوله [تعالى]: ﴿منَ آمن﴾(1)، و﴿منَ اتـى ا لله﴾(2)، و﴿مـنِ استبرق﴾(3)، و﴿مـنِ الـه﴾(4)، و﴿عنِ ابراهيم﴾(5)، و﴿اذكـرِ اسمـاعيل﴾(6)، و﴿مـنُ اوتـيَ﴾(7)، و﴿مـنِ انْ تامنـه﴾(8)، و﴿قـدَ افلح﴾(9)، و﴿هلَ اتاك﴾(10)، و﴿قالتُ اولاهم﴾(11)، و﴿قالتُ اخراهم﴾(12)، ع/١٧١ و﴿لا تتبعَ اهواءهـم﴾(13)، و﴿لقـدَ اتينـاك﴾(14)، و﴿أوَاخـران﴾(15)، و﴿أوِ اطعـام﴾(16)، و﴿يخـرجَ اضغانكم﴾(17)، و﴿يثبّتَ اقدامكم﴾(18)، و﴿ألـمَ احسب النّاس﴾(19)، وما كان مثلـه".

وذكـر فـي 'التّيسـير'(20) و'التّلخيـص'، الأقسـام الثّلاثـة، وقسّـم ذلـك فـي 'الاقتصـاد'، و'التّـمهيد'، و'إرشاد الـمتمسّكين'، ح/١١١ أربعـة أقسام، فجعـل النّون وحدها قسما على حدة، ولا وجه لـذلك، والأوْلى جعلها ثلاثـة أقسام كما تقدّم؛ فـقـوله:'حَـرَكَـةُ الْهَمْزِ لِوَرْشٍ تَـنْـتَـقِـلْ'، أخبـر أنّ ورشـاً(21) يـنـقـل حـركـة الـهـمـزة، للـحـرف الّـذي قـبلـهـا بـثـلاثـة شـروط: الأوّل:

٣٥٣

(1) البقرة، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 2.

(2) الشّعراء، جزء من الآية: 89، ورقم السّورة: 26.

(3) الرّحمان، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 55.

(4) آل عمران، جزء من الآية: 62 ، ورقم السّورة: 3.

(5) هود، جزء من الآية: 74، ورقم السّورة: 11.

(6) سورة 'ص'، جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 38.

(7) الحاقّة، جزء من الآية: 19 و25، ورقم السّورة: 69.

(8) توجد في موضعين من الآية: 75، من سورة آل عمران ورقمها: 3.

(9) المومنون، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 23.

(10) الذّاريات، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 51.

(11) الأعراف، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 7.

(12) الأعراف، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 7.

(13) المائدة، جزء من الآية: 48 و49؛ والشّورى، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 42.

(14) الحجر، جزء من الآية: 87، ورقم السّورة: 15.

(15) المائدة، جزء من الآية: 106، ورقم السّورة: 5.

(16) البلد، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 90.

(17) محمّد، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 47.

(18) محمّد، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 47.

(19) العنكبوت، آية: 1، وجزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 29.

(20) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 38.

(21) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكنا؛ الثّاني: أن يكون صحيحاً؛ الثّالث: أن يكون منفصلا، حسبما تقدّم تمثيله من قول الدّاني(1)، وقد ضمّنهنّ النّاظم في قوله: 'لِلسَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلُ الـمُنْفَصِلْ'، أي للسّاكن الصّحيح المنفصل قبل الهمز، فإن كان متحرّكا نحو: ﴿ونعلمَ أن قد صدقتنا﴾(2) وشبهه، لم تنقل إليه الحركة، إذ تسهيل هذا لا يكون بالحذف؛ وإن كان السّاكن حرف مدّ ولين، لم تنقل إليه الحركة. قال ابن الباذش(3) في 'الإقناع': "فأمّا حروف المدّ واللّين، فلا ينقل إليها الحركة، نحو: ﴿فما ءامن﴾(4)، و﴿في أنفسكم﴾(5)، و﴿قوا أنفسكم﴾(6)"، قال: "قال أبي(7) رضي الله عنه: الألف لا تنقل إليها حركة الهمزة، لأنّها لا تتحرّك، وتنقل إلى الواو والياء، اللّذين ما قبلهما منهما، نحو: ﴿في أنفسكم﴾، و﴿قوا أنفسكم﴾، فتقول: 'فِيَ انْفسكم'، و'قُوَا انْفسكم'.و لم ينقل ورش إليها الحركة، لأنّه حملهما على الألف"(8). قال المهدويّ(9) في 'الشّرح' و'التّحصيل': "وعلّة ورش(10) في تحقيق الهمزة، وترك إلقاء حركتها على حروف المدّ واللّين ـ نحو: ﴿قالوا ءامنّا﴾(11)، و﴿بما أنزل﴾(12)، و﴿في أنفسكم﴾ ـ أنّ حروف المدّ واللّين في نيّة حركة، ألا ترى أنّ السّاكن المدغم يقع بعدهنّ، وذلك للمدّ الّذي فيهنّ، وأنّه يقوم مقام الحركة، فلمّا كنّ في نيّة حروف متحرّكات، لم يلق عليهنّ الحركة، إذ لا تلقى حركة على متحرّك"، قال: "وعلّة ثانية: أن حروف المدّ واللّين كالأصوات، وفيها مدّ لا يصحّ إلاّ مع السّكون، فلو ألقيت عليها الحركة، لاختلّت وتغيّرت عن بابها"، قال: "وعلّة ثالثة: أنّ الألف أمّ [حروف](13) المدّ واللّين، وهي لا تتحرّك على حال، ولو تحرّكت لانقلبت همزة،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) المائدة، جزء من الآية: 113، ورقم السّورة: 5.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) يونس، جزء من الآية: 83، ورقم السّورة: 10.

(5) الذّاريات، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 51.

(6) التّحريم، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 66.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الإقناع': 243، بتحقيق المزيدي. والضمير في قوله: 'و لم ينقل ورش إليها'، عائد على حروف المدّ واللّين؛ وفي قوله: 'لأنّه حملهما'، عائد على الواو والياء. وجاء في 'ع': 'حملها'، فيكون راجعا لحروف المدّ اللّين إن صحّ.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) البقرة، جزء من الآية: 14 ، ورقم السّورة: 2.

(12) البقرة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 2. (13) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.

فامتنع إلقاء الحركة عليها لذلك، وتبعتها الياء والواو إذ هما أختاها"(1). وذكر الأدفويّ(2) في 'الإبانة' العلّتين الأولى والثّانية. وذكر الدّاني(3) في 'إيجاز البيان'، العلّة الأولى. وذكر مكيّ(4) في 'الكشف'(5)، العلّة الثالثة. وذكر ابن مطرّف(6) في 'الإيضاح'، العلّتين الأخيرتين. وذكر ابن الباذش(7) في شرح 'الحصريّة'، العلاّت الثّلاث. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(8) رضي الله عنه: "والعلّة الثّالثة هي الأوْلى". قلت: وهي نصّ قول أبي الحسن بن الباذش، حسبما تقدّم؛ فإن كان السّاكن حرف لين، نقل إليه الحركة، لأنّه بمنزلة الحرف الصّحيح.

قال الدّاني في 'التّلخيص': "فإن زال عن الياء والواو حركتهما، فانفتح ما قبلهما، نقل إليهما حركة الهمزة، لأنّ معظم المدّ ع/١٧٢ زال عنهما لذلك، فصارا بمنزلة سائر الحروف الجوامد، وذلك نحو: ﴿نبأ ابنيَ آدم﴾(9)، و﴿ذواتيُ اكْل﴾(10)، و﴿خلوِا الى شياطينهم﴾(11)، و﴿ألفوَا آباءهم﴾(12) وشبهه". وقال في 'جامع البيان'(13)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان' نحوه. وقال الأدفويّ في 'الإبانة'، ومكيّ في 'الكشف'، والمهدويّ(14) في 'الشّرح'(15)، وابن الباذش في شرح 'الحصريّة' نحوه.

فإن كان السّاكن مع الهمزة في كلمة واحدة، لم تنقل إليه الحركة، قال المهدويّ في 'الشّرح': "وعلّته في التّحقيق، وترك إلقاء الحركة، إذا كان السّاكن مع الهمزة في كلمة نحو: ﴿الظّمآن﴾(16)،

(1) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 37.
(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.
(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.
(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.
(5) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\90.
(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.
(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.
(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.
(9) المائدة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 5. وابنا آدم هما هابيل وقابيل.
(10) سبأ، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 34.
(11) البقرة، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 2.
(12) الصّافّات، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 37.
(13) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 106.
(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.
(15) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 31.
(16) النّور، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 24.

و﴿القرءان﴾(17)، أنّه كره اللّبس، بما يتوهّم من اختلاف الأوزان، مع إلقاء الحركة، ممّا لا يقع مثله، فيما تكون الهمزة فيه في كلمة، والسّاكن في كلمة أخرى"(2). وقال في 'التّحصيل': "فإنّ النّقل فيما هو من كلمة فيه التباس، لأنّ ﴿القرءان﴾ و﴿الظّمْئان﴾(3)، يلتبسان بـ'فُعال' و'فَعال'، وهما 'فُعْلان' و'فَعْلان'، وكذلك أكثر الباب"، قال: " ونظير ذلك، إدغامهم ﴿من وّال﴾(4)، ولم يدغموا ﴿صنْوان﴾(5)". قال ابن الباذش(6) في 'الإقناع': "فأمّا ميم الجميع، فالّذي وقع الإصفاق عليه(7) من أهل الأداء، الأخذ لورش(8) ح/١١٢ بضمّها وصلتها بواو مع الهمزة فقط، نحو: ﴿عليهمُ ءآنذرتهم أمْ﴾(9) وشبهه"، قال: "وذكر أبو بكر بن أشته(10) قال: وقال إبراهيم النّقاش(11) في تصنيفه في قراءة نافع(12): ''وإن أردت ترك همز الألف، وأنت تريد مذهب نافع وأصحابه، فأتبع الميم بالهمز، إن كانت مضمومة فأشمّها الرّفعة، وإن كانت مبطوحة فمِثلا، وإن كانت مفتوحة فمِثلا، نحو قوله [تعالى]: ﴿كنتمَ امواتا فأحياكم﴾(13)، ﴿وربّكمَ اعلم بكمِ ان يشأ يرحمكمَ اوان يشأ يعذبكم﴾(14)، وكذلك ما كان من نحوه في كل القرآن''، قال: ''وهي لغة قريش وكنانة''؛ قال ابن أشته: وإنّما يريد ذلك مع تسكين الميم، وترك إثبات الواو بعدها، ويعني بالإشمام إلقاء حركة الهمزة على الميم، وتحريكها بها، ولم أر أحدًا كان يأخذ بشيء من ذلك،

٣٥٦

(1) البقرة، جزء من الآية: 185، ورقم السّورة: 2.

(2) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 31.

(3) النّور، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 24.

(4) الرّعد، جزء من الآية: 11 ، ورقم السّورة: 13.

(5) ذكرت هذه اللّفظة في سورة الرّعد في موضعين، في آية: 4، ورقم السّورة: 13.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) في 'ق' و'ح': عليه الإصفاق، والإصفاق: الإطباق والاتفاق على الشيء، كما نقول: أصفقوا على كذا، أي أطبقوا وأجمعوا عليه، ووافق بعضهم بعضا فيه. انظر 'القاموس المحيط': 811 مادّة (صفق).

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) البقرة، جزء من الآية: 6 ، ورقم السّورة: 2؛ و'يس'، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(11) هو إبراهيم بن الحسن بن إبراهيم بن يحيى بن عبد الرّحمان، أبو إسحاق الأشعري النّقاش، قرأ على محمد بن عمرو الباهلي وإسحاق بن عيسى الكوفي وعبيد الله بن عمر الزّهري، وقرأ عليه يوسف بن جعفر النّجار ويوسف بن إسماعيل ومحمد بن خلف وإبراهيم بن علي الحدّاد ومحمد بن عبد الله بن شاكر. انظر 'غاية النهاية': 1\10-11.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(13) البقرة، جزء من الآية: 28 ، ورقم السّورة: 2.

(14) الإسراء، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 17.

ولا بلغني(1)"، قال ابن الباذش(2): "وقد أجاز أبو إسحاق الزجّاج(3)، نقل حركة الهمزة إلى ميم الجميع، على وفق ما ذكر إبراهيم النقّاش(4)، فقال في 'المعاني': ''وإذا نقلت حركة الهمزة قلت: ﴿عليهمَ آنذرتهم﴾(5)'' قال: "وسألت عن هذا أبا عبد الله، محمّد بن أبي العافية النّحويّ(6)، فأجازه لي وقال: ''قد قرئ به في غير السّبع''، وكتب لي بذلك خطّ يده بحضرتي"، قال: " وقال لي أبي(7) رضي الله عنه: هذا ذهاب عن الصّواب الّذي عليه الخليل(8) وسيبويه(9)، وسائر النّحويّين المتقدّمين، والقول في ذلك، أنّ ورشا(10) إنّما ضمّ ميم الجميع مع الهمزة، للإشعار بأنّه قصد إلى أصله، من تخفيف الهمزة ونقل حركتها إلى السّاكن قبلها، في مثل: ﴿هلَ اتاك﴾(11)، و﴿منِ املاق﴾(12)، و﴿فقدُ اوتي﴾(13)، فاعترضه أنّ ميم الجميع، لا تحرّك عند الحاجة إلا بحركتها، لا بحركة [التقاء](14) السّاكنين، ولا بحركة غيرها، وإنّما تحرّك بحركة أصلها، في نحو: ﴿عليهمُ الذلّة﴾(15)، و﴿إليهمُ اثنين﴾(16)، فصرفته حركة الأصل عمّا قصد إليه، من نقل الحركة ع/١٧٣ إليها"، قال: "وهذا أحد الأحكام الّتي يقصدها المتكلّم، فتعترضه الأصول فلا يصل إليها، مخافة الإحالة في معارضة الأصول"، قال: "ونظير هذا ما روى سيبويه عن الخليل في قولهم: 'اضربنْ زيداً'

(1) في مخطوطتي 'ح' و'ق': ولا ينبغي.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 59 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 11، ص: 356 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، بعض آية: 6 ، ورقم السّورة: 2؛ و'يس'، بعض آية: 10، ورقم السّورة: 36. وفي 'معاني القرآن وإعرابه' للزجاج: 1\78، نجده يقول بخصوص نقل الحركة إلى ميم الجميع: "ولكن إن ألقي همزة ألف الاستفهام على سكون الميم من ﴿عليهم﴾، فقلت: ﴿عليهمَ آنذرتهم﴾ جاز، ولكن ولم يقرأ به أحد".

(6) هو محمد بن أبي العافية، أبو عبد الله الإشبيلي النحوي المقرئ، أخذ عن أبي الحجّاج الأعلم الأديب وغيره، وكان من أهل العلم والأدب واللّغة، وأخذ الناس عنه ذلك، وتقلّد الإمامة بجامع إشبيلية، وكانت وفاته سنة: 509 هـ. انظر 'الصّلة' لابن بشكوال: 2\570-571، و'إنباه الرّواة' للقفطي: 3\73 و4\195.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) الذّاريات، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 51.(12) الأنعام، جزء من الآية: 151، ورقم السّورة: 6.

(13) البقرة، جزء من الآية: 269، ورقم السّورة: 2. (14) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(15) البقرة، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 2؛ وآل عمران، جزء من الآية: 112، ورقم السّورة: 3.

(16) يس، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 36.

بالنّون الخفيفة، فقال: إذا أمرت اثنين، وأردت النّون الخفيفة قلت: 'اضربا زيداً' فلم تأت بها، لمعارضة أصل آخر يمنع منها، وهو أنّه لا يلتقي ساكنان في هذا الموضع، لعدم شرطه، وذلك أنّ الشّرط المصحّح لالتقائهما، كون الأوّل حرف مدّ، وكون الثّاني مدغَما إدغاما لازما، فلم يجز 'اضربانْ زيدا' باجتلاب النّون، مع قصدهم إلى ذلك، فكذلك ميم الجميع إنّما قصد إلى نقل الحركة، وعلم أنّ ذلك لا يتأتّى له، فأتى بحركة الأصل، وآذن بها أن قصده نقل الحركة"(1).

وقوله: 'أو لام تعريف'، إنّما خصّ لام التّعريف بالذّكر، وهي داخلة تحت قوله: 'للسّاكن'، لاتصالها في الخطّ واللّفظ، وهي منفصلة في المعنى، وقد تقدّم بيان ذلك من قول الدّاني(2)، والمهدويّ(3)، وابن الباذش(4). قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "واعلم أنّ ورشا(5) إذا ألقى حركة الهمزة على لام المعرفة، وحرّكها بها، وكان قبلها ألف أو واو أو ياء، قد حذفن من اللّفظ، لأجل سكونها قبل إلقاء الحركة عليها، أو كان قبلها ساكن جامد غيرهنّ، وقد حرّك في اللّفظ لأجل ذلك، لم يردّ الواو والألف والياء، ولا ردّ السّكون إلى الحرف المحرّك، بل يترك ذلك كلّه على حاله مع سكون اللاّم، لأنّ تحريكها عارض، إذ هو تخفيف بناءً على الأصل دون اللّفظ. فأمّا الواو فنحو: ﴿قالوا الآن﴾(6)، ﴿واسكنوا الأرض﴾(7)، و﴿انكحوا الايامى﴾(8) وشبهه؛ وأمّا الياء فنحو قوله [تعالى]: ﴿في الاخرة﴾(9)، و﴿في الارض﴾(10)، و﴿في الانعام﴾(11)، و﴿ما تغني الايات﴾(12) وشبهه؛ وأمّا الألف فنحو قوله [تعالى]: ﴿وإذا الارض﴾(13)، ﴿وألقى الالواح﴾(14)،

(1) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 244-245، بتحقيق المزيدي.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) البقرة، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 2.

(7) الإسراء، جزء من الآية: 104، ورقم السّورة: 17.

(8) النّور، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 24.

(9) البقرة، جزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 2.

(10) البقرة، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 2.

(11) النّحل، جزء من الآية: 66، ورقم السّورة: 16؛ والمومنون، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 23.

(12) يونس، جزء من الآية: 101، ورقم السّورة: 10.

(13) الانشقاق، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 84.

(14) الأعراف، جزء من الآية: 150، ورقم السّورة: 7.

و﴿سيرتها الُاولى﴾(1) وشبهه؛ وأما السّاكن الجامد، فنحو قوله [تعالى]: ﴿فمن يستمعِ الآن﴾(2)، و﴿عنِ الآخرة﴾(3)، و﴿منَ الأولى﴾(4)، و﴿بلِ الِانسان﴾(5)، و﴿لمنِ الأرض﴾(6)، و﴿ألم نهلكِ الاوّلين﴾(7) وشبهه. وكذلك يفعل بالياء والواو، إذا كانتا صلتين لهاء ضمير، أو هاء تأنيث، أو ميم جمع إن كان ضمّها ووصلها على الأصل. فهاء الضمير نحو قوله [تعالى]: ﴿لاتدركهُ الابصار﴾(8)، ﴿ولهُ الانثى﴾(9)، ﴿وبدارهِ الارض﴾(10)، و﴿وجهِ ربهِ الاعلى﴾(11). وهاء التأنيث نحو قوله [تعالى]: ح/١١٣ ﴿وهذهِ الانهار﴾(12)، ﴿وهذه الانعام﴾(13) وشبهه. وميم الجمع نحو قوله [تعالى]: ﴿وأنتمُ الاعلون﴾(14)، ﴿ويلههمُ الامل﴾(15)، و﴿بكمُ الارض﴾(16)". وقال في 'جامع البيان'(17)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشادِ المتمسّكين'، و'التّلخيص' نحوه. وقال ابن الباذش(18) في شرح 'الحصريّة' نحوه. وقال ابن هشام(19) في 'التّلخيص': "وهذه الحركة المنقولة على السّاكن عارضة، حكمها حكم السّكون، فلا توجب إثبات محذوف، كقوله [تعالى]: ﴿قالوا الآن﴾(20)،

٣٥٩

(1) طه، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 20.

(2) الجنّ، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 72.

(3) الرّوم، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 30.

(4) الضّحى، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 93.

(5) القيامة، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 75.

(6) المؤمنون، جزء من الآية: 84، ورقم السّورة: 23.

(7) المرسلات، الآية: 16، ورقم السّورة: 77.

(8) الأنعام، جزء من الآية: 103، ورقم السّورة: 6.

(9) النّجم، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 53.

(10) القصص، جزء من الآية: 81، ورقم السّورة: 28.

(11) اللّيل، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 92.

(12) الزّخرف، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 43.

(13) الأنعام، جزء من الآية: 139، ورقم السّورة: 6.

(14) آل عمران، جزء من الآية: 139، ورقم السّورة: 3؛ ومحمّد، جزء من الآية: 35 ، ورقم السّورة: 47.

(15) الحجر، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 15.

(16) الملك، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 67.

(17) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 106.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 137 من قسم التحقيق.

(20) البقرة، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 2.

ولا إسكان تحريك نحو: ﴿فمن يستمعِ الآنَ﴾(1)". وقال ابن الطّفيل(2)، والمرجيقيّ(3)، في شرحي 'الحصريّة': "واختُلف عنه - يريدان عن ورش(4) - في إثبات حرف المدّ ع/١٧٤ وفي حذفه، إذا كان قد انحذف في اللّفظ لسكونه، وسكون لام المعرفة بعده، نحو: ﴿قالوا الآنَ﴾(5)، و﴿في الأَرض﴾(6)، و﴿إذا الأرض﴾(7)، فلما نقل حركة الهمزة إلى اللّام، قيل يردّ حرف المدّ، لزوال موجب حذفه وهو السّكون، وقيل لا يردّ، لأنّ هذه الحركة في اللّام عارضة عن سكون قد كان معه حذف"، وقال كلّ واحد منهما: "وبهذا [قرأت](*)". قلت: لا عمل على ردّ المحذوف في قراءة ورش، حسبما تقدّم. وقد نفى الدّاني(8) ذلك عن مذاهب القرّاء، حسبما يُذكر بعد هذا. قال في 'إرشاد المتمسّكين': "وقد يجوز ردّ الألف والياء والواو والسّاكن في جميع ما تقدّم، لعدم وجود السّاكن الثّاني لفظاً، لتحريكه بحركة الهمزة". وقال في 'التّلخيص'، و'إيجاز البيان' نحوه. وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وقد قالت العرب: 'قمْ لاَن' و'قمِ الآن'، و'صمْ لاِثنين' و'صمِ الاِثنين'، وأنشد الفرّاء(9):

لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ خِيفَةً **** فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ(10)

فردّ سكون الحاء اعتداداً منه بحركة اللاّم. وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. وقال في 'التّلخيص': "وليس ذلك من مذاهب القرّاء". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "والوجه السّائر، ما عليه القرّاء، وهو ما قدّمتُه أوّلا، فاعلم ذلك". وقال في 'إيجاز البيان': "ولا إمام لهذه اللّغة من أئمّة أهل القرآن، وهي غير مقروء بها، وإنّما ذكرناها لتُعرَف، وبالله التّوفيق".

٣٦٠

---

(1) الجنّ، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 72.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(3) لم أجد ترجمته في ما رجعت إليه من المصادر.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 2.

(6) البقرة، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 2.

(7) الانشقاق، بعض آية: 3، ورقم السّورة: 84.

(8) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(*) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

(10) البيت من بحر الطويل، وهو من شعر عنترة بن شداد العبسي، وهو مروي كما في الديوان - بلفظ 'وقد' بالواو عوض 'لقد' باللام، وبلفظ 'حقبة' بدل 'خيفة'، والحقبة تطلق على ثمانين عاما، وإنما أراد بها المدّة الطويلة، والآن: أي الآن، فحذف همزة الوصل والهمزة التي بعد اللام، ثم فتح اللام لمناسبة الألف، ويروى البيت هكذا أيضا:

تَعَزَّيْتَ عَنْ ذِكْرَى سُمَيَّةَ حِقْبَةً **** فَبُحْ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

انظر ديوان عنترة: 34، و'منحة الجليل': 1\174، و'الخصائص': 3\90، و'الحجّة' لأبي عليّ الفارسي: 3\73.

قلت: وقد أنشد الفارسيّ(1) في 'الحُجّة' و'التّذكرة'، البيت الّذي قال فيه الدّاني(2): "وأنشد الفرّاء"(3)، إلاّ أنّه قال في موضع 'لقد' 'فقد'، وفي موضع 'خيفةً' 'حِقْبة'. قال الجوهري(4) في 'الصّحاح'، في باب الباء، وفصل الحاء: "والحِقبة بالكسر: واحدة الحِقب، وهي السّنون"(5). قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "والعلّة في نقل حركة الهمزة إلى السّاكن في هذا الباب، مع مراد الوصل دون الابتداء، أنّ الهمزة لمّا كانت حرفا جلدا، لا نظير له في جسوّه وثقله وبُعد مخرجه، استثقلها فخفّفها، بأن ألقى حركتها على ما قبلها إذ كان ساكنا، وأسقطها من اللّفظ لسكونها، وتقدير سكون ذلك الحرف المحرّك بحركتها، من حيث كان تحريكه بها عارضا، إيثارًا منه للخفّة، ورغبة في تسهيل اللّفظ، مع أنّ ذلك من فصيح لغة العرب، ومشهور كلامها، وهي لغة قريش(6) قوم النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم. وأنشدنا محمد بن أحمد(7): قال أنشدنا ابن الأنباري(8):

إِنَ اَنْتَ عَقَرْتَهَا وَأَرَحْتَ مِنْهَا **** بِلاَدَ ثَمُودَ أُنْكِحْتَ الرَّبَابَا(9)

فقال: 'إنَ اَنْت'، فنقل حركة الهمزة إلى النّون، وأسقطها من اللّفظ، والوزن لا يقوم إلاّ بذلك. وأنشدونا للنّابغة(10):

أَمِنَ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِ **** عَجْلاَنَ ذَا زَادٍ وَغَيْرُ مُزَوَّدِ(11)

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الصّحاح' للجوهري، و'اللّسان' لابن منظور: مادة (حقب).

(6) سبقت ترجمتهم بالهامش رقم: 10، ص: 263 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 323 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 230 من قسم التحقيق.

(9) البيت من البحر الوافر، ولا أعلم له قائلا، وعقرتها أي ذبحتها، والعقر أيضا: الجرح، والرّباب: اسم امرأة من ثمود، والشاعر يتكلّم عن ناقة، وأن مهر من يريد الزواج من هذه المرأة هو ذبح النّاقة. انظر 'القاموس المحيط': 399.

(10) هو زياد بن معاوية بن ضباب، أبو أمامة الذبياني الغطفاني المضري، شاعر جاهلي كان حكَم الشّعراء بسوق عكاظ، وكانت له حظوة عند النعمان بن المنذر ملك الحيرة، كما وفد على بني غسان بالشّام، وله ديوان شعر مطبوع، مات سنة: 18 ق.هـ . انظر 'شرح شواهد المغني': 1\78، و'معاهد التنصيص': 1\333، و'الأغاني': 11\5، و'جمهرة أشعار العرب': 1\72، و'نهاية الأرب': 3\59، و'خزانة البغدادي': 1\287و427، و'الشّعر والشّعراء': 38.

(11) البيت من بحر الكامل، وهو للنابغة الذبياني، وميّة: اسم محبوبته، ومغتد: ذاهب في الصّباح الباكر، والرائح: الرّاجع في المساء أو الرّواح وهو العشيّ، انظر مادتي: (روح) و(غدو) من 'القاموس المحيط' للفيروزآبادي: 201 و1185، و'ديوان النابغة الذبياني': 1\55، و'الخصائص' لابن جنّي: 1\240.

فألقى حركة همزة 'آل'، على النّون من 'مِنْ'. وأنشدنا لأميّة بنِ أبي الصّلت(1): ع/١٧٥

وَالخَيْطُ الأَبْيَضُ ضَوْءُ الصُّبْحِ مُنْفَلِقٌ **** وَالخَيْطُ الأَسْوَدُ لَوْنُ اللَّيْلِ مَكْتُومُ(2)

فألقى حركة الهمزة، على لام المعرفة في الكلمتين. وأنشدنا لكعب بن مالك الأنصاري(3):

مَابَالُ هَمٍّ عَمِيدٍ بَاتَ يَطْرُقُنِي **** بالوَادِ مِنْ هِنْدٍ إِذْ تَعْدُو عَوَادِيهَا(4)

فألقى حركة همزة 'إذْ' على التّنوين من 'هندٍ'. وأنْشدنا للرّاجز:

خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالخَرِفْ **** أَجُرُّ رِجْلَيَّ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ

كَأَنَّمَا تُكَتِّبَانِ لاَمَ الِفْ(5)

فألقى حركة الهمزة على الميم وحرّكها، ولولا ذلك لم يستقم ح/١١٤ الوزن." قال: "وذلك في الشّعر أكثر من أن يحاط به أو يدوّن". قلت: وقد أنشد سيبويه(6) البيت الثّالث، من الرّجز المذكور، إلاّ أنّه قال:

٣٦٢

---

(1) هو أميّة بن عبد الله أبي الصّلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي، شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطّائف، قدم دمشق والحرين، والتقى بالنبي (ص) بمكة غير أنّه لم يسلم، ومات بالطائف سنة: 5 هـ، وله ديوان شعر مطبوع. انظر 'خزانة الأدب': 119\1، و'تهذيب ابن عساكر': 115\3، و'سمط اللآلئ': 362، و'جمهرة الأنساب': 257، و'الأغاني': 120\4، و'تهذيب الأسماء واللّغات': 126\1، و'الشّعر والشّعراء': 196\1، والأعلام': 23\2.

(2) البيت من بحر البسيط، وهو من شعر أمية بن أبي الصّلت، وقد روي هذا البيت أيضا بلفظ 'مركوم'، بدل 'مكتوم'؛ ومعنى منفلق: أي منصدع، ومنشق عن ضوئه، ومكتوم: أي مخفيّ. انظر 'اللسان': مادّة (خيط)، و'ديوان أمية بن أبي الصّلت': 238، و'الإتقان في علوم القرآن': 77\2، و'الجامع لأحكام القرآن': ج: 1، ق: 2، ص: 320.

(3) هو كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري السّلمي الخزرجي، صحابي مشهور من أهل المدينة، وهو أحد شعراء الرّسول (ص)، شهد معظم الوقائع معه، وتخلّف في غزوة تبوك، وكان من أنصار عثمان في محنته، وعندما قتل الخليفة، اعتزل معترك السياسة، وعمي في آخر عمره، وقد روى الحديث عن النبي (ص)، وتوفي سنة: 50 هـ في خلافة عليّ، وله ديوان شعر مطبوع. انظر 'الأغاني': 29\15، و'الإصابة': 322\3، و'نكت الهميان': 231، وخلاصة تذهيب الكمال': 273، و'خزانة الأدب': 200\1، و'تقريب التهذيب': 135\2، و'الأعلام': 228\5-229.

(4) البيت من البحر البسيط، وهو من قول كعب بن مالك، أنشده ابن هشام في السيرة، ونسبه لهبيرة بن عمرو بن عائذ بن عمران المخزومي، والعميد: شديد الحزن، والعوادي: الشّواغل. انظر السيرة لابن هشام: 86\4، و'ديوان كعب بن مالك': 66، وهو من جمع سامي العاني، طبع في بغداد.

(5) الأشطر من بحر الرجز، وهي لأبي النّجم العجلي، يخبر أنّه شرب عند صديقه زياد، ثم انصرف ثملا، وهو كالخرف في فساد عقله، ويعني بلام ألف أنّه تارة يمشي معوجا، فتخط رجلاه خطا كاللام، وتارة يسير سيرا مستقيما، فتخط رجلاه خطّا كالألف، والشّاهد في البيت إلقاء حركة الألف على ميم 'لام' التي كانت ساكنة، فأصبحت مفتوحة. انظر 'المقتضب': 237\1، و'العقد الفريد': 347\1، و'الخصائص': 297\3، و'الكتاب': 266\3.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

تُكَـتِّبَانِ فِي الطَّرِيقِ لاَمَ اِلـفْ(1)

وقال ابن جنّي(2) فـي 'الخصائص': "وقد قال أبو النّجم(3):

أَقْبَلْتُ مِـنْ عِـنْدِ زِيَـادٍ كَالخَرِفْ **** تَـخُـطُّ رِجْلاَيَ بِخَـطٍّ مُخْتَـلِفْ

تُكَـتِّبَانِ فِي الطَّرِيقِ لاَمَ اِلفْ(4)

وهكذا أنشد الـمبرّد(5) فـي 'الـمقتضَب'(6) هذه الأبيات، و لم ينسبها لأحد. قـال شيخنا الأستـاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(7) رضي ا لله عنه: "قول الـدّاني(8) في الهمزة: إنّه أسقطها لسكونها، وتقدير سكون الحرف قبلها، ليس بشيء، وإنّما استثقلها، فألقى حركتها على السّاكن قبلها وأسقطها، نصّ على ذلك سيبويه(9)، وقوله:

.... وَفِـي كِـتَـابِـيَـهْ **** خُـلْـفٌ ....

أخبر أنّه اختلف عن ورش(10)، في نقل حركة همـزة ﴿إنّـي﴾(11)، إلى الهـاء مـن ﴿كتابيـه﴾(12). واعلم أنّ الهاء في هذا الموضع ليست بلازمة كسائر الحروف، وإنّما هي هاء السّكت، جيء بها لبيان الحركة في الوقف، فالحاجة إليها إنّما هي في الوقف. فمنهم من اعتدّ بها، وجعلها كاللاّزمـة لثبوتهـا في الرّسم، فنقل إليها كما نقل لغيرها، نحو: ﴿قلِ اِنّي﴾(13)، و﴿منِ اِستبرق﴾(14)، وما أشبه ذلك.

(1) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\266.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 59 من قسم التحقيق.

(3) هو الفضل بن قدامة، أبو النّجم العجلي الرّاجز، من بني بكر بـن وائـل، نبـغ في عصـر بـني أميـة، وكـان يحضـر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام، وكان من أجود الـنّاس شعراً، وأحسـنهم وصفـا، توفـي سـنة: 130 هـ. انظر 'معاهد التنصيص': 1\18، و'الأغـاني': 10\150 (طبعـة الـدار)، و'سـمط الـلآلئ': 328، و'خزانـة الأدب': 1\49 و406، و'معجم الشعراء': 310، و'الشّعر والشّعراء': 2\100، و'الأعلام': 5\151.

(4) الأشطر من بحر الرجز، وهـو لأبـي النجـم العجلـي. انظـر 'الخصـائص': 3\297، و'الأغـاني': 9\77، و'خزانـة الأدب': 1\49، و'معاني القرآن' للزجّاج: 1\60، و'الصّحـاح': 4\1349، مادّة (خرف)، و'اللّسان': مادّة (كتب).

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 54 من قسم التحقيق.

(6) انـظـر 'الـمقتضب' للـمبرّد: 1\237.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) الحاقة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 69. (12) الحاقّة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 69.

(13) الأنعام، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 6.

(14) الرّحمان، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 55.

ومنهم من لم يعتدّ بها، ورأى أنّ إثباتها في الوصل، إنّما بنيّة الوقف، فلم ينقل إليها. قال الدّاني(1) في 'إيجاز البيان': "فاختلف أصحاب أبي يعقوب(2) عنه، في نقل حركة همزة ﴿إنّي﴾(3)، إلى الهاء من ﴿كتابيه﴾(4)، وفي ترك نقلها، فروى بعضهم عنه النّقل"، قال: "وهي رواية عبد الصّمد(5)، ويونس(6)، وأحمد(7)، عن ورش(8) فيما قرأنا من طرقهم"، قال: "وروى آخرون عنه ترك النّقل أداءً". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "فروى أكثر أصحاب أبي يعقوب عنه، عن ورش ترك الإلقاء". وذكر في 'جامع البيان'(9)، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(10)، و'التّلخيص'، و'الموجز'، عن أبي يعقوب عنه، ترك النّقل في ذلك خاصّة. قال في 'إرشاد المتمسّكين': "وبذلك قرأت في روايته، وبه آخذ". وقال في 'التّيسير': "وبذلك قرأت على مشيخة المصريّين(11)، وبه آخذ"(12). وقال في 'التّلخيص' نحوه. وقال في 'الاقتصاد': "وبذلك قرأت على جميع شيوخ المصريّين، وبه آخذ". وقال في 'جامع البيان': "وبذلك قرأت من طريقه على ع/١٧٦ الخاقاني(13)، وأبي الفتح(14)، وابن غلبون(15)، عن قراءتهم، وعلى ذلك عامّة أهل الأداء من المصريّين"(16). وقال في 'إيجاز البيان': "وبذلك قرأت على كل من قرأت عليه برواية أبي يعقوب". وقال في 'التّهذيب'(17): "وعنه خلاف في 'الحاقّة'(18)، والمأخوذ به ترك النّقل". قال في 'التّمهيد': "ولم أجد النّقل ولا غيره في هذا الموضع،

٣٦٤

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(3) الحاقّة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 69

(4) الحاقة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 69.

(5) هو أبو الأزهر، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 98 من قسم التحقيق.

(7) يعني ابن مجاهد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) و(16) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 106.

(10) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 54.

(11) في نسختي 'ح' و'ق': مشيخة البصريّين.

(12) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 38.

(13) يعني ابن خاقان، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(17) في 'ح': 'التّمهيد'، وفي 'ع' و'ق': 'التهذيب'، وهو الصّواب.

(18) سورة الحاقّة، ورقمها: 69 في المصحف الكريم.

في كتاب أحد من النّاقلين عنه، إلا في كتاب أبي الأزهر(1)، الّذي صنعه في الاختلاف بينه وبين حمزة(2)، فإنّه روى عنه النّقل فيه". وقال في 'إيجاز البيان' و'إرشاد المتمسّكين' نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': "والرّوايتان عنه صحيحتان، غير أنّه من روى النّقل، سلك مذاهب القرأة في إثبات هذه الهاء في الحالين، فصارت بذلك كالأصلية، فوجب النّقل إليها، كما يجب في سائر السّواكن؛ ومن ترك النّقل سلك مذاهب النّحويّين، في إثبات هذه الهاء في حال الوقف لاغير، إذ ذلك الموضع هو الموضع الّذي جيء بها له، فصار الوقف والسّكوت عليها لازما لابدّ منه، وامتنعت بذلك من أن توصل بما بعدها، وقوّى ذلك هاهنا كون الكلمة الّتي هي آخرها رأس آية، فإن وصلت بما بعدها فإنّما توصل بنية الوقف، بمنزلة ما يوقف عليه، فبطل النّقل إليها لذلك". وقال في 'التّمهيد': "والوجهان صحيحان عن ورش(3)". قال: "والأوْجَه عندي ترك النّقل، لأنّ هذه الهاء، إنّما دخلت لتبيّن بها حركة ما قبلها، وهي ساكنة لا سبيل إلى تحريكها، لأنّه إنّما يُنوى بها الوقف والسّكون، والنّقل لا يكون فيما ينوى به الانفصال، وإنّما يكون فيما ينوى به الاتّصال".
وقال الشّاطبي(4) في قصيدته:

..................وَكِتَابِيَهْ **** بِالإِسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقَبُّلاَ(5)

قلت: وترك النّقل هو المشهور ح/١١٥ المعمول به في رواية أبي يعقوب(6) عن ورش.
وقوله:'وَيَجْرِي فِي ادِّغَامِ مَالِيَهْ'، أخبر أنّ الخلف يجري في ادّغام الهاء من ﴿ماليه﴾(7) في الهاء من ﴿هلك﴾(8)، وذلك أنّ هذا الموضع لم يرد فيه عن ورش شيء، ولكن يتأتّى في القياس على من نقل في ﴿كتابيهِ اني﴾(9) أن يدغم هنا، ومن ترك النقل هناك أن يظهر هنا." وقد ذكر الدّاني(10) في 'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، عن ورش الإظهار والإدغام. وقال في 'جامع البيان': "فمن روى التّحقيق - يريد في ﴿كتابيهْ إنّي﴾ - لزمه أن يقف على الهاء في قوله [تعالى]:

٣٦٥

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 185 من قسم التحقيق.
(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.
(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.
(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.
(5) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 84.
(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.
(7) الحاقّة، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 69.
(8) الحاقّة، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 69.
(9) الحاقّة، جزء من الآية: 19، وجزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 69.
(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

﴿ماليهْ هلك﴾(1) وقفة لطيفة، في حال الوصل من غير قطع، لأنّه واصل بنيّة واقف، فيمتنع بذلك من أن يدغم في الهاء الّتي بعدها"، قال: " ومن روى الإلقاء، لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء الّتي بعدها، لأنّها عنده كالحرف اللازم الأصليّ"(2). وقال مكي(3) في 'التّنبيه': "وكذلك قرأت في ﴿ماليهْ هلك﴾، بالإظهار على نيّة الوقف". وقال في 'التّبصرة': "وبالإظهار قرأت، وعليه العمل، وهو الصّواب إن شاء الله"(4). قلت: وإظهار الهاء هنا في حال الوصل، لا يتأتّى إلاّ بسكتة لطيفة، وأمّا إذا ع/١٧٧ وصلتْ ولم تسكتْ، فلا يمكن غير الإدغام، لأنّهما مِثْلان والأوّل ساكن. وقد قال الشّاطبيّ(5) في قصيدته:

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ **** فَلاَ بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلاَ(6)

وقال مكيّ في 'الكشف': "فأمّا من وصل الهاء في الموضعين بما بعدها، فقد غلط في ذلك وأتى بغير الاختيار، ولكنّ الصّواب أن يوقف على الأولى(7) أبدا؛ وإن نوى الواقف عليها الوقف وهو واصل، فهو أقرب للصّواب" ـ يريد بسكتة لطيفة ـ قال: " وقد قال المبرّد(8) وغيره: إنّ من أثبت هذه الهاء، وشبهها من هاءات الوقف الّتي للسّكت ـ الّتي جيء بها لبيان حركة ما قبلها ـ في وصله فقد لحن"، قال: " وروي عنه، أو عن بعض النّحويّين، أنّه صلّى خلف إمام الصّبح، فقرأ الإمام 'الحاقّة'، ووصل الهاءات اللّواتي للسّكت فيها بما بعدها، فقطع الصّلاة، ورأى أنّ ذلك من أعظم اللّحْن". قال مكيّ: "فالوقف على هاتين الهاءين هو الصّواب والاختيار"، قال: "وإذا كان الوقف هو الصّواب، فلا سبيل إلى إلقاء حركة الهمزة، ولا إلى الإدغام، لأنّ الهمزة تصير مبتدأً بها، وكذلك الهاء"(9). قال أبو الحسن بن غلبون(10) في 'التّذكرة': "ينبغي لمن أثبت هذه الهاء ونحوها في الوصل، أن يقف عليها في حال وصله وقفة يسيرة ثمّ يصل، وذلك أنّ هذه الهاء إنّما جيء بها، لبيان الحركة الّتي قبلها في حال الوقف فقط، وإنّما أثبتها هو في الوصل اتّباعا للمصحف، لأنّها ثابتة فيه على نيّة الوقف،

(1) الحاقّة، جزء من الآية: 28، وجزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 69.

(2) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 106.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'التبصرة' لمكي بن أبي طالب: 110.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 99.

(7) في مخطوطتي 'ح' و'ق': الأوّل.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 54 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\94.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

فإذا وقف عليها وقفة يسيرة ثمّ وصل، كان ذلك اتّباعا للمصحف في إثباتها، واتّباعا للمعنى الّذي جيء بها من أجله، وهو الوقف من غير إخلال"(1). وقال ابن شعيب(2) في 'الاعتماد' نحوه.

وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(3) رضي الله عنه: "واختياري في هاءات(4) السّكت الثّابتة في المصحف، إذا أردت وصلها، أن تسكت عليها سكتة لطيفة، إشعارًا بأنّ الموضع موضع وقف، وأنّ هذه الهاء لا تثبت إلاّ في الوقف؛ ولا تصلْها من غير سكت، فتكون قد أثبتها في الوصل، ولم يسمع من كلام العرب إثباتها في الوصل، ومن شرط القراءة أن تكون موافقة لكلام العرب".

وقال الدّاني(5) في 'إرشاد المتمسّكين': "وأكثر شيوخنا يستحبّون أن يوقف عليها ـ أي على هاء السّكت ـ ولا توصل، لأنّه يجتمع في ذلك صحّة مذهب النّحويّين، وموافقة القرّاء في إثباتها." وقال ابن أشته(6) في 'المحبّر': "وإنّما ثبتت في الكتابة، لأنّها وُضِعت على الوقف على كلّ كلمة"، قال: "وأبو عبيد(7) يتعمّد الوقف على جميعها". وقال مكيّ(8) في 'الكشف': "والاختيار الوقف على الهاء، لأنّه أصل العربية"(9). قلت: وهذا هو الوجه عندي، وبه آخذ.

واعلم أنّ جملة ما ورد منها، في كتاب اللّه تعالى تسعة مواضع: في 'البقرة' موضع: ﴿إلى طعامك ح/١١٦ وشرابك لم يتسنّهْ﴾(10)؛ وفي 'الأنعام' موضع: ﴿فبهداهم اقتدهْ﴾(11)؛ وفي 'الحاقة' ستة مواضع: ﴿اقرءوا كتابيهْ﴾(12)، ﴿ملاق حسابيهْ﴾(13)، ﴿لمْ أُوت كتابيهْ﴾(14)،

(1) انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 1\124، و2\596.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 14، ص: 135 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) في مخطوطتي 'ح': هاء ، وفي 'ع' و'ق': هاءات.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 23 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\94.

(10) البقرة، جزء من الآية: 259، ورقم السّورة: 2.

(11) الأنعام، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 6.

(12) الحاقّة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 69.

(13) الحاقّة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 69.

(14) الحاقّة، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 69.

﴿ولـمَ ع/١٧٨ أدر ما حسابيهْ﴾(1)، ﴿ما أغنى عنّي ماليـهْ﴾(2)، ﴿هلـك عنّي سـلطانيهْ﴾(3)؛ وفي 'القارعة' موضع: ﴿وما أدراك ماهيهْ﴾(4).

الإعراب: حركة: مبتدأ. الهمـز: مضـاف إليـه. لـورش: متعلّـق بـالفعل بعـده. تنتقـل: فعـل مضارع، والفاعل مضمر يعود على الحركة، والجملة في موضـع الخبر. للسّـاكن: متعلّـق بـ'تنتقـل'. الصّحيح: نعت. قبلُ: ظرف زمان مبـني على الضـمّ، لقطعـه عـن الإضافـة، والعـامل فيـه السّـاكن. المنفصل: نعت لِلسّاكن. أو لام: معطوف على قوله 'السّاكن'، و'أو' هنا للتّنويـع. تعريـف: مضـاف إليه. وفي كتابيه: في موضع خبر المبتدإ بعـده، وهـو محكـي. خلـف: مبتـدأ. ويجـري: فعـل مضـارع، والفاعل مضمر يعود على 'الخلف'. في ادّغام: متعلّق بـ'يجري'. ماليه: مضاف إليه محكي. ثمّ قال:

[119] وَيَـبْـدَأُ الـلاَّمَ إِذَا مَـا اعْـتَـدَّا **** بِـهَا بِـغَيْرِ هَمْزِ وَصْـلٍ فَرْدَا

تكلّم هنا على حكم الابتداء بلام التّعريف، إذا نقلت إليه حركـة الهمـزة بعـده، فأخـبر أنّ ورشـا(5) يبتدئ اللاّم بغير همز وصْل، إذا اعتدّ بها أي بحركتها، فهو على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مُقامه. وقوله: 'فرداً' أي منفـرداً مجرّداً مـن همـزة الوصـل؛ ومفهـوم كلامـه، أنّ ورشـا إذا لم يعتـدّ بالحركة، يبتدئ بإثبات همزة الوصل، وقد قال الشّاطبي(6) في قصيدته:

وَتَبْـدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّـهِ **** وَإِنْ كُنْتَ مُـعْـتَـدًّا بِـعَارِضِـهِ فَـلاَ(7)

قال الـدّاني(8) فـي 'إيـجاز البيان': "واعلم أنّ فـي الابتـداء بـلام الـمعرفة، إذا ألقـي عليهـا حركـة الـهمزة على ما تقدّم، وجهين:

ـ أحدهما: أن يبتدئ ﴿لاَسـمـاء﴾(9)، ﴿لاَخـرة﴾(10)، ﴿لِايـمـان﴾(11)، ﴿لِانسان﴾(12)،

(1) الحاقّة، الآية: 26، ورقم السّورة: 69.

(2) الحاقّة، الآية: 28، ورقم السّورة: 69.

(3) الحاقّة، الآية: 29، ورقم السّورة: 69.

(4) القارعة، الآية: 10، ورقم السّورة: 101.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 82.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(10) البقرة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 2.

(11) البقرة، جزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 2.

(12) النّساء، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 4.

﴿لأُذُن﴾(1)، ﴿لأولى﴾(2)، فيسقط ألف الوصل قبلها، استغناءً عنها بحركة اللاّم، وإن كانت عارضة، كما استغنى الجميع عن ردّ ألف الوصل في نحو: ﴿سل بني إسرائيل﴾(3)، و﴿سلهم﴾(4)، وشبهه، حين تحرّكت السّين بحركة الهمزة بعدها، اعتدادا بذلك.

ـ والوجه الثّاني: أن يبتدئ ﴿اَلاَسماء﴾(5)، ﴿اَلاَخرة﴾(6)، ﴿اَلِايمان﴾(7)، ﴿اَلِانسان﴾(8)، ﴿اَلاُذن﴾، ﴿اَلاُولى﴾، فتثبت همزة الوصل مع حركة اللاّم، لأنّ تلك الحركة عارضة، بدليل مفارقتها إياها عند تحقيق الهمزة فلم يعتدّ بها، كما لم يعتدّ بها في ردّ الواو في قوله [تعالى]: ﴿لم يكن الذين﴾(9)، والياء في قوله [تبارك]: ﴿فمن يرد الله﴾(10)، والألف في قوله [سبحانه]: ﴿فإن يشإ الله﴾(11)، وشبهه"، قال: "وهذا أوجه الوجهين وأقيسُها"، يعني إثبات الهمزة. وقال في 'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين' نحوه. وزاد في 'التّمهيد' أنّه لا خلاف بين الأمّة، في ترك ردّ الواو والياء في قوله [تعالى]: ﴿لم يكن الذين﴾، و﴿فمن يرد الله﴾، مع تحريك السّاكن الّذي بسببه حذفا. وذكر في 'جامع البيان'(12)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(13)، و'التّلخيص'، الوجهين في ذلك. قال في 'جامع البيان': "والوجه الأوّل أوجه وأقيس، وعليه العمل"(14)، يعني الابتداء بهمزة الوصل. ع/١٧٩ وقال في 'الاقتصاد': "وهذا الوجه هو الصّحيح، وعليه العمل". وقال في 'التّلخيص': "والعمل على الأوّل، وهو القياس".

قلت: وبالابتداء بهمزة الوصل في ذلك، قرأت على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. فوجه الابتداء بهمزة الوصل أنّ النّقل عارض. قال ابن الباذش(15) في 'الإقناع': "وهو الّذي يذهب

(1) المائدة، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 5.

(2) طه، جزء من الآية: 21 و51 و133، ورقم السّورة: 20.

(3) البقرة، جزء من الآية: 211، ورقم السّورة: 2.

(4) القلم، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 68.

(5) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(6) البقرة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 2.

(7) البقرة، جزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 2.

(8) النّساء، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 4.

(9) البيّنة، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 98.

(10) الأنعام، جزء من الآية: 125، ورقم السّورة: 6.

(11) الشّورى، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 42.

(12) و(14) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 107.

(13) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 38.

(15) سبقت ترجمته بالهامش: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

إليه سيبويه(1)، لأنّه حكى 'أَلَحْمر' وقال: 'شبّهوها بهمزة 'أحمر'"(2).

ووجه الابتداء بلام التّعريف منفردا، أنّ همزة الوصْل إنّما جيء بها في أوّل الكلمة، ليتوصّل بها إلى النّطق بالسّاكن، فلمّا نقِلت إليه حركة الهمزة الّتي بعده، وتحرّك بها، استغنى بحركته عن اجتلاب همزة الوصْل.

قال ابن الباذش(3) في 'الإقناع': "وإن كان لم يذكره سيبويه، فقد حكاه أبو الحسن(4)"(5)، يعني الأخفش(6).

الإعراب:

ويبدأ: فعل مضارع، والفاعل مضمر يعود على ورش(7). اللامَ: منصوب على إسقاط حرف ح/١١٧ الجرّ. إذا: ظرف زمان لما يأتي، والعامل فيه جوابه، وهو محذوف دلّ عليه ما قبله، والتّقدير: إذا اعتدّ بحركة اللاّم، يبدأ بها بغير همز وصْل. ما: زائدة، على ما تقدّم في باب الهمزتين من كلمتين. اعتدّا: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'ورش'، والألف للإطلاق، والجملة في موضع خفض بـ'إذا'. بها: متعلّق بـ'اعتدّا'، والهاء عائدة على اللاّم، أي بحركتها. بغير: في موضع الحال من اللاّم، والعامل فيه 'يبدأ'. همز وصل: مضاف ومضاف إليه. فردا: معناه منفردا، وهو بدل من الحال المتقدّمة. ثمّ قال:

[120] وَنَقَلُوا لِنَافِعٍ مَنْقُولاَ **** رِداً وَءَالاَنَ وَعَاداً الأُولَى

أخبر النّاظم هنا أنّ نافعا(8) رُوي عنه النّقل في ألفاظ ثلاثة، وهي: ﴿رداً﴾، و﴿ءالان﴾(9)، و﴿عاداً الاّولى﴾(10)، فأمّا ﴿ردًا﴾ فهو في 'القصص' قوله: ﴿فأرسله معي ردًا يصدّقني﴾(11)، فورش خالف فيه أصله، فألقى الحركة على الدّال وهما في كلمة، وتابعه على ذلك قالون. قال ابن الباذش في 'الإقناع': "وقد رُوي عن نافع أنّه ليس مخفّفا من 'رِدْءٍ'، وأنّه 'فِعَلٌ' من قولهم:

٣٧٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(2) و(5) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 245، بتحقيق المزيدي.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) هو طاهر بن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 245-246، بتحقيق المزيدي.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(9) يونس، جزء من الآية: 51 و91، ورقم السّورة: 10.

(10) النّجم، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 53. (11) القصص، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 28.

'أَرْدَى على المائة'، أي زاد عليها، واستشهد ببيت حاتم(1):

وَأَسْمَرَ خَطِّيّاً كَأَنَّ كُعُوبَهُ **** نَوَى الْقَسْبِ قَدْ أَرْدَى ذِرَاعاً عَلَى الْعَشْرِ(2)

أي زاد"، قال: "فالمعنى على هذا، فأَرْسله معي زُيادة يصدّقني"، قال: "ولا يكون مخالفا لأصله على هذا الوجه"(3). وقال الدّاني(4) في 'إيجاز البيان': "وإلى معنى الزيادة ذهب نافع"، ثمّ ذكر بإسناده إلى ابن وهب(5) قال: "حدّثني نافع بن أبي نُعيم(6) قال: سألت مسلم بن جُنْدُب(7) عن قوله: ﴿ردًا يصدّقني﴾(8) فقال: الرّد: الزّيادة، أما سمعت قول الشّاعر:

وَأَسْمَرَ خَطِّيّاً كَأَنَّ كُعُوبَهُ **** نَوَى الْقَسْبِ قَدْ أَرْدَى ذِرَاعاً عَلَى عَشْرِ".

قلت: وقد أنشد هذا البيت، الفارسيّ(9) في 'التّذكرة'، والجوهريّ(10) في 'الصّحاح'، إلاّ أنهما قالا فيه: 'قد أرْمى'، بالميم في موضع الدّال، أي قد زاد، فيكون في البيت روايتان: 'قد أرْدى' و'قد أرمى'، وا لله أعلم. ع/١٨٠ وقال الدّاني في 'إيجاز البيان' في 'ردًا'، بعدما ذكر البيت المتقدّم: "وأكثرُ العلماء، على أنّ همز ذلك وترك همزه بمعنى واحد، من قولهم: 'أرْدأته' أي أعنته، فترك همزه تخفيف لا غير". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(11) رضي ا لله عنه:

٣٧١

(1) هو حاتم بن عبد ا لله بن سعد بن الحشرج، أبو عديّ الطائي القحطاني، شاعر جاهلي كان يضرب به المثل في الكرم، فقيل 'أجود من حاتم'، وهو من أهل نجد، وزار الشّام، فتزوج من ماوية بنت حجر الغسانية، وولدت له عديا وسفانة التي كانت وقعت في أسر المسلمين بعد فتح طيء، فأكرمها الرسول وأطلق سراحها، فعادت إلى أخيها عدي وأخبرته بذلك، وأشارت عليه باللحوق بالنبي (ص) ، ففعل وأسلم، وقد كانت وفاة حاتم الطائي سنة: 8 قبل البعثة، ودفن بجبل عوارض في بلاد طيّء. انظر 'تهذيب ابن عساكر': 420-429، و'تاريخ الخميس': 1\255، و'خزانة الأدب': 1\494، و'سيرة ابن هشام': 5\275-278، و'الأعلام': 2\151.

(2) البيت من بحر الطويل، وهو من قول حاتم الطائي، إلا أن ابن برّي قال: "هذا البيت يذكر أنّه لحاتم الطائي، ولم أجده في شعره." والقسب: تمر صلب النواة يتفتت في الفم، وأرمى وأربى لغتان ويروى البيت بهما. انظر 'لسان العرب' لابن منظور: 3\833، و'الصّحاح' للجوهري: 6\2362، مادة (رمى).

(3) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 246، بتحقيق المزيدي.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 32 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 48 من قسم التحقيق.

(8) القصص، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 28.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

"والأوْلى عندي، أن يكون تخفيفه جمعا بين اللّغتين".

قال الدّاني(1) في 'جامع البيان': "وحدّثنا ابن غلبون(2)، عن عتيق بن ما شاء الله المقرئ(3)، أنّه قرأ على أبي جعفر بن هلال(4)، في رواية ورش(5) ﴿ردًا﴾(6)، بغير همز في الوصل، وبالهمز في الوقف"، قال: " وكذلك روى ابن شنبوذ(7)، عن النّحّاس(8)، عن أبي يعقوب(9) ويونس(10) جميعا، عن ورش قال: وليس العمل في مذهب نافع(11) على ذلك".

وذكر في 'إيجاز البيان'، عن ابن هلال وابن شنبوذ مثل ما تقدّم، ثمّ قال: "وحدّثنا أبو إسحاق(12)، عن أبي إسحاق بن محمّد المقرئ(13)، أنّ أبا بكر بن سيف(14) أقرأه ذلك، بغير همز في الوصْل والوقف جميعا"، قال: "وعلى ذلك، عامّة أهل الأداء، من المصريّين وغيرهم، وعليه يدلّ نصّ الجماعة عن ورش، لأنّهم حكوا عنه عن نافع، أنّه لا يهمز ذلك، ولم يميّزوا وصْلا من وقف، فدلّ ذلك على صحّة ما قلناه".

وذكر في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(15)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'،

(1) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) هو عتيق بن ما شاء الله بن محمد، أبو بكر المصري الغسّال، أحد أئمّة القرّاء، روى القراءة عن أحمد بن عبد الله بن هلال، وروى عنه القراءة أبو الطيّب بن غلبون وابنه أبو الحسن، وكانت وفاته في حدود سنة: 360 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\500، و'معرفة القرّاء': 1\272 (ترجمة ابن هلال)، و1\369-370 (ترجمة طاهر بن غلبون).

(4) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 13، ص: 222 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) القصص، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 28.

(7) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 12، ص: 179 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 9، ص: 98 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(12) هو إبراهيم بن ثابت بن أخطل، أبو إسحاق الأقليشي المقرئ نزيل مصر، روى عن أبي مسلم الكاتب، وقرأ القراءات على طاهر بن غلبون، وروى عن أبي بكر بن سيف من طريقه، وخلف عبد الجبار الطرسوسي في إقراء الناس بمصر، وكانت وفاته سنة: 432 هـ. انظر 'معرفة القراء': 1\392، و'غاية النهاية': 1\10.

(13) سبقت ترجمته بالهامش: 8، ص: 102 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(15) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 139.

و'الموجز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، النّقل خاصّة. وقال ابن الباذش(1) في 'الإقناع': "وقال الخزاعي(2): قال ابن الصّلت(3) عن الأزرق(4): الوقف بالهمز، والوصل بتركه"، قال: "وكذلك قال طاهر بن غلبون(5)، عن ابن ماشاء الله(6)، عن ابن هلال(7)، عن النحّاس(8)، عن الأزرق"، قال: "ونصّ عليه الأزرق، في كتابه عن ورش(9) بغير همز، ولم يخُصّ وصلا دون وقف"، قال: "وبترك الهمز في الحالين، قرأت عن نافع(10)، وبه آخذ". قلت: وبالنّقل قرأت ﴿ردًا﴾(11)، في الوصل والوقف، لنافع من روايتيه، على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ"(12).

وأمّا ﴿ءالآن﴾، فهو الّذي دخلت عليه همزة الاستفهام، ح/١١٨ وذلك في موضعين في يونس، قوله [تعالى]: ﴿ءالآن وقد كنتم به﴾(13)، وقوله: ﴿ءالآن وقد عصيْت﴾(14)، واستغنى النّاظم بمدّه، عن تقييده بالاستفهام أو بالسّورة، لأنّ ضرورة الوزن تُحْرز المدّ في ذلك، ولا يحتاج معه إلى تقييد، بخلاف الكلام المنثور، فإنّه لا بدّ من تقييده، وإلاّ وقع اللّبس بغيره، وقد قيّده الشّاطبي(15) في قصيدته بالسّورة فقال:

٣٧٣

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(3) لعلّه هو محمّد بن الصّلت، أبو يعلى التّوزي الحافظ القارئ المفسّر، وكانت سكناه بالبصرة، روى الحديث عن ابن عيينة ومحمد بن معن وعبد الله بن رجاء المكي، وروى عنه أبو زرعة وأبو حاتم، وكان له علم بالقراءة، فروى عن أبي يعقوب الأزرق، وله كذلك إلمام بالتفسير، وكان صدوقا، وتوفي سنة: 228 هـ. انظر 'تهذيب التهذيب' لابن حجر: 172\2، و'الجرح والتعديل' لابن أبي حاتم: 289\7.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 372 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 222 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(11) القصص، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 28.

(12) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 246-247، بتحقيق المزيدي.

(13) يونس، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 10.

(14) يونس، جزء من الآية: 91، ورقم السّورة: 10.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

.......................وَلِنَافِعٍ **** لَدَى يُونُسٍ ءَالآنَ بِالنَّقْلِ نُـقِّلاَ(1)

فورش(2) في هذين الموضعين، على أصله من النّقل لـلام التّعريف، وتابعه على ذلك قالون(3)، فخالف أصله، ووجه مخالفته لأصْله في هذين الوضعين دون غيرهما، الفرار من التقاء ساكنين. هذا إن أخذت له بإبدال همزة الوصْل ألفا، فإن أخذت له بتسهيلها بين بين وهو الصّحيح، فلا وجه للنّقل إلاّ الجمع بين اللّغتين، مع اتّباعه في ذلك، من ائتمّ به من مشيخته، وقد تقدّم كيفية قراءتي ﴿ءالآن﴾(4) في شرح قوله: ع/١٨١

[79] وَفِي يُـوَاخِذُ الْخِلاَفُ وَقَـعَا **** وَعَـاداً الأُولَـى وَءَالآنَ مَـعَـا

فلينظر هناك. وأمّا ﴿عادًا الأولى﴾(5) في 'النّجم'، فإنّ ورشا وقالون اتّفقا فيه على النّقل، وإدغام التّنوين من ﴿عادًا﴾ في اللام من ﴿الأولى﴾، وكان حقّ النّاظم، أن يذكر إدغام التّنوين في اللاّم، كما قال الشّاطبي(6) في قصيدته:

وَأَدْغَمَ بَاقِيهِمْ............. **** ....(7)

ونصّ على ذلك الدّاني(8) في 'جامع البيان'(9)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(10)، و'التّلخيص'، و'الموجز'، وهذا من المتّفق فيه عن نافع، ولكنّه اتّكل على النّطق به، كما فعل في ﴿ءالآن﴾. فوجه ما ذهب إليه قالون، أنّه أراد أن يدغم التّنوين في اللاّم، لِتَخفّ الكلمة، ورأى اللاّم ساكنة، ولا يجوز الإدغام في حرف ساكن، فألقى الحركة على اللاّم واعتدّ بها، على لغة من قال: 'لَحْمـد'، ثـم أدغم التّنوين في اللاّم. ووجه إدغام نافع(11) التّنوين في هذا الموضع، أنّ ذلك لغة مشهورة، حكاها أبو عمرو بن العلاء(12) عن العرب، مع اتّباعه في ذلك من ائتمّ به من مشيخته، وأخذ عنه من أئمّته.

(1) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 79.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) يونس، جزء من الآية: 51 و91، ورقم السّورة: 10.

(5) النّجم، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 53.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 82.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 111.

(10) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 166.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

قال الـدّاني(1) في 'إيجاز البيان': "وذلك لغة مشهورة، حكاها أبو عمرو(2) عن العرب، وقـرأ بهـا".
قال: "وروى عنها أنّها تقول: 'رأيت زيداً لَعْجم'، تريد 'زيداً الأعجـم'، فتلقـي حركـة الهمـزة علـى اللاّم، وتدغم التّنوين فيها، وإن كانت حركة اللاّم الـمدغم فيها التّنوين عارضـة، فذلـك علـى جهـة الاعتداد بها". وقال الـمهدويّ(3) فـي 'التّحصيل': "وقال بعض القرّاء: إنّما اختير فيه نقل الـحركة، لأنّه مكتوب فـي مصحف أُبـيّ(4) وابن مسعود(5) ـ فيما رُوي ـ ﴿عاداً لُولىَ﴾(6)، ليس بين الـدّال واللام سوى ألف واحدة، فهو مكتوب على لـغـة نقل الـحركة، كما كتب ﴿لَـيْكة﴾(7)، وليسـت الـمحذوفة الـمعـوّضة من التّنوين، لأنّها لـم تحذف فـي غير هذا الـموضع". فقولـه:'ونقلـوا لنـافع': أي ورَوَوْا، فهـو مـن نقـل الرّوايـة. وقولـه: 'منقـولا': أي منقـول الحركـة، والتّقديـر: ورووا لنـافع ﴿رِدأً﴾(8)، و﴿ءالاَن﴾(9)، و﴿عـاداً الآولـى﴾ منقولا، ثمّ قـدّم منقولا.

واعلم أنّ في هذا البيت لقباً مـن ألقـاب البديـع، وهـو تـجنيس الاشتقاق، ومنـه قـولـه تعالـى: ﴿وأسلمت مع سليمان﴾(10)، وقوله: ﴿فأقم وجهك للدّين القيّم﴾(11)، ومنـه قـول النّبي عليه السّلام: "أسلم(12) سالـمها الله، وغفار(13) غفر الله لـها، وتـجيب(14) أجابت الله ورسوله،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.
(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.
(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.
(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 14 من قسم التحقيق.
(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 15 من قسم التحقيق.
(6) النّجم، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 53.
(7) المقصود ﴿الأيكة﴾، وهي جزء من الآية: 78، من سورة 'الحجر' ورقمها: 15.
(8) القصص، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 28. ونافع سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.
(9) يونس، جزء من الآية: 51 و91، ورقم السّورة: 10.
(10) النّمل، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 27. وسليمان : هو سليمان بن داود. انظر 'قصص الأنبياء': 586.
(11) الرّوم، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 30.
(12) غفار: رهط أبي ذرّ جندب بن جنادة الصحابي، وهم قبيلة عربية تنتسب إلى جد جاهلي، وهو غفار بن مليـل بن ضمرة بن بكر بن عبد مناة من كنانة. انظر 'تاج العروس': 3\453، و'اللباب': 2\176، و'سبائك الذهب': 40.
(13) أسلم: هي قبيلة عربية تنتسب لجد جاهلي، وهو أسلم بن أفصى بن عامر، من مضر، دخلت في خزاعـة، وهـم فروع كثيرة. انظر 'جمهرة الأنساب': 228، و'تاج العروس': 8\344، و'اللباب': 1\46، و'نهاية الأرب': 36.
(14) تجيب:قبيلة عربية تنتسب إلى أم جاهلية، وهي تجيب بنت ثوبان بن سُليم من مذحج، زوجة أشرس بن شـبيب بن السكون الكندي، وكانت قد ولدت له عديا وسعدا، وإليهمـا ينسـب التجيبيـون، وموطنهـم بحضرمـوت. انظر 'اللباب': 169، و'جمهرة الأنساب': 180، و'معجم قبائل العرب': 1\116، و'المقتبس' لأبي حيان: 20.

وعصيّة(1) عصت الله ورسوله"(2). وقال النّعمان بن بشير(3):

٣٧٦

(1) عصيّة: قبيلة عربية تنتسب إلى حد جاهلي وهو عصية بن خفاف بن امرئ القيس بن بهثة، من نبي سُليم بن منصور، وبنوه بطن من سُليم من قيس عيلان من العدنانية، ومنهم الشاعرة الشهيرة الخنساء. انظر 'تاج العروس': 245\1، و'إمتاع الأسماع': 172\1، و'جمهرة الأنساب':249، و'اللباب': 139\2، و'سبائك الذّهب': 131-132.

(2) والحديث بتمامه هو ما رواه مسلم عن خفاف بن إيماء أنّه قال: "ركع رسول الله (ص) ثمّ رفع رأسه فقال: غفار غفر الله لها، وأسلم سالمها الله، وعصيّة عصت الله ورسوله، اللهم العن بني لحيان، والعن رعلا وذكوان، ثمّ وقع ساجدا، فقال خفاف: فجعلت لعنة الكفرة من أجل ذلك". وقصّة هذا الحديث: أنّ عامر بن مالك قدم على رسول الله (ص) في سنة: 4 هـ، وطلب منه أن يبعث بعض الدّعاة ليبلغوا بني عامر أمر الإسلام، فبعث النّبي (ص) إليهم سبعين رجلا يقال لهم القراء، فاستصرخ عامر عليهم قبائل سليم، فغدروا بهم وقتلوهم عن آخرهم، إلا واحدا يدعى عمرو بن أمية الضمري فإنه فرّ، فلمّا بلغ الأمر رسول الله (ص) حزن عليهم، ولبث شهراً يقنت في صلاة الصّبح يدعو على قبائل سليم: رعل وذكوان وبني لحيان وعصيّة. انظر في ذلك سيرة ابن هشام: 137\4-143.
والحديث رواه مسلم في 'الجامع الصّحيح'، في كتاب المساجد ومواضع الصّلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصّلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة: 134\2-137، ورواه كذلك عن خفاف وابن عمر في كتاب فضائل الصّحابة، باب دعاء النّبي لغفار وأسلم: 176\7-178؛ ورواه البخاري في صحيحه عن أنس في كتاب المغازي، باب غزوة الرّجيع ورعل وذكوان وبئر معونة: 44\5، ورواه عنه أيضا في كتاب الجهاد والسّير، باب فضل قول الله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا...﴾ الآية": 207\3-208، ورواه كذلك عن أبي هريرة وابن عمر في كتاب المناقب، باب ذكر أسلم وغفار ومزينة وجهينة وأشجع: 157\4، ورواه عن أبي هريرة أيضا في كتاب العيدين، باب عاء النبي (ص) اجعلها عليهم سنين كسني يوسف: 14\2-15؛ ورواه الترمذي في 'الجامع الصّحيح' عن ابن عمر، في كتاب المناقب، باب في غفار وأسلم وجهينة ومزينة: 388\5؛ ورواه النّسائي في سننه عن أنس بن مالك، في كتاب التطبيق، باب القنوت بعد الرّكوع: 200\2؛ ورواه أحمد عن ابن عمر في مسند المكثرين من الصّحابة من مسنده: 4472 و4862 و5010 و5819 و5863 و5922، وعن أنس في باقي مسند المكثرين: 11709 و12778، وعن خفاف بن إيماء في مسند المدنيين: 15975 و15976، وعن عمرو بن عبسة الأسلمي في مسند الكوفيين: 18628 بترقيم العالمية؛ ورواه الطبراني في 'المعجم الكبير'، عن خفاف بن إيماء الغفاري: 217\4-215 رقم : 4169، و3170، و4171، و4172، و4173، و4174 و4175؛ ورواه أيضا عن سمرة بن جندب: 268\7، ورقمه: 7096؛ ورواه أيضا عن إياس بن سلمة عن أبيه: 21\7، ورقمه: 2255، ورواه كذلك عن أبي ذرّ: 266\1-268، ورقمه: 773؛ ورواه عن أبي قرصافة أيضا : 18\3 ورقمه: 2517؛ ورواه في 'الأحاديث الطوال' الملحق بالمعجم الكبير، عن أبي ذر الغفاري: 200\25-202، ورقمه: 5؛ ورواه في 'المعجم الأوسط' عن أبي ذرّ كذلك: 246-248، ورقمه: 3051؛ ورواه كذلك الدارمي في سننه: 243\2.

(3) هو النّعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة، أبو عبد الله الخزرجي الأنصاري، شاعر من أجلاء الصحابة، كان أوّل مولود في الإسلام من الأنصار، نصر عثمان في الفتنة، وشهد صفين مع معاوية، وولي قاضيا بدمشق، ثمّ ولي على اليمن والكوفة ثمّ حمص، وبايع لابن الزبير، ثمّ قتل يوم مرج راهط سنة: 65 هـ. وقد روى الحديث عن النبي (ص) وعن عمر وعائشة، وروى عنه مولاه سالم والشعبي وعروة بن الزبير، وله ديوان شعر مطبوع. انظر 'تهذيب التهذيب': 447\10، و'جمهرة الأنساب': 245، و'أسد الغابة': 22\5، و'الإصابة': 559\3، و'الأعلام': 36\8.

أَلَمْ تَبْتَدِرْكُمْ يَوْمَ بَدْرٍ سُيُوفُنَا(1) **** وَلَيْلُكَ عَمَّا نَابَ قَوْمَكَ نَائِمُ(2)

وقال الفرزدق(3):

خُفَافُ أَخَفَّ اللَّهُ عَنْهُ سَحَابَةً **** وَأَوْسَعَهُ مِنْ كُلِّ شَابٍ وَحَاصِبِ(4)

الإعراب:

ونقلوا: فعل ماض وفاعل. لنافع: متعلّق بـ'نقلوا'. منقولا: حال من 'ردًا'، وقدّمه عليه، والعامل فيه 'ونقلوا'، ثمّ عطف عليه 'ءالآن'، و'عادًا الآولى'، كما تقول: 'رأيت ضاحكاً زيداً'، ثمّ تعطف عليه غيره، فتقول: 'وعمْرًا وخالداً'. 'رِدًا': مفعول. و'ءالآن' و'عاداً الآولى': معطوفان، وهما محكيّان. ثمّ قال:

[121] وَهَمَزُوا الْوَاوَ لِقَالُونَ لَدَى **** نَقْلِهِمُ فِي الْوَصْلِ أَوْ فِي الابْتِدَا ع/١٨٢

ح/١١٩ أخبر أنّ الرّواة النّاقلين عن قالون(5)، همزوا الواو من ﴿عاداً الآؤلى﴾(6) في حالة النّقل، سواء ابتدأ بها، أو وصلها بما قبلها، ومراده بهمزة ساكنة، ويفهم من كلامه أنّ له وجها آخر لا نقل فيه، وذلك في الابتداء، على ما يأتي بعد هذا إن شاء الله.

وقال الشّاطبي(7) في قصيدته:

............وَتُهْمَزُ وَاوُهُ **** لِقَالُونَ حَالَ النَّقْلِ بَدْءًا وَمَوْصِلاَ(8)

(1) بدر: أوّل غزوة في الإسلام، كانت بين جيوش المسلمين بقيادة النبي (ص) وبين قريش، في موضع يسمّى ببدر، وذلك في السنة الثانية للهجرة، وقد انتصر فيها المسلمون، وخلّد الله ذكرها في القرآن الكريم في سورتي آل عمران والأنفال. انظر 'سيرة ابن هشام': 3\152، و'تفسير ابن كثير: 1\409 و2\298-309، و'صحيح البخاري': 5\3-28.

(2) البيت من البحر الطّويل، وهو من شعر النعمان بن بشير، وناب معناها أصابه أمر أو نزل به مصاب. انظر 'القاموس المحيط': 129، مادة (نوب)، وديوان النّعمان بن بشير: 62.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 55 من قسم التحقيق.

(4) البيت من بحر الطويل، وهو من شعر الفرزدق، و خفاف: من مياه عمرو بن كلاب بحمى ضرية، وهو يسرة وضَح الحمى، والشّابُ والشوائب: الأهوال، والحاصب: الرّيح الشديدة تحمل الحصباء وهي الحصى، أي أنّ الشّاعر يدعو على غريمه بالعذاب. والبيت هكذا روي في المخطوط، والّذي في الدّيوان:

جُفَافُ أَجَفَّ اللهُ عَنْهُ سَحَابَةً **** وَأَوْسَعَهُ مِنْ كُلِّ سَافٍ وَحَاصِبِ

وجُفاف: مكان من بلاد بني أسد، منه التعلبيّة التي قرب الكوفة، وأجفّ الله: جعله جافًا، والسّافي: الرّيح التي تذري التراب. انظر اللسان مادة (حصب)، وديوان الفرزدق: 1\41، بتقديم مجيد طرّاد، و'معجم البلدان': 2\146، و379.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) النّجم، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 53.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 82.

وقد نصّ الدّاني(1) في 'جامع البيان'(2)، والاقتصاد'، و'التّيسير'(3)، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(4)، وكتاب 'رواية أبي نشيط'، على همز الواو مع النّقل لقالون(5).

وذكر في 'جامع البيان'(6)، عن ابن بُويان(7)، عن أبي حسّان(8)، عن أبي نشيط(9)، عن قالون، عن نافع(10): ﴿عادًا الأُولى﴾(11)، بترك همز الواو بعد إدغام التّنوين في اللاّم. وذكر الخزاعيّ(12) في 'المنتهى'، وابن سوار(13) في 'المُستنير'، عن أبي نشيط نحوه.

وقال ابن الباذش(14) في 'الإقناع' و'النّجعة': "وذكر الأهوازي(15) والخزاعي، عن أبي نَشيط من جميع طرقه، التّسهيل كورش(16) وأبي عمرو(17)"(18). وقال ابن عبد الوهّاب(19) في 'المفتاح': "وكذلك اختلف عن قالون، فرُوي عنه أنّه كان يأتي بعد اللاّم بهمزة ساكنة، وبالوجهين قرأت له".

قلت: والمشهور المعمول به في قراءة قالون، من زواية أبي نَشيط، همز الواو مع النّقل والإدغام، وبذلك قرأت له، على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ، وعلى ذلك اقتصر

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 112.

(3) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 166.

(4) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الدّاني: 109.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 82 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 112.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 82 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(11) النّجم، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 53.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(18) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 465، بتحقيق المزيدي.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

أبو الطيّب بن غلبون(1) في 'المفردات'، وابنه أبو الحسن(2) في 'التّذكرة'(3)، ومكيّ(4) في 'التّنبيه'(5) و'التّبصرة'(6) و'الموجز' و'المفردات'؛ وابن سفيان(7) في 'الهادي'، والمهدويّ(8) في 'الهداية' وشرحها، والبغدادي(9) في 'الرّوضة'، وابن عبد الوهّاب(10) في 'كفاية الطّالب'، وابن شريح(11) في 'الكافي' و'التّذكير' و'المفردات'؛ وابن شعيب(12) في 'الاعتماد'، وابن البيّاز(13) في 'النّبذ النّامية'، و'حلية المبتدئ الطّالب'؛ وابن شفيع(14) في 'التّنبيه والإرشاد'، وابن الطّفيل(15) في 'الغنية'، وابن عتيق(16) في 'الموجز'، وابن المرابط(17) في 'التّقريب' و'الحرش'، وابن غزوان(18) في أرجوزته، وأبو الأصبغ بن عمر(19) في 'المختصر'، وابن حيّ(20) في 'النّافع'،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\570.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(5) 'التّنبيه في قراءة نافع' لمكي بن أبي طالب، ذكره المنتوري في 'الفهرسة': 17.

(6) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 339.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 14، ص: 135 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 136 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 181 من قسم التحقيق.

(17) هو عيسى بن محمد بن فتوح، أبو الأصبغ الهاشمي، نزيل بلنسيّة، ويعرف بابن المرابط، مقرئ متصدّر بارع أخذ القراءات عن أبي زيد الورّاق، وأبي بكر الهنهد، وقرأ عليه أبو عبد الوهّاب بن الحبّاب. انظر ترجمته في 'غاية النّهاية': 1\614.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 126 من قسم التحقيق.

(19) هو ابن الطحّان، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 106 من قسم التحقيق.

(20) لعلّه هو الحسين بن حيّ بن عبد الملك بن حيّ بن عبد الرحمان بن حيّ التجيبي القرطبي، ولد سنة: 336 هـ، روى عن أبي عيسى اللّيثي وابن القوطية وأحمد التغلبي، وكان ضابطا للمسائل على مذهب مالك، رحل للمشرق وأخذ عن أبي بكر الآجري، وولّي قضاء باجة، وتوفي سنة: 401 هـ. انظر كتاب 'الصّلة' لابن بشكوال: 1\140.

وأبو محمد القرطبي(1) في مختصره، وابنه أبو بكر(2) في أرجوزته، وابن رشيق(3) في 'الْمِرآة'، وابن عبد الملك(4) في رجزه في رواية قالون(5). وقال الحصري(6) في قصيدته:

وَلَكِنْ قَرَا قَالُونُ لُؤْلَى بِهَمْزَةٍ **** مُسَكَّنَةٍ وَالْعِلْمُ يُكْنَزُ كَالتِّبْرِ(7)

قال المهدويّ(8) في 'الشّرح': "فأمّا الهمزة السّاكنة، الّتي أتى بها - يعني قالون - بعد اللاّم، في قوله [تعالى]: ﴿عادًا الاُؤْلى﴾(9)، ففيه قولان: أحدهما: أنّه لـمّا قال: ﴿عادًا الاولى﴾، صارت الواو ساكنة قبلها ضمّة، والواو السّاكنة إذا انضمّ ما قبلها، ربّما قدّروا الضمّة فيها، فقلبوها همزة"، قال: "وقد كان أبو حيّة النّميريّ(10)، يهمز كلّ واو سكنت وانضمّ ما قبلها نحو: 'مؤسى' و'مؤْقد'، وما أشبه ذلك"، قال: "وعلى هذه اللّغة، قرأ قُنبل(11): ﴿فاستوى على سؤقه﴾(12)، فهمز حين سكنت الواو وانضم ما قبلها، فعلى هذا يكون ع/١٨٣ قالون قد أبدل الواو همزة، حين سكنت وانضمّ ما قبلها"، قال: "والقول الثّاني: أن يكون أصل 'أُولى' عنده 'وُؤْلى'، ثم قلب الواو المضمومة همزة، كما قالوا: 'أدْؤر' و'وُجوه'، فصارت: 'أُؤْلى' بهمزتين، الأُولى: المضمومة فاءُ الفعل، والثّانية: السّاكنة عينُ الفعل، فأبدلت الثّانية واواً لانضمام ما قبلها، فصار: 'أُولىَ'، فلمّا ألقى

٣٨٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 137 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 137 من قسم التحقيق.

(3) هو الحسين بن عتيق بن الحسين ابن رشيق، أبو علي التغلبي المرسي ثمّ السبتيّ، ولد سنة: 549 هـ، أخذ عن عبد العزيز الحراني وأحمد الجزائي، انتقل إلى سبتة فولي قضاءها، واستدعاه الخليفة يوسف المريني لمدينة فاس واتخذه كاتبا له، 'نجح الطلب' و'التاريخ الكبير' و'ميزان العمل' و'المرآة'، وتوفي بتازة سنة: 696 هـ. انظر 'الإحاطة' لابن الخطيب: 1\472-476، و'جذوة الاقتباس': 180-182، و'درّة الحجال': 1\244، و'بلغة الأمنية': 22.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 137 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الحصرية': 35، رقم البيت: 91؛ ورقم مخطوطتها بالخزانة العامة: د 1148، وفيها لفظ 'يكثر' بدل 'يكنز'.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(9) النّجم، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 53.

(10) هو الهيثم بن الرّبيع بن زرارة، أبو حيّة النميري، من بني نمير بن عامر، يعدّ أحد الشعراء الأمجاد، وكانت سكناه بالبصرة، عاصر الدولتين الأموية والعباسية، ومدح الخلفاء، ومات سنة: 183 هـ، وكان رقيق الشّعر، وله ديوان صغير طبع في مجلة المورد العراقية. انظر 'خزانة الأدب': 3\154، و'الأغاني': 15\61، و'الشّعر والشّعراء': 1\329، و'سمط اللآلئ': 97، و'رغبة الآمل': 129-131، و'المؤتلف والمختلف' للآمدي: 103، و'الأعلام': 8\103- 104.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) الفتح، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 48.

حركة الهمزة المضمومة على اللاّم وحذفها، ردّ الهمزة السّاكنة التي كـان أبدلها، من أجل اجتماع الهمزتين، كما تقول: ﴿أُوتمن﴾(1)، والأصل 'أؤتمن' بهمزتين، فقلبت الثّانية منهما واوًا، لسكونها وانضمام ما قبلها، حين اجتمعت همزتان، فإذا سقطت همزة الوصل في الدّرج، رجعت الهمزة الّتي كانت خُفِّفت من أجلها، وهي فاء الفعل، فقلت: 'الذي اؤتمن'"(2). وذكر المرجيقيّ(3) في شرح 'الحصريّة' القول الأوّل، ثمّ قال: "وعليه قول الشّاعر:

أَحَبُّ الْمُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى **** ....(4)

قال: "فهمز الواو السّاكنة من 'المؤقدين'، وليس لها في الهمز أصل، لمجاورتها الميم المضمومة قبلها، فكأنّ الضمّة على الواو"، قال: "وهمز الواو السّاكنة من 'مؤسى'، وليس لها في الهمز أصل، لمجاورتها الضمّة الّتي قبلها، فكأنّ الضمّة على الواو". وذكر الدّاني(5) في 'التّمهيد'، ومكيّ(6) في 'الكشف'، وابن مطرّف(7) في ح/١٢٠ 'الإيضاح' و'البديع'، وابن مهلّب(8) في 'الشّرح'، وابن الباذش(9) في شرح 'الحصريّة' القول الثّاني. وذكر ابن آجرّوم(10) في 'روض المنافع' القول الأوّل. وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(11) رضي الله عنه: "والقول الأوّل هو الصّحيح". وترْك ورش(12) الهمز في ﴿عادًا الاّولى﴾(13)، يفهم من قول النّاظم، إذ نسب همْز الواو لقالون(14).

٣٨١

---

(1) البقرة، جزء من الآية: 283، ورقم السّورة: 2.

(2) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 32.

(3) لم أعثر له على ترجمة فيما رجعت إليه من المظانّ.

(4) هذا صدر بيت من بحر الوافر، وهو لجرير، وعجز كالتالي:

.... **** وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

وجعدة ابنته وموسى ابنه، وهو يمدحهما باشتهارهما بالكرم، وقد أورد هذا الصّدر الفارسي هكذا: 'لحبّ المؤقدان'. انظر ديوان جرير: 1\288، و'مغني اللّبيب' لابن هشام: 2\445، و'الحجّة' للفارسي: 1\239، و'النّشر': 1\411.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(13) النّجم، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 53.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

الإعراب:

وهمزوا: فعل ماض وفاعل. الواو: مفعول. لقالون: متعلّق بـ'همزوا'. لدى: ظرف مكان، والعامل فيه 'همزوا'. نقلهم: مخفوض بالظّرف ومضاف إليه. في الوصل: متعلّق بـ'همزوا'. 'أو في الابتدا': معطوف على الوصل، و'أوْ' هنا للتّنويع. ثمّ قال:

[122] لَكِنَّ بَدْءَهُ لَهُ بِالأَصْلِ **** أَوْلَى مِنِ ابْتِدَائِهِ بِالنَّقْلِ

استدرك النّاظم هنا الوجه المشهور عن قالون(1)، وهو أصل هذه الكلمة، وذلك ﴿الْأُولى﴾(2)، بإثبات همزة الوصل وإسكان اللاّم، وتحقيق همزة فاء الفعل بعدها، فأخبر أنّ بدْء هذا اللّفظ على الأصل والتّحقيق، أوْلى من ابتدائه بالنّقل، وهذا كما قال الشّاطبي(3) في قصيدته:

.... **** ....وَالْبَدْءُ بالأصْلِ فُضِّلاَ(4)

والبدْء: مصدر بدأ يبدأ، والابتداء: مصدر ابتدأ يبتدئ، فلك في مذهب قالون ثلاثة أوجه: الأوّل: الابتداء بهمزة الوصل، والنّقل، وهمزة ساكنة على الواو، فتقول:' اَلأُؤْلى'؛ الثّاني: ع/١٨٤ الابتداء بلام التّعريف، من غير همزة الوصل اعتدادا بالعارض، وهمز الواو، فتقول: 'لُؤْلى'؛ الثّالث: الابتداء بهمزة الوصل، من غير نقل، ولا تهمز الواو، وهو 'الأُوْلى' كما ذكر النّاظم. وقد ذكر الدّاني(5) في 'جامع البيان'، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'، و'التّمهيد'، وكتاب 'رواية أبي نشيط'، الأوجه الثّلاثة عن قالون. وقال في 'جامع البيان' في الوجه الثّالث: "وهذا [الوجه عندي، أوجه الأوْجه الثّلاثة وأقيسها"(6) وقال في 'الاقتصاد': "وهذا الوجه](7) أوجه وأقيس." وقال في 'التيسير': "وهو عندي، أحسن الوجوه وأقيسها"(8). [وقال في كتاب 'رواية أبي نَشيط': " وهذا الوجه عندي، أوجه وأقيس](9)، لما بيّنته من العلّة في ذلك، في كتاب 'الأصول'(10)". وقال في 'التّمهيد': "وهذا الوجه أقيس"، قال: "وإنما قلت ذلك، لأنّ العلّة الّتي دعته إلى مناقضة أصله في الوصل، في هذا الموضع خاصّة ـ مع صحّة الرّواية بذلك ـ هي التّنوين الّذي في كلمة ﴿عاداً﴾(11)، لسكونه

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) و(11) النّجم، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 53.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 82.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 113.

(7) و(9) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(8) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 166.

(10) لعلّه كتاب 'التّلخيص لأصول قراءة نافع' للدّاني، وقد ذكره ابن خير في 'الفهرسة': 482.

وسكون لام المعرفة بعده، فحرّك اللاّم حينئذ بحركة الهمزة، لئلاّ يلتقي ساكنان، ويتمكّن إدغام التّنوين فيها، إيثارًا للمرْويّ عن العرب في مثل ذلك، فإذا كان ذلك كذلك، فالتقاء السّاكنين والإدغام في الابتداء معدوم، بافتراق الكلمتين حينئذ، بالوقوف على إحداهما، والابتداء بالثّانية"، قال: "فلما زالت العلّة الموجبة لإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها في الابتداء، وجب ردّ الهمزة ليوافق بذلك أصل مذهبه، في نظائر ذلك في سائر القرآن". وقال في 'جامع البيان' نحوه، ثمّ قال: "نحو: ﴿من النّذر الأُولى﴾(1)، ﴿وللآخرة خير لك من الأُولى﴾(2)، و﴿فما بال القرون الأُولى﴾(3)، وما أشبهه، مما يسكن اللاّم فيه، ويحقّق الهمزة بعدها على الأصل"(4).

وأمّا ورش(5) فعنه في الابتداء بالأُولى، الوجهان المتقدّمان في قوله:

[119] وَيَـبْـدَأُ الـلاَّمَ إِذَا مَـا اعْـتَـدَّا **** بِـهَـا بِـغَـيْـرِ هَمْـزٍ وَصْـلٍ فَـرْدَا

وعلى هذا تكلّم النّاظم في الوجه الثّاني لقالون(6).

الإعراب:

لكنّ: حرف استدراك. بدءه: اسم 'لكنّ' ومضاف إليه، والهاء عائدة على لفظ 'الْـأُولى'. 'له' و'بالأصل': متعلّقان بـ'بدءه'، والهاء عائدة على 'قالون'. أوْلى: خبر 'لكنّ'. 'من ابتدائه': متعلّق بـ'أولى'، والهاء عائدة على لفظ الأُولى'. بالنّقل: متعلّق بـ'ابتدائه'. ثمّ قال:

[123] وَالْهَمْزُ بَعْدَ نَـقْلِهِمْ حَرَكَـتَـهْ **** يُحْذَفُ تَخْفِيفاً فَحَقِّـقْ عِلَّـتَـهْ

أخبر أنّ الهمز بعد نقل حركته، يحذف لأجل التّخفيف. وأشار بقوله: 'فحقّق علّته'، إلى أنّ علّة الحذف هو التّخفيف، لا غيره مما قيل في ذلك. قال سيبويه(7): "واعلم أنّ كلّ همزة متحرّكة، كان قبلها حرف ساكن، ح/١٢١ فأردت أن تخفّف، حذفتها وألقيت حركتها على السّاكن الّذي قبلها"(8). وقال المهدويّ(9) في 'الشّرح': "علّة ورش في نقل حركة الهمزة إلى السّاكن، أنّ الهمزة حرف ثقيل كما ع/١٨٥ قدّمنا، فأراد تخفيف النّطق، فألقى حركتها على السّاكن قبلها وحذفها،

(1) النّجم، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 53.

(2) الضّحى، آية: 4، ورقم السّورة: 93.

(3) طه، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 20.

(4) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 113.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\545.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

وبقيت حركتها تدلّ عليها"(1). وقال ابن مطرّف(2) في 'البديع' نحوه. قال المهدويّ(3) في 'التّحصيل': "ووجب حذف الهمزة بعد إلقاء حركتها، إذ أصل تغييرها الاستثقال". وذكر الدّاني(4) في 'جامع البيان'(5)، و'إيجاز البيان'، ومكيّ(6) في 'الكشف'(7)، أنّ الهمزة سقطت لسكونها، وتقدير سكون الحرف الّذي قبلها. قال المهدويّ في 'الشّرح': "فأمّا قول من قال: إنّها إنّما حذفت بعد إلقاء حركتها، لالتقاء السّاكنين، وهما: الهمزة الّتي سكنت لّما زالت عنها الحركة، والحرف الّذي قبلها، لأنّه في حكم السّكون، إذ حركته عارضة، فليس هذا القول بشيء، لأنّه ينتقض من قول قائله وأصله، وذلك لأنّه جعل الحركة في الحرف السّاكن عارضة، و لم يعتدّ بها، فكذلك يلزمه أن يجعل السّكون في الهمزة عارضا، ولا يعتدّ به، فلا يلتقي على هذا ساكنان"(8). قال الشّريشيّ(9) في 'الشّرح': "وذكر المقرئ أبو داود بن نجاح(10)، أنّ الهمزة تسقط لسكونها، وتقدير سكون الحرف قبلها، إذا لم يكن بعدها ساكن"، قال: "فإن كان بعدها ساكن، فإنّها تسقط لسكونها وسكون ما بعدها، نحو: ﴿قلَ آمنّا﴾(11)، و﴿قدَ اَفلح﴾(12)، و﴿قلُ اُوحي﴾(13)، و﴿قلِ اِي﴾(14)، وما أشبه ذلك"(15). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(16) رضي الله عنه: "والوجه في حذف الهمزة بعد نقل حركتها، ما ذكره المهدويّ وابن مطرّف"، قال: "وأمّا ما ذكره الدّاني، ومكيّ، وأبوداود، فلا يصحّ وهو خطأ، لأنّ الهمزة إنّما حذفت لقصد التّخفيف،

(1) وانظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 31.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 113.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 91\1.

(8) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 31.

(9) اُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

(11) آل عمران، جزء من الآية: 84، ورقم السّورة: 3.

(12) طه، جزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 20.

(13) الجنّ، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 72.

(14) يونس، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 10.

(15) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 411.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

لـمّا تعذّر جعلها بين بين، فلا حاجة بنا هنا إلى تقدير التقاء السّاكنين".

الإعراب:

والهمز: مبتدأ. بعد: ظرف زمان، والعامل فيه يحذف. نقلهم: مخفوض بالظّرف ومضاف إليه. حركته: مفعول بـ'نقلهم' ومضاف إليه، والهاء عائدة على 'الهمز'. يحذف: فعل مضارع مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'الهمز'، والجملة في موضع خبر المبتدأ. تخفيفا: مفعول من أجله، والعامل فيه 'يحذف'. فحقّق: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. علّته: مفعول ومضاف إليه، والهاء عائدة على 'الحذف'، الّذي تضمّنه 'يحذف'. ثمّ قال:

[124] الْقَوْلُ فِي الإِظْهَارِ وَالإِدْغَامِ **** وَمَا يَلِيهِمَا مِنَ الأَحْكَامِ

اعلم أنّ الإظهار أصل في الكلام، والإدغام فرع. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(1) رضي الله عنه: "والدّليل على ذلك، أنّ الإدغام يلزم معه تغيّر الحرف الأوّل، وليس ذلك في الإظهار". قال الدّاني(2) في 'إرشاد المتمسّكين': "ومعنى الإظهار: البيان، وهو أن تقطع الحرف الأوّل من الثّاني، قطعا تُبينه منه، من غير سكت عليه". قال ابن الباذش(3) في 'الإقناع': "الإدغام: أن تصل ع/١٨٦ حرفا ساكنا بحرف مثله، من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف"(4) قال الدّاني في 'المفصح': "والإدغام على ضربين: إدغام المثلين، وإدغام المتقاربين، ولا يجوز إدغام المتباعدين". قال في 'إرشاد المتمسّكين': "وحقيقة إدغام المثلين، أن يرتفع اللّسان بهما رفعة واحدة، لازدحامهما في المخرج، فيصيرا في اللّفظ حرفا واحدًا مشدّدًا"، قال: "وحقيقة إدغام المتقاربين، أن تقلب الحرف الأوّل منهما من جنس الثّاني، فيرتفع اللّسان بهما رفعة واحدة، فيصيرا أيضا حرفاً واحدًا مشدّدًا". وقال في 'المفصح'، و'إيجاز البيان'، نحوه. قال مكيّ(5) في 'الكشف': "واعلم أنّ أصل الإدغام، إنّما هو في الحرفين المثلين"، قال: "وعلّة ذلك إرادة التّخفيف، لأنّ اللّسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه، ثم عاد مرّة أخرى إلى المخرج بعينه، للّفظ بحرف آخر مثله، صعب ذلك"(6). وقال الدّاني في 'المفصح': "وإنما أدغمت القرّاء والعرب، طلبا للتّخفيف، وكراهية للاستثقال، بأن يزيلوا ألسنتهم عن موضع، ثمّ يعيدوها إليه، إذ في ذلك من التّكلّف ما لا خفاء به".

٣٨٥

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 164\1، بتحقيق قطامش.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 134\1.

وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. ح/١٢٢ قال ابن مجاهد(1) في 'السّبعة': "وهو عند الخليل(2) إذا ظهر، بمنزلة إعادة الحديث مرّتين، وبمنزلة خطو المقيَّد"(3). وقال الدّاني(4) في 'المفصح': "وقد شبّه ذلك الخليل بمشي المقيَّد، وبإعادة الحديث مرّتين، فلذلك خفّفوا(5) بالإدغام، مع توفّر المعنى به، إذ كان الحرف المدغم بمنزلة حرفين"، قال: "وإدغام المثلين، لازدحامهما في المخرج، آكد من إدغام المتقاربين، لاختلاف لفظيهما"، قال: "وإدغام ما سكونه لازم، آكد من إدغام ما سكونه غير لازم، لأن السّكون حدث فيه لعلّة لولاها لكان متحرّكا".

فقول النّاظم: 'الْقَوْلُ فِي الإِظْهَارِ وَالإِدْغَامِ'، أخبر في هذه الترجمة، أنّه يتكلّم على الإظهار والإدغام، يريد الحروف السّواكن المتقاربة، على ما يذكر بعْد ذلك.

وقوله:'وَمَا يَلِيهِمَا مِنَ الأَحْكَامِ'، يريد: وما يلي الإظهار والإدغام من الأحكام، وذلك إظهار النّون السّاكنة والتّنوين، عند حروف الحلق، وإدغامهما في حروف 'لم يَرْوِ'، وقلبهما عند الباء، وإخفاؤهما عند حروف الفم، على ما نبيّنه بعد ذلك.

الإعراب:

القول: خبر مبتدإ محذوف، أي هذا القول. في الإظهار: متعلّق بـ'القول'. والإدغام: معطوف، وما: معطوف على الإظهار. يليها: فعل مضارع ومفعول، والضّمير يعود على 'الإظهار' و'الإدغام'، والفاعل مضمر يعود على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. من الأحكام: متعلّق بالفعل قبله. ثمّ قال:

[125] وَإِذْ لِأَحْرُفِ الصَّفِيرِ أُظْهِرَا **** وَلِهِجَاءِ جُدْتَ لَيْسَ أَكْثَرَا

أخبر أنّ ذال 'إذ'، تظهر عند ستّة أحرف، ثلاثة أحرف الصّفير، وهنّ: الصّاد، والسّين، والزّاي؛ ع/١٨٧ وثلاثة هجاء 'جُدت'، وهنّ: الجيم، والدّال، والتّاء، وذلك لورش(6) وقالون(7)، لأنّه حكم مطلق. فعند الصّاد موضع واحد في 'الأحقاف': ﴿وإذْ صَرفنا﴾(8) لاغير. وعند السّين: ﴿إذْ سَمعتموه﴾(9)، في الموضعين في 'النّور' لا غير. وعند الزّاي موضعان في 'الأنفال':

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 146 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'السّبعة في القراءات': لابن مجاهد: 125.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) في مخطوطتي 'ح' و'ق': خفف.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) الأحقاف، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 46.

(9) النّور، جزء من الآية: 12 و16، ورقم السّورة: 24.

﴿وإذْ زيّن لهم الشيطان﴾(1)؛ وفي 'الأحزاب': ﴿وإذْ زَاغت الأبصار﴾(2)، وليس في القرآن غيرهما. وعند الجيم تسعة عشر موضعا: في 'البقرة': ﴿وإذْ جَعلنا البيت﴾(3)؛ وفي 'المائدة': ﴿إذْ جَعل فيكم﴾(4)، ﴿إذْ جئتهم بالبيّنات﴾(5)؛ وفي 'الأنعام': ﴿إذْ جَاءهم بأسنا﴾(6)؛ وفي الأعراف: ﴿إذْ جَاءهم بأسنا﴾(7)، ﴿إذْ جَعلكم خلفاء﴾(8)، ﴿إذْ جعلكم خلفاء﴾(9)؛ وفي 'الإسراء': ﴿إذْ جَاءهم الهدى﴾(10)، ﴿إذْ جَاءهم فقال﴾(11)؛ وفي 'الكهف': ﴿إذْ جَاءهم الهدى﴾(12)؛ وفي 'الفرقان': ﴿إذْ جَاءني، وكان﴾(13)؛ وفي 'الأحزاب': ﴿إذْ جَاءتكم جنود﴾(14)، ﴿إذْ جَاءوكم من فوقكم﴾(15)؛ وفي 'سبأ': ﴿بعد إذْ جَاءكم﴾(16)؛ وفي 'يس': ﴿إذْ جَاءها المرسلون﴾(17)؛ وفي 'والصّافات': ﴿إذْ جَاء ربّه﴾(18)؛ وفي 'الزّمر': ﴿إذْ جَاءه أليس﴾(19)؛ وفي 'فصّلت': ﴿إذْ جَاءتهم الرّسل﴾(20)؛ وفي 'الفتح': ﴿إذْ جَعل الذين﴾(21). وعند الدّال، أربعة مواضع: في 'الحجر':

(1) الأنفال، جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 8.

(2) الأحزاب، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 33.

(3) البقرة، جزء من الآية: 125، ورقم السّورة: 2. والبيت: هو الكعبة المشرّفة.

(4) المائدة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 5.

(5) المائدة، جزء من الآية: 110، ورقم السّورة: 5.

(6) الأنعام، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 6.

(7) الأعراف، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 7.

(8) الأعراف، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 7.

(9) الأعراف، جزء من الآية: 74، ورقم السّورة: 7.

(10) الإسراء، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 17.

(11) الإسراء، جزء من الآية: 101، ورقم السّورة: 17.

(12) الكهف، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 18.

(13) الفرقان، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 25.

(14) الأحزاب، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 33.

(15) الأحزاب، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 33.

(16) سبأ، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 34.

(17) يس، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 36.

(18) الصّافات، جزء من الآية: 84، ورقم السّورة: 37.

(19) الزّمر، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 39.

(20) فصّلت، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 41.

(21) الفتح، جزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 48.

﴿إذْ دَخلوا عليه﴾(1)؛ وفي 'الكهف': ﴿ولولا إذْ دَخلت﴾(2)؛ وفي 'ص': ﴿إذْ دَخلوا على داود﴾(3)؛ وفي 'الذّاريات': ﴿إذْ دَخلوا عليه﴾(4). وعند التّاء ثمانية عشر موضعاً: في 'البقرة' ﴿إذْ تَبرّأ الّذين﴾(5)؛ وفي 'آل عمران': ﴿إذْ تَقول للمومنين﴾(6)، ﴿إذْ تَحسّونهم﴾(7)، ﴿إذْ تُصْعدون﴾(8)؛ وفي 'المائدة': ﴿وإذْ تَخلق من الطّين﴾(9)، ﴿وإذْ تُخرج الموتى﴾(10)؛ وفي 'الأعراف': ﴿إذْ تَاتيهم حيتانهم﴾(11)، ﴿وإذْ تَأذّن ربّك﴾(12)؛ وفي 'الأنفال': ﴿إذْ تَستغيثون ربّكم﴾(13)؛ وفي 'يونس': ﴿إذْ تُفيضون فيه﴾(14)؛ وفي 'إبراهيم': ﴿وإذْ تَأذن ربّكم﴾(15)؛ وفي 'طه': ﴿إذْ تَمشي أختك﴾(16)؛ وفي 'النّور': ﴿إذْ تَلقّونه بألسنتكم﴾(17)؛ وفي 'الشّعراء': ﴿إذْ تَدْعُون أو ينفعونكم﴾(18)؛ وفي 'الأحزاب': ﴿وإذْ تَقول للّذي﴾(19)؛ وفي 'سبأ': ﴿إذْ تَامروننا﴾(20)؛ وفي 'ص': ﴿إذْ تَسوّروا المحراب﴾(21)؛

(1) الحجر، جزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 15.

(2) الكهف، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 18.

(3) سورة 'ص'، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 38.

(4) الذّاريات، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 51.

(5) البقرة، جزء من الآية: 166، ورقم السّورة: 2.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 124، ورقم السّورة: 3.

(7) آل عمران، جزء من الآية: 152، ورقم السّورة: 3.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 153، ورقم السّورة: 3.

(9) المائدة، جزء من الآية: 110، ورقم السّورة: 5.

(10) المائدة، جزء من الآية: 110، ورقم السّورة: 5.

(11) الأعراف، جزء من الآية: 163، ورقم السّورة: 7.

(12) الأعراف، جزء من الآية: 167، ورقم السّورة: 7.

(13) الأنفال، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 8.

(14) يونس، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 10.

(15) إبراهيم، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 14.

(16) طه، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 20.

(17) النّور، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 24.

(18) الشّعراء، جزء من الآية: 72، وجزء من الآية: 73، ورقم السّورة: 26.

(19) الأحزاب، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 33.

(20) سبأ، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 34.

(21) سورة'ص'، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 38.

وفي 'المومن': ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إلى الايمان﴾(1).

وقوله: 'ليس أكثر': أي ليس المُظهر عنده ذال 'إذْ' أكثر ممّا ذكر، يريد: ممّا يصحّ إدغامها فيه، لما بين الذّال وبينهنّ من التّقارب، على ما يتبيّن في المخارج، وإلاّ فقد تظهر عند غير هذه السّتّة، نحو: ﴿إِذْ كَانوا﴾(2)، و﴿إِذْ قَاموا﴾(3)، و﴿إِذْ نَادى﴾(4)، و﴿إِذْ لَم يهتدوا﴾(5)، و﴿إِذْ رَمَيْت﴾(6)، و﴿إِذْ فَزِعوا﴾(7)، وغير ذلك، لكن لا اختلاف في إظهارها عند هذه الحروف ح/١٢٣ وأشباهها، لما بينها وبينهنّ من التّباعد، وإنّما اقتصر على هذه السّتّة لاختلاف القرّاء فيهنّ.

الإعراب: وإذ: مبتدأ محكي. لأحرف: متعلّق بـ'أُظهرا'. الصّفير: مضاف إليه. أظهرا: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'إذْ'، والجملة في موضع خبر 'إذْ'. ولهجاء: معطوف على 'لأحرف'. جدت: مضاف إليه، وهو محكيّ. ليس: فعل ماض، واسمها مضمر فيها، يعود على اسم المفعول المفهوم من 'أُظهرا'، كأنّه قال: ليس المظهر. أكثرا: خبر ليس. والألف في 'أظهرا' ع/١٨٨ وفي 'أكثرا' لإطلاق القافية. ثمّ قال:

[126] وَقَدْ لِأَحْرُفِ الصَّفِيرِ تَسْتَبِينْ **** ثُمَّ لِذَالٍ وَلِجِيمٍ وَلِشِينْ

[127] وَزَادَ عِيسَى الظَّاءَ وَالضَّادَ مَعَا **** وَوَرْشٌ الإِدْغَامَ فِيهِمَا وَعَى

أخبر أنّ دال 'قد' تستبين، أي تظهر عند ستّة أحرف، وهنّ: أحرف الصّفير الثّلاثة(8)، والذّال، والجيم، والشّين، وذلك لورش(9) وقالون(10)، لأنّه حكم مطلق. فعند الصّاد أحد عشر موضعا: في 'آل عمران': ﴿ولقدْ صَدقكم الله﴾(11)؛ وفي 'المائدة': ﴿أن قدْ صَدقتنا﴾(12)؛

٣٨٩

(1) غافر، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 40.

(2) الأحقاف، جزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 46.

(3) الكهف، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 18.

(4) مريم، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 19.

(5) الأحقاف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 46.

(6) الأنفال، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 8.

(7) سبأ، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 34.

(8) حروف الصّفير: هي الصّاد والسّين والزّاي، وسمّيت بذلك، لخروج صوت عند النطق بهنّ، كصوت العصفور. انظر 'فتح المجيد': 44.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) آل عمران، جزء من الآية: 152، ورقم السّورة: 3. وقد سهى المؤلّف، فذكر أنّها من 'البقرة'، فصحّحناه.

(12) المائدة، جزء من الآية: 113، ورقم السّورة: 5.

وفي 'الإسراء': ﴿ولقدْصَرّفنا في هذا﴾(1)، ﴿ولقدْ صَرّفنا للنّاس﴾(2)؛ وفي 'الكهف': ﴿ولقدْ صَرّفنا في هـذا القـرءان﴾(3)؛ وفي 'الفرقـان': ﴿ولقـدْ صَرّفنـاه بينهـم﴾(4)؛ وفي 'سـبأ': ﴿ولقـدْ صَـدق عليهم﴾(5)؛ وفي 'والصّافّات': ﴿قدْ صَدّقت الرّؤيا﴾(6)؛ وفي 'الفتح': ﴿لقدْ صَـدق الله﴾(7)؛ وفي 'القمر': ﴿ولقدْ صَبّحهم﴾(8)؛ وفي 'التّحريم': ﴿فقدْ صَغت قلوبكما﴾(9). وعند السّين أحد عشر موضعا: فـي 'آل عمران': ﴿لقدْ سَمع الله﴾(10)؛ وفي 'النّساء': ﴿إلا ما قدْ سَلف إنـه﴾(11)، ﴿إلا ما قدْ سَلف إن الله﴾(12)، ﴿فقدْ سَألـوا موسى﴾(13)؛ وفي 'المائدة': ﴿قـدْ سَـألها قـوم﴾(14)؛ وفي 'الأنفال': ﴿قالوا قدْ سَمعنا﴾(15)، ﴿يغفر لهم ما قدْ سَلف﴾(16)؛ وفي 'يوسف': ﴿فقـدْ سَـرق أخ له﴾(17)؛ وفي 'طه': ﴿من أنباء ما قدْ سَبق﴾(18)؛ وفي 'والصّافات': ﴿ولقدْ سَبقت كلمتنـا﴾(19)؛ وفـي 'المجادلة': ﴿قدْ سَمع الله﴾(20). وعند الزّاي موضع فـي 'الـملك': ﴿ولقدْ زيّنا﴾(21) لا غير.

٣٩٠ ________

(1) الإسراء، حزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 17.

(2) الإسراء، حزء من الآية: 89، ورقم السّورة: 17.

(3) الكهف، حزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 18.

(4) الفرقان، حزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 25.

(5) سبأ ، حزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 34.

(6) الصّافات، حزء من الآية: 105، ورقم السّورة: 37.

(7) الفتح، حزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 48.

(8) القمر، حزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 54.

(9) التّحريم، حزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 66.

(10) آل عمران، حزء من الآية: 181، ورقم السّورة: 3.

(11) النّساء، حزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 4.

(12) النّساء، حزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 4.

(13) النّساء، حزء من الآية: 153، ورقم السّورة: 4.

(14) المائدة، حزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 5.

(15) الأنفال، حزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 8.

(16) الأنفال، حزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 8.

(17) يوسف، حزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 12. وأخ له: أي أخو يوسف النبي، وهو بنيامين بن يعقوب.

(18) طه، حزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 20.

(19) الصّافات، حزء من الآية: 171، ورقم السّورة: 37.

(20) المجادلة، حزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 58.

(21) الملك، حزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 67.

وعند الذّال موضع في 'الأعراف: ﴿ولقدْ ذرأنا﴾(1) لاغير.

وعند الجيم ستّة وخمسون موضعا: في 'البقرة': ﴿ولقدْ جَاءكم موسى﴾(2)؛ وفي 'آل عمران': ﴿إنّي قدْ جِئتكم﴾(3)، ﴿إنّ النّاس قدْ جَمعوا﴾(4)، ﴿قل قدْ جَاءكم رسل﴾(5)؛ وفي 'النّساء': ﴿قدْ جَاءكم الرّسول﴾(6)، ﴿قدْ جَاءكم برهان﴾(7)؛ وفي 'المائدة': ﴿قدْ جَاءكم رسولنا﴾(8)، ﴿قدْ جَاءكم من الله نور﴾(9)، ﴿قدْ جَاءكم رسولنا﴾(10)، ﴿فقدْ جَاءكم بشير﴾(11)، ﴿ولقدْ جَاءتهم رسلنا﴾(12)؛ وفي 'الأنعام': ﴿ولقدْ جَاءك من نبأ﴾(13)، ﴿ولقدْ جِئتمونا فرادى﴾(14)، ﴿قدْ جَاءكم بصائر﴾(15)، ﴿فقدْ جَاءكم بيّنة﴾(16)؛ وفي 'الأعراف': ﴿لقدْ جَاءت رسل ربّنا﴾(17)، ﴿ولقدْ جِئناهم بكتاب﴾(18)، ﴿قدْ جَاءت رسل ربّنا﴾(19)، ﴿قدْ جَاءتكم بيّنة من ربّكم هذه﴾(20)، ﴿قدْ جَاءتكم بيّنة من ربّكم، فأوفوا﴾(21)،

(1) الأعراف، جزء من الآية: 179، ورقم السّورة: 7.

(2) البقرة، جزء من الآية: 92، ورقم السّورة: 2.

(3) آل عمران، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 3.

(4) آل عمران، جزء من الآية: 173، ورقم السّورة: 3.

(5) آل عمران، جزء من الآية: 183، ورقم السّورة: 3.

(6) النّساء، جزء من الآية: 170، ورقم السّورة: 4.

(7) النّساء، جزء من الآية: 174، ورقم السّورة: 4.

(8) المائدة، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 5.

(9) المائدة، ، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 5.

(10) المائدة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 5.

(11) المائدة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 5.

(12) المائدة، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 5.

(13) الأنعام، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 6.

(14) الأنعام، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 6.

(15) الأنعام، جزء من الآية: 104، ورقم السّورة: 6.

(16) الأنعام، جزء من الآية: 157، ورقم السّورة: 6.

(17) الأعراف، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 7.

(18) الأعراف، جزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 7.

(19) الأعراف، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 7.

(20) الأعراف، جزء من الآية: 73، ورقم السّورة: 7.

(21) الأعراف، جزء من الآية: 85، ورقم السّورة: 7.

﴿ولقدْ جَاءتهم رسلهم﴾(1)، ﴿قدْ جئتكم ببيّنة﴾(2)؛ وفي 'الأنفال': ﴿فقدْ جَاءكم الفتح﴾(3)؛ وفي 'التّوبة': ﴿لقدْ جَاءكم رسول﴾(4)؛ وفي 'يونس': ﴿قدْ جَاءتكم موعظة﴾(5)، ﴿لقدْ جَاءك الحقّ﴾(6)، ﴿قدْ جَاءكم الحقّ﴾(7)؛ وفي 'هود': ﴿قدْ جَادلتنا﴾(8)، ﴿ولقدْ جَاءت رسلنا﴾(9)، ﴿قدْ جَاء أمر ربك﴾(10)؛ وفي 'يوسف': ﴿قدْ جَعلها ربي﴾(11)؛ وفي 'الحجر': ﴿ولقدْ جَعلنا في السّماء﴾(12)؛ وفي 'النّحل': ﴿وقدْ جَعلتم الله﴾(13)، ﴿ولقدْ جَاءهم رسول﴾(14)؛ وفي 'الإسراء': ﴿فقدْ جَعلنا لوليّه﴾(15)؛ وفي 'الكهف': ﴿لقدْ جئتمونا﴾(16)، ﴿لقدْ جِئت شيئا إمرا﴾(17)، ﴿لقدْ جِئت شيئا نكرا﴾(18)؛ وفي 'مريم': ﴿قدْ جَعل ربّك﴾(19)، ﴿لقدْ جِئت شيئا فريّا﴾(20)، ﴿إنّي قدْ جَاءني﴾(21)، ﴿لقدْ جِئتم شيئا إدّا﴾(22)؛

٣٩٢

(1) الأعراف، جزء من الآية: 101، ورقم السّورة: 7.

(2) الأعراف، جزء من الآية: 105، ورقم السّورة: 7.

(3) الأنفال، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 8.

(4) التّوبة، جزء من الآية: جزء من الآية: 128، ورقم السّورة: 9.

(5) يونس، جزء من الآية: 57، ورقم السّورة: 10.

(6) يونس، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 10.

(7) يونس، جزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 10.

(8) هود، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 11.

(9) هود، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 11.

(10) هود، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 11.

(11) يوسف، جزء من الآية: 100، ورقم السّورة: 12.

(12) الحجر، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 15.

(13) النّحل، جزء من الآية: 91، ورقم السّورة: 16.

(14) النّحل، جزء من الآية: 113، ورقم السّورة: 16.

(15) الإسراء، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 17.

(16) الكهف، جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 18.

(17) الكهف، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 18.

(18) الكهف، جزء من الآية: 74، ورقم السّورة: 18.

(19) مريم، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 19.

(20) مريم، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 19.

(21) مريم، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 19.

(22) مريم، جزء من الآية: 89، ورقم السّورة: 19.

وفي 'طه': ﴿قدْ جئناك بآيـة﴾(1)؛ وفي 'الفرقـان': ﴿فقـدْ ع/١٨٩ جـاءوا ظلمـا﴾(2)؛ وفي 'العنكبوت': ﴿ولقدْ جَاءهم موسـى﴾(3)؛ وفي 'الزُّمَـر': ﴿قـدْ جَـاءتك آيـاتي﴾(4)؛ وفي 'المومـن': ﴿وقـدْ جَـاءكم بالبيّنـات﴾(5)، ﴿ولقـدْ جَـاءكم يوسـف﴾(6)؛ وفي 'الزخـرف': ﴿قـدْ جئتكـم بالحكمة﴾(7)، ﴿لقدْ جئناكم بالحقّ﴾(8)؛ وفي 'الدّخان': ﴿وقدْ جَاءهم رسول﴾(9)؛ وفي 'القتـال': ﴿فقدْ جَاء أشراطها﴾(10)؛ وفي 'النّجم': ﴿ولقـدْ جَـاءهم مـن ربهـم﴾(11)؛ وفي 'القمـر': ﴿ولقـدْ جَاءهم من الأنباء﴾(12)، ﴿ولقـدْ جَـاء آل فرعـون﴾(13)؛ وفي 'الطّـلاق': ﴿قدْ جَعـل ا لله﴾(14). وعند الشين موضع في 'يوسف: ﴿قدْ شَغفها﴾(15) لا غير.

وقوله: ح/١٢٤ 'وَزَادَ عِيسَى الظَّاءَ وَالضَّادَ مَعَـا'، أخبـر أنّ عيسى، وهو قـالون(16)، زاد مـع هذه الأحرف السـتّة الـمذكورة، الظّاء والضّاد الـمعجمتين، فأظـهر 'قدْ' عـندهما. فعنـد الظّـاء ثـلاثـة مـواضـع: فـي 'البـقـرة': ﴿فـقـدْ ظَـلم نـفـسـه﴾(17)؛ وفـي 'ص': ﴿لـقـدْ ظَـلـمـك﴾(18)؛ وفـي 'الطّـلاق': ﴿فـقدْ ظَـلم نـفـسـه﴾(19). وعـنـد الضّاد ثـلاثـة عـشـر مـوضـعـا: فـي 'الـبقـرة':

(1) طه، جزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 20.

(2) الفرقان، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 25.

(3) العنكبوت، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 29.

(4) الزّمر، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 39.

(5) غافر، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 40.

(6) غافر، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 40.

(7) الزّخرف، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 43.

(8) الزّخرف، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 43.

(9) الدّخان، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 44.

(10) محمّد، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 47.

(11) النّجم، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 53.

(12) القمر، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 54.

(13) القمر، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 54.

(14) الطّلاق، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 65.

(15) البقرة، جزء من الآية: 231، ورقم السّورة: 2.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(17) سورة 'ص'، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 38.

(18) الطّلاق، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 65.

(19) يوسف، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 12.

﴿فقدْ ضَلّ سواء﴾(1)؛ وفي 'النّساء': ﴿فقدْ ضَلّ ضلالا بعيدا﴾(2)، ﴿فقدْ ضلّ ضلالا بعيدا﴾(3)؛ وفي 'المائدة': ﴿فقدْ ضَلّ سواء﴾(4)، ﴿قدْ ضَلّوا من قبل﴾(5)؛ وفي 'الأنعام': ﴿قدْ ضَلَلت إذاً﴾(6)؛ وفي 'الأعراف': ﴿ورأوا أنّهم قدْ ضَلّوا﴾(7)؛ وفي 'الرّوم': ﴿ولقدْ ضَربنا للنّاس﴾(8)؛ وفي 'الأحزاب': ﴿فقدْ ضَل ضلالا مبينا﴾(9)؛ وفي 'والصّافات': ﴿ولقدْ ضَلّ قبلهم﴾(10)؛ وفي 'الزّمر': ﴿ولقدْ ضَربنا للنّاس﴾(11)؛ وفي 'الممتحنة': ﴿فقدْ ضَلّ سواء﴾(12).

وقوله: 'وَوَرْشٌ الإِدْغَامَ فِيهِمَا وَعَى'، أي حفِظ ورش(13) إدغام 'قدْ' في الظّاء والضّاد، يقال: وعيْت العلم ـ إذا حفِظته ـ أعِيه وعْياً، قال الله تعالى: ﴿وتَعِيَها أُذُن واعية﴾(14). واقتصر النّاظم على ذكر هذه الأحرف الثّمانية، لاختلاف القرّاء فيهنّ، ولم يذكر غيرهنّ ممّا تظهر عنده نحو: ﴿قدْ كَانوا﴾(15)، و﴿قدْ قَالها﴾(16)، و﴿قدْ نَرى﴾(17)، و﴿لقدْ لَقينا﴾(18)، و﴿لقدْ رَأى﴾(19)، و﴿فقدْ فَاز﴾(20)، وغير ذلك، للاتفاق فيه على الإظهار.

(1) البقرة، حزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 2.
(2) النّساء، حزء من الآية: 116، ورقم السّورة: 4.
(3) النّساء، حزء من الآية: 136، ورقم السّورة: 4. لقد سها النّاسخ، فكتب في آخر الآية، 'مبينا' بدل 'بعيدا'.
(4) المائدة، حزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 5.
(5) المائدة، حزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 5.
(6) الأنعام، حزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 6.
(7) الأعراف، حزء من الآية: 149، ورقم السّورة: 7.
(8) الرّوم، حزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 30.
(9) الأحزاب، حزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 33.
(10) الصّافّات، حزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 37.
(11) الزّمر، حزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 39.
(12) الممتحنة، حزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 60.
(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.
(14) الحاقّة، حزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 69.
(15) القلم، حزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 68.
(16) الزّمر، حزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 39.
(17) البقرة، حزء من الآية: 144، ورقم السّورة: 2.
(18) الكهف، حزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 18.
(19) النّجم، حزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 53.
(20) آل عمران، حزء من الآية: 185، ورقم السّورة: 3؛ والأحزاب، حزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 33.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(1) رضي ا لله عنه: "ووجه إدغام الدّال في الظّـاء والضّـاد، التّقارب الّذي بين الدّال وبينهما، وأنّهما من حروف اللّسان"، قال: "وقد كثر الإدغام فـي كلامهـم فـي حروف اللّسان".

الإعراب:

وقد: مبتدأ محكي. لأحرف: متعلّق بـ'تستبين'. الصّفير: مضاف إليه. تستبين: فعل مضـارع، وأصله تستَبْيِن، على وزن تستفعل، فنقلوا حركة الياء إلى الباء قبلها، فوقعت ياء ساكنة إثر كسرة، وهي مجانسة لها فأُقِرَّت، والفاعل مضمر يعود على 'قـدْ'، والجملـة في موضـع خـبر 'قـد'، والتّقديـر: بمستبينة. 'ثمّ لذالٍ' : معطوف على 'لأحرف'، 'ولجيمٍ ولشينٍ' كذلـك. وزاد: فعـل مـاض. عيسـى: فاعل. الظّاء: مفعول. والضّاد: معطوف. معا: حال من الظّاء والضّـاد، والعامل فيـه 'زاد'. وورش: مبتدأ. الإدغام: مفعول مقدّم. فيهما: متعلّق بالفعل بعده. وعى: فعل مـاض، والفـاعل مضمـر يعـود على 'ورش'، والجملة في موضع خبر المبتدإ، والتّقدير: واعٍ. ثمّ قال: ع/١٩٠

[128] وَالتَّاءُ لِلتَّـأْنِيثِ حَيْثُ تَاتِي **** مُظْهَرَةٌ عِنْدَ الصَّـفِيرِ يَّـاتِ

[129] وَالْجِيمُ وَالـثَّـاءُ وَزَادَ الظَّـاءَا **** أَيْضاً وَبِالإِدْغَـامِ وَرْشٌ جَاءَا

تاء التأنيث: هي التّاء السّاكنة التي تلحق الأفعال الـماضية، دالّة علـى تـأنيث الفـاعل، وأخبـر أنّها مظهرة عند خـمسة أحرف وهنّ: 'الصّفير يّات' والـجيم والثّـاء، وذلـك لـورش(2) وقـالون(3) لأنّه حكم مطلق. فعند الصّاد موضعان: فـي 'النّساء': ﴿حصرتْ صُدورهـم﴾(4)؛ وفـي 'الـحجّ': ﴿لـهدمتْ صَوامع﴾(5). وعند السّين اثنا عشر موضعا: فـي 'البقـرة': ﴿أنبتـتْ سَبع سنابل﴾(6)؛ وفـي 'الأعـراف': ﴿أقـلّـتْ سَـحـابـا﴾(7)؛ وفـي 'الأنـفـال': ﴿فـقـد مـضــتْ سُنّـة﴾(8)؛ وفــي 'التّـوبــة': ﴿وإذا أنـزلـتْ سُـورة أن آمـنـوا﴾(9)، ﴿وإذا مـا أنـزلـتْ سُـورة، فـمـنـهـم﴾(10)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) النّساء، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 4.

(5) الحجّ، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 22.

(6) البقرة، جزء من الآية: 261، ورقم السّورة: 2.

(7) الأعراف، جزء من الآية: 57، ورقم السّورة: 7.

(8) الأنفال، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 8.

(9) التّوبة، جزء من الآية: 86، ورقم السّورة: 9.

(10) التّوبة، جزء من الآية: 124، ورقم السّورة: 9.

﴿وإذا ما أنزلتْ سُورة نظر﴾(1)؛ وفي 'يوسف': ﴿وجاءتْ سَيّارة﴾(2)؛ وفي 'الحجر': ﴿وقد خلتْ سُنّة﴾(3)؛ وفي 'القتال': ﴿لولا نُزّلتْ سُورة﴾(4)، ﴿فإذا أنزلتْ سُورة﴾(5)؛ وفي 'ق': ﴿وجاءتْ سَكرة﴾(6)؛ وفي 'النّبأ': ﴿فكانتْ سَرابا﴾(7). وعند الزّاي موضع: في 'الإسراء': ﴿خبتْ زِدناهم﴾(8) لا غير. وعند الجيم موضعان: في 'النّساء': ﴿نضجتْ جُلودهم﴾(9)؛ وفي 'الحجّ': ﴿وجبتْ جُنوبها﴾(10). وعند الثّاء ستّة مواضع: في 'التّوبة': ﴿بما رحُبتْ ثُمّ ولّيتم﴾(11)؛ وفي 'هود': ﴿بعدتْ ثَمود﴾(12)؛ وفي 'الشّعراء': ﴿كذبتْ ثَمود المرسلين﴾(13)؛ وفي 'القمر': ﴿كذّبتْ ثَمود بالنّذر﴾(14)؛ وفي 'الحاقة': ﴿كذّبتْ ثَمود وعاد﴾(15)؛ وفي 'والشّمس': ﴿كذّبتْ ثَمود بطغواها﴾(16). ويلزم إبدال الهمزة، في قول النّاظم: 'حيث تاتي، إبدالا لازما، ليطابق قوله: 'الصّفير يّات'، وقد تقدّم الكلام على مثل ذلك ح/١٢٥ في شرح قوله في هاء ضمير الواحد:

[59] وَصِلْ بِطَهَ الْهَا لَهُ مِنْ يَاتِهِ **** عَلَى خِلاَفٍ فِيهِ عَنْ رُوَاتِهِ

وقوله: 'وزاد الظّاء أيضاً'، أخبر أنّ عيسى(17) المتقدّم الذّكر، زاد مع هذه الأحرف الظّاء، فأظهر تاء التّأنيث عندها، ويدلّ على أنّ مراده 'بزاد' عيسى، قوله: 'أيضا'، ولو قال: 'وزاد الظّاء عيسى' لكان أوْلى، وجملة ما ورد من ذلك في كتاب الله تعالى، ثلاثة مواضع:

٣٩٦

(1) التّوبة، جزء من الآية: 127، ورقم السّورة: 9.

(2) يوسف، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 12.

(3) الحجر، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 15.

(4) محمّد، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 47.

(5) محمّد، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 47.

(6) سورة 'ق'، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 50.

(7) النّبأ، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 78.

(8) الإسراء، جزء من الآية: 97، ورقم السّورة: 17.

(9) النّساء، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 4.

(10) الحجّ، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 22.

(11) التّوبة، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 9.

(12) هود، جزء من الآية: 95، ورقم السّورة: 11.

(13) الشّعراء، جزء من الآية: 141، ورقم السّورة: 26.

(14) القمر، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 54.

(15) الحاقّة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 69.

(16) الشّمس، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 91.

(17) هو قالون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

في 'الأنعام': ﴿حرّمتْ ظُهورها﴾(1)، ﴿إلاّ ما حملتْ ظُهورهما﴾(2)؛ وفي 'الأنبياء': ﴿كانتْ ظَالمة﴾(3). وقوله: 'وبالإدغام ورش جاءا'، يريد بإدغام التّاء في الظّاء. واقتصر النّاظم على ذكر هذه الأحرف الخمسة، لاختلاف القرّاء فيهنّ، ولم يذكر غيرهنّ، لاتفاق القرّاء فيه على الإظهار نحو: ﴿قالتْ رُسلهم﴾(4)، ﴿وقالتْ مَا جزاء﴾(5)، ﴿وقالتْ يَا ويلتى﴾(6)، وما أشبه ذلك. قال الدّاني(7) في 'المفصح': "وعلّة من أدغمها في الظّاء وحدها، أنّها لما اجتمعت معها في طرف اللّسان والثّنايا العليا، تأكّدت المناسبة بينهما، فلذلك خصّها بالأدغام، مع ما صحّ لديه عن أئمّته، من تخصيصها به دونهنّ، فاتّبع ذلك واعتمد عليه".

الإعراب: والتّاء: مبتدأ. للتّأنيث: متعلّق بـ'تاتي'. حيث: ظرف مكان، والعامل فيه 'مظهرة'، وقد تقدّم الكلام على ع/١٩١ بنائه على الضمّ، في القول في التّحقيق والتّسهيل في إعراب:

[91] وَحَيْثُ تَلْتَقِي ثَلاثٌ تَرَكَهْ **** ....(8)

تاتي: فعل مضارع، والفاعل مضمر يعود على 'التّاء'. مظهرة: خبر المبتدأ. عند: ظرف مكان، والعامل فيه 'مظهرة'. الصّفيريّات: مخفوض بالظرف. والجيم والثّاء: معطوفان على 'الصّفيريّات'. وزاد: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'عيسى' المذكور قبل. الظّاء: مفعول. أيضا: مصدر في موضع الحال، والعامل فيه 'زاد'. وبالإدغام: متعلّق بـ'جاء'. ورش: مبتدأ. جاء: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'ورش'، والجملة في موضع خبر المبتدأ. والألف في 'الظّاءا' و'جاءا' لإطلاق القافية. ثمّ قال:

[130] ويُظْهِرَانِ هَلْ وَبَلْ لِلطَّاءِ **** وَالظَّاءِ وَالتَّاءِ مَعاً وَالثَّاءِ

[131] وَالضَّادِ مُعْجَماً وَحَرْفِ السِّينِ **** وَالزَّايِ ذِي الْجَهْرِ وَحَرْفِ النُّونِ

أخبر أنّ اللاّم من 'هل' و'بل'، يظهرها ورش(9) وقالون(10) عند ثمانية أحرف وهنّ: الطّاء، والظّاء، والتّاء، والثّاء، والضّاد، والسّين، والزّاي، والنّون. والمعجم: المنقوط، يقال:

(1) الأنعام، حزء من الآية: 138، ورقم السّورة: 6.

(2) الأنعام، حزء من الآية: 146، ورقم السّورة: 6.

(3) الأنبياء، حزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 21.

(4) إبراهيم، حزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 14.

(5) يوسف، حزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 12.

(6) هود، حزء من الآية: 72، ورقم السّورة: 11.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر إعراب هذا الشّطر من البيت: 91 من رحز ابن برّي، في صفحة: 281 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 51. (10) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

كتاب مُعْجم ومـعَجّم، أي منقوط، وتحرّز به من الصّاد المهملة، والجهر من بعـض صفـات الحـروف والزّاي منها، على ما يذكر في المخارج إن شاء الله.

قال الـدّاني(1) فـي 'المفصح': "تنفرد منهن 'هل' بالثّاء، وتشـارك 'بـل' فـي التّـاء والنّـون، وتنفرد 'بل' بباقي الـحروف". وقال فـي 'جـامع البـيان'(2)، و'إيـجاز البـيان'، و'التّلخيص' نـحوه. فعند الطّاء موضع في 'النّساء': ﴿بلْ طَبع الله عليهـا﴾(3) لا غـير. وعنـد الظّـاء موضـع في 'الفتـح': ﴿بلْ ظَننتم أن لن ينقلب﴾(4) لا غير. وعند التّاء أربعة عشر موضعا: فـي 'الـمائدة': ﴿هلْ تَنقمـون منّا﴾(5)؛ وفـي 'الـتّوبة': ﴿هلْ تَربّصون بنا﴾(6)؛ وفـي 'يـونس': ﴿هلْ تُجزون إلاّ بـما كنتم﴾(7)؛ وفـي 'الرّعـد': ﴿أم هـلْ تَستوي الظّلمـات﴾(8)؛ وفـي 'مريـم': ﴿هـلْ تَعلـم لـه﴾(9)، ﴿هـلْ تُحسّ﴾(10)؛ وفـي 'الأنبيـاء': ﴿بـلْ تَـاتيهم بغتـة﴾(11)؛ وفـي 'النّمـل': ﴿هـلْ تـجُزون إلاّ مـا كـنتم﴾(12)؛ وفـي 'الفتـح': ﴿بلْ تَـحسـدوننا﴾(13)؛ وفـي 'الـملك': ﴿هلْ تَرى من فطور﴾(14)؛ وفـي 'الـحاقّـة': ﴿فهـلْ تَرى لـهم﴾(15)؛ وفـي 'الـقيامـة': ﴿بـلْ تُحـبّون الـعاجلـة﴾(16)؛ وفـي 'الانـفـطـار': ﴿بـلْ تُكـذّبـون بـالـدّيـن﴾(17)؛ وفـي 'الأعـلـى': ﴿بـلْ تُـوثـرون الـحيـاة﴾(18).

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 116.

(3) النّساء، جزء من الآية: 155، ورقم السّورة: 4.

(4) الفتح، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 48.

(5) المائدة، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 5.

(6) التّوبة، جزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 9.

(7) يونس، جزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 10.

(8) الرّعد، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 13.

(9) مريم، جزء من الآية: 65، ورقم السّورة: 19.

(10) مريم، جزء من الآية: 98، ورقم السّورة: 19.

(11) الأنبياء، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 21.

(12) النّمل، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 27.

(13) الفتح، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 48.

(14) الملك، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 67.

(15) الحاقّة، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 69.

(16) القيامة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 75.

(17) الانفطار، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 82.

(18) الأعلى، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 87.

وعند الثّاء موضع في 'المطففين': ﴿هلْ ثُوّب الكفّار﴾(1) لا غير. وعند الضّاد موضع في 'الأحقاف': ﴿بلْ ضَلّوا عنهم﴾(2) لا غير. وعند السّين موضعان: في 'يوسف': ﴿بلْ سَوّلت لكم﴾(3) في المكانين، لا غير. وعند الزّاي موضعان: في 'الرّعد': ﴿بلْ زُيّن للذين﴾(4)؛ وفي 'الكهف': ﴿بلْ زَعمتم ألّن نجعل﴾(5). وعند النّون أحد عشر موضعا: في 'البقرة': ﴿بلْ نَتّبع ما ألفينا﴾(6)؛ وفي 'هود': ﴿بلْ نَظنّكم كاذبين﴾(7)؛ وفي 'الحجر': ﴿بلْ نَحن قوم﴾(8)؛ وفي 'الكهف': ﴿فهلْ نَجعل لك﴾(9)، ﴿هلْ نُنبّئكم بالأخسرين﴾(10)؛ وفي 'الأنبياء: ﴿بلْ نَقذف بالحقّ﴾(11)؛ وفي 'الشّعراء': ﴿هلْ نَحن منظرون﴾(12)؛ ح/١٢٦ وفي 'لقمان': ﴿بلْ نَتّبع ما وجدنا﴾(13)؛ وفي 'سبأ': ﴿هلْ نَدلّكم ع/١٩٢ على رجل﴾(14)؛ وفي 'الواقعة': ﴿بلْ نَحن محرومون﴾(15)؛ وفي 'القلم': ﴿بلْ نَحن محرومون﴾(16).

واقتصر النّاظم على ذكر هذه الأحرف الثّمانية، لاختلاف القرّاء فيهنّ، ولم يذكر غيرهنّ ممّا تظهر اللاّم عنده، نحو: ﴿بلْ قَالوا﴾(17)، و﴿بلْ كَانوا﴾(18)، و﴿هلْ كُنتُ﴾(19)،

(1) المطفّفين، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 83.

(2) الأحقاف، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 46.

(3) يوسف، جزء من الآية: 18 و83، ورقم السّورة: 12.

(4) الرّعد، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 13.

(5) الكهف، جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 18.

(6) البقرة، جزء من الآية: 170، ورقم السّورة: 2.

(7) هود، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 11.

(8) الحجر، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 15.

(9) الكهف، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 18.

(10) الكهف، جزء من الآية: 103، ورقم السّورة: 18.

(11) الأنبياء، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 21.

(12) الشّعراء، جزء من الآية: 203، ورقم السّورة: 26.

(13) لقمان، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 31.

(14) سبأ، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 34.

(15) الواقعة، جزء من الآية: 67، ورقم السّورة: 56.

(16) القلم، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 68.

(17) الأنبياء، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 21.

(18) الفرقان، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 25.

(19) الإسراء، جزء من الآية: 93، ورقم السّورة: 17.

و﴿بلْ جَاءهم﴾(1)، وغير ذلك، لاتّفاق القرّاء على الإظهار. واعلم أنّ في قول النّاظم:

[130] ويُظْهِرَانِ هَلْ وَبَلْ لِلطَّاءِ **** وَالظَّاءِ وَالتَّاءِ مَعاً وَالثَّاءِ

لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس الخطّي، ويسمّى تجنيس التّصحيف، وهو أن يختلف اللّفظان بحرف أو أكثر، مع اتّحاد الكتابة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال قرينه هذا ما لديّ عتيد، ألقيا في جهنّم كلّ كفّار عنيد﴾(2)، وقوله عليه السّلام: "عليكم بالأبكار، فإنهنّ أشدّ حبّاً، وأقلّ خِبّاً"(3)، أي خداعا. وقال الشّاعر:

فَلَمْ يَكُنِ الْمُغْتَرُّ باللّهِ إِذْ سَرَى **** لِيُعْجِزَ وَالْمُعْتَزُّ بِاللّهِ طَالِبُهْ(4)

وقال الآخر:

فَإِنْ حَمَلُوا فَلَيْسَ لَهُمْ مَفَرٌّ **** وَإِنْ فَرُّوا فَلَيْسَ لَهُمْ مَفَرُّ(5)

٤٠٠ ___

(1) المومنون، جزء من الآية: 70، ورقم السّورة: 23.

(2) سورة 'ق'، الآيتان: 23 و24، ورقم السّورة: 50.

(3) الحديث رواه ابن ماجة في سننه عن عتبة بن عويم بن ساعدة الأنصاري، في كتاب النّكاح، باب تزويج الأبكار، من قول رسول الله (ص) ولفظه: "عليكم بالأبكار، فإنّهنّ أعذب أفواها، وأنتق أرحاما، وأرضى باليسير". انظره في 'سنن ابن ماجة': 1\598 ورقمه: 1861. قال الهيثمي في 'الزوائد': في إسناده محمد بن عطيّة، قال فيه أبو حاتم: لا يحتجّ به، وقال ابن حبان هو من الثّقات. قلت: والحديث حسن بشواهده، فقد رواه أيضا الطّبراني في 'المعجم الكبير': 17\141 ورقمه: 350؛ وفي 'المعجم الأوسط': 1\144 ورقمه: 455، ورواه كذلك فيه عن جابر بن عبد الله بزيادة 'وأقلّ خبّا': 7\344، ورقمه: 7677. أنتق أرحاما: أي أكثر أولادا، بحكم أنّ لديهن القابلية والاستعداد للولادة، ويقال للمرأة الكثيرة الولد ناتق، لأنّها ترمي بالأولاد نتقا، والنّتق لغة: الرّمي؛ و'أعذب أفواها': قيل المراد عذوبة الرّيق وطيب رائحة الفم؛ و'أرضى باليسير': أي في المال والجماع.

(4) البيت من بحر الطويل، وهو من قصيدة لأبي عبادة البحتري يمدح بها المعتزّ با لله، ويهجو المستعين وإليه الإشارة بالمغتر با لله؛ وسرى: أي سار ليلا، من السُّرى وهو سير عامّة اللّيل، وورد في الديوان بلفظ 'شرى' بالشين، ومعناه غضب. انظر ديوان البحتري: 120، و'سرّ الفصاحة' للخفاجي: 199، و'القاموس المحيط': 1165 مادّة (سري).

- المعتز با لله: هو أبو عبد الله محمد بن المتوكل بن المعتصم بن الرّشيد، ولد سنة: 232 هـ، وأمّه أمّ ولد رومية، بويع له بالخلافة عند خلع المستعين، وهو ابن 19 سنة، ولم يل الخلافة قبله أحد أصغر منه، وجرت بينه وبين المستعين وقائع انتهت بانتصاره عليه، ثمّ مات إثر خلعه بمكيدة دبّرت له سنة: 255 هـ. انظر 'تاريخ الخلفاء': 332-3334.

- المستعين با لله: هو أبو العباس أحمد بن المعتصم بن الرّشيد، وهو أخو المتوكل، ولد سنة: 221 هـ، وأمّه أم ولد، واسمها مخارق، بويع له بالخلافة وهو ابن 28 سنة، ثمّ خلع منها بمؤامرة حرت ضدّه، وبويع بالخلافة للمعتز، فحاول استرداد ملكه، ولكنّه فشل في ذلك، فاضطر للصّلح، ثمّ مكر به وقتل سنة: 252 هـ. 'تاريخ الخلفاء': 331-332.

(5) البيت من البحر الوافر، ولا يُعلم له قائل، حملوا: أي هجموا وهو المعروف في الحرب بالحملة أو الكرّ في مقابل الفرّ الذي هو الهروب من وجه العدوّ. انظر 'القاموس المحيط': 888 مادّة (حمل).

وقال زهير(1):

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّ الْبَيْـنِ فَانْـفَرَقَـا **** وَعُلِّـقَ الْقَلْبُ مِنْ أَسْـمَـاءَ مَـا عَـلِقَا

وَفَارَقَـتْـكَ بِـرَهْـنٍ لاَ فَكَـاكَ لَـهُ **** يَوْمَ الْوَدَاعِ فَأَمْسَى الرَّهْنُ قَـدْ غَـلِقَا(2)

الإعراب:

ويظهران: فعل مضارع، والألف فاعل يعود علـى 'ورش' و'قـالون'. هـل: مفعـول محكـيّ. وبل: معطوف. للطّاء: متعلّق بـ'يظهران'. والظّاء والتّـاء: معطوفـان. معـاً: حـال مـن الطّـاء والتّـاء، والعامل فيه 'يظهران'. والثّاء: معطوف، والضّاد كذلك. معجمـا: حـال مـن 'الضّـاد'، والعـامل فيـه 'يظهران'. وحرفِ: معطوف. السّين: مضاف إليه. والزّاي: معطـوف. ذي: نعـت. الجهـر: مضـاف إليه. وحرف: معطوف. النّون: مضاف إليه. ثمّ قال:

[132] فَصْلٌ وَمَا قَرُبَ مِنْهَا أَدْغَـمُوا **** كَقَوْلِـهِ سُبْـحَانَـهُ إِذْ ظَـلَمُـوا

[133] وَقَـدْ تَـبَـيَّـنَ وَقَـالَـتْ طَائِـفَـةْ **** وَأَثْـقَـلَـتْ فَـلاَ تَـكُنْ مُخَالِـفَةْ

تكلّم النّاظم في هذا الفصل، على ما يلزم فيه إدغام هذه الأحرف المتقدّمة، فأخـبر أنّ ذال 'إذ' تدغـم فـي الظّاء المعجمة، نحو: ﴿إذ ظّلموا﴾(3) فـي 'النّسـاء'، ومثلـه ﴿إذ ظّلمتـم﴾(4) فـي 'الزّخـرف'، وليس فـي القرآن غيرهما؛ وأنّ دال 'قد' تدغم فـي التّاء، وذكر منها موضعا واحدا في 'البقرة': ﴿قد تّبين الرّشد﴾(5)، واكتفى بـه عن ذكـر غيره مـن المواضـع، لكـون الـحكم فـي الـجميع واحـداً، وجـملة ذلك سبعة مواضع: الأوّل ما تقدّم؛ وفـي 'الأنعـام': ﴿لقـد تّـقـطع﴾(6)؛ وفـي 'التّـوبة': ﴿لـقـد تّـاب﴾(7)؛ وفـي 'الـعـنـكبـوت': ﴿ولـقـد تّركـنا مـنها آيـة﴾(8)، ﴿وقـد تّبين لـكم﴾(9)؛

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 153 من قسم التحقيق.

(2) البيتان من بحر البسيط، وهما من شعر زهير بن أبي سلمى، قد غلقا: نقول غَلِق الرّهن: استحقه المرتهن، وذلـك إذا لم يفتكّك في الوقت المشروط، والخليط لفظة تطلق على الصّاحب والجار والمشارك والزوج والقوم الذيـن أمرهـم واحد، والمقصود بها في البيت قوم المحبوبة، الذين اعتزموا الرّحيل والبين الـذي هـو الفـراق والبعـد، انظر 'الكـامل' للمبرّد: 1\24، وديوان زهير بن أبي سلمى: 66، و'الصّحاح' للجوهري: 4\1538، مادّة (ليق).

(3) النّساء، جزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 4.

(4) الزّخرف، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 43.

(5) البقرة، جزء من الآية: 256، ورقم السّورة: 2.

(6) الأنعام، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 6.

(7) التّوبة، جزء من الآية: 117، ورقم السّورة: 9.

(8) العنكبوت، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 29.

(9) العنكبوت، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 29.

وفي 'القمر': ﴿ولقد تّركناها آية﴾(1)؛ وفي 'الصّف': ﴿وقد تّعلمون أنّي رسول ا لله﴾(2). وأخبر أنّ تاء التّأنيث تدغم في حرفين، في الطّاء نحو: ﴿وقالت طّائفة﴾(3)، و﴿إذ همت طّائفتان﴾(4)، و﴿فآمنت طّائفة﴾(5) وشبهه؛ وفي الدّال: ﴿فلمّا أثقلت دّعوا ا لله﴾(6) في 'الأعراف'، ع/١٩٣ ومثله ﴿قد أجيبت دّعوتكما﴾(7) في 'يونس'، وليس في القرآن غيرهما.

واعلم أنّ لام 'بل' تدغم في الرّاء، لقرب ما بينهما، وجملة ذلك ثلاثة مواضع: في 'النّساء': ﴿بل رّفعه ا لله إليه﴾(8). وفي 'الأنبياء': ﴿بل رّبكم﴾(9). وفي 'المطفّفين': ﴿بل رّان﴾(10). ولم تأت الرّاء في القرآن بعد لام 'هل'، ولو أتت لم يكن بدّ من الإدغام، ولم يذكر النّاظم إدغام لام 'بل' في الرّاء، للاتفاق في ذلك على الإدغام. وأمّا ما ذكره مع ذال 'إذ'، ودال 'قد'، وتاء التّأنيث، فلأنّ في بعض ذلك خلافا عن نافع(11). قال الدّاني(12) في 'إيجاز البيان': "فإن قيل: فلِمَ أظهرت لام 'هل، و'بل' عند النّون، وأدغمت في الرّاء؟ فالجواب: أنّ اللاّم تقرب من الرّاء قربا شديدا، مع انحراف الرّاء إليها، فلما اشتدّ ما بينهما من القرب مع الانحراف، تأكّد الإدغام، وليست هكذا حال النّون معها، فأظهرت عندها لذلك". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(13) رضي ا لله عنه: "وإنّما أدغمت اللاّم في الرّاء لقربها منها، وأظهرت عند النّون، وإن كانت قريبة ح/١٢٧ منها، لّما كانت النّون تدغم في حروف 'لَمْ يَرو'، ولا يدغم من حروف 'لَمْ يَرو' فيها غير اللاّم، أظهروا اللاّم عندها لتجري حروف 'لَمْ يَرْوِ' على طريقة واحدة".

قال الدّاني في 'المفصح': "والعلّة في إدغام هذه الحروف، أنّها وما أدغمت فيه من

٤٠٢

(1) القمر، حزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 54.

(2) الصّفّ، حزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 61.

(3) آل عمران، حزء من الآية: 72، ورقم السّورة: 3؛ والأحزاب: جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 33.

(4) آل عمران، حزء من الآية: 122، ورقم السّورة: 3.

(5) الصفّ، حزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 61.

(6) الأعراف، حزء من الآية: 189، ورقم السّورة: 7.

(7) يونس، حزء من الآية: 89، ورقم السّورة: 10.

(8) النّساء، حزء من الآية: 158، ورقم السّورة: 4.

(9) الأنبياء، حزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 21.

(10) المطفّفين، حزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 83.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

مخرج واحد، فصارت بذلك كالمتماثلة الّتي تزدحم في المخرج، فوجب إدغامها لذلك". وقال في 'إيجاز البيان' [و'جامع البيان': "والبيان](1) فيما هذه حالته تكلّف شديد، لازدحام الحرفين كازدحام ما يتماثل منها، فوجب إدغام ذلك ضرورة، لكي يخفّ النّطق، ويسهل اللّفظ، ويزول التّكلّف"(2).
وذكر ابن الباذش(3) في 'الإقناع'(4) و'النّجعة'، عن ابن شنبوذ(5)، عن أبي نشيط(6)، عن قالون(7)، إظهار تاء التّأنيث عند الطّاء، نحو: ﴿فآمنتْ طَائفة﴾(8) وشبهه. قلت: لا عمل على هذه الرّواية في قراءة قالون، وبالإدغام قرأت ذلك له، على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. وقد قال مكي(9) في 'التبصرة': "والمشهور الإدغام، وبه قرأت"(10).
الإعراب:
فصل: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هذا فصل. وما: مفعول مقدّم بـ'أدغموا'. قرب: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. منها: متعلّق بـ'قرب'، والهاء عائدة على الأحرف المذكورة قبل هذا. أدغموا: فعل ماض وفاعل. كقوله: خبر مبتدأ محذوف، فإن جعلت الكاف اسما فالتّقدير: ذلك مثل قوله، وإن جعلتها حرفا فالتّقدير: ذلك ثابت كقوله. سبحانه: مصدر ومضاف إليه، والعامل فيه فعل مضمر لا يجوز إظهاره. إذ ظلموا: مفعول بـ'قوله'، وهو محكي. 'وقد تبيّن': معطوف على قوله 'إذ ظلموا'. 'وقالت طائفة' كذلك، 'وأثقلت' كذلك، وهن محكيّات. فلا: حرف نهي. تكن: فعل مضارع مجزوم بالنّهي، واسم 'تكن' ضمير المخاطب. مخالفه: خبر 'تكن' ومضاف إليه، والهاء ع/١٩٤ عائدة على الإدغام المفهوم من قوله 'أدغموا'. ثمّ قال:

[134] وَسَاكِنُ الْـمِـثْـلَـيْـنِ إِنْ تَـقَـدَّمَـا **** وَكَانَ غَـيْـرَ حَرْفِ مَـدٍّ أُدْغِـمَـا

أخبر أنّ المثلين إذا اجتمعا، وكان الأوّل منهما ساكنا، غير حرف مدّ أدغم في الثّاني، وسواء كانا في كلمة أو في كلمتين، وهو ظاهر إطلاق لفظه، حيث قال: 'وساكن المثلين' فأطلق، نحو:

(1) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.
(2) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 115.
(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.
(4) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 241\1، بتحقيق قطامش.
(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 177 من قسم التحقيق.
(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.
(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.
(8) الصّفّ، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 61.
(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.
(10) انظر 'التبصرة' لمكي بن أبي طالب: 113.

﴿يدرككّم الموت﴾(1)، و﴿أينما يوجههّ﴾(2)، و﴿من يكرههّن﴾(3)، و﴿إذذّهب﴾(4)، و﴿قد دّخلوا﴾(5)، و﴿فما زالت تّلك﴾(6)، و﴿اذهب بّكتابي﴾(7)، و﴿كنتم مّومنين﴾(8)، و﴿من نّاصرين﴾(9)، و﴿قل لاّ يعلم﴾(10)، وما أشبه ذلك، وهذا ممّا لا خلاف فيه. قال الدّاني(11) في 'إرشاد المتمسّكين': "ولا خلاف في إدغام الحرف الأوّل، من الحرفين المتماثلين، إذا التقيا في كلمة أو في كلمتين، وكان الأوّل ساكنا". وقال في 'المفصح' نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': "ولا خلاف بين القرّاء والعرب، في إدغام الأوّل من الحرفين المتماثلين، إذا التقيا وقد سكن الأوّل منهما، وسواء كانا من كلمة أو من كلمتين"، ثمّ قال: "وسواء كان سكون الأوّل أصليا، أو كان عارضا لجازم أو غيره، وذلك من أجل ازدحامهما في المخرج، فامتنع اللّسان من أن يطوع ببيانه، لعدم الحركة الّتي تُزعجه، وتنقله من موضع إلى آخر". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(12) رضي الله عنه: "ليست الحركة تنقله، وإنّما تفصل بينه وبين الحرف، إذ لا يتأتّى في اجتماع المثلين غير الإدغام، إلا أن يُفصل بينهما بحركة أو سكت، فإن كان السّاكن حرف مدّ نحو: ﴿الّذي يوسوس﴾(13)، و﴿قالوا وأقبلوا﴾(14) وما أشبههما، لم يجز في ذلك إدغام". قال الدّاني في 'إرشاد المتمسّكين': "فإنّه لا يجوز في ذلك غير الإظهار"، قال: "وذلك لأنّهما لمّا وليتهما حركتهما، خفيا فأشبها الألف، فكما لا يجوز إدغام الألف في شيء، ولا إدغام شيء فيها، إذ كانت حركتها لا تتغيّر ولا تنتقل، كذلك لا يجوز إدغام الياء في الياء، ولا الواو في الواو، ولا إدغام شيء فيهما، لأنّهما قد وافقاها

(1) النّساء، حزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 4.

(2) النّحل، حزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 16.

(3) النّور، حزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 24.

(4) الأنبياء، حزء من الآية: 87، ورقم السّورة: 21.

(5) المائدة، حزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 5.

(6) الأنبياء، حزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 21.

(7) النّمل، حزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 27.

(8) البقرة، حزء من الآية: 91، ورقم السّورة: 2.

(9) آل عمران، حزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 3.

(10) النّمل، حزء من الآية: 65، ورقم السّورة: 27.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(13) النّاس، حزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 114.

(14) يوسف، حزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 12.

في هذا الموضع". وقال في 'المفصح' نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': "وذلك أنّ الواو والياء، لما وليتهما الحركة المأخوذة منهما، أشبها الألف بذلك، فصار المدّ الّذي فيهما، بمنزلة الحركة ح/١٢٨ كما هو فيها"، قال: "ويدلّ على كونه فيهما(1) كذلك، جواز وقوع الحرف السّاكن بعدهما أيضا، كما يقع بعدها وبعد المتحرّك في نحو قوله [تعالى]: ﴿دابّة﴾(2) و﴿صوافّ﴾(3)، وكذا ﴿تامرونّي﴾(4) و﴿أتحاجّونّي﴾(5) وشبهه، في مذهب من شدّد النّون(6)"، قال: "وإدغام المتحرّك في حال تحريكه غير جائز، فكذلك ما هو بمنزلته". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(7) رضي الله عنه: "وإنّما لم يدغموا الواو المضموم ما قبلها في الواو بعدها، والياء المكسور ما قبلها في الياء بعدها، في نحو: ع/١٩٥ ﴿قالوا وأقبلوا﴾(8) و﴿الّذي يقولون﴾(9)، وتركوا المدّ على حاله في الانفصال، كما قالوا: 'قد قُووِلَ' حيث لم تلزم الواو، [وأرادوا أن يكون على زنة 'قاوَلَ'، فكذلك هذه إذ لم تكن الواو لازمة لها](10)، أرادوا أن يكون ﴿قالوا وأقبلوا﴾، على زنة ﴿أن تزولا، ولئن زالتا﴾(11)، و﴿الّذي يقولون﴾ على زنة ﴿وطفقا يخصفان﴾(12)، نصّ على ذلك سيبويه(13)، فإن كان السّاكن حرف لين نحو: ﴿وآووا ونّصروا﴾(14) وشبهه'، فإدغامه لازم، وهو ظاهر قول النّاظم، لاستثنائه حرف المدّ خاصّة". قال الدّاني(15) في 'المفصح': "فإن تغيّرت حركة ما قبلهما(*)، فزال عن الياء الكسرة، وعن الواو الضمّة، ولزمتهما الفتحة نحو قوله [تعالى]: ﴿بما عصوا وّكانوا﴾(16)،

٤٠٥

(1) في 'ح' و'ق': فيها، ولعلّه سهو من النّاسخ. (10) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(2) البقرة، جزء من الآية: 164، ورقم السّورة: 2.

(3) الحجّ، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 22.

(4) الزّمر، جزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 39.

(5) الأنعام، جزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 6.

(6) والقراءة بتشديد النّون في مثل 'يحاجونّي'، هي مذهب حمزة، وابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، والكسائي، وعاصم. انظر في ذلك 'التذكرة في القراءات الثّمان' لابن غلبون: 530\2.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) يوسف، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 12.

(9) الأنعام، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 6.

(11) فاطر، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 35.

(12) الأعراف، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 7؛ وطه، جزء من الآية: 121، ورقم السّورة: 20.

(13) سبقت ترجمة سيبويه بالهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. وانظر 'الكتاب' له: 442\4.

(14) الأنفال، جزء من الآية: 72 و74، ورقم السّورة: 8.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق. (*) في 'ع': قبلها، وفي 'ح' و'ق': قبلهما.

(16) البقرة، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 2.

﴿واتقوا وّآمنوا﴾(1)، ﴿وآووا وّنصروا﴾(2)، وكذلك في الكلام: 'اِخشي يّاسرا' و'تعالي يّا امـرأة'، إذا أمرت المؤنث، فلا يجوز غير إدغامهما في مثلهما، لأنّ معظم المدّ ـ الّذي أشبها بـه الألـف فـامتنع إدغامهما بسببه ـ قد زال عنهما، وانبسط اللّسان بهما، كانبساطه بسائر الحروف الجامدة التي ليست بأصوات، فوجب إدغامهما كسائر المثلين". وقال في 'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان' نحوه.

وقـال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(3) رضي الله عنه: "قـول الـدّاني(4): 'وانبسط اللّسان بهما، كانبساطه بسـائر الحـروف الجـامدة...إلى آخـره' ليـس بشـيء، لأنّ الـواو تخـرج مـن الشّفتين، والياء تـخرج من وسط اللّسان وهي منسفلة، إلا أنّها إذا انكسر مـا قبلهـا كـثر تسفّلها"، قال: "والوجه فـي ذلك أنّ الـمدّ يسير، فلا يقوى أن يفصل بين المثلين، فوجب الإدغـام".

وقـال ابـن البـاذش(5) فـي 'الإقنـاع': "وقـد روى أبـو سـليمان(6) عـن قـالون(7)، والشمّوني(8) عن الأعشى(9)، ﴿عصوا وكانوا﴾(10) ونـحوه، بإشباع مـدّ الـواو وتـرك الإدغـام، ولا يؤخذ به، وله وُجَيْـهٌ من القياس"(11).

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: "الوُجيْـه الّـذي لـه، أنّـه أجـرى الواو المفتوح ما قبلها مجرى الواو المضموم ما قبلها في: ﴿قالوا وأقبلوا﴾(12)، كما أجـرى ورش(13) الواو المفتوح ما قبلها وبعدها الهمز فـي نحو: ﴿السَّوْء﴾(14)، مجرى الـواو المضموم مـا قبلها وبعدها

(1) المائدة، جزء من الآية: 93، ورقم السّورة: 5.

(2) الأنفال، جزء من الآية: 72 و74، ورقم السّورة: 8.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) هو سالم بن هارون بن موسى بن المبارك، أبو سليمان اللّيثي، وستأتي ترجمته في الهامش: 8، من الصّفحة: 800.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) هو محمّد بن حبيب، أبو جعفر الشّموني الكوفي المقرئ، قرأ على الأعشى، وكان أجلّ أصحابه وأقرأهم، وقرأ عليه القاسم بن أحمد الخيّاط، وإدريس بن عبد الكريم الحدّاد، وعبد الله بن محمد بن هاشم الزعفراني؛ وكان ضابطا مشهورا، يلقّن القرآن بالكوفة، وتوفي بعد سنة: 240 هـ. انظر 'غاية النهاية': 2\114، و'معرفة القرّاء': 1\205.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 243 من قسم التحقيق.

(10) البقرة، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 2.

(11) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\217، بتحقيق ذ. عبد المجيد قطامش.

(12) يوسف، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 12.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(14) التّوبة، جزء من الآية: 98، ورقم السّورة: 9.

الهمز في نحو: ﴿السُّوء﴾(1)". قلت: وبالإدغام قرأت ﴿عصوا وكانوا﴾(2) ونحوه، على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. قال الدّاني(3) في 'إيجاز البيان': "وكذلك لا خلاف في إدغام الأوّل من الحرفين المختلفين، اللّذين من مخرج واحد، إذا سكن الأوّل، وكانا في كلمة واحدة لا غير، وسواء كان سكونه أيضا أصليا أو عارضا، نحو قوله [تعالى]: ﴿أَلم نخلقكّم﴾(4)، و﴿طردتّهم﴾(5)، و﴿وجدتّم﴾(6)، و﴿وعدتّم﴾(7)، و﴿حصدتّم﴾(8)، و﴿أَمَ اَردتّم﴾(9)، و﴿راودتّن﴾(10)، و﴿رددتُّ﴾(11)، و﴿راودتُّه﴾(12)، ﴿ومهدتُّ﴾(13)، وما كان مثله حيث وقع". وقال في 'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "لأنّ الإدغام قد تأكّد في ذلك، بكونه مع ما أدغم فيه من كلمة، ع/١٩٦ ومن مخرج واحد". وقال في 'الموجز': "ولا خلاف في إدغام الطّاء في التّاء، مع إظهار الإطباق الّذي في الطّاء، وذلك في قوله [تعالى]: ﴿لئن بسطتّ﴾(14)، و﴿أحطتّ﴾(15)، و﴿فرطتّم في يوسف﴾(16)، وما كان مثله". وقال في 'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'المفصح' نحوه. قال في 'إرشاد المتمسّكين' "وهو بمنزلة تبقية صوت الغنّة مع الإدغام في قوله [تعالى]: ﴿ومن يّقول﴾(17)، و﴿من وّال﴾(18)، وما أشبه ذلك".

(1) البقرة، جزء من الآية: 169، ورقم السّورة: 2.

(2) البقرة، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 2.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) المرسلات، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 77.

(5) هود، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 11.

(6) الأعراف، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 7؛ والزّخرف، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 43.

(7) الإسراء، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 17.

(8) يوسف، جزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 12.

(9) طه، جزء من الآية: 86، ورقم السّورة: 20.

(10) يوسف، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 12.

(11) الكهف، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 18.

(12) يوسف، جزء من الآية: 32 و51، ورقم السّورة: 12.

(13) المدّثر، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 74.

(14) المائدة، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 5.

(15) النّمل، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 27.

(16) يوسف، جزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 12.

(17) البقرة، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 2.

(18) الرّعد، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 13.

وقال في 'المفصح': "وقال الإمام أبو الحسين، أحمد بن المنادي(1)، في كتاب 'الإدغام' من تصنيفه: إنّ الطاء تدغم في التّاء ويبقى منها صوت، لئلاّ يُخلّ بحرف الإطباق"، قال: "وهذا ممّا أخذناه عن أهل الأداء تلقّيا، و لم نجد له في الكتب تفسيراً". وقال في 'جامع البيان': "وأجمعوا على إدغام الطّاء في التّاء ح/١٢٩ مع تبقية إطباق الطّاء، لئلاّ يختل بذلك صوتها"(2). قال ابن الباذش(3) في 'الإقناع'(4): "وجملة ذلك أربعة مواضع: في'المائدة': ﴿لئن بسطتّ إلي﴾(5)، وفي 'يوسف': ﴿ومن قبل ما فرطتّم﴾(6)، وفي 'النّمل': ﴿أحطتّ بما﴾(7)، وفي 'الزّمر': ﴿على ما فرطتّ﴾(8)". قال الدّاني(9) في 'إيجاز البيان': "وإنّما أدغمت الطّاء في التّاء، لأنّهما من مخرج واحد، وبقي صوتها مع ذلك، لئلاّ يخل بها بذهابه مع الإدغام"، قال: "وإذا بقي صوتها، لم تقلب تاء خالصة من أجل ذلك"، قال: "وقد يجوز إذهاب ذلك الصّوت مع الإدغام، فتنقلب الطّاء تاءً خالصة، كما يجوز إذهاب صوت الغنّة مع الواو والياء إذا أدغمت النّون فيهما، وليس ذلك من مذهب القرّاء". قلت: وقد حكاه سيبويه(10) عن العرب.

قال ابن الباذش في 'الإقناع': "ذكر الأهوازي(11) في 'الإيضاح'، أنّه قرأ لابن جمّاز(12) عن نافع(13): ﴿ألم نخلقكّم﴾(14) بإظهار القاف". وقال ابن سوار(15) في 'المستنير':

٤٠٨

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 179 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 117.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\217-218، بتحقيق قطامش.

(5) المائدة، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 5.

(6) يوسف، جزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 12.

(7) النّمل، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 27.

(8) الزّمر، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 39.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. وانظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\448 و453 .

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(12) هو سليمان بن مسلم بن جمّاز، أبو الرّبيع الزّهري مولاهم المدنيّ، أخذ القراءة عن نافع، وكان من أهمّ رواة قراءته، وعرض على أبي جعفر وشيبة؛ وقرأ عليه إسماعيل بن جعفر وقتيبة بن مهران، وكانت وفاته بعد سنة: 170 هـ . انظر 'غاية النهاية': 1\315، و'معرفة القراء' للذهبي: 1\108 (ترجمة نافع) و'كتاب السبعة' لابن مجاهد: 63.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(14) المرسلات، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 77.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

"وروى أحمد بن صالح(1) عن قالون(2): ﴿ألم نخلقْكم﴾ بالإظهار"(3).

قال ابن الباذش(4) في 'الإقناع': "وحدثنا أبو الحسن بن كرز(5)، حدثنا أبو القاسم بن عبد الوهّاب(6)، حدثنا الأهوازي(7) قال: سمعت أبا عبد الله اللاّلكائي(8) يقول: الجماعة على إدغامه، إلا شيئا يروى عن قالون عن نافع(9) لا يعوّل عليه"(10).

وذكر الدّاني(11) في 'المفصح'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، أنّه لا خلاف في إدغام القاف في الكاف في ذلك، من غير تبقية لصوت القاف. قال ابن الباذش في 'الإقناع': "وهو من مذهب ابن مجاهد(12)، وأبي الحسن الأنطاكي(13)، وأبي الحسن الحوفي(14)، وأبي عمرو عثمان بن سعيد(15)"(16). قال الدّاني في 'جامع البيان': "وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف، وقلبها كافا خالصة، من غيرظهور صوت لها في قوله [تعالى]:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 294 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) المرسلات، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 77. وانظر 'الإقناع': 1\183.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 182 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 25 من قسم التحقيق.

(8) هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يعقوب بن عليّ، أبو عبد الله اللالكائي المقرئ، أحد الشيوخ المتصدّرين، قرأ على أحمد بن نصر الشّذائي، وأبي الأشعث محمد بن حبيب الجارودي، وذكر الهذلي أنّه قرأ على أبي بكر الزّينبي أيضا؛ وقرأ عليه أبو علي الحسن بن القاسم، ومحمد بن أحمد المرزبان، وأبو علي الأهوازي، وكانت وفاته بعد سنة: 380 هـ، له قصيدة رائية عارض فيها قصيدة أبي مزاحم الخاقاني. انظر 'غاية النّهاية': 2\85-86.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\184، بتحقيق قطامش.

(11) و(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 43 قسم التحقيق. (13) ترجمته بالهامش: 10، ص: 188 قسم التحقيق.

(14) هو علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحَوْفي، عالم بالنّحو والتفسير، من أهل الحوف بمصر، قرأ على أبي بكر الأدفويّ، وأخذ عنه وأكثر، ومن كتبه 'البرهان في تفسير القرآن' و'الواضح في النحو' ومختصر كتاب 'العين'، وكانت وفاته سنة: 430 هـ. انظر 'بغية الوعاة': 2\140، و'وفيات الأعيان': 1\332، و'مفتاح السّعادة': 1\438، و'إنباه الرّواة': 2\219-220، و'الأعلام': 4\250، و'معجم الأدباء': 12\221-222، و'تذكرة الحفّاظ' 3\856، و'العبر': 2\267، و'طبقات المفسّرين' للدّودي: 1\388.

(16) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\183.

﴿ألـم نخلقكّم﴾"(1). وقال في 'المفصح': "وقـد كان بعض أهل الأداء يرى بيان صوت القاف، وهو قلقلتهـا مـع إدغامهـا فـي الكـاف، قياسـا علـى بيـان صـوت الطّـاء مـع إدغامهـا في التّـاء، نحـو: ﴿أحطتّ﴾(2) وبابه، فخالف بذلك الإجماع، وما جرى عليه العمل فـي ذلـك". [قـال](3): " قـال ابن مجاهد(4) ع/١٩٧ ـ رحمه الله ـ في قراءة نافع(5)، إنّه كان يدغم القاف في الكـاف، في قولـه [تعالى]: ﴿ألم نخلقكّم﴾(6)، لسكون القاف، قال" ـ يعني ابن مجاهد ـ : "وما ذكر عن بعـض الرّواة عن نافع، من إظهار قاف ﴿ألم نخلقْكم﴾ ـ يعني قلقلتها ـ فـلا عمـل عليـه، لذهـاب الجهـر الّـذي في القاف"(7). قال الـدّاني(8):" يعني بـالقلب والإدغـام"، قـال: "وقـال شـيخنا علـي بـن مـحمّد بـن بشر(9) ـ هو الأنطاكي ـ في كتابه عن نافع، إنّه كان يدغم القاف في الكاف، ولا يبقي منها صوتـاً، في قوله [تعالى]: ﴿ألم نخلقكّم﴾، قال:" ـ يعني الأنطاكي ـ "ولا خـلاف بـين القـرّاء في ذلـك، ومـن حكى غير ذلك عن بعضهم حكى غلطا". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. وحكـى ابـن البـاذش(10) في 'الإقناع' قول أبي الحسن الأنطاكي(11)، وقول ابن مجاهد، وما ذكر عن بعض الرّواة عن نـافع...إلى آخره، ثمّ قال: "حمل ابن مجاهد رواية ابن جماز(12)، على أنّـه لا يـراد بهـا الإظهـار المحض"، قـال: "وهو خروج عن الظّاهر، من غير ضرورة إلى ذلك"(13).

قـلت: والــوجه حـمـل الرّوايـة عـلى ظـاهرها، وهـو إظـهار القـاف السّاكـنة عنـد الكـاف. وقـال سـيـبويـه(14): "القـاف مـع الـكـاف كـقـولـك: 'اِلـحق كّـلَدة'، الإدغـام حـسن، والبـيـان حـسـن"، قـال: "وإنّمـا أدغـمـت لـقـرب الـمـخـرجـين، وأنّـهـمـا مـن حـروف اللّـسـان،

(1) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 120.

(2) النّمل، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 27.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(6) المرسلات، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 77.

(7) انظر كتاب 'السّبعة في القراءات' لابن مجاهد: 118.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) و(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 188 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 408 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\184، بتحقيق قطامش.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

وهما متفقان في الشدّة"(1). وقال ابن الباذش(2) في 'الإقناع': "فالإدغام لتقاربهما في المخرج، والإظهار لاختلاف الصّفتين، لأنّ القاف مجهورة، والكاف مهموسة"()، ثمّ قال: "الأخذ بالبيان ليس عليه عمل"(3). قلت: وبإدغام القاف في الكاف، قرأت ﴿ألم نخلقكّم﴾(4)، على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ.

الإعراب: وساكن: مبتدأ. المثلين: مضاف إليه. إن: حرف شرط. تقدّما: فعل ماض في موضع جزم بـ'إن'، والفاعل مضمر يعود على 'السّاكن'. وكان: فعل ماض، واسمها مضمر يعود ح/١٣٠ على 'السّاكن'. غير: خبر 'كان'. حرف مدّ: مضاف ومضاف إليه. أدغما: فعل ماض مبني للمفعول في موضع جزم، وهو جواب الشّرط، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على السّاكن، والشّرط وجوابه في موضع خبر المبتدأ. والألف في 'تقدّما' و'أدغما' لإطلاق القافية. ثمّ قال:

[135] وَأَظْهَرَا نَخْسِفْ نَبَذْتُ عُذْتُ **** أُورِثْتُمُوهَا وَكَذَا لَبِثْتُ

[136] وَاذْهَبْ مَعاً يَغْلِبْ وَإِنْ تَعْجَبْ يَتُبْ **** يُرِدْ ثَوَابَ فِيهِمَا وَإِنْ قَرُبْ

أخبر النّاظم أنّ ورشا(5) وقالون(6)، يظهران الأحرف المذكورة. فمن ذلك الفاء عند الباء، في قوله [تعالى]: ﴿نخسفْ بهم﴾(7) في 'سبأ'. ومن ذلك الذّال عند التّاء، في قوله [تعالى]: ﴿فنبذْتّها﴾(8) في 'طه'، لكن حذف الهاء منه، وفي قوله [تعالى]: ﴿عُذْتُ﴾(9)، في 'المومن' و'الدّخان'، لأنّه لفظ مطلق يشمل الموضعين. ومن ذلك الثّاء عند التّاء، في قوله [تعالى]: ﴿أورثْتُموها﴾(10)، في 'الأعراف' و'الزّخرف'، إذ هو لفظ مطلق. وفي: ﴿لبثْتُ﴾(11) و﴿لبثْتَ﴾(12) و﴿لبثْتم﴾(13)،

٤١١

(1) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\452.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\183، و1\186، بتحقيق قطامش.

(4) المرسلات، حزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 77.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) سبأ، حزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 34.

(8) طه، حزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 20.

(9) غافر، حزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 40؛ والدّخان، حزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 44.

(10) الأعراف، حزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 7.

(11) البقرة، حزء من الآية: 259، ورقم السّورة: 2؛ ويونس، حزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 10.

(12) البقرة، حزء من الآية: 259، ورقم السّورة: 2؛ والشّعراء، حزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 26.

(13) الإسراء، حزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 17.

حيث وقعت هذه الكلمة، مع هذه الضّمائر الثّلاث. وكان حق النّاظم أن يبيّن ذلك، كما فعل الشّاطبي(1) في قصيدته ع/١٩٨ فقال:

.... **** ....لَبِثْتُ الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ وَصَّلاَ(2)

ولكنّه اكتفى بكلمة ﴿لبثت﴾(3) عن غيرها. ومن ذلك الباء عند الفاء، في خمسة مواضع وهنّ: ﴿أو يغلبْ فَسوف﴾(3) في 'النّساء'، ﴿وإن تعجبْ فَعجب﴾(4) في 'الرّعد'، و﴿قال اذهبْ، فَمن تبعك﴾(5) في الإسراء'، و﴿قال فاذهبْ، فَإنّ لك﴾(6) في 'طه'، ولذلك قال: 'واذهب معاً'، و﴿ومن لم يتبْ، فَأولئك﴾(7)، في 'الحجرات'. ومن ذلك الدّال عند الثّاء، في قوله [تعالى]: ﴿ومن يردْ ثَواب﴾(8) في الموضعين، في 'آل عمران'، ولذلك قال: 'فيهما'. وقوله: 'وإن قرب'، أي وإن قرب مخرج كلّ واحد من هذه الأحرف من مخرج الآخر، فإنّه لا يعتبر هنا ويُظهر على الأصل. ولمّا أخبر أنّ ورشا(9) وقالون(10) يظهران الذّال عند التّاء في: ﴿فنبذْتّها﴾(11) و﴿عذْتُ﴾(12)، يؤخذ منه إدغامها لهما في التّاء فيما سوى هذه المواضع، و لم تأت الذّال عند التّاء في سوى ما تقدّم، إلا في لفظ الأخذ والاتّخاذ. قال الدّاني(13) في 'التّمهيد': "و لم يختلفوا في إدغام الذّال عند التّاء، إذا كان قبل الذّال خاء، نحو قوله [تعالى]: ﴿أخذتّم﴾(14)، و﴿اتخذتّم﴾(15)، و﴿لَاتّخذتّ﴾(16)

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 100.

(3) توجد لفظة ﴿لبثت﴾ بآية: 259، من 'البقرة'(2)؛ وآية: 16، من 'يونس'(10) وآية: 18، من 'الشعراء'(26).

(4) النّساء، جزء من الآية: 74، ورقم السّورة: 4.

(5) الرّعد، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 13.

(6) الإسراء، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 17.

(7) طه، جزء من الآية: 97، ورقم السّورة: 20.

(8) الحجرات، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 49.

(9) آل عمران، جزء من الآية: 145، ورقم السّورة: 3.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق. وفي المخطوط وردت اللّفظة هكذا: 'نبذتها'.

(12) طه، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 20.

(13) غافر، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 40؛ والدّخان، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 44.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) آل عمران، جزء من الآية: 81، ورقم السّورة: 3؛ والأنفال، جزء من الآية: 68، ورقم السّورة: 8.

(16) البقرة، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 2.

(17) الكهف، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 18.

وشبهه. وقال في 'إيجاز البيان': "فإن قال قائل:لِمَ أظهر الذّال عند التّاء، في نحو قوله [تعالى]: ﴿إِذْ تَقول﴾(1) وشبهه، وأدغمها ها هنا في ﴿أخذتّم﴾(2) وبابه؟" قال: "فالجواب عن ذلك، أنّ الذّال ها هنا متّصلة بالتّاء في كلمة واحدة لا ينفصل عنها، وهي هناك مع التّاء من كلمتين، والإدغام فيما كان من كلمة، آكد ـ عند القرّاء والنّحويين ـ ممّا كان من كلمتين، إذ قد يوقف على إحداهما، فينفصل المدغم ممّا أدغم فيه بذلك فيبطل الإدغام، فلمّا افترقا من جهة الاتّصال المؤكد للإدغام، والانفصال المحقّق للإظهار، فرّق بينهما بالإدغام والإظهار دلالة على ذلك". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(3) رضي الله عنه: "هذا الذي ذكره الدّاني(4)، هو في الحقيقة من كلمتين، لكن لما كان الضّمير شديد الاتّصال لا ينفصل البتّة، صار مع ما قبله كأنّه من كلمة واحدة". قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "فإن قيل فقد أظهر ﴿فنبذْتّها﴾(5)، و﴿إني عذْتُ﴾(6)، والذّال مع التّاء في كلمة واحدة، فعن ذلك جوابان: أحدهما: أنّه أراد بذلك الجمع بين اللّغتين في الموضعين، ليُريَ جوازَهما وفشوّهما فيهما، ولذلك من مذاهب القرّاء نظائر كثيرة، وأصول مطّردة يطول ذكرها. والجواب الثّاني: أنّ الإدغام في ﴿أخذتّم﴾ ونظائره، لا يُخرجه إلى الاشتباه بغيره، ممّا يخالف معناه بذلك؛ والإدغام في ﴿فنبذتّها﴾ من النّبذ، وهو إذا أدغم اشتبه لفظه بـ'فَعلْتُ' من النّبات، وكذلك قوله [تعالى]: ﴿عذْتُ﴾ من التعوّذ، وهو إذا أدغم اشتبه لفظه بـ'فُعلْت' من العَوْدِ، كقوله [تعالى]: ﴿وإن عدتُّم عدنا﴾(7)"، قال: "فلمّا كان إدغام ذلك قد يخرجه إلى هذه الحال، آثر الإظهار فيه؛ ولمّا كان الإدغام في ﴿أخذتّم﴾ ح/١٣١ وبابه، لا يخرجه إلى ذلك، آثر الإدغام فيه لما بيّناه، هذا مع اتّباعه في ذلك لمشيخته، ع/١٩٩ المتّصلة أسانيدهم برسول الله صلّى الله عليه وسلّم.

الإعراب: وأظهرا: فعل ماض، والألف فاعل يعود على 'ورش' و'قالون'. نخسف: مفعول وهو محكي، والكلمات الثّلاث بعده معطوفات عليه، وحذف حرف العطف ضرورة. وكذا: في موضع خبر المبتدأ بعده. 'لبثت': مبتدأ وهو محكي. واذهب: معطوف على 'نخسف'، كأنّه قال: وأظهرا 'اذهب'. معا: حال من 'اذهب'، والعامل فيه 'وأظهرا'. يغلب: معطوف، وحذف حرف العطف.

(1) آل عمران، جزء من الآية: 124، ورقم السّورة: 3؛ والأحزاب، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 33.

(2) آل عمران، جزء من الآية: 81، ورقم السّورة: 3؛ والأنفال، جزء من الآية: 68، ورقم السّورة: 8.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) طه، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 20. وفي المخطوط وردت اللّفظة هكذا: 'نبذتها'.

(6) غافر، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 40؛ والدّخان، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 44.

(7) الإسراء، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 17.

'وإن تعجب'، 'يتب'، 'يرد ثواب' كذلك، وكلّها محكيّة. فيهما: متعلّق بحال محذوفة من 'يرد ثواب'، كأنّه قال: كائنا في موضعين، والعامل في الحال 'وأظهرا'. وإن: حرف شرط. قرب: فعل ماض في موضع جزم بالشّرط، والفاعل مضمر يعود على 'المخرج' وإن لم يذكره، لأنّه لا يصلح في الموضع غيره، ونظيره قوله تعالى: ﴿حتى توارت بالحجاب﴾(1)، وحذف جواب الشّرط لدلالة الكلام عليه، والتّقدير: أظهر هذا المجموع. ثمّ قال:

[137] وَدالَ صَـادِ مَـرْيَـمٍ لِـذِكْـرِ **** وَبَا يُعَذِّبْ مِنْ رَوَوْا لِلْمِصْرِ

[138] وَارْكَبْ وَيَلْهَثْ وَالْخِلاَفُ فِيهِمَا **** عَنِ ابْنِ مِينِىٍّ وَالْكَثِيرُ أَدْغَمَا

ثبت في رواية المكناسي(2) 'صادَ' بالفتح، وفي أصليْ الحضرمي(3) و البلفيقي(4) مهمل الضّبط، وفي رواية غيرهم بالخفض. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(5) رضي الله عنه: "ورواية الخفض هي الأوْلى". وأمّا 'ابن مينىٍّ' فالكلام فيه، كالكلام في قوله في صدر الرّجز:

[23] .... **** عِيسَى بْنُ مِينَى وَهْوَ قَالُونُ الْأَصَمْ

وأخبر النّاظم أنّ الدّال من ﴿كهيعص﴾(6)، أظهرها ورش(7) وقالون(8) عند الذّال من ﴿ذِكْرُ﴾(9). واعلم أنّ الحكم في حروف التهجّي الواقعة في أوائل السّور، في الإظهار والإدغام، جارٍ على ما تقدّم من الأصول، على حسب التّقارب والتّباعد والتّماثل، لكنّها(10) مبنيّة على القطع والوقف، ولذلك لم تعرب. قال المهدويّ(11) في 'الشّرح': "والسّكوت مقدّر على كل حرف منها، ولذلك وصلوها غير معربة"، قال: "ونظير ذلك، بناؤهم أسماء الأعداد على الوقف، لتقديرهم السّكوت على كلّ اسم منها، فقالوا: واحدْ، اثنانْ، ثلاثهْ، أربعهْ، فوصلوها غير مُعربة"(12).

(1) سورة 'ص'، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 38.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) مريم، الآية: 1، ورقم السّورة: 19.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) مريم، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 19.

(10) في مخطوطة 'ح': لأنّها.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 53- 54.

قـال الـدّاني(1) في 'إيجاز البيان': "فما أدغم منها فعلى نـيّة الوصل، وما أظهر منها فعلى نـيّة الوقف، الّذي هو أصل بنائها، والعرب قد تستعمل الوجهين فيها وفي نظائرها".

وقوله: 'وَبَـا يُـعَـذِّبْ مِنْ رَوَوْا لِلْمِـصْـرِ'، أخبر أنّ الرّواة يظهرون للمصري، وهو ورش(2)، الباء عند الميم في قوله [تعالى]: ﴿يعذّبْ مَن يشاء﴾(3) في 'البقرة'، لأنّ الإظهار يُفهم من سـياق الكـلام، وفي ضمن كلامه أنّ قالون(4) يُدغمها. وقال الـدّاني في 'جامع البيان': "وروى ابن شـنبوذ(5)، عـن أبي نشيط(6)، عن قالون الإظهار في ذلك"(7). قلت: وبالإدغام قرأت ﴿يعذبْ من يشاء﴾ لقـالون، على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ، ولا عمل على ع/٢٠٠ رواية ابن شنبوذ في ذلـك. وقـد قـال الـدّاني في كتاب 'رواية أبي نشيط': "إنّه قرأ بإدغام الباء في الميم في 'البقرة' بلا خلاف".

وقوله: 'واركب ويلهث'، أخبر أنّ ورشا يظهر الباء عند الميم من قوله [تعالى] في 'هود': ﴿يا بنيّ اركبْ مَعنا﴾(8)، والثّاء عنـد الـدّال مـن قولـه [تعـالى] في الأعـراف: ﴿يلهـثْ ذَلـك﴾(9). وقولـه: 'والخلاف فيهما عن ابن مينى'، أخبر أنّ الخلاف في ﴿اركبْ معنـا﴾، و﴿يلهـثْ ذلـك﴾، عـن ابـن مينى وهو قالون. وقـد ذكر الـدّاني فـي 'التّيسير'(10) الوجهين عن قالون فيهما، وذكر فـي كتـاب 'رواية أبي نشيط' أنّه قرأ على أبي الفـتح(11) بالإظهار، وعلى أبي الـحسن(12) بالإدغام. وقال فـي 'جـامع البيان'(13)، و'الاقـتصاد'، و'التّـمهيد'، و'التّـعريف'(14) نـحوه. قلت: وقـد وقفـت على الإدغـام لأبـي الـحسن بـن غـلبـون، فـي كـتـاب 'التّـذكرة' لـه(15). قـال الـدّاني فـي 'الاقـتـصاد'،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) البقرة، جزء من الآية: 284، ورقم السّورة: 2.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 179 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.

(7) و(13) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 122.

(8) هود، بالآية: 42، السّورة: 11. والإبن هنا هو يام بن نوح، ويسميه أهل الكتاب 'كنعان'. 'بحر العلوم': 96.

(9) الأعراف، جزء من الآية: 176، ورقم السّورة: 7.

(10) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 44.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(14) انـظر 'التّعـريـف' للـدّانـي: 64.

(15) انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 1\186.

وكتاب 'رواية ح/١٣٢ أبي نشيط': "وبالوجهين آخذ". قلت: وبالوجهين قرأتهما لقالون(1)، على جميع من قرأت عليه، والمشهور عنه الإدغام، وبه آخذ.

وقوله: 'والكثير أدغما'، أخبر أنّ الكثير أدغم لقالون ﴿اركب مّعنا﴾(2)، و﴿يلهث ذّلك﴾(3)، وهو كما قال، وعلى الإدغام فيهما اقتصر أبو الطيّب بن غلبون(4) في 'التّذكار' وكتاب 'الاختلاف بين ورش وقالون'، وابنه أبو الحسن(5) في 'التّذكرة'(6)، والطّلمنكي(7) في تأليفه في قراءة نافع، ومكيّ(8) في 'التّنبيه'، و'التّبصرة'(9)، و'الموجز'، و'المفردات'، و'الكشف'(10)، وابن سفيان(11) في 'الهادي'، والمهدويّ(12) في 'الهداية'، والبغدادي(13) في 'الرّوضة'، وابن عبد الوهّاب(14) في 'المفيد'، وابن سابور(15) في 'تلخيص الألفاظ'، وابن شريح(16) في 'الكافي'(17)، و'التّذكير'، و'المفردات'، وابن شعيب(18) في 'الاعتماد'، وابن مطرّف(19) في 'الإيضاح' و'البديع'، وابن البيّاز(20) في 'النّبذ النّامية'،

٤١٦

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) هود، جزء من الآية: 42، ورقم السّورة: 11.

(3) الأعراف، جزء من الآية: 176، ورقم السّورة: 17.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\186.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 47 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 114-115.

(10) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\156-157.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 180 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(17) انظر 'الكافي' لابن شريح: 27.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 14، ص: 135 من قسم التحقيق.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(20) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

وابن الفحّام(1) في 'التّجريد'، وابن شفيع(2) في 'التّنبيه والإرشاد'، والحصري(3) في قصيدته، وابن مهلّب(4) في 'الشّرح'،وابن الطّفيل(5) في 'الغنية' و'المخترع'، وابن هشام(6) في 'التّلخيص'، وابن عتيق(7) في 'الموجز'، وابن سعيد(8) في أرجوزته، وأبو محمّد القرطبي(9) في مختصره، وابنه أبو بكر(10) في أرجوزته، وابن القصّاب(11) في 'تقريب المنافع'(12)، وابن عبد الملك(13) في 'الاعتماد'، وفي رجزه في رواية قالون(14)؛ وأبو الحسن القيجاطي(15) في 'المقرّب النافع'.

ووجه إدغام الباء في الميم أنّهما من مخرج واحد، ووجه الإظهار ما ذكره سيبويه(16) قال: "وإنّما حسُن الإظهار، لاستعانة الميم بصوت الخياشيم، فضارعت النّون، ولو أمسكتَ بأنفك لرأيتها بمنزلة ما قبلها"(17). ووجه إدغام الثّاء في الذّال أنّهما من مخرج واحد، ووجه الإظهار أنّهما رَخْوان وليسا بمثلين.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 136 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمة الحصري في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق. وقوله في المسألة هو كالتّالي:

وَأَظْهَرَ بَاءَ ارْكَبْ وَقَالُونُ مُدْغِمٌ **** ....

انظر البيت : 116 بالورقة: 36، من القصيدة 'الحصريّة'، ورقم مخطوطتها بالخزانة العامّة بالرباط: 1148 د.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 137 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 181 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 181 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 137 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 137 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 96 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'تقريب المنافع' لابن القصّاب: 40.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 137 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(15) هو علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله، أبو الحسن الكناني القيجاطي، ولد سنة: 650 هـ ،كان أوحد زمانه تخلقا وعلما، ملمّا بالفقه واللّغة والأدب، وتصدّر للإقراء بمسجد قرطبة الأعظم، وتولى الخطابة فيه، ثم عين قاضيا بالحضرة، وكانت إليه الرّحلة في زمنه، وله تآليف وخطب ومنظومات، وتوفّي بغرناطة سنة: 730 هـ . انظر 'بغية الوعاة': 2\180، و'غاية النهاية': 1\557، و'الكتيبة الكامنة': 37-40، و'فهرسة المنتوري': 220.

(16) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. (17) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\461.

الإعراب:

ودال: معطوف على قوله قبل هذا 'نخسفْ'، أي وأظهرا 'دال'. صادِ مريم: مضاف ومضاف إليه، و'صادَ' على رواية الفتح محكيّ، وحرّكه لالتقاء السّاكنين، لأنّهما لا يجتمعان في الشّعر، وكانت الحركة فتحة لولايتها الألف، قال سيبويه(1) في التّرخيم: "وأمّا 'أسْحارّ'، فإنّك إذا حذفت الرّاء الآخرة، لم يكن لك بدّ من أن تحرّك ع/٢٠١ الرّاء السّاكنة، لأنّه لا يلتقي حرفان ساكنان، وحرّكته الفتحة، لأنّه يلي الحرف الّذي فيه الفتحة، وهو(2) الألف"(3). لذكر: متعلّق بالعامل في 'دال'. وبا: مفعول مقدّم، وحذف الهمزة ضرورة. 'يعذّبْ مَن': مضاف إليه محكي. رووْا: فعل ماض وفاعل. للمصري: متعلّق بـ'رووا'، وحذف الياء الثّانية ضرورة، وقد تقدّم الكلام على مثل ذلك عند قوله:

[27] سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِ **** ....(4)

'واركبْ ويلهثْ': معطوفان على 'بَا' وهما محكيّان. والخلاف: مبتدأ. فيهما: متعلّق بمحذوف وهو الخبر، أي الخلاف ثابت فيهما. عن ابن: متعلق بـ'فيهما'. ميني:مضاف إليه. والكثير: مبتدأ. أدغما: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'الكثير'، والألف لإطلاق القافية، والجملة في موضع الخبر. ثمّ قال:

[139] وَعَنْهُ نُونَ نُونِ مَعْ يَاسِينَا **** أَظْهِرْ وَخُلْفُ وَرْشِهِمْ بِنُونَا

أخبر أنّ قالون(5) يظهر النون من: ﴿ن والقلم﴾(6)، و﴿يس والقرآن﴾(7)، وفي ضمن كلامه أنّ ورشا(8) يدغمها، وقد نصّ على ذلك الدّاني(9)، في 'الاقتصاد' و 'التّيسير'(10).

وقوله: 'وخلف ورشهم بنونا'، استدرك الخلاف عن ورش، في ﴿ن والقلم﴾، وبقي ﴿يس والقرآن﴾، بالإدغام على مفهوم اللّفظ، ولم يرجح النّاظم واحدًا من الوجهين لورش، في ﴿نون والقلم﴾، تبع في ذلك الشّاطبي(11) حيث قال:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 2\264-265. والأسحار: نوع من البقول ترعاه الماشية.

(3) في المخطوط: 'وهي'، في المطبوع: 'وهو'، وقد أثبتناه كذلك في متن 'الشرح'.

(4) انظر الكلام على ذلك عند إعراب البيت في ص: 85-86 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سورة 'ن'، حزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 68. (7) 'يس'، آية: 1، حزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 36.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 من قسم التحقيق. (10) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 148.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

.... **** وَنُونَ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلاَ(1)

قال الدّاني(2) في 'إرشاد المتمسّكين': "وأمّا ﴿ن والقلم﴾(3)، فاختلف عن ورش(4) في إدغامها، فروى أكثر المصريّين عن أبي يعقوب(5) عنه الإظهار نصّاً، وبذلك قرأت على أبي الفتح(6)، وأخبرني به أبو القاسم(7)، وكذلك روى يونس(8) عن ورش قال: 'وروى بعضهم عن أبي يعقوب الإدغام قياسا'، وبذلك قرأت على أبي الحسن(9)". ح/١٣٣ قلت: وقد وقفت على الإدغام في ذلك، لأبي الحسن بن غلبون في كتاب 'التّذكرة' له(10). وقال الدّاني في 'إيجاز البيان': "واختلف عنه في إظهار النّون عند الواو، وفي إدغامها في قوله [تعالى]: ﴿ن والقلم﴾، فقرأت ذلك على أبي الحسن بالإدغام، قياسا على نظائره، وقرأت على غيره بالإظهار". وقال في 'التّلخيص' نحوه. وذكر في 'المفصح'، و'جامع البيان'(11)، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(12)، و'الموجز'، عن أبي يعقوب عن ورش، الإظهار في ذلك خاصّة. وقال في 'التّلخيص': "وهو المشهور عنه، عند أهل الأداء من شيوخ المصريّين". وذكر في كتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين' عنه الوجهين، [ثمّ قال: "والمشهور عنه الإظهار". وذكر في 'التّيسير' عن ورش الإدغام](13)، ثمّ قال: "غير أنّ عامّة أهل الأداء من المصريّين، يأخذون في مذهب ورش بالبيان"(14). وقال في 'الاقتصاد'، بعدما ذكر الإدغام: "وقد روى المصريّون عن ورش، الإظهار في ﴿ن والقلم﴾ خاصّة"، قال: "وبه قرأت على أكثر شيوخي". وقال في 'إيجاز البيان': "وهو الّذي يأخذ به أكثر أهل الأداء، من مشيخة المصريّين، وبه كان يُقرئ

(1) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 100.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سورة 'ن'، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 68.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(7) هو خلف بن إبراهيم المصري، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 98 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\511.

(11) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 124.

(12) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 66.

(13) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(14) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 148.

محمد بن عليّ بن أحمد(1) - يعني الأدفويّ - وبه آخذ، لأنّ ع/ ٢٠٢ ذلك لا يكون، إلاّ عن أصل ثابت عن ورش(2)، على أنّي رأيت أصحاب بكر بن سهل(3)، وموّاسِ بن سهل(4)، وأصحاب أبي جعفر بن هلال(5)، وأبي بكر بن سيف(6)، وأبي عبد الله الأنماطي(7)، وأبي القاسم بن داود بن أبي طيْبة(8)، قد نصّوا على ذلك عنهم، عن أصحابهم عن ورش".

قلت: وبالوجهين قرأت ﴿ن والقلم﴾(9) لورش، على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(10) رضي الله عنه: "وبالإظهار آخذ". وعليه اقتصر ابن مجاهد(11) في 'السّبعة'(12)، وابن أشته(13) في 'المحبّر'، والخزاعي(14) في 'المنتهى'، والأدفويّ في 'الإبانة'، والبغداديّ(15) في 'الرّوضة'، وأبو الطّاهر العمراني(16) في 'الاكتفاء'، وابن سوار(17) في 'المستنير'

٤٢٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) هو بكر بن سهل بن إسماعيل، أبو محمد الدّمياطي القرشي المقرئ، أخذ القراءة عن عبد الصمد صاحب ورش، وكان من أجلّ أصحابه، وقرأ عليه محمد بن أحمد بن شنبوذ، وزكريا بن يحيى الأندلسي، وأحمد بن هلال؛ وقد كانت وفاته في حدود سنة: 300 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\178، و'معرفة القراء': 1\182 (ترجمة عبد الصمد).

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 98 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 220 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(7) هو محمد بن سعيد ، أبو عبد الله الأنماطي المصري، قرأ على أبي يعقوب الأزرق وعبد الصمد بن عبد الرحمان بن القاسم، وكان من جلّة المقرئين المصريّين في القرن الثّالث الهجري، و ممّن أخذ القراءة عنه عرضا عبد المجيد بن مسكين ومحمد بن خيرون. انظر 'غاية النهاية': 2\146، و'معرفة القرّاء الكبار': 1\261، و'حسن المحاضرة': 1\487.

(8) هو عبد الرحمان بن داود بن أبي طيبة، أبو القاسم المصري المقرئ، قرأ على أبيه داود بن هارون، وتحقّق عنه برواية ورش في الأداء؛ وقرأ عليه أبو بكر الأصبهاني، وأبو الحسين الرعيني، ومطرّف بن عبد الرّحمان الأندلسي؛ وكانت وفاته سنة: 273 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\368، و'معرفة القراء': 1\183 (ترجمة ابن أبي طيبة).

(9) سورة 'ن'، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 68.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(12) انظر كتاب 'السّبعة في القراءات' لابن مجاهد: 538.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 260 قسم التحقيق. (16) ترجمته بالهامش: 17، ص: 136 قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

وابن شفيع(1) في 'التّنبيه والإرشاد'.وقال ابن سفيان(2) في 'الهـادي': "وهـذا الصّحيـح عـن ورش". وقال المهدويّ(3) في 'الهداية' و'التّحصيل'(4)، وابن مطرّف(5) في 'الإيضاح': "والصّحيح عـن ورش إدغام ﴿يس والقـرآن﴾(6)، وإظهـار ﴿ن والقلـم﴾(7)". وقـال أبـو محمـد القرطـبي(8) في مختصـره: "وإظهارها أشهر وبه قرأت". وذكـر الـدّاني(9) في 'المفصـح'، أنّ إظهـار النّـون عنـد الـواو في ﴿يس والقرآن﴾ و﴿ن والقلم﴾، وعند الميم في ﴿طسم﴾(10)، هو على مراد القطـع والسّكت، ثـمّ قال: "إذ حروف التّهجّي مبنيّة على ذلك، فهي مخالفة لغيرها من سائر الحروف، الّتي تـلْقاها النّـون فتدغم فيها بإجماع، نحو: ﴿مـن وّلي﴾(11)، و﴿مـن وّال﴾(12)، و﴿مـن مّـال ا الله﴾(13) وشبهه". وقال مكيّ(14) في 'الـكشف': "إنّ الإظهار على نيّة الوقف على النّون، إذ هي حروف مقطّعة غـير مـعـربة، فـحقّها أن يوقف على كلّ حرف منها"، قـال: "والـوقف على الحـرف يوجـب إظهـاره، ويمـنع مـن إدغـامـه"(15). وقـال فـخر الـدّين بـن الخطيب(16) فـي تفسيره،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 136 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 5، ص: 110. وورش ترجمته بالهامش: 4، ص: 51 من قسم التحقيق

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'التّحصيل' للمهدويّ: الورقة 300، المخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم: 89 ق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(6) 'يس'، آية: 1، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 36.

(7) سورة 'ن'، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 68.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 137 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) الشّعراء، الآية: 1، ورقم السّورة: 26؛ والقصص، الآية: 1، ورقم السّورة: 28.

(11) البقرة، جزء من الآية: 107، ورقم السّورة: 2.

(12) الرّعد، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 13.

(13) النّور، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 24.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(15) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 2\214.

(16) هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن عليّ، فخر الدّين أبـو عبـد ا الله القرشـي البكـري التّيمـي الـرّازي، أصله من طبرستان، وولد في الرّيّ سنة: 544 هـ، وإليها نسبته، ويقال له ابن خطيب الرّي، لأنّ والده كان خطيبها، وكان يحسن الفارسية وله شعر بها، وهو من كبار المفسّرين، ويعتبر إمام وقتـه في علـم الكـلام، وأحـد أئمّـة العلـوم الشّرعية، وتوفي بهراة سنة: 606 هـ، ومن تصانيفه 'مفاتيح الغيب' و'المحصول' و'المنتخب'. انظر 'البداية والنهايـة': 13\55، 'طبقات الشّافعية' للسّبكي: 8\81، و'فيات الأعيان': 3\381، 'طبقات المفسرين' للدّاودي: 2\215-218.

في ﴿ن والقلم﴾(1): "فمن أظهرها فإنّه ينوي بها الوقف،بدلالة اجتماع السّاكنين؛ وإذا كانت موقوفة، كانت في تقدير الانفصال، وإذا انفصلت ممّا بعدها، وجب التّبيين"(2).

وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(3) رضي الله عنه: "اعلم أنّ إظهار النّون السّاكنة، في ﴿يس والقرآن﴾(4)، و﴿ن والقلم﴾، و﴿طسم﴾(5)، لا يكون إلا بسكتة لطيفة، إشعاراً بأنّ ذلك موضع وقف، ولا يجوز الإظهار من غير سكت، لأنّ إظهار النّون السّاكنة عند الواو والميم مع الوصل لحن، ومن شرط القراءة موافقة كلام العرب". قلت: وبذلك أخذ عليّ ـ رحمه الله ـ لمن مذهبه من القرّاء الإظهار في ذلك، وبه آخذ.

واعلم أنّ إدغام ورش(6) ﴿يس والقرآن﴾، و﴿ن والقلم﴾، يكون بغنّة بمنزلته في قوله [تعالى]: ﴿من وّال﴾(7)، و﴿من وّلي﴾(8)، وما أشبه ذلك، نصّ على ذلك الدّاني(9) في 'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'الموجز'.

وأمّا النّون من هجاء 'سين' في قوله [تعالى]: ﴿طسم﴾ في 'الشّعراء' و'القصص'، فلا خلاف عن ورش وقالون(10) في إدغامها، نصّ على ذلك الدّاني وغيره؛ وأمّا نونُ 'عين' عند الصّاد في قوله: ﴿كهيعص﴾(11)، وعند السّين ج/١٣٤ في قوله [تعالى]: ﴿عسق﴾(12)، وكذلك نون 'سين'، عند القاف في ذلك، وعند التّاء في قوله [تعالى]: ﴿طس تِلك﴾(13)، فلا خلاف بين جميع القرّاء، أنّها مخفاة غير مدغمة، ع/٢٠٣ في المواضع الأربعة.

الإعراب: وعنه: متعلّق بـ'أظهِر'، والهاء عائدة على 'ابن مينى' المذكور قبل هذا، وهو قالون

٤٢٢

(1) سورة 'ن'، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 68.

(2) 'مفاتيح الغيب' للفخر الرّازي: 8\132.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) 'يس'، آية: 1، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 36.

(5) الشّعراء، الآية: 1، ورقم السّورة: 26؛ والقصص، الآية: 1، ورقم السّورة: 28.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) الرّعد، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 13.

(8) البقرة، جزء من الآية: 107، ورقم السّورة: 2.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) مريم، الآية: 1، ورقم السّورة: 19.

(12) الشّورى، آية: 2، ورقم السّورة: 42.

(13) النّمل، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 27.

حسبما تقدّم. نونَ: مفعول بـ'اظهرا'. نونِ: مضاف إليه، وهو لا ينصرف للعلميّة والتّأنيث، لأنّه اسم للسّورة. مع: ظرف مكان، والعامل فيه 'أظْهِر'، وقد تقدّم الكلام في إسكان العيْن، في شرح قوله في هاء ضمير الواحد:

[57] .... **** وَأَرْجِهِ الْحَرْفَيْنِ مَعْ فَأَلْقِهِ(1)

ياسينا: مخفوض بالظّرف، وهو لا ينصرف للعلميّة والتّأنيث. أظْهر: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. وخلْف: مبتدأ. ورشهم: مضاف ومضاف إليه. بنونا: متعلّق بمحذوف وهو الخبر، أي ثابت بنونا. والألف في 'ياسينا' وفي 'نونا' لإطلاق القافية. ثمّ قال:

[140] ذِكْرُ ادِّغَامِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ **** وَالْقَلْبِ وَالإِخْفَاءِ وَالتَّبْيِينِ

اعلم أنّ النّون الّتي ذكر، هي السّاكنة الأصليّة، الّتي تكون من نفس الكلمة. قال الدّاني(2) في 'جامع البيان'، و'إيجاز البيان': "تكون في الأسماء والأفعال والحروف، وتقع في الكلمة متوسّطة ومتطرّفة"(3). قال في 'إيجاز البيان': "والتّنوين لا يكون إلاّ في أواخر الأسماء لا غير، لأنّه تابع للإعراب، والإعراب مخصوص بالأواخر". وقال في 'جامع البيان'(4) نحوه. وقال المهدويّ(5) في 'الشّرح': "التّنوين هو النّون، وإنّما فرّق بينهما، لأنّ النّون السّاكنة هي الأصليّة، والتّنوين لفظه كلفظ النّون، وهو الزّائد للإعراب"(6). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(7) رضي الله عنه: "التّنوين نون مخصوص، وليس بزائد للإعراب، وإنّما هو زائد لأجل التّمكين". وقال ابن الباذش(8) في 'الإقناع': "التّنوين نون صحيحة ساكنة، وسمّوها تنوينا ليفرّقوا بينها وبين النّون الزّائدة المتحرّكة، الّتي تكون في التثنية والجمع"(9). والإدّغام ـ بتشديد الدّال ـ مصدر قولك: ادّغم يدّغم ادّغاماً، وقد تقدّم الكلام على ذلك، في القول في إبدال فاء الفعل، في شرح:

[114] .... **** .....وَزِيًّا بِادِّغَامِ عِيسَى(10)

والقلب: مصدر قولك: قَلَب يقْلب قَلْبا. والإخفاء: مصدر قولك: أخْفى يُخْفي إخْفاءً.

(1) ارجع إلى ذلك في إعراب البيت، في ص: 155-157 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) و(4) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 124.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 56. ورقمه بالخزانة العامّة بالرّباط: 139 ق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\246، بتحقيق قطامش.

(10) انظر ذلك في ص: 342-344 من قسم التحقيق.

والتّبيين:مصدر قولك: بيّن يبيّن تبيينا، ومعناه الإظهار. وأخبر النّاظم في هذه التّرجمة، أنّ أحكام النّون والتّنوين أربعة وهنّ: الإظهار، والإدغام، والقلْب، والإخفاء. وقد ذكر ذلك الدّاني(1) في 'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'المفصح'، ويتبيّن جميع ذلك بعدُ إن شاء الله.

الإعراب: ذِكْر: خبر مبتدإ محذوف، أي هذا ذكر. ادّغام النّون: مضاف ومضاف إليه. وما بعده معطوف عليه. ثمّ قال:

[141] وَأَظْهَرُوا التَّنْوِينَ وَالنُّونَ مَعَا **** عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ حَيْثُ وَقَعَا

هذا هو الحكم الأوّل من الأحكام الأربعة، وهو الإظهار، فأخبر أنّ الرّواة عن نافع(2) أظهروا التّنوين والنّون ـ ويعني بالنّون: السّاكنة، فحذف الصّفة للعلم بها ـ عند حروف الحلق، وهنّ ستّة: ع/٢٠٤ الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء. وقد جمعهنّ الخاقاني(3)، في بيت واحد فقال:

فَحَاءٌ وَخَاءٌ ثُمَّ هَاءٌ وَهَمْزَةٌ **** وَعَيْنٌ وَغَيْنٌ لَيْسَ قَوْلِيَ بِالنُّكْرِ(4)

وقال الدّاني في 'المنبّهة':

الْهَاءُ وَالْهَمْزَةُ ثُمَّ الْحَاءُ **** وَالْعَيْنُ وَالْغَيْنُ مَعاً وَالْخَاءُ(5)

قال في 'إيجاز البيان': "وأمّا الألف فلا يكون ما قبلها إلاّ متحرّكا، ولا يكون ساكنا وهي ساكنة، فخرجت بذلك عن حكم أخواتها". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. وقال مكيّ(6) في 'التّنبيه' نحوه. وقوله: 'حيث وقعا': يريد النّون والتّنوين، وسواء كانت النّون مع هذه الأحرف في كلمة أو في كلمتين، أو كان سكونها لازما أو عارضا. وأمّا التّنوين فلا يكون إلاّ منفصلا، فمثال الهمزة: ﴿وينْئون عنه﴾(7)، و﴿منْ أنفسكم﴾(8)، ﴿عذابٌ أليم﴾(9)؛ ومثال الهاء: ح/١٣٥

٤٢٤

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(3) هو موسى بن عبد الله بن يحيى بن خاقان، أبو مزاحم الخاقاني البغدادي، قرأ على الحسن بن عبد الوهاب صاحب الدّوري، وبرع في قراءة الكسائي، وقرأ عليه أحمد بن نصر الشذائي وأبو الفرج الشنبوذي، وممن روى عنه الحديث ابن شاهين وأبو بكر الآجري، ومن آثاره قصيدته الرائية الشهيرة في التجويد، وأخرى في السنة، توفي سنة: 325. انظر 'شذرات الذهب': 2\307، و'غاية النهاية': 2\320، و'معرفة القراء': 1\363-364، و'الأعلام': 7\324.

(4) القصيدة الخاقانية: 292، البيت: 45؛ نسخة الخزانة العامّة ورقمها: 2722 د.

(5) 'القصيدة المنبّهة' لأبي عمرو الداني: 2\389، بتحقيق د. الحسين وحاج، وهي مرقونة بدار الحديث: 5459.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) الأنعام، جزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 6.

(8) التّوبة، جزء من الآية: 128، ورقم السّورة: 9.

(9) البقرة، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 2.

﴿الأنْهار﴾(1)، و﴿إنْ هم﴾(2)، ﴿محكماتٌ هنّ﴾(3)؛ ومثال العين: ﴿أنْعمت﴾(4)، ﴿منْ عباده﴾(5)، ﴿سواءٌ عليهم﴾(6)؛ ومثال الحاء: ﴿وينْحتون﴾(7)، و﴿منْ حيث﴾(8)، ﴿رغداً حيث﴾(9)؛ ومثال الغين: ﴿فسينْغضون﴾(10)، ﴿إن يكنْ غنيّا﴾(11)، ﴿قولاً غير الّذي﴾(12)؛ ومثال الخاء: ﴿المنْخنقة﴾(13)، ﴿منْ خشية الله﴾(14)، ﴿قردةً خاسئين﴾(15)، وما أشبه ذلك كلّه، حيث وقع، على مذهب ورش(16) وقالون(17)، إلاّ الهمزة فإنّ ورشا ينقل حركتها إلى السّاكن قبلها، إذا كانت معها من كلمتين، فتذهب من اللّفظ على ما تقدّم في باب النّقل(18). فأمّا إن كانت معه في كلمة واحدة، فلا خلاف في تحقيقها وإظهار النّون قبلها، ولم تأت إلاّ في موضع واحد، في 'الأنعام' وقد تقدّم(19) لا غير. قال الدّاني(20) في 'الاقتصاد': "وإذا أُظْهرا، كان مخرجهما من طرف اللّسان، مع صوت من الأنف". قال ابن الباذش(21) في 'الإقناع': "وحدّثنا

(1) البقرة، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 2.

(2) البقرة، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 2.

(3) آل عمران، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 3.

(4) الفاتحة، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 1.

(5) البقرة، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 2.

(6) البقرة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2.

(7) الحجر، جزء من الآية: 82، ورقم السّورة: 15.

(8) البقرة، جزء من الآية: 149، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 2.

(10) الإسراء، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 17.

(11) النّساء، جزء من الآية: 135، ورقم السّورة: 4.

(12) البقرة، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 2؛ والأعراف، جزء من الآية: 162، ورقم السّورة: 7.

(13) المائدة، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 5.

(14) البقرة، جزء من الآية: 74، ورقم السّورة: 2، والحشر، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 59.

(15) البقرة، جزء من الآية: 65، ورقم السّورة: 2؛ والأعراف، جزء من الآية: 166، ورقم السّورة: 7.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(18) انظر شرح أبيات الرّجز رقم: 116 و117 و118، ابتداء من ص: 349 من قسم التحقيق.

(19) ويعني قوله تعالى ﴿ينئون عنه﴾، من سورة الأنعام، جزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 6.

(20) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(21) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

أبو القاسم(1)، عن أبي بكر بن بنت العروق(2) أنّه كان يقول: إنّ الإظهار متفاضل في القوّة والتمكّن عند هذه الحروف، فأشدّ الإظهار وأسرعه وأمكنه عند الهمزة، ثمّ الهاء، ثم الحاء، ثمّ العين، وأضعفه وأقربه عند الخاء والغين"، قال: "وقد قال ابن مجاهد(3): النّون والتّنوين يبيّنان، عند الهاء والحاء والعين، ضرورة من غير تعمّل(4)"، قال: "وحدّثنا أبو داود(5) وأبو الحسن(6)، حدّثنا أبو عمرو(7) قال: وتبيّنان عند الهمزة والعين والحاء بتعمّل"(8). أقول: وللتّعمّل حدّ، وإذا ارتاض اللّسان سقط. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(9) رضي الله عنه: "ما ذكره ابن الباذش(10) عن ابن بنت العروق، من تفاضل الإظهار(11) عند الحروف الأربعة، ليس بشيء ولا صحيح، وما ذكره عنه عند الخاء والغين فصحيح؛ وما ذكره عن ابن مجاهد، من أنّ النّون والتّنوين يبيّنان عند الهاء والحاء والعين ضرورة من غير تعمّل، هو صواب لكنّه نقصه الهمزة؛ وما ذكره عن الدّاني، من التّبيين عند الهمزة والعين والحاء بتعمّل، خطأ منه، وإنما قال الدّاني: بغير تعمّل، ونقص الدّاني الهاء". قلت: ولا بدّ من التّعمّل لهما عند الغين والخاء، وإلاّ خرجا من ع/٢٠٥ الخيشوم خاصّة. قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "والعلّة في إظهار النّون والتّنوين عند هذه الحروف، هي بعد المسافة الّتي بينها وبينهنّ، لأنّهن من الحلق، والنّون من طرف اللّسان، فوجب الإظهار لأجل ذلك". وقال المهدويّ(12) في 'الشّرح': "فوجه إظهار النّون عند حروف الحلق السّتّة، بُعدها منهنّ"، قال: "وإذا بعُدت منهنّ، فلا سبيل إلى الإدغام، إذ الإدغام إنما يجب مع تقارب الحروف"(13). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: "معنى قول المهدويّ 'يجب': يستعمل". وذكر الدّاني

(1) هو خلف بن إبراهيم، المعروف بابن الحصّار، وقد سبقت ترجمته بالهامش رقم: 7، ص: 106 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 106 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(4) انظر كتاب 'السّبعة' لابن مجاهد: 125.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\256، بتحقيق قطامش.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) في مخطوطتي 'ح' و'ق': الإدغام.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 56.

في 'التّمهيد'، أنّ محمّد بن أحمد بن شنبوذ(1)، روى عن أبي حسّان(2)، عن أبي نشيط(3)، عن قالون(4)، إخفاءهما عند الغين والخاء، وإظهارهما عند الأربعة الباقية. وقال في 'جامع البيان'(5) و'المفصح' نحوه. قال في 'التّمهيد': "وبالإظهار قرأت من طريقه، وبه آخذ". وقال الأهوازي(6) في 'المفردات'، وابن شنبوذ عن أبي نشيط، عن قالون، بإخفاء النّون السّاكنة والتّنوين، عند الخاء والغين حيث كانتا. وذكر الخزاعي(7) في 'المنتهى' عن أبي نشيط، عن قالون نحوه. وقال ابن الباذش(8) في 'الإقناع'(9): "وبه - يعني الإخفاء عند الغين والخاء - قرأت من طريق الأهوازي، لابن شنبوذ عن أبي نشيط"، قال: "وبه أخذ أبو الفضل الخزاعي لأبي نشيط، من جميع طرقه"، قال: "وهي رواية المسيّبي(10) عن نافع(11)". قال أبو الحسن بن غلبون(12) في 'التّذكرة': "ووجه هذه القراءة، أنّ الخاء والغين يخالطان حروف اللّسان، فلذلك أخفى نافع النّون السّاكنة والتّنوين عندهما، كما يخفيهما عند حروف اللّسان"(13). وقال الدّاني(14) في 'المفصح'، و'التّمهيد' نحوه. وقال في 'المفصح': "وإنّما جمع نافع في حرفه، بين البيان والإخفاء في ذلك، ليُري جوازهما في القياس، وفشوّهما في اللّغة، وصحّتهما في الأثر"، قال: "قال يحيى بن زيّاد الفرّاء(15): العرب يبيّنون النّون عند الخاء والغين، وبعضهم لا يبيّن، وقد سمعت ذلك منهم ح/١٣٦ جميعا"، قال: "وقال سيبويه(16): ''بعض العرب يقول:

٤٢٧

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 177 من قسم التحقيق.

(2) هو ابن الأشعث، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 82 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 124.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\255، بتحقيق قطامش.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 45 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 1\187.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

مُنخل ومنغل(1)، فيخفـي النّون معهما، كما يخفيها مع حروف اللّسان''، فتجري الغين والخاء مجرى القاف"(2). قلت: قوله: "فتجري الغين والخاء مجرى القاف"، هو من كـلام الدّانـي(3)، وليـس مـن كلام سيبويه(4)، وإنما قال سيبويه: "فيخفي النّون، كما يخفيها مع حروف اللّسان والفم، لقرب هذا المخرج من اللّسان"(5). وقال الـدّاني في 'جـامع البيـان': "وإذا أخفيـتَ النّـون والتنويـن عنـد الغيـن والخاء، على مذهب من تقدّم، كان مخرجهما من الخيشوم خاصّة دون الفم، وذلك من حيث أجـروا الغين والخاء، مجرى حروف الفم ـ للتّقارب الذي بينهما وبينهنّ ـ صار مخرج النّون والتّنويـن معهمـا، كمخرجهما معهنّ؛ وإذا أظهرا عندهما، على مذهب الباقين، كان مخرجهما مـن الفـم، وذلـك مـن حيث أجروا الغين والخاء، مجرى سائر حروف الحلق ـ لكونهما من جملتهنّ ـ دون حروف الفم"(6).

ع/٢٠٦ قلت: وبإظهار النّون السّاكنة والتّنوين عند الـخاء والغيـن، قرأت لقالون(7) على جميع من قرأت عليه، وبذلك آخذ، وهو المشهور، وعليه العمل، وهو الذي يقـتضيه إطلاق النّاظم.

الإعراب: وأظهروا: فعل ماض وفاعل. التّنوين: مفعول. والنّون: معطوف. معـا: حـال مـن التّنوين والنّون، والعامل فيه 'وأظهروا'. عند: ظرف مكان، والعامل فيه 'وأظهروا'. حروف: مخفوض بالظرف. الحلق: مضاف إليه. حيث: ظرف مكان، والعامل فيه 'وأظهروا'، وقد تقـدّم الكـلام علـى بنائه على الضمّ، في إعراب قوله في التّحقيق والتّسهيل:

[91] وَحَيْثُ تَلْتَقِي ثَلاثٌ تَرَكَهْ **** ....(8)

وقعا: فعل ماض وفاعل. والألف عائد على النّون والتّنوين،والجملة في موضع خفض بحيث. ثمّ قال:

[142] وَأَدْغَمُوا فِي لَـمْ يَرَوْا لَكِنَّـهْ **** أَبْقَوْا لَدَى هِجَاءِ يَوْمِ غُنَّـهْ

هذا هو الحكم الثّاني، وهو الإدغام، فأخبر أنّ الرّواة عـن نـافع(9)، أدغمـوا النّـون السّـاكنة والتّـنوين، فـي خـمسة أحـرف وهـنّ: الرّاء، واللاّم، والـميم، والواو، والياء، وجـمعهنّ فـي هجاء: 'لَـمْ يَـرَوْ'، بفتح الياء والرّاء؛ وجـمعهنّ الدّاني فـي 'جامع البيان'(10)، و'الاقتصاد'، و'إيجاز البيـان'،

(1) المنخل: ما ينخل به، من نَخَل الزّرع إذا صفّاه من النُّخالة، والمنغل: المفسود، ومنه نغل الجلد إذا فسد بالدّباغ. انظر 'القاموس المحيط': مادّتي (نخل) و(نغل).

(2) و(5) انظـر 'الكتاب' لسيبويه: 4\451.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(6) و(10) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 124.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) انظر إعراب هذا الشطر في البيت رقم: 91 من رجز ابن برّي، بالصفحة: 281 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

و'التّلخيص'، و'المفصح'، و'التّحديد'(1)، في هجاء: 'لم يرو' بفتح الياء وسكون الرّاء؛ وجمعهنّ في'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، في هجاء: 'ويرمل'. وقال في 'إيجاز البيان': "والقرّاء يقولون: تدغم النّون والتّنوين عند ستّة أحرف، فيزيدون النّون، نحو قوله [تعالى]: ﴿من نّور﴾(2)، ﴿من نّار السّموم﴾(3)، و﴿يومئذ نّاعمة﴾(4)، ويجمعون السّتّة الأحرف في قولك: 'يرملون'". وقال في 'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'التّلخيص'، و'المفصح' نحوه. وقال في 'المنبّهة':

يَجْمَـعُهَا قَوْلُـكَ يَرْمُلُونَ **** كَذَاكَ أَهْـلُ الْعِلْمِ أَخْبَرُونا(5)

وقال في 'إيجاز البيان': "وزعم بعضهم أنّ ابن مجاهد(6) عمل هذه الكلمة لهذه(7) الحروف". وقال في 'جامع البيان'(8) و'المفصح' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "ولا معنى عندنا، لذكر النّون مع الحروف المذكورة، لأنّها إذا كانت ساكنة ولقيت مثلها، لم يكن بدّ من إدغامها ضرورة كسائر المثلين، نحو قوله [تعالى]: ﴿ربحت تّجارتهم﴾(9)، ﴿ولا يغتب بّعضكم﴾(10) وشبهه". وقال في 'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، و'المفصح' نحوه، يريد أنّ الإدغام في هذه الأحرف، إنّما هو بسبب التّقارب لا بسبب التّماثل، فلهذا لم يذكرها النّاظم مع هذه الأحرف، لتضمّنها في ذكر المثلين. قال الدّاني(11) في 'إيجاز البيان': "وقد سمعت الحسن بن سليمان(12) المقرئ، ينكر ذكرها معهنّ ويقول: إذا صحّ أنّ ابن مجاهد عمل هذه الكلمة المذكورة، وهي 'يرملون'، فإنّما جمع فيها المدغم والمدغم فيه". وقال في 'جامع البيان'(13)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'المفصح' نحوه. وزاد في 'إرشاد المتمسّكين': "وهذا من لطيف الاستخراج، ع/٢٠٧ وغامض التّأويل". وقال في

٤٢٩

(1) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 237.

(2) النّور، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 24؛ والحديد، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 57.

(3) الحجر، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 15.

(4) الغاشية، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 88.

(5) 'القصيدة المنبهة': البيت: 650، بتحقيق د. الحسن وجاج، وهي مرقونة بدار الحديث تحت رقم: 5459.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(7) في 'ع': بهذه، وفي 'ق' و'ح': لهذه.

(8) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 124.

(9) البقرة، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 2.

(10) الحجرات، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 49.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 188 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 124.

'الاقتصاد': "وهو قول أبي طاهر بن أبي هاشم(1)، وغيره من النّحويّين والقرّاء، وبه أقول"، يعني أنّ كلمة 'يرملون'، جمع فيها المدغم والمدغم فيه؛ وظاهر قول النّاظم إطلاق النّون، كإطلاقها ح/١٣٧ في حكم الإظهار المتقدّم، وليس على ظاهره، وإنّما تدغم النّون في هذه الأحرف، إذا كانت معهنّ في كلمتين لا غير، وقد استدرك ذلك بعد هذا في آخر الباب، فأطلق هنا ثمّ قيّد هناك. قال الدّاني(2) في 'إيجاز البيان': "وسواء كان سكون النّون أصليًا أو لجازم، وسواء ثبتت في الخطّ على الأصل، أو حذفت فيه على اللّفظ؛ فمثال النّون السّاكنة والتّنوين عند الرّاء: ﴿من رّبهم﴾(3)، ﴿لرءوف رّحيم﴾(4)؛ وعند اللاّم: ﴿ولكن لاّ يشعرون﴾(5)، ﴿هدى لّلمتقين﴾(6)؛ وعند الميم: ﴿من مّثله﴾(7)، ﴿وأزواج مّطهرة﴾(8)؛ وعند الواو: ﴿من وّلي﴾(9)، ﴿غشاوة وّلهم﴾(10)؛ وعند الياء: ﴿من يّقول﴾(11)، ﴿وبرق يّجعلون﴾(12)، وما أشبه ذلك كلّه، حيث وقع". وقال المهدويّ(13) في 'الشّرح'(14): "وقال بعض النّحويّين: إنّ إظهار النّون في هذه الحروف الخمسة [لحن](15)". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(16) رضي الله عنه: "وبمثل ما حكى المهدويّ عن بعض النّحويّين أقول". وقوله:

.... لَكِنَّهْ **** أَبْقَوْا لَدَى هِجَاءِ يَوْمٍ غُنَّهْ

استدرك ما يدغم من الأحرف المذكورة بغنّة، فأخبر أنّ ذلك ثلاثة: الياء والواو والميم، وجمعهنّ في

٤٣٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 313 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) البقرة، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 2.

(4) البقرة، جزء من الآية: 143، ورقم السّورة: 2.

(5) البقرة، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 2.

(6) البقرة، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 2.

(7) البقرة، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 2.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 3.

(9) البقرة، جزء من الآية: 107، ورقم السّورة: 2.

(10) البقرة، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 2.

(11) البقرة، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 2.

(12) البقرة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 2.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 57.

(15) ما بين المعقوفين ساقط من نسختيّ 'ح' و'ق'.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

هجاء: 'يوم'، وكذلك جمعهنّ الدّاني(1) في 'إيجاز البيان' و'التّلخيص'. وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(2) رضي الله عنه: "وإن وقع بعد النّون السّاكنة راء، أو لام، أو ياء، أو واو، أدغمها فيما بعدها إن كان من كلمة أخرى، فمن العرب من يُبقي غنّتها مع الحروف الأربعة في حال إدغامها، ومنهم من يُخلصها حرفا متماثلا لما بعدها. وإنّما جاز إبقاء غنّتها مع الإدغام، كما جاز إبقاء إطباق الطّاء إذا أدغمت في التّاء، لأنّهما صوتان في غير موضع الحرفين". قلت: ومن بقّى الغنّة من القرّاء مع الياء والواو، ولم يبقّها مع الرّاء واللاّم، فإنّه جمع بين اللّغتين؛ ووجه ذلك ما ذكره السّخاوي(3) في الشّرح الكبير، وهو أنّ النّون السّاكنة لقربها من الرّاء واللاّم، صارت معهما كالأمثال الّتي ينوب بعضها عن بعض، فأُذهبت الغنّة؛ وحين بعُدت من الياء والواو احتيج إلى إبقاء الغنّة، لتدلّ على الحرف المدغم الّذي اختصّت به.

قال الدّاني في 'التّحديد': "فأمّا الرّاء واللاّم، فتدغم النّون والتّنوين فيهما بغير غنّة، هذا المأخوذ به في الأداء، فينقلبان حينئذ من جنسهما قلبا صحيحا، ويدغمان إدغاما تامّا، ويصير مخرجهما من مخرجهما، وذلك حقيقة باب الإدغام"(4). وذكر ابن الباذش(5) في 'الإقناع' عن الأهوازي(6)، أنّ قراءة البغداديّين، على إدغام النّون والتّنوين عند الرّاء واللاّم، عن الجماعة من غير غنّة". قال ابن الباذش: "وأهل الأندلس والمغرب(7)، على ما حُكي عن البغداديين من إذهاب الغنّة، يأخذون ع/٢٠٨ للجميع"(8)، قال: "وبه قرأت على أبي(9) رضي الله عنه". وقال الشّاطبي(10) في قصيدته:

٤٣١

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 178 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 239.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(7) المغرب: هو اسم أطلقه الجغرافيون قديما على شمال إفريقيا حتى الحدود اللّيبية، وكانوا يقسمونه إلى المغرب الأقصى غربا، والمغرب الأوسط والمغرب الأدنى، وهو ما يشمل اليوم المملكة والمغربية ودولة الجزائر والجمهورية التّونسية وجزءا من الجمهورية اللّيبية، وقد قال ياقوت الحموي "وتدخل فيه جزيرة الأندلس وإن كانت إلى الشّمال أقرب ما هي". انظر 'معجم البلدان': 5\161.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\251، بتحقيق قطامش.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

وَكُلُّهُمُ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ أَدْغَمُوا **** بِلاَ غُنَّـةٍ فِي اللاَّمِ وَالرَّا لِيَجْمُلاَ(1)

قلت: وبإدغام النّون السّاكنة والتّنوين في الرّاء واللاّم من غير غنّة، قرأت على جميع من قـرأت عليـه، وبه آخذ. قال الـدّاني(2) في 'إيجاز البيان': "وأمّا الياء والواو، فيدغمان فيهمـا وتبقـى غنّتهمـا، هـذا مذهب الجماعة من القرأة فيهما، غير حمزة(3) فإنّه اختُلف عنه في ذلك؛ وإذا بقيت غنّتهما، لم تقلبـا قلبا صحيحا، ولا أدغما إدغامـا تامّـا، وإنّمـا يتمكّـن ذلـك فيهمـا، إذا أُذهبـت تلـك الغنّـة بـالقلب الصّحيح"، قال: "وأمّا الميم فيدغمان فيها إدغاما تامّا، ويقلبان من جنسـهما قلبـا صحيحـا مـع الغنّـة الظاهرة، وإنّما خصّت الميم بذلك لأنّ فيها غنّة كـهُما، فإن ذهبت غنّة النّون والتنوين بالقلب، بقيت غنّتها"، قال: "وكذلك حالهما(4) مع النّون، كالميم سواء". قال: "وقال ابن كيْسان(5): إذا أدغمـت النّون، فالغنّة غنّة النّون"، قال: "وقال غيره: الغنّة غنّة الميم، وبذلك أقول، لأنّ النّـون قـد زال لفظهـا بالقلب، وصار مخرجها من مخرج الميم، فالغنـة لا شـكّ للميـم لا لهـا". وقـال في 'المفصـح'، و'إيجـاز البيان' نحوه. وقال ابن الباذش(6) في 'الإقناع': "وذلك أنّ الخلاف بـين أهـل النّظر في هـذا الموضـع موجود، فذهب ابن كيْسان، وابن المنادي(7)، وابن مجاهد(8) في أحد قوليه، ح/١٣٨ إلى أنّ الغنّـة للنّون والتّنوين"، قال: "وذهب الجمهور إلى أنّ الغنّة للميم، وهو قول أبي(9) رضي ا لله عنـه ، وهـو الصّواب"(10). قلت: وظاهر قول النّاظم موافقة ابن كيسان، لأنّه قال: 'أبقوا'، أي أبقوا غنّـة النّـون والتّنوين؛ والصّحيح أنّ الغنّة، غنّة الميم المبدلة من التّنوين للإدغام، على ماذهب إليه الـدّاني، وصوّبه ابن الباذش، وهو مذهب شيخنا الأستاذ، أبي عبد ا لله القيجاطي(11) - رضي ا لله عنه - الّذي لا يجيز غيره، وبذلك قرأت عليه وعلى غيره، وبه آخذ. قال شيخنا رحمـه ا لله: "مـن ادّعـى أنّ غنّـة النّـون، تبقى عند إدغامها فـي الميم فهو مخطئ، ولا يُعـدّ الـخطأ خلافـا"، قال: "ونظيره من يقول: إذا أدغـم

(1) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 101.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(4) فـي مـخـطـوطـة 'ح': حـالـتهما.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 177 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 179 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(10) انظـر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\247-248، بتحقيق قطامش.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

الدّال في الجيم يبقى جهر الدّال". وقد رُوي عن ورش(1) إذهاب الغنّة عند الياء والواو، قال الدّاني(2) في 'إرشاد المتمسّكين': "وقد اختلف القرّاء في تبقية صوت الغنّة، واختلف أيضا عن ورش في ذلك، والمشهور عنه ـ من سائر طرقه ـ تبقية الغنّة لا غير". قلت: لا عمل عند الأئمّة على رواية إذهاب الغنّة عند الياء والواو لورش، قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "وقد تكلّم العلماء على معنى إظهار الغنّة مع الإدغام، وما الفائدة في ذلك، إذ كان القياس يوجب أن يدخل الحرف المدغم فيما أدغم فيه، من غير تبقية شيء منه، فمن أحسن ما قيل في ذلك، أنّ النّون لها مخرجان: أحدهما نطق باللّسان، والآخر صوت من الخياشيم، وهو خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم لا المنخر"، قال: "والدّليل على ذلك، [أنّك](3) ع/٢٠٩ إذا أمسكت أنفك ونطقت بالنّون، وجدت ذلك"، قال: "فلما أدغموا النّون والتّنوين، كرهوا أن يذهبوا بالغنّة من الخياشيم، مع إدغام النّون والتّنوين باللّسان، فيكونوا كأنّهم قد أدغموا حرفين في حرف واحد، فتركوا الغنّة من أجل ذلك، لئلاّ يخل بالنّون". وقال في 'المفصح' نحوه. قلت: والغنّة صوت يخرج من الخيشوم، مصاحبا لصوت النّون والميم، تحرّكتا أو سكنتا، لأنّها صفة ذاتية لهما.

قال ابن الباذش(4) في 'الإقناع': "ومن بقّى الغنّة مع هذه الحروف الأربعة، كان تشديده أقلّ من تشديد من لم يُبقها"(5). وقال الدّاني في 'التّحديد': "قال لي فارس بن أحمد(6) شيخنا، قال لنا عبد الباقي بن الحسن(7) المقرئ النّحويّ: والغنّة إذا ثبتت في الوصل لم يشدّد الحرف، ولفظ به بتشديد يسير، وإذا حذفت شدّد الحرف"(8). وقال في 'جامع البيان'(9)، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' نحوه. وقال ابن الباذش في 'الإقناع': "ومن بقّى الغنّة فهو مدغم، كمن لم يبقّها"، قال: "وفي هذا الموضع خلاف، فحدّثنا أبو داود(10) وحدّثنا أبو عمرو(11)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) و(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\252، بتحقيق قطامش.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 82 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 240.

(9) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 125.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

(11) هو الدّاني ، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

أنّ أبا الطّيّب التّائب(1) وأبا بكر الشذائيّ(2)، كانا يذهبان إلى أنّه إخفاء وليس بإدغام، ولو كان إدغاما صحيحا لذهبت الغنّة، بانقلاب النّون إلى حرف لا غنّة فيه، لأنّ حكم الإدغام، أن يكون لفظ الأوّل كلفظ الثّاني منهما"، قال: "وحكى عثمان(3) نحو ذلك، عن أبي الحسن الأنطاكي(4) وعبد الباقي(5)، وإليه ذهب عثمان"، وقال: "هو قول الحذّاق، والأكابر من أهل الأداء"، قال: "وكان غير هؤلاء يذهبون إلى أنّه إدغام صحيح، وأنّ الغنّة ليست في نفس الحرف، لأنّه قد أبدل حرفا لا غنّة فيه، وإنّما هي بين الحرفين، وليس بيان الغنّة بناقض للإدغام، كما أنّ الرّوْم والإشمام في: 'هذا عامر وخالد' ليسا بناقضين للوقف، ولا رافعين لحكمه"، قال: "وإلى هذا ذهب أبي(6) رضي الله عنه"(7). قال الدّاني(8) في 'إيجاز البيان': "إنّ الّذي أوجب الإدغام، للنّون والتّنوين في الرّاء واللاّم، هو قرب المخرج". وقال في 'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'المفصح'، و'التّحديد'(9) نحوه. وقال مكيّ(10) في 'الكشف'(11) نحوه. قال الدّاني في 'إرشاد المتمسّكين': "فالموجب لإدغامهما في الميم، مشاركتهما إيّاهما في الغنّة". وقال في 'إيجاز البيان': "والّذي أوجب الإدغام لهما في الميم، هو الاشتراك الّذي بينهما وبينها في الغنّة، حتى أنّك تسمع النّون كالميم، والميم كالنّون، فوجب إدغامهما فيها لذلك". وقال في 'التّمهيد'، و'المفصح'، و'التّحديد'(12) نحوه. وقال المهدويّ(13) في 'الشّرح': "فلما اشتركتا ح/١٣٩ في الغنّة، وجب الإدغام إذا سكنتا"(14). قال الدّاني في

٤٣٤

(1) هو أحمد بن يعقوب التّائب المقرئ، أبو الطّيّب الأنطاكي، قرأ على عبيد الله بن صدقة ومحمد بن حفص الخشاب، وقرأ عليه علي بن محمد بن بشر وعبد الله بن عمر البغدادي؛ وقد روى الحديث، وكان بصيرا بالعربية، وله مؤلف حسن في القراءات، وتوفي سنة: 340 هـ بأنطاكية. انظر 'معرفة القراء': 1\282، و'غاية النهاية': 1\151.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 239 من قسم التحقيق.

(3) هو الدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 188 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 82 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\252-253، بتحقيق قطامش.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 239.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\161.

(12) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 240-241.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 57.

'إيجاز البيان': "والّذي أوجب الإدغام لهما في الواو، هو المؤاخاة الّتي بين الواو والميم في المخرج، إذ كانا يخرجان من بين الشّفتين، فكما وجب الإدغام في الميم، كذلك وجب في الواو". وقال في 'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'المفصح' ع/٢١٠ و'التّحديد'(1) نحوه. وقال المهدويّ(2) في 'الشّرح'(3)، وابن الباذش(4) في شرح 'الحصريّة' نحوه. قال الدّاني(5) في 'إيجاز البيان': "وأيضا فإنّ المدّ الّذي في الواو، بمثابة الغنّة الّتي في الميم، فقد اشتبها بذلك، فوجب الإدغام". وقال في 'المفصح'، و'التّحديد'(6) نحوه. وقال مكيّ(7) في 'الكشف'(8)، والمهدويّ في 'الشّرح'(9)، وابن مهلّب(10) في 'التّبيين'، وابن الباذش في شرح 'الحصرية' نحوه. قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "والّذي أوجب الإدغام لهما في الياء، هو ما بينها وبين الواو، من المؤاخاة في المدّ واللّين". وقال في 'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'المفصح'، و'التّحديد'(11) نحوه. وقال المهدويّ في 'الشّرح'، وابن الباذش في شرح 'الحصريّة' نحوه. قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "وإنّ كل واحدة منهما، قد تدغم في صاحبتها بعد القلب، وذلك في نحو قوله [تعالى]: ﴿ليّاً﴾(12)، و﴿ميّت﴾(13)، وشبهه. وقال في 'المفصح' نحوه. قال الشّريشي(14) في 'الشّرح': "يعني أنّ أصل﴿ليّاً﴾ 'لوْياً'، لقولهم: 'لوى' 'يلْوي'، وأنّ أصل ﴿ميّت﴾ 'ميْوت'، لقولهم: 'مات' 'يموت'، والأصل 'يمْوُت'، فنقلت حركة الواو إلى الميم، فصار 'يموت'"(15). قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "وقد أشبهت أيضا النّون، بالمدّ الّذي فيها، لأنّ هواء الفم، يتّسع للغنّة كاتّساعه للمدّ". وقال في 'المفصح' نحوه. وقال مكيّ في 'الكشف'(16)، والمهدويّ

٤٣٥

(1) و(6) و(11) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 239.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 57.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\164.

(9) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 58.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(12) النّساء، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 4.

(13) الأعراف، جزء من الآية: 57، ورقم السّورة: 7.

(14) أُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(15) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 453-454.

(16) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\164.

في 'الشّرح'(1)، وابن مهلّب(2) في 'التّبيين'، وابن الباذش(3) في شرح 'الحصريّة' نحوه. قال الدّاني(4) في 'إيجاز البيان': "وأيضا فإنّها قريبة من الرّاء، لأنّه ليس يخرج من طرف اللّسان أقرب إلى الرّاء من الياء"، قال: "قال سيبويه(5): ألا ترى أنّ الألثغ بالرّاء يجعلها ياءً، وكذلك الألثغ باللاّم، لأنّ الياء أقرب الحروف ـ من حيث ذكرت لك ـ إليهما"(6). وقال في 'التّمهيد'، و'المفصح' نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': "فتأكّد الإدغام في الياء من هذه الوجوه".

الإعراب: وأدغموا: فعل ماض وفاعل، والمفعول محذوف، أي النّون والتّنوين. في 'لم يرو': متعلّق بـ'أدغموا'، وهو محكيّ. لكنّه: لكنّ واسمها، والهاء ضمير الأمر والشّأن، كقوله [تعالى]: ﴿إنّه من يات ربّه مجرما﴾(7). أبقوا: فعل ماض وفاعل، في موضع خبر 'لكنّ': لدى: ظرف مكان، والعامل فيه 'أبقوا'. هجاء: مخفوض بالظّرف. يوم: مضاف إليه. غنّه: مفعول بـ'أبقوا'. ثمّ قال:

[143] وَقَلَبُوهُمَا لِحَرْفِ الْبَاءِ **** مِيماً وَقَالُوا بَعْدُ بِالإِخْفَاءِ

قوله: 'وقلبوهمالحرف الباء ميما': هذا هو الحكم الثّالث، وهو القلب، فأخبر أنّ الرّواة عن نافع(8)، قلبوا النّون السّاكنة والتّنوين عند الباء، فصيّروهما ميما ساكنة. قال الدّاني في 'المفصح': "وهذا إجماع من القرّاء والعرب، وسواء كانت النّون مع الباء في كلمة أو في كلمتين، أو كان سكونهما أصليّا أو عارضا". وهو ظاهر قول النّاظم، لأنّه مطلق غير مقيّد، وذلك نحو قوله [تعالى]: ﴿أنْبئوني﴾(9)، ﴿منْ بعد﴾(10)، ﴿أليمٌ بما كانوا﴾(11)، وما أشبه ذلك حيث وقع. قال ابن الباذش في 'الإقناع': "قال ع/٢١١ سيبويه: تقلب النّون مع الباء ميما، لأنّها من موضع تعتلّ فيه النّون، فأرادوا أن تدغم هنا، إذا كانت الباء من موضع الميم، كما أدغموها فيما قرب من الرّاء في الموضع، فجعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصّوت، بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها في الموضع،

(1) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 58.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\453.

(7) طه، جزء من الآية: 74، ورقم السّورة: 20.

(8) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التّحقيق.

(9) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(10) البقرة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 2.

(11) البقرة، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 2.

ولم يجعلوا النّون باءً، لبعدها في المخرج، وأنّها ليست فيها غنّة، ولكنّهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنّون وهي الميم، وذلك 'ممْبك' تريد: 'منْ بك'، و'شمْباء'، و'عمْبر'(1) تريد: ['شنباء' و] 'عنْبر'"(2)، قال: "وقال سيبويه(3) أيضا: إذا كانت - يعني النّون - مع الباء لم تبيّن، وذلك 'شنْباء' و'العنْبر'، لأنّك لا تدغم النّون، وإنّما تحوّلها ميما"، قال: "والميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمة، فليس في هذا الباب التباس بغيره"(4). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(5) رضي الله عنه: ح/١٤٠ "قول سيبويه: 'لأنّها من موضع تعتلّ فيه النّون'، أي لأنّ الباء من موضع الميم، والنّون تعتلّ عند الميم فتقلب ميما. وقوله: 'فأرادوا أن تدغم هنا'، يعني النّون. وقوله: 'كما أدغموها فيما قرب من الرّاء في الموضع'، أي كما أدغموا النّون في اللاّم لـمّا أدغموا النّون في الرّاء، أدغموها في اللاّم لأنّ اللاّم تنحرف إلى مخرج الرّاء. وقوله: 'فجعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصوت...إلى آخره'، أي فجعلوا الباء الّتي هي من موضع ما وافقها في الصّوت وهو الميم، بمنزلة ما قرب، يعني اللاّم، من أقرب الحروف منها، يعني الرّاء. وقوله: 'فليس في هذا الباب التباس'، إنّما قال سيبويه: 'فليس في هذا التباس' بنقص الباب". وقال الدّاني(6) في 'إيجاز البيان': "والعلّة في قلبهما - يعني النّون السّاكنة والتّنوين - عند الباء ميما في اللّفظ، أنّهما غنّة في الخيشوم، والباء حرف شديد، لازم لموضعه من بين الشّفتين، فبعُد ما بينهما وبينها، وكانت الميم متوسّطة بينهنّ، لأنها مؤاخية للباء في المخرج، ومشاركة للنّون في الغنّة، فقلبا عندها ميما لذلك، طلبا للخفّة". وقال في 'التّمهيد'، و'المفصح' نحوه. وقال المهدويّ(7) في 'الشّرح': "فأمّا القلب عند الباء ميما، نحو: ﴿منْ بعد﴾(8)، فإنّ الباء من مخرج الميم، فهي تناسبها، فلمّا امتنع الإدغام، قلبت حرفا مجانسا لها في المخرج، ويجانس النّون في الغنّة، وهو الميم"(9). وقال المرجيقيّ(10) في شرح 'الحصرية': "وعلّة قلب النّون السّاكنة

(1) الشّنباء من الرّمان: الإمليسية، ليس لها حبّ إنما هي ماء في قشر؛ والعنبر: نوع من الطّيب يستخرج من دابّة من دوابّ البحر. انظر 'القاموس المحيط' للفيروزبادي: مادة (شنب) و(عنبر).

(2) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\453. وما بين المعقوفين ساقط من: المخطوط، ومضاف من المطبوع.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\455-456، و'الإقناع' لابن الباذش: 1\257-258.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 2.

(9) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 58.

(10) لم أقف له على ترجمة فيما رجعت إليه من المصادر.

والتّنوين ميما، إذا لقيتهما باء، أنّ الميم مؤاخية للباء، لأنّها من مخرجها، مشاركة لها في الجهر، والميم أيضا مؤاخية للنّون في الغنّة وفي الجهر، فلمّا وقعت النّون قبل الباء، و لم يمكن إدغامها في الباء لبعد ما بين مخرجيهما، وبعد إظهارها لما بين النّون وأخت الباء من الشّبه وهي الميم، أبدلت منها حرفا مؤاخيا لها في الغنّة، ومؤاخيا للباء في المخرج وهو ع/٢١٢ الميم، ألا ترى أنّهم لم يدغموا الميم في الباء، مع قرب المخرجين والمشاركة في الجهر، نحو قول الله تعالى: ﴿وهمْ بربهم﴾(1)".

قلت: إنّما هما من مخرج واحد، وهو ما بين الشّفتين، والميم تزيد على الباء بالغنّة، وذلك هو المانع من إدغامها في الباء. قال ابن الباذش(2) في 'الإقناع': "قال لي أبي(3) رضي الله عنه: زعم الفرّاء(4) أنّ النّون عند الباء مخفاة، كما تخفى عند غيرها من الحروف، وتأويل قوله، أنّه سمّى البدل إخفاء، وقد أخذ بظاهر عبارته قوم من القرّاء [المنتحلين في الإعراب مذهب الكوفيّين](5)، وتبعهم قوم من المتأخّرين، خلطوا بين مذهب سيبويه(6) وعبارة الفرّاء، من القلب والإخفاء، فغلطوا"(7). وذكر عن أبيه، أنّ الإخفاء الصّحيح في هذا الموضع، لم يستعمله أحد من المتقدّمين والمتأخّرين في تلاوة، ولا حكوه في لغة.

وقوله: 'وقالوا بعدُ بالإخفاء': هذا هو الحكم الرّابع وهو الإخفاء، ومعناه الاستتار، تقول: أخفيت الشّيء إذا سترته. ولمّا كانت النّون السّاكنة والتّنوين، يستتران عند هذه الحروف، سمّي ذلك إخفاءً. فأخبر أنّ الرّواة عن نافع(8)، قالوا بعد هذه الأحكام الثّلاثة المذكورة، بإخفاء النّون السّاكنة والتّنوين عند باقي الحروف، وهي خمسة عشر حرفا(9): القاف، والكاف، والجيم، والشّين، والطّاء، والدّال، والتّاء، والزّاي، والصّاد، والسّين، والظّاء، والذّال، والثّاء، والضّاد، والفاء، وسواء كانت النّون معها في كلمة، أو في كلمتين، أو سكنت لعلّة أو لغير علّة، أو رسمت في حال اتّصالها، أو لم ترسم، وهو ظاهر إطلاق لفظ النّاظم. فمثال النّون السّاكنة والتّنوين عند القاف: ﴿ينْقضون﴾(10)،

(1) الأنعام، جزء من الآية: 150، ورقم السّورة: 6.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

(5) مابين المعقوفين زيادة من 'الإقناع' لابن الباذش. (6) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 10 قسم التحقيق.

(7) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\258، بتحقيق قطامش. (8) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 38 قسم التحقيق.

(9) وقد جمعها بعضهم في أوائل حروف كلم هذا البيت:

صِفْ ذَا ثَنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا **** دُمْ طَيِّبًا زِدْ فِي تُقَى ضَعْ ظَالِمَا

انظر 'الملخّص المفيد' لمحمّد بن شقرون: 43. (10) البقرة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 2.

﴿منْ قبلك﴾(1)، ﴿على كلّ شيءٍ قدير﴾(2)؛ وعند الكاف: ﴿عنْكم﴾(3)، ﴿ولكنْ كانوا﴾(4)، ﴿ففريقاً كذّبتم﴾(5)؛ وعند الجيم: ﴿فأنْجيناكم﴾(6)، ﴿فإنْ جاءوك﴾(7)، ﴿من موصٍ جنفا﴾(8)؛ وعند الشّين: ﴿ننْشرها﴾(9)، ﴿إنْ شاء الله﴾(10)، ﴿عن نفسٍ شيئا﴾(11)؛ وعند الطّاء: ﴿المقنْطرة﴾(12)، ﴿منْ طيّبات﴾(13)، ﴿حلالاً طيّبا﴾(14)؛ وعند الدّال: ﴿أنْدادا﴾(15)، ﴿ومنْ دون الله﴾(16)، ﴿عظيماً درجات﴾(17)؛ وعند التّاء: ﴿أنْتم﴾(18)، ﴿ولنْ تفعلوا﴾(19)، ﴿جنّاتٍ تجري﴾(20)؛ وعند الزّاي: ﴿[بما] أنْزل﴾(21)، ﴿فإنْ زللتم﴾(22)، ﴿إلى بعضٍ زخرف﴾(23)؛ وعند الصّاد: ﴿ينْصرون﴾(24)،

(1) البقرة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 2؛ وفي 'ح' ﴿من قبل﴾: جزء من الآية: 25، من نفس السّورة.

(2) البقرة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(3) البقرة، جزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 2.

(4) البقرة، جزء من الآية: 57، ورقم السّورة: 2.

(5) البقرة، جزء من الآية: 87، ورقم السّورة: 2.

(6) البقرة، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 2.

(7) المائدة، جزء من الآية: 42، ورقم السّورة: 5.

(8) البقرة، جزء من الآية: 182، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 259، ورقم السّورة: 2.

(10) البقرة، جزء من الآية: 70، ورقم السّورة: 2.

(11) البقرة، جزء من الآية: 48 و123، ورقم السّورة: 2.

(12) آل عمران، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 3.

(13) البقرة، جزء من الآية: 57، ورقم السّورة: 2.

(14) البقرة، جزء من الآية: 168، ورقم السّورة: 2.

(15) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(16) البقرة، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 2.

(17) النّساء، جزء من الآية: 95، و جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 4.

(18) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(19) البقرة، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 2.

(20) البقرة، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 2.

(21) البقرة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 2؛ ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(22) البقرة، جزء من الآية: 209، ورقم السّورة: 2.

(23) الأنعام، جزء من الآية: 112، ورقم السّورة: 6.

(24) البقرة، جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 2.

﴿منْ صدّ﴾(1)، ﴿بقرةٌ صفراء﴾(2)؛ وعند السّين: ﴿وتنْسون﴾(3)، ﴿إلاّ منْ سفه﴾(4)، ح/١٤١ ﴿ولداً سبحانه﴾(5)؛ وعند الظّاء: ﴿تنْظرون﴾(6)، ﴿منْ ظهير﴾(7)، و﴿حرث قومٍ ظلموا﴾(8)؛ وعند الذّال: ﴿ءأنْذرتهم﴾(9)، و﴿منْ ذريّتي﴾(10)، و﴿عزيزٌ ذو انتقام﴾(11)؛ وعند الثّاء: ﴿والانْثى﴾(12)، ﴿منْ ثمرة﴾(13)، ﴿جميعاً ثمّ استوى﴾(14)؛ وعند الضّاد: ﴿منْضود﴾(15)، ﴿ومنْ ضلّ﴾(16)، ﴿ذريّةً ضعافا﴾(17)؛ وعند الفاء: ﴿ينْفقون﴾(18)، ﴿منْ فضله﴾(19)، ﴿مرضٌ فزادهم﴾(20)، وما أشبه ذلك كلّه، حيث وقع. قال الدّاني(21) في 'المفصح': "وذلك أنّ النّون والتّنوين، لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف 'لمْ يَرْوِ'، فيجب إدغامهما فيهنّ من أجل القرب للمزاحمة، و لم يبعُدا أيضا منهنّ كبعدهما من حروف الحلق، فيجب إظهارهما عندهنّ من

٤٤٠

(1) النّساء، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 4.

(2) البقرة، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 2.

(3) البقرة، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 2؛ والأنعام، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 6.

(4) البقرة، جزء من الآية: 130، ورقم السّورة: 2.

(5) البقرة، جزء من الآية: 116، ورقم السّورة: 2.

(6) البقرة، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 2.

(7) ﴿من ظهورها﴾كذا في نسختي 'ح' و'ق'، وهو جزء من الآية: 189، من سورة البقرة ورقمها: 2 ؛ والذي في نسخة 'ع' ﴿من ظهير﴾، وهو جزء من الآية: 22، من سورة سبأ ورقمها: 34.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 177، ورقم السّورة: 3.

(9) البقرة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2؛ و'يس'، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(10) إبراهيم، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 14. ﴿من ذريّتي﴾ هكذا وردت بمخطوطتي: 'ق' و'ح'، وفي مخطوطة 'ع' جاءت هكذا: ﴿من ذريّاتهم﴾،وهي في 'الأنعام'(6): آ87، و'الرّعد'(13): آ23، و'غافر'(40): آ8.

(11) آل عمران، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 3. (12) البقرة، جزء من الآية: 178، ورقم السّورة: 2.

(13) البقرة، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 2.

(14) البقرة، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 2.

(15) هود، جزء من الآية: 82، ورقم السّورة: 11؛ والواقعة، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 56.

(16) يونس، جزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 10.

(17) النّساء، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 4.

(18) البقرة، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 2.

(19) البقرة، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 2.

(20) البقرة، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 2.

(21) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

أجل البعد للتّراخي. فلمّا عُدم القرب الموجب للإدغام، ع/٢١٣ والبعد الموجب للإظهار، أخفيا عندهنّ، فصارا لا مدغمين ولا مظهرين". وقال في 'جامع البيان'(1)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّحديد'(2) نحوه. وقال المهدويّ(3) في 'الشّرح'(4)، وابن مطرّف(5) في 'الإيضاح'، و'البديع' نحوه. قال الدّاني(6) في 'جامع البيان'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'المفصح': "والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام"(7). وقال في 'التّيسير': "والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، وهو عارٍ من التّشديد"(8). وقال في 'الموجز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين': "والإخفاء حال بين الإدغام والإظهار، ولا تشديد فيه، والغنّة معه باقية". وقال في 'إيجاز البيان': "والفرق بين الإخفاء والإدغام، أنّ الإخفاء لا تشديد فيه، لأنّه لا ينقلب الحرف فيه من جنس الثّاني؛ والمدغم مشدّد، لأنّه ينقلب فيه من جنس ما يدغم فيه". وقال ابن الباذش(9) في 'الإقناع': "ونصّ جميعهم على أنّه لا تشديد فيه، إلاّ الأهوازيّ(10) فإنّه كان يقول: كما أنّ المُظهر مخفّف، والمدغم مشدّد، فكذلك المخفيّ بين التّشديد والتّخفيف، إذ هو رتبة بين الإظهار والإدغام، وغلط من قال: المخفي مخفّف، وزعم أنّه خلاف لقول من مضى"، قال: "ولا أرى الأهوازي إلاّ واهما، لأنّ التّشديد إنّما وجب في الإدغام، لّما أرادوا أن يكون الرّفع بالمثلين واحدًا، ولا تماثل في الإخفاء"، قال: "ألا ترى أن مخرج النّون المخفاة غير مخارج هذه الحروف، الّتي تخفى النّون عندها، كما هي في الإظهار، كذلك فيجب أن يكون حكمها من التّخفيف حكم الإظهار، والله أعلم"(11). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(12) رضي الله عنه، في قول ابن الباذش: 'ولا أرى الأهوازي إلاّ واهما': "يقال له: ما ذكر هو خطأ لا محالة". قال الدّاني في 'جامع البيان': "ومخرج النّون والتّنوين مع هذه الحروف من الخيشوم، ولا حظ لهما معهنّ في الفم، لأنّه لا عمل

٤٤١

(1) و(7) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 128.

(2) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 245.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 58.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 44.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\260-261، بتحقيق قطامش.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

للّسان فيهما، كعمله فيهما مع ما يظهران عنده، وما يدغمان فيه بغنّة"(1). وقال في 'إيجاز البيان'، و'التّحديد'(2) نحوه. وقال ابن الباذش(3) في 'الإقناع' في ذكر الإخفاء: "ومخرج النّون والتّنوين من الخيشوم"(4). قال الدّاني(5) في 'إرشاد المتمسّكين': "وإخفاء النّون والتّنوين عند هذه الحروف مختلف، على قدر قربها منها وبعدها في المخرج، فما كان أقرب كان عنده أخفى، وما كان أبعد كان عنده أبين". وقال في 'جامع البيان'(6)، و'التّمهيد'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'المفصح'، و'التّحديد'(7) نحوه. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(8) رضي الله عنه: "ماذكره الدّاني من أنّ إخفاء النّون والتّنوين عند هذه الحروف، مختلف على قدر القرب والبعد، ليس بشيء، لا فرق بين الإخفاء في جميع الأحوال من القرب والبعد". وقال ابن الباذش في 'الإقناع'، بعد ما ذكر الإخفاء في هذه الحروف: "وللقرّاء بعْدُ في تمكينه أنحاء، فمنهم من يفرط في التّمكين، ومنهم ع/٢١٤ من يقصر فيه"، قال: "وكان أبو القاسم شيخنا رحمه الله ـ يعني خلف بن إبراهيم الحصّار(9) المقرئ ـ ينكر الإفراط فيه إنكارًا شديدًا"(10). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: "قوله: 'فمنهم من يفرط في التّمكين'، هذا خطأ لا شك فيه، وما كان شيخه أبو القاسم يفعل هو الصّواب". وقال شيخنا رحمه الله: "وأمّا من يقول : ح/١٤٢ إنّه يتعمّد مدّ الغنّة عند الحروف الّتي تخفى عندها النّون، حتى يحدث مدًّا في الغنة، فذلك مخطئ". قال ابن الباذش في 'الإقناع': " فأمّا الإظهار عند هذه الحروف، فقد قال أبو عثمان المازني(11): إنّه لحن"(12).

الإعراب:

وقلبوهما: فعل ماض وفاعل ومفعول. لحرف: متعلّق بـ'قلبوهما'. الباء: مضاف إليه. ميما: مفعول ثان لـ'قلبوهما'، و'قَلَبَ' تتعدّى لمفعول واحد، وعدّاها هنا لمفعولين، لأنّه ضمّنها معنى 'صيّر'، والله أعلم. وقالوا: فعل ماض وفاعل. بعد: ظرف زمان مبني على الضمّ، لانقطاعه عن الإضافة، والعامل فيه 'وقالوا'. بالإخفاء: متعلّق بـ'قالوا'. ثمّ قال:

(1) و(6) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 128.

(2) و(7) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 245.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) و(12) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\260، بتحقيق قطامش.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 106 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\259، بتحقيق قطامش.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 155 من قسم التحقيق.

[144] وَتُظْهَرُ النُّونُ لِوَاوٍ أَوْ يَا **** فِي نَحْوِ قِنْوَانٍ وَنَحْوِ الدُّنْيَا

[145] خِيفَةَ أَنْ يُشْبِهَ فِي إِدْغَامِهِ **** مَا أَصْلُهُ التَّضْعِيفُ فِي الْتِزَامِهِ

ثبت في رواية الحضرمي(1) و المكناسي(2): 'في إدغامه' بفي الجرّ، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم؛ وفي رواية البلفيقي(3): 'بادّغامه' بباء الجرّ، ومعناهما واحد، لأنّ الباء ظرفية. وثبت في رواية الحضرمي و البلفيقي: 'في التزامه' بالفاء، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم؛ وفي رواية المكناسي 'لالتزامه' باللاّم، وهي الأوْلى، لأنّ اللاّم متفق عليها للتعليل. فأخبر أنّ النّون تظهر عند الواو والياء، إذا كانتا في كلمة واحدة، دلّ على ذلك المثال الّذي مثّل به وهو: ﴿قنوان﴾(4) و﴿الدّنيا﴾(5)، وكذلك ﴿صنوان﴾(6) و﴿بنيان﴾(7)، ولا زائد على هذه الأربعة في القرآن، وهذا من تمام حكم الإدغام الّذي تقدّم ذكره. ومراده أنّ إدغام النّون في أحرف 'لم يرو'، لا يكون إلا إذا كانت النّون في كلمة، وأحد تلك الأحرف في كلمة أخرى، فإن كان النّون معهنّ في كلمة واحدة، فلا سبيل إلى الإدغام. قال الدّاني(8) في 'التّحديد': "وكلّ القرّاء مجمعون على إظهار النّون، إذا اتّصلت بالواو والياء في كلمة"(9). وقال ابن غلبون(10) في 'التّذكرة': "فإنّها ظاهرة معهما بإجماع"(11). وإنّما اقتصر النّاظم على ذكر الواو والياء دون غيرهما من أحرف 'لم يرو'، لأنّه لم يقع في القرآن منهنّ مع النّون في كلمة واحدة غيرهما. قال ابن الباذش(12) في 'الإقناع': "وأمّا ﴿عمّ يتساءلون﴾(13) و﴿ممّ خلق﴾(14) فكلمتان، والأصل 'عنْ مَا' و'منْ مَا'، وكذلك ما كان نحوه"(15).

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(4) الأنعام، جزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 6.

(5) البقرة، جزء من الآية: 85، ورقم السّورة: 2.

(6) الرّعد، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 13.

(7) الصفّ، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 61.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 242.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: ، ص: من قسم التحقيق.

(11) انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 1\188.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) النّبأ، الآية: 1، ورقم السّورة: 78.

(14) الطّارق، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 86. (15) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\248، بتحقيق قطامش.

وقال ابن سفيان(1) في 'الهادي'، وابن شريح(2) في 'الكافي'(3) نحوه. وقوله:

خِيفَـةَ أَنْ يُشْبِـهَ فِي إِدْغَامِـهِ ع/٢١٥ **** مَا أَصْلُهُ التَّـضْعِيفُ........

هذا تعليل لإظهار النّون، إذا كانت مع الواو أو الياء في كلمة، أي خيفة أن يشبه ذلك النّوع المدغم في حال إدغامه، نوعا آخر أصله التّضعيف، وهو التّكرار؛ وبيان ذلك، أنّك لو أدغمت ﴿قنْوان﴾(4)، فقلت فيه 'قِوّان'، وكذلك ﴿دنْيا﴾(5)، فقلت فيها(6) 'دُيًّا'، لوقع اللّبس كما ذكر، فلا يُدْرى هل ذلك مضاعف في الأصل، أو ممّا أدغمت نونه.

وقوله: 'لالتزامه': أي لالتزام الإدغام، بسبب أنّ الواو والياء لا يمكن انفصالهما من النّون، لكونهما معها في كلمة واحدة. وهذا التّعليل ذكره الدّاني(7) في 'جامع البيان'(8)، و'الاقتصاد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'المفصح'، و'التّحديد'(9)، و'المنبّهة'(10)، ومكيّ(11) في 'الكشف'(12)، وابن سفيان في 'الهادي'، والمهدويّ(13) في 'الشّرح'(14)، وابن شريح في 'الكافي'(15)، وابن مطرّف(16) في 'الإيضاح' و'البديع'، وابن مهلّب(17) في 'التّبيين'، وابن الباذش(18) في 'الإقناع'(19)،

(1) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 110 قسم التحقيق. (2) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 78 قسم التحقيق.

(3) انظر 'الكافي' لابن شريح: 29. (4) الأنعام، جزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 6.

(5) ورد لفظ ﴿الدنيا﴾ في القرآن، في مواضع منها موضع بالبقرة، كجزء من الآية: 85، ورقم السّورة: 2.

(6) في مخطوطتي 'ح' و'ق' ورد لفظ: 'فيه' بدل لفظ 'فيها'.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 128. (9) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 242-243.

(10) يقول الدّاني في 'المنبّهة': (385\2)

وَالنُّونُ إِنْ لَمْ تَنْفَصِلْ وَاتَّصَلَتْ **** بِبَعْضِ هَذِهِ الْحُرُوفِ بُيِّنَتْ

خِيفَةَ أَنْ يَلْتَبِسَ الْمُخَفَّفْ **** بِنَاؤُهُ بِبِنْيَةِ الْمُضَعَّفْ

وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ: الْبُنْيَانْ **** وَمِثْلُهُ: الصِّنْوَانُ وَالْقِنْوَانْ

(11) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق. (12) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 164-165.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 59.

(15) انظر 'الكافي' لابن شريح: 29.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(19) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 249\1، بتحقيق قطامش.

وابن غزوان(1) في أرجوزته. وقال الحصريّ(2) في قصيدته:

وَمَا يَتَغَيَّرْ لِادِّغَامِ بِنَاؤُهُ **** فَلاَ بُدَّ مِنْ إِظْهَارِهَا فِيهِ لِلْعُذْرِ(3)

وقال الشّاطبي(4) في قصيدته:

وَعِنْدَهُمَا لِلْكُلِّ أُظْهِرْ بِكِلْمَةٍ **** مَخَافَةَ اشْتِبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَلاَ(5)

أي عند الواو والياء. قال ابن الباذش(6) في 'الإقناع': "ولم تجئ النّون السّاكنة بعدها ميم، في كلمة في القرآن، وقد جاء في الكلام، فما خيف فيه الالتباس بالمضاعف أُظْهر، وذلك أن تكون النّون أصلا، نحو: 'شاة زَنْمَاء'(7)، و'غَنَم زُنْم'، وما أُمِن فيه ذلك أدغم، ح/١٤٣ وذلك أن تكون زائدة، نحو: اِمَّحى، واهرَمّع يَهْرمّع والْهَرَمَّع(8)"، قال: "وكذلك قال سيبويه(9): لو بنيْت 'اِنْفَعل' من الوَجَل، لقلت: 'اِوّجَلَ'، فهذا كلّه لا يلتبس بالمضاعَف، لأنّه ليس في المضاعف هذه الأمثلة"(10). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(11) رضي الله عنه: "ولم تقع النّون مع اللاّم، ولا مع الرّاء، في كلمة في كلام العرب، نصّ على ذلك سيبويه"(12). قال مكيّ(13) في 'الكشف': "ولو وقعت النّون السّاكنة قبل الرّاء واللاّم في كلمة، لكانت مُظْهرة"، قال: "وعلّة ذلك أنّك لو أدغمت لالتبس بالمضاعف؛ ألا ترى أنّك لو بنيت مثال 'فَنْعَل' من 'عَلِمَ'، لقلت: 'عَنْلَمَ' بنون ظاهرة، ولو أدغمت لقلت: 'عَلَّمَ'، فيلتبس بـ'فَعَّل، فلا يُدْرى هل هو 'فَنْعَل' أوْ 'فَعَّل'؛ وكذلك لو بنيت مثال 'فَنْعَلَ' من 'شَرَكَ'، لقلت: 'شَنْرَكَ' بنون ظاهرة، ولو أدغمته لقلت: 'شَرَّكَ'، فتلتبس بفَعَّل، فلا يُدْرى هل هو 'فَنْعَل' أوْ 'فَعَّل'"(14).

٤٤٥

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 126 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(3) القصيدة 'الحصرية': الورقة: 36، البيت: 122. وورد في 'شرح المنتوري': 'وما يتغيّر لادّغام بنائه'.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(5) 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 101.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) زنماء: مقطوعة الزّنمة، شيء من أذنها، والأزنم: الجذع: وهو ما أوفى سنة من الضّأن. 'القاموس المحيط': (زنم).

(8) الهرمّع: السريع البكاء، واهرمّع في منطقه: انهمك وأكثر، واهرمّع إليه: تباكى. 'القاموس المحيط': مادة (هرمع).

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\248، بتحقيق قطامش.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\455-456.

(13) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 6، ص: 31 قسم التحقيق. (14) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\162.

الإعراب: وتظهر: فعل مضارع مبني للمفعول. النّون: مفعول لم يسمّ فاعله. لواو: متعلّق بـ'تُظْهر'. أو يا: معطوف عليه، وحذف الهمزة ضرورة، و'أَوْ' للتّنويع. في نحو: متعلّق بـ'تظهر'. قنوان: مضاف إليه. ونحو: معطوف على 'نحو' المتقدّم. الدّنيا: مضاف إليه. ع/٢١٦ خيفةَ: مفعول من أجله، والعامل فيه 'تُظْهر'. أن: حرف نصب. يشبه: فعل مضارع منصوب بـ'أن'، والفاعل مضمر يعود على 'اللّفظ'، الّذي فيه الواو والياء مع النّون، و'أنْ' وما بعدها في موضع خفض بـ'خيفة'، والتقدير: خيفةَ شَبَهِهِ. في ادّغامه أو بادّغامه: متعلّق بـ'يُشْبه'، والهاء عائدة على فاعل 'يشبه'. ما: مفعول. أصلُهُ: مبتدأ، أو مضاف إليه، والهاء عائدة على 'ما'. التّضعيف: خبره، والجملة صلة 'ما'. لالتزامه: متعلّق بـ'يُشبه'، والهاء عائدة على 'ادّغام'. وعلى رواية 'في التزامه': 'في' للتّعليل على من يقول بذلك، فالرّوايتان على هذا بمعنى واحدٍ، وقد نصّ ابن مالك(1) في التّسهيل، أنّ 'في' تكون للتّعليل، وقال في الشّرح: "والّتي للتّعليل كقوله تعالى: ﴿لولا كتاب من الله سبق، لمسّكم فيما أخذتم عذاب عظيم﴾(2) ، وكقوله تعالى: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدّنيا والآخرة، لمسّكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم﴾(3) وكقوله [سبحانه]: ﴿فذلكنّ الّذي لمتنّني فيه﴾(4)، وكقوله صلّى الله عليه وسلّم: عذّبت امرأة في هرّة حبستها"(5)، قال:" ومنه قول الشّاعر:

فَلَيْتَ رِجَالاً فِيكِ قَدْ نَذَرُوا دَمِي **** وَهَمُّوا بِقَتْلِي يَا بُثَيْنَ لَقُونِي"(6).

[ثمّ قال](7):

[146] الْقَوْلُ فِي الْمَفْتُوحِ وَالْمُمَالِ **** وَشَرْحِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَقْوَالِ

٤٤٦

(1) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 55 قسم التحقيق.

(2) الأنفال، جزء من الآية: 68، رقم السّورة: 8.

(3) النّور، الآية: 14، ورقم السّورة: 24. (4) يوسف، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 12.

(5) والحديث بتمامه كما رواه البخاري عن عبد الله بن عمر من قول رسول الله (ص): "عذّبت امرأة في هرّة حبستها حتّى ماتت جوعا، فدخلت فيها النّار، قال: فقال ـ والله أعلم ـ: لا أنت أطعمتها ولا سقيتها حين حبستيها، ولا أنت أرسلتها فأكلت من خشاش الأرض". والخشاش: حشرات الأرض وهوامّها. انظر 'صحيح البخاري'، كتاب المساقاة، باب فضل سقي الماء: 3\77، وكتاب بدء الخلق، باب منه: 4\152؛ ورواه مسلم في كتاب البرّ والصّلة والآداب من 'الجامع الصحيح'، باب تحريم تعذيب الهرّة ونحوها من الحيوان الذي لايؤذي: 8\35، وفي كتاب قتل الحيّات وغيرها، باب تحريم قتل الهرّة: 7\43- 44؛ وأحمد في مسنده: 2\261 و3\318، وابن ماجة عن أبي هريرة، في كتاب الزّهد، باب ذكر التّوبة: 2\152؛ والدارمي في كتاب الرّقاق من سننه، باب دخلت امرأة النّار في هرّة: 2\331؛ والنّسائي في كتاب الكسوف من سننه: 3\139، ورقمه: 1465 و1479 بترقيم العالمية.

(6) البيت من بحر الطويل، وهو لجميل بثينة. انظر ديوانه: 102، بتقديم إبراهيم حزيني، ط. المكتبة الثقافية ببيروت.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ع'، ومثبت في مخطوطتي: 'ق' و'ح'.

أخبر النّاظم في هذه التّرجمة، أنّه يتكلّم في المفتوح والممال، يريد من الأسماء والأفعال وفواتح السّور، على ما يتبيّن بعد هذا إن شاء ا الله. قال الدّاني(1) في 'المُوضِح': "الفتح والإمالة، لغتان مشهورتان مستعملتان، فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب، الّذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامّة أهل نجد(2)، من تميم(3) وأسد(4) وقيس(5)". وذكر في 'المُوضِح' بالإسناد إلى أبي بكر بن أبي شيبة(6) قال: "حدّثنا وكيع(7) قال: حدثنا الأعمش(8)، عن إبراهيم ـ يريد النّخعي(9) ـ قال: كانوا يرون أنّ الألف والياء في القراءة سواء". يعني بالألف والياء التفخيم والإمالة. قال الدّاني: "فدلّ ذلك دلالة قاطعة على تساوي اللّغتين، وأنّهما عند كلّ

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) نجد: هو اسم للأرض العريضة التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشّام. انظر 'معجم البلدان': 262\5.

(3) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 9، ص: 154 من قسم التحقيق.

(4) أسد: هي قبيلة عربية تنتسب إلى جدّ جاهليّ هو أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس، من مضر، وكانت بلادهم في نجد ثم تفرقوا وتكاثروا في شمال شبه الجزيرة العربية. انظر 'سبائك الذّهب': 77، و'جمهرة الأنساب': 435.

(5) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 3، ص: 262 من قسم التحقيق.

(6) هو عبد ا الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، أبو بكر بن أبي شيبة العبسي الكوفي الحافظ، روى عن شريك وابن المبارك وابن عيينة، وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجة'، توفي سنة: 235 هـ، ومن مصنفاته: 'المسند' و'الأحكام' و'التاريخ'. انظر 'البداية والنهاية': 315\10، و'تاريخ بغداد': 66\10، و'تذكرة الحفاظ': 432\2، و'خلاصة تذهيب الكمال': 179، و'شذرات الذهب': 85\2، و'طبقات المفسّرين': للداودي: 252\1-253، و'العبر' للذهبي: 461\1، و'طبقات الحفاظ': 189، و'الفهرست' لابن النديم: 229، و'النّجوم الزاهرة': 282\2.

(7) هو وكيع بن الجراح بن مليح، أبو سفيان الرؤاسي الكوفي الحافظ، روى عن أبيه وعن حماد بن سلمة وسفيان الثوري والأوزاعي، وروى عنه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن معين، مات سنة: 196 هـ. والرّؤاسي: نسبة إلى رؤاس من قيس عَيلان. انظر 'تهذيب الأسماء واللّغات': 144\2، و'خلاصة تذهيب الكمال': 356، و'شذرات الذهب': 349\1، و'طبقات ابن سعد': 275\6، و'ميزان الاعتدال': 335\4، و'طبقات الحفاظ': 127، و'تاريخ بغداد': 466\13، و'تذكرة الحفاظ': 306\1.

(8) هو سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الأسدي الكاهلي الكوفي، ولد سنة: 61 هـ، قرأ على يحيى بن وثاب وزيد بن وهب وزر بن حبيش، وقرأ عليه حمزة الزيات وغيره، وروى الحديث عن جلّة، وتوفي سنة: 148 هـ. انظر 'تاريخ بغداد': 3\9، و'تذكرة الحفاظ': 154\1، و'خلاصة تذهيب الكمال': 131، و'شذرات الذهب': 220\1، و'طبقات ابن سعد': 342\6، و'غاية النهاية': 315\1، و'معرفة القراء': 94\1-96، و'وفيات الأعيان': 213\1.

(9) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النّخعي الكوفيّ، فقيه أهل الكوفة ومفتيها، وكان يلقّب بصيرفيّ الحديث، قال عنه الشعبي: "ما ترك بعده أعلم منه"، وقد كان موته سنة: 96 هـ. انظر في ترجمته: 'تذكرة الحفاظ': 73\1، و'تهذيب التهذيب': 177\1، و'خلاصة تذهيب الكمال': 20، و'طبقات الشيرازي': 82، و'شذرات الذهب': 111\1، و'طبقات ابن سعد': 188\6، و'اللّباب': 220\3، و'طبقات الحفاظ': 29-30.

الصّحابة، في الفشوّ والاستعمال سواء". قلت: ومعنى الفتح، أن تُخْرِجَ الألف من مخرجها من غير أن تُشْرِبَها صوت الياء، ولا صوت الواو. وكذلك الفتحة، من غير أن تشربها صوت الكسرة، ولا صوت الضّمة. ومعنى الإمالة، أن تشرب الألف صوت الياء، والفتحة صوت الكسرة، والضمّة صوت الكسرة. قال الفارسيّ(1) في 'الإيضاح': "الإمالة قُصِد بها أن يتناسب الصّوت بمكانها، فيتشابه ولا يتباين، وهو أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة، فيُميل الألف نحو الياء فيقاربُها". وقال الدّاني(2) في 'المُوضِح': ع/٢١٧ "وإنّما عدل عنه ـ أي عن الفتح ـ من اختار الإمالة من القرّاء والعرب، رغبة في أن يتناسب الصّوت بمكانها ولا يختلف، فيَخِفّ على اللّسان، ويسهل في النّطق؛ ح/١٤٤ فلذلك نحا بالفتحة نحو الكسرة، فمالت الألف الّتي بعدها نحو الياء، ولابدّ في الألف الممالة من هذا، وذلك أنّها صوت لا معتمد لها في الفم، فلا تكون أبدا إلاّ تابعة للحركة الّتي قبلها تدبرُها؛ فلذلك إذا أُريد تقريبها من الياء بالإمالة، تخفيفا وتسهيلا، لزم أن تَـقْرُبَ الفتحة الّتي قبلها من الكسرة، إذ الكسرة من الياء، فتقوى بذلك على إمالة الألف بعدها". وقال ابن عتيق(3) في 'الموجز': "الإمالة حكمها أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء". وقال ابن الباذش(4) في 'الإقناع': "معنى الإمالة أن تنتحي بالفتحة نحو الكسرة انتحاءً خفيفا(5)، كأنّه واسطة بين الفتحة والكسرة، فتَمِيل الألفُ من أجل ذلك نحو الياء، ولا تستعلي كما كانت تستعلي قبل إمالتك الفتحة قبلها نحو الكسرة، والغرض بها أن يتشابه الصّوت بمكانها ولا يتباين"(6). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(7) رضي الله عنه: "في قول ابن الباذش: 'معنى الإمالة أن تنتحي بالفتحة نحو الكسرة': "إنما قدم ذكر الفتحة، لأنّ الألف لا تتأتّى إمالتها، إلاّ بإمالة الفتحة قبلها"؛ وفي قوله: 'ولا تستعلي كما كانت تستعلي قبل إمالتك الفتحة'، يريد الألف؛ وفي قوله: 'والغرض بها أن يتشابه الصوت بمكانها ولا يتباين'، يقال له: ذلك مخصوص بالإمالة للمناسبة، كإمالة 'عابد' و'النّار'، لـمّا كانت الألف مستعلية والكسرة بعدها منسفلة، لأنّها مأخوذة من الياء، والياء منسفلة، تنافر الصّوت، فأشربوا صوت الألف صوت الياء، ليتناسب الصّوت ولا يتباين. وأمّا الإمالة للإشعار

٤٤٨

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 181 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) في 'ع': خفيّا، وفي 'ح' و'ق': خفيفا، وهو الصحيح.

(6) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\268، بتحقيق قطامش.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

فليس ذلك كذلك، إنّما أمالوها ليَدلّوا بذلك على أنّ أصلها الياء". قلت: ماذكره شيخنا(1) ـ رحمه الله ـ في كلام ابن الباذش(2) في إمالة الألف، هو بعينه يقال في كلام الفارسيّ(3)، والدّاني(4) في إمالتها. قال ابن أبي الأحوص(5) في 'التّرشيد'(6): "والإمالة على ضربين: شديدة: وهي المسمّاة بمحضة، وخالصة وكبرى؛ وضعيفة: وهي المسمّاة غير محضة، وبين اللّفظين، وبين بين، وغير خالصة، وصغرى". قلت: ويعبّر أيضا عن الإمالة المحضة بالإضجاع، والبطح، والكسر، والياء، وإشمام الكسر؛ وعن الإمالة بين بين بالإمالة اللّطيفة، وبين الإمالة والفتح، وبين الفتح والكسر، والتّقليل، والتّوسّط، والوسط، والتّرقيق. قال الدّاني في 'المُوضِح': "والفتح عند علمائنا الأصل، والإمالة فرع داخل عليه." قال الشريشيّ(7) في 'الشّرح': "والدّليل على ذلك، العموم والخصوص، والافتقار وعدم الافتقار؛ فأمّا العموم والخصوص، فإنّك تقول: كلّ ممال يجوز فتحه، وليس كلّ مفتوح تجوز إمالته؛ وأمّا الافتقار وعدم الافتقار، فإنّ الفتح ع/٢١٨ لا يفتقر إلى سبب، والإمالة تفتقر إلى سبب"(8). قال ابن الباذش في 'الإقناع': "وللإمالة أسباب توجبها، قد حصرها أبو بكر بن السرّاج(9)، في أصوله، وفيما نقله أبو عليّ(10) عنه، إلى ستّة أسباب وهي: كسرة تكون قبل الألف أو بعدها، وياء وألف منقلبة عن الياء، وألف مشبّهة بالألف المنقلبة عن الياء، وكسرة تعرض في بعض الأحوال، وإمالة لإمالة"(11). وذكر ابن عبد الوهّاب(12) في 'المفتاح' هذه الأسباب السّتّة.

---

(1) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) هو الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز ابن أبي الأحوص، أبو علي الحيّاني الأندلسي الحافظ القاضي، المعروف بابن النّاظر، قرأ على أبي محمد ابن الكوّاب وأبي الحسن ابن الدبّاج، وأخذ عن محمد بن محمد بن وضّاح ويزيد بن وهب الفهري، وأخذ عنه أبو حيان الأندلسي، وعلي القيجاطي وعبد الواحد المالقي، عبد الله الغسّاني، توفي في حدود سنة: 680 هـ، وله 'الترشيد' في علم التجويد. انظر طبقات المفسّرين' للدّاودي: 1\153-155، و'غاية النهاية': 1\242-243 ، و'فهرسة المنتوري': 25، و'معرفة القراء': 2\723- 724 (ترجمة أبي حيان).

(6) هو كتاب 'الترشيد في ملاك الإتقان والتجويد' لابن أبي الأحوص، وقد ذكره المنتوري في 'فهرسته': 25.

(7) اُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(8) انظر 'القصد النافع' للخرّاز: 464.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 86 من قسم التحقيق.

(10) هو أبو عليّ الفارسي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\268-269، و'الأصول في النّحو' لابن السرّاج: 3\160-163.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

قال ابن الباذش(1) في 'الإقناع'(2): "فهذه هي الأسباب الموجبة للإمالة، ما لم تمنع من ذلك الحروف المستعلية، أو الرّاء غير المكسورة"، قال: "قال لي أبي(3) رضي الله عنه: وهذه الأسباب منفكّة من كلام سيبويه(4)"(5). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(6) رضي الله عنه: "قول ابن الباذش: 'وللإمالة أسباب توجبها'، معناه تنشأ عنها، ولا يؤخذ من ذلك أنّ الأسباب إذا وجدت وجبت الإمالة، بل الإمالة على الجوَاز؛ وقوله: 'وهي كسرة تكون قبل الألف'، مثاله: ﴿ضِعَافا﴾(7)؛ وقوله: 'أو بعدها'، مثاله: ﴿عابد﴾(8)، و﴿النّار﴾(9)، و﴿ءاذانهم﴾(10)؛ وقوله: 'وياء' مثاله: 'شيبان' و'السّيَلان'؛ وقوله: 'وألف [منقلبة عن ياء'، مثاله: ﴿رمى﴾(11)، و﴿قضى﴾(12)؛ وقوله: 'وألف](13) مشبّهة بالألف المنقلبة عن الياء'، وذلك ح/١٤٥ ألف التأنيث، مثل: ﴿الموتى﴾(14) و﴿الأنثى﴾(15)؛ وقوله: 'وكسرة تعرض في بعض الأحوال'، مثاله: إمالة ﴿جاء﴾(16)، و﴿خاف﴾(17)، لأنّك تقول: 'جئت' و'خفت'؛ وقوله: 'وإمالة لإمالة'، مثاله: إمالة الرّاء من ﴿رأى﴾(18)، وإمالة الألف الأولى من: ﴿تراأى الجمعان﴾(19)، وإمالة النّون من

٤٥٠

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\269، بتحقيق قطامش.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 2\260-261.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) النّساء، جزء من الآية: 9 ، ورقم السّورة: 4.

(8) الكافرون، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 109.

(9) البقرة، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 2.

(10) البقرة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 2.

(11) الأنفال، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 8.

(12) البقرة، جزء من الآية: 117، ورقم السّورة: 2.

(13) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(14) البقرة، جزء من الآية: 73، ورقم السّورة: 2.

(15) البقرة، جزء من الآية: 178، ورقم السّورة: 2؛ والنّجم، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 53.

(16) النّساء، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 4.

(17) البقرة، جزء من الآية: 182، ورقم السّورة: 2.

(18) الأنعام، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 6.

(19) الشّعراء، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 26.

﴿ونئا﴾(1)؛ وقوله: 'ما لم يمنع من ذلك الحروف المستعلية، أو الرّاء غير المكسورة'، ليس ذلك في الأسباب كلّها، وإنّما يتصوّر ذلك في إمالة المناسبة، مثال ذلك: ﴿عابد﴾(2) تميل الألف لكسرة الباء، فإن قلت: 'فاقر'(3)، فلا تميل الألف لأجل القاف بعدها، وتقول: ﴿ظالم﴾(4) فلا تميل الألف لأجل الظّاء، وتقول: 'حمار'(5) بخفض الرّاء، فتميل الألف ثم تقول: 'حمارًا' أو 'حمارٌ' بالنّصب أو بالرّفع، فتفتحُ الألف". قلت: قول شيخنا(6) - رحمه الله - في تفسير أسباب الإمالة السّتّة مختصر، فلذلك ذكرته، وتركت تفسير ابن الباذش(7) لها.

واعلم أنّ الأسباب الّتي تنشأ عنها الإمالة، كلّها موجودة في قراءة ورش(8)، إلاّ ما تعرض فيه الكسرة في بعض الأحوال، نحو إمالة ﴿جاء﴾(9) و﴿شاء﴾(10)، لقولهم: 'جئت' و'شئت'، فلم يمل ذلك، و لم يمل الألف للكسرة قبلها، نحو قوله [تعالى]: ﴿ضِعافا﴾(11)؛ وأمال الفتحة للكسرة قبلها والياء، نحو: ﴿شاكرا﴾(12) و﴿خبيرا﴾(13) و﴿الخير﴾(14)، وما أشبه ذلك، وكذلك الضمّة نحو: ﴿يبشّر﴾(15) و﴿بصير﴾(16) و﴿خير﴾(17)، وما أشبه ذلك، وسيأتي ذكر ذلك في موضعه إن شاء الله. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله [القيجاطي](18) رحمه الله: "واعلم أنّ حقيقة الإمالة في

٤٥١

(1) الإسراء، حزء من الآية: 83، ورقم السّورة: 17؛ وفصّلت، حزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 41.

(2) الكافرون، حزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 109.

(3) وردت في القرآن بلفظ ﴿فاقرة﴾: حزء من الآية: 25، من سورة القيامة، ورقمها: 75.

(4) ورد لفظ ﴿ظالم﴾ في القرآن: في الكهف (18)، حزء من الآية: 35؛ وفي فاطر (35)، حزء من الآية: 32.

(5) ورد هذا اللّفظ في القرآن معرّفا هكذا: ﴿الحمار﴾ في سورة الجمعة ورقمها: 62، كجزء من الآية: 5 منها.

(6) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) النّساء، حزء من الآية: 43 ، ورقم السّورة: 4.

(10) البقرة، حزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(11) النّساء، حزء من الآية: 9 ، ورقم السّورة: 4.

(12) النّساء، حزء من الآية: 147، ورقم السّورة: 4.

(13) النّساء، حزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 4.

(14) آل عمران، حزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 3.

(15) الشّورى، حزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 42.

(16) البقرة، حزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 2.

(17) البقرة، حزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 2.

(18) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، وبدل لفظ الترحّم عقبه كما فيها، جاءت لفظة الترضّي في 'ق' و'ح'.

الألف، أن ينحى بها نحو الياء، إمّا لكونها مبْدلة ع/٢١٩ منهـا في نحـو: ﴿رمـى﴾(1)؛ أو لوقـوع الكسرة قبلها أو بعدها، أو الياء قبلهـا نحـو: 'هـذا عمـاد'(2)، و﴿عـالم﴾(3)، و'شـيبان'، وذلـك أنّ الألف إذا خرجت من موضعها، استعلت إلى الحنك الأعلى، فـإذا وقعـت الكسـرة قبلهـا أو بعدهـا، وهي منسفلة لأنّها من الياء، تنافر الصّوت بهما، لاستعلاء الألف وتسفّل الكسرة، فأرادوا أن يكـون العمل من وجه واحد، وذلك أخفّ عليهم، فمزجوا الألف بشيء من صوت الياء، ليزول عنها بعض ما فيها من الاستعلاء، فتتناسب حروف اللّفظ ولا تتنافر، فصارت الألـف بينهـا وبـين اليـاء، ليست بألف محضة ولا ياء محضة". قال شيخنا رحمه الله: "فإن قلت: لعـلّ المناسبة بـين الألـف والكسـرة أو الياء، وقعت بترقيق الألف، كما وقعت بترقيق الرّاء في نحو: ﴿شِرْعة﴾(4)"، قال: "فالجواب أنّ الـرّاء المفخّمة، مضارعة لحروف الاستعلاء، فكرهوا الخروج من تسفّل إلى تصعّد، فإذا رققوا الرّاء صـارت كسائر الحروف المنسفلة، وليست الألف كذلك في 'شيْبان'، و'عماد'، و'حمار'(5)، لأنّها رقيقة كما أنّ الياء رقيقة، فهي مثلها في الرّقـة، وليسـت مثلهـا في الانسـفال، فالتّنـافر الواقـع بينهمـا مـن جهـة الاستعلاء والانسفال، لا من جهة التفخيم والتّرقيق". قال شيخنا(6) رحمه الله: "فإذا تقرّر هذا، وهو أنّ الألف الممالة لها شائبتان، شائبة من الألف وشائبة من الياء، وجب أن تكون الفتحة قبلهـا مثلهـا، ليست بفتحة محضة، ولا كسرة محضة"، قال: "ولـمّا أميلت الفتحة مع الألف، أميلت أيضـا وحدهـا في قولهم: ﴿من الكبر﴾(7) و'من الضّرر'(8) و﴿بشرر﴾(9)، وما أشبه ذلك؛ ثمّ إنهم أجـروا الضمّـة مجرى الفتحة وحدها ومع الواو، وإن كانت الواو لا تمال بالقصد كما تمـال الألـف، وذلـك قولهـم: 'من السّمُر' و'السّرر'، و'شربت من المُـنْقُر'(10)، و'هـذا ابـنُ مذْعُـور'. فأمـالوا الضمّـة، فأشـربوها صوت الكسرة، ونـحوا بالواو بـعدها نـحو الياء، كما نـحوا بالكسرة نـحو الضمّـة، وبـالياء بعدهـا

(1) الأنفال، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 8.

(2) جاء مثل هذا اللّفظ في القرآن معرّفا: ﴿العماد﴾، في سورة الفجر ورقمها: 89، كجزء من الآية: 7 منها.

(3) ورد مثل هذا اللّفظ: ﴿عالم﴾ كثيرا في القرآن، ومنه في سورة الأنعام، كجزء من الآية: 73، ورقم السّورة: 6.

(4) المائدة، جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 5.

(5) ورد هذا اللّفظ في القرآن معرّفا هكذا: ﴿الحمار﴾ في سورة الجمعة ورقمها: 62، كجزء من الآية: 5 منها.

(6) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) قد وردت هذه العبارة في سورة مريم ورقمها: 19، كجزء من الآية: 8 منها.

(8) وقد ورد في القرآن مثل ذلك، في سورة النساء ورقمها: 4، كجزء من الآية: 95، ولكن بلفظ: ﴿أولي الضرر﴾.

(9) ورد مثل هذا اللفظ في كتاب الله، في 'المرسلات'، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(10) المنقر: الخشبة التي تُنْقر للشراب، جمع مناقير، ويطلق هذا اللفظ أيضا على الحوض، وعلى البئر الصغيرة الضيقة الرّأس في صلبة من الأرض، أو الكثيرة الماء. انظر 'القاموس المحيط': 438 مادة (نقر).

نحو الواو في: ﴿قيل﴾(1) و'بيع' و﴿سيء﴾(2)، وما أشبهها، فالحركة في تلك المواضع كلّها ليست بضمّة محضة، ولا كسرة محضة، والحرف بعدها في نحو: 'مذعور' و﴿قيل﴾ بين الواو والياء، إلا أنّ الأصل في 'مذعور': الواو أشربت صوت الياء، وفي 'قيل': الياء أشربت صوت الواو، ومآلهما إلى شيء واحد، صوت ممزوج من الواو والياء". قال شيخنا(3) رحمه الله: "فإذاتبيّنتَ حقيقة الألف الممالة، وحقيقة الحركة الممالة، أمكن ح/١٤٦ عندك أن تُجْريَ العرب عليهما حكم أصلهما، أو حكم الصّوت الّذي أشربته كلّ واحدة منهما، ولا سبيل لك إلى معرفة ذلك، إلاّ بالاستقراء من كلام العرب، فالرّاء السّاكنة مع الألف المحضة مفخّمة، وكذلك مع الفتحة والضمّة، ومرقّقة مع الياء ع/٢٢٠ والكسرة، فإذا قلت: ﴿من الاشرار﴾(4) و﴿بشرر﴾(5)، ووقفت بالسّكون ولم تمل ما قبلها فخّمت، وإن أملت الألف قبلها أوالفتحة رقّقت ولم يجز التفخيم، فقد صارت الألف الممالة في ﴿من الأشرار﴾، بمنزلة الياء في ﴿بشير﴾(6)، والفتحة الممالة في 'بشرَر'، كالكسرة في ﴿أشِر﴾(7)". قال رحمه الله: "وتقول: ﴿نرى﴾(8) و﴿رأى كوكبا﴾(9)، فتفخّم الرّاء فيهما مع إخلاص الفتحة إجماعا، وترقّقها مع إمالتها إجماعا، كما ترقّق الرّاء المكسورة في نحو: ﴿تجري﴾(10) و﴿يسري﴾(11)". قال رحمه الله: "وتقول: ﴿سيصلى﴾(12)، تفخّم اللاّم لورش(13) إن لم تمل فتحها، فإن أملته رقّقتها إجماعا، كما ترقّق اللاّم المكسورة في نحو: ﴿هو الّذي يصلّي عليكم﴾(14)". وقوله: 'وَشَرْحِ مَا فِيهِ مِنَ الأَقْوَالِ'، كان حقّه أن يقول: 'وشرح ما فيهما'، لأنّ

(1) ورد مثل هذا اللّفظ في 'البقرة'، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 2.

(2) ورد اللّفظ في 'هود'، في الآية: 77، ورقم السّورة: 11؛ وفي 'العنكبوت'، في الآية: 33، ورقم السّورة: 29.

(3) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سورة 'ص'، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 38.

(5) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(6) المائدة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 5.

(7) القمر، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 54.

(8) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

(9) الأنعام، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 6.

(10) البقرة، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 2.

(11) الفجر، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 89.

(12) المسد، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 111.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(14) الأحزاب، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 33.

مراده: في المفتوح والممال، لكن أفرده على معنى المذكور، كأنه قال: 'وشرح ما ذكر'، ومنه قولهم: 'هو أجمل الفتيان وأحسنه'، و'أكرم بنيه وأنبله'، حكى ذلك سيبويه(1)، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنّ لكم في الانعام لعبرة، نسقيكم مما في بطونه﴾(2).

الإعراب: القول: خبر مبتدأ محذوف، أي هذا القول. في المفتوح: متعلّق بـ'القول'. و'الممال' و'شرح': معطوفان. ما: مضاف إليه. فيه: متعلّق بمحذوف، لأنّه صلة لموصول، أي استقرّ فيه، والعائد على الصّلة الضّمير الذي يتحمّله المجرور. من الأقوال: متعلّق بـ'فيه'. ثمّ قال:

[147] أَمَـالَ وَرْشٌ مِـنْ ذَوَاتِ الْـيَـاءِ **** ذَا الـرَّاءِ فِي الأَفْـعَالِ وَالأَسْمَـاءِ

[148] نَحْوُ رَأَى بُشْرَى وَتَتْرَى وَاشْتَرَى **** وَيَـتَوَارَى وَالنَّـصَارَى وَالْـقُـرَى

أخبر أنّ ورشا(3) يميل كلّ ألف منقلبة عن ياء وقبلها راء، في اسم أو فعل، تليها أو مفصولة بالهمز، ولذلك قال: 'ذا الرّاء'، أي صاحب الرّاء. قال الدّاني(4) في 'إرشاد المتمسّكين': "فلا خلاف عن ورش أنّه يقرأ جميع ذلك بين اللّفظين". وقال في 'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' نحوه. وظاهر قول النّاظم، أنّ الإمالة محضة، وليس على ظاهره، وإنّما هي بين بين، وقد بيّن ذلك بعد هذا.

وقوله: 'نَحْوُ رَأَى بُشْرَى وَتَتْرَى وَاشْتَرَى'، جمع في هذه الأمثلة، بين ما أميل لانقلاب ألفه عن ياء، وذلك: ﴿رأى﴾(5)، و﴿اشترى﴾(6)، و﴿يتوارى﴾(7)، و﴿القرى﴾(8)؛ وبين ما أميل للشّبه به، وذلك: ﴿بشرى﴾(9)، و﴿تترى﴾(10)، و﴿النّصارى﴾(11). وبعض الأئمّة المصنّفين يطلقون على الجميع ذوات الياء، كما فعل النّاظم. قد ذكر ابن مجاهد(12) في 'السّبعة'(13) ذوات

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. وانظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\230.

(2) المومنون، جزء من الآية: 21 ، ورقم السّورة: 23.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) الأنعام، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 6.

(6) التّوبة، جزء من الآية: 111، ورقم السّورة: 9.

(7) النّحل، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 16.

(8) الأنعام، جزء من الآية: 131، ورقم السّورة: 6.

(9) آل عمران، جزء من الآية: 126، ورقم السّورة: 3.

(10) المومنون، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 23.

(11) البقرة، جزء من الآية: 113، ورقم السّورة: 2.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) انظر كتاب 'السبعة في القراءات' لابن مجاهد: 145.

اليـاء، ومثّلهـا بـ﴿الـهدى﴾(1)، و﴿العمـى﴾(2)، و﴿الـهوى﴾(3)، و﴿التّقـوى﴾(4)، و﴿استوى﴾(5)، و﴿أعطى﴾(6)، و﴿أدنى﴾(7)، و﴿عسى﴾(8)، و﴿الأنثى﴾(9). وذكـر ابـن أشته(10) في 'المحبّر' ذوات الياء، ومثّلها بـ﴿أعطى﴾(11)، و﴿اتقى﴾(12)، و﴿استوى﴾، و﴿أمات وأحيا﴾(13)، و﴿يحيى من حَيِيَ﴾(14)، و﴿أحياكم﴾(15)، و﴿موسى﴾(16)، و﴿عيسى﴾(17)، و﴿الحوايا﴾(18)، و﴿الخطايا﴾(19)، و﴿الرّؤيا﴾(20)، و﴿أعمى﴾(21). وذكـر الأدفـوي(22) فـي 'الإبانـة' ذوات اليـاء، ع/٢٢١ ومثّلهـا بـ﴿الـهدى﴾، و﴿العمـى﴾، و﴿استوى﴾، و﴿يحيى﴾(23)، و﴿عيسى﴾، و﴿موسى﴾، و﴿الأنثى﴾، و﴿لليسرى﴾(24)، و﴿للعسرى﴾(25).

٤٥٥ ______

(1) البقرة، جزء من الآية: 120، ورقم السّورة: 2.

(2) فصّلت، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 41.

(3) النّساء، جزء من الآية: 135، ورقم السّورة: 4.

(4) البقرة، جزء من الآية: 197، ورقم السّورة: 2.

(5) البقرة، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 2.

(6) النّجم، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 53.

(7) البقرة، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 2.

(8) النّساء، جزء من الآيتين: 84 و99، ورقم السّورة: 4.

(9) النّجم، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 53.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(11) و(12) اللّيل، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 92.

(13) النّجم، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 53. (14) الأنفال، جزء من الآية: 42، ورقم السّورة: 8.

(15) البقرة، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 2؛ والحجّ، جزء من الآية: 66، ورقم السّورة: 22.

(16) البقرة، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 2.

(17) البقرة، بعض آية: 87، ورقم السّورة: 2. وعيسى: هو عيسى بن مريم. انظر خبره في 'قصص الأنبياء': 654.

(18) الأنعام، جزء من الآية: 146، ورقم السّورة: 6.

(19) البقرة، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 2؛ والعنكبوت، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 29.

(20) الإسراء، جزء من الآية: 60، ورقم السّورة: 17. (21) الرّعد، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 13.

(22) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(23) مريم، جزء من الآيتين: 7 و12، ورقم السّورة: 19؛ والأنبياء، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 21. ويحيى: هو يحيى بن زكرياء بن برخيا، من ذريّة داود النبي (ع). انظر خبره في 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 638-653.

(24) الأعلى، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 87؛ واللّيل، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 92.

(25) اللّيل، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 92. كلمتي 'اليسرى' و'العسرى' وردتا في المخطوط هكذا، بدون دخول اللام عليهما، فعدّلناهما بما يطابق اللّفظ القرآني.

وذكر الدّاني(1) في 'التّعريف'(2) ذوات الياء، ومثّلها بـ﴿الهدى﴾(3)، و﴿العمى﴾(4)، و﴿كسالى﴾(5)، و﴿أُسارى﴾(6)، و﴿النّصارى﴾(7)، [و﴿ترى﴾](8)، و﴿نراها [في ضلال]﴾(9)، و﴿يتوارى﴾(10)؛ ووجه ذلك، أنّ ألف التأنيث قد ضارعت الألف المنقلبة عن الياء، في الإبدال منها في التّثنية والجمع، تقول: بشريان وبشريات، وما أشبه ذلك. وأمّا ﴿رأى﴾(11)، ففيه أيضا إمالة فتحة الرّاء، وهي الإمالة للإمالة(*)، أميلت فتحة الرّاء، لأجل إمالة فتحة الهمزة، التي أميلت لإمالة الألف، وكان حق النّاظم أن يبيّن إمالة فتحة الرّاء في ذلك، كما فعل غيره، ولكنّه لما ذكره مع أمثلة الرّاء، عُلِم أنّه يريد إمالة فتحة الرّاء وفتحة الهمزة معا. وقد نصّ على ذلك الدّاني، في 'جامع البيان'(12)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(13)، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(14)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'الموجز'، وكتاب ح/ ١٤٧ 'رواية ورش من طريق المصريّين'، وكتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش'، و'التّهذيب'. وقال في 'التّلخيص': "فهذا أيضا لا خلاف عنه فيه، أنّ الرّاء والهمزة وما بعدهما ممال بين بين". وقال في 'إيجاز البيان': "فلا أعلم أيضا خلافا عنه، في إمالة الهمزة وما بعدها بين اللّفظين، ثمّ تتبع(15) الرّاء الهمزة، فتكون أيضا بين اللّفظين، ليكون العلاج بالكلمة كلّها، من جهة واحدة".وقال في 'الإبانة': "وقد جاء بترقيق فتحة الرّاء في: ﴿رأى كوكبا﴾(16) وبابه، إسماعيل النحّاس(17)، عن أبي يعقوب(18) وعبد الصّمد(19)، في كتاب 'الأداء' له". وقال الشّاطبي(20) في قصيدته:

٤٥٦

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الدّاني: 68.

(3) البقرة، جزء من الآية: 120، ورقم السّورة: 2.

(5) النّساء، جزء من الآية: 142، ورقم السّورة: 4؛ والتّوبة، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 9.

(6) البقرة، جزء من الآية: 85، ورقم السّورة: 2.

(7) البقرة، جزء من الآية: 113، ورقم السّورة: 2.

(8) المائدة، جزء من الآيتين: 80 و83، ورقم السّورة: 5. ومابين المعقوفين إضافة من 'التعريف' للداني.

(9) يوسف، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 12. ومابين المعقوفين إضافة من 'التعريف' للداني.

(10) النّحل، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 16.

(*) انظر الإمالة لأجل الإمالة في 'الكشف': 1\170.

(11) و(16) الأنعام، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 6.

(12) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 130.

(13) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 51-52.

(14) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الدّاني: 74.

(15) في مخطوطتي 'ح' و'ق': نتبع

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(20) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

.... **** ....وَعَنْ عُثْمَانَ فِي فَكُلٌّ قَــلاَ(1)

قال الـدّاني(2) في 'الإبانـة': "والعلّة في إمالة فتحة الرّاء والهمزة جميعا في هذه المواضع، أنّ الألف الّتي بعد الهمزة، لـمّا كانت منقلبة من ياء، إذ كان هذا الفعل من الرّؤية، أمال فتحة الهمـزة قبلهـا قليـلا، لتميل تلك الألف يسيرا، دلالة على أصلها، ثم أتبع الهمزة الرّاء، ليكون العلاج بهذه الكلم من جهـة واحدة، طلبا للخفّة"، قال: "والعرب تقول: 'رِغِيف' و'ضِعِيـف'، فيكسـرون الـرّاء والضّـاد لكسـرة الغين والعين، لما ذكرنا"، قال: "ولم يُمل ورش(3) من الرّاءات المبتدآت غير هذه الرّاء، في هذه الكلم لا غير، لما عرّفتك من الإتْباع". وقـال في 'الـمُوضِح': "وقـد حكـى الفـرّاء(4) والأخفـش(5)، عـن العرب أنّها تميل الرّاء من ﴿رمى﴾(6)، إتْباعا لإمالة الميم الممالة من أجل الياء المنقلبة ألفـا". ثـمّ ذكـر عن الأخفش أنّه قال: "قد يميل قوم الشّيء للإمالة الّتي تكون بعـده، يقولـون: ﴿رأى﴾(7)، فيميلـون الهمزة لإمالة الألف، ويميلون الرّاء لإمالة الهمزة". قال في 'الإبانـة': "فـإن قـال قـائل: فـالرّاء في قولـه [تعالى] في 'الأنفال': ﴿تراءت الفئتان﴾(8)، وفي 'الشّعراء': ﴿فلمّـا تـراءى الجمعـان﴾(9)، لِـمَ لَـمْ يُمل فتحتها فيهما كما أميلت في قوله [تعالى]: ﴿ترى أعينهم﴾(10) وشبهه؟" قال: "قلت: ذلك غير جائز في هذين الموضعين على مذهبه، من قِبَل أنّ الرّاء إنّما تُمال فتْحتها لعلّة توجب ذلك، ع/٢٢٢ إمّا لياء بعدها أو قبلها، أو لكسرة لا غير، فتقرب فتحتها لذلك منها، طلبـا للتّخفيـف كمـا ذكرنـا، والألف الموجودة في اللّفظ ـ في الموضعين المتقدّمين ـ ألف بناء 'تفاعل' وليست بمنقلبة، فهي مجهولـة، فلا تمال ولا يمال ما قبلها من أجلها". وقال في 'إيجاز البيان': "فالجواب، أنّ الرّاء إنّما تمـال فتحتهـا، إذا كان بعدها ألف منقلبة من ياء، أو للتّأنيث، لتقرب بالتّرقيق من ذلك". ثـمّ ذكـر نحـوه. وقـال في 'التّلخيص': "فأمّا قوله [تعالى]: ﴿تراءت الفئتان﴾ و﴿تراءى الجمعان﴾، فلا خلاف عنه في إخـلاص فتحة الرّاء فـي هذين الموضعين، لأنّ الألف ليست منقلبة مـن ياء، ولا هي للتّأنيث، وإنّما هي زائـدة

(1) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 209.
(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.
(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.
(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.
(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.
(6) ويوجد لفظه في الأنفال، جزء من الآية: 17 ، ورقم السّورة: 8.
(7) ويوجد لفظه في الأنعام، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 6.
(8) الأنفال، جزء من الآية: 48 ، ورقم السّورة: 8.
(9) الشّعراء، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 26.
(10) المائدة، جزء من الآية: 83، ورقم السّورة: 5.

للبناء". وقال في 'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قال في 'الإبانة': "وإنّما أمالها حمزة(1) في قوله [تعالى]: ﴿تراءى الجمعان﴾(2)، إتْباعا لإمالة فتحة الهمزة الممالة من أجل الألف المنقلبة من الياء بعدها، فلمّا ذهبت إمالة الهمزة وما بعدها، في حال الوصل من أجل السّاكنين، بقّى الإمالة في الرّاء، كما بقّاها في قوله [عزّ وجلّ]: ﴿رأى القمر﴾(3)، و﴿رأى الشمس﴾(4)، وشبهه"(5).

واعلم أنّ الألف إن كانت رابعة فأزيد، حكمْتَ بأنّها منقلبة عن ياء، سواء كانت في اسم أو فعل، وإن كانت ثالثة فإنّك تختبر الإسم بالتثنية، والفعل بردّه إلى نفسك، فإن ظهرت فيهما الواو، حكمْتَ بأنّهما من ذوات الواو، وإن ظهرت فيهما الياء، حكمْتَ بأنّهما من ذوات الياء. قال الدّاني(6) في 'التّيسير': "وتعرف ما كان من الأسماء من ذوات الواو، بالتّثنية إذا قلت: صفَوان، وعصَوان، ومنَوان، وشفَوان، وشبهه"، قال: "وتعرفُ الأفعال بردّكَها إلى نفسك، إذا قلت: خلوْت، وبدوْت، ودنوْت، وعلوْت، وشبهه، فتظهر لك الواو في ذلك كلّه، فتمتنع إمالته لذلك"، قال: "وكذلك تعتَبر ما كان من ذوات الياء، من الأسماء والأفعال، بالتّثنية وبردّك الفعل إليك، فتقول: هدَيان، وهوَيان، وعمَيان، وسعيْت، وهديْت، وشبهه، فتظهر لك الياء في ذلك كلّه، فتميله"(7). وقال الشّاطبي(8) في قصيدته: ح/١٤٨

وَتَثْنِيَةُ الأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ **** رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلاَ(9)

قال الشّريشيّ(10) في 'الشّرح': "ومن المنقلب عن الياء: ﴿يا ويلتى﴾(11)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(2) الشّعراء، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 26.

(3) الأنعام، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 6.

(4) الأنعام، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 6.

(5) مكتوب بهامش المخطوط بصفحة: 221 ، بمناسبة الحديث عن الإمالة: "تنبيه: حفص لا يميل شيئا من القرآن سوى ﴿مجراها﴾[11: 41] في سورة 'هود'، ولا يسهّل شيئا من الهمزات إلاّ ﴿ءآعجمي وعربيّ﴾[41 :44]، وكذا باب ﴿آلذكرين﴾[6: 143 و144] على وجه مرجوح، وهذان الشّيئان تعب فيهما كثير من النّاس، وكنت أودّ أن يقرأ النّاس له، ليخلصوا من هاتين الخصلتين، فإنهما قلّ من يحكمهما من النّاس. انتهى، قاله النّاشريّ رحمه الله" قلت: والناشري هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، عفيف الدّين: فقيه يماني شافعي، ولد سنة: 804 هـ، وتوفي سنة: 848 هـ، له 'الهداية في تحقيق الرّواية' في القراءات. انظر ترجمته في 'الضّوء اللاّمع': 134\5، و'الأعلام': 2114.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 46.

(8) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 3 من قسم التحقيق. (9) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 103.

(10) أُنظر ترجمة الخزّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم. (11) المائدة، بعض آية: 31، ورقم السّورة: 5.

و﴿يا أسفى﴾(1)، و﴿يا حسرتى﴾(2)، إلا أنّه منقلب عن ياء الإضافة الّتي للمتكلّم، وليست بأصلية كما هي في ﴿الهدى﴾(3) و﴿رمى﴾(4)، والأصل: 'يا ويلتِيَ'، و'يا أسفِيَ'، و'يا حسرتِيَ'، قُلبت الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: ﴿يا ويلتى﴾(5)، و﴿يا أسفى﴾، و﴿يا حسرتى﴾"(6). قال المهدويّ(7) في 'الشّرح': "والعرب تقلب ياء الإضافة إلى الألف، لخفّة الألف فيقولون: يا غلاما اِضرب، كما أنشد بعضهم:

يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَـلُومِي وَاهْجَعِي **** ....(8)

يريد: يا ابنة عمّي"(9). قلت: وقد أنشد سيبويه(10) هذا البيت، ونسبه لأبي النّجم(11). قال المهدويّ في 'الشّرح': "فإمالة هذه الألف، دلالة على أن أصلها ياء الإضافة"(12).

الإعراب:

أمال: فعل ماض. ورش: فاعل. من ذوات: متعلّق بـ'أمال'. الياء: مضاف إليه. ذا: مفعول بـ'أمال'. الرّاء: مضاف إليه. في الأفعال: متعلّق بـ'أمال'. والأسماء: معطوف عليه. نحو: خبر مبتدأ محذوف، أي ذلك نحو. رأى: مضاف إليه. بشرى: معطوف على 'رأى'، وحذف حرف العطف ضرورة، والكلمات الّتي بعد ذلك، إلى تمام البيت الثّاني معطوفات. ثمّ قال:

[149] وَالْخُلْفُ عَنْهُ فِي أَرَاكَهُمْ وَمَا **** لاَ رَاءَ فِيهِ كَالْيَتَامَى وَرَمَى

(1) يوسف، جزء من الآية: 84، ورقم السّورة: 12.

(2) الزّمر، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 39.

(3) البقرة، جزء من الآية: 120، ورقم السّورة: 2.

(4) الأنفال، جزء من الآية: 17 ، ورقم السّورة: 8.

(5) المائدة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 5.

(6) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 468.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(8) أراد الشاعر: عمّاه بهاء الندبة، وصدرالبيت من بحر الرّجز، وهو لأبي النّجم العجلي، وذكر السيرافي أن عجزه: ' أَلَمْ يَكُنْ يَبْيَضُّ إِنْ لَمْ يَصْلَعِ'؛ بينما نجد في الصّحاح أنّ تمامه: 'لاَ تُسْمِعِينِي مِنْكِ لَوْماً وَاسْمَعِي'؛ واهجعي من الهجوع وهو النّوم ليلا، 'القاموس المحيط': مادة (هجع). انظر البيت في 'المقتضب': 4\254، و'شرح أبيات سيبويه' للسيرافي: 1\294، و'الكتاب' لسيبويه: 2\214، و'شرح المفصل': 2\12، و'الأصول في النّحو' لابن السرّاج: 1\342، و'الحجّة' لابن خالويه: 165، و'فرائد القلائد': 313، و'الصّحاح' للجوهري: 5\1992، مادة (عمم).

(9) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 69.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 363 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 69.

[150] وَفِي الَّـذِي رُسِـمَ بِالْـيَاءِ عَـدَا **** حَتَّى زَكَى مِنْكُمْ إِلَى عَلَى لَدَى

[151] إِلاَّ رُءُوسَ الآيِ دُونَ هـــاءِ **** وَحَـرْفَ ذِكْـرَاهَـا لِأَجْـلِ الرَّاءِ

أخبر أنّ ورشا(1) اختلف عنه من جميع الفصل، الّـذي وقـع قبـل الألـف فيـه راء، في قولـه [تعـالى]: ﴿ولوْ أراكهم﴾(2). قال الـدّاني(3) في 'التّلخيص': "وقد اختلف أهل الأداء عنه في موضع واحد من الأفعال، وهو قوله [تعالى] في 'الأنفال': ﴿ولو أراكهم كثيرا﴾، فعامّة المصريّين على إخـلاص الفتـح فيه أداء عن مشيختهم". وقال في كتاب 'الـرّاءات واللاّمـات لـورش': "وأقرأنـي أبـو الفتـح(4) عـن قراءته: ﴿ولو أراكهم﴾ في 'الأنفال'، بإخلاص الفتح، وكذلك رواه أصحـاب ابـن هـلال(5) عنـه". وقال في 'الـمُوضِح': "وعليه أحمد بن هلال وعامّـة أصحابـه". وقـال في 'جـامع البيـان'(6): "وعلـى ذلك عامّة أصحاب ابن هلال، وأصحاب أبـي الحسـن النّحّـاس(7)". وقـال في 'الإبانـة': "وكذلـك روى ذلك، محمّد بن خيرون(8) عن أصحابه". قال: "وقـال إسمـاعيل النحّـاس، في كتـاب 'اللّفـظ': ﴿ولو أرَاكهم﴾، مفتوحة لأبي يعقوب(9)". قال في 'التّلخيص': "وبذلك أقرأني فارس بن أحمد عـن قراءته". وقال في 'الـمُوضِح'، و'جامع البيان': "وبذلك أقرأني أبـو الفتـح عـن قراءتـه"(10)، وزاد في 'الـمُوضِح': "على أصحابه". وقال في 'إيجاز البيان': "وبذلك قرأته على فارس بـن أحمـد". وقـال في 'إرشاد المتمسّكين': "وكذلك أخذه عليّ أبو الفتح". وقال في 'الإبانـة': "وكذلـك رواه أيـضا أبـو الفتـح عن قراءتـه". قـال فـي 'التّلخيـص': "وبـه كان يـأخذ محمّد بن علي - يعـني الأدفـويّ(11) - وغيره". وقال في 'جامع البيان': "وكذلك روى ذلك أداءً محمد بن عليّ، عـن أصحابـه عنـه"(12). وقال في 'إيجاز البيان': "وكذا نصّ عليه محمد بن علـيّ في كتابـه". قلـت: وقـد وقـفت علـى ذلـك للأدفويّ فـي كـتاب 'الإبانة' له، وإلـى هذا ذهب الـحصري(13) فـي قصيدته فقال:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) الأنفال، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 8.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) هو فارس بن أحمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 222 من قسم التحقيق.

(6) و(10) و(12) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 135.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 244 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

.... **** وَفخّمَ فِي الأَنْفَالِ فَاعْرِفْهُ بِالحَزْرِ(1)

قال ابن وهب الله(2) في شرح 'الحصريّة': "يعني ﴿ولو أراكهم﴾(3) في سورة الأنفال". قال الدّاني(4) في 'جامع ع/٢٢٤ البيان': "وروى آخرون عنه، أنّه قرأ الرّاء وما بعدها بين اللّفظين"(5). وقال في 'الإبانة': "وكذلك رواه منصوصا زكرياء(6)، عن أصحابه الّذين قرأ عليهم". وقال في 'إيجاز البيان': "وقرأته على أبي القاسم(7) وأبي الحسن(8) بين اللّفظين، قياسا على سائر الباب". وقال في 'المُوضِح' نحوه. وقال في كتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش': "وأقرأنيه ابن خاقان ح/١٤٩ وابن غلبون بالإمالة، وهو القياس" قال في 'جامع البيان': " وبذلك أقرأني ابن خاقان وابن غلبون عن قراءتهما، وهو القياس"، قال: "وعلى ذلك أصحاب داود(9)، وعبد الصّمد(10)". وقال في 'التّمهيد': "وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الحسن، عن قراءتهما"، قال: "وهو الصّواب، لأنّني لم أجد ذلك مستثنى في كتاب أحد من أصحابه". وظاهر قوله في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(11)، و'التّعريف'(12)، و'الموجز'، و'التّهذيب'، الإمالة بين بين، لأنّه لم يستثن ذلك في واحد منها؛ وكذلك ظاهر قول ابن مجاهد(13) في 'السّبعة'(14)، لأنّه لم يستثنه. وذكر أبوالطّيّب بن غلبون(15) في كتاب 'الإمالة'، أنّ ورشا(16) قرأ ذلك بين اللّفظين، ولم يذكر عنه فيه خلافا.

٤٦١

(1) انظر القصيدة الحصرية، الورقة: 36، البيت: 132، ورقمها بالخزانة العامة: 1148 د.

(2) ستأتي ترجمته في الهامش رقم: 8، من الصفحة: 517 من قسم التحقيق.

(3) الأنفال، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 8.

(4) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق. (5) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 147.

(6) هو زكرياء بن يحيى، أبو يحيى الأندلسي المقرئ، قرأ على أحمد بن إسماعيل التجيبي وبكر بن سهل الدّمياطي وحبيب بن إسحاق وموّاس بن سهل، وقرأ عليه أصبغ وجماعة من أهل قرطبة، ولم يكن بالأندلس بعد الغاز بن قيس أضبط منه في قراءة نافع ولا أعرف برواية ورش، وله كتاب في أصول القراءة. انظر 'غاية النهاية': 1\294-295.

(7) هو خلف بن إبراهيم بن خاقان، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(8) هو أبو الحسن بن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 51. (12) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الدّاني: 261.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(14) انظر كتاب 'السّبعة' لابن مجاهد: 149-150.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

وقال ابن الباذش(1) في 'الإقناع': "وذكر إسماعيل النحّاس(2)، عن أبي يعقوب(3) [عنه](4)، أنّه روى عن نافع(5)، ﴿ولو أراكهم﴾ بالفتح، واختار ورش التّرقيق"(6). وقال الشّاطبي(7) في قصيدته:

........................وَفِي أَرَا **** كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَا لَهُ الْخُلْفُ جُمِّلاَ(8)

قلت: وبالوجهين قرأت ﴿ولو أريكهم﴾(9) لورش(10) على بعض من لقيته، وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(11) ـ رضي الله عنه ـ يذهب فيه إلى الإمالة بين اللّفظين، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ. وقوله:

........................وَمَا **** لاَ رَاءَ فِيهِ كَالْيَتَامَى وَرَمَى

أخبر أنّه اختلف عن ورش، فيما كان من ذوات الياء، وليس قبل الألف فيه راء، وجمع في تمثيله بين الألف المنقلبة عن الياء، وذلك ﴿رمى﴾(12)، وبين ألف التأنيث، وذلك ﴿اليتامى﴾(13)، وكذلك ما أشبههما حيث وقع، وقد تقدّم بيان ذلك. قال الدّاني(14) في 'إيجاز البيان': "فاختلف أهل الأداء عنه في هذا الفصل، فقرأته على أبي الحسن(15) عن قراءته، بإخلاص الفتح في ذلك كلّه". وقال في 'الـمُوضِح'، و'جامع البيان'(16)، و'التّمهيد'، و'التّلخيص' نحوه. وزاد في 'التّلخيص': "وبه كان يأخذ أبوه عبد المنعم(17)، ولا نصّ في ذلك، والحذّاق على خلافه". قلت: وقد وقفت على

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\290، بتحقيق قطامش.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 111.

(9) الأنفال، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 8.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(12) الأنفال، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 8.

(13) البقرة، جزء من الآية: 220، ورقم السّورة: 2.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(16) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 147.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

الفتح في ذلك، لعبد المنعم(1) في كتاب الإمالة له، ولابنه أبي الحسن(2) في كتاب 'التّذكرة'(3) له. قال الدّاني(4) في 'إيجاز البيان': "وقرأته على أبي القاسم(5)، وأبي الفتح(6)، وغيرهما، بالإمالة اليسيرة الّتي هي بين اللّفظين". وقال في 'التّلخيص': "وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح". وقال في 'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين' نحوه. وقال في 'الاقتصاد': "وقد قرأت ع/٢٢٥ على ابن خاقان وأبي الفتح لورش(7)، عن قراءتهما، جميع ما تقدّم من الأفعال والأسماء بين اللّفظين". وقال في 'جامع البيان'(8) نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وهي الّتي يأخذ بها الأكابر من مشيخة المصريّين، وغيرهم من البغداديّين والشّاميّين". وقال في 'المُوضِح': "هو المعروف عند التّالين بمذهبه، من المصريّين وغيرهم"، قال: "وبذلك ورد نصّ أبي يعقوب(9)، وأبي الأزهر(10)، وداود بن أبي طيْبة(11)، عن ورش"، وقال في موضع آخر منه: "وسائر أصحابهم". وقال في 'التّمهيد': "وكذلك نصّ عليه أبو يعقوب، وداود، وعبد الصّمد". وقال في 'إيجاز البيان': "وكذا نصّ على ذلك عن ورش، أبو يعقوب، وداود بن أبي طيْبة، وعبد الصّمد، وغيرهم"، قال: "وكذلك ذكره ابن مجاهد(12) في كتابه، عن أصحابه عنه". قلت: وقد وقفت على ذلك لابن مجاهد، في كتاب 'السّبعة'(13) له. قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "وكذلك رواه، محمد بن عليّ الأدفويّ(14)، عن قراءته". وقال في 'التّلخيص': "وبه كان يأخذ محمّد بن عليّ، وغيره من أهل الضّبط و الاضطلاع". قلت: وقد وقفت على ذلك للأدفويّ، في كتاب 'الإبانة' له. قال في 'التّيسير': "وهذا الّذي لا يوجد

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\192-193.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) هو خلف بن إبراهيم ابن خاقان، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(6) هو فارس بن أحمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 187.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(10) هو عبد الصّمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(13) انظر كتاب 'السّبعة' لابن مجاهد: 688.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

نصّ بخلافه عنه"(1). وقال في 'إيجاز البيان': "وهو الصّحيح، الّذي يؤخذ به رواية وتلاوة، وبذلك آخذ". وقال في 'جامع البيان': "وهو الصّحيح عن ورش(2) نصّا وأداءً، وبه آخذ"(3). وقال في 'الاقتصاد': "وهو الأليق عندي بمذهب ورش، وبذلك ورد النصّ عنه فيه، وهو الّذي أختار". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وهو الأليق بمذهب ورش، وأنا إليه أمْيَل، لصحّته في الرّواية، ولموافقته مذهبه، ح/١٥٠ وهو الّذي أختار". وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(4) رضي الله عنه: "والوجهان عن ورش صحيحان". قلت: وبهما قرأت عليه، وكان ـ رحمه الله ـ يذهب إلى الإمالة، ويؤثرها على الفتح، وبذلك قرأت على غيره، وبه آخذ.

وقوله: 'وفي الّذي رسم بالياء': أخبر أنّه اختلف عن ورش، فيما كان مرسوما في المصحف بالياء، وذلك ﴿أنّى﴾ الّتي بمعنى كيف، نحو: ﴿أنّى شئتم﴾(5)، و﴿أنّى لك﴾(6)، وشبههما، وكذلك ﴿متى﴾(7)، و﴿بلى﴾(8)، و﴿عسى﴾(9)، حيث وقعن، وكذلك ما أشبه ما ذكر، ممّا هو مرسوم في المصاحف بالياء، عدا الكلم الخمس، الّتي استثناهنّ وهنّ: ﴿حتى﴾(10)، و﴿إلى﴾(11)، و﴿على﴾(12)، و﴿لدى﴾(13)، حيث وقعن، و﴿زكى منكم﴾(14) في 'النّور'. قال الدّاني(15) في 'التّيسير': "فإنّهنّ مفتوحات بإجماع"(16). قال المقرئ أبو داود(17)، في الطّرر على 'التّيسير':

(1) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 46.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 187.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، جزء من الآية: 223، ورقم السّورة: 2.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 3.

(7) البقرة، جزء من الآية: 214، ورقم السّورة: 2.

(8) البقرة، جزء من الآية: 81، ورقم السّورة: 2.

(9) النّساء، جزء من الآية: 84، ورقم السّورة: 4.

(10) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

(11) البقرة، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 2.

(12) البقرة، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 2.

(13) يوسف، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 12؛ وغافر، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 40.

(14) النّور، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 24.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(16) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 45.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

"يريد: من الطّرق المذكورة في 'التيسير'". وظاهر قول النّاظم: وإن كان المرسوم بالياء من ذوات الواو، وليس على ظاهره: فإن ذوات الواو لم يمل منها إلاّ ما وقع رأس آية متطرّفا، للإتّباع وقد ذكر ذلك بعد هذا.

وقوله: 'إلاّ رءوس الآي دون هاء'، استثنى لورش(1) ع/٢٢٦ من ذوات الياء المختلف فيها، ما وقع رأس آية دون هاء، فدلّ ذلك على أن لا خلاف فيه، وأنّه بين بين، وذلك في 'طه'(2)، و'النّجم'(3)، و'المعارج'(4)، و'القيامة'(5)، و'النّازعات'(6)، و'عبس'(7)، و'الأعلى'(8)، و'اللّيل'(9)، و'الضّحى'(10)، و'العلق'(11)، وبقيت رءوس الآي بالهاء، إذا كانت من ذوات الياء، على حكم المستثنى منه، وهو المختلف فيه، وذلك في 'النّازعات' و'الشّمس'(12)، إلاّ قوله [تعالى]: ﴿ذكراها﴾(13) [في 'النّازعات']'(14)، فإنّه لا خلاف فيه أنّه بين بين، من أجل الرّاء على ما تقدم، ولذلك ذكره النّاظم. قال الدّاني(15) في 'التّيسير'، في سورة 'الشّمس': "وأمال حمزة(16) والكسائي(17) أواخر - أي هذه السّورة - كلّها إلاّ قوله [تعالى]: ﴿تلاها﴾(18) و ﴿طحاها﴾(19)،

٤٦٥

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سورة طه، ورقمها: 20.

(3) سورة النّجم، ورقمها: 53.

(4) سورة المعارج، ورقمها: 70.

(5) سورة القيامة، ورقمها: 75.

(6) سورة النّازعات، ورقمها: 79.

(7) سورة عبس، ورقمها: 80.

(8) سورة الأعلى، ورقمها: 87.

(9) سورة اللّيل، ورقمها: 92.

(10) سورة الضّحى، ورقمها: 93.

(11) سورة العلق، ورقمها: 96.

(12) سورة الشّمس، ورقمها: 91.

(13) النّازعات، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 79.

(14) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح' و'ق'.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(18) الشّمس، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 91.

(19) الشّمس، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 91.

فإنّ حمزة(1) فتحها، وأبو عمرو(2) جميع ذلك بين بين، والباقون بإخلاص الفتح"(3). وقال في سورة 'والنّازعات': "وورش(4)، ما كان من ذلك ليس فيه هاء وألف بين بين، وما كان فيه هاء وألف بإخلاص الفتح، إلاّ قوله [تعالى]: ﴿ذكراها﴾(5)، فإنّه قرأه بين بين من أجل الرّاء"(6). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(7) رضي الله عنه: "ما وقع للدّاني(8) في 'التّيسير'، من أنّ ورشا يفتح ذوات الياء في رءوس الآي، إذا كان بعدها هاء، في سورتي 'الشّمس' و'النّازعات'، عدا ﴿ذكراها﴾، فتخليط لا يعضده نظر ولا نقل"، قال: "والتّحقيق في بيان مذهب ورش، في إمالة ذوات الياء ورءوس الآي، ما أذكره إن شاء الله. اعلم أنّ الرّوايات جاءت عنه نصّا وأداءً، أنّه يميل ذوات الياء وما جرى مجراها، إذا كان قبل الألف راء نحو: ﴿القرى﴾(9)، و﴿بشراكم﴾(10)، و﴿النّصارى﴾(11)، و﴿ذكراها﴾، و﴿أسارى﴾(12)، و﴿ترى﴾(13)، و﴿تراهم﴾(14)، و﴿مجراها﴾(15)، و﴿تترى﴾(16)، وما أشبه ذلك، ويجري مجرى ذلك ﴿رأى﴾(17) و﴿رآه﴾(18)، و﴿رآها﴾(19)، وما كان نحو ذلك. واختلف عنه في قوله تعالى:

٤٦٦

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 181.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) النّازعات، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 79.

(6) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 178.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) الأنعام، جزء من الآية: 92، ورقم السّورة: 6.

(10) الحديد، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 57.

(11) البقرة، جزء من الآية: 113، ورقم السّورة: 2.

(12) البقرة، جزء من الآية: 85، ورقم السّورة: 2.

(13) المائدة، جزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 5.

(14) الفتح، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 48.

(15) هود، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 11.

(16) المومنون، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 23.

(17) الأنعام، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 6.

(18) النّمل، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 27.

(19) النّمل، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 27؛ والقصص، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 28.

﴿ولو أراكهم﴾(1) في 'الأنفال'، وكان يميل الألفات المتطرّفات، الّتي من ذوات الياء، والّتي من ذوات الواو، إذا وقع شيء منها في رءوس الآي المتواليات، في السّور المعلومات عند القرّاء. وكان يفتح ذوات الواو ـ عدا ما ذكر ـ حيث ما وقعت، واختلف عنه في غير ما ذكر من ذوات الياء، وما جرى مجراها، ممّا وقع حشواً أو كان رأس آية، واتّصل به هاء نحو: ﴿الهدى﴾(2)، و﴿هداهم﴾(3)، و﴿تقواهم﴾(4)، و﴿اليتامى﴾(5)، و﴿كسالى﴾(6)، و﴿خطاياكم﴾(7)، و﴿مرضاتي﴾(8)، و﴿هداي﴾(9)، و﴿مثواي﴾(10)، و﴿محياي﴾(11)، و﴿بلى﴾(12)، و﴿متى﴾(13)، و﴿أنّى﴾(14) - إذا لم تكن ألفها منفصلة في التّقدير لكونها ضميرا — و﴿بناها﴾(15)، و﴿جلاّها﴾(16)، و﴿منتهاها﴾(17)، وما أشبه ذلك، فجاءت الرّواية عن ورش(18) من طريق المصريّين أداءً، بالفتح في ذلك كلّه. ونصّ أحمد بن صالح المصري(19) عن ورش، على فتح ما كان رأس آية واتّصلت به هاء. وجاءت النّصوص عن المتقدّمين من أصحاب ورش، بإمالة ذوات الياء بإطلاق، من غير استثناء شيء منها"، قال: "ومعنى الإمالة الّتي رُويتْ عن ورش في جميع ما ذكر، أنّها ح/١٥١ وسط من

٤٦٧ ———

(1) الأنفال، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 8.

(2) البقرة، جزء من الآية: 120، ورقم السّورة: 2.

(3) البقرة، جزء من الآية: 272، ورقم السّورة: 2.

(4) محمّد، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 47.

(5) البقرة، جزء من الآية: 220، ورقم السّورة: 2.

(6) النّساء، جزء من الآية: 142، ورقم السّورة: 4؛ والتّوبة، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 9.

(7) البقرة، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 2؛ والعنكبوت، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 29.

(8) الممتحنة، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 60.

(9) البقرة، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 2.

(10) يوسف، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 12.

(11) الأنعام، جزء من الآية: 162، ورقم السّورة: 6.

(12) البقرة، جزء من الآية: 81، ورقم السّورة: 2.

(13) البقرة، جزء من الآية: 214، ورقم السّورة: 2.

(14) البقرة، جزء من الآية: 223، ورقم السّورة: 2.

(15) النّازعات، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 79.

(16) الشّمس، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 91.

(17) النّازعات، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 79.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 294 من قسم التحقيق.

اللّفظ، بين الفتح ع/٢٢٧ والإمالة الشّديدة"، قال: "فتحصّل مما ذكر اتّفاق الرّوايات عن ورش(1)، على فتح ذوات الواو ـ عدا ما ذكر ـ واتّفاقها على إمالة ذوات الرّاء ــ إلاّ ما ذكر ـ وما عدا ما ذكر مما اتّفق عليه، ممّا هو من ذوات الياء أو ما جرى مجراها، فمختلف فيه عن ورش، والله الموفّق للصّواب". قلت: وقد وقع للدّاني(2) في غير 'التّيسير'، الكلام على مذهب ورش في رءوس الآي، الّتي بعد ألفها هاء كناية المؤنّث، وأتى في ذلك بما أشار إليه شيخنا(3) ـ رحمه الله ـ في كلامه المتقدّم. قال السّخاوي(4) في 'الشّرح الكبير': "قال الحافظ أبو عمرو(5): قرأت على أبي الفتح(6)، وعلى الخاقاني(7)، ذلك كلّه بين بين، كسائر رءوس الآي، الّتي لم يتّصل بالألف المنقلبة عن ياء فيها هاء كناية مؤنّث، طرداً لمذهب ورش في سائر ذوات الياء؛ وقرأت على أبي الحسن(8) بالفتح في ذلك، جمعا بين اللّغتين لفشوّهما واستعمال العرب لهما، على أنّ قياس قول أبي يعقوب(9) وغيره عنه في ذلك: الوسط من اللّفظ، وذلك طردٌ لمذهب ورش في ذوات الياء، إذ لم يراع في ذلك حَشْوا ولا طرفا". قلت: قول الدّاني : 'الوسط من اللّفظ': يعني الإمالة بين بين. وقال الدّاني في كتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين': "واختلف أصحابنا في الفواصل، إذا كنّ على ضمير مؤنث، نحو فواصل 'والشّمس وضحاها'(10)، وبعض 'والنّازعات'، فقرأت ذلك بإخلاص الفتح، من أجل أنّ الألف المنقلبة عن الياء، لم تقع في ذلك طرفا، وهو في موضع التّغيير؛ وقرأته أيضا بين اللّفظين، لكون الضّمير زيادة. ولا خلاف في قوله [تعالى]: ﴿من ذكراها﴾(11)، أنّه بين بين من أجل الرّاء". وقال في 'إيجاز البيان': "وبالأوّل قرأت على أبي الحسن ـ يعني بالفتح ـ وقرأت على الخاقاني، وعلى أبي الفتح ذلك بين بين، كسائر الفواصل الّتي لا كناية مؤنّث بعد الألف المنقلبة عن الياء فيها، طرداً لمذهبه في جميع ذوات الياء". وقال في 'المُوضِح': "وقد اختلف الرّواة وأهل الأداء، عن ورش في الفواصل، إذا كنّ على كناية مؤنّث نحو: آي 'والشّمس'، وبعض آي 'والنّازعات'،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) و(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 178 من قسم التحقيق.

(6) هو فارس بن أحمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(7) هو خلف بن إبراهيم ابن خاقان، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(8) هو أبو الحسن بن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(10) يقصد سورة 'الشّمس'، ورقمها: 91؛ و﴿الشّمس وضحاها﴾ الآية: 1 منها.

(11) النّازعات، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 79.

فأقرأني ذلك أبو الحسن(1)، عن قراءته بإخلاص الفتح، وكذلك رواه نصّا عن ورش(2)، أحمد بن صالح(3)؛ وأقرأنيه أبو القاسم(4) وأبو الفتح(5)، عن قراءتهما بإمالة بين بين، وذلك قياس رواية أبي الأزهر(6) وأبي يعقوب(7) وداود(8)، عن ورش"، قال: "وعلّة ما رواه لي أبو الحسن، أنّ كناية المؤنّث لّما وقعت بعد الألف الممالة، وصارت خاتمة للفاصلة، لم تقع تلك الألف طرفا، وهو علّة تغييرها بالإمالة اليسيرة، بل وقعت حشوا، وهو الموضع الّذي يُخلص فتحها فيه، على ما رواه لي عن قراءته، من الفرق بين الفاصلة والحشو، كما قدّمناه"، قال: "وعلّة ما رواه لي غيره من الإمالة اليسيرة، أنّ كناية المؤنّث زيادة، وذلك أنّ الفواصل بمنزلة القوافي، فكما لم يعتدّ بكناية المؤنّث فيها، وجُعلت صلة لحرف الرّويّ، الّذي هو آخر البيت، كذلك لم يعتدّ بها في الفواصل، وجعلت صلة لأواخرها، فوجب جرْيُ الإمالة في الألف قبلها، على ما هي عليه، إذا لم تقع ع/٢٢٨ بعدها كناية مؤنّث، هذا مع أنّ ذلك، قياس قول غير أبي الحسن من شيوخنا، من حيث لم يفرّقوا في ذوات الياء، بين الحشو وغيره، بل جعلوا الإمالة اليسيرة مطّردة فيه، على ما بيّناه قبل". وذكر ابن سفيان(9) في 'الهادي'، أنّه قرأ على أبي إبراهيم إسماعيل المهري(10)، عن إسماعيل الحمراويّ(11)، عن إسماعيل النّحّاس(12)، عن أبي يعقوب، عن ورش، بالفتح في رءوس الآي دون هاء، في السّور العشر المذكورة". وقال ابن شريح(13) في 'المفردات': "وقد قرأت له رءوس الآي كلّها بالفتح".

٤٦٩

(1) هو طاهر بن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 294 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(10) هو إسماعيل بن أحمد، أبو إبراهيم القروي، يعرف بالمهري، من أئمّة القرّاء، أخذ القراءة عن وصيف الحمراوي، وأبي بكر الهواري، وقرأ عليه محمد بن سفيان، وتوفي بالقيروان سنة: 380 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\161-162.

(11) هو إسماعيل الحمراوي، أبو علي المصري، وذكر ابن الجزري أنّ اسمه وصيف، ويعتبر أحد شيوخ القراءة في القرن الرّابع الهجري، قرأ على إسماعيل بن عبد الله النحّاس بمصر، وقرأ عليه أبو إبراهيم إسماعيل بن أحمد المهري شيخ ابن سفيان، وقد كانت وفاته في حدود سنة: 360 هـ. انظر 'غاية النهاية': 2\359.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

وقال ابن الطّفيل(13) في شرح 'الحصرية، نحوه. وقال ابن البيّاز(1) في 'النّبذ النّامية': "وقيل عنه بالفتح في رءوس الآي". وقال ابن عبد الملك(2) في 'الاعتماد': "وقد روي عن ورش(3) فتح هذا كلّه". وقال الجوهري(4) في شرح 'الحصرية'، والأشيري(5) في قصيدته نحوه. وإلى هذا أشار الشّاطبي(6) بقوله:

وَلَكِنْ رُءُوسُ الآيِ قَدْ قَلَّ فَتْحُهَا **** لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمِّلاَ(7) ح/١٥٢

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(8) رضي الله عنه: "يريد: قلّ له الأخذ بالفتح في رءوس الآي، إذا كانت دون هاء"، قال: "وهي رواية المهري(9) التي ذكرها ابن سفيان(10)". قلت: والإمالة بين بين في رءوس الآي، إذا كانت دون هاء، لورش من طريق أبي يعقوب(11)، هي الرّواية المشهورة الّتي ذكرها أكثر المصنّفين من أهل الأداء، وعوّلوا عليها في كتبهم، وعليها اقتصر الدّاني(12) في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(13)، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، وفي كتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، وبذلك قرأت لورش على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. قال مكيّ(14) في 'الكشف': "حجّة إمالة ذوات الياء، محاولة تقريب الألف إلى أصلها وهو الياء، ولا يتمكّن ذلك إلاّ بتقريب الفتحة إلى الكسرة"(15). وقال الدّاني في 'إيجاز البيان': "فالعلّة في إمالة ما كان من ذوات

سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 137 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(5) لعلّه هو إبراهيم بن جعفر، أبو إسحاق الزّهري الأشيري القارئ، وهو من أهل سرقسطة، كان فقيها عالما حافظا للرّأي، أخذ عن أبي الأصبغ ولازمه، ورحل إلى المشرق وتلقى علم القراءات على ابن غلبون، ومن مؤلفاته: 'مختصر المدوّنة'، وأرجوزة في القراءات، وقد توفي سنة: 435 هـ. انظر 'الصّلة' لابن بشكوال: 1\95، و'الدّيباج المذهّب' لابن فرحون: 89، و'المعيار' للونشريسي: 1\383.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 112.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 469 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق. (13) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 46.

(14) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 6، ص: 31 قسم التحقيق. (15) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\183.

الياء قليلا من غير مبالغة، مع الإجماع على أنّ ذلك لغة لقبائل من العرب، دعاهم إلى [illegible] فيها التماس الخفّة ، أنّ الألف لما كانت في الأفعال منقلبة من ياء، وتعرف ذلك بردّك الفعل إلى نفسك فتقول: 'قضيْت'، و'رميْت'، و'أبيْت'، في ﴿قضى﴾(1)، و﴿رمى﴾(2)، و﴿أبى﴾(3) وشبهه وكانت في الأسماء علامة لتأنيثها، أراد أن يدلّ على ذلك، فأمال ما قبل الألف في الأفعال قليلا لتميل هي نحو تلك الإمالة إعلاما بأصلها، وإشعارا به، ولم يبالغ في الإمالة، كراهة أن يكون بمنزلة كالعائد إلى ما فرّ منه في الأصل، حين قُلبت الياء ألفا في ذلك، وأمال الألف وما قبلها في الأسماء دلالة على تأنيثها، وأنّها تنقلب في التثنية ياءً إذا قلْتَ: 'أخريان'، و'بشريان'، و'عسريان'، في ﴿أخرى﴾(4)، و﴿بشرى﴾(5)، و'عسرى'(6)، وشبهه، ولم يبالغ أيضا في الإمالة فيها، كما لم يبالغ في إمالة الأفعال، ليكون مذهبه في الجميع بلفظ واحد، وعلى طريقة واحدة". وقال المهدويّ(7) في 'الشّرح'، في تعليل من روى عن ورش(8) الإمالة بين اللّفظين، في رءوس الآي خاصّة: "إنّ رءوس الآي مشبّهة بالقوافي، والإمالة وما قرب منها تغيير، ورءوس الآي والقوافي مواضع ع/٢٢٩ التّغيير، لأنّهنّ مواضع الوقف، والوقف يقع فيه التّغيير"، قال: "ألا ترى أنّهم قالوا في الوقف على 'أفعى': 'أفْعَوْ'، وقال بعضهم: 'أفْعَيْ'، فغيّروا الألف في الوقف، وهم لا يفعلون ذلك في الوصل"، قال: "فإذا كان الوقف موضع التّغيير والإعلال، وكانت رءوس الآي مواضع الوقف، كما أنّ القوافي مواضع الوقف، حسنت الإمالة فيها، والقراءة بين اللّفظين ضرب من الإمالة، لأنّها تقريب منها"(9). وجميع ما تقدّم من الإمالة في هذا الباب، إنّما تكون إذا لم يلق الألف الممالة ساكن، فإن لقيها ساكن فلا إمالة فيها، وقد ذكر ذلك النّاظم بعد هذا.

الإعراب: والخلف: مبتدأ. عنه: متعلّق بـ'في أراكهم'، والهاء عائدة على 'ورش'. 'في أراكهم': في موضع الخبر. وما: في موضع خفض، عطف على 'أراكهم'. لا: حرف نفي وتبرئة. راء: اسم لا. فيه: في موضع خبر 'لا'، والهاء عائدة على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. كاليتامى: في موضع خبر

٤٧١

(1) البقرة، جزء من الآية: 117، ورقم السّورة: 2.

(2) الأنفال، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 8.

(3) البقرة، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 2.

(4) النّساء، جزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 4.

(5) آل عمران، جزء من الآية: 126، ورقم السّورة: 3.

(6) ورد مثل هذا اللّفظ في القرآن بالتعريف: ﴿للعسرى﴾، في سورة 'اللّيل ورقمها: 92، كجزء من الآية: 10.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 67.

مبتدأ محذوف، أي ذلك. ورمى: معطوف. وفي الّذي: معطوف على 'في أراكهم'. رسم: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'الّذي'، والجملة صلة 'الّذي'. بالياء: متعلّق بـ'رسم'. عدا: فعل ماض، وهو من أدوات الاستثناء، والفاعل مضمر يفسّره سياق الكلام، والتّقدير: عدا بعضها كذا. حتى: مفعول بـ'عدا'. وباقي البيت معطوف، بإسقاط حرف العطف. إلاّ: حرف استثناء. رءوس: منصوب على الاستثناء. الآي: مضاف إليه. دون: ظرف مكان. هاء: مخفوض بالظّرف؛ والظّرف ومخفوضه في موضع الحال من رءوس الآي. وحرف: معطوف على ورش. ذكراها: مضاف إليه محكي. لأجل: متعلّق بمحذوف، أي أميلت لأجل. الرّاء: مضاف إليه. ثمّ قال:

[152] وَاقْرَأْ ذَوَاتِ الْوَاوِ بِالإِضْجَاعِ **** لَدَى رُءُوسِ الآيِ لِلْإِتْبَاعِ ح/١٥٣

الإضجاع: معناه الإمالة، وهو من أضجعته، إذا ألصقته بالأرض، فلمّا كانت الإمالة فيها الانحدار، من تصعّد إلى تسفّل، أطلق ذلك عليها، فأمر أن تقرأ لورش(1) ذوات الواو بالإمالة في رءوس الآي، ويريد برءوس الآي الّتي دون هاء، يدلّ على ذلك قوله: للإتباع، وهي أربعة مواضع: ﴿ضحى﴾(2) في 'طه'، و﴿القوى﴾(3) في 'والنّجم'، و﴿الضّحى﴾(4) و﴿سجى﴾(5) في 'الضّحى'. وقد نصّ الدّاني(6) في 'جامع البيان'(7)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(8)، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(9)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، و'المُوضِح'، على إمالة المواضع الأربعة لورش بين بين، وبذلك قرأت لورش، على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. قال الشّريشيّ(10) في 'الشّرح': "والعلّة في إمالة ذوات الواو في رءوس الآي، هي الموافقة بين الألفاظ، وأن تأتي الآي كلّها على نسق واحد"(11). وأمّا غير هذه المواضع، ممّا رسم من ذوات

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) طه، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 20.

(3) النّجم، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 53.

(4) الضّحى، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 93.

(5) الضّحى، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 93.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 146.

(8) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 47.

(9) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 68.

(10) أُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(11) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 486-487.

الواو بالياء، وذلك أربعة ألفـاظ، في رءوس الآي مع الهاء: ﴿ضحاها﴾ في ثلاثة مواضع، موضعان في 'النّازعات'(1) ع/٢٣٠ وموضع في 'الشّمس'(2)، و﴿دحاها﴾(3) في 'النّازعـات'، و﴿تلاهـا﴾(4) و﴿طحاها﴾(5) في 'الشّمس'، ولفظ خامس ليس برأس آية وهـو: ﴿ضحـى﴾(6) في 'الأعـراف' إذا وقف عليه؛ فالّذي يقتضيه كلام النّاظم هنا، أنّ ورشا يفتح، وهو تقييد لما يفهم من إطلاق قوله قبـل هذا : 'وفي الّذي رسم بالياء'. قال شيخنا الأستاذ أبو عبـد ا لله القيجـاطي(7) رضـي ا لله عنـه: "ولا خلاف عن ورش(8)، في فتـح الألفـاظ الخمسـة المذكـورة". قـال الشّريشـيّ(9) في 'الشّـرح': "فأمّـا ﴿الضّحى﴾(10)، فيقال: الضّحوة والضّحْو، وهو ارتفاع النّهار؛ وأمّـا ﴿القُـوى﴾(11) فأصلـه قُـوَو لأنّه جمع قوّة، تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفا؛ وأمّا ﴿سجى﴾(12)، فيقال: سـجا اللّيـل يسجو سجْوًا، إذا سكنت ريحه، وكذلك البحر، إذا سكنت أمواجه؛ وأمّـا ﴿تـلاها﴾، فيقـال: تـلا يتْـلو؛ وأمّا ﴿طحاها﴾ و﴿دحاها﴾، فيقال: طحا ا لله الأرض طحْوا، وكذلك دحاها دحْوا"(13).

الإعراب: واقرأ: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. ذوات: مفعـول. الـواو: مضـاف إليـه. بالإضجاع: متعلّق بـ'اقرأ'. لدى: ظرف مكان، والعامل فيه 'اقرأ'. رءوس: مخفوض بـالظّرف. الآي: مضاف إليه. للإتْباع: متعلّق بـ'الإضجاع'. ثمّ قال:

[153] وَالأَلِفَـاتُ الـلاَّئِ قَبْـلَ الـرَّاءِ **** مَخْـفُوضَةً فِـي آخِرِ الأَسْمَـاءِ

[154] كَـالـدَّارِ وَالأَبْـرَارِ وَالْـفُـجَّـارِ **** وَالْجَارِ لَكِنْ فِيهِ خُلْفٌ جَـارِ

ثبت فـي روايـة الـحضرمي(13): 'وَفِي كِلَا الْجَارِ الْخِلَافُ جَارِ'، وكـذا وقـفت عليه بـخطّ النّاظم،

(1) النّازعات، في الآيتين: 29 و46، ورقم السّورة: 79.

(2) الشّمس، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 91.

(3) النّازعات،جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 79.

(4) الشّمس، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 91.

(5) الشّمس، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 91.

(6) الأعراف، جزء من الآية: 98، ورقم السّورة: 7.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) أُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(10) الضّحى، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 93.

(11) النّجم، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 53.

(12) الضّحى، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 93.

(13) انظر القصد النّافع': 486. ونقل عنه المنتوريّ بتصرّف.

(14) ترجمته بالهامش: 2، ص: 6 قسم التّحقيق.

وهي الرّواية الأولى عنه. وثبت في رواية المكناسي(1) والبلفيقي(2): 'وَالْجَارِ لَكِنْ فِيهِ خُلْفٌ جَارِ'، كما أثبته أوّلا، وهي الرّواية الأخيرة الّتي رجع إليها النّاظم. واعلم أنّ 'كِلا' لا تضاف إلاّ لمثنّى، وقد أضافها النّاظم في الرّواية الأولى إلى مفرد، فهو على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والتّقدير: وفي كلا لفظي الجار. ولما رأى النّاظم أنّه يحتاج في هذا إلى حذف، عدل عنه إلى الرّواية الأخيرة، وا لله أعلم. وتكلّم هنا في إمالة الألف للكسرة بعده، وهي لا تخلو أن تكون كسرة إعراب، أو كسرة بناء، فبدأ أوّلا بذكر كسرة الإعراب، فأمر أن تقرأ لورش(3) الألفات قبل الرّاء المخفوضة بالإمالة. واعلم أنّ الكسرة في الرّاء، لا تكون سببا في إمالة الألف في قراءة ورش، إلا بثلاثة شروط: أن تكون متطرّفة، وأن تكون كسرة إعراب، وأن لا يفصل بينها وبين الألف بفاصل. وقد جمع النّاظم هذه الشّروط الثّلاثة في البيتين الأوّلين، وعبّر عن كسرة الإعراب في الرّاء بقوله: 'مخفوضة'، فإن كانت الرّاء متوسّطة نحو: ﴿مارد﴾(4)، أو متطرّفة وكسرتها كسرة بناء نحو: ﴿أنصاري﴾(5)، أو متطرّفة وكسرتها كسرة ع/٢٣١ إعراب، وقد فصل بينهما ساكن مدغم نحو: ﴿غير مضارّ﴾(6)، والأصل 'مضارِرٍ فأسكنت الرّاء ووقع الإدغام؛ فإنّ ورشا يقرأ ذلك وما أشبهه بالفتح. قال بعضهم: "وإنّما تكون الإمالة في مذهب ح/١٥٤ ورش في هذا الفصل، إذا اتّصلت بالألف الرّاء المتطرّفة، المكسورة كسرة إعراب، وسواء اتّصل بها ضمير أو لم يتصل، كان قبل الألف حرف استعلاء أو غيره، نحو: ﴿الدّار﴾(7)، و﴿الابرار﴾(8)، و﴿الابصار﴾(9)، و﴿بقنطار﴾(10)، و﴿ديارهم﴾(11)، و﴿أبصارهم﴾(12)، و﴿أقطارها﴾(13)، وما أشبه ذلك، إذ الرّاء في جميع ذلك

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) الصّافّات، حزء من الآية: 7 ، ورقم السّورة: 37.

(5) الصفّ، حزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 61؛ وآل عمران، حزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 2.

(6) النّساء، حزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 4.

(7) البقرة، حزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 2.

(8) آل عمران، حزء من الآية: 193، ورقم السّورة: 3.

(9) آل عمران، حزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 3.

(10) آل عمران، حزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 3.

(11) البقرة، حزء من الآية: 85، ورقم السّورة: 2.

(12) البقرة، حزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 2.

(13) الأحزاب، حزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 33.

آخر الإسم، والضمير زائد عليه". قلت: وقد ذكر الدّاني(1) خلافا، فيما كان قبل الألف فيه حرف استعلاء، فقال في 'جامع البيان': "واستثنى لي فارس بن أحمد(2) عن قراءته، في رواية أبي يعقوب الأزرق(3) عنه ﴿الأبصار﴾ خاصّة، نحو: ﴿لأولي الابصار﴾(4)، و﴿يذهب بالابصار﴾(5)، وشبهه من لفظه حيث وقع، فأخذ ذلك عليّ بإخلاص الفتح"(6). وقال في 'المُوضِح'، و'التّمهيد'، و'إيجاز البيان' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وقرأت ذلك على غيره بين اللّفظين، طرداً لسائر نظائره". وقال في 'التّمهيد': "وبإجرائه على نظائره قرأت على غيره، وبذلك(7) آخذ". قلت: وقد وقفت لأبي الحسن بن غلبون(8)، من شيوخ الدّاني، على الإمالة في ذلك، في كتاب 'التّذكرة'(9) له. قال الدّاني في 'جامع البيان': "وقد كان محمد بن عليّ(10) - يعني الأدفويّ - يستثني عن قراءته على أصحابه من جملة الباب، ما قبل الألف فيه حرف من حروف الاستعلاء نحو: ﴿من اَبصارهم﴾(11)، و﴿الابصار﴾(12)، و﴿من اَنصار﴾(13)، و﴿من اَقطارها﴾(14)، و﴿بقنطار﴾(15)، و﴿الفخّار﴾(16)، و﴿الغار﴾(17)، وما أشبهه، فكان يخلص الفتح فيه. وقول أصحاب ورش(18) في كتبهم يدل على خلاف ذلك، ويوجب اطّراد الإمالة، الّتي هي بين بين في جميع الباب"(19). قلت: وقد وقفت على الفتح في ذلك، للأدفويّ في كتاب 'الإبانة' له، وقال فيه:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(4) و(12) آل عمران، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 3؛ والنّور، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 24.

(5) النّور، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 24.

(6) و(19) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 138.

(7) في مخطوطتي 'ح' و'ق': وبه.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 1\211- 114.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) النّور، حزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 24.

(13) البقرة، حزء من الآية: 270، ورقم السّورة: 2.

(14) الأحزاب، حزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 33.

(15) آل عمران، حزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 3.

(16) الرّحمان، حزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 55.

(17) التّوبة، حزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 9.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

"وقد بيّنا هذا الباب مشروحا في كتاب 'الاستغناء'". وقال الدّاني(1) في 'إيجاز البيان': "وقد استثنى ـ أيضا من ذلك ـ محمد بن عليّ(2)، ما كان فيه حرف من حروف الاستعلاء"، ثمّ قال: "وبإجراء القياس على نظائره، قرأت ذلك وبه آخذ، وهو قياس قول أصحاب ورش(3) عنه في كتبهم". وقال في كتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين': "وكل ألف دخلت للبناء وغيره، وبعدها راء مجرورة، فإنه قرأها بين اللّفظين، نحو: ﴿على آثارهم﴾(4)، و﴿في النّار﴾(5)، و﴿جرف هار﴾(6)، و﴿الجار﴾(7)، و﴿الغار﴾(8)، و﴿بقنطار﴾(9)، و﴿جبّار﴾(10)، وشبهه، وسواء كان قبل ذلك حرف استعلاء أوغيره". وذكر في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(11)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، و'التّهذيب'، الإمالة بين بين لورش في هذا الفصل، ومثّل بما وقع فيه قبل الألف حرف استعلاء وغيره، ولم يستثن من ذلك شيئا، وكذلك فعل الشّاطبي(12) في قصيدته فقال:

كَأَبْصَارِهِمْ وَالدَّارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعْ **** حِمَارِكَ وَالْكُفَّارِ وَاقْتَسْ لِتَنْـضُلاَ(13)

قلت: وبالإمالة بين بين قرأت لورش هذا الفصل، من غير استثناء لما قبله حرف استعلاء، على جميع من قرأت عليه، وبذلك آخذ، وهو ظاهر قول النّاظم(14)، إذ لم يستثن ما قبله حرف استعلاء. قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "وأمّا العلّة في إمالة الأسماء اللّواتي الرّاء فيهنّ مجرورة وقبلها ألف، فلأنّ الرّاء حرف تكرير، والكسرة فيها مقام كسرتين، فأمال ما قبل الألف قليلا، لتميل الألف بذلك نحو الياء يسيرا، من أجل قوّة الرّاء على اجتلاب الإمالة، إذ كانت حركتها تقوم مقام حركتين".

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.
(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.
(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.
(4) المائدة، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 5.
(5) الأعراف، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 7.
(6) التّوبة، جزء من الآية: 109، ورقم السّورة: 9.
(7) النّساء، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 36.
(8) آل عمران، جزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 3.
(9) التّوبة، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 9.
(10) هود، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 11.
(11) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 48-49.
(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.
(13) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 114.
(14) انظر الإحالة على ترجمته في الهامش رقم : 4، من الصفحة: 1 من قسم التحقيق.





الإيداع القانوني رقم : 2001/176

وقال ابن آجرّوم(1) في 'روض المنافع': "والعلّة في إمالة هـذا الفصـل المناسـبة والمشـاكلة، وذلـك أنّ الكسرة تطلب من الفم أسفله، والألف والفتحة تطلبان أعـلاه، فقرّبـوا الألـف نحـو اليـاء، ليتشـاكل اللّفظ ويتناسب"، قال: "وإنّما أوجب الإمالة كسرة الرّاء دون غيرها، لأنّ الرّاء حرف تكرير، فكـأنّ الكسرة بمثابة كسرتين، فقويت على جلب الإمالة". قال المهدويّ(2) في 'الشّرح': "وممّا يدلّـك علـى قوة الإمالة من أجل الرّاء المكسورة، أنّهم غلّبوها على المستعلي في قولهم: 'مررت بضارِب'، فأمـالوه وهم لا يميلون 'ظالما'، فصارت الرّاء المكسورة أقوى من المستعلي في الحكم"، قال: "فإذاكانت تقوى على المستعلي، حتى تُخرِج الكلمة من حكمه إلى حكمها، فقوّتها على الألف الّذي ليس معه حرف مستعل أوْلى"(3). واعلم أنّ بعض المصنّفين للحروف ذكـر عـن ورش(4)، الإمالـة بـين بـين في قولـه تعالى: ﴿من اَنصاري﴾(5)، في 'آل عمران' و'الحواريّين'. وذهب الـدّاني(6) إلى الفتح فيه عن ورش، ونصّ على ذلك في ح/١٥٥ 'الـمُوضِح'، و'الاقتصـاد'، و'التّيسـير'(7)، و'التّلخيـص'، و'الموجـز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'. وقال في 'التّمهيد': "فأمّا قوله [تعالى]: ﴿أنصـاري﴾، فـلا أعلم خلافا بين أصحابنا في فتحه، لأنّ الكسرة فيه ليست بكسرة إعراب، وإنّما هي كسـرة بنـاء، إذ كان من حُكم ياء الإضافة، أن لا يكون ما قبلها إلا مكسـوراً البتّـة". وقـال في 'إرشـاد المتمسّكين' نحوه. وقال في 'جامع البيان': "ولا أعلـم خلافـا عـن نـافع، في إخـلاص فتـح: ﴿مـن اَنصـاري﴾ في السّورتين، لكونه في محلّ رفع، وكون كسرة الـرّاء فيـه بنـاءً لا إعرابـا"(8). وقـال في 'إيجـاز البيـان': "وكان يخلص الفتح للألف وما قبلها في ذلك، لأنّ كسـرة الـرّاء كسـرة بنـاء، مـع كـون الكلمـة في موضع رفع". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجـاطي(9) رضـي الله عنـه: "ليسـت كسـرة البنـاء بمانعة له من الإمالة، لأنّ كسرة البناء أقوى على جلب الإمالة من كسـرة الإعـراب للزومهـا"، قـال: "ووجه فتحه، أنّ ياء المتكلم قد اتّصلـت بالكلمـة، ولا يمكـن انفصالهـا منهـا، فصـارت الـرّاء كأنّهـا متوسّطة، ع/٢٣٣ وهو لا يميل الألف مع الرّاء المتوسّطة". قـلت: وبالفتح قرأته لـورش، على جميع

٤٧٧

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 62.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) آل عمران، جزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 3؛ و الصّفّ، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 61.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الـدّاني: 48.

(8) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 151.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

من قرأت عليه، وبه آخذ.

وقوله: 'وَالْجَارِ لَكِنْ فِيهِ خُلْفٌ جَارِ'، أخبر أنّه اختلف عن ورش(1) في ﴿الجار﴾، وذلك في 'النّساء': ﴿والجار ذي القربى، والجار الجنب﴾(2)، وليس في القرآن غيرهما. وقد ذكر الدّاني(3) في 'التّيسير'، أنّ ورشا يقرأ ذلك بين بين، على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك، قال: "وبالأوّل قرأت، وبه آخذ"(4) - يعني بين بين - وقال في 'التّلخيص': "فأقرأني ذلك أبو الحسن(5) بإخلاص الفتح، وأقرأنيه غيره بين بين، وهو القياس وبه آخذ". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه، وزاد فيه: "وكذلك نصّ عليه، محمّد بن عليّ(6) في كتابه"، يعني الأدفويّ. قلت: وقد وقفت على ذلك للأدفويّ، في كتاب 'الإبانة' له. وذكر الدّاني في 'جامع البيان'(7) أنّه قرأ ذلك على ابن غلبون بالفتح، وعلى ابن خاقان(8) بين بين كنظائره. وذكر في 'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين' أنّه قرأ ذلك على ابن خاقان وفارس(9) بين اللّفظين، قياسا على سائر الباب، وأنّه قرأه على ابن غلبون بالفتح. قلت: وقد وقفت على الفتح لأبي الحسن بن غلبون، في كتاب 'التّذكرة'(10) له، ولأبيه أبي الطّيّب(11)، في كتاب 'الإمالة' له. قال الدّاني في 'الاقتصاد' في بين اللّفظين: "وهو الصّواب عندي، إذ هو قياس مذهبه في نظائر ذلك". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وبالتّرقيق آخذ"، يعني الإمالة بين اللّفظين. وذكر في 'المُوضِح'، و'التّعريف'(12)، و'الموجز'، عن ورش من طريق أبي يعقوب(13)، الإمالة بين بين خاصّة، وعلى الإمالة بين بين، اقتصر في كتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'. وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(14) رضي الله عنه، يذهب فيه إلى الإمالة بين بين، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ؛ فوجه الإمالة فيه، حمله على نظائره،

٤٧٨

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) النّساء، جزء من الآية: 36 ، ورقم السّورة: 4.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 48.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 141.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\214.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 69.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

ووجه الفتح فيه، أنّ ذلك لقلّة دوره.

واعلم أنّ في قول النّاظم على الرّواية الأولى: 'وَفِي كِلَا الْجَارِ الْخِلَافُ جَارٍ'؛ وعلى الرّواية الثّانية: 'وَالْجَارِ لَكِنْ فِيهِ خُلْفٌ جَارٍ'، لقبا من ألقاب البديع، وهو تجنيس التّماثل، لأنّ قوله: 'والجار'، يريد به: ﴿والجار ذي القربى، والجار الجنب﴾(1). وقوله: 'جار' هو اسم فاعل، من جرى يجري، وقد تقدّم الكلام على تجنيس التّماثل، في شرح قوله في الخلاف في ميم الجميع:

[49] وَاتَّفَقَا فِي ضَمِّهَا فِي الْوَصْلِ **** إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ(2)

الإعراب: والألفات: معطوف على قوله قبل هذا: 'ذوات الواو'، أي واقرأ ذوات الواو بالإضجاع والألفات. اللآئ: نعت للألفات. قبل: ظرف زمان في موضع الصّلة، والعائد على الصّلة يتحمّله الظّرف، والعامل في الظّرف محذوف لا يجوز إظهاره، كأنّه قال: استقرّت. الرّاء: مخفوض بالظّرف. مخفوضة: حال من الرّاء، أي في حال خفضها، والعامل فيه 'واقرأ'. في آخر: متعلّق بـ'مخفوضة'. الأسماء: ع/٢٣٤ مضاف إليه. كالدّار: في موضع خبر مبتدأ محذوف، أي ذلك مثل الدّار. والأبرار والفجار: معطوفان. وفي كلا: متعلّق بـ'جار'. الجار: مضاف إليه. الخلاف: مبتدأ. ح/١٥٦ جار: خبره، والضمّة مقدّرة في الياء المحذوفة لالتقاء السّاكنين.

وعلى الرّواية الأخيرة، والجار: معطوف. لكن: حرف استدراك. فيه: متعلّق بجار، والهاء عائدة على الجار. خُلْف: مبتدأ. جار: خبره، ويحتمل أن يكون 'جار' نعتا لـ'خُلْف'، وخبر المبتدأ في المجرور قبله. ثمّ قال:

[155] وَالْكَافِرِينَ مَعَ كَافِرِينَا **** بِالْيَاءِ وَالْخُلْفُ بِجَبَّارِينَا

تكلّم هنا في إمالة الألف لكسرة البناء، فأمر أن تقرأ لورش(3): ﴿الكافرين﴾(4) و﴿كافرين﴾(5) بالإمالة، سواء كان بالألف واللاّم أو لم يكن، على ما مثّل به، إذا كان في موضع نصب أو خفض، وهو المراد بقوله: 'بالياء'، وتبع في ذلك الشّاطبي(6) حيث قال:

وَمَعْ كَافِرِينَ الْكَافِرِينَ بِيَائِهِ **** ....(7)

(1) النّساء، جزء من الآية: 36 ، ورقم السّورة: 4.

(2) انظر شرح ذلك في الصّفحة: 139 و140 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) النّساء، جزء من الآية: 101، ورقم السّورة: 4.

(5) الأحقاف، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 46.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 114.

نحو: ﴿إنّ الكافرين﴾(1)، و﴿محيط بالكافرين﴾(2)، و﴿بعبادتهم كافرين﴾(3)، و﴿من قوم كافرين﴾(4)، وما أشبه ذلك. وقد ذكر الدّاني(5) في 'المُوضِح'، و'جامع البيان'(6)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(7)، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(8)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، و'التّهذيب'، أنّ ورشا(9) يقرأ ذلك بين اللّفظين. وقال في 'إيجاز البيان': "ولا أعلم خلافا عنه في ذلك". وقال في 'التّمهيد': "ولم أجد لهذا أثراً في كتاب أحد من أصحاب ورش، وإنّما نقل إلينا من طريق الأداء". وذكر المهدويّ(10) في 'الشّرح'(11)، أنّ الإمالة فيه لما توالى بعد الألف من الكسرات، وهي كسرة الفاء، وكسرة الرّاء، والياء في تقدير كسرة، وكسرة الرّاء في تقدير كسرتين(12)، من أجل التّكرير الذي فيها، فصار كأنّه قد وليَ الألف أربع كسَرَات، فقويت الكسرة على الألف فاستمالتها. وقال مكيّ(13) في 'الكشف'(14)، وابن مطرّف(15) في البديع نحوه. قال المهدويّ في 'الشّرح': "وكان يلزم من أمال ﴿الكافرين﴾(16) أن يميل ﴿الشّاكرين﴾(17) و﴿الذّاكرين﴾(18)، ولكنّه اتّبع في ذلك الأثر المرويّ"(19). وقال في 'التّحصيل': "ولم يمل من أمال ﴿الكافرين﴾، ﴿الشّاكرين﴾، و﴿الذّاكرين﴾، لقلّة دورهما"، قال: "والإمالة فيما كثر دوره

٤٨٠

(1) و(16) النّساء، جزء من الآية: 101، ورقم السّورة: 4.

(2) البقرة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 2.

(3) الأحقاف، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 46.

(4) النّمل، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 27.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 141.

(7) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 49.

(8) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الدّاني: 261.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسيم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(11) و(19) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 69-70.

(12) في 'ع': ككسرتين، وفي 'ح' و'ق': في تقدير كسرتين.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\173.

(15) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 111 قسم التحقيق.

(17) آل عمران، جزء من الآية: 144، ورقم السّورة: 3.

(18) الأحزاب، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 33.

أوْلى لأنّها تخفيف، وما قلّ لم يستثقل". قال الشّريشـي(1) فـي 'الشّـرح': "وأمّـا ﴿الصّـابرين﴾(2)، و﴿الـخاسرين﴾(3)، و﴿الغافرين﴾(4)، و﴿قادرين﴾(5)، فإنّ فيه قبل الألف حرف استعلاء"، قـال: "وقال ابن آجرّوم(6): وحروف الاستعلاء مانعة من ذلك"، قال: "وليست كسرة الرّاء بالموجبة إمالة ذلك، فتقاومُ قوة المستعلي"(7). قال الـدّاني(8) في 'إيجاز البيان': "فإن قال قائل: لم خـصّ الجمْـع في هذا الفصل بالإمالة اليسيرة دون الواحد مـن لفظـه نحـو: ﴿أوّل كـافر بـه﴾(9) وشبهه؟ فعـن ذلـك جوابان: أحدهما: أنّ لفظ الجمْع ع/٢٣٥ أكثر دورا فـي كـتـاب الله تعالى من لفظ الواحد، ومـن عادتهم أنّ الشيء إذا كثُر دوْرُه، استعمل فيه ضرب مـن الـخـفّة لثقلـه بتكـرّره، فوجـب لذلـك أن يخصّ الجمع بالإمالة ـ الّتي هي تخفيف ـ دون الواحد؛ والثّاني: أنّ لفظ الجمع ـ لا شـك ـ أثقـل مـن لفظ الواحد، فلذلك خفّفه بالإمالة دونه، هذا مع ما اتّبعه في ذلك من الأثر عن أئمّته".

وقوله: 'والخلف بجبّارينا'، أخبر أنّه اختلف عن ورش(10) في ﴿جبّارين﴾، وذلـك في موضعـان، في 'المـائدة': ﴿قومـا جبّـارين﴾(11)، وفي 'الشّـعراء': ﴿بطشـتم جبّـارين﴾(12)، وليـس في القـرآن غيرهما. وقد ذكر الـدّاني الخلاف في ذلك، في كتاب 'رواية ورش مـن طريـق المصريّـين'، وذكـر في 'التّيسير' أنّ ورشا يقرأ ذلك بين اللّفظين، على اختـلاف بـين أهـل الأداء في ذلـك، قـال: "وبـالأوّل قرأت، وبه آخذ"(13)، يعني بـين اللّفظـين. وقـال في 'إيجـاز البيـان': "فقرأتـه علـى أبـي الحسـن(14) بإخلاص الفتح، وعلى غيره بغير إخلاص بين بين"، ثـمّ قـال: "والوجهان فـي ذلك جائزان، وبالثّاني

٤٨١

(1) أُنظر ترجمة الخزّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(2) البقرة، جزء من الآية: 153، ورقم السّورة: 2.

(3) البقرة، جزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 2.

(4) الأعراف، بعض آية: 155، ورقم السّورة: 7؛ وفي 'القصد النافع' ذكر أيضا ﴿الغابرين﴾: الأعراف(7)، آ: 83.

(5) القلم، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 68؛ والقيامة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 75.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'القصد النّافع': 492-493؛ وفرائد المعاني' لابن آجرّوم: 2\195.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) البقرة، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 2.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) المائدة، جزء من الآية: 22 ، ورقم السّورة: 5.

(12) الشّعراء، جزء من الآية: 130، ورقم السّورة: 26.

(13) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 47.

(14) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

آخذ، وهو أقيس". وقال في 'التلخيص' نحوه، ثمّ قال: "وهو القياس، وبه آخذ"، يعني بين بين. وذكر في 'جامع البيان'(1) أنّه قرأ على ابن غلبون(2) بالفتح، وعلى ابن خاقان(3) بين بين. وذكر في 'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، أنّه قرأه على أبي الحسن بالفتح، وعلى ابن خاقان وأبي الفتح(4) بين اللّفظين. قال في 'الاقتصاد': "وهو الصّواب عندي"، يعني بين اللّفظين. وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وبه آخذ". وقال في 'المُوضِح': "وقرأهما ورش بين اللّفظين، وقال لي أبو الحسن عن قراءته على أصحابه، عن أبي يعقوب(5) [الأزرق](6)، عن ورش(7)، بإخلاص الفتح فيهما. وبالأوّل آخذ، وبه قرأت على خلف بن إبراهيم الخاقاني، ح/١٥٧ وعلى فارس بن أحمد، وعلى غيرهما، وهو القياس". قلت: وقد وقفت على الفتح في ذلك لأبي الحسن بن غلبون في كتاب 'التّذكرة'(8) له، ولأبيه أبي الطّيّب(9) في كتاب 'الإمالة' له. وقال ابن الباذش(10) في 'الإقناع': "واختلف عن ورش في ﴿جبّارين﴾(11)، فكان أبو الطّيّب وابنه يأخذان بالفتح، وبه أخذ(12) أبو محمّد مكيّ(13). وكان عثمان بن سعيد(14) يختار له بين بين، ويذكر أنّه كذلك قرأ على ابن خاقان، وفارس بن أحمد"(15). قلت: وبالوجهين قرأت ﴿جبّارين﴾ لورش، على بعض من لقيته، واختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(16) - رضي الله عنه - في ذلك الإمالة بين بين، وبها قرأت عليه، وبها آخذ، وعليها اقتصر الدّاني في 'الموجز'، وهي الّتي ذكرها أكثر المصنّفين للحروف.

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 141.

(2) هو أبو الحسن بن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) هو خلف بن إبراهيم، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(4) هو فارس بن أحمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 212\1.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) المائدة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 5؛ والشّعراء، جزء من الآية: 130، ورقم السّورة: 26.

(12) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 171\1.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(14) هو أبو عمرو الدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 263\1، بتحقيق قطامش.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

قال الدّاني(1) في 'إيجاز البيان': "وعلّة ما رواه لي أبو الحسن(2) كون الكلمة في موضع نصب، وإنّما يمتنع الإخلاص للفتح في مذهب ورش(3) في نحو ذلك، إذا كانت الكلمة في موضع خفض".

وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(4) رضي ا لله عنه: "والعلّة في فتحه، أنّ الرّاء ليست بطرف، وأنّه قليل الدّور". قال الدّاني في 'إيجاز البيان': وعلّة ما رواه لي غيره، أنّه قد أمال ع/٢٣٦ الألف إمالة بين بين في قوله: ﴿الكافرين﴾(5)، إذا كان منصوبا أو مخفوضا، فوجب أن يجري ذلك مجراه، إذ لا فرق بينهما، بل قد تأكّدت الإمالة ها هنا، بالإجماع على ترك إخلاص الفتح في الواحد من [لفظه في مذهبه نحو: ﴿بجبّار﴾(6)، وإخلاص الفتح في الواحد من](7) لفظة ﴿كافرين﴾(8)، نحو قوله [تعالى]: ﴿أوّل كافر به﴾(9)". قال: "وأيضا فإنّ الجمْع أثقل من الواحد، والإمالة باب تخفيف، فاستعمالها في الثّقيل أكثر وأوْلى من استعمالها في الخفيف".

الإعراب: والكافرين: معطوف على قوله 'ذوات الياء' قبل هذا، والعامل فيه العامل في المعطوف عليه. معْ: ظرف مكان، والعامل فيه 'اقرأ'، كأنّه قال: واقرأ الكافرين مع كذا. كافرينا: مخفوض بالظّرف. بالياء: في موضع الحال منهما، والعامل فيه 'واقرأ'، أي حالة كون هذين اللّفظين بالياء. والخلف: مبتدأ. بجبّارينا: في موضع الخبر، أي ثابت بجبّارينا. والألف في 'كافرينا' و'بجبّارينا' لإطلاق القافية. ثمّ قال:

[156] وَرَا وَهَا يَا ثُمَّ هَا طَهَ وَحَا **** وَبَعْضُهُمْ حَا مَعَ هَا يَا فَتَحَا

تكلّم هنا على إمالة حروف التّهجّي، الواقعة في أوائل السّور، فأمر أن تقرأ لورش منها بالإمالة: 'را' من قوله [تعالى]: ﴿الر﴾(10) و﴿المر﴾(11)، و'هايا' من قوله[سبحانه]: ﴿كهيعص﴾(12)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(5) النّساء، جزء من الآية: 101 ، ورقم السّورة: 4.

(6) سورة 'ق'، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 50.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوط 'ح'.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 100، ورقم السّورة: 3.

(9) البقرة، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 2.

(10) الر: جزء من الآية:1 في سور: يونس (10)، وهود (11)، ويوسف (12)، وإبراهيم (14)، والحجر (15).

(11) المر: جزء من الآية: 1 في سورة الرّعد، ورقمها: 13.

(12) كهيعص: آية: 1 من سورة مريم، ورقمها: 19.

و'ها' من قوله [تبارك]: ﴿طه﴾(1)، و'حا' من قوله [عزّوجلّ]: ﴿حم﴾(2)، وفي ضمنه أنّ ما عدا ذلك بالفتح، ثمّ أخبر أنّ بعضهم فتح لورش(3) 'حا' من ﴿حم﴾، و'هايا' من ﴿كهيعص﴾(4).

أمّا الرّاء من ﴿الر﴾(5) و﴿المر﴾(6)، فقد نصّ الدّاني(7) في 'جامع البيان'(8)، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(9)، و'المُوضِح'، و'الإبانة'، أنّ ورشا، من رواية أبي يعقوب(10)، يقرأ ذلك بين بين. وعلى ذلك اقتصر لورش في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(11)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'. وقال الشّاطبي(12) في قصيدته:

وَذُو الرَّا لِوَرْشٍ بَيْنَ بَيْنَ وَنَافِعٌ **** لَدَى مَرْيَمٍ هَايَا وَحَا جِيدُهُ حَلاَ(13)

وأمّا الهاء والياء من: ﴿كهيعص﴾، فإنّ المشهور المعمول به لورش، الإمالة بين بين فيهما. وذكر الدّاني في 'جامع البيان'(14)، أنّه قرأ في رواية ورش، من طريق أبي يعقوب، الهاء والياء بين بين، وأنّ أبا الحسن(15) وابن خاقان(16) حكيا له ذلك عن قراءتهما، وأنّ أبا الفتح(17) حكى له ذلك، عن قراءته على عبد الله بن الحسين(18)،

٤٨٤

(1) آية: 1 من سورة طه، ورقمها: 20.

(2) آية:1 من: غافر[40]، فصّلت[41]، الشّورى[42]، الزّخرف[43]، الدّخان[44]، الجاثية[45]، والأحقاف[46].

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) آية: 1 من سورة مريم، ورقمها: 19.

(5) جزء من الآية:1 في سور: يونس [10]، وهود [11]، ويوسف [12]، وإبراهيم [14]، والحجر [15].

(6) جزء من الآية: 1 في سورة الرّعد، ورقمها: 13.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) و(14) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 141.

(9) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 69.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 98.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(13) المشار إليه بالجيم في البيت من لفظة 'جيده' هو ورش، والمرموز له فيه بالحاء من لفظ 'حلا' هو أبو عمرو. انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 242.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 80 قسم التحقيق. (17) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 81 قسم التحقيق.

(18) هو عبد الله بن الحسين بن حسنون، أبو أحمد السّامريّ البغدادي، مسند القرّاء في زمنه، ولد سنة: 295 هـ، وقرأ على محمد بن حمدون الحذّاء وابن مجاهد وابن شنبوذ، وقرأ عليه فارس بن أحمد ومحمد بن الحسين بن النّعمان، وتوفي سنة: 386 هـ. انظر 'شذرات الذّهب': 3\119، و'غاية النهاية': 1\415-417، و'معرفة القرّاء': 1\327-332.

وحكى له عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن(1) عن أصحابه، إخلاص الفتح للهاء والياء. قلت: وقد وقفت على الإمالة بين بين لأبي الحسن بن غلبون(2)، في كتاب 'التّذكرة'(3) له. وذكر الدّاني(4) في 'التّعريف'(5)، أنّه قرأ ذلك بين بين، ثمّ حكى عن فارس(6)، قراءته بالفتح على عبد الباقي كما تقدّم. وذكر في 'المُوضِح'، و'التّمهيد'، من طريق أبي يعقوب(7)، الإمالة في ذلك بين بين ع/٢٣٧ خاصّة، وعلى ذلك اقتصر في 'الاقتصاد'، ح/١٥٨ و'التّيسير'(8)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، و'التّهذيب'. وأمّا الهاء من ﴿طه﴾(9)، فيأتي الكلام فيها عند قوله:

[158] وَقَدْ رَوَى الأَزْرَقُ عَنْهُ الْمَحْضَا **** ....

وأمّا الحاء من ﴿حم﴾(10)، فإنّ المشهور المعمول به لورش(11)، الإمالة بين بين، وعلى ذلك اقتصر الدّاني في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(12)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، و'الموجز'. وقال في 'جامع البيان': "وقرأت على ابن خاقان(13) وابن غلبون، في رواية ورش من طريق الأزرق، بإمالة فتحة الحاء يسيرا بين بين"(14). وقال في 'المُوضِح'، و'التّمهيد'، و'إيجاز البيان' نحوه. قلت: وقد وقفت على ذلك لأبي الحسن بن غلبون، في كتاب 'التّذكرة'(15) له. وذكر الدّاني، في 'جامع البيان'(16) و'المُوضِح'، أنّ أبا الفتح، أقرأه عن قراءته في رواية أبي يعقوب، ﴿حم﴾ بالفتح.

٤٨٥

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 82 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\423.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 70.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 120.

(9) آية: 1 من سورة طه، ورقمها: 20.

(10) آية:1 من سور: غافر [40]، وفصّلت [41]، والشّورى [42]، والزّخرف [43]، والدّخان [44]، والجاثية [45]، والأحقاف [46].

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 155.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(14) و(16) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 141.

(15) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\533.

وقال في 'التّمهيد': "وقال لي فارس(1) عن قراءته بالفتح، والأوّل هو الصّواب"، يعني بين بين. وقال في 'إيجاز البيان': "وقد روى لي فارس بن أحمد عن قراءته ﴿حم﴾(2)، بإخلاص فتحة الحاء والأوّل أصحّ، لورود النّص عنه به". قلت: وبالإمالة بين بين، قرأت لورش(3) الرّاء من ﴿الر﴾(4) و﴿المر﴾(5)، والهاء والياء من ﴿كهيعص﴾(6)، والحاء من ﴿حم﴾، على جميع من قرأت عليه، وبذلك آخذ. قال الدّاني(7) في 'إيجاز البيان': "وأمّا العلّة فيما أماله من حروف التّهجّي، فلأنّ حروف التّهجّي أسماء لما يُلفظ به، من الأصوات المتقطّعة من مخارج الحروف، فأمالها قليلا، ليفرّق بذلك بينها وبين الحروف، التي ليست بالأسماء الّتي تمتنع الإمالة فيها رأسا نحو: 'ها'، و'ما'، و'ذا'، و'لا'، وما أشبهه، إعلاما بذلك وإشعاراً به. وقال مكيّ(8) في 'الكشف' نحوه، ثمّ قال: "والأسماء لا تمتنع إمالة ألفها، ما لم تكن من الواو، وليست الألف فيها من الواو"، قال: "ويدلّ على أنّها أسماء، أنّك تخبر عنها فتعربها، فتقول: حاؤك حسنة، وصادك مُحْكَمة، وإذا عطفت بعضها على بعض أعربتها كالعدد"(9). قال الشّريشيّ(10) في 'الشّرح': "يعني أنّ أسماء الأعداد مبنيّة على الوقف، والسّكوت مقدّر على كلّ اسم منها، قالوا: واحدْ اِثنانْ ثلاثهْ أربعهْ، فوصلوها غير معربة، فإذا عطفوا بعضها على بعض أعربوها، فيقولون: واحدٌ واثنانِ وثلاثةٌ وأربعةٌ، فكذلك هذه الحروف تقول: راءٌ وهاءٌ وياءٌ وحاءٌ، فهي إذ ذاك أسماء لهذه الأصوات، الدّالة على الحروف كما ذكر"(11). قال مكيّ في 'الكشف': "فلمّا كانت أسماء أمالها من أمالها، ليفرّق بالإمالة بينها وبين الحروف الّتي للمعاني، الّتي لا تجوز إمالتها"(12). قال المهدويّ(13) في 'الشّرح': "ولا تمال حروف المعاني، لأنّ حروف المعاني لا تستحقّ التّصريف، الّذي يدخل الأسماء والأفعال"، قال: "فالتّصريف في الأسماء

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(2) آية: 1 من: غافر(40)، فصلت(41)، الشّورى(42)، الزّخرف(43)، الدّخان(44)، الجاثية(45)، والأحقاف(46).

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) جزء من الآية: 1 في سور: يونس (10)، وهود (11)، ويوسف (12)، وإبراهيم (14)، والحجر (15).

(5) جزء من الآية: 1 في سورة الرّعد، ورقمها: 13.

(6) آية: 1 من سورة مريم، ورقمها: 19.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(9) و(12) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\188.

(10) اُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(11) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 497. وقال فيه: "تقول: حاء، وصاد، وراء، وكاف، وميم" هكذا.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

هو ما يدْخُـلُها من التّكسير، والتّصغير، والتّصريف في الأفعال، نحـو قولـك: رمـى، يرْمـي، ونحـوه"، يريد اختلاف الصّيغ، قال: "فلمّا كـانت حـروف المعـاني ع/٢٣٨ لاتسـتحقّ التّصريـف، وكـانت أدوات متعلّقةً بالأسماء والأفعال، صارت كبعض الإسم، فلم تدخلها الإمالة"(1). وقال المهـدويّ(2) في 'الشّرح': "ومن أمال حروف التّهجّي الّتي هي على حرفين، فلأنّهم يقولـون إذا بنـوا منهـا فعـلا: هيّيْت هاءً، وحيّيْت حاءً، وذلك دليل على أنّهم اعتقدوا أنّ الألف منقلبة عن ياء، ومـع ذلـك فـإنّهم أرادوا بإمالتها الفرق بينها وبين الحروف"(3). قال الشّريشيّ(4) في 'الشّرح': "ولا تقـوى الإمالـة في هذه الحروف، كقوّتها في ألف التّأنيث، لأنّ ألف التّأنيث مشبّهة بالمنقلبة عن الياء، لرجوعها إلى الياء في بعض الأحوال، وذلك فـي التّثنية، والجمع بـالألف والتّـاء، تقـول: أُخْريـان وبُشْريان، وأُخْريـات وبُشْريـات، وهـذه الـحـروف إنّمـا تـمال لشَبَهـها بـالأسـماء، مـن حيـث هي أسـمـاء لا غيـر، لا بالأسـماء الـمنقلبة عن الياء"(5).

الإعراب: ورا: معطوف على مـا تقـدّم، والعـامل فيـه العـامل في المعطـوف عليـه. 'وهايـا': معطوف وهو محكي؛ 'ثمّ ها' كذلك. طه: مضاف إليه. وحا: معطوف. وبعضهـم: مبتـدأ ومضـاف إليه. خا: مفعول مقدّم بفتحا. مع: ظـرف مكـان، والعـامل فيـه 'فتحـا'. 'هايـا': مخفـوض بـالظّرف محكي. فتحا: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'بعضهم'، والألف لإطـلاق القافيـة، والجملـة في موضع خبر المبتدأ. ثمّ قال:

[157] وَكُـلُّ مَـا لَـهُ بِـهِ أَتَـيْـنَـا **** مِـنَ الإِمَـالَـةِ فَبَـيْـنَ بَـيْـنَـا

أخبر هنا أنّ كلّ ما تقدّم من الإمالة في هذا الباب لورش(6)، فهي بين بين، أي بين لفظ الإمالة ولفظ الفتح، ح/١٥٩ لا إمالة محضة، ولا فتـح خـالص. وقـال أبـو شـامة(7) في شـرح الشّـاطبية: "وصفة إمـالـة بين بين، أن تكـون بين لفظي الـفتح والإمـالة الـمحضة، كما تقول في همزة بين بين،

(1) و(3) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 70.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) اُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(5) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 498. وأعطى فيه المثال بـحُبْليان وحُبْليات، بدل بُشريان وبُشْريات، كما هو هنا.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) هو عبد الرحمان بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، أبو شامة المقدسي، ثمّ الدّمشـقي الشـافعي، ولـد سـنة: 599 هـ، قرأ على السّخاوي، وقرأ عليه حسين الكفري وأحمد اللّبان، كان له باع في علـوم النّحـو والحديـث والأصـول، وولي مشيخة دار الحديث، توفي سنة: 665 هـ، وله 'شرح الشاطبية' و'اختصـار تـاريخ دمشـق' و'ضـوء السـاري'. انظر 'غاية النهاية': 1\365-366، و'معرفة القـراء': 2\673-674، و'فـوات الوفيـات': 1\252، و'بغيـة الوعـاة': 2\77-78، و'طبقات الشافعية': 5\61، و'البداية والنهاية': 13\250، و'طبقات الدّاودي': 1\268، و'الأعلام': 3\299.

أنّها بين لفظي الهمز وحرف المدّ، فلا هي همزة ولا حرف مدّ، فكذا هنا لا هي فتح ولا إمالة، وأكثر النّاس ممّن سمعنا قراءتهم أو بلغنا عنهم، يلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة، ويجعلون الفرق بين المحضة وبين بين: رفع الصّوت بالمحضة وخفضه ببين بين، وهذا خطأ ظاهر، فلا أثر لرفع الصّوت وخفضه في ذلك، ما دامت الحقيقة واحدة، وإنّما الغرض تمييز حقيقة المحضة من حقيقة بين بين، وهو ما ذكرناه، فلفظ الصّوت بين بين يظهر على صورة اللّفظ بترقيق الرّآات، وقد أطلق العلماء [على ترقيق الرّاءات](1) لفظ بين بين، فدلّ على ما ذكرناه، وإن كان الأمر في اتّضاحه [لا](2) يحتاج إلى شاهد. قال صاحب 'التّيسير'(3): ''اِعلم أنّ ورشا كان يُميل فتحة الرّاء قليلا بين اللّفظين''(4)، وقال في باب الإمالة: ''قرأ ورش(5) جميع ذلك بين اللّفظين''(6)، فعبّر في البابين بعبارة واحدة، فدلّ على اتّحاد الحقيقة فيهما، وكذا ذكر(7) في كتاب 'الإمالة'(8)، هو وأبو الطّيّب بن غلبون(9) قبله"(10). قال ابن القصّاب(11) ع/٢٣٩ في 'تقريب المنافع' في إمالة ورش بين بين: "والمقصود بذلك الإشارة إلى اللّغتين"، يريد الفتح والإمالة، قال: "وحجّته في ذلك، أنّه لم يُمل لئلاّ يُخرج الحرف عن أصله، و لم يفتح لقوّة الموجب، فتوسّط الأمر في ذلك"(12). وقال ابن عبد الوهّاب(13) في 'كفاية الطّالب': "وأمّا علّة ورش لقراءة ما قرأه من ذلك بين اللّفظين، فلم يمل إمالة محضة، أنّه خاف مع الإمالة المحضة أن يخرج الحرف عن أصله الّذي هو الفتح، و لم يفتحه فتحا شديدا، فيكون قد أخلّ بعمل الكسرة الملاصقة للألف الموجبة لإمالته، أو يكون رافضا للدّلالة على ما الألف منقلبة عنه، من الياء الموجبة لإمالة(14) الألف، فجمع بمذهبه هذا رفض الخروج عن الأصل وهو الفتح،

(1) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'. (14) في 'ع': لإمالته، وفي 'ح' و'ق': لإمالة.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.

(3) هو الدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 51.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 46.

(7) في 'ع': وكذا حكى، وفي 'ح': وذلك ذكر، وفي 'ق': وكذلك ذكر؛ وقد أثبتنا ما هو في 'إبراز المعاني'.

(8) كتاب 'الإمالة' للدّاني ذكره ابن الجزري، وذكر أيضا كتاب 'الإمالات' له. انظر 'غاية النّهاية': 1\505.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'إبراز المعاني' لأبي شامة: 221-222.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 96 من قسم التحقيق.

(12) 'تقريب المنافع' لابن القصّاب: اللّوحة: 18/ أ.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

واستعمال(1) بعض دلائل الإمالة، ومثل هـذا لا يكون إلاّ بلفظ يجمع الأمرين، وهو قراءته بين اللّفظين، مع أنّه قرأ كذلك، على إمام دار الهجرة نافع(2) رحمه الله".

الإعراب: وكل: مبتدأ. ما: مضاف إليه. له به: متعلّقان بـ'أتينا'، والهاء في له عائدة على 'ورش'، دلّ عليه سياق الكلام لأنّ له ترجم، فقال: 'أمال ورش'، والهاء في 'به' عائدة على 'ما'. أتينا: فعل ماض وفاعل، والجملة في موضع الصّلة لِـ'ما'. من الإمالة: متعلّق بـ'أتينا'، وأتى بـ'مِن' للبيان. 'فبين بينا': ظرف مكان مركّب، في موضع خبر كلّ، والألف في بين الثّاني للإطلاق، ودخلت الفاء هنا في خبر المبتدأ، تشبيها بجواب الشّرط. ثمّ قال:

[158] وَقَدْ رَوَى الأَزْرَقُ عَنْهُ الْمَحْضَا **** فِيهَا بِهَا طَهَ وَذَاكَ أَرْضَى

أخبر أنّ أبا يعقوب الأزرق(3)، روى عن ورش(4) في الهاء من ﴿طه﴾(5)، الإمالة المحضة، بخلاف ما تقدّم من الإمالة في الباب كلّه، وفي ضمن كلامه أنّ غير أبي يعقوب، روى عنه فيها الإمالة بين بين كسائر الباب، والمحض: هو الخالص من كل شيء، وأصله اللّبن بلا رُغوة(6). قال الدّاني(7) في 'الموجز': "وقرأ الهاء من ﴿طه﴾ بالإمالة المحضة، هذه رواية أبي يعقوب الأزرق. وروى عبد الصّمد(8) عنه بين اللّفظين". وقال في 'التّعريف': "وقرأت لورش من رواية أبي يعقوب خاصّة، بإمالة الهاء إمالة محضة"(9). وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. وقال في 'التّلخيص': "وأمّا قوله [تعالى]: ﴿طه﴾، فإنّ المصريين رووا عنه أداءً، إمالة فتحة الهاء إمالة محضة، وإخلاص فتحة الطّاء"، قال: "والنّصّ عنه في جميع ذلك بين بين، وبالأوّل قرأت، وبه آخذ". وقال في 'إيجاز البيان': "فأمّا قوله ﴿طه﴾، فأجمع أهل الأداء من مشيخة المصريّين، على إخلاص فتحة الطّاء، وإمالة فتحة الهاء خالصة في ذلك، أداءً عنه"، قال: "والّذي نصّ عليه أبو يعقوب عنه في كتابه، يدلّ على أنّ جميع ذلك عنده بين اللّفظين". وذكر في 'المُوضِح' أنّ أبا يعقوب، روى عن ورش عن نافع أداءً فتح الطّاء، وإمالة الهاء ع/٢٤٠ في ﴿طه﴾"، قال: "وبذلك قرأت على شيوخي المصريّين في روايته".

٤٨٩

(1) في نسختي 'ح' و'ق': واستعمل.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) طه، الآية: 1، ورقم السّورة: 20.

(6) المحض: اللّبن الخالص، وممحوض النسب: خالصه، وفضّة محضة: خالصة. انظر 'القاموس المحيط': 587 (محض).

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 99.

ح/١٦٠ قال: "وروى عنه عبد الصّمد(1)، وداود(2)، وأبو يعقوب(3) في كتابه بين بين". وقال في 'إرشاد المتمسكين': "وكذلك نصّ عليه أبو يعقوب، وكذلك روى لي أبو القاسم(4)، عن قراءته على أصحابه". وقال في 'التّمهيد': "وقرأت لورش(5) من طريق أبي يعقوب، على أبي الحسن(6)، وأبي الفتح(7)، بفتح الطّاء وإمالة الهاء إمالة محضة، كمذهب أبي عمرو(8) سواء"، قال: "وقرأت على ابن خاقان، بفتح الطّاء والهاء بين بين". وقال في 'جامع البيان': "وروى المصريّون عن أبي يعقوب، عن ورش أداء، بإخلاص فتحة الطّاء وإمالة فتحة الهاء إمالة خالصة، كمذهب أبي عمرو سواء، وبذلك قرأت على أبي الفتح، وأبي القاسم، وأبي الحسن، عن قراءتهم"، قال: "وكذلك رواه المظفّر بن أحمد(9) ـ فيما بلغني عنه ـ عن أحمد بن هلال(10)، عن إسماعيل النحّاس(11)، عن أبي يعقوب سواء"(12). قلت: وقد وقفت على الإمالة المحضة في ذلك، لأبي الحسن بن غلبون في كتاب 'التّذكرة'(13) له؛ وعلى الإمالة المحضة في الهاء من ﴿طه﴾(14) لورش، اقتصر الدّاني(15) في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(16)، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، وبذلك قرأت له على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. وأمّا الطّاء من ﴿طه﴾، و﴿طسم﴾(17)، و﴿طس﴾(18)،

٤٩٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(4) هو ابن خاقان، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) هو ابن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 103 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 222 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 142.

(13) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\429.

(14) طه، الآية: 1، ورقم السّورة: 20.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(16) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 122.

(17) الآية: 1 من سورة الشّعراء، ورقمها: 26؛ ومن سورة 'القصص' ورقمها: 28.

(18) جزء من الآية: 1 من سورة النّمل، ورقمها: 27.

والياء من ﴿يس﴾(1)، فنصّ الـدّاني(2) في 'الاقتصـاد'، و'التّيسـير'(3)، و'الموجـز'، وكتـاب 'روايـة ورش من طريق المصريّين'، أنّ ورشا(4) يقرأ ذلـك بـالفتح. وذكـر في 'إرشـاد المتمسّكين'، أنّـه قـرأ لورش الطّاء من ﴿طه﴾(5)، و﴿طسم﴾(6)، و﴿طس﴾(7) ، والياء من ﴿يس﴾، بالفتح"، قال: "ورواية الجماعة عنه في النّصوص بين اللّفظين". وذكـر في 'التّلخيص'، أنّ المصريين رووا عنـه أداءً، إخلاص فتحة الطّاء، من ﴿طه﴾، و﴿طسم﴾، و﴿طس﴾، والياء من ﴿يس﴾، قال: "والنّصّ عنـه في جميع ذلك بين بين"، قال: "وبالأوّل قرأت، وبه آخذ"، يعني الفتح. وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. قلت: وأكثر المصنّفين للحروف، يذكرون عن ورش في ذلك الفتح خاصّة، وبه قرأت على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ." وقد قال أبو بكر القرطبي(8) في أرجوزته:

لَكِنَّ أَرْبَعاً تَـلاَ مُسْتَـثْـنِـيَا **** بِخَالِصِ الْفَتْحِ فَحَقِّقْ قَوْلِيَا

الطَّاءُ مِنْ طَـهَ وَطَاءُ طَسِ **** وَطَـاءُ طَـسِـمِ وَيَـاء يَسِ

الإعراب: وقد: حرف تحقيق. روى: فعل ماض. الأزرق: فاعل. عنه: متعلّق بـ'روى'، والهاء عائدة على 'ورش'. المحضا: مفعول، والألف للإطلاق. فيها: متعلّق بـ'روى'، والهاء عائدة على 'الإمالة'. بها: في موضع الحال من المجرور قبله، والعامل فيه 'روى'، والباء ظرفيّة. طه: مضاف إليه. وذاك مفعول مقدّم، والإشارة إلى قوله: المحض وهو الخالص من الإمالة كما تقدّم. أرضى: فعل مضارع، وأصله أرْضَيُ تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا، والفاعل ضمير المتكلّم وهو النّاظم. ثمّ قال:

ع/٢٤١ [159] وَاقْرَأْ جَمِيعَ الْبَابِ بِالْفَتْحِ سِوَى **** هَـارٍ لِقَالُونَ فَمَحْضَـهَا رَوَى

[160] وَقَـدْ حَـكَـى قَـوْمٌ مِـنَ الـرُّوَاةِ **** تَـقْـلِـيـلَ هَايَا عَـنْهُ وَالـتَّـوْرَاةِ

أخبر أنّ قالون(1) يفتح جميع الباب ممّا أماله ورش، واستثنى من ذلك قوله [تعالى]: ﴿هـارٍ﴾(2) في 'التّوبة'، فأماله إمالة محضة، وهذا هو المشهور عن قالون، وعليه اقتصر الـدّاني في 'الاقتصاد'،

(1) يس: الآية: 1 من سورة 'يس'، ورقمها: 36.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 148.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) طه، الآية: 1، ورقم السّورة: 20.

(6) الآية: 1 من سورة الشّعراء، ورقمها: 26؛ ومن سورة 'القصص' ورقمها: 28.

(7) جزء من الآية: 1 من سورة النّمل، ورقمها: 27.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 137 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) التّوبة: جزء من الآية: 109، ورقم السّورة: 9.

و'التّيسير'(1)، و'التّذكّر لتراجم القراء'، وكتاب 'الاختلاف بين أبي نشيط وورش'. وقال الشّاطبي(2) في قصيدته:

.... **** وَهَارٍ رَوَى مُرْوٍ بِخُلْفٍ صَدٍ حَلاَ

بِدَارٍ........................ **** ....(3)

وقال ابن آجرّوم(4) في أرجوزته:

.... **** وَمَحْضُ هَارٍ يُعْرَفُ

وذكر الدّاني(5) في 'المُوضِح' عن قالون(6) في ذلك الإمالة والفتح. وقال في كتاب 'رواية أبي نشيط': "وأمال قالون الهاء والألف وما بعدها إمالة محضة في قوله [تعالى]: ﴿جُرُفٍ هارٍ﴾(7) في 'التّوبة'، على أنّ فارسا(8) أقرأني ذلك بإخلاص الفتح، وبالأوّل آخذ"، يعني بالإمالة. وذكر في 'التّمهيد'، أنّه قرأه على ابن غلبون(9) بالإمالة المحضة، وعلى فارس بن أحمد بالفتح. وقال في 'التّعريف': "وأقرأني أبو الحسن عن قالون: ﴿جُرف هارٍ﴾ في 'التّوبة' بالإمالة الخالصة"(10). قلت: وقد وقفت على ح/١٦١ ذلك، لأبي الحسن بن غلبون، في كتاب 'التّذكرة'(11) له، وقرأت ذلك لقالون بالإمالة المحضة، على جميع من قرأت عليه، وبذلك آخذ. وعلى الإمالة المحضة لقالون في ﴿هارٍ﴾، اقتصر ابن مجاهد(12) في 'السّبعة'(13)، وأبو الطّيّب بن غلبون(14) في كتاب 'الإمالة'، وابنه أبو الحسن في 'التّذكرة'(15)؛ ومكيّ في 'التّنبيه'، و'التّبصرة'(16)، و'الموجز'، و'المفردات'؛

(1) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 98.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(3) أشار الشاطبي بالرّاء من 'روى' إلى الكسائي، وبالميم من 'مرو' لابن ذكوان، وبالصاد من 'صد' إلى شعبة، وبالحاء من 'حلا' لأبي عمرو، وبالباء من 'بدار' إلى قالون. انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 114.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) التّوبة: جزء من الآية: 109 ، ورقم السّورة: 9.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 69.

(11) و(15) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 360\2.

(12) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق. (13) انظر كتاب 'السّبعة' لابن مجاهد: 319.

(14) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 83 من قسم التحقيق. (16) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 130.

وابن سفيان(1) في 'الهادي'، والمهدويّ(2) في 'الهداية' و'التّحصيل'، وابن عبد الوهّاب(3) في 'كفاية الطّالب'؛ وابن شريح(4) في 'الكافي'(5)، و'التذكير'، و'المفردات'؛ وابن شعيب(6) في 'الاعتماد'، وابن البيّاز(7) في 'النبذ النّامية'، و'حلية المبتدئ الطّالب'؛ وابن سوار(8) في 'المستنير'، وابن شفيع(9) في 'التّنبيه والإرشاد'، وشعيب(10) في 'التّقريب والإشعار'، وابن الباذش(11) في 'الإقناع'(12) و'النجعة'، وابن عتيق(13) في 'الموجز'، وأبو الأصبغ بن عمر(14) في 'المختصر'، وابن حيّ(15) في 'النافع'، والقرطبي(16) في مختصره، وابنه أبو بكر(17) في أرجوزته، وابن رشيق(18) في 'المرآة'. قال بعضهم: "ولا وجه لإمالة قالون(19) ﴿هارٍ﴾(20) وحده، إلا الجمع بين اللّغتين". واختلف في ﴿هارٍ﴾، هل هو مقلوب أو محذوف، قال المهدويّ في 'الشّرح': "أصل 'هارٍ': 'هايِر' أوْ 'هاوِر'، فوقوع الياء والواو بعدها الألف يوجب همزها، لأنّ كلّ واو وياء وقعتا بعد ألف زائدة قلبتا همزة، نحو: قائم ونائم وبائع، فقلبوا الكلمة فراراً ممّا يلزمها من الهمزة، فصار 'هاريٌّ'، وإن كان

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 42 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(5) انظر كتاب 'الكافي' لابن شريح: 76.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 14، ص: 135 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 136 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 119 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 267\1، بتحقيق قطامش.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 181 من قسم التحقيق.

(14) هو ابن الطحّان، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 106 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 19، ص: 379 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 137 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 137 من قسم التحقيق.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 380 من قسم التحقيق.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(20) التّوبة، جزء من الآية: 109، ورقم السّورة: 9.

أصله 'هايِرًا' أوْ 'هاوِرًا'، ثمّ تقلب الواو من 'هارو' ياءً، فيصير 'هاري'، ثمّ يدخل التّنوين وهو ساكن على الياء وهي ساكنة، فتحذف لالتقاء السّاكنين، كما حذفت في قولك: قاضٍ ورامٍ"، ثمّ قال: "والقول الثّاني: أنّ الأصل في ﴿هارٍ﴾(1) 'هايِر' أو 'هاوِر' كما قلنا، فحذفت العين ع/٢٤٢ حذفا ولم تقلب، فراراً من الهمز الّذي يلزمها"(2). وقال ابن الباذش(3) في 'الإقناع': "والوجه في ﴿هارٍ﴾ أن يكون محذوفا من 'هايِر'، لا مقلوبا منه، فالرّاء لام"، قال: "قال سيبويه(4): ''الحذف أكثر من القلب''(5)، فالكسرة إذن إعراب"(6). قلت: وإلى قول ابن الباذش في ذلك، ذهب شيخا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(7) رضي الله عنه. وقوله: 'وقد حكى قوم من الرّواة...إلى آخره'، أخبر أنّ قوما من رواة قالون(8) حكوا عنه الإمالة بين بين، وهي الّتي كنى عنها بالتّقليل في الهاء والياء من ﴿كهيعص﴾(9)، والرّاء من ﴿التّوراة﴾(10)، وظاهر كلامه أنّ الفتح أشهر، وليس كذلك، بل الإمالة بين بين أشهر، على ما يتبيّن إن شاء الله. فلو قيل عوضا من ذلك:

وَهَا وَيَا بِمَرْيَمٍ قَدْ قَلَّلاَ **** وَالْخُلْفُ فِي التَّوْرَاةِ عَنْهُ نُقِلاَ

لكان موافقا لما ذكره الشّاطبي(11) في قصيدته، قال في الهاء والياء من ﴿كهيعص﴾:

وَذُو الرَّا لِوَرْشٍ بَيْنَ بَيْنَ وَنَافِعٌ **** لَدَى مَرْيَمٍ هَا يَا وَحَا جِيدُهُ حَلاَ(12)

وقال في ﴿التوراة﴾:

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَاةَ مَا رُدَّ حُسْنُهُ **** وَقُلِّلَ فِي جَوْدٍ وَبِالْخُلْفِ بَلِّلاَ(13)

---

(1) التّوبة، جزء من الآية: 109، ورقم السّورة: 9.

(2) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 63-64.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\157.

(6) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\274، بتحقيق قطامش.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق. (9) مريم، الآية: 1، ورقم السّورة: 19.

(10) آل عمران، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 3. (11) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(12) المشار إليه بالجيم في البيت من لفظة 'جيده' هو ورش، والمرموز له فيه بالحاء من لفظ 'حلا' هو أبو عمرو. انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 242.

(13) أشار الشاطبي بالميم في قوله: 'ما ردّ حسنه' إلى ابن ذكوان، وبالرّاء للكسائيّ، وبالحاء لأبي عمرو البصري؛ ورمز في قوله: 'في جَوْد' بالجيم لورش، وبالفاء لحمزة. انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 172-174.

فأخبر أنّ نافعا(1) يقرأ الهاء والياء بـ'مريم' بين بـين، وأنّ قـالون(2) اختلـف عنـه في ﴿التّـوراة﴾(3)، وهو الّذي كنى عنه بالباء في قوله: 'بلّلا'. أمّا الهاء والياء من ﴿كهيعـص﴾(4)، فنـصّ الـدّاني(5) في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(6)، و'التّمهيد'، و'التّذكّر لتراجم القرّاء'، على إمالتهما بـين [بـين](7) لقـالون خاصّة. وذكر في 'التّعريف'(8)، و'الـمُوضِح'(9)، أنّه قرأ، في رواية الجماعة عن قـالون، الهـاء واليـاء بين الفتح والإمالـة - يريد بين اللّفظين - وذكر في 'جامع البيان'(10) أنّـه قـرأ لقـالون، في روايـة أبـي نشيط(11)، الهاء والياء بين بين، وأن أبا الحسن(12) وابن خاقان(13) حكيا لـه ذلـك عـن قراءتهمـا، وأنّ أبا الفتح(14) حكى له ذلك، عن قراءته على عبد الله بن الحسين(15). وقال فيه وفي 'التّعريف': "وحكى لي أبو الفتح، عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن(16)، عن أصحابه بإخلاص الفتـح للهـاء والياء"(17). قلت: وبالإمالة بين بين، قـرأت لقـالون الهاء والياء من ﴿كـهيعص﴾، علـى جميـع مـن قرأت عليه وبها آخـذ، وعليها اقتصر ابن مجاهد(18) فـي 'السّـبعة'(19)، وابن أشـته(20) فـي 'المحبّر'،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.
(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.
(3) آل عمران، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 3.
(4) مريم، الآية: 1، ورقم السّورة: 19.
(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.
(6) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 120.
(7) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط 'ح'.
(8) و(17) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 70.
(9) 'الـموضح' للدّاني: ذكر في 'كـشف الظنون': 1904\2 بعنوان 'الـموضح فـي الفتـح والإمالـة'، وذكـر فـي 'هديّـة العارفيـن': 653\1 بعنوان 'مـوضح فـي الـقراءة'.
(10) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 142.
(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.
(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.
(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.
(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.
(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 484 من قسم التحقيق.
(16) سبقت ترجـمته بالهامش رقم: 4، ص: 82 من قسم التحقيق.
(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.
(19) انـظـر كـتـاب 'الـسّـبـعـة' لابـن مـجـاهـد: 406.
(20) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

والخزاعي(1) في 'المنتهى'، وأبو الطيّب بن غلبون(2) في 'التّهذيب' وكتاب 'الاختلاف بين ورش وقالون'، وابنه ح/١٦٢ أبو الحسن(3) في 'التّذكرة'(4)، ومكيّ(5) في 'التّنبيه'، و'الموجز'؛ وابن عبد الوهّاب(6) في 'كفاية الطّالب، وابن شعيب(7) في 'الاعتماد'، وابن مطرّف(8) في 'البديع'، وابن البيّاز(9) في 'النّبذ النّامية'، و'حلية المبتدئ الطّالب'؛ وابن شفيع(10) في 'التّنبيه والإرشاد'، وابن الباذش(11) في 'الإقناع'(12)، و'النّجعة'؛ وابن عتيق(13) في 'الموجز'، وأبو الأصبغ بن عمر(14) في 'المختصر'، وابن حيّ(15) في 'النّافع'، وأبو محمد القرطبي(16) في مختصره، وابنه أبو بكر(17) في أرجوزته، وابن رشيق(18) في 'المرآة'.

وأمّا ﴿التّوراة﴾، وجملة ما ورد منها في كتاب الله، سبعة عشر موضعا: في 'آل عمران' ستّة مواضع(19)، وفي 'المائدة' سبعة مواضع(20)، وفي 'الأعراف' ع/٢٤٣ موضع(21)،

٤٩٦

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\423.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 14، ص: 135 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 136 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 2\695، بتحقيق قطامش.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 181 من قسم التحقيق.

(14) هو ابن الطحّان، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 106 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 19، ص: 379 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 137 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 137 من قسم التحقيق.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 380 من قسم التحقيق.

(19) مواضعها في سورة آل عمران ورقمها: 3، بالآيات: 3، و48، و50، و65، وموضعين في آية: 98.

(20) مواضعها في سورة المائدة ورقمها: 5، بالآيات: 43، و44، و66، و68 ، وفي موضعين من آية: 46.

(21) الأعراف، جزء من الآية: 157، ورقم السّورة: 7.

و[في 'التّوبة' موضع](1)، وفي 'الفتح' موضع(2)، وفي 'الصّفّ' موضع(3)، وفي 'الجمعة' موضع(4). فذكر الدّاني(5) في 'التّيسير'(6)، أنّ قالون(7) قرأها بين اللّفظين، ثمّ ذكر بعد ذلك أنّه قرأها له بالفتح. وذكر في 'الاقتصاد' أنّ قالون قرأها بين اللّفظين، قال: "وقرأت على أبي الفتح(8) لقالون بالتّفخيم، وقرأت على غيره بما قدّمته". وذكر في 'جامع البيان'(9)، أنّه قرأها لقالون على أبي الفتح بالوجهين، عن قراءته على عبد الله بن الحسين(10)، عن ابن مجاهد(11) وغيره، بين الفتح والإمالة، وعن قراءته على عبد الباقي بن الحسن(12) المقرئ، عن أصحابه بالفتح. وقال في كتاب 'رواية أبي نشيط': "واختلف علينا في أصل مطّرد من ذلك، وهو ما جاء من لفظ ﴿التّوراة﴾(13) في جميع القرآن، فأقرأني أبو الفتح ذلك بإخلاص الفتح، وأقرأنيه أبو الحسن(14) بين بين". وقال في 'المُوضِح' و'التّمهيد' نحوه. قلت: وقد وقفت على ما ذكره عن أبي الحسن بن غلبون، في كتاب 'التّذكرة'(15) له، وقرأت ﴿التّوراة﴾ لقالون بالوجهين، على جميع من قرأت عليه، وبالإمالة بين بين آخذ، وعليها اقتصر ابن مجاهد في 'السّبعة'(16)، وأبو الطّيّب بن غلبون(17) في 'التّذكار'، وكتاب 'الاختلاف بين ورش وقالون'، وكتاب 'الإمالة'؛ وابنه أبو الحسن في كتاب 'التّذكرة'(18)، والطّلمنكي(19)

(1) التّوبة، جزء من الآية: 111، ورقم السّورة: 9؛ وما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ق' و'ح'.

(2) الفتح، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 48.

(3) الصّفّ، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 61.

(4) الجمعة، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 62.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 72.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 142.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 484 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 82 من قسم التحقيق.

(13) جاء هذا اللّفظ في سورة آل عمران، ورقمها: 3، كجزء من الآية: 3، كما جاء في مواضع أخرى من القرآن.

(14) هو ابن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(15) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\423.

(16) انظر 'السّبعة في القراءات' لابن مجاهد: 201.

(17) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(18) انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 2\423.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 47 من قسم التحقيق.

في تأليفه في قراءة نافع(1)، ومكيّ(2) في 'التّنبيه'، و'التّبصرة'(3)، و'الموجز'، و'المفردات'، و'الكشف'(4)؛ وابن سفيان(5) في 'الهادي'، والمهدويّ(6) في 'الهداية'، و'التّحصيل'؛ وابن شريح(7) في 'الكافي'(8)، و'التّذكير'، و'المفردات'؛ وابن شعيب(9) في 'الاعتماد'، وابن مطرّف(10) في 'البديع'، وابن يعلى(11) في 'الجامع'، وابن البيّاز(12) في 'النّبذ النّامية'، وابن شفيع(13) في 'التّنبيه والإرشاد'، وابن مهلّب(14) في 'الشّرح'، وابن الطّفيل(15) في 'الغنية'، وابن معاذ(16) في 'لؤلؤة القرّاء'، وابن هشام(17) في 'التّلخيص'، وابن عتيق(18) في 'الموجز'، وابن حيّ(19) في 'النّافع'، وأبو محمّد القرطبي(20) في مختصره، وابنه أبو بكر(21) في أرجوزته، وابن عبد الملك(22) في 'الاعتماد'، وفي 'الاقتصاد'، وقال الحصريّ(23) في قصيدته:

(1) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التّحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 130.

(4) انظر 'الكشف' لمكيّ بن أبي طالب: 183\1.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الكافي' لابن شريح: 53.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 14، ص: 135 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 197 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 136 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 16، ص: 197 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 137 من قسم التحقيق.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 181 من قسم التحقيق.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 19، ص: 379 من قسم التحقيق.

(20) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 137 من قسم التحقيق.

(21) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 137 من قسم التحقيق.

(22) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 137 من قسم التحقيق.

(23) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

وَوَافَقَ فِي التَّوْرَاةِ وَرْشاً فَخُذْ وَزِدْ **** وَلاَ تَجْهَلَنْ فَالْجَهْلُ بِالْمَرْءِ قَدْ يُزْرِ(1)

قال الدّاني(2) في 'التنبيه': "وذلك أنّ ﴿التّوراة﴾(3)، مشتقّة من 'وَرِيَ الزّناد' وهو خروج النّار منه". وقال في 'جامع البيان'(4) نحوه. قال في 'التّنبيه'(5): "فكأنّها ضياء ونور، كما قال عز وجل: ﴿إنّا أنزلنا التّوراة فيها هدى ونور﴾(6)، وقال [تعالى]: ﴿ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياءً وذكراً للمتّقين﴾(7)". وقال في 'المُوضِح': "يريد ضياءً للقلوب، ونورًا من العمى والجهل". قال في 'التّنبيه': "والأصل فيها 'وَوْرَيَة' على مثال 'فَوْعَلَة'، فأبدلت الواو تاء كما أبدلت في 'تَوْلَج'، والأصل 'وَوْلَج' من الولوج وهو الدّخول، ثمّ قلبت الياء بعدها ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت 'توراة'، وهذا مذهب البصريّين النّحويين". وقال في 'المُوضِح' نحوه. وقال مكيّ في 'الكشف': "التّاء بدل من واو، والألف بدل من ياء، فحسنت إمالته لذلك"(8). وقال أبو شامة(9) في شرح 'الشّاطبيّة': "وأميلت ألف ﴿التّوراة﴾ لأنّها بعد راء، وقد وقعت رابعةً فأشبهت ألف التأنيث، كـ﴿تترى﴾(10)، و﴿بشرى﴾(11)، و﴿النّصارى﴾(12)"، "وقيل: ع/٢٤٤ الألف منقلبة عن ياء، وأصلها 'تَوْرَيَه' من 'وري الزّند'(13)، وهذا تكلّفٌ ما لم تدْع إليه حاجة ولا يصحّ، لأنّ إظهار الاشتقاق ح/١٦٣ إنّما يكون في الأسماء العربيّة، و﴿التّوراة﴾ و﴿الإنجيل﴾(14) من الأسماء الأعجمية"(15) وذكر الدّاني في 'المُوضِح'، أنّ علّة من أمال ﴿التّوراة﴾ بين بين، لـمّا كانت ألفها

(1) 'القصيدة الحصرية': الورقة: 36، البيت رقم: 143؛ وهي ضمن مجموع بالخزانة العامة ورقمه: د 1148.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) آل عمران، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 3.

(4) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 142.

(5) لعلّه كتاب 'التّنبيه على النّقط والشّكل' لأبي عمرو الدّاني، انظر 'صبح الأعشى' للقلقشندي: 3\12 و14، و'كشف الظّنون' لحاجّي خليفة: 1\394، و'هديّة العارفين' للبغدادي: 1\653، ومفتاح السّعادة' لطاشكبري: 1\74.

(6) المائدة، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 5.

(7) الأنبياء، بعض آية: 48، ورقم السّورة: 21. وهارون أخو موسى النبي هو هارون بن عمران بن قاهث بن عازر بن لاوى بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل. انظر خبره في 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 368.

(8) انظر 'الكشف' لمكيّ بن أبي طالب: 1\183. وقد سبقت ترجمة مكيّ بالهامش: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(9) انظر ترجمته بالهامش: 7، ص: 487 من قسم التحقيق. (10) المومنون، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 23.

(11) آل عمران، جزء من الآية: 126، ورقم السّورة: 3.

(12) البقرة، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 2.

(13) وري الزّند: أي اتّقد، والزّند: العود الذي يقدح به في النّار. انظر 'القاموس المحيط': مادّتي (وري) و(زند).

(14) المائدة ورقمها: 5، بآيتي: 46 و47؛ والفتح ورقمها: 48، بآية: 29؛ والحديد ورقمها: 57، بآية: 27.

في موضع ياء وبدلا منها، نحا بإمالة فتحة الرّاء نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، ليدلّ بذلك على أنّ الياء أصلها، وتوسّط في الإمالة، كراهة أن يبالغ في الانتحاء بها نحو الياء، فيصير كالعائد إلى الياء، الّتي كرهوها حتى أبدلوا منها الألف، وقد وجد عنه مندوحة، مع الدّلالة على الأصل، قال: "وعلّة من فتحها، أنّه كره أن ينحو بها نحو الياء، إذ كان إنّما فرّ منها إليها، فلذلك عاملها بالفتح الّذي هو منها، لأنّه أولى بها من غيره، ولا سيما وقد وقعت الرّاء قبلها مفتوحة، وهي ـ للتّكرير الّذي فيها ـ بمنزلة حرفين مفتوحين، وإذا تكرّر الفتح، ازداد ترك الإمالة حسنا، لتجانس الصّوت". قلت: الفتح هو الأصل، فلا يحتاج إلى تعليل. قال الدّاني(1) في 'المُوضِح'، بعدما ذكر الخلاف عن نافع(2) وابن عامر(3) في ﴿التّوراة﴾(4): "وإنّما جمع نافع وابن عامر بين اللّغتين في حرفيهما كما تقدّم، للدّلالة على فصاحتهما، وجواز استعمالهما، مع ما اتّبعاه ـ في كليهما ـ من الأثر عن أئمّتهما".

الإعراب: واقرأ: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. جميع: مفعول. الباب: مضاف إليه. بالفتح: متعلّق بـ'اقرأ'. سوى: ظرف معناه الاستثناء، والعامل فيه 'اقرأ'. هار: مخفوض بالظّرف. لقالون: متعلّق بـ'اقرأ'. فمحضها: مفعول مقدّم ومضاف إليه، والهاء عائدة على 'الإمالة'، المتضمَّنة في سياق الكلام. روى: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'قالون'. وقد: حرف تحقيق. حكى: فعل ماض. قوم: فاعل. من الرّواة: في موضع الصّفة لِـ'قوم'. تقليل: مفعول. 'ها يا': مضاف إليه وهو محكي. عنه: متعلّق بـ'حكى'، والهاء عائدة على 'قالون' المذكور قبل هذا. والتّوراة: معطوف على 'هايا'.

وإعراب العوض: وها: مفعول مقدّم. ويا: معطوف عليه. بمريم: في موضع الحال من 'ها' و'يا'، والعامل فيه 'قلّلا'. قد: حرف تحقيق. قلّلا: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'قالون' المذكور في البيت قبله. والخلف: مبتدأ. 'في التّوراة' و'عنه': متعلّقان بالفعل بعدهما، والهاء في 'عنه' عائدة على 'قالون'. نقلا: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر(5) يعود على 'الخلف'، والجملة في موضع خبر المبتدأ. والألف في 'قلّلا' و'نقلا' لإطلاق القافية. ثمّ قال:

[161] فَصْلٌ وَلاَ يَمْنَعُ وَقْفُ الرَّاءِ **** إِمَالَةَ الأَلِفِ فِي الأَسْمَاءِ

[162] حَمْلاً عَلَى الْوَصْلِ وَإِعْلاَماً بِمَا **** قَرَأَ فِي الْوَصْلِ كَمَا تَقَدَّمَا ع/٢٤٥

٥٠٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 108 من قسم التحقيق.

(4) آل عمران، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 3.

(5) في مخطوطتي 'ح' و'ق': ضمير، بدل مضمر.

أخبر النّاظم في هذا الفصل، أنّ إمالة الألف في الأسماء لجرّة الرّاء بعدها حسبما تقدّم، هي موجودة في الوقف كما هي في الوصل، وأنّ سكون الرّاء ـ وهو الّذي عبّر عنه بالوقف ـ لا يمنع من ذلك، ثم علّل ذلك بأنّه حمل فيه الوقف على الوصل، وأعلم بمذهبه في الوصل. قال الدّاني(1) في 'إيجاز البيان': "فأمّا الوقف على الأسماء الّتي أميلت الألف وما قبلها فيها، من أجل الرّاء المجرورة بعدها في حال الوصل، والرّاء فيها متطرّفة، نحو: ﴿النّار﴾(2)، و﴿النّهار﴾(3)، و﴿جبّار﴾(4)، و﴿كفّار﴾(5)، و﴿صبّار﴾(6)، و﴿بدينار﴾(7)، و﴿بقنطار﴾(8)، و﴿بمقدار﴾(9)، و﴿في قرار﴾(10)، و﴿مع الأبرار﴾(11)، و﴿الأشرار﴾(12) وشبهه، فإنّ أهل الأداء مختلفون فيه، فقال بعضهم: "الوقف على ذلك بإخلاص الفتح، لأنّ الموجب للإمالة اليسيرة هي جرّة الرّاء، وجرّتها معدومة في حال الوقف، فلمّا عُدِم ما أوجب الإمالة، زالت الإمالة بزواله". وقال في 'جامع البيان'، و'المُوضِح' نحوه. قال في 'جامع البيان': "وهذا مذهب أبي الحسين بن المنادي(13)، وأحمد بن نصر الشّذائي(14)، ومحمّد بن أشته(15)، والحسين بن محمّد بن حبش(16)،

٥٠١

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) البقرة، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 2.

(3) البقرة، جزء من الآية: 164، ورقم السّورة: 2.

(4) هود، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 11.

(5) البقرة، جزء من الآية: 276، ورقم السّورة: 2.

(6) إبراهيم، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 14.

(7) آل عمران، جزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 3.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 3.

(9) الرّعد، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 13.

(10) المومنون، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 23؛ والمرسلات، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 77.

(11) آل عمران، جزء من الآية: 193، ورقم السّورة: 3.

(12) سورة 'ص'، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 38.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 179 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 239 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(16) هو الحسين بن محمد بن حبش بن حمدان، أبو علي الدينوري المقرئ، قرأ على موسى بن جرير الرقّي والعباس بن الفضل الرّازي وأبي بكر بن مجاهد، وقرأ عليه محمد بن المظفر الدينوري وأبو العلاء الواسطي ومحمّد بن جعفر الخزاعي. وكان له حظ من الحديث، وكان ثقة مأمونا مشهورا بالإتقان، وكان يأخذ لجميع القرّاء بالتّكبير في جميع السّور، توفي سنة: 373 هـ. انظر 'غاية النّهاية': 1\250، و'معرفة القرّاء': 1\322-323، و'شذرات الذهب': 3\81.

وغيرهم من أهل الأداء"(1) وقال في 'الـمُوضِح' نحوه. وقال ابـن البـاذش(2) في 'الإقنـاع'(3) نحـوه. قال الـدّاني(4) في 'إيجاز البيان': "وهذا قول داود بن أبي طيْبة(5)، عن ورش(6) في كتابـه، وأحسبه قال ذلك قياسا واختراعا". وقال في 'الـمُوضِح' نحوه. وقال في 'جامع البيان': "وأظنّ داود قال ذلـك رأيا، دون نقل مسند إلى نافع"(7). ح/١٦٤ وقال في 'التّمهيد': "وقـد قـال داود بـن أبـي طيْبـة، في كتاب 'الاختلاف بين نافع وحمزة'(8) : "إذا أَسْقَط الكسْرَ فتَح - يعني ورشا - وذلك منه على وجـه القياس"، قال: "وقد أتيت على البيان على بطلان قوله، في كتـابي المفـرَد لذلـك". وذكـر في 'جـامع البيان'، عن حبيب بن إسحاق المقرئ(9)، عن داود، عن ورش، عن نـافع(10): ﴿دار القـرار﴾(11)، و﴿في قـرار﴾(12)، و﴿بدينـار﴾(13)، و﴿كتـاب الفجّـار﴾(14)، و﴿مـن قـرار﴾(15)، و﴿مـع الابرار﴾(16)، و﴿الاشرار﴾(17)، و﴿أصحاب النّار﴾(18) وما أشبهه، بالبطح في القراءة والوقوف"، قال: "وكذلك روى موّاس بـن سهل(19)، عـن أصحابه عـن ورش"(20). قـال فـي 'إيـجاز البيان':

(1) و(7) و(20) انظـر 'جامع البـيان' للدّانـي: الـورقة 143.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) انظـر 'الإقناع' لابـن الباذش: 1\346، بتحقيق قطامش.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(9) هو حبيب بن إسحاق القرشي الدّمياطي المقرئ، أحد الشّيوخ المتصدّريـن، قـرأ علـى أبـي الأزهـر عبـد الصّمـد العتقي، وداود بن أبي طيبة المصري، عن ورش عثمان بن سعيد؛ وقرأ عليه أبو يحيى زكريا بن يحيى الأندلسي، وقـد كانت وفاته في حدود سنة:255 هـ. انظر 'غاية النهاية' لابن الجزري: 1\202.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(11) غافر، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 40.

(12) المومنون، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 23؛ والمرسلات، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 77.

(13) آل عمران، جزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 3.

(14) المطفّفين، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 83.

(15) إبراهيم، جزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 14.

(16) آل عمران، جزء من الآية: 193، ورقم السّورة: 3.

(17) سورة 'ص'، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 38.

(18) البقرة، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 2.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 98 من قسم التحقيق.

"وقال آخرون: الوقف على ذلك بإمالة يسيرة كالوصل سواء، لمعان كثيرة منها: الإعلام بمذهبه في ذلك في حال الوصل أنّه كذلك، ومنها: بناء الوقف على الوصل وحمله عليه، ومنها: التّفرقة بذلك، بين ما تجوز الإمالة فيه من ذلك، وبين ما لا يجوز(*)، ومنها: أنّ الوقف عارض، فلا ينبغي أن يغيّر له لفظ الكلمة، إذ هو غير لازم، ومنها: أنّه قد يوقف على هذه الكلم بروم حركاتهنّ، وهو الّذي يأخذ به أهل الأداء في مذهبه ومذهب غيره، لما فيه من البيان، والرّوم حركةٌ وإن ضعفت، وإذا كانت كذلك، فكأنّ الموجب للإمالة والجالب لها لم يُعدم و لم يزل، بل هو ثابت موجود، وإن كان في حال الوصل أقوى وأتمّ منه في حال الوقف". وقال في 'جامع البيان'، و'الـمُوضِح' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وبهذا أقول، وهو الأقيس". قال في 'جامع البيان': "وهذا مذهب ع/٢٤٦ أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب(1)، وأبي بكر بن مجاهد(2)، وجميع من لقيناه من المتصدّرين"(3). وقال في 'الـمُوضِح'، و'الاقتصاد' نحوه. قال في 'الـمُوضِح': "وقد سمعت أبا علي الحسن بن سليمان(4) المقرئ" ـ هو الأنطاكي ـ قال: "وكان من أهل الفهم، ومن جلّة المتصدّرين، يقول: الفتح في الوقف في هذه الكلم هو مذهب البصريّين، والإمالة فيه هو مذهب البغداديّين". وقال في 'الاقتصاد'، و'جامع البيان' نحوه. قال في 'الاقتصاد': "وبقول البغداديّين أقول في ذلك، وإليه أذهب". وقال في 'الـمُوضِح': "وبه قرأت". وذكر في 'التّيسير'(5)، و'التّلخيص'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، و'الإبانة'(6)، الإمالة بين بين خاصّة، وهي ظاهر 'التّعريف'(7)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'الموجز'، و'التّهذيب'(8). وقال في 'جامع البيان': "وممّا يؤكّد الوقف بالإمالة في هذا الفصل، وإن لم يُشَرْ إلى جرّة الحرف الموقوف عليه وأُخْلص سكونه، مذهب من أمال فتحة الرّاء في نحو: ﴿نرى الله﴾(9) وشبهه، وفتحة الهمزة في نحو: ﴿رأى القمر﴾(10) وبابه، فكما تمال الفتحة في ذلك في

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 46 من قسم التحقيق. (*) في 'ق' و'ح': يجوز، وفي 'ع': تجوز.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 144.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 187 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 49.

(6) 'الإبانة في الرّاءات واللاّمات لورش' لأبي عمرو الدّاني، ذكره المنتوري في 'الفهرسة': 22.

(7) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 68.

(8) التّهذيب لما تفرّد به كلّ واحد من القرّاء السّبعة' للدّاني، ذكره محقق 'التّيسير' أوتويرتزل في المقدمة: 7، وساق ذكره ابن خير كذلك في 'الفهرسة': 29، وسمّاه: 'التّهذيب لانفراد القرّاء السّبعة'.

(9) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

(10) الأنعام، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 6.

حال الوصل، مع ذهاب ما أميلت فيه لأجله وهو الألف، كذلك تمال الألف والفتحة قبلها ها هنا في حال الوقف، مع ذهاب ما أميلتا فيه لأجله أيضا وهو الكسر، لا فرق بين ذلك"(1). وقال في 'الـمُوضِح' نحوه. وذكر ابن الباذش(2) في 'الإقناع'، في ذلك الوجهين في الوقف، ثمّ قال: "وقد غاب عنهم ـ وا لله أعلم ـ نصّ سيبويه(3) في ذلك"، قال: "قال سيبويه(4): وقالوا: مررت بمالٍ كثير، ومررت بالمالِ كلّه، كما تقول: هذا ماشٍ وهذا داعٍ؛ فمنهم من يدَع ذلك في الوقف على حاله، ومنهم من ينْصِب في الوقف، لأنّه قد أسكن و لم يتكلّم بالكسرة، فيقول: بالمالْ وماشْ، وأمّا الآخرون فتركوه على حاله، كراهيةَ أن يكون كما لزِمه الوقف"(5)، قال: "والرّاء إذا تكلّمتَ بها خرجت كأنّها مضاعفة، والوقف يزيدها أيضاحاً"(6). ثمّ قال: "واعلم أنّ الّذين يقولون: 'هذا داعْ' في السّكوت، فلا يميلون لأنهم لم يلفظوا بالكسرة كسرةِ العين، يقولون: مررت بحمارٍ لأنّ الرّاء كأنّها عندهم مضاعفة، فكأنّه جرّ راءً قبل راءٍ، وذلك قولهم: مررت بالحمارِ، وأستجير من النّارِ"(7). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(8) رضي ا لله عنه: "قول سيبويه: 'فكأنّه جرّ راءً قبل راءٍ'، لّما كانت الرّاء حرف تكرير، فكأنّه إذا وقف على: من النّار، نطق براءين: الأولى مكسورة، والثّانية ساكنة، فقال: 'من النّارِرْ' ". قال ابن الباذش: "فيجب على ما نصّ سيبويه، أن يؤخذ في الوقف لأصحاب الإمالة وبين بين في هذا الأصل، بالإمالة وبين بين كالوصل لا غير"(9). وقال الشّاطبيّ(10) ح/١٦٥ في قصيدته:

وَلاَ يَمْنَعُ الإِسْكَانُ فِي الْوَقْـفِ عَارِضاً **** إِمَـالَـةَ مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُـيِّلاَ(11) ع/٢٤٧

قلت: والإمالة في ذلك في الوقف، هي مذهب شيخنا الأستاذ أبي عبد ا لله القيجاطي ـ رضي ا لله عنه ـ وبذلك قرأت عليه وعلى غيره ممن قرأت عليه، وبه آخذ.

الإعراب: فصل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا فصل. ولا: حرف نفي. يمنع: فعل مضارع. وقف: فاعل. الرّاء: مضاف إليه. إمالة: مفعول. الألف: مضاف إليه. في الأسماء: متعلّق

٥٠٤

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 144.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\122-123.

(5) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\136.

(6) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\140.

(7) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\347، بتحقيق قطامش.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\347-348.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 116.

بـ'إمالة'. حملا: مفعول من أجله، والعامل فيه 'ولا يمنع'، وكان حقّه أن يدخل عليه لام التّعليل، لأنّه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلّل. على الوصل: متعلّق بـ'حملا'. وإعلاما: معطوف على 'حملا'. بما: متعلّق بـ'إعلاما'، و'ما' مصدرية، كأنّه قال: وإعلاما بقراءته في الوصل، ويحتمل أن تكون 'ما' موصولة، وحذف العائد لأنّه جائز، والتّقدير: بما قرأه. قرأ: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على من أمال. في الوصل: متعلّق بـ'قرأ'. كما في موضع: خبر مبتدأ محذوف، أي هذا مثل ما تقدّم ذكره، 'ما': في موضع خفض بالكاف، وهي موصولة. تقدّما: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'ما'، والألف للإطلاق، والجملة صلة 'ما'. ثمّ قال:

[163] وَيَمْنَعُ الإِمَالَةَ السُّكُونُ **** فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفُ بهَا يَكُونُ

أخبر أنّ الألف الممالة في نحو: ﴿موسى﴾، و﴿عيسى﴾، و﴿الرّؤيا﴾، و﴿القرى﴾، و﴿ترى﴾، وما أشبه ذلك، تمتنع إمالتها إذا لقيها ساكن في الوصل، نحو: ﴿موسى الكتاب﴾(1)، و﴿عيسى ابن مريم﴾(2)، و﴿الرّؤيا الّتي﴾(3)، و﴿القرى الّتي﴾(4)، و﴿ترى النّاس﴾(5).

وقوله: 'والوقف بها يكون'، أي بالإمالة إذا لم يلقها ساكن يمنع من ذلك، وتكون الإمالة على حسب ما تقدّم، من المختلف فيه أو المتّفق عليه. وقد نصّ على ذلك كلّه الدّاني(6) في 'المُوضِح'، و'الإبانة'، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(7)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'. وقال الشّاطبي(8) في قصيدته:

وَقَبْلَ سُكُونٍ قِفْ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ **** ....(9)

قال الدّاني في 'المُوضِح': "والعلّة في ذلك، أنّ الإمالة وبين اللّفظين، إنّما كانا من أجل وجود الألف، فلمّا ذهبت وجب أن يذهبا، فإن وقف عليهما، وفصلت كلمتُهُما من السّاكن، فإنّ الإمالة وبين اللّفظين يرجعان لرجوع الألف". وقال في

٥٠٥

(1) البقرة، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 2.

(2) البقرة، جزء من الآية: 87، ورقم السّورة: 2.

(3) الإسراء، جزء من الآية: 60، ورقم السّورة: 17.

(4) سبأ، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 34.

(5) الحج، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 22.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 50.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 116.

'جامع البيان'(1) و'إيجاز البيان' نحوه. وقال أبو الحسن بن غلبون(2) في 'التّذكرة'(3)، والمهدويّ(4) في 'الشّرح'(5)، وابن مطرّف(6) في 'الإيضاح' نحوه. قال الدّاني(7) في 'إيجاز البيان': "فإن وقف واقف في مذهب ورش(8)، على قوله [تعالى]: ﴿ترآءى الجمعان﴾(9) في 'الشّعراء'، أخلص الفتح للرّاء وللألف بعدها، وأمال فتحة الهمزة والألف المنقلبة من الياء بعدها، كما تمالان في مذهبه بإجماع في قوله [جلّ وعزّ]: ﴿رأى القمر﴾(10) عند الوقف، غير أنّ الرّاء تمال ها هنا، اتّباعا لإمالة الهمزة لاتّصالها بها، ولا تمال هناك لفصل ألف البناء بينهما"، قال: "وقد جاء بإمالة فتحة الهمزة ع/٢٤٨ والألف بعدها في الوقف في هذا الضّرب نصّاً، داود بن أبي طيبة(11)، عن ورش عن نافع(12)". وذكر في 'المُوضِح'، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(13)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، عن ورش(14) الوقف بإمالة الألف المنقلبة عن الياء بين بين في ذلك. قال في 'التّلخيص': "فأمّا قوله [تعالى]: ﴿وإذا رأوك﴾(15)، و﴿فلمّا رأته﴾(16)، و﴿فلمّا رأينه﴾(17) وشبهه، ممّا السّاكن فيه في كلمة، فلا خلاف في إخلاص الفتح فيه في الحالين، لامتناع انفصال السّاكن منه". وأمّا الوقف على ﴿كلتا﴾ من قوله: ﴿كلتا الجنّتين﴾(18)، فذكر الدّاني في 'جامع البيان' و'المُوضِح'

٥٠٦ ــــــــــــــــ

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 145.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\203-204.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 65.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) الشّعراء، جزء من الآية: 61 ، ورقم السّورة: 26.

(10) الأنعام، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 6.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 134 و86.

(14) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(15) الفرقان، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 25.

(16) النّمل، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 27.

(17) يوسف، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 12.

(18) الكهف، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 17.

فيها الفتح والإمالة. قال في 'جامع البيان': "والقرّاء وأهل الأداء على الأوّل"(1)، يعني الفتح. وذكر ابن سفيان(2) في 'الهادي'، والمهدويّ(3) في 'الشّرح'(4)، أنّ أبا الطّيّب بن غلبون(5)، زعم أنّ فتح ﴿كلتا﴾ إجماع. وقال ابن شريح(6) في 'الكافي': "وأمّا ألف ﴿كلتا الجنّتين﴾(7)، [وكلّ ألف ليس لها في هذه الأبواب أصل ولا مثال](8)، ففتحها في الوقف إجماع"(9). وأمّا الألف في قوله [تعالى]: ﴿إلى الهدى ايتنا﴾(10) في 'الأنعام'، فقال الدّاني(11) في 'إيجاز البيان': "فاختلف أهل النّظر في الحرف الموجود في اللّفظ ح/١٦٦ بعد الحركة، هل هو الثّابت في الخطّ، أو المبدل من الهمزة، فقال بعضهم: هو الثّابت في الخطّ، لأنّ المبدل من الهمزة إنّما يوجد في حال التخفيف لا غير، وأمّا في حال التّحقيق فمعدوم وجوده فهو عارض، فلمّا كان كذلك، وجب أن يكون هو السّاقط لالتقاء السّاكنين، وأن يكون الثّابت في الخطّ هو الموجود في اللّفظ لذلك"، قال: "وقال آخرون: بل الثّابت في اللّفظ هو المبدل من الهمزة، لا الثّابت في الخطّ لعلّتين: إحداهما: أنّ السّاكنين إذا التقيا من كلمتين، لم يكن المحذوف منهما إلا الأوّل، إلاّ أن تمنع من حذفه علّة وهي معدومة هنا، فوجب أن يكون الثّابت هو المحذوف لكونه أوّلا"، يريد: الثّابت في الخطّ هو المحذوف في اللّفظ، قال: "والثّانية: أنّ الثابت في الخطّ قد كان محذوفا مع تحقيق الهمزة فيه، فوجب أن يكون محذوفا أيضا مع تخفيفها، إذ التّخفيف عارض"، قال: "وهذا أوجه القولين وأقيسهما وبه أقول". وقال في 'الموضِح'، و'جامع البيان'(12)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين' نحوه. وحكى ابن الباذش(13) في 'الإقناع'، عن شيوخه القول الأوّل، ثمّ قال: "وهذا الوجه مردود غير جائز"(14). وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(15) رضي الله عنه:

(1) و(12) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 145.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 70.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(7) الكهف، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 17.

(8) مابين المعقوفين زيادة من 'الكافي'، وهي ساقطة من المخطوط.

(9) انظر 'الكافي' لابن شريح: 28.

(10) الأنعام، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 6.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته بالهامش: 9، ص: 41 قسم التحقيق.

(14) انظر 'الإقناع': 352\1، بتحقيق قطامش.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

"وأمّا الألف في قوله: ﴿إلى الهدى ايتنا﴾(1)، فلا تصحّ الإمالة فيه حال الوصل، وتصحّ في حال الوقف، لأنّ الألف الموجودة في الوصل ليست الموقوف عليها، وإنّما هي مبدلة من همزة الأصل، وسقطت ألف ﴿الهدى﴾ لاجتماعهما، فإذا وقف عليها رجعت الألف فأميلت، فاعلم ذلك وبا لله التوفيق". قلت: وبالفتح قرأت ذلك لورش(2) في الوصل، على شيخنا الأستاذ أبي عبد ا لله القيجاطي(3) ـ رضي ا لله عنه ـ وعلى غيره، ع/٢٤٩ وبه آخذ.

الإعراب: ويمنع: فعل مضارع. الإمالة: مفعول. السّكون: فاعل. في الوصل: في موضع الحال من السّكون، والعامل فيه 'ويمنع'. والوقف: مبتدأ. بها: في موضع خبر ما بعده، والهاء عائدة على 'الإمالة'. يكون: فعل مضارع، واسمها مضمر فيها يعود على 'الوقف'، والجملة خبر المبتدأ. ويجوز في 'يكون' أن تكون تامّة، والمجرور قبلها متعلّق بها. ثمّ قال:

[164] وَالْخُلْفُ فِي وَصْلِكَ ذِكْرَى الدَّارِ **** وَرُقِّقَتْ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ

ثبت في رواية الحضرمي(4): 'والخلف في وصلك ذكرى الدّار'، وكذا وقفت عليه بخط النّاظم. وفي رواية المكناسي(5) والبلفيقي(6): 'والخلف في الوصل بذكرى الدّار'...ومثل رواية الحضرمي؛ والأوْلى رواية: 'في وصلك ذكرى الدّار'، لأنّ فيها النّطق بلفظ القرآن، من غير زيادة حرف فيه، وهذه الرّواية، هي الّتي قرأتها على المكناسي رحمه ا لله. فأخبر أنّ الخلاف في وصل ﴿ذكرى الدّار﴾(7) لورش، وأنّ المذهب المختار هو التّرقيق، يعني بالتّرقيق إمالة فتحة الرّاء بين بين. وهذا الخلاف لم يذكره أحد من القرّاء، وقد وقع للدّاني(8) في بعض كتبه، ما يفهم منه الفتح في ذلك. قال في 'إيجاز البيان': "واعلم أنّ جميع ما تقدّم من ذوات الياء من الأسماء والأفعال، فإنّ الإمالة اليسيرة موجودة فيه في حال الوقف كالوصل سواء، ما لم تلق الألف المنقلبة من الياء أو الّتي للتأنيث في ذلك ساكنا، فإن لقيتْه فتلك الإمالة ممتنعة فيها وفيما قبلها في حال الوصل، لذهابها من اللّفظ فيه من أجل السّاكن الّذي لقيها"، ثمّ قال: "نحو قوله [تعالى]: ﴿موسى الكتاب﴾(9)،

٥٠٨

(1) الأنعام، وهو جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 6.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(7) سورة 'ص'، جزء من الآية: 46 ، ورقم السّورة: 38.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) البقرة، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 2.

و﴿عيسى ابن مريم﴾(1)، و﴿القتلى الحرّ﴾(2)، و﴿من إحدى الامم﴾(3)، و﴿الرّؤيا الّتي﴾(4)، و﴿أحيا النّاس﴾(5)، و﴿الكبرى اِذهب﴾(6)، و﴿النّصارى المسيح﴾(7)، و﴿حتى نرى الله﴾(8)، و﴿ترى النّاس﴾(9)، و﴿ذكرى الدّار﴾(10)، و﴿رأى الشّمس﴾(11)، و﴿رأى القمر﴾(12)، وما كان مثله". وقال في 'التّلخيص' نحوه. فظاهر قول الدّاني(13)، إخلاص فتحة راء ﴿ذكرى الدّار﴾ في الوصل، وهذا الظّاهر لا يؤخذ به، لأنّه قد نَصّ في {باب الرّاءات}، أنّ ورشاً(14) يميل فتحة الرّاء قليلا بين اللّفظين، في قوله [تعالى]: ﴿الذّكرَى﴾ لأجل كسرة الذّال؛ فإذا سقطت إمالة الألف في ﴿ذكرى الدّار﴾، وإمالة الفتحة قبلها لأجل الألف، ثَمّ موجب آخر لإمالة فتحة الرّاء وهو كسرة الذّال، ح/١٦٧ فلا يكون في الرّاء خلاف، بل تمال فتحتها في الوصل والوقف. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(15) رضي الله عنه: "ذهب بعض النّاس أنّ ورشا إنّما أمال ﴿ذكرى﴾، لأنّها ألف تأنيث على حدّ إمالتها في ﴿بشرى﴾(16)، فلا تأثير لكسرة الذّال هنا، فلمّا سقطت الألف في ﴿ذكرى الدّار﴾، بقيت الكسرة في الذّال على ما كانت عليه قبل حذف الألف، من عدم التّأثير في إمالة فتحة الرّاء، وترجّح هذا عنده بما ذكره الدّاني في 'إيجاز ع/٢٥٠ البيان'، وهذا ليس بشيء، لأنّ الكسرة إنّما لم يكن لها تأثير في إمالة فتحة الرّاء، إذا كانت الألف موجودة، لأنّ القصد هنا بالإمالة الألف لا الفتحة قبلها، فإذا سقطت الألف وانفردت الفتحة، صار حكمها كحكم الفتحة

٥٠٩

(1) البقرة، جزء من الآية: 87، ورقم السّورة: 2.

(2) البقرة، جزء من الآية: 178، ورقم السّورة: 2.

(3) فاطر، جزء من الآية: 42، ورقم السّورة: 35.

(4) الإسراء، جزء من الآية: 60، ورقم السّورة: 17.

(5) المائدة، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 5.

(6) طه، جزء من الآية: 23، وجزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 20.

(7) التّوبة، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 9.

(8) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

(9) الحجّ، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 22.

(10) سورة 'ص'، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 38.

(11) الأنعام، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 6.

(12) الأنعام، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 6.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(16) آل عمران، جزء من الآية: 126، ورقم السّورة: 3.

المنفردة في قوله [تعالى]: ﴿لـمّا سمعوا الذّكر﴾(1)، ولا خلاف في إمالة هذه، وتلـك مثلهـا". وذكـر ابن الطّفيل(2) والمرجيقيّ(3) في شرحيْ 'الحصريّة'(4)، عن ورش(5) إمالة فتحـة الـرّاء في: ﴿ذكـرى الدّار﴾(6) في الوصل. وقال الأشيري(7) في قصيدته:

وَلَكِنَّ ذِكْرَى الدَّارِ مَـعْ شَبَـهٍ لَـهَا **** بِذَا رُقِّقَتْ لِلضَّعْفِ فِي الْكَافِ وَالْكَسْرِ

فعبّر بالتّرقيق عن الإمالة بين اللّفظين، وأخبر أنّ ذلك لكسر الذّال وضعـف الكـاف الفاصلـة. وذكـر أبو شامة(8) في شرح 'الشّاطبية' عن ورش الإمالة بين اللّفظين في: ﴿ذكرى الدّار﴾ وما كان نحوه في الوقف، ثمّ قال: "وها هنا أمر لم نر أحداً نـبّه عليـه، وهـو أنّ ﴿ذكـرى الـدّار﴾ وإن امتنعـت إمالـة ألفها وصلا، فلا يمتنع ترقيق رائها في مذهـب ورش على أصلـه، لوجـود مقتضـى ذلـك وهـو الكسـر قبلها، ولا يمنع ذلك حجز السّاكن بينهما، فيتّحد لفظ التّرقيق وإمالة بـين بـين في هـذا، فكأنّـه أمـال الألف وصلا"(9). قلت: ولو قيل عوضا من البيتين المذكورين:

وَرَاءُ ذِكْرَى الدَّارِ عِنْدَ الْوَصْلِ **** رُقِّـقَ لِلْكَسْرِ وَضُعْفِ الْفَصْلِ

لكان صوابا. وبإمالة الفتحة بين بين في الوصل، قرأت ﴿ذكرى الدار﴾ لورش على جميع مـن قـرأت عليه، وبذلك آخذ، ولا يصحّ عندي في مذهبه غيره.

الإعراب: والخلف: مبتدأ. في وصلك: في موضع الخبر. 'ذكرى الدّار': مفعول بـ'وصلـك'، لأنّ الإضافة هنا إلى الفاعل. وعلى الرّواية الأخرى، 'بذكرى الدّار': متعلّق بالوصل. ورققـت: فعـل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّـذي لم يسـمّ فاعلـه مضمـر، يعـود علـى لفظـة 'ذكـرى الـدّار'. في المذهب: متعلّق بـ'رقّقت'. المختار: نعت للمذهب.

وإعراب العوض: وراء: مبـتدأ. 'ذكرى الـدّار': مضاف إليه مـحكي. عنـد: ظـرف مكـان، والعامل فيـه الفعـل بعده. الوصل: مـخفوض بالظّرف. رقق: فعل ماض مبني للمفعـول، والـمفعول الّـذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على الرّاء، وذكّر باعتبار تذكيـر الـحرف. للكسر: متعلّق بـ'رقّـق'.

٥١٠

(1) القلم، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 68.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(3) لم أعثر له على ترجمة في المظانّ التي رجعت إليها.

(4) القصيدة 'الحصرية' لعليّ الحصري، تتكون من 212 بيتا، وتوجد منها نسخة بالخزانة العامة، ورقمها: د 1148.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سورة 'ص'، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 38.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 470 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 487 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'إبراز المعاني' لأبي شامة: 239.

وضعف: معطوف على الكسر. الفصل: مضاف إليه. ثمّ قال:

[165] فَإِنْ يَكُ السَّاكِنُ تَنْوِيناً وَفِي **** مَا كَانَ مَنْصُوباً فَبِالْفَتْحِ قِفِ

[166] نَحْوُ قُرًى ظَاهِرَةً وَجَاءَا **** إِمَالَةُ الْكُلِّ لَهُ أَدَاءَا

ثبت في رواية الحضرمي(1) و البلفيقي(2) 'نحوُ'، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم، وفي رواية المكناسي(3) ع/٢٥١ 'مثلُ'. ولمّا فرغ من الكلام على حكم الألف الممالة إذا لقيها ساكن في الوصل، نحو: ﴿موسى الكتاب﴾(4) وشبهه، أخذ الآن يتكلّم على السّاكن إذا كان تنوينا، ويكون ذلك في المقصور نحو: ﴿قرى﴾(5)، و﴿غزى﴾(6)، و﴿أذى﴾(7)، ﴿ومصلّى﴾(8)، و﴿سُدى﴾(9)، و﴿مولى﴾(10)، و﴿مسمّى﴾(11)، وما أشبه ذلك. قال الشّريشيّ(12) في 'الشّرح': "والأصل 'مسمَّيٌ'، فانقلبت الياء ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان وهما: الألف والتّنوين، فحذفت الألف وبقيت الفتحة تدلّ عليها، ولم يُحذف التّنوين لدلالته على التّمكين والخفّة، وهو المراد به، فلو حذف لانتقض الغرض المقصود به، فتذهب الإمالة في الوصل لسقوط الألف"(13). قال ابن الباذش(14) في 'الإقناع': "فهذه الأسماء المقصورة، لحق لامها الاعتلال الّذي بيّن النّحويّون من انقلابه ألفا - ياءً كان أو واواً - لانفتاح ما قبله، ولحقها التّنوين فحذفت الألف في الوصل لالتقاء ح/١٦٨ السّاكنين، فصار الإسم في الأحوال الثّلاثة على صورة واحدة، نحو: ﴿وهدى وموعظة﴾(15)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 2.

(5) سبأ، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 34؛ والحشر، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 59.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 156، ورقم السّورة: 3.

(7) البقرة، جزء من الآية: 196، ورقم السّورة: 2.

(8) البقرة، جزء من الآية: 125، ورقم السّورة: 2.

(9) القيامة، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 75.

(10) الأنفال، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 8.

(11) البقرة، جزء من الآية: 282، ورقم السّورة: 2.

(12) أُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(13) أنظر 'القصد النّافع لبغية الناشئ والبارع' للخرّاز: 512.

(14) ترجمته بالهامش رقم: 9، ص: 41 قسم التحقيق. (15) آل عمران، بعض آية: 138، ورقم السّورة: 3.

و﴿قرى ظاهرة﴾(1)، و﴿في قرى محصّنة﴾(2)، وشبهه، فإذا وقفتَ وقفت على الألف الّتي هي حرف الإعراب، في قول الخليل(3) وسيبَويْه(4)، لأنّ التّنوين يسقُط في الوقف، لأنّه ليس من مواضعه، قاله لي أبي(5) رضي الله عنه، وقد قال لي قبل ذلك: إنّ التنوين في هذه الأسماء المقصورة، يبدل ألفا في الأحوال الثّلاثة، لأنّه فيها مجتمع أبدا مع فتحة، والفتحة توجب البدل لا الحذف، كانت إعرابا أو بناءً، فإذا وجب إبدال التّنوين ألفا، اجتمع في الوقف ألفان: المبدلة والمنقلبة، فوجب حذف إحداهما لالتقاء السّاكنين، فقال الخليل وسيبويه: المحذوف الألف الثّانية، والإسم متمّم في الوقف، وقد رجع إليه ما ذهب منه في الوصل"، قال: "وقال أبو عثمان(6) وأبو الحسن(7): الذّاهبة الأولى دون الثّانية على أصلهم في 'مَقول' و'مَبيع'، والحذف محمولٌ على التّحريك، فإذا كان في موضع يجب فيه تحريك الثّاني، وجب فيه حذف الثّاني، وكذلك فيما كان فيه التقاء السّاكنين في كلمة؛ وإذا كان السّاكن الأوّل هو الّذي يحرَّك، كان هو الّذي يحذف، وذلك فيما التقى فيه السّاكنان من كلمتين". قال: "[وقد خلّط أبو الحسن وأبو عثمان في هذا، حَمَلا ما كان من كلمة، على ما كان من كلمتين](8)، فتقف ـ على قوليهما ـ في الأحوال الثّلاثة، على الألف المبدلة من التّنوين"، قال: "وذهب أبو علي الفارسي(9) إلى اعتبار المعتلّ بالصّحيح، فقال: الألف في حال النّصب بدل من التّنوين، وفي الجرّ والرّفع هي الّتي تكون حرف الإعراب"، قال: "ثمّ رجع عن هذا في 'التّذكرة'، إلى قول أبي عثمان"، قال: فهذه مذاهب النّحويين في هذا الفصل"(10).

واعلم أنّك إذا وقفت لورش وغيره، ممّن مذهبه إمالة ذوات الياء، على الكلمة المنوّنة فيما تقدّم، ففيها ثلاثة أوجه: ع/٢٥٢ الأوّل: الإمالة في الحالات الثّلاث، والثّاني: الفتح في الحالات الثّلاث، والثّالث: الإمالة في المرفوع والمخفوض، والفتح في المنصوب. قال ابن أبي الأحوص(11) في

٥١٢

(1) سبأ، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 34.

(2) والحشر، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 59.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(6) هو أبو عثمان المازني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 155 من قسم التحقيق.

(7) هو أبو الحسن الأخفش، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوط 'ح'.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 3531-354، بتحقيق قطامش.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 449 من قسم التحقيق.

'التّرشيد': "فالوقف بالإمالة قياس من يقول: الوقف على ألف الأصل المحذوفة في الوصل لالتقاء السّاكنين، وهي حرف الإعراب عادت لـمّا انحذف التّنوين في الوقف، لأنّه ليس من مواضعه، أو لأنّ هذا التّنوين في مثل هذا الموضع، يبدل ألفا في الأحوال الثّلاثة، لأنّه فيها مجتمع أبدا مع فتحة، وهي توجب البدل منه ألفا لا الحذف، فإذا وجب إبداله ألفا اجتمع ولابد ألفان في الوقف، الألف المبدلة من التّنوين والألف المنقلبة الأصلية، فوجب حذف إحداهما، فحذفت الثّانية وهي الألف المبدلة من التّنوين، لأنّ الحذف محمول على التّحريك؛ فإذا كان في موضع يجب فيه تحريك الثّاني، وجب فيه حذف الثّاني، وذلك فيما كان من كلمة كهذا(1)؛ وإذا كان في موضع يجب فيه تحريك الأوّل، كان هو الّذي يحذف، وذلك فيما كان من كلمتين، وهذا قول سيبويه(2) والخليل(3)، لأنّ الوقف عندهما على حرف الإعراب، والإسم مُتَمّم عندهما في الوقف، رجع إليه ما ذهب منه في الوصل، فحقّه أن يكون الوقف بالإمالة"،(4) قال: "وقياس من يقول: الوقف على ألف التّنوين المبدلة ، والمحذوفة هي الأولى الأصلية الّتي هي حرف الإعراب، وهو قول أبي الحسن الأخفش(5)، وأبي عثمان المازني(6)، وقياس مذهبهم في 'مُقُول' و'مَبِيع'، أن يكون الوقف بغير إمالة، لأنّ ألف التّنوين لا تمال، لأنّه لا موجب لإمالتها، وهذا هو القياس فيها"، قال: "وقياس من يعتبر المعتلّ بالصّحيح فيقول: الألف في حال النّصب هي المبدلة من التّنوين، كما يبدل منه الألف في الصحيح؛ وفي حال الرّفع والجرّ هي الألف الأصلية حرف الإعراب، لأنّه موضع لا يثبت فيه التّنوين في الصّحيح؛ أن يوقف في حال الرّفع والجرّ بالإمالة، وفي حال النّصب بالفتح"، قال: "وهو قول الفارسي(7) في 'الإيضاح'". قلت: وقد وقفت على القول بالتّفرقة للفارسي في 'الإيضاح' ، فوجه القول الأوّل، أنه لـمّا كان بعض العرب يحذف التّنوين في الوقف وقبله فتحة، في نحو قولك: 'رأيت زيد'، مع أنّه لا يؤدي إلى حذف شيء من نفس ح/١٦٩ الكلمة، اِتّفقوا الآن على حذفه، لأنّ إثباته يؤدّي إلى حذف شيء من الكلمة؛ وقال بعض أصحابنا: لـمّا كانت ألف الأصل تحذف في الوصل في الحالات كلّها، أثبتوها في الوقف في الحالات كلّها، ضربا من العوض. ووجه القول الثّاني،

(1) في مخطوطتي 'ح' و'ق': هكذا.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\481.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 155 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

أنّه لـمّا كان لفظ المقصور في الحالات الثّلاث، كلفظ الصّحيح المنصوب أجري مجراه، فعوض منه ألف في الحالات كلّها، وبقيت ألف الأصل محذوفة مع الألف المبدلة من التّنوين، على ما كانت عليه قبل ذلك؛ ووجه التّفرقة بين المنصوب وغيره، الحمل على الإسم ع/٢٥٣ الصّحيح، لأنّه في حال النّصب يبدل من التّنوين فيه ألف نحو: 'رأيت زيدا'، ويحذف التّنوين من المرفوع والمخفوض نحو: 'هذا زيد'، و'مررت بزيد'، وهي اللّغة الفصيحة المستعملة في الإسم الصّحيح.

واعلم أنّ الدّاني(1) ذكر في 'التّيسير'(2)، و'التّلخيص'، و'الموجز'، وكتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش'، الإمالة في الوقف في الحالات الثّلاث خاصّة. وذكر في 'الإبانة'، و'المُوضِح'، و'جامع البيان'(3)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، الإمالة، خاصّة في المرفوع و المخفوض، والخلاف في المنصوب. قال في 'الإبانة': "وهذا المذهب أوجه في اللّغة، وأصحّ في القياس، وعليه الحذّاق من أهل العربيّة"، يعني الوقف على المنصوب بالإمالة، قال: "وذلك من قِبَل أنّ هذه الكلمة، مرسومة في مصاحف المسلمين بالياء، وأنّ العرب سمع منها الإمالة في الوقف في قولك: 'رأيت فتًى' وشبهه". وقال في 'المُوضِح': "والأوجه ها هنا والأوْلى، أن تكون المحذوفة هي المبدلة من التّنوين من جهتين: إحداهما أنّ هذه الأسماء كتبت ألفاتها في كلّ المصاحف بالياء، فدلّ ذلك على أنّها هي المنقلبة من الياء لا غير، وإنّما كتبوها فيها بالياء للدّلالة على أنّها هي أصلها، كما كتبوا ﴿رمى﴾(4)، و﴿سعى﴾(5)، و﴿يخشى﴾(6)، و﴿تهوى﴾(7)، وشبهه من ذوات الياء، بالياء للدّلالة على أنّها هي الأصل، ولو كانت هذه الألف هي المبدلة من التّنوين لم تكتب بالياء، إذ الألف المبدلة من التّنوين لا تكتب إلا بالألف باتّفاق، نحو قوله [تعالى]: ﴿وذكراً للمتّقين﴾(8)، و﴿عليه أجرا﴾(9)، و﴿اصبر صبرا﴾(10)، وما كان مثله. والجهة الثّانية: أنّ العرب والقرّاء جاء عنهم إمالة هذه الألف في الوقف، فعلم بذلك أنّها هي المنقلبة من الياء، أمالوها للدّلالة على أنّ الياء

٥١٤

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 50.

(3) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 146.

(4) الأنفال، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 8.

(5) البقرة (2)، جزء من الآية: 205؛ والنّجم (53)، جزء من الآية: 39؛ والنّازعات (79)، جزء من الآية: 35.

(6) التّوبة، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 9.

(7) البقرة (2)، جزء من الآية: 87؛ والمائدة (5)، جزء من الآية: 70؛ والنّجم (53)، جزء من الآية: 23.

(8) الأنبياء، جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 21.

(9) الأنعام، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 6.

(10) المعارج، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 70.

أصلها، كما أمالوا ما كان من الألفات أصلها الياء للإعلام بذلك، ولو كانت هذه الألف هي المبدلة من التّنوين لم يميلوها، إذ ليس قبلها ياء ولا كسرة ولا ألف ممالة فتمال من أجلهنّ، كما حكى سيبويه(1) عن العرب: 'رأيت عمادا'، فأمالوا الألف الثّانية لإمالة الأولى، وقالوا: 'رأيت زيدا' و'رأيت عينا'، فأمالوا الألف من أجل الياء والكسرة الّتي قبلها، فلمّا لم يكن قبل الألف في هذه الأسماء ياء ولا كسرة ولا ألف ممالة، وقد أمالوها وكتبوها بالياء، علم بذلك أنّها هي المنقلبة من الياء الأصلية، لا المبدلة من التّنوين الزائد.

وذكر في 'جامع البيان'، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، نحو الجهتين المذكورتين. قال في 'الاقتصاد'، في الوقف بالإمالة على المنصوب: "وهو مذهب القرّاء وبه آخذ". وقال في 'جامع البيان': "والعمل عند القرّاء وأهل الأداء على الأوّل"، يعني القول بالإمالة، قال: "وبه أقول، لورود النّصّ المذكور به، ودلالة القياس على صحّته"، قال: "وروى حبيب بن إسحاق(2)، عن داود(3)، عن ورش(4)، عن نافع(5): ﴿قرىً ظاهرة﴾(6)، مفتوحة في القراءة، مكسورة في الوقف، وكذلك: ﴿قرى مّحصنة﴾(7)، و﴿سحر ع/٢٥٤ مّفترى﴾(8)"، قال: "ولم يأت به عن ورش نصّا غيره"(9). وقال في 'الإبانة': "وإلى الوقف بالإمالة اليسيرة على قوله [تعالى]: ﴿قرى﴾، في مذهب ورش أذهب وإيّاه أختار، لما بيّنته من صحّة وجهه في القياس، ولأنّ داود بن أبي طيْبة قد جاء بذلك نصّا عن ورش، فقال في {باب الرّاءات}، من رواية زكريا بن يحيى(10)، عن حبيب بن إسحاق عنه: ﴿سحر مفترى﴾، و﴿قرى ظاهرة﴾، و﴿في قرى محصّنة﴾، مفتوحة في القراءة، مكسورة في الوقف، لأنّها من بنات الياء"، قال: "ولا سبيل إلى البطح مع التّنوين".

وقال مكيّ(11) في 'الكشف': "والّذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في ذلك كلّه،

٥١٥

(1) سبقت ترجمة سيبويه في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. وانظر 'الكتاب' له: 4\123.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 502 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(6) سبأ، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 34.

(7) الحشر، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 59.

(8) القصص، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 28.

(9) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 146.

(10) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 6، ص: 461 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

على حكم الوقف على الألف الأصلية، وحذف ألف التّنوين"(1). وقال ابن سفيان(2) في 'الهادي': ح/١٧٠ "واختلف أصحابه - يريد أصحاب ورش(3) - في هذا الباب، فيما كان منوّنا مثل: ﴿قرى﴾(4)، و﴿مفترى﴾(5)، وما كان مثله، فمنهم من يصل بالتّفخيم، ويقف بالتّفخيم في الباب كلّه، كان الإسم في موضع خفض أو رفع أو نصب، ومنهم من يقف في موضع الرّفع والخفض بالإمالة بين اللّفظين، وفي موضع النّصب بالتّفخيم، ومنهم من يقف له بالإمالة في الجميع"، قال: "والمختار في قراءته، أن يقف له على ما كان في موضع النّصب بالفتح، وما كان في موضع الرّفع والخفض بالإمالة بين اللّفظين". وذكر ابن عبد الوهّاب(6) في 'كفاية الطّالب' عن ورش في الوقف الأوجه الثّلاثة، ثمّ قال: "و[قد](7) قال بعض شيوخي: إنّ الفتح في هذا الفصل، في حال الوقف والوصل، هو المشهور عن ورش، سواء كان في موضع رفع أو خفض أو نصب". قلت: ليس الفتح في الأحوال الثّلاثة بالمشهور عن ورش، بل قلّ من يأخذ من أهل الأداء له بذلك. وقال ابن شعبان(8) في كتاب 'مذهب ورش في اللاّمات والرّاءات': "واختلف عنه في هذا الباب، فيما كان منوّنا مثل: ﴿قرًى﴾، و﴿مفترًى﴾، وما كان مثله، فمنهم من يصل بالتّفخيم، ويقف بالتّفخيم في الباب كلّه، كان الإسم في موضع خفض أو رفع أو نصب؛ ومنهم من يقف له في موضع الرّفع والخفض بالإمالة بين اللّفظين، وفي النّصب بالتّفخيم؛ ومنهم من يقف له بالإمالة في الجميع"، قال: "وبالأوّل قرأت، وبه آخذ"، يعني بالفتح في الجميع. وقال ابن شريح(9) في 'المفردات': "واختلف عنه في الوقف - يعني عن ورش - فبعضٌ وقف على الباب كلّه بالتّفخيم كالوصل، وبعض يقف عليه بالتّرقيق"، يريد بين اللّفظين، قال: "والاختيار أن يوقف له على ما كان منه في موضع رفع أوخفض بالتّرقيق؛ وعلى ما كان في موضع نصب بالتّفخيم". وقال ابن مطرّف(10) في 'الإيضاح' نحوه. وقال ابن الفحّام(11) في 'التّجريد': "فقرأت في الوقف بالتّرقيق في موضع الرّفع والخفض،

٥١٦

(1) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\209.

(2) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 110 قسم التحقيق. (3) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 51 قسم التحقيق.

(4) سبأ، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 34؛ والحشر، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 59.

(5) القصص، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 28؛ وسبأ، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 34.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق. (7) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(8) لعلّه هو محمّد بن القاسم بن شعبان، أبو إسحاق المصري الفقيه المقرئ، أخذ عن أبي بكر بن صدقة، وعنه أخذ أبو القاسم الغافقي، وعبد الرّحمان الإقليشي وحسن الخولاني، وله 'الزّاهي' و'أحكام القرآن' و'المختصر'، توفّي سنة: 355 هـ. انظر 'شجرة النّور': 80، و'الدّيباج المذهّب': 248-249، و'طبقات الدّاودي': 2\226-227.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 111 قسم التحقيق. (11) ترجمته بالهامش: 9، ص: 157 قسم التحقيق.

وفخّمت الرّاء في موضع النّصب". وذكر ابن مهلّب(1) في 'التّبيين' الوقف على المرفوع والمخفوض بالإمالة بين بين، وعلى المنصوب بالفتح، ثمّ قال: "وقد وقف له قوم ع/٢٥٥ على هذا - يعني على المنصوب - بالتّرقيق"، يريد الإمالة بين بين، قال: "وبالوجه الأوّل نأخذ"، يعني الوقف على المنصوب بالفتح، وعلى غيره بالإمالة بين بين. وذكر الحصريّ(2) في قصيدته الوقف بالفتح في الحالات الثّلاث، واختار الفتح في المنصوب، والإمالة بين اللّفظين في المرفوع والمجرور فقال:

وَإِنْ نُوِّنَتْ رَاءٌ كَقَوْلِكَ فِي قُرًى **** مُحَصَّنَةٍ نَاهِيكَ مِنْ سُورَةِ الْحَشْرِ

فَتَفْخِيمُهَا فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ رَأْيُنَا **** وَتَرْقِيقُهَا فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ

وَقَدْ ذُكِرَ التَّفْخِيمُ فِي الْكُلِّ وَالَّذِي **** بَدَأْتُ بِهِ الْمُخْتَارُ فِي نَحْوِنَا البَصْرِ(3)

قلت: لـمّا كان إذا وقف بالفتح فخّمت الرّاء، عبّر عن ذلك بالتّفخيم، وإذا وقف بالإمالة بين اللّفظين رقّقت الرّاء، عبّر عن ذلك بالتّرقيق، ولـمّا رأى - والله أعلم - الفارسي(4) قد أخذ في 'الإيضاح' بالتّفرقة، ظنّ أنّ ذلك مذهب البصريّين فقال: 'في نحونا البَصري'، وقد تقدّم أنّ مذهب الخليل(5) وسيبويه(6) في ذلك، يقتضي الإمالة في الحالات الثّلاث. وذكر ابن الطّفيل(7)، والمرجيقيّ(8)، وابن وهب الله(9)، في شروحات 'الحصريّة'، وابن القصّاب(10) في 'تقريب المنافع'(11) الفتح مطلقا، والإمالة بين بين مطلقا، وأنّ الـمختار في المنصوب الفتح، وفي غيره بين بين. وذكر الشّاطبي(12) في قصيدته الأوجه الثّلاثة فقال:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا **** ....(13)

٥١٧

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(3) ارجع إلى 'القصيدة الحصرية'، الورقة: 36، الأبيات: 134 و135 و136، وهي بالخزانة العامة، ورقمها: د 1148.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق. (8) المرجيقي لم أعثر له على ترجمة فيما اعتمدته.

(9) لعلّه هو فضل الله بن محمد ابن وهب الله ، أبو القاسم الأنصاري القرطبي المقرئ، قرأ على محمد بن شريح وابن شعيب، وقرأ عليه علي بن محمد بن خلف، توفي سنة: 524 هـ وله سبعون عاما. انظر 'غاية النهاية،': 12\2.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 96 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'تقريب المنافع' لابن القصّاب: 18/أ.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 7 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 117.

يريد صاحب التّنوين على أي حالة كان، من رفع أو خفض أو نصب، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، ثمّ قال:

.... **** وَتفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ(1)

وذكر الفاسيّ(2) في شرح 'الشّاطبية'(3)، أنّ الشّاطبي(4) أراد في البيت المذكور بالتّفخيم: الفتح، وبالتّرقيق: الإمالة لمن قرأ بالإمالة، والتّقليل لمن قرأ بالتّقليل. قلت: تبع الشّاطبي الحصري(5) - وا لله أعلم - في التّعبير بالتّفخيم عن الفتح، وبالترقيق عن الإمالة. وقال أبو شامة(6) في شرح 'الشّاطبية' في قوله ح/١٧١ في البيت المذكور: 'أجمع أشملا': "أي اجتمع شمل أصحاب الوجهين فيه، بخلاف المرفوع والمجرور، فإنّ كل واحد منهما مفخّم على قول واحد، وهو أضعف الأقوال، وممال على قولين، فهما في التّرقيق أجمع أشملا، لا في التّفخيم"(7). وقال ابن آجرّوم(8) في أرجوزته:

وَمِثْلُ مَوْلَى فَافْتَحاً أَوْ قَلِّلاَ **** وَقْفاً وَعِنْدَ النَّصْبِ فَتْحاً فَضِّلاَ(9)

وقال في 'روض المنافع': "فإن وقفت فإنّه تجوز إمالته مطلقا، ويجوز الفتح مطلقا". والوجه الثّالث: إن كان في موضع نصب فُتِح، وإن كان في موضع رفع أو جرٍّ كان ممالا، فقوله:

....................وَفِي **** مَا كَانَ مَنْصُوباً فَبِالْفَتْحِ قِفِ

هذا هو الوجه الثّالث من الأوجه المذكورة، فأخبر أنّك ع/٢٥٦ تقف على المنصوب بالفتح، وفي ضمن كلامه، أنّك تقف على المرفوع والمخفوض بالإمالة، وإنّما قدّم النّاظم هذا الوجه، لكثرة الآخذين به من أهل الأداء. وقوله:

..................وَجَاءَا **** إِمَالَةُ الْكُلِّ لَهُ أَدَاءَا

هذا هو الوجه الأوّل، فأخبر أنّ المنوّن، جاء الوقف عليه في الأداء، بالإمالة في الحالات الثّلاث، وهذا الوجه هو المشهور المعمول به. وترك النّاظم ذكر الوجه الثّاني، وهو الفتح في الحالات الثّلاث، لقلّة الآخذين به من أهل الأداء.

---

(1) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 117.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 97 من قسم التحقيق.

(3) انظر كتاب 'اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة' لأبي عبد ا لله محمد بن الحسن الفاسي: 54.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 7 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 487 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'إبراز المعاني' لأبي شامة: 241.

(8) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

(9) في 'ع': جاء اللفظ من الرّجز هكذا: 'فتحٌ فُضِّلا'، وفي 'ق' و'ح' ورد كما أثبتناه في متن 'الشرح'.

قال ابن الباذش(1) في 'الإقناع': "وبالإمالة في هذا الفصل في الأحوال الثّلاثة، أخذ معظم أهل الأداء، وهو الوجه الّذي لا يصحّ غيره"(2). قلت: وإلى ما ذكره ابن الباذش، ذهب شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(3) ـ رضي الله عنه ـ وقرأت عليه في الأحوال الثّلاثة، بالوقف بالإمالة وبين اللّفظين، لمن مذهبه ذلك من القرّاء، وكذلك قرأت على غيره من شيوخي ــ رحمهم الله ــ وبذلك آخذ. وذكر أبو الطّيّب بن غلبون(4) في كتاب 'الإمالة'، وابنه أبو الحسن(5) في 'التّذكرة'(6)، ومكيّ(7) في 'الموجز'، والأهوازي(8) في 'الإيضاح'، والبغدادي(9) في 'الرّوضة'، وابن سابور(10) في 'تلخيص الألفاظ'، وابن مطرّف(11) في 'البديع'، وابن الباذش في 'النّجعة'، وابن الطّفيل(12) في 'الغنية'، وابن معاذ(13) في 'لؤلؤة القرّاء'، وابن عتيق(14) في 'الموجز'، وأبو الأصبغ بن عمر(15) في 'المختصر'، وأبو محمّد القرطبي(16) في مختصره، وابنه أبو بكر(17) في أرجوزته، وابن رشيق(18) في 'المرآة'، الوقف في الأحوال الثّلاثة بالإمالة خاصّة.

الإعراب: فإنْ: حرف شرط. يك: فعل مضارع مجزوم، وعلامة الجزم فيه، السّكون في النّون المحذوفة للتّخفيف، وقد تقدّم الكلام على ذلك، في إعراب قوله في الممدود والمقصور:

[74] مَا لَمْ تَكُ الْهَمْزَةُ ذَاتُ الثِّقَلِ **** ....(18)

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\355، بتحقيق قطامش.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\217 .

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 180 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 16، ص: 197 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 179 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 106 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 137 من قسم التحقيق.

(17) ترجمته بالهامش: 7، ص: 137 من التحقيق. (18) انظر إعراب ذلك بالصّفحتين: 209 و210 من التّحقيق.

السّاكن: اسم 'يك'. تنوينا: خبرها. و'فيما' وما بعده: في موضع نصب، معطوف على 'تنوينا'، كأنّه قال: فإن يك السّاكن تنوينا وكائنا في منصوب. كان: فعل ماض، واسمها مضمر فيها يعود على 'ما'. منصوبا: خبر، و'كان' واسمها وخبرها صلة 'ما'. فبالفتح: الفاء جواب الشّرط، والمجرور متعلّق بما بعده. قف: فعل أمر مبني على السّكون، ولكن كُسِر للقافية.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(1) رضي الله عنه: "اعلم أنّ السّاكن والمجزوم، إذا وقع واحد منهما في قافية مطلقة حُرّك بالكسر، فيلزم من ذلك أن يكون حرف الإطلاق ياءً، وإنّما كُسِر لتكون حركته كحركة الأوّل من السّاكنين إذا التقيا، وأصل الحركة في التقاء السّاكنين الكسر، والجامع الاحتياج إلى الحركة في الموضعين"، قال: "وزعم بعض النّحويين، أنّ التّحريك في القوافي من باب التّحريك لالتقاء السّاكنين، وليس ذلك بشيء، لأنّ الحركات مأخوذة من حروف المدّ، فهي أوائل حروف المدّ، فتقدير اتّصال آخر الصّوت قبل أوّله بالسّاكن قبله محال".

وفاعل 'قف' ضمير المخاطب. 'نحو' أو 'مثل': خبر مبتدأ محذوف، أي ذلك مثل. 'قرى ظاهرة': مضاف إليه محكي. وجاءا: ع/٢٥٧ فعل ماض، والألف لإطلاق القافية. إمالة: فاعل. الكلّ: مضاف إليه، وأدخل الألف واللاّم عليه، على تسامح الجماعة في ذلك، والعرب لا تستعمله إلا مضافا لفظا أو معنىً. له: متعلّق بـ'جاء'، والهاء عائدة على 'ورش'. أداءا: مصدر في موضع الحال، والعامل فيه 'جاء'، والألف في 'أداءا'، بدل من التّنوين. ثمّ قال:

[167] الْقَوْلُ فِي التَّرْقِيقِ لِلرَّاءَاتِ **** مُحَرَّكَاتٍ وَمُسَكَّنَاتِ ح/١٧٢

أخبر النّاظم في هذه التّرجمة، أنّه يتكلّم في ترقيق الرّاء محرّكة كانت أو مسكّنة. واعلم أنّ الرّاء في هذا الباب تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأوّل: أن تكون ساكنة، الثّاني: أن تكون مكسورة، الثّالث: أن تكون مفتوحة أو مضمومة. فأمّا السّاكنة، فإن كان قبلها فتحة أو ضمّة، أو وقع بعدها حرف استعلاء وقبلها كسرة، وجب تفخيمها، إلا أن يكون حرف الاستعلاء مكسورا، ففي ذلك خلاف، والصّحيح التّفخيم، وإن كان قبلها كسرة لازمة، ولم يقع بعدها حرف استعلاء، أو ياء ساكنة، أو ألف ممالة، أو فتحة ممالة، وجب ترقيقها. وأمّا المكسورة فواجب ترقيقها، سواء كان الكسر لازما أو عارضا، وقع بعدها حرف استعلاء أو لم يقع. وأمّا المفتوحة والمضمومة، فإن كان قبلهما فتحة أو ضمّة، ولم يقع بعد المفتوحة راء مكسورة وجب تفخيمهما(2)، وإن كان قبلهما كسرة لازمة، أو ياء ساكنة لازمة، ولم يقع بعدهما حرف استعلاء، أو راء مفتوحة أو مضمومة، أو كان بعد المفتوحة راء مكسورة، فإن أخلصْتَ الفتحة والضمّة في ذلك وجب التّفخيم،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) في 'ق' و'ح': تفخيمها، وفي 'ع': تفخيمهما.

وإن أملتهما وجب التّرقيق، فإن فصل بين الكسرة والمفتوحة أو المضمومة ساكن، فإنّه لا يراعى، إلاّ أن يكون من حروف الاستعلاء، إلاّ الخاء؛ وقد استُثني من المفتوحة مع موجب الإمالة فيها، مواضع يأتي بيانها إن شاء الله. وأصل الرّاء التّفخيم، والتّرقيق فرع فيها، قال مكيّ(1) في 'الكشف': "والدّليل على أن أصلها التّغليظ، أنّ كلّ راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كلّ راء يجوز فيها التّرقيق"(2). قال الشّريشيّ(3) في 'الشّرح': "وهو كما قال، لأنّ معنى كلامه أنّ التّفخيم فيها أعمّ لأنّه الأكثر، والتّرقيق أخصّ لأنّه أقلّ، والأعمّ أصل للأخصّ"، قال: "ويدلّ على ذلك أيضا الافتقار وعدم الافتقار، لأنّ التّرقيق يفتقر إلى سبب، والتّفخيم لا يفتقر إليه، وما يفتقِر فرع عمّا لايفتقر"(4). وقال ابن القصّاب(5) في 'تقريب المنافع'(6) نحوه.

الإعراب: القول: خبر مبتدأ محذوف، أي هذا القول. في التّرقيق: متعلّق بـ'القول'. للرّاءات: متعلّق بـ'التّرقيق'. محرّكات: حال من الرّاءات، والعامل فيه 'الترقيق'. ومسكّنات: معطوف. ثمّ قال:

ع/٢٥٨ [168] رَقَّـقَ وَرْشٌ فَـتْـحَ كُـلِّ رَاءِ **** وَضَـمَّـهَا بَـعْدَ سُكُـونِ يَـاءِ

[169] نَحْوَ: خَبِيرًا وَبَصِيرًا وَالْمَصِيرْ **** وَمُسْتَطِـيرًا وَبَشِـيرًا وَالْبَشِـيرْ

[170] وَالسَّيْـرَ وَالطَّيْرَ وَفِي حَيْـرَانَا **** خُلْفٌ لَهُ حَمْلاً عَلَى عِمْرَانَـا

[171] وَبَـعْـدَ كَسْـرٍ لاَزِمٍ كَـنَـاظِـرَهْ **** وَمُـنْـذِرٌ وَسَـاحِـرٌ وَبَـاسِـرَهْ(7)

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\209.

(3) أُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(4) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 516.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 96 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'تقريب المنافع' لابن القصّاب: 19/أ ؛ وهو مخطوط بالخزانة الحسنية، ورقمه: 12243/ز.

(7) كتب في هامش الصّفحة من المخطوط: "قال في 'التّحفة':

وَلَيْسَ فِي تَرْقِيقِ رَاءٍ كَسْرُ **** وَلَا إِمَـالَـةٌ يَـقُـولُ الْحَبْـرُ

وَإِنْ تَجِدْ نَصًّا بِكُتْبٍ تُدْرَا **** يُبْدِي إِمَالَةً وَيُبْدِي الْكَسْرَا

فَاسْمَحْ وَلَا تُعْمِلْهُ بِالْجَوَازِ **** وَاسْلُكْ بِـهِ مَـحَجَّـةَ الْمَجَازِ

ومثله في النّشر لابن الجزري". (انظر ص: 264 من 'تحفة المنافع في مقرأ نافع' لميمون الفخار، ورقم المخطوط بالخزانة العامّة بالرّباط: 938 ق). قلت: أمّا ماهو مذكور في 'النشر' فقول ابن الجزري : "وقد عبّر قوم عن التّرقيق في الرّاء بالإمالة بين اللّفظين ـ كما فعل الدّاني وبعض المغاربة ـ وهو تجوّز، إذ الإمالة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة، وبالألف إلى الياء ـ كما تقدّم ـ والتّرقيق إنحاف صوت الحرف، فيمكن اللّفظ بالرّاء مرقّقة غير ممالة، ومفخّمة ممالة، وذلك واضح في الحسّ والعيان، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا التّرقيق؛ ولو كان التّرقيق إمالة لم يدخل على المضموم والسّاكن، ولكانت الرّاء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم". ('النّشر': 2\90-91). وابن الجزري =

أخبر أنّ ورشا(1) يميل [فتحة](2) الرّاء وضمّتها بين اللّفظين، إذا وقعت بعد ياء ساكنة، وعبّر بالتّرقيق عن الإمالة بين اللّفظين. قال الدّاني(3) في 'التّمهيد': "اعلم أنّ ورشا، في غير رواية الأصبهاني(4) عن أصحابه عنه، كان يرقّق فتح الرّاء المفتوحة، سواء توسّطت أو تطرّفت، إذا كان قبلها كسرة من نفس الكلمة الّتي هي فيها، أو ياء ساكنة ليقرّبها بالتّرقيق منهما". وقال أبو الطّيّب بن غلبون(5) في 'المفردات'، فيما انفرد به نافع(6) في رواية ورش: "وإذا جاء قبل الرّاء كسرة أو ياء، رقّق الرّاء فلفظ بها بين اللّفظين". وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(7) رضي الله عنه: "قال مكيّ(8)، بعدما ذكر لورش ترقيق الرّاء المفتوحة والمضمومة قبل الكسرة والياء: "والتّرقيق هو ضرب من الإمالة، إلاّ أنها إمالة ضعيفة تسمّيها القرّاء بين اللّفظين". قلت: وقال مكيّ في 'الكشف': "واعلم أنّ التّرقيق في الرّاءات إمالة نحو الكسرة، لكنّها إمالة ضعيفة، لانفرادها في حرف واحد، لأنّ الإمالة القويّة ما كانت في حرفين، وأقوى منها ما كانت في ثلاثة أحرف أو أربعة، وقد مضى بيان ذلك"(9). وقال ابن عبد الوهّاب(10) في 'كفاية الطّالب': "والتّرقيق في الرّاء إمالة، إلا أنها أضعف من الإمالة في الألف، لأن الإمالة في الرّاء إمالة في حرف واحد، وفي الألف يتبعها ما قبلها في الإمالة". وقال ابن مهلّب(11) في التّبيين: ح/١٧٣ "واعلم أنّ التّرقيق في الرّاء إمالة نحو الكسر، لكنّها إمالة ضعيفة، لكونها في حرف واحد، وهي الّتي يقول القرّاء فيها بين اللّفظين". وذكر الطبريّ(12) في 'الجامع'، أنّ ترقيق أهل مصر لورش الرّاء المفتوحة بعد الكسر، هو ضرب من الإمالة. وقال ابن آجرّوم(13) في 'روض المنافع': "والإمالة غير المحضة، هي المعبّر عنها بين بين، أو التقليل، أو التّرقيق".

= هو محمد بن محمد، شمس الدّين أبو الخير الدّمشقي، المشهور بابن الجزري، (ت: 833 هـ). انظر ترجمته في 'طبقات المفسّرين' للدّاودي: 2\64-65، و'الدّرر الكامنة' لابن حجر: 3\395، 'الأعلام': 7\45.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 279 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\209.

(10) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 44 قسم التحقيق. (11) سبقت ترجمته بالهامش: 8، ص: 115 قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمة الطبري بالهامش: 5، ص: 46 من التحقيق. انظر عن كتابه 'الجامع' الهامش: 14، ص: 666.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

ولو قال النّاظم:

قَلَّلَ وَرْشٌ فَتْحَ كُلِّ رَاءِ **** وَضَمَّهَا.................

لكان أولى. واعلم أنّ الياء السّاكنة في هذا الباب على ضربين: الأوّل: أن يكون ما قبلها مكسورا، والثّاني: أن يكون ما قبلها مفتوحا. فمثّل النّاظم الفتحة في الضّرب الأوّل بـ﴿خبيرا﴾(1)، و﴿بصيرا﴾(2)، و﴿مستطيرا﴾(3)، و﴿بشيرا﴾(4). ومثّلها في الضّرب الثّاني بـ﴿السّير﴾(5)، و﴿الطّير﴾(6). ومثّل الضمّة في الضّرب الأوّل بـ﴿المصير﴾ و﴿البشير﴾، فـ﴿المصير﴾ قوله تعالى في 'البقرة': ﴿وإليه المصير﴾(7)، و﴿البشير﴾ قوله في 'يوسف': ﴿فلمّا أن جاء البشير﴾(8)، فهما مضمومتان وسكّنهما للوقف، وترك تمثيل الضمّة ع/٢٥٩ في الضّرب الثّاني، واكتفى بتمثيل الفتحة منها، ومثال الضمّة في الضّرب الثّاني: ﴿خير لكم﴾(9)، و﴿غير مردود﴾(10)، وما أشبههما. قال الدّاني(11) في 'التّيسير': "اعلم أنّ ورشا(12) كان يميل فتحة الرّاء قليلا بين اللّفظين، إذا وليها من قبلها كسرة لازمة، أو ساكن قبله كسرة، أو ياء ساكنة، وسواء لحق الرّاء تنوين أو لم يلحقها. فأمّا ما وليت الرّاء فيه الكسرة، فنحو قوله عزّ وجلّ: ﴿الآخرة﴾(13)، و﴿باسرة﴾(14)، و﴿ناظرة﴾(15)، و﴿فاقرة﴾(16)، و﴿تبصرة﴾(17)،

(1) الإسراء، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 17.

(2) النّساء، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 4.

(3) الإنسان، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 76.

(4) البقرة، جزء من الآية: 119، ورقم السّورة: 2.

(5) سبأ، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 34.

(6) البقرة، جزء من الآية: 260، ورقم السّورة: 2.

(7) المائدة، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 5.

(8) يوسف، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 12.

(9) البقرة، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 2.

(10) هود، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 11.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(13) البقرة، جزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 2.

(14) القيامة، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 75.

(15) القيامة، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 75.

(16) القيامة، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 75.

(17) سورة 'ق'، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 50.

و﴿الـمدبّرات﴾(1)، و﴿الـمعصرات﴾(2)، و﴿طهّرا﴾(3)، و﴿سـاحران﴾(4)، و﴿مدبـرا﴾(5)، و﴿صابرا﴾(6)، وشبهه. وأمّا مـا حـال بـين الرّاء والكسرة فيه السّاكن، فنحو قوله عزّ وجلّ: ﴿الشّـعر﴾(7)، و﴿السّـحر﴾(8)، و﴿الذّكـر﴾(9)، و﴿سـدرة﴾(10)، و﴿ذو مـرّة﴾(11)، و﴿لعبرة﴾(12)، وشبهه. وأمّا ما وليت الرّاء فيه الياء، وسواء انفتح ما قبلها أو انكسر، وذلك نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿الخيـرات﴾(13)، و﴿حيـران﴾(14)، و﴿الخيـر﴾(15)، و﴿غيـركم﴾(16)، و﴿المغيـرات﴾(17)، و﴿الفقيـر﴾(18)، و﴿خبيـرا﴾(19)، و﴿بصيـرا﴾(20)، و﴿نذيـرا﴾(21)، و﴿خيـرا﴾(22)، و﴿طيـرا﴾(23)، و﴿سيـرا﴾(24)، وشـبهـه. وقـال فـي

(1) النّازعات، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 79.

(2) النّبأ، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 78.

(3) البقرة، جزء من الآية: 125، ورقم السّورة: 2.

(4) طه، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 20.

(5) النّمل، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 27؛ والقصص، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 28.

(6) الكهف، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 18؛ وسورة 'ص'، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 38.

(7) يس، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 36.

(8) البقرة، جزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 2.

(9) الحجر، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 15.

(10) النّجم، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 53.

(11) النّجم، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 53.

(12) آل عمران، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 3.

(13) البقرة، جزء من الآية: 148، ورقم السّورة: 2.

(14) الأنعام، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 6.

(15) آل عمران، جزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 3.

(16) التّوبة، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 9.

(17) العاديات، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 100.

(18) الحجّ، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 22.

(19) البقرة، جزء من الآية: 157، ورقم السّورة: 2.

(20) النّساء، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 4.

(21) البقرة، جزء من الآية: 119، ورقم السّورة: 2.

(22) البقرة، جزء من الآية: 158، ورقم السّورة: 2.

(23) آل عمران، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 3.

(24) الطّور، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 52.

'جامع البيان'، و'الاقتصاد'، و'التّعريف'(1)، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، و'المُوضِح'، و'الإبانة'، وكتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش' نحوه. وذكر في 'جامع البيان'(2)، بإسناده إلى عبد الصّمد(3)، عن ورش(4)، عن نافع(5): ﴿المحراب﴾(6)، و﴿الخيرات﴾(7)، و﴿إخراجهم﴾(8)، و﴿إخراج﴾(9)، و﴿كراما﴾(10)، و﴿فراشا﴾(11)، و﴿إسرافا﴾(12)، و﴿إسرافنا﴾(13)، و﴿دراستهم﴾(14)، و﴿ميراث﴾(15)، و﴿متجاورات﴾(16)، و﴿لا إكراه﴾(17)، و﴿إجرامي﴾(18)، لا فغر ولا بطح". قال الدّاني(19): "وهذا يدل على اطّراد مذهبه، في إمالة فتحة الرّاء يسيرا مع الكسرة والياء، في جميع القرآن". وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(20) رضي الله عنه: "وهذا نصّ صريح لا يقبل التأويل، في أنّ ورشا يميل فتحة الرّاء بين بين، إذا تقدّمتها ياء ساكنة في كلمتها، أو كسرة لازمة". قلت: قال الجوهريّ(21)

(1) انظر 'التّعريف' لأبي عمرولدّاني: 71-72.

(2) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 147.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 3.

(7) البقرة، جزء من الآية: 148، ورقم السّورة: 2.

(8) البقرة، جزء من الآية: 85، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 217، ورقم السّورة: 2.

(10) الفرقان، جزء من الآية: 72، ورقم السّورة: 25؛ والانفطار، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 82.

(11) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(12) النّساء، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 4.

(13) آل عمران، جزء من الآية: 147، ورقم السّورة: 3.

(14) الأنعام، جزء من الآية: 156، ورقم السّورة: 6.

(15) آل عمران، جزء من الآية: 180، ورقم السّورة: 3؛ والحديد، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 57.

(16) الرّعد، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 13.

(17) البقرة، جزء من الآية: 256، ورقم السّورة: 2.

(18) هود، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 11.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(20) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(21) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

في ‹الصّحاح›: "فغر فاه: أي فتحه، وبطحه: أي ألقاه على وجهه"(1). والبطح عند القرّاء يطلق على الإمالة المحضة، فقوله: "لا فغر ولا بطح"، أي لا فتح ولا إمالة محضة، فتكون بين اللّفظين. قال الدّاني(2) في ‹التّيسير›: "وحكم الرّاء المضمومة مع الكسرة والياء، حكم المفتوحة سواء، نحو: ﴿يسرّون﴾(3)، و﴿منذر﴾(4)، و﴿قدير﴾(5)، و﴿بصير﴾(6)، و﴿خير﴾(7)، و﴿ذكر﴾(8)، و﴿بكر﴾(9)، وشبهه"(10). وقال في ‹الاقتصاد›، وكتاب ‹رواية ورش من طريق المصريّين›، وكتاب ‹الرّاءات واللاّمات لورش› نحوه. وقال في ‹المـُوضِح›: "واعلم أنّ عامّة أهل الأداء لرواية ورش(11) من المصريّين، يجرون المضمومة مع الكسرة اللاّزمة والياء السّاكنة، مجرى الرّاء المفتوحة"، ثمّ قال: "ويحكون ذلك عن سلفهم". وقال في ‹جامع البيان›: "واعلم أنّ عامّة أهل الأداء من المصريّين والمغاربة، يجرون الرّاء المضمومة مع الكسرة اللاّزمة والياء السّاكنة، مجرى الرّاء المفتوحة في التّرقيق في مذهبه"، قال: "وكذلك روى ذلك منصوصا أصحاب النّحّاس(12)، وابن هلال(13)، وابن داود(14)، وابن سيف(15)، وبكر بن سهل(16)، وموّاس بن سهل(17) عنهم، عن أصحابهم،

(1) انظر ‹الصّحاح› للجوهري: مادّة (فغر)، باب الفاء، فصل الرّاء.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) البقرة، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 2.

(4) الرّعد، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 13.

(5) البقرة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(6) البقرة، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 2.

(7) البقرة، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 2.

(8) المائدة، جزء من الآية: 91، ورقم السّورة: 5.

(9) البقرة، جزء من الآية: 68، ورقم السّورة: 2.

(10) انظر ‹التيسير› لأبي عمرو الدّاني: 52.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 222 من قسم التحقيق.

(14) هو علي بن محمّد بن أحمد بن صالح بن داود، أبو الحسن الهاشمي البصري المقرئ الضرير، قرأ على أحمد بن سهل الأشناني وغيره، وقرأ عليه أبو الحسن طاهر بن غلبون ومنصور السندي وأحمد الكارزيني، كان شيخ القرّاء بالبصرة، ورحل الناس إليه، وتوفي سنة: 368 هـ. انظر ‹غاية النّهاية›: 1\564 و568، و‹معرفة القرّاء›: 1\321-322.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 420 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 98 من قسم التحقيق.

عن ورش"(1). وقال في 'الاقتصاد': "وجاء بترقيق هذه الـرّاء، نصّـاً وأداءً ع/٢٦٠ عـن ورش(2)، أصحاب إسماعيل النحّاس(3)، وأحمد بن هلال(4)، وأبي بكر بن سـيف(5)، ومـوّاس بـن سـهل(6)، وبكر بن سهل(7)، وغيرهم من مشيخة المصريّين". ح/١٧٤ وقال في 'الإبـانة': "وقد كـان شـيخنا أبو الحسن(8) ـ رحمه الله ـ ينكر أن يجعل حكم المضمومة كحكم المفتوحة، وكان يقول: لا خـلاف في المضمومة، أنّها على حال ما تخرج من الفم، من غير إفحاش في ترقيق أو تفخيـم"، قـال: "والّـذي قدّمناه، هو الّذي رواه أصحاب أحمد بن هلال، وأبي بكر بن سيف، وأبي الحسن النحّـاس، ومـوّاس بن سهل، ومحمد بن سعيد الأنماطي(9)، وغيرهم من أهل الأداء، من مشيخة المصريّين عن أصحابهم، عن ورش نصّاً وأداءً، وبه آخذ، وهو الّذي أختار، اقتداءً بمن سـمّينا من أئمّـة هـذه الرّوايـة، واتّباعـا للـقـياس فـي ذلك". وقـال فـي 'الإبـانة': "وحكـى إسـمـاعيل الـنّحّـاس فـي كـتـاب 'الأداء'، أنّ أبا يعقوب(10) كـان لا يـفـخّم الـرّاء مـن قـولـه [تعالـى]: ﴿ذكـر﴾(11) و﴿سحـر﴾(12)، وقيـاس هـذيـن الـحرفيـن سـائـر نـظـائـرهـمـا". وذكـر الـخـزاعـي(13) فـي 'الـمـنـتـهـى'، أنّ ورشـا أمال: ﴿الارض فراشا﴾(14)، و﴿ميراث﴾(15)، و﴿إخراج﴾(16)، و﴿الخيرات﴾(17)، و﴿الاكرام﴾(18)،

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 157.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: ، ص: من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 222 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 98 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 420 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 420 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(11) المائدة، جزء من الآية: 91، ورقم السّورة: 5.

(12) المائدة، جزء من الآية: 110، ورقم السّورة: 5.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(14) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(15) آل عمران، جزء من الآية: 180، ورقم السّورة: 3؛ والحديد، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 57.

(16) البقرة، جزء من الآية: 217، ورقم السّورة: 2.

(17) البقرة، جزء من الآية: 148، ورقم السّورة: 2.

(18) الرّحمان، جزء من الآيتين: 27 و78، ورقم السّورة: 55.

و﴿المحراب﴾(1)، وشبهه".

وقال الأدفويّ(2) في 'الإبانة': "وقرأ ورش(3) ﴿فراشا﴾(4)، و﴿إخراجهم﴾(5)، و﴿بشيرا﴾(6)، و﴿نذيرا﴾(7)، و﴿إسرافنا﴾(8)، و﴿سعيرا﴾(9)، و﴿خبيرا﴾(10)، و﴿بصيرا﴾(11)،و﴿قديرا﴾(12) و﴿افتراءً﴾(13)، و﴿إجرامي﴾(14)، و﴿متجاورات﴾(15)، و﴿من المحراب﴾(16)، و﴿تذكرة﴾(17)، و﴿سراجا﴾(18)، و﴿سراعا﴾(19)، بين اللّفظين".

وقال أبو الطّيّب بن غلبون(20) في كتاب 'الإمالة'، حين ذكر ﴿خبيرا﴾، و﴿بصيرا﴾، و﴿شاكرا﴾(21)، وما أشبه ذلك: "فهو يقرأ هذا الباب كلّه بين اللّفظين"، يعني ورشا. وقال ابنه أبو الحسن(22) في 'التّذكرة': "اعلم أنّ ورشا كان يقرأ الرّاء المفتوحة بين اللّفظين، إذا وقع قبلها ياء

(1) آل عمران(3)، جزء من الآية: 37 و39؛ ومريم(19)، جزء من الآية:11، وسورة 'ص'(38)، جزء من الآية: 21.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(5) البقرة، جزء من الآية: 85، ورقم السّورة: 2.

(6) البقرة، جزء من الآية: 119، ورقم السّورة: 2.

(7) الإسراء، جزء من الآية: 105، ورقم السّورة: 17.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 147، ورقم السّورة: 3.

(9) النّساء، جزء من الآية: 10 و55، ورقم السّورة: 4.

(10) الإسراء، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 17.

(11) النّساء، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 4.

(12) النّساء، جزء من الآية: 133 و149، ورقم السّورة: 4.

(13) الأنعام، جزء من الآية: 138 و140، ورقم السّورة: 6.

(14) هود، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 11.

(15) الرّعد، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 13.

(16) مريم، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 19.

(17) طه، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 20.

(18) الفرقان، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 25.

(19) سورة 'ق'، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 50؛ والمعارج، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 70.

(20) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(21) النّساء، جزء من الآية: 147، ورقم السّورة: 4.

(22) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

ساكنة أو كسرة فقط. فأمّا الياء السّاكنة فإنّها تلي الرّاء، وما قبل هذه الياء يكون مفتوحا ومكسورا لا غير"(1)، ومثّل ذلك ثمّ قال: "فورش(2) وحده يقرأ هذه الرّاء بين اللّفظين، مع هذه الياء حيث وقعت، في المنوّن والمضاف، وما كانت الرّاء فيه غير طرف، في الوصل والوقف جميعا، لوجود حركة الرّاء فيهما؛ وفيما كانت الراء فيه طرفا في الوصل فقط، لسكون الرّاء منه في الوقف"، قال: "وأمّا الكسرة الّتي تقع قبل هذه الرّاء، فإنّها تكون على ضربين: أحدهما: أن تلي الرّاء، والآخر: أن يحول بينهما ساكن"(3)، ومثّل ذلك ثمّ قال: "فورش وحده يقرأ هذه الرّاء مع هذه الكسرة، في هذين الضّربين، بين اللّفظين حيث وقعا، في المنوّن والمضاف، وما كانت الرّاء فيه غير طرف، في الوصل والوقف جميعا، لوجود حركة الرّاء فيهما؛ وفيما كانت الرّاء فيه طرفا في الوصل فقط، لسكون الرّاء منه في الوقف"(4). وقال الطّلمنكي(5) في تأليفه في قراءة نافع(6): "وقرأ ورش وحده، إذا جاءت الرّاء وقبلها ياء أو كسرة، نحو قوله تعالى: ﴿ميراث﴾(7)، و﴿المحراب﴾(8)، و﴿الخيرات﴾(9)، و﴿الاكرام﴾(10)، و﴿إخراج﴾(11)، و﴿حيران﴾(12)، و﴿إجرامي﴾(13)، و﴿إكراه﴾(14)، و﴿فراشا﴾(15)، و﴿سراجا﴾(16)، وما كان مثله حيث وقع، بترقيق الرّاء، فيأتي بها بين اللّفظين"، ثمّ قال: "وقرأ ورش وحده، ﴿بشرر كالقصر﴾(17) بين اللّفظين".

٥٢٩

(1) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\219.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\220-221.

(4) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\222.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 47 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(7) آل عمران، جزء من الآية: 180، ورقم السّورة: 3؛ والحديد، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 57.

(8) آل عمران(3)، جزء من الآية: 37 و39؛ ومريم(19)، جزء من الآية:11، وسورة 'ص'(38)، جزء من الآية: 21.

(9) البقرة، جزء من الآية: 148، ورقم السّورة: 2.

(10) الرّحمان، جزء من الآية: 27 و78، ورقم السّورة: 55.

(11) البقرة، جزء من الآية: 240، ورقم السّورة: 2.

(12) الأنعام، جزء من الآية: 71 ، ورقم السّورة: 6.

(13) هود، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 11.

(14) البقرة، جزء من الآية: 256، ورقم السّورة: 2.

(15) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(16) الفرقان، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 25.

(17) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

وقال ع/٢٦١ مكيّ(1) في 'التّنبيه': "وجميع ما ذكرنـا من قولنا بين اللّفظين، فمعناه بين الفتح والإمالة، يراد به التوسّط من اللّفظ، غير أنّ الـرّاء ترقّق إذا قرئت بين اللّفظين، وتفخم إذا قرئت بالفتح". وقال ابن سفيان(2) في 'الهادي': "اعلم ـ وفّقنا الله وإيّاك ـ أنّ القرّاء يضطربون في قراءة ورش(3) في الرّاءات، فيما كان منها مفخما ومرقّقا بين اللّفظين"، وبدأ بذكر الرّاء المضمومة، ثمّ قال: "فإن انكسر ما قبلها رقّق الرّاء، وقد عبّر النّاس عنها بين اللّفظين، مثل: ﴿يبصرون﴾(4)، و﴿كانوا يصرّون على الحنث﴾(5)، وما أشبه ذلك"، ثمّ ذكر الرّاء المفتوحة، وتكلّم عليها إذا كانت غير منوّنة، ثمّ قال: "وإن كانت منوّنة وقبلها ياء ساكنة أو كسرة مثل: ﴿بصيرا﴾(6)، و﴿نذيرا﴾(7)، و﴿خبيرا﴾(8)، و﴿شاكرا﴾(9)، فلا خلاف بينهم في الوقف أنّه بين اللّفظين، واختلفوا في الوصل، فبعضهم يفخّم، والآخرون يصلون كما وقفوا"، ثمّ ذكر بعد ذلك الرّاء المفتوحة، إذا فصل بينها وبين الكسرة ساكن، وتكلّم عليهما، ثمّ قال: "وخالف أصله في: 'الإسراف'(10) و﴿إسرافنا﴾(11)، فقرأه بين اللّفظين حيث وقع". وقال المهدويّ(12) في 'الشّرح': "والقراءة بين اللّفظين ضرب من الإمالة، لأنّها تقريب منها"(13). وذكر الأهوازي(14) في 'الإيضاح'، أنّ أهل مصر عن ورش، يجعلون الرّاء المفتوحة في الكلمة، إذا كان قبلها ح/١٧٥ كسر لازم، أو ياء ساكنة بين بين، مثل قوله [تعالى]: ﴿فعليّ إجرامي﴾(15)، و﴿الاكرام﴾(16)،

٥٣٠

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 2.

(5) الواقعة، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 56.

(6) النّساء، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 4.

(7) في 'ح' و'ق': ﴿نذيرا﴾ البقرة(2)، بعض آية: 119؛ وفي 'ع': ﴿قديرا﴾: النّساء (4)، بعض آية: 133.

(8) الإسراء، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 17.

(9) النّساء، جزء من الآية: 147، ورقم السّورة: 4.

(10) من ذلك قوله تعالى: ﴿إسرافا﴾، النّساء، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 4.

(11) آل عمران، جزء من الآية: 147، ورقم السّورة: 3.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 67.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(15) هود، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 11.

(16) الرّحمان، جزء من الآية: 27 و78، ورقم السّورة: 55.

و﴿إخـــراج﴾(1)، و﴿إكراههـــن﴾(2)، و﴿المحـــراب﴾(3)، و﴿فراشـــا﴾(4)، و﴿كرامـــا﴾(5)، و﴿ســـراجا﴾(6)، و﴿الآخـــرة﴾(7)، و﴿فـــاقرة﴾(8)، و﴿قـــردة﴾(9)، و﴿مـــيراث﴾(10)، و﴿خيرات﴾(11)، ونحو ذلك حيث كـان. وقـال ابـن شـريح(12) فـي 'الكافـي'، فـي الـرّاء المفتوحة لـورش(13): "فإن كان السّاكن قبلها ياء ساكنة، وكانت الـرّاء غيـر مـنوّنة، فهـي رقيقـة فـي الوصـل والوقـف، وقـد ترجـم عنهـا قـوم بيـن اللّفظـين، نـحو: ﴿الـخيـر﴾(14)، و﴿الـخيـرات﴾(15)، و﴿السّيـر﴾(16)، و﴿لا ضيـر﴾(17)، و﴿غيـره﴾(18)، و'عـشيـرة'(19)، وشبـه ذلك"(20). وقال فـي 'الـكـافي' و'الـمفـردات': "وقرأ: ﴿قـديـرا﴾(21)، و﴿خبيـرا﴾(22)،

٥٣١

(1) البقرة، جزء من الآية: 217، ورقم السّورة: 2.

(2) النّور، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 24.

(3) آل عمران(3)، جزء من الآية: 37 و39؛ ومريم(19)، جزء من الآية:11، وسورة 'ص'(38)، جزء من الآية: 21.

(4) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(5) الفرقان، جزء من الآية: 72، ورقم السّورة: 25، والانفطار، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 82.

(6) الفرقان، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 25.

(7) البقرة، جزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 2.

(8) القيامة، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 75.

(9) البقرة، جزء من الآية: 65، ورقم السّورة: 2.

(10) آل عمران، جزء من الآية: 180، ورقم السّورة: 3؛ والحديد، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 57.

(11) الرّحمان، جزء من الآية: 70، ورقم السّورة: 55.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(14) آل عمران، جزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 3.

(15) البقرة، جزء من الآية: 148، ورقم السّورة: 2.

(16) سبأ، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 34.

(17) الشّعراء، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 26.

(18) البقرة، جزء من الآية: 230، ورقم السّورة: 2.

(19) جاء لفظ 'عشيرة' في القرآن بهذه الألفاظ: ﴿عشـيرتك﴾ في سـورة 'الشّـعراء' (26)، في الآيـة: 214؛ و﴿عشيرتكم﴾ في سورة 'التّوبة' (9)، في الآية: 24؛ و﴿عشيرتهم﴾، في سورة 'المجادلة' (58)، في الآية: 22.

(20) انظر 'الكافي' لابن شريح: 41.

(21) النّساء، جزء من الآية: 133، ورقم السّورة: 4.

(22) الإسراء، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 17.

و﴿خيرا﴾(1)، و﴿سيرا﴾(2)، و﴿شاكرا﴾(3)، و﴿ناصرا﴾(4) وشبهه، ممّا قبل الرّاء فيه ياء ساكنة أو كسرة والرّاء منوّنة، بين اللّفظين في الوصل والوقف". قال في 'الكافي: "وكان بعض أصحابه يأخذ له بالتّفخيم في الوصل، وفي الوقف بين اللّفظين، وبالوجهين قرأت، وبهما آخذ"، قال: "وقرأ: ﴿إخراج﴾(5)، و﴿الاكرام﴾(6)، و﴿إسرافا﴾(7)، و﴿المحراب﴾(8)، و﴿سدرة﴾(9)، ونحوه بين اللّفظين"، قال: "وقرأت له: ﴿وزرك﴾(10) و﴿ذكرك﴾(11)، في 'ألم نشرح'، بين اللّفظين وبالتّفخيم"، قال: "واختلف عنه في ﴿إجرامي﴾(12)، فقرأته(*) له بين اللّفظين وبالتّفخيم، وبين اللّفظين أكثر"، قال: "وقرأ: ﴿ذكرا﴾(13)، و﴿سترا﴾(14)، و﴿وزرا﴾(15)، و﴿إمرا﴾(16)، بالتّفخيم في الوصل والوقف، إلاّ قوله تعالى: ﴿وصهرا﴾(17) في 'الفرقان'، فإنّه بين اللّفظين في الحالين. وقد قرأت له هذا الفصل كلّه بين اللّفظين أيضا"(18). وذكر في 'التّذكير'، أنّ ورشا(19) يقرأ ﴿المحراب﴾ بين اللّفظين. وقال أبو الطّاهر العمراني(20) في 'الاكتفاء': "اِعلم أنّ ورشا كان

٥٣٢

(1) البقرة، جزء من الآية: 158، ورقم السّورة: 2.

(2) الطّور، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 52.

(3) النّساء، جزء من الآية: 147، ورقم السّورة: 4.

(4) الجنّ، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 72.

(5) البقرة، جزء من الآية: 240، ورقم السّورة: 2.

(6) الرّحمان، جزء من الآية: 27 و78، ورقم السّورة: 55.

(7) النّساء، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 4.

(8) آل عمران(3)، جزء من الآية: 37 و39؛ ومريم(19)، جزء من الآية:11، وسورة 'ص'(38)، جزء من الآية: 21.

(9) النّجم، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 53.

(10) الشّرح، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 94.

(11) الشّرح، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 94.

(12) هود، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 11. (*) في 'ق' و'ح': فقرأت، وفي 'ع': فقرأته، وهو ما أثبتناه.

(13) البقرة، جزء من الآية: 200، ورقم السّورة: 2.

(14) الكهف، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 18.

(15) طه، جزء من الآية: 100، ورقم السّورة: 20.

(16) الكهف، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 18.

(17) الفرقان، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 25.

(18) انظر 'الكافي' لابن شريح: 42.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(20) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 17، ص: 136 من قسم التحقيق.

يقرأ الرّاء المفتوحة بين اللّفظين، إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، نحو: ﴿خبيرا﴾(1)، و﴿خيرا﴾(2)، ع/٢٦٢ و﴿ليغفر﴾(3)، و﴿فاطر﴾(4)، و﴿خسر﴾(5)، وشبهه".
وذكر ابن سوار(6) في 'المستنير'، أنّ ورشا(7) قرأ: ﴿فراشا﴾(8)، و﴿الخيرات﴾(9)، و﴿إجرامي﴾(10)، و﴿متجاورات﴾(11)، و﴿دراستهم﴾(12)، و﴿ميراث﴾(13)، و﴿إكراههن﴾(14)، و﴿إسرافنا﴾(15)، و﴿سراجا﴾(16)، و﴿كراما﴾(17)، و﴿فالزّاجرات﴾(18)، و﴿الاكرام﴾(19)، و﴿خيرات﴾(20)، و﴿على إخراجكم﴾(21)، و﴿إخراجا﴾(22)، و﴿النّاشرات﴾(23)، و﴿فالمدبّرات﴾(24)، وشبهه، بالإمالة بين اللّفظين.

٥٣٣

(1) الإسراء، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 17.

(2) البقرة، جزء من الآية: 158، ورقم السّورة: 2.

(3) النّساء، جزء من الآية: 137، ورقم السّورة: 4.

(4) الأنعام، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 6.

(5) النّساء، جزء من الآية: 119، ورقم السّورة: 4.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 148، ورقم السّورة: 2.

(10) هود، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 11.

(11) الرّعد، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 13.

(12) الأنعام، جزء من الآية: 156، ورقم السّورة: 6.

(13) آل عمران، جزء من الآية: 180، ورقم السّورة: 3؛ والحديد، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 57.

(14) النّور، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 24.

(15) آل عمران، جزء من الآية: 147، ورقم السّورة: 3.

(16) الفرقان، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 25.

(17) الفرقان، جزء من الآية: 72، ورقم السّورة: 25، والانفطار، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 82.

(18) الصّافّات، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 37.

(19) الرّحمان، جزء من الآية: 27 و78، ورقم السّورة: 55.

(20) الرّحمان، جزء من الآية: 70، ورقم السّورة: 55.

(21) الممتحنة، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 60.

(22) نوح، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 71.

(23) المرسلات، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 77.

(24) النّازعات، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 79.

وقال ابن الباذش(1) في 'الإقناع': "قد يكون الممال للكسرة قبله الألف، وقد تكون الرّاء، في مذهب أهل مصر عن ورش"(2). وقال ابن هشام(3) في 'التّلخيص': "وأمال - يعني ورشا(4) - الرّاء يسيرا، إذا وليتها قبلها كسرة لازمة من الكلمة أو ياء "، يريد ساكنة، وقد مثّل ذلك بالكسرة والياء السّاكنة. وقال الفاسي(5) في 'الشّرح'، في قول الشّاطبيّ(6): {باب مذاهبهم في الرّاءات}: "أتبع النّاظم - رحمه الله - هذا الباب باب الإمالة، لأنّ ترقيق الرّاء ضرب منها، ولذلك عبّر به عنها، غير أنّها إمالة ضعيفة، لانفرادها في حرف واحد، والغرض بترقيقها اعتدال اللّفظ ومناسبته، وجريه على طريقة واحدة، وذلك بعينه هو الغرض بالإمالة، الّتي تكون لمجاورة ياء، أو كسرة، أو حرف ممال"(7) وقال أبو شامة(8) في شرح 'الشّاطبية': "{باب الرّاءات}: أي باب حكم الرّاءات، أو باب الإمالة الواقعة في الرّاءات، وقد سبق إمالةُ الألفات والهاءات، وقد عبّر في هذا الباب عن الإمالة بالتّرقيق، تنبيها على أنّها إمالة بين اللّفظين"، قال: "وقد عبّر الدّاني(9) في 'التّيسير' بالإمالة(10)، والتّرقيق من أسماء الإمالة"، قال: "ولهذا قال الشّاطبيّ:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا **** ....(11)

قال: "وقد تقدّم إمالة ورش لذوات الرّاء بين بين، وهذا الباب تتمّة لمذهبه في إمالة الرّاء، حيث لا يميلها غيره، وهو إذا لم يكن بعدها ألف، أو كان ولكنّها ألف غير طرف، أو ألف تثنية نحو: 'فراش'(12) و﴿ساحران﴾(13)"، قال: "فقوله:

.... **** وَمَا بَعْدَ رَاءٍ شَاعَ حُكْماً.......(14)

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الإقناع في القراءات السّبع': 1\356، بتحقيق قطامش.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 137 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 97 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة' للفاسي: 55.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 487 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 51.

(11) و(14) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 117.

(12) ورد من ذلك في القرآن، قوله تعالى: ﴿فراشا﴾ في البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(13) طه، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 20.

لا يدخل فيه هذان النّوعان، لأنّ الإمالة المذكورة في ذلك البيت، للألف لا للرّاء، وجاءت إمالة الرّاء تبعا لها، والمذكور في هذا الباب إمالة الرّاء لا الألف، فلم يضرّ وقوع ألف التّثنية بعدها ولا غيرها، وإن كان قد خالف في بعض هذا مخالف"(1). قلت: إشارته بقوله: "وإن كان قد خالف في بعض هذا مخالف"، إلى ما ذكره الدّاني(2) عن شيخه أبي الحسن بن غلبون(3)، أنّه استثنى كلّ راء بعدها ألف تثنية نحو: ﴿أن طهّرا﴾(4) و ﴿ساحران﴾(5)، وألف بعدها همزة نحو: ﴿افتراءً﴾(6)، أو بعدها عين نحو: ﴿ذراعا﴾(7)، فلم ح/١٧٦ يقرأها بين اللّفظين، وخالفه الدّانيّ في ذلك، وأخبر أنّه قرأ على غيره بين بين في ذلك، وسيذكر هذا - إن شاء الله - في شرح قول النّاظم:

[171] وَبَعْدَ كَسْرٍ لاَزِمٍ كَنَاظِرَهْ **** ....

وقال السّخاوي(8) في شرحه الكبير، بإثر قول الشّاطبيّ(9):

وَرَقَّقَ وَرْشٌ كُلَّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا **** مُسَكَّنَةٌ يَاءٌ أَوِ الْكَسْرُ مُوصَلاَ(10)

التّرقيق ضرب من الإمالة، ع/٢٦٣ والغرض به نوع من الغرض بها، وهو اعتدال اللّفظ، بتقريب بعضه من بعض؛ فإن قيل ما التّرقيق؟ فقل: تقريب الفتحة من الكسرة". وقال أبو القاسم اللّورقي(11) في شرح 'الشّاطبية'، بإثر البيت المذكور: "التّرقيق تقريب الفتحة من الكسرة، فهو نوع من الإمالة". وقال أبو شامة(12) في 'الشّرح'، بإثر البيت المذكور: "رقّق: أي أمال بين بين"، قال:

٥٣٥

(1) انظر 'إبراز المعاني من حرز الأماني' لأبي شامة: 248.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 125، ورقم السّورة: 2.

(5) طه، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 20.

(6) الأنعام، جزء من الآية: 138 و140، ورقم السّورة: 6.

(7) الحاقّة، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 69.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 178 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 119.

(11) هو القاسم بن أحمد بن الموفق، أبو القاسم الأندلسي المورسي اللّورقي، ولد سنة: 575 هـ، وقرأ على أحمد بن علي الحصار وأبي عبد الله المرادي، وقرأ عليه أبو عبد الله القصاع، وبرهان الدين الإسكندري، وقد رحل إلى الشام والعراق، وكان له بصر بالعربية وعلم الكلام، فدرّس بالعزيزية، وتوفي بدمشق سنة: 661 هـ، ومن كتبه 'شرح للمفصل' و'شرح الشّاطبية' و'المباحث الكاملية' وقصيدة في وصف رحلته إلى المشرق. انظر 'بغية الوعاة': 2\250، و'نفح الطيب': 1\351، و'غاية النهاية': 2\15-16، و'معرفة القرّاء': 2\660-661، و'العبر': 5\266-267.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 487 من قسم التحقيق.

"قال في 'التّيسير': اعلم أنّ ورشا(1) كان يميل فتحة الرّاء قليلا بين اللّفظين'، وكذا قال في كتاب(2) الإمالة"(3)، قال : "وقال مكيّ(4): ''وكان ورش يرقّق الرّاء''(5)، فتعلم من هذا الإطلاق أنّ التّرقيق في هذا الباب عبارة عن إمالة بين بين؛ وتستخرج من هذا أنّ إمالة الألفات بين بين على لفظ التّرقيق في هذا الباب، لا على ما ينطق به قرّاء هذا الزّمان"، قال: "وقد نبّهنا على ذلك، في شرح قوله:

وَذُو الرَّاءِ وَرْشٌ بَيْنَ بَيْنَ... **** ....(6)

فالمراد من ترقيق الرّاء، تقريب فتحها من الكسر"، ثمّ قال بعد تمثيل الرّاء بعد الكسرة والياء: "فالرّاء مرقّقة ممالة بينهاللّفظين لورش، سواء توسّطت أو تطرّفت، لحقها تنوين أو لم يلحقها"(7).

قلت: قد ذكرت كلامه في كيفية الإمالة بين بين، وما حكى في ذلك عن قرّاء زمانه، في شرح قول النّاظم قبل هذا في إمالة ورش:

[157] وَكُلُّ مَا لَهُ بِهِ أَتَيْنَا **** مِنَ الإِمَالَةِ فَبَيْنَ بَيْنَا(8)

وقال أبو شامة(9) في شرحه، في {باب اللاّمات}، بعدما تكلّم على ترقيق اللاّم من اسم الله، بعد الكسرة العارضة والمنفصلة: "وهذا بخلاف ما سبق في ترقيق الرّاء، فإنّهم قالوا: لا يؤثّر في ترقيقها كسرة مفصولة ولا عارضة، والفرق أنّ المراد من ترقيق الرّاء إمالتها، وذلك يستدعي سببا قويّا للإمالة؛ وأمّا ترقيق اللاّم، فهو الإتيان بها على ماهيتها وسجيّتها من غير زيادة شيء فيها"(10). وقال ابن القصّاب(11) في 'تقريب المنافع': "اعلم أنّ ورشا كان يميل فتحة الرّاء قليلا بين اللّفظين، إذا وليها من قبلها كسرة لازمة، أو ياء ساكنة، وسواء لحقها التّنوين أو لم يلحقها، ثمّ مثّل ذلك فذكر:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) في 'إبراز امعاني' لأبي شامة فالعبارة هكذا: "وكذا قال في باب الإمالة"، وليس كما هنا في 'كتاب الإمالة'، قلت: لعلّه أن يكون عبّر بالكتاب عن مجموع الأبواب، كما هو شأن علماء الحديث.

(3) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 51.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\210.

(6) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 111.

(7) انظر 'إبراز المعاني من حرز الأماني' لأبي شامة: 248.

(8) انظر ذلك في ص: 487-488 من قسم التحقيق من هذا الكتاب، وكذا في 'إبراز المعاني' لأبي شامة: 221.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 487 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'إبراز المعاني من حرز الأماني' لأبي شامة: 265.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 96 من قسم التحقيق.

﴿الآخـرة﴾(1)، و﴿فـالمدبّرات﴾(2)، و﴿الذّكـــر﴾(3)، و﴿السّـــحر﴾(4)، و﴿الخـــيرات﴾(5)، و﴿الفقير﴾(6)، و﴿خبيرا﴾(7)، و﴿خيرا﴾(8)، ونظائر ذلك"(9). وقال ابن شعبان(10)، فـي كتـاب 'مذهب ورش فـي اللاّمات والرّاءات': "وخالف أصله في 'الاسراف'(11) و﴿إسـرافنا﴾(12)، فقـرأه بين اللّفظين حيث وقع". وقال ابن رشـيق(13) فـي 'المرآة'، فيمـا انفـرد بـه ورش(14) مـن أصـول قراءته: "كلّ راء غير مكسورة قبلها كسرة لازمة، فإنّـه يقـرؤها بـين اللّفظـين نحـو: ﴿فـاقرة﴾(15) و﴿الكافر﴾(16)"، وقال: "كلّ راء مفـتوحة غـير مـنوّنة قـبلها كسرة وبينهما(*) سـاكن(17)، فإنّـه يقرؤها بين اللّفظين نـحو: ﴿الشّعر﴾(18) و﴿السّحر﴾، إلاّ أن يكون ذلك السّاكن حـرف استعلاء نـحو: ﴿إصـرهم﴾(19)، فـتبقى عـلى أصـل التّفخيم"، وقـال: "كـلّ راء مفـتوحة أو مضمومة قبلها يـاء ساكـنة، فإنّـه يقرؤهـا بيـن اللّفظيـن، نـحو: ﴿الطّيـر﴾(20) و﴿الـخيـرات﴾ و﴿بصيـر﴾(21)".

٥٣٧

---

(1) البقرة، جزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 2.

(2) النّازعات، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 79. في المخطوط ورد اللّفظ هكذا: 'والمدبرات' وهوخطأ.

(3) الحجر، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 15.

(4) يونس، جزء من الآية: 81، ورقم السّورة: 10.

(5) البقرة، جزء من الآية: 148، ورقم السّورة: 2.

(6) الحجّ، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 22.

(7) الإسراء، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 17.

(8) البقرة، جزء من الآية: 158، ورقم السّورة: 2.

(9) انظر 'تقريب المنافع' لابن القصّاب: اللّوحة 20/ب.

(10) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 8، ص: 516 من قسم التحقيق.

(11) ومنه قوله تعالى: ﴿إسرافا﴾ في النّساء، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 4.

(12) آل عمران، جزء من الآية: 147، ورقم السّورة: 3.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 380 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(15) القيامة، جزء من الآية: 25 ، ورقم السّورة: 75. (*) في 'ع' و'ق': وبينها، وفي 'ح': وبينهما.

(16) الفرقان، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 25؛ والنّبأ، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 78.

(17) العبارة بالمخطوط هكذا: "وبينها ساكن" بضمير المؤنثة الغائبة، فبدّلناه لضمير المثنى الغائب ليتناسب السياق.

(18) يس، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 36.

(19) الأعراف، جزء من الآية: 157، ورقم السّورة: 7.

(20) البقرة، جزء من الآية: 260، ورقم السّورة: 2.

(21) البقرة، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 2.

وقال الشّيخ أثير الدّين أبو حيّان(1)، في شرح 'التّسهيل': "واعلم أنّ الياء وإن كانت ع/٢٦٤ من أقوى أسباب الإمالة، فإنّا لم نجدها سببا موجبا لشيء ممّا أمالت القرّاء، إلاّ في نحو: ﴿الخيرات﴾(2) و﴿حيران﴾(3) في قراءة ورش(4)". وقال في 'ارتشاف الضّرب': "ومع كون الياء أقوى سبب الإمالة، لم يأخذ بها القرّاء فيما علمناه، إلاّ في قراءة ورش: ﴿الخيرات﴾ و﴿حيران﴾ بالإمالة". وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(5) رضي الله عنه: "واعلم أنّ الأئمّة من أهل الأداء، الحفّاظ الموثوق بعلمهم ودرايتهم، ذكروا في تصانيفهم عن ورش نصّا وأداءً، أنّ ترقيقه للرّاءات المفتوحة والمضمومة، هو من باب الإمالة الّتي بين اللّفظين، أمال فتحة الرّاء وحدها كما أمالها مع الألف، وأجرى الضمّة مجراها". قلت: قد تقدّم قبل هذا، كثير من نصوص الأئمّة من أهل الأداء في كتبهم، بالتّعبير عن ذلك بالإمالة بين اللّفظين. قال شيخنا رحمه الله: ح/١٧٧ "واعلم أنّ الرّاء تكون ساكنة ومتحرّكة، أمّا السّاكنة فإذا انكسر ما قبلها، وكان الكسر لازما متّصلا، ولم يقع بعدها حرف استعلاء متّصل، فهي رقيقة على الوجوب، وكذلك إن وقع قبلها ياء ساكنة؛ وتجري مجرى الكسرة الحركة الممالة، نحو: ﴿بشرر﴾(6) في قراءة ورش، فإنّه يميل فتحة الرّاء قليلا بين اللّفظين، ويرقّق الرّاء الّتي بعدها إذا وقف عليها، وإن وقف بالسّكون، والتّفخيم فيها لحن، كما أنّ تفخيم السّاكنة بعد الكسرة كذلك نحو: ﴿منهمر﴾(7) و﴿أنذر﴾(8)، كرهوا الخروج من تسفّل الكسرة والحركة الممالة، وإن كانت الإمالة يسيرة، إلى التّفخيم؛ ويجري مجرى الياء الألف الممالة، إمالة شديدة أويسيرة [نحو](9): ﴿إنّ كتاب الابرار﴾(10)، و﴿أصحاب النّار﴾(11)، فالوقف على هذا لأصحاب الإمالة الشّديدة أواليسيرة، إذا وقف لهم [بها](12) بالتّرقيق، كرهوا الخروج من انسفال الياء والألف الممالة والألف الّتي بين اللّفظين، إلى تفخيم الرّاء، فرقّقوها ليكون العمل من وجه واحد،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 198 من قسم التحقيق.

(2) البقرة، جزء من الآية: 148، ورقم السّورة: 2.

(3) الأنعام، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 6.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) المرسلات، جزء من الآية: 32 ، ورقم السّورة: 77.

(7) القمر، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 54.

(8) يونس، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 10.

(9) و(12) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح' و'ق'.

(10) المطفّفين، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 83.

(11) البقرة، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 2.

وذلك أخفّ عليهم. وأمّا الرّاء المتحرّكة فمعتبرة بحركتها نفسها، لا بحركة ما قبلها، فإن انكسرت فهي رقيقة، وتفخيمها لحن وإن كانت الكسرة عارضة، وتجري مجرى الكسرة الحركة الممالة، وإن كانت الإمالة بين اللّفظين نحو: ﴿ترى﴾(1)، و﴿نرى﴾(2)، و﴿رأى﴾(3)، و﴿أدراك﴾(4)، و﴿أدراكم﴾(5)، و﴿التوراة﴾(6)، في قراءة ورش(7)، وأبي عمرو(8)، وحمزة(9)، والكسائي(10)، ومن وافقهم على إمالة شيء من ذلك، أميلت الألف في تلك المثل وما أشبهها، لكون الألف منقلبة عن الياء، نَحَوْا بها نحو ما انقلبت عنه، ولا تمكن إمالة الألف حتّى تمال الفتحة قبلها، فلمّا نحوْا بفتحة الرّاء نحو الكسرة، صارت الرّاء كأنّها مكسورة، فرقّقت الرّاء على الوجوب، كما رقّقت مع الكسرة المحضة، تغليبا لِمَا شَابَ الفتحَ من الكسر وإن قلّ"، قال شيخنا(11) رحمه الله: "وعلى هذا النّحو رقّق ورش، الرّاء المفتوحة والمضمومة مع الياء ع/٢٦٥ والكسرة، وذلك أنّ العرب لـمّا أمالت الفتحة مع الألف، أمالتها وحدها، وأجرت الضمّة مجراها فقالوا: 'ضربت ضربَهْ'، شبّهوا الفتحة الّتي قبل هاء التّأنيث، بالفتحة الّتي قبل ألف التّأنيث في نحو: 'حبلى' و﴿أنثى﴾(12)، وقالوا: ﴿من الكبر﴾(13)، و'من الصغر'، و'من البعر'(14)، و﴿بشرر﴾(15)، صارت الفتحة هنا قبل الرّاء المكسورة، كأنّها مع الألف وبعد الألف الرّاء المكسورة نحو: ﴿من الاشرار﴾(16)، و﴿النّار﴾(17)،

(1) المائدة، جزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 5.

(2) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

(3) البقرة، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 2.

(4) الحاقّة، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 69.

(5) يونس، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 10.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 3.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(11) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(12) ورد لفظ ﴿أنثى﴾ في القرآن في مواضع منها موضع في 'آل عمران'، كجزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 3.

(13) وقد ردت هذه العبارة في القرآن، في سورة 'مريم'، كجزء من الآية: 8 ، ورقم السّورة: 19.

(14) في مخطوطة: 'ع': من البقر، وفي النسختين 'ح' و'ق': من البعر.

(15) ورد في القرآن في سورة 'المرسلات'، كجزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(16) سورة 'ص'، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 38.

(17) البقرة، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 2.

و﴿الفجّار﴾(1)، وما أشبه ذلك. وقالوا: ﴿على سرُر﴾(2)، وعجبت من السّمُر، وشربت من الـمُنْقُر، فأمالوا الضمّة قبل الرّاء، كما أمالوا الفتحة قبلها، فلمّا أشربوا الفتحة في 'شرر'، والضمّة في 'سرر'، رائحة الكسرة، رقّقوا الرّاء على الوجوب، كما رققوها مع الكسرة المحضة، تغليبا لرائحة الكسرة وإن قلّت". قال شيخنا(3) رحمه الله: "وقرأ ورش(4): ﴿بشرر﴾(5)، و﴿خبيرا﴾(6)، و﴿بصيرا﴾(7)، و﴿لذكر الله﴾(8)، و﴿يصرّون﴾(9)، و﴿الخبير﴾(10)، و﴿المصير﴾(11)، فأمال الفتحة والضمّة بين بين، لأجل الياء والكسرة، كما أمالت العرب: 'من السّمُر'، و'شربت من المنقر'، و'عجبت من الكُبر'، و﴿أولي الضّرر﴾(12)، فصارت الرّاء المفتوحة والمضمومة، حين أشربتا رائحة الكسرة، كأنّهما مكسورتان، فرقّقهما على الوجوب، كما رُقّقت الرّاء المفتوحة الممالةُ الفتحة في نحو: ﴿رأى كوكبا﴾(13)، و﴿رأى أيديهم﴾(14)، في قراءة ورش وأبي عمرو(15) ومن وافقهما، على الوجوب. والجمع بين إمالة فتحة الرّاء وتفخيم لفظها لحن، كما أنّ الجمع بين كسر الرّاء وتفخيم لفظها لحن". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله ـ رحمه الله ـ بعدما ذكر قول الدّاني(16) في 'التّيسير': "اِعلم أنّ ورشا كان يميل فتحة الرّاء قليلا بين اللّفظين، إذا وليها من قبلها كسرة لازمة"(17)، وقوله: "وحكم الرّاء المضمومة مع الكسرة والياء، حكم الـمفتوحة سواء"(18) وقوله:

(1) الانفطار، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 82.

(2) وتوجد هذه العبارة في القرآن في مواضع، أحدها بسورة الحجر، كجزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 15.

(3) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(6) النّساء، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 4.

(7) النّساء، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 4.

(8) العنكبوت، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 29.

(9) الواقعة، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 56.

(10) الأنعام، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 6.

(11) البقرة، جزء من الآية: 126، ورقم السّورة: 2.

(12) ورد منه في القرآن، قوله تعالى في سورة النساء: ﴿غير أولي الضرر﴾، جزء من الآية: 95، ورقم السّورة: 4.

(13) الأنعام، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 6.

(14) هود، جزء من الآية: 70، ورقم السّورة: 11.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(17) و(18) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 51 و52.

"وأمال أيضا فتحة الرّاء، في قوله في و'المرسلات': ﴿بشرر﴾(1)، من أجل جرّة الرّاء الثانية بعدها"(2): "ولـمّا كانت فتحة الرّاء من قوله [تعالى]: ﴿بشرر﴾ ممالة بين اللّفظين، بنى الحافظ(3) على ذلك، حكم الوقف على الرّاء السّاكنة بعدها فقال: "إنّ ورشا(4) يرقّقها في الوقف، وإن وقف عليها بالسّكون، ح/١٧٨ لأجل الإمالة قبلها، كفعله عند الوقف على قوله [تعالى]: ﴿من الاشرار﴾(5)، فإنّه يقف بالإمالة، ويرقّق الرّاء المتطرّفة، وإن وقف عليها بالسّكون، فأجرى الرّاء السّاكنة بعد الحركة الممالة، مجراها بعد الكسرة المحضة في نحو: ﴿منهمر﴾(6)، وأجراها بعد الألف الممالة، مجراها بعد الياء في نحو قوله [تعالى]: ﴿ما جاءنا من بشير ولا نذير﴾(7)". قال شيخنا(8) رحمه الله: "والدّليل على أنّ حكم الرّاء المضمومة عنده، حكم المفتوحة في الإمالة، قياسه المضمومة على المفتوحة، فقال: وأجمعوا عنه على تفخيمها في قوله [تعالى]: ﴿على سرر﴾ حيث وقع(9)، وقياس ما أجمعوا عليه عنه من ترقيقها في قوله [تعالى]: ﴿بشرر﴾، لأجل جرّة(10) الرّاء بعدها، يوجب ترقيقها هنا"، قال شيخنا رحمه الله: "فهذا دليل واضح، ع/٢٦٦ على أنّ الضمّة عنده تصحّ إمالتها، كما تصحّ إمالة الفتحة، ولو لم يكن الأمر عنده على ما ذكرته لك، لم يصحّ القياس". قلت: قول شيخنا رحمه الله: "فقال: وأجمعوا عنه تفخيمها...إلى آخره"، هو نصّ الدّاني في 'المُوضِح'. قال شيخنا رحمه الله: "والتّعبير عن الرّاء المفتوحة والمضمومة، بأنّهما بين اللّفظين باعتبار الحركة هو حقيقة، لأنّ الحركة تكون محضة، وتكون ممالة، وتكون بين اللّفظين، ولا يجوز لأحد أن يفرّق بين المفتوحة والمضمومة، فيزعم أنّ تعبيرهم عن المفتوحة بأنّها بين اللّفظين باعتبار الحركة؛ وأن تعبيرهم عن المضمومة بذلك، باعتبار التّرقيق من غير إمالة الحركة(11)، فإنّ ذلك منه دعوى غير مقبولة، إذ لا دليل عليها، لأنّه قد ثبت عن العرب إمالة الضمّة في ﴿سرر﴾، كما ثبت

(1) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(2) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 52.

(3) هو أبو عمرو الدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سورة 'ص'، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 38.

(6) القمر، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 54.

(7) المائدة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 5.

(8) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(9) العبارة بـ'الحجر'(15) بآية: 47، و'الصّافّات(37) بآية: 44، و'الطّور'(52) بآية: 20، والواقعة'(56) بآية: 15.

(10) في مخطوطة 'ح': كون جرّة.

(11) في النسختين 'ح' و'ق': للحركة.

عنهم إمالة الفتحة في ﴿بشرر﴾(1)، ولا بدّ من ترقيق الرّاء مع الإمالة في الموضعين، فعلى هذا ينبغي أن يحمل ما جاء عن ورش(2)، من ترقيق المفتوحة والمضمومة، أنّه أمال الحركة فرقّق، ولو لم يمل لفخّم كسائر القرّاء؛ ولا ينبغي لأحد أن يحمل المتحرّكة بالفتح والضمّ على السّاكنة، فينسب التّأثير بالتّرقيق، للياء السّاكنة والكسرة اللاّزمة، لما في ذلك من التّنافر في اللّفظ، باستعلاء الحركة مع ترقيق الحرف، بخلاف السّاكنة؛ وأيضا فإنّ ترقيق السّاكنة على الوجوب، كما في كلام العرب وفي القراءة، وترقيق المتحرّكة يكون على ذلك المحمل، على الجواز ولا نظير له، فإذا حملنا ترقيق ورش المفتوحة والمضمومة، على أنّه أمال الحركة فرقّق على الوجوب، له نظير في القراءة وفي كلام العرب، وإن حملناه على غير ذلك، لم يكن له نظير، وحمل الشّيء على ما لا نظير له، مع إمكان حمله على ما له نظير، خطأ وفساد؛ ومع ذلك فلم يعبّر أحد من القرّاء عن السّاكنة المكسور ما قبلها، بأنّها بين اللّفظين، كما عبروا عن المفتوحة والمضمومة في قراءة ورش، أنّهما مرقّقتان بين اللّفظين"، قال: "وقال الإمام أبو عبد الله بن سفيان(3): ''اِعلم - نفعنا الله وإيّاك - أنّ القرّاء يضطربون في قراءة ورش في الرّاءات، ممّا كان منها مفخّما ومرقّقا بين اللّفظين، فأخرجت لها أصولا أبيّن فيها مذهبه''، ثمّ قال: ''فأوّل ما أذكر الرّاء المضمومة، فإذا جاءت وقبلها فتحة أو ضمّة، فخّم الرّاء فلفظ بها مغلّظة نحو قوله [تعالى]: "﴿بما لم يبصروا به﴾(4)، و﴿أكثرهم لا يعلمون﴾(5)، و﴿تسرّ النّاظرين﴾(6)، وما كان مثله؛ فإن انكسر ما قبلها رقّق الرّاء، وقد عبّر النّاس عنها بين اللّفظين، مثل: ﴿يبصرون﴾(7)، و﴿كانوا يصرّون﴾(8)، وما أشبه ذلك''، ثمّ قال: ''وأمّا الرّاء المفتوحة: فإنّ أصله فيها مضطرب جدّا''، ثمّ قال: ''فمن أصله أنّه كان يقرأ الرّاء مرقّقة بين اللّفظين، إذا جاء بعدها ألف منقلبة ع/٢٦٧ من ياء، أو ألف تأنيث مقصورة، أو الألف الّتي تقع في 'فَعَالى' أو 'فُعَالى'، مثل: ﴿ترى﴾(9)، و﴿النّصارى﴾(10)، و﴿القرى﴾(11)، و﴿تترى﴾(12)، و﴿بشرى﴾(13)، ويميل الألف بين اللّفظين، وهو إلى الفتح أقرب''"، قال شيخنا(14) رحمه الله: "فقد عبّر عن الرّاء المفتوحة،

(1) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(2) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 51 قسم التحقيق. (3) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 110 قسم التحقيق.

(4) طه، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 20. وقد ورد لفظ: ﴿تبصروا﴾ بالمخطوط بالتاء، وذلك على قراءة حمزة والكسائي، أمّا غيرهما بما فيهم نافع، فيقرءونها بالياء هكذا: ﴿يبصروا﴾. انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 2\434.

(5) الأنعام، جزء آية: 37، ورقم السّورة: 6. (6) البقرة، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 2.

(7) البقرة، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 2. (8) الواقعة، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 56.

(9) المائدة، جزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 5. (10) البقرة، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 2.

(11) الأنعام، بعض آية: 131، ورقم السّورة: 6. (12) المومنون، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 23.

(13) آل عمران ورقمها: 3، بعض آية: 126. (14) هو القيجاطي، وترجمته بالهامش: 3، ص: 2 من التحقيق.

الّتي بعدها الألف الممالة في قراءة ورش(1)، بأنّها(*) مرقّقة بين اللّفظين، وذكر عن الأئمّة أنّهم يعبّرون عن الرّاء المضمومة، الّتي قبلها كسرة في قراءة ورش، بمثل ما عبّر هو عن الرّاء المفتوحة الممالة الفتحة في قراءته أيضا، فدل ذلك على اتّحاد الحقيقة في الموضعين، وبالله التوفيق". قلت: ح/١٧٩ قول شيخنا(2) رحمه الله: "وقال الإمام أبو عبد الله بن سفيان(3)..."، هو من كتاب 'الهادي' له.

وقال شيخنا ـ رحمه الله ـ في مقرئ من أهل زماننا، زعم أنّه في قراءة ورش، يرّقق الرّاء المفتوحة والمضمومة، لأجل الياء والكسرة قبلها، مع إخلاص الفتح والضمّ فيهما: "إنّ زعمه في ذلك باطل، مخالف لنصوص الأئمّة والقياس جميعا". أمّا النّصوص في ذلك، فما لا يحصى كثرة في دواوين أئمّتنا، من ذلك نصّ الحافظ(4) في كتاب 'التّيسير'، قال رحمه الله: "اعلم أنّ ورشا كان يميل فتحة الرّاء قليلا بين اللّفظين، إذا وليها من قبلها كسرة لازمة، أو ساكن قبله كسرة، أو ياء ساكنة"(5)، قال: "وحكم الرّاء المضمومة مع الكسرة والياء، حكم المفتوحة سواء"(6)، قال: "وأمال أيضا فتحة الرّاء في قوله [تعالى] في 'والمرسلات': ﴿بشرر﴾(7)، من أجل جرة الرّاء الثّانية بعدها، وأخلص فتحها في قوله: ﴿أولي الضّرر﴾(8) في 'النّساء'، لأجل الضّاد قبلها"(9)، وقال: "فأمّا الرّاء المكسورة فعلى وجهين: إن رمت حركتها رقّقتها كالوصل، وإن وقفت بالسّكون فخّمتها، ما لم تقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة، نحو: ﴿منهمر﴾(10) و﴿نذير﴾(11)، أو فتحة ممالة نحو: ﴿بشرر﴾ على قراءة ورش"(12). فهذه نصوص صريحة في إمالة الفتح والضّمّ، وأنّ ترقيق المفتوحة والمضمومة، لأجل إمالة الفتحة والضّمّة، كما أن ترقيق المكسورة لأجل الكسرة، ألا ترى أنّ الفتحة الممالة في ﴿بشرر﴾، مثل الكسر الصّريح في ﴿منهمر﴾؟، فالرّاء السّاكنة في الموضعين مرقّقة، لأجل الكسرة والفتحة الممالة، فهذا نصّ أنّ فتحة الرّاء في ﴿بشرر﴾ ممالة، وأنّ حكم الفتح الممال حكم الكسر الصّريح.

(1) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 51 من قسم التحقيق. (*) في 'ع': 'بأنّهما' وهو خطأ، وفي 'ق' و 'ح': بأنها.

(2) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(4) هو أبو عمرو الدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 51. (6) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 52.

(7) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(8) النّساء، جزء من الآية: 95، ورقم السّورة: 4.

(9) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 52.

(10) القمر، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 54.

(11) المائدة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 5.

(12) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 53.

وأمّا القياس: فإنّ القرّاء مجمعون على ترقيق السّاكنة مع الكسر، فإذا قلت: ﴿هذا ذكر﴾(1)، و﴿إنّه لكبيركم الّذي علّمكم السّحر﴾(2)، ووقفت عليهما بالسّكون، رقّقتهما بإجماع؛ وإذا وصلتهما، فنطقت بالضّمّة والفتحة، فخّمتهما لجميع القرّاء إلا ورشاً(3)، فعَلِمْنا قطعا أنّ سبب التّفخيم فيهما، وجود الضّمّة والفتحة، لأنّهما حيث عدمتا وجب التّرقيق، وحيث وجدتا وجب التّفخيم، وتقول: ﴿الآخرة﴾(4)، فتفخمها لجميع القرّاء، إلا الكسائي(5) وورشا، فإذا وقف الكسائي، أمال فتحة الرّاء لأجل هاء التّأنيث، لأنّها ع/٢٦٨ شبيهة بألف التّأنيث، فوجب ترقيق الرّاء لأجل إمالة الفتحة، ولو لم تمل الفتحة، لوجب تفخيم الرّاء لجميع القرّاء إلا ورشا، لأجل إخلاص فتحها؛ فهذا دليل قاطع أنّ إخلاص فتح الرّاء مانع من ترقيقها، وأنّ إمالة فتحتها موجبة لترقيقها، فلا ينبغي لمتعسّف أن يدّعي، أنّ ورشا خالف جميع القرّاء، في عدم اعتداده بالفتح والضّمّ المحضين، ومن ادّعى ذلك، فقد ادّعى ما لا دليل عليه. والّذي ينبغي أن يقال: إنّ مذهب ورش كمذهب الكسائي، لـمّا قال الكسائي: ﴿الآخرة﴾، فأمالها في الوقف رقّق الرّاء، وكذلك ورش لـمّا أمالها في الوصل والوقف رقّق الراء، إلاّ أنّ إمالة الكسائي محضة، وسببها شَبه هاء التّأنيث في الوقف بألف التّأنيث، وإمالة ورش بين اللّفظين، وسببها وقوع الكسر اللاّزم قبلها، ولا فرق بين الإمالة المحضة والّتي بين اللّفظين، بالنّظر إلى ترقيق الرّاء، ألا ترى أنّك إذا قلت: ﴿القرى﴾(6)، فإن أخلصت فتح الرّاء فخّمت الرّاء إجماعا، وإن أملت الفتح إمالة محضة أو بين اللّفظين، رقّقت الرّاء إجماعا، فتأمّل ما ذكرت لك تجده صحيحا إن شاء الله". وقال شيخنا(7) رحمه الله: "واعلم أنّ قول من قال: ''إنّ ورشا يرقّق الرّاء الـمفتوحة والـمضمومة مع الكسرة أو الياء من غير إمالة للحركة''، ليس بشيء، لأنّه مع كونه مخالفا لـمذاهب الأئمّة الـمحقّقين، [دعوى](8) بغير دليل، لأنّه قد ثبت تفخيم الـمفتوحة والـمضمومة، وترقيق الـمكسورة والـممالة الفتحة، في نحو: ﴿رأى كوكبا﴾(9) و﴿بشراكم اليوم﴾(10)، فيجب أن يحمل مذهب ورش على ما ثبت، ولا يجوز أن يحمل على ما لم يثبت إلا بمجرّد دعوى

(1) الأنبياء، جزء من الآية: 24 و50، ورقم السّورة: 21؛ وسورة 'ص'، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 38.

(2) طه، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 20؛ والشّعراء، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 26.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 102 ، ورقم السّورة: 2.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(6) الأنعام، جزء من الآية: 131 ، ورقم السّورة: 6.

(7) هو القيجاطي، وترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق. (8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(9) الأنعام، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 6.

(10) الحديد، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 57.

مخالفة للقياس والنّظر". قال شيخنا رحمه الله(1): "إنما فرّق ح/١٨٠ الأئمّة الموثـوق بعلمهـم، بـين ترقيق الرّاء السّاكنة مع الياء والكسرة، وبين ترقيق المتحرّكة معهمـا، فزعمـوا أنّ ترقيـق المتحرّكـة لا يكون إلاّ بعد إمالة الحركة إلى الكسر، أنّ القصد بالتّرقيق إنّمـا هـو المناسبة، فكـأنّ العـرب كرهـوا الخروج من انسفال الياء والكسـرة إلى تفخيـم الـرّاء، فرقّقـوا السّـاكنة لتتناسـب حـروف اللّفـظ ولا تتنافر، فغلّبوا حكم الياء [والكسرة، إذ لا معارض لهما مع السّاكنة، خلاف المتحرّكة فإنّ الفتح فيهـا يعارض الياء](2) والكسرة، لأنّه مستعل بـالطّبع، والاستعلاء يناسبه التّفخيـم. وإذا لابـس الحـرف شيئان: أحدهما يطلبه بالخروج عن أصله، والآخر يطلبه بضدّ ذلك، كان الحكم للّذي يطلبـه بالبقـاء على الأصل، إلاّ الكسر في نفس الرّاء، فالحكم له أبدا وإن قلّ، كقولك: هذا ظالم(3)، وحـاضر(4)، وراشد(5)، و﴿فرقة﴾(6)، و﴿قرطاس﴾(7)، فالكسرة تناسبها الإمالة والتّرقيق، وحـروف الاسـتعلاء والرّاء المفتوحة يناسبها التّفخيم، فلا حكم للكسرة معهـا، لأنّ ع/٢٦٩ السّبب إنّمـا يقْـوى علـى خـروج الشّـيء عـن أصلـه، إذا لم يعارضـه سـبب آخـر يقتضـي البقـاء مـع الأصـــل، فـإذا قلــت: ﴿خبير﴾(8)، و﴿خير﴾(9)، و﴿منذر﴾(10)، ووقفت بالسّكون رقّقت الـرّاء، لغلبـة اليـاء والكسـرة عليها، بخلاف ﴿فرقة﴾ و﴿قرطاس﴾، فلا حكم هنا للكسرة، لأنّها معارضة بحرف الاستعلاء، فالرّاء هنـا مفخّمـة علـى الأصـل، فكذلـك إذا قلـت: ﴿خبـيرا﴾(11) و﴿شـاكرا﴾(12)، فاليـاء والكسـرة يناسبهما(*) ترقيق الرّاء، والفتحة لاستعلائها يناسـبها التّفخيـم، فـلا حكـم هنـا لليـاء ولا للكسـرة، والتّفخيم واجب وجوبَه فـي ﴿فرقة﴾ و﴿قرطاس﴾، فإذا أملت الفتحة لليـاء والكسـرة قبلهـا، كـان الـحكم للكسر وإن قـلّ، ولا حكـم للفتـح، كـما أنّـك إذا قـلت: ﴿نـمارق﴾(13)، فـالرّاء رقيقـة،

(1) هو القيجاطي، وترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق. (2) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(3) ورد لفظ ﴿ظالم﴾ في القرآن في: 'الكهف' (18)، جزء من الآية: 35 ؛ و'فاطر' (35)، جزء من الآية: 32.

(4) ورد مثل هذا اللّفظ في القرآن هكذا: ﴿حاضري﴾، في 'البقرة'، جزء من الآية: 196، ورقم السّورة: 2.

(5) ورد مثل هذا اللّفظ في القرآن، في سورة هود(11) في آية: 78، ولكن هكذا ﴿رشيد﴾، ولا وجه للشاهد فيه.

(6) ورد لفظ ﴿فرقة﴾ في القرآن في 'التّوبة'، جزء من الآية: 122، ورقم السّورة: 9.

(7) ورد لفظ ﴿قرطاس﴾ في القرآن في 'الأنعام'، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 6.

(8) البقرة، جزء من الآية: 234، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 2.

(10) الرّعد، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 13.

(11) النّساء، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 4.

(12) النّساء، جزء من الآية: 147، ورقم السّورة: 4.

(*) في مخطوطتي 'ح' و'ع': يناسبها.

(13) الغاشية، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 88.

ولا حكم لحرف الاستعلاء. وحكم المضمومة حكم المفتوحة، لا سبيل لترقيقها، حتّى ينتحى بالضمّة نحو الكسرة، لأنّ الضمّ في منع الترقيق كالفتح، دليل ذلك أنّك تقول: ﴿لا ضير﴾(1)، فتقف عليه بالتّرقيق، وكذلك قوله تعالى: ﴿فهو خير﴾(2)، إذا وقفت عليه بالسّكون رقّقته أيضا، فإذا وصلتهما لغير ورش(3) فخّمتهما، فيستوي الضّمّ والفتح في منع التّرقيق، وترقيق المفتوح لا يكون إلاّ مع الإمالة، فكذلك المضموم، فاعلم ذلك، وبا لله التّوفيق".

وقال شيخنا(4) رحمه ا لله: "واعتقاد كثير من النّاس، أنّ ترقيق الرّاءات في مذهب ورش، خارج عن باب الإمالة، وحملهم على ذلك، تعبير كثير من الأئمّة بالتّرقيق عن الإمالة، والتّرقيق يعبّر به عن الإمالة، ولا يعبّر بالإمالة عن التّرقيق الّذي لا تصحبه إمالة، وإنّما عبّر الأئمّة في باب الرّاءات بالتّرقيق عن الإمالة، لوجوب التّرقيق مع الإمالة، فعبّروا باللاّزم عن الملزوم، مع أنّ قصد ورش بالإمالة في ذلك الباب، أن يتوصّل إلى ترقيق لفظ الرّاء، ولم يكن ليَصِل إلى ذلك من غير إمالة؛ ولذلك أيضا أمال من ذوات الياء، ما قبل الألف[فيه](5) راء، ولم يختلف عنه في ذلك، بخلاف غيره من ذوات الياء، فأكثر القرّاء على التّفخيم له في ذلك"، قال رحمه ا لله: "ونظير ما فعله ورش في ذلك، ما فعله فصحاء بني تميم(6) في فَعَالِ المعدولة، إذا كانت اسما علَماً لمؤنّث، فإنّهم يوافقون أهل الحجاز(7) فيما آخره راء، يبنونه على الكسر. قال سيبويه(8): "فزعم الخليل(9) ـ رحمه ا لله ـ أنّ إجناح الألف أخفّ عليهم ـ يعني الإمالة ـ ليكون العمل من وجه واحد، فكرهوا ترك الخفّة، وقد علموا أنّهم إن كسروا الرّاء وصلوا إلى ذلك، وأنّهم إن رفعوا لم يصلوا". وقال أبو الحسين بن أبي الرّبيع(11)، في كتاب 'القوانين' له: "فإن سمّيت مؤنّثا بواحد من 'فُعَال'،

٥٤٦

(1) ورد مثله في القرآن، في 'الشّعراء، كجزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 26.

(2) البقرة، جزء من الآية: 184، ورقم السّورة: 2.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) هو أبو عبد ا لله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة: 'ح'.

(6) سبقت ترجمتهم بالهامش: 9، ص: 156 قسم التحقيق. (7) سبقت ترجمتهم بالهامش: 5، ص: 79 قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 10 قسم التحقيق.(9) سبقت ترجمته بالهامش: 11، ص: 148 قسم التحقيق.

(11) هو عبيد ا لله بن أحمد بن عبيد ا لله بن أبي الرّبيع، أبو الحسين القرشي العثماني الإشبيلي، ولد سنة: 599 هـ وكان إماما في النّحو، أخذ عن يحيى الفهري وابن بقيّ، وأخذ عنه عبد ا لله العزفي، ومحمد القصري، وتوفي سنة: 688 هـ، وله 'شرح كتاب سيبويه'، و'شرح الجمل'، و'الإفصاح'، و'القوانين النّحوية'. انظر 'بغية الوعاة' للسيوطي: 2\125-126، و'غاية النهاية' لابن الجزري: 1\484-485، و'جذوة الاقتباس' لابن القاضي: 2\433 (ترجمة العزفي) و2\541-542 (ترجمة الفهري)، و'الأعلام' للزركلي: 4\191.

فـإنّ أهـل الحجاز(1) يتركونه مبنيّا على الكسر، لأنّه مؤنّث نُقِل إلى مؤنّث، فيبقى على حالـه. وأمّـا بنو تميم(2) ففصحاؤهم يجرونـه علـى القيـاس، فيعربونـه ولا يَصْرِفونـه، لأنّـه قـد زال عـن ع/٢٧٠ موضع البناء، إلا ما آخره راء، فإنّهم يوافقون أهل الحجاز، لأنّ الإمالة عندهم مستحسنة''".

قوله: 'وفي حيران خلف': أخبر أنّه اختلف عن ورش(3) في ﴿حيران﴾(4)، فروي عنه فيـه وجهـان: الإمالة بين اللّفظين وهو القياس، والفتـح حمـلا علـى ﴿عمـران﴾(5). قـال الـدّاني(6) في الاقتصـاد: "وأخذ عليّ ابن خاقان(7): ﴿حيران﴾ في 'الأنعام'، بـإخلاص الفتـح، وأخـذ ذلـك ح/١٨١ علـيّ غيره بإمالة يسيرة". وقال في 'التّمهيد' و'إرشاد المتمسّكين': "وقد أخذ عليّ أبـو القاسـم ـ هـو ابـن خاقان ـ عن قراءته: ﴿حيران﴾ له بالفتح، ورأيت بعض أصحاب ابن هـلال(8) نـصّ عليـه في كتابـه كذلك". وقال في 'الـمُوضِح' نحوه، ثمّ قال: "وهي رواية داود بن أبي طيبة(9) عن ورش". وقـال في 'إيجاز البيان': "وقد زادني أبو القاسم، عن قراءته في الاستثناء، إخلاص الفتح للراء في قولـه [تعـالى]: ﴿حيران﴾، وبإمالتها قرأت على غيره وهو القياس، على أنّ جماعـة مـن أهـل الأداء، قـد ذهبـت إلى ماروا أبو القاسم؛ وقد رأيت بعض أصحاب أبي جعفر أحمد بن هلال، قد نصّ عليه في كتاب سمعه منه بالفتح فقال: لأنّه من 'حار'، وهو قول داود بن أبـي طيبـة عـن ورش وروايتـه عنـه". وقـال في 'التّلخيص': "وزادني ابن خاقان في الاستثناء، إخلاص الفتح للرّاء في قوله: ﴿حيران، لـه أصحـاب﴾ في 'الأنعام'، وكذلك رواه عامّة أصحاب أحمد بن هلال عنه أداءً، وورد فيـه النّـصّ عـن جماعـة مـن متقدّمي أهل الأداء من المصريّين، والقياس الإمالة". وقال فـي 'جـامع البيـان': "فـأقرأني ابـن خاقـان بإخلاص الفتح، لامتناعه عن الصّرف بكون مؤنّثه 'حيرى'، وكـذا نـصّ عليـه إسمـاعيل النّحّـاس(10) فـي كتابه فـي الأداء، وكـذلك رواه أيضا عامّة أصحاب أبي جعفر أحـمد بن هلال عنــه، وأقرأنيـه غيره بإمالة الرّاء قياسا على نظائره"(11). وقـال فـي 'الإبـانة': "وزادني خلف بن إبراهيم بن خـاقـان

(1) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 5، ص: 79 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 9، ص: 156 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) الأنعام، جزء من الآية: 71 ، ورقم السّورة: 6. (5) آل عمران[3]: بآية: 33 و35، والتحريم[66]: بآية: 12.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 222 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 158.

عن قراءته على أصحابه: أحمد بن أسامة(1)، وأحمد بن أبي الرّجاء(2)، وأبي عبد الله الأنماطي(3)، وغيرهم، عن إسماعيل النحّاس(4)، عن أبي يعقوب(5)، عن ورش(6) في الاستثناء، إخلاص فتحة الرّاء في قوله [تعالى] في 'الأنعام': ﴿حيران له﴾(7)، وكذلك أصحاب إسماعيل النّحّاس، وأصحاب محمد الأنماطي، وأصحاب أحمد بن هلال(8)، يروون ذلك عنه منصوصا، وكذلك رواه أيضا محمد بن خيرون(9)، وزكرياء بن يحيى(10)، عن قراءتهما عن(11) أصحابهما، عن ورش"، قال: "وقد قرأت ذلك، على أبي الفتح فارس بن أحمد(12) وعلى أبي الحسن بن غلبون(13) المقرئين، عن قراءتهما عن أصحابهما، عن(14) أبي بكر بن سيف(15)، وأبي الحسن النّحّاس، عن أبي يعقوب، عنه، بإمالة فتحة الرّاء قليلا بين اللّفظين، من أجل الياء، طردًا لقياس مذهبه في نظائر ذلك، ممّا قبل الرّاء فيه ياء قبلها فتحة"، قال: "وبالوجهين جميعا في ذلك آخذ كقراءتي". قلت: وعلى الإمالة بين بين في ذلك، اقتصر في 'التّيسير'(16)، و'الموجز'، و'التّهذيب'، ع/٢٧١ وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، وكتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش'، وهي ظاهر 'التّعريف'(17).

٥٤٨

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 80 من قسم التحقيق.

(2) هو أحمد بن محمد بن أبي الرجاء، أبو بكر المصري القارئ، قرأ على إسماعيل بن عبد الله النحاس، وقرأ عليه خلف بن إبراهيم بن خاقان، وقد كان من حذاق رواية ورش، ومات سنة: 343 هـ عن عمر يناهز 113 عاما. انظر 'غاية النهاية': 1\115، و'النّشر': 1\107، و'معرفة القرّاء': 1\231 (ترجمة النحاس)، و1\263 (ترجمة ابن خاقان).

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 420 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) الأنعام، جزء من الآية: 71 ، ورقم السّورة: 6.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 222 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 244 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 6، ص: 461 من قسم التحقيق.

(11) في نسخة 'ح' المخطوطة: على أصحابهما.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(14) في نسخة 'ح' المخطوطة: على أصحابهما.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(16) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 51.

(17) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 263.

وقال الشّاطبي(1) في قصيدته:

.... **** وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضٌ تَقَبَّلاَ(2)

قلت: وبالوجهين قرأت ﴿حيران﴾(3) لورش(4) على بعض من لقيته، واختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(5) - رضي الله عنه - فيه بين بين، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ. قال شيخنا رحمه الله: "ووجه من أخذ فيه بالفتح لورش، أنّه لـمّا كان غير منصرف، في آخره الألف والنّون، شبّهه بـ﴿عمران﴾(6)، ففتحه كما يفتح ﴿عمران﴾.

وقوله: 'وَبَعْدَ كَسْرٍ لاَزِمٍ كَنَاظِرَهْ'، أخبر أنّ ورشا يميل فتحة الرّاء وضمّتها بين اللّفظين، إذا وقعت بعد كسر لازم، وسواء كان مفصولا بساكن أو لم يكن، لأنّه استثنى بعد ذلك، إذا كان السّاكن حرف استعلاء، ومثل ما لم يفصل بينهما ساكن بـ﴿ناظرة﴾(7)، و﴿باسرة﴾(8)، و﴿منذر﴾(9)، و﴿ساحر﴾(10)، ومثال الّذي فصل بينهما ساكن: ﴿الذّكر﴾(11) و﴿بكر﴾(12)، وما أشبه ذلك؛ وتحرّز بقوله: 'لازم' من الكسرة العارضة، وهي الّتي لا تلزم الرّاء نحو: ﴿برشيد﴾(13)، و﴿بأمر ربّك﴾(14)، و﴿بربوة﴾(15)، و﴿لرقيّك﴾(16)، و﴿إن امرأة﴾(17)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 120.

(3) الأنعام، جزء من الآية: 71 ، ورقم السّورة: 6.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) آل عمران، بآية: 33 و35، ورقم السّورة: 3؛ والتّحريم: بآية: 12، ورقم السورة: 66. وعمران هو: عمران بن يلشم بن أمون بن ميشا بن حزقيا بن أحريق، من ذرّيّة داود النبي (ع). انظر 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 655.

(7) القيامة، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 75.

(8) القيامة، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 75.

(9) الرّعد، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 13.

(10) الأعراف، جزء من الآية: 112، ورقم السّورة: 7.

(11) الحجر، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 15.

(12) البقرة، جزء من الآية: 68، ورقم السّورة: 2.

(13) هود، جزء من الآية: 97، ورقم السّورة: 11.

(14) مريم، جزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 19.

(15) البقرة، جزء من الآية: 265، ورقم السّورة: 2.

(16) الإسراء، جزء من الآية: 93، ورقم السّورة: 17.

(17) النّساء، جزء من الآية: 128، ورقم السّورة: 4.

و﴿أبوك امرأ﴾(1)، [و﴿إن امرؤ﴾](2)، وما أشبه ذلك؛ وكذلك إن ابتدأت بالهمزة لأنّها عارضة لا توجد إلاّ في الابتداء، وشرط في الكسر اللّزوم، ولم يشترطه في الياء، وكان يجب أن يشترطه، لأنّها قد تكون ساكنة غير لازمة نحو: ﴿في ريبهم﴾(3)، و﴿مقنعي رءوسهم﴾(4)، وما أشبه ذلك، ولكن لـمّا مثّل بـ﴿خبيرا﴾(5)، و﴿الطير﴾(6)، و﴿المصير﴾(7)، فكأنّه اشترط لزومها، إذ الياء في تلك الأمثلة لازمة للرّاء لا تنفكّ عنها. وقد نصّ على ذلك الدّاني في 'جامع البيان'(8)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(9)، ح/١٨٢ و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، وكتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش'. وقال في 'إيجاز البيان': "فأمّا الرّاء إذا وليها من قبلها حرف مكسور، وهو زائد في الكلمة، يتمكّن إسقاطه منها من غير إخلال بها، فلا خلاف عن ورش(10) في إخلاص فتحة الرّاء مع ذلك، لكون ما وليها غير معتدّ به، إذ قد يفارقها، وذلك في نحو قوله [تعالى]: ﴿برازقين﴾(11)، و﴿برادّي رزقهم﴾(12)، و﴿بربّهم﴾(13)، و﴿برسول﴾(14)، و﴿برشيد﴾(15)، و﴿لربّك﴾(16)، و﴿لرسول﴾(17)، و﴿لرجل﴾(18)، و﴿لامرأته﴾(19)،

٥٥٠

(1) مريم، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 19.

(2) النّساء، جزء من الآية: 176، ورقم السّورة: 4؛ وما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(3) التّوبة، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 9.

(4) إبراهيم، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 14.

(5) النّساء، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 4.

(6) البقرة، جزء من الآية: 260، ورقم السّورة: 2.

(7) البقرة، جزء من الآية: 126، ورقم السّورة: 2.

(8) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 158.

(9) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 51-52.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) الحجر، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 15.

(12) النّحل، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 16.

(13) الأنعام، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 6.

(14) الصفّ، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 61.

(15) هود، جزء من الآية: 97، ورقم السّورة: 11.

(16) آل عمران، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 3.

(17) آل عمران، جزء من الآية: 183، ورقم السّورة: 3.

(18) الأحزاب، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 33؛ والزّمر، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 39.

(19) يوسف، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 12.

وما كان مثله، مـمّا يلي الرّاء فيه باء الجرّ ولامه"، قال: "وكذلك إن وقع قبل السّـاكن، الحـائل بـين الكسرة والرّاء، كسرة عارضة غير لازمة، نحو قوله [تعالى]: و﴿إن امرأة﴾(1)، و﴿قالت امرأة﴾(2)، و﴿أو امرأة﴾(3) وشبهه، فلا خلاف أيضا في إخلاص فتحة الرّاء في ذلك، لكون تلك الكسرة غير معتدّ بها، إذ هي للسّاكنين"، قال: "وكذلك إن كانت الكسرة الّتي قبل الرّاء، آخر كلمة أخرى متّصلة بها، وسواء حال بين الكلمتين ألف وصل أو لم يحل، نحو قوله [تعالى]: ﴿في المدينة امرأة﴾(4)، و﴿أبوك امرأ سوء﴾(5)، و﴿بأمر ربّك﴾(6)، و﴿فيه ربّي خير﴾(7) وشبهه، فلا خلاف أيضا عنه، في إخلاص فتحة الرّاء في ذلك، لكون تلك الكسرة في كلمة أخرى، فهي غير لازمة، لتمكّن الوقوف عليها، فتنفصل(8) بذلك ممّا بعدها فتعدم الكسرة، ع/٢٧٢ فلم يعتدّ بها لذلك"، قال: "وكذلك إن ابتدئ بهذه الكلم، فكسرت ألف الوصل في أوائلهنّ، أخلص الفتح للرّاء، لأنّ كسرة ألف الوصل غير لازمة، إذ لا توجد إلا في حال الابتداء لاغير". وقال في 'الإبانة'، و'المُوضِح'، و'جامع البيان'(9)، و'التّلخيص' نحوه.

قال في 'الإبانة': "وكذلك حكم الرّاء مع الياء، إذا كانا من كلمتين، نحو قوله [تعالى]: ﴿في ريب﴾(10)، و﴿آتاني رحمة﴾(11)، و﴿لي ربي﴾(12)، وما أشبهه حيث وقع"، قال: "فإن وليَ الرّاء المضمومة كسرة عارضة، وكانت في حرف واحد في أوّل كلمتها، أو وقعت طرفا في كلمة أخرى، فالرّاء مع ذلك مفخمة؛ فالحرف الزّائد نحو: ﴿برءوسكم﴾(13)، و﴿بركنه﴾(14)،

(1) النّساء، جزء من الآية: 128، ورقم السّورة: 4.

(2) آل عمران، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 3.

(3) النّساء، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 4.

(4) يوسف، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 12.

(5) مريم، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 19.

(6) مريم، جزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 19.

(7) الكهف، جزء من الآية: 95، ورقم السّورة: 18.

(8) في مخطوطة 'ح': فتفصل.

(9) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 158.

(10) البقرة، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 2.

(11) هود، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 11.

(12) الشّعراء، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 26، ويس، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 36.

(13) المائدة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 5.

(14) الذّاريات، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 51.

و﴿برسلنا﴾(1)، و﴿لرقيّك﴾(2)، و﴿للرّؤيا﴾(3)، وما كان مثله؛ والعارضة نحو قوله [تعالى]: ﴿إن امرؤ﴾(4)، و﴿عن الرّوح﴾(5)، و﴿قل الرّوح﴾(6)، و﴿نتّبع الرّسل﴾(7)، و﴿على الكفّار رحماء﴾(8)، و﴿مخلف وعده رسله﴾(9)، وما كان مثله، وسواء كانت تلك الكسرة للسّاكنين، أو كانت إعرابا، أو للبناء"، قال: "وكذا حكم الياء إذا وقعت آخر كلمة، والرّاء أوّل كلمة أخرى، نحو قوله [تعالى]: ﴿مقنعي رءوسهم﴾(10)، و﴿الّذي رزقنا﴾(11)، وشبهه حيث وقع". قال في 'إيجاز البيان': "والعلّة له في إمالة فتحة الرّاء قليلا في هذا الباب، أنّه لمّا كان قبلها كسرة أو ياء، أمال فتحها توسّطا ليشاكل صوتها بذلك صوتهما، فيحسن في السّمع ويخفّ في النطق، ويكون العلاج بذلك من جهة واحدة"، يعني أنّ الفتح معهما فيه تنافر، لكون الكسرة والياء يطلبان من الفم أسفله، والفتح يطلب منه أعلاه، فإذا أميلت الفتحة حصل التّناسب. وقال في 'الإبانة': "والعلّة في إمالة هذه الرّاء مع الكسرة والياء، مع اقتدائه في ذلك بمن قرأ عليه، واتّباعه لمن أخذ عنه، أنّ الكسرة والياء لمّا وقعا قبل الرّاء وهي مفتوحة، وفتحها مقام فتحتين للتّكرير الّذي فيها، فهي بذلك بمنزلة حرفين، كره انتقال اللّسان منهما إلى فتحها، إذ ذاك بمنزلة الصّاعد من هبوط إلى علوّين، وذلك ثقيل، فأمال لذلك فتحة الرّاء قليلا، ونحا بها نحو الكسرة يسيرا، ليجانس بذلك صوتها صوتَ الكسرة والياء اللّتين قبلها، فيخفّ ذلك على النّاطق، ويحسن في السّمع، لكون علاج اللّسان وعمله في الكلمة من جهة واحدة، وطلبا للخفّة وإيثارا لها، ورغبة في تسهيل اللّفظ، وعدولا عن سواه". وقال في 'المُوضِح' نحوه. قال في 'الإبانة': "ولم يراع تفريق السّاكن بينها وبين الكسرة، في نحو: ﴿إخراجهم﴾(12)، و﴿سرّكم﴾(13)،

(1) الحديد، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 57.

(2) الإسراء، جزء من الآية: 93، ورقم السّورة: 17.

(3) يوسف، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 12.

(4) النّساء، جزء من الآية: 176، ورقم السّورة: 4.

(5) و(6) الإسراء، جزء من الآية: 85، ورقم السّورة: 17.

(7) إبراهيم، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 14.

(8) الفتح، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 48.

(9) إبراهيم، جزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 14.

(10) إبراهيم، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 14.

(11) البقرة، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 2.

(12) البقرة، جزء من الآية: 85، ورقم السّورة: 2.

(13) الأنعام، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 6.

و﴿لا إكراه﴾(1)، وشبهه، في جواز الإمالة الّتي هي بين بين، لأنّ السّاكن في ذلك، ليس بحاجز حصين، ولا فاصل قويّ، بدليل قول العرب: 'هذا مِنتِنٌ'، فيكسرون الميم اتّباعا لكسرة التّاء، ومنهم من يقول: 'مُنتُنٌ'، فيضمّ التّاء اتباعا لضمّة الميم، وإن كان قد حال بينهما النّون السّاكنة، حكى ذلك عامّة النّحويّين". وقال في 'المُوضِح'، و'إيجاز البيان' نحوه. قال في 'المُوضِح': "وحكى سيبويه(2) أنّهم قالوا ح/183 في: 'أنا أجيئُك'، 'أنا أجُوءُك'(3)، فضمّوا الجيم اتّباعا لضمّة الهمزة، ع/٢٧٣ وقلبوا الياء واواً، وإن كانت تلك الواو السّاكنة بينهما". وقال في 'الإبانة' نحوه. قال في 'المُوضِح': "قال سيبويه: وتقول: 'من عمرو'، فتميل العين، لأنّ الميم ساكنة"(4)، قال: "فلمّا كان السّاكن ليس بحاجز حصين عندهم، كما ذكرناه عنهم، كانت الكسرة كأنّها وليَت الرّاء، فلذلك أمالها قليلا من أجلها، كما يميلها كذلك إذا وليتها، كقوله [تعالى]: ﴿فراشا﴾(5)، و﴿سراجا﴾(6)، وشبههما"، قال: "وقد حكى سيبويه الإمالة في 'سراج'، و'فراش'، و'جراب'، من أجل الكسرة الّتي في أوّلها(7)". قال في 'إيجاز البيان': "وكذلك لم تمتنع عنده الإمالة اليسيرة، فيما وَلِيَ الرّاء فيه حرف استعلاء مكسور، وحروف الاستعلاء سبعة: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، والغين، والخاء، والقاف، نحو قوله [تعالى]: ﴿ناضرة إلى ربّها ناظرة﴾(8)، و﴿تبصرة﴾(9)، و﴿فاطر﴾(10)، و﴿فاقرة﴾(11)، و﴿نخرة﴾(12)، وشبهه، لأنّ حرف الاستعلاء إذا كان بهذه المنزلة، أو كان مفتوحا قبل ألف بعدها راء مكسورة نحو: ﴿الغار﴾(13)، و'الفخّار'(14)، و'قنطار'(15) وشبهه،

٥٥٣

(1) البقرة، جزء من الآية: 256، ورقم السّورة: 2.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\146.

(4) و(7) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\142.

(5) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(6) الفرقان، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 25.

(8) القيامة، جزء من الآية: 22، والآية: 23 بكاملها، ورقم السّورة: 75.

(9) سورة 'ق'، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 50.

(10) الأنعام، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 6.

(11) القيامة، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 75.

(12) النّازعات، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 79.

(13) التّوبة، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 9.

(14) ورد هذا اللفظ في القرآن هكذا: ﴿كالفخار﴾، في 'الرّحمان'، كجزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 55.

(15) ورد هذا اللّفظ في القرآن هكذا: ﴿بقنطار﴾، في 'آل عمران'، كجزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 3.

جازت الإمالة معه بإجماع، لانحدار اللّسان عنه، وذلك أنّ الكسرة تطلب الانحدار، فيكون ذهاب اللّسان في جهة الانحدار مع الكسرة حسَناً خفيفا". وقال في 'الإبانة': "و'الـمُوضِح' نحوه. قال في 'الإبانة': "وأنشد سيبويه(1) شاهداً لذلك، قول هدبة(2)، أنشدنيه أبو الحسن(3) شيخنا:

عَسَى اللّـهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابْنِ قَادِرٍ **** بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ(4)

بإمالة 'قادر'، لما عرّفتك، وبالله التّوفيق". وقال في 'الـمُوضِح' و'التنبيه' نحوه.

واعلم أنّ الرّاء الّتي أمال ورش(5) فتحتها بين بين، للكسرة أو الياء قبلها، إذا وقعت بعدها ألف، فإنّها تتبعها في الإمالة، فتكون بين بين". قال الدّاني(6) في 'الإبانة': "فإن قال قائل: فما تقول في الألف الزّائدة للبناء في قوله [تعالى]: ﴿إخراج﴾(7)، و﴿لا إكراه﴾(8)، و﴿الاكرام﴾(9)، و﴿فراشا﴾(10)، و﴿سراعا﴾(11)، و﴿مراءً﴾(12)، و﴿المدّبرات﴾(13)، و﴿المعصرات﴾(14)، و﴿المغيرات﴾(15)، و﴿الخيرات﴾(16) وما أشبهه؛ وفي الألف الّتي للتثنية في نحو قوله [تعالى]:

(1) سبقت ترجمة سبويه في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. وانظر 'الكتاب' له: 4\139.

(2) هو هدبة بن خشرم بن كُرز، أبو عمير العامريّ، من بني عامر بن ثعلبة، من سعد هذيم، من قضاعة: شاعر راوية، أخذ عن الحطيئة ولازمه، وعنه أخذ جميل بثينة، مات مقتولا سنة: 50 هـ، وأكثر شعره ممّا قاله أواخر عمره. انظر 'الأغاني': 7\73، و'خزانة الأدب': 4\84-87، و'المحبر': 390، و'سمط اللآلئ': 249، و'الأعلام': 8\78.

(3) هو ابن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) البيت من بحر الطويل، وهو لهدبة بن خشرم، والجون: الأسود، والرّباب: السحاب الذي تراه دون السحاب معلّقا به. انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\159 و4\139، و'الحجّة' للفارسي: 1\404، و'شرح أبيات سيبويه' للسيرافي: 2\141، و'التّبصرة والتّذكرة' للصيمري: 2\715، و'المقتضب': 3\48، و'الكامل' للمبرّد: 1\254، و'التّصريح': 2\354، و'الأشموني': 4\279، و'الصّحاح': 6\2426، و'اللّسان': مادّة (عسا).

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) البقرة، جزء من الآية: 217، ورقم السّورة: 2. (8) البقرة، جزء من الآية: 256، ورقم السّورة: 2.

(9) الرّحمان، جزء من الآية: 27 و78، ورقم السّورة: 55.

(10) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(11) سورة 'ق'، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 50؛ والمعارج، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 70.

(12) الكهف، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 18.

(13) النّازعات، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 79.

(14) النّبأ، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 78.

(15) العاديات، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 100.

(16) البقرة، جزء من الآية: 148، ورقم السّورة: 2.

﴿أن طهّرا﴾(1)، و﴿ساحران﴾(2)، و﴿فلا تنتصران﴾(3) وما أشبهه؛ وفي الألف المبدلة من التّنوين في حال الوقف، في نحو قوله [تعالى]: ﴿شاكرا﴾(4)، و﴿مدْبرا﴾(5)، و﴿خبيرا﴾(6)، و﴿بصيرا﴾(7) وما أشبهه؛ هل تتّبع فتحة الرّاء الممالة قبلها، فتميل قليلا بإمالتها يسيرا، أم تبقى مفتوحةً، إذ كان الغرض إمالة الفتحة خاصّة لأجل الكسرة والياء؟" قال: "فالجواب أنّ الألف في جميع ما تقدّم، تابعة لفتحة الرّاء لاتّصالها بها، وكون الفتحة مأخوذة منها، فدخلها من الإمالة القليلة، والانتحاء اليسير ما دخل الألف، وإن كان الغرض إمالة الفتحة دونها، إذ لابدّ من ذلك، ولا يطوع لسان بغيره، وحالُ الألف في ذلك بعد الفتحة، حالُ الفتحة قبل الألف المنقلبة من الياء في نحو: ﴿الهدى﴾(8)، و﴿العمى﴾(9)، و﴿تهوى﴾(10)،و﴿لا يخفى﴾(11)؛ والّتي للتّأنيث في نحو: ﴿الموتى﴾(12)، و﴿ذكرى﴾(13)، و﴿بشرى﴾(14)؛ والّتي للبناء في نحو: ﴿من انصار﴾(15)، ع/٢٧٤ و﴿من الابرار﴾(16)، و﴿في قرار﴾(17)، و﴿إلى حمارك﴾(18)، وما أشبه ذلك سواء"، قال: "ألا ترى أنّ الفتحة في جميعه تميل مع إمالة الألف، في مذهب من رأى الإمالة من أئمّة القراءة، وإن كان الغرض إمالة الألف خاصّة، للدّلالة بذلك على انقلابها، أو لأجل كسرة قبلها أو بعدها،

٥٥٥ ________

(1) البقرة، جزء من الآية: 125، ورقم السّورة: 2.

(2) طه، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 20.

(3) الرّحمان، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 55.

(4) النّساء، جزء من الآية: 147، ورقم السّورة: 4.

(5) النّمل، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 27؛ والقصص، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 28.

(6) النّساء، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 4.

(7) النّساء، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 4.

(8) البقرة، جزء من الآية: 120، ورقم السّورة: 2.

(9) فصّلت، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 41.

(10) البقرة، جزء من الآية: 87، ورقم السّورة: 2.

(11) آل عمران، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 3؛ وغافر، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 40.

(12) البقرة، جزء من الآية: 73، ورقم السّورة: 2.

(13) الأنعام، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 6.

(14) البقرة، جزء من الآية: 97، ورقم السّورة: 2.

(15) البقرة، جزء من الآية: 270، ورقم السّورة: 2.

(16) آل عمران، جزء من الآية: 193، ورقم السّورة: 3.

(17) المومنون، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 23؛ والمرسلات، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 77.

(18) البقرة، جزء من الآية: 259، ورقم السّورة: 2.

وذلك لمّا امتنع الوصول إلى إمالتها، لسكونها إلاّ بإمالة الفتحة قبلها، أميلا معاً، فكذلك الألف مع الفتحة فيما تقدّم سواء، وبا لله التوفيق". قلت: وقد تمال الكلمة الّتي فيها الألف، ويختلف القصد في إمالتها نحو: ﴿من المحراب﴾(1)، أمال ابن ذكوان(2) الألف، فتبعتها الفتحة قبلها، وأمال ورش(3) فتحة الرّاء بين اللّفظين، فتبعتها الألف بعدها، فالألف في القراءتين ممالة، والرّاء رقيقة، إلاّ أنّ إمالة ورش أقلّ من إمالة ابن ذكوان، فابن ذكوان قصد إمالة الألف و لم يقصدها ورش، وورش قصد إمالة فتحة الرّاء و لم يقصدها ابن ذكوان، وعلّة ورش في إمالته ضمّة الرّاء بين بين، مع الياء السّاكنة والكسرة اللاّزمتين، أنّ الرّاء حرف تكرير، والحركة عليها تقوم مقام حركتين، ومن شأن العرب ولغتها أن يقرّبوا الشّيء من الشّيء، ليكون العمل فيه من جهة واحدة، فلمّا وقع قبل المضمومة كسرة، ح/١٨٤ ثقُل أن يخرج من كسرة إلى ضمّة تقوم مقام ضمتين، فأمال ضمّة الرّاء بين بين، لتقرُب بذلك من الكسرة الّتي قبلها، فيخفّ ذلك على النّاطق، ويحسن في السمع، ويكون عمل اللّسان في الكلمة من جهة واحدة، وكذلك أمال الضّمّة في الرّاء بين بين، إذا فصل بينها وبين الكسرة ساكن و لم يُراعِه، في نحو: ﴿ذكر﴾(4)، و﴿كبر﴾(5)، وشبه ذلك. وقد حكى سيبويه(6) إمالة الضّمّة في: {باب ما يمال من الحروف الّتي ليست بعدها ألف إذا كانت الرّاء بعدها مكسورة}، فقال: "وتقول: 'هذا ابنُ مذعور'، كأنّك تروم الكسر، لأنّ الرّاء كأنّها حرفان مكسوران، فلا تميل الواو لأنّها لا تشبه الياء، ولو أملتها أملت ما قبلها، ولكنّك تروم الكسر كما تقول: 'رُدّ'، ومثل هذا قولهم: 'عجبت من السّمُر'، و'شربت من المنقُر'، والمنقر: الرّكيّة الكثيرة الماء، وتقول: 'هذا خبَطُ رياح'، كما تقول: 'من المنقر'"(7)، يعني أنّك تميل ضمّة الطّاء، لأجل كسرة الرّاء المنفصلة، كما تميل ضمّة القاف، لأجل كسرة الرّاء المتّصلة بها. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطيّ(8)

(1) آل عمران[3]، جزء من الآية: 37 و39؛ ومريم[19]، جزء من الآية:11، وسورة 'ص'[38]، جزء من الآية: 21.

(2) هو عبد ا لله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أبو عمرو القرشي الدّمشقي، ولد سنة: 173 هـ، قرأ على أيّوب بن تميم والكسائي، وقرأ عليه هارون الأخفش ومحمد الصوري وأحمد التغلبي، وروى عن وكيع بن الجرّاح، وروى له أبو داود وابن ماجة، توفّي سنة: 242 هـ. انظر 'تهذيب التهذيب': 5\140، و'شذرات الذهب': 2\100، و'معرفة القرّاء': 1\198-201، و'غاية النهاية': 1\404-405، و'ميزان الاعتدال': 4\341، و'التاريخ الكبير': 8\150-151.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) المائدة، جزء من الآية: 91، ورقم السّورة: 5.

(5) غافر، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 40.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\143.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

رضي الله عنه: "معنى قول سيبويه(1): ''فلا تميل الواو، لأنّها لا تشبه الياء''(2)، أي ليست الواو هنا هي المقصودة بالإمالة، كما تقصد الألف قبل الرّاء المكسورة بالإمالة، فيتبعها ما قبلها، وإنّما المقصود بالإمالة هنا الضمّة قبل الواو، وتكون الواو تابعة، كما أنّه حيث تُقصد إمالة الألف يتبعها مـا قبلهـا، فمن حيث لزمت إمالة الفتحة قبل الألف لإمالة الألف، من ثمّ لزمت إمالة الواو لإمالة الضمّة قبلهـا، ع/٢٧٥ لأنّ حروف المدّ توابع للحركات قبلها".

قال شيخنا(3) رحمه الله: "فـإذا قـرأ ورش(4): ﴿لا يبصـرون﴾(5)، و﴿الخاسـرون﴾(6)، و﴿يسرّون﴾(7)، و﴿سخروا﴾(8)، و﴿استغفروا﴾(9)، وما أشبه ذلك، فأمال الضمّة بين بـين، فـي رواية أبي يعقوب(10) عنه، فإنّ الواو بعدها تتبعها، فيكـون فيهـا شـائبة مـن اليـاء، كمـا كـان فـي الضمّة قبلها شائبة من الكسر(11) حين أمالها، ولـم يقصد ورش قطّ إمالة الـواو، وإنّمـا قصـد إمالـة الضمّة خاصّة، فـتـبـعـتـهـا الواو بعدها". قال الـدّاني(12) فـي 'الإبـانـة': "فأمّـا مـا لـحقــه التّنويـن، وقبل الرّاء فيه كسرة أو ياء ساكنة متّصلتين بهما، من غير حائـل بيـنـهما وبيـنها، نـحو قـولـه [تعالـى]: ﴿شاكرا﴾(13)، و﴿صابرا﴾(14)، و﴿طائرا﴾(15)، و﴿مدبرا﴾(16)، و﴿سـعيـرا﴾(17)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. (2) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\143.

(3) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، حزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 2.

(6) البقرة، حزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 2.

(7) البقرة، حزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 2.

(8) الأنعام، حزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 6.

(9) البقرة، حزء من الآية: 199، ورقم السّورة: 6.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(11) في 'ع': من الكسرة، وفي 'ح' و'ق': من الكسر.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) النّساء، حزء من الآية: 147، ورقم السّورة: 4.

(14) الكهف، حزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 18؛ وسورة 'ص'، حزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 38.

(15) طائرا: ورد في القرآن بلفظ: ﴿طائركم﴾، في 'النّمل'(27)، كجزء من الآية: 47؛ وفي 'يس'(36)، كجزء مـن الآية: 19؛ وبلفظ: ﴿طائره﴾، في 'الإسراء'(17)، كجزء مـن الآيـة: 13؛ وبلفـظ: ﴿ولا طائـر﴾، في 'الأنعـام'(6)، كجزء من الآية: 38، ولا وجه للشاهد في هذا الأخير، لأنّ الكلام على ترقيق الرّاء، والمكسورة مرققة أصلا.

(16) النّمل، حزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 27؛ والقصص، حزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 28.

(17) النّساء، حزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 4.

و﴿خبيرا﴾(1)، و﴿بصيرا﴾(2)، و﴿قديرا﴾(3)، و﴿خيرا﴾(4)، و﴿سيرا﴾(5)، و﴿طيرا﴾(6)، وشبه ذلك، فإنّ أهل الأداء من أئمّتنا، اختلفوا في إمالة فتحة الرّاء في ذلك وإخلاصها، في حال الوصل فقط، وأجمعوا على إمالتها في الوقف". وقال في 'جامع البيان'(7)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'المُوضِح' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "فكان بعضهم لا يرى الإمالة فيه، من أجل التّنوين، لأنّه يمنع ذلك كما منع منه في نحو قوله [تعالى]: ﴿مفترى﴾(8)، و﴿قرى﴾(9)، وشبهه". وقال في 'جامع البيان': "فكان أبو طاهر بن أبي هاشم(10)، لا يُرى إمالتها فيه، من أجل التّنوين، لأنّه يمنع الإمالة". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قال في 'جامع البيان': "وتابعه على ذلك، عبد المنعم بن عبيد الله(11) وجماعة"(12). وقال في 'التّمهيد': "وهو مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم، الّذي لا يجيز غيره، وبه كان يأخذ عبد المنعم بن عبيد الله". وقال في 'المُوضِح': "وكان أبو طاهر بن أبي هاشم، لا يرى إمالتها فيه، من أجل التّنوين، وتابعه على ذلك عبد المنعم بن غلبون وغيره". وقال في 'الإبانة': "فكان أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم المقرئ، فيما أخبرني به عبد العزيز بن جعفر بن أبي غسّان الفارسي(13) المقرئ عنه، لا يجيز في ذلك، في حال الوصل إلاّ إخلاص الفتح، وتابعه على ذلك عبد المنعم بن عبيد الله المقرئ وغيره، واعتلّوا بالتّنوين اللاّحق للرّاء، إذ كان يمنع الإمالة في ﴿قرى﴾ و﴿مفترى﴾، كما يمنع السّاكن من ذلك في نحو قوله [تعالى]: ﴿نرى الله﴾(14)،

(1) النّساء، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 4.

(2) النّساء، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 4.

(3) النّساء، جزء من الآية: 133، ورقم السّورة: 4.

(4) البقرة، جزء من الآية: 158، ورقم السّورة: 2.

(5) الطّور، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 52.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 3.

(7) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 159.

(8) القصص، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 28؛ وسبأ، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 34.

(9) سبأ، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 34؛ والحشر، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 59.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 313 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 160.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 313 من قسم التحقيق.

(14) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

و﴿القرى الّتي﴾(1)". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وقد قرأت بذلك". وقال في 'إيجاز البيان': "وهذا غلط فاحش، وقياس فاسد، لأنّ ما بعد الرّاء في هذين الموضعين ونظائرهما، هو الموجب للإمالة، وهو معدوم في حال الوصل، لكونه ساكنا، وبعد التّنوين ساكن أيضا، فحذف للسّاكنين، فامتنعت الإمالة لفتحة الرّاء في ذلك، في حال الوصل لعدم ما يوجبه هناك، فإذا وقف على ح/١٨٥ ذلك زال التّنوين وهو المانع، فرجع الموجب للإمالة حينئذ لزواله وهو الياء، فأميلت فتحة الرّاء فيه خاصّة"، قال: "وأمّا ﴿خبيرا﴾(2) و﴿صابرا﴾(3) ونظائرهما، فإنّ الموجب للإمالة فيه موجود في الحالين غير معدوم ع/٢٧٦ في أحدهما، كما كان فيما تقدّم، فوجب أن يكون الوصل والوقف في ذلك بلفظ واحد سواء، هذا ما لا يصحّ في القياس غيره، ولا يتحقّق في النّظر سواه، وإذا كان ذلك كذلك، فما جعلوه دليلا على ما ذهبوا إليه لا تثبت صحّته لما بيّنّاه"، قال: "وقال آخرون: لا بدّ من الإمالة في الحالين جميعا، لوجود ما أوجبه في ذلك، وهو الكسرة والياء فيهما". وقال في 'جامع البيان': "وكان سائر أهل الأداء من المصريّين، ومن أخذ عنهم من المغاربة، يميلونها في حال الوصل، كما يميلونها في حال الوقف، لوجود الجالب لإمالتها، وهو الكسرة والياء في الحالين"، قال: "وعلى ذلك يدلّ نصّ الرّواة عن ورش، لمجيئه مطلقا من غير تقييد، بذكر تنوين أو غيره"، قال: "وهذا هو الصّواب، والأوّل خطأ لا شكّ فيه"(4). وقال في 'إيجاز البيان'، و'الإبانة' نحوه. وقال في 'التّلخيص': "والقياس إمالة فتحة الرّاء في ذلك في الحالين، لوجود ما أوجبها فيهما، وهو الكسرة والياء، وبذلك قرأت، وبه آخذ". وقال في 'التّمهيد': "وبه قرأت على شيوخي المصريّين". وقال في 'المُوضِح': "وهو الصّواب، وبه قرأت، وبه آخذ". وقال في 'الإبانة': "والّذي قرأت به في ذلك، على جميع من قرأت عليه من مشيختي بمصر، بإمالة فتحة الرّاء في الحالين"، قال: "وهذا الّذي لا يصحّ غيره في الرّواية والدّراية"، قال: "وكذلك روَى ذلك الأئمّة الثّلاثة الأندلسيّون: مطرّف بن عبد الرّحمان(5)، وزكرياء بن يحيى(6)، ومحمّد بن خيرون(7)، أداءً عن أصحابهم،

٥٥٩

(1) سبأ، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 34.

(2) النّساء، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 4.

(3) الكهف، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 18؛ وسورة 'ص'، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 38.

(4) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 160. وورش سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) هو مطرّف بن عبد الرّحمان بن الفرج، أبو القاسم الأندلسي، قرأ على عبد الرّحمان بن داود بن أبي طيبة وموّاس بن سهل، وسمع الحروف من يونس بن عبد الأعلى عن ورش ومن إسحاق الخزاعي عن أصحابه عن ابن كثير، قال عنه الداني: كان من أهل الضبط والإتقان والمعرفة بقراءة نافع برواية ورش. انظر 'غاية النهاية': 2\300.

(6) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 6، ص: 461 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 244 من قسم التحقيق.

عن ورش(1)، عن نافع(2)، ومضوا على ذلك كذلك في كتبهم"، قال: "وكذلك نصّ عليه النّحّاس(3) عن أصحابه، في كتابه في الأداء"، قال: "وبذلك كان يأخذ محمّد بن عليّ(4) المقرئ - يعني الأدفويّ - إمام هذه الرّواية في عصره، وكذلك سطّره أيضا في كتابه، وعلى ذلك سائر أهل الأداء"، قال: "والدّليل على ذلك أيضا من طريق النّصّ، أنّ أبا يعقوب الأزرق(5)، وعبد الصّمد بن عبد الرّحمان(6)، وداود بن أبي طيبة(7)، وأحمد بن صالح(8)، وغيرهم من أصحاب ورش، رووا عنه ذلك في كتبهم بإمالة بين بين، من غير إخلاص فتح، ولم يذكروا عنه هناك وصلا ولا وقفا، كما ذكروا ذلك وميّزوه بينهما في: ﴿القرى الّتي﴾(9)، و﴿نرى الله﴾(10)، وشبههما، فدلّ ذلك على خطأ من انتحل خلافه، وسوّى بين البابين، وفرّق بين الوصل والوقف، بما لا يصحّ وجهه ويثبت دليله، فهذا حسن بيّن، وبالله التّوفيق". وذكر في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(11)، و'الموجز'، الإمالة بين بين في الحالين خاصّة، وهي ظاهر 'التّعريف'(12) و'التّهذيب'. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(13) رضي الله عنه: "من أخذ في ذلك بالفتح في الوصل شبّهه بـ﴿مفترى﴾(14)، و﴿قرى﴾(15)، في اللّفظ خاصّة، والشّيء يشبّه بالشّيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"، قال: "ولا يقال فيه إنّه خطأ، بل يقال إنّه ضعيف". قلت: وبالإمالة بين بين قرأت لورش الرّاء المنوّنة في الوصل والوقف، على جميع من قرأت عليه، وبذلك ع/٢٧٧ آخذ.

٥٦٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 294 من قسم التحقيق.

(9) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

(10) سبأ، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 34.

(11) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 50.

(12) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 69.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(14) القصص، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 28؛ وسبأ، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 34.

(15) سبأ، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 34؛ والحشر، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 59.

قال الدّاني(1) في 'إيجاز البيان': "وزادني أبو الحسن(2) ــ يعني ابن غلبون ــ في الاستثناء ثلاثة أصول مطّردة، سوى ما تقدّم، الأوّل: إذا كان بعد الرّاء ألف بعدها همزة نحو قوله [تعالى]: ﴿مراء﴾(3)، و﴿افتراء﴾(4)، وشبهه؛ والثّاني: إذا كان بعدها عين نحو قوله [تعالى]: ﴿سراعا﴾(5)، و﴿ذراعا﴾(6)، و﴿ذراعيه﴾(7)، وشبهه؛ والثّالث: إذا كان بعدها ألف تثنية نحو: ﴿طهّرا﴾(8)، و﴿ساحران﴾(9)، و﴿تنتصران﴾(10)، وشبهه، فأخلص الفتح للرّاء في ذلك"، وقال في 'جامع البيان'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'المُوضِح'، و'الإبانة' نحوه. قال في 'جامع البيان': "وقرأت ذلك كلّه على غيره بالإمالة اليسيرة، وهو الصّحيح في الأداء والقياس، وبه آخذ"(11). وقال في 'التّمهيد': "وقياس الرّواية التّرقيق، وبه قرأت، وبه آخذ". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "والقياس في ح/١٨٦ ذلك كلّه التّرقيق، وبه قرأت". وعلى الإمالة بين بين في الأصول الثّلاثة، اقتصر في 'الاقتصاد'، و'التّلخيص'، وهي ظاهر 'التّعريف'(12)، ومثّل في 'التّيسير'(13) بالتّثنية، وفي 'الموجز' بالتّثنية والعين. قال في 'الإبانة': "واعتلّ - يعني ابن غلبون ــ في اختياره ذلك في التّثنية، أنّ الإجماع منعقد على إخلاص فتح ألفها، لكونها مجهولة، لا أصل لها في واو ولا ياء، وفي الهمزة والعين أنّهما حرفان حلقيان، فيلزم إخلاص الفتح لها قبلهما لبعدهما عن موضع التّسفّل"، قال: "وهذا الّذي قاله غير مستقيم في ذلك، لأنّ الغرض إنّما هو إمالة فتحة الرّاء من أجل الكسرة قبلها لا غير، وليس الغرض إمالة ما بعد الرّاء، كما هو في نحو قوله [تعالى]: ﴿التّوراة﴾(14)،

٥٦١

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) الكهف، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 18.

(4) الأنعام، جزء من الآية: 138 و140، ورقم السّورة: 6.

(5) سورة 'ق'، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 50؛ والمعارج، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 70.

(6) الحاقّة، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 69.

(7) الكهف، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 18.

(8) البقرة، جزء من الآية: 125، ورقم السّورة: 2.

(9) طه، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 20.

(10) الرّحمان، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 55.

(11) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 160.

(12) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 69.

(13) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 50.

(14) آل عمران، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 3.

و﴿أدراكم﴾(1)، و﴿ترى﴾(2)، و﴿رأى﴾(3)،وشبه ذلك، ممّا الغرض فيه إمالة الألف، لانقلابها عن الياء، ليدلّ بذلك على أصلها، وإذا كان ذلك كذلك، فإخراج ذلك عن نظائره، ومنع الإمالة فيه غير صحيح". وقال في 'المُوضِح'، و'التّمهيد'، و'إيجاز البيان' نحوه. قلت: وبالإمالة بين بين، قرأت لورش الأصول الثّلاثة المذكورة، على جميع من قرأت عليه، وبذلك آخذ. قال الدّاني(4) في 'إرشاد المتمسّكين': "وأخذ عليّ أبو الفتح(5): ﴿وزر أخرى﴾(6)، بالفتح حيث وقع". وقال في 'المُوضِح': "واستثنى لي أيضا أبو الفتح عن قراءته، قوله [تعالى]: ﴿وزر أخرى﴾ حيث وقع، فأخذه عليّ مفتوحا". وقال في 'التّمهيد' نحوه. وقال في 'التّلخيص': "وزادني أبو الفتح أيضا، تفخيم الرّاء من قوله [تعالى]: ﴿وزر أخرى﴾ حيث وقع، وقد نصّ على ذلك كذلك بعض المشيخة، والقياس الإمالة". وقال في 'الاقتصاد': "وأخذ عليّ أبو الفتح: ﴿وزر أخرى﴾، حيث وقع بالتّفخيم، وأخذ ذلك عليّ غيره بإمالة يسيرة". وقال في 'جامع البيان': "وأقرأني أبو الفتح: ﴿وزر﴾ حيث وقع(7)، بإخلاص الفتح، وأقرأني ذلك غيره بالإمالة، لأجل الكسرة"(8). وقال في 'إيجاز البيان': "وزادني أيضا أبو الفتح في الاستثناء، إخلاص الفتح للرّاء في قوله [تعالى]: ﴿وزر أخرى﴾ حيث وقع، وكذلك رواه داود(9) عن ورش(10)، وبإجراء القياس في ذلك قرأت على غيره". وقال في 'المُوضِح': "وقد رأيت أصحاب أحمد بن هلال(11)، يروون الفتح عنه عن أصحابه، وهي رواية داود بن أبي ع/٢٧٨ طيبة عن ورش". وقال في 'الإبانة': "وزادني أبو الفتح شيخنا عن قراءته أيضا، إخلاص فتحة الرّاء في قوله [تعالى]: ﴿وزر أخرى﴾ حيث وقع"، قال: "ورأيت أبا يحيى(12)

(1) يونس، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 10.

(2) المائدة، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 5.

(3) الأنعام، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 6.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(6) الأنعام، جزء من الآية: 164، ورقم السّورة: 6.

(7) ورد لفظ ﴿وزر﴾ في القرآن، في مواضع من السور التالية: 'الأنعام'(6) في آية: 164، و'الإسراء'(17) في آية: 15، و'فاطر'(35) في آية: 18، و'الزّمر'(39) في آية: 7، و'النّجم'(53) في آية: 38.

(8) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 161.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 222 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 6، ص: 461 من قسم التحقيق.

زكرياء بن يحيى(1) المقرئ الأندلسي، وكان من المتحقّقين برواية ورش، قد روى ذلك منصوصا عن أصحابه، الّذين قرأ عليهم بمصر وغيرها من أصحاب ورش(2): موّاس بن سهل(3)، وبكر بن سهل(4)، وحبيب بن إسحاق(5)، وغيرهم؛ وكذلك رواه محمّد بن خيرون الأندلسي(6) أيضا، عن أبي بكر بن سيف(7)، وأبي عبد الله الأنماطي(8)، وغيرهما من شيوخه"، قال: "وكذلك روى ذلك إسماعيل النّحّاس(9) عن أصحابه عن ورش ، في كتاب الإمالة". وقال في موضع آخر من كتاب 'الإبانة': "وقد روى إسماعيل النّحّاس عن أبي يعقوب(10)، في كتاب اللّفظ: ﴿وزر﴾(11) مفخمة الرّاء". قال: "وقرأت ذلك على ابن خاقان(12)، وابن غلبون(13)، بإمالة فتحة الرّاء قليلا، طردًا للقياس في نظائر ذلك"، قال: "وبالوجهين آخذ أيضا في ذلك، والأوّل آثر، والثّاني أقيس". قال في 'إرشاد المتمسّكين': "فأمّا ﴿وزرك﴾(14) و﴿ذكرك﴾(15) في 'ألم نشرح'، فنقل إلينا فيهما، التّرقيق على القياس، والفتح ليوافق بذلك [بين](16) رءوس الآي، الّتي الرّاء فيها مفتوحة بإجماع، نحو: ﴿صدرك﴾(17)، و﴿ظهرك﴾(18)". وقال في 'الإبانة': "فأمّا قوله عزّ وجل في 'ألم نشرح': ﴿وزرك﴾، و﴿ذكرك﴾، فإنّ أبا الحسن(19) شيخنا قال لنا: إنّ الرّاء تحتمل في ذلك الوجهين جميعا: الإمالة والتّفخيم، فالإمالة على طرد القياس في نظائر ذلك من أجل الكسرة، والتّفخيم للموافقة

(1) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 6، ص: 461 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 98 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 420 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 502 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 244 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 420 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(11) الأنعام، جزء من الآية: 164، ورقم السّورة: 6.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(13) و(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(14) الشّرح، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 94.

(15) الشّرح، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 94. (16) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(17) الشّرح، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 94.

(18) الشّرح، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 94.

بذلك بين رءوس الآي، الّتي الرّاء فيها مفخّمة بإجماع، من أجل الفتح، نحو: ﴿صدرك﴾(1) و﴿ظهرك﴾(2)". وقال في 'جامع البيان'(3)، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'المُوضِح' نحوه. قال في 'الإبانة': "وهذا الّذي قاله لنا، واعتلّ به في ذلك، حسن مستعمل، غير أنّه يلزم ح/١٨٧ فيما ضاهى ذلك، نحو قوله [تعالى]: ﴿سجّرت﴾(4)، و﴿بعثرت﴾(5)، في 'الانفطار'؛ و﴿كوّرت﴾(6)، و﴿سيّرت﴾(7)، ونظائرهما في 'التّكوير'، لأنّ ما قبل ذلك وما بعده، في هاتين السّورتين مفخّم بإجماع، لانفتاح ما قبل الرّاء فيه، نحو قوله [تعالى]: ﴿انفطرت﴾(8)، و﴿انكدرت﴾(9)، [و﴿أخّرت﴾](10)، و﴿ما أحضرت﴾(11)، وشبهه". وقال في 'المُوضِح' نحوه. وذكر في 'جامع البيان'(12) و 'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، أنّ الفتح يلزم في رءوس الآي، في 'التّكوير' و'الانفطار'. قال في 'إيجاز البيان': "ولا خلاف في إمالة فتحة الرّاء فيما تقدّم، فدلّ على صحّة ما قلناه". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(13) رضي الله عنه: "هذا الّذي قاله الدّاني(14)، وحكاه عن شيخه أبي الحسن(15)، ليس بشيء يعوّل عليه، لأنّا وجدنا العرب والقرّاء يميلون ما ليس فيه موجب للإمالة، لمجاورته ما فيه سبب الإمالة، مثل إمالة ذوات الواو في رءوس الآي، لمجاورتها ذوات الياء، ولم نجدهم تركوا الإمالة مع موجبها، لمجاورتها ما ليس بممال". وقال الدّاني في 'الإبانة': "وبالإمالة قرأت في ذلك كلّه، من أجل الكسرة وهو القياس". على أنّ محمّد بن خيرون(16)،

٥٦٤

(1) الشّرح، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 94.

(2) الشّرح، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 94.

(3) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 161.

(4) التّكوير، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 81.

(5) الانفطار، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 82.

(6) التّكوير، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 81.

(7) الرّعد، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 13.

(8) الانفطار، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 82.

(9) التّكوير، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 81.

(10) الانفطار، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 82.

(11) التّكوير، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 81.

(12) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 161.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 244 من قسم التحقيق.

ومطرّف بن عبد الرّحمان(1)، وزكرياء بن يحيى(2)، الأندلسيين، وغير واحد ع/٢٧٩ من المصريّين، قد نصّوا عن أصحابهم عن ورش(3)، على الفتح في قوله [تعالى]: ﴿وزرك﴾(4) و﴿ذكرك﴾(5)"، قال: "ولم أقرأ بذلك". قلت: وبالإمالة بين بين قرأت: ﴿وزر أخرى﴾(6)، و﴿وزرك﴾، و﴿ذكرك﴾ لورش، على جميع من قرأت عليه، وبذلك آخذ.

الإعراب: رقّق: فعل ماض. ورش: فاعل. فتح: مفعول. كلّ راء: مضاف ومضاف إليه. وضمّها: معطوف على فتحَ، والهاء عائدة على 'الرّاء'. بعد: ظرف زمان، والعامل فيه 'رقق'. سكونِ: مخفوض بالظرف. ياء: مضاف إليه. نحوُ: خبر مبتدأ محذوف، أي ذلك نحو. 'خبيرا': مضاف إليه محكي، وما بعده معطوف عليه محكي إلى قوله: و'الطير'. 'وفي حيرانا': في موضع خبر المبتدأ بعده. خلف: مبتدأ. له: متعلّق بِ'خلف'، والهاء عائدة على 'ورش'. حملا: مفعول من أجله، والعامل فيه محذوف تقديره: فخّمه حملا. 'على عمرانا': متعلّق بـ'حملاً'. ولم ينصرف 'حيرانا'، للوصف وزيادة الألف والنّون، ولم ينصرف 'عمرانا'، للعلمية وزيادة الألف والنّون، والألف فيهما لإطلاق القافية. وبعدَ: ظرف زمان معطوف على قوله: 'بعد سكون'، والعامل فيه العامل في المعطوف عليه. كسر: مخفوض بالظّرف. لازم: نعت. كناظرة: في موضع خبر مبتدأ محذوف، فإن جعلت 'الكاف' اسما، فالتّقدير: ذلك مثل ناظرة، وإن جعلتها حرفا فالتّقدير: ذلك ثابت كناظرة. وما وقع في البيت بعده معطوف محكيّ. ثمّ قال:

[172] إِلاَّ إِذَا سَكَنَ ذُو اسْتِعْلاَءِ **** بَيْنَهُمَا إِلاَّ سُكُونَ الْخَاءِ

[173] فَإِنَّهَا قَدْ فُخِّمَتْ كَمِصْرَا **** وَإِصْرَهُمْ وَفِطْرَةٍ وَوِقْرَا

ثبت في رواية الحضرمي(7) والمكناسي(8) البيتان الأخيران، وحوّق(9) عليهما في رواية البلفيقي(10)، والأوْلى إثباتهما، وقد وقفت عليهما بخطّ النّاظم، والاستثناء هو ممّا يفهم من إطلاق لفظه قبل هذا حيث قال:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 559 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 6، ص: 461 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) الشّرح، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 94.

(5) الشّرح، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 94.

(6) الأنعام، جزء من الآية: 164، ورقم السّورة: 6.

(7) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 6 قسم التحقيق. (8) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 2 قسم التحقيق.

(9) حوّق عليه تحويقا: عوّج عليه الكلام، والحوق: الكنس. انظر 'القاموس المحيط' للفيروزآبادي: 789، (حوق).

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

[171] وَبَعْدَ كَسْرٍ لاَزِمٍ........ **** ....

وقد تقدّم أنّ الكسر يوجب إمالة فتحة الرّاء وضمّتها، سواء كان متّصلا أو مفصولا بساكن، فأخبر النّاظم هنا أنّ السّاكن الفاصل بين الكسرة والرّاء، إذا كان ذا استعلاء ـ أي صاحب استعلاء ـ فإنّ الرّاء تفخّم وتمتنع إمالتها بين اللّفظين. وقوله: 'إلا سكون الخاء'، مستثنى من المستثنى قبله، كما قال الشّاطبي(1) في قصيدته:

وَلَمْ يَرَ فَصْلاً سَاكِناً بَعْدَ كَسْرَةٍ **** سِوَى حَرْفِ الإِسْتِعْلاَ سِوَى الْخَا فَكَمَّلاَ(2)

فهو حظٌّ منه وزيادة في الأوّل. وقوله:

...............كَمِصْرًا **** وَإِصْرَهُمْ وَفِطْرَةٍ وَوِقْـرًا

هذا تمثيل للحروف المستعلية المانعة من إمالة فتحة الرّاء، وحروف الاستعلاء سبعة، قال الشّاطبي في قصيدته:

وَيَجْمَعُهَا قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ.... **** ....(3)

واعلم أنّه لم يقع في كتاب الله تعالى منها، بين الكسرة وفتحة الرّاء، إلاّ أربعة ح/١٨٨ أحرف وهنّ: الطّاء، والصّاد، والقاف، والخاء، فأمّا الطّاء ع/٢٨٠ فهي في موضعين: في 'الكهف': ﴿أفرغ عليه قطرا﴾(4)، وفي 'الرّوم': ﴿فطرت الله﴾(5). وأما الصّاد فهي في سبعة مواضع: في 'البقرة': ﴿اهبطوا مصرا﴾(6)، و﴿لا تحمل علينا إصرا﴾(7)؛ وفي 'الأعراف': ﴿ويضع عنهم إصرهم﴾(8)، وفي 'يونس': ﴿بمصر بيوتا﴾(9)، وفي 'يوسف': ﴿وقال الّذي اشتراه من مصر﴾(10)، و﴿ادخلوا مصر﴾(11)؛ وفي 'الزّخرف': ﴿ملك مصر﴾(12). وأمّا القاف فهي في موضع واحد،

٥٦٦

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 119.

(3) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 121.

(4) الكهف، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 18.

(5) الرّوم، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 30.

(6) البقرة، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 2.

(7) البقرة، جزء من الآية: 286، ورقم السّورة: 2.

(8) الأعراف، جزء من الآية: 157، ورقم السّورة: 7.

(9) يونس، جزء من الآية: 87، ورقم السّورة: 10.

(10) يوسف، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 12.

(11) يوسف، جزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 12.

(12) الزّخرف، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 43.

في 'الذّاريات': ﴿فالحاملات وقرا﴾(1)، فهذه الأحرف الثّلاثة تمنع إمالة فتحة الرّاء. قال الـدّاني(14) في 'إيجاز البيان': "وإنّما منعت هذه الحـروف(3) الإمالـة، لأنّهـا مسـتعلية تصعـد إلى الحنـك الأعلـى باستعلائها، والفتح يطلب ذلك الموضع، فامتنعت الإمالة اليسيرة لذلك، ليعمل اللّسان عملا واحـدا، من جهة واحدة"، وقال في 'الـمُوضِح': "والسّبب في فتحها في هذه المواضـع، أنّـه لما وقعـت الصّـاد والطّاء قبلها ساكنتين، وهما مستعليتان مطبقتان تطلبان موضع الفتـح، والفتـح يطلـب موضعهمـا في العلوّ، قوي الفتــح معهمـا، فلذلـك فتحهـا معهمـا، ليتجـانس الصّـوت فيخـفّ ويحسـن". وقـال في 'الإبـانة' نحوه. [وقال المهدويّ(4) في 'التّحصيل' نحوه](5). قـال الـدّاني في 'الـمُوضِح': "وكذلـك حال القاف سواء، من حيث كانت مستعلية تطلب موضع الفتح، قـوي الفتـح معهـا". وأمّـا الخـاء، فهي في لفظ ﴿إخراج﴾(6) حيث وقع، وحكمها حكم السّاكن الّـذي ليـس بمسـتعل، فتمـال فتحـة الرّاء بعدها كما تمال بعده، ولذلك استثناها النّاظم. قال الـدّاني في 'الإبـانة': "ولا أعلم عن ورش(7) خلافا في نـصّ ولا أداء، أنّـه يميـل فتحـة الـرّاء قليـلا لأجـل كسـرة الهمـزة، في نحو قولـه [تعـالى]: ﴿إخراجهم﴾(8)، و﴿إخراج أهله﴾(9)، و﴿غـيرإخراج﴾(10) و﴿إخراجـا﴾(11)، ومـا أشـبهه مـن لفظ الإخراج حيث وقع، مع كون السّاكن الحائل بـين الـرّاء وبـين الكسـرة، حـرف استعلاء وهـو الخاء"، قال: "فإن قيل: من أين وجب انعقاد الإجمـا ع عنـه، علـى إمالـة فتحـة الـرّاء في ذلـك، وقـد علمت أنّ من شرطه، وشرط جميع أصحابـه وأهـل الأداء عنـه، تغليـب حـرف الاستعلاء، إذا كـان حائلا بين الكسرة والرّاء، وإخلاص فتحة الرّاء لأجله؟" قال: "فالجواب عن ذلك، أنّ الخاء لمّا فارقت أخواتها من الحروف المستعلية - غير الصّاد - في الجنس، فكانت حرفا مهموسا خفيّ الصّوت، لم تقو لذلك قوّة الحرف المـجهور القوي الصّوت، فوجب أن تغلب كسرة الهمزة عليها، فتمال فـتحة الـرّاء

(1) الذّاريات، الآية: 2، ورقم السّورة: 51.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) في مخطوطتي 'ح' و'ق': الأحرف.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(6) البقرة(2)، جزء من الآية: 217 و240؛ و'التّوبة'(9)، ولكن بلفظ ﴿بإخراج﴾، جزء من الآية: 13.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، جزء من الآية: 85، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 217، ورقم السّورة: 2.

(10) البقرة، جزء من الآية: 240، ورقم السّورة: 2.

(11) نوح، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 71.

بعدها لأجلها، فيما تقدّم من الكلام"، قال: "فإن قيل: فالصّاد أيضا مهموسة كالخاء، فيجب أن لا تقوى أيضا على منع الإمالة، وأن تضعف عن ذلك لضعف الهمس، وأن تغلب الكسرة الّتي قبلها عليها، فتمال فتحة الرّاء لأجلها، وذلك في نحو قوله [تعالى]: ﴿مصر﴾(1)، و﴿مصرا﴾(2)، و﴿إصرا﴾(3)، و﴿إصرهم﴾(4)، وإذا كان ذلك، بطل ما حكيته من انعقاد الإجماع عن ورش(5)، على إخلاص فتحة الرّاء في ذلك، لأجل الصّاد"، قال: "فالجواب أنّ الصّاد وإن كانت حرفا مهموسا، فإنّها ليست من حيّزها، بل هي من حيّز الضّاد والظّاء والصّاد، اللاّتي يمنعن من الإمالة، لقوّتهن وزيادة صوتهنّ، وذلك من ع/٢٨١ حيث شاركتهنّ في الإطباق المذكر للفتح، واختهن فيه، فوجب بذلك أن تجري مجراهن في المنع من الإمالة، ووجوب إخلاص الفتح، وأن تفارق الخاء في وجوب الإمالة، فهذا بيّن حسن لطيف، وبالله التّوفيق". قال الشّريشيّ(6) في 'الشّرح': "ولم تقع الظّاء ولا الضّاد حائلتين، ولو وقعتا لكان قياسهما منع الإمالة، حملا لهما على الطّاء، لاستعلائهما والجهر والإطباق الّذي فيهما"، قال: "وكذلك الغين أيضا، لاستعلائها والجهر الّذي فيها، غير أنّها أضعف من الظّاء والضّاد، لأنّها منفتحة وهما مطبقتان"، قال: ["ولم يأت في القرآن، ساكن من حروف الاستعلاء بين الكسرة وضمّة الرّاء، ولو أتى لكان حكمه ما تقدّم"](7).

الإعراب: إلاّ:حرف استثناء. إذا: ظرف زمان لما يأتي، وفيه معنى الشّرط، والعامل فيه جوابه. سكن: فعل ماض. ذو: فاعل. استعلاء: ح/١٨٩ مضاف إليه. بينهما: ظرف مكان ومخفوض به، والضّمير عائد على الكسر والرّاء، والعامل في الظرف 'سكن'. إلاّ: حرف استثناء. سكون: منصوب على الاستثناء. الخاء: مضاف إليه. فإنّها: الفاء جواب 'إذا'، إنّها: إن واسمها، والهاء عائدة على الرّاء المذكورة قبل هذا. قد: حرف تحقيق. فخّمت: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله، مضمر يعود على الرّاء، والجملة خبر 'أن'، والتّقدير: مفخّمة. كمصر: في موضع خبر مبتدأ محذوف، وهو محكي. فإن جعلت الكاف اسما، فالتّقدير: ذلك مثل مصرا، وإن جعلتهاحرفا، فالتّقدير: ذلك ثابت كمصرا. وإصرهم: معطوف محكيّ، وفطرة: معطوف،

(1) يوسف، جزء من الآية: 21 و99، ورقم السّورة: 12؛ والزّخرف، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 43.

(2) البقرة، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 2.

(3) البقرة، جزء من الآية: 286، ورقم السّورة: 2.

(4) الأعراف، جزء من الآية: 157، ورقم السّورة: 7.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) أُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(7) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 524. وما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'القصد' المحقّقة.

وهـو منوّن مخفوض بالكسرة، ولو حكاه لانكسر البيت. ووقرا: محكيّ. ثمّ قال:

[174] وَفُخِّمَتْ فِي الْأَعْجَمِيِّ وَإِرَمْ **** وَفِي التَّكَرُّرِ بِفَتْحٍ أَوْ بِضَمْ

[175] وَقَبْلَ مُسْتَعْلٍ وَإِنْ حَالَ أَلِفْ **** وَبَابُ سِتْرًا فَتْحُ كُلِّهِ أُلِفْ

ثبـت في روايـة الحضرمـي(1) والمكناسـي(2)، في أوّل البيـت الثّـاني: 'وفي التّكـرر' بالتّـاء، وكذا(3) وقفت عليه بخطّ النّاظم. وفي رواية البلفيقي(4): 'وفي المكرّر' بالميم، وهي الرّوايـة الأخيرة. وثبت في رواية الحضرمي والبلفيقي، في آخر البيت الرّابع 'ألف'، وكذا وقفت عليه بخطّ النّـاظم. وفي رواية المكناسي' ألف' و'عُرف' معا. ولما ذكـر تفخيـم الـرّاء، إذا حـال بـين الكسـرة وبينهـا حـرف استعلاء، أخذ الآن يذكر مواضع فخّمت، وقياسها إمالة فتحتها بين اللّفظين.

فقوله: 'وفخّمت في الأعجميّ'، أي وفخّمت الرّاء في الإسم الأعجمـيّ، فهـو علـى حـذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه. قال الدّاني(5) في 'الإبانة' و'التّلخيص': "وأمّا الأسماء الأعجميّة، فهنّ ثلاثة أسماء لا غير: ﴿إبراهيـم﴾(6)، و﴿إسـرائيل﴾(7)، و﴿عمـران﴾(8)، حيـث وقعـت". وقـال في 'جـامع البيـان'(9)، و'الاقتصـاد'، و'إيجـاز البيـان'، و'المُوضِـح' نحـوه. قـال في 'الإبـانة': "والعلّـة في إخلاص الفتح للرّاء ع/٢٨٢ في ذلك، أنّه لّما كانت هذه الأسماء أعجميّة، وكانت العرب قد منعتها الصّـرف لثقلهـا، بإجمـاع فرعيْـن فيهـا، وهمـا: العجمـة والتّعريـف في ﴿إبراهيـم﴾ و﴿إسـرائيل﴾، والتّعريف وزيادة الألف والنّون في ﴿عمران﴾؛ عدل لذلك عن إمالتها، لئلاّ يخرج بذلك عن غرضهم فيها، إذ كانت الإمالة باب تخفيف، وهم يستثقلون هذه الأسماء، فمنعـت مـن الإمالـة، كمـا منعتهـا العرب من الجرّ والتّنوين، إعلاما بثقلها". وقال في 'المُوضِح'، و'التّمهيد'، و'إيجاز البيان' نحـوه. وقـال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(10) رضي ا لله عنـه: "والعلّـة في ذلـك، أنّ هـذه الأسـماء لّمـا كانت داخلة فـي كلام العرب، لـم يتصرّفوا فيها تصرّفهم فـي الأسماء العربيّة، فمنعوها من الإمالـة".

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) بمخطوطتي 'ح' و'ق': وكذلك.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) البقرة، جزء من الآية: 124، ورقم السّورة: 2.

(7) البقرة، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 2.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 3.

(9) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 161.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

وقوله: 'وإرم'، أي وفخّمت الـرّاء في ﴿إرم﴾. قـال الـدّاني(1) في 'الإبـانة': "وأمّـا الإسـم المؤنـث، فهـو في موضـع واحـد، في 'والفجـر' قولـه عـزّ وجـل: ﴿بعـاد إرم ذات﴾(2)". وقـال في 'الاقتصاد'، و'التّلخيص' نحوه، ثمّ قال في 'التّلخيص': "كان شيخنا أبو الحسن(3)، يرى إمالة الرّاء في ﴿إرم﴾، والقياس إخلاص الفتح لهـا". وقـال في 'الإبـانة' نحـوه. قـال شـيخنا الأسـتاذ أبـو عبـد الله القيجاطي(4) رضي الله عنه: "بل القياس إمالة فتحة الرّاء في ذلك". قال الـدّاني في كتـاب 'الـرّاءات واللاّمات لورش': "وكان أبو الحسن شيخنا، يرى ترقيق الرّاء في هذا، والقياس الإخـلاص في ذلـك، لامتناعه من الصّرف، كامتناع ﴿إبراهيم﴾،(5) و﴿إسرائيل﴾(6)، ونظائره، ممّا يرى التّفخيـم فيـه، وهو الموجب لإخلاص الفتح في ذلك، وبذلك قرأت على غيره، وبه آخذ". وقال في 'جامع البيـان': "وأقرأني ابن غلبون: ﴿إرم ذات﴾ بإمالة الرّاء، لأجل الكسرة، وأقرأنيه غيره بإخلاص فتحها، لكـون هذا الإسم بمنزلة الأعجميّ، من حيث اكتنفه فرعان: العجمة والتّأنيث، فمنـع الصّـرف لذلـك كهـو سواء، فوجب أن يجري في إخلاص الفتح ح/١٩٠ مجراه"(7). وقال شيخنا الأسـتاذ أبـو عبـد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ في تعليل الفتح نحوه. قال الـدّاني في 'الـمُوضِح': "وقد اختلف أصحابنـا في قوله تعالى: ﴿إرم ذات العماد﴾، فكان أبو الحسن يرى إمالة الرّاء فيه، للكسرة الّتي وليَتـه، وكـان غيره يرى فتح الرّاء فيه، حملاً على الأسماء الأعجميّة، الّتي فتح الرّاء فيها إجماع، إذ كـان هـذا الإسـم قد اكتنفه فرعان أيضا وهما: العجمة والتّـأنيث، ولذلـك منـع الصّـرف، فحكمـه كحكمهـا سـواء، فوجب استعمال الفتح فيه كاستعماله فيهـا، وبذلـك قـرأت علـى ابـن خاقـان(8)، وأبـي الفتـح(9)، وغيرهما، وبه آخذ." وقال في 'إيجاز البيان': "وقد كان بعض أهل الأداء، يرى إخلاص الفتح لـلرّاء، في قوله [تعالى](10): ﴿إرم ذات العماد﴾، إذ كان اسما أعجميّا معرفة مؤنّثا، ولذلـك منـع الصّـرف، فوجب أن يكون حكمه حكم الأسماء المتقدّمة. وبذلك قرأت على أكثر شيوخي، وكان أبو الـحسن

٥٧٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) الفجر، حزء من الآية: 6، وجزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 89.

(3) هو ابن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، حزء من الآية: 124، ورقم السّورة: 2.

(6) البقرة، حزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 2.

(7) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 162.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

شيخنا يرى إمالة الرّاء في ذلك، لأجل كسرة الهمزة، وبذلك قرأت عليه، والأوّل أقيس، وعليه الجمهور من أهل الأداء، من أصحاب ابن هلال(1)، وابن سيف(2)، وغيرهم". وقال في 'الإبانة': "وقد جاء بتفخيم الرّاء في ذلك منصوصا، محمّد بن خيرون(3) ع/٢٨٣ ومطرّف بن عبد الرحمان(4) الأندلسيّان، عن أصحابهما عن ورش(5)، وهما إمامان ثقتان ضابطان، وبذلك قرأت، وبه آخذ، وعلى الفتح في ذلك، اقتصر الدّاني في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(6)، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(7)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'الموجز'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'. وقال ابن الباذش(8) في 'الإقناع': "استثنى له قوم ﴿إرم ذات العماد﴾(9) ففخّموه"، قال: "واختيار طاهر بن غلبون(10) التّرقيق فيه"، قال: "وبه قرأ شيخنا على أبي بكر الصقلي(11)" قال: "واختيار عثمان بن سعيد(12) تفخيمه، لأنّه اسم أعجمي"(13). قلت: شيخ ابن الباذش المذكور، هو المقرئ أبو القاسم خلف بن إبراهيم الحصّار(14)، وأبو بكر: هو محمّد بن أبي الحسن المقرئ بصقليّة(15). وعلى الفتح في ذلك اقتصر أكثر المصنّفين من أهل الأداء، وقال الحصريّ(16) في قصيدته:

٥٧١

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 222 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 244 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 559 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 49.

(7) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 73.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) الفجر، الآية: 7، ورقم السّورة: 89.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(11) هو ابن بنت العروق، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 106 من قسم التحقيق.

(12) هو أبو عمرو الدّاني، وقد 1\329.

(13) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\329، بتحقيق قطامش.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 106 من قسم التحقيق.

(15) صقلية: جزيرة إيطالية في البحر المتوسط، قاعدتها 'بالرمو'، وأهم مدنها كاتانيا، ميشينيا، وترابانى، كانت تحت حكم اليونان قديما، ثم فتحها المسلمون بقيادة زيادة الله بن الأغلب، ثم غزاها النورمان بعد ذلك، وفيها إلى اليوم آثار إسلامية عديدة، ويقوم اقتصادها على زراعة الأشجار المثمرة والخضار، وعلى التجارة والصّيد البحري واستخراج الكبريت وبعض المعادن. انظر 'معجم البلدان' لياقوت الحموي: 3\416-419.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

.... **** وَفِي إِرَمَ التَّفْخِيمُ فِي نَصٍّ وَالْفَجْرِ(1)

ولو قال: 'في سورة الفجر' لكان أحسن، وقال الشّاطبي(2) في قصيدته:

وَفَخَّمَـهَـا فِي الْأَعْجَمِـيِّ وَفِي إِرَمْ **** ....(3)

قلت: وهذا اختيار شيخنا [الأستاذ](4) أبي عبد الله القيجاطي(5) - رضي الله عنه - وبذلك(6) قرأت عليه وعلى غيره، وبه آخذ.

وقوله: 'وَفِي التَّكَرُّرِ بِفَتْحٍ أَوْ بِضَمْ'، أي وفخّمت الرّاء في تكرّرها بالفتح أو بالضّمّ، نحو: ﴿ضرارا﴾(7)، و﴿إسرارا﴾(8)، و﴿الفرار﴾(9)، وما أشبه ذلك، ولا خلاف عن ورش(10) في ذلك. قال الدّاني(11) في 'إيجاز البيان': "والعلّة في إخلاص الفتح للرّاء مع الرّاء المفتوحة والمضمومة، أنّ الرّاء حرف تكرير، والضّمّة عليها معدّ ضمّتين، والفتحة معدّ فتحتين، فقويت لذلك على إخلاص الفتح لما قبلها، وصارت بمنزلة الحرف المستعلي المانع للإمالة". وقال في 'الإبانة' و'المُوضِح' نحوه. وقال ابن مهلّب(12) في 'التّبيين' نحوه. وقوله: 'وقبل مستعل'، أي وفخّمت الرّاء قبل حرف مستعل، سواء كان حرف الاستعلاء مفتوحا، أو مضموما، أو مكسورا، وهو ظاهر إطلاق لفظه، ولم يأت المستعلي بعد الرّاء المضمومة، وأتى بعد المفتوحة. وذكر الدّاني في 'التّمهيد'، أنّه لم يقع من حروف الاستعلاء، بعد الرّاء المفتوحة في القرآن، غير ثلاثة أحرف وهنّ: الطّاء والضّاد والقاف، مثال الطّاء: ﴿قال هذا صراط﴾(13)، و﴿اهدنا الصّراط﴾(14)، و﴿صراطا مستقيما﴾(15)،و﴿إلى صراط العزيز﴾(16)، وما أشبه ذلك.

(1) انظر القصيدة 'الحصرية': الورقة: 37، البيت رقم: 152، ورقم المخطوطة: 1148 د، بالخزانة العامّة.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 120. (4) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق. (6) ف نسختي 'ح' و'ق': وبه.

(7) البقرة، جزء من الآية: 231، ورقم السّورة: 2؛ والتّوبة، جزء من الآية: 107، ورقم السّورة: 9.

(8) نوح، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 71. (9) الأحزاب، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 33.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(13) الحجر، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 15.

(14) الفاتحة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 1.

(15) النّساء، جزء من الآية: 68 و175، ورقم السّورة: 4؛ والفتح، جزء من الآية: 2 و20، ورقم السّورة: 48.

(16) إبراهيم، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 14؛ وسبأ، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 34.

ومثال الضّاد: ﴿وإن كان كبر عليك إعراضهم﴾(1)، و﴿نشوزا اَو اعراضا﴾(2)، وما أشبه ذلك. ومثال القاف: ﴿قال هذا فراق﴾(3)، و﴿ظنّ أنّه الفراق﴾(4)، و﴿بالعشيّ والاشراق﴾(5)، وما أشبه ذلك. قال الدّاني(6) في 'الإبانة': "والعلّة في إخلاص فتحة الرّاء في هذه المواضع، أنّه لما وقع الحرف المستعلي فيها آخرا منع من إمالة الرّاء، لتصعّده واستعلائه إلى الحنك الأعلى، فأُتْبع فتحة الرّاء، ليتناسب الصّوت عند ذلك، بالأخذ في جهة الصّعود، ويحسن ويخفّ على اللّسان". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. قال في 'الإبانة': "وحكم المكسور من حروف الاستعلاء ـ عند أصحابنا ـ في منع الإمالة، حكم المفتوح والمضموم"، قال: "وقد كان شيخنا أبو الحسن(7) ـ رحمه ا لله ـ يرى ترقيق الرّاء، وإمالة فتحتها في قوله [تعالى]: ع/٢٨٤ ﴿والاشراق﴾، لانكسار حرف الاستعلاء، فسألته عن ذلك، وعارضته ح/١٩١ بقوله [تعالى]: ﴿إلى صراط مستقيم، صراط ا لله﴾(8)، وشبههما، ممّا حرف الاستعلاء فيه مكسور، وهو يرى فيه إخلاص الفتح، فأبى إلاّ التّرقيق للرّاء في ذلك، وأجاز إخلاص الفتح". وذكر في كتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش'، أنّه عارض شيخه أبا الحسن، بتفخيم قوله: ﴿إلى صراط﴾(9) ونظيره، ممّا يرى التّفخيم فيه، فلم ينفصل من المعارضة،إلاّ أنّه لم يزل على التّرقيق. وقال في 'التّمهيد': "وقد كان شيخنا أبو الحسن، يذهب إلى التّرقيق في قوله [تعالى]: ﴿والاشراق﴾، ويرى أنّ الحرف المستعلي، إذا كان مكسورا لم يمنع، فظننت أنّه يرى ذلك في جميع الباب، فقلت له: ما تقول في الرّاء في قوله [تعالى]: ﴿إلى صراط مستقيم، صراط ا لله﴾، فقال: مفخّمة، فألزمته ذلك في ﴿الاشراق﴾، إذ لا فرق بينهما فالتزمه، غير أنّه زعم أنّ الصّاد المكسورة في قوله [تعالى]: ﴿إلى صراط﴾، تعين على فتح الرّاء، وليس في ﴿الاشراق﴾ ما يعين على الفتح". وقال في 'المُوضِح': "وكان شيخنا أبو الحسن، يرى إمالة الرّاء في قوله [تعالى]: ﴿والاشراق﴾، لكون حرف الاستعلاء فيه مكسورا، فالإمالة والتّرقيق يحسنان معه، فعارضته بقوله [تعالى]: ﴿إلى صراط مستقيم﴾ وشبهه، وألزمته الإمالة فيه بما حكاه، فقال: قد تأكّد الفتح في ﴿صراط مستقيم﴾ ونظيره،

٥٧٣

(1) الأنعام، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 6.

(2) النّساء، جزء من الآية: 128، ورقم السّورة: 4.

(3) الكهف، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 18.

(4) القيامة، الآية: 28، ورقم السّورة: 75.

(5) سورة 'ص'، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 38.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(8) الشّورى، جزء من الآية: 52، وجزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 42.

(9) البقرة، جزء من الآية: 142، ورقم السّورة: 2.

لوقوع الرّاء بين حرفين مطبقين مستعليين، وهما: الصّاد قبلها، والطّاء بعدها، وليس ذلك في ﴿الاشراق﴾(1)". قال الدّاني(2): "ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء، لقراءة ورش(3) عن نافع(4)، من المصريّين وغيرهم، في إخلاص الفتح للرّاء في ذلك، وإنّما قال ذلك شيخنا، فيما أحسبه قياسا دون أداء، لإجماع(5) الكلّ على خلاف ما قاله، على أنّ الّذي احتجّ به، من تأكيد الفتح في ﴿الصّراط﴾(6) وشبهه، لوقوع الرّاء بين الصّاد والطّاء، لا يصحّ عند التّفتيش والفحص، وذلك أنّ الصّاد لـمّا وقعت قبل الرّاء في ذلك مكسورة، و لم يعتدّ بها في منع الإمالة في نحو: ﴿تبصرة﴾(7)، و﴿مبصرة﴾(8)، و﴿قاصرات﴾(9)، و﴿المعصرات﴾(10) وشبهه، في مذهب ورش بإجماع، وصارت في ذلك، كسائر ما لا يمنع الإمالة من الحروف، كذلك لا يعتدّ بها في ﴿الصّراط﴾ وبابه، وإذا سقط الاعتداد بها لما ذكرناه، لم يبق في الكلمة ما يوجب الفتح، غير الطّاء وحدها، على ما بيّناه من حمل الحرف المستعلي المكسور، إذا وقع طرفا، على المفتوح والمضموم، وإذا كان كذلك، فلا فرق بينه وبين ﴿الاشراق﴾، وما جاز في أحدهما، من فتح أو إمالة، جاز في الآخر، هذا ما لا شكّ في صحّته". وقال في 'إيجاز البيان': "وكان شيخنا أبو الحسن(11)، يرى إمالة الرّاء في ﴿الاشراق﴾، لكون المستعلي مكسورا، فهو يوجب الإمالة، وخالفه في ذلك سائر أهل الأداء، فأخلصوا الفتح في ذلك، كإخلاصهم له في ﴿صراط مستقيم، صراط الله﴾(12) وشبهه"، قال: "وهذا هو قياس الرّواية، وبه آخذ". وقال في 'جامع البيان': "وقد كان شيخنا أبو الحسن، يرى إمالة الرّاء في قوله [تعالى]: ﴿والاشراق﴾، لكون حرف الاستعلاء فيه مكسورا، وخالفه في ذلك عامّة أهل الأداء، من المصريّين وغيرهم، فأخلصوا الفتح للرّاء في ذلك، حملا على ما انعقد الإجماع على إخلاص الفتح

(1) سورة 'ص'، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 38.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) في 'ع': لاحتماع، وفي 'ح' و'ق': لإجماع.

(6) الفاتحة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 1.

(7) سورة 'ق'، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 50.

(8) الإسراء، جزء من الآية: 12 و59، ورقم السّورة: 17؛ والنّمل، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 27.

(9) الصّافّات، جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 37.

(10) النّبأ، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 78.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(12) الشّورى، جزء من الآية: 52، وجزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 42.

ع/٢٨٥ فيه، [مع كون حرف الاستعلاء فيه](1) مكسورا نحو: ﴿إلى صراط﴾(2)، و﴿عن الصّراط﴾(3)، و﴿إلى سواء الصّراط﴾(4) وشبهه، وبذلك قرأت على ابن خاقان(5)، وأبي الفتح(6)، عن قراءتهما"(7). وقال في 'الإبانة': "وقد روى أبو عبد ا لله محمد بن خيرون(8) القرئ، إخلاص الفتح في ذلك، منصوصا عن أصحاب ورش(9) المصريّين الّذين قرأ عليهم: أبي بكر بن سيف(10)، وأبي عبد ا لله الأنماطي(11)، وغيرهما"، يريد بقوله: 'في ذلك': مع الطّاء والضّاد والقاف، قال: "وبذلك قرأت للجماعة عن ورش، على أبي الفتح، وبه قرأت في رواية أبي يعقوب(12)، على ابن خاقان، وبه آخذ." وذكر الدّاني(13) في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(14)، و'التّعريف'(15)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، إخلاص الفتح في ﴿الاشراق﴾(16)، وهو ظاهر كتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(17) - رضي ا لله عنه - يأخذ بإخلاص فتحة الرّاء، [في قوله [تعالى]: ﴿والاشراق﴾، ويقول: "لا فرق بينه وبين ﴿إلى صراط﴾"، وبإخلاص فتحة الرّاء](18)، إذا وقع بعدها الأحرف الثّلاثة: الطّاء والضّاد والقاف - بأيّ حركة تحرّكن - قرأت على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. قال الدّاني في 'التّمهيد': "وقد كان بعضهم

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.
(2) البقرة، جزء من الآية: 142، ورقم السّورة: 2.
(3) المومنون، جزء من الآية: 74، ورقم السّورة: 23.
(4) سورة 'ص'، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 38.
(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.
(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.
(7) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 163.
(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 244 من قسم التحقيق.
(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.
(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.
(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 420 من قسم التحقيق.
(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.
(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.
(14) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 51.
(15) انظر 'التعريف' لأبي عمرولدّاني: 73.
(16) سورة 'ص'، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 38.
(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.
(18) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

ح/١٩٢ يفتح الرّاء، في قوله [تعالى]: ﴿حصرت صدورهم﴾(1)، ويعتل بالصّاد نظير ما تقدّم، وليس ذلك كذلك، ها هنا إنّما توجد في حال الوصل، فإن وقف على ﴿حصرت﴾ عدم وجودها، والحرف المستعلي هنالك موجود على كلّ حال، لكونه مع الرّاء في كلمة واحدة هنالك، وكونه هنا معها من كلمتين، وإذا كان معها كذلك، بطل عمله، وزال حكمه". وقال في 'الإبانة': "ورأيت بعض أهل الأداء من المغاربة، قد استثنى الرّاء في قوله عزّ وجلّ: ﴿حصرت صدورهم﴾ في سورة 'النّساء'، فحكى فيها عن ورش(2) إخلاص الفتح، واعتلّ بأنّ الصّاد هي حرف استعلاء قد اتّصلت بها، فوجب بها إخلاص فتحها لذلك؛ وهذا الّذي قاله واعتلّ به في هذا الموضع، خطأ لا شكّ فيه، إذ كان حرف الاستعلاء ـ المانع من الإمالة في ذلك ـ في كلمة أخرى، قد تنفصل من الكلمة الّتي فيها الرّاء، بالسّكوت على ما قبلها؛ وما كان كذلك، فلا يعتدّ به في منع الإمالة والتّرقيق في مذهب القراء، إذ هو كالعارض الّذي لا يلزم"، قال: "وأيضا فإنّه قد فصل بين الرّاء وبين حرف الاستعلاء في ذلك، حرف ساكن وهو التّاء الّتي في آخر الفعل، على أنّ هذا القائل قد أجمع معنا، على إمالة فتحة الرّاء في قوله عزّ وجل: ﴿لتنذر قوما﴾(3)، و﴿خسر خسرانا﴾(4)، و﴿الذّكر صفحا﴾(5)، و﴿من قوارير قالت﴾(6)، وشبهه ممّا تقع الرّاء فيه طرفا، وحرف الاستعلاء بعدها في أوّل كلمة ثانية، من غير فاصل بينهما"، قال: "وكذلك قوله عزّ وجل: ﴿بصيرا قال كذلك﴾(7)، و﴿قواريرا قواريرا﴾(8)، و﴿خيرا قل انتظروا﴾(9)، وشبه ذلك"، قال: "وكذا: ﴿ذكر ربه﴾(10)، و﴿تحرير رقبة﴾(11) ونظائره، ممّا تلقى الرّاء المرققة فيه راءً أخرى، مفتوحة أو مضمومة من غير فاصل بينهما، لأنّها كذلك توجب الإخلاص وتمنع من التّرقيق، كالحرف المستعلي سواء، لما بيّناه قبل"، قال: "وفي الإجماع على الإمالة لفتحة الرّاء، وعلى ترقيق المضمومة في ذلك كلّه،

(1) النّساء، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 4.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) القصص، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 28.

(4) النّساء، جزء من الآية: 119، ورقم السّورة: 4.

(5) الزّخرف، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 43.

(6) النّمل، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 27.

(7) طه، جزء من الآيتين: 125 و126، ورقم السّورة: 20.

(8) الإنسان، جزء من الآية: 15 و16، ورقم السّورة: 76.

(9) الأنعام، جزء من الآية: 158، ورقم السّورة: 6.

(10) يوسف، جزء من الآية: 42، ورقم السّورة: 12.

(11) النّساء، جزء من الآية: 92، ورقم السّورة: 4.

دليل ع/٢٨٦ على خطأ من قال بإخلاص الفتح في: ﴿حصرت صدورهم﴾(1) من طريق القياس، إذ الباب واحد لا يختلف، ولا فرق بين شيء منه". قال في 'التّمهيد': "وبترقيق الرّاء قرأت في ذلك".

وذكر في 'الـمُوضِح'، و'جامع البيان'(2)، و'الاقتصاد'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، وكتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش'، إمالة فتحة الرّاء بين بين في: ﴿حصرت صدورهم﴾ خاصّة، وهي ظاهر 'التّيسير'(3)، و'التّعريف'(4)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'الموجز'. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(5) رضي الله عنه: "لا ينبغي أن يخطّأ من أخذ لورش(6) في: ﴿حصرت صدورهم﴾، بإخلاص فتحة الرّاء لأجل الصّاد بعدها، لأنّ المانع البعديّ المفصول، من العرب من يعتبره".

قلت: قال سيبويه(7): "وسمعناهم يقولون: أراد أن يضربها زيد، ومنّا زيد؛ فلمّا جاءوا بالقاف في هذا النّحو، نصبوا فقالوا: أراد أن يضربها قاسم، ومنّا فَضْل، وأراد أن يضربها سَمْلَقٌ، وأراد أن يضربها يَنْقُلُ، وأراد أن يضربها بسوط؛ نصبوا لهذه المستعلية، وغلبت كما غلبت في مناشيط ونحوها"، ثمّ ذكر بعد ذلك، أنّ من العرب من لا يعتبر المانع البعديّ المنفصل ويقول: 'مررت بمال قاسم' بالإمالة(8)، فعلى هذا الّذي حكاه سيبويه عن العرب، من قرأ ﴿حصرت صدورهم﴾ بإمالة فتحة الرّاء فصحيح، لأنّه لم يعتبر الصّاد بعدها لانفصالها؛ ومن قرأ ﴿حصرت صدورهم﴾ بالفتح فصحيح أيضا، لأنه اعتبر الصّاد بعدها لاتّصالها في التّلاوة. وبإمالة فتحة الرّاء بين بين، قرأت ﴿حصرت صدورهم﴾ لورش، على جميع من قرأت عليه، وبذلك آخذ.

وقوله: 'وَإِنْ حَالَ أَلِفْ'، يرجع إلى قوله: 'وَفِي التَّكَرُّرِ بِفَتْحٍ أَوْ بِضَمْ'، وإلى قوله: 'وَقَبْلَ مُسْتَعْلٍ'، إذ الألف حائلة في جميع ذلك، ونبّه هنا على قوّة المانع المتأخّر، وأنّ الألف ليس بحاجز حصين.

وقوله: 'وَبَابُ سِتْرًا فَتْحُ كُلِّهِ أُلِفْ' أو 'عُرِف'، أخبر أنّ المألوف أو المعروف، في باب ﴿سترا﴾(9) الفتح، وهو كلّ راء مفتوحة منوّنة، حال بين فتحتها وبين الكسرة قبلها، ساكن مظهر

٥٧٧

(1) النّساء، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 4.

(2) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 162.

(3) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 51.

(4) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 73.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\133.

(9) الكهف، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 18.

غيـر حـرف استعــلاء، نــحو: ﴿ستــرا﴾(1)، و﴿ذكــرا﴾(2)، و﴿إمــرا﴾(3)، و﴿وزرا﴾(4)، و﴿صهرا﴾(5)، وما أشبه ذلك، ويفهم من كلامه، أنّ غير المألوف أو المعروف في باب ﴿سترا﴾، هو الإمالة بين اللّفظين، وتبع في ح/١٩٣ ذلك الشّاطبي(6) حيث قال:

وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ **** لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلاَ(7)

قال الدّاني(8) في 'الإبانة': "وقد اختلف شيوخنا المصريّون، فيما لحقه التّنوين من الرّاءات، إذا حال بين الكسرة وبين الرّاء فيه ساكن، نحو قوله [تعالى]: ﴿ذكـرا﴾، و﴿سـترا﴾، و﴿إمـرا﴾،و﴿وزرا﴾، و﴿حجرا﴾(9)، و﴿صهرا﴾، وشبه ذلك، فأقرأني ذلك أبو الحسن(10)، بإمالة فتحة الرّاء قليلا، بين اللّفظين في الحالين جميعا، قياسا على نظائر ذلك، ممّا اتّصلت الكسرة و الياء بـالرّاء فيه، نحو قوله [تعالى]: ﴿صـابرا﴾(11)، و﴿طـائرا﴾(12)، و﴿خبـيرا﴾(13)، و﴿بصـيرا﴾(14)، وشـبهه". وقـال في 'الاقتصاد': "وأقرأنيـه أبـو الحسـن بإمالـة يسـيرة، طـردًا للقيـاس فيـه". وقـال في 'التّمهيـد' و'إرشـاد المتمسّكين': "وبذلـك قـرأت علـى أبـي الحسـن، وهـو القيـاس". قـــال فـــي 'الإبـــانة': وأقرأنـــي الـخاقاني(15) وفارس بـن أحـمـد(16) عـن قـراءتـهما، ع/٢٨٧ الباب كلّه بـإخـلاص الـفـتـح".

٥٧٨

---

(1) الكهف، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 18.

(2) البقرة، جزء من الآية: 200، ورقم السّورة: 2.

(3) الكهف، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 18.

(4) طه، جزء من الآية: 100، ورقم السّورة: 20.

(5) الفرقان، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 25.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 120.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) الفرقان، جزء من الآية: 22 و53، ورقم السّورة: 25.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(11) الكهف، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 18؛ وسورة 'ص'، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 38.

(12) طائرا: ورد في القرآن بلفظ: ﴿طائركم﴾، في 'النّمل'(27)، كجزء من الآية: 47؛ وفي 'يس'(36)، كجزء من الآية: 19؛ وبلفظ: ﴿طائره﴾، في 'الإسراء'(17)، كجزء من الآية: 13؛ وبلفظ: ﴿ولا طائر﴾، في 'الأنعام'(6)، كجزء من الآية: 38، ولا وجه للشاهد في هذا الأخير، لأن الكلام على ترقيق الرّاء، والمكسورة مرقّقة أصلا.

(13) النّساء، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 4.

(14) النّساء، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 4.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

وقال في 'الاقتصاد' و'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قال في 'الاقتصاد': "وعليه عامّة أصحاب أبي يعقوب(1) وغيره، من أصحاب ورش(2)". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وهو آثر". وقال في 'المُوضِح': "فإن أبا الحسن(3) حكى لنا إمالة فتحة الرّاء في ذلك، من أجل الكسرة، وأنّ السّاكن ليس بحاجز حصين"، قال: "وأقرأني ذلك غيره بالفتح، وعليه عامّة أهل الأداء من المصريّين وغيرهم، وذلك على مراد الجمع بين اللّغتين".

وقال في 'التّلخيص': "وبذلك كان يأخذ محمّد بن عليّ(4) - يعني الأدفويّ - وغيره من الأكابر، وهو آثر". قلت: وقد وقفت على التّفخيم في ذلك للأدفوي، في كتاب 'الإبانة' له. وقال الدّاني(5) في 'إيجاز البيان': "فكان أبو الحسن يرى إمالة فتحة الرّاء في ذلك، طردًا للقياس في نظائره في غير المنوّن، وكان غيره يرى إخلاص الفتح فيه، وهو قول عامّة المصريّين، وكذا نصّ عليه إسماعيل النحّاس(6) في كتابه، ومحمّد بن عليّ عن أصحابه، وبذلك قرأت على ابن خاقان(7) وفارس بن أحمد(8) عن قراءتهما، وذلك نقض للأصل المتقدّم المجمع عليه، والأوّل أقيس، وهذا آثر".

وقال في 'جامع البيان': "فاقرأني ذلك أبو الحسن بإمالة الرّاء بين بين، وصلا ووقفا، لأجل الكسرة وضعفِ السّاكن الحائل بينها وبين الرّاء؛ وأقرأنيه ابن خاقان وأبو الفتح، بإخلاص الفتح مناقضة للأصل، وعلى ذلك عامّة أهل الأداء من المصريّين وغيرهم؛ وكذلك رواه جميع أصحاب أبي يعقوب، وأبي الأزهر(9)، وداود(10)، عنهم عن ورش؛ وكذلك حكاه محمّد بن عليّ عن أصحابه، والأوّل أقيس، والثّاني آثر"(11). وقال في 'الإبانة': "وكذلك رواه - يعني الفتح -

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 163.

محمّد بن خيرون(1)، وزكرياء بن يحيى(2)، ومطرّف بن عبد الرّحمان(3) المقرئون، أداءً عن أئمّتهم عن ورش(4)؛ وكذلك نصّ عليه إسماعيل النحّاس(5)، عن أبي يعقوب(6) وعبد الصّمد(7) جميعا". قال: "وبذلك كان يأخذ محمّد بن عليّ الأدفويّ(8)، وغيره من الأكابر من مشيخة المصريّين، ونصّوا على ذلك كذلك في كتبهم، عن أصحابهم الّذين أدّوا إليهم القراءة عن ورش، وذلك آثر في الرّواية، والتّرقيق أقيس في الدّراية، لأنّه لا فرق بين ما لحقه التّنوين وبين ما لم يلحقه، في وجوب الحكم للكسرة، وإن حال بينها وبين الرّاء ساكن، إذ كان غير معتدّ به، لما ذكرناه من كونه غير حاجز حصين، ولا فاصل قويّ". قال في 'التّلخيص': "وقد استثنى بعضهم من ذلك حرفا واحدا، وهو قوله [تعالى]: ﴿صهرا﴾(9) في 'الفرقان'، واعتلّ بخفاء الهاء، فكأنّ الكسرة قد وليَت الرّاء لذلك، فوجب إمالتها". وقال في 'الإبانة': "وقد رأيت بعض أهل الأداء، ممّن يرى إخلاص الفتح في هذا الباب، قد أخرج منه موضعا واحدًا فخصّه بالإمالة، وهو قوله [تعالى] في الفرقان: ﴿وصهرا﴾، وذلك لكون الهاء خفيّة، فكأنّ الكسرة قد وليَتها الرّاء من أجل ذلك، وإخلاص الفتح في ذلك أوجه كنظائره". وقال في 'جامع البيان': "وقد استثنى أصحاب موّاس بن سهل(10)، وعبد الرّحمان بن داود بن أبي طيبة(11)، من جملة ذلك حرفا واحدا، وهو قوله [تعالى] في الفرقان: ﴿وصهرا﴾، فأمالوا فتحة الرّاء يسيراً فيه، وذلك من حيث كان السّاكن الحائل بين ع/٢٨٨ الكسرة والرّاء هاء، وهو حرف خفيّ، فكأنّ الكسرة وليَت الرّاء لذلك؛ والقياس إخلاص فتح الرّاء، وعلى ذلك العمل، وبه الأخذ"(12).

٥٨٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 244 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 6، ص: 461 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 559 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) الفرقان، جزء من الآية: 54 ، ورقم السّورة: 25.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 98 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 420 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 163.

وذكر في 'التّيسير'(1)، و'الموجز'، الفتح خاصّة في باب ﴿سترا﴾(2). قلت: ح/١٩٤ والفتح لورش(3) في ﴿ذكرا﴾(4)، و﴿صهرا﴾(5)، وشبههما، هو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(6) - رضي الله عنه ــ وبذلك قرأت عليه وعلى غيره، وبه آخذ. قال الدّاني(7) في 'التّلخيص': "فأمّا قوله [تعالى]: ﴿سرّا﴾(8) حيث وقع، وقوله [تبارك]: ﴿مستقرّا﴾(9)، فإنّ الكسرة تتّصل بالرّاء فيه، لارتفاع اللّسان بالحرف المشدّد، كارتفاعه بالحرف الواحد، فالرّاء فيه ممالة في الحالين كنحو ما تقدّم، ممّا لا ساكن بين الكسرة والرّاء فيه". وقال في 'الإبانة': "فلا أعلم خلافا بين أصحابنا من طريق الأداء، أنّ فتحة الرّاء في ذلك ممالة". وقال في 'المُوضِح'، و'الاقتصاد'، و'إيجاز البيان' نحوه. وقال في 'الإبانة': "وكذا نصّ عليه أصحاب إسماعيل النّحّاس(10)، عن أصحاب ورش"، قال: "وذلك عندي لشدّة اتّصال كسرة السّين والقاف بالرّاء، وإن كان قد فصل بينهما ساكن فإنّه مدغم، والمدغم والمدغم فيه بمنزلة شيء واحد، بدليل أنّ اللّسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة، من غير فرجة بينهما، كارتفاعه بالحرف الواحد، فلمّا كان كذلك، كانت الكسرة كالمتّصلة بالرّاء، فأميلت الرّاء من أجلها، كما تمال معها في حال اتّصالها بها، في سائر القرآن". وذكر في 'المُوضِح'، و'إيجاز البيان'، نحو هذا التّعليل. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: "يريد الدّاني بقوله: 'لا أعلم خلافا'، في إمالة فتحة الرّاء في ﴿سرّا﴾، عند من أخذ في ﴿سترا﴾ وبابه بإخلاص فتحة الرّاء، وهو المعمول به، فإنّه يميل فتحة الرّاء هنا. وأمّا على قول أبي طاهر بن أبي هاشم(11)، الّذي يخلص فتحة الرّاء المنوّنة في الوصل إن وليتها الكسرة، فإنّه يخلص الفتح في ﴿سرّا﴾ في الوصل". قلت: وبالإمالة بين بين، قرأت ﴿سرّا﴾ و﴿مستقرّا﴾ لورش، على جميع من قرأت عليه، وبذلك آخذ.

---

(1) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 52.

(2) الكهف، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 18.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 200 ، ورقم السّورة: 2.

(5) الفرقان، جزء من الآية: 54 ، ورقم السّورة: 25.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، جزء من الآية: 235، ورقم السّورة: 2.

(9) النّمل، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 27.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 313 من قسم التحقيق.

واعلم أنّ في قول النّاظم: 'وإن حال ألف' مع رواية 'فتحُ كلّه ألف'، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس المختلف، وقد تقدّم ذكر ذلك، في الخطبة في شرح:

[30] أَوْرَدْتُ مَا أَمْكَنَنِي مِنَ الْحُجَجْ **** مِمَّا يُقَامُ فِي طِلاَبِهِ حِجَجْ(1)

الإعراب: وفخّمت: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على الرّاء. في الأعجمي: متعلّق بـ'فخّمت'. وإرم: معطوف. 'وفي التّكرّر': معطوف على 'في الأعجميّ'. بفتح: في موضع الحال من 'التكرّر'، كأنّه قال: ملتبسا بكذا، والعامل فيه 'فُخّمت'. 'أو بضمْ': معطوف، و'أوْ' للتّنويع، وخفّف الميم وسكّنها للوقف، وقد تقدّم الكلام على مثل ذلك، في إعراب قوله في صدر الرّجز:

[23] .... **** ....وَهْوَ قَالُونُ الْأَصَمْ(2)

وقبل: ظرف زمان، وهو معطوف على 'في التكرر'، والعامل فيه 'فخّمت'. مستعل: مخفوض بالظّرف، والكسرة مقدّرة في الياء المحذوفة لالتقاء السّاكنين. وإن: حرف شرط. حال: فعل ماض في موضع جزم بالشّرط. ألف: فاعل. وجواب الشّرط محذوف، دلّ عليه الكلام، كأنّه قال: وإن حال ألف فإنّها تفخّم. وباب: مبتدأ. 'سترا': مضاف إليه محكي. فتح: مبتدأ ثان. ع/٢٨٩ كلّه: مضاف ومضاف إليه، واستعمل 'كلّه' هنا على القليل في الكلام، وقد تقدّم ذكر ذلك، في شرح قوله في الخلاف في ميم الجميع:

[48] وَكُلُّهَا سَكَّنَهَا قَالُونُ **** ....(3)

والهاء عائدة على 'باب سترا'. ألف أوْ عرف: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'الفتح'، والجملة خبر المبتدأ الثّاني، والمبتدأ الثّاني وخبره خبر عن الأوّل. ثمّ قال:

[176] وَرَقَّقِ الْأُولَى مِنْ بِشَرَرْ **** وَلاَ تُرَقِّقْهَا لَدَى أُولِي الضَّرَرْ

[177] إِذْ غَلَبَ الْمُوجِبَ بَعْدَ النَّقْلِ **** حَرْفَانِ مُسْتَعْلٍ وَكَالْمُسْتَعْلِ

أمر بإمالة فتحة الرّاء قليلا بين اللّفظين، لورش(4) من: ﴿بشرر﴾(5)، وذلك لأجل كسرة الرّاء الثّانية، وعبّر عن الإمالة بالتّرقيق، لأنّ مقصود ورش بإمالة فتحة الرّاء ترقيقها. قال الدّاني(6) في

(1) انظر ذلك في شرح البيت في الصّفحة: 88 من قسم التّحقيق.

(2) انظر شرح ذلك في صفحات: 74-76 من قسم التحقيق.

(3) انظر شرح ذلك في صفحتي: 133-134 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

'التّيسير': "وأمال أيضا فتحة الرّاء في قوله [تعالى] في 'والمرسلات': ﴿بشرر﴾(1)، من أجل جرّة الرّاء الثّانية بعدها"(2). وقال في 'جامع البيان'(3)، و'التّلخيص'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، وكتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش' نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': "فكان يميل فتحة الرّاء في هذا ح/١٩٥ الموضع، من أجل كسرة الرّاء بعدها، إذ كانت بقوّتها تجتلب الإمالة، إذ هي حرف تكرير". وقال في 'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين' نحوه. وقال في 'الإبانة': "قرأ بإمالة فتحة الرّاء الأولى قليلا، من أجل الرّاء المجرورة بعدها، ليتناسب الصّوت بهما، إذ كان من مخرج واحد". وقال في 'المُوضِح': "ولا خلاف عن ورش(4)، في إمالة فتحة الرّاء قليلا، في قوله [تعالى] في 'والمرسلات': ﴿بشرر كالقصر﴾، من أجل جرّة الرّاء المتطرّفة بعدها". وقال في 'الاقتصاد': "وأجمع الرّواة عن ورش، على إمالة فتحة الرّاء يسيرا، لأجل جرّة الرّاء بعدها، في قوله [تبارك]: ﴿بشرر﴾ في 'والمرسلات'". قال في 'التّمهيد': "ونظير ذلك ما أماله من الألفات، من أجل الرّاءات المكسورات، في نحو: ﴿القهّار﴾(5)، و﴿النّار﴾(6)، و﴿القرار﴾(7)، وشبهه". وقال في 'جامع البيان'(8)، و'إرشاد المتمسّكين' نحوه.

وقوله: 'وَلاَ تُرَقِّقْهَا لَدَى أُولِي الضَّرَرْ'، منع من إمالة فتحة الرّاء قليلا بين اللّفظين، لورش في غير ﴿أولي الضّرر﴾(9)، وعبّر عن منع الإمالة بين بين بقوله: 'ولا ترقّقها'. قال الدّاني(10) في 'التّيسير': "وأخلص فتحها في قوله [تعالى]: ﴿أولي الضّرر﴾ في 'النّساء'، لأجل الضّاد"(11). وقال في 'الإبانة': "وقياس ﴿بشرر﴾ عندي، قوله [تبارك] في 'النّساء': ﴿غير أولي الضّرر﴾، غير أنّ أصحابنا يمنعون من إجراء القياس في ذلك، فيخلصون فتحة الرّاء فيه، من أجل وقوع حرف الاستعلاء - وهو الضّاد - قبلها". وقال في 'المُوضِح'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' نحوه. وقال في 'جامع البيان': "وقياس هذا الموضع عندي، قوله [تعالى] في 'النّساء': ﴿غير أولي الضّرر﴾، غير أنّ أصحابنا وسائر أهل الأداء، يمنعون من إمالة فتحة الرّاء فيه، لوقوع

(1) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.
(2) و(11) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 52.
(3) و(8) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 164.
(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.
(5) يوسف، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 12.
(6) البقرة، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 2.
(7) إبراهيم، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 14.
(9) النّساء، جزء من الآية: 95، ورقم السّورة: 4.
(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

حرف الاستعلاء قبلها وهو الضّاد"(1). وقال في 'الاقتصاد': "وأجمعوا عنه على تفخيمها في قوله [تعالى]: ﴿غير أولي الضّرر﴾(2) في 'النّساء'، لأجل ع/٢٩٠ وقوع الضّاد الّتي هي حرف استعلاء قبلها". قال في 'إيجاز البيان': "وليس ذلك بمستقيم، لأنّ الحرف المستعلي إذا وقع قبل الحرف الممال، وكان بعد ذلك الحرف راء مكسورة، فلا خلاف أنّه لا يمنع الإمالة، لقوّة الرّاء على اجتلاب الإمالة، وذلك نحو قوله [سبحانه]: ﴿في الغار﴾(3)، و﴿كالفخّار﴾(4)، و﴿بقنطار﴾(5) وشبهه، فكما لم يمنع ها هنا بإجماع، كذلك ينبغي أن لا يمنع فيما تقدّم، إذ لا فرق بين ذلك". وقال في 'الإبانة'، و'المُوضِح'، و'جامع البيان'(6)، وكتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش' نحوه. قال في 'الإبانة': "والّذي قرأت به في ذلك هو إخلاص الفتح، وبه آخذ". وقال في 'المُوضِح' نحوه. وقال في 'التّلخيص': "وبذلك قرأت، فاعلمه". وقوله: 'إِذْ غَلَبَ الْمُوجِبَ بَعْدَ النَّقْلِ'، أي بعد نقل الرّواية بالفتح، فأخبر أنّ هذا التّعليل إنّما هو بعد السّماع، ولولا السّماع لكان القياس يوجب الإمالة.

وقوله: 'حَرْفَانِ مُسْتَعْلٍ وَكَالْمُسْتَعْلِ'، هما الضّاد والرّاء، فالمستعلي كناية عن الضّاد، وكالمستعلي كناية عن الرّاء؛ فأخبر أنّ مجموع الحرفين هو الّذي منع الكسرة أن تعمل، كما كانت في: ﴿بشرر﴾(7). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(8) رضي الله عنه: "وبيان ذلك أنّ حرف الاستعلاء يمنع من الإمالة، لأجل الكسرة وإن انفرد؛ وكذلك الرّاء المفتوحة أيضا، تجري مجرى حرف الاستعلاء"، قال: "فلما اجتمع هنا الشّيئان: حرف الاستعلاء والرّاء، قويا على لزوم الفتح، ولو انفرد كل واحد منهما، لم يعتبر مع كسرة الرّاء لقوّتها". قلت: وهذا التّعليل الّذي ذكره النّاظم، في إخلاص فتح ﴿أولي الضّرر﴾ لم يسبقه إليه غيره، والّذي علّل به الدّاني(9)، هو وقوع حرف الاستعلاء قبله فقط، وقال: "إنّه ليس بمستقيم"، حسبما تقدّم ذكره. والصّحيح أنّ ورشا(10) إنما لم يمل فتحة الرّاء في ﴿الضّرر﴾، لمجرّد الرّواية خاصّة، ووجهها الجمع بين اللّغتين، لأنّ سيبويه(11) قد

(1) و(6) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 164.

(2) النّساء، جزء من الآية: 95، ورقم السّورة: 4.

(3) التّوبة، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 9.

(4) الرّحمان، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 55.

(5) آل عمران، جزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 3.

(7) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

ذكـر أنّ من أمال من العرب 'من الكبر'(1)، أمال 'من الفِقَر' و'من الضّرر'، و لم يفرّق بينهما، فقال: "هذا {باب ما يمال من الحروف، الّتي ليست بعدها ألف، إذا كانت الرّاء بعدهـا مكسـورة}، وذلـك قولك: 'من الضّرر'، و'من البعر'، و'من الكبر'، و'من الصّغر'، و'من الفِقر'، لـمّا كانت الرّاء كأنّهـا حرفان مكسوران، وكانت تشبه الياء، أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف، لأنّ الفتحة من الألف، وشبه الفتحة بالكسرة، كشبه الألف بالياء، فصارت الحـروف هنـا بمنزلتهـا، إذا كـانت قبـل الألـف وبعـد الألف الرّاء، وإن كان الّذي قبل الألف من المستعلية نحو: 'ضارب' و'قَارب'"(2). قلت: وقـد أمـال ورش(3) ﴿في قرار﴾(4)، و﴿دار القرار﴾(5)، فكان يجب أن يميل ﴿أولي الضّرر﴾(6)، لكنّه أخلـص فيه الفتح، لمجرّد الرّواية كما تقدّم. قال شيخنا الأسـتاذ أبـو عبـد ا لله القيجـاطي(7) رضـي ا لله عنـه: "وهذا التّعليل الّذي ذكره النّاظم في فتح ﴿أولي الضّرر﴾، يقتضي أنّ الفتحـة عنـده ممالـة، وهـذا هـو الصّحيح الّذي لا يسع غيره في قراءة ورش، لأنّ إمالـة [ورش](8) الفتحـة ع/٢٩١ والضّمّـة ثابتـة عن العرب. وأمّا الرّاء المضمومة، إذا وقعت بعدها راء مكسورة، وذلك في: ﴿سرر﴾(9)، فإنّ ورشا لم يمل الضمّة هنا". قال الـدّاني(10) في 'الإبـانة': "وقياس ما أجمع عليه النّـاقلون، وأهـل الأداء عـن ورش، من إمالة فتحة الرّاء، لأجل جرّة الرّاء بعدها في قوله [تعالى]: ﴿بشرر﴾(11)؛ وما حكـاه مـن ذكرناه منهم، من أنّ حكم الرّاء المضمومـة مـع الكسـرة واليـاء، حكـم المفتوحـة معهمـا في مذهبـه، يوجب أن يرقّق الرّاء المضمومة في قوله [تعالـى]: ﴿على سرر﴾ حيث وقـع، لأجـل جـرّة الـرّاء الـتي بعدها، كما رقّقت الرّاء المفتوحة في: ﴿بشرر﴾ لذلك، ويكون الوصـل والوقـف في ذلـك سـواء لما بـيّناه". وقال في 'المُوضِح': "وأجمعوا عنه على تفخيمها في قوله [عزّ وجـلّ]: ﴿علـى سـرر﴾ حيـث وقع(12)، وقـياس مـا أجمعـوا عليـه من ترقيـقها في قوله [تعالى]: ﴿بشرر﴾، لأجل جرّة الرّاء بعدها،

(1) وتوجد مثل هذه العبارة بسورة مريم(19)، كجزء من الآية: 8.

(2) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\142.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) المومنون، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 23؛ والمرسلات، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 77.

(5) غافر، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 40.

(6) النّساء، جزء من الآية: 95، ورقم السّورة: 4.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق. (8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(9) الحجر، جزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 15.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(12) الحجر(15)، بالآية: 47؛ والصّافات(37)، بالآية: 44؛ والطّور(52)، بالآية: 20؛ والواقعة(56)، بالآية: 15.

يوجب ترقيقـها هنا". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجـاطي(1) رضـي ا لله عنـه: "هـذا القيـاس الّذي ذكره الـدّاني(2) في هذه المسألة صحيح". قال الـدّاني في 'الإبـانة': "على أنّ أبا يحيـى زكريـاء بن يحيى(3)، قد روى عن شيوخه: موّاس بن سهل(4)، وبكر بن سهل(5)، وحبيب بن إسـحاق(6)، وغـيرهم عـن ورش(7)، أنّـه كـان يفخّـم الـرّاء في قولـه [تعـالى]: ﴿أولي الضّـر﴾(8)، و﴿علـى سرر﴾(9)"، قال: "وأمّا ﴿بشرر﴾(10)، و﴿من قرار﴾(11)، و﴿دار القـرار﴾(12)، فـإنّ الـرّاء الأولى تتبع الآخرة، فترقّقان جميعا، وهما خلاف ﴿الضّرر﴾ و﴿السّرر﴾".

الإعراب: ورقّق: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. الأولى: مفعول. له: متعلّـق بـ'رقّـق'، والهاء عائدة على 'ورش'. من بشرر: متعلّق بـ'رقّق'. ولا: حرف نهي. ترقّقها: فعل مضـارع مجـزوم بالنّهي ومفعول، والـهاء عائدة على 'الأولـى'. لـدى: ظـرف مكـان، والعـامل فيـه 'ولا ترقّـقها'. 'أولـي الضّرر': مخفوض بالظّرف وهو محكي. إذ: ظرف زمان لما مضى، والعـامل فيـه 'ولا ترقّقهـا'، و'إذ' هنا للتّعليل، كما هو في قوله في صدر الرّجز:

[14] إِذْ كَـانَ مَـقْـرَأَ إِمَـامِ الْحَـرَمْ **** ....(13)

وقد تقدّم الكلام على ذلك. غلب: فعل ماض. الموجب: مفعول. بعـد: ظـرف زمـان، والعـامل فيـه 'غلب'. النّقل: مخفوض بـالظّرف. حرفـان: فـاعل. مستعل: بـدل منـه، والضّمّـة مقـدّرة فـي اليـاء الـمحذوفة لالتقاء السّاكنين. وكالـمستعل: معطـوف، وهـذا مـن بـدل الـمفصل مـن الـمجمل، والـجملة بعد إذ فـي موضع خفض بها. ثمّ قال:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 580 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 98 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 420 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 502، ص: 9 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) النّساء، جزء من الآية: 95، ورقم السّورة: 4.

(9) الحجر، جزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 15.

(10) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(11) إبراهيم، جزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 14.

(12) غافر، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 40.

(13) انظر إعرابه في الصّفحة: 57 من قسم التّحقيق.

[178] وَكُلُّهُمْ رَقَّقَهَا إِنْ سَكَنَتْ **** مِنْ بَعْدِ كَسْرٍ لَازِمٍ وَاتَّصَلَتْ

[179] إِلاَّ إِذَا لَقِيَهَا مُسْتَعْلِ **** وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِفَرْقٍ سَهْلِ

تكلّم هنا على حكم الرّاء السّاكنة، فأخبر أنّ القرّاء رقّقوها بعد الكسر اللاّزم المتّصل، وذلك نحو: ﴿فرعون﴾(1)، و﴿أمرت﴾(2)، و﴿أنذر﴾(3)، و﴿اصْبر﴾(4)، وما أشبه ذلك. وقد ذكر الدّاني(5) في 'إرشاد المتمسّكين'، أنّ ابن مجاهد(6) نصّ على التّرقيق في ذلك. وقال في 'التّمهيد': "وقد نصّ على السّاكنة المكسور ما قبلها بالتّرقيق ابن مجاهد، فيما حدثني الحسين بن ساكن(7)، عن أحمد بن نصر بن منصور الشّذائي(8)، عنه قال: وينبغي للقارئ، أن يعتقد ع/٢٩٢ ترقيق هذه الرّاء في قراءته"، قال الدّاني: "يعني لجميع القرّاء". وقال في 'الإبانة' نحوه، ثمّ قال: "وقد نصّ على الضّرب كلّه بالتّرقيق، محمّد بن خيرون(9) عن ائمّته"، قال: "وبه قرأت، وبه آخذ". وقال في 'الاقتصاد': "فلا خلاف في ترقيقها، وذلك إجماع من أهل الأداء". واشتراط النّاظم الكسر اللاّزم، تحرّز من الكسر العارض نحو: ﴿إن ارتبتم﴾(10) وشبهه، ح/١٩٧ وكذلك إن ابتدأت به، لأنّ كسرته عارضة، وليست بلازمة في كل حال، لأنّها تسقط في الدّرج. واشتراطه اتّصال الرّاء، تحرّز من الرّاء المنفصلة في كلمة أخرى، وإن كانت الكسرة في نفسها لازمة نحو: ﴿وقل ربّ ارحمهما﴾(11) وشبهه، فإنّه لا خلاف في تفخيم ذلك كلّه، وقد نصّ عليه الدّاني وغيره من الأئمّة. قال المهدويّ(12) في 'الشّرح': "علّة إجماع القرّاء على ترقيق السّاكنة، إذا انكسر ما قبلها،

٥٨٧

(1) البقرة، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 2.

(2) الأنعام، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 6.

(3) الأنعام، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 6.

(4) يونس، جزء من الآية: 109، ورقم السّورة: 10.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(7) هو الحسين بن ساكن البصري المقرئ، أخذ القراءة عن أحمد بن نصر بن منصور الشذائي، وأتقن عنه اختيارات ابن مجاهد - إذ الشذائي يعتبر من أصحاب هذا الأخير - وروى عنه أبو عمرو الداني حروفا في القراءات عند رحلته إلى المشرق، وقد كانت وفاته في حدود سنة: 523 هـ. انظر 'معرفة القراء': 320\1 (ترجمة الشذائي).

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 239 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 244 من قسم التحقيق.

(10) المائدة، جزء من الآية: 106 ، ورقم السّورة: 5؛ والطّلاق، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 65.

(11) الإسراء، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 17.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

نحو: ﴿فرعون﴾(1) و﴿شرعة﴾(2)، أنّ الخروج من تسفّل الكسرة إلى التصعّد بالتّفخيم ثقيل، كما كرهوا الخروج من تسفّل السّين إلى استعلاء القاف في 'صويق'، حتّى أبدلوا السّين صادا، فرقّقت الرّاء السّاكنة، إذ التّرقيق مناسب للكسرة، ليكون اللّسان عاملا عملا واحدا"(3). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(4) رضي الله عنه: "فإن قيل: لِمَ لَمْ ترقّق السّاكنة، إذا انكسر ما بعدها، نحو: ﴿مرجعكم﴾(5) وشبهه، كما رقّقت مع الكسر المتقدّم؟ فيقال: إنّ السّبب المتقدّم أقوى من المتأخّر، فلا يلزم في اعتبار المتقدّم اعتبار المتأخّر لضعفه، فإن وقع قبل السّاكنة فتحة أو ضمّة، فإنّه لا خلاف في تفخيمها". قال الدّاني(6) في 'الإبانة': "فإن وَلِيَت الرّاء السّاكنة فتحة أو ضمّة، فلا خلاف في إخلاص تفخيمها من أجلها، ولا يجوز غير ذلك"، قال: "وجاء بتفخيم الرّاء في هذا الضّرب نصّاً عن ورش(7)، داود(8) من رواية حبيب بن إسحاق(9) عنه، فقال في {باب الرّاءات}: فأمّا قوله [تعالى]: ﴿كرسيّه﴾(10)، و﴿تُرهبون﴾(11)، و﴿تُرجَعون﴾(12)، و﴿تَرجِعون﴾(13)، و﴿يَركضون﴾(14)، و﴿ترمي﴾(15)، و﴿لتركبنّ﴾(16)، و﴿لتركبوا﴾(17)، و﴿لتركبوها﴾(18)،

(1) البقرة، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 2.

(2) المائدة، جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 5.

(3) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 86.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(5) آل عمران، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 3.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 502 من قسم التحقيق.

(10) البقرة، جزء من الآية: 255، ورقم السّورة: 2؛ وسورة 'ص'، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 38.

(11) الأنفال، جزء من الآية: 60، ورقم السّورة: 8.

(12) البقرة، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 2؛ تُرجعون: بضمّ التاء وفتح الجيم، وهي قراءة نافع وغيره.

(13) البقرة، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 2؛ تَرجعون: بفتح التّاء وكسر الجيم،، وذلك على قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي، فهو يقرأ بفتح حرف المضارعة وكسر الجيم في القرآن كلّه. انظر 'النّشر': 2\208-209.

(14) الأنبياء، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 21.

(15) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(16) الانشقاق، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 84.

(17) غافر، جزء من الآية: 79، ورقم السّورة: 40.

(18) النّحل، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 16.

و﴿يابني اركب﴾(1)، و﴿مرجعهم﴾(2)، و﴿فارجعنا﴾(3)، و﴿مرسلون﴾(4)، هذا وما أشبهه، فمفخّم الرّاء في القرآن كلّه".

وقوله: 'إِلاَّ إِذَا لَقِيَهَا مُسْتَعْلِ'، استثنى ممّا تقدّم، ما وقع فيه بعد الرّاء حرف استعلاء نحو: ﴿في قرطاس﴾(5)، و﴿إرصادا﴾(6)، و﴿فرقة﴾(7)، وما أشبه ذلك. وقد نصّ على التّفخيم في ذلك الدّاني(8) في 'جامع البيان'(9)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(10)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، و'المُوضِح'، و'الإبانة'. وقال ابن الباذش(11) في 'الإقناع': "وأخذ بعضهم لورش(12)، ما فيه حرف استعلاء، بالتّرقيق للزوم الكسرة، وبالتّفخيم يؤخذ"(13). قلت: وبالتّفخيم قرأت ذلك لورش وغيره من القرّاء، على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(14) رضي الله عنه: "ووجه التّفخيم في ذلك، أنّ حرف الاستعلاء يطلب الرّاء ببقائها على الأصل، والكسرة قبلها تطلبُها بخروجها عن الأصل، والطّالب ببقاء الحرف على أصله، أقوى من السّبب الّذي يطلبه بخروجه عن أصله، فبقيت على الأصل وهو ع/٢٩٣ التّفخيم". قال الدّاني في 'الإبانة': "فإن انفصل حرف الاستعلاء عن الرّاء، نحو قوله [تعالى]: ﴿فاصبر صبرا﴾(15)، و﴿أن أنذر قومك﴾(16)، و﴿لا تصاعر خدّك﴾(17) وشبهه، رقّقت الرّاء ولم يعتدّ به، لما ذكرناه من كون المنفصل كالعارض لا يلزم،

(1) هود، بالآية: 42، السّورة: 11. والإبن هنا هو يام بن نوح، ويسميه أهل الكتاب 'كنعان'. 'بحر العلوم': 96.

(2) الأنعام، جزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 6.

(3) السّجدة، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 32.

(4) يس، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 36.

(5) الأنعام، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 6.

(6) التّوبة، جزء من الآية: 107، ورقم السّورة: 9.

(7) التّوبة، جزء من الآية: 122، ورقم السّورة: 9.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 164. (10) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 52.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\326، بتحقيق قطامش.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(15) المعارج، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 70.

(16) نوح، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 71.

(17) لقمان، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 31.

ولا يوجب إمالة ولا تفخيما". وقوله: 'وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِفَرْقٍ سَـهْـلٍ'، هو قوله تعالى في 'الشّـعراء: ﴿فكان كل فرق كالطّود العظيم﴾(1)، وليس في القرآن غيره، فأخـبر أنّ فيـه الوجهـين، ولم يرجّـح واحدا منهما، كما فعل الشّاطبي(2) في قصيدته فقال:

.......................وَخُلْفُهُمْ **** بِفَرْقٍ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايِخِ سَلْسَلاَ(3)

فوجه من فخّـم راء ﴿فـرق﴾، اعتبـار حـرف الاسـتعلاء، وإن كـان مكسـورا، كمـا فخّـم الـرّاء في ﴿الاشراق﴾(4). ووجه من رقّق، وقوعُ الرّاء بين حرفين مكسورين، وهـو الفـرق الّـذي أشـار إليـه النّاظم. قال الـدّاني(5) في 'جامع البيان': "وقد اختلف أهل الأداء في قوله [تعالى]: ﴿كلّ فـرق﴾ في 'الشّعراء'، فمنهم من يفخّم الرّاء فيه، لأجـل حـرف الاسـتعلاء، ومنهـم مـن يرقّقهـا، لوقوعهـا بـين حرفـين مكسـورين"، قـال: "والأوّل أقيـس، علـى مذهـب ورش(6) في ﴿الصّـراط﴾(7) و﴿الاشراق﴾"(8). وقال في 'إيجاز البيان': "فإن كان الحرف المستعلي مكسورا، نحـو قولـه [تعـالى]: ﴿كلّ فرق﴾، فالرّاء رقيقة لوقوعهـا بـين كسـرتين؛ وقـد فخّمهـا بعـض أهـل الأداء، لأجـل حـرف الاستعلاء"، قال: "والوجهان فيها جيّدان". وذكر في 'التّلخيص'، التّرقيق خاصّة. وقال في 'الإبـانة': ح/١٩٨ "فإنّ أهل الأداء، من أصحاب ابـن خـيرون(9) وغـيرهم، مختلفـون في ترقيقهـا وتفخيمهـا فيه"، قال: "والاختيار في ذلك عنـدي التّفخيـم، كمـا أجمـع عليـه في قولـه [تعـالى]: ﴿الاشـراق﴾، [و﴿إلى صراط العزيز﴾](10)، و﴿إلى صراط مستقيم صراط الله﴾(11)، وشبهه لذلك، ولا أمنع مـن التّرقيق لوقوع الرّاء في ذلك بين كسرتين، لا حائل بينها وبينهما"، قال : "والنّـصّ في كـلا الوجهـين معدوم، ومثله يضبط أداءً عمّن يوثق بنقله وفهمـه، وقليـل مّـا هـم، علـى أنّ الوجهـين مـن التّفخيـم والتّرقيق فـي ذلك، إنما يكونان فـي حال الوصل لا غير، فأمّـا إذا وَقف على ذلك، ولم يشر إلى جرّة

٥٩٠

(1) الشّعراء، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 26.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 121.

(4) سورة 'ص'، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 38.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) الفاتحة، جزء من الآية: 6 ، ورقم السّورة: 1.

(8) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 165.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 244 من قسم التحقيق.

(10) إبراهيم(14)، جزء من آية: 1؛ وسبأ(34)، جزء من آية: 6؛ وما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح'.

(11) الشّورى، جزء من الآية: 52، وجزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 42.

القاف ولا قدّرت، وسكنت وعُومِل سكونها، وهو الاختيار في مذهب نافع(1)، فخّمت الرّاء و لم ترقّق رأسا، كما فخّمت و لم ترقّق في قوله [تعالى]: ﴿فرقة﴾(2) و﴿فطرت ا لله﴾(3)، لانفتاح حرف الاستعلاء، كذلك حكمُه إذا سكنَ سواء، يوجب التّفخيم ويمتنع من التّرقيق". وظاهر 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(4)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'الموجز'، و'المُوضِح'، التّفخيم في ﴿فرق﴾(5). وقال أبو داود المقرئ(6)، في الطّرر على 'جامع البيان': "وأنا أرى ترقيق الرّاء من ﴿فرق﴾، أولى من تفخيمها، وأختار القراءة به على التّفخيم". وذهب ابن الباذش(7) في 'الإقناع' إلى التّرقيق، لأنّه ذكره فيما رقّق بإجماع نحو: ﴿مرية﴾(8)، و﴿شرعة﴾(9)، و﴿فرعون﴾(10)، و﴿الاربة﴾(11)، ثمّ قال: "استثنى قوم ﴿فرق﴾، ففخّموا رعاية لحرف الاستعلاء وإن انكسر"(12). قلت: وبالوجهين قرأت ﴿فرق﴾ على بعض من لقيته، وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(13) ـ رضي ا لله عنه ـ يأخذ فيه بالتّفخيم، ولا يجيز التّرقيق، ويحتجّ لذلك بأنّ الكسرة مقدّرة بعد القاف، فقد ع/٢٩٤ وليَ الرّاء حرف الاستعلاء، كما وليَها في ﴿فرقة﴾، وبالتّفخيم قرأته عليه، وبه آخذ. واعلم أنّ في قول الناظم: 'وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِفَرْقٍ سَهْلِ'، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس المختلف، وقد تقدّم الكلام على ذلك، في شرح قوله في صدر الرّجز:

[30] أَوْرَدْتُ مَا أَمْكَنَنِي مِنَ الْحُجَجْ **** مِمَّا يُقَامُ فِي طِلَابِهِ حِجَجْ(14)

الإعراب: وكلهم: مبتدأ ومضاف إليه. رقّقها: فعل ماض ومفعول، والهاء عائدة على الراء،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(2) التّوبة، جزء من الآية: 122 ، ورقم السّورة: 9.

(3) الرّوم، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 30.

(4) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 52.

(5) الشّعراء، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 26.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) هود، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 11.

(9) المائدة، جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 5.

(10) البقرة، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 2.

(11) النّور، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 24.

(12) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 327\1، بتحقيق قطامش.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(14) انظر ذلك في صفحة: 88 من قسم التحقيق.

والفاعل مضمر يعود على 'كلّهم'، والجملة في موضع الخبر. إن: حرف شرط. سكنت: فعل ماض في موضع جزم بالشّرط، والفاعل مضمر يعود على الرّاء، والجواب محذوف دلّ عليه ما قبله، والتّقدير: إن سكنت من بعد كسر رقّقت. من بعد: في موضع الحال من فاعل 'سكنت'، والعامل فيه 'سكنت'. كسر: مضاف إليه. لازم: نعت. واتّصلت: معطوف على 'سكنت'.إلاّ: حرف استثناء. إذا: ظرف زمان لما يأتي، والعامل فيها جوابها وهو محذوف، والتّقدير: إذا لقيها مستعل لم ترقّق. لقيها: فعل ماض، ومفعول في موضع خفض بـ'إذا'، والهاء عائدة على الرّاء. مستعل: فاعل، والضّمّة مقدّرةٌ في الياء المحذوفة لالتقاء السّاكنين. والخلف: مبتدأ. في فرق: في موضع الخبر. لفرق: متعلّق بفعل محذوف، أي رقق لفرق. سهل: نعت. ثمّ قال:

[180] وَقَبْلَ كَسْرَةٍ وَيَاءٍ فَخَّمَا **** فِي الْمَرْءِ ثُمَّ قَرْيَةٍ وَمَرْيَمَا

[181] إِذْ لَا اعْتِبَارَ لِتَأَخُّرِ السَّبَبْ **** هُنَا وَإِنْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبْ

[182] وَإِنَّمَا اعْتُبِرَ فِي بِشَرَرِ **** لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي مُكَرَّرِ

كلامه هنا في الرّاء السّاكنة، إذا وقع بعدها كسرة، وهي ﴿المرء﴾(1) في 'البقرة' و'الأنفال'، أو ياءٌ وهي ﴿مريم﴾(2) و﴿قرية﴾(3) كيفما وقعت، فأخبر أنّ ورشا(4) وقالون(5) فخّما الرّاء في ذلك. قال الدّاني(6) في 'التّلخيص': "وكان محمّد بن عليّ(7) وغيره، يروون عن قراءتهم، ترقيق الرّاء السّاكنة، إذا وقع بعدها همزة مجرورة، نحو قوله [تعالى]: ﴿بين المرء﴾ وشبهه، وبالتّفخيم قرأت ذلك". وقال في 'إيجاز البيان': "وقد استثنى محمّد بن عليّ في كتابه من ذلك، ما كان بعد الرّاء فيه همزة مكسورة، نحو قوله [سبحانه]: ﴿بين المرء﴾ وشبهه، لمكان كسرة الهمزة، فكان يأخذ في ذلك بترقيق الرّاء، وقد ذهب جماعة من أهل الأداء إلى ذلك؛ وبإخلاص تفخيمها، لأجل الفتحة الّتي قبلها قرأت، وهو القياس". وقال في 'المُوضِح': ح/١٩٩ "وكان محمّد بن عليّ الأدفويّ، يروي في مذهب ورش ترقيق الرّاء السّاكنة، إذا وقع بعدها همزة مجرورة نحو: ﴿بين المرء﴾ وشبهه، من أجل الجرّة، وعلى ذلك عامّة أهل الأداء من المصريّين القدماء، والقياس إخلاص فتحها لفتحة الميم

(1) البقرة، جزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 2؛ والأنفال، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 8.

(2) آل عمران، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 3.

(3) البقرة، جزء من الآية: 259، ورقم السّورة: 2.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

قبلها". وقال في 'جامع البيان': "وقد كان محمّد بن عليّ(1)، وجماعة من أهل الأداء، من أصحاب ابن هلال(2) وغيره، يروون عن قراءتهم ترقيق الرّاء، في قوله [تعالى]: ﴿بين المرء﴾ حيث وقع، من أجل جرّة الهمزة، وتفخيمها أقيس، ع/٢٩٥ لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت"(3). وقال في 'الإبانة': "وقد كان محمّد بن عليّ الأدفويّ، وغيره من أهل الأداء من المصريّين، ومن أخذ عنهم من القرويّين، يروون عن أصحابهم، ترقيق الرّاء السّاكنة، إذا وقع بعدها همزة مكسورة، وذلك في قوله [تبارك]: ﴿بين المرء وزوجه﴾(4)، و﴿بين المرء وقلبه﴾(5) لا غير، وذلك من أجل كسرة الهمزة إتْباعا [لها](6)". قال: "وكذلك روى ذلك زكرياء بن يحيى(7)، ومحمّد بن خيرون(8)، عن أصحابهما أداءً"، قال: "وبالتّفخيم قرأت ذلك، على من قرأت عليه من مشيختي، وهو القياس، من أجل الفتحة، وبذلك آخذ". وظاهر 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(9)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'الموجز'، التّفخيم في ذلك. وقال ابن الباذش(10) في 'الإقناع': "استثنى الأدفويّ لورش(11)، ﴿المرء﴾ في الموضعين فرقّق، والوجه التّفخيم كالجماعة، وبه الأخذ"(12). قلت: والمشهور المعمول به في قراءة ورش هو التّفخيم، وبذلك قرأت على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ.

وأمّا الرّاء في ﴿قرية﴾(13) و﴿مريم﴾(14)، فمذهب الدّاني(15) فيها التّفخيم(16). قال في 'الإبانة': "فأمّا الرّاء إذا سكنت، وأتى بعدها ياء مفتوحة، فلا أعلم خلافا عن ورش ولا عن غيره،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 222 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 165.

(4) البقرة، جزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 2.

(5) الأنفال، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 8.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 580 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 244 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 52.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\326، بتحقيق قطامش.

(13) البقرة، جزء من الآية: 259، ورقم السّورة: 2.

(14) آل عمران، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 3.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(16) قلت: وذلك خلافا لمكي بن أبي طالب وابن شريح والحصري الذين يرون الترقيق. انظر 'القصد النافع': 124.

في نصّ ولا في تلاوة ولا دراية، أنّ الرّاء في ذلك مفخّمة، وذلك نحو قوله [سبحانه]: ﴿مريم﴾(1)، و﴿قرية﴾(2)، و﴿من قريتك﴾(3)، و﴿من قريتكم﴾(4)، و﴿من قريتنا﴾(5)، و﴿من القريتين﴾(6)، وما كان مثله، إلاّ ما حكاه بعض متأخّري المغاربة عن ورش(7)، أنّه رقّق الرّاء في ذلك، واعتلّ بوقوع الياء بعدها"، قال: "وزعم آخرون منهم، أنّ ترقيقها لأجل ذلك إجماع من أئمّة القراءة(8)، وهذا الّذي قالوه واعتلّوا به، وادّعوا الإجماع عليه غير صحيح، وذلك أنّ الياء إذا تحرّكت بالفتح، صار حكمها حكم سائر حروف المعجم المتحرّكات بذلك، لا توجب عند القرّاء إمالة ولا ترقيقا، كما لا يوجبن". وقال في 'إيجاز البيان': "وقد استثنى آخرون من ذلك أيضا، ما كان بعد الرّاء فيه ياء مفتوحة، نحو قوله [تعالى]: ﴿مريم﴾، و﴿قرية﴾، و﴿من قريتنا﴾، و﴿من قريتكم﴾ وشبهه، لمكان الياء، وذلك خطأ لا شكّ فيه". وذكر في 'الاقتصاد' التّفخيم في: ﴿قرية﴾ و﴿مريم﴾، وهو ظاهر 'التّيسير'(9)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، و'المُوضِح'. وذكر أبو الطّيّب بن غلبون(10) في 'التّذكار'، ومكيّ(11) في 'التنبيه'، و'التّبصرة'(12)، و'الموجز'، و'الكشف'(13)؛ وابن سفيان(14) في 'الهادي'، والمهدويّ(15) في 'الهداية'، وابن عبد الوهّاب(16) في 'كفاية الطّالب'، وابن شريح(17) في

(1) آل عمران، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 3.

(2) البقرة، جزء من الآية: 259، ورقم السّورة: 2.

(3) محمّد، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 47.

(4) الأعراف، جزء من الآية: 82، ورقم السّورة: 7؛ والنّمل، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 27.

(5) الأعراف، جزء من الآية: 88، ورقم السّورة: 7.

(6) الزّخرف، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 43.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) في نسخة 'ح': أئمّة القرّاء.

(9) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 51.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'التّبصرة' لمكيّ بن أبي طالب:140 .

(13) انظر 'الكشف' لمكيّ بن أبي طالب: 1\209.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

'الكافي'(1)، و'التّذكير'، و'المفردات'؛ والمغـراوي(2) في 'الجـامع'، وابـن مطرّف(3) في 'الإيضـاح'، وابن البيّـاز(4) فـي 'النّبذ النّـامية'، و'حلية الـمبتدئ الطّـالب'؛ وابـن الفـحّام(5) فـي 'الـتّجريد'، وابن شفيع(6) في 'التّنبيه والإرشاد'؛ وابن مهلّب(7) في 'التّبيين'، وابن شعبان(8) في كتـاب 'مذهـب ورش في اللاّمات والرّاءات'، وابن أبي الرّبيع(9) في 'الكافي الكبير': التّرقيق في ذلك خاصّة، وإلى هذا ذهب الحصري(10) في قصيدته، وردّ على من يقول بالتّفخيم فقال:

وَإِنْ سَكَنَتْ وَالْيَاءُ بَعْدُ كَمَرْيَمٍ **** فَرَقِّقْ وَخَطِّئْ مَنْ يُفَخِّمُ بِالْقَهْرِ(11) ع/٢٩٦

وقال ابن عتيق(12) في 'الموجز': "فأمّا الرّاء في ﴿مريم﴾(13) و﴿قرية﴾(14)، فأكثر المقرئين على أنّها مرقّقة، لأنّ الياء بعدها بمنزلة الكسرة، واختار آخرون الفتح، لأنّها قـد انفتـح مـا قبلهـا". وقـال ابـن الباذش(15) في 'الإقناع': "فأهل الأداء مختلفون فيها لـجميعهم، فكـان أبو بكـر الدّاجوني(16) يأخـذ

٥٩٥

(1) انظر 'الكافي' لابن شريح: 43.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 197 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 136 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 8، ص: 516 من قسم التحقيق.

(9) هو أحمد بن سليمان بن أحمد، أبو جعفر الكتاني الطّنجي الأندلسي، ويعرف بابن أبي الرّبيع، رحل إلى المشرق، وقرأ على أبي أحمد السّامري وأبي بكر الأدفوي وعبد المنعم بن غلبون، وسكن الأندلس، وأقرأ النّاس ببجّانة والمرية، وممن قرأ عليه موسى بن سليمان اللّخمي، وتوفي قبل سنة: 440 هـ، عن تسعين عاما، وله كتـاب 'الكافـي' الكبير في القراءات. انظر 'غاية النهاية': 58\1، و'الصّلة' لابن بشكوال: 87\1، و'معرفة القرّاء': 398\1-399.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'القصيدة الحصرية': الوقة: 37، البيت: 163، ومخطوطتها بالخزانة العامة، ضمن مجموع رقمه: 1148 د.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 181 من قسم التحقيق.

(13) آل عمران، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 3.

(14) البقرة، جزء من الآية: 259، ورقم السّورة: 2.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(16) هو محمد بن أحمد بن عمر، أبو بكر الرّملي الضرير، ويعرف بالدّاجوني الكبير، كان إماما كامل النقل، رحـالا في طلب العلم، ثقة مأمونا، أخذ القراءة على هارون الأخفش ومحمد الصوري وأحمد البيساني، وقرأ عليه ابن مجـاهد والدّاجوني الصّغير وأحمد العجلوني، ومات سنة: 324 هـ. انظر 'غاية النهاية': 77\2 و'معرفة القراء': 268\1.

في ذلك بالتّفخيم، وإليه ذهب عثمان بن سعيد(1) قال: ''الياء إذا تحرّكت بالفتح كسائر الحروف، لا توجب إمالة ولا ترقيقا''، وخطّأ من أخذ بالتّرقيق، وعلى ذلك كان أصحابه. وقد ألّف في ذلك أبو داود(2) كتابا أذن لنا في روايته عنه"، قال: "وكان أبو محمّد مكيّ(3) والنّاس الجمّاء الغفير، يأخذون بالتّرقيق، وعليه اليوم أكثر القرأة عندنا"، قال: "وذكر الأهوازي(4)، أنّه على التّرقيق وجد أهل البصرة ومدينة السّلام(5)"، قال: ح/٢٠٠ "قال لي أبي(6) رضي الله عنه: الوجهان صحيحان"(7). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(8) رضي الله عنه: "قول أبي الحسن بن الباذش: ''الوجهان صحيحان'' خطأ، لا يصحّ غير التّفخيم، لأنّ هذا ليس من باب الإمالة والفتح، وإنّما هو من باب التّفخيم والتّرقيق". وذهب أبو بكر القرطبي(9) في أرجوزته، إلى التّرقيق في ﴿مريم﴾(10)، والتّفخيم في ﴿قرية﴾(11)، فقال:

لَكِنَّنِي أُرْشِدْتُ لِلتَّحْقِيقِ **** آخُذُ فِي مَرْيَمَ بِالتَّرْقِيقِ

وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ ذَا الْفَصْلِ **** فَحُكْمُهُ التَّفْخِيمُ فَافْهَمْ أَصْلِ

وقال الشّاطبيّ(12) في قصيدته:

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوِ الْيَا فَمَا لَهُمْ **** بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْثُلاَ(13)

قلت: والّذي يجب أن يردّ به على من أخذ بالتّرقيق، ما أشار إليه الشّاطبي في قصيدته، وبيانه أنّ الرّاء

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(5) مدينة السّلام: هي بغداد عاصمة الجمهورية العراقية، شيّدها أبو جعفر المنصور الخليفة العبّاسي سنة: 149هـ، ودعاها 'مدينة السّلام، وجعلها عاصمة ملكه، وازدهرت على عهد العبّاسيّين ازدهارا كبيرا حتى عصر المأمون، ثم أخذت في الانحطاط عندما نقل المعتصم العاصمة إلى سامرّاء، وقد أصابها الدّمار فيما بعد على يد هولاكو وتيمورلنك ثمّ الأتراك؛ ومن معالمها المتحف الإسلامي والمدرسة المستنصرية والقصر العبّاسي، وضريح زبيدة أمّ الرّشيد، كما تعتبر بغداد مركزا هامّا للتّجارة على طرق آسيا. انظر 'معجم البلدان' لياقوت الحموي: 1\456-467.

(6) هو أبو الحسن علي بن الباذش، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\327-328.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 137 من قسم التحقيق.

(10) آل عمران، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 3. (11) البقرة، جزء من الآية: 259، ورقم السّورة: 2.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 122.

أصلها التّفخيم، وثبت ترقيقها في موضعين: أحدهما: إذا كانت مكسورة، وسواء كانت الكسرة لازمة أو عارضة؛ الثّاني: إذا كانت ساكنة، وقبلها كسرة لازمة معها في كلمة، وليس بعدها حرف استعلاء. ولم يثبت بنصّ وثيق ترقيقها، إذا سكنت وبعدها كسرة أو ياء، فبقاؤها على الأصل ـ وهو التّفخيم ـ في ذلك أولى من ترقيقها فتأمّله. وقد وقّفت شيخنا الأستاذ أبا عبد الله القيجاطي(1) ـ رضي الله عنه ـ على هذا الردّ، فسلّم فيه، ووافق عليه، وردّ هو أيضا ـ رحمه الله ـ ردّاً ثانيا فقال: "وإنّما لم تعتبر الياء المفتوحة في ﴿قرية﴾(2) و﴿مريم﴾(3)، مع شدّة اتّصالها بما قبلها، لضعفها بتأخّرها ومعارضة الفتحة لها، ألا ترى أنّه لم يرقّق أحد الرّاء المفتوحة، إذا وقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة، حتّى تمال فتحتها، فإذا لم تمل لم يجز ترقيقها، لأنّ الفتحة ـ لاستعلائها ـ تعارض السّبب المتقدّم مع قوّته، وإذا كان السّبب المتقدّم لا حكم له معها،كان السّبب المتأخّر أوْلى". قلت: وبالتّفخيم قرأت ﴿مريم﴾ و﴿قرية﴾، على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. وقوله:

إِذْ لَا اعْـتِـبَارَ لِتَـأَخُّـرِ السَّـبَـبْ **** هُنَا.........................

علّل تفخيم الرّاء مع الكسرة والياء بعدها، بأنّ السّبب البعديّ ع/٢٩٧ لا يعتبر في هذا. وقوله: 'وَإِنْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبْ'، قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: "هذه مقالة لم يسبقه إليها غيره، ولا أعلم أحداً من القرّاء والنّحويّين، حكى عن العرب في ذلك شيئا.

وقوله:'وَإِنَّـمَـا اعْـتُـبِـرَ فِـي بِـشَـرَرِ'، قدّر أن يقال له: قد اعتبر في ﴿بشرر﴾(4)، ففرّق بين الكسرة في الرّاء في ﴿بشرر﴾، لأنّها حرف تكرير، وبين الكسرة في همزة ﴿المرْء﴾(5)، والياء في ﴿قرْية﴾ و﴿مرْيم﴾. ونظيره ترقيق الرّاء في ﴿المرء﴾ و﴿مريم﴾، بترقيق الرّاء في ﴿بشرر﴾، حتى اعتذر عن ذلك غير صحيح، لأنّ الموجب لترقيق الرّاء في ﴿بشرر﴾، هو إمالة الفتحة لأجل كسرة الرّاء بعدها، والإمالة تكون لسبب متقدّم ولسبب متأخّر؛ والموجب لترقيق راء ﴿المرْء﴾ و﴿مريم﴾، الكسرة والياء بعدهما، ولا ترقّق الرّاء السّاكنة إلاّ لسبب متقدّم فافترقا.

الإعراب: وقبل: ظرف زمان، والعامل فيه 'فخّما'. كسرة: مخفوض بالظّرف. وياء: معطوف. فخّما: فعل ماض وفاعل، والضّمير عائد على ورش وقالون. في المرء: متعلّق بـ'فخّما'. 'ثمّ قرية ومريما': معطوفان، والألف في 'مريما' للإطلاق. إذ: ظرف زمان لما مضى، والعامل فيه 'فخّما'،

٥٩٧

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) البقرة، جزء من الآية: 259، ورقم السّورة: 2.

(3) آل عمران، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 3.

(4) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(5) البقرة، جزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 2؛ والأنفال، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 8.

وإذ هنا للتّعليل، كما هي في قوله في صدر الرّجز:

[14] إِذْ كَـانَ مَـقْـرَأً إِمَـامِ الْحَـرَمْ **** ....(1)

وقد تقدّم الكلام على ذلك. لا: حرف نفي وتبرئة. اعتبار: اسم 'لا'. لتأخّر: في موضع الخبر. السّبب: مضاف إليه. هنا: ظرف مكان، والعامل فيه 'لتأخّر'. وإن: حرف شرط. حكى: فعل ماض مبني للمفعول، في موضع جزم بالشّرط، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر، يعود على 'الاعتبار'. 'عن بعض': متعلّق بـ'حُكي'. العرب: مضاف إليه. وجواب الشّرط محذوف دلّ عليه ما قبله. وإنّما: إنَّ حرف توكيد، و'ما' مهيّئة. اعتبر: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر، يعود على السّبب المتأخّر. في بشرر: متعلّق بـ'اعتُبر'، وهو محكي. لأنّه: أنّ واسمها، والهاء عائدة على السّبب المتأخّر، والمجرور متعلّق بـ'اعتبر'. وقع: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على اسم 'أنّ'، والجملة في موضع الخبر. 'في مكرّر': متعلّق بـ'وقع'. ثمّ قال: ح/٢٠١

[183] وَالِاتِّـفَـاقُ أَنَّـهَـا مَكْسُورَهْ **** رَقِيقَةٌ فِي الْوَصْلِ لِلضَّرُورَهْ

أخبر أنّ الرّاء المكسورة، اتّفق على ترقيقها في حال وصلها، وأنّ ذلك لازم لا يمكن غيره، وهو المراد بقوله: 'للضّرورة'، وسواء كانت الكسرة لازمة نحو: ﴿رئاء النّاس﴾(2)، و﴿في الجارية﴾(3)، و﴿عذاب السّعير﴾(4)، وما أشبه ذلك ؛ أو عارضة نحو: ﴿فليحذر الّذين﴾(5)، و﴿أنذر النّاس﴾(6)، و﴿فليكفر إنا أعتدنا﴾(7) على قراءة ورش(8)، وما أشبه ذلك؛ لا فرق بين اللاّزمة والعارضة، لشدّة اتّصال الحركة بها، وهو ظاهر إطلاق لفظ النّاظم. قال الدّاني(9) في 'التّيسير': "وكذلك كلّ راء مكسورة، سواء كانت كسرتها لازمة أو عارضة، ع/٢٩٨ لا خلاف في ترقيقها في حال الوصل"(10). وقال في 'الاقتصاد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'الموجز'، و'الإبانة' نحوه. وقال في 'إيجاز البيان' و'التّلخيص': "ولا يجوز غير ذلك فيها". وقال في 'جامع البيان'

٥٩٨

(1) انظر إعرابه في الصّفحة: 57 من قسم التحقيق.

(2) البقرة، جزء من الآية: 264، ورقم السّورة: 2.

(3) الحاقّة، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 69.

(4) الحجّ، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 22.

(5) النّور، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 24.

(6) إبراهيم، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 14.

(7) الكهف، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 18.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 52-53.

و'الـمُوضِح' نحوه(1). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(2) رضي ا لله عنــه: "ووجـه ترقيـق الـرّاء الـمكسورة، أنّ الـرّاء حـرف تكريـر، والكسـرة الـمـتّصلة بهـا، كأنّهـا كسـرتان، فقـوي الانسفال؛ ولا يعتـرض بالـمستعلي إذا كان مكسورا، لأنّ الاستـعلاء الـموجب للتّفخيـم، لازم مـع الكسر لزومه مع الفتح والضمّ؛ وإن كان التّكريـر الّـذي أوجـب تفخيـم الـرّاء، لازم مـع الحركـات الثّلاث، فإنّ الرّاء ليست فـي باب التّفخيم كـحروف الاستعلاء، لأنّهـا ليسـت بـمستعلية، ولكـنّها شبهت بالـحروف الـمستعلية؛ فلمّا قـوي الانسـفال واشتدّ اتّصالـه بالـرّاء، غلـب عليهـا فوجـب ترقيقها، وليس هذا فـي حروف الاستـعلاء".

الإعـراب:

والاتّفاق: مبتدأ. أنّها: أنّ واسمها، والهاء عائدة على الرّاء. مكسورة: حال من الضّمير الّـذي يتحمّله 'رقيقة'، والعامل فيه 'رقيقة'. رقيقة: خبر أنّ. وأنّ واسمها وخبرها في موضع خـبر المبتـدأ. 'في الوصل للضّرورة': متعلّقان بـ'رقيقة'. ثمّ قال:

[184] لَكِنَّهَا فِي الْوَقْفِ بَعْدَ الْكَسْرِ **** وَالْـيَـاءِ وَالْـمُمَالِ مِـثْـلُ الْـمَـرِّ

لما ذكر حكم الرّاء المكسورة في الوصل، استدرك الآن حكمها في الوقف، فأخبر أنّها مرقّقة في الوقف، كما كانت في المرّ وهـو الوصـل، وذلـك إذا وقعـت بعـد الكسـرة، أو اليـاء، أو الممـال؛ فالكسرة نحو: ﴿فهل من مذّكر﴾(3)؛ والياء مثل: ﴿خبير﴾(4)، و﴿قل أُذن خير﴾(5)؛ والممال نحو: ﴿بشرر﴾(6)، و﴿النار﴾(7)، و﴿الابرار﴾(8)، و﴿جرف هار﴾(9)، وما أشبه ذلك كلّه.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي رضي ا لله عنه: "قوله: 'بعد الكسر': يريـد اتّصـل بالرّاء، أو فصل بينها وبينه سـاكن، نـحو: ﴿بالذّكر﴾(10)، و﴿عين القطر﴾(11)، ومـا أشبـه ذلك،

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 166.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) القمر، جزء من الآيات: 17 و22 و32 و40، ورقم السّورة: 54.

(4) البقرة، جزء من الآية: 234، ورقم السّورة: 2.

(5) التّوبة، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 9.

(6) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(7) البقرة، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 2.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 193، ورقم السّورة: 3.

(9) التّوبة، جزء من الآية: 109، ورقم السّورة: 9.

(10) فصّلت، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 41.

(11) سبأ، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 34.

كما أراد بقوله قبل هذا: 'وبعد كسر لازم'، إلاّ أنّه استثنى هناك، إذا كان السّاكن حرف استعلاء، ولم يستثنه هنا". فإن وقعت الرّاء المكسورة بعد فتحة نحو: ﴿أولي الضّرر﴾(1)، و﴿لإحدى الكبر﴾(2)، و﴿الفجر، وليال عشر﴾(3)؛ أوْ ضمّة نحو: ﴿بالبيّنات والزّبر﴾(4)، و﴿على سرر﴾(5)، و﴿بعد عسر﴾(6)، وما أشبه ذلك، فهي مفخّمة في جميع ذلك، وهو ظاهر قول النّاظم؛ وهذا كلّه إذا وقفت بالسّكون أو بالإشمام، يدلّ عليه ذكر حكم الوقف بالرّوم بعد هذا. وقد ذكر الدّاني(7) في 'جامع البيان'(8)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(9)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'، وكتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش'، أنّ الرّاء المكسورة إذا وقف عليها بالسّكون، وقبلها فتحة أو ضمّة، فهي مفخّمة، وإن كان قبلها كسرة أو ياء أو ممال، فهي مرقّقة". وقال: ع/٢٩٩ في 'الإبانة': "فإن وقفت عليها - يعني الرّاء المكسورة - بالسّكون، و لم ترم حركتها، فإنّ ما قبلها يعتبر، فإن كان فتحا أوضمّا نحو قوله [تعالى]: ﴿من ذَكَر﴾(10)، و﴿بنهر﴾(11)، و﴿دسر﴾(12)، و﴿نكر﴾(13) وشبهه، وقف بالتّفخيم لا غير، في مذهب الجماعة من أجل ذلك؛ وإن كان ياءً، أو كسرة خالصة، أو فتحة ممالة نحو قوله [تعالى]: ﴿من بشير ولا نذير﴾(14)، و﴿مقتدر﴾(15)، و﴿على البرّ﴾(16)، وكذا ﴿بشرر﴾(17) على قراءة

٦٠٠

(1) النّساء، جزء من الآية: 95، ورقم السّورة: 4.

(2) المدّثر، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 74.

(3) الفجر، الآيتان: 1 و2، ورقم السّورة: 89.

(4) آل عمران، جزء من الآية: 184، ورقم السّورة: 3؛ والنّحل، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 16.

(5) الحجر، جزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 15.

(6) الطّلاق، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 65.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 165.

(9) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 53.

(10) آل عمران، جزء من الآية: 195، ورقم السّورة: 3.

(11) البقرة، جزء من الآية: 249، ورقم السّورة: 2.

(12) القمر، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 54.

(13) القمر، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 54.

(14) المائدة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 5.

(15) القمر، جزء من الآيتين: 42 و55، ورقم السّورة: 54.

(16) المائدة، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 5.

(17) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

ورش(1) خاصّة، في إمالة فتحة الرّاء الأولى، وكذا في ﴿قرار﴾(2)، و﴿مع الابرار﴾(3)، و﴿من الاشرار﴾(4)، و﴿بالنّهار﴾(5)، و﴿في النّار﴾(6)، و﴿جرف هار﴾(7) وشبهه، في مذهب من أمال الألف وما قبلها إمالة ح/٢٠٢ يسيرة، أو إمالة خالصة؛ نصّ على الوقف على ذلك كذلك، موّاس بن سهل(8) عن أصحابه عن ورش"، قال: "وكذلك رواه محمّد بن خيرون(9) عن أئمّته، وزكرياء بن يحيى المقرئ(10)، عن حبيب بن إسحاق(11)، عن داود بن أبي طيْبة(12)"، قال: "وقال غير موّاس: فإذا كان قبل الرّاء المكسورة الّتي في آخر الكلمة، فتحة أو ضمّة نحو: ﴿من المنكر﴾(13)، و﴿سفر﴾(14)، و﴿من الامر﴾(15)، و﴿سعر﴾(16) وشبهه، فهي مفخّمة في الوقف، مرقّقة في الوصل". والحكم الّذي ذكره النّاظم هنا، في الوقف على الرّاء المكسورة مطلق، فالمراد(*) به ورش وقالون(17)، لكن قوله: 'والممال'، لا يرجع إلاّ لمن أمال وهو ورش، غير لفظ ﴿هار﴾، فيشترك معه فيها قالون، لأنّه يميلها إمالة محضة كما تقدّم.

الإعراب: لكنّها: لكن حرف استدراك، والهاء اسمها، وهي عائدة على الرّاء المكسورة المذكورة قبل هذا. في الوقف: في موضع الحال من اسم 'لكن'. بعد: ظرف زمان، والعامل فيه 'في الوقف'. الكسر: مخفوض بالظّرف. ويحتمل أن يكون 'بعد' في موضع الحال، والعامل فيه ما

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) المومنون، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 23؛ والمرسلات، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 77.

(3) آل عمران، جزء من الآية: 193، ورقم السّورة: 3.

(4) سورة 'ص'، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 38.

(5) الأنعام، جزء من الآية: 60، ورقم السّورة: 6؛ والرّعد، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 13.

(6) الأعراف، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 7.

(7) التّوبة، جزء من الآية: 109، ورقم السّورة: 9.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 98 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 244 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 580 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 502 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(13) آل عمران، جزء من الآية: 104، ورقم السّورة: 3.

(14) البقرة، جزء من الآية: 184، ورقم السّورة: 2.

(15) آل عمران، جزء من الآية: 128، ورقم السّورة: 3.

(16) القمر، جزء من الآيتين: 24 و27، ورقم السّورة: 54.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق. (*) في 'ق' و'ع': فالمراد، وفي 'ح': والمراد.

في 'لكن' من معنى الاستدراك. والياء والممال: معطوفان. مثل: خبر لكنّها. المَرّ: مضاف إليه.

واعلم أنّ الناظم ـ رحمه الله ـ تكلّم على الوقف على الرّاء المكسورة، وسقط له ذكر الوقف على الرّاء المفتوحة والمضمومة، وقيل في ذلك:

وَغَـيْرُ ذَاتِ الْكَسْرِ إِمَّا سُبِقَتْ **** فِي الْوَقْفِ بِالْكَسْرِ أَوِ الْيَا رُقِّقَتْ

الّذي يؤخذ من هذين البيتين، أنّ الرّاء سواء كانت مفتوحة أو مضمومة، وهي الّتي وقعت الكناية عنها بغير ذات الكسر، إذا سبقت بالكسر أو الياء، فهي رقيقة في الوقف نحو: ﴿ليغفر﴾(1)، و﴿الذّكر﴾(2)، و﴿مصر﴾(3)، و﴿الخنازير﴾(4)، و﴿لا ضير﴾(5)، و﴿يغفر﴾(6)، و﴿بكْر﴾(7)، و﴿خبير﴾(8)، و﴿خير﴾(9)، وما أشبه ذلك. وهذا الحكم مطلق، فالمراد به ورش(10) وقالون(11).

وقد تكلّم الشّاطبيّ(12) في قصيدته، على الرّاء المتحرّكة بالحركات الثّلاث فقال:

وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا **** تُرَقَّقُ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا تَمَيَّلاَ

أَوِ الْيَاءِ تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرَوْمُهُمْ **** كَمَا وَصْلِهِمْ فَابْلُ الذَّكَاءَ مُصَقَّلاَ(13) ع/٣٠٠

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(14) رضي الله عنه: "قول الشّاطبيّ: 'ترقق بعد الكسر'، يريد: وإن كان مفصولا بساكن نحو: ﴿بالذّكر﴾(15)، و﴿بسحْر﴾(16)، و﴿عين القطْر﴾(17)،

(1) النّساء، جزء من الآية: 137، ورقم السّورة: 4.

(2) آل عمران، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 3.

(3) يوسف، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 12.

(4) المائدة، جزء من الآية: 60، ورقم السّورة: 5.

(5) الشّعراء، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 26.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 129، ورقم السّورة: 3.

(7) البقرة، جزء من الآية: 68، ورقم السّورة: 2.

(8) البقرة، جزء من الآية: 234، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 2.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 122.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(15) فصّلت، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 41.

(16) الأعراف، جزء من الآية: 116، ورقم السّورة: 7.

(17) سبأ، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 34.

و﴿الذّكْر﴾(1)، و﴿الشّعْر﴾(2)، و﴿وِزْر﴾(3)، و﴿من مصْر﴾(4)، و﴿ذكْر﴾(5)، و﴿سحْر﴾(6)، و﴿بكْر﴾(7)، وما أشبه ذلك"، قال: "ولو كان حرف الاستعلاء مانعا عنده من الـتّرقيق في الوقـف، لاستثناه كما استثنى في قراءة ورش(8) الرّاء المفتوحة بعد الكسر، فقال(9):

وَلَمْ يَرَ فَصْلاً سَاكِناً بَعْدَ كَسْرَةٍ **** سِوَى حَرْفِ الإِسْتِعْلاَ سِوَى الْخَا فَكَمَّلاَ"(10).

قال: "وترقيق راء ﴿عين القطر﴾(11) و﴿من مصر﴾، في الوقف بالسّكون هو مذهب الـدّاني(12)، وذهب غيره من أهل الأداء إلى التّفخيم"، قال: "والوجهان عندي صحيحان، لأنّ سيبويه(13) حكى عن العرب أنّهم يقولون: 'هذا صِباح'، فيميلون الألف لكسرة الصّاد(14)، فإن قلت: 'هذا مِصْباح'، فمنهم من يميل الألف لكسرة الميم، ولا يبالي بالصّاد لسكونها، ومنهم من يفتح لأجل الصّاد"، قـال: "فكذلك يكون التّرقيق والتّفخيم في الوقف بالسّكون على ﴿عين القطر﴾ و﴿من مصر﴾، فمن أمـال ﴿مِصْباح﴾(15) رقّق الرّاء فيهما، ومن فتح ﴿مِصْباح﴾ فخّم الرّاء فيهما".

قلت: علّل سيبويه الإمالة في 'مصباح' ونحوه فقال: "فإنّ الإمالة تدخل الألف، لأنّـك كنـت ستميل لو لم يدخل السّاكن للكسرة، فلمّا كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معـه الألـف، صـار كأنّه هو المكسور، وصـار بمنزلـة القـاف في 'قِفَـاف'، وذلـك قولـك: 'ناقـة مِقْـلات'، و'المِصْبـاح'، و'المِطْعان'، وكذلك سائر هذه الحروف"(16). ثـمّ علّل بعد ذلك الفتح فـي 'مصباح' ونـحوه فقال:

(1) آل عمران، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 3.

(2) يس، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 36.

(3) الأنعام، جزء من الآية: 164، ورقم السّورة: 6.

(4) يوسف، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 12.

(5) المائدة، جزء من الآية: 91، ورقم السّورة: 5.

(6) الأعراف، جزء من الآية: 116، ورقم السّورة: 7.

(7) البقرة، جزء من الآية: 68، ورقم السّورة: 2.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) يعني الشّاطبي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 119.

(11) سبأ، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 34.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\131.

(15) النّور، جزء من الآية: 35 ، ورقم السّورة: 24.

(16) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\131.

"لأنّ حرف الاستعلاء جاء ساكنا غير مكسور وبعده الفتح، فلمّا جاء مسكّنا تليه الفتحة، صار بمنزلته لو كان متحرّكا بعده الألف، وصار بمنزلة القاف في 'قوائم'"، ثمّ قال: "وكلاهما عربيّ له مذهب"(1)، يريد الإمالة والفتح في ألف 'مصباح' ونحوه، وهذا التّعليل الّذي ذكره سيبويه(2) في فتح 'مصباح'، ليس بموجود في: ﴿القطر﴾(3) و﴿مصر﴾(4)، فالوجه فيهما التّرقيق في الوقف. وقرأت على شيخنا: الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(5) - رضي الله عنه - ﴿عين القطر﴾ بسكون الرّاء وترقيقها في الوقف، وبذلك آخذ. وقد نصّ ح/٢٠٣ الدّاني(6) في 'جامع البيان'(7)، حين تكلّم على الوقف بالسّكون على الرّاء المكسورة، إذا وقع قبلها كسرة، أنّ الرّاء في ﴿عين القطر﴾ مرقّقة. ونصّ في 'الاقتصاد'، حين تكلّم على الوقف على الرّاء المفتوحة، إذا وقع قبلها كسرة، أنّ الرّاء في ﴿مصر﴾ مرقّقة. وظاهر 'التّيسير'(8)، و'التّمهيد'، و'التّعريف'(9)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، و'المُوضِح'، و'الإبانة'، وكتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش'، أنّ الوقف على ﴿عين القطر﴾ ع/٣٠١ وعلى ﴿مصر﴾، بترقيق الرّاء فيهما. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: "فإن قيل: لِمَ فخّم ورش(10) راء ﴿مصر﴾ في الوصل ورقّقها في الوقف؟" قال: "فالجواب عن ذلك، أنّ الرّاء في الوصل مفتوحة، والفتحة فيها مقام فتحتين، فأشبهت حرف الاستعلاء، وقبلها حرف استعلاء فكثر الاستعلاء، فلم تقو الكسرة على إمالة فتحة الرّاء لأجل ذلك؛ بخلاف الوقف، فإنّه ليس فيه إلا حرف استعلاء خاصّة، لسكون الرّاء، فرقّقها لأجل الكسرة قبلها، ولم يبال بحرف الاستعلاء لسكونه، والله أعلم".

الإعراب:

وغير: مبتدأ. ذات الكسر: مضاف ومضاف إليه. إن ما: إن حرف شرط، و'ما' زائدة،

(1) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\131.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) سبأ، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 34.

(4) يوسف، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 12.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 166.

(8) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 52.

(9) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 73.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

كقول عبد يغوث بن وقّاص الحارثي(1)، أنشده سيبويه(2):

فَيَا رَاكِباً إِنْ مَا عَرَضْتَ فَبَلِّغَا(3) **** نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا(4)

سبقت: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر، يعود على 'غير ذات الكسر'، والفعل في موضع جزم بـ'إن'. 'في الوقف' و'بالكسر': متعلّقان بـ'سُبقت'. أو اليا: معطوف، وحذف الهمزة ضرورة. رقّقت: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'غير ذات الكسر'، والفعل في موضع جزم، إذ هو جواب الشّرط، والشّرط وجوابه في موضع خبر 'غير ذات الكسر'. ثمّ قال:

[185] وَالْوَقْفُ بِالرَّوْمِ كَمِثْلِ الْوَصْلِ **** فَرِدْ وَدَعْ مَا لَمْ يَرِدْ لِلْأَصْلِ

اتّفقت الرّوايات الثّلاث، على ضبط 'فرِد' بكسر الرّاء، وزاد المكناسي(5) 'فرُدْ' بضمّ الرّاء. وتكلم النّاظم هنا على حكم الرّاء، إذا وقف عليها بالرَّوْم، وذلك فيما يجوز فيه الرّوم، وهو المكسور والمضموم، على حسب ما يتبيّن في بابه ـ إن شاء الله ـ فأخبر أنّ الوقف بالرّوم كمثل الوصل، أي حكمه حكم الوصل سواء. فإن كانت الرّاء في الوصل مفخّمة، وقفت بالتّفخيم نحو: ﴿وانشقّ القمر﴾(6)، و﴿ما فيه مزدجر﴾(7)، وما أشبه ذلك. وإن كانت مرقّقة وقفت بالتّرقيق، نحو: ﴿إلى شيء نكر﴾(8)، و﴿أولي الضّرر﴾(9)،

٦٠٥

(1) هو عبد يغوث بن وقّاص بن صُلاءة بن ربيعة، من بني الحارث بن كعب، من قحطان: شاعر جاهلي يماني، وفارس معدود، كان سيّدا في قومه، وكان من الجرّارين، ولا يسمّى الرّجل جرّارا حتى يرأس ألفا فما فوق، مات في الأسر حوالي سنة: 40 ق هـ، وأشهر قصائده اليائية التي قالها في حرب الكُلاب التي دارت بين تميم ومذحج. انظر 'الأغاني': 15\69-76، و'خزانة الأدب': 1\317، و'المحبّر': 251، و'سمط اللآلئ': 3\63، و'الأعلام': 4\187.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) البيت من البحر الطّويل، وهو من شعر عبد يغوث الحارثي، وعرضت: أي أتيت العروض، وهو مكة والطّائف وما حولهما. انظر 'الكتاب' لسيبويه': 2\200، و'المفضليات': 156، و'الخصائص': 2\448، و'التّبصرة والتّذكرة': 1\339، و'أمالي القالي': 3\133، و'الجمل': 158، و'المقتضب': 4\204، و'خزانة الأدب': 1\313.

(4) نجران: مدينة في شمالي اليمن على حدود عسير، وقد كان قومها على النّصرانية قبل الإسلام، وفتحت في زمن النبي (ص) سنة: 10 هـ صلحا على الفيء، وقد كان وفد عليه وفد منهم فيهم أساقفتهم فدعاهم النبي للمباهلة فامتنعوا وصالحوه فكتب لهم بذلك كتابا. انظر 'معجم البلدان': 5\266-270.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) القمر، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 54.

(7) القمر، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 54.

(8) القمر، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 54.

(9) النّساء، جزء من الآية: 95، ورقم السّورة: 4.

و﴿في جنّات ونهر﴾(1)، و﴿من ألف شهر﴾(2)، وما أشبه ذلك؛ وكذلك ﴿بشرر﴾(3) على قراءة قالون(4)، وأمّا ورش(5) فلا يقف إلا بالتّرقيق على كل حال، لوقوعها بعد الممال كما تقدّم؛ وكذلك ﴿كهشيم المحتظر﴾(6)، و﴿من بشير ولا نذير﴾(7)، وما أشبه ذلك، على قراءة ورش وقالون وسائر القرّاء، لابدّ من التّرقيق للكسرة الّتي قبله أو الياء؛ وكذلك إن فصل بين الكسرة والرّاء المكسورة ساكن، نحو: ﴿بالذّكر﴾(8) و﴿عين القطر﴾(9)، لابد من التّرقيق لجميع القرّاء، فالوقف بالسّكون أو بالرّوم في هذا كلّه سواء؛ وإن كانت الرّاء مختلفا فيها في الوصل، وقفت على حسب ذلك، فتفخّم لقالون، وترقّق لورش، نحو: ﴿جراد منتشر﴾(10)، و﴿يوم عسر﴾(11)، و﴿عليم خبير﴾(12)، و﴿ذلك خير﴾(13)، وما أشبه ذلك.

وقوله: ع/٣٠٢ 'وَالْوَقْفُ بِالرَّوْمِ كَمِثْلِ الْوَصْلِ'، دليله أنّ الوقف بغير الرّوم ليس كالوصل، فإذا لم يكن كالوصل، فحكمه أنّه يرقّق مع السّبب ويفخّم مع غيره، هذا حكم المكسورة والمضمومة. وقد تقدّم أنّ النّاظم، سقط له ذكر الوقف على المضمومة والمفتوحة، إذا وقع قبلهما كسرة أو ياء، فلم يتكلّم عليهما(14).

وقوله: فَرِدْ' على رواية كسر الرّاء، هو من وَرَدَ يَرِدُ: إذا ورد على الماء، قال الله عزّ وجل(15): ﴿ولمّا ورد ماء مدين﴾(16)، وذلك أن الوارد على الماء ، يشرب ويرْوى ويذهب عنه

٦٠٦

(1) القمر، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 54.

(2) القدر، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 97.

(3) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) القمر، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 51.

(7) المائدة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 5.

(8) فصّلت، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 41.

(9) سبأ، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 34.

(10) القمر، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 54.

(11) القمر، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 54.

(12) لقمان، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 31؛ والحجرات، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 49.

(13) النّساء، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 4.

(14) انظر الصّفحة: 602 من قسم التحقيق. (15) في 'ع': قال الله تعالى، وفي 'ح' و'ق': قال الله عزّ وجلّ.

(16) القصص، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 28. ومدين: هي مدينة قوم نبي الله شعيب (ع)، سمّيت بمدين بن إبراهيم، وهي على بحر القُلْزُم، محاذية لتبوك، وبها البئر التي استقى منها موسى (ع). 'معجم البلدان': 5\77-78.

الظّمأ، والوارد على العلم يأخذ منه من المسائل ما يرويه ويشفيه، ويذهب عنه الجهل، فإطلاقه على الماء حقيقة، وعلى العلم مجاز، فكأنّه قال: فرِدْ ما ذكرت لك من أحكام الرّاءات، في جميع ما تقدّم؛ وعلى رواية ضمّ الرّاء، هو من راد يرود: إذا سأل وطلب، كأنّه قال: اطلب ما ذكرت لك من مسائل الرّاءات.

وقوله: 'وَدَعْ مَا لَمْ يَرِدْ لِلْأَصْلِ'، أي اترك ما لم يأت هنا لحكم الأصل: وهو التّفخيم، ح/٢٠٤ ويحتمل أن تكون اللاّم هنا عوضا من 'على'، كقوله تعالى: ﴿ويخرّون للاذقان﴾(1): أي على الأذقان، فيكون معناه: واترك ما لم يرد هنا على الأصل وهو التّفخيم، والّذي لم يأت هنا من الرّاءات: المفتوحة الّتي لم يتقدّمها سبب لإمالة فتحتِها نحو: ﴿من شكَر﴾(2)، و﴿يولّون الدّبر﴾(3)، وما أشبه ذلك؛ والمضمومة الّتي لم يتقدّمها سبب لإمالة ضمتها نحو: ﴿يذكر﴾(4)، و﴿سيُغفر﴾(5)، و﴿البحر﴾(6)، وما أشبه ذلك؛ والسّاكنة الّتي لم يتقدّمها ما يوجب ترقيقها نحو: ﴿مرجعكم﴾(7)، و﴿يرجعون﴾(8)، وما أشبه ذلك. قال الدّاني(9) في 'المُوضِح': "فأمّا ما عدا هذا من سائر الرّاءات، المفتوحات والمضمومات والسّاكنات مع الفتحات والضمّات، فلا خلاف في إخلاص فتحه، من أجل ما وليه من الفتح والضّمّ". وقال في 'جامع البيان'(10) نحوه. واعلم أنّ في قول النّاظم: 'الوصل' و'للأصل'، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس اللاّحق، وقد تقدّم الكلام عليه في شرح قوله في صدر الرّجز:

[10] لِأَنَّــهُ كَـلاَمُــهُ الْـمُـرَفَّـعُ **** وَجَـاءَ فِيـهِ شَـافِعٌ مُشَفَّعُ(11)

وفي قول النّاظم: 'فَرِدْ' و'دَعْ مَا لَمْ يَرِدْ'، لقبا من ألقاب البديع أيضا، فعلى رواية فرُد بضمّ الرّاء، هو التّجنيس المختلف، وقد تقدّم الكلام عليه في شرح قوله في صدر الرّجز:

٦٠٧

(1) الإسراء، جزء من الآية: 107 و109، ورقم السّورة: 17.

(2) النّمل، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 27؛ والقمر، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 54.

(3) القمر، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 54.

(4) البقرة، جزء من الآية: 114، ورقم السّورة: 2.

(5) الأنفال، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 8.

(6) البقرة، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 2.

(7) آل عمران، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 3.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 83، ورقم السّورة: 3.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 166.

(11) انظر الكلام عن ذلك في الصّفحة: 32 وما بعدها من قسم التحقيق.

[30] أَوْرَدْتُ مَا أَمْكَنَنِي مِنَ الْحُجَجْ **** مِمَّا يُقَامُ فِي طِلاَبِهِ حِجَجْ(1)

وعلى رواية: 'فرِد' بكسر الرّاء، هو تجنيس التّماثل، وقد تقدّم الكلام عليه في شرح قوله في الخلاف في ميم الجميع:

[49] وَاتَّفَقَا فِي ضَمِّهَا فِي الْوَصْلِ **** إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ(2)

الإعراب:

والوقف: مبتدأ. بالرّوْم: متعلّق به. كمثل: في موضع الخبر. الوصل: مضاف إليه. فرد: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب، ع/٣٠٣ والمفعول محذوف، كأنّه قال: فرد ما ذكرت لك. ودع: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. ما: مفعول. لمْ: حرف جزم. يرد: فعل مضارع مجزوم بـ'لم'، والفاعل مضمر يعود على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. للأصل: متعلّق بـ'دع'. ثمّ قال:

[186] الْقَوْلُ فِي التَّغْلِيظِ لِلَّامَاتِ **** إِذَا انْفَتَحْنَ بَعْدَ مُوجِبَاتِ

أخبر النّاظم في هذه التّرجمة، أنّه يذكر ما غُلّظ من اللاّمات المفتوحات لموجب أوجبه. وفي قوله: 'بعد موجبات'، تنبيه على أنّ أصل اللاّم التّرقيق. قال المهدويّ(3) في 'الشّرح': "وأمّا اللاّم فأصلها التّرقيق، إذ كانت ليست بحرف استعلاء، ولا تبلغ إلى قوّة الرّاء، وإنّما هي مشبّهة بها، وليس المشبّه بالشّيء مثله في كلّ أحكامه"، قال: "فإذا ثبت ذلك، وجب أن يكون أصلها التّرقيق، وأن يكون التّفخيم داخلا عليها لعلل توجبه، فهي بخلاف الرّاء"(4). وقال مكيّ(5) في 'الكشف': "ألا ترى أنّه لا يجوز تفخيم كلّ لام، ويجوز ترقيق كلّ لام"(6)، فالأعمّ هو الأصل. وقال ابن عبد الوهّاب(7) في 'كفاية الطالب' نحوه.

الإعراب: القول: خبر مبتدأ محذوف، أي هذا القول. في التغليظ: متعلّق بـ'القول'. للّامات: متعلّق بـ'التّغليظ'. إذا: ظرف زمان لما يأتي، والعامل فيها جوابها، وهو محذوف تقديره: إذا انفتحن بعد موجبات غلّظن. انفتحن: فعل ماض وفاعل في موضع خفض بـ'إذا'. بعد: ظرف زمان، والعامل فيه 'انفتحن'. موجبات: مخفوض بالظّرف. ثمّ قال:

(1) انظر الكلام على ذلك في الصّفحة: 88 من قسم البحث.

(2) انظر الكلام على ذلك في الصّفحتين: 140 و139 من قسم البحث.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 79-80.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\219-220.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

[187] غَـلَّظَ وَرْشٌ فَتْحَةَ اللَّامِ يَلِي **** طَاءً وَظَاءً وَلِصَـادٍ مُهْـمَـلِ

[188] إذَا أَتَيْـنَ مُـتَـحَـرِّكَـاتِ **** بِالْـفَـتْحِ قَبْـلُ أَوْ مُسَكَّنَاتِ

ثبت في رواية الحضرمي(1) والبلفيقي(2): 'ولصاد بالواو'، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم؛ وفي رواية المكناسي(3): 'أو لصاد' بأو. وأخبر أنّ ورشا يغلّظ اللاّم المفتوحة، إذا أتى قبلها أحد ثلاثة أحرف، سواء سكنّ أو انفتحن، وهنّ: الطّاء والظّاء والصّاد المهمل، تحرّز من الضّاد المعجم، وسواء كانت اللاّم مخفّفة أو مشدّدة، وهو ظاهر إطلاق لفظه، وفي ضمن كلامه، أنّ اللاّم إذا كانت غير مفتوحة، فإنّه لا يفخّمها، وأنّ أحد الأحرف الثّلاثة، إذا انضمّ أو انكسر أو وقع بعد اللاّم، فإنّه لا يفخّمها، قال الشّاطبيّ(4) في قصيدته:

وَغَـلَّـظَ وَرْشٌ فَـتْحَ لَامٍ لِصَادِهَـا **** وَلِلطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْـلُ تَـنَـزَّلَا

إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلَاتِهِمْ **** وَمَطْلَعِ أَيْضاً ثُمَّ ظَلَّ وَيُوصَلَا(5)

وقال الدّانيّ(6) في 'جامع البيان': "واعلم(*) أنّ ورشا(7)، من طريق أبي يعقوب(8) عنه، روى عن نافع(9)، أنّه كان يغلّظ اللاّم ويفخّمها، ح/٢٠٥ إذا تحرّكت بالفتح لا غير، ووَلِيَها من قبلها صاد أو ظاء أوطاء، وتحرّكت هذه الثّلاثة الأحرف بالفتح أو سكنت لا غير، قال: "فأمّا الصّاد، فنحو: ﴿الصّلاة﴾(10)، و﴿صلواتهم﴾(11)، و﴿فيصلب﴾(12)، و﴿مفصّلا﴾(13)، ع/ ٣٠٤ و﴿سيصلون﴾(14)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 123.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق. (*) في 'ع': 'اعلم'، وفي 'ق' و'ح': واعلم.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(10) البقرة، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 2.

(11) المومنون، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 23.

(12) يوسف، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 12.

(13) الأنعام، جزء من الآية: 114، ورقم السّورة: 6.

(14) النّساء، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 4.

و﴿أصلحوا﴾(1)، و﴿إصلاحا﴾(2)، وما أشبهه"، قال: "وأمّا الظّاء، فنحو قوله [تعالى]: ﴿ظلموا﴾(3)، و﴿يظلمون﴾(4)، و﴿إذا أظلم﴾(5)، و﴿مـن أظلم﴾(6)، و﴿إذ ظّلمتم﴾(7)، و﴿ظلّلنا﴾(8)، و﴿فيظللن﴾(9)، و﴿فظلت﴾(10)، و﴿بظلام﴾(11) وما أشبهه"، قال: "وأمّا الطّاء، فنحو قوله [تعالى]: ﴿الطّلاق﴾(12)، و﴿طلّقتم﴾(13)، و﴿المطلّقات﴾(14)، و﴿انطلق﴾(15)، و﴿فانطلقوا﴾(16)، و﴿فاطّلع﴾(17)، و﴿معطّلة﴾(18)، و﴿طلبا﴾(19)، و﴿حتّى مطلع﴾(20) وما أشبهه"(21). وقال في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(22)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، و'المُوضِح'، و'الإبانة'، و'التّحديد'(23)،

٦١٠

(1) البقرة، جزء من الآية: 160، ورقم السّورة: 2.

(2) البقرة، جزء من الآية: 228، ورقم السّورة: 2؛ والنّساء، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 4.

(3) البقرة، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 2.

(4) البقرة، جزء من الآية: 57، ورقم السّورة: 2.

(5) البقرة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 2.

(6) البقرة، جزء من الآية: 114، ورقم السّورة: 2.

(7) الزّخرف، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 43.

(8) البقرة، جزء من الآية: 57، ورقم السّورة: 2؛ والأعراف، جزء من الآية: 160، ورقم السّورة: 7.

(9) الشّورى، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 42.

(10) الشّعراء، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 26.

(11) آل عمران، جزء من الآية: 182، ورقم السّورة: 3.

(12) البقرة، جزء من الآية: 227 و229، ورقم السّورة: 2.

(13) البقرة، جزء من الآية: 231، ورقم السّورة: 2.

(14) البقرة، جزء من الآية: 228، ورقم السّورة: 2.

(15) سورة 'ص'، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 38.

(16) القلم، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 68.

(17) الصّافّات، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 37.

(18) الحجّ، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 22.

(19) الكهف، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 18.

(20) القدر، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 97.

(21) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 167.

(22) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 53 .

(23) انظر 'التّحديد' للدّاني، بتحقيق د. الفيومي: 348. ذكر المنتوري في 'الفهرسة': 24، أنّ عنوانه: 'التّحديد لحقيقة الإتقان والتّجويد'، ويقال له أيضا 'سرّ الأداء وقطب الإقراء'؛ ورقم مخطوطته في الخزانة العامة: 975 ق.

وكتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وسواء كانت اللاّم مع هذه الحروف مشدّدة أو مخفّفة". وقال في 'الاقتصاد'، و'التّلخيص'، و'الإبانة' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وبالتّغليظ للاّم مع الثّلاثة الأحرف، قرأت على فارس بن أحمد(1) وابن خاقان(2)، وسألت عن ذلك فارسا فأخبرني به عن قراءته". وقال في 'جامع البيان': "هذه قراءتي له من الطّريق المذكور، على ابن خاقان وأبي الفتح عن قراءتهما"(3). وقال في 'الإبانة': "هذه قراءتي في هذه اللاّم، مع هذه الثّلاثة الأحرف، على ابن خاقان وعلى فارس بن أحمد، عن قراءتهما على أصحابهما عن أبي يعقوب(4)، وعلى ذلك جماعة من أهل الأداء لهذه الرّواية". قال في 'إيجاز البيان': "وكان أبو الحسن(5) يروي عن قراءته، تغليظ اللاّم مع الصّاد والظّاء لا غير". وقال في 'جامع البيان': "وقرأت على ابن غلبون، بتغليظ اللاّم وتفخيمها، مع الصّاد والظّاء المعجمة، وبترقيقها مع الطّاء". وقال في 'المُوضِح': "و[قد](6) أقرأني أبو الحسن عن قراءته، بترقيق هذه اللاّم مع الطّاء". وقال في 'الإبانة': "وقرأت على أبي الحسن بن غلبون، عن قراءته على أصحاب أبي بكر بن سيف(7) عنه، بالتّفخيم للاّم مع الصّاد والظّاء المعجمة لا غير". قلت: وقد وقفت على ذلك لأبي الحسن بن غلبون، في كتاب 'التّذكرة' له(8). قال الدّاني(9) في 'إيجاز البيان': "وكان محمّد بن عليّ(10) - يعني الأدفويّ - يروي تغليظها مع الصّاد وحدها". وقال في 'المُوضِح': "وكان محمّد بن عليّ يروي عن أصحابه، عن أبي يعقوب، تغليظها مع الصّاد وحدها". وقال في 'جامع البيان': "وروى محمّد بن عليّ، عن أصحابه، عن أبي يعقوب، عن ورش(11) تغليظها مع الصّاد خاصّة"(12). وقال في 'الإبانة': "وكان محمّد بن علي - رحمه الله - يروي عن أصحاب

٦١١

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 154.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(5) يعني ابن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\246.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 168.

أحمد بن هلال(1) عنه، تفخيم اللاّم مع الصّاد وحدها". قال في 'إيجاز البيان': "وكذلك رأيت بعض أصحاب أحمد بن هلال يروي ذلك عنه". وقال في 'الإبانة': "ورأيت ذلك كذلك، في كتاب عتيق وقع عندي سُمع من ابن هلال، أنّ اللاّم تفخّم مع الصّاد خاصّة، كما رواه محمّد بن عليّ(2)". وقال في 'جامع البيان': "وكذلك روى أصحاب النحّاس(3) وموّاس(4) ع/٣٠٥ وابن هلال عنهم، عن أصحابهم، عن ورش(5)". وقال ابن الباذش(6) في 'الإقناع': "اعلم أنّ الّذي اتّفق عليه أهل مصر، عن أبي يعقوب(7) عن ورش، من تغليظ اللاّم، هو أن تكون متحرّكة بالفتح، وقبلها يليها الصّاد متحرّكة [بالفتح] أو ساكنة"، ومثّل ذلك ثمّ قال: "فهذا لا خلاف فيه بينهم أنّه مفخّم"، قال: "وكان أبو بكر الأدفويّ يأخذ بترقيق ما عداه"، قال: "وكان أبو الطيّب(8) وابنه(9) وأصحابهما، يزيدون إلى ذلك تفخيم اللاّم المفتوحة، إذا كان قبلها يليها الطّاء متحرّكة [بالفتح] أو ساكنة، على شرط الصّاد سواء"، ومثّل ذلك ثمّ قال: "وكان أبو عديّ(10) وغيره يزيدون إلى ذلك الطّاء، سكنت أو تحرّكت [بالفتح]، إذا انفتحت اللاّم، مخفّفة كانت الطّاء أو اللاّم أو مشدّدتين"، ومثّل ذلك ثمّ قال: "وبهذا كان يأخذ أبو عمرو(11)، ويذكر أنّه كذلك قرأ على خلف بن خاقان(12)، وفارس بن أحمد(13)"(14).

قلت: وهذا الّذي ذكر ابن الباذش، أنّ أبا عمرو الدّانيّ كان يأخذ به، هو المشهور، المعمول به في رواية ورش، من طريق أبي يعقوب، وعليه أكثر المصنّفين للحروف من أهل الأداء، وبذلك قرأت على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. ح/٢٠٦ قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "فإن سكنت اللاّم وانكسرت أو انضمّت، فلا خلاف بين أصحابنا في ترقيقها، فالسّاكنة نحو: ﴿وصّلنا﴾(15)، و﴿صلصال﴾(16)، و﴿فظَلْتم﴾(17)، و﴿طلْع﴾(18)، و﴿طلْعها﴾(19) وشبهه؛

(1) سبقت ترجمته بالهامش: 13، ص: 222 قسم التحقيق. (2) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 41 قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته بالهامش: 9، ص: 80 قسم التّحقيق. (4) سبقت ترجمته بالهامش: 8، ص: 98 قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 51 قسم التحقيق. (6) سبقت ترجمته بالهامش: 9، ص: 41 قسم التحقيق.

(7) ترجمته بالهامش رقم: 1، ص: 49 قسم التحقيق. (8) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 83 قسم التّحقيق.

(9) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 47 قسم التّحقيق. (10) سبقت ترجمته بالهامش: 12، ص: 81 قسم التحقيق.

(11) هو أبو عمرو الداني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 80 قسم التحقيق. (13) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 81 قسم التحقيق.

(14) انظر 'الإقناع': 1\339-340، بتحقيق قطامش. ومابين المعقوفين زيادة المطبوع، وهو ساقط من المخطوط.

(16) الحجر، جزء من الآية: 26 و28 و33، ورقم السّورة: 15؛ والرّحمان، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 55.

(17) الواقعة، جزء من الآية: 65، ورقم السّورة: 56. (15) القصص، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 28.

(18) سورة 'ق'، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 50. (19) الأنعام، جزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 6.

والمضمومة نحو قوله [تعالى]: ﴿يصلّون﴾(1)، و﴿فصل﴾(2)، و﴿لظلوم﴾(3)، و﴿فطلّ﴾(4)، و﴿تطلُع﴾(5) وشبهه؛ والمكسورة نحو: ﴿يصلّي عليكم﴾(6)، و﴿من يظلم منكم﴾(7)، و﴿فطلّقوهنّ﴾(8)، و﴿تطّلع﴾(9) وشبهه، وسواء تحرّك ما قبل المفتوحة والمضمومة أو سكن". وقال في 'جامع البيان'(10)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، و'المُوضِح'، و'الإبانة'، وكتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وقد كان بعض أهل الأداء، يغلّظون اللاّم السّاكنة في قوله [تعالى]: ﴿صلصال﴾(11)، لوقوعها بين حرفين مستعليين، وبالتّرقيق قرأت، قياسا على سائر اللاّمات السّواكن، وبه آخذ". وذكر في 'جامع البيان'، أنّ قوما من منتحلي قراءة نافع(12) - روايةِ ورش(13) عنه - من المغاربة، يغلّظون اللاّم من قوله [تعالى]: ﴿صلصال﴾، لوقوعها بين صادين"، قال: "و لم أقرأ بذلك، والتّرقيق هو القياس، حملاً على سائر اللاّمات"(14). وقال في كتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش': "فبعضهم يغلّظها لذلك، وبعضهم يرقّقها وهو الأقيس". وقال في 'الإبانة': "وبذلك قرأت - يريد بالتّرقيق - وبه آخذ". وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(15) رضي الله عنه: "وما حكي من تفخيمها في ﴿صلصال﴾ ليس بصحيح". قلت: وبترقيق اللاّم السّاكنة من ﴿صلصال﴾، قرأت على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. وقال الدّاني(16) في 'الإبانة' في اللاّم المضمومة: "على أنّ قوما من المغاربة، يأخذون لورش بتغليظ هذه

(1) الأحزاب، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 33.

(2) الكوثر، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 108.

(3) إبراهيم، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 14.

(4) البقرة، جزء من الآية: 265، ورقم السّورة: 2.

(5) المائدة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 5.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 3؛ والأحزاب، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 33.

(7) الفرقان، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 25.

(8) الطّلاق، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 65.

(9) المائدة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 5، والهُمَزة، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 104.

(10) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 154.

(11) الحجر، جزء من الآية: 26 و28 و33، ورقم السّورة: 15؛ والرّحمان، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 55.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 168.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

اللاّم، إذا سكنت الحروف الثّلاثة قبلها لا غير، ع/٣٠٦ والقياس ما قدّمناه"، يعني التّرقيق. وقال شيخنا(1) رحمه الله: "وما حكي من التّفخيم في نحو قوله تعالى: [﴿إنّه] لقول فصل﴾(2)، و﴿فضل الله﴾(3)، ليس بصحيح". قلت: وبالتّرقيق قرأت ذلك، على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. قال الدّاني(4) في 'إيجاز البيان': "وكذلك إن تحرّكت، الثّلاثة الأحرف الّتي تلي اللاّم، بالضمّ أو الكسر، فلا خلاف أيضا بين أصحابنا في ترقيق اللاّم، فالمضمومة نحو: ﴿ظلة﴾(5)، و﴿ظلل﴾(6) وشبهه؛ والمكسورة نحو: ﴿فصّلت﴾(7)، و﴿في ظلال﴾(8)، و﴿عطّلت﴾(9) وشبهه". وقال في 'جامع البيان'(10)، و'الاقتصاد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، و'المُوضِح'، و'الإبانة'، وكتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش' نحوه. قال في 'الإبانة': "فإن تقدّمت اللاّمَ المفتوحةَ الثّلاثةُ الأحرف، فلا خلاف في ترقيق اللام، لتقدّمها وتأخرهنّ؛ فالّتي تأتي بعدها الصّاد، نحو قوله [تعالى]: ﴿لصالوا الجحيم﴾(11)، و﴿لصادقون﴾(12) وشبهه؛ والّتي تأتي بعدها الظّاء، نحو قوله [تعالى]: ﴿لظلّوا﴾(13)، و﴿لظالمين﴾(14)، و﴿لظى﴾(15) وشبهه؛ والّتي تأتي بعدها الطّاء، نحو قوله [تعالى]: ﴿وليتلطّف﴾(16)، و﴿لطمسنا﴾(17) وشبهه حيث وقع". قال في 'جامع البيان': "فإن وقعت اللاّم المفتوحة بين حرفين مستعليين، نحو قوله [تعالى]:

(1) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) الطّارق، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 86. وما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(3) البقرة، جزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 2.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) الأعراف، جزء من الآية: 171، ورقم السّورة: 7.

(6) البقرة، جزء من الآية: 210، ورقم السّورة: 2؛ والزّمر، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 39.

(7) هود، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 11؛ وفصّلت، جزء من الآية: 3 و44، ورقم السّورة: 41.

(8) يس، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 36؛ والمرسلات، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 77.

(9) التّكوير، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 81.

(10) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 155.

(11) المطفّفين، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 83.

(12) الأنعام، جزء من الآية: 146، ورقم السّورة: 6.

(13) الرّوم، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 30. جاء اللّفظ في المخطوط هكذا: 'لظلموا'، فصحّحناه.

(14) الحجر، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 15.

(15) المعارج، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 70.

(16) الكهف، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 18.

(17) يس، جزء من الآية: 66، ورقم السّورة: 36.

﴿خلطوا﴾(1)، و﴿ما اختلط﴾(2)، و﴿من الخلطاء﴾(3)، و﴿أخلصوا﴾(4)، و﴿المخلصين﴾(5)، و﴿فاستغلظ﴾(6)، و﴿غلّقت﴾(7)، و﴿خلق﴾(8)، و﴿خلقوا﴾(9)، و﴿الخلّاق﴾(10)، و﴿مخلّقة﴾(11)، وما أشبهه. فقوم من أهل الأداء، يغلّظون اللاّم في ذلك، في مذهب ورش(12) من طريق الأزرق(13)، من أجل حرفي الاستعلاء؛ وآخرون يرقّقونها، لعدم النصّ عن ورش فيه، وبذلك قرأت، وبه آخذ"(14). وقال في 'الـمُوضِح'، و'الإبانة' نحوه. وقال في كتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش': "فبعضهم يغلّظها، وبعضهم يرقّقها وهو الأقيس". وذكر في 'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّحديد'(15)، التّرقيق في ذلك خاصّة. قلت: وبالتّرقيق قرأت ذلك لورش، على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ. قال الدّاني(16) في 'إيجاز البيان': "والعلّة في تغليظ اللاّم مع الثّلاثة الأحرف، أنّ تلك الحروف مستعلية، تطلب ـ باستعلائها وتصعّدها إلى الحنك الأعلى ـ موضع الفتح، فغلّظت اللاّم بعدهنّ من أجلهنّ، ليتشاكل اللّفظ، ويكون العلاج بذلك من جهة واحدة". وقال في 'الإبانة' نحوه. واعلم أنّ ورشا إنّما راعى هذه العلّة، في الأحرف الثّلاثة خاصّة، لمشاركتهنّ اللاّم في طرف اللّسان، بخلاف الضّاد. ح/٢٠٧ قال الشّريشيّ(17) في 'الشّرح': "فصارت اللاّم المفتوحة مع هذه الأحرف في التّفخيم، بـمنزلة الرّاء الـممالة الفتحة مع الكسرة اللاّزمة أو الياء السّاكنة في التّرقيق،

٦١٥

(1) التّوبة، جزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 9.

(2) الأنعام، جزء من الآية: 146، ورقم السّورة: 6.

(3) سورة 'ص'، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 38.

(4) النّساء، جزء من الآية: 146، ورقم السّورة: 4.

(5) يوسف، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 12.

(6) الفتح، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 48.

(7) يوسف، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 12

(8) البقرة، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 2.

(9) الرّعد، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 13.

(10) الحجر، جزء من الآية: 86، ورقم السّورة: 15؛ ويس، جزء من الآية: 81، ورقم السّورة: 36.

(11) الحجّ، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 22.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 169.

(15) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 347-348.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(17) اُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

لخروج كلّ واحد منهما عن أصله طلبا للمناسبة، وكأنّهم حكموا لها بالتّفخيم مع تقدّم هذه الأحرف، كما حكموا للرّاء بالتّرقيق مع تقدّم الكسرة والياء الموجبتين لإمالة فتحتها، تشبيها بها لقرب مخرجيهما، ع/٣٠٧ على ما يتبيّن في ذكر المخارج إن شاء الله"(1). قال مكيّ(2) في 'الكشف': "وعلّة من رقّق، أن اللاّم حرف كسائر الحروف، فأجراها مع حروف الإطباق قبلها كسائر الحروف"(3). وقال المهدويّ(4) في 'الشّرح: "فأمّا إجماع القرّاء سوى ورش(5)، على ترقيق اللاّم في ذلك، فلا يحتاج إلى اعتلال أكثر من أن يقال: إنّهم أجروا اللاّم على أصلها، ولم يكن التّفخيم فيها قويّا عندهم مع مجاورة الحروف الّتي أوجب ورش بها التّفخيم، إذ اللاّم أصلها التّرقيق، فدخول التّفخيم فيها ليس بقويّ كقوّته في الرّاء، لما قلناه من أنّ الرّاء اجتمع فيها الشّبه بحروف الاستعلاء والتّكرير، وأنّ العرب منعت الإمالة بها في نحو: 'راشد'(6)، كما يمنع المستعلي في نحو: 'طالب'(7)، وليس ذلك في اللاّم"(8). وقال ابن مطرّف(9) في 'الإيضاح' نحوه.

الإعراب: غلّظ: فعل ماض. ورش: فاعل. فتحة: مفعول. اللاّم: مضاف إليه. يلي: فعل مضارع، وأصله: يوْلي فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة؛ والفاعل مضمر يعود على اللاّم، والجملة في موضع الحال من اللاّم، والعامل فيه 'غلّظ'. طاءً: مفعول. وظاءً: معطوف على 'طاء ولصاد'؛ وعلى الرّواية الأخرى 'أو لصاد': معطوف على 'يلي'، محمول على المعنى، لمّا كان 'يلي' في موضع التّعليل حمله عليه، كأنّه قال: لولايته طاء وظاء ولصاد، ونظيره قوله تعالى: ﴿ومن آياته أن يرسل الرّياح مبشرات، وليذيقكم من رحمته﴾(10)، لـمّا كان 'مبشّرات' في معنى للتّبشير عطف عليه 'وليذيقكم'. مهمل: [نعت](11). إذا: ظرف زمان لما يأتي، والعامل فيه جوابه، وهو محذوف، والتّقدير: إذا انفتحن بعد موجبات غلّظ. أتين: فعل ماض وفاعل، في موضع خفض بـ'إذا'. متحرّكات: حال من النّون في 'أتين'، والعامل فيه 'أتين'. بالفتح: متعلّق بـ'متحرّكات'. قبل: ظرف زمان مبني على الضمّ

٦١٦

(1) انظر 'القصد النّفع' للخرّاز: 557.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\219.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) ورد مثله في القرآن، لكن بلفظ: ﴿رشيد﴾، في 'هود'(11)، بالآية: 78، ولا وجه للشاهد فيه بهذه الصّيغة.

(7) ورد مثل هذا الفظ في القرآن معرّفا هكذا: ﴿الطالب﴾، وذلك في سورة الحجّ(22)، كجزء من الآية: 73.

(8) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 81.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(10) الرّوم، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 30.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ق'.

لانقطاعه عن الإضافة، والعامل فيه 'أتين'. أو مسكّنات: معطوف، و'أو' للتنويع. ثمّ قال:

[189] وَالْخُلْفُ فِي طَـالَ وَفِي فِصَالاَ **** وَفِـي ذَوَاتِ الْيَـاءِ إِنْ أَمَـالاَ

[190] وَفِي الَّذِي يَسْكُنُ عِنْدَ الْـوَقْفِ **** فَغَـلِّظَنْ وَاتْرُكْ سَبِيلَ الْخُلْفِ

[191] وَفِي رُءُوسِ الْآيِ خُذْ بِالتَّرْقِيقِ **** تُتْبِـعْ وَتَتَّبِعْ سَبِـيلَ التَّحْقِيـقِ

اتّفقت النّسخ على رسم 'فغلّظن' بالنّون، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم، والأوْلى رسمه بالألف، على حسب الوقف عليه. وذكر النّاظم الخلاف عن ورش(1)، فيما أشار إليه في هذه الأبيات من اللاّمات، وتبع في ذلك الشّاطبيّ(2) حيث قال:

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالاَ وَعِنْدَمَا **** يُسَكَّنُ وَقْفاً وَالْمُفَخَّمُ فُضِّلاَ

وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْـهَا كَهَـذِهِ **** وَعِنْدَ رُءُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اعْتَلاَ(3)

فقوله: 'وَالْخُلْفُ فِي طَـالَ وَفِي فِصَـالاَ'، أخبر أنّ ورشا اختلف عنه في تفخيم اللاّم وترقيقها، إذا حال بين اللاّم وأحد ع/٣٠٨ هذه الأحرف ألف، نحو: ﴿طال﴾(4)، و﴿فصالا﴾(5) - يريد و﴿يصّالحا﴾(6) - وليس ذكره ﴿طال﴾ و﴿فصالا﴾ على جهة التّخصيص، إذ المعتبر فصل الألف في ذلك، فلم يذكرهما إلاّ على جهة المثال، وتبع في ذلك الشّاطبي. وقد نصّ الدّاني(7) في 'جامع البيان'(8)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'المُوضِح'، و'الإبانة'، على الخلاف عن ورش في ﴿فصالا﴾ و﴿يصّالحا﴾ و﴿فطال﴾(9). وقال ابن الباذش(10) في 'الإقناع'(11) نحوه.

وقوله: 'وَفِـي ذَوَاتِ الْيَـاءِ إِنْ أَمَـالاَ'، أخبر أنّ ورشا اختلف عنه، في تفخيم اللاّم وترقيقها، إذا وقعت الألف بعدها منقلبة عن ياء وقبلها صاد، وذلك في موضعين: أحدهما: ما لم

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'سراج القارئ، لابن القاصح العذري: 123.

(4) الأنبياء، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 21.

(5) البقرة، جزء من الآية: 233، ورقم السّورة: 2.

(6) النّساء، جزء من الآية: 128، ورقم السّورة: 4.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 155.

(9) الحديد، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 57.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 141\1، بتحقيق قطامش.

يقع رأس آية، والثّاني: ما وقع رأس آية، وذلك نحو: ﴿يصلاها﴾(1)، و﴿يصلّى سعيرا﴾(2)، و﴿عبدا إذا صلّى﴾(3) وشبهه.

وقوله: 'إن أمالا'، يعني ورشا والألف للإطلاق، وفيه تنبيه على أنّ الخلاف لا يعرض في تغليظ اللاّم، من أجل الألف ح/٢٠٨ المنقلبة عن الياء، إلاّ على القول بإمالة ذوات الياء بين بين، وأمّا على القول بالفتح فلا يعرض في ذلك خلاف، إذ لا مانع من التّفخيم.

وقوله: 'فغلّظن'، أمرك بالتّغليظ في 'طال' ونحوه، وفي ذوات الياء، وفي الّذي يسْكُن عند الوقف، ووكّد الفعل بالنّون الخفيفة. وقوله: 'وَاتْرُكْ سَبِيلَ الْخُلْفِ'، أي اترك فيما تقدّم الخلاف، وخذ فيه بالتّغليظ خاصّة. وقوله: 'وَفِي رُءُوسِ الْآيِ خُذْ بِالتَّرْقِيق'، أخرج من ذوات [الياء](4) في قوله: 'وفي ذوات الياء' رءوس الآي، وهي ثلاثة لا غير، بلفظ صلّى في 'القيامة': ﴿ولا صلّى﴾(5)، وفي 'الأعلى': ﴿فصلّى﴾(6)، وفي 'العلق': ﴿إذا صلّى﴾، فأمر فيها بالإمالة بين بين، وعبّر عن ذلك بالتّرقيق، كما قال الشّاطبي(7) في قصيدته:

.... **** وَعِنْدَ رُءُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اِعْتَلاَ(8)

وقوله: 'تُتْبِعْ وَتَتَبَّعْ سَبِيلَ التَّحْقِيقِ'، أي تُتْبِع رءوس الآي بعضها بعضا في التّرقيق، وتَتَبّع طريق التّحقيق في ذلك، فيأتي على قوله أنّ المختار في جميع ما تقدّم التّفخيم، إلاّ في رءوس الآي فالمختار فيها التّرقيق. قال الدّاني(9) في 'جامع البيان': "فإن وقعت هذه اللاّم مع الصّاد، آخر فاصلة في سورة أو اخر فواصلها على ألف منقلبة من ياء، وجملة ذلك ثلاثة مواضع: في 'القيامة': ﴿فلا صدّق ولا صلّى﴾، وفي 'سبّح': ﴿وذكر اسم ربّه فصلّى﴾، وفي 'العلق': ﴿عبدا إذا صلّى﴾؛ ففيها على مذهب أبي يعقوب(10) وأبي الأزهر(11)، وجهان: أحدهما: التّغليظ، لكونها مفتوحة قد

٦١٨

(1) الإسراء، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 17؛ واللّيل، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 92.

(2) الانشقاق، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 84.

(3) العلق، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 96.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(5) القيامة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 75.

(6) الأعلى، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 87.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 123.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

وليَتها صاد مفتوحة، طرداً لمذهبهما في نحو ذلك؛ والثّاني: التّرقيق فيكون بين بين، لأجل الألف المنقلبة عن الياء بعدها، حملاً على ما قبل ذلك وما بعده من رءوس الفواصل، وإتباعا له ليأتي الجميع بلفظ واحد ولا يختلف، والوجهان صحيحان، غير أنّ الثّاني أقيس؛ فإن أتت اللاّم وقبلها صاد أيضا، وبعدها ألف منقلبة من ياء غير فاصلة، وجملة ذلك خمسة مواضع: في 'سبحان': ﴿يصلاها مذموما﴾(1)، وفي 'الإنشقاق': ع/٣٠٩ ﴿ويصلّى سعيرا﴾(2)، وفي 'الغاشية': ﴿تصلى نارا حامية﴾(3)، وفي 'اللّيل': ﴿لا يصلاها إلاّ الاشقى﴾(4)، وفي 'المسد': ﴿سيصلى نارا﴾(5)، وكذا قوله [تعالى]: ﴿من مقام إبراهيم مصلّى﴾(6)، عند الوقف خاصّة لأنّه منوّن، وكذا ﴿الّذي يصلى النّار﴾(7)، لأنّ الألف تذهب في الوصل؛ ففي هذه اللاّم أيضا على مذهبهما وجهان: التّغليظ والتّرقيق، فالتّغليظ على ما أصّلاه في اللاّم مع الصّاد، والتّرقيق على قولهما في إمالة الألف المنقلبة من الياء وما قبلها، والأقيس ها هنا التّغليظ، بخلاف ما هو فيما قبله، لعدم الإتباع والتّشاكل اللّذين حسّنا التّرقيق وقوّياه فيه هاهنا. فإن حال بين الصّاد والطّاء وبين اللاّم ألف، نحو قوله [تعالى]: ﴿فصالا﴾(8)، و﴿أن يصّالحا﴾(9)، و﴿أفطال﴾(10)، وما أشبهه، كان في اللاّم أيضا وجهان: التّغليظ اعتداداً بقوّة الحرف المستعلي، والتّرقيق لأجل الفاصل الّذي فصل بينه وبين اللاّم، والتّغليظ أوْجَه، لأنّ ذلك الفاصل ألف والفتح منه. فإن وقعت اللاّم مع الثّلاثة الأحرف المذكورة ـ الجالبة لتغليظها وتفخيم اللّفظ بها ـ طرفا في الكلمة، نحو قوله [تعالى]: ﴿أن يوصل﴾(11)، و﴿ظلّ﴾(12)، و﴿بطل﴾(13) وما أشبهه، ووقف على ذلك، احتملت وجهين أيضا في الوقف: التّغليظ والتّرقيق،

٦١٩

(1) الإسراء، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 17.

(2) الانشقاق، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 84.

(3) الغاشية، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 88.

(4) اللّيل، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 92.

(5) المسد، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 111.

(6) البقرة، جزء من الآية: 125، ورقم السّورة: 2.

(7) الأعلى، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 87.

(8) البقرة، جزء من الآية: 233، ورقم السّورة: 2.

(9) النّساء، جزء من الآية: 128، ورقم السّورة: 4.

(10) طه، جزء من الآية: 86، ورقم السّورة: 20.

(11) البقرة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 2؛ والرّعد، جزء من الآية: 21 و25، ورقم السّورة: 13.

(12) النّحل، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 16.

(13) الأعراف، جزء من الآية: 118، ورقم السّورة: 7.

فالتّغليظ لكون سكونها عارضا، إذ هو للوقف فقط، فعوملت لذلك معاملة المتحرّكة المفتوحة؛ والتّرقيق لكونها ساكنة، لأنّ ما سكن للوقف كاللاّزم، فعوملت معاملة السّاكنة في كل حال، والأوّل أوْجَه، إذ فيه دلالة على حكم اللاّم في مذهب من ذكرناه، في حال الوصل، كما دلّ الوقف على الكلم اللاّئ الرّاء فيهنّ متطرّفة مجرورة بالإمالة الخالصة وبالإمالة اليسيرة، مع عدم الجرّة الجالبة لذلك فيه على حال الوصل، في مذهب من رأى ذلك"(1). وقال في 'التّمهيد'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'المُوضِح' نحوه.

واعلم أنّ بعض المصنّفين للحروف من أهل الأداء، ذكر ترقيق اللاّم من غير خلاف لورش(2)، في موضعين من المواضع التي ذكر الدّاني(3) فيهنّ الخلاف، أحدهما: إذا كانت متطرّفة وقبلها أحد الأحرف الثّلاثة، ووقف عليها بالسّكون نحو: ﴿أن يوصل﴾(4)، و﴿بطل﴾(5)، و﴿ظل﴾(6)؛ والثّاني: إذا كان بعدها ألف منقلبة عن ياء، وقبلها صاد، وهي رأس آية، وذلك لفظ ﴿صلّى﴾(7). قال المهدويّ(8) في 'الهداية': "وإذا ح/٢٠٩ كانت اللاّم المفتوحة طرف الكلمة، فوقف عليها رقّقها، لرجوعها في الوقف ساكنة". وقال ابن سفيان(9) في 'الهادي'، وابن شريح(10) في 'الكافي'(11)، و'التّذكير'، و'المفردات'؛ وابن الفحّام(12) في 'التّجريد'، وابن شعبان(13) في كتاب 'مذهب ورش في اللاّمات والرّاءات'، وابن عبد الملك(14) في 'الاقتصاد' نحوه. وقال الحصريّ(15) في قصيدته:

٦٢٠

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: 168-169.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 2؛ والرّعد، جزء من الآية: 21 و25، ورقم السّورة: 13.

(5) الأعراف، جزء من الآية: 118، ورقم السّورة: 7.

(6) النّحل، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 16.

(7) بلفظ ﴿صلّى﴾ بالقيامة(75)، في الآية: 31؛ والعلق(96)، بالآية: 10، والأعلى(87) بلفظ ﴿فصلّى﴾، بآية: 15.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'الكافي' لابن شريح: 39.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 8، ص: 516 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته بالهامش: 9، ص: 137 قسم التحقيق. (15) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 64 قسم التحقيق.

وَمَهْمَا تَـقَعْ مَفْـتُـوحَةً فَـقِـفْ **** عَلَيْهَا بِتَرْقِيقٍ سُقِيتَ حَيَا الْقَطْرِ(1) ع/٣١٠

وقال المهدويّ(2) في 'الشّرح': "وعلّة ما ذكرناه من الوقف على اللاّم المفتوحة بالتّرقيق، إذا كانت في طرف الكلمة نحو: ﴿أن يوصل﴾(3)، أنّ التّفخيم إنّما وجب فيها حين انفتحت، فإذا وقفت عليها سكنت، إذ الفتحة تذهب في الوقف، ولا روم في المفتوح، فرجع حكمها إلى حكم السّاكنة"(4). قلت: قوله: 'إن التّفخيم إنما وجب فيها'، كان حقّه أن يقول: إنما جاز فيها، لأنّ التّفخيم لايجب؛ ولو كان التّفخيم في اللاّم واجبا، إذا انفتحت وقبلها أحد الأحرف الثّلاثة، لاتّفق عليه جميع القرّاء، وإنما هو على الجواز كالإمالة، أخذ به ورش(5)، وأخذ غيره من القرّاء بالتّرقيق لأنّه الأصل. وقال ابن عبد الوهّاب(6) في 'كفاية الطّالب': "فإن وقعت اللاّم رأس آية رقّقها، لأنّ من أصله أن يميل ذوات الياء بين اللّفظين، إذا وقعت في رءوس الآي". وقال مكيّ(7) في 'التّبصرة'(8) و'الكشف'(9)، وابن شريح(10) في 'الكافي'(11) و'التّذكير' نحوه. وقال أبو الحسن بن شريح في بعض تقييداته: "تقرأ ﴿صلّى﴾(12) إذا كان رأس آية لورش، بإمالة الألف يسيرا بين الفتح والإمالة، وترقيق(13) اللاّم، وعلّة ترقيقها ما حدث في اللاّم من الكسر، فإن قيل: فهلاّ فخّمها على أصله، إذ الفتح في قراءته أغلب من الكسر، والكسر ضعيف جدّاً؟، قلنا الكسر مع ذلك غلب، لأنّه ثقيل والفتح خفيف، والثّقل أغلب وأقوى. وتقرأ ذلك لأبي عمرو(14) كورش ولا فرق، غير أنّه ليست العلّة في ترقيقها ما حدث من الكسر، إذ أصلها عنده لتّرقيق، وإن كانت خالصة الفتح. وتقرأ ذلك

(1) 'القصيدة الحصرية': الورقة: 37، البيت رقم: 178، ومخطوطتها بالخزانة العامة تحت رقم: 1148 د.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(3) البقرة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 2؛ والرّعد، جزء من الآية: 21 و25، ورقم السّورة: 13.

(4) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 84-85.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 145.

(9) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\222-223.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'الكافي' لابن شريح: 38.

(12) القيامة(75)، في الآية: 31؛ والعلق(96)، بالآية: 10، والأعلى(87) ولكن بلفظ ﴿فصلى﴾، بآية: 15.

(13) في مخطوطتي 'ح' و'ق': وترقّق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

لحمزة(1) والكسائي(2) مرقّق اللاّم، و لم يوجب أيضا ترقيقها في قراءتهما الكسر، وكسرهما أبلغ من كسر ورش(3) وأبي عمرو(4). وتقرأ ذلك لسائر السّبعة مرقّق اللاّم خالصة الفتح، ولا يخلص كلّ هذا في لفظه إلا المجوّد الماهر". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(5) رضي ا لله عنه: "ذكر الحافظ أبو عمرو(6)، في اللاّم المفتوحة المتطرّفة المفخّمة في رواية ورش، أنّه إذا وقف عليها جاز له فيها وجهان: التّفخيم حملا للوقف على الوصل، لكون السّكون عارضا؛ والتّرقيق لأنّ اللاّم السّاكنة لا تفخّم، وإنّما تفخّم اللاّم المفتوحة"، قال: "والأوّل أوْجَه وأقيس؛ ويجري مجرى ذلك عنده، في جواز الوجهين وتفضيل التّفخيم، اللاّم المفتوحة بعد الصّاد المفتوحة أو السّاكنة، إذا وقع بعدها الألف المنقلبة عن الياء، في غير رءوس الآي، نحو قوله تعالى: ﴿ويصلّى سعيرا﴾(7)، و﴿سيصلى نارا﴾(8)، وما أشبه ذلك، [وذلك](9) أنّ الرّواية عن ورش، جاءت بتفخيم اللاّم المفتوحة مع [الصّاد المفتوحة](10) والسّاكنة، حيث ما وقعت من غير استثناء، وجاءت الرّواية عنه أيضا، بإمالة الألف المنقلبة عن الياء بإطلاق من غير استثناء، فالرّوايتان متعارضتان عنده في المواضع المذكورة، لأنّ الصّاد قبل اللاّم ع/٣١١ تطلبها بالتّفخيم على الأصل المتقدّم، والألف المنقلبة عن الياء تطلبها بالتّرقيق على أصله أيضا، ولا يصحّ إعمال السّببين معا لتضادّهما، فلا بدّ من إعمال أحدهما وإهمال الآخر، فرأى الحافظ أنّ إعمال الأوّل أوْلى لسبْقه، والّذي يقتضيه القياس الصّحيح، ترقيق اللاّم في الموضعين المذكورين.

أمّا الموضع الأول: وهو اللاّم المفتوحة المفخّمة، فينبغي أن يكون الوقف عليها، على حدّ الوقف على الرّاء، وذلك أنّ الرّاء أصلها التّفخيم، والتّرقيق فيها فرع، لسبب اقتضاه وهو الكسر، فإذا وقفت على الرّاء المتطرّفة المكسورة بالسّكون، وجب تفخيمها لذهاب السّبب، إذا لم يكن قبلها سبب آخر يقتضي التّرقيق، فكذلك ينبغي أن يكون الوقف على اللاّم، بردّها إلى الأصل وهو التّرقيق، لأنّ ذهاب الفتحة هنا، كذهاب الكسرة هناك. وقد فرّق بعضهم بين الموضعين، بأنّ سبب التّرقيق في

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) يعني الدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) الانشقاق، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 84.

(8) المسد، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 111.

(9) و(10) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

الرّاء الكسرة وقد ذهبت، وسبب التّفخيم ح/٢١٠ في اللاّم الصّاد وهي موجودة، والفتحة في اللاّم شرط؛ وفرْق بين ذهاب السّبب، وبين ذهاب الشّرط، وما زعمه من الفرق غير صحيح، لأنّ الصّاد لا تأثير لها في اللاّم السّاكنة، وإنّما تأثيرها في اللاّم المفتوحة، وليست هنا لام مفتوحة، وإنّما هي ساكنة، فالصّاد قبلها كسائر الحروف، ولا خلاف في ترقيق اللاّم السّاكنة مع سائر الحروف، فكذلك مع الصّاد؛ وما ذكره بعضهم، من تفخيم اللاّم السّاكنة لورش(1) في ﴿صلصال﴾(2)، ليس بصحيح عنه ولا ثابت.

وأمّا الموضع الثّاني: وهو اللاّم المفتوحة المتوسّطة بين الصّاد وألف الإمالة، فلا تعارض بين الصّاد وألف الإمالة، لأنّ الألف الممالة إنّما مطلوبها، أن ينحى بالفتحة الّتي قبلها نحو الكسرة، وليس مطلوبها ترقيق الحرف قبلها، ومطلوب الصّاد تفخيم اللاّم المفتوحة، إن وقعت بعدها لا فتحُها، فإذا أعطيت الألف الممالة ما تقتضيه من الانتحاء المذكور، بالفتحة الّتي قبلها نحو الكسرة، لم يقع بين اللاّم وبين الصّاد تنافر، لأنّ حكم الحرف الممال الحركة حكم المكسور، وإنّما يقع التّنافر بين الصّاد المفتوحة أو السّاكنة واللاّم المفتوحة المرقّقة، فإذا فخّمت اللاّم كان العمل من وجه واحد، ولا سبيل لتفخيم اللاّم الممالة الحركة، لأنّ حكمها حكم اللاّم المكسورة، وتفخيم اللاّم المكسورة غير جائز؛ وإذا انتفى التّعارض بين الصّاد وألف الإمالة، كانت اللاّم معهما هنا عند اجتماعهما، على حكمها مع كلّ واحد منهما عند افتراقهما، فالحاصل أنّ الألف الممالة في لغة المميلين، كالياء في لغة جميع العرب، والحركة الممالة قبلها كالكسرة ع/٣١٢ قبل الياء، فكما لا تغيّر الصّاد الياء في ﴿يُصلّى﴾(3) ولا الكسرة قبلها، كذلك لا تغيّر ألف الإمالة والحركة الممالة قبلها، فاعلم ذلك، وبا لله التّوفيق". قال شيخنا [الأستاذ](4) رحمه ا لله: "فإن قال قائل: ترك الإمالة هو الأصل واستعمالها فرع، فإن تركنا الإمالة هنا واستعملنا الأصل، توصّلنا إلى التّناسب بين الصّاد واللاّم، وإن استعملنا الفرع وهو الإمالة لم نصل إلى التّناسب، واستعمال ما يوصل إلى التّناسب أولى، لما فيه من الخفّة لا سيما إذا كان الأصل؟" قال: "فالجواب أنّ من لغته الإمالة من العرب، لا ينتقل عنها إلى غيرها، إلاّ أن يمنعه منها مانع، كما أنّ من لغته الفتح وترك الإمالة لا ينتقل إلى غيره، لأنّها ألفاظ متغايرة وحروف مختلفة، فالألف المفتوحة غير الألف الممالة، وهما معا غير الياء، وكلّ واحد منهما يتبعه ما قبله من الحركة، فالألف المفتوحة لا يكون قبلها إلاّ فتح خالص، والياء لا يكون قبلها إلا كسر

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) الحجر، جزء من الآية: 26 و28 و33، ورقم السّورة: 15؛ والرّحمان، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 55.

(3) الانشقاق، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 84.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطتي 'ح' و'ق'. والشّيخ المذكور هو القيجاطي، وترجمته بالهامش: 3، ص: 2.

خالص، والألف الممالة صوت مركّب من الألف والياء، فالحركة قبلها مركّبة من الفتح والكسر، فلا فرق بين قولك: فلان يصلي، في لغة جميع العرب، وبين قولك: صلّى فلان، في لغة أهل الإمالة، فكما لا تغيّر الصّاد الكسرة في لام 'يصلّي'، فتفتحها لما فيه من إبدال الألف من الياء لغير سبب، فكذلك لا تغيّر الصّاد الحركة الممالة في لام ﴿صلّى﴾، لما فيه من إبدال الألف المفتوحة من الألف الممالة، وهي غيرها كما أنّ الألف غير الياء، فهذا يوضح ما ذكرته لك قبل هذا ويبيّنه". قلت: وأذكر الآن كيفيّة قراءتي لورش(1) ما ذكره النّاظم في الأبيات المتقدّمة. أمّا ﴿طال﴾(2) وبابه، فقرأته بالوجهين على بعض من لقيته، واختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(3) - رضي الله عنه - فيه التّفخيم وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ، وهو الصّحيح عندي، لأنّ الرّاء تفخّم من غير خلاف، إذا فصل بينها وبين حرف الاستعلاء ألف(4) نحو: ﴿الصّراط﴾(5) و﴿الفراق﴾(6) وشبههما، وأيضا فإنّ الألف في ذلك أكثر استعلاء وتفخيما من الفتحة. وأمّا ﴿أن يوصل﴾(7) وبابه، فقرأته بالتّرقيق في الوقف على شيخنا - رحمه الله - وبه آخذ. وأمّا ﴿صلّى﴾(8) إذا وقع رأس آية، فقرأته بين بين على جميع من قرأت عليه، وبذلك آخذ. وأمّا ﴿سيصلى﴾(9) وبابه، ممّا وقعت فيه الصّاد ساكنة أو مفتوحة، وليس برأس آية، فقال فيه شيخنا رحمه الله: "اختلفت الرّوايات عن ورش، في إمالة ذوات الياء بين اللّفظين وفتحها، فإذا قرأت له بترك الإمالة فخّمت اللاّم، طرداً لأصله في تفخيم اللاّم المفتوحة مع الصّاد السّاكنة والمفتوحة، وإذا قرأت له بالإمالة ح/٢١١ وجب ترقيق اللاّم، لأنّ فتحها قد أشرب روائح الكسر". وبما ذكره قرأت عليه، وبه آخذ. ورقّق قالون(10) ع/٣١٣ اللاّم مع الأحرف الثّلاثة، في جميع ما تقدّم في هذا الباب، لأنّ الحكم منسوب لورش دونه.

واعلم أنّ في قول النّاظم: 'خذ بالتّرقيق' و'سبيل التّحقيق، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس اللاّحق، وقد تقدّم الكلام على ذلك، في شرح قوله في صدر الرجز:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) الأنبياء، جزء من الآية: 44 ، ورقم السّورة: 21.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) في 'ع': الألف، وفي 'ح' و'ق': ألف.

(5) الفاتحة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 1.

(6) القيامة، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 75.

(7) البقرة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 2؛ والرّعد، جزء من الآية: 21 و25، ورقم السّورة: 13.

(8) القيامة(75)، في الآية: 31؛ والعلق(96)، بالآية: 10، والأعلى(87) ولكن بلفظ ﴿فصلى﴾، بآية: 15.

(9) المسد، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 111.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

[10] لِأَنَّـهُ كَـلاَمُـهُ الْـمُـرَفَّـعُ **** وَجَـاءَ فِـيـهِ شَـافِـعٌ مُشَفَّـعُ(1)

وفي قوله: 'تُتْبع وتَتّبع'، لقبا آخر وهو التّجنيس المختلف، وقد تقدّم الكلام على ذلك، في شرح قوله في صدر الرّجز:

[30] أَوْرَدْتُ مَا أَمْكَنَنِي مِنَ الْحُجَجْ **** مِمَّـا يُـقَـامُ فِي طِـلاَبِـهِ حِـجَـجْ(2)

الإعراب:

والخلف: مبتدأ. في طال: في موضع الخبر. 'وفي فصالا' 'وفي ذوات': معطوفان. الياء: مضاف إليه. إن: حرف شرط. أمالا: فعل ماض في موضع جزم بالشّرط، والفاعل مضمر يعود على 'ورش'(3)، والألف للإطلاق، وجواب الشّرط محذوف، دلّ عليه ما قبله، والتّقدير: إن أخذ بإمالة ذوات الياء اختلف عنه. 'وفي الّذي': معطوف على قوله: 'في طال'. يسكن: فعل مضارع، والفاعل مضمر يعود على 'الّذي'، والجملة صلة 'الّذي'. عند: ظرف مكان، والعامل فيه 'يسكن'. الوقف: مخفوض بالظّرف. فغلّظن: فعل أمر مؤكّد بالنّون الخفيفة، والمفعول محذوف، أي غلظن(*) ما ذكر. واترك: فعل أمر معطوف على 'فغلّظن'. سبيل: مفعول. الخلف: مضاف إليه. 'وفي رءوس': متعلّق بـ'خذ'. الآي: مضاف إليه. خذ: فعل أمر. بالتّرقيق: متعلّق بـ'خذ'. تُتبع: فعل مضارع مجزوم على جواب الأمر، والمفعول محذوف، كأنّه قال: تُتبِع رءوسَ الآي. وتَتّبع: فعل مضارع معطوف عليه. سبيل: مفعول. التّحقيق: مضاف إليه. وفُعّال الأفعال في الأبيات الثّلاثة الأخيرة ضمائر المخاطب. ثمّ قال:

[192] وَفُخِّمَتْ فِي الـلَّهِ وَاللَّهُمَّـهْ **** لِلْكُلِّ بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّـهْ

أخبر أنّ اللاّم من اسم الله مفخّمة لجميع القرّاء، إذا وقعت بعد فتحة أو ضمّة، وظاهر إطلاقه أنّها مرقّقة لهم، إذا وقعت بعد الكسرة، وقد قال الشّاطبي(4) في قصيدته:

وَكُلٌّ لَدَى اِسْمِ الـلَّـهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ **** يُـرَقِّـقُـهَـا حَـتَّـى يَـرُوقَ مُـرَتَّـلاَ
كَمَا فَـخَّـمُـوهُ بَـعْـدَ فَـتْـحٍ وَضَـمَّـةٍ **** فَـتَـمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصْلاً وفَيْصَـلاَ(5)

قال الدّاني(6) في 'التّلخيص': "فأمّا اللاّم من اسم الله عز وجلّ فلا خلاف في تغليظها، إذا وليها

(1) انظر الكلام على ذلك في الصّفحة: 32 وما بعدها من قسم التحقيق.

(2) انظر الكلام على ذلك في الصّفحة: 88 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق. (*) في 'ح': فغلّظن، وفي 'ق' و'ع': غلظن.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 124.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

فتحة أو ضمّة، فالفتحة نحو قوله [تعالى]: ﴿قالَ اللهُ﴾(1)، و﴿شهدَ اللهُ﴾(2)، و﴿ربّنا اللهُ﴾(3)، و﴿سيرَى اللهُ﴾(4)، و﴿كذلكَ اللهُ﴾(5)، و﴿منَ اللهِ﴾(6)، و﴿ابن مريمَ اللّهم﴾(7) وشبهه؛ والضّمّة نحو قوله [سبحانه]: ﴿رسلُ اللهِ﴾(8)، و﴿يأتيهمُ اللهُ﴾(9)، و﴿يعلّمهُ اللهُ﴾(10)، و﴿حكمُ اللهِ﴾(11)، و﴿إذ قالُوا اللّهم﴾(12) وشبهه"، قال: "فإن وليتها كسرة، سواء كانت عارضة أو في كلمة أخرى متّصلة بها، فلا خلاف أيضا في ترقيقها من أجل تلك الكسرة، وذلك نحو قوله [تبارك]: ﴿بسمِ اللّهِ﴾(13)، و﴿الحمد لِلّهِ﴾(14)، و﴿إنّا لِلّهِ﴾(15)، ع/٣١٤ و﴿فإن يشإِ اللّهُ﴾(16)، و﴿عنَ آياتِ اللّهِ﴾(17)، و﴿كذلكِ اللّهُ﴾(18)، و﴿حسيباً اللّه﴾(19)، و﴿أحدٌ الله﴾(20)، و﴿قلِ اللّهُ﴾(21)، و﴿قلِ اللّهمّ﴾(22) وشبهه".

٦٢٦

(1) آل عمران، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 3.

(2) آل عمران، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 3.

(3) الحجّ، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 22.

(4) التّوبة، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 9.

(5) آل عمران، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 3.

(6) البقرة، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 2.

(7) المائدة، جزء من الآية: 114، ورقم السّورة: 5.

(8) الأنعام، جزء من الآية: 124، ورقم السّورة: 6.

(9) البقرة، جزء من الآية: 210، ورقم السّورة: 2.

(10) البقرة، جزء من الآية: 197، ورقم السّورة: 2؛ وآل عمران، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 3.

(11) المائدة، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 5.

(12) الأنفال، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 8.

(13) هود، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 11؛ والنّمل، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 27.

(14) الفاتحة، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 1.

(15) البقرة، جزء من الآية: 156، ورقم السّورة: 2.

(16) الشّورى، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 42. في المخطوط 'إن يشأ الله'، وقد صحّحناه.

(17) القصص، جزء من الآية: 87، ورقم السّورة: 28.

(18) آل عمران، جزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 3.

(19) النّساء، جزء من الآية: 86 و87، ورقم السّورة: 4.

(20) الإخلاص، جزء من الآية: 1 و2، ورقم السّورة: 112.

(21) النّساء، جزء من الآية: 127، ورقم السّورة: 4.

(22) آل عمران، جزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 3؛ والزّمر، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 39.

وقال في 'جامع البيان'(1)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'الموجز'، و'الإبانة'، وكتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين' نحوه. وقال في 'التّيسير': "وأجمعوا على تغليظ اللاّم، من اسم الله مع الفتحة والضّمّة، وعلى ترقيقها مع الكسرة"(2). وقال في 'المُوضِح' و'التّحديد'(3) نحوه. قلت: حكاية الدّاني(4) الإجماع على تفخيم اللاّم، من اسم الله بعد الفتحة والضمّة، يريد: من الطّرق المشهورة المعمول بها. وقد ذكر ابن سفيان(5) في 'الهادي'، التّفخيم في اسم الله بعد الفتح والضّمّ، ثمّ قال: "هذا المشهور عن هؤلاء". وقال ابن الفحّام(6) في 'التّجريد'، بعد ذكره التّفخيم بعد الفتح والضمّ: "وهذا هو الاختيار". وذكر الدّاني في 'إرشاد المتمسّكين'، أنّ تفخيم اللاّم من اسم الله بعد الفتح والضّمّ، وترقيقها بعد الكسر، روى ذلك ابن أبي طيبة(7) منصوصا. وقال في 'التّمهيد': "وقد روى ذلك منصوصا في كتابه، داود بن أبي طيبة عن ورش(8)". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه، ثمّ قال: "و لم ينصّ على ذلك عنه غيره". وقال في 'جامع البيان': "و لم يأت بتفخيم هذه اللاّم مع الفتحة، وترقيقها مع الكسرة منصوصا، إلاّ داود بن أبي طيبة، عن ورش، عن نافع(9)؛ وعن ابن قتيبة(10)، عن سليم(11)، عن حمزة(12)". قال في 'جامع البيان': "فإن فصلوا هذا الإسم من الكسرة وابتدأوا به، فتحوا همزة الوصل في أوّله،

(1) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 169.

(2) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 53.

(3) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 349.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(10) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد البغدادي الدينوري، ولد ببغداد سنة: 213 هـ، روى عن ابن راهويه وأبي حاتم السجستاني، وعنه ابن القاضي أحمد وابن درستويه، وتوفي سنة: 270 هـ، له 'أدب الكاتب'، و'تفسير غريب القرآن'، و'عيون الأخبار'، و'الشّعر والشّعراء'. انظر 'تاريخ بغداد: 10\170-171، 'طبقات النحويين': 200، و'إنباه الرواة': 2\143-147، و'تهذيب الأسماء واللغات': 2\181، و'وفيات الأعيان': 3\42، و'طبقات المفسرين' للدّاودي: 1\251-252، و'لسان الميزان': 3\357، و'بغية الوعاة': 2\63- 64، و'الأعلام': 4\137.

(11) هو سُلَيم بن عيسى بن سليم، أبو محمد الحنفي الكوفي، ولد سنة: 130 هـ، وقرأ على حمزة، وخلفه في الإقراء بالكوفة، فقرأ عليه خلف بن هشام والدّوري وخلاّد؛ وروى الحديث عن الثّوري، وروى عنه ابن حميد وابن صرد، وتوفي سنة: 188 هـ. انظر 'غاية النّهاية': 1\318، و'معرفة القرّاء': 1\138-140، و'سير أعلام النبلاء': 9\375.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

وفخّموا لامه لأجلها"(1). وقال في 'التّلخيص'، و'المُوضِح'، و'الإبانة' نحوه. قال في 'التّحديد': "فإن كان الحرف المفتوح أو المضموم قبلها لاماً، لُخّص ترقيقها وفخّمت ح/٢١٢ هيَ نحو: ﴿أحلَ ا للهُ﴾(2)، و﴿منَ اَضلَّ ا للهُ﴾(3)، و﴿فضّلَ ا للهُ﴾(4)، و﴿ذلك فضلُ ا للهِ﴾(5)، و﴿يضلُّ ا للهُ﴾(6)، و﴿يفعلُ ا لله [ما يشاء]﴾(7)، وما أشبهه"(8). وقال أبو الحسن بن شريح(9)، في بعض تقييداته: "وممّا يغلّطون فيه اللاّمان، إذا اجتمعتا مرقّقة ومفخّمة، مثل: ﴿جعلَ ا للهُ﴾(10) و﴿فضّلَ ا للهُ﴾، فمنهم من يفخّم اللاّمات قبل اسم ا لله تعالى، اتباعا لِلاَم اسم ا لله، ومنهم من يرقّقها ترقيقا يتبيّن فيه تغيير الحركة إلى الكسر، فيقولون: ﴿جعلَ ا للهُ﴾، و﴿فضّلَ ا للهُ﴾، ونحو ذلك، وكلاهما غلط فاجتنبهما، ورقّق اللاّم الأولى وخلّص فتحها، وفخّم الثّانية توفّق". قلت: وأخذ عليّ شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(11) - رضي ا لله عنه - بترقيق اللاّم من اسم ا لله تعالى لورش(12)، إذا كانت قبله فتحة ممالة أو ضمّة ممالة نحو: ﴿أفغيرُ ا للهِ﴾(13)، و﴿لذكرُ ا للهِ﴾(14)، وشبههما، لأنّ الفتحة والضمّة الممالتين، حكمهما حكم الكسرة الخالصة، كما تقدّم في باب الرّاءات، فإذا كانتا تُخرجان الرّاء عن أصلها - وهو التفخيم - إلى التّرقيق، فأحرى وأوْلى أن تبقى اللاّم الّتي أصلها التّرقيق معهما على أصلها، لأنّ سبب التّفخيم قد عارضه ما هو أقوى منه، وهو الخروج من تسفّل ع/٣١٥ إلى تفخيم. قال شيخنا رحمه ا لله: "واعلم أنّ الرّاء المفتوحة والمضمومة بعد الكسرة أو الياء السّاكنة في قراءة ورش، ممالة الفتحة والضّمّة بين اللّفظين ولذلك رقّقهما، ولو لم يمل الفتحة والضّمّة

(1) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 170.

(2) العنكبوت، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 29؛ ونوح، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 71.

(3) النّساء، جزء من الآية: 88، ورقم السّورة: 4؛ والرّوم، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 30.

(4) النّساء، جزء من الآية: 32 و34 و95، ورقم السّورة: 4.

(5) المائدة، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 5.

(6) غافر، جزء من الآية: 34 و74، ورقم السّورة: 40.

(7) إبراهيم، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 14؛ وما بين المعقوفين زيادة من 'التّحديد' للداني.

(8) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 350.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(10) النّساء، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 4.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(13) الأنعام، جزء من الآية: 114، ورقم السّورة: 6.

(14) العنكبوت، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 29.

لم يجز ترقيقهما، لأنّ الفتحة والضّمّة إذا لم تمالا، تمنعان التّرقيق في الرّاء لاستعلائهما، ألا ترى أنّك إذا قلت: ﴿ا لله خير﴾(1) و﴿لا ضير﴾(2)، ووقفت عليهما بالسّكون، رقّقت لجميع القرّاء، وإذا وصلتهما فخّمتهما لجميع القرّاء إلا ورشا(3)، لأنّ الفتح والضّمّ يعارضان الكسرة والياء السّاكنة قبلهما، فتبقى الرّاء على أصلها من التّفخيم؛ ورقّقهما ورش لأنّه أمال الفتحة والضّمّة، كما أمالت العرب فتحة الرّاء من ﴿الضّرر﴾(4) و﴿بشرر﴾(5)، وضمّتها من ﴿سرر﴾(6)، وقالوا: 'عجبت من السّمُرِ'، و'شربت من المنقُرِ'، و'هذا ابن مذْعُور'؛ فأمالوا الضّمّة كما أمالوا الفتحة من ﴿الضّرر﴾ ومن ﴿بشرر﴾، فكما لا يجوز تفخيم اللاّم بعد الكسرة، كذلك لا يجوز بعد الحركة الممالة، كما أنّهم لما رققوا الرّاء أيضا مع الكسرة، رقّقوها أيضا مع الحركة الممالة، وهذا واضح عند من له أدنى فهم". وقال شيخنا(7) رحمه ا لله: "واعلم أنّ اللاّم من اسم ا لله تعالى، مرقّقة بعد الكسرة في نحو: ﴿بسم ا لله﴾(8) و﴿الحمد لله﴾(9)، وذلك إجماع من العرب وأئمّة القرّاء، كرهوا الخروج من تسفّل الكسرة إلى تفخيم اللاّم، وإن كانت الكسرة منفصلة وعارضة في نحو: ﴿قلِ ا لله﴾(10)؛ فإن وقعت اللاّم منه بعد فتح أو ضمّ، فاختلف في ذلك العرب والقرّاء، فأهل الحجاز(11) ومن يليهم من العرب على التّفخيم في ذلك، وكثير من العرب يرقّقون اللاّم في ذلك كسائر اللاّمات، واختلفت الرّوايات في ذلك عن أئمّة القرّاء من السّبعة وغيرهم، إلاّ أنّ الّذي أخذ به المتأخّرون من أهل الأداء، وآثروه على غيره اللّغة الحجازية، كما أنّ المصحف إنّما كتب عليها في نحو قوله تعالى: ﴿ما هذا بشرا﴾(12)"، قال: "فإذا تقرّر هذا، فليس التّفخيم في باب اللاّمات بأقوى منه في باب الرّاءات، لأنّ التّفخيم في الرّاء لا يفتقر إلى سبب، والتّفخيم في اللاّم يفتقر إلى سبب يقتضيه، وإذا وجد السبب

(1) البقرة، جزء من الآية: 103، ورقم السّورة: 2.

(2) الشّعراء، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 26.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) النّساء، جزء من الآية: 95، ورقم السّورة: 4.

(5) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(6) الحجر، جزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 15.

(7) هو أبو عبد ا لله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) هود، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 11؛ والنّمل، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 27.

(9) الفاتحة، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 1.

(10) النّساء، جزء من الآية: 127، ورقم السّورة: 4.

(11) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 5، ص: 79 من قسم التحقيق.

(12) يوسف، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 12.

المقتضي للتّفخيم [في اللاّم](1)، فالتّفخيم على الجواز في اللّغة العربيّة، وإذا لم يوجد السّبب المقتضي للتّرقيق في الرّاء، فالتّفخيم على الوجوب لغة وقراءة، ولذلك لم تؤثّر الكسرة العارضة ولا المنفصلة في ترقيق الرّاء، نحو قوله [تعالى]:﴿إرجعوا إلى أبيكم﴾(2)، و﴿يا بنيّ إركب معنا﴾(3)، وأثّرت في ترقيق اللاّم نحو: ﴿قلِ اللهُ﴾(4). وقد أجمع القرّاء على إجراء الحروف الممالات في باب الرّاءات، مجرى الياءات والكسَرات من غير فرق عندهم في ذلك، فالرّاء السّاكنة بعد الياء مرقّقة إجماعا، نحو قوله [تعالى]: ﴿ما جاءنا من بشير ولا نذير﴾(5) إذا وقفت عليها، وهكذا الحكم عندهم إذا وقفت بعد الألف الممالة نحو: ﴿الأبرار﴾(6)، و﴿الأشرار﴾(7)، و﴿الفجّار﴾(8)، و﴿دار البوار﴾(9)، إذا وقفت على هذا وما كان مثله بالإمالة، في مذهب ورش(10) وغيره، رقّقت ع/٣١٦ الرّاء إجماعا وإن وقفت بالسّكون. وحكم الكسرة مع الرّاء السّاكنة، حكم الياء معها نحو: ﴿كافر﴾(11)، و﴿عاقر﴾(12)، و﴿ساحر﴾(13)، لا خلاف في ترقيق الرّاء في هذه المثُل وما كان نحوها، إذا وقفت عليها بالسّكون؛ وهذا الحكم عندهم في الحركة الممالة مع الرّاء السّاكنة، وذلك ﴿بشرر﴾(14) في قراءة ورش، يميل فتحة الرّاء قليلا بين اللّفظين، ويرقّق ح/٢١٣ الرّاء بعدها، إذا وقف عليها وإن وقف عليها بالسّكون، كفعله إذا وقف على نحو: ﴿الابرار﴾ و﴿الاشرار﴾ بالإمالة، من غير فرق في ذلك كلّه. فقد تبيّن لك مما ذكرته أنّ الحركة الممالة بين بين، في جلب التّرقيق إلى الرّاء مثل الكسرة المحضة سواء، كما أنّ الألف الممالة بين بين، في جلب التّرقيق أيضا مثل الياء المحضة،

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(2) يوسف، جزء من الآية: 81، ورقم السّورة: 12.

(3) هود، بالآية: 42، السّورة: 11. والإبن هنا هو يام بن نوح، ويسميه أهل الكتاب 'كنعان'. 'بحر العلوم': 96.

(4) النّساء، جزء من الآية: 127، ورقم السّورة: 4.

(5) المائدة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 5.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 193، ورقم السّورة: 3.

(7) سورة 'ص'، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 38.

(8) الانفطار، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 82؛ والمطفّفين، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 83.

(9) إبراهيم، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 14.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) البقرة، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 2.

(12) آل عمران، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 3.

(13) الأعراف، جزء من الآية: 112، ورقم السّورة: 7.

(14) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

ومن ادّعى فرقا بين الحركة الممالة بين بين، والألف الممالة بين بين، وبين الكسرة والياء فعليه الإتيان به، وإذا كان الأمر على ما ذكرته في باب [الرّاءات، فأحرى وأولى في باب اللاّمات](1)، إذ ليس التّفخيم في اللاّمات بأقوى منه في الرّاءات، وأنت إذا قلت: ﴿بسْم ا لله﴾(2) و﴿الحمد لله﴾(3)، رقّقت اللاّم إجماعا، فكذلك إذا قلت: ﴿نرى ا لله جهرة﴾(4)، و﴿سيرى ا لله عملكم﴾(5)، و﴿غير ا لله﴾(6)، و﴿لذكر ا لله﴾(7)، في مذهب من أمال الرّاء في ذلك، إمالة محضة أو بين اللّفظين. قال شيخنا(8) رحمه ا لله: "واعلم أنّ اللاّم من اسم ا لله تعالى، مفخّمة بعد الفتحة والضّمّة عند أئمّة القرّاء، ومرقّقة بعد الكسرة"، يريد: من الطّرق المشهورة المعمول بها، قال: "وقد ثبت أنّ حكم الحركة الممالة حكم الكسرة في نحو: ﴿رأى﴾(9)، و﴿نرى﴾(10)، و﴿بشرر﴾(11)، ألا ترى أنّك إذا وقفت على الرّاء من ﴿بشرر﴾ بالسّكون، في مذهب ورش رقّقتها لإمالة الفتحة قبلها"، قال: "قال الحافظ(12): فأمّا الرّاء المكسورة فعلى وجهين، إن رمت حركتها رقّقتها كالوصل، وإن وقفت بالسّكون فخّمتها، ما لم يقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة نحو: ﴿منهمر﴾(13) و﴿نذير﴾(14)، أو فتحة ممالة نحو: ﴿بشرر﴾ على قراءة ورش(15)، فإنّك ترقّقها في الحالين". قلت: ما نقله شيخنا ـ رحمه ا لله ـ عن الحافظ أبي عمرو الدّاني، هو من 'التّيسير'،(16) وقد نصّ الدّاني على ذلك في جملة من كتبه، وقد ذكرت ذلك عند الكلام على قوله:

٦٣١

(1) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوط 'ح'.

(2) هود، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 11؛ والنّمل، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 27.

(3) الفاتحة، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 1.

(4) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

(5) التّوبة، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 9.

(6) الأنعام، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 6.

(7) العنكبوت، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 29.

(8) هو أبو عبد ا لله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(9) الأنعام، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 6.

(10) البقرة، جزء من الآية: 144، ورقم السّورة: 2.

(11) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(12) هوالدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) القمر، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 54.

(14) المائدة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 5.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(16) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 52-53.

[184] لَكِنَّهَا فِي الْوَقْفِ بَعْدَ الْكَسْرِ **** وَالْيَاءِ وَالْمُمَالِ مِثْلُ الْمَرِّ(1)

قال شيخنا(2) رحمه الله: "فإذا وقعت اللاّم من اسم الله تعالى بعد حركة ممالة، وجب ترقيقها كما ترقّق بعد الكسرة في نحو: ﴿قلِ الله﴾(3)، وذلك في قراءة أبي عمرو(4)، في رواية أبي شعيب(5): ﴿نرى الله جهرة﴾(6)، و﴿سيرى الله عملكم﴾(7)، وفي رواية ورش(8) عن نافع(9): ﴿أفغير الله﴾(10)، و﴿لذكر الله﴾(11)، وما أشبه ذلك"، قال: "قال الحافظ أبو عمرو(12): وقرأت على فارس بن أحمد(13) في رواية أبي شعيب، بإمالة فتحة الرّاء من قوله تعالى: ﴿حتى نرى الله جهرة﴾، و﴿سيرى الله عملكم﴾ ونحوه"، قال: "ورقّقت اللاّم من اسم الله عزّ وجلّ في الموضعين، من أجل الإمالة قبلها". قلت: وقد ذكر الدّاني في 'جامع ع/٣١٧ البيان'(14)، و'الاقتصاد'، و'المفردات' نحو ذلك. قال شيخنا رحمه الله: "ولا فرق في هذا بين الإمالة المحضة والّتي بين اللّفظين، ألا ترى أنّه من قرأ ﴿رأى﴾(15) بالإمالة أو بين اللّفظين، رقّق الرّاء كما يرقّقها مع الكسرة الخالصة، وكذلك رقّق ورش الرّاء المتطرّفة في ﴿بشرر﴾(16)، إذا وقف عليها بالسّكون، لإمالة الفتحة قبلها بين اللّفظين، كما رقّقها مع الكسر الخالص في نحو: ﴿مستمر﴾(17)، و﴿منهمر﴾(18) وشبههما، والكسرة الّتي

٦٣٢

(1) انظر الكلام على ذلك في قسم التّحقيق، في الصّفحة: 599 وما بعدها.

(2) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) النّساء، جزء من الآية: 127، ورقم السّورة: 4.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(5) هو صالح بن زياد السّوسي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 170 من قسم التحقيق.

(6) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

(7) التّوبة، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 9.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(10) الأنعام، جزء من الآية: 114، ورقم السّورة: 6.

(11) العنكبوت، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 29.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 170.

(15) الأنعام، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 6.

(16) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(17) القمر، جزء من الآية: 2 و19، ورقم السّورة: 54.

(18) القمر، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 54.

ترقّق لها اللاّم من اسم ا لله، لا تكون إلاّ منفصلة في كلمة أخرى، فكذلك الحركة الممالة". قال رحمه ا لله: "فالحاصل أنّ حكم اللاّم من اسم ا لله مع الكسر المنفصل، كحكم الرّاء السّاكنة مع الكسر المتّصل، وحكم الحركة الممالة في الموضعين سواء، في إجرائها مجرى الكسرة، دليل ذلك ترقيق الرّاء الممالة الحركة في الموضعين، وهي الأُولى من ﴿بشرر﴾(1)، والرّاء من ﴿نرى﴾(2)، و﴿سيرى﴾(3)، و﴿أفغير﴾(4)، و﴿لذكر﴾(5)، وما أشبه ذلك. وقد رقّقت الرّاء السّاكنة من ﴿بشرر﴾ لورش(6) إجماعا، من أجل الفتحة الممالة قبلها، كما رقّقت من: ﴿الأَشرار﴾(7)، و﴿الأَبرار﴾(8)، و﴿الأبصار﴾(9)، و﴿النّار﴾(10)، وما أشبه ذلك، لكلّ من أمال إذا وُقف له بالإمالة، فلترقّق اللاّم من اسم ا لله بعد الحركة الممالة، كما رقّقت الرّاء قبلها لها في المواضع كلّها، وبا لله التّوفيق". قال شيخنا(11) رحمه ا لله: "فإن قلت: لِمَ اعتبرت الكسرة المنفصلة مع اللاّم، ولَمْ تعتبر مع الرّاء، وما الفرق بينهما؟ فالجواب: أنّ الرّاء أصلها التّفخيم، لمضارعتها حروف الاستعلاء، فلا يُخرجها عمّا وجب لها من التّفخيم، لأجل تلك المضارعة، إلاّ ماله قوّة في بابه، وهو الكسر أوالياء المتّصلان، وما أجري مجراهما من الحركة والألف الممالتين. وأمّا اللاّم فأصلها التّرقيق، لكنّها فخّمت في بعض المواضع، بالحمل على الرّاء لقربها منها، ولا يكون ذلك إلا بشرطين: أحدهما: ح/٢١٤ أن تكون مفتوحة، لأنّ الفتحة تستعلي إلى الحنك لأنّها من الألف، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى؛ والثّاني: أن لا يكون ما قبلها مكسورا، أو في حكم المكسور وهو الممال الحركة، فإن فقد الشّرطان أو أحدهما، فهي على الأصل، وإخراجها عنه لحن، وإن وجد الشّرطان، جاز التّرقيق بإطلاق لأنّه الأصل، والتّفخيم حيث ورد به السّماع، إلاّ أنّ تفخيمها في اسم ا لله أكثر، وهو لغة أهل الحجاز ومن يليهم من العرب، وغيرهم يرقّق على الأصل، وترقيقها في غير اسم ا لله

٦٣٣

(1) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(2) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

(3) التّوبة، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 9.

(4) الأنعام، جزء من الآية: 114، ورقم السّورة: 6.

(5) العنكبوت، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 29.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) سورة 'ص'، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 38.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 193، ورقم السّورة: 3.

(9) آل عمران، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 3.

(10) البقرة، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 2.

(11) هو أبو عبد ا لله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

أجود وأكثر، وعليه جمهور القرّاء، فاعلم ذلك، وبا لله التّوفيق".

قال شيخنا(1) رحمه ا لله: "فإن قال قائل: ما لَخّصته في هذه المسألة، من وجوب ترقيق اللاّم مع الفتحة والضّمّة الممالتين، إنّما هو قياس، وليس بمنصوص عليه في كتب الأئمّة، وقد قال الشّاطبيّ(2) في قصيدته، وهو إمام من أئمّة هذه الصّنعة:

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ **** فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفَّلاَ(3) ع/٣١٨

فيقال له في الجواب: لله درّ الشّاطبيّ، لقد أحسن كلّ الإحسان، في إتقان تلك المسألة، الّتي تكلّم عليها في نظمه، إلاّ أنّ تلك المقالة منه مزلّة للجهّال، يضعونها غير موضعها، ويستشهدون بها في غير محلّها"، قال: "والمعنى الّذي أراد الشّاطبيّ ـ رحمه ا لله ـ متّفق عليه عند أئمّة هذا الشّأن، وهو أنّ اللّفظ القرآني إذا ورد فيه قراءة صحيحة، ثابتة عن الأئمّة الّذين يلزمنا قبول قولهم، والأخذ بروايتهم، فلا يجوز لنا أن نترك ما رووْه لغيره، ممّا لم يثبت عنهم، وإن كان في أعلى درجات الفصاحة، وعلى أتمّ وجوه المقاييس، وكذلك إذا كان بقاؤه على أصله جائزاً، و لم يرد ما يقتضي خروجه عنه، فالبقاء مع الأصل لازم، ولايُعدل عنه إلى الفروع إلاّ بدليل، فإن لم يرد فيه نصّ عن الأئمّة، فأهل الأداء من المتعقّبين، متّفقون على ردّه إلى أصول القرّاء، وما تقتضيه مقاييس العربيّة". قال شيخنا رحمه ا لله: "وتبيين لفظ الشّاطبي ـ رحمه ا لله ـ أنّ القرّاء من المتأخّرين من أهل الأداء، اختلفوا في لفظ ﴿مريم﴾(4) و﴿قرية﴾(5)، حيثما وقعا في القرآن، لجميع القرّاء السّبعة، لعدم النصّ عنهم في ذلك، فأكثرهم على ترقيق الرّاء في ذلك لجميعهم، قياسا على الرّاء السّاكنة مع الكسرة المتقدّمة، حكموا للياء بعد الرّاء السّاكنة بحكم الكسرة قبلها، ولا خلاف في ترقيقها مع الكسرة، فينبغي أن تكون كذلك مع الياء، إذ لا يجوز فيها في اللّغة العربيّة عند هؤلاء غير التّرقيق، كما لا يجوز فيها مع الكسرة المتقدّمة غيره عند الجميع، وخالفهم في ذلك الحافظ أبو عمرو(6) وجماعة من أصحابه، وزعموا أنّ التّرقيق في ذلك لحن لا يجوز، واحتجّوا لذلك بما هو مسطور في كتبهم، وذهب جماعة من المتأخّرين إلى تصحيح الوجهين ـ أعني التّفخيم والتّرقيق ـ في الرّاء السّاكنة مع الياء في اللّغة العربيّة، وإلى هذا المذهب ذهب الشّاطبي ـ رحمه ا لله ـ إلاّ أنّه منع من القراءة بالتّرقيق، لعدم الرّواية به، لأنّ أصل الرّاء التّفخيم، والتّرقيق فرع فيها، لا يكون إلا مع سبب، فلا سبيل لإخراج الرّاء عن

(1) هو أبو عبد ا لله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 3 من قسم التحقيق. (3) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 122.

(4) آل عمران، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 3.

(5) البقرة، جزء من الآية: 259، ورقم السّورة: 2.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

أصلها إلى ما يقتضيه القياس، إذا كان البقاء مع الأصل جائزاً في اللّغة العربيّة، إلاّ بنصّ وثيق أو رواية ثابتة، فقال:

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوِ الْيَا فَمَا لَهُمْ **** بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْثُلاَ

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ **** فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاَ(1)

وقال شيخنا(2) - رحمه الله - في بعض تقييداته على هذين البيتين: "أي دونك ما ارتضاه الأئمّة وأجمعوا عليه، وهو ترقيق الرّاء السّاكنة مع الكسرة المتقدّمة أو الياء الساكنة، وأمّا ترقيقها مع الياء بعدها أو الكسر، فلم يرد فيه نصّ صحيح يُرجع إليه، ولا له أصل عند القرّاء يُردّ إليه، وإن سلّمنا أنّ التّرقيق صحيح في قياس العربيّة، ولكنّه لا يقرأ بكلّ ما صحّ في القياس، وإنّما يقرأ بما صحّت روايته، وثبت له أصل ع/٣١٩ في القراءة يردّ إليه(3)، عند عدم الرّواية والنّصّ؛ وليس هاهنا نصّ وثيق يعتمد عليه، ولا أصل ثابت يرجع إليه، عند عدم النّصّ، فالبقاء مع الأصل - وهو التّفخيم(4) - أوْلى من الخروج عنه إلى ما لم يثبت، وإن كان جائزا(5) في كلام العرب". وقال أبو شامة(6) في 'الشّرح' في قول الشّاطبي(7): ''وما لقياس في القراءة مدخل...'' البيت: "أي لو فُتحَ قياسُ ما بعد الـرّاء على ما قبلها، لاتّسع الأمر في ذلك"، واستكمل شرح البيت ثـمّ قـال: ح/٢١٥ "وأمّـا نفـي القيـاس في علم القراءة مطلقا فلا سبيل إليه، وقد أطلـق ذلـك أبـو عمـرو الـدّاني(8) في مواضـع، وقـد سبقت عبارته في ﴿بين المرء﴾(9)، بأنّ القياس إخلاص فتحها، وقـال في آخـر {بـاب الـرّاءات} مـن كتـاب 'الإمالة': ''فهذه أحكام الوقف على الرّاءات، على ما أخذناه عن أهل الأداء، وقسناه على الأصـول، إذ عدِمْنا النّصّ فـي أكثر ذلك''، واستعمل ذلك أيضا، فـي بيان إمالة ورش(10) للألف بين اللّفظين، فـي مواضع كثيرة في كتـاب 'الإمالـة' وغـيره"(11). قلـت: مـا نقلـه أبوشـامة مـن كتـاب 'الإمالـة' للـدّاني، قد وقفت عليه ويسمّى كـتاب 'المُوضِح'. وقال الـدّاني فـي 'إيـجاز البيان'، فـي آخر فـصل

٦٣٥

(1) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 122.

(2) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) في نسخة 'ح': يردّ له، بدل 'يردّ إليه'. (5) في المخطوطة 'ح': جاء، بدل 'جائزا'.

(4) هذه الجملة الاعتراضية، كانت متأخرة في الورود على لفظ 'أولى' فقدمناها عليه ليستقيم الكلام.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 487 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) البقرة، جزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 2؛ والأنفال، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 8.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'إبراز المعاني' لأبي شامة: 258.

من الرّاءات، حين تكلّم على الرّاء المضمومة: "والنّصّ عن ورش(1) في كثير ممّا ذكرناه معدوم، وإنّما هو قياس على الرّاء المفتوحة وأحكامها". وقال في آخر {باب ذكر حكم الرّاءات المتطرّفات عند الوقف}، من الكتاب المذكور: "وهذا كلّه لا نصّ في أكثره، إنّما هو قياس على الأصول، للحاجة الدّاعية إلى ذلك، فاعلمه وبالله التّوفيق". وقال في كتاب 'الرّاءات واللاّمات لورش'، في آخر كلامه على الوقف على الرّاء(2): "وهذا كلّه النّصّ فيه عند الأئمّة معدوم، وإنّما قسناه على الأصول لـمّا سئلنا عنه، ودعت الحاجة إلى معرفته والجواب فيه، وبالله التّوفيق".

وقال في 'جامع البيان'، في آخر فصل الوقف على الرّاء المتطرّفة: "فهذه أحكام الرّاء في الوقف، على ما رواه موّاس بن سهل(3)، وغيره من الرّواة عن أئمّتهم، وعلى ما أخذناه لفظا عن جلّة أهل الأداء، وقسناه على الأصول الّتي أصّلوها، إذ عدِمْنا النّصّ في أكثره، ودعت الحاجة إلى معرفة حقيقته، وبالله التّوفيق"(4).

وقال في كتاب 'الإبانة': "وقد استثنى بعض أهل الأداء، ممّا حال بين الكسرة والرّاء فيه ساكن، حرفين وهما: في 'الأنفال': ﴿عشرون﴾(5)، وفي 'غافر': ﴿كِبْر ما هم﴾(6)، فحكى عن أصحابه فيهما التّفخيم، والنّصّ في ذلك معدوم، والقياس فيهما التّرقيق"، قال: "وحكى إسماعيل النحّاس(7) في كتاب 'الأداء'، أنّ أبا يعقوب(8) كان لا يفخّم الرّاء من قوله [تعالى]: ﴿ذكر﴾(9)، و﴿سحر﴾(10)"، قال: "وكان عبد الصّمد(11) يفخّمها فيهما، وقياس هذين الحرفين سائر نظائرهما". وقال في آخر الكتاب المذكور: "وكثير ممّا ذكرنا في كتابنا هذا، من أحكام الرّاءات واللاّمات، النّصّ فيه معدوم عن الأئمّة، وإنّما بيّنا ذلك وشرحناه، ولـخّصنا جليّه وخفيّه، قياسا على الأصول الّتي ورد النّصّ فيها، وحملا عليها، لحاجتنا إليه، واضطرارنا إلى معرفة حقيقته،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) في 'ع': الرّاءات، وفي 'ح' و'ق': الرّاء.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 98 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 170.

(5) الأنفال، جزء من الآية: 65، ورقم السّورة: 8.

(6) غافر، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 40.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(9) المائدة، جزء من الآية: 91، ورقم السّورة: 5.

(10) المائدة، جزء من الآية: 110، ورقم السّورة: 5.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

والقياس على الأصول وحمل الفروع عليها، سائغ في سائر الأحكام وغيرها عند الجميع، وقد أذن اللّه عزّ وجلّ بذلك في ع/٣٢٠ قوله: ﴿لعلمه الّذين يستنبطونه منهم﴾(1)، ولا يلتفت إلى من غلط، وبعُد إدراك تمييز ذلك عن فهمه، من منتحلي القراءات، فأنكر ما حدّدناه وبيّناه، وحكمنا عليه بالقياس الصّحيح، والاستنباط الواضح، لعدم وجود أكثر ذلك مصنّفا في كتب من تقدّم من علمائنا، ومن تأخّر من مشايخنا، إذ ذلك غير لازم في ذلك، ولا قادح فيه لما بيّنّاه".

وقال في 'إيجاز البيان'، في آخر {باب ذكر مذاهب أهل الأداء في زيادة التّمكين لحروف المدّ واللّين، إذا وقعن قبل أواخر الكلم الموقوف عليهنّ}: "وهذا كلّه قياس على الأصول، واستنباط منها، على ما يوجبه التّحقيق والنّظر، فاعلم ذلك".

وذكر في 'التّمهيد'، أنّ يحيى بن آدم(2)، أغفل ذكر مذهب أبي بكر(3) عن عاصم(4) في الهمز، ثمّ ذكر في 'والطّور': ﴿ولا تأثيم﴾(5)، فقال عنه بالهمز. قال الدّاني(6): "فحكَم علماؤنا، على أنّ مذهبه تحقيق الهمز في سائر القرآن، قياسا على ذلك الحرف وحده".

وذكر في 'التّفصيل'، أن أبا عمرو(7) أدغم اللاّم في الرّاء في: ﴿قال ربّ﴾(8)، و﴿قال ربّك﴾(9)، و﴿قال ربّنا﴾(10)، و﴿قال ربّكم﴾(11)، وشبهه حيث وقع، بلا خلاف عنه في الأداء"، قال: "ونصّ على ذلك ـ عن اليزيدي(12) له ـ أبو شعيب(13)"، قال: "وقياس ذلك

٦٣٧

(1) النّساء، جزء من الآية: 83، ورقم السّورة: 4.

(2) هو يحيى بن آدم بن سليمان، أبو زكريا الصلحي، قرأ على أبي بكر بن عياش، وقرأ عليه إسحاق بن راهويه وأبو حمدون الطيب وخلف بن هشام، وحدث عن سفيان الثوري وفضيل بن مرزوق، وحدث عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وتوفي سنة: 203 هـ بفم الصلح وهي قرية من قرى واسط بالعراق. انظر 'غاية النهاية': 2\363، و'تذكرة الحفاظ': 1\359-360، و'العبر': 1\364، و'شذرات الذهب': 2\81، و'معرفة القراء': 1\166-168.

(3) هو ابن عياش، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 243 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 169 من قسم التحقيق.

(5) الطّور، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 52.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 3.

(9) البقرة، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 2.

(10) طه، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 20.

(11) الشّعراء، جزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 26.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(13) هو السّوسي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 170 من قسم التحقيق.

﴿قال رّجلان﴾(1) 'في المائدة'، و﴿قال رّجل﴾(2) في 'المؤمن'، إلاّ أنّ النّصّ عـن اليزيدي(3)، إنّما جاء في ﴿قال رّب﴾(4) لا غير، ولا فرق بين ذلك وبينه"، قـال: "وبالإدغـام قرأتـه طـرداً للقيـاس، وعلى ذلك أهل الأداء مجمعون". وقال في 'جامع البيان': "فأمّا قوله: ﴿النّشأة﴾(5) في 'العنكبـوت'، و'النّجم'، و'الواقعة'، ففي الوقف على هذه الكلمة عندي وجهان: أحدهما: إلقاء حركة الهمزة على الشّين وتحريكها بها، وإسقاط الهمزة طرداً للقياس، وقد جاء بذلك منصوصا ح/٢١٦ أبـو العبّاس محمّد بن واصل(6) فقال: ''يقف حمزة(7): ﴿النّشَـةْ﴾، بفتـح الشـين مـن غـير ألـف، كمـا فعـل في: ﴿شـطَهْ﴾(8)، بفتح الطّاء مـن غـير ألـف''. والوجـه الثّـاني: إبـدال الهمـزة ألفـا وفتـح الشّـين قبلها بحركتها، ذكر ذلك خلف(9) عن القرّاء في كتاب 'الهمز' له، وهذا يصحّ من وجهـين: أحدهمـا: أنّ هذا الضّرب من التّخفيف، على هذه الصّورة، مسموع حكاه سيبويه(10) عن العرب قال: 'يقولون: 'الـمَرَاة' و'الكَمَاة'، في 'المرْأة' و'الكمْأة'(11)، فيُبْدلون، وهـؤلاء كـأنّهم قـدّروا حركـة الهمـزة على الحرف السّاكن قبلها، وأبدلوها ألفا لسكونها، أو قدّروا حركة الميم والكاف على الحرف السّـاكن، وأبدلوا الهمزة ألفاً لتحرّك ما قبلها، كما أبدلت في 'المنساة''(12). والوجه الثّـاني: أنّه موافـق لرسـم المصاحف، إذ كانت هذه الكلمة مرسومة فيها بألف بعد الشّين، خلافا لرسم أشكالها، ومن مذهـب حمزة، إتباعه في الوقف على الهمز، وإيثاره على القياس، ولا أعلم أحدا من أهـل الأداء، أخـذ بذلـك فـي مذهبه، وهو عندي جيّد بالغ"(13). وقال في 'الاقتصاد': "ولم أر أحدا من أئمّتنا، ذكر ذلك فـي

٦٣٨

(1) المائدة، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 5.

(2) غافر، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 40.

(3) سبقت ترجمته بالهامش: 8، ص: 169 قسم التحقيق. (4) آل عمران، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 3.

(5) العنكبوت(29)، في آية: 20؛ والنّجم(53)، في آية: 47؛ والواقعة(56)، في آية: 62.

(6) هو محمّد بن واصل، أبو العباس الكوفي، أحد شيوخ القرن الثالث الهجري، قرأ على محمد بـن سعدان الكـوفي، وكان أنبل أصحابه، وأخذ القرآن واللغة كذلك عن أبيه أحمد بن واصل ، الذي قرأ على علي بـن حمـزة الكسـائي، كما روى عن اليزيدي صاحب أبي عمرو بن العلاء، وقد كتب أبو العباس ذلك في كتبه التي صنـف فيهـا مـا أخـذ عن أبيه. انظر 'تاريخ بغداد': 3\335، و'إنباه الرّواة': 3\226، و'معرفة القرّاء الكبار': 1\217 (ترجمة ابن سعدان).

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(8) هو لفظ ﴿شطأه﴾ في سورة الفتح، كجزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 48.

(9) هو خلف بن هشام، وترجمته بالهامش: 8، ص: 651. (10) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 10 بقسم التحقيق.

(11) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\545.

(12) انظر الكتاب' لسيبويه: 3\554. وقد ورد لفظ منساة في القرآن في سورة سبأ[34] بآية: 14 هكذا ﴿منساته﴾.

(13) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 171.

مذهب حمزة(1)، وهو عندي حسن، وأنا إليه أميـل، لموافقته مذهبه، وبـا لله التّوفيـق". قلـت: قـال سيبويه(2)، حين تكلّم على تخفيف ع/٣٢١ الهمزة، بنقل حركتها إلى السّاكن قبلها: "ومثله قولك في 'المرْأة': 'الـمَرَه'، وفي 'الكمأة': 'الكَمَـه'" قـال: "وقـد قـالوا: 'الكمـاه' و'المـراه'"، يريـد بـالألف فيهما، قال: "ومثله قليل"(3). وقال أبو الطّيّب بن غلبون(4) في 'المفردات': "وجاءت الرّوايات عـن أبي عمرو(5)، أنّه كان يُدغم الرّاء في اللاّم، إذا سبقت الرّاء اللاّم بالسّكون نحو: ﴿يغفـر لّكـم﴾(6)، و﴿اشكر لّي﴾(7)، و﴿اصطبر لّعبادته﴾(8)، حيث وقع، وهذا أصل تفرّد أبو عمرو بـه، روى ذلـك عن اليزيدي(9)، أبو عمر الدّوري(10) وأبو شعيب السّوسي(11)، وأنكر ذلك الخليـل(12) وسـيبويه وقالا: 'هو لحن لا يجوز' ـ أعني إدغام الرّاء في اللاّم ـ وقالا: 'لا نعلم أنّ العرب تقول: أُجِبُرْ لَبَطَـةَ إلاّ بالإظهار'(13)، وهما شيخا أهل البصرة(14)، فأخذ أهل العراق بالإظهار، وهـو اختيـار أهـل اللّغـة، وكذلك قرأت على شيوخ أهل العراق بالإظهار، وكان ابن مجاهد(15) قديما يأخذ بالإدغام، ثمّ رجع إلى الإظهار قبل موته بستّ سنين، وبه آخذ". وقال مكيّ(16) في 'التّبصـرة'، في فصـل الوقـف علـى الممال: "قوله تعالى: ﴿إنّا لـما طغا الماء﴾(17): والوقف على ﴿طغا﴾ لحمزة والكسائي(18) بالإمالة،

٦٣٩

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\545.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 3.

(7) لقمان، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 31.

(8) مريم، جزء من الآية: 65 ، ورقم السّورة: 19.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 169 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 170 قسم التحقيق. (12) ترجمته الهامش: 11، ص: 148 قسم التحقيق.

(13) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\448. ولبطة: من الالتباط: ضرب الجمل بقوائمه الأرض. والتبط الرّجـل: اضطجع وتمرّغ؛ أو اضطرب وتحيّر. ولبطة: اسم، وكان يتسمى به ولد للفرزدق. انظر 'اللسان' و'القاموس المحيط': (لبط).

(14) البصرة: مدينة ومرفأ بالعراق على شط العرب، تأسست في عهد عمـر بـن الخطـاب، وعندهـا جـرت معركـة الجمل، وازدهرت على عهد العبّاسيين، وصارت مهدا للدّراسات اللّغوية. انظر 'معجم البلدان': 1\430-440.

(15) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 43 قسم التحقيق.(16) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق.

(17) الحاقّة، جزء من الآية: 11 ، ورقم السّورة: 69.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

وإن كان يقال: طَغَوْتُ، وطَغَوَا، وطَغَوْا، لأنّ في إمالتهما له في غير هذا الموضع، دليلاً على أنّهما قرآ على لغة من قال: طغيْت، فيجري لهما هذا الّذي عَدِم النّصّ فيه، [مجرى ما وُجِد النّصّ فيه](1)، ويُحمل على تلك اللّغة فيُمال لهما". وقال في آخر الفصل المذكور: "وفي هذا الباب من النّوادر، والبحث عن ردّ الفروع إلى الأصول، ما لا يحصى"(2). وقال في ذكر حكم الوقف على الرّاء المتطرّفة: "وأكثر هذا الباب، إنّما هو قياس على الأصول، وبعضه أخذ سماعا"(3) وقال في آخر 'التّبصرة': "فجميع ما ذكرنا في هذا الكتاب، ينقسم ثلاثة أقسام: قسم قرأت به ونقلته، وهو منصوص في الكتب موجود؛ وقسم قرأت به وأخذته لفظا وسماعا، وهو غير موجود في الكتب؛ وقسم لم أقرأ به، ولا وجدته في الكتب، ولكن قسته على ما قرأت به، إذ لا يمكن فيه إلاّ ذلك، عند عدم الرّواية في النّقل والنّصّ، وهو الأقلّ، وقد نبّهت على كثير منه في مواضع قد مضت"(4). وقال في 'الكشف' في آخر {باب حكم الوقف على الرّاء}: "وهذا إنّما أخذ سماعا، وقياسا على ما سمع، ونصّه قليل غير موجود في الكتب، بل كلّ القرّاء أغفل الكلام على كثير ممّا ذكرنا، ولم يبيّن كيف هو لا بتفخيم ولا بترقيق، لكنّ القياس على ما نصّوا عليه، يوجب ما ذكرنا من الأحكام في الرّاءات"(5). وقال أبو شامة(6) في 'الشّرح' في {باب اللاّمات}: "وقال مكيّ(7): اعلم أنّ هذا الباب، قد اضطرب النّقل فيه عن ورش(8)، وقليل ما يوجد فيه النّصّ [عنه]"(9). قلت: وقال ابن عتيق(10) في 'الموجز'، مثل ما ذكر أبو شامة عن مكيّ، وقال ابن سفيان(11) في 'الهادي'، في {باب من أبواب الرّاءات}: "إنّ مصنّفي الكتب، إنّما ذكروا من هذه الأبواب الحروف اليسيرة، ولم يتقصّوا جميع أصولها، وما علمت أحدا سبقني لجمعها". وقال في آخر {باب الإمالة}، من الكتاب المذكور: "وأمّا ﴿كلتا الجنّتين﴾(12)، في الوقف ع/٣٢٢ على ﴿كلتا﴾،

(1) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(2) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 135-137.

(3) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 144.

(4) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 394.

(5) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\218.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 487 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق. (8) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 51 قسم التحقيق.

(9) انظر 'إبراز المعاني' لأبي شامة: 261. وما بين المعقوفين ساقط من 'ح' و'ق'.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 181 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(12) الكهف، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 18.

فإنّ أبا الطيّب(1) زعم أنّ فتْحَه ح/٢١٧ إجماع، والّذي يوجبه القياس ـ على مذهب حمزة(2) والكسائي(3) في ﴿كلاهما﴾(4) ـ إمالته، والّذي يوجبه قياس مذهب أبـي عمـرو(5)، على مذهب البصريّين من النّحويّين، أن يكون بين اللّفظين، و لم أجد أحداً ذكره عن القـرّاء ولا رأيتـه مسطورا".

وقال المهدويّ(6) في آخر 'التّحصيل'(7)، حين تكلّم على مذهب ورش(8) في الرّاءات: "وهذا الباب إنّما أخذنا أصله تلاوة، و لم نجده مسطورا لأحد من المتقدّمين بكماله، إلاّ أنّهم ذكـروا منـه حروفـا، قاس عليها من جمع أصول هذا الباب من شيوخنا المتأخّرين". وقال ابن عبد الوهّاب(9) في 'المفتاح': "قرأ نافع(10) وأبـو عمـرو، وحفـص(11): ﴿فمـا آتـانيَ ا للهُ﴾(12) بفتـح اليـاء في الوصـل، البـاقون بإسكانها؛ وسألت الأهوازي(13) ـ رحمه ا لله ـ في جامع دمشق، عن الوقف عليها فقـال لي: سـألت شيوخي في بغداد، والبصرة، وخراسان(14)، عمّا سألتني عنه، فلم يتحصّل لي منهـم في ذلـك شـيء، إلاّ أنّهم قالوا: يلزم من فتح الياء أن يقف بياء، دون رواية في ذلك، وهو القياس". وقال الطّبريّ(15)

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(4) الإسراء، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 17. وانظر 'الكشف' لمكي: 1\137.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'التحصيل في مختصر التّفصيل' للمهدوي: 299 (8) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 51 قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 44 قسم التحقيق. (10) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 38 قسم التحقيق.

(11) هو حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر الدّوري الكوفي المقرئ، ولد سنة: 90 هـ، قرأ على عاصم وكان ربيبه، وقرأ عليه عمرو بن الصّباح وأبو شعيب القواس وخلف الحداد، وروى الحديث عن علقمة بت مرثد وثابت البناني وإسماعيل السدى، وروى عنه بكر بن بكار وآدم بن أبي إياس، وتوفي سنة: 180 هـ. انظر 'تهذيب التهذيب': 2\400-402، و'شذرات الذهب': 1\293، و'غاية النهاية': 1\254، و'معرفة القراء': 1\140-141.

(12) النّمل، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 27.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق. ومسجد دمشق: هو الجامع الأمويّ بها.

(14) خراسان: كلمة مركبة من 'خور' أي شمس، و'سان' أي مشرق'، وهي اسم لبلدة قديمة في آسيا، وكان الذي غزاها الأحنف بن قيس في زمن عمر بن الخطاب، كما أنه منها انطلق أبو مسلم الخراساني لإقامة الخلافة العباسية، وخراسان توزعتها اليوم دول متعددة، فطرف منها بشمال وشرق إيران وهو نيسابور، وآخر بشمال أفغانستان وهو هراة وبلخ، وثالث في تركمانيستان وهو مرو. انظر 'معجم البلدان' لياقوت الحموي: 2\350-354.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 46 من قسم التحقيق.

في 'الجامع': "وقال العلماء بالقراءات: إنّ من فتح ياء ﴿فما آتاني الله﴾(1) في الوصل، وقف عليها ساكنة"(2) وقال ابن الباذش(3) في 'الإقناع'، في {باب الوقف على الممال}: "وذهب أبو محمّد مكيّ(4) - رحمه الله - إلى أنّ الوجه في الوقف على ﴿كلتا﴾، من قوله تعالى: ﴿كلتا الجنتين﴾(5)، بالفتح لحمزة(6)، والكسائي(7)، لأنّ ألفها في مذهب الكوفيّين للتّثنية(8)، وقد جاء النّصّ عن الكسائي أنّها ألف تثنية؛ وبين بين على قراءة أبي عمرو(9)، لأنّ ألفها عند البصريّين للتّأنيث. وذكر عثمان بن سعيد(10)، أنّ أهل الأداء على فتحها لهم ثلاثتهم، وأنّ سوْرة(11) نصّ عن الكسائي على الفتح. قال لي أبي(12) رضي الله عنه : 'إذا ترجّح أنّ ﴿كلتا﴾ 'فعْلى'، وصحّ أنّ الكسائي يميل 'فعْلى'، وجب أن يوقف له على ﴿كلتا﴾ بالإمالة اتّباعا لروايته، وانصرافا عن مذهبه إلى مذهب البصريّين، ولا يلزم الجمْع بين روايته ومذهبه، عند من يستند إلى نظر يثق به، بل يجب مخالفته فيه"(13). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(14) رضي الله عنه: "قوله: 'وقد جاء النّصّ عن الكسائي أنّها ألف تثنية'، هو من كلام ابن الباذش، لا من كلام مكي". وقال ابن الباذش في آخر الباب المذكور: "ومن هذا الباب، ﴿تترا﴾(15) في قراءة من نوّن، ذكر ابن مجاهد(16) في

(1) النّمل، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 27.

(2) هذا الخبر ليس في 'جامع البيان'، وإنما في كتاب وضعه الطبري في القراءات. انظر الهامش: 14، ص: 666.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(5) الكهف، جزء من الآية: 33 ، ورقم السّورة: 18.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\202.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(10) هو الدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) هو سوْرة بن المبارك الخراساني الدّينوري، نسبة إلى دينور مدينة جبلية بإيران، وكان أحد قرّاء القرن الثّالث الهجري، روى القراءة عن علي بن حمزة الكسائي وكان من المكثرين عنه، وروى القراءة عنه محمّد بن سمعان بن أبي مسعود، ومحمّد بن الجهم، وأحمد بن زكريا السّوسي. انظر في ترجمته 'غاية النهاية': 1\321، ورقم الترجمة: 1406.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\1\350-351، بتحقيق قطامش.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(15) المومنون، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 23.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

كتاب 'السّبعة'، أنّ الوقف لأبي عمرو بالفتح، وتبعه على ذلك أصحابه(1)، فـ﴿تترا﴾(2) عندهم كـ﴿صبرا﴾(3) و﴿نصرا﴾(4)، وزنه 'فعْل' والألف مبدلة من التّنوين؛ قال لي أبي(5) رضي الله عنه: ''قال سيبويه(6): فأمّا 'ذِفْرَى'(7) فقد اختلف فيها العرب، فتقول: هذه ذِفْرَى أَسِيلَة(8)، وبعضهم يقول: هذه ذِفرًى أَسِيلَة، وهي أقلّهما، جعلوها تُلْحِق بنات الثّلاثة ببنات الأربعة، كما أنّ واو 'جدْول' بتلك المنزلة(9)، وكذلك ﴿تترى﴾ فيها لغتان''؛ قال لي أبي رضي الله عنه: ''يعني من التّأنيث والإلحاق'، فعلى قوله يوقف لأبي عمرو(10) بالإمالة، ومن زعم أنّ الألف مبدلة من التّنوين وأنّه فعْل، فقد خرج عن مذهب ع/٣٢٣ سيبويه، وهذا يوجب عليه أن يبْدل الواو تاء في الرّفع والجر، ليتمكّن من حمل النّصب عليهما، فيقال 'تترٌ' و'تترٍ'، وهذا غير مقول البتّة''"(11). قلت: وقد أخذ بهذا القياس الشّاطبي(12) في قصيدته، وسيأتي ذكر ذلك - إن شاء الله - وقال ابن الباذش(13) في 'الإقناع' و'النّجعة'، في الهمزتين المكسورتين من كلمتين: "وقرأ قالون(14) والبزّي(15)، بجعل الأولى بين بين، وتحقيق الثّانية، إلاّ قوله [تعالى]: ﴿بالسّو إلاّ﴾(16)، فإنّهما حذفا الهمزة الأولى، وألقيا حركتها على الواو قبلها، وحقّقا الثّانية؛ هكذا أخذ علينا أبي - رضي الله عنه - وهو القياس، ولا أعلمه رُوي"، قال: "والّذي يذكر القرّاء فيه: ﴿بالسّوّ إلاّ﴾، بواو مشدّدة بدلا من الهمزة، وبهذا

٦٤٣

---

(1) انظر 'السّبعة في القراءات' لابن مجاهد: 446.

(2) المومنون، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 23.

(3) البقرة، جزء من الآية: 250، ورقم السّورة: 2.

(4) الأعراف، جزء من الآية: 192، ورقم السّورة: 7.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(7) ذفرى: جمع ذفريات، وهو العظم الذي خلف الأذن، وهو أول ما يعرق من البعير. 'اللسان': مادة (ذفر).

(8) أسيلة: ملساء، من أسل أسلا إذا لان واستوى، وطال وصار أملس، فهو أسيل وهي أسيلة، ومنه قولهم: خدّ أسِيل. انظر 'اللّسان' لابن منظور: مادّة (سيل).

(9) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\211 .

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\351، بتحقيق قطامش.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 296 من قسم التحقيق.

(16) يوسف، جزء من الآية: 53 ، ورقم السّورة: 12.

يأخذ معظمهم"(1). وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(2) رضي الله عنه: "وقد أخذ شيوخنا، ومن كان قبلهم من الشّيوخ المتأخّرين، بإمالة ﴿مرضاتي﴾(3)، و﴿مرضات الله﴾(4)، وما كان من لفظهما لورش(5)، لدخولهما في عموم الرّواية الثّابتة عنه بإمالة ذوات الياء، و لم يذكر أحد من المتقدّمين إمالتها لورش على الخصوص، بل نصّ الدّاني(6) في كثير من تصانيفه على أنّ فتحها لورش إجماع، غير أنّه أدخل ذلك، فيما لم يُمِلْه ورش من الأسماء الثّلاثية الّتي من ذوات الواو، فترك الشّيوخ قوله وأمالوها، لأنّها قد انقلبت بالزّيادة إلى ذوات الياء، فدخلت عندهم في عموم ح/٢١٨ الرّواية المتقدّم ذكرها". وقال شيخنا رحمه الله: "واعلم أنّ القياس في أوْجُه القراءات ليس متروكا بإطلاق، بل لابدّ منه عند الاضطرار والحاجة إليه، فيما لم يرد فيه نصّ صريح عن بعض القرّاء أو عن جملتهم، فإن كان له أصل ثابت عند القرّاء يرجع إليه، فإنّ الشّيوخ من أهل الأداء متّفقون على ردّه إليه، وذلك كثير في باب الرّاءات واللاّمات، وقد نصّ الحافظ أبو عمرو، والشّيخ أبو محمد مكيّ(7)، وغيرهما من شيوخ أهل الأداء، عن جواز استعماله؛ وإن كان له أصلان عند القرّاء، فيختلف الشّيوخ من أهل الأداء، على أيّ الأصلين يُحمل". قال رحمه الله: "فمن ذلك ﴿أأعجمي﴾(8) في سورة 'فصّلت'، و﴿أأن كان ذا مال﴾(9) في سورة 'ن والقلم'، ورد النّصّ فيهما عن ابن ذكوان(10) مُجملا، مفتقرا إلى البيان، ولنا عن ابن عامر(11) أصلان: أحدهما: أنّا استقرينا قراءته في باب الهمزتين، فلم نجده يسهّل إحداهما إلا مع الألف، حيث يجوز إدخالها عند القرّاء، ووجدناه يحقّقهما معا مع الألف وعدمها؛ والآخر: أنّ ابن ذكوان لم يرو عن ابن عامر إدخال الألف في شيء من باب الهمزتين، فاختلف الشّيوخ في قراءة ابن ذكوان هاهنا، على أيّ الأصلين المتقدّمين ينبغي أن تُحمل، فحملها أكثر الشّيوخ على الأصل الأوّل، منهم

(1) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\378-379، بتحقيق قطامش.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) الممتحنة، جزء من الآية: 1 ، ورقم السّورة: 60.

(4) البقرة، جزء من الآية: 207 و265، ورقم السّورة: 1.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(8) فصّلت، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 41.

(9) القلم، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 68.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 556 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 108 من قسم التحقيق.

أبو الطيّب بن غلبون(1)، وأبو عبد الله بن سفيان(2)، وأبو محمّد مكيّ(3)؛ وحملها الحافظ أبو عمرو(4) على الأصل الثّاني. حجّة الأوّلين ما قاله ابن سفيان، قال في كتابه 'الهادي'، في سورة 'ن والقلم': "قرأ أبو بكر(5) وحمزة(6): ﴿أأن كان ذا مال﴾(7) بهمزتين محققتين، وقرأ ابن عامر(8) بهمزتين: الأولى محقّقة، والثّانية بين بين وألف بينهما، وإنّما جَعَلْتُ ع/٣٢٤ ابن ذكوان(9) هاهنا مثل هشام(10)، لأنّ الرّواة حكوا عن ابن عامر مُجْمَلاً أنّه يقرأ بالمدّ، وما فَصَلوا بين الرّوايتين، وأيضا فإنّا رأينا أصل هشام إذا سهّل الثّانية، أدخل بين الهمزتين ألفا، و لم نر لابن ذكوان موضعا تجتمع فيه الهمزتان فيسهّل فيه الثّانية، غير ﴿أألهتنا﴾(11) و﴿أأمنتم به﴾(12) و﴿أأمنتم له﴾(13)، وقد شرحناه قبلُ وهذا الموضع وقوله تعالى:﴿أأعجميّ وعربيّ﴾(14)، فجعلناه بمنزلة هشام، لثبات الرّواية من طريق هشام، ولجمع الرّواة بينهما، فقالوا: قرأ ابن عامر، و لم يفرّقوا بين الرّوايتين. وحجّة الحافظ أبي عمرو، ما قاله في كتاب 'التّيسير'، في سورة 'فصّلت': "قال هشام: ﴿أعجميّ﴾، بهمزة واحدة من غير مدّ، على الخبر، والباقون على الاستفهام"، ثمّ أخذ يبيّن أصل كلّ واحد من القرّاء، إلى أن قال: "وابن كثير(15) أيضا على أصله، في جعل الثّانية بين بين من غير فاصل بينهما،

٦٤٥

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) هو أبو بكر بن عياش، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 243 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(7) القلم، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 68. وانظر في أمر قراءتها كتاب 'السبعة' لابن مجاهد: 646-647.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 108 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 556 من قسم التحقيق.

(10) هشام بن عمّار بن نصير بن ميسرة، أبو الوليد السّلمي الظّفري الدّمشقي المقرئ، ولد سنة: 153 هـ، وقرأ على أيوب بن تميم وعراك بن خالد وسويد بن عبد العزيز، وقرأ عليه أبو عبيد القاسم بن سلام وأحمد بن يزيد الحلواني وأحمد بن المعلى، وروى الحديث عن مالك، وروى عنه البخاري والنّسائي وأبو داود، ومات سنة: 245 هـ. انظر 'معرفة القراء': 1\195-198، و'تهذيب التهذيب': 11\51- 54، و'تذكرة الحفاظ': 2\451، و'غاية النهاية': 2\354.

(11) الزّخرف، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 43.

(12) الأعراف، جزء من الآية: 123، ورقم السّورة: 7.

(13) طه، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 20.

(14) فصّلت، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 41.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 51 من قسم التحقيق.

وهو قياس قول حفص(1) وابن ذكوان(2)، لأنّ من مذهبهما تحقيق الهمزتين من غير فاصل بينهما، على أنّ [بعض](3) أهل الأداء من أصحابنا، يأخذ لابن ذكوان بإشباع المدّ هنا، وفي ﴿ن والقلم﴾ في قوله [تعالى]: ﴿أأن كان ذا مال﴾(4)، قياسا على مذهب هشام(5) هناك، وليس ذلك بمستقيم من طريق النّظر، ولا صحيح من جهة القياس، وذلك أنّ ابن ذكوان لـمّا لم يفْصِل بهذه الألف بين الهمزتين، في حال تحقيقهما مع ثقل اجتماعهما، علم أنّ فصله بها بينهما، في حال تسهيله إحداهما ـ مع خفّة ذلك ـ غير صحيح في مذهبه، على أنّ الأخفش(6) قال في كتابه(7) عنه، بتحقيق الأُولى وتسهيل الثّانية، و لم يذكر فصلا بينهما في الموضعين، فاتّضح ما قلناه"، وقال رحمه الله: "ومن ذلك ﴿واللّاي يئسن﴾(8) في سورة 'الطّلاق'، قرأه أبو عمرو(9) بياء ساكنة، فتلتقي مع الياء الّتي بعدها، و لم يرد فيه عن أبي عمرو نصّ بإظهار ولا بإدغام، وقد استقرّ عندنا عن القرّاء أصلان ثابتان: أحدهما: أنّ الأكثر عندهم عدم الاعتداد بالعارض، والثّاني: أنّه إذا اجتمع مِثْلان، والأوّل منهما ساكن، لم يكن بدّ من الإدغام، فاختلف الشّيوخ في قراءة أبي عمرو هنا، على أيّ الأصلين ينبغي أن تُحمل"(10). وقال أبو جعفر بن الباذش(11) في كتاب 'الإقناع': "فأمّا ﴿الّلاي يئسن﴾، فذهب طاهر بن غلبون(12) إلى أنّه مُظْهَر، في قراءة أبي عمرو والبَزّي(13)، وتابعه على ذلك عثمان بن سعيد(14)، قالا: لأنّ البدل عارض، مع ما لحق الكلمة من الإعلال، بأن حذفت الياء من

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 641 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 556 من قسم التحقيق.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوط 'ح'.

(4) القلم، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 68.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 645 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(7) انظر كتاب 'معاني القرآن' للأخفش: 2\173.

(8) الطّلاق، جزء من الآية: 4 ، ورقم السّورة: 65.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 129.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(13) البزّي: سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 296 من قسم التحقيق. وفي 'ح': 'واليزيدي'، بدل 'والبزيّ'، ولكنّ الذي ذكره ابن غلبون في كتابه أنّه البزي، وليس اليزيدي كما هو مذكور في مخطوطة 'ح'، قال: "وقرأ أبو عمرو والبزّي ﴿الّاي﴾ بياء ساكنة من غير همز". انظر 'التذكرة' لابن غلبون: 2\500.

(14) هو الدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

آخرها وأبدلت الهمزة ياءً، فلو أدغمت لاجتمع في ذلك ثلاث إعلالات؛ قال طاهر(1): ولو أدغم ذلك لجاءت به الرّواية. قال [لي](2) أبي(3) رضي الله عنه: ما ذكراه من إظهار ياء ﴿الّلاي﴾ عند ياء ﴿يئسن﴾(4) خطأ، ولا يمكن فيها إلاّ الإدغام، وتوالي الإعلال غير مبالىً به، إذا كان القياس مؤدّيا إليه، والقياس ح/٢١٩ في المِثْلين إذا سكن الأوّل منهما، الإدغام في المتّصل والمنفصل"، ثمّ قال بعدما أطنب في الاحتجاج: وإنّما يأخذ في هذا بالإظهار، من اعتقد أنّ الهمزة مليّنة بين بين لا مبدلة"، قال أبو جعفر(5): "وسأذكر عبارات القرّاء لهما في موضعه؛ فأمّا سكوتهم عن ذكر هذا الحرف فيما أدغم، فليس فيه دليل على أنّه يجب إظهاره، بل فيه دليل على وجوب الإدغام، ع/٣٢٥ لكونهما مِثْلين أوّلهما ساكن، فالإدغام واجب كما كان واجبا في النّظائر، فلوجوب الإدغام فيه، استُغني عن النّص فيه، فثبت بكلّ ما ذكرنا، أنّ إدغام ﴿والّلاي يئسن﴾ لأبي عمرو(6)، واجب في الإدغام الصّغير، فلا وجه لذكره في الإدغام الكبير"(7)، وقال رحمه الله: "ومن ذلك ﴿يومئذ﴾(8) و﴿حينئذ﴾(9)، هل يجوز الوقف عليهما بالرَّوْم أم لا؟ قال مكيّ(10) في 'التّبصرة'(11)، في {باب الوقف}: "فأمّا ﴿يومئذ﴾ و﴿حينئذ﴾، فبالإسكان تقف عليه، لأنّ التّنوين الّذي من أجله تحرّكت الذّال يسقط في الوقف، فترجع الذّال إلى أصلها وهو السّكون، فهو بمنزلة ﴿لم يكنِ الّذين كفروا﴾(12) وشبهه، وليس هذا بمنزلة 'غواشٍ'(13) و'جوارٍ'، وإن كان التّنوين في جميعه دخل عوضا من محذوف، لأنّ التّنوين دخل في هذا على متحرّك، فالحركة أصليّة والوقف عليه بالرَّوْم حسن؛ والتّنوين في ﴿يومئذ﴾ و﴿حينئذ﴾، دخل على ساكن فكُسِر لالتقاء السّاكنين، فصار التّنوين

(1) هو ابن غلبون'، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ق' و'ح'.

(3) هو علي بن الباذش، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(4) الطّلاق، جزء من الآية: 4 ، ورقم السّورة: 65.

(5) هو ابن الباذش، وقد سبقت ترجمته بالهامش: 9، ص: 41 قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 167-168.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 167، ورقم السّورة: 3.

(9) الواقعة، جزء من الآية: 84 ، ورقم السّورة: 56.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'التبصرة' لمكي بن أبي طالب: 106.

(12) البيّنة، جزء من الآية: 1 ، ورقم السّورة: 98.

(13) ورد مثل هذا اللّفظ في القرآن بالأعراف، كجزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 7.

في الوصل تابعا للكسرة، فتقف على الأصل، فاعرف الفرق بين ما ذكرت لك إن شاء الله". وقال أبو جعفر بن الباذش(1) في 'الإقناع'، بعدما ذكر قول مكيّ(2) في ﴿يومئذ﴾(3) و﴿حينئذ﴾(4): "قال لي أبي(5) رضي الله عنه: لايمتنع الرَّوْم في ﴿يومئذ﴾ وبابه، لأنّ الحركة قد لزمته في الوصل في الاستعمال، فيكون الوقف عليها كالوقف على كلّ متحرّك، وإن كان أصلها - إذا لم يدخلها التّنوين عوضاً - السّكون، فكأنّها مع التّنوين في حكم ما بني على الكسر، وحركات البناء تُشَمُّ وتُرام كحركات الإعراب"(6). واعلم أنّ الشاطبيّ(7) ترك مذهب أهل الأداء، في الوقف لأبي عمرو(8) على ﴿تترا﴾(9) بالفتح، لأنّ ألفه عوض من التّنوين، وأخذ فيه بمذهب سيبويه(10)، فذكره في جملة الأسماء، الّتي سقط فيها ألف الأصل لأجل التّنوين، فتُمال في الوقف لمن مذهبه الإمالة، فقال:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا **** وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ

مُسَمًّى وَمَوْلًى رَفْعُهُ مَعَ جَرِّهِ **** وَمَنْصُوبُهُ غُزًّىوَتَتْرًا تَزَيَّلاَ(11)

فقوله: 'وقد فخّموا' أي فتحوا، وقوله: 'التّنوين' أي ذا التّنوين، وقوله: 'ورقّقوا' أي أمالوا إمالة شديدة أو بين بين. قال ابن مجاهد(12) في 'السّبعة': "واختلفوا في التّنوين من قوله [تعالى]: ﴿تترا﴾، فقرأ ابن كثير(13) وأبو عمرو ﴿تترًا﴾ منوّنة، والوقف بألف لمن نوّن؛ وقرأ نافع(14)، وابن عامر(15)، وعاصم(16)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق. وانظر 'الإقناع': 1\169.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(3) آل عمران، جزء من الآية: 167، ورقم السّورة: 3.

(4) الواقعة، جزء من الآية: 84 ، ورقم السّورة: 56.

(5) هو علي بن الباذش، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\529، بتحقيق قطامش.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(9) المومنون، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 23.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 117.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 51 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 108 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 169 من قسم التحقيق.

وحمزة(1)، والكسائيّ(2)، ﴿تترا﴾(3) بلا تنوين"، قال ابن مجاهد(4): "من نوّن وقف بالألف، ومن لم ينوّن وقف بالياء ووقف بالألف، فالوقف في قراءة نافع(5) وعاصم(6) وابن عامر(7) ﴿تترا﴾ بالألف، وحمزة والكسائيّ يقفان بالياء، وابن كثير(8) وأبو عمرو(9) يقفان بالألف عوضا من التّنوين"(10). وقال الدّاني(11) في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(12)، و'جامع البيان': "قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿تترا﴾ بالتّنوين، ووقفا بالألف عوضا منه"، وزاد في 'جامع البيان': "حدّثنا محمّد [بن أحمد] بن عليّ(13) - يعني البغداديّ - قال: نا ابن مجاهد قال: من نوّن يقف بالألف لا غير"(14). وقال في 'المفردات'(15) في قراءة أبي عمرو: "قرأ: ﴿رُسلنا تترًا﴾ بالتّنوين، وإذا ع/٣٢٦ وقف عوّض منه ألفا وأخلص فتحها". وقال في 'التّنبيه'، في فصل وقف أبي عمرو، في سورة 'المومنين'، على قوله: ﴿ثمّ أرسلنا رسلنا تترا﴾: "فإذا وقف على ذلك، احتمل وقفه وجهين: أحدهما: أن تكون تلك الألف الموقوف عليها مبدلة من التّنوين، فعلى هذا يُخْلِصُ فتحها، وعلى هذا عامّة أهل الأداء في ذلك، وبذلك قرأت، وبه آخذ؛ والثّاني: أن تكون الألف مشبّهة بالأصلية، دخلت للإلحاق لتُلْحِق الثّلاثي بالرّباعي، فعلى هذا تجوز إمالتها لأنّها كالأصلية، ولا أعلم أحداً أخذ بذلك فيها". وذكر في 'المُوضِح'، أنّ الألف في ﴿تترًا﴾ في وقف أبي عمرو، تحتمل الوجهين المذكورين ثمّ قال: "وعلى الوجه الأوّل

٦٤٩

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(3) المومنون، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 23.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 169 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 108 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(10) انظر كتاب 'السّبعة في القراءات' لابن مجاهد: 446.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 129.

(13) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 3، ص: 323 من قسم التّحقيق.

(14) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 170.

(15) هو كتاب 'مفردات القرّاء السّبعة' لأبي عمرو الدّاني، وقد ذكره محمد المنتوري في 'الفهرسة: 3؛ كما ذكره كارل بروكلمان في 'تاريخ الأدب العربي': 1\407؛ وذُكر أيضا في 'دائرة المعارف الإسلامية': 937.

ـ يعني الفتح ـ القرّاء وعامّة أهل الأداء، وبه قرأت على جميع من قرأت عليــه بحرفِ أبي عمـرو(1). وحدّثنا فارس بن أحمد(2)، بإسناده عن الكسائي(3) قال: من نـوّن ﴿تـترًا﴾(4) وقـف بـالألف(5)". قال: "وكذلك حدّثنا محمّد [بن أحمد] بن عليّ(6) ـ يعني البغدادي ـ عن ابن مجاهد(7) وعبـد العزيـز بن جعفر(8)، عن أبي طاهر(9)، وعليه العمل". وقال أبو الطيّب بن غلبون(10) فـي 'التّهذيب': "إنّ أبا عمرو يقف ح/٢٢٠ على ﴿تترًا﴾ بالألف عوضا من التّنوين". وقال مكيّ(11) فـي 'التّبصـرة': "وقـرأ ابن كثيـر(12) وأبو عمرو ﴿تترًا﴾ بالتّنوين"، وذكر قراءة البـاقين ثـمّ قـال: "فأمّـا وقـف أبـي عمرو فبالفتح، لأنّ التّنوين لـم يدخل علـى ألـفٍ كـ﴿قُرى﴾(13)، إنّـما هـو مثـل ﴿ذكـرًا﴾(14) الـمنوّن، ولولا الرّواية لجاز الوقف عليه لأبي عمـرو بالإمالـة، لأنّـا نُقـدّر فيـه أنّـه ملحـق بـ'جعفرٍ' كـ'أرْطىً' ونـحوه، وأنّ التّنوين دخل على ألف الإلحاق"(15). وقال فـي 'الـموجز': "قـرأ ابـن كثـير وأبو عمرو ﴿تترًا﴾ بالتّنوين، ووقفا بالفتح". وقال فـي 'المفـردات' فــي قـراءة أبـي عمـرو: "وقـرأ ﴿تتـرًا﴾ بالتّنوين، ويقف بالفتح". وقـال ابن سفيان(16) فـي 'الـهادي': "وقـرأ ابن كثير وأبـو عمرو ﴿تتـرًا﴾ بالتّنوين، ووقفا بالفتح". وقـال الأهـوازي(17) فـي 'الإيضاح': "وقرأ ابن كثير وأبو عمــرو ﴿تتـرًا﴾ بالتّنوين، ويقفـان عليهـا بفتح الرّاء، لأنّ الألف فيها فـي حال الـوقـف عوض من التّنوين".

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(4) المومنون، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 23. (5) في 'ع': بألف، وفي 'ح': بالألف.

(6) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 3، ص: 323 من قسم التّحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(8) هو ابن خواستي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 313 من قسم التحقيق.

(9) هو ابن أبي هاشم، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 313 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 51 من قسم التحقيق.

(13) سبأ، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 34؛ والحشر، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 59.

(14) البقرة، جزء من الآية: 200، ورقم السّورة: 2.

(15) انظر 'التّبصرة' لمكي: 269-270. وقد حقق هذا الكتاب د. محمّد غـوث النّـدويّ، وطبعتـه الـدّار السـلفية في بومباي بالهند سنة: 1402 هـ؛ كما حقّقه أيضا د. محيي الدّين رمضان، وطبع بالكويت سنة: 1405 هـ ـ 1985م.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

وقال البغدادي(1) في 'الرّوضة': "قرأ ابن كثير(2)، وأبو عمرو(3)، وأبو جعفر(4): ﴿تترًا﴾(5) بالتّنوين، ووقفوا بألف عوضا منه؛ الباقون ﴿تترا﴾ بألف من غير تنوين، وأمال الألف منه حمزة(6)، والكسائي(7)، وخلف(8) في اختياره، والأعمش(9)؛ الباقون بغير إمالة". وقال ابن عبد الوهّاب(10) في 'المفيد' و'كفاية الطّالب': "قرأ ابن كثير، وأبو عمْرو: [﴿تترًا﴾](11) بالتّنوين في الوصل، ووقفا بالألف(12) عوضا منه؛ الباقون بألف في الوصل والوقف، وأمالها حمزة والكسائي، وفتحها الباقون". وقال ابن سابور(13) في 'تلخيص الألفاظ': "﴿تترًا﴾ بالتّنوين، ووقف(14) عليه بالألف من غير إمالة: مكيّ(15)، وأبو عمرو، وأبو جعفر". وقال ابن شريح(16) في 'الكافي': "قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿تترًا﴾ منوّنا في الوصل، ووقفا بالفتح"(17). [وقال في 'المفردات' في قراءة أبي عمرو: "وقرأ ﴿تترًا﴾ بالتّنوين، ووقف بالفتح](18)." وقال ابن البيّاز(19) في 'النّبذ النّامية': "﴿تترًا﴾ الصّاحبان - يعني ابن كثير وأبا عمرو - بالتّنوين، ووقفا بالفتح وألف عوضا من التّنوين".

٦٥١

(1) هو أبو علي الحسين بن محمد المالكي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(4) هو يزيد بن القعقاع، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 47 من قسم التحقيق.

(5) المومنون، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 23.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(8) هو خلف بن هشام بن ثعلب، أبو محمد البزّار البغدادي، أحد القرّاء العشرة، وأحد الرّواة عن حمزة، ولد سنة: 150 هـ، وقرأ على سليم بن عيسى والأعشى، وقرأ عليه إدريس الحداد وأحمد الحلواني؛ وروى الحديث عن أبي عوانة وغيره، ووثقه ابن معين، وتوفي سنة: 229 هـ ببغداد. انظر 'غاية النهاية': 1\272، و'معرفة القرّاء': 123-124.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 447 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'. (12) في 'ع': بألف، وفي 'ح': بالألف.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 180 من قسم التحقيق.

(14) جاءت العبارة في المخطوط: 'ووقفوا'، فحوّلناها إلى 'ووقف'.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(17) انظر 'الكافي' لابن شريح: 101.

(18) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

وقال ابن الفحّام(1) في 'التّجريد': "قرأ ابن كثير(2)، وأبو عمرو(3): ﴿تترًا﴾(4) بالتّنوين في الوصل، ووقفا بالألف عوضا منه، ع/٣٢٧ وقرأ بألف في الوصل والوقف من بقي، وأمالها حمزة(5) والكسائي(6)، وفتحها من بقي". وقال ابن سوار(7) في 'المستنير': "قرأ أبو جعفر(8)، وابن كثير، وأبو عمرو: ﴿تترًا﴾ بالتّنوين، ووقفوا بالألف، و لم يملها أبو عمرو". وقال ابن شفيع(9) في 'التّنبيه والإرشاد': "[قرأ] ابن كثير وأبو عمرو: ﴿تترًا﴾ بالتّنوين، ووقفا بألف، وأماله حمزة والكسائي وورش(10) بين اللّفظين". وذكر ابن الباذش(11) في 'الإقناع'، أنّ مذهب ابن مجاهد(12) الوقف على ﴿تترًا﴾ بالفتح لأبي عمرو، قال: "وتبعه على ذلك أصحابه، فَـ﴿تترًا﴾ عندهم كَـ﴿صبرًا﴾(13) و﴿نصرًا﴾(14)، ووزنه 'فَعْلٌ'، فالألف مبدلة من التّنوين"(15). وقال ابن الطّفيل(16) في 'الغنية'، في ابن كثير وأبي عمرو: "ونوّنا ﴿تترًا﴾، ويقفان بألف مفتوحة". وذكر ابن عبد الملك(17) في رجزه في قراءة أبي عمرو، أنّه قرأ ﴿تترًا﴾ بالتّنوين، ووقف بالألف عوضا منه وأخلص الفتح. وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(18) رضي الله عنه: "وقْف أبي عمرو على ﴿تترًا﴾ بالألف من غير إمالة هو مذهب القرّاء، لأنّ الألف عندهم هي ألف التّنوين.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(4) المومنون، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 23.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(8) هو يزيد بن القعقاع، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 47 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 136 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9 ، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(13) البقرة، جزء من الآية: 250، ورقم السّورة: 2.

(14) الأعراف، جزء من الآية: 192، ورقم السّورة: 7.

(15) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\356، بتحقيق قطامش.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 137 من قسم التحقيق.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

ومذهب سيبويه(1) أنّ الألف للإلحاق مثل: 'ذِفْرَى' و'ذفرىً'، و'مِعْزَى' و'معزىً'، فـ﴿تترًا﴾(2) على مذهب سيبويه مُلْحق بـ'جعفر'(3)، والاختيار مذهب القرّاء، لأنّه كتب بالألف(4) في جميع المصاحف، فدلّ على أنّه بدل من التّنوين، وهو مصْدرٌ، وإنّما كثر الألف للإلحاق في الأسماء، لا في المصادر". قلت: وقد تبيّن بمخالفة الشّاطبي(5) لأهل الأداء، في الوقف على ﴿تترا﴾ في قراءة أبي عمرو(6)، وأخذه فيه بالقياس، أنّ قوله:

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ **** فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاَ(7)

ليس على العموم، وإنّما هو مخصوص بالمسألة الّتي تكلّم عليها، وهي قوله:

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوِ الْيَا فَمَا لَهُمْ **** بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْثُلاَ(8)

كما فسّره شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(9) ـ رضي الله عنه ـ وقد ذكر تفسيره فيما تقدّم. قال شيخنا رحمه الله: "واعلم أنّ القراءة باللّحن(10) غير جائزة، ولا مقبولة عند أحد من الأئمّة، فإذا جاءت قراءة عن أحد من الأئمّة، فإن تُحُقّق فيها اللّحن فهي مردودة، وإن لم يُتحقّق فيها ذلك إلاّ أنّها على وجه ضعيف أو لغة شاذّة، فإن ثبتت عن الأئمّة من وجه لا يتطرّق ح/٢١١ إليه الوهم، تلقّاها أهل الأداء بالقبول، وإلاّ كانت في محلّ النّظر والاجتهاد، فقد يردّها بعضهم، وقد يقبلها غيره، نصّ على هذا المعنى أبو إسحاق الزّجّاج(11)، وأبو محمّد مكي(12)، وأبو الحسن طاهر بن غلبون(13)، والحافظ أبو عمرو(14)،

٦٥٣

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(2) المومنون، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 23.

(3) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\211.

(4) في 'ع': بألف، وفي 'ح': بالألف.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 122.

(8) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 122.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(10) اللّحن: هو الخطأ في القراءة أو الكلام، ولَحَن: أخطأ في الإعراب. انظر 'القاموس المحيط': مادة (لحن).

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 59 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

وأبو معشر الطّبريّ(1)". قال رحمه ا لله(2): "وقد أجمع القرّاء، علـى وجـوب ترقيـق الـلاّم مـن اسـم ﴿ا لله﴾ تعالى بعد الكسـرة المنفصلـة، وإن كـانت عارضـة نحـو: ﴿قـلِ ا لله﴾(3)، الكسـرة في ذلـك منفصلة وعارضة لأنّ اللاّم ساكنة، حرّكت لالتقاء السّاكنين، فمن فخّم الـلاّم في ذلـك ومـا أشـبهه فهو ع/٣٢٨ لاحن. وقد ثبت بالاستقراء مـن أصـول القـراءات المجمـع عليهـا، أنّ حكـم الحركـة الممالة حكم الكسرة، فمن فخّم اللاّم في قراءة ورش(4): ﴿أفغـير ا لله﴾(5) و﴿لذكـر ا لله﴾(6)، فهـو لاحـن". قـال شـيخنا رحمـه ا لله: "اِعلمـوا ـ أرشـدني ا لله وإيّـاكم ـ أنّ الـرّاء متحرّكـة وسـاكنة، والمتحرّكة مفتوحة ومضمومة ومكسورة. فأمّا المفتوحة والمضمومة، فالأئمّة مجمعون على تفخيمهـا، ما لم يُملْ فتحها أو ضمّها؛ والمكسـورة والممالـة الحركـة مرقّقـة بإجمـا ع مـن الأئمّـة. وعلّـة تفخيـم المفتوحة والمضمومة مضارعتهما حرف الاستعلاء، بما فيهما من التّكريـر، إلا أنّ المشـبّه قـد لا يقـوى قوة المشبّه به، فلذلك غلبت عليهمـا الكسـرات والحركـات الممـالات، فرقّقتـا علـى الوجـوب نحـو: ﴿الصّابرين﴾(7)، و﴿الشّـاكرين﴾(8)، و﴿النّصارى﴾(9)، و﴿القـرى﴾(10)، و﴿علـى سـرُرٍ﴾(11)، و'رَدّ المتا ع'(12)، وهذا إجماع من العرب والأئمّة". قال رحمه ا لله: "فإذا تبيّـن إجمـا ع القـرّاء ـ غـير ورش ـ على تفخيم ﴿ذكرَ ا لله﴾(13) و﴿لذكرُ ا لله﴾(14)، وعلى عدم اعتبار الكسرة مع المتحرّكـة، وإن كانوا مجمعين على اعتبارها مع السّاكنة، وتبيّن إجـماعهم على ترقيق المكسورة، وإجماع المميلين

٦٥٤

---

(1) هو عبد الكريم بن عبد الصّمد، أبو معشر الطّبري القطّان، قرأ على أبي القاسم الزّيدي وأبي عبد ا لله الكارزيني وإسماعيل الحداد، وقرأ عليه ابن بليمة وإبراهيم القزويني وابن العرجـاء، وروى الحديث عـن أبـي الطّيّـب الطّـبري، وروى عنه أحمد الغازي وخلف بن النّحاس، وتوفي بمكة سنة: 478 هـ، ولـه 'التّلخيـص' و'سـوق العـروس'. انظر 'غاية النهاية': 1\401، و'معرفة القراء': 1\435-436، و'شذرات الذهب': 3\358، و'فهرسة المنتوري': 13و16.

(2) يعني شيخه أبو عبد ا لله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) النّساء، جزء من الآية: 127 ، ورقم السّورة: 4.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق

(5) الأنعام، جزء من الآية: 114، ورقم السّورة: 6.

(6) العنكبوت، جزء من الآية: 45 ، ورقم السّورة: 29.

(7) البقرة، جزء من الآية: 153، ورقم السّورة: 2.

(8) آل عمران، جزء من الآية: 144، ورقم السّورة: 3.

(9) البقرة، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 2.

(10) الأنعام، جزء من الآية: 131، ورقم السّورة: 6.

(11) الحجر، جزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 15.

(12) الردّ: الرديء من الأشياء، وردّ المتا ع: سقطه. انظر 'اللّسان': مادة (ردد).

(13) المجادلة، بعض آية: 19، ورقم السّورة: 58. (14) في المخطوط هكذا: 'ذكر ا لله' بدون لام، وقد صححناه.

ـ ورش(1) وغيره ـ على ترقيق الممالة الحركة، تبيّن أنّ الرّاء المتحرّكة، لا ترقّق إلاّ مع الحركة المنسفلة، وأنّ الحركة الممالة والكسرة، مستويتان في جلب التّرقيق للرّاء المتحرّكة على الوجوب، وأنّه لا اعتبار للكسرة المتقدّمة في جلب التّرقيق للرّاء المتحرّكة، لكنّها سبب في إمالة فتحتها وضمّتها على الجواز، وإمالة الفتحة والضّمّة سبب في ترقيق الرّاء على الوجوب، فمن زعم أنّ ورشا يرقّق المفتوحة والمضمومة مع إخلاص فتحتها وضمّتها، فقد خرج عن أصول القرّاء المجمع عليها". قال رحمه الله: "وإذا تبيّن أنّ الحركة الممالة في الرّاء، تجري مجرى الكسرة باطّراد، تبيّن أنّ تفخيم اللاّم بعدها كتفخيمه بعد الكسرة، ولا وجود لشيء من ذلك في كلام العرب البتّة، وفاعل ذلك محرّف للتّنزيل، وربّنا سبحانه يقول: ﴿نزل به الرّوح الأمين على قلبك، لتكون من المنذرين، بلسان عربيّ مبين﴾(2)". قال شيخنا رحمه الله: "وأمّا ما ذكره أبو شامة(3) في شرحه من قوله: ''والرّاء المرقّقة غير المكسورة كغير المرقّقة، يجب بعدها التّفخيم، لأنّ التّرقيق لم يغيّر فتحها ولا ضمّها''(4)، فدعوى مخالفةٌ للقياس ونصوص الأئمّة. أمّا القياس، فقد ثبت من كلام العرب إمالة الفتحة والضّمّة في نحو: 'شرر'(5)، و'سرر'(6)، و'السّمُر'، و'المنقُر'، وثبت في القراءة ترقيق الرّاء الممالة الحركة في: ﴿رأى كوكبا﴾(7)، و﴿رأى القمر﴾(8)، و﴿رأى الشّمس﴾(9)، وما أشبه ذلك. وجاء عن ورش ترقيق الرّاء المفتوحة والمضمومة مع الياء والكسرة، فينبغي أن يحمل ذلك على نظائره في القراءة وفي كلام العرب، ومن ادّعى خروجه عن ذلك فعليه بالدّليل. وأمّا نصوص الأئمّة، فقد نصّ أبو الحسن طاهر بن غلبون(10)، والحافظ أبو عمرو(11)، وأبو الفضل الخزاعي(12)، ع/٣٢٩

٦٥٥

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) الشّعراء، الآيات: 193 و194 و195، ورقم السّورة: 26.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 487 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'إبراز المعاني' لأبي شامة: 265.

(5) جاء مثله في القرآن بلفظ: ﴿بشرر﴾ في المرسلات، كجزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(6) جاء لفظ ﴿سرر﴾ في القرآن، في 'الحجر، كجزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 15.

(7) الأنعام، ورقم السّورة: 76، ورقم السّورة: 6.

(8) الأنعام، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 6.

(9) الأنعام، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 6.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(11) هو الدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

وأبو طاهر بن سوار(1)، وغيرهم من الأئمّة الموثوق بعلمهم ودرايتهم، في غير موضع من تأليفهم، أنّ ورشا(2) أمال فتحة الرّاء ونحا بها نحو الكسرة، إذا تقدّمتْها ياء ساكنة في كلمتها أو كسرة لازمة. وذكر الحافظ أبو عمرو(3) ذلك كذلك، في بعض تآليفه عن أصحاب ورش، نصّا لا يقبل التّأويل. قال الحافظ أبو عمرو: ''وحكم المضمومة في ذلك حكم المفتوحة سواء''. وقال أبو عبد الله بن سفيان(4)، في الكتاب 'الهادي إلىمذاهب الأئمّة السّبعة': ''وقد عبّر النّاس عن الرّاء المضمومة في قراءة ورش، أنّها بين اللّفظين مثل: ﴿يبصرون﴾(5)، و﴿كانوا يصرّون على الحنث﴾(6)، وما أشبه ذلك''". قلت: قد تقدّم في القول في التّرقيق للرّاءات، في شرح : ح/٢٢٢

[168] رَقَّقَ وَرْشٌ فَتْحَ كُلِّ رَاءِ **** وَضَمَّهَا بَعْدَ سُكُونِ يَاءِ

من كلام أبي شامة(7) في ترقيق الرّاءات لورش ما يخالف قوله، لأنّ التّرقيق لم يغيّر فتحها ولا ضمّها، واختلاف قوله في هذه المسألة من العجائب، وقد استوفيت هنالك ذكر نصوص الأئمّة من أهل الأداء، على إمالة ورش فتحة الرّاء وضمّتها للكسرة والياء السّاكنة قبلها، وذكرت عن ورش النّصّ الّذي لا يقبل التّأويل في ذلك. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(8) رضي الله عنه: "وذكر أبو شامة في شرحه عن بعض شيوخه، جواز التّفخيم في: ﴿نرى الله جهرة﴾(9) ونحوه مع إمالة الرّاء، قال: وهو أوْلى من التّرقيق؛ وما ذكره غير صحيح، لمخالفته السّماع والقياس معا، وقد تقدّم بيان ذلك، ثمّ ذكر الصّواب في ذلك عن بعض شيوخه، قال: وقال لي الشّيخ أبو عمرو(10): التّرقيق أوْلى لأمرين: أحدهما: أنّ أصل هذه اللاّم التّرقيق، وإنّما فُخّمت للفتح والضّمّ، ولا فتح ولا ضمّ هنا، فعدنا إلى الأصل. والثّاني: اعتبار ذلك بترقيق الرّاء في الوقف بعد الإمالة، على ما سبق في {باب الرّاءات}'"(11). قال شيخنا رحمه الله: "ما ذكره أبو شامة(12) عن شيخه أبي عمرو،

٦٥٦

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 2. (6) الواقعة، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 56.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 487 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 2 من قسم التحقيق. (9) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

(10) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو بن الحاجب الكردي، ولد سنة: 571 هـ بإسنا، وكان أبوه حاجبا للأمير موسك، قرأ على الشّاطبي وأبي الفضل الغزنوي وأبي الجود اللّخمي، وأخذ عنه الموفق بن أبي العلاء وابن الخلال وأبو شامة، وتوفي سنة: 646 هـ. انظر 'غاية النّهاية': 1\508-509، و'معرفة القرّاء': 2\448-449.

(11) انظر 'إبراز المعاني' لأبي شامة: 265. (12) بالمخطوط: لابن أبي شامة، وهو خطأ صححناه.

هو الحقّ الّذي لا مرية فيه، إلاّ قوله: ''التّرقيق أوْلى''، فليس هنا أوْلوية، بل التّرقيق واجب، والتّفخيم غير جائز، لما فيه من إخراج الحرف عن أصل وضْعه، لغير سبب يقتضي ذلك فاعلمه، وبا لله التّوفيق". وقال الشّيخ أبو القاسم بن الفحّام(1)، في كتاب 'التّجريد في القراءات السّبع' له: "وروى عبد الباقي(2) في روايته عن السّوسي(3)، إمالة فتحة الرّاء عند لقاء السّاكن، نحو: ﴿ترى النّاس﴾(4)، و﴿ترى الذين ظلموا﴾(5)، و﴿ترى الملائكة﴾(6)، وشبه ذلك." ثم قال: "ووافق أبو العبّاس(7) عبد الباقي، على إمالة فتحة الرّاء في قوله [تعالى]: ﴿حتّى نرى ا لله جهرة﴾(8)، [و﴿سيرى ا لله عملكم﴾](9)، في 'البقرة' و'التّوبة'، وأبو العبّاس يغلّظ اللاّم من اسم ا لله تعالى، وعبد الباقي يرقّقها". قلت: وقد اعتمد الشّيخ أثير الدّين أبو حيّان(10)، على ما ذكره ابن الفحّام في 'التّجريد' في هذه المسألة، وظنّ أنّ اللاّم في ذلك يجوز فيها الوجهان: التّرقيق والتّفخيم، وجعل يقرّر ذلك في تآليفه، فذكر في 'ارتشاف الضّرَب'، أنّ اللاّم من اسم ا لله تعالى إن أميل ما قبلها، نحو: ﴿نرى ا لله﴾، جاز ترقيقها وتفخيمها. وقال في قصيدته الّتي نظمها في القراءات السّبع: ع/٣٣٠

وَفِيهَا خِلاَفٌ فِي نَرَى اللّهَ عِنْدَ مَنْ **** يُمِيلُ وَفِي التَّجْرِيدِ ذَلِكَ حُصِّلاَ(11)

واعلم أنّ ما حكاه ابن الفحّام في 'التّجريد' عن شيخه عبد الباقي، من ترقيق اللاّم من اسم ا لله مع إمالة فتحة الرّاء قبله، في قوله [تعالى]: ﴿نرى ا لله﴾ وشبهه، هو الحقّ الّذي لا مرية فيه؛ وما حكاه عن شيخه أبي العباس، من تفخيم اللاّم مع إمالة فتحة الرّاء قبله في ذلك، فلا يؤخذ به،

٦٥٧

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

(2) هو عبد الباقي بن فارس بن أحمد، أبو الحسن الحمصي المصري، قرأ على والده، وعلى عمر بن عراك وقسيم بن مطير، وقرأ عليه ابن الفحام وابن بليمة، وقد توفي سنة: 450 هـ. 'معرفة القرّاء': 1\424، و'غاية النهاية': 1\357.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 170 من قسم التحقيق.

(4) الحجّ، جزء من الآية: 2 ، ورقم السّورة: 22.

(5) البقرة، جزء من الآية: 165، ورقم السّورة: 2.

(6) الزّمر، جزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 39.

(7) هو أحمد بن سعيد بن أحمد بن نفيس، أبو العباس المصري، الطرابلسي الأصل، قرأ على السّامري وعبد المنعم بن غلبون وأبي عدي عبد العزيز بن علي، وقرأ عليه أبو القاسم الهذلي وابن الفحام وابن بليمة، وكان ثقة في الحديث، وقد توفي سنة: 453 هـ. 'معرفة القراء': 1\416-417، و'غاية النهاية': 1\56-57، و'شذرات الذهب': 3\290.

(8) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

(9) التّوبة، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 9. وما بين المعقوفين ساقط من 'ع'.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 198 من قسم التحقيق.

(11) البيت من قصيدة 'عقد اللآلئ' لأبي حيان الأندلسي، وهي في وزن الشّاطبية ورويّها. انظر 'النّشر': 1\95.

لمخالفته النصّ والقياس. أمّا النّص: فقال الدّاني(1) في 'جامع البيان': "فأمّا اللاّم من اسمه تعالى في قوله [تعالى]: ﴿نرى الله جهرة﴾(3) في 'البقرة'، و﴿سيرى الله﴾(4) في الموضعين في 'التّوبة'، إذا أميلت فتحة الرّاء قبلها، على رواية من روى ذلك عن اليزيدي(5) عن أبي عمرو(6)، فرقيقة لأجل الإمالة، وبذلك أقرأني أبو الفتح(7)، في رواية السّوسي(8) عن اليزيدي، عن قراءته على أبي الحسن المقرئ(9) عن أصحابه عنه، وهو القياس"(10). وقال في 'الاقتصاد'، بعدما ذكر للسّوسي ترقيق اللاّم من اسم ﴿الله﴾، في قوله [تعالى]: ﴿حتى نرى الله جهرة﴾، و﴿سيرى الله عملكم﴾: "ولا يكون غير ذلك في مذهب من أمال". وأمّا القياس: فقد ثبت أنّ حكم الحركة الممالة حكم الكسرة الخالصة سواء، لا فرق بينهما. قال شيخنا(11) رحمه الله: "فإن قلت: فقد اختلف القرّاء المتأخّرون في ﴿نرى الله﴾ وما كان مثله، على القول بالإمالة في تفخيم اللاّم وترقيقها، فلو كانت الحركة الممالة مثل الكسرة المحضة ما اختلفوا"، قال: "فالجواب: أنّ قول من فرّق في ذلك بين الحرف الممال والحرف المكسور ليس بصحيح، إذ قد قام البرهان القاطع بما جلبتُه على ضعفه وسقمه، وأيضا فإنّ الخلاف ليس بحجّة على أحد، لاسيما إذا كان سقيما، وإنما الحجّة في الأمر الصّحيح المجمع عليه". قال شيخنا رحمه الله: "واعلم أنّ أبا عبد الله بن شريح(12)، وقع له في ح/٢٢٣ كتاب 'الكافي'(13)، في باب اللاّمات ما نصّه: 'وكذلك لم يختلف في تفخيم لام اسم ﴿الله﴾، إذا كانت قبلها فتحة أو ضمّة نحو: ﴿فالله هو الوليّ﴾(14)، ﴿ولذكر الله أكبر﴾(15)، ولا في ترقيقها إذا كانت قبلها كسرة نحو:

٦٥٨

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

(4) ﴿سيرى﴾التّوبة، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 9؛ و﴿فسيرى﴾، جزء من الآية: 105 من نفس السّورة.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 170 من قسم التحقيق.

(9) هو عبد الباقي بن الحسن، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 82 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 171.

(11) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'الكافي' لابن شريح: 39. وفي المخطوط ورد اللّفظ: 'الكتاب' هكذا بلام التعريف، فنكّرناه.

(14) الشّورى، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 42.

(15) العنكبوت، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 29.

﴿بسم ا لله﴾(1)، و﴿با لله﴾(2)"، قال(3) رحمه ا لله: "فظاهر كلامه تفخيم اللاّم من اسم ا لله بعد الرّاء المضمومة لورش(4) وغيره، فالجواب: أنّ ابن شُرَيْح، لا يخلو أن تكون عنده الرّاء المضمومة من قوله [تعالى]: ﴿ولذكر ا لله﴾(5) في قراءة ورش، مضمومة ضمّة خالصة مع ترقيق الرّاء، أو تكون ممالةً إلى الكسرة، كما يقوله الأئمّة المرتضى قولهم، وقد تقدّم لنا أنّه لا يصحّ في القياس غيره، فإن كان على مذهب الأئمّة، فلا تدخل له قراءة ورش في تمثيله، إذ ليست الرّاء مضمومة في قراءة ورش، وإنّما حكمها حكم المكسورة، وهو إنّما قصد أن يمثّل اللاّم المضموم ما قبلها، وإنّما تدخل له في قوله: "ولا خلاف في ترقيقها إذا كانت قبلها كسرة نحو: ﴿بسم ا لله﴾ و﴿با لله﴾"، لأنّا على هذا القول لم نرقّق الرّاء للكسرة قبلها، وإنّما أملنا لها الضمّة، ورقّقنا الرّاء لما في الضمّة ع/٣٣١ المالة من رائحة الكسرة، فكما أنّ هذه الضمّة الممالة بنسبتها إلى الرّاء محكوم لها بحكم الكسرة، فكذلك ينبغي أن تكون بالنّسبة إلى اللاّم، كما كانت الفتحة الممالة في قوله [تعالى]: ﴿نرى ا لله جهرة﴾(6) كذلك، لأنّا إنما رقّقنا الرّاء على الوجوب لإمالة الفتحة، فترقيق اللاّم لها أحرى وأولى، إذ ليست اللاّم في باب التّفخيم بأقوى من الرّاء، ألا ترى أنّ ابن شريح(7) لو مثّل لنا الضمّة قبل اللاّم بقوله تعالى: ﴿هل من خالق غير ا لله﴾(8) على قراءة الرّفع، لم يدخل في تمثيله قراءة من قرأ ﴿غير ا لله﴾ بالخفض(9)، فكما أنّك لا تدخل عليه القراءة بالخفض، فكذلك لا تدخل عليه القراءة بالإمالة، وإنّما تدخلهما في قوله: "ولا خلاف في ترقيق اللاّم بعد الكسرة"، لأنّها قد اشتركت مع القراءة بالخفض في وجوب ترقيق الرّاء، فينبغي أن يشتركا في وجوب ترقيق اللاّم؛ وإن كان يقول إن الرّاء المضمومة رقّقت للكسرة قبلها مع إخلاص الضمّة فيها، على حدّ ترقيق الساكنة، فإنّي لا أقول بهذا القول ولا أرتضيه، وقد تقدّم لنا القول في بطلانه". قال شيخنا رحمه ا لله: "وتقول: 'من المحاذِر' إذا أردت اسم الفاعل، فترقّق الرّاء وإن أسكنتها، وتميل الألف على لغة من يميلها مع الكسرة. وتقول: 'من المحاذَر' إذا أردت اسم المفعول، فتفخّم الرّاء إذا أسكنتها و لم تمل الفتحة قبلها، فإن أملتها رقّقت الرّاء كما

(1) هود، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 11؛ والنّمل، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 27.

(2) البقرة، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 2.

(3) يعني شيخه أبا عبد ا لله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) العنكبوت، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 29.

(6) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(8) فاطر، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 35.

(9) قرأ حمزة والكسائي بخفض الرّاء في ﴿غير ا لله﴾، أمّا باقي القراء السّبعة فقرأوا بفتحها. انظر 'التيسير': 148.

فعلت في ﴿بشررٍ﴾(1) في قراءة ورش(2)، ولا تجوز إمالة الألف قبل هذه الفتحة الممالة، في قول سيبويه(3)، وفرْق بين الفتحة الممالة هنا وبين الكسرة في المسألة الأولى، فلقائل أن يقول: كما لم تمل الألف لهذه الفتحة الممالة، فكذلك لا ترقّق الرّاء لها، فالجواب أنّ ذلك غير لازم، وبيان ذلك أنّك تقول: 'هذا عامر'، فتميل الألف للكسرة بعدها، وترقّق الراء إن أسكنتها؛ وتقول: ﴿امرأتي عاقر﴾(4)، فترقّق الرّاء إن أسكنتها، ولا تجوز إمالة الألف لوقوع الكسرة في حرف الاستعلاء، فصارت كالعدم بالنّظر إلى الألف، وليست كذلك مع الرّاء، والنّكتة في ذلك، أنّ السّبب للتّرقيق والإمالة، يضعف مع التأخّر ويقوى مع التّقدّم، فصارت الكسرة في حرف الاستعلاء مؤثّرة في الرّاء بعدها، وإن لم يجز تأثيرها في الألف قبلها، فكذلك الفتحة الممالة في قولك: 'من المحاذَر' مثل الكسرة في القاف سواء، فقد تبيّن لك من الاستقراء المتقدّم، أنّ حكم الألف الممالة والفتحة الممالة، حكم الياء والكسرة بالنّظر إلى ما بعدهما، فإذا قلت: ﴿ذكر الله﴾(5)، و﴿لذكر الله﴾(6)، فإن أخلصت الفتحة والضمّة ولم تُملها، فخمّت الرّاء المفتوحة والمضمومة، كما تفخّمها في قوله تعالى: ﴿الّذين يذكرون الله﴾(7)، و﴿ذكر الله كثيرا﴾(8)، وإن أملت الفتحة والضمّة رقّقتها، كما رقّقت المفتوحة الممالة الفتحة في: ﴿نرى﴾(9) و﴿رأى﴾(10)". قال(11) رحمه الله: " فإن زعم زاعم، أنّ الرّاء المفتوحة والمضمومة رقّقتا للكسرة قبلهما(12)، كما ع/٣٣٢ ترقّق السّاكنة، أجيب بالفرق بينهما: أنّ السّاكنة لـمّا لم يكن لها حركة في نفسها تعتبر بها، اعتبرت بما قبلها؛ بخلاف المتحرّكة فإنّما ينبغي أن تعتبر بحركة نفسها، دليل ذلك وجوب ترقيق السّاكنة ح/٢٢٤ مع الكسرة، وعدم وجوبه معها في المتحرّكة، فلو كانت الكسرة هي الّتي أثّرت التّرقيق في نفس الرّاء في الموضعين، لاتّحد الحكم، فلمّا لم يتحدّ، دلّ ذلك على اختلاف القصد، وأنّ المتحرّكة إنّما أثّر السّبب أوّلا في حركتها، ولذلك

٦٦٠

---

(1) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(4) آل عمران، جزء من الآية: 40 ، ورقم السّورة: 3.

(5) المجادلة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 58.

(6) العنكبوت، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 29.

(7) آل عمران، جزء من الآية: 191، ورقم السّورة: 3.

(8) الأحزاب، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 33.

(9) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2. (10) الأنعام، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 6.

(11) يعني شيخه أبا عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(12) في 'ع': قبلها، وفي 'ق' و'ح': قبلهما، وهو الذي أثبتناه.

كان تأثيره على الجواز، لأنّ هذا شأن الإمالة عند العرب، أنّها على الجواز، منهم من يميل ومنهم من لا يميل. وأمّا التّرقيق في الرّاء فهو على الوجوب، فإذا أميلت فتحتها أو ضمّتها صار حكمها حكم المكسورة، وترقيقها واجب عند جميع العرب، فإذا زال عنها الكسر رجعت إلى أصلها من التّفخيم، وكذلك الممالة الحركة إذا ذهبت عنها الإمالة، عادت إلى الأصل وهو التّفخيم، فإذا ثبت أنّ الحركة الممالة، تُخرج الرّاء عن أصلها من التّفخيم، إلى التّرقيق على الوجوب كالكسرة سواء، فأنْ تردّ اللاّم إلى أصلها من التّرقيق أحرى وأولى، فمن أجاز التّفخيم في قوله تعالى: ﴿وسيرى الله عملكم﴾(1) مع إمالة الرّاء، فليس بينه وبين التّحقيق نسبة، وإذا وجب التّرقيق في ذلك، ولم يجز في القياس غيره، وجب مثله في قوله تعالى: ﴿فأنساهم ذكرًا لله﴾(2)، و﴿لذكر الله أكبر﴾(3)، لأنّ الحركة ممالة في الجميع، وهي الّتي أوجبت ترقيق الرّاء في المواضع كلّها، والتّرقيق إخراج الرّاء عن أصلها، وإذا قويت على ذلك باطّراد، كانت على ردّ اللاّم إلى أصلها أقوى". قال شيخنا(4) رحمه الله: "فإن قال(5): أَفَرْقٌ بين قوله [تعالى]: ﴿وسيرى الله عملكم﴾، وبين قوله [سبحانه]: ﴿ذكر الله﴾ و﴿لذكر الله﴾، أنّ هناك ألفا ممالة محذوفة من اللّفظ منويّة في النّفس بخلاف ما ذكرته؟ قال: "فالجواب: أنّ هذا تعسّف من قائله، إذ لا فرق عند الأئمّة بين الألف الممالة في ﴿الاشرار﴾(6) و﴿الابرار﴾(7)، وبين الفتحة الممالة في قوله [تعالى]: ﴿بشرر﴾(8)، فالرّاء السّاكنة في تلك المواضع كلّها رقيقة على الوجوب، فكما استوت الفتحة الممالة مع الألف الممالة فيما ذكرته لك، فكذلك في مسألتنا، وهذا مع وجود الألف في اللّفظ، فما ظنّك بها مع الحذف، فقد استوى قوله [تعالى]: ﴿نرى الله﴾(9) مع ﴿ذكر الله﴾، في أنّ كلّ واحد منهما، ليس فيه في اللّفظ قبل اللاّم إلاّ الفتحة الممالة، فتأثير الرّقّة في تلك المواضع، ينبغي أن ينسب لها لا للألف المحذوفة من اللّفظ، لأنّها لو ظهرت لاستوت مع الفتحة، في وجوب الحكم المنسوب لكلّ واحد منهما، فالتّفريق بين المسألتين بهذا القدر، من قلّة الإنصاف وشدّة التّعسّف بمكان، وليس ذلك من شيم أهل الإيمان". قال شيخنا رحمه الله: "وقد علمتَ أنّه لا

٦٦١

(1) التّوبة، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 9.

(2) المجادلة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 58.

(3) العنكبوت، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 29.

(4) هو الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(5) أي : فإن قال هذا الزّاعم، كما يستفاد ذلك من كلامه فيما قبل.

(6) سورة 'ص'، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 38.

(7) آل عمران، جزء من الآية: 193 ، ورقم السّورة: 3.

(8) المرسلات، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 77.

(9) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

يلهج بهذه البراهين، والأدلّة القاطعة الّتي أوردتها، كلّ ع/٣٣٣ أحد، وإنما يلهج بها من له تمرّن في هذه الصّناعة، ومعرفة بأصولها وأغراضها(1)، وتصرّفات أهلها ومآخذهم، وتحقّق بالشّروط الّتي نصّ عليها الأئمّة المتأخّرون، من علماء هذه الصّنعة، استقراء من كلام المتقدّمين، وهي أنّ القراءة لا تصحّ ولا تقبل إلاّ بشروط أربعة وهي: صحّة الإسناد، وموافقة فصيح اللّغة العربيّة، وموافقة المصاحف الّتي بأيدي الأمّة، وأن لا يكون معناها مضادّاً لمعاني القراءات المجمع عليها. والقراءة بتفخيم اللاّم من اسم ا لله بعد الحركة الممالة، غير جارية على كلام العرب، ولا يشهد لصحّتها شيء من أصول القراءات، فهي بمعزل عن الصّواب، وإذا كانت كذلك، فرواية من رواها واهية ساقطة، لإحاطة العلم بأنّ النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم وأصحابه، لا يصحّ نقل اللّحن عن واحد منهم، وا لله الموفّق للصّواب". قال أبو إسحاق الزّجّاج(2) في تفسير بسم ا لله الرّحمان الرّحيم : "فإن قال : و لم فخّمت هذا الإسم ومنعْته التّفخيم في قوله عزّ وجلّ: ﴿وإذا جاءتهمُ آية قالوا لن نومن حتّى نوتى مثل ما أوتي رسل ا لله، ا لله أعلم﴾(3)، فلم فخّم الأوّل و لم يفخّم الثّاني؟" قال: "قلت: لأنّ الأوّل قبله ضمّة، وإذا كان قبل الإسم ضمة جاز تفخيمه"، قال: "فإن قال: فلمَ وجب ذلك؟" يعني ترقيق اللاّم مع الكسر، قال: "قلت: لأنّ الضمّة مستعلية وكذلك الفتحة، والكسرة منسفلة، والتّفخيم مستعل، فإذا كانت الضمّة والفتحة قبل الإسم فخّم، وجرى اللّسان مجرى واحداً في العلوّ، وإذا كان ح/٢٢٥ قبله كسرة، ثقل الانتقال من التّسفّل إلى العلوّ، فبعُد التّفخيم"(4). قلت: وكذلك إذا كان قبله حركة ممالة، ثقُل الانتقال من التّسفّل إلى العلوّ، فبعُد التّفخيم. وذكر الدّاني(5) في 'الـمُوضِح'، عن محمّد بن الهيثم(6) قال: "سألت الفرّاء(7) عن تغليظ اللاّم في قوله [تعالى]: ﴿رسلُ ا لله﴾، وترقيقها في قوله [تعالى]: ﴿ا لله أعلم﴾، فقال الفرّاء: هو نحو قول العرب: عند أمّه ولإمّه"، يريد أنّ العرب نطقت بضمّ الهمزة بعد فتح الدّال، وبكسرها بعد كسر اللاّم. قال الدّاني: "وحدّثني

(1) في مخطوطة 'ح': بأعراضها.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 59 من قسم التحقيق.

(3) الأنعام، جزء من الآية: 124 ، ورقم السّورة: 6.

(4) لم أعثر على قولة الزجاج في 'معاني القرآن' المختصر، فلعلّه أن يكون ذكره في أصله حيث بسط فيه القول.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) هو محمد بن الهيثم بن حماد، أبو الأحوص القنطري البغدادي الثقفي، قرأ على خلاد بن خالد وحسين الجعفي، وقرأ عليه القاسم بن نصر المازني وعبد ا لله بن ثابت؛ وأخذ اللغة عن الفراء، وكان ثقة في الحديث، روى عنه ابن ماجة والمحاملي وأبو عوانة؛ وتولى القضاء بعكبرا، ومات سنة: 249 هـ. انظر 'تاريخ بغداد': 3\362، و'تذكرة الحفاظ': 2\605، و'العبر': 2\63، و'طبقات الحفاظ': 263-2640، و'معرفة القراء': 1\221، و'النشر': 1\167.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

الحسين بن عليّ البصري(1) قال: حدّثني أحمد بن نصر بن منصور(2) - يعني الشّذائي - قال: "فأمّا إذا كان قبله كسرة فإن اللاّم رقيقة"، فسئل عن ذلك شيخنا ابن مجاهد(3) - نضّر الله وجهه - فقال: استثقلوا الانتقال من الكسر إلى التّغليظ، كما استثقلوا ضمّة ألف 'أُمّ'، إذا كان ما قبلها مكسورا، فكما استثقلوا الخروج من الكسر إلى الضمّ، كذلك استثقلوا الخروج من الكسر إلى التّغليظ، لثقل ذلك". قال الدّاني(4): "وهذا شرح لقول الفرّاء(5) الّذي قدّمناه." وقال المهدويّ(6) في 'الشّرح': "وعلّة إجماع القرّاء على ترقيقه إذا انكسر ما قبله نحو: ﴿بسم الله﴾(7)، قد ذكرها ابن مجاهد فقال: إنّما رقّقت اللاّم من اسم الله تعالى إذا انكسر ما قبلها، لأنّهم كرهوا الخروج من كسر إلى تغليظ، لثقل ذلك". قال: "والّذي ذكره ابن مجاهد صحيح غير مدفوع، وذلك معروف من كلام العرب، أنّهم ع/٣٣٤ يكرهون الخروج من تسفّل إلى تصعّد، كما قالوا: 'صويق' في 'سَويق'(8)، فقلبوا السّين صادا، إذ السّين حرف مهموس، والقاف حرف مستعل، فكرهوا أن يتسفّلوا بالسّين، ثمّ يتصعّدوا بالقاف"، قال: "فكذلك كره القرّاء إذا قالوا: ﴿بسم الله﴾، أن يتسفّلوا بالكسرة، ثمّ يتصعّدوا بتفخيم اللاّم، والكسر مناف للتّفخيم، وفي ذلك صعوبة الألفاظ، واستعمال ما يقرب من المرفوض في كلام العرب"(9). قلت: وكذلك في تفخيم اللاّم مع الحركة الممالة قبله لورش(10)، صعوبة في اللّفظ، واستعمال ما يقرب من المرفوض في كلام العرب، لأنّ فيه تسفّلا بالحركة الممالة، ثمّ تصعّداً بتفخيم اللاّم، فاعلم ذلك، وبالله التّوفيق. وقال الدّاني في 'المُوضِح': "وأمّا علّة ترقيقها مع الكسرة، فإنّه لما وليَت اللاّم ثقل تفخيمها معها، لما [فيه](11) من الكلفة على اللّسان، بأخذه في التّصعّد بالتّفخيم، بعدما كان منحدراً بالكسر، فلذلك رقّقت وامتنع تفخيمها عند الكلّ مع ذلك، كما امتنعت الإمالة مع حروف الاستعلاء، إذا كانت متأخّرة عن الحرف الممال، لهذه العلّة". قلت: وكذلك الفتحة والضمّة الممالتان، إذا وليتا اللاّم يثقل معهما التّفخيم، لما فيه من الكلفة على اللّسان،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 239 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 239 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(7) هود، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 11؛ والنّمل، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 27.

(8) السّويق: الناعم من دقيق الحنطة والشّعير، وكانت العرب تخلطه وتجعل فيه شيئا من الحلاوة. 'اللسان': (سوق).

(9) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدوي: 81.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق. (11) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

بأخذه في التصعّد بالتّفخيم، بعد الانحدار بإمالة الفتحة والضّمّة، فيجب التّرقيق في اللاّم، ويمتنع التّفخيم كالكسر سواء. وقال الدّاني(1) في 'إيجاز البيان': "والعلّة في ترقيقها مع الكسرة، وإخلاص فتحها مع الفتحة والضّمّة، إرادة تجانس اللّفظ، وكون العلاج بذلك من جهة واحدة، ليخفّ النّطق ويسهل اللّفظ، فرُقّقت لمكان الكسرة، وغُلّظت لمكان الفتحة والضّمّة". قلت: وهذه العلّة بعينها، موجودة في ترقيقها مع الفتحة الممالة والضّمّة الممالة، فتأمّله. واعلم أنّه قد ثبت في القراءة ترقيق اللاّم من اسم الله، إذا كان قبله فتحة أو ضمّة، قال ابن أشته(2) في 'المحبّر': "وقرأت في مذهب ابن عامر(3)، وما أحفظ عن قالون(4)، بتسمين اللاّم من ﴿ذكر الله﴾(5)، إذا انضمّ ما قبله أو انفتح، مثل قوله [تعالى]: ﴿وإلى الله﴾(6)، و﴿آا لله﴾(7)، و﴿يريهم الله﴾(8)، وغيرهما لا يفعل ذلك". قلت: قوله: 'بتسمين اللاّم': أي بتفخيمها، وقوله: ''وغيرهما لا يفعل ذلك'': أي غيرهما من القرّاء لا يسمّن اللاّم، فإذا نفى عنه التّسمين فإنّه يرقّق على الأصل.

وقال الأهوازيّ(9) في 'الإيضاح': "لا خلاف في ترك تغليظ اللاّم في قولهم: ﴿الله﴾ تعالى إذا تقدّمتها كسرة، مثل قوله تعالى: ﴿با لله﴾(10)، و﴿ لله﴾(11)، و﴿من عند الله﴾(12)، و﴿في كتاب الله﴾(13)، ونحو ذلك حيث كان؛ فإذا تقدّمتها فتحة أو ضمّة اختلفوا في تغليظها، مثل قوله تعالى: ﴿وكان الله﴾(14)، و﴿أنّ الله﴾(15)، و﴿كتاب الله﴾(16)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 108 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) المجادلة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 58.

(6) البقرة، جزء من الآية: 210، ورقم السّورة: 2.

(7) يونس، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 10.

(8) البقرة، جزء من الآية: 167، ورقم السّورة: 2.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(10) البقرة، جزء من الآية: 8 ، ورقم السّورة: 2.

(11) الفاتحة، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 1.

(12) البقرة، جزء من الآية: 79، ورقم السّورة: 2.

(13) الأنفال، جزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 8.

(14) النّساء، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 4.

(15) البقرة، جزء من الآية: 165، ورقم السّورة: 2.

(16) آل عمران، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 3.

و﴿نسوا الله﴾(1)، و﴿رسلُ الله﴾(2)، ونحو ذلك، فقرأت عن أحمد بن موسى اللّؤلؤيّ(3)، ح/٢٢٦ عن أبي عمرو(4)؛ وعن ابن برزة(5)، عن الدُّوري(6)، عن اليزيدي(7) عنه؛ وعن أبي عمرو: عن ابن الحباب(8)، عن ابن غالب(9)، عن شجاع(10) عنه، بترقيق اللاّم في جميع ذلك، حيث كان من غير استثناء". وقال ع/٣٣٥ في 'المفردات' نحوه. قال في 'الإيضاح': "وبه - أي بالتّرقيق - يأخذ البصريّون عن سائر القرّاء، وهو اختيارهم". قال: "وحدّثنا أبو الحسن الغضائريّ(11) قال: نا أبو محمّد القاسم بن زكريّاء بن عيسى(12)

(1) التّوبة، جزء من الآية: 67، ورقم السّورة: 9؛ والحشر، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 59.

(2) الأنعام، جزء من الآية: 124، ورقم السّورة: 6.

(3) هو أحمد بن موسى بن أبي مريم، أبو عبد الله اللّؤلؤي الخزاعي البصري، أحد مقرئي القرن الثاني الهجري وكان صدوقا ثقة، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر الثقفي، وروى عنه القراءة روح بن عبد المومن ومحمد بن عمر الرومي، وخليفة بن خياط. انظر 'غاية النهاية' لابن الجزري: 1\143.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(5) ابن برزة: هو أحد شيوخ الرّواة في القرن الثّالث الهجري، ممن نقلوا قراءة أبي عمرو بن العلاء عن الدّوري عن اليزيدي عنه، قال ابن الجزري: " ونتنقل إلى الدّوري فنقول: اشتهر ممن روى عنه، ابن فرح وابن بشار وأبو الزعراء وابن مسعود السراج والكاغدي وابن برزة وأحمد بن حرب المعدل." فذكره في جملتهم. انظر 'النّشر': 1\42.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 169 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(8) هو الحسن بن الحباب بن مخلد، أبو عليّ البغدادي الدقّاق المقرئ، قرأ على البزّي ومحمّد بن غالب الأنماطي، وقرأ عليه ابن مجاهد والنقاش وابن الأنباري، وكان ثقة في حديثه، روى عن لُويْن ومحمّد بن أبي سمينة، وروى عنه أبو علي الصواف ومحمد الجعابي، توفي ببغداد سنة: 301 هـ. انظر 'معرفة القراء': 1\229، و'غاية النّهاية': 1\209.

(9) هو محمّد بن غالب الأنماطي، أبو جعفر البغدادي، قرأ على شجاع بن أبي نصر، وقرأ عليه الحسن بن الحباب والحسن الصواف وعبد الله بن سهلان، وتوفي سنة: 254 هـ. 'غاية النهاية': 2\226، و'معرفة القرّاء': 1\218.

(10) هو شجاع بن أبي نصر، أبو نعيم البلخي، قرأ على أبي عمرو بن العلاء، وقرأ عليه أبو عبيد القاسم بن سلام ومحمد بن غالب، وحدث عن الأعمش، وحدث عنه الحسن بن عرفة وهارون الحمال وأبو عمر الدّوري، وتوفي ببغداد سنة: 190 هـ. انظر 'معرفة القراء': 1\162، و'غاية النهاية': 1\324.

(11) هو علي بن الحسين بن عثمان بن سعيد، أبو الحسن الغضائري المقرئ، قرأ على ابن هاشم الزعفراني، وأحمد بن فرح المفسّر، والقاسم بن زكريا المطرز، وأحمد بن سهل الأشناني وغيرهم؛ وقرأ عليه أبو علي الحسن الأهوازي وحده، وكانت وفاته في حدود سنة: 380 هـ. انظر 'غاية النهاية':1\534، و'معرفة القراء': 1\337.

(12) هو القاسم بن زكريا، أبو بكر البغدادي المطرّز، قرأ على الدّوري وأبي حمدون، وقرأ عليه أحمد بن عبد الرحمان بن الفضل وعلي بن الحسين الغضائري، وأخذ عنه الحروف ابن مجاهد، وكان ثقة في الحديث، وحجّة إماما مصنفا، وتوفي سنة: 305 هـ. انظر 'غاية النهاية': 2\17، و'معرفة القراء': 1\240، و'شذرات الذّهب': 2\246.

قال: نـا(*) أبو حـمدون(1) قال: كـان الكسائي(2) إذا قرأ لنفسه رقّـق الـلاّم فـي ذلـك، وإذا أقـرأ غيره غلّظ اللاّم فـي جـميع ذلك"، قال: "وكذلك قرأتها على أبي حـمدون عـن الكسـائي، البـاقون يغلّظون اللاّم فـي ذلك". وقال ابن عبد الوهّاب(3) فـي 'الـمفيد': "ومذهب البصريّين الـتّرقيق فـي جـميع ذلك"، قال: "وكذلك قرأت على شيخنا أبي علي الأهـوازي(4) بـمدينة دمشـق". وذكـر الطبريّ(5) في 'الجامع' عن اللّؤلؤيّ(6)، عن أبي عمرو(7)؛ وعن ابن برزة(8)، عن الدّوري(9)، عـن اليزيـديّ(10)، عـن أبـي عـمرو؛ وعـن النّـجّـاد(11)، عـن ابـن غـالـب(12)، عـن شجاع(13)، عـن أبي عمرو، ترقيق اللاّم مـن اسم ا لله تعالى، إذا وقـعت قبلـه كسرة أو فتحـة أو ضمّـة"(14). وقـال ابن يعلى(15) فـي' الـجامع': "وروى شـجـاع عـن أبي عمرو، من روايـة ابـن غـالـب، أنّـه كـان يـرقّـق اللاّم مـن اسم ا لله جـلّ وعـزّ عـلى كـلّ حال، سـواء كان قبلها ضمّـة أو فتحة أو كسـرة"، قـال: "وروي عـن عثمان بـن عـفّان(16) ـ رحمـه ا لله ـ أنّـه كـان لا يـغلّظ اللاّم فـي جميع القـرآن".

٦٦٦

(1) هو الطيّب بن إسماعيل، أبو حمدون النهلي البغدادي اللؤلوي، قرأ على الـيزيدي والكسـائي وإسحاق المسـيبي، وقرأ عليه الحسن الصواف والفضل الدقاق والقاسم بن زكريا المطرز؛ وروى الحديث عن ابن عيينة، وروى عنه ابـن مسروق وابن سنين، وتوفي في حدود سنة: 240 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\343-344 ومعرفة القراء': 1\211-212.

(*) اصطلح علماء الحديث في الإسناد أن يختصروا 'حدّثنا' إلى: 'ثنا' أو 'نا'، وكذا 'أخبرنا' إلى: 'انا'، وقد فعلوا ذلك لكثرة ورود هذه الألفاظ لديهم. ولفظ 'أخبرنا' خصّص بما قرأه طالب العلم على شيخه، من غير أن يكون قد تلفّظ له به؛ بينما لفظ حدّثنا خصّص بما تلقّاه عنه، فشافهه شيخه به، ونطق له بلفظه. انظر 'علوم الحديث' لابن الصلاح: 135-139، و'الكفاية' للخطيب البغدادي: 296، و'المحدث الفاصل' للرّامهرمزي: 420-422.

(2) سبقت ترجمته بالهامش: 9، ص: 16 قسم التحقيق. (3) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 44 قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 25 قسم التحقيق. (5) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 46 قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 665 قسم التحقيق. (7) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 53 قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 665 قسم التحقيق. (9) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 169 قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(11) هو العبّاس بن محمد، أبو الفضل الرّملي النّجاد ، المعروف بالدّاجوني الصّغير، ضابط مشهور حاذق، قـرأ على خاله أبي بكر الدّاجوني الكبير، وعلى أبي بكر بن مجاهد، وقرأ عليه الحسن بن سـليمان النّـافعي الأنطـاكي، وتـوفي سنة: 370 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\354، و'معرفة القرّاء': 1\268 (ترجمة الدّاجوني الكبير).

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 665 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 665 من قسم التحقيق.

(14) ليس هذا الخبر في 'جامع البيان' الذي هو التفسير، وإنّما في كتاب 'الجامع' الذي وضعه الطبريّ في القـراءات، فذكر فيه اختلاف نحو عشرين من أئمّة القراءة من الصحابة والتابعين فمن دونهم: انظر 'الإبانة' لمكي: 53.

(15) سبقت ترجمته بالهامش: 12، ص: 197 من التحقيق. (16) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 25 قسم التحقيق.

وذكر ابن الباذش(1) في 'الإقناع'، أنّ أبا بكر بنَ مِقْسَم(2) كان يأخذ لجماعة القرّاء، بترقيق اللاّم من اسم الله بعد الفتح والضّم"، قال ابن الباذش: "وهو مذكور عن أبي عمرو(3) والكسائي(4)". قال: "وحدثنا أبو الحسن بن كرز(5)، نا ابن عبد الوهّاب(6) قال: سمعت الأهوازي(7) يقول: سمعت أبا الحسن العلاّف(8) يقول: مذهب البصريّين قديما والكوفيّين، ترقيق اللاّم في ذلك حيث كان"(9). وقال أبو الحسن القيجاطي(10) في 'التّكملة' من نظمه:

وَتُرْوَى بِلاَمِ اللهِ مِنْ بَعْدِ فَتْحَةٍ **** وَضَمٍّ لِكُلٍّ رِقَّةُ اللاَّمِ أَوَّلاَ

أخبر أنّ ترقيق اللاّم من اسم الله بعد الفتح والضمّ، يروى للسّبعة من طريق الأهوازي، وهو الّذي كنى عنه بالهمزة في قوله: 'أوّلا'. وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(11) رضي الله عنه: "وقد قرأت بذلك من طريق الأهوازي على بعض الشّيوخ". قلت: وإنّما ذكرت من روي عنه القراءة بترقيق اللاّم من اسم الله، بعد الفتحة والضمّة الخالصتين، وإن كان لا يؤخذ به من طريق الدّاني(12)، ليتأنّس بذلك من لم تغبرّ قدماه في هذا العلم، وليس عنده منه إلا الدّعوى خاصّة، فيزول عنه ما يستبعده من ترقيق اللاّم بعد الحركة الممالة، وأمّا المقرئ العالم بوجوه المقاييس، فإذا تقرّر عنده أنّ حكم الحركة الممالة حكم الكسر سواء، فلا يخالف في وجوب ترقيق اللاّم من

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم، أبو بكر العطار البغدادي، ولد سنة: 265 هـ، سمع من ثعلب وأبي علي بن شاذان، وكان من أحفظ الناس لنحو الكوفيين، وأعرفهم بعلم القراءات، ومن كتبه 'الأنوار' في التفسير، و'النحو'، و'مجالسات ثعلب' في اللغة، وتوفي سنة: 354 هـ. انظر 'بغية الوعاة': 1\89-90، و'إنباه الرّواة': 3\100، و'غاية النهاية': 2\123-125، ومعرفة القرّاء الكبار': 1\306-309، و'تاريخ بغداد': 2\206-208، و'إرشاد الأريب': 6\498، ونزهة الألباء': 360 و'الأعلام':6\81.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 182 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(8) هو علي بن محمد بن يوسف بن يعقوب بن علي، أبو الحسن العلاّف البغدادي المقرئ الأستاذ المشهور، ثقة ضابط، ولد سنة: 310 هـ، وقرأ على النقاش وأبي طاهر بن أبي هاشم وزيد بن أبي هلال، وقرأ عليه الحسن العطّار وأبو الفتح بن شيطا وأحمد القنطري، قد توفي سنة: 396 هـ. انظر 'معرفة القراء': 1\362، و'غاية النهاية': 1\577.

(9) انظر 'الإقناع': 1\337-338، بتحقيق قطامش. (10) سبقت ترجمته بالهامش: 15، ص: 417 قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

اسم ا لله بعدها لورش(1). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجـاطي(2) رضـي ا لله عنـه: "اعلـم أنّ اللاّم من اسم ا لله عزّ وجلّ بعد الفتح والضمّ، النّص فيها معدوم عن جماعـة مـن القـرّاء، وإنّمـا ورد فيها النّص عن نافع(3)، وحمزة(4)، وأبي عمرو(5)، والكسائي(6). أمّا نافع: فـورد ذلـك عنـه، مـن طريق داود بن أبي طيْبة(7) عن ورش، أنّه كان يفخّمها مع الفتـح والضـمّ، ويرقّقهـا ع/٣٣٦ مـع الكسر. وأمّا حمزة: فجاء أيضا عنه، مثل ما جاء عن نافع من طريق داود المذكور، عن ابن كيسـة(8) عن سليم(9) عنه. وأمّـا أبـو عمـرو: فـروى عنـه شـجاع(10) واللّؤلـؤي(11) وابـن بـرزة(12)، عـن الدُّوري(13)، عن اليزيدي(14) عنه، أنّه كان يرقّقها مع الفتح والضمّ، كما يرقّقها مع الكسـر. وأمّـا الكسائي: فروى عنه أبو حمدون(15)، أنّه كان إذا قرأ لنفسه رقّق الـلاّم، وإذا أقـرأ غـيره غلّظهـا مـع الفتح والضمّ". قال شيخنا رحمه ا لله: "واعلم أنّه قد جاء الاختلاف في ذلك أيضا عن العرب، فـأهل الحجاز(16) ومن يليهم من العرب يفخّمون، وسائر العرب يرقّقون وهو القياس، وذلك أنّ الحـروف المنسفلة كلّها مرقّقة، وتفخيمها لحن، إلاّ الرّاء وحدها فإنّها مفخّمة، لمضارعتها حـروف الاستعلاء، بما فيها من التّكرير، لكنّ اللاّم لـمّا قَربتْ من الرّاء في المخرج، وأشبهتها فـي بعض الصّفات، وذلك

٦٦٨

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(8) هو علي بن يزيد بن كيسة، أبو الحسن الكوفي المقرئ، نزيل مصر، قرأ علىسليم بن عيسى الكوفي ـ وهو أضبط أصحابه ـ وروى عنه قراءة حمزة؛ وقرأ عليه يونس بن عبد الأعلى وداود بن أبي طيبة وعبد الصّمد بن عبد الرحمـان، وقد توفي بمصر سنة: 202 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\584، و'معرفة القرّاء': 1\139 (ترجمة سليم بن عيسى).

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 627، ص: 11 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 665 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 665 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 665 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 169 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 666 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 5، ص: 79 من قسم التحقيق.

أنّها منحرفة كالرّاء، وشديدة يجري فيها الصّوت كـالرّاء، أجراهـا أهـل الحجـاز(1) مجـرى الـرّاء، في بعض المواضع، لعلّة يناسبها التّفخيم، كما أجـرى جميـع العـرب الـرّاء في التّرقيق مجـرى الـلاّم، لعلّـة يناسبها التّرقيق. فمن مواضع التّفخيم عند أهـل ح/٢٢٧ الحجـاز الـلاّم مـن اسـم ا لله تعالـى بعـد الفتح والضمّ، وذلك أنّ هذا الإسم المعظم كثر دوره في كلامهم، فغيّروه طلبا للخفّة علـى ألسـنتهم، وذلك أنّه اكتنفه أمران يناسبهما التّفخيم: لزوم فتحه، ووقوع الفتح أو الضـمّ قبلـه، والفتـح والضـمّ مستعليان بالطّبع، فناسبهما التّفخيم، وكان أخفّ عند الحجازيين مـن التّرقيق. فـإن وقـع قبـل الـلاّم صوت منسفل، لم يجز التّفخيم عند أحد من العرب، لأنّه لا يجوز أن تخرج اللاّم عن أصلها، من غـير سبب يقتضي ذلك نحو: ﴿بسمِ ا لله﴾(2)، و﴿قل ا لله﴾(3)، و﴿الحمـد لله﴾(4)، ومـا أشـبه ذلـك. ويجري مجـرى الكسـرة الحركـة الممالـة، وذلـك في روايـة السّوسـي(5)، عـن الـيزيدي(6)، عـن أبـي عمرو(7): ﴿حتّى نـرى ا لله جهـرة﴾(8) في 'البقـرة'، و﴿سـيرى ا لله عملكـم﴾(9) في الموضعـين في 'التّوبة'؛ وفي رواية ورش(10) عن نـافع(11): ﴿أفغـير ا لله﴾(12)، و﴿لذكـر ا لله﴾(13)، ونحوهمـا". قال شيخنا(14) رحمه ا لله: "وإذا تقرّر لك مجيء الاختلاف عن أئمّة القرّاء وعن العـرب، في التّفخيـم والتّرقيق، وأنّه لم يأت عن القرّاء تفخيم لام بعد صوت منسـفل، وأنّ الاختـلاف الـوارد عـن القـرّاء والعرب في اللاّم، إنّما هو بعد الفتح والضمّ المحضين، تبيّن لك جهل من شنّع على من رقّق الـلاّم، في الموضع(15) الّذي لا يـجوز فيه التّفخيم، وزعم أنّ فعله ذلك يضاهي الكفر، لاعتقاده أنّ الـمرقّق قد

٦٦٩

(1) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 5، ص: 79 من قسم التحقيق.

(2) هود، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 11؛ والنّمل، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 27.

(3) النّساء، جزء من الآية: 127 ، ورقم السّورة: 4.

(4) الفاتحة، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 1.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 170 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 2.

(9) ﴿سيرى﴾التّوبة، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 9؛ و﴿فسيرى﴾، جزء من الآية: 105 من نفس السّورة.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(12) الأنعام، جزء من الآية: 114، ورقم السّورة: 6. (13) العنكبوت، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 29.

(14) هو أبو عبد ا لله القيجاطي، سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(15) في 'ع': الموضعين، وفي 'ح': الموضع، وهو الذي أثبتناه.

سلب الإسم المعظّم، ما يجب له من التّعظيم، ولـو كـان التّفخيـم في هـذا الإسـم المعظّـم، عنـد أهـل الحجاز لقصد التّعظيم، لفخّموه بعد الكسر كما فخّموه بعد الفتح والضمّ، و لم يكن الكسر ليمنعهـم من ذلك، لأنّ الأمور المعنويّة لا تعارضها الأمور اللّفظيّة". قال شيخنا(1) رحمه ا لله: "ولـمّا اختلفـت اللّغات في التّفخيم والتّرقيق، وورد الاختلاف أيضا عن أئمّة القرّاء، اختلف أئمّة أهل الأداء في المسألة على قولين: فذهب الإمام أبو بكر بن مجاهد(2) وأبو الحسين بن المنـادي(3) ع/٣٣٧ إلى التّفخيـم، وأخذا به لجميع القرّاء، لأنّه اللّغة الحجازية العالية، ولوروده أيضا عن نافع(4) وحمـزة(5)، وخالفهمـا أبو بكر بن مقسم(6)، فكان يأخذ بـالتّرقيق لجميـع القـرّاء، لأنّـه أقيـس اللّغتـين، ولـوروده عـن أبـي عمرو(7) والكسائيّ(8) ـ ولا يضاهيهما أحد من القرّاء في عِلْمي النّحو واللّغة ـ إلاّ أنّ الكسائي إنّمـا كان يؤثر التّرقيق إذا قرأ لنفسه، ولا يأخذ بذلك على أحد من أهل الكوفة(9)، لأنّ لغتهم كلغة أهـل الحجاز(10)، فكان يكره أن يخرجهم عن مألوف طبعهـم وعـادتهم، فـاعلم ذلـك، وبـا لله التّوفيـق". قلت: قول شيخنا رحمه ا لله: "فذهب أبو بكر بن مجاهد وأبو الحسين(11) بن المنـادي إلى التّفخيـم"، ذكر ذلك الدّاني(12) في 'جامع البيان'(13) و'المُوضِح'؛ وقوله رحمه ا لله: "إنّ أبا بكر بن مقسم كان يأخذ بالتّرقيق لجميع القرّاء"، قد تقدّم أنّ ابن الباذش(14) ذكر ذلك فـي 'الإقناع'(15).

الإعراب: وفـخّمت: فعل ماض مبني للمفعول، والـمفعول الذي لـم يسمّ فاعله مضمر يعود

٦٧٠

(1) هو أبو عبد ا لله القيجاطي، سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 179 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 667 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(9) الكوفة: مدينة في العراق على ساعد الفرات، أسّسها سعد بن أبي وقّاص بعد معركـة القادسية، وذلـك بموضـع قرب الحيرة، واتخذها علي بن أبي طالب مقرّا لخلافته وبها قتل، كما اتخذها العباسـيون عاصمـة لهـم، ولكـنّ ظـلّها تقلّص بعد تأسيس بغداد، وقد كانت مركزا للثقافة العربية، وأنجبت نوابغ كثيرين. 'معجم البلدان': 490- 494.

(10) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 5، ص: 79 من قسم التحقيق.

(11) في 'ح': أبو الحسن، وفي 'ع': أبو الحسين، وهو الصّحيح.

(12) سبقت ترجمته الهامش: 1، ص: 41 قسم التحقيق. (13) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 172.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\337، بتحقيق قطامش. وارجع أيضا إلى الصّفحة: 667 من قسم التحقيق.

على اللاّم. في ا لله: بمتعلّق بـ'فخّمت'. واللّهمّة: معطوف، والهاء للسّكت، والميم عوض من ياء النداء المحذوفة، والأصل 'يا ا لله'. للكلّ: متعلّق بـ'فخّمت'، وأدخل الألف واللاّم على 'كلّ'، وقد تقدّم الكلام عليه، في إعراب قوله في المفتوح والممال:

[166] .... **** إِمَالَـةُ الْكُلِّ لَـهُ أَدَاءَا(1)

بعد: ظرف زمان، والعامل فيه 'فخّمت'. فتْحة: مخفوض بالظّرف. أو ضمّة: معطوف على 'فتحة'، و'أو' للتّنويع. ثمّ قال:

[193] اَلْقَوْلُ فِي الْوُقُوفِ بِالْإِشْمَامِ **** وَالرَّوْمِ وَالْمَرْسُومِ فِي الْإِمَامِ

أخبر النّاظم في هذه التّرجمة، أنّه يبيّن حكم الوقف بالرّوم والإشمام، وحكمه أيضا بالمرسوم في الإمام، ومراده بالإمام هنا، مصحف عثمان(2) رضي ا لله عنه، وهذا عبارة القرّاء قديما وحديثا، يقولون: كتب في الإمام كذا، [وثبت في الإمام كذا](3)، وهم يعنون مصحف عثمان، ولمّا كان يقتدى به سمّي إماما.

الإعراب: القول: خبر مبتدأ محذوف، أي هذا القول. في الوقوف: متعلّق بـ'القول'. بالإشمام: متعلّق بـ'الوقوف'. والرّوْم والمرسوم: معطوفان على 'الإشمام'. في الإمام: متعلّق بـ'المرسوم'. ثمّ قال:

[194] قِفْ بِالسُّكُونِ فَهْوَ أَصْلُ الْوَقْفِ **** دُونَ إِشَارَةٍ لِشَكْلِ الْحَرْفِ

[195] وَإِنْ تَشَأْ وَقَفْتَ لِلْإِمَامِ **** مُبَيِّناً بِالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ

قال ابن الباذش(4) في 'الإقناع': "الحرف الّذي يوقف عليه لا يكون إلاّ ساكنا، لأنّ الوقف أوّل السّكوت الّذي ينقطع فيه عمل اللّسان ويسْكن، كما أنّ الحرف الّذي يبتدأ به لا يكون إلاّ متحرّكا، لأنّ الابتداء أوّل الكلام الّذي هو بحركة اللّسان وتصرّفه، فأجروْا أوّل الطّرفين مجرى سائرهما"(5). فقوله: 'قِفْ بِالسُّكُونِ فَهْوَ أَصْلُ الْوَقْفِ'، قدّم [الكلام] [على] [الوقف](6) بالسّكون، على ما ترجم عليه من الوقف بالرّوم والإشمام، لأصالة السّكون في هذا الباب كما قال، ولأنّ الرّوم والإشمام يرجعان إليه. قال الدّاني(7) في كتاب ع/٣٣٨

٦٧١

---

(1) انظر في شرح ذلك الصّفحة: 511 وما بعدها من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 25، ص: 1 من قسم التحقيق.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 504\1، بتحقيق قطامش.

(6) لفظ [الكلام] ساقط من 'ح'، ولفظ [الوقف] ساقط من 'ع'، ولفظ [على] أضفناه لتستقيم العبارة.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

رواية ورش من طريق المصريّين': "واعلم أنّ الأصل، أن يوقف على أواخر الكلام المتحرّك بالإسكان". وقال في 'الاقتصاد': "والوقف بالسّكون هو الأصل على كلّ موقوف عليه، لأنّ معنى الوقف أن تقف عن الحركة: أي تتركها، كما تقول: وقفت عن كلامك: أي تركته". وقال في 'جامع البيان'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'الشّرح والتّبيين'، و'التّحديد'(1) نحوه. وقال في 'إيجاز البيان': "ولأنّ الوقف أيضا ضدّ الابتداء، والسّكون ضدّ الحركة، فكما يختصّ الابتداء بالحركة، يختصّ الوقف بالسّكون، ليتباين ما بين المتضادّين بذلك". وقال في 'الشّرح والتّبيين' نحوه. وقال في 'جامع البيان': "وذلك لغة أكثر العرب"، يعني الوقف بالسّكون، قال: "وهو اختيار أحمد بن يحيى ثعلب(2)، وجماعة من النّحويّين"(3). وقال في 'الشّرح والتّبيين' نحوه، ثمّ قال: "واحتجّوا لاختيارهم ذلك، بالحديث الوارد عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، أنّه كان يقف على آخر كلّ آية، وهو ما حدّثنا أبو مسلم محمّد بن [أحمد بن] عليّ(4) قال: نا محمّد بن القاسم(5) قال: نا سليمان بن يحيى(6) قال: نا محمّد بن سعدان(7) قال: نا يحيى بن سعيد الأمويّ(8) عن ابن جريج(9)، عن عبد الله بن [أبي] مُلَيْكة(10)،

٦٧٢

(1) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 367.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 46 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 164.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 323 من قسم التحقيق. وما بين المعقوفين ساقط من 'ع'.

(5) هو ابن الأنباري، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 230 من قسم التحقيق.

(6) هو سليمان بن يحيى الضبّي، أبو أيوب البغدادي المقرئ، قرأ على الدّوري ورجاء بن عيسى، وقرأ عليه أبو بكر النقاش وأحمد بن محمد الأدمي، وكان موثقا مصدّقا، روى الحديث عن محمد بن سعدان، وروى عنه محمد بن القاسم الأنباري، وتوفي سنة: 291 هـ. 'غاية النهاية': 1\317، و'معرفة القراء الكبار':1\256-257.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 279 من قسم التحقيق.

(8) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النّجاري، أبو سعيد الأمويّ المدني القاضي، روى عن أنس وعدي بن ثابت وابن جريج، وروى عنه مالك وأبو حنيفة والليث بن سعد، وكان كثير الحديث حجة ثبتا، ولي القضاء بالمدينة في زمن بني أمية، وتوفي سنة: 143 هـ. انظر 'تاريخ بغداد': 14\101، و'تذكرة الحفاظ': 1\137، و'تهذيب الأسماء واللغات': 2\153، و'تهذيب التهذيب': 11\221، و'طبقات الشيرازي': 66، و'النجوم الزاهرة': 1\351.

(9) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو الوليد الأموي، روى عن مجاهد وعطاء والزهري، وروى عنه يحيى الأنصاري والأوزاعي وسفيان الثوري، ومات سنة: 150 هـ. انظر 'تاريخ بغداد': 10\400، و'خلاصة تذهيب الكمال': 207، و'العبر': 1\213، و'لسان الميزان': 6\623، و'ميزان الاعتدال': 2\659، و'وفيات الأعيان': 1\286.

(10) هو عبد الله بن عبيد بن عبد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جدعان، أبو محمد التيمي المكي، كان ثقة فقيها، روى الحديث عن ابن عباس وابن عمر وعائشة وعبد الله بن ذكوان، وروى عنه ابن جريج ونافع بن عمر =

عن أمّ سلمة(1) أنّ النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم، كان إذا قرأ قطّع قراءته آية آية، يقول: بسم ا لله الرّحمان الرّحيمْ ثمّ يقف، ثمّ يقول: الحمد لله ربّ العالمينْ ثمّ يقف، ثمّ يقول: الرّحمان الرّحيمْ، ملك يوم الدّينْ"(2). وقال في 'جامع البيان'(3) نحوه. وقال في 'الشّرح والتّبيين': "وصفة الإسكان، أن تعرّي الحرف الموقوف عليه من الحركة الّتي تلحقُه في الوصل، ومن بعضها إعرابا كانت أو بناءً، فيصير هنالك(4) بمنزلة ما سكن من الحروف على كلّ حال، ولا حظّ له في الحركة". قال سيبويه(5): "وأمّا الّذين لم يُشمّوا، فقد علموا أنّهم لا(6) يقفون أبدا، إلاّ عند حرف ساكن، فلمّا سكن في الوقف، جعلوه بمنزلة ما سكن على كلّ حال، لأنّه وافَقَه في هذا الموضع". قال سيبويه: "وللّذي أجري مجرى الجزم [والإسكان](7) الخاء". ثمّ قال بعد ذلك: "وأما الّذي أُجري مجرى الإسكان والجزم فقولك: مخْلدخ، وخالدخْ، وهو يجعل خْ"(8).

قال الدّاني(9) في 'الشّرح والتّبين': "وإنّما جعل سيبويه الخاء علامة له، ليدلّ على خفّته، إذ هي أوّل كلمة 'خفيف'، على عادة العرب، في دلالتها بالحرف الواحد من أوّل الكلمة على سائرها، إيجازا واختصارا، قال الشّاعر:

= الجمحي، وتولى القضاء أيّام عبد ا لله بن الزبير، وتوفي سنة: 117 هـ. انظر كتاب 'الجرح والتّعديل': 5\99-100، و'تهذيب التّهذيب':5\306، و'تذكرة الحفاظ': 1\101، و'غاية النهاية': 1\430، و'شذرات الذهب': 1\153.

(1) سبقت ترجمتها في الهامش رقم: 4، ص: 48 من قسم التحقيق.

(2) حديث أمّ سلمة أنّ النبي كان يقطع قراءته، رواه الترمذي في 'الجامع الصّحيح' في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء كيف كانت قراءة النبي صلّى ا لله عليه وسلّم: 4\254، وفي كتاب القراءات عن رسول ا لله صلّى ا لله عليه وسلّم ، باب في فاتحة الكتاب: 4\257 ، وقال أبو عيسى: "هذا حديث غريب، وبه يقرأ أبو عبيد ويختاره"، وقال: "وليس إسناده بمتّصل، لأنّ اللّيث بن سعد روى هذا الحديث عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك، عن أمّ سلمة أنّها وصفت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم حرفا حرفا. وحديث اللّيث أصحّ، وليس في حديث اللّيث: 'وكان يقرأ ملك يوم الدين'"؛ ورواه أبو داود في سننه، في كتاب الحروف والقراءات: 4\37، وقال: "سمعت أحمد يقول: القراءة القديمة 'مالك يوم الدّين'"، يعني بالألف كما هي في رواية حفص عن عاصم؛ ورواه الإمام أحمد بن حنبل في مسند الأنصار من مسنده: 6\302، ورقمه بترقيم العالمية: 25371 و25517.

(3) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 164.

(4) في مخطوطة 'ح': هناك.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(6) في مخطوطتي 'ع' و'ح': 'إنما'، والذي في 'الكتاب لسيبويه: 'لا'.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(8) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\169.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

نَـادَوْهُمْ إِذْ أَلْجَمُـوا أَلاَ تَـا **** قَالُوا جَمِيعاً كُلُّهُمْ أَلاَ فَا(1)

يريد: ألا تركبـوا، وألا فـاركبوا"، قـال الـدّاني(2): "فـدلّ بالتـاء والفـاء علـى الرّكـوب، كمـا دلّ سيبويه(3) بالخاء على الخفّة." قلت: ومن ذلك قول الرّاجز أنشده سيبويه:

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرّاً فَا **** وَلاَ أُرِيدُ الشَّرَّ إِلاَّ أَنْ تَـا(4)

قال سيبويه: "يريد إن شرّاً فشرّ، ولا أريد الشّرّ إلاّ أن تشاء". قال سيبويه: "وقد سمعـت مـن العـرب من يقول: 'ألا تا بلى'، فأراد: ألا تفعل، وبلى فافعل"(5).

قال الـدّاني في 'الشّرح والتّبيين': "فإن قال ع/٣٣٩ قائل: كيف جاز في الوقف السّكون؟ وهو إذهاب الحركات اللاّتي جئن للفرق بين المعاني، أو لغير ذلك مـمّا يحتاج إليه ولا يستغنى عنـه؟ قيل له: جاز فيه من قِبَل أنّ الّذي يقطع كلامه، لا يقطع حتّى يرى أنّه قد أفهم وبيّـن، فاستغنى عـن الفرق والتّبيين لذلك، وبا لله التّوفيق".

واعلم أنّ الوقف بالسّكون، يكون في كلّ شيء، من حركة إعراب أو بناء، من فتح أو ضمّ أو كسر، مهموزا كان أو غير مهموز، مخففًا كان أو مشـدّدا، كـان قبلـه سـاكن أو لم يكـن، نحـو: ﴿وانشقّ القمـر﴾(6)، و﴿في جنّـات ونهـر﴾(7)، و﴿نقـدّس لـك﴾(8)، و﴿قـال ربّـك﴾(9)، و﴿يفسدون في الارض﴾(10)، و﴿ممّ خلق﴾(11)، و﴿تستكثر﴾(12)، و﴿في قلوبهم مـرض﴾(13)،

(1) البيت من بحر الرّجز، وهو للقيّم بن أوس، وألجموا يعني وضعوا اللّجام في فم الدّابة، تهيّوا للرّكوب والسّير. قال سيبويه: "وسمعت من العرب من يقول: ألا تا؟ بلى فا! وإنما أرادوا ألا تفعل، وبلى فافعل" ('الكتاب': 3\321). انظر 'معاني القرآن وإعرابه': 1\62، و'الكامل' للمبرّد: 1\240، و'شرح شواهد الشافية': 262 و264.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41. (3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(4) البيت من بـحر الرّجز، وهـو لقيّم بن سعد بن مالك، وينسب أيضا لحكيم بن معية التميمـي. قـال الأصمعي: "كان أخوان متجاوران، لا يكلّم واحد منهما صاحبه سائر سنته حتّى يأتي وقت الرّعي، فيقول أحدهمـا لصاحبـه: ألا تا؟، فيقول الآخر: بلى فا!، يريد: ألا تنهض؟ فيقـول الآخـر: بلـى فـانهض!". انظـر 'الكـامل' للمـبرّد: 1\531، و'همع الهوامع': 2\210، و'معـاني القـرآن' للزجـاج: 1\63، والجـامع لأحكـام القـرآن': ج: 1، ق: 1، ص: 155، و'ضرائر الشعر' لابن عصفور: 185، و'شرح شواهد الشافية': 262 و274، و'اللّسان': (تا)، و(معي).

(5) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\321.

(6) القمر، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 54. (7) القمر، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 54.

(8) البقرة، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 2.(9) الحجر، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 15.

(10) البقرة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 2.

(11) الطّارق، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 86.

(12) المدثّر، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 74.

(13) البقرة، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 2.

و﴿الألبـاب﴾(1)، و﴿الدّيـن﴾(2)، و﴿المفلحـــون﴾(3)، و﴿لمـــن الملـــك اليـــوم﴾(4)، و﴿ربّ المغربـين﴾(5)، و﴿إلاّ مـن أنـاب إليّ﴾(6)، و﴿فـلا عـدوان علـيّ﴾(7)، و﴿سـبحانك اللّهـــمّ﴾(8)، و﴿مكْر السيّء﴾(9)، و﴿لا المسيء﴾(10)، و﴿السّفهاء﴾(11)، ومـا أشبه ذلـك [كلّـه](12) حيث وقع، وهو ظاهر إطلاق النّاظم. قال الـدّاني(13) في 'الشّرح والتّبيين': "وبلغني عن رجـل مـن القـرّاء أنّه قال: إذا كان قبل الحرف الموقوف عليه حرف ساكن، ح/٢٢٩ من غير حروف المـدّ، مرفوعـا كـان أو مجرورا أو منصوبـا، كقولـه عـزّ وجـلّ: ﴿ورعـد وبـرق﴾(14)، و﴿الشّـفع والوتـر﴾(15)، و﴿ذلك الامر﴾(16)، و﴿في قلوبهم العجل﴾(17)، فلا خلاف بين أحـد مـن القـرأة(18)، أنّـه يقـف على ذلك بالإشارة، فإن وقف واقف بغير إشـارة لم يجـز، لأنّـه يجمـع بتركهـا بـين سـاكنين". قـال الـدّاني: "الجمع بين ساكنين في الوقف جائز مسـتعمل، لأنّـه الموضـع المخصـوص بذلـك عنـد جميـع النّحويّين، وما حكى هذا الرّجل، من انعقاد إجماع القرأة على الإشارة في هذا الضّرب دعـوى، إذ لا سبيل إلى وجود نصّ بذلك عنهم، وأظنّه قال ذلك رأيا وقياسا". وقال في 'إيجاز البيان': "واعلم أنّك إذا وقفت على حرف مشدّد فـي الوصل، سكّنته وشدّدته، وجاز فـي الـمرفوع منه الـرّوم والإشمام،

(1) البقرة، جزء من الآية: 179، ورقم السّورة: 2.

(2) الفاتحة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 1.

(3) البقرة، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 2.

(4) غافر، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 40.

(5) الرّحمان، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 55.

(6) لقمان، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 31.

(7) القصص، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 28.

(8) يونس، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 10.

(9) فاطر، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 35.

(10) غافر، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 40.

(11) البقرة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 1.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(14) البقرة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 2.

(15) الفجر، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 89.

(16) الحجر، جزء من الآية: 66، ورقم السّورة: 15.

(17) البقرة، جزء من الآية: 93، ورقم السّورة: 2.

(18) في مخطوطة 'ح': القرّاء.

وفي المخفوض الرَّوْم، وفي المنصوب الإسكان، على مذاهب(1) القرّاء لا غير؛ فالمشدّد المرفوع نحو قوله [تعالى]: ﴿آعجميّ وعربيّ﴾(2)، و﴿عدوّ﴾(3)، و﴿إنّما النّسيّ﴾(4) - على مذهب ورش(5) - و﴿فطلّ﴾(6) وشبهه؛ والمخفوض نحو قوله [عزّ وجلّ]: ﴿من طرف خفيّ﴾(7)، و﴿الأُميّ﴾(8)، و﴿من عدوّ﴾(9)، و﴿من وليّ﴾(10) وشبهه؛ والمنصوب نحو: ﴿إلاّ أمانيّ﴾(11)؛ وكذلك المفتوح نحو: ﴿لديّ﴾(12)، و﴿إليّ﴾(13)، و﴿عليّ﴾(14)، و﴿خلقهنّ﴾(15)، و﴿فسواهنّ﴾(16) وشبهه".

وقال في 'التّلخيص' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وقد ذهبت طائفة من جهلَة القرّاء وضَعَفة النّحويّين، إلى أنّ الوقف على جميع المضعّف بالتّخفيف، وإسقاط الحرف المتحرّك في الوصل رأسا، وذلك ممّا لا يجوز الوقف به، ولا العمل عليه، ولا المصير إليه، إذ ليس من مذاهب أئمّة القرّاء، ولا من قول أحد من أهل الأداء، وإنّما جاء مثل ذلك في القوافي للضّرورة، كما قال لبيد(17):

مَنْ هَدَاهُ طُرُقَ الْحَقِّ اِهْتَدَى **** نَاعِمَ الْبَالِ وَمَنْ شَاءَ أَضَلْ(18)

فخفّف اللاّم وسكّنها للوقف، وبذلك يقوم الوزن"، قال: "ومثل ذلك كثير في القوافي".

وقوله: 'دُونَ إِشَارَةٍ لِشَكْلِ الْحَرْفِ'، الإشارة عبارة عن الرّوم والإشمام جميعا، لأنّ في

(1) في 'ح': مذهب القرّاء، وفي 'ع': مذاهب القراء. (*) في 'ع': مذاهب ورش، وفي 'ح': 'مذهب ورش'.

(2) فصّلت، حزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 41.

(3) البقرة، حزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 2.

(4) التّوبة، حزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 9.

(5) سبقت ترجمته الهامش: 4، ص: 51 من قسم التحقيق..

(6) البقرة، حزء من الآية: 265، ورقم السّورة: 2.

(7) الشّورى، حزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 42.

(8) الأعراف، حزء من الآية: 157 و158، ورقم السّورة: 7.

(9) التّوبة، حزء من الآية: 120، ورقم السّورة: 9.

(10) البقرة، حزء من الآية: 107، ورقم السّورة: 2.

(11) البقرة، حزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 2.

(12) النّمل، حزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 27؛ وسورة 'ق' ورقمها: 50، حزء من الآيات: 23 و28 و29.

(13) آل عمران، حزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 3.

(14) النّساء، حزء من الآية: 72، ورقم السّورة: 4.

(15) فصّلت، حزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 41.

(16) البقرة، حزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 2.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 75 من قسم التحقيق.

(18) البيت من بحر الرّمل، وهو من شعر لبيد بن ربيعة. انظر 'ديوان لبيد': 149.

كلّ واحد منهما إشارة، ع/٣٤٠ على حسبما يتبيّن - إن شاء الله - والشّكل هنا حركة الحرف، وهذا الحكم مطلق، فالمراد به ورش(1) وقالون(2).

وقوله: 'وَإِنْ تَشَأْ وَقَفْتَ لِلْإِمَامِ'، خيّر هنا القارئ لنافع، وهو مراده بالإمام، في الوقف بالرّوم والإشمام، والواو في قوله: 'والإشمام' بمعنى أوْ، لأنّه لا يجتمع روْم وإشمام في حالة واحدة، بل كلّ واحد منهما يجزئ عن الآخر، ومنه قول الشّاعر:

وَقَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكَا **** فَقُلْتُ الْبُكَا أَشْفَى إِذاً لِغَلِيلِ(3)

يريد: أو البكا، لأنّ الصبر والبكاء لا يجتمعان. واعلم أنّ الدّاني(4) ذكر في 'الشّرح والتّبيين' عن نافع(5)، أنّه لم يأت عنه في الوقف شيء يعمل عليه، ويصار إليه، من إشارة ولا غيرها. وقال في 'التّمهيد': "والرّواية عن نافع معدومة في الرّوْم والإشمام، غير أنّ شيوخنا يختارون ذلك في مذهبه". وقال [في](6) 'إرشاد المتمسّكين' و'التّلخيص' نحوه. وذكر في 'إيجاز البيان'، أنّ الرّواية معدومة عن نافع في الوقف بالرّوْم والإشمام، وفي الوقف بالسّكون، قال: "وذلك كلّه إذا استعمله القارئ في وقفه حسن مختار". وقال في 'الاقتصاد': "واختيار أكثر شيوخنا أن يوقف بالرّوم والإشمام". وقال في 'التّيسير'(7)، و'إيجاز البيان'، و'التّحديد'(8) نحوه. وقال في 'الشّرح والتّبيين': "واختيار عامّة من لقيناه وبلغنا عنه، من أهل الأداء في مذهب نافع، الوقف بالإشارة، لما فيها من البيان عن كيفيّة الحركات في حال الوصل، على أنّ محمّد بن أحمد بن شنبوذ(9)، قد روى عن أبي حسّان(10)، عن أبي نشيط(11)، عن قالون، عن نافع أنّه كان يقف على قوله عزّ وجلّ:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) البيت من البحر الطّويل، وهو من شعر كثيّر عزّة، ونأت: بعدت، والغليل: العطش، وشفى غليله أي روى عطشه، ومقصود الشّاعر أنّ البكاء يخفف عنه من لوعة فراق محبوبته. انظر ديوان كثيّر عزّة: 1\78، و'مغني اللّبيب': 1\575، و'شذور الذّهب' لابن هشام: 490 ، إلاّ أنّه رواه بلفظ: 'فاختر من الصّبر والبكا'.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من 'ع'.

(7) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 56.

(8) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 368.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 179 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 82 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.

﴿شطره﴾(1)، و﴿حوله﴾(2)، و﴿أمامه﴾(3)، و﴿عظامه﴾(4)، وشبه ذلك، بإشمام الضمّ؛ وعلى أنّ أحمد بن يزيد الحلواني(5) قد ذكر في كتابه، إشمام الإعراب في نحو: ﴿قال الله﴾(6)، و﴿إلى الله﴾(7)، و﴿ما كان عطاء﴾(8)، و﴿لهو البلاء﴾(9)، ونحوه في كلّ القرآن". وقال في 'جامع البيان': "وهو اختيار داود بن أبي طيبة(10) صاحب ورش(11)، ذكر ذلك في كتاب 'الوقف والابتداء'(12) له". وذكر في 'جامع البيان'(13) و'الشّرح والتّبيين'، عن أبي العبّاس أحمد بن إبراهيم الورّاق(14): الاختيار إشمام الحرف الرّفْع، فرقا بين ما يتحرّك في الوصل، وبين ما هو ساكن في الوصل والوقف. وقال في 'التّلخيص': "وليفرّق أيضا بذلك، بين ما سكن للوقف خاصّة، وبين ما هو ساكن على كلّ حال". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. ولهذا قال النّاظم 'مُبيناً': أي مبيّنا أنّ الحرف الموقوف عليه متحرّك في الوصل، وليس بساكن فيه. وقال أبو الحسن ح/٢٣٠ بن غلبون(15) في 'التّذكرة': "قال أبي(16) رضي الله عنه: وكان شيوخنا يطالبوننا بالرّوْم والإشمام في كلّ القراءات - يعني في جميع ما تقدّم - وهو المختار، وبه قرأت، وبه آخذ"(17).

٦٧٨

(1) البقرة، جزء من الآية: 144 و150، ورقم السّورة: 2.

(2) البقرة، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 2.

(3) القيامة، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 75.

(4) القيامة، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 75.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 67 من قسم التحقيق.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 3.

(7) البقرة، جزء من الآية: 210، ورقم السّورة: 2.

(8) الإسراء، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 17.

(9) الصّافّات، جزء من الآية: 106 ، ورقم السّورة: 37.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) هو كتاب 'المكتفي في الوقف التّام والكافي والحسن' للدّاني، وهو مطبوع، ذكره المنتوري في 'الفهرسة': 27.

(13) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 173.

(14) هو أحمد بن إبراهيم بن محمد بن جامع، أبو العباس السكّري المصري الورّاق، روى القراءة عن بكر بن سهل عن عبد الصّمد، وحذق في رواية ورش، وكان له فيها سند عال، وقد روى عنه القراءة أحمد الجيزي ومحمّد بن عليّ الأدفوي ومنير بن أحمد الخشّاب، وكان موته بمصر سنة: 340 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\35، و'التّعريف': 38.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(17) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 1\242.

وقال ابن عبد الوهّاب(1) في 'المفيد': "وكان شيخنا أبو علي الأهوازي(2)، يأخذ للقرّاء كلّهم بالرَّوْم والإشمام"، قال: "وقال لي: كان ابن مجاهد(3) يختار ذلك، وبه كان يأخذ عن الجماعة، وهو اختياري، ليُعرف ما عند القارئ من معرفة ع/٣٤١ الإعراب". وقال في 'كفاية الطّالب': "وعلى هذا وجدت الحذّاق، من أهل الأداء بديار المشرق، وبه قرأت، وبه آخذ". وقال ابن الباذش(4) في 'الإقناع': "والاختيار عند أهل الأداء قديما وحديثا، الأخذ بالرَّوْم والإشمام لجميع القرّاء"، قال: "وأخبرني أبو الحسن بن كُرز(5)، عن ابن عبد الوهّاب قال: قال لي أبو عليّ الأهوازي: كان ابن مجاهد يختار الإشارة في حال الوقف، في المرفوع والمجرور، وبه كان يأخذ عن الجماعة، وهو اصطلاح من علماء المقرئين". قال ابن الباذش: "والقرّاء يؤثرون الرَّوْم على الإشمام لأنّه أبين منه"(6).

واعلم أنّ في قول النّاظم: للإمام والإشمام، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس الزّائد، وقد تقدّم الكلام عليه، في شرح قوله في هاء ضمير الواحد:

[56] وَاقْصُرْ لِقَالُونَ يُؤَدِّهِ مَعَا **** وَنُؤْتِهِ مِنْهَا الثَّلاَثَ جُمِعَا(7)

الإعراب: قف: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. بالسّكون: متعلّق بـ'قف'. فهو: مبتدأ. أصل: خبره. الوقف: مضاف إليه. دون: ظرف مكان، والعامل فيه 'قف'. إشارة: مخفوض بالظّرف. لشكل: متعلّق بـ'إشارة'. الحرف: مضاف إليه. وإن: حرف شرط. تشأ: فعل مضارع مجزوم بالشّرط. وقفت: فعل ماض وفاعل، وهو جواب الشّرط. للإمام: متعلّق بـ'وقفت'. مبيّنا: حال من التّاء في 'وقفت'، والعامل فيه 'وقفت'. بالرَّوْم: متعلّق بـ'وقفت'. والإشمام: معطوف. واستعمل النّاظم فعل الشّرط مضارعا، والجواب ماضيا، وذلك قليل، وعليه قول الشّاعر:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ **** كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ(8)

وقال الآخر:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 182 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\509، بتحقيق قطامش.

(7) انظر شرح ذلك في الصّفحتين: 153-154 من قسم التحقيق.

(8) البيت من بحر الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي، وكاده: خدعه ومكر به، والشّجا: ما يعترض في الحلق كالعظم، والوريد: عرق، قيل هو الودج، وقيل الّذي بجنبه؛ والشّاهد بالبيت مجيء الشّرط مضارعا مجزوما والجزاء ماضيا. انظر 'خزانة الأدب': 3\654-655، و'المقتضب': 2\59، و'شرح العيني': 4\427-428، و'المقرب' لابن عصفور: 1\275.

إِنْ يَسْمَعُوا سَيِّئاً طَارُوا بِهِ فَرَحاً **** عَنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا(1)

ثمّ قال:

[196] فَالرَّوْمُ إِضْعَافُكَ صَوْتَ الْحَرَكَهْ **** مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْهَبَ رَأْساً صَوْتُكَهْ

[197] يَكُونُ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ **** مَعاً وَفِي الْمَضْمُومِ وَالْمَكْسُورِ

ثبت في البيت الأوّل روايتان، للحضرمي(2) و المكناسي(3) و البلفيقي(4)، إحداهما: 'إضعافك صوتَ'، والأخرى: 'إضعاف صُوَيْت'، وقد وقفت عليهما بخطّ النّاظم، والمعنى فيهما واحد. وأخبر أنّ معنى الرّوم عند القرّاء: إضعاف صوت الحركة، من غير أن يذهب الصّوت رأسا. قال الدّاني(5) في 'جامع البيان': "فأمّا حقيقة الرّوم، على مذهب سيبويه(6) وأصحابه، فهو إضعافك الصّوت بالحركة، حتى تُذْهب بالتّضعيف معظم صوتها، فتسمع لها صويتا خفيّا، يدركه الأعمى بحاسّة سمعه، فلا يظهر لذلك الإشباع"(7) وقال في 'الشّرح والتّبيين': "واعلم أنّ الرّوْم عند الخليل(8) وسيبويه(9) وسائر أصحابه"، ثمّ ذكر نحو ما قاله في 'الجامع'. وقال في 'إيجاز البيان': "هو إضعافك الصّوت بالحركة، حتى تُذْهِبَ بذلك التّضعيف معظم صوتها، فلا يظهر لذلك إشباع". وقال في 'التّيسير': "فأمّا حقيقة الرّوْم فهو تضعيفك الصّوْت بالحركة، حتى تُذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صويتا خفيّا، ع/٣٤٢ يدركه الأعمى بحاسّة سمعه"(10). وقال في 'المفردات' نحوه. وقال في 'التّلخيص': "يدركه الأعمى والمتباعد بحاسّة سمعهما". وقال ابن الباذش(11) في 'الإقناع': "فالرّوم هو أن تضعف الصّوت، فلا تُشْبِع ما ترومه"(12). وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(13)

(1) البيت من بحر البسيط، وهو لقعنب بن أمّ صاحب. انظر 'معاني القرآن' للفرّاء: 2\276، و'المغني': 2\455، و'المحتسب' لابن جنّي: 1\206، و'الصحاح' للجوهري: 5\2068، مادّة (أذن)، وذكر بعده البيت التالي:

صُمٌّ إِذَا سَمِعُوا خَيْراً ذُكِرْتُ بِهِ **** وَإِنْ ذُكِرْتُ بِشَرٍّ عِنْدَهُمْ أَذِنُوا

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 164.

(8) سبقت ترجمته بالهامش: 11، ص: 148 بقسم التحقيق. (9) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 10 بقسم التحقيق.

(10) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 54.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\504، بتحقيق قطامش. (13) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 2 قسم التحقيق.

رضي الله عنه: "الرَّوْم هو الإشارة، بعد تقدير السّكون، ببعض الحركة".

وقوله: 'يَكُونُ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ'، أخبر أنّه يكون في حركتين من حركات الإعراب، وهما الرّفع والجرّ، وفي حركتين من حركات البناء، وهما الضمّ والكسر ،سواء كان الحرف الموقوف عليه، مخفّفا أو مشدّدا، مهموزا أو غير مهموز، منوّنا أو غير منوّن، وهو ظاهر إطلاق لفظ النّاظم. فالمرفوع نحو: ﴿وإيّاك نستعين﴾(1)، و﴿هم لكم عدوّ﴾(2)، و﴿يخلق ما يشاء﴾(3)، و﴿لهم عذاب عظيم﴾(4)، وما أشبه ذلك؛ والمضموم نحو: ﴿من قبل ومن بعد﴾(5)، و﴿من حيث﴾(6)، و﴿نادوا يا مالك﴾(7)، وما أشبه ذلك؛ ح/٢٣١ والمجرور نحو: ﴿يوم الدّين﴾(8)، و﴿من وليّ﴾(9)، و﴿لسميع الدّعاء﴾(10)، و﴿لا نصير﴾(11)، وما أشبه ذلك؛ والمكسور نحو: ﴿ولا إلى هؤلاء﴾(12)، و﴿تكذّبان﴾(13)، و﴿إلاّ إحدى الحسنيين﴾(14)، وما أشبه ذلك. والفرق بين الحركتين، أنّ حركة الإعراب تكون عن عامل، فتختلف باختلافه، وحركة البناء عن غير عامل، فتلزم آخر الكلمة؛ قال سيبويه(15): "وأمّا الّذين راموا الحركة، فإنّهم دعاهم إلى ذلك، الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يُعْلِموا أنّ حالها عندهم، ليس كحال ما سكن على كلّ حال، وذلك أراد الّذين أشمّوا، إلاّ أنّ هؤلاء أشدّ توكيدا"، ثمّ قال: "فلهذا علامات، فللإشمام نقطة"، ثمّ قال: "ولروْم الحركة خطّ بين يدي الحرف"(16)،

٦٨١

(1) الفاتحة، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 1.

(2) البقرة، جزء من الآية: 168، ورقم السّورة: 2.

(3) آل عمران، جزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 3.

(4) البقرة، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 2.

(5) الرّوم، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 30.

(6) البقرة، جزء من الآية: 149، ورقم السّورة: 2.

(7) الزّخرف، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 43.

(8) الفاتحة، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 1.

(9) البقرة، جزء من الآية: 107 و120، ورقم السّورة: 2.

(10) إبراهيم، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 14.

(11) التّوبة، جزء من الآية: 74 و116، ورقم السّورة: 9.

(12) النّساء، جزء من الآية: 143، ورقم السّورة: 4.

(13) الرّحمان، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 55؛ وقد تكرّرت لفظة ﴿تكذبان﴾ في 'الرّحمان' 31 مرّة.

(14) التّوبة، جزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 9.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(16) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\168-169.

ثمّ قال: "فالإشمام قولك: 'هذا خالد'، و'هــذا فـرج'، و'هـو يجعـل'"، ثـمّ قـال: "وأمّـا الّذيـن رامـوا الحركة، فهم الّذين قالوا: 'هذا عمْر ـــ و'، و'هذا أحمد ـــ'، كأنّه يريد رفع لسانه، حدّثنا بذلـك عـن العرب الخليل(1) وأبو الخطّاب(2)"(3). قال الـدّاني(4) في 'الشّرح والتّبيـين': "فـأكّد سيبويه(5) بمـا ذكره من علامة الإشمام والرّوْم ما يذهَبُ إليه، من أنّ الرّوم أتمّ في البيان من الإشمام وأوْضَحه، ورفـع الإشكال في صحّتِه، وذلك أنّ النّقطة أصغر ما يُبيّن به، والخطّ أتمّ في البيان، فلذلك علّم بهما ليزول الالتباس، فلا يشكل مذهبُه فيهما على أحد أنعم النّظر".

الإعراب: فالرّوم: مبتدأ. إضعافك: خبر ومضاف إليـه. صـوت: مفعـول بـالمصدر المضـاف للفاعل؛ وعلى رواية 'إضعاف صويت'، يكون 'صويت' مضافا إليه. الحركة: مضاف إليه. من غـير: متعلّق بـ'إضعافك'. أن: حرف نصب. يذهب: فعل مضارع منصـوب بــ'أن'، و'أن' والفعـل بعدهـا مضاف إليه. رأسا: تمييز، والعامل فيه 'يذهب'. صوتكه: فاعل ومضاف إليه، والهاء للسّكت. يكون: فعل مضارع، واسمها مضمر يعود على 'الرّوْم'. 'في المرفوع': في موضع الخـبر. والمجرور: معطـوف. معاً: حال، والعامل فيه 'في المرفوع'. 'وفي المضموم والمكسور': معطوفان. ثمّ قال:

[198] وَلاَ يُرَى فِي النَّصْبِ لِلْقُرَّاءِ **** وَالْفَتْحِ لِلْخِفَّةِ وَالْخَفَاءِ ع/٣٤٣

أخبر أنّ القـرّاء لا يرون الـرّوم فـي المنصـوب والمفتـوح، فالمنصـوب نـحو: ﴿اهدنـا الصـراط المستقيـمَ﴾(6)، و﴿ادخلـوا عليـهم البـابَ﴾(7)، و﴿لا يعلمـون الكتـاب إلاّ أمـانيَّ﴾(8)، و﴿يتّخذ منكم شهـداءَ﴾(9)، ومـا أشبـه ذلـك؛ والمفتـوح نـحو: ﴿ومنهـم مـن كفـرَ﴾(10)، و﴿فلا عدوان علـيَّ﴾(11)، و﴿لا إلـه إلاّ هـوَ﴾(12)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 162 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\168-169.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(6) الفاتحة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 1.

(7) المائدة، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 5.

(8) البقرة، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 2.

(9) آل عمران، جزء من الآية: 140، ورقم السّورة: 3.

(10) البقرة، جزء من الآية: 253، ورقم السّورة: 2.

(11) القصص، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 28.

(12) البقرة، جزء من الآية: 163، ورقم السّورة: 2.

و﴿لا هم يحلّون لهنّ﴾(1)، و﴿من فضله إن شاءَ﴾(2)، وما أشبه ذلك. والمنصوب يكون عن عامل، والمفتوح عن غير عامل، وفي هذين البيتين تقديم وتأخير، والتّقدير: ولا يُرى في النّصب والفتح للقرّاء.

قال الدّاني(3) في 'التّيسير': "ولا يستعملونه في النّصب والفتح لخفّتهما"(4). وقال ابن الباذش(5) في 'الإقناع': "وهم مجمعون ـ يعني القرّاء ـ على الأخذ في المنصوب غير المنوّن، بالإسكان لا غير"، قال: "وهو قول أبي حاتم(6)، فيما حكاه لنا أبي(7) رضي الله عنه"، قال: "وحكاه أيضا عنه الخزاعي(8)"(9).

وقوله: 'لِلْخِفَّةِ وَالْخَفَاءِ'، تعليل لامتناع الرّوم عند القرّاء في المنصوب والمفتوح، وهذا كما قال الدّاني في 'التّلخيص': "إنّ من عادة القرّاء، أن لا يروموا المنصوب الّذي لا يصحبه التّنوين ولا المفتوح، لخفّتهما وسرعة ظهور كلّهما، إذا حاول الإنسان الإتيان ببعضهما". وقال في 'الاقتصاد' و'إرشاد المتمسّكين' نحوه. ويُفهم من قول النّاظم، أنّ غير القرّاء يرى الرّوم في المنصوب والمفتوح، وذلك النّحويّون، وهذا كما قال الشّاطبي(10) في قصيدته:

وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ **** وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أُعْمِلاَ(11)

قال الدّاني في 'جامع البيان': "فإنّ النّحويّين والقرّاء اختلفوا في استعمال الرّوْم فيهما وفي تركه، فكان أبو حاتم سهل بن محمد لا يجيز الرّوم فيهما، وتابعه في ذلك القرّاء وعامّة أهل الأداء، والحجّة لهم أنّ الفتح خفيف خروج بعضه كخروج كلّه، فهو لذلك لا يتبعّض كما يتبعّض الكسر والضمّ لثقلهما، فإذا أريد روْمُه اشتبه الرّوْم فيه بإشباع الصّوت به، لسرعة خروجه مع النّطق،

(1) الممتحنة، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 60.

(2) التّوبة، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 9.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 54.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 248 من قسم التحقيق.

(7) هو علي بن الباذش، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\509، بتحقيق قطامش.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 125.

فامتنع لذلك فيه"(1). وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. قال في 'جامع البيان': "وأجاز ذلك في الضّربين، سائر النّحويّين غير أبي حاتم(2)، والحجّة لهم أنّ الفتح وإن كان خفيفا، يسرع خروجه مع النّطق بلا كلفة، فلا بدّ من أن يضعف الصّوت به بعض الضّعف، إذا أريد ذلك فيه، وإذا كان ذلك وصحّ، فلم يخرج عن الغرض فيه من إضعاف الصّوت بالحركة"(3). وقال في 'إيجاز ح/٢٣٢ البيان' نحوه. قال مكيّ(4) في 'التّنبيه': "وقد اختلَفَ فيه - يعني في الرّوم - في المنصوب والمفتوح، قولُ الشّيخ أبي الطّيّب(5) رحمه الله". وقال في 'التّبصرة' و'الكشف'(6) نحوه. قال في 'التّنبيه': "وبترك الرّوْم في المنصوب لجميع القرّاء قرأت". وقال في 'التّبصرة': "وبالإسكان قرأت عليه في المنصوب لجميع القرّاء"(7). و قال ابن الباذش(8) في 'الإقناع': "وحكى الأهوازي(9) عن الشّذّائيّ(10)، وحكاه الخزاعيّ(11) عن بعض المتقدّمين و لم يسمّه، أنّه إذا كان قبل الحرف الموقوف عليه ساكن من غير حروف المدّ، فلا بدّ من الإشارة إليه وإن كان منصوبا، لئلاّ يجمع بين ساكنين نحو: ﴿رعد وبرق﴾(12)، و﴿الوتر﴾(13)، و﴿العجل﴾(14)، و﴿أين﴾(15)، و﴿عند﴾(16)، و﴿بعد﴾(17)، ع/٣٤٤ ونحو ذلك"(18).قلت: لا عمل عند القرّاء على ما ذكر مكيّ عن أبي الطّيّب، من روْم المفتوح والمنصوب، ولا على ما حكاه الأهوازي عن الشّذّائيّ، والخزاعي عن بعض المتقدّمين،

٦٨٤

(1) و(3) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 164-165.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 248 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 122.

(7) انظر 'التبصرة' لمكي بن أبي طالب:105.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 239 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(12) البقرة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 2.

(13) الفجر، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 89.

(14) البقرة، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 2.

(15) البقرة، جزء من الآية: 148، ورقم السّورة: 2.

(16) البقرة، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 2.

(17) البقرة، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 2.

(18) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\510، بتحقيق قطامش.

من روْم المنصوب إذا كان قبله ساكن، وقد تقدّم أنّ الدّاني(1) ردّ على من قال بذلك(2).

الإعراب: ولا: حرف نفي. يرى: فعل مضارع مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'الرّوم'. 'في النّصب' و'للقرّاء': متعلّقان بـ'يُرى'. والفتح: معطوف. للخفّة: متعلّق بـ'يُرى'. والخفاء: معطوف. ثمّ قال:

[199] وَصِفَةُ الْإِشْمَامِ إِطْبَاقُ الشِّفَاهْ **** بَعْدَ السُّكُونِ وَالضَّرِيرُ لَا يَرَاهْ

[200] مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ عِنْدَهُ مَسْمُوعِ **** يَكُونُ فِي الْمَضْمُومِ وَالْمَرْفُوعِ

تكلّم هنا على صفة الإشمام، فأخبر أنّ الإشمام ضمّ الشّفتين، بعد سكون الحرف الموقوف عليه، من غير صوت يسمع، وأنّ الضّرير وهو الأعمى لا يراه، وعبّر عن ضمّ الشّفتين بالإطباق، تبع في ذلك الشّاطبي(3) حيث قال:

وَالِاشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعَيْدَمَا **** يُسَكَّنُ لاَ صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلاَ(4)

وليس ضمّ الشّفتين كإطباقهما في الحقيقة، لأنّ الإطباق فيهما يكون من غير فُرجة. قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "والباء والواو والميم لها مخرج واحد، وهو ما بين الشّفتين، غير أنّ الشّفتين تنطبقان في الباء والميم، ولا تنطبقان في الواو بل تتقبّبان، ولا شك أنّ التقبّب فيهما إنّما يكون بفُرْجة، وقد جعله خلاف الإطباق". وجمَع الشّاطبي 'الشّفاه' وهما 'شفتان'، وتبعه النّاظم على ذلك، وإنّما جُمع باعتبار الأشخاص. قال الدّاني في 'جامع البيان': "وأمّا حقيقة الإشمام، على مذهب من ذكرناه أوّلا من النّحويّين - يريد سيبويه(5) وأصحابه - فهو ضمّك شفتيك، بعد السّكون الخالص لأواخر الكلم، من غير صوت خارج إلى اللّفظ، وإنّما هو تهيئتك للعضو فقط، فيعلم النّاظر أنّك تريد بتلك التّهيئة، المهيّأ له وهي الحركة لا غير، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى، وإنّما يعرفه البصير، لأنّه لرؤية العين، إذ هو إيماء بالشّفتين، فهو يدركه بحاسّة البصر" وقال في 'الشّرح والتّبيين': "واعلم أنّ الإشمام عند الخليل(6) وسيبويه، ومن سلك مذهبهما من البصريّين"، ثمّ ذكر نحو ما قاله في 'الجامع'. وقال الدّاني في 'إرشاد المتمسّكين': "والإشمام هو ضمّك شفتيك من غير صوت تسمعه، ولا يعرفه الأعمى من أجل ذلك، فلا يكون إلاّ لرؤية العين". وقال في 'التّيسير': "وأمّا حقيقة الإشمام،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) انظر ردّه في الصّفحة: 683 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 125.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

فهو ضمّك شفتيك بعدسكون الحرف أصلا، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى، لأنّه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة"(1). وقال في 'التّمهيد' و'التّلخيص' نحوه. وقال ابن الباذش(2) في 'الإقناع': "والإشمام هو أن تضمّ شفتيك بعد الإسكان، وتهيّئهما للّفظ بالرّفع أو الضمّ، وليس بصوت يسمع، إنّما يراه البصير دون الأعمى"(3). وقال الحصري(4) في قصيدته: ع/٣٤٥

يُرَى رَوْمُنَا وَالْعُمْيُ تَسْمَعُ صَوْتَهُ **** وَإِشْمَامُنَا مِثْلُ الْإِشَارَةِ بِالشُّفْرِ(5)

وقوله: 'يَكُونُ فِي الْمَضْمُومِ وَالْمَرْفُوعِ'، أخبر أنّ الإشمام يكون في حركتين وهما الضمّ والرّفع، وقد تقدّم تمثيلهما، ويفهم منه أنّه لا يكون في غيرهما. قال المهدويّ(6) في 'الشّرح': "فأمّا الإشمام فإنّه لا يجوز أن يقع إلاّ في المرفوع والمضموم، وذلك لأنّه علاج بالشّفتين، والرّفع والضّم هو ضمّ الشّفتين، فكان وقوع الإشمام فيه غير متضادّ"، قال: "ولم يجز وقوع الإشمام في المفتوح والمكسور، لأنّه لا يمكن أن يكون الإنسان ضامّا شفتيه فاتحهما في حالة واحدة"، وقال: "وكذلك لا يجتمع له ضمّ الشفتين وكسرهما في حالة واحدة"، قال: "فلم يجُزْ كَوْن الإشمام في المفتوح والمكسور لما قلناه"(7). وقال الدّاني(8) في 'جامع البيان': "والعلّة في تخصيصه بذلك، أنّه كما قلنا ضمّ الشّفتين، وغير ممكن ضمّهما وفتحهما، أو ضمّهما وكسرهما في حالة واحدة"، قال: "فلمّا لم يتمكّن ذلك، خصّ ح/٢٣٣ به من الحركات، ما يكون العلاج فيه بضمّ الشّفتين"(9). وقال في 'إيجاز البيان' و'الشّرح والتبيين' نحوه. وقال ابن الباذش في شرح 'الحصريّة': "وإنّما كان الإشمام في المرفوع ولم يكن في غيره، لأنّ الإشمام ضمّ الشّفتين بعد سكون الموقوف عليه، ولا يتأتّى ضمّ الشّفتين إلاّ في حال الرّفع". وقال في 'الإقناع': "ولا يكون في المجرور والمنصوب، لأنّ الفتحة من الحلق، والكسرة من وسط الفم، فلا تمكن الإشارة بموضعيهما، فالإشمام في النّصب والجرّ لا آلة له"(10).

(1) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 54.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\505، بتحقيق قطامش.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(5) 'القصيدة الحصرية': الورقة 36، ورقم البيت: 126.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدوي: 45.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 165.

(10) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\505، بتحقيق قطامش.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(1) رضي الله عنه: "الوجه في ذلك ما قاله ابن الباذش(2)، وأمّا مَا قاله الدّاني(3) والمهدويّ(4) فليس بشيء". قال الدّاني في 'الشّرح والتّبيين': "وإنّما أشَمّ من أشَمَّ من القرّاء والعرب، ليدلّ على أنّ الحرف الموقوف عليه من الكلمة، يستحق الحركة الّتي يومئ إليها في حال الوصل، حرصا على البيان". قلت: وقد تقدّم عند ذكر الرّوم، أنّ سيبويه(5) قال: "إنّما دعاهم إلى الإشمام، الحرص على أن يُعْلِموا، أنّ ذلك عندهم ليس بحال ما سكن على كلّ حال"(6). وقد تقدّم أنّ سيبويه جعل علامة الإشمام نقطة. ولَمّا ذكر سيبويه الرّوْم فيما كان في موضع نصب أو جرّ قال: "فأمّا الإشمام فليس إليه سبيل، وإنّما كان في الرّفع لأنّ الضمّة من الواو، وأنت تقدر أن تضع لسانك في أيّ موضع من الحروف شئت، ثمّ تضمّ شفتيك، لأنّ ضمّك شفتيك كتحريك بعض جسدك، وإشمامك في الرّفع للرّؤية وليس بصوت، ألا ترى أنّك لوقلت: 'هذا معْن' فأشممت، كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تُشْمِم، فأنت قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل توجيه الصّوت، ثمّ تضم شفتيك؛ ولا تقدر على ذلك، ثمّ تحرّك موضع الألف والياء، فالنّصب والجرّ لا يوافقان الرّفع في الإشمام، وهو قول العرب ويونس(7) والخليل(8)"(9)، قال الدّاني في 'جامع البيان': ع/٣٤٦ "وقد خالف الكوفيون وابن كيْسان(10) في معنى الرّوم والإشمام سيبويه، فزعموا أنّ الرّوم هو الّذي يُدْرك بحاسّة البصر، فلا يعرفه الأعمى، إذ لا يقرع السّمع، وأنّ الإشمام هو الّذي يُدرك بحاسّة السّمع، فيعرفه الأعمى والبصير، لقرعه السّمع، واستدلّوا على صحّة ذلك بأنّ القائل إذا قال: رُمْت أخْذ الشّيء، فإنّه يخبر بأنّه حاول تناوله ولّما يصلْ إليه، وإذا قال: أشممت الشّيء النّار، فإنما يخبر بأنّه أناله شيئا يسيرا منها؛ قالوا: ولذلك قلنا إنّ الإشمام أتمّ في البيان من الرّوْم، لوجودنا فيه شيئا من النّطق بالحركة، وعدم وجود ذلك في الرّوْم"، قال الدّاني: "والّذي ذهب إليه سيبويه في ذلك أصحّ وأوْلى، وقد بيّنا خطأ من خالفه من النّحويّين

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\168. وراجع الصّفحة: 673 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 266 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\169 .

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 177 من قسم التحقيق.

فيه، في الكتاب الّذي أفردناه بمذاهب القرّاء والنّحويّين في الرّوْم والإشمام"(1). وقال ابن عبد الوهّاب(2) في 'المفيد': "وأمّا الكوفيّون فعكسوا قول البصْريّين، وسمّوا الرّوم الّذي يسمع إشماما، وسمّوا الإشمام الّذي لا يسمع روْما"، قال: "ولذلك ترجم القرّاء فقالوا في: ﴿سيئت﴾(3)، و﴿قيل﴾(4)، و﴿تامنّا﴾(5)، وما أشبه ذلك بالإشمام على هذا المذهب، ألا ترى أنّهم يلفظون به مسموعا ـ أعني بالإشمام ـ في هذه الحروف كمثل الرّوْم". وقال في 'كفاية الطّالب' نحوه.

الإعراب: وصفة: مبتدأ. الإشمام: مضاف إليه. إطباق: خبره. الشّفاه: مضاف إليه. بعد: ظرف زمان، والعامل فيه 'إطباق'. السّكون: مخفوض بالظّرف. والضّرير: مبتدأ. لا: حرف نفي. يراه: فعل مضارع ومفعول، والهاء عائدة على 'الإشمام'، والفاعل مضمر يعود على 'الضّرير'، والجملة في موضع الخبر. من غير: متعلّق بـ'إطباق'. صوت: مضاف إليه. عنده: ظرف مكان ومخفوض به في موضع الصّفة لِـ'صوت'، والعامل فيه محذوف 'كائن' أو 'مستقر'، والهاء عائدة على 'الإشمام'. مسموع: نعت. يكون: فعل مضارع، واسمها مضمر يعود على 'الإشمام'. في المضموم: في موضع الخبر. والمرفوع: معطوف. ثمّ قال:

[201] وَقِفْ بِالْإِسْكَانِ بِلاَ مُعَارِضِ **** فِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَشَكْلٍ عَارِضِ

تكلّم هنا على المواضع الّتي تمتنع فيها الإشارة في الوقف، فأمر أن يوقف بالإسكان ـ بلا معارض في ذلك ـ على هاء التّأنيث والحركة العارضة، وهي الّتي كنى عنها بالشّكل العارض. واعلم أنّ المواضع الّتي يمتنع فيها الرّوْم والإشمام في الوقف ثلاثة: الموضعان المذكوران هنا، والثّالث ميم الجميع، وقد تكلّم النّاظم عليها في آخر ميم الجميع(6). وقال الشّاطبي(7) في قصيدته:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمِيعِ قُلْ **** وَعَارِضِ شَكْلٍ لِمْ يَكُونَا لِيَدْخُلاَ(8)

يريد الرّوْم والإشمام. أمّا هاء التّأنيث، وهي اللاّحقة للأسماء نحو: ﴿رحمة﴾(9)، و﴿من نعمة﴾(10)،

٦٨٨

(1) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 166.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(3) الملك، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 67.

(4) البقرة، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 2.

(5) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(6) انظر شرح البيتين: 50 و51 من الرّجز، في الصّفحة: 140 وما بعدها من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 126.

(9) البقرة، جزء من الآية: 157 ، ورقم السّورة: 2.

(10) النّحل، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 16؛ واللّيل، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 92.

ح/٢٣٤ و﴿جنّة﴾(1)، فقد قال بعضهم: تسمّى هاءً باعتبــار الوقـف عليهـا، وتسـمّى تـاءً باعتبـار وصْلِهـا، فـلا يجـوز فيهـا روْم ولا ع/٣٤٧ إشمـام إذا وقـف عليهـا بالهـاء، وقـد نـصّ على ذلـك الـدّاني(2) في 'جـامع البيـان'(3)، و'الاقتصـاد'، و'التّيسـير'(4)، و'التّمهيـد'، و'إرشـاد المتمسّـكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، وكتاب ['رواية] ورش من طريق المصريّين'(5).

وقال المهدويّ(6) في 'الشّرح': "فأمّا هاء التّأنيث فلا روم فيهـا ولا إشمام، لأنّ الحـرف قـد قلب في الوقف، حرفا غير الحرف الّذي كان في الوصل، لأنّه كان في الوصل تـاءً، فقلـب في الوقـف هاءً، فلم يجز دخول الرّوْم والإشمام، في حرف كانت الحركة في غيره. إلاّ أنّ ما كتـب في المصـاحف بالتّاء من المضاف نحو: ﴿رحمت الله﴾(7) و﴿نعمـت الله﴾(8)، فـإنّ مـن يقـف عليهـا بالتّـاء يـروم ويُشِمّ، ومن يقف بالهاء لا يروم ولا يُشِمّ"(9).

وقـال شـيخنا الأستاذ أبـو عبد الله القـيجاطي(10) - رضي الله عـنه - فـي الـمسائل الّتـي تكلّم عليها: "الـمسألة الرّابعة فـي بيان الوقف على هاء التّـأنيث اللاّحـقـة للأسـماء: للعـرب فـي الوقف عليها لغتان، أقلّهما أن تبقى فـي الوقف تاءً، على ما كانت عليه فـي الوصل، فحكمها على هذه اللّغة حكم سائر الـحروف، من جريـان السّـكون والـرّوْم والإشـمام؛ وأمّـا اللّغـة الثّانيـة وهـي الفصيحة، فالوقف عليها بالإبدال، أن تبدل هاءً ساكنةً، ولا يصحّ فيهـا روم ولا إشـمام، لأنّهمـا لا يكونان إلاّ فـي الـحرف الـمتحرّك، إذا لـحقه سكون الوقف، والـهاء لـم تكن قطّ متحرّكة فـي هذا الـموضع، وإنّـما اجتُلبـت سـاكنةً كـألف 'الرّحـى'، إنّـما جيـء بهـا سـاكنة، فـأبدلت مـن اليـاء الـمتحرّكة، وكلّ ما كان هكذا، لـم يـجز فيه روم ولا إشـمام، فاعلم ذلك ، وبالله التّوفيق". وقال شيخنا رحمه الله: "إنّ هاء التّأنيث فـي الـوقف، تُشبّه بالألف المبدلة من الهمزة فـي الوقف بالتّسهيل، فكما لا يشار إلى الألف، كذلك لا يشار إلـى الـهاء". وأمّا الحركة العارضة فلا تجوز الإشارة إليهـا،

٦٨٩

(1) البقرة، جزء من الآية: 265، ورقم السّورة: 2.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 157.

(4) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 54-55.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(7) البقرة، جزء من الآية: 218 ، ورقم السّورة: 2؛ والأعراف، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 7.

(8) النّحل، جزء من الآية: 72، ورقم السّورة: 16؛ ولقمان، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 31.

(9) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 47.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

وهي نوعان: حركة الْتقاء السّاكنين، وحركة النّقل على رواية(1) ورش(2). قال الدّاني(3) في 'إيجاز البيان': "واعلم أنّ الرّوْم والإشمام غير جائزين في الحركة العارضة، نحو قوله [تعالى]: ﴿من يشإِ الله﴾(4)، و﴿فلينظرِ الانسان﴾(5)، و﴿لم يكنِ الّذين﴾(6)، و﴿اشتروُا الضّلالة﴾(7)، و﴿قلِ الحق﴾(8) وشبهه، لأنّ أصل هذه الحروف السّكون في الوصل، وإنّما حُرّكت فيه لعلّة، فالحركة زائلة عنها مع عدمها"، قال: "وكذلك ما حرّك ورش من السّواكن بحركات الهمزات نحو: ﴿وقالتُ اولاهم﴾(9)، و﴿فمنُ اوتي﴾(10)، و﴿فليكفرِ انّا﴾(11)، و﴿انحرِ انّ شانئك﴾(12) وشبهه، لأنّه لا حظّ لهذه المواضع في الحركة". وقال في 'التّلخيص' نحوه. وقال في 'التّمهيد' و'إرشاد المتمسّكين': "واعلم أنّه لا خلاف أنّ الوقف على الحركة العارضة نحو قوله [تعالى]: ﴿من يشإِ الله﴾، و﴿فلينظرِ الانسان﴾، و﴿انحرِ انّ﴾ وشبهه، بغير روم ولا إشمام، ولا يجوزان في ذلك". وقال في 'رواية ورش من طريق المصريّين': "ولا يدخلان ـ يعني الرّوم والإشمام ـ في الحركات العوارض". وقال في 'الاقتصاد': "وكذلك أجمعوا على الوقوف على الحركة العارضة بالسّكون لا غير، لأنّ ذلك أصلُه وإنّما حرّك لعلّة". وقال في 'جامع البيان': "ووجه امتناع الإشارة في ذلك، أنّ هذه الحروف وشبهها ع/٣٤٨ أصلها السّكون، وإنّما حُرّكت في الوصل لعلّة تقارنها عند الوقف، فلم تجز(13) لذلك الإشارة إليها، إذ لا يشار إلى ساكن، وإنّما يُشار إلى متحرّك، ليدلّ على حركة إعرابه أو بنائه"(14). قال في 'إيجاز البيان': "فإن قيل: من أين جازت الإشارة إلى الحركة في:

(1) في مخطوطة 'ع': قراءة، وهو خطأ ظاهر، وقد صحّحناه من نسخة 'ح'، ففيها: رواية.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) الأنعام، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 6.

(5) عبس، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 80؛ والطّارق، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 86.

(6) البيّنة، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 98.

(7) البقرة، جزء من الآية: 16 و175، ورقم السّورة: 2.

(8) الكهف، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 18.

(9) الأعراف، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 7.

(10) الإسراء، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 17.

(11) الكهف، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 18.

(12) الكوثر، جزء من الآية: 2، وجزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 108.

(13) في مخطوطة 'ح': يجز.

(14) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 167.

﴿هؤلاء﴾(1) وشبهه، ولم تجز(2) في قوله [تعالى]: ﴿فإن يشإ الله﴾(3) وشبهه، والحركة في الجميع هي للسّاكنين؟" قال: "فالجواب أنّ تلك حركة بناء، فهي لازمة لا تتغيّر ولا تزول، فجازت الإشارة إليها لذلك؛ وهذه حركة عارضة، تزول عن الكلمة بزوال السّاكن الموجب لها، فلم تجز الإشارة إليها لعدمها أصلا عند الوقف، ومفارقة السّاكن الّذي هو عليها". وقال المهدويّ(4) في 'الشّرح': "فإن كانت الحركة العارضة من أجل ساكن معها، لازم في الكلمة لا يفارق في وصل ولا وقف، وجب الرّوم والإشمام، وذلك نحو: ﴿ومن يشاقّ الله﴾(5)، لأنّ السّاكن الّذي كسرت من أجله، موجود في الوصل والوقف، لكون السّاكنين في كلمة؛ وليس هو مثل: ﴿ومن يشاققِ الله﴾(6)، لأنّ كسرة القاف هاهنا، من أجل ساكن في الكلمة الأخرى، فهما مفترقان في الوقف"(7). قلت: قول المهدويّ: ''وجب الرّوم والإشمام'': يريد جاز. قال ابن الباذش(8) في 'الإقناع': "فأمّا ﴿يومئذ﴾(9) و﴿حينئذ﴾(10) حيث وقعا، فذهب أبو محمّد مكيّ(11) إلى أنّ الإشارة ممتنعة"، قال: "لأنّ التّنوين، الّذي من أجله تحرّكت الذّال يسقط في الوقف، فترجع الذّال إلى أصلها وهو السّكون، فهو بمنزلة: ﴿لم يكنِ الذين﴾(12) وشبهه"، قال: "وليس هذا مثل 'غواشٍ'(13) ح/٢٣٥ و'جوارٍ'، وإن كان التّنوين في جميعه دخل عوضا من محذوف، لأنّ التّنوين في هذا دخل على متحرّك، فالحركة أصليّة، والوقف عليها بالرّوم حسن، والتّنوين في ﴿يومئذ﴾ و﴿حينئذ﴾ دخل على ساكن، فكُسر لالْتقاء السّاكنين، وصار التّنوين في الوصل تابعا للكسرة، فتقف على الأصل"(14)، قال: "وقال لي أبي(15)

(1) البقرة، جزء من الآيتين: 31 و85، ورقم السّورة: 2.

(2) في مخطوطة 'ح': ولم يجز، بالياء، وقد أثبتناه كما هو في 'ع'.

(3) الشّورى، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 42.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(5) الحشر، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 59.

(6) النّساء، جزء من الآية: 115، ورقم السّورة: 4؛ والأنفال، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 8.

(7) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 47.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) آل عمران، جزء من الآية: 167، ورقم السّورة: 3.

(10) الواقعة، جزء من الآية: 84، ورقم السّورة: 56.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(12) البيّنة، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 98.

(13) ورد مثل هذا اللّفظ بالأعراف، بالآية: 41، ورقم السّورة: 7. (14) انظر 'الإقناع': 529/1، بتحقيق قطامش.

(15) هو علي بن الباذش، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

رضي الله عنه: لا يمتنع الرّوم في ﴿يومئذ﴾(1) وبابه، لأنّ الحركة قد لزمته في الوصل في الاستعمال، فيكون الوقف عليها كالوقف على متحرّك؛ وإن كان أصلها - إذا لم يدخل عليها التّنوين عوضا - السّكون، فكأنّها مع التّنوين في حكم ما بني على الكسر، وحركات البناء تُشمُّ وتُرامُ كحركات الإعراب"(2). قلت: وإلى الإشارة في ذلك في الوقف، ذهب شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(3) - رضي الله عنه - وبذلك أخذ عليّ في الختمة الّتي قرأتها عليه بالوقف بالرّوْم، وبه آخذ. واعلم أنّ في قول النّاظم: 'بلا معارض' و'عارض'، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس الزّائد، وقد تقدّم الكلام عليه في شرح قوله في هاء ضمير الواحد:

[56] وَاقْصُرْ لِقَالُونَ يُـؤَدِّهِ مَعَا **** وَنُؤْتِـهِ مِنْهَا الثَّلاَثَ جُمِـعَا(4)

الإعراب: وقف: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. بالإسكان: متعلّق بـ'قف'. بلا معارض: في موضع الحال من الفاعل بـ'قف'، والعامل فيه 'قف'، و'لا' زائدة لفظا بين الجارّ والمجرور. 'في هاء': متعلّق بـ'قف'. تأنيث: مضاف إليه. وشكل: معطوف على 'هاء'. عارض: نعت. ثمّ قال:

[202] وَالْخُلْفُ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ بَعْدَمَا **** ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ أَوْ أُمَّيْهِمَا ع/٣٤٩

أخبر أنّ هاء ضمير الواحد، إذا كانت بعد ضمّة أو كسرة، أو واو أو ياء، اختلف فيها في الوقف، فمنهم من أجاز الإشارة، ومنهم من منعها، وعن الواو والياء كنى بقوله: 'أو أمّيهما'، وتبع في ذلك الشّاطبيّ(5) حيث قال:

وَفِي الْهَاءِ لِلْإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا **** وَمِنْ قَبْـلِهِ ضَمٌّ أَوِ الْكَسْرُ مُثِّلاَ

أَوْ أُمَّـاهُمَا وَاوٌ وَيَاءٌ وَبَعْـضُـهُمْ **** يُرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلِّـلاَ(6)

وذلك أنّ الضّمّة لّما كانت مأخوذة من الواو سمّيت الواو أمّها، وكذلك الياء بالنّسبة إلى الكسرة. قال الدّاني(7) في 'الاقتصاد': "فأمّا هاء الكناية، فقد اختلف أهل الأداء في الوقف عليها بالرّوم والإشمام، إذا كانت مضمومة وانضمّ ما قبلها، أو كان واوا ساكنة نحو: ﴿ثمّ يجعله﴾(8)، و﴿عقلوه﴾(9)،

٦٩٢

(1) آل عمران، جزء من الآية: 167، ورقم السّورة: 3.

(2) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\529، بتحقيق قطامش.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) انظر شرح ذلك في الصّفحتين: 153-154 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 126.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) النّور، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 24؛ والزّمر، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 39.

(9) البقرة، جزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 2.

وشبه ذلك، وبالرّوْم إذا كانت مكسورة وقبلها كسرة، أو ياء ساكنة نحو قوله[تعالى]: ﴿بمزحزحه﴾(1)،و﴿به﴾(2)، و﴿فيه﴾(3)، و﴿إليه﴾(4)، وشبه ذلك. فمنهم من وقف بذلك على هذه الهاء، لأنّ حركتها حركة بناء، ومنهم من منع ذلك فيها، فوقف عليها بالسّكون لا غير، طلبا للخفّة، والمذهبان جيّدان". وقال في 'جامع البيان': " وقد اختلف أهل الأداء في الإشارة إلى هاء الكناية، إذا انكسرت وانكسر ما قبلها أو كان ياء، أو انضمّت وانضمّ ما قبلها أو كان واوا، نحو قوله [تعالى]: ﴿بربّه﴾(5)، و﴿بمزحزحه﴾، و﴿فيه﴾، و﴿إليه﴾، و﴿عليه﴾(6)،و﴿يُخلِفه﴾(7)، و﴿أمره﴾(8)، و﴿عقلوه﴾(9)، و﴿فاجتنبوه﴾(10)، وما أشبهه، فكان بعضهم لا يرى الإشارة إلى هذه الهاء عند الوقف، استثقالا لتوالي الكسرات والضمّات، وكان آخرون يرون الإشارة إليها، كسائر المبني الّلازم من الضّمير وغيره، وذلك أقيس"(11). وقال في 'إيجاز البيان': " فكان بعضهم لا يرى الرّوم والإشمام في المضموم، ولا يرى الرّوم في المكسور، من قبل اتّصال الضمّة والواو والكسرة [والياء](12) بالهاء، طلبا للخفّة؛ ورأى ذلك فيها آخرون، لأنّ مجراها مجرى سائر الحروف الّتي لا يراعى فيها ذلك"، قال: "والوجهان جيّدان". وذكر في 'التّمهيد' الوجهين. وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وهما جيّدان". وذكر في 'التّلخيص' الإشارة خاصّة، وهي ظاهر قوله في 'التّيسير'(13)، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريين'. وقال المهدوي(14) في 'الشّرح': "وأختار منع الإشارة، لأنّ الرّوم والإشمام دليلان على حال الحرف الموقوف عليه، كيف كان في الوصل"، قال: "وهاء

(1) البقرة، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 2.

(2) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(3) البقرة، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 2.

(4) البقرة، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 2.

(5) الجنّ، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 72.

(6) البقرة، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 2.

(7) سبأ، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 34.

(8) البقرة، جزء من الآية: 275، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 75، ورقم السّورة: 2.

(10) المائدة، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 5.

(11) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 167.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(13) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 54.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

الإضمار قد أجمع القرّاء على كسرها، إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، وعلى ضمّها إذا كان قبلها سوى ذلك، فلمّا عُلم حال الهاء بما قبلها، صار دليلا عليها، فاستغني عن الرّوم والإشمام لذلك"(1). قلت: ما ذكره من إجماع القرّاء، يريد القرّاء السّبعة، لأنّه قد روي عن عبد الله بن أبي إسحاق(2)، ضمّ الهاء بعد الكسرة والياء. وذكر مكيّ(3) منع الإشارة خاصّة، ح/٢٣٦ وقال في 'الكشف': "لأنّها لمّا كانت حركتها بمنزلة حركة ما قبلها وهي خفيّة، صارت حركة ما قبلها كأنّها موقوف عليها، وكأنّ ما قبلها هو آخر الكلمة، فاستغنى به عن الرّوم والإشمام"(4).

ع/٣٥٠ قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(5) رضي الله عنه: " ما ذكره(6) مكيّ والمهدويّ(7) في تعليل منع الإشارة إلى هاء الضّمير، إذا كان ما قبلها مضموما أو مكسورا، ليس بشيء"، قال: "ووجه من منع الإشارة في ذلك، أنّ هاء الضّمير إذا كان ما قبلها من جنس حركتها، أشبهت ميم الجميع، فكما لا يشار إلى ميم الجميع، كذلك لا يشار إليها"، قال: "ووجه من أجاز الإشارة إليها، أنّها خالفت ميم الجميع، لأنّها تُحذف صلتها وتبقى حركتها، بخلاف ميم الجميع فإنّها إذا حذفت صلتها وجب تسكينها". قال ابن الباذش(8) في 'الإقناع': "وذكر أبو محمّد مكيّ أنّ هاء الكناية، إذا كانت مكسورة قبلها كسرة أو ياء ساكنة، أو كانت مضمومة قبلها ضمّة أو واو ساكنة، فالوقف عليها بالسّكون لا غير - عند القرّاء - لخفائها، قال:" - يعني مكّيا - "وذكر النحّاس(9) جواز الرّوم والإشمام في هذا، وليس هو مذهب القرّاء"، قال: "وذكر أبو عمرو(10) أنّ أهل الأداء مختلفون في ذلك، وأنّ منهم من يأخذ بالإشارة"(11)

٦٩٤

(1) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 17.

(2) هو عبد الله بن أبي إسحاق الزيادي الحضرمي البصري المقرئ، قرأ على يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي، وأخذ عنه حماد بن سلمة والأخفش، وهو أوّل من فرّع النحو وقاسه، وقد توفي سنة: 117 هـ. انظر 'خزانة الأدب': 1\115-116، و'غاية النّهاية': 1\410، و'تهذيب التّهذيب': 5\148، و'بغية الوعاة': 2\42، و'إنباه الرّواة': 2\104-108، و'أخبار النّحويين البصريّين': 97-98.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\127.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق. (6) في مخطوطة 'ح': ما ذكر.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(10) يعني الدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\532.

قال:" - يعني الدّاني(1) - "وهو أقيس". قال ابن الباذش(2): "وهو كما قال، وإنّما نزّل سيبويه(3) الهاء منزلة السّاكن، في كونها وصلا للرويّ في قوله:

.... **** عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا(4)

لا في امتناع الرّوْم والإشمام"، قال ابن الباذش: "فالواجب الأخذ فيها بالإشارة"(5). قلت: وإلى الأخذ بالإشارة، ذهب شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(6) - رضي الله عنه - وبذلك أخذ عليّ في الختمة الّتي قرأتها عليه بالوقف بالرّوم، وفي الختمة الّتي قرأتها عليه بالوقف بالإشمام، وبذلك آخذ.

الإعراب: والخلف: مبتدأ. 'في هاء': في موضع الخبر. الضّمير: مضاف إليه. بعد: ظرف زمان في موضع الحال من هاء الضّمير، والعامل فيه الخبر. ما: زائدة. ضمّة: مخفوض بالظّرف. 'أو كسرة أو أمّيهما': معطوفان، والضّمير في أمّيهما عائد على الضمّة والكسرة، و'أو' للتّنويع. ثمّ قال:

[203] فَصْلٌ وَكُنْ مُتَّبِعاً مَتَى تَقِفْ **** سَنَنَ مَا أُثْبِتَ رَسْماً أَوْ حُذِفْ

[204] وَمَا مِنَ الْهَاءَاتِ تَاءً أُبْدِلاَ **** وَمَا مِنَ الْمَوْصُولِ لَفْظاً فُصِلاَ

[205] وَاسْلُكْ سَبِيلَ مَا رَوَاهُ النَّاسُ **** مِنْهُ وَإِنْ ضَعَّفَهُ الْقِيَاسُ

لّما فرغ النّاظم من الكلام على الوقف بالرّوْم والإشمام، تكلّم في هذا الفصل على الوقف على المرسوم، فأمر القارئ - متى وقف - باتّباع سنن مرسوم الخطّ، فيما أثبت أو حذف، وقف باختيار أو باضطرار، إذ ذكر الوقف مطلقا. والسَّنن بفتح السّين: الطّريق، وهذا الحكم مطلق، فالمراد به نافع(7). وقد ذكر الدّاني في 'جامع البيان'(8)، و'الاقتصاد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، عن إسحاق المسيّبي(9)، عن نافع أنّه كان يقف على الكتاب. وقال في 'إيجاز البيان': "واعلم ع/٣٥١ أنّ الرّواية عنه، معدومة من طريق ورش(10)، وغيره من النّاقلين عنه، غير إسحاق بن محمد المسيّبي، فإنّه روى ذلك عنه منصوصا، فوجب استعمال ما رواه، إذ المصير إلى خلاف ذلك بغير دليل

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(4) الشّطر من بحر الكامل، وعفت بمعنى امّحت آثارها. انظر 'القاموس المحيط': 1181 (عفو).

(5) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\532-533، بتحقيق قطامش.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'جامع البيان' للداني: الورقة 168.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 45 من قسم التحقيق. ورد هنا لفظُ 'أبي' يتقدّم اسمه 'إسحاق' فحذفته.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

من رواته، لا يسع(1) أحدا".

واعلم أنّ كلّ ما رسم بالألف، أو بالياء، أو بالواو، فالوقف فيه على حسب رسمه، وكلّ ما حذف في الرّسم فالوقف عليه بالحذف. قال الدّاني(2) في 'التّلخيص': "اعلم أنّ نافعا(3) كان يصل بحذف الألف، وإذا وقف أثبتها في قوله [تعالى]: ﴿أنا﴾، إذا لم يأت بعدها همزة نحو قوله: ﴿أنا خير﴾(4)، و﴿أنا ومن اتّبعني﴾(5)، و﴿أنا ربكم﴾(6)، و﴿إنّي أنا ربّك﴾(7)، و﴿أنا ورسلي﴾(8)، و﴿لا أنا عابد﴾(9)، وشبهه من لفظه". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وإنّما أتى بهذه الألف في الوقف خاصّة، لأنّ الإسم عندهم من ﴿أنا﴾ الهمزة والنّون، والألف زائدة، فأتى بها في حال الوقف لتبيّن بها حركة النّون". وقال في 'إيجاز البيان' عن ورش(10) عن نافع نحوه. وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وكذلك تصل بغير ألف، وتقف بالألف(11)، في قوله عزّ وجلّ: ﴿لاكِنّا هو الله ربي﴾(12) في 'الكهف'". وقال في 'جامع البيان'(13)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' نحوه. قال في 'إرشاد المتمسّكين': "والأصل فيه ﴿لكن أنا﴾، ح/٢٣٧ فنقلت حركة الهمزة إلى نون ﴿لكن﴾ فتحرّكت، ثمّ أدغمت في نون ﴿أنا﴾ بعد أن أزيل عنها تلك الحركة، فصار ﴿لكِنّا﴾". قال: "وقيل: بل استثقلت الهمزة فحذفت، ثمّ أدغمت النّون من ﴿لكن﴾ في نون ﴿أنا﴾، وكتب على الإدغام". [وذكر](14) في 'التّمهيد'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'الموجز'، و'المفصح'، التّعليل الثّاني. وذكر الأدفويّ(15) في 'الإبانة'، والمهدويّ(16) في 'الشّرح'(17)، التّعليل

٦٩٦

(1) في 'ع' و'ح': يسمع، وفي 'ك': يسع، وهو الذي أثبتناه.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) الأعراف، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 7.

(5) يوسف، جزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 12.

(6) الأنبياء، جزء من الآية: 92، ورقم السّورة: 21.

(7) طه، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 20.

(8) المجادلة، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 58.

(9) الكافرون، جزء من الآية: 4 ، ورقم السّورة: 109.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) في 'ع': بألف، وفي 'ح': بالألف.

(12) الكهف، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 18. (13) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 168.

(14) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح' . (15) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(16) ترجمته بالهامش: 13، ص: 103 قسم التحقيق. (17) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 47.

الأوّل، وذكر مكيّ(1) في 'الكشف'(2)، وابن مطرّف(3) في 'البديع'، التّعليل الثّاني. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(4) رضي الله عنه: "وهذا التّعليل الثّاني هو الصّحيح"، قال: "والتّعليل الأوّل يلزَم فيه أن لا يدغم، لأنّ التّسهيل في ذلك على القياس، فالهمزة منْويّة". قال الدّاني(5) في 'التّلخيص': "وكلّ ألف سقطت من اللّفظ لساكن لقيها، فإنّك إذا وقفت وفصلتها من ذلك السّاكن أثبتّها، وذلك نحو قوله [تعالى]: ﴿فإن كانتا اثنتين﴾(6)، و﴿دعوَا الله ربّهما﴾(7)، و﴿وقالا الحمد لله﴾(8)، و﴿قيل ادخلا النّار﴾(9)، و﴿استبقا الباب﴾(10)، وما كان مثله حيث وقع"، قال: "وكذلك ﴿ياأيّها النّاس﴾(11)، و﴿ياأيّها الرّسول﴾(12)، و﴿أيّها الضّالّون﴾(13)، وشبهه من لفظه، إلاّ ثلاث كلِم من ذلك، فإنّهنّ رسمهنّ في المصاحف بغير ألف، ووقف نافع(14) عليهنّ كذلك، اتّباعا لرسمهنّ في المصاحف، أولهنّ في 'النّور': ﴿أيّه المومنون﴾(15)، وفي 'الزّخرف': ﴿ياأيّه السّاحر﴾(16)، وفي 'الرّحمان': ﴿أيّه الثّقلان﴾(17)". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه. وذكر في 'جامع البيان'(18)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(19)، الوقف على الكلِم الثّلاث بغير ألف". قال ابن مجاهد(20)

(1) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 2\61.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) النّساء، جزء من الآية: 176، ورقم السّورة: 4.

(7) الأعراف، جزء من الآية: 189، ورقم السّورة: 7.

(8) النّمل، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 27.

(9) التّحريم، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 66.

(10) يوسف، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 12.

(11) البقرة، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 2.

(12) المائدة، جزء من الآية: 41 و67، ورقم السّورة: 5.

(13) الواقعة، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 56.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(15) النّور، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 24.

(16) الزّخرف، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 43.

(17) الرّحمان، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 55.

(18) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 167.

(19) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 54.

(20) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

في 'السّبعة': "ولا ينبغي أن يتعمّد الوقف عليها، لأنّ الألف سقطت في الوصل لسكونها وسكون ع/٣٥٢ اللاّم"(1). قال الدّاني(2) في 'إيجاز البيان': "والعلّة في حذف الألف منها، أنّه اجتزئ بفتحة الهاء على إثبات الألف بعدها، فحذفت اختصارا"، قال: "وأيضا فإنّه لمّا كانت الألف تسقط في حال الوصل من أجل السّاكن، حذفت من الخطّ بناءً على الوصل". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(3) رضي الله عنه: "وهذا التّعليل الثّاني هو الأوْلى". قال الدّاني في 'التّلخيص': "وكان نافع(4) ـ رحمه الله ـ يثبت الألف في الوصل والوقف جميعا، في قوله [تعالى] في ' الأحزاب': ﴿الظّنونا﴾(5)، و﴿الرّسولا﴾(6)، [و﴿السّبيلا﴾](7)، اتّباعا لرسمهنّ، وبناءً للوصل على الوقف". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' و'إيجاز البيان' نحوه. وذكر في 'جامع البيان'(8)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(9)، أنّه يثبت الألف فيهنّ في الوصل والوقف. قال في 'إيجاز البيان': "والعلّة في إثبات الألف في هذه المواضع، بعد الإجماع على أنّ مرسومهنّ كذلك في الإمام، أنّ رءوس الآي مشبّهة برءوس القوافي والمصاريع(10)، لجواز القطع والسّكوت على جميع ذلك، فكما تزيد العرب الألف، إذا أرادت الحُداء والترنّم في القوافي والمصاريع، كذلك جاز أن تزاد الألف في رءوس الآي"، قال: "ومن ذلك قول الأعشى(11):

اِسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِالْوَفَاءِ وَبِالْـ **** ـعَدْلِ وَوَلَّى الْمَلاَمَةَ الرَّجُلاَ(12)

فوصل اللاّم بألف، وليست بألف مبدلة من التّنوين، إذ كان ذلك غير جائز، لأجل الألف واللاّم

٦٩٨

(1) انظر كتاب 'السّبعة في القراءات السّبع' لابن مجاهد: 455.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) الأحزاب، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 33.

(6) الأحزاب، جزء من الآية: 66، ورقم السّورة: 33.

(7) الأحزاب، جزء من الآية: 67، ورقم السّورة: 33. وما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(8) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 167.

(9) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 144.

(10) المصاريع: جمع مصرع: وهو أحد شطري البيت الشعري، وأصله من مصراعي الباب أي غَلَقَيْها، والتصريع في الشعر أن يجانس الشاعر بين شطري البيت الواحد في مطلع القصيدة، بأن يجعل العروض، وهو التفعيلة الأخيرة في صدر البيت، مشابها في الوزن والقافية للضّرب الذي هو التفعيلة الأخيرة من العجز. 'علم العروض والقافية': 34.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 74 من قسم التحقيق.

(12) البيت من بحر المنسرح، وهو للأعشى، والملامة: اللّوم والعذل. انظر الدّيوان': 283، القصيدة: 35.

اللّذين يعاقبانه، وإنّما هي صلة للفتحة"، قال: "ومن ذلك قول الآخر:

إِذَا الْجَوْزَاءُ أَرْدَفَتِ الثُّرَيَّا **** ظَنَنْتُ بِآلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا(1)

فوصل النّون بألف"، قال: "ومنه أيضا قول الآخر:

فَلاَ تَجْزَعْ فَكُلُّ فَتَى أُنَاسٍ **** سَيُصْبِحُ سَالِكاً تِلْكَ السَّبِيلاَ(2)

فوصل اللاّم بألف"، ثمّ قال: "ومثل ذلك كثير جدّاً". قال: "ثمّ بنى نافع(3) - ومن وافقه من القرّاء على ذلك - وصله على وقفه، فأثبت تلك الألف فيه، كما أثبت الهاء في: ﴿كتابيهْ﴾(4)، و﴿ماليهْ﴾(5)، و﴿حسابيهْ﴾(6)، وشبهه في الوصل لذلك"، قال: "وبناء الوصل على الوقف كثير". قلت: وقد ذكر الأدفويّ(7) في 'الإبانة' بيت الأعشى(8). قال أبو الحسن بن غلبون(9) في 'التّذكرة': "وينبغي لمن أثبت هذه الألف في الوصل، أن يقف عليها - في حال وصله - وقفة خفيفة ثمّ يصل، لأنّ هذه الألف إنما جيء بها فاصلة، وذلك مما يختصّ به الوقف، وإنما أثبتها هؤلاء في الوصل، اتّباعا لخطّ المصحف، لأنّها ثابتة فيه، فإذا وقف عليها وقفة خفيفة ثمّ وصل، كان قد وفّاها بذلك حقّها من الفصل، ووفّى به أيضا المصحف حقّه في إثباتها، من غير إخلال يلحق"(10). قلت: والاختيار عندي لمن يقرأ لنافع وغيره، ممّن يثبت الألف في الحالين فيما تقدّم، أن يقف عليها ولا يصلها بما بعدها، لأنّ ثبوتها في المصحف إنّما هو على الوقف. ح/٢٣٨ قال الدّاني(11) في 'التّلخيص': "فأمّا ما عدا ع/٣٥٣ هذه الثّلاثة المواضع، ممّا تدخله الألف واللاّم من الأسماء المنصوبة، فلا خلاف في حذف الألف من آخرها في الحالين، وذلك نحو قوله [تعالى] في 'النّساء': ﴿أن تضلّوا السّبيل﴾(12)، وفي

٦٩٩

(1) البيت من البحر الوافر، وهو لخزيمة بن مالك بن نهد، والجوزاء: برج في السماء، ويعني به الشاعر فاطمة بنت يذكر بن عنزة، والثريّا: النجم لكثرة كواكبه مع ضيق المحلّ؛ ومعنى البيت أنّ الجوزاء تردف الثريّا في شدّة الحرّ، فتتكبّد السماء في لآخر اللّيل، وعند ذلك تنقطع المياه وتجفّ، فيتفرّق الناس في طلب الماء، فتغيب عن الشاعر محبوبته، فلا يدري أين نزلت. انظر 'جامع البيان' للطبري: ج: 6، ق: 1، ص:191-192.

(2) البيت من بحر الوافر، ولا نسبة له. انظر 'مجاز القرآن' لأبي عبيدة: 1\319، و'الزّاهر' لابن الأنباري: 2\209.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) الحاقّة، جزء من الآية: 19 و25، ورقم السّورة: 69.

(5) الحاقّة، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 69. (6) الحاقّة، جزء من الآية: 20 و26، ورقم السّورة: 69.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 74 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\501.

(11) سبقت ترجمة بالهامش: 1، ص: 41 من قسم التحقيق. (12) النّساء، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 4.

'الفرقان': ﴿أم هم ضلّوا السّبيل﴾(1)، وفي 'العنكبوت': ﴿وتقطعون السّبيل﴾(2)، وفي 'الأحزاب': ﴿وهو يهدي السّبيل﴾(3)، وفي 'المزّمّل': ﴿فعصى فرعون الرّسول﴾(4)، وما كان مثله حيث وقع". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' و'إيجاز البيان' نحوه. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(5) رضي الله عنه: "والأوْلى هنا أن يقال: فلا يجوز إثبات الألف في آخرها، لأنّه مخالف للخطّ وللأصل".

قال الدّاني(6) في 'إيجاز البيان': "اعلم أنّ الوقف على المنصوب المنوّن، مهموزا كان أو غير مهموز، بالألف عوضا من التّنوين لخفّة النّصب، وذلك نحو قوله [تعالى]: ﴿وعادا وثمودا﴾(7)، و﴿نجينا هودا﴾(8)، و﴿نوحا إذ نادى﴾(9)، و﴿نجّيناه ولوطا﴾(10)، و﴿شعيبا﴾(11)، و﴿صالحا﴾(12)، و﴿اتخذت بيتا﴾(13)، و﴿موتا﴾(14)، و﴿أمواتا﴾(15)، و﴿رفاتا﴾(16)، و﴿نباتا﴾(17)، و﴿أشتاتا﴾(18)، و﴿ضرب الله مثلا﴾(19)، و﴿عبدا مملوكا﴾(20)،

٧٠٠

(1) الفرقان، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 25.

(2) العنكبوت، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 29.

(3) الأحزاب، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 33.

(4) المزّمّل، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 73.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) الفرقان، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 25؛ والعنكبوت، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 29.

(8) هود، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 11.

(9) الأنبياء، بعض آية: 76، ورقم السّورة: 21؛ ونوح: هو نوح بن لامك بن متوشلخ بن خنوخ، من ذرية شيث بن آدم عليه السلام. انظر في خبره 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 74.

(10) الأنبياء، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 21.

(11) الأعراف، جزء من الآية: 85، ورقم السّورة: 7.

(12) البقرة، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 2.

(13) العنكبوت، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 29.

(14) الفرقان، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 25.

(15) البقرة، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 2.

(16) الإسراء، جزء من الآية: 49 و98، ورقم السّورة: 17.

(17) آل عمران، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 3.

(18) النّور، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 24؛ والزّلزلة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 99.

(19) إبراهيم، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 14. (20) النّحل، جزء من الآية: 75 ، ورقم السّورة: 16.

و﴿شـــكورا﴾(1)، و﴿غفـــورا﴾(2)، و﴿سميعـــا﴾(3)، و﴿بصـــيرا﴾(4)، و﴿يســـــيرا﴾(5)، و﴿سلسبيلا﴾(6)، و﴿هنيئا مريئا﴾(7)، و﴿ماءً﴾(8)، و﴿غُثاءً﴾(9)، و﴿جُفاءً﴾(10)، وما كان مثله حيث وقع". وقال فـي 'الاقتصاد'، و'إرشـاد المتمسّكين'، و'التّـلخيص' نـحوه. قـال شيخنا الأستـاذ أبو عبد الله القيجاطي(11) رضي الله عنه: "[وذلـك أنّهـم فرّقـوا بـين التّنويـن وغـيره مـن النّونـات، فأبدلوه في الوقف حيـث لا يـؤدّي إلى ثقـل](12)، وذلـك في المنصـوب، وحذفـوه حيـث يـؤدّي إلى الثّقل، وذلك في المرفوع والمخفوض". قال الـدّاني(13) في 'التّلخيص': "فإن كان الحرف المنـوّن هـاء تأنيث، نحـو قولـه [تعـالى]: ﴿هـدًى ورحمـةً﴾(14)، و﴿نـارا حاميـةً﴾(15)، و﴿نفسـا زاكيـةً﴾(16) وشبهه، لم يجز التّعويض منه البتّة، لزوال عَلَم التّأنيث بذلـك، فـالوقف علـى ذلـك بسـكون الهـاء لا غير". وقال في 'الاقتصاد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجـاز البيـان'، وكتـاب 'روايـة ورش مـن طريـق المصريّين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "فأمّا المنوّن المرفوع والمخفوض، فلا يعوّض منه في حـال الرّفـع واو، ولا في حال الخفض ياء، لثقل الرّفع والخفض، نحو قوله [تعالى]: ﴿غفورٌ شكورٌ﴾(17)، و﴿من بشير ولا نذيرٍ﴾(18)، وشبهه". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' و'التّلخيص' نحوه. قال في 'إيجاز البيان':

(1) الإسراء، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 17.

(2) النّساء، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 4.

(3) النّساء، جزء من الآية: 58 و134 و148، ورقم السّورة: 4؛ والإنسان، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 76.

(4) يوسف، جزء من الآية: 93 و96، ورقم السّورة: 12.

(5) النّساء، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 4.

(6) الإنسان، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 76.

(7) النّساء، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 4.

(8) البقرة، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 2.

(9) المومنون، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 23؛ والأعلى، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 87.

(10) الرّعد، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 13.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(14) الأنعام، جزء من الآية: 154 و157، ورقم السّورة: 6.

(15) الغاشية، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 88.

(16) الكهف، جزء من الآية: 74، ورقم السّورة: 18.

(17) فاطر، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 35؛ والشّورى، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 42.

(18) المائدة، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 5.

"واعلم أنّ نافعا(1) كان يصرف ما لا ينصرف من الأسماء في سبعة مواضع: أوّلها في 'هود': ﴿ألا إنّ ثمودًا كفروا﴾(2)، وكذلك في 'الفرقان': ﴿وعادا(3) وثمودًا﴾(4)، وكذلك في 'العنكبوت': ﴿وعادا وثمودا وقد تبيّن لكم﴾(5)، وكذلك في 'والنّجم': ﴿وثمودًا فما أبقى﴾(6) في الأربعة، وفي 'الإنسان': ﴿سلاسلا وأغلالا﴾(7)، و﴿قواريرا قواريرا﴾(8) في الحرفين"، قال: "فالوقف على مذهبه في هذه المواضع، بالألف عوضا من التّنوين، لأنّ هذه المواضع وإن كانت غير منصرفة، فإنّها مرسومة في الإمام بالألف إلاّ ﴿قواريرا﴾ الثّاني، فإنّ أبا عبيْد(9) حكى أنّ الألف كانت فيه مرسومة فحُكّت، وكذلك رسم في مصاحف أهل المدينة بألف، فلمّا كانت كذلك أدخل نافع عليها التّنوين فصرفها، فألحقها التّنوين بدخوله ع/٣٥٤ عليها بما ينصرف، وصار حكم ذلك واحدا، هذا مع صحّة الأثر بذلك، وفشوّ اللّغة فيه". قال: "والعلّة في صرف ﴿ثمود﴾(10) أن يقال: هو اسم لرجل معروف، وقد ورد الخبر بذلك عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم(11)، ويقال هو اسم للحيّ،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق. (2) هود، جزء من الآية: 68، ورقم السّورة: 11.

(3) عاد: هي قبيلة عربية عاربة تنتسب إلى جدّها الأعلى: عاد بن عوص بن إرم بن سام بن نوح، رحلوا إلى اليمن واستقرّوا بالأحقاف بين عمان وحضرموت، وهاجر فريق منهم إلى شمال الجزيرة العربية، وقد باد أسلافهم وهم 'عاد إرم'، وبقي منهم بنو تميم، ومنازلهم في رمال عالج قرب 'نجران. انظر 'المحبّر' لابن حبيب: 395، و'معجم البلدان: 8\392، و'سبائك الذّهب' للسّويدي: 41.

(4) الفرقان، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 25.

(5) العنكبوت، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 29.

(6) النّجم، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 53. (7) الإنسان، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 76.

(8) الإنسان، جزء من الآية: 15، وجزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 76.

(9) هو القاسم بن سلام، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 23 من قسم التحقيق.

(10) هو ثمود بن عابر بن إرم من بني سام بن نوح: رأس قبيلة من العرب العاربة في الجاهلية الأولى، كانت إقامته ببابل، ورحل إلى الحجر، ثم انتشرت ذريته بالشام والحجاز، وبقيت آثار تدل عليهم، وهي المعروفة اليوم بمدائن صالح. انظر 'العرب قبل الإسلام': 63، و'تاريخ العرب قبل الإسلام': 1\250، و'قلب جزيرة العرب': 212-215، و'سبائك الذّهب، للسّويدي: 38.

(11) من الأحاديث التي ورد فيها ذكر 'ثمود' ما نقله ابن كثير في 'قصص الأنبياء' عن إسماعيل بن أميّة أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم مرّ بقبر أبي رغال فقال: 'أتدرون من هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: هذا قبر أبي رغال، رجل من ثمود، كان في حرم الله فمنعه حرم الله عذاب الله، فلما خرج أصابه ما أصاب قومه، فدفن ها هنا، ودفن معه غصن ذهب' فنزل القوم فابتدروه بأسيافهم، فبحثوا عنه فاستخرجوا الغصن" 'قصص الأنبياء': 145-146؛ ورواه كذلك أبو داود في سننه عن عبد الله بن عمرو بن العاص، في كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب نبش القبور العادية يكون فيها المال: 3\181-182 ورقمه: 3088. ونلاحظ أنّ 'ثمود' جاء ذكرهم هنا كحيّ أو قبيلة.

فوجب إجراؤه لذلك، إذ هو اسم لمنكّر. أنشدنا فارس بن أحمد(1) شاهداً لصّرف ذلك:

دَعَتْ أُمُّ غُنْمٍ شَرَّ لِصٍّ عَلِمْتُهُ **** بِأَرْضِ ثَمُودٍ كُلِّهَا فَأَجَابَهَا(2)

وذكر في 'جامع البيان'(3)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(4)، و'إرشاد المتمسّكين'، و'التّلخيص'، الوقف على المواضع السّبعة المذكورة لنافع(5) بالألف. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(6) رضي الله عنه: "منهم من يجعل ﴿ثمودا﴾(7) اسما للقبيلة فلا يصرفه، ومنهم من يجعله اسما للحيّ فيصرفه"، قال: "فلا يُقال في قراءة نافع: إنّه صرف ما لا ينصرف في ﴿ثمود﴾(8)، وإنّما يقال: هو عنده اسم للحيّ". قال الدّاني(9) في 'إيجاز البيان': "والعلّة في صرف ﴿سلاسلا﴾(10) و﴿قواريرا قواريرا﴾(11)، مع اتّباع رسم ذلك، أنّ الكسائي(12) حكى أنّ العرب تصرف ما لا ينصرف إلاّ 'أفْعل منك'، وذلك لغة معروفة للعرب، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم(13)، أنشدناه أبو الحسن شيخنا ـ يعني ابن غلبون(14) ـ:

كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ **** مَخَارِيقٌ بِأَيْدِي لاَعِبِينَا(15)

٧٠٣

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(2) البيت من البحر الطّويل، ولا يُعلم له قائل، وثمود اسم مدينة في اليمن، وهو يصرف وتضمّ ثاؤه، وقرئ به كذلك في القرآن، وثَماد: حصن باليمن في جبل جُحاف، وثِماد: موضع في ديار بني تميم، وأصل الكلمة من الثمد وهو الماء القليل. انظر 'القاموس المحيط': 254 (ثمد)، و'معجم البلدان': 2\83.

(3) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 168.

(4 انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 102.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4 ص: 38 قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) هود، جزء من الآية: 68 ، ورقم السّورة: 11.

(8) الأعراف، جزء من الآية: 73، ورقم السّورة: 7.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) الإنسان، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 76.

(11) الإنسان، جزء من الآية: 15، وجزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 76.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 226 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(15) البيت من البحر الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم، مخاريق: مفردها مخراق وهو المنديل يلفّ ليضرب به. انظر 'جمهرة أشعار العرب': 1\349، و'مقاييس اللغة': 2\173، و'شرح المعلّقات العشر' للشّنقيطي: 101، و''القاموس المحيط': 790، و'اللّسان' لابن منظور: مادة (خرق).

قال: "فصرف قوله: مخاريقٌ، وهو لا ينصرف لأنّ بعد الألف فيه ثلاثة أحرف، وذلك مستعمل".
قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(1) رضي الله عنه: "قال بعضهم: إنّ الجمع المتناهِيَ فيه لغة بالصّرف". قال الدّاني(2) في 'إيجاز البيان': "فأمّا قوله عزّ وجلّ في 'سبحان': ﴿وآتينا ثمودَ النّاقة﴾(3)، وقوله في 'النّمل': ح/٢٣٩ ﴿ممرّد من قوارير﴾(4)، فلا خلاف في ترك صرفهما، على ما يستحقّانه من ذلك، إذ كان الغالب على ﴿ثمود﴾، أن يكون اسما للقبيلة، وكان ﴿قوارير﴾ جمعا بعده ثلاثة أحرف، كمساكين وشبهه، والوقف عليهما بسكون أواخرهما بغير ألف، على حال رسْمهما". قلت: قوله: إنّه لا خلاف في ترك صرف: ﴿وآتينا ثمود النّاقة﴾، يريد عند القرّاء السّبعة، لأنّه قد رُوي عن سليمان بن مهران الأعمش(5) أنّه قرأه بالتّنوين، وكذلك ما جاء منه في القرآن.

قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "فأمّا قوله عزّ وجلّ في 'يوسف': ﴿وليكوناً من الصّاغرين﴾(6)، وقوله في 'العلق': ﴿لنسْفعاً بالنّاصية﴾(7)، فإنّ الوقف على هاتين الكلمتين بالألف، عوضا من النّون الخفيفة، لأنّها بمنزلة التّنوين"، قال: "ألا ترى أنّك إذا أدخلتها في فعل الواحد المذكّر، نحو قولك: 'اضربا زيداً' ووقفت، أبدلتها ألفاً بإجماع، فتكون الألف عوضا منها، كما كانت من التّنوين، وذلك للفرق بين النّون الخفيفة والثّقيلة"، قال: "وقد تبدلها العرب في القوافي والمصاريع، أنشد الفرّاء(8):

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ **** وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا(9) ع/٣٥٥

قال: "يريد: 'تمنعاً'، فأبدل من النّون ألفاً"، قال: "وأنشد سيبويه(10) والفرّاء أيضا:

٧٠٤

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) الإسراء، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 17.

(4) النّمل، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 27.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 447 من قسم التحقيق.

(6) يوسف، جزء من الآية: 32 ، ورقم السّورة: 12.

(7) العلق، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 96.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

(9) البيت من بحر الطويل، وينسب لابن خرع. انظر 'الكتاب' لسيبويه: 3\515؛ وفزارة: قبيلة عربية تنتمي لجدّ جاهلي، وهو فزارة بن ذبيان بن بغيض، من غطفان العدنانية ، وقد تفرّعت عنهم قبائل كثيرة، في نجد ووادي القرى، ثمّ بإفريقية والمغرب الأقصى، قال المقريزي: "منهم جماعة بالصعيد، وجماعة بضواحي القاهرة، في قليوب وما حولها. انظر 'سبائك الذّهب': 215، و'معجم قبائل العرب': 918-920، و'الأعلام': 5\145.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا **** شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا(1)

قال: "يريد: 'ما لم يعلماً'، فأبدل من النّون ألفاً"، قال: "وذلك كثير في أشعار العرب". قلت: وقد أنشد سيبويه(2) البيت الأوّل، ونسبه لابن الخرع(3). وذكر الدّاني(4) في 'إرشاد المتمسّكين' و'التّلخيص'، الوقف بالألف على ﴿وليكوناً﴾(5) و﴿لنسفعاً﴾(6)، قال في 'إيجاز البيان': "وكذلك الوقف على قوله [تعالى]: ﴿وإذاً لا يلبثون﴾(7)، و﴿إذاً لا يوتون﴾(8)، و﴿إنّكم إذًا مثلهم﴾(9)، و﴿قد ضللت إذًا﴾(10)، وشبهه من لفظه حيث وقع، بالألف عوضا من النّون، لشبهها بالنّون الخفيفة في السّكون ولزوم الطّرف، وانفتاح الحرف الّذي قبلها، والخروج من الخيشوم، ولموافقة رسم ذلك، إذ كان مرسوما في كلّ المصاحف بألف"، قال: "وكذلك الوقف على قوله [تعالى]: ﴿إهبطوا مصراً﴾(11) في 'البقرة'، بالألف عوضا من التّنوين، لأنّه ينصرف، وإنّما صرف لكونه نكرة"، قال: "يعني: إهبطوا مصراً من الأمصار، ولم يعْنِ مصرَ نفسها"، قال: "وكذلك هو مرسوم في الإمام بالألف(12)"، ثمّ قال: "ولذلك أجمع القرّاء السّبعة على صرفه". وذكر في 'التّلخيص' الوقف على ﴿إهبطوا مصراً﴾ بالألف. قال في 'التّلخيص': "فإن أضفت شيئا من الأسماء المنصرفة الّتي يلحقها التّنوين إلى اسم ظاهر وحذفت التّنوين للإضافة، ثمّ فصلت ذلك ممّا أضفته إليه بالوقف

(1) البيت من بحر الرّجز، وهو لابن حبابة اللّص، وقيل لأبي حيان الفقعسي. انظر 'أمالي الشّجري': 1\384، و'الإنصاف': 653، و'خزانة الأدب': 4\569، و'التّبصرة والتّذكرة': 1\431، و'نوادر أبي زيد': 13 و'الكتاب': 3\516، و'الضّرائر': 101، و'المقرب': 2\74، و'التّصريح': 2\205، و'الأصول في النحو' لابن السرّاج: 2\172.

(2) سبقت ترجمة سيبويه في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. وانظر 'الكتاب' له: 3\515.

(3) هو عوف بن عطية بن عمرو بن عبس بن وديعة التيمي، من تيم الرّباب من مضر، ويلقّب بابن الخرع، نعته الزبيدي بالفارسي، فلعلّه أن يكون نزل بفارس: وهو شاعر جاهلي أدرك الإسلام، وعدّه ابن سلام في الطبقة الثامنة من الإسلاميين، وله ديوان شعر صغير. انظر 'سمط اللآلي': 377 و723، و'طبقات فحول الشعراء': 36، و'خزانة الأدب': 3\82-83، و'معجم الشعراء': 276، و'الأعلام': 5\96، و'تاج العروس': مادّة (خرع).

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) يوسف، جزء من الآية: 32 ، ورقم السّورة: 12.

(6) العلق، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 96.

(7) الإسراء، جزء من الآية: 76 ، ورقم السّورة: 17.

(8) النّساء، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 4.

(9) النّساء، جزء من الآية: 140، ورقم السّورة: 4.

(10) الأنعام، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 6.

(11) البقرة، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 2.

(12) في مخطوطة 'ح': بألف.

عليه، لم تردّ التّنوين، لأنّ الإضافة مقدّرة في ذلك، وذلك نحو قوله [تعالى]: ﴿صراط الّذين﴾(1)، و﴿إنّ مثل عيسى﴾(2)، و﴿دار الفاسقين﴾(3)، [و﴿مدخل صدق﴾(4)، و﴿مخرج صدق﴾(5)، و﴿نكال الآخرة﴾(6)، و﴿رئاء النّاس﴾(7)، و﴿دعاء الرّسول﴾(8)، و﴿آناء اللّيل﴾(9)](10)، و﴿سواء السّبيل﴾(11)، و﴿سوء الحساب﴾(12) وشبهه، فتقف بالسّكون لا غير". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' و'إيجاز البيان' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وكذلك يوقف على قوله عزّ وجلّ: ﴿وكأيّن﴾(13) حيث وقع بالنّون، لأنّه كذلك رُسم، وذلك على مراد الوصل"، قال: "ولم يرسم التّنوين نونا في شيء من الأسماء، إلاّ في كلمة ﴿وكأيّن﴾ حيث وقعت لا غير"، قال: "وهي عند الخليل(14) وسيبويه(15)، 'أيٌّ' دخلت عليها كاف التّشبيه، ومعناها: وَكَمْ". وذكر في 'جامع البيان'(16)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(17)، الوقف لنافع(18) على ﴿وكأيّن﴾ بالنّون.

واعلم أنّ نافعا كان يحذف الياء الّتي للإضافة في الوصل والوقف، ممّا وقع مرسوما في المصاحف بغير ياء، اتّباعا للمرسوم، وجملة ذلك سبعون موضعا، وكلّ ذلك وقع رأس آية، إلاّ عشرة مواضع: فأوّل ذلك في 'البقرة' أربعة مواضع:

(1) الفاتحة، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 1.

(2) آل عمران، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 3.

(3) الأعراف، جزء من الآية: 145، ورقم السّورة: 7.

(4) و(5) الإسراء، جزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 17.

(6) النّازعات، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 79.

(7) البقرة، جزء من الآية: 264، ورقم السّورة: 1.

(8) النّور، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 24.

(9) آل عمران، جزء من الآية: 113، ورقم السّورة: 3.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط 'ح'.

(11) البقرة، جزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 2.

(12) الرّعد، جزء من الآية: 18 و21، ورقم السّورة: 13.

(13) ورد لفظ ﴿وكأيّن﴾ في القرآن في: آل عمران(3)، بآية: 146؛ ويوسف(12) بآية: 105؛ والحج(22) بآية: 48؛ والعنكبوت(29) بآية: 60؛ ومحمد(47) بآية: 13؛ والطّلاق(65) بآية: 8.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(16) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 161.

(17) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 75.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

﴿وإيّـاي فـارهبون﴾(1)، ﴿وإيّـاي فـاتّقون﴾(2)، ﴿ولا تكفـــرون﴾(3)، ﴿واتّقـــون يـــا أولي الألباب﴾(4). وفي 'آل عمران' موضعان: ﴿وأطيعون إن الله﴾(5)، ﴿وخـافون إن كنتـم﴾(6). وفي 'المائدة' موضع: ﴿واخشون ولا تشتروا﴾(7)، وفي 'الأنعام' موضع: ﴿وقد هدان ولا أخـاف﴾(8). وفي 'الأعراف' موضعان: ﴿ثمّ كيدون﴾(9)، ﴿فلا تُنظِرون﴾(10). وفي 'يونس' ع/٣٥٦ موضـع: ﴿ولا تُنظِرون﴾(11). وفي 'هود' موضعان: ﴿ثمّ لا تُنْظرون﴾(12)، ﴿ولا تخـزون في ضيفـي﴾(13). وفي 'يوسف' أربعـة مواضـع: ح/٢٤٠ ﴿فأرسـلون﴾(14)، ﴿ولا تقربـون﴾(15)، ﴿حتّـى توتـون موثقا﴾(16)، ﴿لولا أن تفنّدون﴾(17)، وفي 'الرّعد' ثلاثة مواضـع: ﴿وإليـه متـاب﴾(18)، ﴿فكيـف كان عقاب﴾(19)، ﴿وإليه متاب﴾(20). وفـي 'إبراهيم' موضع: ﴿بما أشـركتمون مـن قبـل﴾(21). وفـي 'الـحـجـر' ثـلاثـة مـواضـع: ﴿فبـم تـبـشّـرونِ﴾(22) لـأنّـه يـكـسـر الـنّـون فـيـهـا،

(1) البقرة، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 2.

(2) البقرة، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 2.

(3) البقرة، جزء من الآية: 152، ورقم السّورة: 2.

(4) البقرة، جزء من الآية: 197، ورقم السّورة: 2.

(5) آل عمران، جزء من الآية: 50 و51، ورقم السّورة: 3.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 175، ورقم السّورة: 3.

(7) المائدة، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 5.

(8) الأنعام، جزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 6.

(9) و(10) الأعراف، جزء من الآية: 195، ورقم السّورة: 7.

(11) يونس، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 10.

(12) هود، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 11.

(13) هود، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 11.

(14) يوسف، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 12.

(15) يوسف، جزء من الآية: 60، ورقم السّورة: 12.

(16) يوسف، جزء من الآية: 66، ورقم السّورة: 12.

(17) يوسف، جزء من الآية: 94، ورقم السّورة: 12.

(18) الرّعد، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 13.

(19) الرّعد، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 13.

(20) الرّعد، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 13.

(21) إبراهيم، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 14.

(22) الحجر، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 15.

﴿فلا تفضحون﴾(1)، ﴿ولا تخزون﴾(2). وفي 'النّحل' ثلاثة مواضع: ﴿إلا أنا فاتّقون﴾(3)، ﴿كنتم تشاقّونِ فيهم﴾(4)، لأنّه يكسر النّون هاهنا ﴿فإيّاي فارْهبون﴾(5). وفي 'الأنبياء' ثلاثة مواضع: ﴿إلاّ أنا فاعبدون﴾(6)، ﴿فلا تستعجلون﴾(7)، ﴿وأنا ربّكم فاعبدون﴾(8). وفي 'المومنين' ستّة مواضع: ﴿بما كذّبون فأوحينا﴾(9)، ﴿بما كذّبون قال عمّا قليل﴾(10)، ﴿وأنا ربّكم فاتّقون﴾(11)، ﴿ربّ أن يحضرون﴾(12)، ﴿قال ربّ ارْجعون﴾(13)، ﴿ولا تكلّمون﴾(14). وفي 'الشّعراء' ستّة عشر موضعا: ﴿أخاف أن يكذّبون﴾(15)، ﴿فأخاف أن يقتلون﴾(16)، ﴿ربّ سيهدين﴾(17)، ﴿فهو يهدين﴾(18)، ﴿ويسقين﴾(19)، ﴿فهو يشفين﴾(20)، ﴿ثمّ يحيين﴾(21)، ﴿إنّ قومي كذّبون﴾(22)،

(1) الحجر، جزء من الآية: 68، ورقم السّورة: 15.

(2) الحجر، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 15.

(3) النّحل، جزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 16.

(4) النّحل، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 16.

(5) النّحل، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 16.

(6) الأنبياء، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 21.

(7) الأنبياء، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 21.

(8) الأنبياء، جزء من الآية: 92، ورقم السّورة: 21.

(9) المومنون، جزء من الآية: 26، وجزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 23.

(10) المومنون، جزء من الآية: 39، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 23.

(11) المومنون، جزء من الآية: 52، ورقم السّورة: 23.

(12) المومنون، جزء من الآية: 98، ورقم السّورة: 23.

(13) المومنون، جزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 23.

(14) المومنون، جزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 23.

(15) الشّعراء، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 26.

(16) الشّعراء، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 26.

(17) الشّعراء، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 26.

(18) الشّعراء، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 26.

(19) الشّعراء، جزء من الآية: 79، ورقم السّورة: 26.

(20) الشّعراء، جزء من الآية: 80، ورقم السّورة: 26.

(21) الشّعراء، جزء من الآية: 81، ورقم السّورة: 26.

(22) الشّعراء، جزء من الآية: 117، ورقم السّورة: 26.

﴿فاتّقوا الله وأطيعون﴾(1) في ثمانية مواضع. وفي 'النّمل' موضع: ﴿حتّى تشهدون﴾(2). وفي 'القصص' موضع: ﴿فأخاف أن يقتلون﴾(3). وفي 'العنكبوت' موضع: ﴿فاعبدون﴾(4). وفي 'يس' موضع: ﴿فاسمعون﴾(5). وفي 'والصّافّات' موضع: ﴿إلى ربّي سيهدين﴾(6). وفي 'ص' موضعان: ﴿لمّا يذوقوا عذاب﴾(7)، ﴿فحقّ عقاب﴾(8). وفي 'الزّمر' موضع: ﴿يا عباد فاتّقون﴾(9). وفي 'المومن' موضع: ﴿فكيف كان عقاب﴾(10). وفي 'الزّخرف' ثلاثة مواضع: ﴿فإنّه سيهدين﴾(11)، ﴿واتّبعون هذا صراط﴾(12)، ﴿فاتّقوا الله وأطيعون﴾(13). وفي 'الذّاريات' ثلاثة مواضع: ﴿إلاّ ليعبدون﴾(14)، ﴿وما أريد أن يطعمون﴾(15)، ﴿فلا يستعجلون﴾(16). وفي 'نوح' موضع: ﴿وأطيعون﴾(17). وفي 'المرسلات' موضع: ﴿فكيدون﴾(18). وفي 'الكافرين' موضع: ﴿ولي دين﴾(19). وحذف أيضا نافع(20) ياءً واحدة هي لام الفعل، في الوصل والوقف، وذلك قوله [تعالى] في 'الرّعد': ﴿الكبير المتعال﴾(21).

٧٠٩

(1) الشّعراء، الآيات: 108 و110 و126 و131 و144 و150 و163 و179، ورقم السّورة: 26.

(2) النّمل، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 27.

(3) القصص، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 28.

(4) العنكبوت، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 29.

(5) يس، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 36.

(6) الصّافات، جزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 37.

(7) سورة 'ص'، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 38.

(8) سورة 'ص'، جزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 38.

(9) الزّمَر، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 39.

(10) غافر، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 40.

(11) الزّخرف، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 43.

(12) الزّخرف، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 43.

(13) الزّخرف، جزء من الآية: 63، ورقم السّورة: 43.

(14) الذّاريات، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 51.

(15) الذّاريات، جزء من الآية: 57، ورقم السّورة: 51.

(16) الذّاريات، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 51.

(17) نوح، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 71.

(18) المرسلات، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 77.

(19) الكافرون، بعض آية: 6، ورقم السّورة: 109. (20) نافع سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 38 من التحقيق.

(21) الرّعد، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 13.

قال الدّاني(1) في 'إيجاز البيان': "فالعلّة في حذف الياء في هذه المواضع، مع موافقة المرسوم بذلك، أنّ الحذف لغة مشهورة لقبائل من العرب، دعاهم إليها طلب الاختصار ورغبة الإيجاز، إذ كانت الكسرة الواقعة قبل الياء المحذوفة، دالّة عليها ومؤدّية عن معناها، فاجتزءوا بذلك منها، فحذفوها اختصارا وإيجازا"، قال: "وأنشدنا محمّد بن أحمد [بن علي](2) قال: أنشدنا محمّد بن القاسم(3) النّحويّ شاهدا لهذه اللّغة:

لَيْسَ تَخْفَى يَسَارَتِي قَدْرَ يَوْمٍ **** وَلَقَدْ تُخْفِ شِيمَتِي إِعْسَارِي(4)

قال: "يريد: لقد تخفي، فحذف الياء اكتفاءً بالكسرة الّتي قبلها منها"، قال: "وأنشدنا محمّد [بن أحمد] بن عليّ قال: أنشدنا ابن الأنباري:

وَلاَ أَدْرِ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ **** خَلاَ أَنَّهُ قَدْ سُلَّ عَنْ مَاجِدٍ مَحْضِ(5)

قال: "يريد: ولا أدري، فحذف الياء اجتزاءً بالكسرة منها"، قال: "وأنشد(*) الفرّاء(6)، أنشدناه محمّد بن [أحمد بن] عليّ عن ع/٣٥٧ ابن الأنباري أيضا:

كَفَّاكَ كَفٌّ لَا تُلِيقُ دِرْهَماً **** جُوداً وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَا(7)

قال: "يريد: تعطي، فحذف الياء اختصارا"، قال: "ومثل هذا(8) كثير في أشعار العرب". وذكر في 'إرشاد المتمسّكين' الأبيات الثلاثة ونسب الثّاني لأبي خِرَاش(9)، ثمّ قال: "وقال الآخر:

٧١٠

---

(1) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 1، ص: 41. (2) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 13، ص: 649 من قسم التحقيق.

(3) هو ابن الأنباري، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 230 من قسم التحقيق.

(4) البيت من البحر الخفيف، قاله بعض الأنصار، ويسارتي: اليسارة الغنى، والشيمة: الطبيعة، يريد أنه لا تظهر عليه كآبة يوما. انظر 'معاني القرآن' للفرّاء: 2\118، و'جامع البيان' للطبري: 15\172، و'اللّسان': مادّة (يسر).

(5) البيت من البحر الطويل، وينسب لأبي خراش، ويشير الشّاعر إلى كرم من خلع رداءه على المكرّم، ويصفه بالمجادة المحضة. انظر 'الكامل': 2\713، و'دلائل الإعجاز' للجرجاني: 2\151، و'خزانة الأدب' للبغدادي: 5\406، و'القصد النّافع' للخرّاز: 151، و'ديوان الهذليين': 2\157، و'شرح المفصّل': 3\117 بالهامش منه.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق. (*) في 'ح': أنشدنا، وفي 'ع': أنشد.

(7) البيت من بحر الرّجز، وقائله مجهول، لاتليق درهما: أي لاتمسكه من الجود، فالشّاعر يصف ممدوحه بالسخاء والشجاعة. انظر 'معاني القرآن' للفرّاء: 2\260، و'الخصائص': 3\90 و133، و'الصّحاح': 4\1552، و'جامع البيان' للطبري: ج: 7، ق:2 ، ص: 116، و'أمالي الشجري': 2\72، و'اللّسان': (ليق)، و'القصد النّافع' للخرّاز: 152.

(8) في نسخة 'ح': ومثل ذلك.

(9) هو خويلد بن مرّة، أبو خراش الهذلي المضري، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية واشتهر بالعدْو والفروسية، وأدرك الإسلام كبيرا فأسلم وعاش إلى زمن عمر بن الخطاب، توفي نحو 15 هـ من لسع أفعى. انظر 'خزانة البغدادي': 1\213، و'الأغاني': 21\38-48، و'الإصابة': 1\464-465، و'الشعر والشعراء': 2\280، و'الأعلام': 2\325.

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ **** وَيَعُدْنَ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ(1)

قال: "يريد: الغواني، فحذف الياء اجتزاء بالكسرة منها". قلت: وقد أنشد الجوهريّ(2) في 'الصّحاح'(3)، البيت الأوّل والبيت الثّالث، وأنشد سيبويه(4) البيت الرّابع(5)، ونسبه للأعشى(6). وذكر الدّاني(7) في 'إيجاز البيان'، عن أبي عمرو بن العلاء(8)، أنّ حذف الياء في ذلك لغة هذيل(9). قال في 'إرشاد المتمسّكين': "اعلم أنّ الياء إذا كانت طرفا، وهي لام من الفعل، و لم تسقط لجازم، وسقطت من اللّفظ لساكن جاء بعدها، فإنّك إذا وقفت رددتها، فتقف على قوله عزّ وجلّ: ﴿يوتي الحكمة من يشاء﴾(10)، و﴿ياتي ا لله بقوم﴾(11)، و﴿إلاّ ءاتي الرّحمان﴾(12)، و﴿أنّا ناتي الارض﴾(13)، و﴿وما تغني الآيات﴾(14)، و﴿أوفي الكيل﴾(15)، و﴿لا نبتغي الجاهلين﴾(16)، وما كان مثله: ﴿يوتي﴾(17)، و﴿ياتي﴾(18)، و﴿ءاتي﴾، و﴿ناتي﴾، و﴿تغني﴾، و﴿أوفي﴾، و﴿لا نبتغي﴾ بالياء، لثبوتها في المرسوم". وقال في 'إيجاز البيان' و'التّلخيص' نحوه. قال في 'التّلخيص': "فإن سقطت هذه الياء

٧١١

(1) البيت من بحر الكامل، وهو للأعشى، انظر 'الديوان': 1\98، و'الكتاب' لسيبويه: 1\28، و'الإنصاف': 1\212، و'شروح سقط الزند': 3\982، و'المنصف': 2\73، و'الأصول' لابن السراج: 3\457، و'الخصائص': 3\133.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الصّحاح' للجوهري: مادّتي (يسر) و(ليق).

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 1\10، و'اللّسان' لابن منظور: مادّة (غنا).

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 74 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 9، ص: 232 من قسم التحقيق.

(10) البقرة، جزء من الآية: 269، ورقم السّورة: 2.

(11) المائدة، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 5.

(12) مريم، جزء من الآية: 93، ورقم السّورة: 19.

(13) الرّعد، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 13؛ والأنبياء، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 21.

(14) يونس، جزء من الآية: 101، ورقم السّورة: 10.

(15) يوسف، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 12.

(16) القصص، جزء من الآية: 55 ، ورقم السّورة: 28.

(17) البقرة، الآيتان: 247 و269؛ واللّيل، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 92.

(18) البقرة، جزء من الآية: 109، ورقم السّورة: 2.

من الرّسم(1) اِجتزاء بالكسرة منها، ووقفت على تلك الكلمة لم تردّها، اتّباعا للمرسوم، وهو مذهب نافع(2) ـ رحمه ا لله ـ أعني اتّباع خطّ المصحف في الوقف"، قال: "وجملة ما ورد من ذلك في كتاب ا لله عزّ وجلّ، ستّة عشر موضعا: أوّلها في 'النّساء': ﴿وسوف يوت ا لله المومنينْ﴾(3). وفي 'المائدة': ﴿واخشون اليوم﴾(4). وفي 'يونس': ﴿ننْج المومنين﴾(5). وفي 'طه': ﴿بالواد المقدّس﴾(6). وفي 'الحجّ': ﴿لهاد الذين آمنوا﴾(7). ح/٢٤١ وفي 'النّمل': ﴿على واد النّمل﴾(8). وفي 'القصص': ﴿بالواد الايمن﴾(9). وفي 'الرّوم': ﴿وما أنت بهاد العمي﴾(10). وفي 'يس': ﴿إن يردن الرّحمان﴾(11). وفي 'والصّافات': ﴿صال الجحيم﴾(12). وفي 'الزّمر': ﴿فبشّر عباد الّذين﴾(13). وفي 'ق': ﴿يناد المناد﴾(14). وفي 'الرّحمان': ﴿الجوار المنشآت﴾(15). وفي 'والنّازعات': ﴿بالواد المقدّس﴾(16). وفي 'كوّرت': ﴿الجوار الكنّس﴾(17)". وقال في 'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّبيين نحوه. وذكر في 'جامع البيان'(18)، أنّه لا خلاف عن نافع، أنّه يقف على قوله [تعالى]: ﴿بهادي العمي﴾(19) في 'النّمل' بالياء، لثبوتها في المرسوم. قال في 'التّبيين':

٧١٢

(1) في مخطوطة 'ح': المرسوم.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(3) النّساء، جزء من الآية: 146، ورقم السّورة: 4.

(4) المائدة، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 5.

(5) يونس، جزء من الآية: 103، ورقم السّورة: 10.

(6) طه، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 20.

(7) الحجّ، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 22.

(8) النّمل، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 27.

(9) القصص، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 28.

(10) الرّوم، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 30.

(11) يس، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 36.

(12) الصّافّات، جزء من الآية: 163، ورقم السّورة: 37.

(13) الزّمر، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 39.

(14) سورة 'ق'، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 50.

(15) الرّحمان، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 55.

(16) النّازعات، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 79.

(17) التّكوير، الآية: 16، ورقم السّورة: 81.

(18) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 169.

(19) النّمل، جزء من الآية: 81، ورقم السّورة: 27.

"والعلّة في حذف الياء من هذه المواضع في الخطّ، أحد أمرين: إمّا من أجل سقوطها من اللّفظ للسّاكن الّذي بعدها، فبني في ذلك الخطّ على اللّفظ دون الأصل، إذ الخطّ نقل اللّفظ؛ وإمّا من أجل الاجتزاء بكسرة ما قبلها منها كما تقدّم". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' و'إيجاز البيان' نحوه. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(1) رضي الله عنه: "والتّعليلان صحيحان". قال الدّاني(2) في 'التّلخيص': "فإن قيل: قد حذفت الياء في الرّسم في قوله [تعالى]: ﴿ويحي الارض﴾(3)، ﴿وهو يحي الموتى﴾(4) وشبهه، فهلاّ حذفت في الوقف ولم ع/٣٥٨ تردّ فيه!" قال: "قيل: لم تحذف ورُدّت فيه، لأنّ حذفها في الكتابة، إنّما كان لأجل كراهية الجمع بين صورتين متّفقتين، لا للاكتفاء بالكسرة الّتي قبلها"، قال: "وما حذف لذلك، لم يحذف في الوقف وردّ على كلّ حال". قال الشّريشي(5) في 'الشّرح': "وممّا يدل على ما قاله الدّاني، كتْب ﴿إسراءيل﴾(6)، و﴿النّبيئين﴾(7)، و﴿متّكئين﴾(8)، بياء واحدة"(9). قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "واعلم أنّ كلّ اسم منادى أضافه المتكلّم إلى نفسه، فإنّ الياء من آخره محذوفة في الخطّ، وكذلك هي في حال الوصل والوقف جميعا لأجل النّداء، لأنّ الياء في الإسم المنادى بمنزلة التّنوين، فكما يحذف التّنوين في الإسم المنادى المفرد نحو: يا زيدُ، ويا عمرُو، كذلك تحذف الياء، وذلك نحو قوله [تعالى]: ﴿يا قوم ادخلوا﴾(10)، و﴿يا قوم اذكروا﴾(11)، و﴿قل يا عباد الّذين آمنوا﴾(12)، و﴿قال ربّ ارجعون﴾(13)، و﴿قل ربّ احكم﴾(14)، وما كان مثله، وكذلك

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) الرّوم، جزء من الآية: 19 و50، ورقم السّورة: 30،؛ والحديد، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 57.

(4) الشّورى، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 42.

(5) أُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(6) البقرة، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 2.

(7) البقرة، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 2.

(8) الكهف، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 18.

(9) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 598-599.

(10) المائدة، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 5.

(11) المائدة، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 5.

(12) الزّمر، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 39.

(13) المومنون، جزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 23.

(14) الأنبياء، جزء من الآية: 112، ورقم السّورة: 21.

﴿يـا قـوم مـا لـي﴾(1)، و﴿قل ربّ إمّا﴾(2)، و﴿ربّ لـترضى﴾(3)، و﴿ربّ شـقيّا﴾(4)، و﴿ربّ رضيّا﴾(5)، و﴿يا عباد فاتّقون﴾(6) وشبهه، إلاّ ثلاثة أحرف: في 'العنكبوت': ﴿قل يا عبادي الّذين آمنـوا﴾(7)، وفي 'الزّمـر': ﴿قـل يـا عبـادي الّذيـن أسـرفوا﴾(8)، وفي 'الزّخـرف': ﴿يـا عبـادي لا خوف﴾(9)، فإنّ الياء فيها مرسومة، وكذلك الوقف عليها". قال: "فأمّا الوصل، فإنّ نافعا(10) يفتح الياء في الحرف الّذي في 'العنكبوت'، والّذي في 'الزّمر'، ويسـكّنها في 'الزّخـرف'. وقـال في 'إرشـاد المتمسّكين' و'التّلخيص' نحوه. قال في 'التّبيين': "فأمّا علّة من أثبت الياء مع حرف النّداء في نحو: ﴿يا عبادي الّذين﴾، و﴿يا عبادي لا خـوف عليكـم﴾ وشبههما، فإنّها لغة معروفة لقوم من العرب يقولون: يا غلامي، ويا قومي؛ فيثبتون الياء على الأصل"، قال: "وأنشد سيبويه(11) قول الشّاعر:

وَكُنْتَ إِذَا كُنْتَ إِلَاهِي وَحْدَكَا **** لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا(12)

فأثبت الياء فـي الـحرفين". وقـال فـي 'إيـجاز البيـان' نـحوه، ثـمّ قـال: "وإنّما فتح اليـاء فـي الـموضعين الأوّليـن، لأجل أنّ الياء لقيتْ فيهما ألـف الوصل الّـتي معهـا لام التّعريـف، ومـن مذهبـه فتح الياء الّتي للإضافة معهما، استيثاقا لإثباتها، لـئلاّ تسقط فـي حال الوصْـل للسّـاكنين، وسـكّنها فـي 'الزّخرف' لأنّ الياء لـم تلق ذلـك هنـاك، فسكّـنها طـرداً لـمذهبه فـي نظـائر ذلـك". قـال: "واعلم أنّ كـلّ جـمْع من جـمْع السّلامة أضيـف - فـي حـال نصبه و خفضـه - إلـى اسـم ظـاهر معرّف بالألـف والـلاّم، فإنّ يـاءه تسقـط مـن اللّفـظ فـي حـال الوصل، مـن أجل سكونها وسكون

٧١٤

(1) غافر، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 40.

(2) المومنون، جزء من الآية: 93، ورقم السّورة: 23.

(3) طه، جزء من الآية: 84، ورقم السّورة: 20.

(4) مريم، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 19.

(5) مريم، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 19.

(6) الزّمر، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 39.

(7) العنكبوت، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 29.

(8) الزّمر، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 39.

(9) الزّخرف، جزء من الآية: 68، ورقم السّورة: 43.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(12) البيت من بحر الرجز، وهو لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي،وإلهي: أي يا إلهي، وتقديره: وكنت يا إلهي إذ كنت وحدك لم يك شيء قبلك. والشّاهد فيه إثبات الياء في 'يا إلهي' على الأصل، وحذفها في أكثر الكلام. انظر 'الكتاب': 210\2، وابن يعيش: 11\2، والعيني: 397\3، و'المزهر': 233، و'المقتضب': 247\4، و'المغني': 457\1.

لام التّعريف(1) بعدها، فإذا وقفتَ رددتّها، لأنّها ياء الجمْع، وذلـك نحـو قولـه [تعـالى]: ﴿حـاضري المسجد﴾(2)، و﴿محلّي الصّيد﴾(3)، و﴿معجـزي الله﴾(4)، و﴿المقيمـي الصّـلاة﴾(5)، و﴿مهلكـي القُرى﴾(6) وشبهه، تقف على ذلك كلّه بالياء". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' و'التّلخيص' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وكذلك تقف على قولـه [سـبحانه] في 'النّمـل': ﴿اُدخلـي الصّـرح﴾(7)، اُدخلـي بالياء لأنّها ع/٣٥٩ ياء المؤنّث، وإنّما سقطت في الوصل من أجل السّاكن الّذي لقيهـا". وقـال في 'إرشاد المتمسّكين' و'التّلخيص' نحوه. قال في 'إرشاد المتمسّكين': "فإن سكنت اليـاء ولقيهـا تنويـن، سقطت في اللّفظ لسكونها وسكون التّنوين، فإذا وقفتَ لم تردّها، هذا مذهــب نـافع(8) وغـيره مـن القرّاء، اتّباعا ح/٢٤٢ للمرسوم". قال شيخنا الأستاذ أبو عبـد الله القيجـاطي(9) رضـي الله عنـه: "واتّباعا للّغة الفصيحة". قال الـدّاني(10) في 'إرشاد المتمسّكين': "وذلك نحو قولـه [تعـالى]: ﴿وظـنّ أنّـه نـاجٍ﴾(11)، و﴿بـــاغٍ ولا عـــادٍ﴾(12)، و﴿هـــادٍ﴾(13)، و﴿والٍ﴾(14)، و﴿بـــاقٍ﴾(15)، و﴿واقٍ﴾(16)، و﴿غواشٍ﴾(17)، و﴿لآتٍ﴾(18)، و﴿إلاّ زانٍ﴾(19) وما كان مثله"، قال: "والأصل فـي جميع ذلـك: ناجيٌ، وباغيٌ، وعاديٌ، وهاديٌ، ووالِيٌ، وباقيٌ، وواقيٌ، وغواشيٌ، ولآتيٌ، وزانيٌ،

٧١٥

---

(1) في 'ع': المعرفة، وفي 'ح': التعريف، وهو الذي أثبتناه.

(2) البقرة، جزء من الآية: 196، ورقم السّورة: 2.

(3) المائدة، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 5.

(4) التّوبة، جزء من الآية: 2 و3، ورقم السّورة: 9.

(5) الحجّ، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 22.

(6) القصص، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 28.

(7) النّمل، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 27.

(8) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 38 بقسم التحقيق. (9) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 2 بقسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) يوسف، جزء من الآية: 42، ورقم السّورة: 12.

(12) البقرة، جزء من الآية: 173، ورقم السّورة: 2.

(13) الرّعد، جزء من الآية: 7 و13، ورقم السّورة: 13.

(14) الرّعد، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 13.

(15) النّحل، جزء من الآية: 96، ورقم السّورة: 16.

(16) الرّعد، جزء من الآية: 34 و37، ورقم السّورة: 13؛ وغافر، جزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 40.

(17) الأعراف، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 7.

(18) الأنعام، جزء من الآية: 134، جزء من الآية: 6؛ والعنكبوت، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 29.

(19) النّور، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 24.

فاستثقلت العرب الضمّة على الياء فحذفوها، فبقيت الياء ساكنة والتّنوين ساكن، فحذفت الياء لالتقاء السّاكنين". قال: "وكذلك تحذف الياء من المخفوض أيضا، إذا لقيها التّنوين نحو قوله [تعالى]: ﴿غير باغٍ ولا عادٍ﴾(1) و﴿من هادٍ﴾(2)، لأنّهم استثقلوا الكسرة أيضا على الياء فحذفوها، فسكنت الياء فحذفت لسكونها وسكون التّنوين". وذكر في 'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'التّبيين'، الوقف بالسّكون على المرفوع والمخفوض، من جميع ما تقدّم وما كان مثله، اتّباعا للخطّ وبناء للوقف على الوصل. وذكر ابن الباذش(3) في 'الإقناع'، عن أبي بكر بن سيف(4) قال: "قال لي أبو يعقوب(5): ''قال لي أبو سعيد ورش(6) في قوله [تعالى]: ﴿فاقض ما أنت قاض﴾(7)، أنت 'فيه متّسع، إن شئت وقفت كما هو في السّواد(8)، وإن شئت وقفت بالياء''". قال ابن الباذش: "وليس يعني ورش هذه الكلمة فقط، بل يعني الباب كلّه، بيّن ذلك إسماعيل النّحّاس(9) عن أبي يعقوب قال: ''قال [لي](10) ورش: الوقف على هذا وشبهه من المنوّن بالياء، قال: وإن شئت وقفت بغير ياء على ما في السّواد''"(11). قلت: لا عمل على إثبات الياء في ذلك في الوقف لورش.

قال الدّاني(12) في 'إيجاز البيان': "واعلم أنّه لا خلاف بين القرّاء، في إثبات الياء في الوصل والوقف، في قوله عزّ وجلّ في سورة ص': ﴿أولي الايدي والابصار﴾(13)، وكذلك رسمها في جميع المصاحف"، قال: "والعلّة في ذلك ما حكاه أصحاب المعاني، أنّه جمْع يد، يقال: لفلان عند فلان يد: أي نعمة، فمعنى ﴿أولي الايدي﴾ في هذا، أصحاب النّعم: أي الّذين أنعم الله عليهم". قال: "فأمّا

(1) الأنعام، حزء من الآية: 145، ورقم السّورة: 6؛ والنّحل، حزء من الآية: 115، ورقم السّورة: 16.

(2) الزّمر، حزء من الآية: 23 و36، ورقم السّورة: 39؛ وغافر، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 40.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق. وقد كنّاه في متن الشّرح أبا عثمان فصحّحناه.

(7) طه، حزء من الآية: 72، ورقم السّورة: 20.

(8) السّواد: يعني به ما هو مرسوم في المصحف، لأنه عادة ما يكتب بحبر أسود، ومن قبيل ذلك المسَوّدة، وهي عند الكتاب ما يكتب ابتداء بقصد المراجعة، فإذا روجعت وضبطت سمّيت مبيّضة. انظر 'اللسان': مادّة (سود).

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(11) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 521\1، بتحقيق قطامش.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) سورة 'ص'، حزء من الآية: 45 ، ورقم السّورة: 38.

قوله عزّ وجلّ في أوّل السّورة: ﴿ذا الايد﴾(1)، فالياء فيه محذوفة في التّلاوة والرّسْم، لأنّه من 'الأيْد' وهي القوّة، قال الله عزّ وجلّ: ﴿والسّماء بنيناها بأييْد﴾(2): أي بقوّة، ﴿وأيّدناه بروح القدس﴾(3): أي قوّيناه، فالدّال لام من الفعل تجري بوجوه الإعراب، فلا يجوز أن تلحق ياءً".

وقال في 'التّلخيص' نحوه، ثمّ قال: 'وكذلك الياء ثابتة في الحالين في قوله في عبس: ﴿بأيْدي سفرة﴾(4)، لأنّه جمْع اليد الّتي يُتناول بها". وقال في كتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "اعلم أنّ الواو إذا وقعت في الكلمة طرفا، وسواءٌ ع/٣٦٠ كانت لام الفعل، أو اتّصلت بالفعل أو باسم الفاعل علامةً للجمْع، وسقطت من اللّفظ في حال الوصل، من أجل ساكن لقيها، فإنّك إذا وقفت على الكلمة الّتي هي فيها رددتها، لعدم وجود ما له حذفت هناك؛ فالواو الّتي هي لام الفعل نحو قوله [تعالى]: ﴿يمحواْ الله ما يشاء﴾(5) في 'الرّعد'، و﴿تتلوا الشّياطين﴾(6)، و﴿يرجواْ الله﴾(7) وشبهه؛ وأمّا واو الجمْع فنحو قوله [سبحانه]: ﴿ولا تسبّوا الّذين﴾(8) ﴿فيسبّوا الله﴾(9)، و﴿نسوا الله﴾(10)، و﴿أساءوا السّوأى﴾(11)، و﴿لا تدعوا اليوم﴾(12)، و﴿تبوّءوا الدّار﴾(13)، و﴿لن تنالوا البرّ﴾(14)، و﴿أسرّوا النّجوى﴾(15)، و﴿ما قدروا الله﴾(16)، و﴿جابوا الصّخر﴾(17)، و﴿يقيموا الصّلاة﴾(18)،

(1) سورة 'ص'، حزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 38.

(2) الذّاريات، حزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 51.

(3) البقرة، حزء من الآية: 87 و253، ورقم السّورة: 2.

(4) عبس، الآية: 15، ورقم السّورة: 80.

(5) الرّعد، حزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 13.

(6) البقرة، حزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 2.

(7) الأحزاب، حزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 33؛ والممتحنة، حزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 60.

(8) و(9) الأنعام، حزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 6.

(10) التّوبة، حزء من الآية: 67، ورقم السّورة: 9؛ والحشر، حزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 59.

(11) الرّوم، حزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 30.

(12) الفرقان، حزء من الآية: 14، ورقم السّورة: 25.

(13) الحشر، حزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 59.

(14) آل عمران، حزء من الآية: 92، ورقم السّورة: 3.

(15) طه، حزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 20؛ والأنبياء، حزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 21.

(16) الحجّ، حزء من الآية: 74، ورقم السّورة: 22.

(17) الفجر، حزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 89.

(18) إبراهيم، حزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 14.

و﴿يقولوا الّتي هي أحسن﴾(1)، و﴿ذروا الّذين﴾(2)، وكذا ﴿صالوا النّار﴾(3)، و﴿لصالوا الجحيم﴾(4)، و﴿ملاقوا ا لله﴾(5)، و﴿إنّا مرسلوا النّاقة﴾(6)، و﴿إنّا كاشفوا العذاب﴾(7)، وما كان مثله". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' و'التّلخيص' نحوه. قال في 'التّلخيص': "فأمّا قوله [عزّ وجلّ] في 'التّحريم': ﴿وصالح المومنين﴾(8)، فمرسوم في كلّ المصاحف بغير واو، وكذلك الوقف عليه اتّباعا لرسمه، ومن أحسن ما قيل فيه، أنّه واحد يدلّ على الجمع، كقوله تعالى: ﴿إنّ الانسان لفي خسر﴾(9)، وكقوله [سبحانه](10) في آخر الآية: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾(11)". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه، ثمّ قال: "و[قد](12) زعم أبو حاتم(13) أنّ الوقف على ذلك: ﴿وصالحوا﴾ بالواو وذلك غلط لمخالفته المرسوم، وما روي عن أئمّة القراءة من اتّباعه عند الوقف، هذا مع قول من قال من أهل التّأويل إنّه يُعنى به واحد بعينه، وإنّه واحد يؤدّي عن الجمْع". قال في 'التّلخيص': "فإن سقَطت الواو ـ الّتي هي لام من الفعل ـ من الخطّ اجتزاءً بالضمّة، ووقفتَ على الكلمة الّتي كانت فيها لم تردّها، اتّباعا للخطّ كما تقدّم؛ وجملة ذلك أربعة مواضع: أوّلها في 'سبحان': ﴿ويدْع الانسان بالشرّ﴾(14)، وفي 'الشّورى': ﴿ويمحُ ا لله الباطل﴾(15)، وفي 'القمر': ﴿يدْع الدّاع﴾(16)، وفي 'العلق': ﴿سندْع الزّبانية﴾(17)". وقال في 'إرشاد ح/٢٤٣ المتمسّكين' نحوه. وقال في

(1) الإسراء، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 17.

(2) الأعراف، جزء من الآية: 180، ورقم السّورة: 7.

(3) سورة 'ص'، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 38.

(4) المطفّفين، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 83.

(5) البقرة، جزء من الآية: 249، ورقم السّورة: 2.

(6) القمر، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 54.

(7) الدّخان، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 44.

(8) التّحريم، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 66.

(9) العصر، الآية: 2، ورقم السّورة: 103.

(10) في مخطوطة 'ح': وكذلك.

(11) التّحريم، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 66.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(13) هو سهل السّجستاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 248 من قسم التحقيق.

(14) الإسراء، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 17.

(15) الشّورى، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 42.

(16) القمر، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 54.

(17) العلق، الآية: 18، ورقم السّورة: 96.

'إيجاز البيان': "فإنّ الواو في هذه الأربعة المواضع حذفت في الخطّ في كلّ المصاحف لعلّتين: إحداهما: اجتزاءً بالضمّة منها، كالاجتزاء بالكسرة من الياء، وذلك لغة مشهورة مسموعة، حكى الكسائيّ(1) عن العرب سماعا: 'أقْبل يضربُه لا يَألُ' بغير واو؛ والثّانية أنّ الواو تسقط من اللّفظ في حال الوصل، من أجل السّاكن الّذي بعدها، فرُسم ذلك على اللّفظ إذ الرّسم نقل اللّفظ، وقد ورد المرسوم على وجهين، على الوصل وعلى الوقف". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(2) رضي الله عنه: "وهذه العلّة الثّانية هي الأوْلى". قال الدّاني(3) في 'إيجاز البيان': "وقد غلط محمّد بن سعْدان(4)، في الحرف الّذي في 'الشّورى'، وهو قوله [تعالى]: ﴿ويمْح الله﴾(5)، إذ حكى أنّه مجزوم بالعطف على جواب الجزاء، وليس كذلك، لأنّ المعنى ينفسد بما قال، إذ كان الله عزّ وجلّ قد محا الباطل، بإبطاله إيّاه في قوله [سبحانه]: ﴿ليحقّ الحقّ ويبطل الباطل﴾(6)، فالفعل ع/٣٦١ مستأنف لذلك لا غير". قال في 'التّلخيص': "وقد كان أبو حاتم سهْل بن محمّد(7)، وغيره من النّحويّين، لا يجيزون الوقف على ذلك[- يعني المواضع الأربعة - إلاّ بردّ الواو في العربيّة، غير أنّ الأئمّة على خلاف ذلك](8)، والقراءة سنّة تُتّبع". وقال في 'إيجاز البيان': "وقد سقط ما قالوه من جهتين: إحداهما: أنّ ما حكوه مخالف للمصحف، الّذي أُلْزم أهل الإسلام اتّباع مرسومه؛ والثّانية: أنّ العرب قد تحذف واو الجمع، الّتي الحاجة إليها آكد من الحاجة إلى لام الفعل، لأنّها تدلّ على معنى الجمْع، وإذا ورد ذلك عنها، فحذف ما لا يدلّ على معنى، أسهل من حذف ما يدلّ على معنى". قال: "أنشدنا محمّد بن أحمد(9) قال: أنشدنا ابن الأنباري(10) قال: أنشدنا الفرّاء(11) شاهدا لذلك:

٧١٩

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 279 من قسم التحقيق.

(5) الشّورى، جزء من الآية: 24 ، ورقم السّورة: 42.

(6) الأنفال، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 8.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 248 من قسم التحقيق.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 649 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 230 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

إِذَا مَا شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا **** وَلاَ يَـأْلُوا لَـهُمْ أَحَدٌ ضِرَارًا(1)

فقال: شاءُ، فحذف واو الجمع لدلالة الضمّة عليها، وبذلك يقوم الوزن." وذكر في 'إرشاد المتمسّكين' هذا البيت، ثمّ قال: "أنشدنا محمّد بن أحمد البغداديّ(2) قال: أنشدنا ابن الأنباري(3) قال: أنشدني أبي(4) قال: أنشدنا أبو الفتح(5):

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي **** وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشُّفَاةُ(6)

أراد: كانوا، فحذف الواو"، قال: "ومثل هذا كثير في الشّعر". وذكر في 'التّمهيد' البيت الأوّل. قال في 'إيجاز البيان': "وقد ورد عن العرب ما هو أغلظ من هذا، وهو حذفها واوَ الجمْع والضمّة الدّالّة عليها، وذلك في القوافي المشبّهة برءوس الآي، إذ هي موضع قطْع وسكْت، والمسكوت عليه المحرّك في حال الوصل مسكّن". قال: "أنشدنا محمّد بن القاسم قال: أنشدني أبي قال: أنشدنا أبو موسى هارون بن الحارث(7)، صاحب هشام بن معاوية الضّرير(8):

شبُّوا عَلَى الْمَجْدِ وَشَابُوا وَاكْتَهَلْ **** لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلْ

عَلَى الْجِبَالِ الصُّمِّ لارْفَضَّ الْجَبَلْ(9)

٧٢٠

---

(1) البيت من البحر الوافر، وهو شاهد مشهور، ولم يعلم له قائل ينسب إليه. انظر 'شرح شواهد المغني': 2\859.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 649 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 230 من قسم التحقيق.

(4) هو القاسم بن محمّد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 230 من قسم التحقيق.

(5) هو ابن جني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 59 من قسم التحقيق.

(6) البيت من بحر الوافر، ولم ينسب لقائل. انظر 'شرح المفصل': 5\89، و'معاني القرآن' للفراء: 1\91، وجاءت فيه لفظ 'عندي' بدل 'حولي'، و'الأساة' بدل 'الشفاة'، كما أورد البغدادي البيت بـ'خزانة الأدب': 2\385 هكذا:

إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلَماً بِقَلْبِي **** وَإِنْ قِيلَ الْأُسَاةُ هُمُ الشُّفَاةُ

والأساة: جمع آسٍ وهو هنا من يعالج الجرح، ويطلق أيضا على الطبيب. انظر 'القاموس المحيط': 1134 (أسو).

(7) هو هارون بن الحارث، أبو موسى السّامريّ اللّغويّ، إمام متصدّر بسرّ من رأى، كان في زمن أبي عبيد القاسم بن سلاّم، وكان صاحب هشام بن معاوية الضرير، وهو معدود في مشايخ الكوفيين، في الطبقة الثالثة من أهل اللغة، وكانت وفاته سنة: انظر 'طبقات الزّبيدي': 142، وإنباه الرّواة': 3\361.

(8) هو هشام بن معاوية الضّرير، أبو عبد الله الكوفي النحويّ، أخذ عن الكسائي، وله مذهب في النّحو يعزى إليه، وكان من أهل التصنيف فيه، ومن كتبه 'الحدود' و'المختصر' و'القياس'، ومات سنة: 209 هـ. انظر 'بغية الوعاة': 2\328، و'وفيات الأعيان': 2\196، و'طبقات الزّبيدي': 95، و'معجم الأدباء': 19\292، و'نزهة الألباء': 222-223، و'نكت الهميان': 305-306، و'إنباه الرّواة': 3\364.

(9) الأشطر من بحر الرّجز، والصمّ: جمع أصمّ، وسمّي الجبل بالأصم، لأنّه لم يكن ينادى فيه: يا فلان! ويا صباحاه! على عادة العرب، حيث كان يصعد نذيرهم لينادي، محذرا من خطر أو عدوّ مغير. 'القاموس المحيط': (صمم).

قال: "يريد: اكتهلوا وحملوا، فحذف الواو وسكّن اللاّم، ومثل ذلك في الشّعر كثير". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(1) رضي الله عنه: "لا يسْقط ما قاله أبو حاتم(2) وغيره، من الوقف بالواو على المواضع الأربعة، بما ذكره الدّاني(3)، من أنّ ذلك مخالف للمصحف، لأنّ المصحف كتِب على الوصل، فلا يعدّ الوقف بالواو مخالفة من كلّ الوجوه حتّى يردّ"، قال: "وقد وقف يعقوب(4) على ذلك بالواو، والنّاس متّفقون على قبول قراءته"، قال: "ونظير ذلك ما حذف من الياءات، في الفواصل وغيرها في المصحف، وقد وقف عليها بعض القرّاء بإثبات الياء، و لم يردّ ذلك أحد، ولا عدّه فيما خالف المصحف".

وقوله: 'وَمَا مِنَ الْهَاءَاتِ تَاءً أُبْدِلاَ'، أخبر أنّ ما رسم من هاءات التّأنيث بالتّاء، فإنّه يوقف عليه بالتّاء، ويتّبع في ذلك رسم المصحف، ويجري في الوقف مجرى الوصل. قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "اِعلم أنّ جميع ما في كتاب الله عزّ وجلّ من ذكر الرّحمة، هو مرسوم بالهاء، إلاّ سبْعة مواضع، ع/٣٦٢ فإنّها رسمتْ بالتّاء: أوّلها في 'البقرة': ﴿أولئك يرجون رحمت الله﴾(5)، وفي 'الأعراف': ﴿إنّ رحمت الله قريب﴾(6)، وفي 'هود': ﴿رحمت الله وبركاته﴾(7)، وفي 'مريم': ﴿رحمت ربّك﴾(8)، وفي 'الرُّوم': ﴿إلى أثر رحمت الله﴾(9)؛ وفي 'الزّخرف': ﴿رحمت ربّك﴾(10)، وفيها ﴿ورحمت ربّك خيْر﴾(11)". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وجميع ما في كتاب الله عزّ وجلّ من ذكر النّعْمة، فهو مرسوم بالهاء، إلاّ أحد عشر موضعا، فإنّها رسمتْ بالتّاء: أوّلها في 'البقرة': ﴿واذكروا نعمت الله عليكم﴾(12)، وفي 'آل عمْران': ﴿واذكروا ح/٢٤٤ نعمت الله عليكم إذ كنتم﴾(13)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) هو سهل السجستاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 248 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 17، ص: 130 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، حزء من الآية: 218، ورقم السّورة: 2.

(6) الأعراف، حزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 7.

(7) هود، حزء من الآية: 73، ورقم السّورة: 11.

(8) مريم، حزء من الآية: 2، ورقم السّورة: 19.

(9) الرّوم، حزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 30.

(10) و(11) الزّخرف، حزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 43.

(12) البقرة، حزء من الآية: 231، ورقم السّورة: 2.

(13) آل عمران، حزء من الآية: 103، ورقم السّورة: 3.

وفي 'المائدة': ﴿اذكروا نعمت الله عليكم إذ هم﴾(1)؛ وفي 'إبراهيم': ﴿بدّلوا نعمت الله﴾(2)، وفيها ﴿وإن تعدّوا نعمت الله﴾(3)؛ وفي 'النّحل': ﴿وبنعمت الله هم يكفرون﴾(4)، وفيها ﴿يعرفون نعمت الله﴾(5)، وفيها ﴿واشكروا نعْمت الله﴾(6)؛ وفي 'لقمان': ﴿في البحر بنعمت الله﴾(7)، وفي 'فاطر': ﴿اذكروا نعمت الله عليكم هل﴾(8)، وفي 'والطّور': ﴿فما أنت بنعمت ربّك﴾(9)" وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وجميع ما في كتاب الله عزّ وجلّ من ذكر السنّة، هو مرسوم بالهاء، إلاّ خمسة مواضع، فإنّها رسمت بالتّاء: أوّلها في 'الأنفال': ﴿فقد مضت سنّت الاوّلين﴾(10)؛ وفي 'فاطر' ثلاثة مواضع: ﴿إلاّ سنّت الاوّلين﴾(11)، ﴿فلن تجد لسنّت الله تبديلا﴾(12)، ﴿ولن تجد لسنّت الله تحويلا﴾(13)؛ وفي 'المومن': ﴿سنّت الله الّتي قد خلت﴾(14)". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وجميع ما في كتاب الله عزّ وجلّ من ذكر المرأة، هو مرسوم بالهاء، إلاّ سبعة مواضع، فإنّها رسمتْ بالتّاء: أوّلها في سورة 'آل عمران': ﴿امرأت عمران﴾(15)، وفي يوسف: ﴿امرأت العزيز تراود﴾(16)، و﴿امرأت العزيز الآن﴾(17)، وفي 'القصص': ﴿امرأت فرعون﴾(18)، وفي 'التّحريم': ﴿امرأت نوح﴾(19)،

٧٢٢

---

(1) المائدة، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 5.

(2) إبراهيم، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 14.

(3) إبراهيم، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 14.

(4) النّحل، جزء بعض آية: 72، ورقم السّورة: 16. بالمخطوط جاء اللّفظ خطأً هكذا: 'فبنعمت'، وقد صححناه.

(5) النّحل، جزء من الآية: 83، ورقم السّورة: 16.

(6) النّحل، جزء من الآية: 114، ورقم السّورة: 16.

(7) لقمان، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 31.

(8) فاطر، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 35.

(9) الطّور، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 52.

(10) الأنفال، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 8.

(11) و(12) و(13) فاطر، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 35.

(14) غافر، جزء من الآية: 85، ورقم السّورة: 40.

(15) آل عمران، بعض آية: 35، السّورة: 3. وامرأة عمران اسمها: حنّة بنت فاقود بن قبيل. 'قصص الأنبياء': 655.

(16) يوسف، بعض آية: 30، السّورة: 12. وامرأة العزيز اسمها: راعيل بنت رماييل، ولقبها 'زليخا'، وأمّا زوجها فهو عزيز مصر، أي الوزير الذي كانت خزائنها مسلّمة إليه، واسمه: إطفير بن روحيب. 'قصص الأنبياء': 277.

(17) يوسف، جزء من الآية: 51، ورقم السّورة: 12.

(18) القصص، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 28. وامرأة فرعون هي: آسية بنت مزاحم. 'قصص الأنبياء': 350.

(19) التّحريم، بعض آية: 66، السّورة: 10. وامرأة نوح اسمها: واهلة. انظر 'بحر العلوم': 499، و'الجلالين': 747.

و﴿امرأت لوط﴾(1)، و﴿امرأت فرعون﴾(2)". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وجميع ما في كتاب الله عزّ وجلّ، من ذكْر الكلمة على مذهب نافع(3)، هو مرسوم بالهاء، إلاّ حرفا واحدا في 'الأعراف': ﴿وتمّت كلمتُ ربّك الحسنى﴾(4)". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "فأمّا قوله [تعالى] في 'الأنعام': ﴿كلمتُ ربّك﴾(5)، وفي 'يونس': ﴿كلمتُ ربّك﴾(6) في الموضعين، وفي 'غافر': ﴿كلمتُ ربّك﴾(7)، فإنّه يقْرأ هذه المواضع بالجمْع، فالوقف عليها بالتّاء كسائر تاءات جمْع المؤنّث لا غير، فهي غير داخلة في نظائر ذلك على مذهبه". قال: "وجميع ما في كتاب الله عزّ وجلّ من ذكر المعصية، هو مرسوم بالهاء إلاّ موضعين وهما: في 'المجادلة': ﴿بالاثم والعدوان ومعصيت الرّسول﴾(8)، وبعد ذلك ﴿ومعصيتِ الرّسول﴾(9) أيضا". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وجميع ما في كتاب الله عزّ وجلّ من ذكر اللّعنة، هو مرسوم بالهاء، إلاّ موضعين: أحدهما في 'آل عمران': ﴿فنجعل لعنت الله﴾(10)، وفي 'النّور': ﴿أن لعنت الله [عليه﴾](11)." وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وجميع ما في كتاب ع/٣٦٣ الله [عزّ وجلّ](12) من ذكر الشّجرة، هو مرسوم بالهاء، إلاّ موضعا واحدا، وهو قوله [تبارك] في 'الدّخان': ﴿إنّ شجرت الزّقّوم﴾(13). وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وجميع ما في كتاب الله عزّ وجلّ من ذكر الجنّة، هو مرسوم بالهاء، إلاّ موضعا واحدا في 'الواقعة': ﴿وجنّت نعيم﴾(14)". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه.

٧٢٣

(1) التّحريم، بالآية: 10، السّورة: 66. وامرأة لوط اسمها: واعلة. انظر 'تفسير الجلالين': 747، و'بحر العلوم': 449.

(2) التّحريم، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 66.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) الأعراف، جزء من الآية: 137، ورقم السّورة: 7.

(5) الأنعام، جزء من الآية: 115، ورقم السّورة: 6.

(6) يونس، جزء من الآية: 33 و96، ورقم السّورة: 10.

(7) غافر، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 40.

(8) المجادلة، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 58.

(9) المجادلة، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 58.

(10) آل عمران، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 3.

(11) النّور، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 24.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ع'.

(13) الدّخان، الآية: 43، ورقم السّورة: 44.

(14) الواقعة، جزء من الآية: 89، ورقم السّورة: 56.

قال في 'إيجاز البيان': "ورسم قوله [تعالى] في 'هود': ﴿بقيّت الله﴾(1)، وقولـه في 'الرُّوم': ﴿فطرت الله﴾(2)، وقوله في 'القصص': ﴿قرّت عين لي ولك﴾(3)، وقوله: ﴿يـا أبـت﴾(4) حيـث وقع، وقوله: ﴿هيهات هيهات﴾(5) في الحرفين، وقوله: ﴿مرضات الله﴾(6) حيث وقـع، وقولـه في 'التّحريم': ﴿ابنـت عمـران﴾(7)، وقولـه في 'ص': ﴿ولات حـين منـاص﴾(8)، وقولـه في 'النّمـل': ﴿ذات بهجة﴾(9)، وشبهه من لفظه، وقوله في 'والنّجم': ﴿الـلاّت والعزّى﴾(10) بالتّـاء. وقـال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه.

قال في 'إيجاز البيان': "فأمّا قوله [تبـارك وتعـالى] في 'العنكبـوت': ﴿آيـت مـن ربّـه﴾(11)، وقوله في 'فصّلت': ﴿من ثمرت من أكمامها﴾(12)، وقوله في 'سبأ': ﴿في الغرفـت﴾(13)، وقولـه في 'فاطر': ﴿على بيّنت منه﴾(14)، وقوله في 'يوسف': ﴿آيت للسّائلين﴾(15)، و﴿غيابت الجبّ﴾(16) في الحرفين، و﴿جمالت صفر﴾(17) في 'المرسلات'، فإن نافعا(18) يقرأ هذه المواضـع بـالجمْع، فلابـدّ من رسمها بالتّاء، وكذلك الوقف عليها". قـال: "فالعلّة فـي رسْم هذه المواضع بالتّاء أنّهم بنوا الخطّ

(1) هود، حزء من الآية: 86، ورقم السّورة: 11.

(2) الرّوم، حزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 30.

(3) القصص، حزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 28.

(4) يوسف، حزء من الآية: 4 و100، ورقم السّورة: 12؛ ومريم، حزء من الآية: 42 و43 و44 و45، ورقم السّورة: 19؛ والقصص، حزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 28؛ والصّافّات، حزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 37.

(5) المومنون، حزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 23.

(6) البقرة، حزء من الآية: 207 و265، ورقم السّورة: 2؛ والنّساء، حزء من الآية: 114، ورقم السّورة: 4.

(7) التّحريم، حزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 66.

(8) سورة 'ص'، حزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 38.

(9) النّمل، حزء من الآية: 60، ورقم السّورة: 27.

(10) النّجم، حزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 53.

(11) العنكبوت، حزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 29.

(12) فصّلت، حزء من الآية: 47، ورقم السّورة: 41.

(13) سبأ، حزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 34.

(14) فاطر، حزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 35.

(15) يوسف، حزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 12.

(16) يوسف، حزء من الآية: 10 و15، ورقم السّورة: 12.

(17) المرسلات، حزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 77.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

فيها على الوصل، فرسموها بالتّاء، لأنّ الأصل فيهنّ كذلك"، قال: "وأيضا فإنّ التّاء في ذلك هو الأصل، بدليل أنّ الإعراب يلحقها دون الهاء، فرُسم ذلك على الأصل". ويظهر من كلام النّاظم، أنّ الأصل فيهنّ الهاء، والتّاء مبدلة منها، وقد اختلف في ذلك.

قال الشّريشي(1) في 'الشّرح': "فذهب البصريّون إلى أنّ أصلها التّاء، واستدلّوا على ذلك بأنّه لوكانت الهاء الأصل، للزم أن تكون قد أبدلت في الوصل تاءً، فتكون قد غيّرت [عن أصلها، والوصل لا يغيّر؛ وإذا كانت التّاء الأصل، فتكون قد غيّرت](*) في الوقف فأبدلت هاءً، والوقف موضع التّغيير"(2). قال: "وذهب الكوفيّون إلى أنّ أصلها الهاء في الأسماء، ح/٢٤٥ فرقا بين الأسماء والأفعال، واستدلّوا على ذلك بكونها في الوقف هاءً، والوقف حالة الإفراد، والوصل حالة التّركيب، والإفراد أصل للتّركيب"(3).

قال الدّاني(4) في 'إيجاز البيان': "وقال الفرّاء(5): 'التّاء في المؤنّث هي الأصل، والهاء داخلة عليها، وذلك أنّك تقول: قامتْ وقعدتْ، فتجد هذا هو الأصل الّذي بني عليه ما فيه الهاء"، قال: "والدّليل على أنّ التّاء عند العرب هي الأصل دون الهاء، أنّ طيّئاً(6) تقول في الوقف: هذه امرأتْ، وجاريتْ، وقطْعَتْ، وحمْزَتْ، وطلْحَتْ، بالتّاء كالوصْل"، قال: "وروي أنّهم تنادوْا يوم اليمامة(7): ''يا أهل سورة البقَرتْ!''، فقال طائيٌّ منهم: ''ما معي منها آيتْ''، هكذا يُرْوى الخبر. وأنشدنا أبو الحسن - يعني ابن غلبون(8) - شاهداً لهذه اللّغة قال:

(1) أُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(*) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوط 'ح'. (2) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 582.

(3) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 584-585.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

(6) طيّء: هي قبيلة عربية من كهلان، وكانت منازلهم باليمن، فخرجوا منه على إثر خروج الأزد منه، ونزلوا سميرا في حوار بني أسد، ثم غلبوهم على جبليْ 'أجا' و'سلمى' من بلادهم، فأصبحا يعرفان بجبليْ طيّء، وقد تفرقت قبيلتهم بعد أن صاروا بطونا كثيرة - وذلك بعد الفتح الإسلامي – فنزلوا بالحجاز والشام والعراق. انظر 'نهاية الأرب': 297-298 ، و'سبائك الذّهب': 125.

(7) اليمامة: بلاد وسط الجزيرة العربية، من مقاطعات نجد، ويرجع اسمها إلى زرقاء اليمامة الرّائية الشهيرة، وقد درات بها حروب اليمامة التي كانت في زمن الخليفة أبي بكر الصديق، حيث ذهب خالد بن الوليد بجيش المسلمين لقتال مسيلمة الكذاب مدّعي النبوّة، وذلك سنة: 11 هـ، فقتل الكافر على يد وحشي، قاتل حمزة عمّ النبي (ص)، واندحرت جيوشه الكافرة. انظر 'معجم البلدان': 441-447، و'تاريخ الخلفاء': 70-71.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

أنشد الأخفش(1):

.... **** بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ(2)".

قلت: ع/٣٦٤ وهذا البيت قد أنشده الفارسيّ(3) في 'الإيضاح' و'الحجّة'. قال الدّاني(4) في 'إيجاز البيان': "يريد: الحجفهْ، فوقف بالتّاء، وهي لغة مشهورة." قال: "وقد حكاها سيبويه(5) عن أبي الخطّاب(6) عن العرب قال: وأنشد أبو الخطّاب شاهداً لها:

اللَّـهُ نَجَّـاكَ بِكَفَّـيْ مُسْلِمَـتْ **** مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ **** وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ(7)

قال: "وقال آخرون: الهاء في المؤنّث هي الأصل في الأسماء، ليفرّقوا بينها وبين الأفعال، فتكون الأسماء بالهاء، والأفعال بالتّاء". قلت: والصّحيح أنّ التّاء هي الأصل، قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(8) رضي الله عنه: "لمّا كان رسم المصحف معظمه بالهاء، صار ما رسم بالتّاء كأنّهم أبدلوا التّاء من الهاء، لا أنّه الأصل".

وقوله: 'وَمَا مِنَ الْمَوْصُولِ لَفْظاً فُصِلاَ'، أخبر أنّ ما فصل في الخطّ من الموصول في اللّفظ

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(2) هذا الشّطر من بحر الرّجز، وينسب لسؤر الذئب، وقد أورده الفارسي في 'الحجّة' في أشطر قال:

* مَا بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ * مُسْبَلَةٍ تَسْتَنُّ لَمَّا عَرَفَتْ*

*دَاراً لِسَلْمَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ * بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ*

وقوله تستنّ: أي تجري بدمعها، وبل: وضعت موضع ربّ، والجوز: وسط كل شيء ومعظمه، والتيهاء: الأرض المضلة الواسعة التي لا أعلام فيها ولا جبال، والحجفة: الصدر، ويطلق أيضا على الترس من جلد بلا خشب، فشبه الشاعر المفازة التي يتيه فيها السالك، بظهر الترس في الملاسة، وذلك لنعومة رمالها. انظر 'الحجّة' للفارسي: 2\300، و'الكتاب' لسيبويه: 2\281، و'شواهد الشّافية' للبغدادي: 4\200 ، و'المحتسب': 2\92، و'الخصائص': 1\304 و2\98، و'معاني القرآن' للأخفش: 2\271، و'شرح المفصّل': 5\89، و'الصّحاح' للجوهري: 4\1341.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(6) هو الأخفش الكبير، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 162 من قسم التحقيق.

(7) البيتان من بحر الرجز، وقائلها هو الرّاجز أبو نجم العجلي، والغلصمة: جمعها غلاصم، وهو اللّحم الموجود بين الرّأس والعنق، والأمة: مؤنث العبد، وهو الذي ليس بحر وإنما من الرّقيق. انظر 'معاني القرآن' للفرّاء: 6\326، و'الخصائص': 1\304، و'شرح المفصّل': 5\89، و'شرح الشّافية' لابن الحاجب: 3\223، و'خزانة الأدب': 2\148.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

نحو: ﴿في ما اشتهت﴾(1)، و﴿من ما ملكت﴾(2)، و﴿فبيس ما﴾(3)، [و﴿لبيس ما﴾](4)، و﴿أين ما﴾(5)، و﴿لكي لا﴾(6)، و﴿كلّ ما﴾(7)، و﴿يوم هم﴾(8)، وما أشبه ذلك، فإنّه يقف في: ﴿فبيس﴾، [و﴿لبيس﴾]، و﴿أين﴾، و﴿لكيْ﴾، و﴿كلّ﴾، و﴿يوم﴾، وكذلك تقفُ على اللاّم من قوله [تعالى]: ﴿فمال هؤلاء القوم﴾(9) في 'النّساء'، و﴿مال هذا الكتاب﴾(10) في 'الكهف'، و﴿مال هذا الرّسول﴾(11) في 'الفرقان'، و﴿فمال الّذين كفروا﴾(12) في 'المعارج'. وقد نصّ على الوقف على اللاّم في ذلك لنافع(13)، الدّاني(14) في 'جامع البيان'(15)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(16)، و'التّمهيد' وغيرها، وظاهر ما روي عن نافع أنّه يتبع المرسوم، يقتضي أنّ الوقف على قوله [تعالى]: ﴿أيّا ما تدعوا﴾(17) في 'الإسراء'، على ﴿أيّا﴾ بإبدال التّنوين ألفا، لأنّها كلمة مستقلّة في النّطق، منفصلة من ﴿ما﴾، و﴿ما﴾ زائدة للتّوكيد، على حدّ: ﴿فبما نقضهم﴾(18)، و﴿فإمّا تثقفنّهم﴾(19).

(1) الأنبياء، جزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 21.

(2) الرّوم، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 30؛ وفي النّساء(4): ﴿فمن مّا ملكت﴾، جزء من الآية: 25.

(3) آل عمران، جزء من الآية: 187، ورقم السّورة: 3.

(4) البقرة، جزء من الآية: 102، ورقم السّورة: 2؛ والمائدة، جزء من الآية: 62 و63 و79 و80، ورقم السّورة: 5.

(5) البقرة(2)، في آية: 148؛ وآل عمران(3)، في آية: 112؛ والأعراف(7)، في آية: 37؛ والشّعراء(26)، في آية: 92؛ وغافر(40)، في آية: 73؛ والحديد(57)، في آية: 4؛ والمجادلة(58)، في آية: 7.

(6) النّحل، جزء من الآية: 70، ورقم السّورة: 16؛ والأحزاب، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 33.

(7) النّساء(4)، جزء من الآية: 91؛ وإبراهيم(14)، جزء من الآية: 34؛ والمومنون(23)، ورقم السّورة: 44.

(8) غافر، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 40؛ والذّاريات، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 51.

(9) النّساء، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 4.

(10) الكهف، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 18.

(11) الفرقان، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 25.

(12) المعارج، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 70.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 162.

(16) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 55.

(17) الإسراء، جزء من الآية: 110، ورقم السّورة: 17.

(18) النّساء، جزء من الآية: 155، ورقم السّورة: 4.

(19) المائدة، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 5.

وقد ذكر الدّاني(1) في 'الاقتصاد' و'التّيسير'(2)، أنّ نافعا(3) يقف على: ﴿مـا﴾، مـن قولـه [تعالـى]: ﴿أيّا مّا﴾(4). وذكر في 'جامع البيان'، أنّ النّصّ عن نافع في ذلك معدوم، وأنّـه يُختـار في مذهبه الوقف ـ على: ﴿ما﴾. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد اللله القيجاطي(5) رضي ا لله عنه: "ووجـه الاختيار أنّ ﴿ما﴾ لّما كانت داخلة للتّوكيد، صارت مع ما قبلها كالشّيء الواحد".

وذكر الدّاني في 'الاقتصاد' و'التّيسير'، أنّ نافعا يقف على النّون في: ﴿ويكـأنّ﴾(6)، وعلـى الهاء في: ﴿ويْكأنّه﴾(7). وقال في 'جامع البيان': "فأمّا نافع، فقياس ما روينْـاه عـن المسيّي(8) عنـه، من أنّه يقف على الكتاب، يوجـب أن يصلهمـا ولا يقطعهمـا، علـى أنّ الحلوانـيّ(9) قـد روى عـن قالون(10) عنه، أنّه يهمزهما ولا يقطعهما".

وقوله: 'وَاسْلُكْ سَبِيلَ مَا رَوَاهُ النَّاسُ'، أمر أن تسلك لنافع طريق ما رواه النّاس من المرسـوم، فتثبت له ما أثبتوا، وتحذف له ما حذفوا، وتـقْطع له ما قطعوا، وتصل له ما وصلوا.

وقوله: 'مِـنْـهُ وَإِنْ ضَـعَّـفَـهُ الْـقِـيَـاسُ'، يشير بذلك إلى ما خالف من الرّسم القيـاس، مثـل ما حذف آخره من الأفعال الّتي آخرها ياءٌ أو واوٌ، وكهاء التّأنيث المرسـومة ع/٣٦٥ تـاءً؛ ونحـو: ﴿ءالاء﴾(11)، و﴿ءالَانَ﴾(12)، و﴿فيما﴾(13)، و﴿ممّا﴾(14)، و﴿كلّما نضجت﴾(15)، ومـا أشبـه ذلك، ممّا رسم على مراد الاتّصال، والقياس في نحو ذلك القطع والانفصـال، لأنّ الكلمـة مستقلّة في النّطق؛ ونحو: ﴿فمال هؤلاء﴾(16) ونظائره، لأنّها رُسمـتْ علـى الانفصـال، والقيـاس الاتّصـال، لأنّ الحرف في ذلك من حرف واحد، كباء الجرّ وفاء العطف وشبهه، فـلا يستقلّ في النّطـق، ولكـن لّما كان الأصل في جميع الكلم والحروف الانفصال، لتغاير ح/٢٤٦ المعنيين، كتبتْ كذلك منبّهة علـى الأصل، وإن كانت مخالفة للقياس، ألا ترى أنّ حرف الجرّ وإن كان على حرف واحـد، فإنّـه داخـل على الكلمة بعد بنائها، لمعنًى يحدثه فيها، وليس كالحرف الذي هو جزء من الكلمة التي بُنيت عليها، كالباء من 'ضرب' وشبهه، فصار اللاّم من ﴿فمال هـؤلاء﴾ وشبهه، كالّذي عـلى أكثـر مـن حرف

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 55.

(3) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 38 قسم التحقيق.

(4) الإسراء، جزء من الآية: 110، ورقم السّورة: 17.

(5) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 2 قسم التحقيق.

(6) و(7) القصص، بعض آية: 82 ، ورقم السّورة: 28.

(8) سبقت ترجمته الهامش: 9، ص: 45 قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 97 قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 51 قسم التحقيق.

(11) الأعراف(7)، في آيتي: 69 و74؛ والرّحمان(55)، من آية: 13-77، تكرّرت 30 مرّة؛ والنّجم(53)، في آية: 55.

(12) يونس، جزء من الآيتين: 51 و91، ورقم السّورة: 10.

(13) البقرة، جزء من الآية: 113، ورقم السّورة: 2.

(14) البقرة، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 2.

(15) النّساء، جزء من الآية: 56، ورقم السّورة: 4.

(16) النّساء، جزء من الآية: 78، ورقم السّورة: 4.

واحد ففصل لذلك، وإذا جاز القطع في حرف الجرّ مع أنّه على حرف واحد، فأن يجوز فيما كان من الكلم على أكثر من ذلك أقوى. قال الدّاني(1) في 'جامع البيان': "وإنّما نذكر الوقف على مثل هذا، ممّا يتعلّق بما يتّصل به، على وجه التّعريف بمذاهب الأئمّة فيه، عند انقطاع النّفَس عنده، لخبر ورد عنهم، أو لقياس يوجبه قولهم، لا على سبيل الإلزام، إذ ليس الوقف على جميع ما قدّمناه في هذا الباب بتامّ ولا كاف، وإنّما هو وقف ضرورة وامتحان وتعريف لا غير"(2).

وفي قوله: 'وإن ضعّفه القياس'، تنبيه على أنّ اللّفظ الموقوف عليه، لا يجوز فيه اتّباع الرّسم، إلاّ أن يكون من كلام العرب، غير أنّه على ضعفٍ في القياس.

الإعراب:

فصل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا فصل. وكن: فعل أمر، واسمها ضمير المخاطب. متّبعا: خبرها. متى: ظرف زمان، وهو من أدوات الشّرط، والعامل فيه الفعل بعده. تقف: فعل مضارع مجزوم بالشّرط، والفاعل ضمير المخاطب، وجواب الشّرط محذوف دلّ عليه ما قبله، وحذفه ضرورة لأنّ فعل الشّرط مضارع، والتّقدير: متى تقف تكن متّبعا، ومن ذلك قول جرير بن عبد الله البجلي(3) رضي الله عنه ، أنشده سيبويه(4):

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ(5) **** إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ(6)

سنن: مفعول بمتّبعا. ما: مضاف إليه. أثبت: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 171.

(3) هو جرير بن عبد الله بن جابر، أبو عمرو البجلي المخزومي، الصّحابي الشّهير، أسلم قبل 10 هـ، وشهد حجّة الوداع مع النبي (ص)، وأمّره عمر في حروب العراق على جميع بجيلة، وبعثه علي بن أبي طالب رسولا إلى معاوية، واعتزل الفريقين فلم يحضر معركة صفّين، ومات سنة: 51 هـ. انظر 'الإصابة': 232\1، و'تقريب التّهذيب': 127\1.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(5) هو الأقرع بن حابس بن عقال بن محمد بن سفيان التّميمي المجاشعي الدّارمي، صحابي جليل، كان من أشراف العرب وحكمائها في الجاهلية، قدم على النبي (ص) في وفد بني دارم، فأسلم وشهد حنينا وفتح مكة والطّائف، وشهد موقعة دومة الجندل زمن أبي بكر، حضر مع خالد بن الوليد اليمامة وغيرها، واستشهد بالجوزجان سنة: 31 هـ. انظر 'تهذيب ابن عساكر': 86\3، و'خزانة الأدب': 397\3، و'عيون الأثر': 205\2، و'الإصابة': 1\58-59.

(6) البيت من بحر الرّجز، وهو من قول جرير بن عبد الله. انظر 'الكامل' للمبرّد: 175\1، و'خزانة الأدب': 396\3، و'التّبصرة والتّذكرة': 413\1، و'الرّوض الأنف': 60\1، و'المقتضب': 72\2، و'منحة الجليل': 36\4، و'مغني اللّبيب': 251\2، و'الكتاب' لسيبويه: 67\3، و'الأصول في النّحو' لابن السرّاج: 192\2 و462\3، و'الهمع': 72\1، والصّحاح': 1630\4، و'الإصابة': 58\1، وورد فيها الشطر الثاني بلفظ: 'إِنْ تَصْرَعِ الْيَوْمَ أَخَاكَ تَصْرَعُ'.

مضمر، يعود على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. رسما: منصوب على إسقاط حرف الجرّ، والعامل فيه 'أثبت'. أو [حذف](1): فعل ماض مبني للمفعول، معطوف على 'أُثبت'، و'أوْ' للتّنويع، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'ما'. وما: معطوف على مافي البيت قبله. من الهاءات: متعلّق بـ'أبدلا'. تاءً: مفعول ثان مقدّم. أبدلا: فعل ماض مبني للمفعول، والألف للإطلاق، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. وما: معطوف على 'ما'. من الموصول: متعلّق بـ'فُصلا'. لفظا: منصوب على إسقاط حرف الجرّ، ع/٣٦٦ كأنّه قال: 'في لفظ'، والعامل فيه الفعل بعده. فُصلا: فعل ماض، والألف للإطلاق، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. واسلك: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. سبيل: مفعول. ما: مضاف إليه. رواه: فعل ماض ومفعول، والهاء عائدة على 'ما'. النّاس: فاعل. والجملة صلة 'ما'. منه: متعلّق بـ'رواه'، والهاء عائدة على الرّسم. وإن: حرف شرط. ضعّفه: فعل ماض ـ في موضع جزم بالشّرط ـ ومفعول، والهاء عائدة على الرّسم. القياس: فاعل. وجواب 'إنْ' محذوف دلّ عليه ما قبله، والتّقدير: وإن ضعّفه القياس، فاسلك سبيل ما روى منه النّاس. ثمّ قال:

[206] اَلْقَوْلُ فِي الْيَاءَاتِ لِلْإِضَافَهْ **** فَخُذْ وِفَاقَهُ وَخُذْ خِلَافَهْ

أخبر النّاظم في هذه التّرجمة، أنّه يُبيّن حكم ياءات الإضافة، وما وقع عليه الاتّفاق منها، وما وقع فيه الخلاف؛ والوفاقُ مصدر وافق وفاقا، كما أنّ الخلافَ مصدر خالف خلافا. واعلم أنّ ياء الإضافة، هي الياء الزّائدة الدّالّة على الواحد المتكلّم، وتتّصل بالإسم والفعل والحرف نحو: ﴿نصحي﴾(2)، و﴿قومي﴾(3)، و﴿حشرتني﴾(4)، و﴿تامروني﴾(5)، و﴿فاذكروني﴾(6)، [و﴿لي﴾](7)، و﴿بي﴾(8)، و﴿منّي﴾(9)، و﴿عنّي﴾(10)، وما أشبه ذلك، وفيها لغتان: الفتح والإسكان، وقد جمعهما

٧٣٠

(1) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(2) هود، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 11.

(3) الأعراف، جزء من الآية: 142، ورقم السّورة: 7.

(4) طه، جزء من الآية: 125، ورقم السّورة: 20.

(5) الزّمر، جزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 39.

(6) البقرة، جزء من الآية: 152، ورقم السّورة: 2.

(7) المائدة، جزء من الآية: 111، ورقم السّورة: 5. وما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(8) البقرة، جزء من الآية: 186، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 2.

(10) هود، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 11.

امرؤ القيس(1) في بيت واحد فقال:

فَفَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً **** عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَّ دَمْعِيَ مِحْمَلِ(2)

فأسكن 'مني'، وفتح 'دمعيَ'، وجمعهما أيضاً زهير(3) في بيت واحد فقال:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى **** وَلاَ سَابِقاً شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا(4)

قال المهدويّ(5) في 'الشّرح': "أصل ياء الإضافة الحركة، لأنّها اسم على حرف واحد، فحرّكت لتقوى بالحركة، واختير لها الفتح لأنّه أخفّ الحركات، ولأنّ الياء إذا انضمّت أو انكسرت أعلّوها بالحذف والقلب، والإسكان في ياء الإضافة إنّما هو تخفيف". قال: "ألا ترى أنّهم ح/٢٤٧ قد استثقلوا الفتح فيها في نحو: 'قالي قلا'(6) و'معدي كرب'(7)، وقد بنوْا ذلك كما بنوْا 'خمسةَ عشرَ'، فكان حقّ الياء الفتح فأسكنوها تخفيفا"(8). وقال الأدفويّ(9) في 'الإبانة': "إنّ الفتح والإسكان لغتان، وإنّ الفتح هو الأصل". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(10) رضي الله عنه: "وليست واحدة من اللّغتين بأصل للأخرى"، قال: "ووجه من حرّكها، أنّها على حرف واحد، حملا

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 73 من قسم التحقيق.

(2) البيت من البحر الطويل، وهو لامرئ القيس، وفاضت: أي سالت، والصبابة: رقة الشوق وحرارته، والمِحمل: يجمع على حمائل، وهو عِلاقة السّيف، أي السير الذي يحمل به. انظر الدّيوان: 9، و'جمهرة أشعار العرب': 1\121، و'شرح القصائد العشر' للتبريزي: 33. (3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 155 من قسم التحقيق.

(4) البيت من البحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، ونسب لصرمة الأنصاري، ويروى لابن رواحة. انظر 'ديوان زهير': 287، و'الخصائص' لابن جني: 2\424، و'شرح المفصل': 2\52، و'شرح الشافية' لابن الحاجب: 4\225، و'الكتاب' لسيبويه: 3\100 و4\160، و'مغني اللّبيب': 1\165، و'خزانة الأدب' للبغدادي: 3\666.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(6) 'قالي قلا': اسم بلدة بين طرابزون ومنازجرد من نواحي أرمينية، وقد بنتها ملكة تسمى 'قالي'، وسمتها 'قالي قاله'، ومعناه: إحسان 'قالي'، وصورت نفسها على باب من أبوابها، فعرّبت العرب 'قالي قاله' فقالوا: 'قاليقلا'، وبهذه المدينة كانت تعمل البسط المسماة بالقالي، وإليها نسبة إسماعيل بن القاسم، فقيل له القالي. انظر 'معجم البلدان': 4\299-300، و'الأعلام':1\321-322 (ترجمة أبي علي القالي).

(7) ومعد يكرب بن جشم بن حاشد، من همدان: جدّ جاهلي يماني، وهو أبو قبيلة 'شعَب'. انظر 'القاموس المحيط'، و'تاج العروس'، و'الصّحاح': مادّة (شعب)، و'الأعلام' للزركلي: 7\267. وقال ياقوت: "حكم 'قاليقلا' حكم 'معدي كرب'، إلاّ أنّ 'قاليقلا' غير منوّن على كل حال، إلا أن تجعل 'قالي' مضافا إلى 'قلا'، وتجعل 'قلا' اسم موضع مذكّر فتنوّنه فتقول: هذا 'قاليقلاً'، فاعلم، والأكثر ترك التّنوين. انظر 'معجم البلدان': 4-299.

(8) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 101.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

على الكاف في 'إنّك'". قال مكيّ(1) في 'الكشف': "وإنّما جاز إسكانها [استخفافا]، ولم يجز ذلك في الكاف، والهاء، والتّاء، استثقالا للحركة على الياء، لأنّ الياء حرف ثقيل، وإذا تحرّك زاد ثقلا"، قال: "والدّليل على ثقل الحركة على الياء، أنّها تقلب ألفا، إذا تحرّكت وانفتح ما قبلها، في أكثر الكلام، وأنّهم لـمّا حرّكوها أعطوها الفتح الّذي هو أخفّ الحركات"(2).

الإعراب:

القول: خبر مبتدأ محذوف، أي هذا القول. في الياءات: متعلّق بـ'القول'. للإضافة: في موضع الحال من الياءات، والعامل فيه 'القول'. فخذ: ع/٣٦٨ فعل أمر. وفاقه: مفعول ومضاف إليه. وخذ: فعل أمر معطوف. خلافه: مفعول ومضاف إليه. والهاء في 'وفاقه' و'خلافه' عائدة على 'القول'. والفاعل بـ'خذ'(*) في الموضعين ضمير المخاطب. ثمّ قال:

[207] سَكَّنَ قَالُونٌ مِنَ الْيَاءَاتِ **** تِسْعاً أَتَتْ فِي الْخَطِّ ثَابِتَاتِ

[208] وَلْيُومِنُوا بِي تُومِنُوا لِي إِخْوَتِي **** وَلِيَ فِيهَا مَنْ مَعِي فِي الظُّلَّةِ

[209] وَيَاءَ أَوْزِعْنِي مَعاً وَفِي إِلَى **** رَبِّي بِفُصِّلَتْ خِلاَفٌ فُصِّلاَ

[210] وَيَاءَ مَحْيَايَ وَوَرْشٌ اصْطَفَى **** فِي هَذِهِ الْفَتْحَ وَالِاسْكَانَ رَوَى

اتّفقت الرّوايات الثّلاث، على ضبط 'ياءَ أوزعني' و'ياءَ محياي'، بنصب الهمزة فيهما. وأخبر النّاظم أنّ قالون(3) سكّن من ياءات الإضافة، تسعا ثابتات في خطّ المصحف، وليست كالزّوائد المحذوفة من الخطّ، وظاهر كلامه أنّ ورشا(4) يفتحهنّ، إذ نسب الإسكان لقالون. فقوله: 'وليومنوا بي'، يريد قوله [تعالى] في 'البقرة': ﴿وليومنوا بيَ لعلّهم يرشدون﴾(5). وقوله: 'تومنوا'، يريد قوله [سبحانه] في 'الدّخان': ﴿وإن لم تومنوا ليَ فاعتزلون﴾(6). وقوله: 'إخوتي'، يريد قوله [تبارك] في 'يوسف': ﴿وبين إخوتيَ إنّ ربّي﴾(7). وقوله: 'وليَ فيها'، يريد قوله [عزّ وجلّ] في 'طه': ﴿وليَ فيها مآرب أخرى﴾(8)، وقيّده بـ'فيها' تحرّزا من:

٧٣٢

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\324. وما بين المعقوفين ليس بالمخطوط، وإنما هو زيادة من 'الكشف'.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق. (*) في 'ع': فخذ، وفي 'ح': بخذ.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، جزء من الآية: 186، ورقم السّورة: 2.

(6) الدّخان، الآية: 21، ورقم السّورة: 44.

(7) يوسف، جزء من الآية: 100، ورقم السّورة: 12.

(8) طه، جزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 20.

﴿لي ساجدين﴾(1) في 'يوسف'، و﴿ما كان لي عليكم﴾(2) في 'إبراهيم'، و﴿مالي لا أرى الهدهد﴾(3) في 'النّمل'، و﴿لي نعجة﴾(4) في 'ص'، و﴿إنّ لي عنده للحسنى﴾(5) في 'فصّلت'، فلا خلاف عنه في إسكانهنّ؛ ومن: ﴿مالِيَ لا أعبد﴾(6) في 'يس'، و﴿لِيَ دين﴾(7) في 'الكافرين'، فإنّه لاخلاف عنه في فتحها.

وقوله: 'من معي في الظلّة'، يريد قوله [سبحانه وتعالى]: ﴿ومن معي من المومنين﴾(8)، وقيّده بـ﴿الظّلّة﴾(9) تحرّزا ممّا هو في غيرها، وقيّده بقوله: 'من' تحرّزا من الّذي قبله فيها، وهو قوله [تعالى]: ﴿إنّ معي ربّي سيهدين﴾(10)، وقيّده الشّاطبي(11) في قصيدته بالثّاني، فقال:

.... **** ......وَالظُّلَّةُ الثّان عَنْ جِلاَ(12)

وقوله: 'وياء أوزعني معاً'، يريد قوله [جلّ وعلا]: ﴿أوزعنِيَ أن اَشكر﴾(13) في 'النّمل' و'الأحقاف'. وقوله:

.... وَفِي إِلَى **** رَبِّي بِفُصِّلَتْ خِلاَفٌ فُصِّلاَ

يريد قوله [جلّ وعزّ]: ﴿ولئن رُجعت إلى ربّيَ إنّ﴾(14)، [وقيّده](15) بالسّورة تحرّزا من الّذي في 'الكهف'، وهو قوله [جلّ شأنه]: ﴿ولئن رُددت إلى ربّي لأجدنّ﴾(16)، فإنّه لا خلاف عنه في إسكانه. وقوله: 'فصّلا'، أي بُيّن الخلاف في ذلك، ومنه قوله تعالى:

(1) يوسف، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 12.

(2) إبراهيم، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 14.

(3) النّمل، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 27.

(4) سورة 'ص'، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 38.

(5) فصّلت، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 41.

(6) يس، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 36.

(7) الكافرون، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 109.

(8) الشّعراء، جزء من الآية: 118، ورقم السّورة: 26.

(9) ﴿الظلّة﴾ لفظ قرآني ورد في سورة الشّعراء في الآية: 26 منها، وجعله الناظم علامة عليها.

(10) الشّعراء، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 26.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 139.

(13) النّمل، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 27؛ والأحقاف، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 46.

(14) فصّلت، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 41.

(15) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'.

(16) الكهف، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 18.

﴿نفصّل الآيات﴾(1)، أي نبيّن. وذكر الخلاف في هذه الياء، من بين سائر هذه الياءات، ولم يرجّح واحدا من الوجهين، تبع في ذلك الشّاطبيّ(2) حيث قال:

.... **** ......وَيَا رَبِّي بِهِ الْخُلْفُ بُجِّلاَ(3)

يريد قالون(4)، وهو الّذي كنى عنه بالباء في قوله: 'بجّلا'، والمشهور عن قالون في هذه الياء الفتح. قال الدّاني(5) في 'التّذكّر لتراجم القرّاء': "وقد اختلف في هذه الياء عن قالون، والمشهور عنه الفتح". وقال في 'التّيسير': "فتحها نافع(6) باختلاف عن قالون"(7). وذكر في 'الاقتصاد' الفتح خاصّة. وذكر في 'التّعريف'(8)، أنّ قالون ـ من رواية أبي نشيط(9) ـ ع/٣٦٨ فتحها. وذكر في 'التّمهيد'، أنّه قرأها ـ في رواية أبي نشيط ـ بالفتح. وذكر في 'جامع البيان'(10) و'التّبيين'، أنّه قرأها على أبي الفتح(11) ـ في رواية أبي نشيط ـ بالوجهين. ح/٢٤٨ وقال في كتاب 'رواية أبي نشيط': "وأقرأني أبو الفتح، وأبو الحسن(12)، عن قراءتهما: ﴿إلى ربّيَ إنّ لي عنده﴾(13) في 'فصّلت'، بالفتح والإسكان جميعا"، قال: "ونصّ على الفتح عن قالون، أحمد بن صالح(14)، وأحمد بن يزيد(15)"، قال: "ونصّ على الإسكان، إسماعيل بن إسحاق القاضي(16)،

(1) الأنعام، جزء من الآية: 55، ورقم السّورة: 6.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 343.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 57.

(8) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 336-337.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 171.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(12) هو ابن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(13) فصّلت، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 41. وانظر 'التذكرة' لابن غلبون: 539-540.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 186 من قسم التحقيق.

(15) هو الحلواني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 97 من قسم التحقيق.

(16) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حمّاد بن زيد، أبو إسحاق الأزدي البغدادي القاضي، ولد سنة: 199 هـ، روى القراءة عن قالون وأحمد بن سهل وعن نصر الجهضمي، وروى القراءة عنه ابن مجاهد وابن الأنباري ومحمد الفريابي، وتوفي ببغداد سنة: 282 هـ. انظر 'غاية النّهاية': 1\162. و'معرفة القرّاء': 1\156 (ترجمة قالون).

وإبراهيم بن الحسين الكسائي(1)". وقال أبو الحسن بن غلبون(2) في 'التّذكرة': "وقد قرأت له بالوجهين، وبهما آخذ"(3). وذكر ابن الباذش(4) في 'الإقناع' الفتح ثم قال: "وقال عثمان بن سعيد(5): قرأتها على أبي الفتح(6) من طريق أبي نشيط(7) بالوجهين"(8). قلت: وبالوجهين قرأت ذلك لقالون(9)، على جميع من قرأت عليه، وبهما آخذ. وقوله: 'وياء محياي'، يريد قوله [تبارك وتعالى]: ﴿ومحيايْ ومماتي﴾(10) بالأنعام. وقوله:

.... وَوَرْشٌ ِاصْطَفَى **** فِي هَذِهِ الْفَتْحَ وَالِاسْكَانَ رَوَى(11)

٧٣٥

(1) هو إبراهيم بن الحسين بن علي بن ديزيل، أبو إسحاق الهمذاني الكسائي، المعروف بسيفنة، روى القراءة سماعا عن قالون، وروى القراءة عنه الحسن بن عبد الرّحمان الكرخي ومحمد بن موسى السّاوي، وكان ثقة في الحديث كبير القدر مشهورا، وتوفي سنة: 281 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\11-12، و'معرفة القرّاء': 1\156 (ت قالون).

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 539-540.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) هو الدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 2\757، بتحقيق قطامش.

(9) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 5، ص: 51 بقسم التحقيق. (10) الأنعام، جزء من الآية: 162، ورقم السّورة: 6.

(11) كتب في هامش الصّفحة من المخطوط: "قف على هذا الكلام الوارد في ياء 'محيايْ' يشفي عينيك – إن شاء الله – وأنّ الإسكان هو الثّابت والفتح وهم والله الموفق:

مَحْيَايَ بِالإِسْكَانِ وَالْإِمَالَةِ **** عَنْ وَرْشِهِمْ جَاءَتْ بِهِ الرِّوَايَةِ
شَهَرَ ابْنُ غَازٍ فِي التَّفْصِيلِ **** وَضَعَّفَ الْفَتْحَ فَخُذْ تَفْصِيلِ
وَنَصُّهُ فِي ذَاكَ لَكِنْ يُوسُفُ **** لَهُ بِفَتْحِهِ وُجَيْهٌ يَضْعُفُ
وَفَتْحُهُ وَهْمٌ يَقُولُ الدَّانِي **** عِنْدِي لَدَى التَّمْهِيدِ خُذْ بَيَان
فَيَلْزَمُ الْمَصِيرُ لِلْإِسْكَانِ **** لِثَبْتِ نَقْلَهُ بِلاَ تَوَانِ
لَمْ يَذْكُرِ الْأَزْرَقُ عَنْ وَرْشٍ سِوَى **** فِي جَمْعِهِ أَيْضاً رَوَى
وَقَالَ فِي السُّكُونِ ذُو الْقَصِيدَةِ **** صَحَّ تَحَمُّلاً عَنِ الرِّوَايَةِ
فَهَذِهِ نُصُوصُ مَنْ تَقَدَّمَا **** تُرَجِّحُ السُّكُونَ دُمْتَ مُنَعَّمَا
وَهَذِهِ نُصُوصُ مَنْ بِهِ اقْتَدَا **** شُيُوخُ غَرْبِنَا هُدِيتَ مُرْشِدَا

قف على جمع السّاكنين في ﴿محيايْ﴾ وعلى صحّته، ودليله من كلام الحصري". قلت: ابن غازي المذكور في الرّجز هو: محمد بن أحمد بن غازي، أبو عبد الله المكناسي، مؤرخ مقرئ فقيه، توفي سنة: 919 هـ، والكتاب المنسوب له هو 'تفصيل الدّرر في طرق نافع العشر'. انظر 'الأعلام': 5\336، و'شجرة النّور': 276، و'نيل الابتهاج': 333.

أخبر أنّ ورشا(1) روى في هذه الياء وحدها الإسكان مثل قالون(2)، وأنّه اختار فيها الفتح وهو معنى قوله: 'اِصطفى'. قال الدّاني(3) في 'التّعريف': "وأقرأني أبو الفتح(4) عن قراءته، في رواية أبي يعقوب(5)، عن ورش: ﴿وَمَحْيَايَ﴾(6) بفتح الياء، وقرأته على غيره بالإسكان، وبه آخذ"(7). وقال في 'الموجز': "وروى أصحاب أبي يعقوب عنه بالفتح والإسكان، وبالإسكان قرأت على ابن خاقان(8)، وبه آخذ". وقال في 'التّلخيص': "والصّحيح عنه في الرّواية والأداء إسكان الياء، وبذلك قرأت على خلف بن إبراهيم عن قراءته، وبه قرأت أيضا على أبي الحسن(9)، وقرأته على أبي الفتح بفتح الياء"، قال: "والفتح اختيار من ورش، وروايته عن نافع(10) الإسكان". وقال في 'التّبيين' نحوه. وقال في 'الاقتصاد': "وقد اختلف أهل الأداء عن ورش، في فتح الياء وإسكانها من قوله [تعالى]: ﴿ومحياي﴾، والمشهور عنه الإسكان، وبه قرأت على أبي القاسم(11)، وحكى لي ذلك عن قراءته على أصحاب النّحّاس(12)، عن أبي يعقوب عنه، وبالإسكان آخذ، وهو الّذي رواه ورش عن نافع، وإنّما اختار الفتح من نفسه، قياسا على نظائر ذلك". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وقد اختُلف عن ورش، في إسكان الياء وفتحها من قوله [تبارك]: ﴿ومحياي﴾ في 'الأنعام'، فقرأت على أبي القاسم، عن قراءته على أصحابه، عن النّحّاس، عن أبي يعقوب، عنه بالإسكان، ولفظ لي بها كذلك، وكذلك قرأت على أبي الحسن عن قراءته، وقرأت على أبي الفتح عن قراءته بالفتح، وهو اختيار ورش، وروايته عن نافع الإسكان". وقال في 'التّمهيد': "واختُلف فيها عن ورش أيضا، فروى أحمد بن صالح(13) عنه فتحها، وكذلك قرأت على فارس بن أحمد، في رواية أبي يعقوب عن قراءته

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) هو فارس بن أحمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(6) الأنعام، جزء من الآية: 162 ، ورقم السّورة: 6.

(7) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 86.

(8) هو خلف بن إبراهيم، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(9) هو ابن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(11) أبو القاسم هذا هو خلف بن إبراهيم، المشار إلى ترجمته آنفا.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 186 من قسم التحقيق.

على أصحابه، وهو عندي وهْم، لأنّ فتحها اختيار من ورش(1)، وكان ممّا أقْرأ باختياره، ولم يبيّنه للقارئ فيحملُه عنه، ويظنّ أنّه يرويه عن نافع(2)، وقد نقل عنه غير حرف على هذا الوجه"، قال: "والّذي روى أبو يعقوب(3) في كتابه، ع/٣٦٩ وأبو الأزهر(4)، وداود(5)، ويونس(6)، عن نافع إسكانها. واضطرب قول الأصبهاني(7) عن أصحابه عنه فيها، فقال في سورة 'البقرة' مفتوحة، حين ذكرها مع ﴿هداي﴾(8)، وقال هنا موقوفة، وهو الصّواب من قوليه فيها، وبذلك قرأت في روايته عن أصحابه عن ورش، وقرأت على ابن خاقان(9)، عن قراءته على أصحابه، عن النّحّاس(10)، عن أبي يعقوب، عن ورش بالإسكان". وقال في 'إيجاز البيان': "اعلم أنّ أهل الأداء لرواية ورش مختلفون في ذلك، فكان أبو غانم المظفّر بن أحمد(11)، ومحمّد بن علي بن أحمد - يعني الأدفويّ(12) - وغيرهما من المشهورين المضطلعين، يأخذون بالفتح للياء، إيثاراً لصحّة الفتح، وقوّته في قياس العربيّة وطريق اللّغة، وبذلك قرأت على فارس بن أحمد(13)، عن قراءته". قال: "وكان أبو بكر عبد الله بن سيف(14)، وأبو جعفر أحمد بن هلال(15)، وأبو جعفر أحمد بن أسامة(16)، وغيرهم من أئمّة هذه الرّواية، يأخذون بالإسكان للياء، اتّباعا لما رواه أبو يعقوب وغيره، عن ورش عن نافع منصوصا، وبذلك قرأت على ابن خاقان، بعد أن سألته عن ذلك، فأخبرني به عن قراءته، ولفظ لي به عن أصحابه، وبذلك أيضا قرأت على

٧٣٧

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(4) هو عبد الصّمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(5) هو ابن أبي طيبة، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

(6) هو ابن عبد الأعلى، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 98 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 279 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 2؛ وطه، جزء من الآية: 123، ورقم السّورة: 20.

(9) هو خلف بن إبراهيم، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 103 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 222 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 80 من قسم التحقيق.

أبي الحسن(1) عن قراءته". قال في 'جامع البيان': "وعلى ذلك عامّة أهل الأداء من المصريّين وغيرهم، وهو الّذي رواه ورش(2) عن نافع(3)، أداءً ح/٢٤٩ وسماعا، والفتح اختيار منه، اختاره لقوّته في العربيّة"(4). قال في 'إيجاز البيان': "وأوجه الرّوايتين وأَوْلاهما بالصّحّة، رواية من روى الإسكان، إذ هو الّذي رواه ورش عن نافع دون غيره، وهو الّذي ثبت نقله منصوصا عن ورش عن نافع دون غيره، وهو الّذي ثبت نقله برواية من يجب الوقوف(5) عند ما رواه، ويلزم المصير إلى ما أدّاه، والقول بما حكاه، دون غيره من قياس ونظر"، قال: "وأيضا فإنّ الرّواية والنّصّ عن ورش، إنّما يدلاّن على أنّ الفتح للياء اختيار منه، [وقد كان له اختيار يأخذ به، يُخالف فيه ما رواه عن نافع، وربّما لم يبيّنه للقارئ، فيحمله عنه](6) على أنّه يرويه عن نافع". ثمّ ذكر عن أبي يعقوب الأزرق(7)، أنّ ورشا لمّا تعمّق في النّحو، اتّخذ لنفسه [مقرأ يسمّى مقرأ ورش، (قال): "فلمّا جئت لأقرأ عليه قلت: يا أبا سعيد! إنّي أحبّ أن تُقرئني](8) مقرأ نافع خالصا، وتدعني ممّا استحببت لنفسك، فقلّدته مقرأ نافع"، قال: "فدلّ هذا الخبر على أنّ ما قلناه، من أنّه كان له اختيار يخالف فيه نافعا، ربّما لم يبيّنه لمن عرض عليه، فالفتح للياء من ذلك، لأنّ الأخبار الّتي لا سبيل إلى ردّها لصحّتها، ولا طريق إلى معارضتها بغيرها، لكثرتها وشهرة النّاقلين لها، تدلّ على ذلك". وذكر في جامع البيان'، و'إيجاز البيان'، عن أبي بكر بن سيف(9) وإسماعيل النّحّاس(10)، عن أبي يعقوب الأزرق، عن ورش، عن نافع: ﴿ومحيايْ﴾(11) واقفة الياء. قال في 'جامع البيان': "لم يذكر أبو يعقوب في روايته عن ورش غير ذلك"(12). وقال في 'إيجاز البيان': "قال أبو يعقوب: وقال داود بن أبي طيْبة(13): أمرني عثمان بن سعيد(14) أن أنصبها مثل قوله [تعالى]: ﴿مثوايَ﴾(15)، وزعم

٧٣٨

(1) هو ابن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) و(12) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 170. (5) في 'ع': الوقف، وفي 'ح': الوقوف.

(6) و(8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'، وما بين الهلالين إضافة اقتضاها السّياق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 81 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 80 من قسم التحقيق.

(11) الأنعام، جزء من الآية: 162 ، ورقم السّورة: 6.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق. (14) عثمان بن سعيد: هو ورش.

(15) يوسف، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 12.

أنّه أقيس في النّحو". قال الدّاني(1): ع/٣٧٠ "فكأنّ أبا يعقوب(2) لم يرو عن ورش(3) غير الإسكان، ولا أمره بالفتح، لِمَا شرط عليه، من أن يأخذ عليه مقرأ نافع(4)، خالصاً دون اختياره، إذ حكايته للفتح إنّما سمعها من داود عنه". وذكر في 'جامع البيان'(5)، و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(6)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، و'التّبيين'، عن أبي الأزهر عبد الصّمد(7)، عن ورش، عن نافع: ﴿ومحياي﴾(8) واقفة الياء، قال: أبو الأزهر: "وأمرني عثمان بن سعيد، أن أنصبها مثل قوله [تعالى]: ﴿مثواي﴾(9)، وزعم أنّه أقيس في النّحو". وقال صالح بن إدريس(10) في 'الطّرر على السّبعة' نحوه. وذكر الدّاني في 'جامع البيان'(11)، و'الاقتصاد'، و'التيسير'(12)، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص' و'التّبيين'، عن يونس بن عبد الأعلى(13)، عن ورش، عن نافع: ﴿ومحيايْ﴾ موقوفة الياء، ﴿ومماتيَ﴾(14) منصوبة الياء. قال يونس: "قال لي عثمان: وأحبّ إليّ أن تنصب ﴿محيايَ﴾، وتوقف ﴿مماتي﴾". وقال صالح بن إدريس في 'الطّرر على 'السّبعة' نحوه. وذكر الدّاني في 'جامع البيان'(15)، و'الاقتصاد'، و'التّمهيد'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّبيين'، عن داود بن أبي طيبة(16)، عن ورش، عن نافع: ﴿ومحيايْ﴾ موقوفة الياء. قال داود: "وأمرني عثمان بن سعيد أن أنصبها مثل ﴿مثوايَ﴾، وزعم أنّه أقيس [في النّحو](17)". قال في 'جامع البيان': "فدلّت حكاية هؤلاء المشهورين بالضّبط والإتقان، وحسن الاضطلاع، على أنّ رواية ورش عن نافع أداءً وسماعا، الإسكان لا غير، وأنّ الفتح اختيار منه، صار إليه لِمَا ذكروه عنه، من اطّراده في اللّغة، وقوّته في قياس العربيّة"(18). وقال في 'إيجاز البيان': "[فثبت بذلك صحّة القول بالإسكان دون الفتح". وقال الدّاني في 'إيجاز البيان'](19): "فإن قال قائل: إنّ ابن مجاهد(20) قد روى عن أصحابه، عن أحمد بن صالح(21)، عن ورش فتح الياء، وأحمد ممّن لا يشكّ في إمامته وعدالته، وصحّة ضبطه"، قال: "قلت: أحمد بن صالح عندنا بالصّفة

(1) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 قسم التحقيق. (2) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 49 قسم التحقيق.
(3) هو عثمان بن سعيد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.
(4) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 38 قسم التحقيق. (5) و(11) و(15) و(18) انظر 'جامع البيان': الورقة 170.
(6) و(12) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 90. (7) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 187 قسم التحقيق.
(8) و(14) الأنعام، بعض آية: 162 ، ورقم السّورة: 6. (9) يوسف، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 12.
(10) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 83 قسم التحقيق.
(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 98 من قسم التحقيق.
(16) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 187 قسم التحقيق.
(17) و(19) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة 'ح'. (20) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 43 قسم التحقيق.
(21) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 186 قسم التحقيق.

المذكورة وفوقها، وهو غير متّهم فيما رواه، ولا غالط فيما حكاه، ولكنّه قد تقدّم من رواية من يوازيه في العدالة، ويساويه في الضّبط، أنّ ذلك اختيار من ورش(1)، وقد تقدّم من قولنا، إنّ ورشا ربّما كان يأخذ بذلك الاختيار، ولا يبيّنه للقارئ عليه، فيحمله الرّاوي عنه على أنّه يرويه عن نافع(2)، وقد أتى عنه غير ما حرف على هذا الوجه". وقال في 'التّبيين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "ألا ترى أنّ أبا يعقوب(3) لمّا علم أنّه يفعل ذلك كثيرا، اشترط عليه أن يأخذ عليه مقرأ نافع خالصاً مجرّدا، ولذلك روى عنه الإسكان لا غير، فما روى عنه أحمد بن صالح(4) من الفتح سبيله ما قلناه، وإذا كان كذلك، فلا سبيل إلى أن يعارض به ما روته الجماعة الكثيرة العدد، إذ المعهود أنّ النّاقلين إذا تكافئوا في العدالة والضّبط، وانفرد منهم منفرد بشيء مّا، أن يصار إلى قول الأكثرين ح/٢٥٠ عددا، لارتفاع السّهو والغلط عنهم، ولا سيما إذا ذكروا سبباً، وميّزوا حالا لم يذكره ولم يميّزه؛ على أنّ الفارسيّ(5) ع/٣٧١ حدّثنا عن أبي طاهر(6)، عن أصحابه، عن أحمد بن صالح، أنّ ورشا كره إسكان الياء ففتحها، فوافق سائر أصحابه، وصحّ من طريقه أنّ الإسكان هو الّذي رواه عن ورش عن نافع، وأنّ الفتح اختيار منه، كما حكته الجماعة عنه سواء". وقال في 'التّبيين'(7): "على أنّ الفارسيّ قد أخبرنا قال: حدّثنا عبد الواحد بن عمر قال: نا ابن مجاهد(8) عن الأشناني(9)، عن أحمد بن صالح، أنّ ورشا كره إسْكان الياء من ﴿محْياي﴾(10) ففتحها، فوافق سائر أصحابه المسمّيْن قبل؛ ولم يكن فيما روى عنه من الفتح خاصّة، دليل على مخالفتهم، لتقصير من روى ذلك عنه، عن ذكر السّبب الّذي له فتحها، الدّالّ على اختياره ذلك، دون روايته إيّاه عن نافع".

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 186 من قسم التحقيق.

(5) هو عبد العزيز بن بن جعفر بن محمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 313 من قسم التحقيق.

(6) هو عبد الواحد بن عمر، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 313 من قسم التحقيق.

(7) هو كتاب 'التّبيين في الياءات' لأبي عمرو الدّاني. انظر 'الفهرسة' للمنتوري: 22، و'غاية النهاية': 1\505.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(9) هو الحسن بن علي بن مالك، أبو علي الأشناني البغدادي المقرئ، قرأ على أحمد بن صالح، وقرأ عليه ابن مجاهد وإبراهيم الحرّاني والخضر الطّوسي؛ وكان حاذقا في قراءة نافع بروايتي ورش وقالون، ومات سنة: 278 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\225، و'السّبعة' لابن مجاهد: 88-89، و'معرفة القرّاء': 1\185 (ترجمة أحمد بن صالح).

(10) الأنعام، جزء من الآية: 162، ورقم السّورة: 6.

قال الدّاني(1) في 'التّبيين': "فأمّا الخبر الذي حدّثناه عبد العزيز بن جعفر بن محمّد البغدادي النّحْويّ(2) قال: نا عبد الواحد بن عمر(3) قال: نا أحمد بن موسى(4) قال: حدّثني أبو جعفر محمّد بن عبد الرّحمان(5) قال: نا الفضل بن يعقوب الحمْراوي(6) قال: قال لنا أبو الأزهر(7) عن ورش(8): كان نافع(9) يقرأ أوّلا ﴿محيايْ﴾(10) ساكنة الياء، ثمّ رجع إلى تحريكها بالنّصب، فخبر باطل". قال: "وقد ثبت عندنا بطلانه من جهتين: إحداهما: أنّه ــ مع شذوذه وانفراده ــ معارض لسائر الأخبار المتقدّمة، الّتي رواها من تقوم به الحجّة"، قال: "والجهة الثّانية: أنّ نافعا لو كان قد زال عن الإسكان إلى الفتح ـ كما زعم الحمْراوي في روايته ـ لما فات ذلك، ولما غابت معرفته عن سائر من روى عنه، ممّن لم يزل مشاهدا له، ومواظبا لمجلسه، من أهل بلده وغيرهم، من لدن تصدّره إلى وقت وفاته، كإسحاق المسيّبي(11)، وابن جمّاز(12)، وإسماعيل(13)، وقالون(14)، ونظائرهم، ولرووْا ذلك عنه، أو رواه بعضهم، إذ كان محالا أن يغيّر شيئا من اختياره، ويزول عنه إلى غيره، وهم بالحضرة بين يديه ومعه، ولا يعرّفهم بذلك فيثبتوه، ويغيّرون ما عداه ممّا قد زال عنه، فلمّا لم يكن ذلك، وأجمع سائر من تقدّم ذكره عنه، على الإسكان نصّاً وأداءً دون غيره، ثبت أنّ الّذي

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 313 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 313 من قسم التحقيق.

(4) هو ابن مجاهد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(5) هو محمد بن عبد الرّحمان بن محمد بن زيد، أبو جعفر الأرزناني الأصبهاني ثمّ البغدادي المقرئ، روى القراءة عن الفضل بن يعقوب الحمراوي، وعن الحسن بن علي صاحب موّاس بن سهل، وسمع من عبيد الله بن محمد العمري؛ وروى عنه القراءة أحمد بن موسى. انظر 'غاية النهاية': 2\166.

(6) هو الفضل بن يعقوب بن زياد، أبو العباس الحمراوي المصري المقرئ، أحد أئمّة القراءة في القرن الثّالث الهجري، روى القراءة عن عبد الصمد العتقي، وروى عنه القراءة أبو جعفر محمد بن عبد الرّحمان، ومحمد بن جعفر العلاّف، ومحمد بن عبد الرّحيم الأصبهاني. انظر 'غاية النّهاية': 2\12، و'معرفة القراء': 1\741 (ترجمة أبي الأزهر).

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(10) الأنعام، جزء من الآية: 162 ، ورقم السّورة: 6.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 45 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 408 من قسم التحقيق.

(13) هو إسماعيل بن إسحاق البغدادي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 16، ص: 734 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

حكاه الحمراوي(1) عن عبد الصّمد(2) باطل، لا شكّ في بطلانه"، قال: "ومع هذا فإنّه محتمل، أن يكون عبد الصّمد حدّث الحمراوي بهذا الخبر، موقوفا على ورش(3) فنسيَ سماعه، فأسنده إلى نافع(4)، ومثل ذلك قد يقع لرواة الآثار(5) ونقلة الحروف كثيرا، فإن يكن ذلك كذلك، فلا سبيل إلى التّعلّق بدليله، في صحّة الفتح عن ورش عن نافع من طريق النّصّ، لأنّه لا حجّة فيه، إذ هو لا شكّ بمعزل عن مذهب نافع واختياره".

قال في 'إيجاز البيان': "فإن قيل: إنّ أبا بكر محمّد بن عبد الرّحيم الأصبهاني(6)، قد حكى عن أصحابه عن ورش فتح الياء"، قال: "قلت: إنّ أبا بكر اضطرب قوله فيها، فحكى في كتابه الفتح، حين ذكرها مع ﴿هُدايَ﴾(7)، وحكى الإسكان فيها، حين ذكرها في موضعها، فلا دليل فيما رواه أوّلا من الفتح، إذ قد زال عنه ونقضه، بما رواه بعد ذلك من الإسكان في موضعه، فكان أوْلى قوليه بالصّواب ما وافق قول الجماعة، فاتّضح ـ بما بيّناه وأوردناه ـ صحّة القول برواية من روى الإسكان ع/٣٧٢ دون الفتح".

وقال ابن الباذش(8) في 'الإقناع' و'النّجعة': "واختُلف عن ورش، وبالوجهين يأخذ المصريّون له، والأشهر عندهم الإسكان فيه"(9). وقال الشّاطبي(10) في قصيدته:

.... **** ....وَالإِسْكَانُ صَحَّ تَقَبُّلاَ(11)

قلت: وبفتح الياء قرأت ﴿مَحْيايَ﴾(12) لورش، على بعض من لقيته، واختيار شيخنا الأستاذ

٧٤٢

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 741 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) في مخطوطة 'ح': الأثر.

(6) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 7، ص: 279 من قسم التحقيق.

(7) البقرة، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 2؛ وطه، جزء من الآية: 123، ورقم السّورة: 20.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 2\645، بتحقيق قطامش.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 220. وفيه ورد لفظ 'تحمّلا' بدل 'تقبّلا'.

(12) الأنعام، جزء من الآية: 162، ورقم السّورة: 6.

أبي عبد الله القيجاطي(1) - رضي الله عنه - فيه الإسكان، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ. قال الدّاني(2) في 'إيجاز البيان': "والعلّة في فتح ياء الإضافة وفي إسكانها، أنّهما لغتان مشهورتان للعرب". وقال في 'التّبيين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "فجمع نافع(3) - رحمه الله - بفتحه الياء في موضع وإسكانه إيّاها في آخر، بين اللّغتين جميعا، ليُري جوازهما واستعمالهما، هذا مع اتّباعه في ذلك، من عرض عليه من أئمّته، وأخذ عنه من مشيخته. وآثر الفتح مع الهمزة في أكثر ذلك، إذ هو الأصل، ولأنّ العرب تؤثر ذلك معها لخفائها، أشدّ من إيثارها لذلك مع غيرها، كما قال الشّاعر:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى **** وَلاَ سَابِقاً شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا(4)

ففتح الياء مع الهمزة، وسكّنها مع غيرها لما قلناه". قلت: ح/٢٥١ وهذا البيت قد أنشده سيبويه(5) ونسبه لزهير(6). قال الشّريشيّ(7) في 'الشّرح': "واعلم أنّ قراءة نافع ﴿ومحيايْ﴾(8) بالإسكان، ضعيفة في القياس، وإن كانت في الرّواية آثر، ولذلك اختار ورش(9) فيها الفتح"، قال: "ووجه اختياره، أنّ إسكانها يؤدّي إلى الجمع بين ساكنين"، قال: "ووجه الإسكان فيها، أنّه من باب حمل الوصْل على الوقف، وإجرائه مجراه"(10). قلت: وأخذ عليّ شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي - رضي الله عنه - فيها بسكتة لطيفة، إشعارا بهذا المعنى. قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "ولعلّ غبيّا يدّعي أنْ لا وجْه للإسكان في العربيّة، وأنّه غير لازم ولا مسموع، إذ هو جمْع بين ساكنين، والثّاني منهما غير مدغم، فالأمر بخلاف ما ادّعاه، وعلى غير ما توهّمه، وذلك أنّ سيبويه حكى، أنّ يونس(11) وناساً من النّحويّين يقولون: اضربانْ زيدا، واضربْنَان زيدا، فيدخلون النّون الخفيفة في التثنية وجمع المؤنّث". ثمّ قال: "وحكى الكوفيّون سماعا منها: اِلتقت حلْقتاْ الْبِطان، وله ثلثاْ الْمال، بإثبات الألف وبيانها في حال الوصل، فقد جمعوا - بما قالوه قياسا وحكوه سماعا - بين

٧٤٣

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) سبق الكلام على هذا البيت في الهامش: 4 بالصّفحة: 731 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمة سيبويه في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. وانظر 'الكتاب' له: 165\1.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 155 من قسم التحقيق.

(7) أُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(8) الأنعام، جزء من الآية: 162 ، ورقم السّورة: 6.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 619-620.

(11) هو يونس بن حبيب، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 266 من قسم التحقيق.

ساكنين والثّاني منهما غير مدغم، كما فعل نافع(1) في قوله [تعالى]: ﴿ومحيايْ﴾(2)". قال: "وإنّما جاز الجمْع بين السّاكنين هنا، لأنّ المدّة في الألف - للزوم حركة ما قبلها - تقوم مقام الحركة، كنحو قيامها في المدغم في نحو قوله [تبارك]: ﴿من دابّة﴾(3)، و﴿غير مضارّ﴾(4)، و﴿لا جانّ﴾(5) وشبهه، فتميّز بذلك السّاكنان أحدهما من الآخر ولم يلْتقيا، إذ كان الأوّل منهما كالمتحرّك، بدليل وقوع السّاكن المحض وهمزة بيْن بيْن بعده، كوقوعهما بعد المتحرّك سواء". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(6) رضي الله عنه: "وقرأ ابن كثير(7) في رواية البزّي(8): ﴿هل تربّصون﴾(9) بتشديد التّاء، وقرأ حمزة(10): ﴿فما اسطّاعوا﴾(11) بتشديد الطّاء، فجمعا معا في قراءتيهما بين ع/٣٧٣ ساكنين، وليس الأوّل حرف مدّ ولين". قال الدّاني(12) في 'إيجاز البيان': "وإن كان أكثر البصريّين لم يرْوُوا مثل ذلك عن العرب، ولا سمعوه منهم" - يعني الجمع بين ساكنين في الوصل - قال: "فقد رواه وسمعه منهم ومن غيرهم عنها، جماعة كثيرة ذات عدد وثقة وضبط، والإحاطة ممتنعة، فدلّ ذلك على جوازه واستعماله، ولا سيما إذا رُوي مثله عمّن تقوم به الحجّة، من أئمّة القرأة(13)". قال: "وقد قرأ أبو عمْرو(14): ﴿اللاّيْ﴾(15) بإسكان الياء، فجمع أيضا - باختياره ذلك - بين ساكنين، الثّاني منهما غيرُ مدغم(16)، وهو إمام اللّغويّين ورئيس النّحويّين، ولم يقرأ بذلك ولا اختاره، إلاّ بعد أن ثبتت عنده صحّته،

٧٤٤ ____________

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(2) الأنعام، جزء من الآية: 162 ، ورقم السّورة: 6.

(3) الأنعام، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 6.

(4) النّساء، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 4.

(5) الرّحمان، جزء من الآية: 39 و56 و74، ورقم السّورة: 55.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 296 من قسم التحقيق.

(9) التّوبة، جزء من الآية: 52 ، ورقم السّورة: 9.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(11) الكهف، جزء من الآية: 97، ورقم السّورة: 18.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) في مخطوطة 'ح' : القرّاء.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(15) الأحزاب(33)، في آية: 4 ؛ والمجادلة(58)، في آية: 2؛ والطّلاق(65) في آية: 4 تكرّرت مرّتين.

(16) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 500\2.

من طريق الأثر، ومن جهة القياس". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا الله القيجاطي(1) رضي ا الله عنه: "وليست رواية الإسكان عن أبي عمرو(2) ﴿اللايْ﴾(3) بصريحة، وإنّما هي محتملة بين بين، وقد حملها على ذلك كثير من القرّاء، فلا حجّة فيها".

الإعراب: سكّن: فعل ماض. قالون: فاعل. من الياءات: متعلّق بـ'سكّن'. تسعا: ح/٢٥٢ مفعول. أتت: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'تسعا'، والجملة في موضع الصّفة لِـ'تسعا'. 'في الخطّ': متعلّق بـ'ثابتات'، وهي حال من الضّمير في 'أتت'، والعامل فيه 'أتت'. و'ليومنوا بي': بدل مفصّل من مجمل، وما بعده معطوف عليه، وحذف حرف العطف ضرورة. 'في الظلّة': في موضع الحال من قوله: 'من معي'، والعامل فيه 'سكّن'. وياء: معطوف على قوله: 'وليومنوا'. أوْزعْني: مضاف إليه. معا: حال من 'أوزعني'، والعامل فيه 'سكّن'. و'في إلى ربّي': في موضع خبر المبتدأ بعده. بفصّلت: في موضع الحال من 'إلى ربّي'، والعامل فيه العامل في 'إلى ربّي'. خلاف: مبتدأ. فصّلا: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على الخلاف، والألف لإطلاق القافية، والجملة في موضع الصّفة لِـ'خلافٍ' أيْ مفصّل، وكان حقّ النّاظم أن يقول:

....................وَيَا إِلَى **** رَبِّي بِفُصِّلَتْ بِخُلْفٍ فُصِّلاَ

فيكون 'ويا' معطوفا على ما تقدّم، وحذفت الهمزة ضرورة، لكنّه حذف 'ويا'، وأتى بجملة من مبتدأ وخبر تدلّ على هذا المحذوف. ويا: معطوف على ما قبله. محياي: مضاف إليه. وورش: مبتدأ. اصطفى: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على ورش، والجملة في موضع خبر المبتدأ. في هذه: متعلّق بـ'اصطفى'، والهاء عائدة على 'محْياي'. الفتح: مفعول. والإسكان: مفعول مقدّم. روى: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'ورش'. ثمّ قال:

[211] اَلْقَوْلُ فِي زَوَائِدِ الْيَاءَاتِ **** عَلَى الَّذِي صَحَّ عَنِ الرُّوَاةِ

أخبر النّاظم في هذه التّرجمة، أنّه يتكلّم على حكم الياءات الزّوائد، وهي الياءات المتطرّفة، المحذوفة من الرّسْم، الثّابتة في الأصل، وجملتها في رواية نافع(4) تسْع وأرْبعون ياءً، وهي بالنّسبة لروايتيْ ورش(5) وقالون(6) عنه، على ثلاثة أقسام: قسْم اِتّفقا عليه عن نافع، وذلك ثمان عشرة ياءً؛ وقسم ع/٣٧٤

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(3) الأحزاب(33)، في آية: 4 ؛ والمجادلة(58)، في آية: 2؛ والطّلاق(65) في آية: 4 تكرّرت مرّتين.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

اِنفرد به قالون(1) عنه، وذلك ياءان؛ وقسم انفرد به ورش(2) عنه، وذلك تسع وعشرون يـاءً. وقـد بدأ النّاظم أوّلا بما اتّفقا عليه، ثمّ ثنّى بما انفرد به قالون، ثمّ أتى أخيراً بما انفرد به ورش، حسْبما يتبيّن ذلك إن شاء ا لله. والرّواة جمع راوٍ مثل قاضٍ وقضاةٍ، وغازٍ وغزاةٍ.

الإعراب: القول: خبر مبتدأ محذوف، أي هذا القول. في زوائد: متعلّق بـ'القـول'. اليـاءات: مضاف إليه. 'على الّذي': متعلّق بـ'القول'. صحّ: فعل ماض، والفـاعل مضْمـر يعـود على 'الّـذي'، والجمْلة صلة 'الّذي'. عن الرّواة: متعلّق بـ'صحّ'. ثمّ قال:

[212] لِنَافِعٍ زَوَائِدٌ فِي الْوَصْلِ **** مِنْـهُـنَّ زَائِـدٌ وَلاَمُ فِـعْـلِ

اِتّفقت الـرّوايات على قوله: 'فـي الوصل'، فـي آخر البيت الأوّل مـن هذيـن البيتـين، وكـذا وقفـت عليه بـخطّ النّاظم، وقرأته كذلك على الـمكـناسيّ(3) - رحـمه ا لله - فلم يـردّه علـيّ، ورأيـت بعـد وفاته، فـي أصل سـماعه على النّاظم، عــوض 'فــي الوصـل' 'فــي الأصـل'، وذلـك تـحريف مـن الكاتب، وا لله أعلم. وأخبر النّاظم أنّ نـافعا(4) لـه زوائد يثبتها فـي الوصل، ومفهومـه أنّـه يـحذفها فـي الوقـف، وقد بيّن ذلك فـي آخـر هذا الباب.

وقـولـه: 'مِـنْـهُـنَّ زَائِـدٌ وَلاَمُ فِـعْـلِ'، أخبـر أنّ هـذه الـزّوائـد عـلـى قـسـمـيـن: زائـدة، وأصـليّـة، وهـي الّـتـي عـبّـر عـنـهـا بـلام الـفـعـل؛ فـالـزّائـدة نـحـو: ﴿إذا دعــان﴾(5)، و﴿مــن اتّـبعــن﴾(6)، و﴿أكـرمــن﴾(7)، وشـبـه ذلــك، لأنّـهــا يــاء إضـافــة ولـيـسـت بـأصـلـيّــة؛ والأصـلـيّـة نـحــو: ﴿الـبــاد﴾(8)، و﴿الـمـهـتـد﴾(9)، و﴿الـجـوار﴾(10)، و﴿يـوم يـات﴾(11) فـي 'هـود'، و﴿إذا يـسـر﴾(12)، لأنّ الـيـاء فـي جـميع ذلك مـن لام الفـعل.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، جزء من الآية: 186، ورقم السّورة: 2.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 3.

(7) الفجر، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 89.

(8) الحجّ، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 22.

(9) الإسراء(17)، بآية: 97 ؛ والكهف(18)، بآية: 17؛ أمّا بالأعراف(7)، بآية: 178، فالياء مثبتة بها وقفا وخطا.

(10) الرّحمان(55)، بآية: 24؛ والتّكوير(81)، بآية: 16؛ أمّا بالشّورى(42)، بآية: 32، فالياء مثبتة في الخط والوقف.

(11) هود، جزء من الآية: 105، ورقم السّورة: 11.

(12) الفجر، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 89.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(1) رضي الله عنه: "وسمّيت هذه الياءات زوائد، لأنّها زائدة على ما ثبت في الخطّ".

الإعراب: لنافع: في موضع خبر المبتدأ بعده. زوائد: مبتدأ، وصرفه ضرورة. في الوصل: متعلّق بـ'نافع'. منهنّ: في موضع خبر المبتدأ بعده، والضّمير عائد على الزّوائد. زائد: مبتدأ. ولام: معطوف. فعل: مضاف إليه. ثمّ قال:

[213] أَوَّلُهُنَّ وَمَنِ اتَّبَعَنِ **** وَقُلْ وَيَاتِ لاَ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ

[214] وَالْمُهْتَدِ الْإِسْرَاءِ وَالْكَهْفِ وَأَنْ **** يَهْدِيَنِ بِهَا وَنَبْغِ يُوتِيَنْ ح/٢٥٣

كذا ثبت البيتان الأخيران في رواية الحضرمي(2)، وهي الرّواية الأولى، وكذا وقفت عليهما بخطّ النّاظم، وثبت في رواية المكناسي(3) و البلفيقي(4) عوضا من ذلك ما نصّه:

وَالْمُهْتَدِ فِي الْكَهْفِ وَالْإِسْرَا وَأَنْ **** يَهْدِيَنْ فِي الْكَهْفِ نَبْغِ يُوتِيَنْ

والرّوايتان صحيحتان ثمّ قال:

[215] تُعَلِّمَنْ تَتَّبِعَنْ ءَاتَانِ **** فِي النَّمْلِ ذَاتِ الْفَتْحِ لِلْإِسْكَانِ

[216] وَأَتُمِدُّونَنِ وَالْجَوَارِ فِي **** ثُمَّ إِلَى الدَّاعِ الْمُنَادِ أَضِفِ ع/٣٧٥

[217] وَأَحْرُفٌ ثَلاَثَةٌ فِي الْفَجْرِ **** أَكْرَمَنِ أَهَانَنِ وَيَسْرِ

هذا هو القسم الأوّل من الأقسام الثّلاثة، وهو ما اتّفق عليه ورش(5) وقالون(6) من الزّوائد، وهي ثمان عشرة ياء، وقد ذكرها النّاظم كلّها في هذه الأبيات. فقوله:

أَوَّلُهُنَّ وَمَنِ اتَّبَعَنِ **** وَقُلْ.....................

يريد في 'آل عمران': ﴿ومن اتّبعنِ وقل للّذين﴾(7)، ولذلك قيّده بـ'وقُل' تحرّزا من: ﴿ومن اتّبعني وسبحان الله﴾(8) في 'يوسف'، فإنّه لا خلاف في إثباته. وقوله: 'ويات لا'، يريد في 'هود': ﴿يوم ياتِ لا تكلّم﴾(9)، ولذلك قيّده بـ'لا' تحرّزا

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) آل عمران، جزء من الآية: 20، ورقم السّورة: 3.

(8) يوسف، جزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 12.

(9) هود، جزء من الآية: 105، ورقم السّورة: 11.

من: ﴿فإنّ الله ياتي بالشّمس﴾(1) في 'البقرة'، ومن: ﴿يوم ياتي بعض ءايات ربّك﴾(2) في 'الأنعام'، ومن: ﴿يوم ياتي تاويله﴾(3) في 'الأعراف'، ومن: ﴿برسول ياتي من بعدي﴾(4) في 'الحواريّين'، فإنّه لا خلاف في إثبات هذه المواضع.

وقوله: 'لئن أخّرتنِ'، يريد في 'الإسراء': ﴿لئن أخّرتن إلى يوم﴾(5)، ولذلك قيّده بـ'لئن' تحرّزا من: ﴿لولا أخّرتني إلى أجل﴾(6) في 'المنافقين'، فإنّه لا خلاف في إثباته. وقوله على الرّواية الأولى: 'وَالْمُهْتَدِ الْإِسْرَاءِ وَالْكَهْفِ'، أضافه إلى السّورتين، وعلى الرّواية الأخرى: 'وَالْمُهْتَدِ فِي الْكَهْفِ وَالْإِسْرَا'، قيّده بالسّورتين، وتحرّز بذلك من الّذي في 'الأعراف'(7)، فإنّه لا خلاف في إثباته. وقوله على الرّواية الأولى: 'يهدين بها'، الضّمير يعود على سورة 'الكهف' في قوله في هذه الرّواية: 'وَالْمُهْتَدِ الْإِسْرَاءِ وَالْكَهْفِ'؛ وعلى الرّواية الأخرى:

..................وَأَنْ **** يَهْدِيَنْ فِي الْكَهْفِ.........

لفظ بالسّورة وهو قوله تعالى: ﴿وقل عسى أن يهدين ربّي﴾(8)، وتحرّز في كلا الرّوايتين من قوله [سبحانه]: ﴿أن يهديني سواء السّبيل﴾(9) في 'القصص'، فإنّه لا خلاف في إثباته. وقوله على الرّواية الأولى: 'ونبغ' بواو العطف، وعلى الرّواية الأخرى: 'نبغ' بغير واو العطف، يريد بذلك قوله [تبارك] في 'الكهف': ﴿ما كنّا نبغ فارتدّا﴾(10)، وكان حقّه أن يقيّده بالسّورة، كما فعل الشّاطبي(11) في قصيدته فقال:

.... **** وَفِي الْكَهْفِ نَبْغِ يَاتِ فِي هُودَ رُفّلاَ(12)

لكنّه غفل عن ذلك، فيدخل عليه مع ما تقدّم الّذي في 'يوسف'، وهو قوله

(1) البقرة، ، جزء من الآية: 258، ورقم السّورة: 2.

(2) الأنعام، جزء من الآية: 158، ورقم السّورة: 6.

(3) الأعراف، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 7.

(4) الصّفّ، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 61.

(5) الإسراء، جزء من الآية: 62، ورقم السّورة: 17.

(6) المنافقون، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 63.

(7) وهو لفظ ﴿المهتدي﴾، في الأعراف(17)، جزء من الآية: 178، والياء فيه لا تسقط في الوقف.

(8) الكهف، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 18.

(9) القصص، جزء من الآية: 22، ورقم السّورة: 28.

(10) الكهف، جزء من الآية: 64، ورقم السّورة: 18.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 141.

[تعالى]: ﴿يا أبانا ما نبغي﴾(1)، ولا خلاف في إثباته وصلا ووقفا. وقوله: 'يوتين'، يريد في 'الكهف': ﴿أن يوتينِ خيراً﴾(2)، ولا نظير له. وقوله: 'تعلّمن'، يريد في 'الكهف': ﴿على أن تعلّمنِ مّما علّمت﴾(3)، ولا نظير له. وقوله: 'تتّبعن'، يريد في 'طه': ﴿ألاّ تتّبعنِ أفعصيتَ﴾(4)، ولا نظير له. وقوله: 'ءاتان في النّمل'، يريد: ﴿فمـا ءاتـانِ الله﴾(5)، وقيّده بالسّورة، كما فعل الشّاطبيّ(6) في قصيدته، تحرّزا من: ﴿ءاتانيَ الكتاب﴾(7) في 'مريم'، فإنّه لا خلاف في إثباته.

وقوله: 'ذَاتِ الْفَتْحِ لِلْإِسْكَان'، أخبر أنّها حرّكت بالفتح على أصلها، وذلك في حالة الوصل لأجل السّاكن الواقع بعدها، ولم تسكّن كأخواتها، لما يؤدّي من حذفها لالتقاء السّاكنين، ع/٣٧٦ فلا يُدرى هل هي زائدة أم لا، وحكم الوقف عليها يأتي بعد هذا. قال الدّاني(8) في 'إيجاز البيان': "ولم يَفْتح من هذه الياءات غيرها، وذلك من أجل لُقِيِّها السّاكن هنا خاصّة"، قال: "فلمّا كان من مذهبه إثباتها ساكنةً، ولقيت السّاكن، كره أن يحذفها للسّاكنين، فاستوثق لإثباتها بأن حرّكها، دلالة على مذهبه في إثباتها، وطرداً لأصله، في فتحه ما يلقى من ياءات الإضافة الألف واللاّم".

وقوله: 'وأتمدّونن'، يريد في 'النّمل': ﴿أتمدّوننِ بمال﴾(9)، ولا نظير له. وقوله: 'والجوار في'، يريد في 'الشّورى': ﴿ومنَ آياته الجوارِ في البحر﴾(10)، ولذلك قيّده بـ'في' تحرّزا من: ﴿الجوارِ المنشئات﴾(11) في 'الرّحمان'، ومن: ﴿الجوارِ الكنّس﴾(12) في 'التّكوير'، فإنّه لا خلاف في حذف الياء فيهما، وصلا ووقفا. وقوله: 'ثمّ إلى الدّاع'، يريد في 'القمر': ﴿مهطعين إلى الدّاع يقول﴾(13) وهو الثّاني، ولذلك قيّده بـ'إلى' كما فعل الشّاطبيّ في قصيدته(14)، تحرّزا من الأوّل

(1) يوسف، جزء من الآية: 65، ورقم السّورة: 12.

(2) الكهف، جزء من الآية: 40، ورقم السّورة: 18.

(3) الكهف، جزء من الآية: 66، ورقم السّورة: 18.

(4) طه، جزء من الآية: 93، ورقم السّورة: 20.

(5) النّمل، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 27.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(7) مريم، جزء من الآية: 30، ورقم السّورة: 19.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) النّمل، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 27.

(10) الشّورى، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 42.

(11) الرّحمان، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 55.

(12) التّكوير، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 81. (13) القمر، جزء من الآية: 8، ورقم السّورة: 54.

(14) يشير إلى قوله: 'فَيَسْرِي إِلَى الدَّاعِ...' انظر 'سراج القارئ: 141.

وهو: ﴿يوم يدع الدّاع إلى شيء﴾(1)، ومن: ﴿دعوة الدّاع إذا﴾(2) في 'البقرة'. وقوله: 'المناد'، يريد في 'ق': ﴿المناد ح/٢٥٥ من مكان﴾(3)، ولا نظير له. وقوله: 'أضف'، أي أضف هذا إلى ما ذكرت لك من الياءات، فإنّ حكم ذلك واحد. وقوله: 'وأحرف ثلاثة في 'الفجر'، يريد: ﴿واللّيل إذا يسر﴾(4)، و﴿يقول ربّي اكرمنْ﴾(5)، و﴿يقول ربّي أهانن﴾(6)، وقد ذكرهنّ في البيت الثّاني، ولا يحتجن إلى تقييد، إذ لا نظير لهنّ، وإنّما قال: 'في الفجر' لأجل القافية.

الإعراب:

أوّلهنّ: مبتدأ ومضاف إليه، والضّمير عائد على الزّوائد. و'من اتّبعن وقل': خبر محكي. 'ويات لا': خبر مبتدأ محذوف وهو محكيّ، والتّقدير: وثانيهنّ 'يات لا'، دلّ على ذلك قوله: 'أوّلهنّ'، وكذلك إعراب كلمات الزّوائد الّتي بعد هذه، إلى قوله: 'والجوار في'، أي وثانيهنّ كذا، وثالثهنّ كذا؛ ويحتمل وجها آخر، وهو أن يكون 'يات لا' مبتدأً وخبره محذوف، والتّقدير: منهنّ 'يات لا'، ويكون ما بعده معطوفاً إلى 'الجوار'، وحذف حرف العطف من أكثر الكلمات ضرورة. الإسراء: مضاف إليه. والكهف: معطوف على الإسراء. بها: في موضع الحال من 'أن يهدين'، والعامل في الحال الابتداء، على من يقول بذلك، وقد تقدّم ذكر الاختلاف في عمل الابتداء في الحال، في إعراب قوله في الممدود والمقصور:

[64] وَالْمَدُّ وَاللِّينُ مَعاً وَصْفَانِ **** ....(7)

وعلى الرّواية الأخرى:

وَالْمُهْتَدِ فِي الْكَهْفِ وَالْإِسْرَا وَأَنْ **** يَهْدِيَنِ فِي الْكَهْفِ نَبْغِ يُؤتِيَنْ

'في الكهف' الأوّل: في موضع الحال من 'المهتد'، و'في الكهف' الثّاني: في موضع الحال من 'أن يهدين'، والعامل في الحال في الموضعين الابتداء، على من يقول بذلك. والإسرا: معطوف على 'الكهف'، وحذَف الهمزة ضرورةً. في النّمل: في موضع الحال من 'ءاتان'، والعامل في الحال الابتداء. ذات: نعت لآتان. الفتح: مضاف إليه. للإسكان: ع/٣٧٨ متعلّق بالفتح. ثمّ: حرف عطف.

٧٥٠ ___________

(1) القمر، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 54.

(2) البقرة، جزء من الآية: 186، ورقم السّورة: 2.

(3) سورة 'ق'، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 50.

(4) الفجر، جزء من الآية: 4، ورقم السّورة: 89.

(5) الفجر، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 89.

(6) الفجر، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 89.

(7) انظر الكلام على ذلك في الصّفحتين: 165-166 من قسم التحقيق.

'إلى الدّاع': مفعول مقدّم بأضف وهو محكيّ. المناد: معطوف على إلى 'الدّاع'، وحذَف حرف العطف ضرورةً. أضف: فعل أمر مبنيّ على السّكون، ولكنّه كُسِر للقافية، وقد تقدّم الكلام على ما كُسِر للقافية، في إعراب قوله في المفتوح والممال:

[165] .... **** ....فَبِالْفَتْحِ قِفْ(1)

وفاعل 'أضف' ضمير المخاطب، وكأنّه قال: أضف 'إلى الدّاع' و'المناد' إلى ما تقدّم من الزّوائد. وأحرف: خبر مبتدأ محذوف، والتّقدير: وآخرهنّ أحرف، أي آخر الزّوائد. ثلاثة: نعت. 'في الفجر': في موضع الصّفة لأحرف. 'أكرمنِ' 'أهاننِ' و'يسرِ': بدل مفصّل من مجمَل. ثمّ قال:

[218] وَزَادَ قَالُونُ لَـهُ إِنْ تَـرَنِ **** وَاتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ فِي الْمُومِنِ

هذا هو القسم الثّاني، وهو ما انفرد به قالون(2)، وذلك ياء: ﴿إن ترنِ أنا﴾(3) في 'الكهف'، و﴿اتّبعون أهدكم﴾(4) في 'المومن'، ولذلك قيّده بـ'أهدكم'، تحرّزا ممّا هو من لفظه، وذلك ثلاثة مواضع: ﴿فاتّبعوني يحببكم الله﴾(5) في 'آل عمران'، و﴿فاتّبعوني وأطيعوا أمري﴾(6) في 'طه'، فلا خلاف في إثباتهما وصلا ووقفا؛ والثّالث: ﴿واتّبعونِ هذا صراط﴾(7) في 'الزّخرف'، وهو ممّا حذفت فيه الياء وصلا ووقفا.

وأمّا قول النّاظم في 'المومن'، فهو لأجل القافية، وليس على جهة التّقييد، إذ قد حصل بـ'أهدكم'، وبذلك قيّده الشّاطبي(8) في قصيدته فقال:

.... **** وَفِي اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ حَقُّهُ بَلاَ(9)

الإعراب:

وزاد: فعل ماض. قالون: فاعل. له: متعلّق بـ'زاد'، والهاء عائدة على 'نافع'. 'إن ترن': مفعول محكيّ. 'واتّبعون أهدكم': معطوف محكي. 'في المومن': في موضع الحال من 'اتّبعون أهدكم'، والعامل في ذلك 'زاد'. ثمّ قال:

(1) انظر الكلام على ذلك في الصّفحتين: 520 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) الكهف، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 18.

(4) غافر، جزء من الآية: 38، ورقم السّورة: 40.

(5) آل عمران، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 3.

(6) طه، جزء من الآية: 90، ورقم السّورة: 20.

(7) الزّخرف، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 43.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 141.

[219] وَوَرْشٌ الـدَّاعِ مَعـاً دَعَـان **** وَتَـسْئَلَـنٌّ مَـا فَـخُـذْ بَـيَـان

[220] ثُـمَّ دُعَـاءِ رَبَّـنَـا وَعِـيـدِ **** وَاثْـنَـيْنِ فِي قَـافٍ بِـلاَ مَزِيـدِ

[221] وَأَرْبَـعـاً نَـكِـيرِ ثُـمَّ الْـبَـادِ **** تُـرْدِينِ وَالتَّـلاَقِ والتَّـنَـادِ

[222] وَأَنْ يُكَـذِّبُـونِ قَالَ يُـنْـقِـذُونْ **** وَتَـرْجُمُونِ بَـعْدَهُ فَاعْتَـزِلُونْ

[223] وَمَـعْ نَـذِيرِ كَـالْجَـوَابِ نُـذُرِ **** فِي سِتَّـةٍ قَدْ أَشْرَقَتْ بِالْـقَمَـرِ

[224] وَالْوَادِ فِي الْفَجْرِ وَفِي التَّـنَادِ **** مَعَ التَّلاَقِ خُلْفُ عِيسَى بَـادِ ح/٢٥٥

هذا هو القسم الثّالث، وهو ما انفرد به ورش(1) من الزّوائد، وجملتها تسْع وعشرون ياءً، وقد ذكرها النّاظم كلّها في هذه الأبيات. فقوله: 'وورش الدّاع معاً': يريد في موضعين: في 'البقرة': ﴿دعوة الدّاع إذا﴾(2)، وفي 'القمر': ﴿يوم يدع الدّاع إلى شيء﴾(3) وهو الأوّل، وقد تقدّم أنّ الثّاني ممّا اتّفق قالون(4) وورش على إثباته في الوصْل. وقوله: 'دعان': يريد في 'البقرة': ﴿إذا دعان فليستجيبوا﴾(5). وقوله: ع/٣٧٨ 'وتسئلنّ ما'، يريد في 'هود': ﴿فلا تسئلنّ ما ليس لك﴾(6)، ولذلك قيّده بـ'ما' تحرّزا من: ﴿فلا تسئلنّي عن شيء﴾(7) في 'الكهف'، فإنّ المصاحف اتّفقت على إثباته. وقوله: 'ثمّ دعاءِ ربّنا'، يريد في 'إبراهيم': ﴿وتقبّل دعاءِ ربّنا اغفر لي﴾(8)، ولذلك قيّده بـ'ربّنا' تحرّزا من: ﴿فلم يزدهم دعائيَ إلاّ فرارا﴾(9) في 'نوح'، فإنّه لا خلاف في إثباته. وقوله: 'وعيد'، يريد في 'إبراهيم': ﴿وخاف وعيدِ واستفتحوا﴾(10). وقوله: 'واثنين في قاف'، يريد من لفظ 'وعيد' وهما: ﴿فحقّ وعيد أفعيينا﴾(11)، و﴿من يخاف وعيد﴾(12) في آخرها. وقوله: 'بلا مزيد': أي بلا زيادة على هذه المواضع الثّلاثة، إذ ليس في القرآن غيرهنّ. وقوله: 'وأربعا نكير'،

٧٥٢

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) البقرة، جزء من الآية: 186، ورقم السّورة: 2.

(3) القمر، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 54.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) البقرة، جزء من الآية: 186، ورقم السّورة: 2.

(6) هود، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 11.

(7) الكهف، جزء من الآية: 70، ورقم السّورة: 18.

(8) إبراهيم، جزء من الآية: 40، وجزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 14.

(9) نوح، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 71.

(10) إبراهيم، جزء من الآية: 14، وجزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 14.

(11) سورة 'ق'، جزء من الآية: 14، وجزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 50.

(12) سورة 'ق'، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 50.

يريـد في 'الحـجّ': ﴿فكيـف كـان نكـير فكـأيّن﴾(1)، وفي 'سـبأ': ﴿فكيـف كـان نكـير قـلِ إنّمـا أعظكم﴾(2)، وفي 'فاطر': ﴿فكيف كان نكـير ألم تـر﴾(3)، وفي 'الملـك': ﴿فكيـف كـان نكـير ألم يروا﴾(4)، وليس في القرآن غيرهنّ. وقوله: 'ثمّ الباد'، يريد في 'الحـجّ': ﴿العـاكف فيـه والبـاد ومـن يرد﴾(5). وقوله: 'ترْدين'، يريد في 'والصّافّات': ﴿إن كدت لـتردين ولـولا﴾(6). وقولـه: 'والتّـلاق والتّناد'، يريد في 'المومن: ﴿لينذر يوم التّلاق يوم هـم﴾(7)، و﴿إنّـي أخـاف عليكـم يـوم التّنـاد يـوم تولّـون﴾(8). وقولـه: 'وأن يكذّبـون قـال'، يريـد في 'القصـص': ﴿إنّـي أخـاف أن يكذّبـون قـال سنشدّ﴾(9)، ولذلك(10) قيّده بـ'قال' تحرّزا من: ﴿إنّي أخاف أن يكذّبـون ويضيـق صـدري﴾(11)، فإنّها من المحذوفات وصـلا ووقفـا. وقولـه: 'ينقـذون'، يريـد في 'يـس': ﴿ولا ينقـذون إنّـي﴾(12). وقوله: 'وترجـمون بعده فاعتزلون'، يريد في 'الدّخان': ﴿وإنّي عذت بربّي وربّكم أن ترجمـون، وإن لم تومنوا لي فـاعتزلون فدعـا﴾(13). وقولـه: 'ومـعْ نذيـر كـالجواب'، يريـد فـي 'سـبأ': ﴿وجفـان كالجوابِ وقدور راسـيات﴾(14)، وفـي 'الـملك': ﴿كيـف نذيـر ولقـد كـذّب﴾(15)، وأخبر أنّ 'كـالجواب، مـع 'نـذير'، أي حكـمه كـحكـمه، ففي البيت تقـديم وتأخـير. وقولـه(16): 'نذر فـي ستّة'، هي ستّة مواضع كمـا قـال. وقـوله: 'قـد أشـرقت بـالقمر'، أي ظهـرت واسـتبانت بسـورة 'القمر'، فعبّر عن ذلك بالإشراق، ولأنّه يناسب القمر، والباء بمعنى فـي، وذكره للسّورة زيادة بيان،

(1) الحجّ، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 22.

(2) سبأ، جزء من الآية: 45، وجزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 34.

(3) فاطر، جزء من الآية: 26 وجزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 35.

(4) الملك، جزء من الآية: 18 و19، ورقم السّورة: 67.

(5) الحجّ، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 22.

(6) الصّافّات، جزء من الآية: 56 و57، ورقم السّورة: 37.

(7) غافر، جزء من الآية: 15، وجزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 40.

(8) غافر، جزء من الآية: 32، وجزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 40.

(9) في مخطوطة 'ح': ولذا.

(10) القصص، جزء من الآية: 34، وجزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 28.

(11) الشّعراء، جزء من الآية: 12، وجزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 26.

(12) يس، جزء من الآية: 23، وجزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 36.

(13) الدّخان، جزء من الآية: 20، وجزء من الآية: 21، ورقم السّورة: 44.

(14) سبأ، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 34.

(15) الملك، جزء من الآية: 17، وجزء من الآية: 18، ورقم السّورة: 67.

(16) في مخطوطة 'ح': قوله، هكذا بدون واو.

لأنّه ليس في القرآن غيرُهنّ فيُتحرّز منه، وقد ذكرهنّ الشّاطبي(1) ولم يقيّدهنّ بسورة فقال:

.... **** ....سِتّةٌ نُـذُرٍ جَـلاَ(2)

وقوله: 'والواد في الفجر'، يريد: ﴿جابوا الصّخر بالواد وفرعون﴾(3)، وقيّده بـ'السّورة' تحرّزا ممّا هو من لفظه، وذلك ثلاثة مواضع: ﴿بالواد المقدّس﴾(4) في 'طه' و'النّازعات'، و﴿بالواد الايمن﴾(5) في 'القصص'، فإنّه لا خلاف في حذف الياء في ذلك وصلا ووقفا. وقوله:

...............وَفِي التَّنَادِ **** مَعَ التَّلاَقِ خُلْفُ عِيسَى...

يعني قالون(6)، فأخبر أنّه اختُلف عنه في هذين الموضعين، فرُوي عنه الإثبات، ورُوي عنه الحذف وذلك في الوصل. وقوله 'باد': أي ظاهر، يقال: بدا يبْدو ـ من غير همز ـ إذا ظهر، فأخبر أنّ الخلاف فيهما عن قالون شهير معروف، ولم يرجّح أحد الوجهين على الآخر، تبع في ذلك الشّاطبي حيث قال:

.............وَالتَّلاَقِ وَالتَّـــ **** ـــنَـادِ دَرَا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهَّلاَ(7)

فذكر الخلاف من غير ترجيح عن ع/٣٧٩ قالون، وهو الّذي كنى عنه بالباء في قوله 'باغيه'، والمشهور عن قالون الحذف. قال الدّاني(8) في 'التّيسير': "واختلف فيهما عن قالون، فقرأتهما له بالوجهين"(9). وقال في 'الاقتصاد' نحوه ثمّ قال: "وبهما آخذ". وقال كتاب 'رواية أبي نشيط': "وقد خيّرني فارس بن أحمد(10) بين الإثبات والحذف، في قوله [تعالى] في 'غافر': ﴿التّلاق﴾(11) و﴿التّناد﴾(12)، فقرأت ذلك عليه بالوجهين جميعا". وقال في 'التّمهيد' نحوه، وذكر فيه أنّه قرأ على

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 146.

(3) الفجر، جزء من الآية: 9، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 89.

(4) طه، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 20؛ والنّازعات، جزء من الآية: 16، ورقم السّورة: 79.

(5) القصص، جزء من الآية: 30، جزء من الآية: 28.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 145. ودرأ بمعنى دفع، فأبدل الهمزة ألفا.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 60.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(11) غافر، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 40.

(12) غافر، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 40.

أبي الحسن بن غلبون(1) بالحذف. وذكر في 'جامع البيان'(2)، أنّه قرأهما على أبي الفتح(3) في رواية قالون(4) من جميع طرقه، عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن(5) عن أصحابه، بالوجهين بالإثبات والحذف؛ وعن قراءته على عبد الله بن الحسين(6) عن أصحابه، بالحذف لا غير. وقال في 'التّبيين': "فقرأتهما على فارس بالوجهين بالإثبات والحذف، وقرأتهما على أبي الحسن وغيره بالحذف لا غير". قلت: وقد(7) وقفت على الحذف لأبي الحسن بن غلبون في كتاب 'التّذكرة' له(8). وقال ابن الباذش(9) في 'الإقناع': "واختُلف عنه في ﴿التّلاق﴾(10) و﴿التّناد﴾(11) في 'غافر'، والمشهور عنه حذفهما"(12). وقال ابن آجرّوم(13) في 'التّبصير':

وَفِي التَّلاَقِ وَالتَّنَادِ الْخُلْفُ **** عَنِ ابْنِ مِينَى وَالصَّحِيحُ الْحَذْفُ

قلت: وبالوجهين قرأتهما لقالون على جميع من قرأت عليه، وبالحذف آخذ، وعليه اقتصر ابن أشته(14) في 'المحبّر'، والخزاعي(15) في 'المنتهى'، وأبو الطيّب بن غلبون(16) في 'التّذكار'، وكتاب 'الاختلاف بين ورش وقالون'؛ وابنه أبو الحسن في 'التّذكرة'، والطّلمنكي(17) في تأليفه في قراءة نافع(18)،

٧٥٥

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 288.

(3) هو فارس بن أحمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 82 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 484 من قسم التحقيق.

(7) في مخطوطة 'ح': وكذلك.

(8) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 536\2.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) غافر، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 40.

(11) غافر، جزء من الآية: 32، ورقم السّورة: 40.

(12) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 330\1، بتحقيق قطامش.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 47 من قسم التحقيق.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

ومكّي(1) في 'التّنبيه'، و'التّبصرة'(2)، و'الموجز'، و'المفردات'، و'الكشف'(3)؛ وابن سفيان(4) في 'الهادي'، والمهدويّ(5) في 'الهداية'، والبغدادي(6) في 'الرّوضة'، وابن عبد الوهّاب(7) في 'المفتاح'، و'المفيد'، و'كفاية الطّالب'؛ وابن سابور(8) في 'تلخيص الألفاظ'، وابن شريح(9) في 'الكافي'(10)، و'التّذكير'، و'المفردات'؛ وابن مطرّف(11) في 'البديع'، وابن البيّاز(12) في 'النّبذ النّامية'، وابن الفحّام(13) في 'التّجريد'، وأبو الطّاهر العمراني(14) في 'الاكتفاء، وابن سوار(15) في 'المستنير'، وابن مهلّب(16) في 'الشّرح'، وابن الطّفيل(17) في 'الغنية'، وأبو الأصبغ بن عمر(18) في 'المختصر'، وابن سعيد(19) وأبو بكر القرطبي(20) في أرجوزتيهما.

الإعراب: وورش: معطوف على قوله: 'وزاد قالون'، أي وزاد ورش. الدّاع: مفعول. معاً: حال من 'الدّاع'، والعامل فيه 'زاد'. 'دعان وتستلنّ [ما'](21): معطوفان محكيّان، وحذف من الأوّل

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 137.

(3) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 2\246.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 180 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الكافي' لابن شريح: 123.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 17، ص: 136 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 106 من قسم التحقيق.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 181 من قسم التحقيق.

(20) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 137 من قسم التحقيق.

(21) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

حرف العطف. فخذ: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب. بياني: مفعول، ومنع من ظهور الإعراب فيه، اشتغال المحلّ بالكسرة لأجل ياء المتكلّم. 'ثمّ دعاء ربّنا': معطوف محكيّ. وعيد: معْطوف، وحذف حرف العطف. واثنين: معطوف. 'في قاف': في موضع الصّفة لاثنين. 'بلا مزيد': في موضع الحال من 'اثنين'، والعامل فيه 'زاد'، و'لا' زائدة لفظاً بين الجار والمجرور. وأربعاً: حال، والعامل فيه 'زاد'. نكير: معطوف على ع/٣٨٠ ما قبله وهو محكيّ، والتّقدير: ونكير حالة كونه أرْبعا. 'ثمّ الباد' إلى 'وترجمون': معطوفات، وحذف حرف العطف من 'تردين' و'ينقذون'. بعده: ظرف زمان ومخفوض به، والضّمير يعود على 'ترجمون'، والظّرف في موضع خبر المبتدأ بعده. فاعتزلون: مبتدأ. ومعْ: ظرف مكان، والعامل فيه 'زاد'، وقد تقدّم الكلام في إسكان العيْن في إعراب قوله في هاء ضمير الواحد:

[57] .... **** وَأَرْجِـهِ الْحَرْفَيْنِ مَعْ فَأَلْقِهِ(1)

نذير: مخفوض بالظّرف. كالجواب: مفعول بـ'زاد'. نذر: معطوف، وحذف حرف العطف. 'في ستّة': في موضع الحال من 'نذر'، والعامل فيه 'زاد'. قد: حرف تحقيق. أشرقت: فعل ماض، والفاعل مضْمر يعود على السّتّة، والجملة في موضع الصّفة لِـ'ستّة'، والتّقدير: مشرقة. بالقمر: متعلّق بـ'أشرقت'. والواد: معطوف على 'نذر'. 'في الفجر': في موضع الحال من 'الواد'، والعامل فيه 'زاد'. 'وفي التّناد': متعلّق بـ'باد'. معْ: ظرف مكان، والعامل فيه 'باد'. التّلاق: مخفوض بالظّرف. خُلْف: مبتدأ. عيسى: مضاف إليه. باد: خبر 'خُلْف'، والضّمّة مقدّرة في الياء المحذوفة لالْتقاء السّاكنين. ثمّ قال:

[225] فَهَذِهِ فَإِنْ وَصَلْتَ زِدْتَهَا **** وَصْلاً وَوَقْفاً لَهُمَا حَذَفْتَهَا

[226] لَكِنَّهُ وَقَفَ فِي ءَاتَانِ **** قَالُونُ بِالْإِثْبَاتِ وَالْإِسْكَانِ

ثبت في رواية الحضرمي(2): 'وصلا ووقفا'، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم؛ وفي رواية المكناسي(3) والبلفيقي(4): 'لفظا ووقفا'، والأبين رواية الحضرمي. والإشارة بقوله: 'فهذه' إلى الياءات الزّوائد، وقد انقضى جميعها، وأخبر أنّك تزيدها في لفظك إن وصلت، وتحذفها إن وقفت لورش(5)

٧٥٧

(1) انظر الكلام على ذلك في الصّفحات: 155-157 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

وقالون(1)، وهو المراد بقوله: 'لهما'، وعبّر عن إثباتها بالزّيادة، لأنّها باعتبار رسمها زائدة في اللّفظ، وما عداها من المحذوفات من الرّسم، إنّما تحذف في الحالين. وقوله:

لَـكِنَّـهُ وَقَـفَ فِـي ءَاتَـانِ **** قالون....................

أخرج هذه الياء لقالون من جميع الياءات المتقدّمة، فأخبر أنّه يقف عليها بياءٍ ساكنة. قال الدّاني(2) في كتاب 'رواية أبي نشيط': "ويقف عليها بالياء ثابتة". وقال في 'التّبيين' عن قالون نحوه. وذكر في 'التّيسير'(3)، و'التّعريف'(4)، عن قالون في الوقف على هذه الياء وجهين: الإثبات والحذف. وذكر في 'الاقتصاد' أنّه قرأ على أبي الحسن(5) - يعني ابن غلبون - بإثبات الياء في الوقف، ومفهومه أنّه قرأ على غيره بحذفها في الوقف. قلت: وقد وقفت على إثبات الياء في الوقف لأبي الحسن بن غلبون، في كتاب 'التّذكرة' له(6). وذكر الدّاني في 'التّمهيد'، أنّه قرأ لقالون بإثباتها في الوقف، وأنّ فارسا(7) قال له عن قراءته بالحذف. وقال في 'جامع البيان': "وحذفها في الوقف نافع(8) في رواية ورش(9)، ح/٢٥٧ وكذلك حكى لي فارس بن أحمد عن قراءته، في جميع الطّرق عن نافع"(10). وقال في 'التّمهيد': "ويقف - يعني قالون - بإثبات الياء، على اختلاف بين أهل الأداء [في ذلك](11)". وقال الشّاطبي(12) في قصيدته:

.... ****وَخِلاَفُ الْوَقْفِ بَيْنَ حُلاً عَلاَ(13) ع/٣٨١

فذكر الخلاف عن قالون، وهو الّذي كنى عنه بالباء في قوله: 'بين'، فكان حقّ النّاظم أن يذكر الخلاف عن قالون، لكنّه اقتصر على الإثبات، لأنّه المشهور عن قالون، وعلى ذلك اقتصر

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 61.

(4) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 105.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\480-481.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 230.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'. (12) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 3 قسم التحقيق.

(13) أشار الشاطبي في البيت بالحاء من لفظة 'حلا' إلى أبي عمرو البصري، وبالعين من كلمة 'علا' إلى حفص. انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 143.

أبو الطيّب بن غلبون(1) في 'التّذكار' و'المفردات' وابنه أبو الحسن(2) في 'التّذكـرة'، والطّلمنكـي(3) في تأليفه في قراءة نافع(4)، ومكيّ(5) في 'التّنبيه' و'التّبصرة' و'الموجز'؛وابـن البيّـاز(6) في 'النّبـذ النّامية'، وأبو الأصبغ بن عمر(7) في 'المختصر'. وقال مكيّ في 'التّبصرة': "وقد قـال ابـن مجـاهد(8): إنّ مـن فتـح اليـاء يقـف بيـاء، فيجـب علـى قولـه أن يقــف ورش(9) باليــاء، والرّوايــة عــن ورش الحذف"(10). قال الـدّاني(11) في 'إيجاز البيان': "والعلّة في إثبات هذه الياءات في الوصْل وحذفهـنّ في الوقف، أنّه لّما كان الأصـل إثبـاتهنّ، لأنّ الّتي هـي لام مـن نفـس الكلمـة، والّتي للإضافـة اسـم للمتكلّم(12)، ولـم تحدث فيهنّ علّة تمنع من إثباتهنّ، أثبتهنّ لذلك في الوصل؛ ولـمّا كـنّ محذوفـات من الـمرسوم، حذفهنّ عند الوقف، إذ الوقف مـوضع الـحذف والتّغيير؛ فجمع بذلـك بـين وجهـين من الصّواب، موافقـة الأصل فـي الوصل، وموافـقة الخطّ فـي الوقف، هذا مع اتّباعه فــي ذلـك مـن اقتدى بـه مـن أئمّته، وقرأ عليه مـن مشيخته".

قال مكيّ فـي 'الكشف': "وعلّة من حذف فـي الوقف، أنّه اتّبع خطّ المصحف فــي وقفـه، واتّبع الأصل فـي وصله، فجمع بين الوجهين، وكان الوقف أولى بالـحذف، لأنّ أكـثر الخـطّ كُتِـبَ على الوقف والابتداء، فلمّا لم تثبت الياء فـي الخطّ، حذفها فـي الوقف، اتّباعا للخطّ"، قال: "وحجّة من حذفها فـي الوقف والوصل، أنّه اتّبع فيه الـخطّ، واكتفى بالكسرة عن الياء فـي الوصل، وأجرى الوقف مـجرى الوصل"(13). قال: "وهي لغة مشهورة للعرب [فيها الحذف لهذه الياءات]، يقولـون: مررت بالقاض، وجاءني القاض، فيحذفون الياء، لدلالة الكسرة عليها ولسكونها"(14).

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 106 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'التبصرة' لمكي بن أبي طالب: 484.

(11) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) في 'ح' زيادة لفظ: 'وحده' وعليه خط، وهو ليس في 'ع' فأغفلناه. (13) انظر 'الكشف' لمكي: 333\1.

(14) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 331\1. وما بين المعقوفين زيادة من 'الكشف'.

وأمّا تخصيص إثبات ﴿فما ءاتان اللهُ﴾(1) في الوقف، دون غيرها من الزّوائد، فلأنّها قد حرّكت في الوصل، وقياس ما حرّك في الوصل أن يسكّن في الوقف، فأسكنها كغيرها من ياءات الإضافة الثّابتة في الوصل؛ ووجه حذفها في الوقف، هو ما تقدّم في غيرها من الزّوائد، من إثباتها في الوصل وحذفها في الوقف. وقال مكيّ(2) في 'الكشف': "وحجّة من أثبت الياء في الوقف من ﴿ءاتان﴾، أنّه أتى بها على أصلها، ووافق بين الوصل والوقف"، قال: "وحجّته لمخالفته خطّ المصحف، إثباتهم في الوصل ما حُذف في الخطّ، من حروف المدّ واللّين نحو: ﴿العَلمِين﴾(3)، و﴿إبرهيم﴾(4)، و﴿إسحق﴾(5)، فأجرى الياء مجرى الألف، فأثبتها في الوصل والوقف، وإن كانت محذوفة في الخطّ، كما فعل الجماعة في الألف"(6). قلت: مخالفة المصحف في هذا وشبهه، هي من المخالفة اليسيرة، المتّفق على قبولها عند الأئمّة.

الإعراب: فهذه: مبتدأ. فإن: الفاء زائدة على ما ذهب إليه الأخفش(7)، من زيادتها في خبر المبتدأ، إن: حرف شرط. وصلت: فعل ماض وفاعل، في موضع جزم بالشّرط. زدتها: فعل ماض وفاعل ومفعول، وهو جواب الشّرط، ع/٣٨٢ والشّرط وجوابه في موضع خبر المبتدأ. 'وصْلا' أو 'لفظا': منصوب على إسقاط حرف الجرّ، والعامل فيه 'زدتها'. 'ووقفا' كذلك، والعامل فيه 'حذفتها'. لهما: متعلّق بالفعل بعده، والضّمير عائد على ورش وقالون. حذفتها: فعل ماض وفاعل ومفعول، والهاء في 'زدتها، و'حذفتها' عائدة على 'هذه'. لكنّه: لكنّ واسمها، والهاء ضمير الأمر والشّأن. وقف: فعل ماض. 'في ءاتان': متعلّق بـ'وقف'. قالون: فاعل. بالإثبات: متعلّق بـ'وقف'. والإسكان: معطوف. والجملة في موضع خبر 'لكنّه'. ثمّ قال:

[227] اَلْقَوْلُ فِي فَرْشِ حُرُوفٍ مُفْرَدَهْ **** وَفَّيْتُ مَا قَدَّمْتُ فِيهِ مِنْ عِدَهْ

أخبر النّاظم أنّه يتكلّم في هذه التّرجمة، على فرش الحروف، والفرش مصدر فرش يفرش، تقول: فرشت الشّيء فرشا، إذا بسطته ونشرته، فكأنّ الحروف المفردة المشار إليها، بُسطت ونُشِرت حين ذكرت حرفا حرفا، بخلاف ما مضى من الأصول، فإنّ الأصل الواحد منها يشتمل على الجميع.

(1) النّمل، جزء من الآية: 36، ورقم السّورة: 27.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(3) الفاتحة، جزء من الآية: 2 ، ورقم السّورة: 1.

(4) البقرة، جزء من الآية: 124، ورقم السّورة: 2.

(5) الأنعام، جزء من الآية: 84، ورقم السّورة: 6.

(6) انظر 'الكشف' لمكي: 1\333. إلا أنه مثل فيه بـ﴿إسماعيل﴾،['ص'(38) آ: 48]، بدل ﴿العالمين﴾.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

وقوله: 'وَفَّيْتُ مَا قَدَّمْتُ فِيهِ مِنْ عِدَهْ'، أشار إلى قوله(1) في صدر الرّجز:

[16] فَجِئْتُ مِنْهُ بِالَّذِي يَطَّرِدُ **** ثُمَّ فَرَشْتُ بَعْدُ مَا يَنْفَرِدُ

فوفّى هنا بما كان وعد به في الصّدر. ح/٢٥٨

الإعراب: القول: خبر مبتدأ محذوف، أي هذا القول. في فرش: متعلّق بـ'القول'. حروف: مضاف إليه. مفرده: نعت. وفّيت: فعل ماض وفاعل. ما: مفعول. قدّمت: فعل ماض وفاعل، والمفعول محذوف يعود على 'ما'، والتّقدير: قدّمته، والجملة صلة 'ما'. فيه: متعلّق بـ'وفّيت'، والهاء عائدة على الفرش. من عده: متعلّق بـ'قدّمت'، و'من' للبيان(2). ثمّ قال:

[228] قَرَأَ وَهْوَ وَهْيَ بِالْإِسْكَانِ **** قَالُونُ حَيْثُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ

[229] وَمِثْلُ ذَلِكَ فَهْوَ فَهْيَ لَهْوَا **** وَلَهْيَ أَيْضاً مِثْلُهُ ثُمَّ هْوَا

أخبر أنّ قالون(3) قرأ بالإسكان في الهاء من ﴿هو﴾(4) و﴿هي﴾(5)، إذا كان قبلهما واوٌ، أوْ فاءٌ، أوْ لامٌ حيث وقع، وكذلك إذا كان قبل ﴿هو﴾: ﴿ثمّ﴾، وذلك موضع واحد في 'القصص' قوله [تعالى]: ﴿ثمّ هو يوم القيامة من المحضرين﴾(6)، ومفهومه أنّ ورشا(7) قرأ ذلك كلّه بالتّحريك على الأصل، إذ نسب الحكم لقالون. قال المهدويّ(8) في 'الشّرح': "من ضَمّ الهاء من ﴿هُو﴾، وكسرها من ﴿هِي﴾، على كلّ حال، فإنّه جاء بها على الأصل، وما جاء على الأصل، فقد استغنى عن الاحتجاج"، قال: "ألا ترى أنّ ﴿هو﴾ و﴿هي﴾، لاخلاف في تحريك الهاء منهما، إذا لم يكن قبلهما أحد الحروف المذكورة؟"(9). قال مكيّ(10) في 'الكشف': "ويدلّ على ذلك أيضا، أنّ الهاء في تقدير الابتداء [بها](11)، لأنّ الحرف الّذي قبلها زائد، والابتداء بها لا يجوز إلاّ مع تحرّكها، فحملها على حكم الابتداء بها، وحكم لها مع هذه الحروف على حالها عند عدمهنّ"(12).

٧٦١

(1) في مخطوطة 'ح' جاءت : 'ما'، بدل لفظ 'قوله'. (2) في مخطوطة 'ع': من البيان، وفي 'ح': ومن للبيان.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) البقرة، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 2.

(5) البقرة، حزء من الآية: 68، ورقم السّورة: 2.

(6) القصص، حزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 28.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 100.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(12) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\235.

قال المهدويّ(1) في 'الشّرح': "وعلّة من أسكن الهاء، إذا كان قبلها واوٌ أوْ فاءٌ أوْ لامٌ متّصلة بها، أنّ هذه الحروف لمّا اتّصلت بالكلمة، وكان كلّ واحد منها على حرف لا يمكن ع/٣٨٣ أن يسكت عليه، أشبهت ما هو من نفس الكلمة، فصار قولك: 'وهُو'، يشبه [في اللّفظ](2): عضُدًا وسبُعاً؛ وصار قولك: 'وهِي'، يشبه [في اللّفظ](3): كتِفاً وفخِذاً، والعرب تسكّن وسط ذلك تخفيفا، فكذلك أُسْكِنت الهاء من ﴿هو﴾(4) و﴿هي﴾(5) تخفيفا، إذا اتّصل بها أحد هذه الحروف الثّلاثة"(6). وقال مكيّ(7) في 'الكشف' نحوه(8).

وأمّا ﴿ثمّ هو﴾(9)، فقال المهدويّ في 'الشّرح': "إنّ ﴿ثمّ﴾ تجتمع مع الواو والفاء في النّسق، فأشبهتهما لذلك(*)، فحكم لها بحكمهما، وجعل الميم من ﴿ثمّ﴾ مع الهاء من ﴿هو﴾، بمنزلة الواو والفاء واللاّم"، قال: "والعرب قد تُجْري المنفصل مجرى المتّصل"، قال: "ألا ترى أنّهم أدغموا 'يد دّاوُد' وهو منفصل، كما أدغموا 'ردّ' وهومتّصل"، قال: "وقدْ أجْروا المنفصل مجرى المتّصل، فيما هو أبعد من هذا، نحو قول الشّاعر:

قَالَتْ سُلَيْمَى اِشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا **** وَاشْتَرْ وَعجِّلْ خَادِماً لَبِيقَا(10)

قال: "فأجروْا التّاء من 'اِشْتَرْ' مع اللاّم من 'لَنَا' وذلك منفصل، مجرى المتّصل نحو: كتف وفخذ، فأسكنوا الرّاء من 'اشترْ'، كما أسكنوا التّاء من 'كتْف'"(11).

قال الشّريشي(12) في 'الشّرح': "وممّا أُجْري من المنفصل مجرى 'فَعُل' من المتّصل قول الشّاعر:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(2) و(3) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(4) البقرة، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 2.

(5) البقرة، جزء من الآية: 68، ورقم السّورة: 2.

(6) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات': 100.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\234-235.

(9) القصص، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 28. (*) في 'ح': بذلك، وفي 'ع': لذلك، وهو ما أثبتناه.

(10) البيت من بحر الرجز، وينسب لرجل من كندة يقال له العُذَافر، وأورده أبو زيد الأنصاري ولكن عجزه: 'وَهَاتِ بُرَّ الْبَخْسِ أَوْدَقِيقَا'، والبخس: الذي يزرع بماء السّماء، والسّويق: ما يتخذ من الحنطة والشّعير. انظر 'الحجّة' للفارسي: 1\67، و'الخصائص': 2\340، و'نوادر أبي زيد': 308، و'شرح شواهد الشّافية' للبغدادي: 226.

(11) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 101.

(12) أُنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

فَـالْيَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِـبٍ **** إِثْـمـاً مِـنَ اللَّـهِ وَلاَ وَاغِـلِ(1)

فأجرى الرّاء والباء [من 'اشْرب'](2) مع الغين من 'غير'، مجرى 'عضُد' فأسكن البـاء مـن 'اشـربْ'، كما تسكن الضّاد من 'عضد'"(3). قال ابن الباذش(4) في 'الإقناع'(5) و'النّجعة': "وقد روي عن أبي نشيط(6) إسْكانها في: ﴿أن يـملّ هْو﴾(7)". وقال الخزاعي(8) في 'المنتهى'، وابن سوار(9) في 'المستنير' نحوه. قلت: لا عمل على هذه الرّواية لقالون(10) من طريق أبي نشيط، وقد قال الشّاطبي(11) في قصيدته:

.... **** ....وَعَنْ كُـلٌّ يُمِـلَّ هُـوَ انْـجَـلاَ(12)

يريد بالضمّ. وقال ابن الفحّام(13) في 'التّجريد': "ولا خلاف في تثقيل قوله [تعالى]: ﴿أن يمـلّ هُو﴾"، يريد من الطّرق المشهورة، والتّثقيل عبارة عن ضمّ الهاء، وبالضمّ قرأت ذلك على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ.

الإعراب: قرأ: فعل ماض. وهو: مفعول محكيّ. وهي: معطوف، وحذف حرف العطف. بالإسكان: متعلّق بـ'قرأ'. قالون: فاعل. حيث: ظرف مكان مبنيّ على الضّمّ، وقد تقدّم الكلام عليه، في إعراب قوله في التّحقيق والتّسهيل:

(1) البيت من البحر السّريع، وهو لامرئ القيس، والمستحقب: المتكسب، والواغل: الدّاخل على القوم يشربون ولم يدع للشّراب، وأصل الاستحقاب حمل الشيء في الحقيبة؛ فالشّاعر نذر حين قتل أبوه، ألا يشرب خمرا حتى يثأر له، فلمّا وفى بنذره حلت له الخمرة بزعمه، فلا يأثم بشربها. انظر 'الديوان': 122، و'معاني القرآن' للزّجاج: 1\136، و'الكتاب' لسيبويه: 4\204، و'الكامل' للمبرد: 1\318، و'الخصائص': 1\74، و'معاني القرآن' للأخفش: 1\94، و'الحجّة' للفارسي: 1\117، و2\80، و'أمالي المرتضى': 2\106، و'خزانة الأدب': 3\530، و'الصحاح': (وغل).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(3) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 641-642.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\484، بتحقيق قطامش.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.

(7) البقرة، جزء من الآية: 282، ورقم السّورة: 2.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 149.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

[91] وَحَيْثُ تَلْتَقِي ثَلاَثٌ تَرَكَهْ **** ....(1)

والعامل فيه 'قرأ'. جاء: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على ما ذكر، والجملة في موضع خفض بالظّرف. في القرآن: متعلّق بـ'جاء'. ومثل: مبتدأ. ذاك: مضاف إليه. فهو: خبر. 'فهي لهو ولهي': معطوفات محكيّات، وحذف حرف العطف من 'فهو' و'لهو'. أيضا: مصدر في موضع الحال، والعامل فيه 'قرأ'. مثله: مبتدأ ومضاف إليه، والهاء عائدة على ما تقدّم. 'ثمّ هوا': خبره وهو محكيّ؛ والألف في 'لهوا'، وفي 'ثمّ هوا'، لإطلاق القافية. ثمّ قال:

[230] وَفِي بُيُوتٍ وَالْبُيُوتِ الْبَاءَا **** قَرَأَهَا بِالْكَسْرِ حَيْثُ جَاءَا

أخبر أنّ قالون(2) قرأ الباء من ﴿بيوت﴾(3) و﴿البيوت﴾(4)، بالكسر حيث وقع، منكّرا أوْ معرّفا بالألف واللاّم أوْ بالإضافة نحو: ﴿فإذا ح/٢٥٩ دخلتم بيوتا﴾(5)، و﴿فأمسكوهنّ في البيوت﴾(6)، و﴿أوْ بيوت ءابائكم﴾(7)، وما أشبه ذلك، ع/٣٨٤ لأنّه ذكر ما هو بالألف وبغير ألف ولام؛ وإذا كان بغير ألف ولام يشمل النّكرة والمضاف، وتبع في ذلك الشّاطبي(8) حيث قال:

وَكَسْرُ بُيُوتٍ وَالْبُيُوتُ يُضَمُّ عَنْ **** حِمَى جِلَّةٍ وَجْهاً عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلاَ(9)

وكثيرا ما يتبع ألفاظَه، ومفهومُه أنّ ورشا(10) قرأها بالضمّ على الأصل، إذ نسب الحكم لقالون. قال المهدويّ(11) في 'الشّرح': "من ضمّ باء البيوت(12) وإخوته فهو الأصل، لأنّه جمع 'فَعْلا' على 'فُعول'، مثل 'ضرب' و'ضرُوب'، و'حرف' و'حروف'"(13). وقال مكّيّ(14) في 'الكشف': "ولمّا كان هذا النّوع لا يجوز فيه إلاّ الضمّ، إذا لم يكن الثّاني ياءً، نحو: 'كُعوب' و'دُهور'، أجري ما

٧٦٤

(1) انظر إعراب ذلك في الصّفحة: 281 من قسم التّحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) النّور، جزء من الآية: 36 و61، ورقم السّورة: 24؛ والأحزاب، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 33.

(4) البقرة، جزء من الآية: 189، ورقم السّورة: 2؛ والعنكبوت، جزء من الآية: 41، ورقم السّورة: 29.

(5) و(7) النّور، جزء من الآية: 61، ورقم السّورة: 24.

(6) النّساء، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 4.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 161.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(12) في مخطوطة 'ح': 'بيوت'، بدل 'البيوت'.

(13) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 121.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

ثانيه ياء على ذلك، لأنّه أصله، ولئلاّ يختلف"(1). قال المهدويّ(2) في 'الشّرح': "ومن كسر أوائلها، فإنّه كره أن يخرج من ضمّة إلى ياء، وذلك ثقيل"، قال: "ويقوّي ذلك قول من قال في تصغير 'عين'، 'عِيَيْنَة' بكسر العين، وكان الأصل في بناء التّصغير أن يقول: 'عُيَيْنَة، فكره أن يضمّ العين، لئلاّ يخرج من ضمّ إلى ياء"، قال: "فإن قال قائل: فهلاّ كره من كسر الباء من 'البِيوت'، أن يخرج من كسر إلى ضمّ؟! قيل له: لم يكره ذلك، لأنّ الكسرة عارضة، ولا يستثقل في العارض ما يستثقل في اللاّزم"(3).

الإعراب: وفي بيوت: متعلّق بالفعل المحذوف العامل في 'الباء'. أو البيوت: معطوف عليه. الباءا: مفعول بفعل مضمر، من باب الاشتغال، يفسّره ما بعده. قرأها: فعل ماض ومفعول، والفاعل مضمر يعود على قالون، والهاء عائدة على 'الباء'. بالكسر: متعلّق بـ'قرأها'. حيث: ظرف مكان مبني على الضّمّ، وقد تقدّم الكلام عليه، والعامل فيه 'قرأها'. جاءا: فعل ماض، والفاعل مضْمر يعود على لفظ 'البيوت'، والجملة في موضع خفض بحيث. والألف في قوله: 'الباءا' و'جاءا' لإطلاق القافية. ثمّ قال:

[231] وَاخْتَلَسَ الْعَيْنَ لَدَى نِعِمَّا **** وَفِي النِّسَاءِ لَا تَعَدُّوا ثَمَّا

[232] وَهَا يَهَدِّي ثُمَّ خَا يَخَصِّمُونْ **** إِذْ أَصْلُ مَا اخْتَلَسَ فِي الْكُلِّ السُّكُونْ

اِتّفقت الرّوايات على قوله: 'في الكلّ' في البيت الرّابع، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم، وقرأته كذلك(4) على المكناسي(5) ـ رحمه الله ـ فلم يردّه عليّ؛ ورأيت بعد وفاته، في أصل سماعه على النّاظم، عوض 'في الكلّ' 'في الكسر'، وذلك تحريف من الكاتب، والله أعلم. والاختلاس في اللّغة: هو الاختلاف ـ ومنه: 'ولا قطْع في الخُلسة'(6): وهو ما اختطف من السّوق ـ وهو عند القرّاء: عبارة عن خطف الحركة والإسراع بها. قال ابن شريح(7) في 'المفردات': "ومعنى الاختلاس تضعيف الحركة". وقال ابن الباذش(8) في 'الإقناع': "معنى الاختلاس: النّطق بالحركة سريعة، وهو

(1) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\284. (2) سبقت ترجمته بالهامش: 13، ص: 103 قسم التحقيق.

(3) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 121-122. (4) في مخطوطة 'ح': بذلك.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) يد السّارق لاتقطع فيما سرق بالسّوق مادام قليلا، ومعروضا غير مخزّن، لما رواه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه أنه قال: "سئل رسول الله (ص): في كم تقطع اليد؟ قال: لاتقطع اليد في تمر معلق، فإذا ضمّه الجرين قطعت في ثمن المجنّ، ولا تقطع في حريسة الجبل، فإذا آوى المراح قطعت في ثمن المجنّ". والحريسة: الشّاة المحروسة، والجرين: موضع حفظ الثّمار، والمراح: مكان مبيت الغنم، والمجنّ: الدّرع. انظر سنن النسائي، كتاب قطع السارق، باب الثمر المعلق يسرق، ورقم الحديث بترقيم العالمية: 4871.

(7) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 78 قسم التحقيق. (8) سبقت ترجمته بالهامش: 9، ص: 41 قسم التحقيق.

ضدّ الإشباع"(1). فأخبر النّاظم أنّ قالون(2)، يختلس حركة العين من ﴿نعمّا﴾، في موضعين في 'البقرة': ﴿إن تبدوا الصّدقات فنعمّا هي﴾(3)، وفي 'النّساء': ﴿إنّ الله نعمّا يعظكم به﴾(4)، ﴿ولا تعدّوا﴾(5) في 'النّساء'؛ وحركة الهاء من قوله [تعالى]: ﴿أمّن لا يهدّي﴾(6) في ع/٣٨٥ 'يونس'؛ وحركة الخاء من قوله [سبحانه]: ﴿وهم يخصّمون﴾(7) في 'يس'. وعبّر باختلاس الأحرف، ومراده حركتهنّ، وتبع النّاظم في تعبير - عن قراءة قالون لهذه المواضع - بالاختلاس، المهدويّ(8)، وابن شفيع(9)، والحصريّ(10)، [وابن مهلّب](11)، وابن الباذش(12). وقد اختلفت عبارة الدّاني(13) عن ذلك في كتبه، فذكر في 'الاقتصاد'، و'التّعريف'(14)، وكتاب 'رواية أبي نشيط'، الإخفاء عن قالون في المواضع كلّها. وذكر في 'التّيسير'(15) الإخفاء عن قالون في: ﴿نعمّا﴾، و﴿تعدّوا﴾، و﴿يهدّي﴾؛ والاختلاس عنه في: ﴿يخصّمون﴾. وذكر في 'جامع البيان'(16) و'التّمهيد'، أنّ قالون قرأ ﴿نعمّا﴾ بكسر النّون وإسكان العين وتشديد الميم، وقرأ ﴿تعدّوا﴾ بإسكان العين وتشديد الدّال، وقرأ ﴿يهْدّي﴾ بإسكان الهاء وتشديد [الدّال، وقرأ ﴿يخصّمون﴾ بإسْكان الخاء وتشديد](17) الصّاد". ثمّ قال: "وأهل الأداء يأخذون بإخفاء الحركة، لأنّ المخفي حركته بمنزلة المتحرّك، فيمتنع الجمع بين ساكنين بذلك"، قال: "والإسكان آثر، والإخفاء أقيس".

٧٦٦

(1) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\487، بتحقيق قطامش.

(2) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) البقرة، جزء من الآية: 271 ، ورقم السّورة: 2.

(4) النّساء، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 4.

(5) النّساء، جزء من الآية: 154، ورقم السّورة: 4.

(6) يونس، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 10.

(7) يس، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 36.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 136 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 64 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق. وما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'التعريف' لأبي عمرو الدّاني، بتحقيق الشيخ محمد السّحابي، ص: 78 ﴿فنعمّا﴾، وص:84 ﴿نعمّا﴾ و﴿تعدّوا﴾، وص:89 ﴿أمّن لا يهدّي﴾، وص:107 ﴿يخصّمون﴾.

(15) انظر 'التيسير' للدّاني، ص: 71 ﴿فنعما﴾ و﴿نعمّا﴾، و81 ﴿تعدّوا﴾، و99 ﴿يهدّي﴾، و149 ﴿يخصّمون﴾.

(16) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 233.

(17) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

وذكر مكيّ(1) في 'التّنبيه'، الإخفاء عن قالون(2) في المواضع الأربعة، ثـمّ قـال: "وقيـل بـالاختلاس، وكلاهما قريب من الآخر"(3). وذكـر ابـن البـاذش(4) في 'الإقنـاع'(5) عـن قـالون، الاختـلاس في المواضع كلّها، وأنّ النّصّ عنـه الإسـكان، قـال: "وفيـه الجمـع بـين سـاكنين، وهـو غـير جـائز عنـد البصريّين، ويجوز عند الكوفيّين"، قال: "وعليه شدّد حمزة(6) الطّاء مـن: ﴿اسـطّاعوا﴾(7)". وذكـر الشّاطبي(8) في قصيدته، الإخفاء عن قالون في المواضع كلّها فقال:

نِـعِـمَّـا مَعاً فِي الـنُّونِ فَـتْـحٌ كَـمَـا شَـفَـا **** وَإِخْـفَـاءُ كَسْرِ الْـعَـيْنِ صِيـغَ بِـهِ حُـلاَ(9)

بِالإِسْـكَـانِ تَـعْـدُوا سَـكِّـنُـوهُ وَخَـفِّـفُـوا **** خُصُوصاً/ وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونُ مُسْـهِلاَ(10)

ح/٢٦٠ وَيَـا لاَ يَـهَدِّي إِكْـسِـرْ صَفِيًّا وَهَـاهُ نَـلْ **** وَأَخْـفَى بَـنُـو حَـمْدٍ وَخَـفَّـفَ شُـلْشُـلاَ(11)

وَخَا يَخَصِّمُونَ اِفْتَحْ سَمَا لُذْ وَأَخْفِ حُلْ **** ـوَ بَـرٌّ وَخَـفِّـفْـهُ وَسَـكِّـنْ فَـتُـكْمِـلاَ(12)

وقوله: 'إِذْ أَصْلُ مَا اخْتُلَسَ فِي الْكُلِّ السُّكُونْ'، أخبر أنّ الأصل في هـذه المواضـع السّكون. أمّا ﴿نعمّا﴾(13)، فالأصل 'نِعْمَ مَا'، فلمّا أدغم كسر العين، لالتقاء السّاكنين، ثم اختلس الـحركة؛ وأمّا ﴿تعدّوا﴾(14) فأصله 'تَعْتَدُوا'، فأدغم التّاء فـي الدّال، فالتقى ساكنان، فأشـار إلـى الـحركة، على حدّ الـحركة فـي الوقـف؛ وأمّـا ﴿يهـدّي﴾(15) فأصلـه 'يَهْتَـدِي'؛ وأمّـا ﴿يـخصّمون﴾(16)، فـأصلـه 'يَخْـتَصِمُون'، فجـرى فـيهما مـا جـرى فـي ﴿تـعدّوا﴾. قـال ابـن البـاذش فـي 'الإقنـاع':

٧٦٧

(1) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق. (2) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 51 قسم التحقيق.

(3) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\316، و1\401، و1\518، و2\217.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الإقناع': 1\487-488، بتحقيق قطامش. (6) سبقت ترجمته الـهامش: 3، ص: 107 قسم التحقيق.

(7) الكهف، جزء من الآية: 97، ورقم السّورة: 18. (8) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(9) المشار إليه في البيت بالكاف من لفظ 'كما' هو ابن عامر، والمرموز إليهما بالشّين من كلمـة 'شفا' همـا حمـزة والكسائي. انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 167.

(10) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 196.

(11) أمر الشاطبي في البيت بكسر الياء في ﴿أمن لا يهدي﴾، للمشار إليه بالصاد من 'صفيا' هو شعبة، وبكسر الهاء فيه للمشار إليه بالنّون في 'نل' وهو عاصم، وأخبر أن المشار إليه بالباء في 'بنو' وهـو قـالون، والمرمـوز لـه بالحـاء في 'حمد' وهو أبو عمرو، أخفيا حركة الهاء؛ وأنّ المشار إليهما بالشّين من 'شلشلا'، وهما حمزة والكسائي، خفّفا داله، ومن جملة التخفيف إسكان الهاء. انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 244.

(12) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 332.

(13) النّساء، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 4؛ و﴿فنعمّا﴾ بالبقرة، جزء من الآية: 271، ورقم السّورة: 2.

(14) النّساء، جزء من الآية: 154، ورقم السّورة: 4.

(15) يونس، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 10. (16) يس، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 36.

"وذكر سيبويه(1) أنّ الاختلاس لا يكون في الفتحة لخفّتها، فقال لي أبـي(2) رضـي ا لله عنـه: الّـذي ينبغي أن يوجّه عليه الاختلاس والإخفاء في ﴿يهـدّي﴾(3)، و﴿يخصّـمـون﴾(4)، و﴿تعـدّوا﴾(5)، أن يكون على اجتماع السّاكنين في الوصل، كاجتماعهما في الوقف في 'زيـد' و'عمـرو'، ثـمّ يشـير إلى الحركة في الوصل كما يشير إليهـا في الوقـف بـالرّوم، والإخفـاء والاختـلاس في الوصـل كـالرّوم في الوقف، فأمّا من لم ير اجتماع ساكنين في الإدغام، فإنّـه أتـى بالحركـة مطلقـة، معـرّاة مـن الإشـباع والاختلاس لخفّتها، ع/٣٨٦ فكلّ شيء على منزلته، سواء كان القائل به بصريّا أو كوفـيّا"(6). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطي(7) - رضي ا لله عنه - في جوابه على المسـائل الّـتي سـئل عنهـا: "المسألة الخامسة: في بيان رواية قالون(8) عن نافع(9)، في قوله تعالى: ﴿فنعمّا هي﴾(10) في الحرفين، وقوله [سبحانه]: ﴿تعدّوا﴾، و﴿يهدّي﴾، و﴿يخصّمون﴾: جاءت النّصوص عنه في كتب المتقدّمـين، أنّه جمع في تلك المواضـع كلّهـا بـين سـاكنين، وهمـا العـين والميـم في ﴿نعمّـا﴾، والعـين والـدّال في ﴿تعدّوا﴾، والهاء والدّال في ﴿يهدّي﴾، والخاء والصّاد في ﴿يخصّمون﴾؛ لأنّه لّما أدغـم الميـم في الميـم [من 'نعم مّا']](11) سكنت وقبلها العين ساكنة، وأدغم التّاء في الـدّال مـن 'تعتـدوا' و'يهتـدي'، وفي الصّاد من 'يختصمون'، و لم ينقل حركتها إلى ما قبلها، فاجتمع لـه سـاكنان، والجمـع بـين السّـاكنين ممنوع عند أكثر النّحويّـين، فكـره ذلـك قـوم مـن أهـل الأداء، فـأخذوا في ﴿نعمّـا﴾ بالإخفـاء، وفي ﴿تعدّوا﴾، و﴿يهدّي﴾، و﴿يخصّمون﴾، بإشمام العين والهاء والخاء شيئا من الفتح، فـرارا مـن الجمـع بين ساكنين في اللّفظ. وبيان ذلك أنّ 'نِـعْمَ' في المـدح فيهـا لغتـان: إسـكان عينهـا وهـي لغـة أكـثر العرب، وكسر عينها وهي لغة هُذَيْـل(12)، فمنهم من يفتح النّون، ومنهم من يتبعها حركـة العيـن،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(3) يونس، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 10.

(4) يس، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 36.

(5) النّساء، جزء من الآية: 154، ورقم السّورة: 4.

(6) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\490، بتحقيق قطامش؛ و'الكتاب' لسيبويه: 4\202.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(10) البقرة، جزء من الآية: 271، ورقم السّورة: 2؛ و﴿نعمّا﴾ بالنّساء، جزء من الآية: 58، ورقم السّورة: 4.

(11) ما بين المعقوفين إضافة اقتضاها السّياق، وليتضح المعنى.

(12) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 9، ص: 232 من قسم التحقيق.

فلمّا وقع بعدها في الحرفين المذكورين(1) 'ما'، وكتبت في المصاحف متّصلة، اِتّفق القرّاء فيها على الإدغام، ولا يصحّ ذلك إلاّ على لغة هذيل، عند من يمنع الجمع بين السّاكنين، فإن شئت تركت كسرة العين على حالها، وإن شئت أخفيتها وكانت برنتها(2) قبل أن تخفى، وقد تقصد بالإخفاء الإشعار، بأنّ العين ساكنة في أكثر اللّغات قبل الإدغام، وأمّا الأحرف الأُخر فالأصل فيهنّ 'تعْتدوا'، و'يهْتدي'، و'يخْتصِمون'، فأدغمت التّاء فيما بعدها، فمن لم يُجز التقاء السّاكنين، التزم نقل حركتها إلى ما قبلها، أو الكسر لالتقاء السّاكنين؛ ومن أجاز ذلك أدغم من غير نقل ولا كسر، إلاّ أنّه يجوز له أن يُشِمّ الهاء والخاء شيئا من الفتح، إشعارا بالحركة الذّاهبة، وإنّما أشار إليها مع العين والهاء والخاء، لأ[نّها](3) تُنقل إليهنّ في أكثر اللّغات، فصارت العين والهاء والخاء محلاّ لها، على هذا الوجه". وقال رحمه الله: "والإشارة إلى الفتح في ﴿تعدّوا﴾(4)، و﴿يهدّي﴾(5)، و﴿يخصّمون﴾(6)، لّما لم يمكن وقوعها في الحرف المدغم، وقعت في الحرف الّذي قبله". قلت: عبارة المصنّفين للحروف، بالاختلاس والإخفاء فيما تقدّم، معناها واحد، وبذلك قرأت على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ، وقرأ ورش(7) بإشباع الحركة، في المواضع الأربعة المتقدّمة، وهو المفهوم من قول النّاظم، لكونه نسب الحكم لقالون(8)، إذ المضمر في 'اِختَلَسَ' يعود عليه.

الإعراب: واختلس: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على قالون، المتقدّم ذكره قبل هذا. العين مفعول. لدى: ظرف مكان، والعامل فيه 'اختلس'. نعمّا: مخفوض بالظّرف محكيّ. وفي النّساء: معطوف ع/٣٨٧ على السّورة الّتي فيها ﴿نعمّا﴾ وهي 'البقرة'، وحذف الهمزة ضرورة، وكأنّه قال: واختَلَسَ العين لدى ﴿نعمّا﴾ في 'البقرة' وفي 'النّساء'، ومثله قول الله تعالى: ﴿فلن يُقبل من أحدهم ملء الارض ذهبا ولو افتدى به﴾(9)، التّقدير: لو ملكه وافتدى به، ومنه قول العرب: 'وبك وأهلا وسهلا'، التّقدير: 'وبك مرحبا وأهلا وسهلا'، حكاه سيبويه(10). ولا تعدّوا: معطوف على 'نعمّا' وهو محكيّ. ثمّا: ظرف مكان، والإشارة به إلى سورة 'النّساء'، والألف لإطلاق القافية، والعامل فيه

٧٦٩

(1) يعني من قوله تعالى: ﴿فنعما﴾ بالبقرة(2)، جزء من الآية: 271؛ و﴿نعمّا﴾ بالنّساء(4)، جزء من الآية: 58.

(2) في مخطوطة 'ح': بزنتها، وفي 'ع': برنتها، وهو ما أثبتناه. (3) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(4) النّساء، جزء من الآية: 154، ورقم السّورة: 4.

(5) يونس، جزء من الآية: 35، ورقم السّورة: 10.

(6) يس، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 36.

(7) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) آل عمران، جزء من الآية: 91، ورقم السّورة: 3.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

'واختلس'. وها: معطوف على قوله: 'العين'، وحذف الهمزة ضرورة. يهدّي: مضاف إليه محكيّ. ثمّ خا: معطوف، وحذف الهمزة ح/٢٥١ أيضا ضرورة. يخصّمون: مضاف إليه محكيّ. إذ: ظرف زمان لما مضى، والعامل فيه 'واختلس'، و'إذ' هنا للتّعليل، كما هي في قوله في صدر الرّجز:

[14] إِذْ كَانَ مَقْرَأً إِمَامِ الْحَرَمِ **** ....(1)

وقد تقدّم الكلام على ذلك. أصل: مبتدأ. ما: مضاف إليه. اختلس: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على قالون، والجملة صلة 'ما'، والعائد على الصّلة محذوف، تقديره: اختلسه. في الكلّ: متعلّق بـ'اختلس'، وقد تقدّم الكلام على إدخال الألف واللاّم على 'كلّ'، في إعراب قوله في المفتوح والممال:

[166] .... **** إِمَالَةُ الْكُلِّ لَهُ أَدَاءَا(2)

السّكون: خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض بـ'إذ'. ثمّ قال:

[233] وَأَنَا إِلاَّ مَدَّهُ بِخُلْفِ **** وَكُلُّهُمْ يَمُدُّهُ فِي الْوَقْفِ

أخبر أنّ قالون(3) أثبت الألف في ﴿أنا﴾، إذا وقع بعده همزة مكسورة، ومفهومه أنّ ورشا(4) يحذفها، وذلك كلّه في الوصل، يدلّ عليه قوله: 'وَكُلُّهُمْ يَمُدُّهُ فِي الْوَقْفِ'، ولا خلاف في ذلك، وعبّر عن إثبات الألف بالمدّ، تبع في ذلك الشّاطبي(5) حيث قال:

وَمَدُّ أَنَا فِي الْوَصْلِ معْ ضَمِّ هَمْزَةٍ **** وَفَتْحٍ أَتَى وَالْخُلْفُ فِي الْكَسْرِ بُجِّلاَ(6)

قال الدّاني(7) في 'التّمهيد': "واختلفوا في إثبات الألف في الوصل، في قوله [تعالى]: ﴿إن أنا إلاّ نذير﴾(8)، في 'الأعراف' و'الشّعراء'، و[قوله تبارك: ﴿وما أنا إلا نذير﴾ في] 'الأحقاف'(9)، فأخبرنا أبو الحسن(10) - شيخنا - عن أبيه(11)، عن أبي سهل(12)،

٧٧٠

(1) انظر الكلام على ذلك في الصّفحة: 57 من قسم التحقيق.

(2) انظر إعراب ذلك في الصّفحة: 520 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 164. (7) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) الأعراف، جزء من الآية: 188، ورقم السّورة: 7؛ والشّعراء، جزء من الآية: 115، ورقم السّورة: 26.

(9) الأحقاف، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 46؛ وما بين المعقوفين زيادة للتّصحيح.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التّحقيق.

(11) هو عبد المنعم بن غلبون، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(12) هو صالح بن إدريس، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 83 من قسم التحقيق.

عن عليّ بن سعيد(1)، عن [ابن] الأشعث(2)، عن أبي نشيط(3)، عن قالون(4)، بإثبات الألف فيهنّ في الوصل؛ وقرأت عليه بحذفها، وقرأت على أبي الفتح(5) - في رواية أبي نشيط - بالحذف والإثبات جميعا، وحكى لي ذلك عن قراءته". وقال في كتاب 'رواية أبي نشيط' نحوه. وقال في 'جامع البيـان': "وقرأت أنا ذلك، في رواية أبي نشيط، على أبـي الفتـح بـالوجهين: بالإثبـات والحـذف، وحكـى لي ذلك عن قراءته"(6). وقال في 'التّهذيب': "وقرأ في 'الأعراف' و'الشّـعراء': ﴿إن أنـا إلاّ نذيـر﴾(7)، وفي 'الأحقاف': ﴿وما أنا إلاّ نذير﴾(8)، في الثّلاثة بإثبات الألف في الوصل والوقـف، هـذه قراءتـي على فارس [بن](9) أحمد ع/٣٨٨ في رواية أبي نشيط عنه؛ وكذلك أخبرني طاهر بن غلبون(10)، عن [ابن](11) الأشعث، عن أبي نشيط، عن قالون، عن نافع(12)". قلت: وقد وقفت على هذا الخبر لأبي الحسن بن غلبون، في كتاب 'التّذكرة' له(13). وقال الـدّاني(14) في 'التّعريـف': "وأقرأنـي أبـو الفتح، في رواية أبي نشيط عن قالون، بإثبات الألف في الوصـل"(15). وقـال في 'الاقتصـاد': "وروى أبو نشيط عن قالون، إثبات الألف فيهنّ في الوصل". وقـال في 'الـتّيسير' نحـوه(16). قـال في كتـاب 'رواية أبي نشيط': "وبالوجهين آخذ في ذلـك". وقـال في 'الاقتصـاد': "وبـالوجهين آخـذ في روايـة قالون من هذا الطّريق"، يعني طريق أبي نشيط. وقال المقرئ أبو داود(17) في الطّـرر علـى 'التّيسـير': "وبالوجهين روّانا الـحافظ(18) عن أبي نشيط عـن قـالون، وكـذا آخـذ على أصحـابي بالوجهيـن".

٧٧١

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 83 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 82 من قسم التحقيق. وقد كُنّي خطأً في 'ح' و'ع' بأبي الأشعث.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) هو فارس بن أحمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 234.

(7) الأعراف، جزء من الآية: 188، ورقم السّورة: 7؛ والشّعراء، جزء من الآية: 115، ورقم السّورة: 26.

(8) الأحقاف، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 46.

(9) و(11) مـا بيـن المـعقـوفيـن سـاقـط من 'ح'.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\273.

(14) و(18) الدّاني هو المشار إليه بالحافظ، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(15) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 88.

(16) انظر 'الـتّيسير' لأبي عمـرو الدّاني: 70.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 85 من قسم التحقيق.

قلت: وبالوجهين قرأت [ذلك](1) لقالون(2) في الوصل، على جميع من قرأت عليه، وبالحذف آخذ. قال أبو الحسن بن غلبون(3) في 'التّذكرة': "والمشهور عن قالون، حذف الألف في هذه الثّلاثة المواضع في الوصل، وبه قرأت"(4). وقال مكيّ(5) في 'التّبصرة': "وقد روي عن قالون، أنّه أثبت الألف في الوصل من ﴿أنا﴾، إذا أتت بعده همزة مكسورة"، ثمّ قال: "والمشهور عنه الحذف، وبه قرأت"(6). قلت: وعلى حذف ألف ﴿أنا﴾ في الوصل لقالون، إذا وقعت بعده همزة مكسورة، اقتصر ابن مجاهد(7) في 'السّبعة'(8)، وابن أشته(9) في 'المحبّر'، وأبو الطّيّب بن غلبون(10) في 'التّذكار'، ومكّي في 'الموجز'، وابن سفيان(11) في 'الهادي'، والمهدويّ(12) في 'الهداية' وشرحها و'التّحصيل'، والبغدادي(13) في 'الرّوضة'، وابن عبد الوهّاب(14) في 'المفتاح'، و'المفيد'، و'كفاية الطّالب'؛ وابن سابور(15) في 'تلخيص الألفاظ'، وابن شريح(16) في 'الكافي'(17)، و'التّذكير'؛ وابن مطرّف(18) في 'البديع'، وابن يعلى(19) في 'الجامع'، وابن البيّاز(20) في 'النّبذ النّامية'،

(1) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) يعني ألف ﴿أنا﴾ في الأعراف(7)، بالآية: 188، وفي الشّعراء(26)، بالآية: 115،وفي الأحقاف(46)، بالآية: 9.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 127.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'السّبعة في القراءات' لابن مجاهد: 188.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 180 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(17) انظر 'الكافي' لابن شريح: 53.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 197 من قسم التحقيق.

(20) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

وابن الفحّام(1) في 'التّجريد'، وأبو الطّاهر العمراني(2) في 'الاكتفاء'، وابن شفيع(3) في 'التّنبيه والإرشاد'؛ وابن الطّفيل(4) في 'الغنية'، وابن عبد الملك(5) في 'الاعتماد'.

واعلم أنّه إن لم يقع بعد ﴿أنا﴾ همزة مكسورة، فلا خلاف بين ورش(6) وقالون(7) في الحكم، إمّا إثبات وإمّا حذف، وذلك بحسب ما يقع بعده، فإن وقع بعده همزة مفتوحة نحو: ﴿أنا أعلم﴾(8)، أو مضمومة نحو: ﴿أنا أنبّئكم﴾(9)، فليس إلاّ الإثبات، وحكم المدّ في ذلك على ما تقدّم في بابه. فإن وقع بعد ﴿أنا﴾ غير همزة نحو: ﴿أنا ومن اتّبعني﴾(10)، و﴿أنا خير منه﴾(11)، و﴿إنّما أنا نذير﴾(12)، فلا خلاف بينهما في حذفه، وهو القياس، لأنّ الألف إنّما جيء بها لبيان الحركة في الوقف، كما جيء بهاء السّكت، والإسم منه الهمزة والنّون لا غير، فالحاجة إليها إنّما هي في الوقف، ح/٢٦٢ وثباتها في الوصل إنّما هو بناء على الوقف. قال الدّاني(13) في 'إيجاز البيان': وتلك لغة مشهورة، ومذهب سائر"، يعني إثبات الألف في الوصْل، قال: "مع أنّ من العرب من يجعل 'أنا' إسما ع/٣٨٩ بكماله، فكأنّ الألف عنده فيه من نفسه، فيقول: 'أنا فعلت' بإثبات الألف"، قال: "حكى ذلك الفرّاء(14) وغيره." قال: "وأنشد النّحويّون شاهدا لذلك:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي **** حُمَيْدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا(15)

٧٧٣

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 17، ص: 136 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 136 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 137 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) الممتحنة، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 60.

(9) يوسف، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 12. (10) يوسف، جزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 12.

(11) الأعراف، جزء من الآية: 12، ورقم السّورة: 7؛ وسورة 'ص'، جزء من الآية: 76، ورقم السّورة: 38.

(12) العنكبوت، جزء من الآية: 50، ورقم السّورة: 29؛ والملك، جزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 67.

(13) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 1، ص: 41 . (14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

(15) البيت من بحر الوافر، وهو لحُميد بن حريث بن بحدل الكلبي القضاعي، شاعر أمويّ؛ وينسب أيضا لحميد بن ثور بن حزن، أبي المثنى الهلالي العامري، شاعر مخضرم، توفي نحو: 30 هـ(وترجمته في 'الأعلام': 2\283). انظر البيت في 'ديوان حميد بن ثور': 133، و'المنصف': 1\10، و'شرح المفصل': 3\93، و'شرح شواهد الشّافية': 4\223، و'تهذيب ابن عساكر': 3\428، و'الحجّة' للفارسي: 2\365، و'خزانة الأدب': 2\390، و'معاني القرآن' للزجاج: 3\287، و'جمال القرّاء': 2\620، و'جامع البيان' للطبري: ج: 9 ، ق: 1، ص: 247، و'الصّحاح':(أون).

فأثبت الألف في الوصل، وبذلك يقوم الوزن". قلت: 'فاعرفوني حميدٌ' برفع الدّال أنشده الدّاني(1)، وكذا وقفت عليه بخطّ الأستاذ أبي الحسن بن الباذش(2)، في أصله من 'إيجاز البيان'؛ وأنشد هذا البيت ابن عصفور(3) في 'المقرّب': 'فاعرفوني حُميداً' بنصب الدّال، وذكر أنّه منصوب على الاختصاص(4)؛ وأنشده الجوهريّ(5) في 'الصّحاح وقال فيه: 'فاعرفوني جميعا'(6). قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "وقال الأعشى(7):

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِـ **** ـيَ بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا(8)

فأثبت الألف في الوصل أيضا"، قال: "ومثل ذلك في الشّعر كثير." وقال الأدفويّ(9) في 'الإبانة': "والعرب تختلف في الإسم من 'أنا'، فمنهم من يجعله الألف والنّون، ويجعل الألف التّي بعد النّون، لبيان الحركة في الوقف خاصّة؛ ومنهم من يجعل 'أنا' بكماله اسما، فيثبت الألف في الوصل والوقف، فيقول: 'أنا فعلت' بإثبات الألف. وقد جاء ذلك في أشعارهم، قال الأعشى:

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِـ **** ـيَ بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا".

قال: "ألا ترى إلى قول الأعشى في جعل 'أنا' بكماله اسما، وهو ممّن لا تدفع فصاحته عند أهل اللّغة، وأنّها لغة بعض بني قيس(10) وربيعة(11)". وذكر ابن عبد الوهّاب(12) في 'المفيد' و'كفاية الطّالب'،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 190 من قسم التحقيق.

(3) هو عليّ بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، أحد علماء اللّغة الكبار بالأندلس، ولد بإشبيلية سنة: 597 هـ، وكان له باع طويل في التأليف، ومن كتبه: 'المقرّب'، و'الممتع'، و'المفتاح'، وكانت وفاته بتونس سنة: 669 هـ. انظر 'فوات الوفيات': 2\93، و'شذرات الذّهب': 5\330، و'الأعلام': 5\27.

(4) أي أنّ لفظ 'حميدا' منصوب بفعل مقدّر وهو 'أخصّ'. انظر في الكلام على الاختصاص 'شذور الذهب': **286**.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الصّحاح' للجوهري: مادّة (أنن).

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 74 من قسم التحقيق.

(8) البيت من بحر المتقارب، وهو من قول الأعشى، وروايته في ديوانه هكذا:

فَمَا أَنَا أَمْ مَا انْتِحَالِي الْقَوَا فِـ **** ـيَ بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا

وانتحل القوافي: نسب إليه من الشعر ما ليس له، والشّاعر ينفي عن نفسه هذه التهمة، لأنها عار لا يتناسب **ووقار** الشيب. انظر الديوان: 103، و'الكامل' للمبرد: 2\552، و'الأصول' لابن السرّاج: 3\454، و'الصحاح': (**نحل**).

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 3، ص: 264 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 10، ص: 156 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

وابن مطرّف(1) في 'البديع'، بيت الأعشى(2). وقال الفارسي(3) في 'التّذكرة': "قال سُوَيْد بن أبي كاهل(4):

أَنا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا **** أَخَالُ فِي سَوَادِهِ الْبَرْنْدَ جَا(5)".

قال ابن جنّي(6) في 'الخصائص' و'المنصف': "قال أبو النّجم(7):

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي **** ....(8)".

ثمّ ذكر ابن جنّي في 'المنصف'، أنّه أجرى 'أنا' في الوصل، على ما كان عليه في الوقف(9). قال الدّاني(10) في 'إيجاز البيان': "فجمع نافع(11) رحمه الله ـ في إثباته الألف في موضع، وحذفها في موضع آخر ـ بين اللّغتين، مع اتّباعه في ذلك كلّه، من أخذ عنه من أئمّته، وقرأ عليه من مشيخته". قال مكيّ(12) في 'الكشف': "وحجّة من أثبت الألف مع الهمزة المفتوحة والمضمومة ـ وهو نافع ـ أنّه لمّا تمكّن له مدّ الألف للهمزة، كره أن يحذف الألف ويحذف مَدّتها، فأثبتها في الموضع الّذي يصحب الألف فيه المدّ، وحذفها في الموضع الذّي لا يصحب الألف فيه المدّ، نحو:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 74 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(4) هو سُويد بن أبي كاهل غطيف بن حارثة بن حسل، أبو سعد الذبياني الكناني اليشكري: أحد الشعراء المخضرمين، عدّه ابن سلام في طبقة عنترة، كان يسكن بادية العراق، وأشهر شعره قصيدته العينية، الّتي كانت تسمّى في الجاهلية 'اليتيمة'، وذلك لما اشتملت عليه من الأمثال، مات سنة: 60 هـ في زمن الحجاج، وله ديوان مطبوع. انظر 'الإصابة': 2\118-119، و'سمط اللآلئ': 313، و'الشّعر والشّعراء': 1\190، و'خزانة الأدب': 2\547، و'طبقات فحول الشّعراء': 1\158، و'الأعلام': 3\146.

(5) البيت من بحر الرجز، وهو من قول سويد بن أبي كاهل، وقد أورده ابن حجر، ولكن بلفظ 'أزيد جا'؛ ودجا: أظلم، وأخال: أظنّ، والبرندج: الجلد الأسود. انظر 'الإصابة': 2\118، و'مغني اللّبيب': 1\288.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 59 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 363 من قسم التحقيق.

(8) الشّطر صدر من بيت من بحر الرّجز، وهو من قول أبي النّجم العجلي، وعجزه:

.... **** لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي

انظر 'الخصائص': 3\337، و'الكامل': 1\62، و'المنصف': 73، و'خزانة الأدب': 1\211، و'مغني اللّبيب': 1\532.

(9) انظر 'المنصف' لابن جنّي: 73.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

﴿أنا ومن اتّبعني﴾(1)"، ثمّ قال: "وقد كان يلزم نافعا(2) إثبات الألف، إذا أتت بعدها همزة مكسورة، كما روي عن قالون(3)، لأنّه موضع يمكن فيه المدّ، ويحذف فيه الألف ومدّتها، لكن لمّا قلّ ذلك في القرآن، فلم يقع منه إلاّ ثلاثة مواضع، أجراه مجرى ما ليس بعده همزة لقلّته، فحذف الألف في الوصل"، قال: "وما روي عن قالون من إثبات الألف، هو جار على العلّة في المفتوحة والمضمومة"(4). قال الشّريشي(5) في 'الشّرح': "وهذا الّذي ذكره مكيّ(6)، إنّما يجري في المفتوحة لكثرتها، ولا يجري في المضمومة لقلّتها كالمكسورة، بل هي أقلّ لم تقع في القرآن إلاّ في موضعين ع/٣٩٠ لا غير: ﴿أنا أحيي وأميت﴾(7) في 'البقرة'، و﴿أنا أنبّئكم﴾(8) في 'يوسف'"، قال: "فإذاً لا وجه لذلك إلاّ الجمع بين اللّغتين"(9).

قلت: وجملة المفتوحة عشرة مواضع: في 'الأنعام' موضع: ﴿وأنا أوّل المسلمين﴾(10)، وفي الأعراف موضع: ﴿وأنا أوّل المومنين﴾(11)، وفي 'يوسف' موضع: ﴿إنيَ أنا أخوك﴾(12)، وفي 'الكهف' موضعان: ﴿أنا أكثر﴾(13)، ﴿أنا أقلّ﴾(14)، وفي 'النّمل' موضعان: ﴿قال عفريت من الجنّ أنا ءاتيك به﴾(15)، و﴿قال الّذي عنده علم من الكتاب أنا ءاتيك به﴾(16)؛ وفي 'المومن' موضع: ﴿وأنا أدعوكم﴾(17)، وفي 'الزّخرف' موضع:

(1) يوسف، جزء من الآية: 108، ورقم السّورة: 12.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\306-307.

(5) أنظر ترجمة الخرّاز بالصّفحات: 36-46 من قسم التقديم.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) البقرة، جزء من الآية: 258، ورقم السّورة: 2.

(8) يوسف، جزء من الآية: 45، ورقم السّورة: 12.

(9) انظر 'القصد النّافع' للخرّاز: 653.

(10) الأنعام، جزء من الآية: 163، ورقم السّورة: 6.

(11) الأعراف، جزء من الآية: 143، ورقم السّورة: 7.

(12) يوسف، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 12.

(13) الكهف، جزء من الآية: 34، ورقم السّورة: 18.

(14) الكهف، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 18. (15) النّمل، جزء من الآية: 39، ورقم السّورة: 27.

(16) النّمل، بعض آية: 40، السّورة: 27. والّذي عنده علم الكتاب على المشهور هو: آصف بن برخيا ابن خالة نبي الله سليمان عليه السلام. انظر 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 594.

(17) غافر، جزء من الآية: 42، ورقم السّورة: 40.

﴿فأنا أوّل العابدين﴾(1)، وفي 'الممتحنة' موضع: ﴿وأنا أعلم بما أخفيتم﴾(2).

الإعراب: 'وأنا إلاّ': مفعول بفعل مضمر يفسّره ما بعده، وهو محكيّ. مدّه: فعل ماض ومفعول، والفاعل مضمر يعود على قالون، والهاء عائدة على 'أنا إلاّ'. بخلف: متعلّق بـ'مدّه'. وكلّهم: مبتدأ ومضاف إليه. يمدّه: فعل مضارع ومفعول، والفاعل مضمر يعود على كلّهم، والهاء عائدة على 'أنا إلاّ'، والجملة في موضع خبر المبتدأ. في الوقف: متعلّق بـ'يمدّه'. ثمّ قال:

[234] وَسَكَّنَ الرَّاءَ الَّتِي فِي التَّوْبَهْ **** فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ قُرْبَهْ

[235] وَلِأَهَبْ هَمَزَهُ وَالَّائِ **** مَعَ لِئَلاَّ فِي مَكَانِ الْيَاءِ ح/٢٦٣

أخبر أنّ قالون(3) سكّن الرّاء في التّوبة في قوله عزّ وجلّ: ﴿ألا إنّها قربة لهم﴾(4)، وهمز ﴿لأهب﴾(5) في 'مريم'، و﴿اللاّئ﴾(6) و﴿لئلاّ﴾(7) حيثما وقعا، وظاهره أنّ ورشا(8) حرّك ﴿قرُبَة﴾، وقرأ ﴿ليَهب﴾ و﴿اللاّيِ﴾ و﴿لِيَلاّ﴾ بالياء.

وقوله: 'في مكان الياء'، أي همز قالون الكلِم الثّلاث، في مكان الياء الملفوظ بها في قراءة غيره، وفي هذا تنبيه على القراءة الأخرى. أمّا 'قربة'، ففيها لغتان مشهورتان، قال مكيّ(9) في 'الكشف': "والضمّ هو الأصل، والإسكان للتّخفيف، كما يخفّف في ﴿كُتْب﴾(10) و﴿رُسْل﴾(11)"(12). وقال المهدويّ(13) في 'الشّرح' نحوه(14). وأمّا ﴿لأهب﴾، فقد تقدّم أنّ قالون همزه، وورش يقرؤه بالياء، وقد نصّ على ذلك

٧٧٧

(1) الزّخرف، جزء من الآية: 81، ورقم السّورة: 43.

(2) الممتحنة، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 60.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) التّوبة، جزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 9.

(5) مريم، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 19.

(6) الأحزاب[33]، جزء من الآية: 4؛ والمجادلة[58]، جزء من الآية: 2؛ والطّلاق[65]، جزء من الآية: 4.

(7) البقرة، جزء من الآية: 150، ورقم السّورة: 2.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(10) سبأ، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 34؛ والبيّنة، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 98.

(11) آل عمران، جزء من الآية: 183 و184، ورقم السّورة: 3.

(12) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\505.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 188.

الـدّانـي(1) في 'الاقتصاد' و'التّيسير'(2)؛ وذكر في 'التّعريف'(3) الهمز عن قالون(4)، من روايـة(5) أبي نشيط؛ وذكر في 'جامع البيان'(6) و'التّمهيد'، أنّه قرأ ﴿لأهب﴾ في رواية أبي نشيط بالهمز؛ وقد روي عن قالون من طريق أبي نشيط، أنّه يقرؤه بالياء مثل ورش(7). ذكر الـدّاني في 'جـامع البيـان'، عن ابن بُويان(8)، عن أبي حسّان(9)، عن أبي نشيط(10)، عن قالون، ﴿ليَهب لـك﴾ باليـاء. وقـال الشّاطبي(11) في قصيدته:

وَهَمْزُ أَهَبْ بِالْيَا جَرَى حُلْوَ بَحْرِهِ **** بِخُلْفٍ.........................(12)

فذكر الـخلاف عن قالون، وهو الّذي كنى عنه بالباء في قوله: 'بحره'. ولـمْ يتعـرّض النّـاظم لذكـر هذا الـخلاف، واقتصر على الـهمز، لأنّه مشهور عن قالون، وبذلك قرأت لـه علـى شـيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(13) ـ رضي الله عنه ـ وعلى غيره مـمّن قرأت عليه، وبه آخـذ، وعلـى ذلـك اقتصر أبو الـحسن بن غلبون(14) فــي 'التّذكـرة'(15)، ومكـيّ(16) فــي 'التّنبيـه'، و'التّبصـرة'(17)، و'الـموجـز'، و'الـمفردات'؛ والـمـهدويّ(18) فـي 'الـهدايـة'، وابن شريـح(19) فـي 'الكافـي'(20)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 120.

(3) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 318.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق. (5) فـي مـخـطـوطـة 'ح': من طريق.

(6) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 300.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 82 من قسم التحقيق.

(9) هو ابن الأشعث، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 82 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 72 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 284.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(15) انظـر 'التّذكـرة' لابـن غـلبـون: 2\424.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(17) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 256.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(19) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(20) انظـر 'الكـافـي' لابـن شـريـح: 94.

و'التّذكير'، و'المفردات'؛ وابن البيّاز(1) في 'النّبذ ع/٣٩١ النّامية'، و'حلية المبتدئ الطّالب'؛ والعطّار(2) في 'الإقناع'، وابن الطّفيل(3) في 'الغنية'، وابن المرابط(4) في 'التّقريب'، و'الحرش'؛ وابن غزوان(5) في أرجوزته، وأبو الأصبغ بن عمر(6) في 'المختصر'، وأبو محمّد القرطبي(7) في مختصره، وابنه أبو بكر(8) في أرجوزته. واعلم أنّ قراءة الهمز بمعنى، وقراءة الياء بمعنى آخر، قال مكيّ(9) في 'الكشف': "وحجّة من همز، أنّه أسند الفعل إلى الّذي خاطب مريم(10)، وهو جبريل عليه السّلام، تقديره: إنّما أنا رسول ربّك، لأهب أنا لك غلاما بأمر ربّك، أو من عند ربّك"، قال: "فالهبة من الله على يديْ جبريل [عليه السلام](11)، فحسُن إسناد الهبة إلى الرّسول، إذْ قد عُلِم أنّ المرسلَ هو الواهب، فالهبة لّما جرت على يدي الرّسول، أضيفت إليه لالتباسها به"(12). وقال المهدويّ(13) في 'الشّرح': "وقد قيل إنّ في الكلام حذفا، فكان التّقدير: قال: إنّما أنا رسول ربّك، يقول لك: أرسلته إليك، لأهب لك غلاما زكيّا، فيكون على هذا، على إخبار الله عزّ وجلّ عن نفسه"، قال: "والعرب تستعمل مثل هذا الحذف كثيرا، قال الشّاعر:

تَقُولُ اِبْنَتِي لَمَّا رَأَتْنِي شَاحِباً **** لَعَلَّكَ يَحْمِيكَ الطَّعَامَ طَبِيبُ

تَتَابُعُ أَهْوَالٍ تَخَرَّمْنَ إِخْوَتِي **** وَشَيَّبْنَ رَأْسِي وَالْخُطُوبُ تُشِيبُ"(14).

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 302 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 16، ص: 379 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 126 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 106 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 137 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 137 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(10) هي الصدّيقة مريم ابنة عمران من سبط يهوذا من آل داود، أم السيّد المسيح، العذراء البتول، وقد قصّ الله من خبرها في القرآن، كما ورد لها ذكر في السنّة المطهرة. انظر قصّتها في 'قصص الأنبياء' لابن كثير: 654-661.

(11) ما بين المعقوفين زيادة من مخطوطة 'ح'.

(12) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 2\86.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(14) البيتان من بحر الطويل، لقائل مجهول؛ والخطوب: المصائب، وشاحبا: أي متغيّر اللّون، والأهوال: الفزائع، ويحميك: يشير عليك الطّبيب بالحِمْية، أي احتباب أكل ما يضرّ المريض أكله، وتخرّمن: أهلكن، من قولهم تخرّمته المنية: أخذته، وتخرّم الموت القوم: استأصلهم واقتطعهم. انظر 'الصّحاح': 6\2261، و'الموضح' للمهدويّ: 221.

قال: "فكأنّه قال لها: بلغ بي إلى ما تريْ من الشّحوب تتابع أهوال، فحذف ذلك لدلالة الكلام عليه". قال: "وقال آخر:

فَلاَ تَدْفِنُونِي إِنَّ دَفْنِي مُحَرَّمٌ **** عَلَيْكُمْ وَلَكِنْ خَامِرِي أُمُّ عَامِرِي(1)".

قال: "فمعناه أنّه قال لهم: إن متّ فلا تدفنوني، ولكن اتركوني للّتي يقال لها: خامري أمّ عامر، أيْ دعوني تأكلني الضّبع والسّباع"، قال: "فعلى هذا يكون معنى القراءة بالهمز وهو حسن، والله أعلم"(2). قال [بعضهم](3): يعني على تقدير هذا الحذف، لدلالة الكلام عليه. قال المهدويّ(4): "من قرأ بالياء فعلى الإخبار عن الله تعالى، فكأنّ جبريل عليه السّلام قال لها: 'إنّما أنا رسول ربّك، ليهَب لك غلاما زكيّا"(5). وقال الدّاني(6) في 'إيجاز البيان': "على أنّ الهبة، وإن أسندت في الآية تارة إلى الغائب وتارة إلى المتكلّم، فإنّها راجعة في المعنى إلى الله تعالى، إذ هو المنفرد بها، وتقدير الكلام إذا أُسْنِدت إلى [الغائب: قال: إنّما أنا رسول ربّك، أرسلني إليك ليهب لك؛ وتقديره إذا أسندت إلى](7) المتكلّم: 'قال: إنّما أنا رسول ربّك، يقول لك: ['لأهب لك'](8)؛ فالهبة في كلا الوجهين راجعة إلى الله تعالى، ومسندة إليه"، قال: "وإذا كانت كذلك، فالوجهان جائزان في ذلك، إذ كانت بمعنى واحد". وقال مكيّ(9) في 'الكشف': "وحجّة من قرأ بالياء، أنّه يحتمل أن يكون أراد الهمزة ولكن خفّفها، فأبدل منها ياءً لانكسار ما قبلها، على أصول التّخفيف في المفتوحة الّتي قبلها كسْرة، فتكون كالقراءة بالهمز في المعنى"(10). قلت: هذا الاحتمال غير صحيح، لأنّ الأئمّة ينقلون قراءة الياء، على أنّها من القراءات(11) الّتي تخالف ما في المصحف، لفظاً ومعنًى. ع/٣٩٢ حكى الدّاني في 'التّمهيد' و'إيجاز البيان'، أنّ ورشا(12) فسّرها في كتابه فقال بالياء، على معنى:

(1) البيت من بحر الطويل، وهو من شعر الشنفرى. انظر 'الشّعر والشّعراء': 1\86، و'مقاييس اللّغة': 2\217، و'الصّناعتين' للعسكري: 183، و'شرح الحماسة': 2\487، 'جامع البيان' للطبري: 1\210.

(2) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 221.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 221.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) و(8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 2\86.

(11) في مخطوطة 'ح': القراءة.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

'ليهب الله لـك'. وقـد ردّهـا أبـو عبيْـد القاسـم بـن سـلاّم(1)، كمـا ردّ مـن القـراءات مـا خـالف الـمصْحف، وأكثر ح/٢٦٤ الأئمّة على قبولـها، ووجه من قبلها، أنّها عنده من الـمخالفة اليسيرة، وأنّها ليس فيها مـجاز، كما فـي القراءة بالـهمز.

وأمّا ﴿اللاّئ﴾، فأصله 'اللاّءِي'، بهمـزة ويـاء، فحذفـت اليـاء تخفيفـا، وبقيـت الكسـرة تـدلّ عليها، وقد تقدّم أنّ قالون(2) قرأه بالهمز، ولا خلاف عنه في ذلك، وقـرأه ورش(3) بـين بـين، نـصّ على ذلك الـدّاني(4) في كتبه، فقال في 'إرشاد المتمسّكين في قـراءة ورش': "وقـرأ ﴿الـلاّيِ﴾ حيـث وقع بتخفيف الهمزة، فجعلها كالياء المختلسة". وقال في 'التّهذيب': "وقرأ في 'الأحزاب'، و'المجادلة'، و'الطّلاق'، ﴿اللاّيِ﴾(5) بياء مكسورة مختلسة الكسْرة".

وقال في 'التّعريف': "فكسر الياء كسرة مختلسة في الوصل"(6). وقال في 'التّيسير': "وورش بياء مختلسة خلفا من الهمزة، وإذا وقف صيّرها ياء ساكنة"(7). وقال في 'الاقتصاد' و'الموجز' نحوه. وقال في 'رواية ورش من طريق المصريّين': "وقرأ ﴿اللاّيِ﴾ حيـث وقـع بتخفيـف الهمـزة، فتكـون كاليـاء المختلسة في اللّفظ، وإذا وقف جعلها ياءً ساكنة، ومكّـن مـدّ الألـف قبلهـا". وقـال في 'التّلخيـص': "وقرأ في 'الأحـزاب'، و'المجادلـة'، و'الطّـلاق'، بيـاء مكسـورة مختلسـة الكسـرة، مـن غـير همـزة في الوصل"، ثمّ قال: "فإذا وقف وقف بياءٍ ساكنة، وطوّل تمكين الألف قبلها من أجل السّاكنين". وقال في 'إيجاز البيان': "ولم يهمز الياء بعد الألف في قوله [تعالى]: ﴿الـلاّيِ﴾ في 'الأحـزاب'، و'المجادلـة'، و'الطّلاق' في موضعين فيها. وقال أبو يعقوب(8)، وأبو الأزهر(9)، وداود(10) عنـه في كُتُبهـم: غـير ممدود ولا مهموز، وليس فيما قالوه بيان عن حقيقة مذهبه فـي الياء، إن كـانت مكـسورة بكـسرة خفـيفة أو ساكـنة". قال فـي 'جـامع البيان': "وقـال أبـو الأزهـر، وأبو يعقوب، وداود، عـن ورش: ﴿اللاّيِ﴾ غيـر ممدودة ولا مهموزة، ولا دلالـة فيما قالوه، على كيفيّة التّسهيل للهمزة، أهـو بدل

٧٨١

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 23 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) الأحزاب[33]، جزء من الآية: 4؛ والمجادلة[58]، جزء من الآية: 2؛ والطّلاق[65]، جزء من الآية: 4.

(6) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 331.

(7) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الـدّاني: 144.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 187 من قسم التحقيق.

محض أو بين بين"(1). قلت: قولهم: 'غير ممدودة': أي لا ياء بعدها، وقولهم: 'ولا مهموزة': أي هي بين بين، ويدلّ على هذا التّفسير رواية أحمد بن صالح(2) عن ورش(3) في ذلك، وسيأتي ذكرها إن شاء الله. قال الدّاني(4) في 'التّمهيد': "فقرأت ذلك على شيوخنا، بكسرة مختلسة على الياء". وقال في 'إيجاز البيان': "فقرأت ذلك على جميع من قرأت عليه، بكسرة مختلسة على الياء، من غير إشباع لها في حال الوصل، إذ هي خلف من همزة، ورسم ذلك كذلك، على مذهب التّسهيل، وذلك مذهب الفصحاء من العرب"، قال: "فإذا وقف على هذه الكلمة سكّن ياءها". قال في 'التّلخيص': "ونصّ على الوصل والوقف في ذلك أحمد بن صالح، ولا معارض لنصّه". وقال في 'إيجاز البيان': "وروى ذلك منصوصا عنه أحمد بن صالح، ولا يكون غير ذلك في مذهبه، لما بيّنته في كتاب 'التّمهيد'". قال في 'التمهيد': "وقد زعم بعض المنتحلين لمذاهب القرّاء، أنّ كسرة الياء كسرة محضة، ع/٣٩٣ وليست بخَلَف من همزة، وهذا خلاف لما عليه القرّاء والنّحويّون، من أنّ هذه الياء خَلَف من همزة استثقلت منفردة، فسُهّلت على حركتها، فجعلت بين بين"، قال: "ومن العرب من يبدلها ياءً ساكنة، وهو مذهب أبي عمرو(5)، وحكى أنّ ذلك لغة قريش(6)، وهذا من البدل الّذي جاء على غير قياس، فلا يوصل إليه إلاّ برواية صحيحة"، قال: "والأصل في هذه الكلمة على قول الكسائي(7) وغيره: 'اللاّءِي' بهمزة بعدها ياء، فمن العرب من يحذف الياء؛ ومنهم من يثبتها مع تحقيق الهمزة؛ ومنهم من يسهّل الهمزة؛ ومنهم من يبدلها ياءً ساكنة، مع حذف الياء من أجل كراهية التقاء السّاكنين، إذ الهمزة المجعولة بين بين تقرب من السّاكن، لأنّ اللّفظ قد خفّ بها كخفّته بالسّاكن، بدليل أنّه لا يبتدأ بها، كما لا يبتدأ بالسّاكن". [قال](8): "فبان بما ذكرناه فساد من انتحل أنّ الياء في ﴿اللاّي﴾(9) في مذهب ورش، ليست بخلف من همزة، وصحّ ما حكيناه". قال: "وقد زعم آخر، أنّ الياء الّتي هي خلَف من همزة في مذهب ورش، ساكنة كمذهب أبي عمرو سواء، إذ التّرجمة عن مذهبهما في النّصوص واحدة، فلمّا ثبت عن أبي عمرو من طريق اللّفظ، أنّه يسكّن الياء، وأطلق التّسكين عليها المصنّفون، وجب

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 301.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 186 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 2، ص: 53 قسم التحقيق. (6) ترجمتهم بالهامش: 10، ص: 263 قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته بالهامش: 9، ص: 16 من قسم التحقيق. (8) ما بين المعقوفين ساقط من مخطوطة 'ح'.

(9) الأحزاب[33]، جزء من الآية: 4؛ والمجادلة[58]، جزء من الآية: 2؛ والطّلاق[65]، جزء من الآية: 4.

حـمل مذهـب ورش(1) على مذهبه"، قال: "وهذا خطأ من ثلاثة أوجه: أحدها: أنّ اللّفـظ ورد عـن ورش متّصلا، من الطّرق المذكورة عنه، بكسر هذه الياء كسرة مختلسة، كما حكيناه عن قراءتنا، فلم يجب الرّجوع عن ذلك إلى غيره بتأويل، إذ فيه دفع المرويّ عنه؛ والجهة الثّانية: أنّ المصنّفين من القرّاء يتساهلون(2) في العبارة عن تسهيل الهمزة، فتارة يعبّرون عنه بالسّـكون، وتـارة يعـبّرون عنـه بـالبدل بحرف خالص، وتارة يعبّرون على الحقيقة اتّساعا ومجازا، فلا يجعل اختلافهـم في العبـارة، اختلافـا في كيفيّة ذلك وفي حقيقته، إذ كان مرادهم مـا حكينـاه؛ والجهـة الثّالثـة: أنّ الصّحيـح في مذهـب أبـي عمْرو(3)، أن تكون الياء مكسورة مختلسة ح/٢٦٥ الكسرة، كمذهــب ورش سـواء، وهـو اختيـار الحذّاق من شيوخنا، والأكابر من علمائنا، وأنّ الذين عبّروا عنها بالسّكون في مذهبه، إنّما قصدوا به ما قدّمناه، فثبت بهذا بطلان سكون الياء في مذهب ورش، وبا لله التّوفيق". قال: "فإن قيل: لِمَ أبدلها في الوقف ياءً محضة ساكنة، و لم يجعلها بين بين كالوصل؟ قيل: من قِبَـل أنّ همـزة بـين بـين لا يبتـدأ بها، كما لا يبتدأ بالسّاكن، من حيث كانت في حيّزه ومنزلته؛ كذلك لم يوقف عليها هـي، كمـا لم يوقف على المتحرّك، من حيث كانت في حيّزه ومنزلته"، قال: "فلمّا امتنعت من أن تجعل بين بـين في الوقف، على ما هي عليه في الوصل لما بيّنّاه، و لم يكن بدّ مـن إرادة التّسـهيل، إذ لم يكـن في الوصـل لعلّة أوجبته فيه، بل لإرادة ع/٣٩٤ التّخفيف لاغير، فالوصل والوقف فيه سواء، لزم إبـدال الهمـزة حرفا خالصا، فأبدلت بالحرف الّذي منه حركتها، إذ لم يبق من أوجه التّسهيل غيره".

قال في 'جامع البيان' و'التّمهيد': "وقال أحمد بن صـالح(4) عنـه بيـاء واحـدة، تقـف عليهـا ساكنة، وتحرّكها بالخفض مختلسة إذا وصلت". قال في 'جامع البيان': "وقول أحمـد بـن صـالح هـذا، قول محصّل صحيح، غاية في معرفة كيفيّة التّسهيل، في الوصل والوقف"(5).

وقال في 'التّمهيد': "وقد جوّد أحمد في العبارة، ورفع المشكل فيها، إذ حكى أنّ الياء تكسـر بكسرة مختلسة، في حال الوصل، ويوقف عليها ساكنة، وهذا الّذي لا يكون غيره". قال: "فـإن قـال قائل: من أين حُكِم على الياء بالسّكون فـي الوقف دون الـهمزة، وقد علمــت أنّ مـن سـهّل الهمـزة فـي الوصل فـي نـحو قوله [تعالى]: ﴿هؤلاءِ إنْ كنتم﴾(6) وبابه، أنّه إذا وقـف حقّقها ولـم يبدلـها؟

٧٨٣

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) فـي 'ع': يتـسـهّلون، وفـي 'ح': يتسـاهـلون.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 186 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 303.

(6) البـقـرة، جـزء مـن الآيـة: 31، ورقـم الـسّـورة: 2.

[قال](1): "فالجواب أنّ هذه الكلمة رسمت بالياء في آخرها، ولم يوجب تسهيل نـبْرتها في الوصل علّة تفارقها عند الوقف، بل إنّما أوجب ذلك استثقالها منفردة لا لعلّة غيرها، فوجب أن يجرى لها حكم التّسهيل في الوقف، وكان الوقف بذلك آكد، إذ هو موضع راحة لضعف قوّة النَّفَس عنده، وانقطاعه بتحقيق الهمزة فيه ـ الّتي قد سهّلت مع توفّر الصّوت وكماله وقوّة النَّفَس ـ أثقل من أجل ذلك، فوجب بذلك تسهيل الهمزة في الوقف، ووجب أيضا حمل الوقف على الوصل في ذلك، لارتفاع العلّة المانعة في ذلك هناك، كما منعت منه في ﴿هـؤلاء إن كنتم﴾(2)، و﴿بالسّوء إلاّ﴾(3) وشبهه، في مذهب من سهّل الهمزة الأولى"، ثمّ قال: "وإذا وجب ذلك بما ذكرناه، لم يكن بدّ من تسكين الياء، الّتي هي خلف من همزة في حال الوقف"، ثمّ قال: "فثبت بما حكيْناه، صحّة ما حكاه أحمد بن صالح(4) في الحالين جميعا، وهو ممّا تفرّد به بحسن إدراكه، ووفور معرفته". قلت: وبتسهيل ﴿اللاّى﴾(5) بين بين، قرأت لورش(6) على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ، وعلى ذلك اقتصر ابن مجاهد(7) في 'السّبعة'(8)، وابن أشته(9) في 'المحبّر'، والخزاعي(10) في 'المنتهى'، والأدفويّ(11) في 'الإبانة'، وأبو الحسن بن غلبون(12) في 'التّذكرة'(13)، والبغداديّ(14) في 'الرّوضة'، وابن سابور(15) في 'تلخيص الألفاظ'، وابن شعيب(16) في 'الاعتماد'، وابن الفحّام(17) في 'التّجريد'،

(1) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة 'ح'.

(2) البقرة، جزء من الآية: 31، ورقم السّورة: 2.

(3) يوسف، جزء من الآية: 53، ورقم السّورة: 12.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 186 من قسم التحقيق.

(5) الأحزاب[33]، جزء من الآية: 4؛ والمجادلة[58]، جزء من الآية: 2؛ والطّلاق[65]، جزء من الآية: 4.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'السّبعة في القراءات' لابن مجاهد: 518.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\500.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 180 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 14، ص: 135 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

وابن سوار(1) في 'المستنير'، وابن الباذش(2) في 'الإقناع'(3) و'النجعة'، والشّاطبي(4) في قصيدته(5) وغيرهم. وظاهر قول النّاظم، أنّ ورشا(6) يقرأ ﴿اللاّيِ﴾(7) في الوصل، بياء مكسورة خالصة، وهو مذهب ابن سفيان(8)، وابن شريح(9)، وغيرهما، فلم يسلك النّاظم في هذا الموضع طريق الدّاني(10)، حسبما شرط ذلك في الخطْبة فتأمّله.

وأمّا ﴿لئلاّ﴾(11) فأصله 'لأنْ لا'، فأدغمت النّون في 'لا'، ثمّ رسم ﴿لئلاّ﴾ على مراد الوصل، وقد تقدّم أنّ قالون(12) قرأه بالهمز، وذلك على الأصل، وأنّ ع/٣٩٥ ورشا قرأه بالياء. قال مكيّ(13) في 'الكشف'(14): "فهي بمنزلة الثّانية في قوله [تعالى]: ﴿من الشّهداء أنْ تضلّ﴾(15)". وقال الدّاني في 'إيجاز البيان': "وجعلت الهمزة المبتدأة ياءً، لانكسار اللاّم قبلها واتّصالها بها، ثمّ وصلت بـ'لا'، دلالة على مراد الوصل وكيفيّة اللّفظ". وقال المهدويّ(16) في 'الشّرح'(17): "كما جاء 'عمّا' و'ممّا' وما أشبه ذلك، مكتوبا على لفظ الإدغام"(18).

الإعراب: وسكّن: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'قالون'. الرّاء: مفعول. الّتي: نعت. 'في التّوبة': متعلّق بفعل محذوف، لأنّه صلة للّتي، كأنّه قال: الّتي استقرّت في 'التّوبة'، والعائد على الصّلة يتحمّله المجرور. 'في قولهْ': بدل من 'في التّوبة'. عزّ: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود

٧٨٥

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 31 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 2\734، بتحقيق قطامش.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(5) قال الشاطبي في قصيدته: (انظر 'سراج القارئ': 323)

وَبِالْهَمْزِ كُلُّ اللاَّءِ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ **** ذَكَا وَبِيَاءٍ سَاكِنٍ حَجَّ هُمَّلاَ

وَكَالْيَاءِ مَكْسُوراً لِوَرْشٍ وَعَنْهُمَا **** وَقِفْ مُسْكِناً وَالْهَمْزُ زَاكِيهِ بُجِّلاَ

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) الأحزاب[33]، حزء من الآية: 4؛ والمجادلة[58]، حزء من الآية: 2؛ والطّلاق[65]، حزء من الآية: 4.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) البقرة، حزء من الآية: 150، ورقم السّورة: 2.

(12) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 51 قسم التحقيق. (13) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق.

(14) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\269. (15) البقرة، حزء من الآية: 282، ورقم السّورة: 2.

(16) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 13، ص: 103 قسم التحقيق. (17) في مخطوطة 'ح': في 'الكفاية'.

(18) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 229.

على الـهاء فـي 'قوله'. وجلّ: فعل ماض معطوف عليـه، والفعـلان في موضـع الـحال مـن الهـاء في 'قوله'. قربـهْ: مفعول بـ'قوله'. 'ولأهـبْ': مفعول بفـعل مضمـر يفسّـره مـا بعـده، وهـو مـحكيّ، وسكّن الباء ضرورة. قال الشّاعر:

فَلَمَّا تَبَيَّـنْ غِـبَّ أَمْرِي وَأَمْرَهُ **** وَوَلَّـتْ بِأَعْجَازِ الْأُمُورِ صُدُورُ(1)

فسكّن النّون ضرورة. وقال الرّاعي(2): أنشده ابن جنّي(3) في الخصائص:

تَأْبَى قُضَاعَةُ أَنْ تَعْرِفْ لَكُمْ نَسَباً(4) **** وَابْنَا نِـزَارٍ فَأَنْـتُمْ بَيْـضَةُ الْبَلَـدِ(5)

فسكّن الفاء ضرورة. وقال وضّاح اليمن(6): أنشده الفارسيّ(7) في 'التّذكرة:

عَجِبَ النَّاسُ وَقَالُوا شِعْرُ وَضَّاحِ الْيَمَانِ/ **** إِنَّمَا شِعْرِي شَهْدٌ قَدْ خُلِطْ بِجُلْجُلَانِ(8)

ح/٢٦٦ فـسكّـن الـطّــاء ضــرورة. همـزه: فعـل مـاض ومفـعول، والفـاعل مضمـر يعـود على 'قالون'، والـهاء عائدة على 'لأهـب'. والـلاّي: معطـوف، وهـو مـحكـيّ. مـع: ظـرف مكــان، والعامل فيه 'هَمَزَهُ'. لئـلاّ: مـخفـوض بالـظّرف وهـو مـحكـيّ. فـي مكـان: مـتعلّق بـ'هَمَزَهُ'. الياء: مضاف إليه. ثمّ قال:

[236] ثُـمَّ لِيَـقْـطَعْ وَلِـيَقْـضُوا سَـاكِـنَـا **** وَلْـيَـتَـمَـتَّـعُوا وَأَوْ ءَابَـاؤُنَــا

٧٨٦

(1) البيت من البحر الطّويل، وهو لنهشل بن حريّ، وغِبّ أمري: أي عاقبته، وأرده ابـن منظـور بلفـظ: 'مـا غـبّ' بدل 'أن غب'، و'باءت' عوض 'ولّت'. انظر 'الخصائص': 74\1، و'الحماسة': 274، و'اللسان': (غبب) و(نأش).

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 156 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 59 من قسم التحقيق.

(4) قضاعة: هي قبيلة تنتسب لجد جاهلي قديم، قيل هو قضاعة بن مالك بن عمرو بن مرّة، من حمير، من قحطـان، كان ملكا على بلاد 'الشحر' بين عمان واليمن، تفرعت عنه بطون كثيرة، نزلـت بشـاطئ البحـر الأحمـر، وكـانت مساكنهم بين جدة وذات عِرق. انظـر 'جمهـرة الأنسـاب': 411-431، و'تـاريخ اليعقوبـي': 213\1، و'العـرب قبـل الإسلام': 170-176، و'قلب جزيرة العرب': 232، و'تاريخ ابن خلدون': 242\2، و'سبائك الذّهب': 60.

(5) البيت من البحر البسيط، وهو من قول الراعي، وبيضة: حوزة كل شيء، وساة القـوم. انظـر'الخصـائص' لابـن جنّي:74\1 و341\2، و'القاموس المحيط': 573 مادّة (بيض).

(6) وضّاح اليمن: هو عبد الرّحمان بن إسماعيل بن عبد كلال، من آل خولان من حمير، شاعر رقيق الغزل، له أخبار مع 'روضة' محبوبته اليمنية، قدم حاجا في خلافة الوليد بن عبد الملك، فرأى 'أمّ البنين' بنت عبد العزيـز بـن مـروان، زوجة الوليد، فشبّب بها، فقتله الخليفة، وكان ذلك سنة: 90 هـ. انظر 'الأغـاني': 30\6- 44، و'فـوات الوفيـات': 253\1، و'الـنّجوم الزّاهرة': 226\1، و'تهذيب ابن عساكر': 295\7، و'العيني': 216\2، و'التّبريزي': 96\2.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(8) البـيت مـن بـحر الرّمل، وهـو لـوضّاح اليمن، والـشّهد: العسـل. انـظر 'الأغـاني' للأصبـهانـي: 30\6-44، و'الـقاموس الـمحيط' للفيروزآبادي: 264 (شهد).

أخبر أنّ قالون(1) قرأ : ﴿ثمّ ليقطع﴾(2)، و﴿ثمّ ليقضوا﴾(3) في 'الحجّ'، و﴿ولْيتمتّعوا﴾(4) في 'العنكبوت'، بتسكين اللاّم، و﴿أوْ ءاباؤنا﴾(5) في 'الصّافّات' و'الواقعة'، بتسكين الواو. وقال: 'ساكنا'، وذكّر بملاحظة تذكير الحروف، وظاهره أنّ ورشا(6) يقرأ ذلك كلّه بالتّحريك، إذ نسب الحكم لقالون؛ فأمّا اللاّم في الأفعال الثّلاثة فهي لام الأمر. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(7) رضي الله عنه: "والأصل فيها الكسر مطلقا، فإذا وقع قبلها حرف، فمنهم من يبقيها على الأصل، ومنهم من يسكّنها". وقال المهدويّ(8) في 'الشّرح': "فإذا كان قبلها واوٌ أو فاءٌ أسكنت تخفيفا"، قال: " فأمّا ﴿ثمّ﴾، فمن أسكن اللاّم معها، فإنّها مؤاخية للواو والفاء، إذ يُنسّق بها كما ينسّق بهما"، قال: " ومن كسر لام الأمر مع ﴿ثمّ﴾، فلأنّ ﴿ثمّ﴾ يمكن أن يسكت عليها، فهي منفصلة من اللاّم، واللاّم مبتدأة"، قال: "ولا خلاف في كسرها ع/٣٩٦ إذا كانت مبتدأة"(9). وقال مكيّ(10) في 'الكشف': "وحجّة من أسكن، أنّه على التّخفيف للكسرة فأسكنها، وكأنّه اعتدّ بحرف العطف"، قال: " وقد منع المبرّد(11) من إسكان اللاّم مع ﴿ثمّ﴾، لأنّها كلمة يوقف عليها"(12). قال بعضهم: فعلى هذا يكون الإسكان في هذه الكلمة على غير قياس، فلا يقوى إلاّ من طريق الأثر لا غير. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: "لا يمتنع ذلك، بل هو ضعيف". قال مكيّ في 'الكشف': "وحجّة من كسر اللاّم في ذلك، أنّه أتى بها على الأصل، كما لو ابتدأ بها لم تكن إلّا مكسورة، فأجراها مع حرف العطف، مجراها مع غير حرف العطف في الابتداء، وكأنّه لم يعتدّ بحرف العطف"(13).

وأمّا التّحريك والتّسكين في ﴿أوْ ءاباؤنا﴾، فقال مكيّ في 'الكشف': "حجّة من أسكن

٧٨٧

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) الحجّ، جزء من الآية: 15، ورقم السّورة: 22.

(3) الحجّ، جزء من الآية: 29، ورقم السّورة: 22.

(4) العنكبوت، جزء من الآية: 66، ورقم السّورة: 29.

(5) الصّافّات، جزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 37؛ والواقعة، جزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 56.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 229.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 54 من قسم التحقيق.

(12) و(13) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 117\2.

الواو وأثبت قبلها همزة، أنّه جعلها ﴿أوْ﴾(1) الّتي للعطف، على معنى الإباحة في الإنكار، أي أنكروا بعثهم وبعث آبائهم بعد الموت"، قال: " وحجّة من فتح الواو، أنّه جعلها واو العطف دخلت عليها همزة الاستفهام، الّتي معناها الإنكار للبعث بعد الموت، وهو وجه الكلام"(2).
قال بعضهم: يعني الّذي لا يجوز غيره، وهو أن يتقدّم الاستفهام إذا كان مع حرف العطف، لأنّ الاستفهام بالهمزة له صدر الكلام مثل: ﴿أفإين مات﴾(3)، و﴿أولو نعمّركم﴾(4)، و﴿أفلم يسيروا﴾(5)، وما أشبه ذلك.

الإعراب: ثمّ: حرف عطف. 'ليقطع': مفعول بفعل مضمر تقديره: وقرأ، وهو محكيّ. وليقضوا: معطوف محكيّ. ساكنا: حال منهما ووحّده باعتبار ما ذكر، والعامل فيه 'قرأ' المحذوف. 'وليتمتّعوا' و'أو ءاباؤنا': معطوفان محكيّان. ثمّ قال:

[237] وَاتَّفَقَا بَعْدُ عَنِ الْإِمَامِ **** فِي سِينِ سِيئَتْ سِيءَ بِالْإِشْمَامِ

[238] وَنُونِ تَامَنَّا وَبِالْإِخْفَاءِ **** أَخَذَهُ لَهُ أُولُوا الْأَدَاءِ

ثبت في رواية الحضرمي(6) والبلفيقي(7)، في أوّل البيت الثّاني: 'في سين'، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم، وقرأته كذلك على المكناسي(8) ـ رحمه الله ـ فلم يردّه عليّ، ورأيت بعد وفاته في أصل سماعه على النّاظم: 'في سيء سيئت [سيء'](9)، فإن كانت رواية ولم تكن تصحيفا من الكاتب، فوجهها أنّ النّاظم حصر الألفاظ، الّتي ورد فيها الإشمام عن نافع(10)، وهي ثلاثة: ﴿سيء بهم﴾(11) في 'هود'، ومثله في 'العنكبوت'، و﴿سيئت وجوه﴾(12) في 'الملك'، وليس في القرآن غيرهنّ. وأخبر أنّ ورشا(13)

(1) يعني بالصّافّات، كجزء من الآية: 17، ورقم السّورة: 37؛ وبالواقعة، كجزء من الآية: 48، ورقم السّورة: 56.

(2) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 223-224.

(3) آل عمران، جزء من الآية: 144، ورقم السّورة: 3.

(4) فاطر، جزء من الآية: 37، ورقم السّورة: 35.

(5) يوسف، جزء من الآية: 109، ورقم السّورة: 12.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق. (9) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(11) هود، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 11؛ والعنكبوت، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 29.

(12) الملك، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 67.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

وقالون(1) اتّفقا عن نافع(2) ـ وهو مراده بالإمام ـــ على الإشمام في سين ﴿سيئت﴾(3) و﴿سيء﴾(4)، ونون ﴿تامنّا﴾(5)، ثمّ أخبر أنّ أهل الأداء، أخذوا لنافع في ﴿تامنّا﴾ بالإخفاء.

فأمّا ﴿سيء﴾ و﴿سيئت﴾، فقال الدّاني(6) في 'التّلخيص': "اعلم أنّ الأصل في قوله عزّ وجلّ: ﴿سيء﴾ و﴿سيئت﴾، سُوِئَ وسُوِئَت، على وزن 'فُعِل' ـ بضمّ الفاء وكسر العين ـ ع/٣٩٧ لأنّهما من السّوء، إلاّ أنّ الكسرة استثقلت على الواو فأزيلت عنها، وحرّكوا السّين بها بعد أن أزالوا عنها الضمّة، إذ لا تحرّك بحركتين، فانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، ثمّ إنّ نافعا ومن وافقه من القرّاء، أرادوا أن يدلّوا على أنّ الأصل 'فُعِل' ـ بضمّ ح/٢٦٧ الفاء ـ فأشموا السّين الضّمّ". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' و'إيجاز البيان' نحوه. قال في 'التّلخيص': "وحقيقة الإشمام في ذلك عند علمائنا، والموثوق بهم من أئمّتنا، أن ينحى بالكسرة نحو الضمّة، كما ينحى بالفتحة في نحو: ﴿هارٍ﴾(7)، و﴿نارٍ﴾(8)، وشبههما، عند الإمالة نحو الكسرة، وكما ينحى بالفتحة نحو الضمّة في نحو: ﴿الصّلاة﴾(9) و﴿الزّكاة﴾(10)، على لغة أهل الحجاز(11)، فكذا(12) كسرة السّين سواء، وليس ذلك بضمّ خالص، إذ لو كان كذلك لانقلبت الياء واواً، فلمّا امتنع القلب صحّ ما حكيناه، فاعلم ذلك، وبالله التّوفيق". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' و'إيجاز البيان' نحوه. وقال في 'جامع البيان': "وحقيقة الإشمام في هذه الحروف، أن ينحى بكسرة أوائلها نحو الضمّة يسيرًا، دلالة على أنّ الضّمّ الخالص أصلها قبل أن تعلّ، كما ينحى بفتحة الحرف الممال نحو الكسرة قليلا إذا أريد ذلك، ليدلّ على أنّ الألف الّتي بعد الفتحة منقلبة عن ياء، أو لتقرب بذلك من كسرة وليتها، وما عدا هذا في حقيقته فباطل، والعبارة عن ذلك بالرّفع والضمّ، كالعبارة عن الإمالة بالكسر والإضجاع،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(3) الملك، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 67.

(4) هود، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 11؛ والعنكبوت، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 29.

(5) يوسف، جزء من الآية: 11 ، ورقم السّورة: 12.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) التّوبة، جزء من الآية: 109، ورقم السّورة: 9.

(8) البقرة، جزء من الآية: 266، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 2.

(10) البقرة، جزء من الآية: 43، ورقم السّورة: 2.

(11) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 5، ص: 79 من قسم التحقيق.

(12) في مخطوطة 'ح': فكذلك.

وهي مجاز واتّساع"(1). وقال ابن الباذش(2) في 'الإقناع': "وحقيقة الإشمام في هذه الأفعال، أن ينتحى بكسرة أوائلها انتحاءً يسيرا نحو الضمّة، دلالة على أنّ أصلها 'فُعَل'، كما ينتحى بألف 'رحًى' نحو الياء، دلالة على أنّها منقلبة منها، فهو مسموع كالإمالة، بخلاف الإشمام في الحرف الموقوف عليه"(3). وقال أبو بكر القرطبي(4) في أرجوزته:

فَلْتَنْحُ نَحْوَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ وَلاَ **** تَعْدُ الَّذِي فِي نَحْوِ ذَاكَ أُصِّلاَ

حَتَّى تَرَى الْحَرَكَةَ الْمُشَمَّهْ **** مَا بَيْنَ كَسْرَةٍ وَبَيْنَ ضَمَّهْ

قال الدّاني(5) في 'إيجاز البيان': "وإذا نحي بالكسرة نحو الضمّة في ذلك، اِتّبعت الياء السّاكنة بعدها ذلك، فنُحي بها نحو الواو، كما يتبع الألف من ﴿هارٍ﴾(6) عند الإمالة فتحة الهاء، فيُنْحَى بها نحو الياء، وكذلك الألف بعد اللاّم في ﴿الصّلاة﴾(7) وشبهه، إذا نُحِي بالفتحة قبلها نحو الضمّة، نُحيَ بها هي نحو الواو، اِتّباعا لما قبلها من الحركة المشمّة، ولذلك كتبت واواً على هذه اللّغة، فما دخل الحرف المشمّ من الشّوب والانتحاء، دخل الياء والألف بعده". ثمّ قال: "واعلم أنّ حركة الحرف المشمّ ضمّا، عند أهل التّحقيق والتّحصيل من النّحويّين، حركة بين حركتين، بين الضمّة والكسرة، جيء بها كذلك، ليدل على الأصل من الحركتين: حركة الياء الّتي كانت مضمومة، وحركة العين الّتي كانت مكسورة؛ ع/٣٩٨ وكذا عندهم الفتحة الممالة، حركة بين حركتين: بين الفتحة والكسرة؛ وكذلك الألف الممالة، حرف بين حرفين: بين الألف والياء، والعبارة عن ذلك بالإشمام عبارة صحيحة". قلت: قول الدّاني: "وإذا نحي بالكسرة نحو الضمّة في ذلك، اتّبعت الياء السّاكنة بعدها ذلك، فنحي بها نحو الواو"، هذا مذهب سيبويه(8) والفرّاء(9)؛ ومذهب أبي الحسن الأخفش(10)، أنّ الياء لا تتبعها وتبقى خالصة، وإنّما الإشمام في السّين خاصّة، كما يقول(11) في

(1) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 253-254.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) انظر ''الإقناع' لابن الباذش: 1\534-535، بتحقيق قطامش.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 137 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) التّوبة، جزء من الآية: 109، ورقم السّورة: 9.

(7) البقرة، جزء من الآية: 3، ورقم السّورة: 2.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمة الفرّاء بالهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق. والذي في المخطوط: 'القرّاء'، بالقاف.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(11) في مخطوطة 'ح': يقال.

إمالة 'ابن مذعور': إنّ الواو لا تتبعها وتبقى خالصة، وإنّما الإمالة في العين خاصّة. قال الدّاني(1) في 'إرشاد المتمسكين': "فأمّا من قال: إن السّين تُكسر كسرة محضة، ثم يشار إلى الإشمام بالشّفتين بعد الإتيان بتلك الكسرة، فذلك غير جائز، إذ كان الإشمام لا يؤتى به، إلا بعد سكون الحرف المشمّ حركته، لا بعد تحريكه ولا معه، إذ لو كان ذلك لحصل للحرف شيئان: حركة وإشارة، وتلك الإشارة تؤدّي عن حركة أخرى، ولا يستعمل للنّطق به عضوان: اللّسان والشّفتان، هذا ما لا يُعقل، ولا يطوع اللّسان بالنّطق بذلك، لأنّ الكسرة من الياء، ومخرج الياء ما بين وسط اللّسان والحنك الأعلى، والضمّة من الواو، ومخرجها من بين الشّفتين، وهما عضوا الإشمام، فمحال أن يطوع لسان بجمعهما على حرف واحد". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه، ثمّ قال: "فقد بطل ما حكوه بالإجماع". قال في 'إرشاد المتمسّكين': "وكذلك من قال: إنّ الإشارة قبل اللّفظ بالسّين، فذلك غير جائز أيضا، لأنّه لا يشار إلى حركة حرف لم يلفظ به". وقال في 'إيجاز البيان' نحوه، ثمّ قال: "ويجوز أن يوقف على ما قبل ذلك الحرف المشار إلى حركته، لانفصاله منه، وإذا تمكّن ذلك وجاز، وجب أن يكون اللاّفظ بذلك، أوّلُ ما يأخذ فيه قبل اللّفظ بالحرف المتحرك، إعمالُ العضو وتهيئته، فيضمّ شفتيه أوّلا، ثمّ يأتي بالكسرة، وهذا ما لم يُسْمع بمثله قطّ، ولا حكاه حاك، ولا سطّر في كتاب، نعوذ بالله من جهل يؤدّي إلى القول بمثل هذا". قال في 'إيجاز البيان': "اِعلم أنّ العبارة عن ذلك ـ يريد عن الإشمام في ﴿سيء﴾(2) وبابه ـ من قول العلماء، وردت بأربعة ألفاظ: بالضمّ، والرّوم، والإشمام، ح/٢٦٨ والإمالة، وكلّها على اختلاف ألفاظها، فدالّة على ما حكيناه من حقيقة الإشمام قبلُ". قال: "فأمّا المعبّرون عنه بالضمّ أو الرّفع، فعامّة أئمّة القرّاء من المصنّفين وغيرهم عبّروا بذلك عنه، كما عبّروا عن الممال بالكسر، لما حدث في المشمّ من الضّمّ، وفي الممال من الكسر، تقريبا ومجازا واتّساعا". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "ولم يزل العلماء من القرّاء والنّحويّين، يعبّرون عن الإشمام الّذي ذكرناه بالضمّ، كأبي عبيد القاسم بن سلاّم(3)، وابن مجاهد(4)، وأبي طاهر(5)، وابن عبد الرّزّاق(6)، وأحمد بن يعقوب(7)، وغيرهم ممن لا يحصى عددهم، من المتقدّمين والمتأخّرين،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) هود، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 11؛ والعنكبوت، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 29.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 23 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 313 من قسم التحقيق.

(6) هو إبراهيم بن عبد الرّزاق، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 15، ص: 194 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 434 من قسم التحقيق.

ونصُّ قول كلّ واحد منهم، مبسوط ع/٣٩٩ في كتابه، مبـيّن في تأليفه". قال في 'إيجاز البيان': "وأمّا المعبّرون عنه بالإشمام، فعامّة النّحويّين، وطوائف من القرّاء المتأخّرين، دعاهم إلى العبارة عن ذلك بذلك، أن يبيّنوا أنّ كسرة أوّل الفعل غير خالصة، وأنّها مشوبة ضمّاً". قال في 'إيجاز البيان': "وأمّا المعبّرون عنه بالرّوم الّذي هو محاولة تمام الشّيء، وإتمام الصّوت به ولَمّا يوصل إلى ذلك ـ أعني إلى إتمامه ـ أي إلى تحقيق الضمّ وتخليص الكسر، فغير واحد من رؤساء النّحويّين الموثوق بعلمهم، منهم أبو حاتم سهل بن محمّد(1)، قال في كتاب 'القراءات' من تصنيفه، عند ذكره اختلاف القرأة(2) في قوله [تعالى]: ﴿ولو ُردّوا﴾(3) بالضمّ والكسر، قال: وبعضهم يقرأ بين الكسرة والضمّة على الرّوم فيقول: ُرِدّت وُرِدّوا، وذلك فعل ثقيل شديد في اللّفظ، وهو نحو من الرّوم في: ﴿قيل﴾(4)، و﴿غيض﴾(5)، و﴿سيئت﴾(6). وقال إبراهيم بن السّري الزّجاج(7)، في كتاب 'المعاني' له، عند ذكره ﴿قيل﴾ وأخواتها: تروم الضمّ في أوائل الحروف، ثمّ قال: ''وإن شئت قلت: ﴿غيض﴾ و﴿سيق﴾(8)، تروم في أوائل ما لم يُسمّ فاعله''(9)". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "فممّن عبّر عنه بالرّوم أبو إسحاق الزّجاج، فقال في كتاب 'المعاني' له: ''تروم الضمّ في أوائل هذه الحروف...''، إلى آخر كلامه المتقدّم". قال في 'إيجاز البيان': "وأمّا المعبّرون عنه بالإمالة، وتشبيههم إيّاه بها، من حيث اشتركا في الشّوب، ولم تكن الحركة المشمّة ضمّة محضة، ولا كسرة خالصة، كما أنّ الفتحة الممالة ليست بفتحة خالصة، ولا بكسرة محضة، فأبو عثمان المازني(10) وقبله سيبويه(11)، وجماعة إليهما من النّحويّين. فأمّا المازني فقال في كتابه: ''وبعض العرب يُشمّ موضع الفاء الضمّة، إرادة أن يبيّن أنّه 'فُعل'، فيقول: قد خيف وقيل، فهذا إشمام، وليس بالضمّ الخالص لأنّه ممال''، قال: ''وبعض العرب يخلص الضّم، ويجعل العين تابعة للفاء فيقول: بُوع''. وأمّا سيبويه فقال في

٧٩٢

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 248 من قسم التحقيق.

(2) في مخطوطة 'ح': القرّاء.

(3) الأنعام، جزء من الآية: 28، ورقم السّورة: 6.

(4) البقرة، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 2.

(5) هود، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 11.

(6) الملك، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 67.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 59 من قسم التحقيق.

(8) الزّمر، جزء من الآيتين: 71 و73، ورقم السّورة: 39.

(9) 'معاني القرآن وإعرابه' للزجّاج: 87\1.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 155 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

كتـابه، بعد أن قدّم صدرا من الباب: ''وإذا قلت: فُعلتَ أو فُعِلن أو فُعلْنا مـن هـذه الأشـياء، ففيهـا لغات: أمّا من قال: قيل، وقد بيع، [وخيف](1)، وهيب ، فيقول: خفنا، وبعنا، وخفن، وبعن، يدع الكسرة على حالها، ويحذف الياء لأنه التقى ساكنان. وأمّا من ضمّ بإشمام، إذا قال: فُعل، فإنّه يقول: قد ُبـعن، وقد ُرعن، وقد ُردّت، وكذلك جميع ذلك يميل الفاء، ليُعلـم أنّ اليـاء قـد حذفـت بعـدُ، فضمّ وأمال، كما ضمّوا وبعدها الياء ـ يعني 'قيل' ونظائره ـ قـال: لأنّـه أبـين لفُعـل''(2)". وقـال في 'إرشاد المتمسّكين': "وممّن شبّهه بالممال وعبّر عنه به، سيبويه(3) وأبو عثمان(4)"، ثمّ ذكر كلامهما إلى آخره. قال في 'إيجاز البيان'، بـإثرنقله لكلام سيبويه المتقدّم: "وهذا كلام مفسّر لحقيقة الإشمام أنّـه كما قلنا، وذلك بخلاف ما زعمه مخالفونا، من أنّ حقيقته أن يكون أوّله مكسورا محضا، ثمّ يشار إلى الضمّة بالعضو، ألا تراه قال: ''وأمّا ع/٤٠٠ من ضمّ بإشمام''، وقوله أيضا: ''فضمّ وأمال''، وقوله: ''كما ضمّوا وبعدها الياء''، فأطلق الضمّ علـى الفعـل في الثّلاثـة المواضـع، ثـمّ بـيّن حقيقتـه بقولـه: ''بإشمام''، وبقوله: ''وأمال''، يريد بذلك أنّ الضمّ ليس بخالص، وإنّما هـو إنالـة الحـرف شـيئا منـه، كالإمالة سواء،ولم يقل: ''كسر ثمّ أشـم''، ولا ''كسـر ثـمّ أشـار''، إذ ذاك كـان يلزمـه أن يقـول: ''على ما ينتحله من تقدّم''؛ وكذلك قول المـازني: ''وليـس بـالضمّ الخـالص، لأنّـه ممـال''، فيـه مـن الدلالة ما في قول سيبويه". قال مكيّ(5) في 'التّبصرة': "وقـد ذكـر اختـلاف القـرّاء في إشمـام الضـمّ وتركه، في ﴿قيل﴾(6)، و﴿سيء﴾(7)، وأشـباههما، والإشمـام في هـذا يجـوز أن يكـون مـع الحـرف وقبله، على معنيين مختلفين، قـد بيّـنّاهما في غـير هـذا الكتـاب، والإشمـام في حـال اللّفـظ بـالحرف [في](8) المتّصل أحسن، نحو: ﴿قيل﴾، و﴿حيل﴾(9)، وشـبهه، فـإن كـان منفصـلا حسُـن الإشمـام قبله، نـحو: ﴿سيء﴾، و﴿سيئت﴾(10)، وشبـهـه، ح/٢٦٩ وجاز معه، ومعه أحسن وأبين"(11).

٧٩٣

(1) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(2) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 343\4.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(4) هو المازني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 155 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(6) البقرة، حزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 2.

(7) هود، حزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 11؛ والعنكبوت، حزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 29.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(9) سبأ، حزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 34.

(10) الملك، حزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 67.

(11) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 147.

وقال في كتاب 'التّنبيه': "فأمّا الإشمام في ﴿سيء﴾(1) و﴿سيئت﴾(2)، فقد قرأت به لهم قبل السّين ومعها، ومع السّين أقيس وأشهر". قلت: قد تقدّم من كلام الدّاني(3) أنّ ذلك غير جائز، وأنّه لم يسمع بمثله قطّ. قال ابن الباذش(4) في 'الإقناع': "وقد أجاز أبو محمّد مكيّ(5) أن يكون الإشمام في أوائل هذه الأفعال قبل اللّفظ بالحرف، وحسّن ذلك في المنفصل نحو: ﴿سيء﴾ و﴿سيئت﴾، فإن كان متّصلا نحو: ﴿وقيل﴾(6)، ﴿وحيل﴾(7)، لم يكن هذا الوجه عنده كحُسنِه مع المنفصل، وذلك أنّ الإشمام قبل الحرف غير مسموع فيتأتّى في الابتداء، لأنّه يضمّ شفتيه ساكتا قبل أن يشرع في التّكلّم، فإذا شرع في التكلّم كان الإشمام قبل الحرف رجوعا إلى بعض السّكوت، لم يتمكّن تمكّنه في الابتداء"(8). قال ابن أبي الأحوص(9) في 'التّرشيد': "وقد ذكر مكيّ أنّه يجوز أن يكون الإشمام في أوائل هذه الأفعال قبل اللّفظ بالحرف، وحسّنَه في المنفصل نحو: ﴿سيء﴾، ولم يكن في المتّصل - نحو: ﴿وقيل﴾ - عنده كحسنِه مع المنفصل"، قال: "وعندي أنّ ما قاله أبو محمّد(10)، ينبغي أن لا يؤخذ به لا في المتّصل ولا في المنفصل، إلاّ أن ترد به رواية نصّا، لأنّ الإشارة إلى الشّيء الّذي يكون على غيره لا تنفصل عنه، إنّما تكون إذا أخذ في التّلفّظ بما كان فيه ذلك الشّيء، ولأنّ الحركة إنّما تصحّ أن تكون مقدّرة، إمّا مع الحرف أو بعده لا قبله".

قلت: قول ابن أبي الأحوص: ''إلاّ أن ترد به رواية''، لو وردت به رواية لكانت مردودة، لأنّها مخالفة لما نقله الأئمّة من القرّاء والنّحويّين. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(11) رضي الله عنه: "اِعلم أنّ ﴿سيء﴾، و﴿سيئت﴾، وما أشبه ذلك، أوّله مكسور، وهو في الأصل مضموم، فمن العرب من يتركه على حاله، ومنهم من يُشعِر بالضمّة الذّاهبة، وحقيقة الإشعار بها أن تُشرِب الكسرة صوت الضمّة، كما تُشرِب ع/٤٠١ الفتحة في الإمالة صوت الكسرة، ولا خلاف في هذا بين أئمّة النّحاة، واختلفوا في الحرف الواقع بعد الحركة المشمّة،

(1) هود، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 11؛ والعنكبوت، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 29.

(2) الملك، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 67.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) و(10) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(6) آل عمران، جزء من الآية: 167، ورقم السّورة: 3.

(7) سبأ، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 34.

(8) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\535، بتحقيق قطامش.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 449 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

[هل يبقى على حاله ياءً مـــحضة، أو يُشرَب صوت الـواو، فيكـون الـحرف الواقـع بعـد الحركـة المشمّة](1) على قسطها تابعا لها، فيكون مدّه على مقدار مدّ الياء الواقعة بعد الكسرة؛ والثّـاني قـول سيبويه(2) والفرّاء(3)، والأوّل قول الأخفش(4)، وقوّاه أبو عليّ الفارسيّ(5)، فالياء في قوله غير تابعة للحركة قبلها لأنّها مشمّة ضمّا، والياء بعدها محضة فمدّها على مقدار الياء الواقعة بعد الفتحة، وإنّما كانت كذلك لأنّها مخالفة للحركة الّتي قبلها، كما أنّ الياء المفتوح ما قبلهـا كذلـك؛ وهـي في قـول سيبويه والفرّاء(*) ناشئة عـن الحركـة الّـتي قبلهـا، كمـا أنّ اليـاء المكسـور مـا قبلهـا كذلـك". قـال شيخنا(6) رحمه الله: "واعلم أنّ ما ذكره مكيّ(7) في حقيقة الإشمام، في هذه الكلمة وما كان مثلها، أنّه كإشمام الضمّة في الوقف، وأنّه قرأ بذلك على بعض شيوخه، لا يصحّ في نقل ولا نظر، لأنّه أشـمّ قبل النّطق بالحرف، والإشمام في الوقف إنّما هـو بعـد النّطـق بـالحرف، في موضـع الحركـة المحذوفـة، والحركة مقدّرة بعد الحرف أبدا، فإنّما يشار إليها في موضعها، والضمّة المحذوفة في ﴿سيء﴾(8) إنّما هي مقدّرة بعد السّين، فكيف تصحّ الإشارة إليها قبل السّين، فالإشعار بها إنّمـا يكـون بعـد السّـين، فتعيّن(9) الوجه الّذي ذكره النّحاة وأجمعوا عليه، وهو أن تُشرب الكسرة صـوت(10) الضمّـة، كمـا تُشرَب الضمّة صوت الكسـرة في 'رُدّ' ونحوهـا، وفي قـول بعـض العـرب: 'عجبـت مـن السّــُمِر'، و'شربت مـن الـمُـنـقُـِـر'، و'هـذا ابـن مذعُــِور '، والخـلاف في الـواو هنـا، كـالخلاف في اليـاء في ﴿سيء﴾ وبابه، فافهم". قلت: وبالإشمام والـمدّ قرأت ﴿سيء﴾ و﴿سـيئت﴾(11) لنـافع(12)، على جميع من قرأت عليه، فأشربت الكسرة صوت الضمّة، والياء صوت الواو، وبذلك آخذ.

قـال الـدّانـي(13) فـي 'إرشـاد الـمـتمسّكين': "ولـم يشمّ نـافـع الـقاف مـن ﴿قِيـل﴾(14)،

(1) مـا بيـن الـمعـقـوفيـن سـاقـط مـن 'ح'.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 54 قسم التحقيق. (*) في 'ع': القرّاء، وفي 'ح': الفرّاء، وهو الصّواب.

(6) يعني القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(8) هود، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 11؛ والعنكبوت، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 29.

(9) فـي نـسـخـة 'ح': فـيتـعـيّـن. (10) بمخطوطة 'ح': أن تشرب الكسر بصوت.

(11) الملك، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 67.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 قسم التحقيق. (14) سبأ، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 34.

والحاء من ﴿حِيل﴾(1)، والغين من ﴿غِيض﴾(2)، والجيم من ﴿جِيء﴾(3)، والسّين من ﴿سِيق﴾(4)، فجمع بين اللّغتين إذ هما فاشيتان". وقال في 'إيجاز البيان': "فأمّا نظائر ﴿سيء﴾(5) و﴿سيئت﴾(6)، من الأفعال المعتلّة الّتي لم يسمّ فاعلها نحو: ﴿قِيل﴾(7)، و﴿حِيل﴾، و﴿غِيض﴾، و﴿جِيء﴾، فإنّ أوائلها مكسورة، وهي اللّغة الفاشية المستعملة، واللّغة الثّانية أيضا مسموعة مشهورة"، قال: "فجمع نافع(8) - رحمه الله - في ذلك بينهما لِيُرِيَ جوازهما، واستعمال العرب لهما، هذا مع اتّباعه في ذلك، من ائتمّ به من أسلافه، وعرض عليه من رجاله".

قلت: قراءة شيخه أبي جعفر يزيد بن القعقاع(9) القارئ، كقراءته سواء، يُشِمّ ﴿سيء﴾ و﴿سيئت﴾، ويكسر ﴿قِيل﴾، و﴿غِيض﴾، و﴿حِيل﴾، و﴿سِيق﴾، و﴿جِيء﴾، ذكر ذلك ابن أشته(10) في 'المحبّر'، والخزاعي(11) في 'المنتهى'، والبغدادي(12) في 'الرّوضة'، والعطّار(13) في 'الإقناع'، والطّبري(14) في 'الجامع'(15)، ع/٤٠٢ وابن سوار(16) في 'المستنير'. ح/٢٧٠

وأمّا قوله: 'تأمنّا'، فقال الدّاني(17) في 'إيجاز البيان': "اِعلم أنّ الأصل عند النّحويّين في قوله عزّ وجلّ: [﴿ما لك لا] تامنّا﴾(18)، 'تأمنُنَا' بنونين: الأولى مضمومة، لأنّها آخر الفعل المستقبل، والثّانية مفتوحة، لأنّها والألف ضمير المفعولين، فالتقى حرفان متماثلان من مخرج واحد، فاستثقل

٧٩٦

(1) سبأ، جزء من الآية: 54، ورقم السّورة: 34. (2) هود، جزء من الآية: 44، ورقم السّورة: 11.

(3) الزّمر، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 39؛ والفجر، جزء من الآية: 23، ورقم السّورة: 89.

(4) الزّمر، جزء من الآيتين: 71 و73، ورقم السّورة: 39.

(5) هود، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 11؛ والعنكبوت، جزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 29.

(6) الملك، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 67.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 47 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 302 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 46 من قسم التحقيق.

(15) ليس الكتاب المذكور هنا هو 'جامع البيان' الموضوع في تفسير القرآن، وإنما هو كتاب يعدّ في حكم المفقود، ويسمى بـ'الجامع'، وضعه الطبري في القراءات. وقد سبق الكلام عليه بالهامش 14، من صفحة: 666 من التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(18) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12. وما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

الجمع بينهما في كلمة واحدة، فأدغمت النّون الأولى في الثّانية، بعد حذف حركتها أصلا، إذ غير متمكّن، أن يدغم حرف متحرّك في حال تحريكه في مثله، ثمّ إنّ القرّاء أرادوا أن يدلّوا على الأصل في ذلك، فأشاروا إلى حركة النّون الأولى المدغمة في الثّانية، إشعارا وإعلاما بأنّ الفعل مرفوع"(1).

٦٩٧ ———————

(1) بهامش الصّفحة من المخطوط ما يلي: "وقال شيخنا سيدي عبد الرّحمان بن القاضي - رضي الله عنه - في كتابه المسمّى بـ'بيان الخلاف والتشهير' ما نصّه: " ﴿تامنا﴾ [يوسف: 11] إلاّ للجماعة بالإخفاء فقط لقوله: 'وتامنا للكلّ يخفى مفصّلا'، وحقيقته أن تنطق بضمّة النّون الأولى مختلسة، وبفتحة الثّانية محقّقة، واحذر من سريان التّشديد، فليس إلاّ الإظهار، ونقول الأئمّة مسطّرة في 'الفجر السّاطع'" انتهى". [قلت: توجد نسخة مخطوطة من الكتاب المذكور بالخزانة الحسنية ورقمها: 12630/ مجموع1، وأما ابن القاضي فترجمته في 'سلوة الأنفاس' للكتاني: 2\223].

"قال الدّاني في 'المنبّهة': [وانظر الكلام عليها بالهامش رقم: 3 بالصّفحة: 95 من قسم التّحقيق]

وَالْكُلُّ قَدْ قَرَأَ بِالإِشْمَامِ **** وَهْوَ الَّذِي يُسْمَعُ فِي الْإِدْغَامِ
فِي قَوْلِهِ مَا لَكَ لَا تَامَنُنَا **** وَذَاكَ إِخْفَاءٌ كَمَا بَيَّنَّا
إِذْ ضَمَّةُ النُونِ هِيَ الْمُشَارُ **** بِهَا إِلَى النُونِ وَذَا الْمُخْتَارُ
وَبَعْضُ مَنْ يُبْصِرُ عِلْمَ النَّحْوِ **** يُومِي إِلَى ضَمَّتِهَا بِالْعُضْوِ
وَذَاكَ فِي الْحَقِيقَةِ الْإِشْمَامُ **** فَهْوَ عَلَى مَذْهَبِهِ إِدْغَامُ

قال ابن القاضي عند قول الشّاطبي: [انظره في 'سراج القارئ': 254]

.... **** وَتَامَنُنَا لِلْكُلِّ يُخْفَى مُفَصَّلاَ
وَأَدْغَمَ مَعْ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ عَنْهُمُ **** ....

ما نصّه: "أخبر أنّ كلّ القرّاء - يعني السّبعة - قرءوا ﴿ما لك لا تامنا﴾ [يوسف: 11]، بإخفاء حركة النّون: أي بإظهار النّون الأولى واختلاس حركتها، ثمّ قال: 'مفصلا'، يعني أنّ الإخفاء يفصل إحدى النّونين عن الأخرى، بخلاف الإدغام". انتهى المقصود منه. قال في 'النّشر'، بعد ذكر الإدغام الخالص لأبي جعفر: " وقرأ الباقون بالإشارة واختلفوا فيها، فبعضهم يجعلها روما، فتكون حينئذ إخفاء ولا يتمّ معها الإدغام الصحيح، كما قدّمنا في إدغام أبي عمرو؛ وبعضهم يجعلها إشماما، فيشير إلى ضمّ النّون بعد الإدغام، فيصحّ معه حينئذ الإدغام كما تقدّم؛ وبالأوّل قطع الشّاطبي. وقال الدّاني: ''إنّه الّذي ذهب إليه أكثر العلماء من القرّاء والنّحويّين''، قال: ''وهو الّذي أختاره وأقول به''، قال: 'وهو قول أبي محمد اليزيدي، وأبي حاتم النّحوي، وأبي بكر ابن مجاهد، وأبي الطيب أحمد بن يعقوب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي بكر بن أشته، وغيرهم من الحلّة''، قال: ''وبه ورد النّص عن نافع من طريق ورش'' انتهى". انظره في 'النّشر': 1\303-304. [قلت: قال ابن الجزري قبل النّصّ المذكور: "﴿مالك لا تأمنا﴾ في يوسف، أجمعوا على إدغامه، واختلفوا في اللّفظ به، فقرأ أبو جعفر بإدغامه إدغاما محضا من غير إشارة، بل يلفظ بالنون مفتوحة مشدّدة". ('النشر': 1\303). وقلت: أبو حاتم النّحوي هو: سهل بن محمد السجستاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1 من الصّفحة: 248 من قسم التحقيق].

وبهامش المخطوط في نفس الصّفحة وجدت أيضا ما يلي: "قال أبو وكيل سيدي ميمون الفخار في تحفته: [ورقم مخطوطتها بالخزانة العامّة بالرباط: 938 ق، بالصّفحة: 292، وأرقام الأبيات: 993 و994 و995] =

وقال في 'إرشاد المتمسكين' و'التلخيص' نحوه. وقال في كتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا': "وقد روي لنا عن الأعمش(1)، وطلحة بن مصرف(2)، ونصر بن عاصم(3)، أنّهم قرأوا ذلك على الأصل ﴿تأمنُنا﴾(4) بنونين: الأولى مرفوعة مبيّنة، على مثل قوله [تعالى]: ﴿ليحزنُنِي﴾(5)، و﴿أتحاجّوننَا﴾(6)، و﴿تدعوننَا﴾(7) وشبهه، ممّا المثلان فيه مبيّنان في كلمة واحدة". وروينا عن يحيى بن وثّاب(8)، أنّه قرأ ﴿لا تِيمَنّا﴾ بكسر التّاء،

= تَامَنُنَا الْأَصْلُ وَقَدْ سَكَّنَا **** أُولَاهُمَا وَبَعْدَهُ أَشَرْنَا

لِلضَمِّ بِالْعُضْوِ وَنُونٌ أُدْغِمَا **** فِي نُونِكَ الثَّانِي وَقِيلَ بَعْدَمَا

تُخَلِّصِ الْإِدْغَامَ جَا الْإِيمَاءُ **** وَالْبَسْطُ فِي الدُّرَّةِ وَالْإِخْفَاءُ

إِضْعَافُكَ الصَّوْتَ بِشَكْلِ النُونِ **** مُوَهِّناً مِنْ غَيْرِمَا سُكُونِ

قلت: فعلى رواية الإخفاء، يتعين ضبط النّون الثّانية بالتّحقيق على القاعدة، وهي أنّ الضّبط مبني على الوصل، وإن كان ظاهر عبارة الشّيخين وضع الشدّة عليه، وبه اعتد كثير من النّاس، لعدم الفطنة والتزام ربقة التّقليد، ومن أراد الشّفاء في هذه المسألة، فعليه بشرح سيدي عبد الواحد بن عاشر على 'المورد'، فقد أوضح ذلك وبيّنه غاية البيان، فجزاه الله عنّا خير الجزاء، والله الموفق". [قلت: واسم هذا الشّرح 'فتح المنّان المروي بمورد الظمآن'، وتوجد منه نسخة بالخزانة العامة بالرّباط؛ وانظر ترجمة عبد الواحد بن عاشر في 'سلوة الأنفاس' للكتاني: 2\274-276].

"قال سيدي ميمون في الدرّة بعد ذكر الإشمام: [يعني أرجوزة 'الدرّة الجليّة' في نقط المصاحف]

وَمَنْ يَرَا الْإِخْفَا فَنُونٌ حَمْرَا **** يُلْحَقُ بَعْدَ الْمِيمِ قُلْ وَالْأُخْرَا

سَوْدَا عَلَيْهَا شَكْلُهَا بَيْنَهُمَا **** نَقْطٌ بِأَحْمَرٍ وَوَضْعُهُ الْزِمَا

وَأَنْتَ بِالتَّخْيِيرِفِي إِلْحَاقِ **** اَلنُونِ حَمْرَا انْقُلْ عَنِ الْحُذَّاقِ

وهذا نصّ صريح في عين المسألة، والله تعالى أعلم". [انظر ترجمة الفخّار (ت: 816 هـ) في 'الأعلام': 7\342].

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 447 من قسم التحقيق.

(2) هو طلحة بن مصرّف بن عمرو بن كعب، أبو محمد الهمداني اليامي الكوفي، قرأ على يحيى بن وثّاب وإبراهيم النّخعي وسليمان بن مهران الأعمش، وقرأ عليه حمزة بن حبيب، وعيسى بن عمر الهمْداني وفيّاض بن غزوان، ومات سنة: 112 هـ. انظر 'غاية النّهاية': 1\343، و'معرفة القرّاء': 1\63 و96 و112 و119، و'النّشر': 1\165.

(3) هو نصر بن عاصم اللّيثي البصري، قرأ على أبي الأسود الدّؤلي، وسمع من مالك بن الحويرث وأبي بكرة الثّقفي، وروى عنه القراءة عبد الله الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء، وسمع منه قتادة، وروى عنه الحديث الزّهري، ووثّقه النّسائي، توفي سنة: 100 هـ. انظر 'غاية النّهاية': 2\336، و'معرفة القراء': 1\71، وإنباه الرّواة': 3\343.

(4) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(5) يوسف، جزء من الآية: 13، ورقم السّورة: 12.

(6) البقرة، جزء من الآية: 139، ورقم السّورة: 2.

(7) إبراهيم، جزء من الآية: 9، ورقم السّورة: 14.

(8) هو يحيى بن وثّاب الأسدي الكوفي القارئ، قرأ على علقمة ومسروق وعبيد بن نُضيْلة، وقرأ عليه الأعمش =

وهي لغة تميم(1) يقولون: 'أنت تِعْلم'، ليدلّوا على أنّ لام الفعل من عَلِمَ مكسورة"، قال: "وقال الفرزدق(2) شاهدا لذلك:

وَلَجَّ بِكَ الْهِجْرَانُ حَتَّى كَأَنَّمَا **** تَرَى الْمَوْتَ بِالْبَيْتِ الَّذِي كُنْتَ تِيلَفُ(3)".

قلت: وقد ذكر البغدادي(4) في 'الرّوضة'، والمغراوي(5) في 'الجامع'، أنّ الأعمش(6) قرأ بنون واحدة مشدّدة من غير إشارة، وكذلك روينا(7) عن شيخنا الأستاذ أبي عبد ا لله القيجاطي(8) – رضي ا لله عنه - بالإسناد المتّصل إلى الأعمش، فلعلّ الرّواية التي ذكر الدّاني(9) عنه، رجع عنها لمخالفتها المصحف، وا لله أعلم. قال الدّاني في 'الاقتصاد': "ولا خلاف بين الجماعة، في إدغام النّون الأولى في الثّانية وإشمامها الضّمّ"، يريد من الطّرق الّتي ذكرها [فيه](10). وقال في 'التّيسير': "وكلّهم قرأ: ﴿ما لك لا تأمنّا﴾(11)، بإدغام النّون الأولى في الثّانية والإشارة إليها بالضمّ، في قوله عزّ وجلّ: ﴿ما لك لا تأمنّا﴾"(12). وقال في 'جامع البيان'(13): "وكلّهم قرأ: ﴿ما لك لا تأمنّا﴾، بالإشارة إلى النّون المدغمة بالضمّ، إلاّ ما اختُلِف فيه عن قالون(14) عن نافع(15)،

= وطلحة بن مصرف وأبو الحصين الأسديّ؛ وقدروى الحديث عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما، ومات سنة: 103 هـ. انظر 'تذكرة الحفاظ': 1\106، و'تهذيب التهذيب': 11\294، و'شذرات الذهب': 1\125، و'معرفة القراء الكبار': 1\62-65، و'غاية النهاية': 2\380، و'سير أعلام النبلاء': 4\379-382.

(1) سبقت ترجمتهم في الهامش رقم: 9، ص: 156 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 55 من قسم التحقيق.

(3) البيت من البحر الطويل، وهو من شعر الفرزدق، ولجّ: أي تمادى بك، ولزمك وألح عليك. والهجران: الجفاء. انظر ديوان الفرزدق: 65، و'اللسان': مادّة (لجج).

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 197 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 447 من قسم التحقيق.

(7) في مخطوطة 'ع': رويتها، وفي 'ح': روينا، وهو الذي أثبتناه.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(11) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(12) انظر 'التيسير' لأبي عمرو الدّاني: 104.

(13) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 253.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

وعن الأعشى(1) عن أبي بكر(2) عن عاصم(3)". وذكر في كتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا'، أنّ أبا جعفر يزيد بن القعقاع(4) القارئ، قرأ: ﴿لا تأمنّا﴾(5)، بالإدغام من غير إشمام ولا إشارة"، ثمّ قال: "وروي مثله عن نافع(6)، من طريق أحمد [بن] يزيد الحلواني(7)، وسالم بن هارون(8) القارئ، عن قالون(9) عنه؛ وعن عاصم، من طريق أبي يوسف الأعشى، عن أبي بكر عنه"، قال: "وسائر القرّاء بعدُ، من سائر طرقهم، يشمّون الضمّة ويشيرون إلى الحركة مع الإدغام، دلالة على الأصل، وإشعارا بكيفيتها". قال في 'إيجاز البيان': "واختلف علماؤنا في كيفيّة ع/٤٠٣ الإشارة وحقيقتها". وقال في 'جامع البيان'(10)، و'التّلخيص'، وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا' نحوه. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(11) رضي الله عنه: "ليس ينبغي أن يكون في هذا اختلاف، إنّما هما مذهبان للعرب في الوقف، فجرى الإدغام مجرى الوقف". قال الدّاني(12) في 'جامع البيان': "فمنهم من يقول: هو إشارة بالعضو ـ وهما الشّفتان ـ إلى حركة النّون المدغمة، بعد إخلاص سكونها للإدغام، من غير إحداث شيء في جسمها"، قال: "وهذا هو الإشمام بعينه، الّذي يُدْرك معرفته البصير دون الأعمى، لأنّه إعمال العضو وتهيئته لا غير، فلا يتحصّل إلاّ بالرّؤية دون السّمع"(13). وقال في 'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا' نحوه. قال في 'جامع البيان': "والقائلون بهذا، يجعلون ذلك

٨٠٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 243 من قسم التحقيق.

(2) هو أبو بكر بن عيّاش، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 243 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 169 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 47 من قسم التحقيق.

(5) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 97 من قسم التحقيق.

(8) هو سالم بن هارون بن موسى بن المبارك، أبو سليمان اللّيثي القارئ والمؤدّب بمدينة النبي (ص)، وهو من شيوخ القرن الثّاني الهجري، وأحد الرّواة عن قالون، أخذ عنه قراءة نافع، وكان يشكل طريقا من طرق روايته، كطريق الحلواني وطريق أبي نشيط، إلا أنّه لم يكتب لطريقه الخلود والبقاء كغيرها من الطرق، وممّن أخذوا عنه أبو الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ. انظر في ترجمته 'غاية النهاية' لابن الجزري: 301\1.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 253.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 254.

إدغاما خالصا، ويأتون بتلك الإشارة بعد الإدغام، قالوا: ويجوز أن يؤتى بها بعد سكون النّون، كما يؤتى بها عند الوقف، بعد سكون الحرف الموقوف عليه، فتحصل حينئذ بعد كمال الإدغام، والإتيان بها وإعمال العضو لها، في كلا الوجهين متعذّر جدّاً، لدخول المُدْغَم فيما أدْغِم فيه، دخولا شديداً لا فرجة بينهما ولا مهلة، ولاتّصال فتحة النّون الثّانية بالألف من غير فصل بينهما أيضا، فتعذّرت الإشارة لذلك"(1). وقال في 'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا' نحوه. قلت: قوله: 'لدخول المدغم...' إلى قوله: 'ولا مهلة'، هو تعليل لإبطال قول من يقول: إنّ الإشارة في ﴿تأمنّا﴾(2)، بعد سكون النّون الأولى. وقوله: 'ولاتّصال فتحة النّون...' إلى آخره، هو تعليل لإبطال قول من يقول: إنّ الإشارة بعد الإدغام. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(3) رضي الله ح/٢٧١ عنه: "قوله: ''ويأتون بتلك الإشارة بعد الإدغام''، لا يقول هذا أحد لأنّه محال". قال رحمه الله: "وقوله: ''ويجوز أن يكون ذلك بعد سكون النّون...'' إلى آخره، هذا هو الصّحيح"، قال: "وقد نصّ عليه ابن غلبون(4) في 'التّذكرة'(5)، فتأمّله". قال: "وتعليله لإبطال الإشمام مع الإدغام بما ذكره ليس بشيء"، قال: "ومن العجائب أنّه قد أجاز في 'التّيسير'، الإدغام لأبي عمرو(6) مع الإشمام، ومنعه هنا، فتأمّله". قلت: قال في 'التّيسير': واعلم أنّ اليزيديّ(7) حكى عن أبي عمرو، أنّه كان إذا أدغم الحرف الأوّل من الحرفين في مثله أو مقاربه، وسواءٌ سكَن ما قبله أو تحرّك، وكان مخفوضا أو مرفوعا، أشار إلى حركته تلك، دلالة عليها"، قال: "والإشارة تكون روْما وإشماما، والرّوْم آكد، لما فيه من البيان عن كيفية الحركة، غير أنّ الإدغام الصّحيح يمتنع معه، ويصحّ مع الإشمام"(8). قال الدّاني(9) في 'جامع البيان'، و'إيجاز البيان'، وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا': "قال محمّد بن السرّاج(10) النّحويّ: الإشمام ع/٤٠٤ مع الإدغام محال"(11). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: "قول ابن السرّاج:

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 254.

(2) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\378.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 33.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 86 قسم التحقيق. (11) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 255.

''الإشمام مع الإدغام محال''، يريد بذلك الرّوم، لا كما فهمه الحافظ أبو عمرو(1) عنه، أنّه الإشارة إلى العضو بالشّفة خاصّة". قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "وإلى القول بما تقدّم ــ يريد بالإشمام ـ ذهب محمّد بن جرير(2) وجماعة من النّحويّين، وبه قال محمّد بن عليّ(3) ــ يعني الأدفويّ ـ وعبد الباقي بن الحسن(4)، وجماعة إليهما من المقرئين". وقال في كتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا' نحوه، وزاد بعد عبدالباقي بن الحسن، عبد المنعم بن عبيد الله(5). قلت: وقد وقفت على ذلك للأُدفويّ في 'الإبانة' له، وقوله: 'عبد المنعم بن عبيد الله': هو أبو الطيّب بن غلبون، والد أبي الحسن بن غلبون(6). وذكر الدّاني في كتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا'، نصوصا عن القرّاء السّبعة، تقتضي الإشمام دون الإخفاء، وأنا أذكرها إن شاء الله: أمّا نافع(7): فروى عبد الله بن عيسى المدنيّ(8)، ومحمّد بن عبد الحكم القطْريّ(9)، وإسماعيل بن إسحاق القاضي(10)، عن قالون(11)، عن نافع، أنّه قرأ: ﴿لا تأمنّا﴾(12) الميم مفتوحة والنّون مدغمة مثقّلة؛ وروى الأُشنانيّ(13) عن أحمد بن صالح(14)، عن قالون، عن نافع: ﴿لا تأمنّا﴾ مُشمّاً؛

٨٠٢

---

(1) هو الدّاني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 46 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 82 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 83 من قسم التجقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(8) هو عبد الله بن عيسى بن عبد الله بن شعيب بن حبيب بن ماهان، أبو موسى القرشي المدني، نزيل مصر، المعروف بطيّارة، ولد بالمدينة سنة: 195 هـ، أخذ القراءة عن قالون عرضا وسماعا، وروى عن محمد بن عبد الحكم القطري؛ وروى القراءة عنه محمد بن أحمد بن منير الإمام، وتوفي سنة: 287 هـ. انظر 'غاية النهاية': 1\440.

(9) هو محمّد بن عبد الحكم بن يزيد، أبو العباس القطري الرّملي، أحد شيوخ القراءة في القرن الثّالث الهجري، أخذ القراءة سماعا عن قالون، وسمع آدم بن أبي أياس؛ وروى القراءة عنه محمد الهرويّ وعثمان السمرقندي، وسمع منه ابن الأعرابي وعبد الله بن عيسى المدني. انظر 'غاية النهاية': 2\159، و'معرفة القراء': 1\156 (ترجمة قالون).

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 16، ص: 734 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(12) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 740 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 186 من قسم التحقيق.

وروى أبو عمر(1) عن إسماعيل بن جعفر(2)، عن نافع(3): ﴿لا تأمنّا﴾(4)، يُشمّ النّون الرّفع وينصب الميم. وأمّا ابن كثير(5): فروى قُنبل(6)، عن القوّاس(7)، عن أصحابه، عن ابن كثير: ﴿تأمنّا﴾، بفتح الميم وإدغام النّون الأولى في الثّانية، والإشارة إلى إعراب النّون المدغمة بالضمّ. وأمّا أبو عمرو(8): فروى سليمان بن خالد(9)، عن اليزيديّ(10)، عن أبي عمرو: ﴿مالك لا تأمنّا﴾، بنون واحدة مضمومة؛ وروى أبو حمدون(11)، عن اليزيديّ، عن أبي عمرو: ﴿لا تأمنّا﴾ يشمّه رفعا. وأمّا ابن عامر(12): فروى الأخفش(13) بإسناده عن ابن عامر، أنّه قرأ: ﴿ما لك لا تأمنّا﴾، بفتح الميم وإشمام النّون الضمّ قليلا، لأنّ الأصل كان بنونين، فأدغمت النّون الأولى في النّون الثّانية، وتركت الضمّة دالّة عليها. وأمّا عاصم(14): فروى أبو يوسف الأعشى(15)، عن أبي بكر(16)، عن عاصم: ﴿تأمنّا﴾، بنون واحدة مشدّدة، يُشمّ الرّفع أوّلها والنّصب آخرها؛

٨٠٣

---

(1) هو الدّوري، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 169 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 274 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 51 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 51 من قسم التحقيق.

(7) هو أحمد بن محمد بن علقمة، أبو الحسن النبّال المكي المعروف بالقوّاس، قرأ على وهب بن واضح، وحدّث عن مسلم بن خالد الزّنجي، وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني وقنبل والبزّي، وحدث عنه بقي بن مخلد ومطيّن، وكانت وفاته بمكة سنة: 240 هـ. انظر 'تهذيب التهذيب': 1\80، و'معرفة القراء': 1\178-179، و'غاية النهاية': 1\123.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(9) هو سليمان بن خالد، أبو خلاد السامريّ النحويّ المقرئ، قرأ على اليزيدي وإسماعيل بن جعفر، وقرأ عليه محمد بن بشّار، ومحمد بن أحمد بن قطن، وروى الحديث عن يزيد بن هارون ووهب بن جرير، وروى عنه أبو بكر بن أبي داود ومحمد بن مخلد وابن أبي حاتم، وتوفي سنة: 261 هـ. انظر 'معرفة القراء': 1\194، و'غاية النهاية': 1\313.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(11) ترجمته بالهامش: 1، ص: 666 قسم التحقيق. ووردت تسميته بالمخطوط هكذا: 'ابن حمدون'، فصحّحناها.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 108 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 169 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 243 من قسم التحقيق.

(16) هو أبو بكر بن عيّاش، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 243 من قسم التحقيق.

وروى عمرو بن الصبّاح(1)، عن حفص(2)، عن عاصم(3): ﴿لا تامنّا﴾(4) برفع النّون، ونصب الميم ويُثقّلها(5). وأمّا حمزة(6): فروى أبو عمر(7) عن سليم(8): ﴿لا تأمنّا﴾ بفتح الميم، وإدغام النّون الأولى في الثّانية، والإشارة إلى إعراب النّون المدغمة بالضمّ. وأمّا الكسائي(9): فروى جعفر بن محمّد(10)، عن أبي عمر الدُّوري، عن الكسائي: ﴿لا تأمنّا﴾، يدغم ويُشمّ النّون الرّفع. وقال الدّاني(11) في 'التّمهيد': "وكان شيخنا أبو الفتح(12) قد حدّثنا في كتابه، المصنّف في الاختلاف بين أصحاب نافع(13)، عن أصحابه، عن القطْريّ(14)، عن قالون(15)، أنّه لا يشمّ النّون، فتأمّلت ذلك في كتاب القطْريّ، الّذي حدّثنا به عن أصحابه المذكورين عنه، فوجدت فيه الإشمام، ع/٤٠٥ وذلك أنّه قال: ''﴿تأمنّا﴾ مفتوحة الميم والنّون مدغمة مثقّلة''، وكذلك القاضي(16) والمدنيّ(17)، وجماعة أصحاب قالون". قال الدّاني: "فقوله: ''مثقّلة''، يريد به الإشمام لا الإدغام، إذ قد ذكر

٨٠٤

(1) هو عمرو بن الصبّاح، أبو حفص الكوفي المقرئ الضّرير، قرأ على حفص بن سليمان الأسديّ، وروى الحروف عن أبي يوسف الأعشى عن أبي بكر بن عياش، وقرأ عليه عليّ بن محصن، ومحمّد بن عبد الرّحمان الخيّاط، والحسن بن المبارك، وتوفّي سنة: 221 هـ. انظر 'غاية النّهاية': 1\60، و'معرفة القرّاء': 1\203.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 641 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 169 من قسم التحقيق.

(4) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(5) في مخطوطة 'ح': وتثقيلها.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(7) هو أبو عمر الدّوري، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 169 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 627 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(10) هو جعفر بن محمّد بن أسد، أبو الفضل النّصيبي الضّرير، قرأ على أبي عمر الدّوري، وقرأ عليه محمّد بن عليّ بن الجلندى، ومحمّد بن عليّ بن حسن العطوفي وجماعة، وقد كان من جلّة أصحاب الدّوري، وتصدّر للإقراء بنصيبين، وتوفّي سنة: 307 هـ. انظر 'غاية النّهاية': 1\195، و'معرفة القرّاء': 1\242.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(12) هو فارس بن أحمد، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 81 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 802 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(16) هو إسماعيل بن إسحاق، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 16، ص: 734 من قسم التحقيق.

(17) هو عبد الله بن عيسى، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 802 من قسم التحقيق.

الإدغام قبله". وقال ابن مجاهد(1) في كتاب 'السّبعة': "وكلّهم قرأ: ﴿تأمنّا﴾(2) بفتح الميم وضمّ النّون، وإدغام النّون الأولى في الثّانية، والإشارة إلى إعراب النّون المدغمة بالضمّ"(3). قال أبو عليّ الفارسيّ(4) في 'الحجّة': "وجهه أنّ الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف [عليه](5)، من حيث جمعَهما السّكون، فمن حيث أشمّوا الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعا في الإدراج، أشمّوا النّون المدغمة في ﴿تأمنّا﴾، وليس ذلك بصوت خارج إلى اللّفظ، إنّما هو تهيئة العضو لإخراج ذلك الصّوت، ليُعْلم بالتّهيئة ح/٢٧٢ أنّه يريد ذلك المهيّأ له"(6). وقال الدّاني(7) في كتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا': "حدّثنا خلف بن إبراهيم(8) قال: نا أحمد بن محمّد(9) قال: نا عليّ بن عبد العزيز(10) قال: نا أبو عبيد(11) قال: ''كان نافع(12)، وعاصم(13)، وأبو عمرو(14)، وحمزة(15)، والكسائي(16)، يقرأونها ﴿تأمنّا﴾، يُشمّونها الرّفع''، قال أبو عبيد: ''وكذلك هي عندنا، لأنّها وإن كانت مدغمة فلا بدّ من رفع، ليدلّ به على التّعريف بأنّ الأصل ﴿تأمنُنَا﴾، فكُتبت على الإدغام''". وذكر الخزاعي(17) في 'المنتهى'، عن القرّاء السّبعة في ﴿تأمنّا﴾،

٨٠٥

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(2) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(3) انظر كتاب 'السّبعة في القراءات' لابن مجاهد: 345.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 54 من قسم التحقيق.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(6) انظر 'الحجّة' لأبي علي الفارسي: 3\73.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 80 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 548 من قسم التحقيق.

(10) هو عليّ بن عبد العزيز بن عبد الرّحمان، أبو الحسن البغوي البغدادي المقرئ، نزيل مكة، روى القراءة عن أبي عبيد القاسم بن سلام وكان أجلّ أصحابه؛ وروى عنه القراءة أحمد بن أبي رجاء وإسحاق الخزاعي وأبو القاسم الطبراني، وتوفي بمكة سنة: 287 هـ. انظر 'غاية النهاية': 549-550، و'معرفة القراء': 1\171 (ترجمة أبي عبيد).

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 23 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 169 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 107 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 93 من قسم التحقيق.

الإشمام خاصّة. وقال أبو الحسن بن غلبون(1) في 'التّذكرة': "﴿ما لك لا تأمنّا﴾(2) بتشديد النّون، وإشمام النّون الأولى السّاكنة المدغمة شيئا من الضمّ في حال إدغامها، ثمّ فتحوا النّون الثّانية"(3). وقال مكيّ(4) في 'التّبصرة': "وكلّهم قرأ: ﴿لا تأمنّا﴾ بإشمام النّون السّاكنة الضمّ، بعد الإدغام وقبل استكمال التّشديد، هذه ترجمة القرّاء"(5). وقال في 'الموجز': "وكلّهم قرأ: ﴿تأمنّا﴾ بإشمام النّون السّاكنة المدغمة الضمّ". وقال في 'التّنبيه': "وقد ترجم بعض القرّاء في ﴿تأمنّا﴾ بالإخفاء، يريدون به الإدغام، كما ترجموا في ﴿ن والقلم﴾(6)، و﴿يس والقرءان﴾(7)، بالإخفاء فيهما، يريدون به الإدغام، فلا بدّ من سكون النّون الأولى إذا أدغمت، وإذا كانت النّون ساكنة، لم يكن الإشمام إلاّ غير مسموع". وقال في الكتاب المذكور: "والإشمام في ﴿تأمنّا﴾، إنّما يكون بالشّفتين على ما ذكرنا، بعد الإدغام وقبل استكمال التّشديد، فهو قبل النّون المتحرّكة وهي الثّانية، وبعد السّاكنة وهي الأولى، لأنّ الإشمام إنّما هو إشارة إلى حركة النّون الأولى السّاكنة، الّتي قد زالت عنها حركتها لأجل الإدغام". وقال ابن سفيان(8) في 'الهادي': "وأجمع القرّاء على إشمام الضمّ في ﴿ما لك لا تأمنّا﴾، والإشمام إنّما يقع بعد فراغك من الميم، وخروجك إلى النّون السّاكنة المدغمة في المفتوحة". قلت: قوله: ''وخروجك إلى النّون السّاكنة''، يعني أنّك إذا نطقت بها أشرت إلى الضمّ، لا أنّك تشير قبلها، لأنّ ذلك لا يتأتّى. وذكر الأهوازي(9) في 'الإيضاح' عن القرّاء السّبعة، ع/٤٠٦ إدغام النّون الأولى في الثّانية، والإشارة إلى رفع النّون المدغمة. وذكر البغدادي(10) في 'الرّوضة' عن القرّاء السّبعة، ﴿تأمنّا﴾ بالتّشديد والإشارة إلى الضمّ. وقال ابن عبد الوهّاب(11) في 'كفاية الطّالب': "وكلّ ما ذكرت من القرّاء في هذا المختصر، قرأ: ﴿تأمنّا﴾ بإشمام النّون السّاكنة الضمّ، بعد أن يدغم، ومن قبل أن يستكمل التّشديد، هكذا عبّر عنه القرّاء، وذلك إشارة

٨٠٦

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(2) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(3) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\378.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'التّبصرة' لمكي بن أبي طالب: 227.

(6) القلم، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 68.

(7) 'يس'، الآية: 1، ورقم السّورة: 36.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 110 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

إلى أصل الكلمة". وقال في 'المفيد' نحوه. وقال ابن سابور(1) في 'تلخيص الألفاظ': "﴿تأمنّا﴾(2) بغير إشمام في النّون: أبو جعفر(3)، والوليد بن مسلم(4)، فيبقى غيرهما بإشمام في النّون". وقال ابن شريح(5) في 'الكافي'(6)، و'التّذكير': "واتّفقوا على تشديد نون ﴿تأمنّا﴾، وإشمام النّون الأولى السّاكنة الضمّ، في حال إدغامها". وقال الطّبري(7) في 'الجامع'(8): "﴿تأمنّا﴾ بالإشارة إلى النّون المدغمة". وذكر المغراوي(9) في 'الجامع'، وابن مطرّف(10) في 'البديع'، وابن سوار(11) في 'المستنير'، عن القرّاء السّبعة [في](12) ﴿تأمنّا﴾ الإشمام خاصّة. وقال ابن شفيع(13) في 'التّنبيه والإرشاد': "وكلّهم قرأ: ﴿لا تأمنّا﴾ بإدغام النّون الأولى في الثّانية والإشارة". وقال ابن الطّفيل(14) في 'الغنية': "وكلّهم أشمّ ﴿تأمنّا﴾". وذكر ابن معاذ(15) في 'لؤلؤة القرّاء'، في ﴿لا تأمنّا﴾: الإشمام والإدغام عن القرّاء السّبعة. وقال ابن عتيق(16) في 'الموجز': "وأجمعوا على الإشمام في قوله [تعالى]: ﴿ما لك لا تأمنّا﴾". وقال أبو الأصبغ بن عمر(17) في 'المختصر': "وكلّهم قرأ: ﴿ما لك لا تأمنّا﴾، بإدغام النّون في النّون، وإشمامها الضمّ".

٨٠٧

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 180 من قسم التحقيق.

(2) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(3) هو يزيد بن القعقاع، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 47 من قسم التحقيق.

(4) هو الوليد بن مسلم، أبو بشر الدّمشقي، عالم أهل الشام، ولد سنة: 119 هـ، روى القراءة عرضا عن يحيى الذّماري ونافع بن أبي نعيم وعلي التنوخي، وروى القراءة عنه إسحاق بن أبي إسرائيل وأحمد الصّوري والوليد بن عتبة الأشجعي، توفي سنة: 195 هـ. انظر 'غاية النهاية': 2\360، و'معرفة القرّاء': 1\201 (ترجمة: الوليد بن عتبة).

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الكافي' لابن شريح: 81.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 46 من قسم التحقيق.

(8) لقد سبق الكلام على كتاب 'الجامع' هذا في الهامش: 14، من الصفحة: 666 من قسم التحقيق، فانظره هناك.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 197 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 18، ص: 136 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 16، ص: 197 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 181 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 106 من قسم التحقيق.

وقال أبو شامة(1) في شرح 'الشّاطبيّة'، بعدما ذكر ﴿تأمنّا﴾(2): "وقال أبو الحسن الْحَوْفِيّ(3): جمهور القرّاء على الإشمام، للإعلام بأنّ النّون من 'تأمنُ' كانت مرفوعة، وصفة ذلك أنّك تشير إلى الضمّة من غير صوت، مع لفظك بالنّون المدغمة، وهو شيء يحتاج إلى رياضة"(4). وقال أبو شامة(*) في الكتاب المذكور: "ومال صاحب 'التّيسير' إلى الإخفاء، وأكثرهم على نفيه"، قال: "وقال أبو بكر بن مهران(5) في كتاب 'الإدغام': " ﴿ما لك لا تأمنّا﴾، بالإشارة إلى الضّمّة وتركها"، قال: "و لم يُحك عن أحد منهم إلاّ الإدغام المحض، من أشار منهم ومن ترك، ولو أراد من أشار الإخفاء دون الإدغام، لفرّقوا وبيّنوا وقالوا: أدغم فلان وأخفى فلان، فلمّا قالوا: أدغم فلان وأشار، وأدغم فلان و لم يشر، دريْنا أنّهم أرادوا الإدغام دون الإخفاء، وأنّه لا فرق عندهم في الإدغام بين الإشارة وتركها، والله أعلم". قال: "وقال صاحب 'الرّوضة': لاخلاف بين جماعتهم في التّشديد"(6). قلت: وقد وقفت على ذلك، في كتاب 'الرّوضة' للمقرئ أبي عليّ الحسين بن محمّد بن إبراهيم البغدادي المالكي(7). وقال الأشيري(8) في قصيدته: ح/٢٧٣

وَقَدْ قَرَأَ الْقُرَّاءُ طُراًّ وَنَافِعُ(9) **** بِإِشْمَامِ تَأْمَنَّا أَمِنْتَ مِنَ الشَّرِّ

وقال [ابن] عبد الملك(10)، في أرجوزته في القراءات السّبع: ع/٤٠٧

وَاتَّفَقَ الْقُرَّاءُ عَلَى التَّشْدِيدِ **** فِي نُونِ تَامَنَّا إِلَى التَّأْبِيدِ

وَنُونُهَا الْأُولَى بِهِ قَدْ أُسْكِنَتْ **** وَشُمَّتِ الضَّمَّ نَعَمْ وَأُدْغِمَتْ

قال أبو عليّ الفارسيّ(11) في 'الحجّة'، بعدما فسّر كلام ابن مجاهد(12) في السّبعة، في إشمام ﴿تأمنّا﴾: "وقديجوز في ذلك وجه آخر في العربيّة، وهو أن تبيّن ولا تدغم، ولكنّك تخفي الحركة،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 487 من قسم التحقيق.

(2) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 14، ص: 409 من قسم التحقيق.

(4) و(6) انظر 'إبراز المعاني' لأبي شامة: 532. (*) في المخطوط: 'ابن أبي شامة' وهو خطأ، وقد صححناه.

(5) هو أحمد بن الحسين بن مهران، أبو بكر الأصبهاني النيسابوري المقرئ، قرأ على ابن الحسن الأخرم وأبي الحسين بن بويان وأبي بكر النقاش، وقرأ عليه مهدي بن طرازة وعلي بن أحمد البستي وسعيد بن محمد الحيري، وسمع الحديث من ابن خزيمة، وروى عنه أبو عبد الله الحاكم، وتوفي سنة: 381 هـ، وله من الكتب 'الغاية' في القراءات العشر. انظر 'شذرات الذهب': 3\98، و'غاية النّهاية': 1\49، و'معرفة القرّاء': 1\347-349، و'النّشر': 1\89-90.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق. ويعني بصاحب التّيسير الدّاني.

(8) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 470 بقسم التحقيق.(9) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 38 بقسم التحقيق.

(10)سبقت ترجمته بالهامش: 9، ص: 137 بقسم التحقيق.(11) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 54 بقسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق. ما بين المعقوفين سقط من 'ح'.

وإخفاؤها هو أن لا تُشبعها بالتّمطيط، ولكنّك تختلسها اختلاسا"(1). وقال الدّاني(2) في 'جامع البيان'، بعدما ذكر الإشمام في ﴿تأمنّا﴾(3): "ومنهم من يقول هو إشارة إلى النّون بالضمّة، لا إلى الضمّة بالعضو، إذ كان الغرض في الإتيان بالإشارة، إنّما هو الإعلام بأصل هذه الكلمة، والإشعار بكيفيّة حركة آخر الفعل المتّصل بضمير الجماعة، وليفرّق أيضا بذلك بين ما يسْكن للإدغام خاصّة، وبين ما يسْكن على كلّ حال"، قال: "فلمّا كان ذلك هو الغرض، كانت الإشارة بالحركة إلى الحرف أتمّ في البيان، وآكد في الدّلالة، لأنّ البصير والأعمى جميعا يستويان في معرفة ذلك، إذ كانا يُدركانه بحاسّة السّمع"، قال: "والقائلون بهذا يجعلون ذلك إخفاءً لا إدغاما محْضا، لأنّ الحركة - على قولهم - يضعُف الصّوت بها، ولا تذهب رأسا فتفصل بذلك بين المدغَم والمدغم فيه، كما تفصل بينهما الحركة التّامّة التّي يُشبَع بها الصّوت، ويُمطّط بها اللّفظ، وإذا كانت الحركة كذلك، اِمتنعت النّون من السّكون الخالص، وإذا امتنعت من ذلك بطل إدغامها، وثبت إخفاؤها"(4).

وقال في 'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'التّلخيص'، وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا' نحوه. وعلى هذا القول اقتصر في 'الاقتصاد'، و'التّيسير'(5)، و'التّمهيد'، وكتاب 'رواية ورش من طريق المصريّين'. وقال في 'التّمهيد': "وإنّما عبّر عنه القرّاء [بالإشمام](6) على طريق الاتّساع والمسامحة، وهو عند الكوفيّين الإخفاء بعينه". قلت: لمّا منع الدّاني من الإشمام في ﴿تأمنّا﴾، تأوّل قول القائلين به، وزعم أنّهم أرادوا بالإشمام الإخفاء، ولا يستقيم له هذا التّأويل، لأنّهم يقولون بالإشمام والإدغام، ولا يكون الإدغام مع الإخفاء، فبطل تأويله. قال الدّاني: "وإلى القول بالإخفاء في ذلك، ذهب أبو محمّد اليزيديّ(7)، وأبو حاتم سهل بن محمّد السّجستانيّ(8)، وأبو بكر بن مجاهد(9)، وأبو الطّيّب أحمد بن يعقوب التّائب(10)،

(1) قال الفاسي في تبيين هذا الإخفاء في: ﴿تامنّا﴾ إنّه يكون "مع إشمام الأولى - يعني النّون - بأن يشار بالحركة إليها لا بالعضو، فيكون ذلك إخفاء لا إدغاما صحيحا، إذ الحركة لم تسكن رأسا، بل يضعف الصّوت بها، فيفصل بين المدغم والمدغم فيه" انظر 'اللآلئ الفريدة': 116.ورقم مخطوطتها بالخزانة العامّة بالرّباط: 350 ق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(4) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقتان 253-255.

(5) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 104. (6) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 248 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 434 من قسم التحقيق.

وأبو الطّاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم(1)، وأبو الفرج محمّد بن إبراهيم الشّنبوذيّ(2)، وأبو بكر أحمد بن نصر بن منصور الشّذائيّ(3)، وأبو بكر محمّد بن أشته(4)، وأبو الحسن عليّ بن محمّد بن بشْر(5)، وشيخنا أبو الحسن بن غلبون(6)، وغيرهم". قال في 'إيجاز البيان': "وبذلك ورد النّصّ عن ورش(7)، من طريق الأصبهاني(8)، وأبي يعقوب الأزرق(9)، وعبد الصّمد(10)، وغيرهم". قال: "وأنا آتي بنصّ كلامهم، ليُوقف على صحّة قوْل ع/٤٠٨ القائلين بالإخفاء دون الإدغام". وقال في 'جامع البيان'، [وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا' نحوه. قال في 'جامع البيان']([11])، و'إيجاز البيان'، وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا': "أمّا نصّ قول اليزيديّ(12)، فقال في كتابه في المثلين والمتقاربين، إذا أدغم أبو عمرو(13) أحدهما في الآخر: إنّ فيها شيئا من الرّفع، وذلك الإخفاء، وقرئ هذا الحرف على ذلك: ﴿ما لك لا تأمنّا﴾(14) بين الإدغام والإظهار"(15). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(16) رضي الله عنه: "قوله: ''إنّ فيها شيئا من الرّفع'': يريد بذلك الإشارة"، قال: "وقوله: ''وذلك الإخفاء'': سمّى ذلك إخفاء مجازا". قلت: وقوله: ''وقرئ ذلك الحرف...''إلى آخره، ليس في هذا الكلام ما يمنع من قراءة هذا الحرف

٨١٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 313 من قسم التحقيق.

(2) هو محمّد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الفرج الشّنبوذي البغدادي، قرأ على ابن شنبوذ وابن مجاهد و أبي بكر النقاش، وقرأ عليه أبو العلاء الواسطي ومحمد الكارزيني وأبو علي الأهوازي، كان كثير الترحال في طلب القراءات، متبحّرا فيها، وتوفي سنة: 388 هـ. انظر 'غاية النهاية: 2\50، و'معرفة القراء': 1\333-334، و'تاريخ بغداد': 272-1\271، و'معجم الأدباء': 6\304، و'طبقات المفسرين' للداودي: 2\59-61، و'ميزان الاعتدال': 3\461-462.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 239 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 188 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 279 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق. (11) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(14) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(15) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 255.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

بالإشمام، لأنّ الدّاني(1) ذكر في 'التّيسير'(2)، عن اليزيديّ(3) أنّه حكى عن أبي عمرو(4)، أنّه إذا أدغم المثْل في مثْله أشار إلى حركته، والإشارة تكون روْما وإشماما، فيجتمع من كلام اليزيديّ جواز الوجهين في ﴿تأمنّا﴾(5)". قال الدّاني في 'جامع البيان'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا': "وأمّا نصّ قول أبي حاتم(6)، فقال في كتاب 'القراءات' عند ذكره ﴿تأمنّا﴾: والقراءة بالإدغام، والإشمام وهو ضرْب من الإخفاء، ولو كان إدغاما صحيحا ما أُشِمّ [شيئا](7)"(8). قلت: قوله: ''والقراءة بالإدغام والإشمام''، لا يكون مع الإخفاء إدغام. قال الدّاني في 'جامع البيان'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا': "وأمّا نصّ قول ابن مجاهد(9)، فقال في كتاب 'قراءة أبي عمرو' الكبير، عند ذكره ﴿تأمنّا﴾: وإنّما ترك الإشمام من تركه من القرّاء، لأنّ حقّ المُدغم أن يكون ساكنا، فإن أُشِمّ إعرابه كان إخفاءً لا إدغاما"(10). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا الله القيجاطي(11) رضي ا الله عنه: "قد نصّ ابن مجاهد في كتاب 'السّبعة'، على الإشمام في ﴿تأمنّا﴾ خاصّة، فتأمّله"(12). قلت: قد تقدّم نصّه في كتاب 'السّبعة'، فيجتمع من كلام ابن مجاهد في الكتابين، جواز الوجهين في ﴿تأمنّا﴾. قال ح/٢٧٤ الدّاني في 'جامع البيان'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا': "وأمّا نصّ قول التّائب(13)، فقال في 'السّبعة': وكلّهم قرأ: ﴿تأمنّا﴾ بفتح الميم(14) ونونين: النّون الأولى مخفاة في النّون الثّانية مُشمّة الضمّة، ولو كانت مدغمة في النّون الثّانية لسكنت وأدغمت، فلم يكن لها حركة يشار إليها، وهذا كلام مفسّر لحقيقة الإخفاء". قلت: يحتمل أن يريد بقوله: ''النّون الأولى مخفاة في النّون الثّانية'': أي مدغمة،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.
(2) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 33.
(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.
(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.
(5) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.
(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 248 من قسم التحقيق.
(7) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.
(8) و(10) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 255.
(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.
(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.
(12) انظر 'السّبعة في القراءات' لابن مجاهد: 345.
(13) سبقت ترجمته بالهامش 1، ص: 434 قسم التحقيق. (14) في 'ع': بفتح التاء، وصوابه في 'ح': بفتح الميم.

وقد تقدّم أنّ مكيّا(1) ذكر في 'التّنبيه'، أنّ بعض القرّاء يعبّرون بالإخفاء عن الإدغام. قال الدّاني(2) في 'جامع البيان'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا': "وأمّا نصّ قول أبي طاهر بن أبي هاشم(3)، فقال في كتاب 'البيان': واتّفقت الجماعة على قوله [تعالى]: ﴿تأمنّا﴾(4)، بالإشارة إلى النّون المدغمة بالضمّ'، فدلّ قوله على الإخفاء، لأنّه قال 'إلى النّون'، ولم يقل 'إلى حركة النّون'"(5). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(6) رضي الله عنه: "قوله: ''إلى النّون المدغمة''، فيه دليل على أنّه إشمام، إذ الإخفاء ليس فيه نون مدغمة". قال الدّاني في 'إيجاز البيان'، وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا': "وأمّا نصّ قول أبي الفرج الشّنبوذي(7)، فقال في كتاب 'قراءة أبي عمرو': وقد زعم اليزيديّ(8) أنّ أبا عمرو(9) كان يُشِمّ المدغَم إعرابَه من الضمّ والكسر، ولا يُشمّ في النّصب لخفّته، فهذا إخفاءٌ لا إدغام". قلت: قد تقدّم ما ذكره الدّاني في 'التّيسير'(10)، عن اليزيديّ في الإدغام وأنّه يقتضي الوجهين، فيكون في ﴿تأمنّا﴾ على مذهبه الوجهان.

قال الدّاني في 'إيجاز البيان'، وكتاب 'البيان عن ع/٤٠٩ قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا': "وأمّا نصّ قول أبي بكر الشذّائيّ(11)، فحدّثني الحُسين بن عليّ بن شاكر(12) عنه قال: ''حقيقة مذهب أبي عمرو، في الإدغام للحرف المتحرّك، مع إشارته إلى إعرابه، أنّه إخفاء لا إدغام صريح، فيضاهي حينئذ المدغم وليس به''". قلت: وهذا النّصّ ليس فيه ما يقتضي منع الإشمام في ﴿تأمنّا﴾. قال الدّاني في 'جامع البيان'،

٨١٢

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 313 من قسم التحقيق.

(4) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(5) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 256.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 810 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 169 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 33.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 239 من قسم التحقيق.

(12) هو الحسين بن علي بن شاكر البصري، أحد شيوخ القرن الرّابع الهجري، أخذ القراءة عن أبي بكر الشّذائي، وتصدّر للإقراء، فأخذ عنه أبو عمرو الدّاني وغيره. انظر 'التّحديد' للدّاني: 196، و'القصد النّافع' للخرّاز: 237.

و'إيجاز البيان'، وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: 'ما لك لا تأمنّا': "وأمّا نصّ قول أبي بكر بن أشته(1)، فقال في 'المحبّر' من تصنيفه: قرأ أبو جعفر(2) ﴿لا تأمنّا﴾(3)، بفتح النّون على الإدغام الصّريح، وقرأ الباقون بإشمامها الضمّ على الإخفاء"(4). قلت: يريد بقوله: ''على الإخفاء'' على الإدغام، لأنّه قد عبّر في 'المحبّر' عن الإدغام في: ﴿طسم﴾(5)، و﴿يس والقرءان﴾(6)، و﴿ن والقلم﴾(7) بالإخفاء، ولم يذكر الدّاني(8) نصّ كلام عليّ بن بشر(9)، وأبي الحسن بن غلبون(10)، وقد تقدّم كلام ابن غلبون في 'التّذكرة'(11)، وهو يقتضي الإشمام لا الإخفاء كما قال الدّاني، فلعلّ ابن غلبون ذكر ذلك في غير 'التّذكرة'، والله أعلم.

قال الدّاني في 'إيجاز البيان': "وأمّا النّصّ الوارد بذلك(12) عن ورش(13)، من طريق الأصبهاني(14)، فإنّه قال في كتابه المصنّف في قراءة نافع(15)، رواية ورش عنه: "﴿تامنّا﴾ بفتح التّاء، وترك الهمز، وتشديد [النّون](16) من غير مبالغة، وإشمامها الضمّ'، وهذا قول رافع للإشكال في كيفيّة ذلك، إذ كان ما قاله هو الإخفاء بعينه، لأنّه تضعيف الصّوت بالحركة حتّى يذهب معظمها، لا أنّها تسكّن رأسا فتمنع - في حين تضعيف الصّوت بها - من الإدغام الصّحيح، وتفصل بين المدغم والمدغم فيه، إذ كان الإدغام الصّحيح لا يتمكّن إلاّ بأن يكون أوّله ساكنا محضا، ليرتفع اللّسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعة واحدة لتداخلهما". وقال في 'جامع البيان'، و'التّمهيد'،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(4) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الداني: الورقة 256.

(5) الشّعراء، الآية: 1، ورقم السّورة: 26؛ والقصص، الآية: 1، ورقم السّورة: 28.

(6) يس، الآية: 1، ورقم السّورة: 36.

(7) القلم، جزء من الآية: 1، ورقم السّورة: 68.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 188 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\378.

(12) في مخطوطة 'ح': في ذلك.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 279 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(16) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا' نحوه(1). ع/٤١٠ قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(2) رضي الله عنه: "وهذا التّأويل الّذي حَمّل الدّاني(3) كلام الأصبهانيّ(4) بعيد، لأنّ الإخفاء ليس فيه تشديد البتّة، لأنّ التّشديد لا يكون إلاّ مع سكون الحرف الأوّل سكوناً محضا، والحرف المخفيّ في مثل هذا متحرّك، وإن كانت حركته قد أُضعف الصّوت بها لاختلاسها، فالحركة وإن كانت على هذا الوجه تمنع من التّشديد رأسا، فالإخفاء - وإن عبّر عنه بالإدغام مجازاً - لا يصحّ التّعبير عنه بالتّشديد". وقال الدّاني في 'إيجاز البيان': "وأمّا نصّ أبي يعقوب الأزرق(5) عنه، فقال في كتابه: ﴿تامنّا﴾(6): ''الرّفع بين الميم والنّون''. وقال عبد الصّمد(7): ''الرّفع فيما بين الميم والنّون الثّانية''، فدلّ هذا النصّ على أنّ مذهبه الإشارة إلى النّون بالحركة، لا إلى الحركة بالعضو، لأنّ ذلك لو كان مذهبه، لقالا عنه: الرّفع بين النّونين، أو بعد النّون، إذ كذلك يكون الإشمام، الّذي هو إشارة بالعضو في ذلك على ما قلناه قبْلُ، فلمّا لم يقولا ذلك وقالا: ''بين الميم والنّون''، عُلم بذلك أنّهما أرادا النّون المتّصلة بالألف المرسومة، الّتي هي والألف ضمير المفعولين، كما لخّص ح/٢٧٥ ذلك عبد الصّمد في روايته، والّذي بين الميم وبينها فالنّون، الّتي هي آخر الفعل، المُزال عنها حركتها في الأصل للإدغام، المحذوفة من الخطّ، إذ هي الّتي بينهما، وهي المشار إليها بحركتها، وإذا كان ذلك كذلك ولا يكون غيره، صحّ الإخفاء من نصّ قولهما عن ورش(8)، ووجب القطع بصحّة وروده نصّاً عنه". وقال في 'جامع البيان'، و'التّمهيد'، وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا' نحوه(9). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: "ما قاله غير لازم، لأنّ النّون المدغمة المشار إلى حركتها إشماما بين الميم والنّون الثّابتة، وقد صارت معها كحرف واحد بالإدغام، فصارت الميم والنّون كأنّهما حرفان، فقال الأزرق: ''الرّفع بين الميم والنّون''، ولو كانت النّون غير مدغمة، لكانت تلك العبارة عن الإشارة إلى حركتها مستبعدة، لأنّ النّون المخفاة بمنزلة المظهرة، فالإشارة بين النّونين لا بين الميم والنّون،

٨١٤

(1) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 257.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 279 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(6) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 257.

وعلى [نحو](1) هذا تُتأوّل عبارة عبد الصّمد(2)". قال الدّاني(3) في كتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا': "وبالإخفاء نقول في ذلك، لصحّته في العربيّة، وفشوّه في اللّغة، وقول الأكابر من المقرئين والنّحويّين به". وقال في 'جامع البيان': "وإلى القول بالإخفاء دون الإدغام، ذهب أكثر العلماء من القرّاء والنّحويّين، وهو الّذي أختاره وأقول به"(4). وقال في 'إيجاز البيان': "وهو قولنا في ذلك، وإليه نذهب، لقول من تقدّم من الجلّة، ولدلالة النصّ عليه، مع صحّة وجهه وظهور دليله". وقال في 'التّيسير': "وهذا قول أئمّتنا، وهو الصّواب، لتأكيد دلالته وصحّته في القياس"(5). ع/٤١١ وقال في 'الاقتصاد': "وهو مذهب سائر من لقيناه من شيوخنا، وبذلك أقول". وقال في 'التّمهيد': "وعلى ذلك أدركنا جميع شيوخنا." وقال في 'التّلخيص': "وهو قول عامّة من لقيته من شيوخي، من أهل القرآن والعربيّة، وهو الصّحيح". وقال في 'إرشاد المتمسّكين': "وبالإخفاء أقول، وبه آخذ". قال في 'التّمهيد': "وقد بسطت الكلام في هذا الحرف بسطا حسنا في كتاب 'الأصول'، فأغنى ذلك عن إعادته هنا". وقال ابن الباذش(6) في 'الإقناع': "فأمّا ﴿تأمنّا﴾(7) في سورة 'يوسف'، فأجمع القرّاء فيه على الإدغام والإشارة إلى حركة النّون المدغمة، فمن أهل الأداء من يسمّي ذلك إدغاما محضا، ومنهم من يسمّيه إخفاءً - وهو أشبه - والله أعلم"(8). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(9) رضي الله عنه: "قوله: "ومنهم من يسمّيه إخفاءً"، ذلك إختيار الحافظ أبي عمرو، وظاهر الرّوايات الإدغام"، قال رحمه الله: "وقوله: "وهو أشبه"، بناه على ما اختاره الحافظ، بل الإدغام الصّحيح مع الإشمام هو أشبه. وقال الشّاطبي(10) في قصيدته:

.... **** وَتَامَـنُـنَا لِلْـكُـلِّ يُخْفَى مُـفَصَّلاَ

وَأَدْغَمَ مَعْ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ عَنْهُمُ **** ....(11)

(1) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(3) هو الحافظ أبو عمرو الداني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 258.

(5) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 104.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(8) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\535، بتحقيق قطامش.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 254.

قال الفاسي(1) في شرح 'الشّاطبيّة': "أخبر أنّ الجميع قرأوا: ﴿ما لك لا تأمنّا﴾(2)، بإخفاء حركة النّون الأولى، وأنّ بعض أهل الأداء أدغم النّون الأولى في الثّانية، مع إشمام الضّمّ"(3). قلت: نظم الشّاطبي(4) ما وقع للدّاني(5) في 'التّيسير' وغيره. قال في 'التّيسير': "وحقيقة الإشمام في ذلك، أن يشار بالحركة إلى النّون، لا بالعضو إليها، فيكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً صحيحا"(6).

وقال في 'إيجاز البيان'، وكتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا' : "فقال بعضهم: حقيقتها أن يُشار إلى الحركة بعضو الضمّة وهما الشّفتان، من غير إحداث شيء في جسم النّون المدغمة، وذلك الإشمام بعينه، فهؤلاء يجعلون ذلك إدغاما صحيحا. وقال آخرون وهم الأكثر: حقيقة الإشارة في هذه الكلمة، أن يُشار إلى النّون بالحركة الّتي كانت لها في الأصل، لا إلى الحركة بالعضو، إذ ذلك أتمّ وآكد في البيان، فهؤلاء يجعلون ذلك إخفاء لا إدغاما صحيحا". وذكر في 'إرشاد المتمسّكين' و'التّلخيص'، أنّ بعضهم أخذ بالإشمام. قلت: وقد تبيّن بما نقلته من النّصوص في ﴿تأمنّا﴾ للمتقدّمين والمتأخّرين، أنّ الآخذين بالإشمام هم الأكثر، وأنّ الإخفاء رُوي عن بعضهم، و لله دَرّ الجعْبريّ(7) حيث قال في قصيدته:

وَلِلْكُلِّ تَامَنَّا فَأَدْغِمْ مُشَمَّةً **** وَمُخْتَلِسٌ عَنْهُمْ بِالإظْهَارِ قُلِّلاَ

والاختلاس والإخفاء معناهما واحد. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(8) رضي الله عنه: "جرت عادة أهل الأداء، أن يقولوا في ﴿تأمنّا﴾: قرئ بالإخفاء، والصّواب أن يقولوا: بالرّوم، لأنّ ع/٤١٢ الإخفاء في الحرف هو بمنزلة المتحرّك، والرّوْم هو بمنزلة السّاكن، وإن كان النّطق واحداً"، قال رحمه الله: "والرّوْم والإشمام في ﴿تأمنّا﴾ جائزان، ح/٢٧٦ والأوْلى الإشمام لموافقته الخطّ". قلت: وبالوجهين قرأت ذلك عليه، وبهما آخذ.

واعلم أنّ المخالفة في قراءة ﴿تأمنّا﴾ بالرّوم يسيرة، والمخالفة اليسيرة مقبولة عند الأئمّة، ألا تراهم قد اتّفقوا على قبول قراءة: ﴿فنجي من نشاء﴾(9) في 'يوسف'،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 97 من قسم التحقيق.

(2) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(3) انظر 'اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة' للفاسي: 116، ورقمها بالخزانة العامّة بالرباط: 350/ق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 104.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 217 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(9) يوسف، جزء من الآية: 110، ورقم السّورة: 12.

و﴿نـجي المومنـين﴾(1) في 'الأنبيـاء' بنونـين، وهمـا في جميـع المصـاحف بنـون واحـدة؛ وقـراءة: ﴿الصّراط﴾(2) بالسّين، وهو في جميع المصاحف بالصّاد؛ وقراءة: ﴿بظنين﴾(3) بالظّاء، وهو في جميع المصاحف بالضّاد؛ وإثبات الزّوائد وصْلا ووقفا، وهي في جميع المصاحف محذوفة. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(4) رضي الله عنه: "إعلـم أنّ مـا جـاء في القـراءات المشـهورة، المتداولـة بـين الخاصّة والعامّة، من المخالفة للمصاحف الأئمّة، المُجْمع على اتّباعها وترْك مخالفتهـا، نحـو قـراءة مـن قرأ: ﴿الصّراط﴾ بالسّين، وهو في جميع المصاحف بالصّاد؛ وقراءة من قرأ: ﴿بظنين﴾ بالظّاء، وهو في جميع المصاحف بالضّاد، وما أشـبه ذلـك، فـإنّ المخالفـة المذكـورة يسـيرة غـير معتـبرة، وإنّمـا المعتـبر المخالفة البـيّنة، كتبديل لفظ بغيره يخالفه في المعنى، وكزيادة لفظ مستقلّ أو نقصه". قـال رحمـه الله: "أمّـا ما ذُكر من قراءة: ﴿صراط﴾(5)، و﴿بصطة﴾(6)، و﴿يبصط﴾(7) بالسّين، فـيُستخفّ لأمرين: أحدهما أنّ معنى القراءتين واحد، وأنّ الأصل هو السّين، والصّاد فرع؛ والثّاني: أنّهم قد دلّـوا علـى جواز الأمرين، بكونهم قد كتبوا بعض ذلـك بالسّـين والصّـاد مثـل: ﴿يبسـط﴾، كتبـوه في 'البقـرة' بالصّاد، وفي غيرها بالسّين(8)، و﴿بصْطة﴾ في 'الأعراف' بالصّاد، وفي غيرها بالسّـين(9)، فدلّـوا بمـا فعلوا من ذلك على صحّة اللّغتين معاً، وجواز اسـتعمالهما، فاسـتخفّ القـرّاء، أن يقـرأوا بالسّـين مـا كُتب من ذلك بالصّاد، لأنّ السّـين هـي الأصـل؛ بخـلاف العكـس، لم يقـرأ أحـد بالصّـاد مـا كتـب بالسّين، ونظير ذلك ياءات الإضافة، والياءات الّتي من نفـس الكلمـة، كتبوهـا(*) في بعـض المواضـع ثابتة على الأصل، وفي بعض المواضع محذوفة، فحيث كُتبت ثابتة، لم يحذفها أحدٌ إلاّ ما شذّ، وحيـث حُذفت، أثبتها جماعة وصْلا ووقفا، و لم يعب أحد قراءتهم للعلّة المتقدّمة، وقد عاب جماعة من قرأ في سورة 'مريـم': ﴿ليَهـب لـك﴾(10) باليـاء، لأنّـه في المصـاحف بـالألف، لاختـلاف اللّفـظ والمعنى، ويقـرُب من ذلك قراءة مـن قـرأ: ﴿بـظنين﴾، إلاّ أنّه لـم يعبْها أحد، لـقُرْب ما بين الضّاد والظّـاء في

(1) الأنبياء، جزء من الآية: 88، ورقم السّورة: 21.

(2) الفاتحة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 1.

(3) التّكوير، جزء من الآية: 24، ورقم السّورة: 81. وهي قراءة ابن كثير ورويس. انظر 'التّذكرة': 617\2.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(5) الفاتحة، جزء من الآية: 7 ، ورقم السّورة: 1.

(6) الأعراف، جزء من الآية: 69، ورقم السّورة: 7.

(7) البقرة، جزء من الآية: 245، ورقم السّورة: 2.

(8) وهو لفظ ﴿يبسط﴾ في 'الرّعد'، جزء من الآية: 26، ورقم السّورة: 13.

(9) وهو لفظ ﴿بسطة﴾ في البقرة، جزء من الآية: 247، ورقم السّورة: 2.

(10) مريم، جزء من الآية: 19، ورقم السّورة: 19. (*) في 'ع': كتبوه، وفي 'ح': كتبوها، وهو ما أثبتناه.

الخطّ، فصار الخطّ عندهم كأنّه محتمل للأمرين، فالتَمسْ لكلّ ما جاء من هذا النّـوع مثـل مـا تقـدّم، وبا لله التّوفيق". قال الـدّاني(1) في 'إيجاز البيان'، في تعليل من أخذ في ﴿تأمنّـا﴾(2) بالإشمـام: "فعلّـة القائلين بالقول الأوّل، ع/٤١٣ ووجه إتيانهم بالإشارة مع الإدغام في حال الوصْـل، أنّـه لمّـا كـان الحرف المدْغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه، من حيث جَمَعَهما السّكون، فمـن حيـث أشمّـوا الحـرف الموقوف عليه في الإدراج، نحو قول امرئ القيس(3):

فَـالْـيَومَ أَشْرَبْ غَـيْرَ مُسْتَحْـقِـبٍ **** إِثْـمـاً مِـنَ اللّـهِ وَلاَ وَاغِـــلِ(4)

كذلك أشمّوا الحرف المدغم، وليس الإشمام بصوت خارج إلى اللّفظ، وإنّما هو تهيئة العضو لإخـراج ذلك الصّوت، ليُعْلم بالتّهيئة أنّه يُراد المهيّأ له لا غير". وقال في 'إرشاد المتمسّكين'، وكتـاب 'البيـان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا' نحوه.

قال الـدّاني في 'إيجاز البيان'، في تعليل من أخذ في ﴿تأمنّا﴾ بالإخفاء: "وعلّة القائلين بالقول الثّاني، أنّ المدغم من حقّه أن يكون أوّله ساكنا محضا، ليمكّن اللّسان أن يرتفع عنه وعن المدغـم فيه اِرتفاعة واحدة لتداخلهما، فلمّا أن أشير إلى النّون بالحركة، إذ كان ذلك آكد في البيـان عـن حقيقـة الأصل في هذه الكلمـة، لم تكـن النّـون سـاكنة، لأنّـه وإن أضْعِـف الصّـوت بحركتهـا، فهـي في زنـة المتحرّك المحض، فلمّا كانت كذلك، منعت من الإدغام التّامّ، كما تمنع سائر الحروف منه". وقـال في كتاب 'البيان عن قراءة القرّاء: ما لك لا تأمنّا' نحوه.

الإعراب:

واتّفقا: فعل ماض وفاعل، والضّمير عائد على ورش وقالون. بعد: ظرف زمان مقطوع عـن الإضافة، والعامل فيه 'اِتّفقا'. عن الإمام: متعلّق بـ'اتّفقـا'. 'في سـين' كذلـك. سيئت: مضـاف إليـه محكيّ. سيء: معطوف على 'سيئت'، وحذف حرف العطـف ضـرورة. بالإشمـام: متعلّـق بـ'اتّفقـا'. ونون: معطوف على قوله: 'سين'. تأمنّا: مضاف إليه محكيّ. وبالإخفاء: متعلّق بالفعل بعده. أخـذه: فعل ماض ومفعول، والهاء ح/٢٧٧ عائدة على 'تأمنّا'. له: متعلّـق بـ'أخـذه'، والهـاء عـائدة علـى 'الإمام'، وهو نافع. أولوا: فاعل. الأداء: مضاف إليه. ثمّ قال:

[239] وَأَرَأَيْـــتَ وَهَـــأَنْـتُـمْ سَـــهَّـــلاَ **** عَـنْـهُ وَبَـعْـضُـهُـمْ لِـوَرْشٍ أَبْـدَلاَ

٨١٨

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(2) يوسف، جزء من الآية: 11، ورقم السّورة: 12.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 73 من قسم التحقيق.

(4) البيت من بحر السّريع، وهو لامرئ القيس. انظر 'شذور الذهب': 282، و'الحجة' لابن خالويه: 78، و'الخصائص' لابن جنّي: 2\317 و340، وقد سبق الكلام على البيت في ص: 763 من قسم التحقيق، الهامش: 1.

أخبر أنّ ورشا(1) وقالون(2) سهّلا عن نافع(3) الـهمزة فـي: ﴿أرآيْـت﴾(4) و﴿هـآنْتم﴾(5) حيـث وقعا، فتكـون بين بين، على إطلاق لفظ التّسهيل، ثمّ أخبـر أنّ بعض أهل الأداء أبدل لورش الـهمزة ألفاً فـي الكـلمتين معاً، وتبع النّاظم الشّاطبيّ(6) فـي ذكـر الوجهيـن عـن ورش فـي: ﴿أرآيْـت﴾ و﴿هـآنْتم﴾. وقـال الـدّاني(7) في 'إيـجاز البيان': "ولـم يهمز الألـف الّتـي بعد الرّاء - يعني ورشـا - في قوله [تعالى]: ﴿أرآيْت﴾، و﴿أرآيْتم﴾(8)، و﴿أرآيْتكـم﴾(9)، و﴿أفرآيْـت﴾(10)، ومـا كـان مثله، إذا كان قبل الرّاء همزة، اِستثقالا للهمزة فـي ذلك، بل سهّلها تخفيفـا"، قـال: "واختلـف أهـل الأداء من مشيخة الـمصريّين فـي كيفيّة تسهيله لـها، فقال بعضهم: أبدلـها ألفـاً خالصـة كمـا فعـل فـي: ﴿ءانْذرتهم﴾(11)، و﴿ءامنتـم﴾(12) وشبـهه، فطوّلـوا مدّهـا جـدّاً لسـكونها [وسـكون](13) ع/٤١٤ ما بعدها، والبَدَل ضعيف عند جـميع النّحويّين، غير أنّ مثله قد سـمع من العـرب، حكـاه قطرب(14) وغيره؛ وقال آخرون: وسهّلها بين بين، فجعلها بين الـهمزة والألـف، فصـار فيهـا مـن اللّين بـمقدار التّسهيـل". [ثمّ قال](15): "وهذا الوجه أقيس فـي العربيّة، وأليـق بـمـذاهب القـرَأة". وقـال فـي 'إرشـاد الـمتمسّكين' نـحوه. وقال فـي 'الـتّلخيص': "وكـذا كـان لا يهـمـز – يعـني ورشـا -: ﴿أرآيْـت﴾، و﴿أرآيْـتـم﴾، و﴿أرآيْـتكـم﴾، و﴿أفرآيْـتـم﴾(16)، وشـبـهـه مـن لفـظـه، إذا كـان قبل الـرّاء همزة، بـل كـان يـجعل الـهمزة الثّانية بين بين". وقال فـي 'جامع البيـان'(17)،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) الكهف[18]، بآية: 63؛ والفرقان[25]، بآية: 43؛ والعلق[96]، بآيات: 9 و11 و13؛ والماعون[107]، بآية: 1.

(5) آل عمران[3]، بآيتي: 66 و119؛ والنّساء[4]، بآية: 109؛ ومحمّد[47]، بآية: 38.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) الأنعام، جزء من الآية: 46، ورقم السّورة: 6.

(9) الأنعام، جزء من الآية: 40 و47، ورقم السّورة: 6.

(10) مريم، جزء من الآية: 77، ورقم السّورة: 19.

(11) البقرة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2؛ ويس، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(12) طه، جزء من الآية: 71، ورقم السّورة: 20؛ والشعراء، جزء من الآية: 49، ورقم السّورة: 26.

(13) و(15) ما بين الـمعقوفين ساقط من 'ح'.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 258 من قسم التحقيق.

(16) الشّعراء[26]، بآية: 75؛ والزّمر[39]، بآية: 38؛ والنّجم[53]، بآية: 19؛ والواقعة[56]، بآيات: 58 و63 و68.

(17) انظر 'جامع البيان' للدّاني: الورقة 259.

و'الاقتصاد'، و'التّيسير'(1) نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "ولم يهمز الألف الّتي بعد الهاء أيضا ـ يعني ورشا(2) ـ في قوله [تعالى]: ﴿هـانْتم﴾(3) حيث وقع، فقال بعض أهل الأداء: أبدلها ألفا خالصة وبعدها النّون ساكنة، فأشبعوا تمكينها لذلك، والبدل ضعيف في العربيّة؛ وقال آخرون: جعلها بين الهمزة والألف، فهي في الزّنة محقّقة، وهذا هو القياس في العربيّة". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. قال في 'إيجاز البيان': "وإليه ذهب أبو يعقوب(4)، وعبد الصّمد(5)، وداود(6)، في كتبهم عن ورش، فقالوا: يسهّلها على مذاق الهمز". وقال في 'جامع البيان'، وكتاب 'اختلاف القراءة(*) في قوله عزّ وجلّ: هانْتم': "وقال أبو الأزهر، وأبو يعقوب، وداود، عنه: ﴿هانْتم﴾ يسهّلها على مذاق الهمز لو كان فيها"(7). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(8) رضي الله عنه: "معنى هذا الكلام، أنّ ورشا يسهّلها بين بين". وقال الدّاني(9) في 'التّلخيص': "وقرأ ـ يعني ورشا ـ: ﴿هانْتم﴾ حيث وقع، بتسهيل الهمزة فتكون بين بين". وقال في 'الاقتصاد' و'التّيسير'(10) نحوه. قلت: وقرأت لورش: ﴿أرآيْت﴾(11) و﴿هانْتم﴾ بالبدل، على أكثر من قرأت عليه، وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ يأخذ فيهما له بالتّسهيل بين بين، وبذلك قرأتهما عليه، وبه آخذ. وكان ـ رحمه الله ـ يحتجّ للتّسهيل بأنّه الوجه السّائغ في العربيّة، والجاري على أصول القراءات، وأنّ البدل يؤدّي إلى التقاء السّاكنين على غير شرطيهما، مع أنّ النّصّ عن ورش ليس بصريح من طريق المصريّين، بل يحتمل التّسهيل، قال: "وعلى ذلك حمله أبو الحسن بن غلبون(12)". قلت: وعلى تسهيل: ﴿أرآيْت﴾ و﴿هانْتم﴾ بين بين لورش، اقتصر ابن مجاهد(13) في 'السّبعة'(14)،

(1) و(9) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 74.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) آل عمران[3]، بآيتي: 66 و119؛ والنّساء[4]، بآية: 109؛ ومحمّد[47]، بآية: 38.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(5) هو أبو الأزهر، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 187 قسم التحقيق. (*) في 'ح': القراء، وفي 'ع': القراءة.

(7) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 259.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) الكهف[18]، بآية: 63؛ والفرقان[25]، بآية: 43؛ والعلق[96]، بآيات: 9 و11 و13؛ والماعون[107]، بآية: 1.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 43 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'السّبعة في القراءات' لابن مجاهد: 207 .

وابن أشته(1) في 'المحبّر'، وأبو الحسن بن غلبون(2) في 'التّذكرة'(3)، والبغدادي(4) في 'الرّوضة'، وابن عبد الوهّاب(5) في 'المفتاح'، وابن الفحّام(6) في 'التّجريد'، وابن سوار(7) في 'المستنير'. وقال مكيّ(8) في 'الكشف': "فأمّا تخفيفه ـ أي تخفيف نافع(9) ـ الهمزة [الثّانية](10) من: ﴿أرأيْت﴾(11)، وهي عين الفعل، فإنّه لمّا اجتمع في الكلمة همزتان بينهما حرف، خفّف الثّانية استخفافا"، قال: "وأيضا فإنّه لمّا رأى بعض العرب يحذف الثّانية حذفاً مستمرّاً، وبه قرأ الكسائيّ(12)، خفّفها وجعل ع/٤١٥ تخفيفها عوضا من حذفها، إذ في حذفها بعض الإجحاف بالكلمة"(13). وقال ابن مهلّب(14) في 'التّبيين' نحو هذين التّعليلين، قلت: والتّعليل الأوّل هو الأوْلى.

الإعراب: وأرآيت: مفعول بـ'سهّلا'. وهآنتم: معطوف عليه. سهّلا: فعل ماض وفاعل، والضّمير عائد على 'ورش' و'قالون'. عنه: متعلّق بـ'سهّلا'، والهاء عائدة على 'نافع'. وبعضهم: مبتدأ ومضاف إليه. لورش: متعلّق بالفعل بعده. أبدلا: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل مضمر يعود على بعضهم، والمفعول محذوف، والتّقدير: أبدل 'أرآيت' و'هآنتم'، والجملة في موضع الخبر. واعلم أنّ النّاظم، ذكر في همزة ﴿ها أنْتم﴾(15) عن قالون(16) التّسهيل، وعن ورش(17) التّسهيل والبدل، وسقط له ذكر كيفيّة ح/٢٧٨ روايتيْهما في ألف ﴿ها أنْتم﴾، وقيل في ذلك:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 45 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\289 و2\323.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 260 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 31 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(11) الكهف[18]، بآية: 63؛ والفرقان[25]، بآية: 43؛ والعلق[96]، بآيات: 9 و11 و13؛ والماعون[107]، بآية: 1.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 16 من قسم التحقيق.

(13) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\431.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 115 من قسم التحقيق.

(15) آل عمران[3]، بآيتي: 66 و119؛ والنّساء[4]، بآية: 109؛ ومحمّد[47]، بآية: 38.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(17) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

وَعَنْـهُ هَـاأَنْـتُـمْ رَوَاهُ بِـالْأَلِـفْ **** قَـالُونُ وَالْعَكْـسُ لِـوَرْشٍ قَدْ عُرِفْ

الّذي يؤخذ من هذين البيتين، أنّ قالون(1) روى عن نافع(2): ﴿ها أنتم﴾(3) بالألف، وأنّ المعروف لورش(4) عكس ذلك، وهو ﴿هانْتم﴾ بغير ألف. وقد ذكر الشّاطبيّ(5) مذاهب القرّاء السّبعة في: ﴿هانتم﴾، في بيت واحد فقال:

وَلاَ أَلِفٌ فِي هَا هَأَنْـتُمْ زَكَا جَنَى **** وَسَهِّلْ أَخَا حَمْدٍ وَكَمْ مُبْـدِلٍ جَلاَ(6)

قال السّخاويّ(7) في 'الشّرح الصّغير'(8): "أخبر أنّ البزّي(9) وورشاً، ليس عنهما في هاء ﴿هانتم﴾ ألف، ويفهم من هذا وجود الألف للباقين، ثمّ أخبر أنّ نافعا وأبا عمرو(10) يسهّلان همزه. فقال: 'وَسَهِّلْ أَخَا حَمْدٍ'، فيبقى الباقون على تحقيقه، ثمّ أخبر أنّ لورش وجها آخر، وهو إبدال الهمزة ألفا فقال: 'وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلاَ'، و'كم' إشارة إلى كثرة من قال بالبدل، فقد صار لورش وجهان: تسهيل الهمزة وإبدالها ألفا خالصة، وهذه الألف الموجودة في حال البدل، ليست المقصودة بقوله: 'وَلاَ أَلِفٌ فِي هَا هَأَنْـتُمْ زَكَا جَنَى'، لأنّه أراد به: ليس في قراءتهما ألف بين الهاء والهمزة المحقّقة، في قراءة قُنْبل(11)، ولا بين الهاء والهمزة المسهّلة أو المبدلة في قراءة ورش؛ ولقالون وأبي عمرو وجهٌ واحد، وهو تسهيل الهمزة والألف قبلها؛ ولقنبل وجه واحد، وهو تحقيق الهمزة [من غير ألف قبلها؛ وللباقين وهم البزّي، وابن عامر(12)، والكوفيّون، وجه واحد، وهو تحقيق الهمزة](13) والألف قبلها".

الإعراب: وعنه: متعلّق بالفعل بعده، والهاء عائدة على 'نافع' المتقدّم ذكره في أبيات النّاظم.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(3) آل عمران[3]، بآيتي: 66 و119؛ والنّساء[4]، بآية: 109؛ ومحمّد[47]، بآية: 38.

(4) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 51 قسم التحقيق (5) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 3 قسم التحقيق.

(6) أخبر الشاطبي في البيت أنّ المشار إليه بالزّاي من 'زكا' وهو قنبل، والمرموز له الجيم من 'جنا' وهو ورش، قرآ ﴿هأنتم﴾ ـ حيث جاء ـ بلا ألف قبل الهمزة؛ وأمر بتسهيل الهمزة للمشار إليه بالهمزة في 'أخا' وهو نافع، وكذا للمرموز إليه بالحاء في 'حمد' وهو أبو عمرو، ثم أخبر أن كثيرا من أهل الأداء قرأوا بإبدال الهمزة ألفا، للمشار إليه بالجيم من 'جلا' وهو ورش. انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 180.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 17، ص: 178 من قسم التحقيق.

(8) هو كتاب 'الشّرح الصّغير لحرز الأماني' تأليف علم الدّين السّخاوي، وقد ذكره المنتوري في 'الفهرسة': 7.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 296 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 53 قسم التحقيق. (11) سبقت ترجمته بالهامش: 8، ص: 51 قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 10، ص: 108 من قسم التحقيق. (13) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

هاأنتم: مبتدأ محكيّ. رواه: فعل ماض ومفعول، والهاء عائدة على 'هاأنْتم'. بـالألف: متعلّـق بـ'رواه' قالون: فاعل، والجملة في موضع الخبر. والعكس: مبتدأ وهو معطوف على مـا قبلـه. لـورش: متعلّـق بالفعل بعده. قد: حرف تحقيق. عُرف: فعل مــاض مبـنيّ للمفعـول، والمفعـول الّـذي لم يسـمّ فاعلـه مضمر يعود على 'العكس'، والجملة خبر 'العكس'. ثمّ قال:

[240] وَالْـهَـاء يَـحْـتَـمِـلُ كَـوْنُـهَـا فِـيـهْ **** مِـنْ هَـمْزِ الإسْتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّـنْـبِـيـهْ ع/٤١٦

[241] وَهْـيَ لَـهُ مِـنْ هَـمْـزِ الاسْـتِـفْهَامِ **** أَوْلَـى وَهَـاهُـنَـا اِنْـقَـضَـى نِـظَـامِ

ثبـت في روايـة الحضرمـي(1) : 'اِنقضـى نظـامي'، وكـذا وقفـت عليــه بخــطّ النّــاظم، وفي روايــة المكناسي(2) والبلفيقي(3) : 'اِنتهى كلامــي'، ومعناهمـا واحـد. وأخبر أنّ الهـاء يحتمـل كونهـا في: ﴿هانتم﴾(4) وجهين: أن يكون بدلا من همزة، أو يكون للــتّنبيه، وهـذا الحكـم مطلـق، فـالمراد بـه نافع(5)، وتبع في ذلك الشّاطبيّ(6) حيث قال:

.... **** وَكَمْ وَجِيهٍ بِـهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكُلِّ حَمَّلاَ(7)

فذكر الاحتمال لجميع القرّاء. قال شيخنا الأستاذ أبو عبــد ا لله القيجـاطي(8) رضـي ا لله عنـه: "مـن حمّل الوجهين لجميع القرّاء فليس بوجيه". وقد ذكر المهـدويّ(9) في 'الشّـرح'(10) الاحتمـال لجميـع القرّاء، واستحسن فـي قراءة نـافـع، وأبـي عمـرو(11)، وقنبـل(12)، أن يكــون بـدلا مـن الــهمزة. وذكـر الـدّاني(13) فـي 'جـامع البيـان'(14)، و'الاقـتصاد'، و'الـتّمهيد'، الاحـتمال فـي قراءة نـافـع.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(4) آل عمران[3]، بآيتي: 66 و119؛ والنّساء[4]، بآية: 109؛ ومحمّد[47]، بآية: 38.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 180.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 117.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 53 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 51 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'جامع البيان' لأبي عمرو الدّاني: الورقة 259.

وقال في 'إيجاز البيان': "والأصل في هذه الكلمة على مذهب ورش(1): 'أأنتم' بهمزتين، فأبدلت الأولى هاء لقرب مخرجها(*)، كما أبدلت لذلك في قولهم: 'هرقْت الماء' وشبهه، والأصل: 'أرقت الماء'، أنشدنا أبو الحسن(2) شيخنا رحمه الله:

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَـقُـلْنَ هَـذَا الَّذِي **** مَنَحَ الْمَـوَدَّةَ غَـيْرَنَا وَجَـفَـانَـا(3)

يريد: إذا الّذي". قلت: وهذا البيت قد أنشده سيبويه(4).

وقال الجوهريّ(5) في الصّحاح(6): "تقول: إيّاك والأسد، ويقال: هيّاك، مثل أراق وهَراق"، قال: "وأنشد الأخفش(7):

فَهِيَّاكَ وَالْأَمْرُ الَّذِي إِنْ تَـوَسَّـعَـتْ **** مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَـصَادِرُهْ(8)".

قلت: وعليه قراءة أبي السّوّار الغنويّ(9): ﴿هيّاك نعبد وهيّاك نستعين﴾(10)، حكاها مكيّ(11) في 'الإبانة'(12)، و الدّاني(13) في 'الشّواذّ'، وتقول في هيهات: أيهات، قال الجوهريّ في 'الصّحاح': "وقد تبدل الهاء همزة فيقال: أيهات"، قال:

.... **** أَيْـهَـاتَ مِـنْـكَ الْحَـيَـا أَيْـهَـاتَـا"(14).

٨٢٤

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(*) أي لقرب مخرج الهاء من مخرج الهمزة.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 47 من قسم التحقيق.

(3) البيت من بحر الكامل، و هو لجميل بن معمر. الدّيوان: 218، و'شرح المفصل': 10\42، و'الاقتضاب': 273، و'البحر المحيط': 2\486، و'النّشر': 1\402، و'سرّ صناعة الإعراب': 2\554، و'شرح شواهد الشّافية': 4\477، و'المقرب': 2\178، و'التّذكرة': 1\158، و'المغني': 1\561، و'اللّسان' و'تاج العروس': (ذا)، و'الصحاح': (ها).

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. وانظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\206.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الصّحاح' للجوهري: 6\2546 ، مادة (إيا).

(7) سبقت ترجمته بالهامش: 10، ص: 132 قسم التحقيق.

(8) البيت من بحر الطويل، وهو لطفيل الغنويّ، ونسبه ابن جني لمضرّس بن ربعي، ولكنه في زيادات ديوان طفيل. انظر الدّيوان: 102، و'الإنصاف': 215، و'شرح المفصل': 8\118 و10\42، و'شرح شواهد الشّافية': 476، و'المحتسب': 1\40، و'شرح حماسة أبي تمام' للمرزوقي: 1125، و'اللسان': مادّة (هيا)، والصّحاح': مادة (إيا).

(9) جاءت تسميته في المخطوط هكذا: أبو السرّار، والذي في المصادر أنه: أبو السوّار الغنويّ، من بني غنيّ بن أعصر، أعرابيّ فصيح، كان يقرأ القرآن بحروف العرب، أخذ عنه أبو عبيدة والمازني ومحمّد بن حبيب. انظر 'إنباه الرّواة': 4\128، و'بغية الوعاة': 1\607، و'فهرست ابن خير': 73، و'البحر المحيط' لأبي حيان: 1\23.

(10) الفاتحة، جزء من الآية: 5، ورقم السّورة: 1.

(11) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق.

(12) انظر 'الإبانة' لمكي: 124، فقد ذكر هذه القراءة وقال: "وهي لغة قليلة أكثر ما تقع في الشّعر"

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(14) الشّطر من بحر البسيط، ولا يُعلم له قائل، وأيهات: لغة في هيهات، أي بعُد. انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\206.

قلت: وقال جرير(1): أنشده سيبويه(2):

أَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بِسَعْفِ سُوَيْقَةٍ **** كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ(3)

قال الدّاني(4) في 'إيجاز البيان': "والدّليل على أنّ الهاء في ذلك مبدلة من همزة، وليست للتّنبيه في مذهبه، أنّ الأصبهانيّ(5) روى عن أصحابه عنه، تحقيق الهمزة بعد الهاء من غير ألف بينهما"، قال: "فلو كانت الهاء للتّنبيه لأتى بألف ح/٢٧٩ بعدها، فلمّا لم يكن ذلك، صحّ أنّ الهاء في مذهبه مبدلة من همزة الاستفهام لا غير، ثمّ سهّل الهمزة الثّانية بعدها طلبا للخفّة، لأنّ الهاء وإن كانت حرفا خفيّا(6)، فإنّها بدل من همزة، والمبدل من الشّيء قد يجري مجرى الشّيء نفسه، فلذلك سهّل الهمزة مع الهاء كما سهّلها مع الهمزة سواء، بناء على الأصل الّذي هو الهمزة، دون الفرع الّذي هو الهاء". وذكر في 'التّيسير' و'التّعريف'، الاحتمال في مذهب قالون(7)، قال في 'التّيسير': "فأمّا في مذهب ورش فلا تكون إلاّ مبدلة لا غير"(8). وقال ع/٤١٧ في 'التّعريف': "وعلى ما رواه الأصبهاني، لا تكون الهاء في مذهب ورش(9) إلاّ بدلا من همزة لا غير"، قال: "وهو قياس رواية أبي يعقوب(10) وعبد الصّمد(11) عنه، في الاستفهام من المفرد نحو: ﴿ءانذرتهم﴾(12) وبابه، لأنّه لا يُدخل في مذهبهما في ذلك ألفا قبل الهمزة المسهّلة، وكذلك لا يُدخل هاهنا"(13). وقال ابن آجرّوم(14) في 'روض المنافع': "الهاء في:

٨٢٥

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 86 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) البيت من بحر الكامل، وينسب لجرير وليس في ديوانه، ونعف سويقة: اسم موضع، وأصل النعف المكان المرتفع في اعتراض، والشّاعر يريد أن يقول: ما أبعد منزلنا بهذا الموضع أيام المرتبع، ، وكانت أيامه مباركة لاجتماعنا فيها بمن نحب. انظر 'الكتاب لسيبويه': 4\206، و'الخصائص': لابن جني: 3\43.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 279 من قسم التحقيق.

(6) في مخطوطة 'ح': خفيفا.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التّيسير' لأبي عمرو الدّاني: 74.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 49 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 187 من قسم التحقيق.

(12) البقرة، حزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2؛ ويس، حزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(13) انظر 'التّعريف' لأبي عمرو الدّاني: 81.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

﴿هانتم﴾(1) في رواية قالون(2)، تحتمل أن تكون بدلا من همزة، والأصل 'أأنتم'، فأبدل من الهمزة الأولى هاءً، ثمّ فعل بالثّانية ما يفعل بالهمزتين، إذا اجتمعتا في كلمة واحدة نحو: ﴿ءآنذرتهم﴾(3)، وهو: أن حقّق الأولى وسهّل الثّانية وأدخل ألفا بينهما، فالهاء هنا كالهمزة هناك"، قال: "ويحتمل أن تكون هاء التّنبيه دخلت على 'أنتم'، فسهّل الهمزة تخفيفا، فبقيت الألف المصاحبة لهاء التّنبيه قبل الهمزة المسهّلة، فعلى هذا يكون المدّ منفصلا في المعنى، وأمّا إن كانت الهاء بدلا من همزة، فالمدّ متّصل لفظا ومعنى"، قال: "وكذلك ورش(4)، يحتمل أن تكون عنده بدلا من همزة، ثمّ فعل بالثّانية كما فعل في ﴿ءانذرتهم﴾، وهذا أحسن"، قال: "ويحتمل أن تكون هاء التّنبيه، فسُهّلت الهمزة وحذفت الألف، إمّا للسّاكنين إذا سهّل بالبدل، وإمّا تخفيفا كقراءة من قرأ: ﴿أن رأه استغنى﴾(5)، بحذف الألف بعد الهمزة(6)". وقوله:

وَهْيَ لَهُ مِنْ هَمْزِ الاِسْتِفْهَامِ **** أَوْلَى.........................

أخبر أنّ الأوْلى لنافع(7)، أن تكون الهاء في ﴿هانتم﴾، بدلا من همزة الاستفهام. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(8) رضي الله عنه: "والّذي يعضده النّظر، أن تكون الهاء في رواية ورش بدلا من همزة الاستفهام، وفي رواية قالون للتنبيه، وذلك أنّها إذا جُعلت في رواية ورش للتّنبيه حُذفت الألف، ولا موجب لحذفها؛ وإذا جُعلت لقالون بدلا من همزة، وهو يقرأ بالألف، صار قد أدخل الألف بين الهمزة المبدلة والمسهّلة، ولا نظير لذلك في القراءات، لأنّ الألف إنّما تُدخل بين الهمزة المحقّقة والهمزة المسهّلة، لأنّ المسهّلة في زنة المحقّقة، فالثّقل باق، فإذا أبدلت الأولى وسهّلت الثّانية، فقد حصل التّخفيف، فلا حاجة إلى الفصل بالألف".

الإعراب: والهاء: مبتدأ. يحتمل: فعل مضارع. كونها: فاعل ومضاف إليه، وهو كان واسمها. فيه: في موضع خبر 'كونها'، والجملة من 'يحتمل' وما بعده، في موضع خبر المبتدأ. من همز: متعلّق بـ'فيه'، و'من' للتبيين. الاستفهام: مضاف [إليه](9). أو للتّنبيه: معطوف، و'أوْ' للتّنويع.

(1) آل عمران(3)، بآيتي: 66 و119؛ والنّساء(4)، بآية: 109؛ ومحمّد(47)، بآية: 38.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 51 من قسم التحقيق.

(3) البقرة، جزء من الآية: 6، ورقم السّورة: 2؛ ويس، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 36.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 51 من قسم التحقيق.

(5) العلق، جزء من الآية: 7، ورقم السّورة: 96.

(6) هي قراءة قنبل، فهو يقرأ: ﴿رأه﴾ على وزن 'رَعَهُ'، بهمز ليس بعده ألف. انظر 'التّذكرة' لابن غلبون: 2\633.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

وهي: مبتدأ. له: في موضع الحال من 'هي'، والعامل فيه الابتداء، على من يقول بذلك، وقد تقدّم الكلام عليه في إعراب قوله في الممدود والمقصور:

[64] وَالْـمَـدُّ وَاللِّـيـنُ مَـعـاً وَصْـفَـانِ **** ....(1)

والهاء في 'له' عائدة على 'نافع'(2). من همز: متعلّق بـ'له'، كأنّه قال: وهي حالة كونها مبدلة [له](3) من همز. الاستفهام: مضاف إليه. أولى: خبر 'هي'. وهاهنا: ظرف مكان، والعامل فيه الفعل بعده. اِنقضى - أو اِنتهى على الرّوا ية الأخرى - : ع/٤١٨ فعل ماض. نظامي أو كلامي: فاعل، ومنع من ظهور الإعراب فيه، اِشتغال المحلّ بالكسرة لأجل ياء المتكلّم. ثمّ قال:

[242] فَـالْحَـمْـدُ لِلَّـهِ عَـلَـى مَـا أَنْـعَـمَـا **** عَـلَـيَّ مِـنْ إِكْـمَـالِـهِ وَأَلْـهَـمَـا

[243] ثُـمَّ صَـلاَةُ اللَّـهِ كُـلَّ حِـيـنِ **** عَلَى الـنَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمَكِيـنِ

ختم هذا الرّجز بحمد الله، على جهة الشّكر لله تعالى على تمامه، كما ابتدأه أوّلا بحمد الله، ليحصل له الثّناء على الله في الابتداء والانتهاء، ولـمّا طلب العصمة من الله تعالى، قبل أن يشرع في ذكر أحكام القراءة، في آخر صدر الرّجز حيث قال:

[32] وَأَسْـأَلُ اللَّـهَ تَـعَـالَى الْعِـصْـمَـهْ **** ....

واستتمّ له ما طلب، والتأم له ما فيه رغب، بقي راجيا ثواب الله العظيم، وجزيل أجره الجسيم، على نظم هذا الرّجز، إذ لم يقصد به مباهاة ولا فخراً، و لم يطلب عليه من أحد أجراً، كما قال:

[20] نَـظَـمْـتُـهُ مُـحْـتَـسِـباً لِلَّـهِ **** غَـيْـرَ مُـفَـاخِـرٍ وَلاَ مُـبَـاهِ

فختمه بالصّلاة على نبيّه محمّد صلّى الله عليه وسلّم، كي يتقبّل الله [دعاءه، ويسمع نداءه، لما روي عن سعيد بن المسيّب(4) أنّه قال: قال عمر بن الخطّاب(5) رضي الله](6) عنه: "بلغني أنّ الدّعاء موقوف بين السّماء والأرض، لا يصعد منه شيء، حتّى يصلّى على

(1) انظر الكلام على ذلك، في الصّفحتين: 165-166 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(3) و(6) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(4) هو سعيد بن المسيب بن حزن، أبو محمد المخزومي المدني الحافظ، أحد سادة التّابعين، ولد سنة: 14 هـ، قرأ القرآن على ابن عباس، و قرأ عليه ابن شهاب الزّهري، وروى الحديث عن أبي هريرة وعمر وعثمان وسعد بن زيد، وروى عنه قتادة ومكحول، ومات سنة: 94 هـ. انظر 'تذكرة الحفاظ': 1\54، و'تهذيب التّهذيب': 4\8، و'خلاصة تذهيب الكمال': 121، و'شذرات الذهب': 1\102، و'طبقات الشّيرازي': 57، و'غاية النّهاية': 1\308، و' العبر': 1\110، وحلية الأولياء': 2\161، و'طبقات ابن سعد': 5\88، و'النّجوم الزّاهرة': 1\228.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 71 من قسم التحقيق.

النّبيّ صلّى ا لله عـليـه وسـلّـم"(1).

الإعراب: فالـحمد: مبتدأ. لله: فـي موضع الـخبر. على مـا: متعلّـق بالـخبر. أنعمـا: فعـل ماض، ح/٢٨٠ والفاعل مضمر يعود على 'ا لله'، والألف لإطـلاق القافيـة، والـجملة صلـة 'مـا'، والعائد مـحذوف تقديره 'أنعمه'. على: متعلّق بأنعما. و'من إكمالـه' كذلـك، والـهاء عـائدة علـى 'الرّجز'. وألـهما: فعل مـاض، والفـاعل مضمـر يعـود علـى 'ا لله'، والألـف لإطـلاق القافيـة، وهـو معطوف على 'أنعما'. ثمّ: حرف عطف. صلاة: مبتدأ. ا لله: مضاف إليه. كلّ: ظرف زمان لإضافته إلى الظّرف، والعامل فيه 'على النّبيّ'. حين: مـخفوض بالظّرف. على النّبيّ: فـي موضع خبر الـمبتدأ. 'الـمصطفى'، 'الـمكين': نعـتان. ثمّ قال:

[244] أَقُـولُ بَـعْـدَ الْـحَمْـدِ لِلّـَـهِ عَـلَـى **** مَا مَـنَّ مِـنْ إِنْـعَـامِـهِ وَأَكْـمَـلاَ

[245] ثُــمَّ صَــلاَةُ اللَّــهِ تَـتْـرَى أَبَــدَا **** عَـلَـى النَّـبِـيِّ الْـعَرَبِـيِّ أَحْـمَـدَا

[246] فَالْقَصْدُ مِنْ هَذَا النِّظَامِ الْمُحْكَمِ **** حَصْرُ مَخَارِجِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ

اِتّفقت الرّوايات الثّلاث على ضبط 'بعدَ' بالنّصب، و'الحمدُ لله' بـالرّفع، ولـمّا كـان النّـاظم قـد اِتّبـع الشّاطبيّ(2) في ذكر مسائله، وترتيب أبوابه، وجعل الشّاطبيّ آخـر قصيدتـه: (بـاب مخـارج الحـروف وصفاتها)، جعل النّاظم ـ بعد تمام رجزه في قراءة نافع(3) ـ هـذا المنظـوم، وسمّـاه بـالذّيل في مخـارج الحروف وصفاتها. قال الـدّاني(4) في كتـاب المخـارج: "وأوّل مـن فتـق هـذه المخـارج ومـيّزها، وصنّف الحروف وجنّسها، الخليل بن أحمد(5)، ثمّ اِحتذى حذوه، وسلك طريقه، عامّة النّحويّين مـن الكوفيّين والبصريّين". ع/٤١٩ قلت: وعلى ذلك جرى كثير من الـمصنّفين للحروف، من القـرّاء وأهل الأداء. فقوله: 'أَقُـولُ بَـعْـدَ الْـحَمْـدِ لِلّـَـهِ'، اِبتدأ هـذا الذّيل بالـحمـد لله، كمـا فعـل فـي أوّل

(1) الحديث رواه الترمذي في 'الجامع الصحيح': 303\1، موقوفا على عمر في كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضـل الصلاة على النبي (ص) بلفظ: "إنّ الدعاء موقوف بين السّماء والارض، لا يصعد منه شيء حتى تصلّي علـى نبيّـك صلى ا لله عليه وسلم"، ورقم الحديث: 448 بترقيم العالمية؛ وقـد أورده المنـذري في 'الـتّرغيب والـتّرهيب'، في بـاب التّرغيب في إكثار الصّلاة على النّبي (ص): 282\2 ورقمه: 30؛ ورواه الطّبراني في الأوسط موقوفا على عليّ بن أبـي طالب بلفظ: "كلّ دعاء محجوب حتّى يصلّى على محمّد وآل محمّـد": 220\1 ورقمـه: 721؛ وسـاقه المتقـي في 'كـنز العمّال': 87\2؛ وذكر ابن كثير في التّفسير أن معاذ بن الحارث رواه بسنده إلى عمر مرفوعا، وكـذا رواه رزيـن بـن معاوية في كتابه يرفعه إلى النّبي (ص)، انظر 'تفسير ابن كثير': 522\3، عند تفسير الآية: 56 من سورة الأحزاب.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 38 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

الرّجز، وقد تقدّم بيانه(1). وقوله:

..........................عَلَى **** مَا مَنَّ مِنْ إِنْعَامِهِ..........

المنّ: الإنعام، يقال: منّ يمنّ منّاً: إذا أنعم، قال الله تعالى: "فمنّ الله علينا"(2)، أي أنعم علينا. وقوله: 'ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ تَتْرَى أَبَدًا'، أي تتتابع وتتوالى، وقد تقدّم في أوّل الرّجز معنى الصّلاة. وقوله: 'فَالْقَصْدُ مِنْ هَذَا النِّظَامِ الْمُحْكَمِ'، النّظم والنّظام بمعنى واحد، وهو ضدّ النّثر، وقد تقدّم ذلك عند قوله في صدر الرّجز:

[13] مِنْ نَظْمِ مَقْرَإِ الْإِمَامِ الْخَاشِعْ **** ....(3)

والمحكم: المتقَن، يقال: أتْقنت الشّيء إذا أحكمته، ومنه قولهم: 'من أتقن شيئا عاش منه'، وجاء في بعض الآثار: "رحم الله عبداً صنع شيئا فأتقنه"(4)، أي فأحكمه.

وقوله: 'حَصْرُ مَخَارِجِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ'، الحصر: الجمع، يقال: حصرتَ الشّيء، إذا أتيتَ بجميعه، ولم تنقص منه شيئا؛ والمخارج جمع مخرج، وهو الموضع الّذي ينشأ(5) منه الحرف. قال الدّاني(6) في كتاب 'المخارج': "وإذا أردت أن تعرف مخرج كلّ حرف من هذه الحروف، على ما تقدّم من التّرتيب والتّفصيل، سكّنته وأدخلت عليه همزة الوصل، إذ لا يوصل إليه إلاّ بذلك، فقلت: اِبْ اِتْ، فبان لك بذلك مخرجه، واتّضح لك موضعه"، قال: "وهذا قول الخليل(7) رحمه الله".

وحروف المعجم تسعة وعشرون حرفا، وهي حروف ألف باء...'إلى آخرها، والإعجام: النّقط يقال: أعجمت الكتاب والحرف، وعجّمته بالتّشديد، فهو معجم ومُعجّم: أي منقوط، والمعجم اسْم مصدر بمعنى الإعجام، كما تقول: أدخلته مُدخلا، وأخرجته مُخرجا، فكأنّهم قالوا: هذه حروف الإعجام. قال الدّاني في كتاب 'المخارج': "وفي تسميتهم هذه الحروف حروف المعجم قولان: أحدهما: إنّها مبنيّة للْكلام، مأخوذ ذلك من قولهم: أعجمت الشّيء إذا بيّنته، والثّاني: إنّ الكلام يُختبر بها، مأخوذ ذلك من قولهم: عجمت العود وغيره إذا اختبرته، فمعناها على الأوّل:

(1) انظر الكلام على الحمد في الصّفحتين: 3 و4 من قسم التحقيق.

(2) الطّور، جزء من الآية: 27، ورقم السّورة: 52.

(3) انظر الكلام على ذلك في الصّفحة: 39 من قسم التحقيق.

(4) الحديث أورده العجلوني بلفظ: "رحم الله من عمل عملا وأتقنه"، وقال: قال النّجم: "لا يعرف بهذا اللّفظ"، ثمّ ذكر له لفظا آخر من رواية أبي نعيم عن عائشة: "إنّ الله يحبّ إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه"، وقال عنه الزرقاني: إنه 'وارد'، وهو في درجة الحسن. انظر 'كشف الخفاء': 1\426، و'المقاصد الحسنة' للسّخاوي: 122، و'الدّرر' ورقمه: 112، و'التّمييز': 42، و'صحيح الجامع الصّغير': 2\144، و'مختصر المقاصد' للزّرقاني: 101.

(5) بمخطوطة 'ع': نشأ، وفي 'ح': ينشأ، وهو الّذي أثبتناه. (6) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 41 من التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

حروف التّبيين، وعلى الثّاني: حروف الاختبار". قلت: والقول الأوّل أبين. قال ابن جنّي(1) في 'سرّ الصّناعة': "فإن قيل: إنّ جميع هذه الحروف ليس معجما، إنّما المعجم بعضهـا!"، قـال: "ألا تـرى أنّ الألف، والحاء، والدّال، ونحوها ليس مُعجما، فكيف استجازوا تسمية هذه الحروف حروف المعجم؟ قيل: إنّما سمّيت بذلك لأنّ الشّكل الواحد إذا اختلفت أحواله، فـأعجمتَ بعضهـا وتركـت بعضهـا، فقد عُلم أنّ هذا المتروك بغير إعجام، هو غير الّذي من عادته أن يعجم، فقد ارتفع بما فعلوه الإشكال والاستبهام عنهما جميعا، ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه، أو بما يقوم مقـام الإعجام في الإيضاح والبيان"، قال: "ألا ترى أنّـك إذا أعجمـت الجيـم بواحـدة مـن أسفل، والخـاء بواحدة من فوق، وتركت الحاء غُفْلا، فقد عُلِم بإغفالها أنّها ليسـت ع/٤٢٠ واحـدا مـن الحرفـين الآخريـن"، قـال: "أعـني الجيـم والخـاء"، قـال: "وكذلـك الـدّال والـذّال، والصّـاد والضّـاد، وسـائر الحروف"، قال: "فلمّا اِستمرّ البيان في جميعها، جازت تسميتها بحروف المعْجم"(2).

الإعراب:

أقول: فعل مضارع، والفاعل ضمير المتكلّـم وهوالنّـاظم. بعـد: ظـرف زمـان، والعـامل فيـه 'أقول'. الحمد: مبتدأ. لله: في موضع الخبر، والجملـة محكيّـة في موضـع خفـض بـالظّرف، والتّقديـر: أقول بعد هذا الكلام. 'على ما': متعلّق بالخبر. منّ: فعـل مـاض، والفـاعل ح/٢٨١ مضمـر يعـود على 'الله'، والجملة صلة 'ما'، والعائد محذوف تقديره 'به'. من إنعامه: متعلّق بـ'منّ'، و'من' للبيـان. وأكملا: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'الله'، والألف للإطلاق، وهو معطوف علـى 'مـنّ'. ثمّ: حرف عطف. صلاة: مبتدأ. الله: مضاف إليه. تترى: مصدر في موضع الحال، والعامل فيه 'على النّبيّ'، على من يقول بذلك. قال الأستاذ أبو إسحاق الشّاطبيّ(3)، في شرح 'الخلاصة'(4): "مذهـب سيبويه(5) والجمهور المنع إلاّ في الشّعر، وذهب الأخفش(6) إلى جواز ذلك بـإطلاق، وحجّتـه قـراءة عيسى بن عمر(7): ﴿والسّموات مطْويّاتٍ بيمينه﴾(8) بكسر التّاء، وأنشد النّابغة(9):

٨٣٠

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 59 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'سرّ صناعة الإعراب' لابن جنّي: 1\40.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 16 من قسم التحقيق.

(4) هو شرح لكتاب 'الخلاصة' لابن مالك، الّذي تكلمنا عليه في هامش: 7 . من الصّفحة: 16 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 132 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 341 من قسم التحقيق.

(8) الـزّمـر، جـزء مـن الآيـة: 67، ورقـم السّـورة: 39.

(9) هو النّابغة الذّبياني، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 10، ص: 361 من قسم التحقيق.

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِـهِمْ **** فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُـذَارِ(1)".

أبدا: ظرف زمان، والعامل فيه العامل في 'تترى'. على النّبيّ: في موضع الخبر. العربيّ: نعت. أحمدا: بدل، والألف للإطلاق، ومنع صرفه للعلميّة والوزن. فالقصد: مبتدأ، ولا وجه لدخول الفاء عليه، لأنّه معمول 'أقول' المتقدّم ذكره. من هذا: متعلّق بـ'القصد'. النّظام: نعت لِـ'هذا'. المحكم: نعت للنّظام. حصر: خبر المبتدأ. مخارج: مضاف إليه. حروف المعجم: مضاف ومضاف إليه. ثمّ قال:

[247] وَهْيَ ثَلاَثٌ مَعَ عَشْرٍ وَاثْنَتَيْنِ **** فِي الْحَلْقِ ثُمَّ الْفَمِ ثُمَّ الشَّفَتَيْنِ

أخبر النّاظم أنّ مخارج الحروف خمسة عشر مخرجا، وهي عند سيبويه(2) ستّة عشر مخرجا(3)، فأسقط منها مخرجا واحدا، وهو مخرج النّون الخفيفة. قال سيبويه: "ومن الخياشيم مخرج النّون الخفيفة"(4). وقال الدّاني(5) في 'المفصح': "والنّون التي من الخياشيم، هو المخرج السّادس عشر، وهي النّون الخفيفة نحو: ﴿منْك﴾(6) و﴿عنْك﴾(7)، ومثلها التّنوين، وهي خالصة من الخياشيم، إذ وُصلَتْ بما تخفى عنده من حروف الفم". وقال مكيّ(8) في 'التّنبيه': "ومخرج النّون والتّنوين في حال الإخفاء، من الخياشيم لا غير"، قال: "وهو المخرج السّادس عشر من المخارج، وهو الأخير منها". وقال ابن الباذش(9) في 'الإقناع': "السّادس عشر: ومن الخياشيم مخرج النّون الخفيفة"(10).

٨٣١

(1) البيت من بحر الطّويل، وهو من شعر النابغة الذّبياني، انظر ديوانه: 87، وهو بتحقيق د. شكري فيصل، طبع بيروت 1968، و'مجموعة خمسة دواوين، الوهبية سنة 1293 هـ. والرّهط: قوم الرجل وقبيلته، وأدراعهم: أي دروع الحديد، ومحقبي: أي يحملونها خلفهم، وهو من استحقب الشيء: إذا شدّه في مؤخر رَحْل أو قتب واحتمله خلفه. 'اللسان': مادّة (حقب).

- وابن كوز: رجل كان من سادة قومه، وهو من سلالة كوز بن كعب بن خالد بن ذهل بن مالك، وهو جدّ جاهلي، ورهطه هم بنو ضبة، ومنهم المسيب بن زهير وحصين بن غويّ، وقد اشتهروا بالفروسية والشّجاعة والنّجدة. انظر 'النقائض': 322، و'الأعلام': 5\236، و'تاج العروس': 4\76، و'القاموس المحيط': 471.

- وابن حذار: هو ربيعة بن حذار بن مرّة الأسدي، من بني سعد، من أسد بن خزيمة، كان حكم العرب في الجاهلية في زمنه، وكان من القادة الشجعان، فهو الذي قاد قومه في حرب الفرات، وعدّه ابن حبيب من 'الجرّارين'، ولم يكن الرجل يسمّى جرّارا حتى يترأس على ألف فما فوق. انظر 'المحبّر' لابن حبيب: 247، و'تاج العروس': مادة (حذر)، و'سمط اللآلئ': 478، و'الأعلام': 3\16.

(2) سبقت ترجمة سيبويه في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. وانظر 'الكتاب' له: 4\433.

(3) ولكنّ الذي اختاره ابن الجزريّ وذهب إليه، أنّ المخارج سبعة عشر مخرجا. انظر 'النشر': 1\198.

(4) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\434.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق. (6) البقرة، جزء من الآية: 120، رقم السّورة: 2.

(7) المائدة، جزء من الآية: 114، رقم السّورة: 5. (8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق. (10) انظر 'الإقناع': 1\492، بتحقيق قطامش.

وقال الجعبريّ(1) في قصيدته:

وَإِنْ أُخْفِيَ التَّنْوِينُ وَالنُّونُ سَاكِناً **** فَمَخْرَجُهَا مِنْ دَاخِلِ الْأَنْفِ يُجْتَلاَ

وكان حقّ النّاظم أن يذكّر فيقول: 'وهي ثلاثة مع عشرة واثنتين'(2)، لأنّ الإشارة بقوله: 'وهي ثلاث' ع/٤٢١ للمخارج، وهي جمع مخرج والمخرج مذكّر، ولكنّه أنّثه على معنى الجهة أو النّاحية، لأنّ كلّ مخرج له جهة في الفم أوْ ناحية، وجعل للمخارج ثلاثة مواطن وهي: الحلق، واللّسان، والشّفتان، فكنى عن اللّسان بالفم، وهي عبارة سيبويه(3)، ولم يزل القرّاء يتسامحون في ذلك، فيقولون: حروف [الفم، ويعنون](4) حروف اللّسان.

واعلم أنّ في هذين البيتين، لقبا من ألقاب البديع، ويسمّى الطيّ والنّشر. فقوله: 'في الحلق' يرجع إلى ثلاث، وقوله: 'ثمّ الفم' يرجع إلى عشر، وقوله: 'ثمّ الشفتين' يرجع إلى 'اثنتين'، لأنّ مخارج الحلق ثلاثة، ومخارج اللّسان عشرة، ومخارج الشّفتين اثنان.

الإعراب:

وهي: مبتدأ. ثلاث: خبره. مع: ظرف مكان، في موضع الصّفة لِـ'ثلاث'، متعلّق بمحذوف، أي كائنة. عشر: مخفوض بالظّرف. واثنتين: معطوف. في الحلق: في موضع خبر مبتدأ محذوف، أي هي في الحلق، ثمّ الفم ، ثمّ الشّفتين. ثمّ قال:

[248] فَالْهَاءُ وَالْهَمْزَةُ ثُمَّ الْأَلِفُ **** مِنْ آخِرِ الْحَلْقِ جَمِيعاً تُعْرَفُ

[249] وَالْعَيْنُ مِنْ وَسَطِهِ وَالْحَاءُ **** وَالْغَيْنُ مِنْ آخِرِهِ وَالْخَاءُ

اِتّفقت الرّوايات الثّلاث، على قوله في البيت الرّابع: 'والغين من آخره'، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم، وقرأته كذلك على المكناسيّ(5) - رحمه اللّه ـ فلم يردّه عليّ. وحدّثني الرّاوية أبو زكريّاء بن السرّاج(6)، عن القاضي

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 217 من قسم التحقيق.

(2) إذ العدد واحد واثنان يوافق المعدود من حيث التّذكير والتّأنيث، والعدد من ثلاثة إلى عشرة يخالف المعدود في ذلك، والعدد عشرة يخالف المعدود مفردا، ويوافقه إذا كان مركبا في ذلك. انظر 'الكامل' لأحمد قبّش: 283- 284.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) هو يحيى بن أحمد بن محمد بن حسن السرّاج، أبو زكرياء النّفزي الحميري الرّندي الفاسي، أخذ عن جماعة منهم أبو البركات البلفيقي والقاضي عبد النّور، وأخذ عنه المنتوري، وله تصانيف منها كتاب 'الأصول' و'البرنامج'، توفي بفاس سنة: 803 هـ. انظر 'فهرسة المنتوري': 112 و228، و'نيل الابتهاج': 356-357، و'سلوة الأنفاس': 2\143، و'درّة الحجال': 3\335، و'فهرس الفهارس' للكتاني: 2\993، و'فهرسة يحيى السراج': 35-38 .

أبي جعفر أحمد بن مسلم(1)، عن النّاظم أنّه قال: 'والغين من أوّله والخاء'؛ ورأيت في بعض التّقييدات أنّ النّاظم رجع إلى هذا. ولّما قدّم أنّ للحلق ثلاثة مخارج، أخذ الآن يبيّنها، فجعل لأقصى الحلق، وهو آخره ممّا يلي الصّدر، مخرج الهمزة والهاء والألف، وجعل لوسط الحلق، مخرج العين والحاء، وجعل لأدنى الحلق، وهو آخره ممّا يلي الفم، مخرج الغين والخاء، فهذه سبعة أحرف. قال سيبويه(2): "فللحلق منها ثلاثة: فأقصاها مخرجا: الهمزة والهاء والألف، ومن وسط الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجا من الفم: الغين والخاء"(3). واعلم أنّ الألف لّما كان صوتها ينقطع في الحلق، جعلت من حروف الحلق، قال الهوزَني(4) في أرجوزته:

وَقَالَ أَيْضاً الْخَلِيلُ الْأَلِفُ / **** مِنْ مَخْرَجِ الْهَمْزَةِ قَدْ تَتَّصِفُ ح/٢٨٢

إِذْ كَانَ صَوْتُهَا لَدَيْهَا يَنْصَرِمْ **** فَهْوَ مَجَازٌ لاَ حَقِيقٌ يَرْتَسِمْ(5)

وقد سمّى النّاظم، على ما ثبت في الرّوايات الثّلاث، أدنى الحلق آخراً، كما سمّى الأقصى آخراً فقال: 'وَالْغَيْنُ مِنْ آخِرِهِ وَالْخَاءُ'، كما قال:

فَالْهَاءُ وَالْهَمْزَةُ ثُمَّ الْأَلِفُ **** مِنْ آخِرِ الْحَلْقِ.............

لأنّ كلّ واحد من طرفي الحلق يصدق عليه آخر، وذلك بحسب مبدئه، فإن بدأتَ بالأدنى فالأقصى آخر، وإن بدأت ع/٤٢٢ بالأقصى فالأدنى آخر، فلمّا قال: 'من آخر الحلق'، عُلِم أنّه ممّا يلي الصّدر، وهو أوّل مخرج الحلق، ليس قبله مخرج آخر يلي الصّدر، وهو المعلوم في عُرف المؤلّفين من الأئمّة في ذكر المخارج، كالدّاني(6) والمهدويّ(7) وغيرهما، به يبدأون وقد سمّوه آخراً، وذلك ـ والله أعلم ـ باعتبار مبدئه، قال الدّاني في 'التّحديد': "فالهمزة من أوّل الصّدر

(1) هو أحمد بن أبي بكر بن مسلم، أبو جعفر الأنصاري القصري القاضي، كان من أهل الفقه ومن الموسومين بالعلم في القرن الثامن الهجري، وكان له حظ من علوم القراءات، أخذ عن علي بن بري الرّباطي، وأخذ عنه أبو زكريا ابن السراج. انظر 'بلغة الأمنية: 38، و'فهرسة ابن السّراج':218، ورقمها بالخزانة الحسنية: 10929.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\433.

(4) هو يحيى بن محمد بن خلف، أبو زكريا الهوزني الإشبيلي المقرئ، نزيل سبتة، قرأ على عبد العزيز بن الطحان وعبد الرحمان بن الحجاج؛ وقرأ عليه محمد بن عمر القرطبي، وعلي بن محمد الشاري، وأبو عبد الله بن هشام، له مؤلفات وأراجيز، في غريب القرآن، والتجويد ومخارج الحروف، أهدى بعضها للخليفة المنصور الموحدي، فأجازه عليها، توفي سنة: 602 هـ. انظر 'غاية النهاية': 2\378-377، و'الفهرسة' للمنتوري: 191، و'القرّاء والقراءات': 18.

(5) البيتان: 6 و7 من أرجوزة الهوزني في مخارج الحروف، ورقم مخطوطتها في الخزانة العامة: 989 ق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

وآخر الحلق"(1). وقال المهدويّ(2) في 'الشّرح': "تخرج الهمزة من أوّل الصّدروآخر الحلق"(3). وقد سمّى الهوزني(4) في أرجوزته، كلّ واحد من الطّرفين آخراً، إلاّ أنّه قـد قـيّدهما بما يليهما فقال:

وَآخِـرُ الْحَلْقِ إِزَاءَ الصَّـدْرِ **** حَـرْفَـانِ هَـمْزَةٌ وَهَـاءٌ فَـادْرِ(5)

ثمّ قال بعد ذلك:

وَالْغَيْـنُ وَالْخَاءُ أَخِيرَ الْحَلْقِ **** مِمَّا يَلِي الْفَمَ بِغَيْرِ وَلْـقِ(6)

فالأوْلى رواية ابن مسْلم(7):

.... **** وَالْغَيْنُ مِـنْ أَوّلِـهِ وَالْـخَـاءُ

وإليها رجع النّاظم كما تقدّم، وهي في ترتيب المخارج، على ما رتّبه سيبويه(8)، كما تقدّم ذكره. واعلم أنّ في قول النّاظم:

وَالْعَيْـنُ مِنْ وَسَطِهِ وَالْحَاءُ **** وَالْغَيْـنُ مِنْ آخِرِهِ وَالْخَـاءُ

لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس الخطّي، وقد تقدّم الكلام عليه، في شرح قوله في الإظهار والإدغام:

[130] وَيُظْهِرَانِ هَلْ وَبَلْ لِلطَّاءِ **** وَالظَّاءِ وَالتَّاءِ مَعاً وَالثَّاءِ(9)

الإعراب:

فالهاء: مبتدأ. والهمزة ثمّ الألف: معطوفان. من آخر: في موضع الخبر. الحلق مضاف إليه. جميعا: حال من الضّمير الّذي يتحمّله المجرور قبله. تُعْرف: فعل مضارع مبني للمفعول، والمفعول الذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على الثّلاثة، والجملة في موضع الحال، كأنّه قال: مَعْرفة. والعين: مبتدأ. من وسطه: في موضع الخبر. والحاء: معطوف. والغين: مبتدأ. من آخره أو ـ من أوّله، [على الرّواية الأخيرة ـ](10): في موضع الخبر. والخاء: معطوف. ثمّ قال:

[250] وَالْقَافُ مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ وَالْحَنَكْ **** وَالْكَافُ مِنْ أَسْفَلُ شَيْئاً تُدَّرَكْ

٨٣٤

(1) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 220.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(3) 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 48.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 833 من قسم التحقيق.

(5) و(6) البيتان: 8 و9 من أرجوزة الهوزني في مخارج الحروف، ورقم مخطوطتها بالخزانة العامة بالرباط: 989 ق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 833 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(9) انظر الكلام على ذلك في صفحتي: 400-401 من قسم التحقيق.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

[251] وَالْـجِـيـمُ وَالْـيَـاءُ كَـذَا وَالـشِّـيــنُ **** مِـنْـه وَمِــنْ وَسَــطِـهِ تَـكُـونُ

[252] وَالـضَّـادُ مِـنْ حَـافَـتِــهِ وَمَـا يَـلِـي **** ذَلِـكَ مِـنْ أَضْـرَاسِــهِ مِــنْ أَوَّلِ

اِتّفقت الرّوايات الثّلاث على ضبط قوله: 'من أسفلُ' بالضّمّ، ونطق لي به المكناسيّ(1) - رحمه ا لله — بضمّ اللاّم، وقال لي: "كذا رويته على النّاظم". قال شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله القيجاطيّ(2) رضـي ا لله عنه: "إنّما يجب أن يضبط بالنّصب، لأنّ معنى 'والكـاف مـن أسْفل': أي والكـاف تُـدْرك مـن أسفلٍ، من موضع القاف قليلا، فأسفل معرب غير مبني، لأنّ 'مِن' مُقدّرة في اللّفظ، وإذا كانت 'مِن' مرادة في تقدير اللّفظ، فلا يجوز البناء البتّة". قال سيبويه(3): "وسألته - يعني الخليـل(4) — عـن قولـه: 'جاء من أسفل يا فتى'، فقـال: ''هـذا أفْعـل مـن كـذا [وكـذا](5)، كما قـال عـزّ وجـلّ(6): ﴿إذ جاءوكم من فوقكم ومنَ اَسفل منكم﴾''(7)، يعني أنّه نكرة، وإنّما امتنع صرفـه لكونـه صفـة علـى أفعـل". وثبـت في روايـة الحضرمـي(8) والمكناسـيّ: 'والجيـم واليـاء كـذا'، وفي روايـة البلفيقـي(9): ع/٤٢٣ 'والجيم والياء معاً'، ورواية البلفيقي هي الأخيرة عن النّـاظم وهـي بيّنـة، ولا معنـى لروايـة 'كـذا'، وكـأنّ النّـاظم رجـع عـن 'كـذا' إلى 'معـاً'، وا لله أعلـم. وثبـت في روايـة الحضرمـي: 'مــن أضراسه'، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم، وفي رواية المكناسي و البلفيقي: 'من أضراسها'. ولّمـا فـرغ من الكلام في مخارج الحلق، أخذ يتكلّم في مخـارج اللّسـان، وقـد تقـدّم أنّ لـه عشـرة مخـارج، وهـي منحصرة في أربعة مواضع: أقصى اللّسان، ووسطه، وحافته، وطرفه، ولها مــن الحـروف ثمانيـة عشـر حرفا. فأمّا أقصاه ففيه مـخرجان للقاف والكـاف. قال سيبويه: "ومن أقصى اللّسان وما فوقـه مـن الـحنك مـخرج القـاف، ومن أسفل من موضع القــاف مـن اللّسـان قليـلا، ومـا يليـه مـن الــحنك مـخرج الكاف"(10)، وهـو معنى قول النّاظم: 'والكاف من أسفـل شـيئا — أي مـن أسـفل قليـلا — تـدّرك'. وأمّـا وسطـه: ففيه مخرج واحد لثلاثة أحرف وهنّ: الجيم والياء والشّين كما ذكـر النّاظـم.

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 11، ص: 148 من قسم التحقيق.

(5) ما بيـن الـمعقوفيـن ساقط من 'ح'.

(6) الأحزاب، جزء من الآية: 10، ورقم السّورة: 33.

(7) انظـر 'الكـتاب' لسيبويه: 3\291.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(10) انـظـر 'الـكـتـاب' لـسـيـبـويـه: 4\433.

قال سيبويه(1): "ومن أوسط اللّسان، بينه وبين وسط الحنك، مخرج الجيم والياء والشّين"(2). وأمّا حافته، وذلك جانب اللّسان، ففيه مخرجان: للضّاد واللاّم'، فيأتي كلامه على اللاّم، وذكر هنا الضّاد. قال سيبويه: "ومن [بين](3) أوّل حافة اللّسان، وما يليها من الأضراس مخرج الضّاد"(4). فقول النّاظم: 'من أوّل'، أي من أوّل حافّة اللّسان، كأنّه قال: ح/٢٨٣ 'والضّاد من أوّل حافته'، وهي تخرج من الجانبين، فمن النّاس من يخرجها من الجانب الأيسر وهم الأكثر، ومنهم من يخرجها من الجانب الأيمن وهم الأقلّ، و لم يتعرّض النّاظم لذكر ذلك. قال الدّاني(5) في كتاب 'المخارج'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'المفصح'، و'التّحديد': "من النّاس من يخرجها من الجانب الأيسر وهم الأكثر، ومنهم من يخرجها من الجانب الأيمن"، قال: "وخروجها من هذا، كخروجها من هذا"(6). وقال الشّاطبي(7) في قصيدته:

..........وَهْوَ لَدَيْهِمَا **** يَعِزُّ وَبِالْيُمْنَى يَكُونُ مُقَلَّلاَ(8)

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(9) رضي الله عنه: "معنى ذلك، أنّه يعزّ من القرّاء من يخرجها مرّة من الجانب الأيمن، ومرّة من الجانب الأيسر". وقال الهوزنيّ(10) في أرجوزته:

وَتَتَأَتَّى فِي أَدَاءِ الْقَارِي **** مِنَ الْيَمِينِ وَمِنَ الْيَسَارِ

لَكِنَّهَا أَيْسَرُ فِي الشِّمَالِ **** لِلاَفِظٍ بِحَرْفِهَا وَتَالِ(11)

الإعراب:

والقاف: مبتدأ. من أقصى: في موضع الخبر. اللّسان: مضاف إليه. والحنك: معطوف عليه. والكاف: مبتدأ. من أسفل: في موضع الخبر. شيئا: تمييز، والعامل فيه 'أسفل'. تدّرك: فعل مضارع منبي للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على الكاف، والجملة في موضع الحال من

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\433.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(4) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\433

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 222.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 405.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 833 من قسم التحقيق.

(11) البيتان 15 و16 من أرجوزة الهوزني، إلا أن لفظها بالمخطوطة هكذا: 'لكنها اليسار في الشمال'.

الضّمير الذي يتحمّله المجرور، والعامل في الحال المجرور. والجيم: مبتدأ. والياء: معطوف. معاً: حال، والعامل فيه الابتداء، على من يقول بذلك، وقد تقدّم ذكر الاختلاف في عمل الابتداء في الحال، في إعراب قوله في الممدود والمقصور : ع/٤٢٤

[64] وَالْـمَـدُّ وَاللِّيـنُ مَـعاً وَصْـفَـانِ **** ....(1)

والشّين معطوف. منه: في موضع الخبر، والهاء عائدة على اللّسان. ومن وسطه: معطوف على 'منه'، والهاء عائدة على 'اللّسان'. تكون: فعل مضارع، والفاعل مضمر يعود على الجيم والياء والشّين، و'تكون' هنا تامّة. والضّاد: مبتدأ: من حافته: في موضع الخبر، والهاء عائدة على 'اللّسان'. وما: معطوف على الحافة. يلي: فعل مضارع، والفاعل مضمر يعود على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. ذلك: مفعول. من أضراسه ـ أو من أضراسها ـ: متعلّق بـ'يلي'، والهاء في 'من أضراسه' تعود على 'اللّسان'؛ وفي 'من أضراسها' تعود على الحافة. من أوّل: بدل من قوله: 'من حافته'. ثمّ قال:

[253] وَالـلاَّمُ مِـنْ طَـرَفِــهِ وَالـرَّاءُ **** وَالـنُّـونُ هَـكَـذَا حَكَـى الْـفَـرَّاءُ

[254] وَالْـحَـقُّ أَنَّ الـلاَّمَ قَـدْ تَـنَـاهَـى **** لَـهُ مِـنَ الْـحَـافَـةِ مِـنْ أَدْنَـاهَـا

[255] وَالرَّاءُ أَدْخَلُ إِلَى ظَهْرِ اللِّسَانْ **** مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ فَدُونَكَ الْبَيَانْ

لّما فرغ من الكلام على المواضع الثّلاثة من مخارج اللّسان، أخذ يتكلّم في الموضع الرّابع وهوطرف اللّسان، وفيه خمسة مخارج لأحد عشر حرفا، فأخبر أنّ اللاّم والرّاء والنّون، يخرجن من طرف اللّسان، وهو مخرج واحد، وحكى ذلك عن الفرّاء(2)، وإلى ذلك ذهب قُطْرُب(3)، والجَرميّ(4)، وابن كيْسان(5)، حكى ذلك الدّاني(6) في كتاب 'المخارج'، و'إيجاز البيان'، و'التّحديد'(7). وقال الشّاطبي(8) في قصيدته:

وَمِنْ طَرَفٍ هُنَّ الثَّلاَثُ لِقُطْرُبٍ **** وَيَحْيَى مَعَ الْجَرْمِيُّ مَعْنَاهُ قَوَّلاَ(9)

واعلم أنّ في قول النّاظم: 'والرّاء' و'الفرّاء'، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس الزّائد، وقد تقدّم

(1) انظر الكلام على ذلك في الصّفحتين: 165-166 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 258 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 315 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 177 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 223.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 406.

الكلام عليه، في شرح قوله في هاء ضمير الواحد:

[56] وَاقْصُرْ لِقَالُونِ يُـؤَدِّهِ مَعَـا **** وَنُـؤْتِـهِ مِنْـهَـا الثَّـلَاثَ جُـمَعَـا(1)

وقوله: 'وَالْحَقُّ أَنَّ اللاَّمَ قَدْ تَنَاهَى'، فرّق هنا بين مخارج الأحرف الثّلاثة، على ما ذهب إليه سيبويه(2)، من أنّ لكلّ حرف مخرجا، فأخبر أنّ الأظهر في مخرج اللاّم، أن يكون من أدنى الحافة إلى منتهى طرف اللّسان، ومعنى تناهى: وصل، ومنه قوله [عزّ وجلّ](3): ﴿وأنّ إلى ربّك المنتهى﴾(4)، أي الوصول، وهذا هو المخرج الثّاني من مخرجيْ الحافة. قال سيبويه: "ومن حافة اللّسان، من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، ممّا فويْق الضّاحك والنّاب والرّباعية والثّنيّة، مخرج اللاّم"(5). وقوله:

وَالرَّاءُ أَدْخَلُ إِلَى ظَهْرِ اللِّسَانِ **** مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ.................

أخبر أنّ الرّاء انحرفت من مخرج النّون، الّذي هو أقرب المخارج إليها، إلى مخرج اللاّم، وذلك لأجل ما فيها من التّكرير. وأمّا النّون فهي تخرج من طرف اللّسان، بينه وبين ما فويق الثّنايا العليا، بعد مخرج الرّاء، وهو ظاهر قول النّاظم، لأنّه لمّا ذكر أنّ الرّاء أدخل إلى ظهر اللّسان، دلّ ذلك على أنّ النّون من طرفه، حسبما حكاه عن الفرّاء(6)، إذ لم ع/٤٢٥ يصفْها بوصف آخر، يخرجها عن الحكم المذكور. قال سيبويه: "ومن طرف اللّسان، بينه وبين ما فُوَيْق الثّنايا، مخرج النّون"، قال: "ومن مخرج النّون، غير أنّه أدخل في ظهر اللّسان قليلا، لانحرافه إلى اللاّم، مخرج الرّاء"(7).

الإعراب: ح/٢٨٤ واللاّم: مبتدأ. من طرفه: في موضع الخبر، والهاء عائدة على اللّسان. والرّاء والنّون: معطوفان. هكذا: 'ها' للتّنبيه، 'كذا' متعلّق بالفعل بعده. حكى: فعل ماض. الفرّاء: فاعل. والحقّ: مبتدأ. أنّ: حرف توكيد ونصب. اللاّم: اسم أنّ. قد: حرف تحقيق. تناهى: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على اللاّم، والجملة في موضع خبر 'أنّ'، وأنّ واسمها وخبرها في موضع خبر المبتدأ. له من الحافة: متعلّقان بـ'تناهى'، والهاء في 'له' عائدة على الطرف. من أدناها: بدل من الحافة. والرّاء: مبتدأ. أدخل: خبر. إلى ظهر: متعلّق بـ'أدخل'. اللّسان: مضاف إليه. من مخرج: متعلّق بـ'أدخل'. النّون: مضاف إليه. فدونك: اسم فعل. البيان: مفعول به. ثمّ قال:

٨٣٨

(1) انظر الكلام على ذلك في الصّفحتين: 153-154 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(4) النّجم، جزء من الآية: 42، ورقم السّورة: 53.

(5) هذا النصّ ساقط من 'الكتاب' بتحقيق عبد السّلام هارون، وهو موجود في نسخة طبعة الأعلمي: 2\489.

(6) سبقت ترجمته بالهامش: 8، ص: 19 قسم التحقيق. (7) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\433.

[256] وَالطَّـاءُ وَالتَّـاءُ وَحَـرْف الـدَّالِ **** أَعْنِي بِـهَا الْـمُهْمَـلَـةَ الْأَشْكَالِ

[257] مِنْ طَرَفِ اللِّسَـانِ مَـعْ أُصُـولِ **** عُلْيَا الثَّـنَـايَـا فُزْتَ بِـالْـوُصُولِ

[258] وَمِـنْـهُ يَـخْرُجُ وَمِـنْ أَطْـرَافِـهَا **** مَا امْتَازَ بِالْإِعْجَامِ عَـنْ خِلاَفِهَـا

ثبت في رواية الحضرمي(1): 'ومنه يخرج' بياء باثنتين من أسفل، وكذا وقفت عليه بخـطّ النّـاظم؛ وفي رواية البلفيقي(2) [بتاء](3) باثنتين من فوق، وقرأته على المكناسي(4) - رحمه الله - بالياء، مثل رواية الحضرمي، فلم يردّه عليّ، ورأيته بعد وفاته، في أصل سماعه على النّاظم، مهمـلا مـن النّقـط. وأخبر النّاظم أنّ الطّاء، والدّال، والتّاء، المهملة الأشكال، وهي الصّور من النّقط، يخرُجن من طرف اللّسـان وأصول الثّنايا العليا. قال سيبويه(5): "وممّا بين طرف اللّسان وأصول الثّنايـا، مخـرج الطّـاء، والـدّال، والتّاء"(6). وقوله: 'فزت بالوصول': هو على جهة الدّعاء، أي وهبك الله الفوز بالوصول إلى العلم. وفي قول النّاظم: 'مع أصول' و'بالوصول'، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس اللاّحق، وقـد تقـدّم الكلام على ذلك، في شرح قوله في صدر الرّجز:

[10] لِأَنَّـهُ كَـلاَمُـهُ الْـمُـرَفَّـعُ **** وَجَـاءَ فِـيـهِ شَـافِعٌ مُشَفَّـعُ(7)

وقوله:

وَمِـنْـهُ يَـخْرُجُ وَمِـنْ أَطْـرَافِـهَا **** [مَا امْتَازَ بِالْإِعْجَامِ].......(8)

أخبر أنّ الّذي تبيّن بالنّقط، وهو معنى قوله: 'اِمتاز بالإعجام'، وذلك ثلاثة أحـرف: الظّـاء، والـذّال، والثّاء، يـخرجن من طرف اللّسان وأطراف الثّنايا العليـا. قـال سـيبويه: "ومـمّا بـين طـرف اللّسـان وأطراف الثّنايا، مـخرج الظّاء، والذّال، والثّـاء"(9). وقولـه: 'عـن خلافهـا': يريـد الأحـرف الثّلاثـة الـمهملة الـمذكورة قبل.

الإعراب: والطّاء: مبتدأ. والتّاء وحرف: معطوفان. الدّال: مضاف إليه. أعني: فعل مضارع، والفاعل ضمير الـمتكلّم وهو النّاظم. بها: متعلّق بـ'أعني'، والضّمير عـائد عـلى الأحرف الـثّلاثـة. المهملة: ع/٤٢٦ مفعول. الأشكال: مضاف إليه. من طرف: في موضع خبر المبتدأ فـي أوّل البيـت

٨٣٩

(1) سبقت ترجمته بالهامش: ٢، ص: 6 بقسم التحقيق. (2) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 6 بقسم التحقيق.

(3) و(8) ما بيـن الـمعقوفيـن ساقـط مـن 'ح'.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\434.

(7) انظر الكلام على ذلك في الصّفحات: 32-35 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\433.

الأوّل. اللّسان: مضاف إليه. معْ: ظرف مكان متعلّق بالخبر، وقد تقدّم الكلام في إسكان العين، في إعراب قوله في هاء ضمير الواحد:

[57] .... **** وَأَرْجِهِ الْحَرْفَيْنِ مَعْ فَأَلْقِهِ(1)

أصول: مخفوض بالظّرف. عليا الثّنايا: مضاف ومضاف إليه. فزت: فعل ماض وفاعل. بالوصول: متعلّق بـ'فزت'. ومنه: متعلّق بالفعل بعده، والهاء عائدة على 'طرف اللّسان'. يخرج: فعل مضارع. ومن أطرافها: معطوف على 'منه'، والهاء عائدة على 'الثّنايا العليا'. ما: فاعل بـ'يخرج'. اِمتاز: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. بالإعجام: متعلّق بـ'امتاز'؛ 'عن خلافها' كذلك، والهاء عائدة على 'ما'، الواقعة على الأحرف الممتازة بالإعجام. ثمّ قال:

[259] وَالصَّادُ ثُمَّ الزَّايُ ثُمَّ السِّينُ **** مِنْهُ وَمِنْ بَيْنِهِمَا تَبِينُ

لّما ذكر أنّ الطّاء وأختيها من طرف اللّسان وأصول عليا الثّنايا، وأنّ الظّاء وأختيها من طرف اللّسان وأطراف عليا الثّنايا، أخبر الآن أنّ الصّاد وأختيها متوسّطة بين المخرجين فقال: 'من بينهما'، أي من بين أطرافها وأصولها. قال سيبويه(2) في {باب المخارج} "وما بين طرف اللّسان وفويق الثنايا، مخرج الزّاي، والصّاد، والسّين"(3). وقال في {باب من أبواب الإدغام}: "والطّاء والتّاء والدّال، يدغمن كلّهنّ في الصّاد والزّاي والسّين، لقرب المخرجين، لأنّهنّ من الثّنايا وطرف اللّسان، وليس بينهنّ في الموضع، إلاّ أنّ الطّاء وأختيها من أصل الثّنايا، وهنّ من أسفله قليلا ممّا بين الثّنايا"(4). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(5) رضي الله عنه: "معنى عبارة سيبويه في الموضعين واحد، وحاصله أنّ الطّاء المهملة وأختيها من أصول الثّنايا، وأنّ الظّاء المعجمة وأختيها من أطراف الثّنايا، والصّاد وأختيها متوسّطة بين المخرجين".

الإعراب: والصّاد: مبتدأ. ثمّ الزّاي ثمّ السّين: معطوفان. منه: في موضع الخبر، والهاء عائدة على طرف ح/٢٨٥ اللّسان. ومن بينهما: معطوف على 'منه'، والضّمير عائد على المخرجين، وهما الأطراف والأصول. تبين: فعل مضارع، والفاعل مضمر يعود على الأحرف الثّلاثة. ثمّ قال:

[260] وَالْفَاءُ مِنْ بَاطِنِ سُفْلَى الشَّفَتَيْنْ **** وَطَرَفِ الْعُلْيَا مِنَ الثَّنِيَّتَيْنْ

[261] وَالْمِيمُ مِنْ بَيْنِهِمَا وَالْبَاءُ **** وَالْوَاوُ لَكِنْ مَا بِهَا الْتِقَاءُ

(1) انظر الكلام على ذلك في الصّفحات: 155-157 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\433.

(4) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\333.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

ثبت في رواية الحضرمي(1) والبلفيقي(2): 'ما بها' بضمير المؤنّثة، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم، وفي رواية المكناسي(3): 'ما به' بضمير المذكّر، والمعنى فيهما واحد، لأنّ الحرف يذكّر ويؤنّث. ولّما انقضى كلامه في مخارج الحلق واللّسان، أخذ يتكلّم في مخرجي الشّفتين، وقد تقدّم أنّ لهما مخرجين، وهما لأربعة أحرف: الفاء، والباء، والواو، والميم. فقوله: 'وَالْفَاءُ مِنْ بَاطِنِ سُفْلَى الشَّفَتَيْنْ'، أخبر أنّ الفاء ع/٤٢٧ تخرج من باطن الشّفة السّفلى وأطراف الثّنايا العليا، وهذا هو المخرج الأوّل، قال سيبويه(4): "ومن باطن الشّفة السّفلى وأطراف الثّنايا العليا، مخرج الفاء"(5). وقوله:

وَالْمِيمُ مِنْ بَيْنِهِمَا وَالْبَاءُ **** وَالْوَاوُ......................

أخبر أنّ هذه الأحرف الثّلاثة يخرجن من بين الشّفتين، وهو المراد بقوله: 'من بينهما'، وهذا هو المخرج الثّاني، قال سيبويه: "وما بين الشّفتين، مخرج الباء، والواو، والميم"(6). وقوله: 'لكن مابه ــ أو 'بها' على الرّواية الأخرى ـ التقاء': أخبر أنّ الواو لا تلتقي عليها الشّفتان حين النّطق بها، بل تتقبّبان عليها، ومفهوم كلامه أنّ الباء والميم تلتقي عليهما الشّفتان فتنطبق. قال الدّاني(7) في كتاب 'المخارج'، و'إيجاز البيان'، و'المفصح'، و'التّحديد': "غير أنّ الشّفتين تنطبقان في الباء والميم، ولا تنطبقان في الواو، بل تتقبّبان"(8). وقال أبو الحسن بن شريح(9) في 'نهاية الإتقان'، وابن الباذش(10) في شرح 'الحصرية'، والسّماتي(11) في 'مرشد القارئ' كذلك، وقال الهوزنيّ(12) في أرجوزته:

لَكِنْ عَلَى الْمِيمِ وَحَرْفِ الْبَاءِ **** تَنْطَبِقَان دُونَ مَا امْتِرَاءِ
وَتَتَقَبَّبَانِ عِنْدَ النُّطْقِ **** وَاللَّفْظِ بِالْوَاوِ فَدِنْ بِالْحَقِّ(13)

٨٤١

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(5) و(6) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\433.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 223.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 106 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 833 من قسم التحقيق.

(13) البيتان: 19 و20 من أرجوزة الهوزني، ورقمها بالخزانة العامة: 989 ق.

الإعراب: والفاء: مبتدأ. من باطن: في موضع الخبر. سفلى الشّفتين: مضاف ومضاف إليه. وطرف: معطوف على باطن. العُليا: مضاف إليه. من الثّنيّتين: حال من طرف العليا، ومن للتّبيين، والعامل في الحال خبر المبتدأ. والميم: مبتدأ. من بينهما: في موضع الخبر. والباء والواو: معطوفان. لكن: حرف استدراك. ما: حرف نفي. 'بها' أو 'به': في موضع خبر لما بعده، والهاء عائدة على 'الواو'. التقاء: مبتدأ، ويجوز أن يكون 'التقاء' فاعلاً بالمجرور قبله، لأنّه قد اعتمد على حرف النّفي.

واعلم أنّ في هذا الموضع، ينبغي أن يذكر المخرج السّادس عشر الّذي أسقطه النّاظم، وهو مخرج نون الإخفاء، وسمّاها سيبويه(1) النّون الخفيفة(2)، وقيل [في](3) ذلك:

وَتُخْرَجُ النُّونُ لَدَى الْإِخْفَاءِ **** مِنَ الْخَيَاشِيمِ بِلاَ امْتِرَاءِ

معنى بلا امتراء: بلا شكّ، ونون الإخفاء الّتي تخرج من الخيشوم خالصة، هي النّون السّاكنة، إذا وقع بعدها حرف من حروف الفم، وجملة ذلك خمسة عشر حرفا، وقد تقدّم ذكرها في ذكر إدغام النّون والتّنوين في شرح:

[143]........................ **** .....وَقَالُوا بَعْدُ بِالْإِخْفَاءِ(4)

الإعراب:

وتخرج: فعل مضارع. النّون: فاعل. لدى: ظرف مكان بمعنى عند، والعامل فيه 'تخرج'. الإخفاء: مخفوض بالظّرف. من الخياشيم: متعلّق بـ'تخرج'. بلا امتراء: في موضع الحال من النّون، والعامل فيه 'تخرج'، و'لا' زائدة لفظا بين الجارّ والمجرور. ثمّ قال:

[262] ثُمَّ لِهَذِي الْأَحْرُفِ الْمَذْكُورَهْ **** صِفَاتُهَا الْمَعْلُومَةُ الْمَشْهُورَهْ

لمّا فرغ النّاظم من بيان المخارج، أخذ يتكلّم في بيان الصّفات، فأخبر أنّ للحروف المذكورة صفات معلومة مشهورة. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(5) رضي الله عنه: "واعلم أنّ ع/٤٢٨ لهذه الحروف صفات لوازم، وصفات تعرض لها عند الوقف، فالصّفات اللّوازم: الجهر، والهمس، والشّدّة، والرّخاوة؛ ومن الحروف ما هو بين الشّديد والرّخو، ومنها ما هو شديد يجري فيه الصّوت فأشبه الرّخو؛ والفرق بينه وبين الرّخو، أنّ الصّوت الّذي يجري مع هذا النّوع، يجري في غير موضع الحرف، للزوم اللّسان لموضع الحرف، وتلاصق الشّفتين دون تجاف، والصّوت الّذي يجري

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الكتاب' لسيبويه:4\432. (3) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(4) انظر الكلام على ذلك في الصّفحات: 438-442 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

مـع الرّخو، يتجافى له اللّسان أو الشّفة، فيجري الصّوت فـي موضع الرّفـع، والإطبـاق، والانفتـاح، والاستـعلاء، والانسـفال، والصّفيـر، والتّكريـر، والانـحراف، ح/٢٨٦ والغنّـة، والـمدّ واللّـين، والـهُويّ، والتفشّي، والاستطالة.

الإعراب: ثمّ: حرف عطف. لهذي: في موضع خبر لما بعده. الأحرف: نعت، 'المذكورة' كذلك. صفاتها: مبتدأ ومضاف إليه، والهاء عائدة على 'الأحرف'. المعلومة، المشهورة: نعتان. ثمّ قال:

[263] فَالْهَمْسُ فِي عَشَرَةٍ مِـنْـهَا أَتَى **** هِجَاءُ حُثَّ شَخْصُهُ فَسَكَتَا

اِ تّفقت الرّوايات الثّلاث على ضبط 'هجاءِ' بالخفض، وزاد المكناسي(1) ضبطه بـالرّفع. والهمس في اللّغة: الحسّ الخفيّ، ومنه قوله تعالى: ﴿فلا تسمع إلاّ همسا﴾(2)، قيل هو حسّ الأقدام. والهمس في الحرف هو جرْي النّفَس معه. قال سيبويه(3): "وأمّا المهموس فحرف أُضْعِـف الاعتمـاد في موضعه، حتّى جرى معه النّفس"، قال: "وأنت تعرف ذلك، إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النّفس، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه"(4). وأخبر النّاظم أنّ الهمس في عشرة أحرف، يجمعهنّ: 'حُثّ شخصه فسكت'، وهنّ: الحاء، والثّاء، والشّين، والخاء، والصّاد، والهاء، والفاء، والسّـين، والكـاف، والتّاء، وليس الألف منها، وإنّما هو لإطلاق القافية. قال سيبويه: "والمهموسة عشرة يجمعهـا قولـك: 'سكت فحثّه شخص'"(5). وقال ابن شُعيْب(6) في 'الاعتماد'، وابن البيّاز(7) في 'النّبذ النّامية'، وابن يعلى(8) في 'الجامع'، وابن الباذش(9) في 'الإقنـاع'(10) و'النّجعـة' كذلـك. وقـال الجوهـريّ(11) في 'الصّحاح': "يـجمعـها قولك: 'حثّه شخص فسكت'"(12). وقال الدّاني(13) فـي كتاب 'المخارج'،

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) طه، جزء من الآية: 108 ، ورقم السّورة: 20.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(4) و(5) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\434.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 14، ص: 135 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 197 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\174، بتحقيق قطامش.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(12) انظر الصّحاح' للجوهري: مادّة (خرج).

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'المفصح'، و'التّحديد': "يجمعها: 'سكت شخصه فحُثّ'"(1). وقال مكيّ(2) في 'الكشف'(3)، والمهدويّ(4) في 'الشّرح'(5)، وابن الفحّام(6) في 'التّجريد'، والمرجيقيّ(7) في شرح 'الحصريّة'، والسُّماتيّ(8) في 'مرشد القارئ' كذلك. وقال الأهوازيّ(9) في 'الإيضاح': "يجمعها: 'شخص سكت فحثّه'". وقال أبو الحسن بن شريح(10) في 'نهاية الإتقان': "يجمعها قولك: 'ستحُثّه كفّ شخص'". وقال الشّاطبي(11) في قصيدته:

فَمَهْمُوسُهَا عَشْرٌ 'حَثَتْ كِسْفَ شَخْصِهِ' **** ....(12)

الإعراب: فالهمس: مبتدأ. في عشرة: متعلّق بـ'أتى'. منها: في موضع الصّفة لِـ'عشرة'، والهاء عائدة على الحروف. أتى: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على الهمس، والجملة في موضع خبر المبتدأ. هجاءِ ـ على رواية الخفض ـ : بدل من عشرة، وعلى رواية الرّفع: خبر مبتدأ محذوف، أي هي هجاءُ. 'حثّ شخصه فسكتا': هذه الكلمات مضاف إليهنّ. ثمّ قال: ع/٤٢٩

[264] وَفِي سِوَاهَا الْجَهْرُ وَالشِّدَّةُ فِي **** أَجَدْتَ قُطْبَكَ ثَمَانِ أَحْرُفِ

[265] وَمَا عَدَاهَا رِخْوَةٌ لَكِنَّا **** يَقِلُّ فِي هِجَاءِ لَمْ يَرْعَوْنَا

اِستعمل سوى هنا كغير، فأدخل عليها حرف الجرّ، على ما ذهب إليه ابن مالك(13)، وكذلك فعل في قوله بعد هذا:

[266] وَالِانْسِفَالُ فِي سِوَى هِجَاءِ **** ....

قال ابن مالك في 'شرح التّسهيل': "إنّ سوى يستثنى بها، كما يستثنى بغير، نحو: قاموا سوى زيْد"، قال: "وتساويها أيضا في الوصف بها، كقوله:

٨٤٤

(1) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 225، وزاد فيه جمعها أيضا في جملة: 'كسِف شخصٌ تحثّه'.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 137\1

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 49.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

(7) لم أعثر له على ترجمة في المظانّ الّتي رجعت إليها.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 106 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 408. (13) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 55 قسم التحقيق.

أَصَـابَـهُـمُ بَـلَاءٌ كَـانَ فِـيـهِـمْ **** سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النَّضِيـرِ(1)".

قال: "وتساويها أيضا في قبول تأثير العوامل المفرّغة، رافعة وناصبة وخافضة، في نثر ونظم، كقوله عليه السّلام : "دعوت ربّي على أن لا يسلّط على أمّتي عدوّا من سوى أنفسهم"(2)، وقوله عليه السّلام : "ما أنتم في سواكم من الأمم، إلاّ كالشعرة البيضاء في جلد الثّور الأسود، أو كالشّعرة السّوداء في جلد الثّور الأبيض"(3). وكقول بعض العرب: 'أتاني سواك'، رواه الفرّاء(4)، ومن أمثلته: 'أتيت سواك' أي غيرك، وكقول أبي داود(5):

---

(1) البيت من بحر الوافر، وهو من قصيدة لكعب بن مالك. انظر 'الدّيوان':: 73، 'السّيرة' لابن هشام: 152-153، و'السّاعد على تسهيل الفوائد' لابن مالك: 103. وبخصوص بني النضير انظر الهامش: 3، ص: 35 من قسم التحقيق.

(2) الحديث بتمامه كما رواه مسلم في جامعه الصحيح، في كتاب الفتن وأشراط السـاعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض: عن ثوبان قال: قال رسول الله (ص): "إنّ الله زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمّتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها، وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض، وإنّي سألت ربي لأمّتي أن لا يهلكها بسنة عامّة، وأن لا يسلّط عليهم عدوّا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، وإنّ ربّي قال: يا محمّد إنّي إذا قضيت قضاء فإنّه لا يردّ، وإنّي أعطيتك لأمّتك أن لا أهلكهم بسنة عامّة، وأن لا أسلّط عليهم عدوّا من سوى أنفسهم يستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها ـ أو قال: من بين أقطارها ـ حتّى يكون بعضهم يهلك بعضا، ويسبي بعضهم بعضا". 'الجامع الصّحيح': 8\171؛ والحديث رواه أيضا التّرمذي في سننه، في كتاب الفتن، باب ما جاء في سؤال النبي صلّى الله عليه وسلّم ثلاثا لأمّته: 3\319-320 ؛ ورواه أبو داود كذلك في سننه، في كتاب الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها: 4\97-98 ورقمه: 4252؛ وروا أحمد ضمن حديث طويل في باقي مسند الأنصار من مسنده: 5\284,278، ورقم الحديث: 21361 و21415 بترقيم العالمية. ومعنى زوى: جمع وطوى، والكنزين الأحمر والأبيض: أي الذّهب والفضّة كناية عن زهرة الحياة الدّنيا، وبيضتهم: أي ساحتهم وحوزتهم، والسّنة: القحط والجدب، والسّبي: أسرى الحرب من الأطفال والنّساء.

(3) الحديث رواه مسلم عن عبد الله بن مسعود، في كتاب الإيمان من صحيحه، باب كون هذه الأمّة نصف أهل الجنّة: 1\138-140، ولفظه: "ما أنتم في سواكم من الأمم إلاّ كالشّعرة السّوداء في الثّور الأبيض، أو كالشّعرة البيضاء في الثّور الأسود". ورواه البخاري عن أبي سعيد الخدري، في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قصّة ياجوج وماجوج: 4\110، بلفظ: "ما أنتم في النّاس إلا كالشعرة السّوداء في جلد ثور أبيض، أو كشعرة بيضاء في جلد ثور أسود". والحديث روي بألفاظ متقاربة في كتب السنّة، فأورده البخاري أيضا في كتاب تفسير القرآن، من سورة الحجّ: 5\241، وكتاب الرّقاق، باب كيف الحشر: 195-196؛ ورواه التّرمذي في جامعه، في كتاب صفة الجنّة: 4\89؛ والإمام أحمد في مسند المكثرين من الصّحابة من مسنده، ورقمه: 3953 و4030، وفي باقي مسند المكثرين ورقمه: 10854 بترقيم العالميّة؛ وابن ماجة في كتاب الزّهد: 2\1432، ورقمه: 4283.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 8، ص: 19 من قسم التحقيق.

(5) هو سهل بن محمّد، أبو داود النّحوي، أحد شيوخ اللّغة في القرن الرّابع الهجري، ومؤدّب سيف الدّولة بن حمدان، كان صاحب شعر وفضل وأدب، وله كتاب 'المذكّر والمؤنّث'. انظر 'بغية الوعاة' للسيوطي: 1\607.

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ يُخْطِئُـهُ **** مُـعَـلَّـلٌ بِـسِـوَاءِ الْـحَـقِّ مَكْـذُوبُ(1)

وكـقـول الآخـر:

وَإِذَا تُبَـاعُ كَرِيـمَـةٌ أَوْتُشْتَـرَى **** فَسِوَاكَ بَـائِعُهَا وَأَنْـتَ الْمُشْـتَـرِي(2)

وكـقـول الآخـر:

ذِكْـرُكَ اللَّـهَ عِـنْدَ ذِكْـرِ سِـوَاهُ **** صَـارِفٌ عَـنْ فُـؤَادِكَ الْـغَـفَـلاَتِ(3)"(4).

والجهر في اللّغة: الإعلان، وهو الصّوت القويّ الشّديد. فأخبر النّاظم أنّ في سوى العشرة المذكورة الجهر. قال سيبويه(5): "فأمّا المجهورة: فالهمزة، والألف، والعين، والغين، والقـاف، والجيـم، واليـاء، والضّاد، واللاّم، والنّون، والرّاء، والطّاء، والدّال، والزّاي، والظّاء، والـذّال، والبـاء، والميـم، والـواو، فذلك تسعة عشـر حرفـا"(6). قـال ابـن البيّـاز(7) في 'النّبـذ النّاميـة'، وابـن البـاذش(8) في 'الإقنـاع' و'النّجعة': "يجمعها: 'ظَلَّ قَـنْدٌ يضْغَمُ زِرّ طَاوٍ إِذْ بُعِجَ'"(9). وجمعها الجوهـريّ(10) في الصّحـاح، في بيت من مجزوء ح/٢٨٧ الرّمَل فقال:

ظِـــــلُّ قَـــــوٌّ رَبَـــضٌ **** إِذْ غَـــزَا جُـنْـــدٌ مُـــطِـيـعُ(11)

قال سيبويه: 'فالمجهور حرف أُشبع الاعتماد في موضعه، ومُنع النّفس أن يجريَ معه، حتّى ينقضيَ الاعتماد ويجري الصّوت"، قال: "فكذلك المجهورة هذه حالها في الحلق والفم، إلاّ أنّ النّون والميم قـد يُعْتمد لهما في الفم والخياشيم، فتصير فيهما غنّة"، قال: "والدّليل على ذلك، أنّك لو أمسكت بـأنفك ثمّ تكلّمت بها، رأيت ذلك قد أخلّ بها"(12). وقوله:

.................وَالشِّدَّةُ فِي **** أَجَدْتَ قُـطْبَكَ............

(1) البيت من بحر البسيط، وهو من شعر أبي داود، ومعلّل: متشاغل. انظر 'القاموس المحيط': 932 مادّة (شغل).

(2) البيت من بحر الكامل، ولم تُعلم له نسبة لقائل، والكريمة: العزيزة في قومها. انظر 'اللسان' مادّة (كرم).

(3) البيت من بحر الخفيف، ولا يُعرف له صاحب، وصارف: أي رادٌّ . انظر 'القاموس المحيط': 744 مادّة (صرف).

(4) انظر كتاب 'السّاعد على تسهيل الفوائد' لابن مالك: 103، وهو بتحققيق محمد كامل بركات.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\434.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) انظر 'الإقناع' لابن البـاذش: 1\174، بتحقيق قطامش.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 7 من قسم التحقيق.

(11) البيت من مجزوء الرّمل، ولم ينسب لقائل. انظر 'الصّحاح' للجوهري: 2\619.

(12) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\174، بتحقيق قطامش؛ و'سرّ صناعة الإعراب' لابن جني: 1\68-69.

أخبر أنّ حروف الشّدّة ثمانية، يجمعهنّ: 'أجدت قطبك'. وقال ابن آجرّوم(1) في 'التّبصير' كذلك، وقال الدّاني(2) ع/٤٣٠ في كتاب 'المخارج'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'المفصح'، و'التّحديد': "يجمعها قولك: 'أجِدُكَ قَطَّبْتَ'"(3). وقال مكيّ(4) في 'الرّعاية'(5) و'الكشف'(6)، والمهدويّ(7) في 'الشّرح'(8)، والأهوازيّ(9) في 'الإيضاح'، وابن عبد الوهّاب(10) في 'كفاية الطّالب'، وابن شُعَيْب(11) في 'الاعتماد'، وابن مطرّف(12) في 'البديع'، وابن يعلى(13) في 'الجامع'، وابن البيّاز(14) في 'النّبذ النّامية'، وابن الفحّام(15) في 'التّجريد'، وأبو الحسن بن شريح(16) في 'نهاية الإتقان'، والمرجيقيّ(17) في شرح 'الحصريّة' كذلك. وقال الشّاطبي(18) في قصيدته:

.... **** أَجَدْتَ كَقُطْبٍ لِلشَّدِيدَةِ مُثِّلاَ(19)

قال سيبويه(20): "ومن الحروف الشّديد، وهو الذي يمنع الصّوت أن يجري فيه، وهو: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطّاء، والتّاء، والدّال، والباء، وذلك أنّك لو قلت:

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 226.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الرعاية لتجويد القراءة' لمكي بن أبي طالب: 93.

(6) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\137.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 49.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 14، ص: 135 من قسم التحقيق.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 12، ص: 197 من قسم التحقيق.

(14) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

(16) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(17) لم أعثر له على ترجمة في المظانّ التي رجعت إليها.

(18) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(19) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 408. (20) سبقت ترجمته الهامش: 6، ص: 10 قسم التحقيق.

'ألـجْ'، ثمّ مـددت صـوْتَك لـم يجْر لك"(1).

وقوله: 'ثمان أحرف'، فحذف الياء اكتفاء بالكسرة عنها، وكان حقّه أن يذكّر فيأتي بالتّـاء، فيقول: ثمانية، لأنّ الحرف مذكّر، لكن حمله على المعنى، لأنّ معنى حرف: لفظة. وقوله: وما عداهـا رخوة'، أخبر أنّ ما عدا هذه الثّمانية الشّديدة رِخوة، وليس كذلك، بل الرّخـوة ثلاثـة عشـر حرفـا. قال سيبويه(2): "ومنها الرّخوة وهي: الحـاء، والهـاء، والغيْـن، والخـاء، والشّـين، والصّـاد، والضّـاد، والزّاي، والسّين، والظّاء، والثّاء، والذّال، والفـاء، وذلـك أنّـك إذا قلـت: الطّـسْ، وأنقـضْ، وأشباه ذلك، أجريت فيه الصّوت إن شئت"(3). وقال المهدويّ(4) في 'الشّرح': "ومعنى الحـروف الرّخـوة، أنّ الصّوت والنّفَس يجريان معها"(5). وقوله:

.....................لَكِـنَّـا **** يَقِلُّ فِـي هِجَـاءِ لَمْ يَـرْعَـوْنَـا

أخبر أنّ هذا الوصف الّذي هو الرّخاوة، يقلّ في هجاء ثمانية أحرف، يجمعهـنّ: 'لم يَـرْعَوْنَا'، وهـنّ: اللاّم، والميم، والياء، والرّاء، والعين، والواو، والنّون، والألف، فتكون بين الشّديدة والرّخوة.

واعلم أنّ الـمصنّفين من أهل الأداء، منهم من يقول: الحـروف الّتـي بـين الشّـدّة والرّخـاوة ثـمانية، وهـذا قول مكيّ(6) فـي 'الرّعـاية'(7)، والأهـوازيّ(8) في 'الإيضاح'، وابن عبد الوهّاب(9) فـي 'كفاية الطّالب'، وأبي الـحسن بن شـريح(10) في 'نهاية الإتـقان'، وابـن الطّفيل(11) فـي 'شـرح الـحصريّة'، وابن آجـرّوم(12) فـي 'التّبصيـر'، وإلى هـذا ذهـب النّـاظم، ومنهـم مـن يقـول: هـي سـبعـة، ويُسْـقـط الألـف، وهـذا قـول السُّـمـاتيّ(13) فـي 'مـرشـد الـقـارئ'، والـهـوزنـيّ(14) فـي أرجـوزتـه؛ ومنـهـم مـن يـقـول: هـي خـمـسـة، ويـسقـط أحـرف الـمـدّ الثّلاثـة، وهذا قـول

٨٤٨

(1) انـظـر 'الـكـتـاب' لـسـيـبـويـه: 4\434.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) انـظـر 'الـكـتـاب' لـسـيـبـويـه: 4\434-435.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 49.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الرعاية لتجويد القراءة' لمكي بن أبي طالب: 94.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(11) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 106 قسم التحقيق. (12) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 4 قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 106 من التحقيق. (14) سبقت ترجمته بالهامش: 4، ص: 833 من التحقيق.

الـدّاني(1) في كتـاب 'المخـارج'، و'إيجـاز البيـان'، و'المفصـح'، و'التّحديـد'(2)، والمهـدويّ(3) في 'الشّرح'(4)، وابن مطرّف(5) في 'البديع'، وابن الفحّام(6) في 'التّجريـد'، والشّـاطبي(7) في قصيدتـه. أمّا مكيّ(8) وابن عبد الوهّاب(9)، فجمعاهنّ في هجاء ' لَمْ يَـرْوِ عَنّـا'؛ وأمّـا ابـن شـريح(10) وابـن الطّفيل(11)، فجمعاهنّ في هجاء 'ولِـيَنَا عمر'؛ وأمّا الأهوازيّ(12) وابن آجـرّوم(13)، فجمعـاهنّ في هجاء ' لم يُرَوِّعْنَا'؛ وأمّا السُّماتيّ(14) والهوزنيّ(15)، فجمعاهنّ في هجاء ' نُوَلّي عمر'؛ وأمّا الـدّاني فجمعهنّ في هجاء ' لم نُرَعْ'؛ وأمّا المهدويّ، وابن مطرّف، وابن الفحّـام، ع/٤٣١ فجمعوهـنّ [في هجاء](16) 'من رغْل'؛ وأمّا الشّاطبيّ فجمعهنّ في هجاء 'عمْرُ نَلْ'، فقال:

وَمَا بَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدَةِ (عَمْرُ نَلْ) **** ....(17)

والصّحيح أنّ 'العين' وحدها بين الشّدّة والرّخاوة؛ وأنّ اللاّم، والنّون، والميم، والرّاء، شديدات يجري فيهنّ الصّوت، وأنّ الواو، والياء، والألف، حروف مـدّ ولـين، لا تُوصـف بشـدّة ولا برخـاوة. قـال سيبويه(18): "وأمّا العين فبين الرّخْوة والشّـديدة، تصـل إلى التّرديد فيهـا، لشبهها بالـحاء"، قـال: "ومنها الـمنحرف، وهو حرف شديد جرى [فيـه](19) الصّوت، لانحراف اللّسان مع الصّوت، ولـم

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.
(2) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الـدّاني: 226.
(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.
(4) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 49.
(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.
(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.
(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.
(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.
(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 44 من قسم التحقيق.
(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.
(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 106 من قسم التحقيق.
(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.
(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 4 من قسم التحقيق.
(14) لم أعثر له على ترجمة فيما رجعت إليه من المظانّ.
(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 833 من قسم التحقيق.
(16) و(19) ما بيـن المعقوفيـن ساقط من 'ح'.
(17) انظر 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 409.
(18) سبقت ترجمة سيبويه بالهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. وانظر 'الكتاب'له: 4\435-436.

يعترض على الصّوت كاعتراض الشّديدة، وهو اللاّم، وإن شئت مددت فيه الصّوت، وليس كالرّخوة، لأنّ طرف اللّسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصّوت من موضع اللاّم، ولكن من ناحيتيْ مستدق اللّسان، فويق ذلك"، قال: "ومنها حرف شديد يجري معه الصّوت، لأنّ ذلك الصّوت غنّة من الأنف، فإنّما تُخرجه من أنفك، ح/٢٨٨ واللّسان لازمٌ لموضع الحرف، لأنّك لو أمسكت بأنفك، لم يجر معه صوت، وهو النّون، وكذلك الميم"(1)، قال: "ومنها المكرّر، وهو حرف شديد جرى فيه الصّوت، لتكريره وانحرافه إلى اللاّم، فتجافى للصّوت كالرّخوة، ولو لم يكرّر لم يجر الصّوت فيه، وهو الرّاء"(2)، قال: "ومنها اللّيّنة وهي الواو والياء، لأنّ مخرجهما يتّسع لهواء الصّوت، أشدّ من اِتّساع غيرهما، كقولك: وَوَيْ، ويروى: وُو وُو، وإن شئت أجريت الصّوت ومددت"(3)، قال: "ومنها الهاويّ، وهو حرف اِتّسع لهواء الصّوت مخرجه، أشدّ من اِتّساع مخرج الياء والواو، لأنّك قد تضمّ شفتيك في الواو، وترفع لسانك في الياء قِبَل الحنك، وهي الألف"، قال: " وهذه الثّلاثة أخفى الحروف، لاتّساع مخرجها؛ وأخفاهنّ وأوسعهنّ مخرجا الألف، ثمّ الياء، ثمّ الواو"(4). وقال الدّاني(5) في كتاب 'المخارج'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'المفصح'، و'التّحديد': "وأمّا الممدودة فثلاثة أحرف: الألف، والياء، والواو؛ وإنّما سمّيت ممدودة، لأنّ الصّوت يمتدّ بها بعد إخراجها من مواضعها"(6). وقال الأهوازيّ(7) في 'الإيضاح': "وإنّما سمّيت حروف المدّ، واحتملت المدّ، لأنّها سواكن اِتّسعت مخارجها، حتّى جرى فيها الصّوت". وقال الدّاني في 'المفصح'، و'التّحديد': "وتسمّى أيضا حروف اللّين، لضعفها وخفائها"(8). وقال الأهوازيّ في 'الإيضاح': "وإنّما سمّيت ليّنة، لأنّ الصّوت يمتدّ بها، فيقع عليها الترنّم في القوافي وغير ذلك".

الإعراب: وفي سواها: في موضع خبر المبتدإ بعده. الجهر: مبتدأ. والشّدّة: مبتدأ. في أجدت قطبك: في موضع الخبر. ثمان: بدل من '[في](9) أجدت قطبك'. أحرف: مضاف إليه. وما: مبتدأ. عداها: فعل ماض ومفعول، والفاعل مضمر يعود على 'ما'، والجملة صلة 'ما'. رخوة: خبر.

(1) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\435.

(2) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\435.

(3) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\435، وراجع 'سرّ صناعة الإعراب': 1\71.

(4) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\435-436.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(6) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 228.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 228.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

لكنّا: حرف استدراك، والألف للإطلاق، واسمها ضمير الأمر والشّأن، وحذفه ضـرورة، وعليـه قـول أميّة بن أبي الصّلت(1): أنشده سيبويه(2): ع/٤٣٢

وَلَكِنَّ مَنْ لاَ يَلْقَ أَمْراً يَنُوبُهُ **** بِعُدَّتِه يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ(3)

يقلّ: فعل مضارع، والفاعل مضمر يعود على الرّخوة باعتبار الوصف. في هجاء: متعلّق بـ'يقلّ'. لم يرعونا: مضاف إليه محكيّ. ثمّ قال:

[266] وَالِانْسِفَالُ فِي سِوَى هِجَاءِ **** قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ ذَاتِ الِاسْتِعْلاَءِ

الانسفال: هو انخفاض اللّسان والصّوت إلى قاع الفم، وهو ضدّ الاستعلاء، قال الـدّاني(4) في كتاب 'المخارج'، و'المفصح'، و'التّحديد': "سمّيت منسفلة، لأنّ اللّسان لا يعلو بها إلى الحنك"(5). والاستعلاء هو علوّ الصّوت إلى الحنك، عند النّطق بالحروف، قال الـدّاني في كتاب 'المخارج'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'المفصح'، و'التّحديد': "سمّيت مستعلية، لأنّ اللّسان يعلو بها إلى جهة الحنك"(6). وذكر سيبويه الحروف المستعلية في أبواب الإمالة، وهي سبعة: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، والغيْن، والخاء، والقاف(7).

فقوله: 'وَالِانْسِفَالُ فِي سِوَى هِجَاءِ'، أخبر أنّ الانسفال في سوى أحرف الاستعلاء السّبعة، وجمعهنّ في هجاء 'قظ خصّ ضغط'، تبع في ذلك الشّاطبيّ(8). وقال الـدّاني في كتاب 'المخارج'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'الإبانة'، و'التّحديد': "والمستعلية هي سبعة، يجمعها قولك: 'ضُغِطَ خُصٌّ قَظٍ'"(9). وقال في 'المنبّهة':

جَمَعَهَا قُرَّاؤُنَا لِلْحِفْظِ **** فِي قَوْلِنَا ضُغِطَ خُصٌّ قَظِ(10)

ويظهر من كلام النّاظم، أنّ الألف منسفلة، وليست كذلك، وإنّما هي مستعلية، وجرت عادة القرّاء، أن لا يذكروها في حروف الاستعلاء، وقد نصّ على ذلك سيبويه، حين ذكر هذه الأحرف

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 362 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) البيت من بحر الطويل، وهو من شعر أميّة بن أبي الصّلت، والأعزل الّذي لا سلاح معه، أي من لم يستعدّ لما يأتي الزمان به قبل نزوله، فإنّه يعجز عن تحمّله إذا ما هو نزل به، والشّاهد فيه جعل 'من' للجزاء مع إضمار المنصوب بـ'لكنّ' للضّرورة. انظر 'الدّيوان': 46، و'الإنصاف': 181، و'الكتاب': 3\73.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(5) و(6) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 228.

(7) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\128.

(8) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 3 من قسم التحقيق. (9) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 227-228.

(10) انظر باب المخارج من 'القصيدة المنبّهة'، المخطوطة بالخزانة العامة تحت رقم: د 2265.

السّبعة فقال: "وإنّما منعت هذه الحروف الإمالة، لأنّها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت(*) من موضعها اِستعلت إلى الحنك الأعلى"(1).

الإعراب: والانسفال: مبتدأ. في سوى: في موضع الخبر. هجاء: مضاف إليه. قظ خصّ ضغط: محكيّة مضافة لهجاء. ذات: نعت. الاستعلاء: مضاف إليه. ثمّ قال:

[267] وَأَحْرُفُ الإِطْبَاقِ مِنْ ذِي الطَّاءُ **** والصَّادُ ثمَّ الضَّادُ ثُمَّ الظَّاءُ

كذا ثبت هذان البيتان في رواية الحضرمي(2)، وهي الرّواية الأولى، وكذا وقفت عليهما بخطّ النّاظم، وثبت في رواية المكناسي(3) والبلفيقي(4) ـ عوضا من ذلك ـ ما نصّه:

وَأَحْرُفُ الْإِطْبَاقِ مِنْ ذِي الصَّادُ **** وَالطَّاءُ ثُمَّ الظَّاءُ ثُمَّ الضَّادُ

والرّوايتان صحيحتان، وليس فيهما غير تقديم وتأخير. وأخبر النّاظم أنّ [من](5) هذه الأحرف السّبعة أربعة مطبقة، فيجتمع فيهنّ الاستعلاء ح/٢٨٩ والإطباق. قال سيبويه(6): "فأمّا المطبقة: فالصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء"(7). قال الدّاني(8) في 'إيجاز البيان': "ومعنى الإطباق: أنّك تُطْبِق اللّسان على الحنك". وقال في 'إرشاد المتمسّكين' نحوه. وقال المهدويّ(9) في 'الشّرح'، وابن مطرّف(10) في 'البديع': ع/٤٣٣ "سمّيت مطبقة، لأنّ اللّسان ينطبق فيها مع الحنك"(11). وقال الأهوازيّ(12) في 'الإيضاح': "وإنّما سمّيت حروف الإطباق، لأنّك إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ، اِنطبق اللّسان على ما حاذاه من الحنك الأعلى، فصار الصّوت محصورا بين اللّسان والحنك". قال أبو الحسن بن شُريح(13) في 'نهاية الإتقان'،

٨٥٢

(1) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\129. (*) في 'ح': حرت، وفي 'ع': خرجت، وهو الذي في المطبوع.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\436، و'سرّ صناعة الإعراب' لابن جنّي: 1\70-71.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(10) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 111 من قسم التحقيق.

(11) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 49.

(12) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 25 من قسم التحقيق.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

والمرْجيقِيّ(1) في شرح 'الحصريّة': "قال بعضهم: وكذلك جُعِلت في الخطّ إطباقا". وقال سيبويه(2): "وهذه الحروف الأربعة، إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ، اِنطبق لسانك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللّسان، برفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك، فالصّوت محصور فيها بين اللّسان والحنك إلى موضع الحروف"، قال: "وأمّا الدّال والزّاي ونحوُهُما، فإنّما ينحصر الصّوت إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ"، قال: "فهذه الأربعة لها موضعان من اللّسان، وقد بيّن ذلك بحصر الصّوت، ولولا الإطباق لصارت الطّاء دالاً، والصّاد سيناً، والظّاء ذالاً، ولخرجت الضّاد من الكلام، لأنّه ليس من موضعها غيرها"(3).

الإعراب: وأحرف: مبتدأ. الإطباق: مضاف إليه. من ذي: في موضع الحال من أحرف، والإشارة إلى أحرف الاستعلاء السّبعة، والعامل في الحال الابتداء، على من يقول بذلك، وقد تقدّم [ذكر](4) الاختلاف، في عمل الابتداء في الحال، في إعراب قوله في الممدود والمقصور:

[64] وَالْـمَـدُّ وَاللِّـيـنُ مَـعاً وَصْـفَـانِ **** ....(5)

الصّاد أو الطّاء ـ على الرّواية الأخرى ـ : خبر المبتدإ، وما بعد ذلك معطوفات. ثمّ قال:

[268] وَغَـيْرُهَـا مُـنْـفَـتِـحٌ ثُـمَّ الصَّـفِـيرْ **** فِي السِّينِ وَالصَّادِ وَفِي الزَّايِ الْجَهِيرْ

ثبت في رواية الحضرمي(6) والمكناسي(7): 'في السّين والصّاد'، بتقديم السّين على الصّاد، وكذا وقفت عليه بخطّ النّاظم، وفي رواية البلفيقي(8) : 'في الصّاد والسّين'، بتقديم الصّاد على السّين. وأخبر النّاظم أنّ غير المطْبقة منفتح، سواءٌ كان من أحرف الاستعلاء أو غيرهنّ، قال الدّاني(9) في كتاب 'المخارج'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'المفصح': "سمّيت منفتحة، لأنّك لا تطبق بشيء منها لسانك على الحنك". وقال سيبويه: "والمنفتحة كلّ ما سوى ذلك من الحروف، لأنّك لا تطبق بشيء منها لسانك، برفعه إلى الحنك"(10).

وقوله: 'ثمّ الصّفير': أخبر أنّ الصّفير في ثلاثة أحرف، وهنّ: الصّاد، والسّين، والزّاي،

(1) لم أعثر له على ترجمة فيما رجعت إليه من المظانّ.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(3) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\436. وآخر النّصّ فيه هكذا: "لأنه ليس شيء من موضعها غيرها"، بزيادة 'شيء'.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'. (5) انظر الكلام على ذلك بالصّفحتين: 165-166 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 2، ص: 6 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 2 من قسم التحقيق.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 6 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(10) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\436، و'سرّ صناعة الإعراب' لابن جنّي: 1\70-71.

وقد ذكر ذلك سيبويه(1). قال الدّاني(2) في كتاب 'المخارج'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'المفصح': "سمّيت بذلك، لأنّك تسمع فيها شبيها بالصّفير عند إخراجها من مواضعها". ووصف الزّاي بالجهر، لأنه من الحروف المجهورة كما تقدّم، وذلك تتميم للبيت. واعلم أنّ في كلا الرّوايتين عن النّاظم: 'من ذي الطّاء' 'ثمّ الظّاء'، و'من ذي الصّاد' 'ثمّ الضّاد'، لقبا من ألقاب البديع، وهو التّجنيس الخطّي، وقد تقدّم الكلام عليه، في شرح قوله في الإظهار والإدغام:

[130] وَيُظْهِرَانِ هَـلْ وَبَلْ لِلطَّـاءِ **** وَالظَّاءِ وَالتَّاءِ مَعاً / وَالثَّاءِ(3) ع/٤٣٤

الإعراب: وغيرها: مبتدأ ومضاف إليه، والهاء عائدة على أحرف الإطباق. منفتح: خبر. ثمّ: حرف عطف. الصّفير: مبتدأ. في السّين: في موضع الخبر. والصّاد: معطوف. وفي الزّاي: معطوف على 'في السّين'. الجهير: نعت للزّاي. ثمّ قال:

[269] وَالْمُتَفَشِّي الشِّينُ وَالْفَاءُ وَقِيلْ **** يَكُونُ فِي الضَّادِ وَيُدْعَى الْمُسْتَطِيلْ

التفشّي: هو انتشار خروج الرّيح وانبساطه. وأخبر النّاظم أنّه يكون في الشّين والفاء، ولم يذكر سيبويه التفشّي إلاّ في الشّين خاصّة(4). قال الدّاني في كتاب 'المخارج': "والشّين تفشّت في الفم - لرَخاوتها - حتّى اتّصلت بمخرج الطّاء". وقال في 'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'المفصح' نحوه. وذكر التفشّي في الفاء، الدّاني في كتاب 'المخارج'، و'إيجاز البيان'، و'المفصح'، و'التّحديد'(5)؛ ومكّي(6) في 'الرّعاية'(7) و'الكشف'(8)، والمهدويّ(9) في 'الشّرح'(10)، وابن عبد الوهّاب(11) في 'كفاية الطّالب'، وابن البيّاز(12) في 'النّبذ النّامية'، وأبو الحسن بن شريح(13) في 'نهاية الإتقان'، والسُّماتيّ(14) في 'مرشد القارئ'،

٨٥٤

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(3) انظر الكلام على ذلك في الصّفحتين: 400-401 من قسم التحقيق.

(4) قد علّل سيبويه ما ذهب إليه - من تخصيص حرف الشين بالتفشّي - بأنّ الشّين قد استطال مخرجها فاتّصل بمخرج الطّاء، فكان ذلك لها تفشّيا. انظر في ذلك 'الكتاب' لسيبويه: 4\448.

(5) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 229.

(6) سبقت ترجمته بالهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الرعاية' لمكي بن أبي طالب: 201.

(8) انظر 'الكشف' لمكي بن أبي طالب: 1\137. (9) سبقت ترجمته بالهامش: 13، ص: 103 من التحقيق.

(10) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 50.

(11) سبقت ترجمته بالهامش: 2، ص: 44 من التحقيق. (12) سبقت ترجمته بالهامش: 13، ص: 180 من التحقيق.

(13) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 78 قسم التحقيق. (14) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 106 قسم التحقيق.

وابن أبي الأحوص(1) في 'التّرشيد'، وابن القصّاب(2) في 'تقريب المنافع'(3)، وابن أبـي خـالد(4) في 'جامع المنافع'. قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(5) رضي الله عنه: "ليس قول من قال: إنّ في الفاء تفشّيا بشيء، لأنّ التفشّي هو ح/٢٩٠ انتشار الصّوت بالحرف في غير مخرجه، وذلك في الشّين وحدها بخلاف الفاء، فإنّ اِنتشار الصّوت بها، هو في مخرجها خاصّة، لرخاوتها". وقوله:

..................وَقِيلْ **** يَكُونُ فِي الضَّادِ..............

أخبر أنّ بعضهم يجعل التفشّي في الضّاد. قال مكيّ(6) في الرّعاية: "فقد ذكر بعض العلماء الضّاد مع الشّين فقال: والضّاد تتفشّى حتّى تتّصل بمخرج اللاّم"(7). وقال ابن الباذش(8) في شرح 'الحصريّة': "وقيل في الضّاد تفشٍّ لاتّصالها بمخرج اللاّم". وقال السّماتيّ(9) في 'مرشد القارئ': "وقد ذكر بعضهم الضّاد في هذا لاستطالتها"، يعني في التفشّي. وقال ابن القصّاب في 'تقريب المنافع': "والضّاد تتفشّى حتّى تتّصل بمخرج اللاّم"(10). قلت: من ذكر التّفشّي في الضّاد، فإنّ ذلك على جهة التّسامح، سمّى الاستطالة تفشّيا، والله أعلم.

وقوله: 'وَيُدْعَى الْمُسْتَطِيلْ'، أي ويسمّى الضّاد المستطيل، وهذا هو الّذي ذكره سيبويه(11) فقال: "اِستطالت حتّى خالطت أعْلى الثّنيّتين"(12). وقال المهدويّ(13) في 'الشّرح': "سمّيت بذلك، لأنّها اِستطالت حتّى اِتّصلت بمخرج اللاّم"(14). وقال الدّاني(15) في كتاب 'المخارج'، و'إرشاد المتمسّكين'، و'إيجاز البيان'، و'المفصح'، و'التّحديد': "اِستطالت في

٨٥٥

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 449 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 5، ص: 96 من قسم التحقيق.

(3) انظر باب مخارج الحروف من 'تقريب المنافع' لابن القصاب: اللّوحة: 65/أ.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 217 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 31 من قسم التحقيق.

(7) انظر 'الرّعاية لتجويد القراءة' لمكي بن أبي طالب: 110.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 106 من قسم التحقيق.

(10) انظر باب مخارج الحروف من 'تقريب المنافع' لابن القصاب: اللّوحة: 65/أ.

(11) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(12) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\479.

(13) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

(14) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 50.

(15) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

الفم حتّى اِتّصلت بمخرج اللاّم"(1). وذكر أبو الحسن بن شُرَيْح(2) في 'نهاية الإتقان'، أنّها اِستطالت لرخاوتها حتى اتّصلت بمخرج اللاّم.

الإعراب: والمتفشّي: مبتدأ. الشّين: خبره. والفاء: معطوف. وقيل: فعل ماض مبنيّ للمفعول، وقد تقدّم الكلام على أصله، في إعراب قوله في التّحقيق والتّسهيل: ع/٤٣٥

[93] .... **** ....وَقِيلَ لاَ بَلْ أَبْدَلاَ(3)

يكون: فعل مضارع، واسمها مضمر يعود على التّفشّي المضمّن في البيت، دلّ عليه قوله: 'والمتفشّي'. في الضّاد: في موضع الخبر. ويكون واسمها وخبرها، في موضع المفعول الّذي لم يسمّ فاعله بـ'قيل'. ويدعى: فعل ماض مبنيّ للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على 'الضّاد'. المستطيل: مفعول ثان. ثمّ قال:

[270] وَاللاَّمُ مَالَتْ نَحْوَ بَعْضِ الْأَحْرُفِ **** فَسُمِّيَتْ لِذَاكَ بِالْمُنْحَرِفِ

أخبر أنّ اللاّم سمّيت بالمنحرف ، لميلها نحو بعض الأحرف، وذلك أنّها اِنحرفت عند النّطق بها، عن مخرجها إلى مخرج الرّاء والنّون، فسمّيت منحرفة، وقد سمّى سيبويه(4) اللاّم بالمنحرف(5)، وقد تقدّم ذكر ذلك عند الكلام على قوله: 'لم يرعونا'(6). قال ابن الباذش(7) في 'الإقناع': "اللاّم السّاكنة عن حركة عند النّون نحو: ﴿جعلْنا﴾(8)، و﴿أرسلْنا﴾(9)، و﴿بدّ لْنا﴾(10)، و﴿يبدّلْ نعمت [الله]﴾(11)، و﴿فيظللْن﴾(12)، ونحوه حيث وقع، لا خلاف بينهم في إظهارها عندها. وتختلف بعضُ القرأة(13) في صورة اللّفظ بها، فمنهم من يجوّده، وينطق بالسّاكن مظهرا من غير إفحاش؛ ومنهم من يعنف في ذلك، إرادة إشباع الإظهار، فربّما حرّك اللاّم، وأحدث حرف مدّ قبلها، وذلك لحن جليّ؛ ومنهم من يدغم

٨٥٦

(1) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 229.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(3) انظر الكلام على ذلك في الصّفحة: 289 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(5) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\435.

(6) انظر الكلام على ذلك في الصّفحتين: 849-850 من قسم التحقيق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) البقرة، حزء من الآية: 125 ، ورقم السّورة: 2.

(9) البقرة، حزء من الآية: 151، ورقم السّورة: 2. (10) الأعراف، حزء من الآية: 95، ورقم السّورة: 7.

(11) البقرة، حزء من الآية: 211، ورقم السّورة: 2. وما بين المعقوفين ساقط من 'ع'، ومثبت في 'ح'.

(12) الشّورى، حزء من الآية: 33، ورقم السّورة: 42. (13) في 'ح': القراءة، وفي 'ع': القرأة، وهو ما أثبتناه.

وذلك أيضا لحْن"(1). وقال أبو الحسن بن شُريْح(2) في بعض تقييداته: "واعلم أنّ بعض النّاس يغلطون في اللاّم السّاكنة، الواجب إظهارها عند النّون نحو: ﴿أنزلْنا﴾(3)، و﴿جعلْنا﴾(4)، و﴿أرسلْنا﴾(5)، فمنهم من يدغمها، وهذا لا يجوز البتّة؛ ومنهم من يظهرها إظهارا فاحشا، وهذا أيضا لا يجوز، فليصحّح التّالي سكون اللاّم وإظهارها، ولْيُدَرِّبْ لسانه عليه فهو الصّواب". وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(6) رضي الله عنه(7): "وأمّا اللاّم فإذا نُطِق به ساكنا، فلا ينبغي للقارئ أن يتعسّف، ولا [أن](8) يسرف حتّى يمنعه من جريان الصّوت فيه، ويخرجه إلى حيّز الحركة"، قال: "ولا فرق في النّطق بين كونه منفردا، وكونه مع النّون وسائر الحروف، وهذا أيضا تُحْكِمه المشافهة".

الإعراب: واللاّم: مبتدأ. مالت: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على اللاّم. نحو: ظرف مكان، والعامل فيه 'مالت'. بعض: مخفوض بالظّرف. الأحرف: مضاف إليه، والجملة في موضع الخبر. فسمّيت: فعل ماض مبنيّ للمفعول، والمفعول الّذي لم يسمّ فاعله مضمر يعود على اللاّم. لذاك: متعلّق بـ'سمّيت'، والإشارة إلى المَيْل المضمّن في البيت قبله، دلّ عليه قوله: 'مالت' أي مالت ميلاً. بالمنحرف: مفعول ثان لسمّيت، وأدْخَل عليه حرف الخفض على الأصل. ثمّ قال:

[271] وَالرَّاءُ فِي النُّطْقِ بِهَا تَكْرِيرُ **** وَهْوَ إِذَا شَـدَّدْتَـهَا كَـثِيرُ ع/٤٣٦

أخبر أنّ في الرّاء تكريراً، وقد ذكر ذلك سيبويه(9)، وهو اِرتعاد طرف اللّسان عند النّطق بها، فهي في تقدير حرفين. قال أبو الحسن بن شُرَيْح في 'نهاية الإتقان': "وُصِفت به لأنّك إذا نطقت بها، فكأنّك نطقت بأكثر من حرف". ح/٢٩١ وقوله: 'وَهْوَ إِذَا شَدَّدْتَهَا كَثِيرُ'، أخبر أنّ تكرير الرّاء يكثر مع التّشديد، وكذلك جميع صفات الحروف، لأنّ الحرف المشدّد من حرفين، وإنّما خصّ النّاظم الرّاء المشدّدة بالذّكر دون غيرها، لأنّ بعض القرّاء زعم أنّ الرّاء، إذا كانت مشدّدة ذهب تكريرها، وهذا غير ممكن، لأنّ التّكرير لها صفة ذاتية، لا يفارقها على حال.

٨٥٧

(1) انظر 'الإقناع' لابن الباذش: 1\193، بتحقيق قطامش.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(3) البقرة، جزء من الآية: 99، ورقم السّورة: 2.

(4) البقرة، جزء من الآية: 125 ، ورقم السّورة: 2.

(5) البقرة، جزء من الآية: 151، ورقم السّورة: 2.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(7) في مخطوطة 'ح': رحمه الله.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'. وجاء في 'ع' قبله: 'وأما اللام فإذا نطق بها' بضمير المؤنث فصحّحناه.

(9) سبقت ترجمة سيبويه في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. وانظر 'الكتاب' له: 4\435.

قال أبو الحسن بن شُرَيْح(1) في 'نهاية الإتقان': "واعلم أنّها متكرّرة في جميع أحوالها، والتّكرير اِرتعاد طرف اللّسان عند اللّفظ بها، وأبْيَنُ ما يكون ذلك عند الوقف"(2)، قال: "وقد ذهب قوم من أهل الأداء، أنّه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا به، ولا نعلم وجهه، غير أنّا لا نقول بالإسراف في ذلك، فلا تسرف فيه". قال: "وأمّا إذهاب التّكرير جملةً، فلا نعلم أحداً من المتحقّقين بالعربيّة، ذكر أنّ تكريرها يسقط عنها جملة في حال، فاعلم ذلك". وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(3) رضي الله عنه: "وما رُوِيَ عن بعض الأئمّة، من إذهاب تكرير الرّاء في حال التّشديد، فمعناه التّحذير من الإفراط فيه، حتّى يُبْلَغَ فيه إلى حدّ يقْبُح، ومن حمله على ظاهره، فقد وهِم وخالف الإجماع".

الإعراب: والرّاء: مبتدأ. في النّطق: في موضع خبر 'تكرير'. بها: متعلّق بـ'النّطق'، والهاء عائدة على 'الرّاء'. تكرير: مبتدأ ثان، والجملة من المبتدأ الثّاني وخبره في موضع خبر الأوّل. وهو: مبتدأ. إذا: ظرف زمان لما يأتي، والعامل فيه جوابه، والتّقدير: إذا شدّدتها يكثر تكريرها. شدّدتها: فعل ماض وفاعل ومفعول، والهاء عائدة على 'الرّاء'، والجملة في موضع خفض بـ'إذا'. كثير: خبر 'وهو'. ثمّ قال:

[272] وَالْغُنَّةُ الصَّوْتُ الَّذِي فِي الْمِيمِ **** وَالنُّونِ يَخْرُجُ مِنَ الْخَيْشُومِ

أخبر أنّ الغنة تكون في الميم والنّون، وأنّها صوت يخرج من الخيشوم، وقد ذكر ذلك سيبويه(4). وقال الهوزنيّ(5) في أرجوزته:

وَالنُّونُ فِيهَا غُنَّةٌ وَالْمِيمُ **** وَصَوْتُهَا مَقَرُّهُ الْخَيْشُومُ(6)

قال الدّاني(7) في 'التّمهيد' و'التّحديد': "والخيشوم الخرق المنجذب إلى داخل الفم"(8). وقال أبو الحسن بن شُرَيْح في 'نهاية الإتقان': "وهو خرقُ الأنف المنجذب إلى داخل الفم". وقال المهدويّ(9) في 'الشّرح': "والغنّة الصّوت الّذي في الخياشيم، تعرفه إذا أمسكت إصبعك على أنفك، فينقطع

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(2) قارن بما في 'الكتاب' لسيبويه: 4\435.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمة سيبويه بالهامش: 6، ص: 10 من قسم التحقيق. وانظر 'الكتاب' له: 4\434.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 4، ص: 833 من قسم التحقيق.

(6) البيت: 74 من منظومة الهوزني، وهي ضمن مخطوط بالخزانة العامة تحت رقم: 989 ق.

(7) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(8) انظر 'التّحديد' لأبي عمرو الدّاني: 231.

(9) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 103 من قسم التحقيق.

الصّوت، فالصّوت المنقطع في تلك الحالة هو الغنّة"(1). وقال ابن الفحّام(2) في 'التّجريد': "تعرفها - يعني الغنّة - إذا أمسكت النّفَس من أنفك باختلالها". وقال الدّاني(3) في 'إيجاز البيان': "والدّليل على ذلك، أنّك ع/٤٣٧ إذا أمسكت أنفك، ونطقت بالنّون وجدت ذلك". قلت: وكذلك إذا أمسكت أنفك، ونطقت بالميم وجدت ذلك. وقال ابن البيّاز(4) في 'النّبذ النّامية': "والغنّة صوت من الخيشوم، تجده إذا أمسكت بأنفك فنطقت بهما، أي بالنّون والميم". وقال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(5) رضي الله عنه: "والغنّة صوت يخرج من الخيشوم، يتْبَع النّون والميم بإطلاق، في حال تحرّك كلّ واحد منهما وإسكانه"، قال: "والنّون لها موضعان من الفم، لأنّها تخرج من طرف اللّسان وما فُويْق الثّنايا، ويتبعها صوت الخيشوم، وكذلك الميم هي من الشّفتين، ويتبعها صوت الخيشوم". وقال شيخنا - رحمه الله - في بيان الميم السّاكنة: "وأمّا الميم فحرف شديد، تجري معه غنّة من الخيشوم، فإذا نُطِق به ساكناً، فهو مُظْهَر أبداً، لا يجوز إخفاؤه ولا إدغامه إلاّ في مثله، فهكذا يُنْطَق به أبداً منفرداً، ومع الفاء والباء وسائر الحروف"، قال: "ومن عبّر من الأئمّة بأنّه يُخفى مع الباء، فلم يرد بذلك حقيقة الإخفاء، وإنّما أراد أن يحذّر القارئ من الإسراف والتّعسّف حتّى يمنعه من جريان الصّوت - الّذي هو الغنّة - ويخرجه إلى حيّز الحركة"، قال: "وإتقان النّطق به، إنّما يؤخذ مشافهة من أفواه المُتْقنين". قال: "وقول الشّاطبيّ(6):

وَغُنَّةُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ وَمِيمٍ إِنْ **** سَكَنَّ وَلاَ إِظْهَارَ فِي الْأَنْفِ يُجْتَلى(7)

يوهم أنّ في الميم غنّة كغنّة النّون، ينفرد بها الخيشوم في بعض المواضع، مع إبطال عمل الشّفتين، فتصير حرفا خفيّاً، كما ينفرد بغنّة النّون، مع إبطال عمل اللّسان، وذلك غير جائز". قلت: يريد شيخنا - رحمه الله - بقوله: 'وذلك غير جائز'، أنّه لا يتأتّى النّطق به.

الإعراب: والغنّة: مبتدأ. الصّوت: خبره. الّذي: نعت. في الميم: صلة الّذي، والعائد من الصّلة الضّمير الّذي يتحمّله المجرور. والنّون: معطوف على قوله: 'الميم'. يخرج: فعل مضارع، والفاعل مضمر ح/٢٩٢ يعود على الصّوت. من الخيشوم: متعلّق بـ'يخرج'، والجملة في موضع

٨٥٩

(1) انظر 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ: 50.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 9، ص: 159 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 41 من قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 13، ص: 180 من قسم التحقيق.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(6) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 7، ص: 3 من قسم التحقيق.

(7) 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري: 408.

الحال من الضّمير الذي يتحمّله المجرور، كأنّه قال: حالة كونه خارجاً.

واعلم أنّ النّاظم أسقط هنا من صفات الحروف، المدّ واللّين والهُوِيّ. أمّا المدّ واللّين، فقد ذكرهما في القول في الممدود والمقصور فقال:

[64] وَالْمَدُّ وَاللِّينُ مَعاً وَصْفَانِ **** لِلْأَلِفِ الضَّعِيفِ لأزْمَانِ

[65] ثُمَّ هُمَا فِي الْوَاوِ والْيَاءِ مَتَى **** عَنْ ضَمَّةٍ وَكَسْرَةٍ نَشَأَتَا

وأمّا الهُويّ فلم يذكره أصلاً، وقيل في ذلك:

ثُمَّ الْهُوِيُّ مِنْ صِفَاتِ الْأَلِفِ **** خُصَّتْ بِهِ دُونَ جَمِيعِ الْأَحْرُفِ

قد تقدّم الكلام مستوفًى على المدّ واللّين والْهُويّ، في شرح قوله: 'لَمْ يَرْعَوْنَا'(1). قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي(2) رضي الله عنه: "فهذه الصّفات تلازم الحروف المتّصفةَ بها، على كلّ حال، ع/٤٣٨ وصلا ووقفا، وفي حال التّحريك والسّكون، وإذا أدغمت في أمثالهنّ، ما عدا حروف المدّ واللّين، فإنّها إذا تحرّكت أو أدغمت، ذهب عنها المدّ؛ وأمدّهنّ وأوسعهنّ مخرجا: الألف، ثمّ الياء المكسور ما قبلها، ثمّ الواو المضموم ما قبلها، ثمّ الياء المفتوح ما قبلها، ثمّ الواو المفتوح ما قبلها؛ ولأجل ما فيهنّ من المدّ اِمتنعن من الإدغام فيما يقاربهنّ، ومن إدغام ما يقاربهنّ فيهنّ، إلاّ النّون فإنّها تدغم في الياء والواو، لشبه الغنّة بالمدّ، لأنّ الواو من مخرج الميم، وأجريت الياء مجرى الواو، ولا تدغم الياء ولا الواو في النّون، وتدغم كلّ واحدة منهما في الأخرى". قال شيخنا رحمه الله: "وأمّا الصّفات الّتي تعْرض لها عند الوقف، فإذا وُصِلت الحروف بما بعدها ذهبت، فهي القلقلة، والنّفخ، ونظير النّفخ، وهُوِيّ الصّوت وامتداده إلى غايةٍ، إذا وُصِل الحرف بما بعده لم يبلغها"، قال: "وذلك أنّ الحروف على قسمين: مجهورة ومهموسة، فالمهموسة كلّها تقف عندها مع نفخ، لأنّهنّ يخرجن مع التنفّس لا صوت الصّدر، وإنّما تنسلّ معه، فلا بدّ من النّفخ، لأنّ النّفس تسمعه كالنّفخ؛ وأمّا المجهورة فتنقسم أربعة أقسام:

- الأوّل حروف القلقلة وهي: القاف، والجيم، والطّاء، والدّال، والباء، قال سيبويه(3): "واعلم أنّ من الحروف حروفاً مُشْرَبة ضُغِطت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صُوَيْت، ونبا اللّسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة"، ثمّ ذكرها، قال: "والدّليل على ذلك أنّك تقول: الحذق، فلا تستطيع أن تقف إلاّ مع الصّوَيْت، لشدّة ضغط الحرف"(4).

(1) انظر الكلام على ذلك في الصّفحة: 850 من قسم التحقيق.

(2) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(4) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 174\4.

ـ القسم الثّاني: الزّاي، والظّاء، والذّال، والضّاد، والـرّاء، قـال سيبويه(1): ''ومـن المُشْـربة حروف إذا وقفت عندها خرج معها نظير النّفخة، و لم تضْغط ضغط الأولى''، فذكر الأربعة الأولـى، ثمّ قال بعدها: ''والرّاء نـحو الضّاد.'' قال: ''لأنّ هذه الـحروف إذا خرجت بصوت الصّـدر، اِنسـلّ آخره ـ وقد فترـ من بين الثّنايا، لأنّـه يـجد منفـذا، فتُسمَع نـحو النّفخـة''، قـال: ''والضّـاد تـجد الـمنفذ من بين الأضراس''(2).

ـ القسم الثّالث: اللاّم، والنّون، والميم، والعين، والغين، والهمزة، فهذه السّتّة يسـتوي فيهـنّ الوصْل والوقف، قال سيبويه: ''ومنها حروف مُشْربة، لا تسمع بعدهـا في الوقـف شيئا ممّا ذكرنـا، لأنّها لم تُضْغط ضغْط القاف، ولا تجد منفذا كما وُجد في الحـروف الأربعـة، وذلـك الـلاّم والنّـون، لأنّهما اِرتفعتا عن الثّنايا، فلم تجدا منفذاً، وكذلـك الميـم، لأنّـك تضـمّ شـفتيك ولا تجافيهمـا، كمـا جافيت لسانك في الأربعة، حيث وجدن المنفذ، وكذلك العين والغين والهمزة، لأنّك لو أردت النّفـخ من مواضعها لم يكن، كما لا يكون في مواضـع الـلاّم والميـم، ومـا ذكـرت لـك مـن نحوهمـا، ولـو وضعت لسانك في مواضع الأربعة لاستطعت النّفخ، فكان آخر الصّوت حين يفتر نفخاً، والـرّاء نحو الضّاد''(3). قال ع/٤٣٩ سيبويه: ''واعلم أنّ هذه الحروف، الّتي تَسْـمع معهـا الصُّوَيْـت والنّفخة منها في الوقف، لا يكونان فيهنّ في الوصل إذا سكنّ لأنّك لا تنتظر أن ينبو لسانك ويفـتر الصّـوت، حتّى تبتدئ صوتاً، وكذلك المهموس، لأنّك لا تدع صوت الفم يطول حتّى تبتدئ صوتا''(4).

ـ القسم الرّابع: حروف المدّ، قال سيبويه: ''وهذه الحروف غير مهموسـات، وهـي حـروف مدّ ولين، ومخارجها متّسعة لهواء الصّوت، وليس شـيء مـن الحـروف أوسـع مخـارجَ منهـا، ولا أمـدّ للصّوت، فإذا وقفت عندها، لم تضمّها بشفة، ولا بلسان، ولا بحلق، كضمّ غيرها، فيَهـوِيَ الصّـوت إذا وجد متّسعا، حتّى ينقطع آخره في موضع الهمزة، وإذا تفطّنت وجدت [مسّ](5) ذلـك، [وذلـك قولك](6): 'ظلموا'(7)، و'رموْا'، و'عَمِي'(8)، و'حبلى''(9)، قال: ''فإذا وصلت لم يكن هـذا، لأنّ أخذك في ابتداء صوت آخر، يمنع الصّوت أن يبلغ تلك الغاية''"(10).

---

(1) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 6، ص: 10 من قسم التحقيق.

(2) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\174.

(3) و(4) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\175.

(5) و(6) ما بين الـمعقوفين ساقط من 'ح'.

(7) يوجد مثل لفظ ﴿ظلموا﴾ في القرآن في مواضع منها: موضع في 'البقرة'، جزء من الآية: 59، ورقم السّورة: 2.

(8) يوجد مثل لفظ ﴿عمي﴾ في القرآن بسورة الأنعام، ورقمها: 6، كجزء من الآية: 104.

(9) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\176.

(10) انظر 'الكتاب' لسيبويه: 4\177.

قال شيخنا(1) رحمه الله: "اِعلم أنّ الحروف العربيّة، الّتي قرأ بها أئمّة القرّاء المشهورون، بالنّظر إلى التّفخيم والتّرقيق، تنقسم أربعة أقسام: الأوّل: حروف الاستعلاء السّبعة، وهي مفخّمة على كلّ حال، ساكنة ومتحرّكة، مُمالة الحركة ح/٢٩٣ أو غير مُمالتها، مكسوراً ما قبلها أو غير مكسور، وإخراجها عن هذه الصّفة لحن لا يجوز؛ الثّاني: الحروف المنسفلة ـ ما عدا الرّاء واللاّم ـ وهي مرقّقة على كلّ حال؛ الثّالث: حروف المدّ، ونعني بها الألف، والياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها، وهي توابعُ ـ في التّرقيق والتّفخيم ـ ما تليه من الحروف المفخّمة أو المرقّقة، نحو: 'قضى'(2)، و'يقضي'(3)، و'يقضون'(4)، و'رمى'(5)، و'يرمي'(6)، و'يرمون'(7)"، قال: "ونصّ على هذا المعنى الأئمّة ابن شُرَيْح(8) وغيره. قال أبو الحسن بن شُرَيْح: ''اِعلم أنّ لفظ الياء، إذا كانت حرف مدّ ولين، يأتي على قسط الحرف الّذي قبلها، من تفخيم وترقيق، لأنّها حادثة في اللّفظ من إشباع حركته، الّتي هي مأخوذة منه''؛ الرّابع: الرّاء واللاّم، وهما على الجملة في ألفاظ القرّاء، يوجد فيهما التّفخيم والتّرقيق. أمّا الرّاء فأصلها التّفخيم، والتّرقيق [فيها](9) فرع، يفتقر إلى سبب، يوجد مع وجوده، ويعدم مع(10) عدمه؛ وأمّا اللاّم فأصلها التّرقيق، والتّفخيم فرع لابدّ له من سبب يقتضيه، يوجد مع وجوده، ويعدم مع عدمه". قلت: وقد تكلّم أبو الحسن بن شُرَيْح على الألف في بعض تقييداته فقال: "فإنّما الألف تابعة لما قبلها، إنْ مرقّقا فمرقّقة، وإنْ مفخّما فمفخّمة، وإن جاءت بعد فتحة خالصة كانت ألفا خالصة، وإن جاءت بعد فتحة حدث فيها كسر يسير أو كثير، حدث فيها من الإمالة إلى الياء، على قسط ما حدث قبلها من الكسر". قال شيخنا رحمه الله: "اِعلم ـ وفّقني الله وإيّاك ـ أنّ حروف العربيّة، الّتي يتصرّف عليها كلام العرب الفصحاء، وقرأ بها أئمّة القرّاء، تنقسم قسمين: أصول وفروع، فالأصول معروفة، ع/٤٤٠ وهي تسعة وعشرون حرفاً، وأمّا الفروع: فما لحقه من الحروف الأصول تغيير مّا، كالنّون المخفاة، والصّاد الّتي كالزّاي، والرّاء

(1) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(2) جاء لفظ ﴿قضى﴾ في القرآن في مواضع منها: موضع في 'البقرة'، جزء من الآية: 177، ورقم السّورة: 2.

(3) ورد لفظ ﴿يقضي﴾ في القرآن في سورة يونس، ورقمها: 10، كجزء من الآية: 93.

(4) أتى لفظ ﴿يقضون﴾ في القرآن في سورة غافر، ورقمها: 40، جزء من الآية: 20.

(5) نجد لفظ ﴿رمى﴾ في القرآن في سورة الأنفال، ورقمها: 8، بالآية: 17 منها.

(6) جاء لفظ ﴿يرم﴾ هكذا مجزوما، في 'النّساء'، جزء من الآية: 112، ورقم السّورة: 4.

(7) ورد لفظ ﴿يرمون في القرآن في سورة النّور، بالآيات: 4 و6 و23، ورقم السّورة: 24.

(8) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 78 من قسم التحقيق.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من 'ح'.

(10) في مخطوطة 'ح' جاء لفظ 'عند' بدل 'مع'.

المرقّقة، واللاّم المفخّمة، والألف الممالة؛ وذلك أنّ النّون إذا أفردت، فلها موضعان: الفـم والخيشـوم، لأنّها تخرج من طرف اللّسان وما فويق الثّنايا، وتصحبها غنّة من الخيشوم، فإذا اتّصل بها حرف مـن حروف الفم، نحو الكاف في: ﴿منك﴾(1)، والقاف في: ﴿من قبل﴾(2)، اِنفرد بهـا الخيشـوم؛ وأمّـا الصّاد والرّاء واللاّم والألف، فكلّ واحدة منهنّ أشربت صفة حرف يناسبها؛ فالصّاد أُشْربت صـوت الزّاي، لأنّهما من موضع واحد؛ والرّاء أصلها التّفخيم، لمضارعتها حروف الاسـتعلاء، بما فيهـا مـن التّكرير، لكنّها رقّقت في بعض المواضـع، بـالحمل علـى الـلاّم لقربهـا منهـا؛ والـلاّم أصلهـا الـتّرقيق، فخّمت في بعض مواضعها، حملا على الرّاء كما حملت الرّاء عليها في الـتّرقيق؛ والألـف إذا خرجـت من موضعها، اِستعلت إلى الحنك الأعلى، والياء منسفلة، وبينهما مناسـبة، لأنّهمـا حرفـا مـدّ ولـين، وهي أقرب إلى الألف من الواو، وإن اشتركت الثّلاثة في المدّ، فأُشْربت الألف صوت اليـاء في بعـض المواضع". وقال شيخنا(3) رحمه الله: "واعلم أنّ عدد الحروف، الّتي قرأ بها أئمّة القـرّاء المشـهورون، ثمانيةٌ وثلاثون حرفا: التّسعة والعشرون الّتي هي الأصول، وتسعة من الفروع المستحسنة وهي: النّـون الخفيفة، والهمزة المجعولة بين بين وهي ثلاثة أحرف، والألف الممالة، والألف الّتي هـي بـين اللّفظـين، والصّاد كالزّاي، والرّاء المرقّقة، واللاّم المفخّمة، وأمّا الباء الّتي كالفاء وهي الرّخوة، فلم يقرأ بها أحد من الأئمّة، لأنّها من الحروف المرذولة المستهجنة، وقد أولـع بهـا قـرّاء زماننـا، والله تعـالى يغفـر لنـا ولهم". وقال شيخنا ـ رحمه الله ـ في بعض تقييداته على حرف الباء(4): "وبعض العرب ممّن لا يوثـق بلغته، لأنّه خالط العجم، ففسدت عليه لغته، يُشْرب الباء صوت الفاء، فينطق بها رخوة، يجري فيهـا الصّوْت"، قال: "وهذا هو النّطق المتعارف اليوم عند أهل زماننا، قد ألفوه وجرت عليه طباعهم، ولا يـحلّ لأحد أن يقرأ بذلك". واعلم أنّ القراءة الّتي يجوز أن يُقرأ بها، يشترط فيهـا عنـد الأئمّـة ثلاثـة شروط، الأوّل: صحّة الإسناد عن الثّقات إلى النـبي صلّـى الله عليـه وسـلّم ؛ والثّـاني: موافقـة أحـد الأئمّة الّتي أمر عثمان(5) ـ رضي الله عنه ـ بكتبها، وأجمع المسلمون عليها؛ والثّالث: موافقـة العربيّـة الّتي نزل القرآن عليها(6)، وما فُقِد فيه أحد من هذه الشّروط، فشاذّ مـتروك، لا يحـلّ لأحـد أن يقـرأ به. قال مكيّ(7) فـي كـتاب 'الإبـانـة': "جـميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام:

ـ قسم يُـقرأ بـه اليوم، وذلك مـا اجتمع فـيه ثـلاث خـلال، وهـو أن ينـقل عن الثّقات إلـى

(1) المائدة، جزء من الآية: 114، ورقم السّورة: 5. (2) البقرة، جزء من الآية: 25، ورقم السّورة: 2.

(3) هو أبو عبد الله القيجاطي، وقد سبقت ترجمته في الهامش رقم: 3، ص: 2 من قسم التحقيق.

(4) وهذا التّقييد هو كتاب 'تحقيق النّطق بالباء' لأبي عبد الله القيجاطي. انظر 'الفرسة' للمنتوري: 25.

(5) سبقت ترجمته في الهامش رقم: 1، ص: 25 من قسم التحقيق.

(6) انظر في أركان القراءة الصّحيحة 'النّشر': 1\9. (7) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق.

النبيّ عليه السّلام(1)، ويكون وجهه في العربيّة - الّتي نزل بها القرآن - سائغا، ويكون موافقا لخطّ المصحف، فإذا اِجتمعت فيه هذه ح/٢٩٤ الخلال الثّلاث قُرِئ به، وقُطع ع/٤٤١ على مغيّبه [وصحته](2) وصدقه، لأنّه أخذ عن إجماع، من جهة موافقته للمصحف، وكفر من جحده.

والقسم الثّاني: ما صحّ نقله عن الآحاد، وصحّ وجهه في العربيّة، وخالف لفظه خطّ المصحف، فهذا يُقْبل ولا يُقرأ به لعلّتين:

- إحداهما: أنّه لم يؤخذ بإجماع، إنّما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد(3)؛

- والعلّة الثّانية: أنّه مخالف لما قد أُجمع عليه، فلا يُقطع على مغيّبه وصحّته، وما لم يُقطع على صحّته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، وبئس ما صنع إذ جحده.

والقسم الثّالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربيّة، فهذا لا يقبل وإن وافق خطّ المصحف"، قال: "ولكلّ صنف من هذه الأقسام تمثيل، تركنا ذكره اختصاراً"(4).

وقال الطّبريّ(5) في 'الجامع'(6): "ثمّ كلّ من اِختار حرفا من المقبولين من الأئمّة، المشهورين بالسّنّة والإقتداء بمن مضى من علماء الشّريعة، راعى في اختياره الرّواية أوّلاً، ثمّ موافقة المصحف الإمام ثانياً، ثمّ العربيّة ثالثاً، فمن لم يراع الأشياء الثّلاثة في اختياره، لم يُقْبل اِختياره، ولم يَتداولْه أهل السّنّة والجماعة". وقال أبو شامة(7) في شرح 'الشّاطبيّة': "وذكر المحقّقون من أهل العلم بالقراءة ضابطا حسنا، في تمييز ما يُعتمد عليه من القراءات وما يُطْرح، فقالوا: كلّ قراءة ساعدها خطّ المصحف، مع صحّة النّقل، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اِختلّ أحد هذه الأركان الثّلاثة، أُطْلق على تلك القراءة أنّها شاذّة وضعيفة، أشار إلى ذلك كلام الأئمّة المتقدّمين، ونصّ عليها أبو محمّد مكيّ(8) - رحمه الله - في تصنيف له مراراً، وهو الحقّ الّذي لا محيد عنه، على تفصيل فيه قد ذكرناه في موضع غير هذا"(9). وذكر مكيّ في 'الإبانة'، أنّ المصنّفين للقراءات منهم من ألّف خمسة من القرّاء، ومنهم من ألّف سبعة، ومنهم من ألّف ثمانية(10). قلت: ومنهم من ألّف

(1) في مخطوطة 'ح': صلّى الله عليه وسلّم. (2) وما بين المعقوفين في النّص هو زيادة من 'الإبانة'.

(3) قال الصفاقسيّ إنّ "مذهب الأصوليّين، وفقهاء المذاهب الأربعة، والمحدّثين والقرّاء، أنّ التّواتر شرط في صحّة القراءة، ولا تثبت بالسّند الصّحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربيّة"، والتّواتر أن يرويها جماعة يستحيل تواطؤهم عن الكذب، عن جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب إلى النبيّ 'ص' ('غيث النّفع': 17).

(4) انظر 'الإبانة عن معاني القراءات' لمكي: 51-52. (5) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 46 قسم التحقيق.

(6) لقد سبق الكلام على كتاب 'الجامع' هذا في الهامش: 14، من الصفحة: 666، فانظره هناك.

(7) سبقت ترجمته بالهامش: 7، ص: 487 قسم التحقيق. (8) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق.

(9) انظر 'إبراز المعاني' لأبي شامة: 5. (10) انظر 'الإبانة عن معاني القراءات' لمكيّ: 90.

عشرة، ومنهم من ألّف أحد عشر، ومنهم من ألّف ثلاثة عشر، ومنهم من ألّف خمسة عشر، ومنهم من ألّف أحدا وعشرين، ومنهم من ألّف أربعة وعشرين، ومنهم من ألّف خمسين(1). وقال أبو بكر بن أشته(2) في كتاب 'المحبّر' له: إنّ شيخه الإمام أبا بكر بن مجاهد(3)، صنّف بعد كتاب 'السّبعة' الكتاب الكبير، الّذي ذكر فيه أكثر من سبعة وسبعين، من بين صحابيّ وتابعيّ، وإمام متقدّم ومتأخّر، بيّن منازلهم من علم القرآن، وذكر مذاهبهم في القراءات، وائتمام النّاس بهم في الأيّام القديمة، والرّواية عنهم. قال مكيّ(4) في 'الإبانة': "وهذا باب واسع، وإنّما الأصل الّذي يُعتمد عليه في هذا، أنّ ما صحّ سنده، واستقام وجهه في العربيّة، ووافق لفظه خطّ المصحف، فهو من السّبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفا مفترقين أو مجتمعين، فهذا [هو](5) الأصل الّذي يُبْنى عليه، في قبول القراءة عن سبعة أو سبعة آلاف، فاعْرِفه وابْنِ عليه"(6).

قلت: ع/٤٤٢ قوله: 'فهو من السّبعة المنصوص عليها': يريد من الأحرف السّبعة المنصوص عليها في الحديث، أنّ القرآن أنزل عليها، وذلك قوله صلّى ا لله عليه وسلّم في الصّحيح: "إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسّر منه"(7).

الإعراب: ثمّ: حرف عطف. الهُويّ: مبتدأ. من صفات: في موضع الخبر. الألف: مضاف إليه. خصّت: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الّذي لم يُسمّ فاعله مضمر يعود الألف. به: متعلّق بـ'خصّت'، والهاء عائدة على 'الهُويّ'. دون: ظرف مكان، والعامل فيه 'خصّت'.

(1) انظر 'الإبانة عن معاني القراءات' لمكيّ: 36-38.

(2) سبقت ترجمته بالهامش: 5، ص: 45 قسم التحقيق.

(3) سبقت ترجمته بالهامش: 1، ص: 43 قسم التحقيق.

(4) سبقت ترجمته بالهامش: 6، ص: 31 قسم التحقيق.

(5) وما بين المعقوفين في النّص هو زيادة من 'الإبانة'.

(6) انظر 'الإبانة عن معاني القراءات' لمكيّ: 114.

(7) الحديث رواه البخاري عن عمر في كتاب فضائل القرآن من صحيحه، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: 6\100، وكتاب استتابة المرتدين، باب ما جاء في المتأوّلين: 8\53، وكتاب التوحيد، باب قول ا لله تعالى[المزمّل(73) :20]: ﴿فاقرءوا ما تيسر من القرآن﴾: 8\215؛ ورواه مسلم في جامعه الصحيح في كتاب الصلاة، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه: 2\202؛ ورواه الترمذي في 'الجامع الصحيح' في كتاب القراءات، باب ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وقال: حديث حسن صحيح: 4\264، ورقمه بترقيم العالمية: 2867؛ ورواه النّسائي في سننه في كتاب الافتتاح، جامع ما جاء في القرآن: 2\152، ورقمه: 928 و929 بترقيم العالمية؛ ورواه أبو داود في سننه في كتاب الصّلاة، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: 2\75-76 ورقمه: 1261؛ ورواه مالك في 'الموطأ' في كتاب الصلاة، باب ما جاء في القرآن: 162-163؛ ورواه أحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة من مسنده ورقمه: 266، ورواه كذلك في مسند الشّاميين من حديث عمرو بن العاص ورقمه: 17154 بترقيم العالمية، وليس فيه 'فاقرءوا ما تيسر منه' وفيه هذه الزيادة: "فأي ذلك قرأتم فقد أحسنتم، ولا تماروا فيه فإنّ المراء فيه كفر، أو آية الكفر".

جميع: مخفوض بالظّرف. الأحرف: مضاف إليه. ثمّ قال:

[273] فَهَذِهِ الصِّفَاتُ بِاخْتِصَارِ **** تُفِيدُ فِي الْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ

لّما اِستوفى النّاظم الكلام على صفات الحروف، أشار إليها بقوله: 'فهذه'، ثمّ أخبر أنّ فائدتها تظهر في الإدغام والإظهار(1)، لأنّ بمعرفة الصّفات يعرف ما يجب فيه الإدغام، إذا سكن ولقي غيره، وما يجب فيه الإظهار، وما يجوزان فيه معاً.

الإعراب: فهذه: مبتدأ. الصّفات: خبره. باختصار: في موضع الحال من 'الصّفات'، والعامل في الحال ما في 'هذه' من معنى الإشارة. تفيد: فعل مضارع، والفاعل مضمر يعود على 'الصّفات'. في الإدغام: متعلّق بـ'تفيد'. والإظهار: معطوف على الإدغام.

قلت: وهنا اِنتهى ما قصدت ذكره في هذا الشّرح، وقد تأمّلت ما اطّلعت عليه من الكتب، الّتي نقلت منها إليه، فألفيت ذلك مائة وتسعة وسبعين مجموعا، منها مائة وسبعة وعشرون من كتب علم القراءات، وسائرها من فنون العلوم، فمنها من كتب التّفسير، ح/٢٩٥ ومنها من تآليف الحديث، ومنها من موضوعات اللّغة، ومنها من دواوين أشعار العرب، ومنها من تصانيف العربيّة وغيرها، وقد ذكرت في هذا الشّرح، كثيرا من أنظار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي(2) ـ رضي الله عنه ـ واختياراته، ممّا حفظته منه، أوسألته عنه، أونقلته من تقييداته، وما وقع فيه من ردّ مني(3) على بعض من تقدّم، فإنّما ذلك في قليل من المسائل، حالت المنيّة بيني وبين شيخنا ـ رحمه الله ـ في عرضها عليه، ونسبة التّحقيق فيها إليه، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد، وعلى آل محمد وصحبه، وسلّم تسليما. نجز الكتاب والحمد لله ربّ العالمين، شرح رجز الأستاذ أبي الحسن بن برّي(4) ـ رحمه الله ـ [تأليف الشّيخ الفقيه، الأستاذ المقرئ، المحقّق الخطيب، الرّاوية المسند، الجملة الفاضلة: أبي عبد الله محمّد ابن الشّيخ الفقيه، الحاج الأتقى، الأفضل المرحوم: أبي محمّد عبد الملك ابن الشّيخ الفقيه، الصّالح المرحوم: أبي الحسن عليّ بن عبد الملك بن عبد الله القيسي المنتوري(5) رضي الله عنه](6)، على يد ناسخه لنفسه، ثمّ لمن شاء الله من بعده، عبيد الله

٨٦٦

(1) في 'ح': الإظهار والإدغام، هكذا معكوسة.

(2) سبقت ترجمته بالهامش: 3، ص: 2 قسم التحقيق.

(3) بمخطوطة 'ح' و'ع': منّي، وفي 'ك': منه، وهوالمثبت.

(4) انظر ترجمته بالهامش: 4، ص: 14-23 من قسم التقديم.

(5) اُنظر ترجمة المنتوري بالصفحات: 36-46 قسم التقديم.

(6) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة 'ق': 227.

الرّاجي عفو ربّه محمّد...الأنصاري، غفر الله له ولوالديه، ولجميع المسلمين، ولمن دعا له بالمغفرة(1).
[وكان أوان الفراغ منه](2) يومه الخميس السّابع من ربيع الأوّل، عام اثنين وثمانين وثماني مائة.
[والصّلاة والسّلام على سيّدنا ومولانا محمّد خيرة أنبيائه، وخاتم أرساله، وعلى صحابته الأكرمين وعلى آله] (3).

(1) وفي مخطوطة 'ح' وجد بخط النّاسخ ما يلي: "كمل السّفر الثّاني من شرح رجز الأستاذ أبي الحسن ابن برّي - رحمه الله - وبكماله تمّ جميع الشّرح، والحمد لله حقّ حمده كما يجب لجلاله، ويليق بكماله، على يد كاتبه لنفسه: محمّد المختار بن عليّ بن عبد الصّادق الخميسي، غفر الله له ولوالديه، ولأشياخه، وجميع المسلمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله، خاتم أنبيائه ورسله، اِنتهى".

(2) ما بين المعقوفين إضافة من المحقق لوصل الكلام، إذ بالأصل بياض.

(3) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة الخزانة العامة، ورقمها: 409 ك، الصفحة: 476.



الفهارس العلمية

المحتويات:

فهرس الآيات والألفاظ القرآنية

(77): 526، 557؛ (78): 131، 425، 676، 682؛ (79): 664؛ (80): 325؛ (81): 464، 467؛ (85): 443، 444ح، 456، 466، 474، 525، 528، 552، 567، 691؛ (86): 130؛ (87): 439، 455، 505، 509، 514، 555، 717؛ (90): 343، 344، 425، 440؛ (91): 318، 404؛ (92): 391؛ (93): 195، 343، 344، 675؛ (94): 199، 474؛ (96): 150، 188، 451، 526، 537، 693؛ (97): 555؛ (98): 144، 210؛ (99): 857؛ (100): 130؛ (102): 144، 342، 358، 523، 524، 531، 537، 544، 592، 593، 597، 635، 717، 727؛ (103): 629؛ (106): 347؛ (107): 421، 422، 430، 676، 681؛ (108): 193، 220، 343، 351، 368، 369، 394، 706؛ (109): 711؛ (110): 188؛ (113): 454، 456، 466، 728؛ (114): 607، 610؛ (116): 440؛ (117): 131، 450؛ (119): 523، 524، 528، 530؛ (120): 455، 456، 459، 467، 555، 681، 831؛ (123): 439؛ (124): 569، 570، 760؛ (125): 11، 387، 511، 524، 535، 555، 561، 619، 856، 857؛ (126): 144، 342، 540، 550؛ (129): 129، 130، 131؛ (130): 440؛ (133): 304، 308؛ (135): 204؛ (136): 202، 331؛ (137): 129؛ (139): 798؛ (140): 253، 258، 262؛ (142): 146، 310، 315، 573، 575؛ (143): 430؛ (144): 394، 631، 678؛ (148): 524، 525، 527، 529، 531، 533، 537، 538، 554، 684، 727؛ (149): 425، 681؛ (150): 678، 777، 785؛ (151): 128، 856، 857؛ (152): 707، 730؛ (153): 481، 654؛ (156): 626؛ (157): 524، 688؛ (158): 11ح، 524، 532، 533، 537، 558؛ (160): 610؛ (173): 715؛ (175): 690؛ (259): 592؛ (163): 682؛ (164): 188، 192، 272، 405، 501؛ (165): 664؛ (166): 138، 388؛ (167): 129، 664؛ (168): 439، 681؛ (169): 407؛ (170): 399؛ (172): 131؛ (174): 332، 333؛ (177): 462ح؛ (178): 351، 440، 450، 509؛ (179): 675؛ (182): 439، 450؛ (184): 546، 601؛ (185): 196، 202، 205، 206، 207، 356؛ (186): 730، 732، 746، 750، 752؛ (187): 187؛ (189): 333، 440، 764؛ (196): 129، 212، 511، 545ح، 715؛ (197): 150، 175، 455، 626، 707؛ (198): 128؛ (199): 557؛ (200): 532، 578، 581، 650؛ (205): 514؛ (207): 343، 644، 724؛ (209): 439؛ (210): 614، 626، 664، 678؛ (211): 369، 856؛ (213): 310، 315؛ (214): 464، 467؛ (217): 20، 525، 527، 531، 554، 567؛ (218): 689، 721؛ (220): 462، 467؛ (223): 272، 464، 467؛ (225): 215؛ (227): 610؛ (228): 175، 298، 610؛ (229): 610؛ (230): 531؛ (231): 393، 572، 610، 721؛ (232): 334، 335؛ (233): 617، 619؛ (234): 545، 599، 602؛ (235): 176، 181، 306، 581؛ (236): 138؛ (240): 529، 532، 567؛ (245): 817؛ (247): 711، 817؛ (248): 17؛ (249): 600، 718؛ (250): 643، 652؛ (253): 682، 717؛ (255): 218، 234، 588؛ (256): 401، 525، 529، 553، 554؛ (258): 748، 776؛ (259): 152، 367، 411، 439، 555، 593، 594، 595، 595، 597، 634؛ (260): 175، 523، 334، 537، 550؛ (261): 395؛ (264): 203، 212، 318، 343، 598، 706؛ (265): 549، 613، 644، 676، 689، 724؛ (266): 789؛ (267): 29؛ (269): 172، 357، 711؛ (270): 475، 555؛ (271): 766، 767، 768، 769؛ (272): 128، 467؛ (275): 144، 693؛ (276): 501؛ (280): 147؛ (282): 306، 310، 315، 351، 511، 763، 785؛ (283: 212، 213، 332، 381؛ (284): 415؛ (286): 215، 566، 568.

3 ـ آل عمران:

(1): 238، 243، 245، 246، 247؛ (2): 243، 245، 246؛ (3): 494، 495، 496، 498، 499، 500، 539، 561؛ (4): 440؛ (5): 555؛ (7): 150، 176، 425؛ (13): 129، 310، 339، 474، 475، 524، 633؛ (14): 439؛ (15): 185، 256، 257، 261، 430؛ (18): 626؛ (20): 253، 746، 747؛ (22): 404؛ (23): 664؛ (26): 451، 524، 531، 626؛ (29): 626؛ (30): 192؛ (31): 639، 751؛ (33): 547، 549، 569؛ (35): 547، 549، 551، 722؛ (36): 539، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 634؛ (37): 464، 525، 528، 529، 531، 532، 556، 700؛ (38): 637، 638؛ (39): 203، 528، 529، 531، 532، 556، 613؛ (40): 626، 630، 660؛ (43): 550؛ (44): 130؛ (47): 310، 626، 681؛ (48): 150، 496؛ (49): 199، 221، 224، 391، 524، 558؛ (50): 496، 707؛ (51): 707؛ (52): 474، 477؛ (55): 588، 607، 626، 676، 678؛ (58): 602، 603؛ (59): 144، 212، 706؛ (61): 723؛ (62): 353؛ (65): 496؛ (66): 172، 185، 277، 819، 820، 821، 822، 823، 826؛ (72): 402؛ (75): 146، 147، 153، 160، 353، 474، 475، 476، 501، 502، 553، 584؛ (77): 129، 131؛ (81): 253، 412، 413؛ (83): 607؛ (84): 384؛ (91): 769؛ (92): 717؛ (93): 20ح، 200، 209، 210، 211؛ (98): 496؛ (100): 483؛ (103): 721؛ (104): 601؛ (110): 13؛ (112): 139، 357، 727؛ (113): 212، 706؛ (114): 788؛ (119): 819، 820، 821، 822، 823، 826؛ (122): 402؛ (123): 10؛ (124): 388، 413؛ (126): 454، 471، 499، 509، 542؛ (128): 601؛ (129): 159، 602؛ (134): 192؛ (135): 181؛ (138): 511؛ (139): 139، 359؛ (140): 682؛ (144): 327، 480، 654، 788؛ (145): 153، 412؛ (146): 706؛ (147): 525، 528، 530، 533، 537؛ (148): 198؛ (152): 388، 389؛ (153): 388؛ (156): 511؛ (160): 191؛ (162): 336؛ (167): 351، 647، 648، 691، 692، 794؛ (168): 195، 198؛ (169): 376ح؛ (173): 173، 278، 331، 391؛ (175): 707؛ (177): 440؛ (180): 525، 527، 529، 531، 533؛ (181): 390؛ (182): 610؛ (183): 176، 391، 550، 777؛ (184): 600، 777؛ (185): 394؛ (187): 727؛ (190): 660؛ (191): 660؛ (193): 128، 351، 474، 501، 502، 555، 599، 601، 630، 633، 661؛ (195): 600.

4 ـ النّساء:

(1): 20؛ (4): 701؛ (5): 282، 628؛ (6): 525، 530، 532، 537ح؛ (9): 440، 450، 451؛ (10): 528، 557، 609؛ (12): 192، 474، 551، 744؛ (15): 764؛ (17): 176، 221، 224، 239، 664؛ (22): 283، 390؛ (23): 390، 701؛ (24): 283؛ (25): 727؛ (28): 368، 369؛ (30): 701؛ (31): 144، 146؛ (32): 628؛ (34): 628؛ (35): 451، 540، 545، 550، 555، 558، 559، 578، 610؛ (36): 235، 476، 478، 479؛ (38): 318؛ (40): 146؛ (43): 176، 178، 192، 201، 202، 203، 282، 450، 451؛ (44): 699؛ (46): 435؛ (51): 306؛ (53): 332، 705؛ (55): 440، 528؛ (56): 396، 728؛ (58): 523، 524، 528، 530، 540، 555، 558، 578، 701، 766، 767، 768، 769؛ (59): 606؛ (64): 401؛ (68): 572؛ (72): 676؛ (74): 412؛ (77): 138؛ (78): 404، 727، 728؛ (83): 99، 637؛ (84): 455، 464؛ (86): 626؛ (87): 100، 626؛ (88): 628؛ (90): 204، 395، 576، 577؛ (91): 727؛ (92): 576؛ (95): 100، 439،

5 ـ المائدة:

6 ـ الأنعام:

7 - الأعراف:

8 - الأنفال:

9 - التّوبة:

10 ـ يونس:

(1): 237، 243، 483، 484، 486؛ (2): 65، 350، 538؛ (4): 204؛ (5): 144؛ (8): 336؛ (10): 675؛ (15): 213، 332؛ (16): 411، 539، 562؛ (25): 311، 315؛ (35): 766، 767، 768، 769؛ (49): 282؛ (51): 200، 215، 218، 320، 370، 373، 374، 375، 728؛ (52): 398؛ (53): 193، 206، 384؛ (57): 392؛ (58): 49، 50ح؛ (59): 320، 322، 664؛ (61): 388؛ (63): 229؛ (66): 305؛ (71): 707؛ (81): 334، 537؛ (83): 354؛ (87): 566؛ (89): 402؛ (91): 200، 215، 218، 320، 370، 374، 375، 728؛ (93): 723، 862ح؛ (94): 392؛ (96): 723؛ (101): 358، 711؛ (103): 712؛ (108): 392، 440؛ (109): 587.

11 ـ هود:

(1): 237، 243، 350، 483، 484، 486، 614؛ (2): 350؛ (10): 730؛ (17): 591؛ (24): 166؛ (27): 399؛ (28): 132، 551؛ (30): 407؛ (32): 392؛ (34): 730؛ (35): 525، 528، 529، 530، 532، 533؛ (40): 277، 282، 289؛ (41): 458ح، 466، 626، 629، 631، 659، 663، 669؛ (42): 415، 416، 589، 630؛ (44: 307، 792، 796؛ (46): 752؛ (49): 13؛ (55): 707؛)؛ (58): 282، 289، 700؛ (59): 476، 501؛ (60): 330؛ (66): 282، 289؛ (68): 702، 703؛ (69): 392؛ (70): 203، 318، 540؛ (71): 283؛ (72): 253، 258، 397؛ (73): 721؛ (74): 353؛ (76): 282، 392، 523؛ (77): 58، 453، 788، 789، 791، 793، 794، 795، 796؛ (78): 150، 545ح، 616ح، 707؛ (82): 282، 289، 440؛ (86): 724؛ (87): 311، 313؛ (91): 147؛ (94): 282، 289؛ (95): 396؛ (97): 549، 550؛ (99): 343، 344؛ (101): 282؛ (105): 746، 747.

12 ـ يوسف:

(1): 237، 243، 483، 484، 486؛ (4): 182، 724، 733؛ (5): 352؛ (7): 229، 724؛ (10): 724؛ (11): 688، 789، 796، 797ح، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 818؛ (12): 52؛ (13): 342، 344، 798؛ (14): 342، 344؛ (15): 724؛ (16): 318؛ (17): 340، 342، 344؛ (18): 204، 399؛ (19): 396؛ (20): 65، 146؛ (21): 550، 566، 568، 602، 603، 604؛ (23): 467، 615، 738، 739؛ (24): 305، 615؛ (25): 397، 464، 697؛ (30): 456، 551، 722؛ (31): 506، 629؛ (32): 407، 446، 704، 705؛ (39): 228، 253، 258، 583؛ (40): 350؛ (41): 228، 609؛ (42): 576، 715؛ (43): 273، 307، 552؛ (45): 707، 773، 776، 784؛ (47): 407؛ (50): 332؛ (51): 407، 722؛ (53): 283، 284، 296، 297، 299، 300، 643؛ (54): 332؛ (58): 305؛ (59): 711؛ (60): 707؛ (65): 749؛ (66): 707؛ (69): 776؛ (70): 339؛ (71): 404، 405، 406؛ (76): 306؛ (77): 390؛ (80): 224، 229، 407، 408؛ (81): 630؛ (83): 399؛ (84): 459؛ (87): 224؛ (90): 52، 254؛ (93): 701؛ (94): 707؛ (96): 523، 701؛ (99): 566، 568؛ (100): 311، 392، 732؛ (105): 706؛ (108): 152، 696، 747، 773، 776؛ (109): 788؛ (110): 221، 816.

13 ـ الرّعد:

(1): 237، 238، 243، 247، 483، 484، 486؛ (4): 351، 356، 443، 525، 528، 533؛ (5): 185، 254، 260، 277، 278، 279، 280، 281، 326، 327، 329، 340، 412؛ (7): 526، 545، 549، 715؛ (8):

501؛ (9): 709؛ (10): 601؛ (11): 356، 407، 421، 422، 715؛ (13): 715؛ (16): 398، 615؛ (17): 211،
212، 351، 701؛ (18): 706؛ (19): 455؛ (21): 619، 620، 621، 624، 706؛ (23): 440ح؛ (25): 619،
620، 621، 624؛ (26): 817؛ (29): 205؛ (30): 707؛ (31): 564؛ (32): 707؛ (33): 399؛ (34): 715؛
(36): 205، 707؛ (37): 715؛ (39): 717؛ (41): 711.

14 - إبراهيم:

(1): 237، 243، 483، 484، 486، 572، 590؛ (5): 501؛ (7): 388؛ (9): 798؛ (10): 397؛ (14):
752؛ (15): 752؛ (22): 707، 733؛ (24): 700؛ (26): 502، 586؛ (27): 307، 628؛ (28): 307، 630، 722؛
(29): 583؛ (31): 717؛ (34): 613، 722، 727؛ (37): 440؛ (39): 209، 681؛ (40): 752؛ (41): 752؛
(43): 550، 552؛ (44): 552، 598؛ (47): 552.

15 - الحجر:

(1): 237، 243، 483، 484، 486؛ (3): 129، 359؛ (6): 524، 537، 549؛ (13): 396؛ (15): 399؛
(16): 392؛ (20): 550؛ (26): 612، 613، 623؛ (27): 429؛ (28): 612، 613، 623، 674؛ (30): 134؛
(33): 612، 613، 623؛ (41): 572؛ (44): 188؛ (47): 540، 541، 585، 586، 600، 629، 654، 655؛ (49):
347؛ (51): 130؛ (52): 388؛ (54): 707؛ (61): 282، 286، 287، 288؛ (66): 675؛ (67): 282، 287؛
(68): 708؛ (69): 708؛ (78): 375، 614؛ (82): 425؛ (86): 615؛ (87): 353؛ (99): 106.

16 - النّحل:

(1): 106؛ (2): 708؛ (8): 588؛ (27): 708؛ (35): 272؛ (36): 10؛ (44): 600؛ (51): 708؛ (53):
688؛ (58): 619، 620؛ (59): 454، 456؛ (61): 215، 217، 282؛ (66): 358؛ (68): 13؛ (70): 727؛ (71):
550؛ (72): 689، 722؛ (75): 700؛ (76): 404؛ (78): 351؛ (81): 101؛ (83): 722؛ (90): 351؛ (91):
392؛ (96): 715؛ (98): 92، 94، 95؛ (113): 392؛ (114): 722؛ (115): 716؛ (121): 146؛ (127): 208.

17 - الإسراء:

(3): 701؛ (7): 202، 204؛ (8): 407، 413؛ (11): 718؛ (12): 574؛ (13): 557ح، 578ح؛
(15): 562؛ (18): 618، 619؛ (20): 678؛ (23): 160، 641؛ (24): 587؛ (32): 352؛ (33): 392، 506؛
(34): 205، 206؛ (36): 205، 206، 339؛ (41): 390؛ (49): 254، 326، 327، 329، 700؛ (50): 326؛
(51): 425؛ (52): 128، 411؛ (53): 718؛ (54): 356؛ (59): 574، 704؛ (60): 455، 505، 509؛ (61):
253؛ (62): 748؛ (63): 412؛ (71): 690؛ (76): 705؛ (80): 212، 706؛ (83): 451؛ (85): 552؛ (89):
390؛ (93): 399، 549، 552؛ (94): 387؛ (96): 523، 528، 531، 533، 537؛ (97): 396، 746؛ (98): 254،
326، 327، 700؛ (99): 326؛ (101): 387؛ (102): 283؛ (104): 358؛ (105): 528؛ (107): 607؛ (109):
607؛ (110): 727.

18 - الكهف:

(14): 389؛ (16): 336؛ (17): 746؛ (18): 228، 451ح، 524، 561؛ (19): 614؛ (22): 554، 561؛
(24): 748؛ (29): 598، 690؛ (31): 205، 713؛ (33): 507، 640، 642؛ (34): 776؛ (35): 545ح؛ (36):

19 - مريم:

20 - طه:

21 - الأنبياء:

22 - الحجّ:

23 - المومنون:

28 ـ القصص:

(1): 237، 238، 247، 421، 422، 490، 491، 813؛ (5): 255؛ (9): 724، 722؛ (22): 748؛ (23): 138، 606؛ (26): 724؛ (27): 88؛ (28): 675، 682؛ (30): 347، 712، 754؛ (31): 466، 524، 555، 557؛ (33): 709؛ (34): 252، 370، 371، 373، 375، 753؛ (35): 753؛ (36): 515، 516، 558، 560؛ (41): 255؛ (46): 576؛ (51): 612؛ (55): 711؛ (59): 212، 228، 715؛ (61): 761، 762؛ (68): 164؛ (73): 166؛ (81): 150، 359؛ (82): 728؛ (87): 626.

29 ـ العنكبوت:

(1): 238، 243، 245، 246، 247، 353؛ (2): 243، 245، 246، 353؛ (5): 628، 715؛ (12): 455، 467؛ (20): 638؛ (25): 336؛ (28): 326؛ (29): 255، 326، 332، 700؛ (33): 58، 453، 788، 789، 791، 793، 794، 795، 796؛ (35): 401؛ (38): 401، 700، 702؛ (39): 393؛ (41): 700، 764؛ (45): 540، 628، 631، 632، 633، 654، 658، 659، 660، 661، 669؛ (46): 349؛ (50): 724، 773؛ (56): 709، 714؛ (60): 706؛ (66): 787.

30 ـ الرّوم:

(1): 238، 243، 247؛ (2): 243؛ (4): 6، 681؛ (7): 359؛ (10): 203، 318، 717؛ (19): 713؛ (28): 727؛ (29): 628؛ (30): 566، 591، 724؛ (43): 375؛ (46): 616؛ (50): 713، 721؛ (51): 614؛ (52): 305؛ (53): 712؛ (55): 139؛ (58): 394.

31 ـ لقمان:

(1): 238، 247؛ (14): 639؛ (15): 675؛ (18): 589؛ (21): 399؛ (31): 689، 722؛ (34): 606.

32 ـ السّجدة:

(1): 238، 247؛ (5): 284، 290، 305؛ (10): 255، 326، 327؛ (12): 589؛ (17): 181؛ (19): 336، 338؛ (24): 255.

33 ـ الأحزاب:

(4): 186، 187، 550، 700، 744، 745، 777، 781، 782، 784، 785؛ (5): 334، 351؛ (6): 307، 351؛ (9): 387؛ (10): 147، 387، 698، 835؛ (13): 402؛ (14): 474، 475؛ (16): 572؛ (21): 660، 717؛ (24): 283، 287؛ (26): 129؛ (32): 284؛ (35): 480؛ (36): 164، 394؛ (37): 388، 413، 727؛ (43): 453، 613؛ (45): 311؛ (50): 284، 295، 307، 311؛ (51): 76، 114، 336، 337، 338؛ (52): 114؛ (53): 284، 295، 299، 764؛ (55): 272، 284، 306؛ (56): 613؛ (66): 698؛ (67): 698؛ (71): 394.

34 ـ سبأ:

(6): 572، 590؛ (7): 399؛ (8): 325؛ (9): 284، 294، 411؛ (12): 599، 602، 603، 604، 606؛

49 ـ الحجرات:

(9): 202، 305؛ (11): 412؛ (12): 204، 429؛ (13): 606.

50 ـ ق:

(1): 238؛ (2): 257؛ (3): 256، 257؛ (8): 523، 553، 574؛ (10): 612؛ (14): 752؛ (15): 752؛ (19): 396؛ (23): 400، 676؛ (24): 400؛ (28): 676؛ (29): 676؛ (41): 712، 750؛ (44): 528، 554، 561؛ (45): 483، 752.

51 ـ الذّاريات:

(2): 567؛ (13): 727؛ (21): 354؛ (24): 353، 357؛ (25): 388؛ (39): 551؛ (47): 717؛ (56): 709؛ (57): 709؛ (59): 709.

52 ـ الطّور:

(1): 58؛ (2): 58؛ (10): 524، 532، 558؛ (14): 152؛ (20): 541، 585؛ (21): 199، 202، 209؛ (23): 637؛ (27): 829ح؛ (29): 722؛

53 ـ النّجم:

(1): 76؛ (2): 76؛ (5): 472، 473؛ (6): 524؛ (11): 318، 339؛ (12): 318؛ (14): 524، 532؛ (18): 394؛ (19): 724، 819؛ (21): 359، 450، 455؛ (23): 393، 514؛ (34): 335، 455؛ (38): 562؛ (39): 514؛ (42): 838؛ (44): 455؛ (47): 638؛ (50): 41ح، 200، 215، 218، 219، 370، 374، 375، 377، 378، 380، 381، 382؛ (51): 702؛ (53): 332؛ (55): 728؛ (56): 383؛ (57): 220، 351.

54 ـ القمر:

(1): 605، 674؛ (2): 632؛ (4): 605؛ (6): 600، 605، 718، 750، 752؛ (7): 147، 606؛ (8): 606، 749؛ (11): 538، 541، 543، 631، 632؛ (13): 600؛ (15): 402؛ (17): 599؛ (19): 256، 632؛ (22): 599؛ (23): 396؛ (24): 601؛ (25): 453؛ (27): 601، 718؛ (31): 606؛ (32): 599؛ (35): 607؛ (38): 390؛ (40): 599؛ (41): 283، 286، 287، 288، 393؛ (42): 600؛ (54): 606، 607، 674؛ (55): 105، 600.

55 ـ الرّحمان:

(1): 105؛ (10): 10، 351؛ (13): 681، 728؛ (14): 475، 553، 584، 612، 613، 623؛ (17): 675؛ (24): 352، 712، 746، 749؛ (27): 527، 529، 530، 532، 533، 554؛ (31): 697؛ (35): 555، 562؛ (39): 744؛ (54): 353؛ (56): 744؛ (60): 351؛ (70): 531، 533؛ (74): 744؛ (77): 728؛ (78): 527، 529، 530، 532، 533، 554.

56 ـ الواقعة:

(15): 541، 585؛ (29): 440؛ (46): 530، 540، 542، 656؛ (47): 256، 326، 327؛ (48): 58، 787، 788؛ (51): 697؛ (58): 819؛ (59): 254؛ (62): 638؛ (63): 819؛ (64): 254؛ (65): 612؛ (67): 399؛ (68): 819؛ (69): 254؛ (72): 254؛ (84): 647، 648، 691؛ (89): 723؛ (96): 105.

57 ـ الحديد:

(1): 105؛ (4): 727؛ (10): 525، 527، 529، 531، 533؛ (12): 466، 544؛ (13): 429؛ (16): 617؛ (17): 713؛ (19) 283؛ (25): 144؛ (27): 157، 499، 552.

58 ـ المجادلة:

(1): 390؛ (2): 186، 187، 744، 745، 777، 781، 782، 784، 785؛ (7): 727؛ (8): 723؛ (9): 723؛ (12): 257، 262؛ (13): 254، 257، 262؛ (19): 165، 654، 660، 661، 664؛ (21): 696؛ (22): 172، 173، 531.

59 ـ الحشر:

(2): 340؛ (4): 192، 691؛ (9): 717؛ (14): 511، 512، 515، 516، 558، 560، 650؛ (19): 665، 717؛ (21): 425؛ (24): 150.

60 ـ الممتحنة:

(1): 394، 467، 644، 773، 777؛ (4): 307، 318؛ (6): 717؛ (9): 533؛ (10): 683؛ (12): 311.

61 ـ الصّفّ:

(4): 443؛ (5): 402؛ (6): 497، 550، 748؛ (14): 402، 403، 474، 477.

62 ـ الجمعة:

(5): 451ح، 452ح، 497.

63 ـ المنافقون:

(4): 130؛ (6): 325؛ (10): 229، 748؛ (11)283.

64 ـ التّغابن:

(14): 130.

65 ـ الطّلاق:

(1): 311، 393، 613؛ (3): 393؛ (4): 186، 187، 587، 646، 647، 744، 745، 777، 781، 782، 784، 785؛ (7): 144، 600؛ (8): 706.

66 ـ التّحريم:

(3): 312؛ (4): 390، 718؛ (6): 229، 354؛ (10): 249، 697، 722، 723؛ (11): 723؛ (12): 547، 549، 724.

67 ـ الملك:

(3): 398؛ (5): 91، 390؛ (8): 343؛ (16): 254، 306، 359؛ (17): 306، 753؛ (18): 753؛ (19): 753؛ (26): 773؛ (27): 58، 688، 788، 789، 792، 793، 794، 795، 796.

68 ـ القلم:

(1): 172، 238، 247، 418، 419، 420، 421، 422، 806، 813؛ (2): 58؛ (3): 58؛ (14): 644، 645، 646؛ (23): 610؛ (25): 481؛ (27): 399؛ (40): 369؛ (43): 394؛ (51): 510.

69 ـ الحاقّة:

(3): 539؛ (4): 396؛ (8): 398؛ (11): 598، 639؛ (12): 394؛ (19): 129، 175، 199، 278، 353، 364، 365، 367، 699؛ (20): 364، 365، 367، 699؛ (25): 175، 278، 353، 367، 699؛ (26): 368، 699؛ (28): 175، 365، 366، 368، 699؛ (29): 365، 366، 368؛ (30): 146؛ (32): 535، 561.

70 ـ المعارج:

(1): 265؛ (5): 514، 589؛ (12): 145؛ (13): 150، 267، 336، 337، 338؛ (15): 614؛ (36): 727؛ (43): 528، 554، 561.

71 ـ نوح:

(1): 589؛ (3): 709؛ (4): 628؛ (6): 752؛ (9): 572؛ (18): 567؛ (19): 533.

72 ـ الجنّ:

(1): 38، 206، 384؛ (2): 38؛ (9): 245، 359، 360؛ (13): 693؛ (16): 228؛ (24): 532.

73 ـ المزمّل:

(16): 700؛ (20): 228، 865ح.

74 ـ المدّثر:

(3): 27؛ (6): 674؛ (14): 407؛ (35): 600؛ (56): 111، 112، 114، 115.

75 ـ القيامة:

(1): 111، 112، 114، 115؛ (3): 678؛ (4): 481؛ (5): 678؛ (14): 245، 246، 359؛ (18): 22؛ (20): 398؛ (22): 553؛ (23): 523، 549، 553؛ (24): 523، 549؛ (25): 451ح، 523، 531، 537، 553؛ (28): 573، 624؛ (29): 153؛ (30): 153؛ (31): 618، 620، 621، 624؛ (36): 511.

76 ـ الإنسان:

(2): 701؛ (4): 702، 703؛ (7): 523؛ (15): 576، 702، 703؛ (16): 576، 702، 703؛ (18): 701.

77 ـ المرسلات:

(3): 533؛ (12): 350؛ (16): 246، 359؛ (20): 407، 408، 409، 410، 411؛ (21): 501، 502، 555، 585، 601؛ (32): 452، 453، 529، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 582، 583، 584، 585، 586، 588، 597، 599، 600، 606، 629، 630، 631، 632، 633، 655، 660، 661؛ (33): 724؛ (39): 709؛ (41): 614.

78 ـ النّبأ:

(1): 443؛ (14): 524، 554، 574؛ (20): 396؛ (40): 537.

79 ـ النّازعات:

(5): 524، 533، 537، 554؛ (10): 256، 326؛ (11): 147، 326، 553؛ (16): 712، 754؛ (25): 212، 340، 706؛ (27): 254، 467، 468؛ (29): 473؛ (30): 473؛ (35): 514؛ (43): 465، 466، 468؛ (46): 473.

80 ـ عبس:

(19): 141؛ (15): 28، 717؛ (16): 28؛ (22): 141، 22؛ (24): 690.

81 ـ التّكوير:

(1): 564؛ (2): 564؛ (4): 614؛ (6): 564؛ (8): 205، 222، 233، 234، 135؛ (14): 564؛ (15): 32؛ (16): 32، 712، 746، 749؛ (24): 817.

82 ـ الانفطار:

(1): 564؛ (4): 564؛ (5): 564؛ (9): 398؛ (11): 525، 531، 533؛ (14): 540، 630؛ (19): 111، 113، 116.

83 ـ المطفّفين:

(1): ، 111، 113، 115، 116؛ (7): 502، 630؛ (14): 402؛ (16): 614، 718؛ (18): 538؛ (36): 399.

84 ـ الانشقاق:

(3): 244، 358، 360؛ (12): 618، 619، 622، 623؛ (17): 58؛ (18): 58؛ (19): 588.

86 ـ الطّارق:

(5): 443، 674، 690؛ (13): 614.

87 ـ الأعلى:

(5): 211، 287، 701؛ (6): 347؛ (8): 455؛ (12): 619؛ (15): 618، 620، 621، 624؛ (16): 334، 398.

88 ـ الغاشية:

(4): 619، 701؛ (8): 429؛ (15): 545.

89 ـ الفجر:

(1): 600؛ (2): 600؛ (3): 675، 684؛ (4): 453، 746، 750؛ (6): 350، 570؛ (7): 350، 452ح، 570، 571؛ (9): 717، 754؛ (10): 754؛ (15): 334، 746، 750؛ (16): 750؛ (23): 796؛ (30): 111، 113، 116.

90 ـ البلد:

(1): 111، 113، 115، 116؛ (7): 153، 161، 162؛ (14): 353؛ (15): 32؛ (16): 32.

91 ـ الشّمس:

(1): 468ح، 473؛ (2): 465، 473؛ (3): 467؛ (6): 465، 473؛ (11): 396.

92 ـ الّليل:

(5): 335؛ (10): 471ح؛ (15): 618، 619؛ (18): 711؛ (19): 688؛ (20): 359.

93 ـ الضّحى:

(1): 472، 473؛ (2): 472، 473؛ (4): 359، 383؛ (5): 335؛ (9): 32؛ (10): 32.

94 ـ الشّرح:

(1): 563، 564؛ (2): 532، 563، 565؛ (3): 563، 564؛ (4): 532، 563، 565.

96 ـ العلق:

(10): 618، 620، 621، 624؛ (14): 149؛ (15): 704، 705؛ (18): 718.

97 ـ القدر:

(3): 606؛ (5): 39، 610؛ (7): 826؛ (9): 819، 820، 821؛ (11): 819، 820، 821؛ (13): 819، 820، 821.

98 ـ البيّنة:

(1): 207، 245، 369، 647، 690، 691؛ (3): 777؛ (6): 13، 295؛ (7): 13، 295.

99 ـ الزّلزلة:

(7): 146، 153، 161، 162؛ (6): 700؛ (8): 153، 161، 162.

100 ـ العاديات:

(3): 524، 554؛ (7): 32؛ (8): 32.

101 ـ القارعة:

(10): 368؛ (11): 350.

102 ـ التّكاثر:

(1): 350.

103 ـ العصر:

(2): 718؛ (3): 111، 113.

104 ـ الهمزة:

(1): 111، 113، 115؛ (7): 613.

105 ـ الفيل:

(1): 344ح؛ (5): 105.

فهرس الأحاديث النّبويّة

الهمزة:

- "أسلم سالمها الله، وغفار غفر الله لها، وتجيب أجابت الله ورسوله..."(376)2.
- "أشراف أمّتي حملة القرآن، وأصحاب اللّيل"(31)5.
- "أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي..."(9)6.
- "ألا إنّها ستكون فتنة، قلت: ما المخرج منها يارسول الله؟..."(38)2.
- "أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأوّل من ينشق عنه القبر، وأوّل شافع، وأوّل مشفع"(9)3.
- "إن أكل لفّ، وإن شرب اشتفّ، وإن اضطجع التفّ"(33)2. (من حديث أمّ زرع)
- "إنّ الرّسالة والنبوّة قد انقطعت، فلا رسول بعدي ولا نبي..."(12)4.
- "أنزلت عليّ سورة، فقرأ: بسم الله الرّحمان الرّحيم، ﴿إنّا أعطيناك الكوثر﴾..."(119)10.
- "أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب، حمد الله وأثنى عليه..."(21)1.
- "إنّ القرآن يلقى صاحبه يوم القيامة كالرّجل الشاحب، فيقول له: هل تعرفني؟..."(23)5.
- "إنّ القلب يخشع، والعين تدمع، ولا نقول إلا ما يرضي الرّبّ..."(40)2.
- "إنّكم لن ترجعوا إلى الله بأفضل مما خرج منه"(22)2.
- "إنّ الّذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب"(36)7.
- "إنّ الله أمرني أن أعرض القرآن عليك، قال: أسمّاني لك ربك؟ قال: نعم!..."(49)9.
- "إنّ لله أهلين من النّاس، قيل: من هم يارسول الله؟ قال: أهل القرآن..."(30)6.
- "إنما مثلكم واليهودِ والنّصارى...."(20)6.
- "أنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا قرأ قطّع قراءته آية آية..."(673)1.
- "إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسّر منه"(865)6.

الباء:

- "بئس الخطيب أنت"(113)10.

التاء:

- "تعلّم القرآن وعلّم الناس، فلك بكل حرف عشر حسنات..."(26)2.
- "تلك السّكينة نزلت مع القرآن"(70)1. (قسم التقديم)

الخاء:

- خبر محمود الوارد عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم(702)11.

- "خيركم من تعلم القرآن وعلّمه"(25)2.

- "الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة"(77)1.

الدّال:

- "دعوت ربّي، على أن لا يسلّط على أمّتي، عدوّاً من سوى أنفسهم"(845)2.

الرّاء:

- "رحم ا لله عبداً صنع شيئاً فأتقنه"(829)4.

السّين:

- "سابقنا سابق، ومقتصدنا ناج، وظالمنا مغفور له"(5)6ح.

الصّاد:

- "صلاة ا لله على عباده: سبوح قدوس، رحمتي تغلب غضبي"(7)4.

العين:

- "عذّبت امرأة في هرّة حبستها"(446)5.

- "عليكم بالأبكار، فإنهن أشدّ حبّاً، وأقلّ خِبّاً"(400)3.

- "عنده أنام فأتصبّح، وأقول فلا أقبّح"(58)9. (من حديث أم زرع)

الفاء:

- "فضل كلام ا لله على سائر الكلام، كفضل ا لله على خلقه"(31)1.

القاف:

- "القرآن شافع مشفّع، وماحل مصدّق..."(32)1.

الكاف:

- "كرم الكتاب ختمه"(13)1.

- "كل أمر ذي بال، لا يبدأ فيه بالحمد، فهو أقطع"(3)6.

اللاّم:

- "لا أحب العقوق"(113)8.

- "لا تجعلوني كقدح الرّاكب...".(15)5.

- "لاتقطع اليد في ثمر معلق..." (765)6ح.

- "لاسهل فيرتقى، ولا سمين فينتقى"(77)2. (من حديث أمّ زرع)

- "الّذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو عليه شاق له أجران"(29)2.

- "لقد أنزلت عليّ اللّيلة سورة لهي أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس، ثم قرأ: إنا فتحنا..."(120)4.

- "لـمّا قدم النّبي صلّى ا لله عليه وسلّم مكة، دخل المسجد فاستلم الحجر..."(11)4.
- "لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو ا لله بي الكفر..."(8)4.

الميم:

- "ما أنتم في سواكم من الأمم، إلاّ كالشعرة البيضاء في جلد الثّور الأسود..."(845)3.
- "ما من أحد يسلّم عليّ، إلا ردّ ا لله لي روحي، حتى أردّ عليه السلام"(16)3.
- "الماهر بالقرآن مع السّفرة الكرام البررة"(28)7.
- "مثل المؤمن الّذي يقرأ القرآن كالأترجّة..."(63)4.
- "المسّ مسّ أرنب، والرّيح ريح زرنب"(33)3. (من حديث أمّ زرع)
- "من أتى الجمعة فليغتسل"(95)9.
- "من صلّى عليّ واحدة، صلّى ا لله عليه عشرا"(14)2.
- "من علّم رجلا آية من كتاب ا لله فهو مولاه، لا ينبغي له أن يخذله..."(26)4.
- "من قرأ حرفا من كتاب ا لله فله به حسنة..."(36)1.
- "من قرأ القرآن وعمل به، ألبس والداه تاجا يوم القيامة..."(24)2.

الياء:

- "يأتي القرآن يوم القيامة شفيع مطاع، أو ماحل مصدّق....."(32)6.
- "يجيء صاحب القرآن يوم القيامة فيقول القرآن: يا ربّ حلّه فيلبَس تاج الكرامة....."(22)6.

فهرس الأقوال المأثورة :

فهرس الأشعار وأنصاف الأبيات

الهمزة:

- كَمْ أَبَانَتْ آيَاتُهُ مِنْ عُلُومٍ **** عَنْ حُرُوفٍ أَبَانَ عَنْهَا الْهِجَاءُ

- فَهْيَ كَالْحَبِّ وَالنَّوَى أَعْجَبَ الزُّرَّ **** اعَ مِنْهُ سَنَابِلٌ وَزَكَاءُ(21)5ح.

لشرف الدين البوصيري ـ بحر الخفيف

- فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللّهِ مِنْكُمْ **** وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ(350)1.

لحسّان بن ثابت ـ بحر الوافر

الباء:

- إِنَ أنْتَ عَقَرْتَهَا وَأَرَحْتَ مِنْهَا **** بِلاَدَ ثَمُودَ أُنْكِحْتَ الرَّبَابَا(361)9.

بحر الوافر

- الْيومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا **** فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ(20)2.

لعمرو بن معْد يَكرب الزّبيدي ـ بحر البسيط

- فَهَذِي سُيُوفٌ يَا عَدِيُّ بْنَ مَالِكٍ **** كَثِيرٌ وَلَكِنْ أَيْنَ بِالسَّيْفِ ضَارِبُ(151)2.

بحر الطويل

- وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَهُ **** مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لاَ الْجَنُوبُ وَلاَ الصَّبَا(145)1.

لميمون بن قيس الأعشى ـ بحر الطويل

- سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللّهِ فَاحِشَةً **** ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ(265)9.

لحسان بن ثابت ـ بحر البسيط

- خُفَافُ أَخَفَّ اللّهُ عَنْهُ سَحَابَةً **** وَأَوْسَعَهُ مِنْ كُلِّ شَابٍ وَحَاصِبِ(377)4.

للفرزدق ـ بحر الطويل

- يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَواصِمٍ **** تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبِ(154)3.

بحر الطويل

- وَوَلَّوْا فِرَارًا وَالرِّمَاحُ تَؤُزُّهُمْ **** وَفِي كُلِّ وَجْهٍ وَجَّهُوا لَهُ مَرْقَبُ(145)2.

بحر الطويل

- زَيْدٌ وبُهْثَةُ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمُ **** حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفاً يَتَلَهَّبُ(204)12.

لزيد الفوارس الضبّي ـ بحر الكامل

ـ وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ يُخْطِئُهُ **** مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ(846)1.

لأبي داود بن نجاح ـ بحر البسيط

ـ عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابْنِ قَادِرٍ **** بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ(554)4.

لهدبة بن خشرم ـ بحر الطّويل

ـ تَقُولُ اِبْنَتِي لَمَّا رَأَتْنِي شَاحِباً **** لَعَلَّكَ يَحْمِيكَ الطَّعَامَ طَبِيبُ

تَتَابُعُ أَهْوَالٍ تَخَرَّمْنَ إِخْوَتِي **** وَشَيَّبْنَ رَأْسِي وَالْخُطُوبُ تُشِيبُ(779)14.

بحر الطّويل

التّاء:

ـ فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي **** وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشُّفَاةُ(720)6.

بحر الوافر

ـ ذِكْرُكَ اللَّهَ عِنْدَ ذِكْرِ سِوَاهُ **** صَارِفٌ عَنْ فُؤَادِكَ الْغَفَلاَتِ(846)3.

بحر الخفيف

ـ أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْءَيَاهُ **** كِلاَنَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ(163)1.

لسراقة البارقي ـ بحر الوافر

ـ وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عَلاَّتِي **** صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلاَتِي(155)3.

بحر الرّجز

ـ سَأَذْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي **** أَيَادِيَ لَمْ تُمْنَنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ

فَتًى غَيْرَ مَحْجُوبِ الْغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ **** وَلَا مُظْهِرَ الشَّكْوَى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتِ

رَأَى خَلَّتِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانُهَا **** فَكَانَتْ قَذَى عَيْنَيْهِ حَتَّى تَجَلَّتِ(59)2.

لعبد الله بن الزبير الأسدي ـ بحر الطّويل .

ـ اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مُسْلِمَتْ **** مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ **** وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ(726)7.

لأبي نجم العجلي ـ بحر الرّجز

ـ بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا **** وَلاَ أُرِيدُ الشَّرَّ إِلاَّ أَنْ تَا(674)4.

لقيّم بن أوس ـ بحر الرّجز

ـ أَنَا ابْنُ الْعَاصِمِينَ بَنِي لُؤَيٍّ **** بِمَكَّةَ مَنْزِلِي وَبِهَا رَبِيتُ

إِلَى الْبَطْحَاءِ قَدْ عَلِمَتْ مَعَدٌّ **** وَمَرْوَتِهَا رَضِيتُ بِهَا رَضِيتُ(34)4.

لعروة ابن الورد ـ بحر الوافر

الجيم:

- أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا **** أَخَالُ فِي سَوَادِهِ الْبَرَنْدَ جَا(775)5.

لسويد بن أبي كاهل - بحر الرّجز

الحاء:

- إِذَا لاَقَيْتَ جَمْعَ بَنِي إِبَانٍ **** فَإِنِّي لاَئِمٌ لِلْجَعْدِ لاَحِ

كَأَنَّ مُؤَشَّرَ الْعَضُدَيْنِ حَجْلاً **** هَدُوجاً بَيْنَ أَقْلِبَةٍ مِلاَحِ(153)12.

لزهير بن أبي سلمى - بحر الوافر

- لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ خِيفَةً **** فَبُحْ الآنَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ(360)10.

لعنترة بن شداد العبسي - بحر الطويل

- أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ **** رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ(232)11.

بحر الطويل

- نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو **** بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ(88)5.

لأبي ذؤيب الهذلي - بحر الوافر

الدّال:

- وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ **** وَيَعُدْنَ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادٍ (321)3، (711)1.

لميمون بن قيس الأعشى - بحر الكامل

- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي **** بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(52)5.

لقيس بن زهير العبسي - بحر الوافر

- نَحْنُ نَصَرْنَا اللَّهَ مَعْ مُحَمَّدِ **** وَمَعْ سَرَافِيلَ الرَّسُولِ الْمُهْتَدِي(156)4.

بحر الرّجز

- لَعَمْرِي لَأَعْرَابِيَّةٌ فِي عَبَاءَةٍ **** تَحُلُّ دِمَاثاً مِنْ سُوَيْقَةَ أَوْ فَرْدَا

أَحَبُّ إِلَى الْقَلْبِ الَّذِي لُجَّ فِي الْهَوَى **** مِنَ اللاَّبِسَاتِ الرَّيْطَ يُظْهِرْنَهُ كَيْدَا(230)4.

بحر الطّويل

- وَفُتُوٌّ حَسَنٌ أَوْجُهُهُمْ **** مِنْ إِيَادِ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدْ(75)2.

للحارث بن دوس الأنصاري - بحر الرّمل

- أُوَارِي أُوَارِي وَالدُّمُوعُ تُبِينُهُ **** وَمَنْ لِي بِإِطْفَاءِ الْغَرَامِ وَقَدْ وَقَدْ

فَلاَ تَعْذِلُوامَنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ **** فَمَنْ فَقَدَ الْأَحْبَابَ يَوْماً فَقَدْ فَقَدْ(163)8.

بحر الطويل

- تَأْبَى قُضَاعَةُ أَنْ تَعْرِفْ لَكُمْ نَسَباً **** وَابْنَا نِزَارٍ فَأَنْتُمْ بَيْضَةُ الْبَلَدِ(786)5.

للرّاعي - بحر البسيط

ـ اَلْقَلْبُ مِنْهَا مُسْتَرِيحٌ سَالِمٌ **** وَالْقَلْبُ مِنِّي جَاهِدٌ مَجْهُودُ(61)2.

لعمر بن أبي ربيعة ـ بحر الرّجز

ـ أَمِنَ آلِ مَيَّـةَ رَائِـحٌ أَوْ مُغْتَـدِ **** عَجْـلاَنَ ذَا زَادٍ وَغَـيْرُ مُـزَوَّدِ(361)11.

للنابغة الذبياني ـ بحر الكامل

ـ مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ **** كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ(679)8.

لأبي زبيد الطائي ـ بحر الخفيف

الرّاء:

ـ رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِـهِمْ **** فِـيهِمْ وَرَهْطُ رَبِـيعَةَ بْـنِ حُـذَارِ(831)1.

للنّابغة الذبياني ـ بحر الطّويل

ـ لَيْسَ تَخْفَى يَسَارَتِي قَدْرَ يَـوْمٍ **** وَلَقَدْ تُخْفِ شِيمَـتِي إِعْسَارِي(710)4.

لرجل من الأنصار ـ بحر الخفيف

ـ إِذَا مَا شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا **** وَلاَ يَـأْلُوا لَـهُمْ أَحَدٌ ضِرَارًا(720)1.

بحر الوافر

ـ فَـكَيْفَ أَنَـا وَانْتِحَـالِي الْقَـوَافِـ **** ـيَ بَـعْـدَ الْمَشِـيبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا(774)8.

لقيس بن ميمون الأعشى ـ بحر المتقارب

ـ أَأَلْحَـقُّ أَنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَـاعَدَتْ **** أَمْ انْبَتَّ حَـبْلٌ أَنَّ قَـلْـبَـكَ طَائِـرُ(323)5.

لعمر بن أبي ربيعة ـ بحر الطويل

ـ دَارٌ لَـسَلْمَى إِذْ سُـلَيْمَـى جَـارَةٌ **** قَـفْـرٌ تَـرَى آيَـاتِهَا مِـثْـلَ الـزُّبُـرْ(60)8.

بحر الرّجز

ـ فَلَسْتَ بِمَحْمُودٍ وَلَا بِمُحَمَّدٍ **** وَلَكِنَّمَا أَنْتَ الْحَبَنْطَى الْحُبَاتِرُ (8)1.

لموسى بن جابر ـ البحر الطويل

ـ وَإِذَا تُبَـاعُ كَرِيـمَـةٌ أَوْتُشْـتَـرَى **** فَسِوَاكَ بَـائِعُهَا وَأَنْـتَ الْمُشْـتَـرِي(846)2.

بحر الكامل

ـ وَهَلْ يَقْطَعُ السَّيْفُ الطُّلاَ وَهْوَ مُغْمَدٌ **** وَهَـلْ يَصْرَعُ اللَّيْثُ الطُّـلاَ وَهْـوَ خَادِرُ(88)10.

بحر الطّويل

ـ أَمَزْحٌ خِيَـامُهُمُ أَمْ عُشَـرْ **** أَمِ الْقَلْبُ فِي إِثْرِهِمْ مُنْحَدِرْ ؟!(132)9.

لامرئ القيس ـ بحر المتقارب

ـ كَـأَنَّـهَا بَـعْـدَ كَـلاَلِ الـزَّاجِـرِ **** وَمَسْحِـجِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ(174)17.

بحر الرّجز

ـ لَـمْ يَـكُ الْحَـقُّ سِوَى أَنْ هَـاجَـهُ **** رَسْـمُ دَارٍ قَـدْ تَعَـفَّـى بِالـسَّرَرْ(208)4.

لحُسَيْل بن عرفطة ـ بحر الرّمل

ـ فَيَـوْمٌ عَـلَيْنَـا وَيَـوْمٌ لَـنَـا **** وَيَـوْمٌ نُـسَـاءُ وَيَـوْمٌ نُسَرْ(75)7.

للنّمر بن تولب ـ بحر المتقارب

ـ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ **** إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَـرُ(56)1.

للفرزدق ـ بحر البسيط

ـ وَأَسْـمَرَ خَـطِّـيّاً كَأَنَّ كُـعُوبَـهُ **** نَوَى الْقَسْبِ قَدْ أَرْدَى ذِرَاعاً عَلَى الْعَشْرِ(371)2.

لحاتم الطائي ـ بحر الطّويل

ـ وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبْحِ بَادَرْتُ قَدْحَهَا **** عَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدْتُهَا لِلْمُسَافِرِ(321)6.

لكعب بن زهير ـ البحر الطّويل

ـ فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي **** وَلَكِنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيمُ الْـمَشَـافِرِ(268)3.

للفرزدق ـ بحر الطويل

ـ قَدْ هَاجَ قَلْبِي مَنْزِلُ **** مِنْ أُمِّ عَمْرٍو مُقْفِرُ(61)4.

بحر الرّجز

ـ فَإِنْ حَمَلُوا فَـلَيْسَ لَهُـمْ مَـفَـرٌّ **** وَإِنْ فَـرُّوا فَـلَيْـسَ لَهُـمْ مَـفَـرُّ(400)5.

بحر الوافر

ـ سَـأَلَتَـانِـي الـطَّـلاَقَ أَنْ رَأَتَـانِـي **** قَـلَّ مَـالِي قَـدْ جِـئْتُمَـانِـي بِـنُـكْـرِ(266)1.

لزيد بن عمرو بن نفيل ـ بحر الخفيف

ـ كَأَنِّي لَـمْ أَكُـنْ فِيـهِمْ وَسِـيطـاً **** وَلَـمْ تَـكُ نِسْبَتِي فِي آلِ عَمْرٍو(208)8.

بحر الوافر

ـ فَلاَ تَـدْفِنُونِـي إِنَّ دَفْـنِي مُحَرَّمٌ **** عَلَـيْـكُمْ وَلَكِـنْ خَامِرِي أُمُّ عَامِـرِي(780)1.

للشّنفرى ـ بحر الطّويل

ـ قَعَدْتَ تُرِيدُ الرِّزْقَ يَأْتِيكَ وَادِعاً **** وَلاَ الطَّرْفُ مَكْدُودٌ وَلاَ الطَّرْفُ سَاهِرُ(88)10.

بحر الطّويل

ـ يَرْضَى بِـهَذَا يَا لَقَوْمِي حُـرٌّ **** أُهْدَى وَقَدْ أُعْطِيَ وَسِيقَ الْـمَـهْرُ؟(62)2.

لعفيرة بن غفار ـ بحر الرّجز

ـ فَلَمَّـا تَبَـيَّـنْ غِـبَّ أَمْرِي وَأَمْـرَهُ **** وَوَلَّـتْ بِأَعْجَازِ الْأُمُورِ صُدُورُ(786)1.

لنهشل بن حرّيّ ـ بحر الطّويل

ـ أَصَـابَـهُـمْ بَـلَاءٌ كَـانَ فِـيـهِـمْ **** سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النَّضِيـرِ(845)1.

لكعب بن مالك ـ بحر الوافر

ـ وَآخِـرُ مَـعْـهَدٍ مِنْ أُمِّ وَهْبٍ **** مُعَرَّسُنَا فُوَيْـقَ بَـنِي النَّـضِـيرِ(35)3؛ و(319)9.

لعروة بن الورد ـ بحر الوافر

ـ لاَ بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ **** جِسْمُ الْبِـغَـالِ وَأَحْلاَمُ الْعَصَافِيرِ(120)6.

لحسّان بن ثابت ـ بحر البسيط

ـ ذَكَرْتُ مَـنَازِلاً مِنْ أُمِّ وَهْبٍ **** مَحَلَّ الْحَيِّ أَسْفَلَ ذِي النَّـقِـيرِ(35)3؛ و(319)9.

لعروة بن الورد ـ بحر الوافر

السّين:

ـ لَاتَنْسَيَا تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا **** سُمِّيـتَ إِنْسَاناً لِأَنَّكَ نَاسٍ(24)7.

بحر الكامل

ـ لاَ أَحَـدٌ أَذَلَّ مِـنْ جَـدِيـسٍ **** أَهَـكَـذَا يُـفْـعَـلُ بِـالْـعَـرُوسِ؟(62)2.

لعفيرة بن غفار ـ بحر الرّجز

الصّاد:

ـ جَزَى اللَّهُ الدَّوَابَ جَزَاءَ سَوْءٍ **** وَأَلْبَسَهُنَّ مِنْ جَرَبٍ قَمِيصًا(173)11.

بحر الوافر

الضّاد:

ـ وَلاَ أَدْرِ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ **** خلاَ أَنَّـهُ قَدْ سُلَّ عَنْ مَاجِدٍ مَحْضِ(710)5.

لأبي خراش ـ بحر الطّويل

ـ أَرَجزًا تُرِيدُ أَمْ قَرِيضاً **** كِلَيْهِمَا أَجِدُ مُسْتَرِيضَا؟!(63)1.

للأغلب العِجْلي ـ بحر الرّجز

العين:

ـ وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ **** فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَـانُ إِلاَّ بِأَجْدَعَـا(126)7.

لسويد بن أبي كاهل ـ بحر الطّويل

ـ يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ **** إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ(729)5.

لجرير بن عبد الله البجلي ـ بحر الرّجز

ـ فَإِنْ يَـكُ غَـثّـاً أَوْ سَمِيناً فَإِنَّنِـي **** سَأَجْعَلُ عَـيْـنَـيْـهِ لِـنَـفْـسِـهِ مَـقْـنَعَـا(145)7.

لمالك بن حريم ـ بحر الطويل

ـ فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ **** وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا(704)9.

لابن خرع ـ بحر الطّويل

ـ أَلاَ مَنْ يَشْتَرِي سَهَرًا بِنَوْمٍ **** سَعِيدٌ مَنْ يَبِيتُ قَرِيرَ عَيْنِ

فَأَمَّا حِمْيَرٌ غَدَرَتْ وَخَانَتْ **** فَمِعْذِرَةُ الْإِلَهِ لِذِي رُعَيْنِ(154)2.

للنّعمان ذي رعين الحميري ـ بحر الوافر

الفاء:

ـ عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ **** وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ(54)2.

لعبد الله ابن الزبعرى ـ بحر الكامل

ـ خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالخَرِفْ **** أَجُرُّ رِجْلَيَّ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ

كَأَنَّمَا تُكَتِّبَانِ لاَمَ الِفْ(362)5 ؛ و(363)4.

لأبي النجم العجلي ـ بحر الرّجز

ـ نَادَوْهُمُ إِذْ أَلْجَمُوا أَلاَ تَا **** قَالُوا جَمِيعاً كُلُّهُمْ أَلاَ فَا(674)1.

لقيّم بن سعد بن مالك ـ بحر الرّجز

ـ وَلَجَّ بِكَ الْهِجْرَانُ حَتَّى كَأَنَّمَا **** تَرَى الْمَوْتَ بِالْبَيْتِ الَّذِي كُنْتَ تِيلَفُ(799)3.

للفرزدق ـ بحر الطّويل

ـ تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا **** وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ(19)9.

لمسكين الدّارمي ـ بحر الطويل

القاف:

ـ إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّ الْبَيْنِ فَانْفَرَقَا **** وَعُلِّقَ الْقَلْبُ مِنْ أَسْمَاءَ مَا عَلِقَا

وَفَارَقَتْكَ بِرَهْنٍ لاَ انْفِكَاكَ لَهُ **** يَوْمَ الْوَدَاعِ فَأَمْسَى الرَّهْنُ قَدْ غَلِقَا(401)2.

لزهير بن أبي سلمى ـ بحر البسيط

ـ قَالَتْ سُلَيْمَى اِشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا **** وَاشْتَرْ وَعَجِّلْ خَادِماً لَبِيقَا(762)10.

للعذافر وهو رجل من كندة ـ بحر الرّجز

الكاف:

ـ وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـــــــ****ـــــــبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكْ (17)7.

لعبد المطّلب بن هاشم ـ بحر الكامل

ـ أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةَ وَالِدِي **** وَآلِي كَمَا تَحْمِي حَقِيقَةَ آلِكَا(18)2.

بحر الطّويل

ـ وَكُنْتَ إِذَا كُنْتَ إِلاَهِي وَحْدَكَا **** لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا(714)12.

لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي ـ بحر الرّجز

ـ يَاأَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا **** إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا(59)4.

لوائل بن صُرَيْم اليشكري ـ بحر الرّجز

اللاّم:

ـ كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً **** لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِ(167)2.

لامرئ القيس ـ بحر الطّويل

ـ شبُّوا عَلَى الْمَجْدِ وَشَابُوا وَاكْتَهَلْ **** لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلْ

عَلَى الْجِبَالِ الصُّمِّ لارْفَضَّ الْجَبَلْ(720)9.

بحر الرّجز

ـ أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ **** رَيْبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ(271)11.

لميمون بن قيس الأعشى ـ بحر البسيط

ـ دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْ **** بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ(352)7.

لذي الرّمة ـ بحر الرّجز

ـ إِسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِالْوَفَاءِ وَبِالْـ **** ـعَدْلِ وَوَلَّى الْمَلاَمَةَ الرَّجُلاَ(698)14.

لقيس بن ميمون الأعشى ـ بحر المنسرح

ـ الْمَوْتُ حَصَّادٌ بِلاَ مِنْجَلِ **** يَأْتِي عَلَى الْقَاطِنِ وَالْمُنْجَلِ(88)8.

بحر السّريع

ـ فَقُلْتُ لَهَا جُودِي فَقَالَتْ مُجِيبَةً **** أَأَلْجِدُّ هَذَا مِنْكَ أَمْ أَنْتَ هَازِلُ(324)1).

لجميل بن معمر ـ بحر الطّويل

ـ وَلَكِنَّ مَنْ لاَ يَلْقَ أَمْراً يَنُوبُهُ **** بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ(851)3.

لأمّية بن أبي الصّلت ـ بحر الطّويل

ـ كَدِينِكَ مِنْ أُمِّ الْحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا **** وَجَارَتِهَا أُمِّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ(74)1.

لامرئ القيس ـ بحر الطّويل

ـ مَنْ هَدَاهُ طُرُقَ الْحَقِّ اِهْتَدَى **** نَاعِمَ الْبَالِ وَمَنْ شَاءَ أَضَلْ(75)4؛ (676)18.

للبيد بن ربيعة ـ بحر الرّمل

ـ قَتَلْتُ عِلْبَاءً وَهِنْدَ الْجَمَلِ **** وَابْناً لِصُوحَانَ عَلَى دِينِ عَلِي(86)2.

لعمرو بن يثربي الضبي ـ بحر الرّجز

ـ فَـالْيَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِـبٍ **** إِثْـماً مِـنَ اللّـهِ وَلاَ وَاغِـلِ(763)1؛ و(818)4.
لامرئ القيس ـ بحر السّريع

ـ وَمَنْ لَمْ يَعِظْهُ نَاطِقٌ ثُمَّ صَامِتٌ **** وَمَوْتٌ وَقُرْآنٌ فَلَيْسَ بِعَاقِلِ(88)9.
بحر الطّويل

ـ عُوجَا عَلَيْهَا عَوْجَةً كَيْ تَسْأَلاَ **** عَنْ أَهْلِهَا إِنْ جُزْتُمَا بِالْأَطْلاَلِ(64)1.
بحر الكامل

ـ فَفَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً **** عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَّ دَمْعِيَ مِحْمَلِ(731)2.
لامرئ القيس ـ بحر الطويل

ـ صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ **** أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ(167)3.
لكعب بن جُعيل ـ بحر الرّمل

ـ تَمِيلُ إِذَا مَالَتْ عَلَيْهِ دِلاَؤُهُمْ **** فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ(134)4.
بحر الطويل

ـ أَحِنُّ إِذَا ذَكَرْتُ بِلاَدَ نَجْدٍ **** وَمَا أَرْءَى إِلى نَجْدٍ سَبِيلاَ(162)6.
بحر الوافر

ـ فَلاَ تَجْزَعْ فَكُلُّ فَتى أُنَاسٍ **** سَيُصْبِحُ سَالِكاً تِلْكَ السَّبِيلاَ(699)2.
بحر الوافر

ـ وَقَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكَا **** فَقُلْتُ الْبُكَا أَشْفَى إِذاً لِغَلِيلِ(677)3.
لكثيّر عزّة ـ بحر الطّويل

ـ فَـأَلْفَـيْتُـهُ غَـيْرَ مُسْتَعْتِبٍ **** وَلاَ ذَاكِـرَ اللّـهَ إِلاَّ قَلِيلاَ(55)3.
لأبي الأسود الدؤلي ـ بحر المتقارب

الميم:

ـ إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى **** فَلَيْسَ بِمُغْنٍ مِنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ(208)2 .
بحر الطّويل

ـ أَلَمْ تَبْتَدِرْكُمْ يَوْمَ بَدْرٍ سُيُوفُنَا **** وَلَيْلُكَ عَمَّا نَابَ قَوْمَكَ نَائِمُ(377)2.
للنعمان بن بشير ـ بحر الطويل

ـ تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَنْ تَعُوجُوا **** كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ(86)5.
جرير ـ بحر الوافر

ـ أَلَسْنَا النَّاسِئِينَ عَلَى مَعَدٍّ **** شُهُور الْحِلِّ نَجْعَلُهَا حَرَاماً(348)10.

لعمير بن قيس المعروف بجذل الطعّان ـ بحر الوافر

ـ رِيَاشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ **** وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا(156)2.

لجرير ـ بحر الوافر

ـ أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي **** حُمَيْدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا(773)15.

لحُميد بن بحدل الكلبي ـ بحر الوافر

ـ أَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بِسَعْفِ سُوَيْقَةٍ **** كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ(825)3.

لجرير ـ بحر الكامل

ـ كَفَّاكَ كَفٌّ لَا تَلِيقُ دِرْهَماً **** جُوداً وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَا(710)7.

بحر الرّجز

ـ ظَنُّهَا بِي ظَنُّ سَوْءٍ كُلُّهُ **** وَبِهَا ظَنِّي عَفَافٌ وَكَرَمْ(65)4.

لعمر بن أبي ربيعة ـ بحر الرّمل

ـ إِذَا أَنَا حَيَّيْتُ لَمْ يَرْجِعُوا **** تَحِيَّتَهُمْ وَهُمْ غَيْرُ صُمْ(74)3.

لميمون بن قيس الأعشى ـ بحر السّريع

ـ عَقِمَ النِّسَاءُ فَلَمْ يَلِدْنَ شَبِيهَهُ **** إِنَّ النِّسَاءَ بِمِثْلِهِ عُقْمُ

غَضُّ الْكَلَامِ مِنَ الْحَيَاءِ تَخَالُهُ **** ضَمِنًا وَلَيْسَ بِجِسْمِهِ سُقْمُ(33)5.

للحزين اللّيثي ـ بحر الكامل

ـ إِنِّي وَهَبْتُ لِظَالِمِي ظُلْمِي **** وَغَفَرْتُ زَلَّتَهُ عَلَى عِلْمِ

وَرَأَيْتُهُ أَسْدَى إِلَيَّ يَدًا **** لَمَّا أَبَانَ بِجَهْلِهِ حِلْمِ(77)3.

محمود الورّاق ـ بحر الكامل

ـ يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا **** شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا(705)1.

لأبي حيان الفقعسي ـ بحر الرّجز

ـ وَثَنِيَّةٍ جَاوَزْتُهَا بِثَنِيَّةٍ **** حَرْفٍ يُعَارِضُهَا ثَنِيٌّ أَدْهَمُ(139)9.

بحر الكامل

ـ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ ضَوْءُ الصُّبْحِ مُنْفَلِقٌ **** وَالخَيْطُ الأَسْوَدُ لَوْنُ اللَّيْلِ مَكْتُومُ(362)2.

لأميّة بن أبي الصّلت ـ بحر البسيط

ـ أَأَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً **** مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ(328)7.

لذي الرّمة ـ بحر الوسيط

ـ وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ **** فَأَبِيتُ لَا حَرِجُ وَلَا مَحْرُومُ(10)7.

للأخطل ـ بحر الكامل

النّون:

- فَثَابَرَ بِالرُّمْحِ حَتَّى نَحَـاهُ **** فِي كَفَلٍ كَسَرَاةِ الْمِجَـنْ(74)4.

لميمون بن قيس الأعشى - بحر المتقارب

- وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي **** مَنَحَ الْمَـوَدَّةَ غَـيْرَنَا وَجَـفَـانَـا(824)3.

لجميل بن معمر - بحر الكامل

- فَبِتُّ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ **** وَمِـطْـوَايَ مُـشْـتَـاقَـانِ لَـهُ أَرِقَــــانِ(145)4.

ليعلى الأحول - بحر البسيط

- أَنْتَ الْمُخَاطَبُ أَيُّهَا الْإِنْسَانُ **** فَأَصِخْ إِلَيَّ يَلُحْ لَكَ الْبُرْهَانُ(87)1ح.

بحر الكامل

- عَجِبَ النَّاسُ وَقَالُوا شِعْرُ وَضَّاحِ الْيَمَانِ **** إِنَّمَا شِعْرِي شَهْدٌ قَدْ خُلِطْ بِجُلْجُلَانِ(786)8.

لوضّاح اليمن - بحر الرّمل

- إِنْ يَسْمَعُوا سَيِّئاً طَارُوا بِهِ فَرَحاً **** عَنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا(680)1.

لقعنب بن أمّ صاحب - بحر البسيط

- فَلَيْتَ رِجَالاً فِيكِ قَدْ نَذَرُوا دَمِي **** وَهَمُّوا بِـقَـتْـلِي يَا بُـثَـيْنَ لَقُونِي(446)6.

لجميل بن معمر - بحر الطّويل

- إِذَا الْجَوْزَاءُ أَرْدَفَتِ الـثُّرَيَّـا **** ظَنَـنْـتَ بِآلِ فَاطِمَـةَ الظُّـنُـونَا(699)1.

لخزيمة بن مالك - بحر الوافر

- كَـأَنَّ سُـيُـوفَـنَـا مِنَّـا وَمِنْهُـمْ **** مَـخَارِيـقٌ بِـأَيْـدِي لاَعِبِـينَـا(227)1، (703)15.

لعمرو بن كلثوم - بحر الوافر

- كَأَنَّ مُتُونَهُـنَّ مُتُونُ غُدْرٍ **** تُصَفِّقُهَا الرِّيَاحُ إِذَا جَرَيْنَـا(226)9.

لعمرو بن كلثوم - بحر الوافر

- إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بِلَيْلٍ **** تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الْحَزِينِ(29)5.

للمثقب العبدي - بحر الطويل

- أَأَلْخَيْـرَ الَّـذِي أَنَـا أَبْـتَـغِيــهِ **** أَمِ الـشَّـرَّ الَّـذِي هُـوَ يَـبْـتَغِـينِي(323)6.

للمثقب العبدي - بحر الوافر

- فَـرَمْـنَا قِصَاصاً وَكَانَ التَّقَـاصُّ **** فَرْضاً وَحتْماً عَلَى الْمُسْلِمِيـنَا(174)4.

لميمون بن قيس الأعشى - بحر المتقارب

- نَأَتْ بِسُعَادَ عَنْكَ نَوًى شُطُونُ **** فَبَـانَـتْ وَالْـفُـؤَادُ بِهَـا رَهِينُ(90)4.

للنّابغة الجعدي - بحر الوافر

الهاء:

ـ دَعَتْ أُمُّ غُنْمٍ شَرَّ لِصٍّ عَلِمْتُهُ **** بِأَرْضِ ثَمُودَ كُلِّهَا فَأَجَابَهَا(703)2.

بحر الطّويل

ـ فَلَمْ يَكُنِ الْمُغْتَرُّ بِاللّهِ إِذْ سَرَى **** لِيُعْجِزَ وَالْمُعْتَزُّ بِاللّهِ طَالِبُهْ(400)4.

لأبي عبادة البحتري ـ بحر الطويل

ـ شُلَّتْ يَدَا فَارِيَةٍ فَرَتْهَا **** وَفُقِئَتْ عَيْنُ الَّتِي أَرَتْهَا

مَسْكَ شَبُوبٍ ثُمَّ وَفَّرَتْهَا **** لَوْ خَافَتِ النَّزْعَ لَأَصْغَرَتْهَا(60)1.

بحر الرّجز

ـ فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرُ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ **** مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهْ(824)8.

لطفيل الغنويّ ـ بحر الطويل

لَخَوْضُهُ بَحْرَ الرَّدَى بِنَفْسِهِ **** خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُفْعَلَ ذَا بِعِرْسِهِ!(62)2.

لعفيرة بن غفار ـ بحر الرّجز

ـ إِذَا كُنْتَ فِي حَاجَةٍ مُرْسِلاً **** فَأَرْسِلْ حَلِيماً وَلاَ تُوصِهِ

وَإِنْ نَاصِحٌ مِنْكَ يَوْماً دَنَا **** فَلاَ تَنْأَ عَنْهُ وَلاَ تُقْصِهِ(160)1.

لعبد الله بن جعفر الطالبي ـ بحر المتقارب

ـ فَأَبْلِغْ بَنِي الْهِنْدَيْنِ مِنْ آلِ وَائِلٍ **** وَآلِ مُمَنَّاةَ الْأَقَارِبَ آلَهَا(18)1.

للكميت الأسديّ ـ بحر الكامل

ـ أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ **** قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَا(140)2.

لذي الرمّة ـ بحر الطويل

ـ كِتَابٌ أُطَالِعُهُ مُؤْنِسٌ **** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْأَلْسِنَهْ

فَأَدْرُسُهُ فَيُرِينِي الْقُرُونَ **** حُضُورًا وَأَعْظَمَهُمْ دِرَاسَهْ(38)3ح.

لمجهول ـ بحر المتقارب

ـ أَلاَ حَيِّ الْقُبُورَ وَمَنْ بِهِنَّهْ **** تَحِيَّةَ مُوقِنٍ بِحُلُولِهِنَّهْ(175)11.

بحر الوافر

ـ وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَابِي نَحْوَهُ عَطَشٌ **** إِلاَّ لِأَنَّ عُيُونَهْ سَيْلُ وَادِيهَا(145)3.

بحر البسيط

ـ مَابَالُ هَمٍّ عَمِيدٍ بَاتَ يَطْرُقُنِي **** بِالْوَادِ مِنْ هِنْدٍ إِذْ تَعْدُو عَوَادِيهَا(362)4.

لكعب بن مالك ـ بحر البسيط

ـ وَلَوْلاَ خِداشٌ أَخذْتُ دَوَابّ **** سَعْدٍ وَلَمْ أُعْطِهِ مَا عَلَيْهَا(174)11.

بحر المتقارب

الياء:

ـ بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى **** وَلاَ سَابِقاً شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا(731)4 و(743)4.

لزهير بن أبي سلمى ـ بحر الطويل

ـ فَيَا رَاكِباً إِنْ مَا عَرَضْتَ فَبَلِّغَا(3) **** نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا(605)4.

لعبد يغوث بن وقّاص الحارثي ـ بحر الطّويل

ـ وَقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ **** وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا(346)5.

بحر الطويل

ـ كَفَى بِطِلاَبِ الْمَرْءِ مَا لَا يَنَالُهُ **** عَنَاءً وَبِالْيَأْسِ الْمُصَرِّحِ نَاهِيَا(87)3.

بحر الطويل

ـ أنصاف الأبيات:

- .... **** أَيْـهَـاتَ مِـنْـكَ الْحَـيَـا أَيْـهَـاتَـا"(824)14.

بحر البسيط

- .... **** بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ(726)2.

لسؤر الذّئب ـ بحر الرّجز

ـ مَا هَاجَ أَحْزَاناً وَشَجْواً قَدْ شَجَا **** ....(61)6.

لرؤبة العجاج ـ بحر الرجز

- .... **** إِلَى الْمَاجِدِ الْقَرْمِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ(7)6.

لميمون بن قيس الأعشى ـ البحر الطويل

ـ أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي **** ....(775)8.

لأبي النّجم العجلي ـ بحر الرّجز

- .... **** إذا غُطَيْفُ السُّلَمِيُّ فَرَّا(55)1.

بحر الرجز

ـ أَحَبُّ الْمُوْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى **** ....(381)4.

لجرير ـ بحر الوافر

ـ يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي **** ....(459)8.

لأبي النّجم العجلي ـ بحر الرّجز

- .... **** يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ(61)8.

لدريد بن الصمّة ـ بحر الرجز

- .... **** عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا(695)4.

بحر الكامل

فهرس الأراجيز والمنظومات

الهمزة:

ـ الْهَـاءُ وَالْهَمْـزَةُ ثُـمَّ الْحَـاءُ **** وَالْـعَيْـنُ وَالْـغَيْـنُ مَـعاً وَالْخَـاءُ(424)5.

لأبي عمرو الدّاني ـ بحر الرّجز

ـ فَذَاكَ إجْمَاعٌ مِنَ الـقُرَّاءِ **** وَلَفْظُـهُ الْـمُخْـتَـارُ فِـي الْأَدَاءِ(95)3ح.

الداني ـ بحر الطّويل

ـ وَتُـخْرَجُ النُّونُ لَـدَى الْإِخْـفَـاءِ **** مِـنَ الْـخَـيَـاشِـيـمِ بِـلاَ اِمْـتِـرَاءِ(842).

لمجهول ـ بحر الرّجز

ـ لَكِنْ عَلَى الْمِيمِ وَحَرْفِ الْبَاءِ **** تَـنْـطَـبِـقَـانِ دُونَ مَـا اِمْـتِـرَاءِ(841)13.

للهوزني ـ بحر الرّجز

ـ تُـخَلِّصِ الْإِدْغَـامَ جَـا الْإِيـمَـاءُ **** وَالْبَسْـطُ فِـي الـدُّرَّةِ وَالْإِخْـفَاءُ(798)ح.

لميمون الفخّار ـ بحر الرّجز

ـ وَبَـعْـضُـهُـمْ خَـيَّـرَ فِـي الْأَدَاءِ **** فِـيـهَا لَـدَى أَوَائِـلِ الْأَجْـزَاءِ(123)

من رواية البلفيقي ـ بحر الرّجز

ـ قَلَّـلَ وَرْشٌ فَـتْـحَ كُـلِّ رَاءِ **** وَضَـمَّـهَا [بَـعْدَ سُكُـونِ يَـاءِ](523).

للمنتوري ـ بحر الرّجز

الباء:

ـ يَزِيدٌ الْـقَعْقَاعُ جَـا يُـنْـسَبْ **** وَالْهُذَلِي مُسْلِمُ بْنُ جُنْدُبْ(48)5ح.

لأبي عبد الله ابن آجرّوم ـ بحر الرّجز

التّـاء:

ـ رَوَاهُـمُ الْحَبْـرُ أَبُـو هُـرَيْـرَةِ **** مَـعَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِخَيْرِ سِيـرَةٍ(48)5ح.

لأبي عبد الله ابن آجرّوم ـ بحر الرّجز

ـ وَغَيْرُ ذَاتِ الْكَسْرِ إِمَّا سُبِقَتْ **** فِي الْوَقْفِ بِالْكَسْرِ أَوِ الْيَا رُقِّقَتْ(602).

لمجهول ـ بحر الرّجز

ـ وَنُونُهَا الْأُولَى بِهِ قَدْ أُسْكِنَتْ **** وَشُمَّتِ الضَّمَّ نَـعَمْ وَأُدْغِـمَـتْ(808).

لابن عبد الملك ـ بحر الرّجز

ـ وَالنُّونُ إِنْ لَمْ تَنْفَصِلْ وَاتَّصَلَتْ **** بِـبَعْـضِ هَذِهِ الْحُرُوفِ بُيِّـنَتْ(444)10ح.

الداني ـ البحر الطويل

- وَقَالَ فِي السُّكُون ذُو الْقَصِيدَةِ **** صَحَّ تَحَمُّلاً عَنِ الرِّوَايَةِ(735)11ح.
- مَحْيَايَ بِالإِسْكَانِ وَالْإِمَالَةِ **** عَنْ وَرْشِهِمْ جَاءَتْ بِهِ الرِّوَايَةِ(735)11ح.

لمجهول - بحر الرّجز

الدّال:

- وَمَنْ قَالَ فِي الْمُعْتَلِّ تَسْكِينُ عَيْنِهِ **** فَمَا إِنْ لَهُ عَنْ مَدِّهَا وَسَقاً بُدُّ"(220)10ح.

لأبي الحسن بن برّي - بحر الطّويل

- لَكِنَّ فِي أَئِمَّةٍ حَيْثُ وَرَدْ **** فَأخْلِصِ الْيَاءَ هُدِيتَ لِلرَّشَدْ(281).

لأبي بكر القرطبي - بحر الرّجز

- وَهَذِهِ نُصُوصُ مَنْ بِهِ اقْتَدَا **** شُيُوخُ غَرْبِنَا هُدِيتَ مُرْشِدَا(735)11ح.

لمجهول - بحر الرّجز

- لِأَنَّ هُذَيْلاً تَفْتَحُ الْيَاءَ مُطْلَقاً **** فَلَيْسَ إِذاً فِي الْوَاوِ وَإِنْ فُتِحَتْ مَدُّ(220)10ح.
- نَعَمْ لَمْ يَمُدُّوا الْوَاوَ فِي جَمْعِ سَوْءَةٍ **** وَفِي أَلِفٍ مِنْ بَعْدِ هَمْزَتِهِ مَدُّوا(220)10ح.

لأبي الحسن بن برّي - بحر الطّويل

- وَاتَّفَقَ الْقُرَّا عَلَى التَّشْدِيدِ **** فِي نُونِ تَامَنَّا إِلَى التَّأْبِيدِ (808).

لابن عبد الملك - بحر الرّجز

الرّاء:

- وَلَكِنِ السَّكْتُ هُوَ الْمُخْتَارُ **** نَصَّ عَلَيْهِ جِلَّةٌ أَخْيَارُ(108)

لمجهول - من بحر الرّجز

- وَتَتَأَتَّى فِي أَدَاءِ الْقَارِي **** مِنَ الْيَمِينِ وَمِنَ الْيَسَارِ(836)11.

للهوزني - بحر الرّجز

- إِذْ ضَمَّةُ النُّونِ هِيَ الْمُشَارُ **** بِهَا إِلَى النُّونِ وَذَا الْمُخْتَارُ(797)1ح.

أبو عمرو الدّاني - بحر الرّجز

- وَلَكِنْ قَرَا قَالُونُ لُؤْلَى بِهَمْزَةٍ **** مُسَكَّنَةٍ وَالْعِلْمُ يُكْنَزُ كَالتِّبْرِ(380)7.

لعلي الحصري - بحر الطويل

- وَلَيْسَ فِي تَرْقِيقِ رَاءٍ كَسْرُ **** وَلَا إِمَالَةٌ يَقُولُ الْحَبْرُ(521)7ح.

لميمون الفخّار - بحر الرّجز

- رَأَيْتُ الْوَرَى فِي دَرْسِ عِلْمِي تَزَهَّدُوا **** فَقُلْتُ لَعَلَّ النَّظْمَ أَحْظَى مِنَ النَّثْرِ(64)5.
- فَتَفْخِيمُهَا فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ رَأَيْنَا **** وَتَرْقِيقُهَا فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ(517)3.

لعلي الحصري - بحر الطويل

- فَجَمْعُكَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ يَجُوزُ إِنْ **** وَقَفْتَ وَهَـذَا مِـنْ كَلاَمِهِمُ الْـحُـرِّ(190)8.
- وَإِنْ يَتَطَرَّفْ عِنْدَ وَقْفِكَ سَاكِنٌ **** فَقِفْ دُونَ مَـدٍّ ذَاكَ رَأْيِي بِلاَ فَـخْرِ(190)7.
لعلي الحصري - بحر الطويل

- وَمَنْ يَرَا الْإِخْفَا فَنُونٌ حَمْرَا **** يَلْحَقُ بَعْدَ الْمِيمِ قُـلْ وَالْأُخْـرَا(798)ح.
لميمون الفخّار - بحر الرّجز

- وَآخِـرُ الْـحَـلْـقِ إِزَاءَ الـصَّـدْرِ **** حَـرْفَـانِ هَـمْـزَةٌ وَهَـاءٌ فَـادْرِ(834)5.
للهوزني - بحر الرّجز

- وَمِنْ بَعْدِ إِحْدَاهُنَّ هَمْزٌ فَـمُـدَّهَـا **** مُـمَـكَّـنَـةً دُونَ الْخُـرُوجِ عَنِ الْـقَـدْرِ(181)13.
- وَمَـا يَـتَـغَـيَّـرْ لِإِدْغَـامِ بِـنَـا وُهُ **** فَلاَ بُـدَّ مِنْ إِظْهَارِهَا فِيهِ لِلْعُذْرِ(445)3.
- وَلَـمْ أَقْـرَ إِلاَّ مِثْـلَ وَرْشٍ أَوْشْهِدُوا **** لِقَالُونَ شَدَّ اللَّـهُ لِي بِالتُّـقَى أَزْرِي(271)8.
- وَوَافَقَ فِي التَّوْرَاةِ وَرْشاً فَخُذْ وَزِدْ **** وَلاَ تَجْهَلَنْ فَالْجَهْلُ بِالْمَرْءِ قَدْ يُزْرِ(499)1.
- إِذَا الْأَلِفُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا أَتَـتْ **** أَوِ الْوَاوُ عَنْ ضَمٍّ أَوِ الْيَاءُ عَنْ كَـسْرِ(181)13 .
لعلي الحصري - بحر الطويل

- وَلَكِنَّ ذِكْرَى الدَّارِ مَعْ شَبَـهٍ لَـهَا **** بِذَا رُقِّقَتْ لِلضَّعْفِ فِي الْكَافِ وَالْكَسْرِ(510).
للأشيري - بحر الطّويل

- وَإِنْ تَجِدْ نَصًّا بِكُتْبٍ تُدْرَا **** يُبْدِي إِمَالَةً وَيُبْدِي الْكَسْرَا(521)7ح.
لميمون الفخّار - بحر الرّجز

- وَإِنْ نُـوِّنَـتْ رَاءٌ كَقَـوْلِكَ فِي قُـرًى **** مُحَصَّنَةٍ نَاهِيكَ مِنْ سُورَةِ الْحَشْرِ(517)3.
لعلي الحصري - بحر الطويل

- وَقَـدْ قَـرَأَ الْـقُـرَّاءُ طُـرّاً وَنَـافِـعٌ **** بِـإِشْـمَامِ تَـأْمَـنَّـا أَمِـنْـتَ مِنَ الشَّـرِّ(808).
للأشيري - بحر الطّويل

- وَقَدْ ذُكِرَ التَّفْخِيمُ فِي الْكُلِّ وَالَّذِي **** بَدَأْتُ بِهِ الْمُخْتَارُ فِي نَحْوِنَا الْبَصْرِ(517)3.
- وَفِي مَـدِّ عَيْنٍ ثُمَّ شَيْءٍ وَسَوْءَةٍ **** خِلَافٌ جَرَى بَيْنَ الْأَئِمَّةِ فِي مِصْـرِ(241)17.
- وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَاكَ عِنْدِي ضَعِيفَةٌ **** وَلَكِنْ يُقَوُّونَ الرِّوَايَـةَ بِالنَّصْرِ(110)11.
- يُرَى رَوْمُنَا وَالْعُمْيُ تَسْمَعُ صَوْتَهُ **** وَإِشْمَامُنَا مِثْلُ الْإِشَارَةِ بِالشُّفْرِ(686)5.
- فَـقَـالَ أُنَـاسٌ مَـدُّهُ مُـتَـوَسِّـطٌ **** وَقَـالَ أُنَـاسٌ مُـفْـرِطٌ وَبِـهِ أُقْـرِ(241)17.
- وَمَهْمَا تَقَعْ مَفْـتُـوحَةً فَـقِـفْ **** عَلَيْهَا بِتَرْقِيقٍ سُقِيتَ حَيَا الْقَطْرِ(621)1.
- وَإِنْ سَكَنَتْ وَالْيَاءُ بَعْدُ كَمَرْيَمٍ **** فَرَقِّقْ وَخَطِّئْ مَنْ يُفَخِّمُ بِالْقَهْرِ(595)11.
لعلي الحصري - بحر الطويل

ـ وَلَابُدّ مِنْ إبْـدَالِهَـا فِي أَئِـمَّـةٍ **** فَصَحْوَكَ إنَّ الجَاهِلِينَ لَفِي سُكْرِ(280)15.

ـ وإنْ تَـتَـقَـدَّمْ هَـمْزَةٌ نَحْـوُ ءامَنُوا **** وَأُوحِـيَ فَامْـدُدْ لَـيْسَ مَـدُّكَ بالنُّكْرِ(198)7.

لعلي الحصري ـ بحر الطويل

ـ فَحَاءٌ وَخَاءٌ ثُـمَّ هَـاءٌ وَهَمْـزَةٌ **** وَعَيْنٌ وَغَيْنٌ لَيْسَ قَوْلِي بالنُّـكْـرِ(424)4.

لأبي مزاحم الخاقاني ـ بحر الطويل

الزّاي:

ـ فَاسْمَحْ وَلَا تُعْمِلْهُ بِالْجَوَازِ **** وَاسْلُكْ بِـهِ مَـحَجَّـةَ الْمَجَازِ(521)7ح.

لميمون الفخّار ـ بحر الرّجز

ـ وَعَابِدُ الرَّحْمَانِ نَجْلُ هُرْمُزْ **** وَابْـنُ نِـصَاحٍ شَـيْبَةٌ فَمَـيِّزْ(48)5ح.

لأبي عبد الله ابن آجرّوم ـ بحر الرّجز

السّين:

ـ الطَّاءُ مِنْ طَـهَ وَطَاءَ طَسِ **** وَطَـاءُ طَـسِـمِ وَيَـاء يَسِ(491).

لأبي بكر القرطبي ـ بحر الرّجز

الظاء:

ـ جَـمَـعَـهَـا قُـرَّاؤُنَـا لِلْـحِـفْـظِ **** فِي قَوْلِـنَـا ضُـغِـطَ خُصٌّ قَظِ(851)10.

لأبي عمرو الدّاني ـ بحر الرّجز

العين:

ـ ظِــــلُّ قَــــوٌّ رَبَــضٌ **** إِذْ غَــزَا جُـنْـدُ مُـطِـيعُ(846)11.

لمجهول ـ بمجزوء الرّمل

الفاء:

ـ وَإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ **** حَتْماً وَإِلاَّ أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ(67)7ح.

لابن مالك ـ بحر الرّجز

ـ وَفِي الـتَّلاَقِ وَالـتَّـنَادِ الْخُلْفُ **** عَنِ ابْنِ مِينَى وَالصَّحِيحُ الْحَذْفُ(755).

لابن آجرّوم ـ بحر الرّجز

ـ ثُمَّ الْهُوِيُّ مِنْ صِفَاتِ الْأَلِفِ **** خُصَّتْ بِهِ دُونَ جَمِيعِ الْأَحْرُفِ(860).

لمجهول ـ بحر الرّجز

ـ وَعَنْهُ هَـاأَنْـتُمْ رَوَاهُ بِـالْأَلِـفْ **** قَالُونُ وَالْعَكْسُ لِوَرْشٍ قَدْ عُرِفْ(822).

لمجهول ـ بحر الرّجز

- وَقَالَ أَيْضاً الْخَلِيلُ الْأَلِفُ **** مِنْ مَخْرَجِ الْهَمْزَةِ قَدْ تَتَّصِفُ(833).

للهوزني - بحر الرّجز

- خِيفَةَ أَنْ يَلْتَبِسَ الْمُخَفَّفْ **** بِنَاؤُهُ بِبِنْيَةِ الْمُضَعَّفْ(444)10ح

الداني - البحر الطويل

- وَنَصُّهُ فِي ذَاكَ لَكِنْ يُوسُفُ **** لَهُ بِفَتْحِهِ وُجَيْهٌ يَضْعُفُ(735)11ح.

لمجهول - بحر الرّجز

- وَإِنْ تَحُلْ بَيْنَهُمَا أَيْضاً أَلِفْ **** فَالكُلُّ فِي تَخْفِيفِهَا لَمْ يَخْتَلِفْ(319).

لابن غزوان - بحر الرّجز

القاف:

- وَتَتَقَبَّبَانِ عِنْدَ النُّطْقِ **** وَاللَّفْظِ بِالْوَاوِ فَدِنْ بِالْحَقِّ(841)13.

للهوزني - بحر الرّجز

- وَأَنْتَ بِالتَّخْيِيرِ فِي إِلْحَاقِ **** اَلنُّونِ حَمْرًا انْقُلْ عَنِ الْحُذَّاقِ(798)ح.

لميمون الفخّار - بحر الرّجز

- وَالْغَيْنُ وَالْخَاءُ أَخِيرَ الْحَلْقِ **** مِمَّا يَلِي الْفَمَ بِغَيْرِ وَلْقِ(834)6.

للهوزني - بحر الرّجز

- لَكِنَّنِي أُرْشِدْتُ لِلتَّحْقِيقِ **** آخُذُ فِي مَرْيَمَ بِالتَّرْقِيقِ(596).

لأبي بكر القرطبي - بحر الرّجز

اللاّم:

- لَكِنَّهَا أَيْسَرُ فِي الشِّمَالِ **** لِلاَفِظٍ بِحَرْفِهَا وَتَالِ(836)11.

للهوزني - بحر الرّجز

- سِوَى يَاءِ إِسْرَائِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ **** صَحِيحٍ كَقُرْآنٍ وَمَسْئُولاً اِسْأَلاَ(209)6.

- وَكَسْرُ بُيُوتٍ وَالْبُيُوتُ يُضَمُّ عَنْ **** حِمَى جِلَّةٍ وَجْهاً عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلاَ(764)8.

- وَفِي هَؤُلاَءِ انْ وَالْبِغَاءِ انْ لِوَرْشِهِمْ **** بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمْ تَلاَ(291)6.

- وَغُنَّةُ تَنْوِينٍ وَنُونٌ وَمِيمٌ إِنْ **** سَكَّنَ وَلاَ إِظْهَارَ فِي الْأَنْفِ تُجْتَلاَ(859)7.

للقاسم بن فيرة الشاطبي - بحر الطويل

- وَإِنْ أُخْفِيَ التَّنْوِينُ وَالنُّونُ سَاكِناً **** فَمَخْرَجُهَا مِنْ دَاخِلِ الْأَنْفِ يُجْتَلاَ(832).

للجعبري - بحر الطّويل

- وَكُلٌّ لَدَى اِسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ **** يُرَقِّقُهَا حَتَّى يَرُوقَ مُرَتَّلاَ(625)5.

- وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ **** وَعِنْدَ رُءُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اِعْتَلاَ(617)3؛(618)8.

للقاسم بن فيرة الشاطبي - بحر الطويل

- وَفِي الْهَاءِ لِلْإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا **** وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوِ الْكَسْرُ مُثِّلاَ(692)5.
- وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ كَآمَنَ هَؤُلاَ **** ءِ آلِهَةً آتَى لِلإِيمَانِ مُثِّلاَ(195)10
- فَلِلْكُلِّ ذَا أَوْلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي **** يُسَهِّلُ عَنْ كُلٍّ كَالآنَ مُثِّلاَ(322)1.
- وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ **** فَلاَ بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلاَ(366)6.
- وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوِ الْيَا فَمَا لَهُمْ **** بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْثُلاَ(596)12؛(635)1؛(653)8.
- وَلاَ أَلِفٌ فِي هَا هَأَنْتُمْ زَكَا جَنًى **** وَسَهِّلْ أَخَا حَمْدٍ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلاَ(822)6.
- فَيَا أَيُّهَا الْقَارِي بِهِ مُتَمَسِّكًا **** مُجِلاًّ لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبَجِّلاَ(24)4.
- وَمَدُّ أَنَا فِي الْوَصْلِ مَعْ ضَمِّ هَمْزَةٍ **** وَفَتْحٍ أَتَى وَالْخُلْفُ فِي الْكَسْرِ بُجِّلاَ(770)6.
- وَكَالْيَاءِ مَكْسُوراً لِوَرْشٍ وَعَنْهُمَا **** وَقِفْ مُسْكِناً وَالْهَمْزُ زَاكِيهِ بُجِّلاَ (785)5ح.
- إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ **** جِهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ مُسْجَلاَ(96)2.
- نِعِمَّا مَعاً فِي النُّونِ فَتْحٌ كَمَا شَفَا **** وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلاَ(767)8.
- وَذُو الرَّا لِوَرْشٍ بَيْنَ بَيْنَ وَنَافِعٍ **** لَدَى مَرْيَمٍ هَايَا وَحَا جِيدُهُ حَلاَ(484)13، (494)12.
- هَنِيئاً مَرِيئاً وَالِدَاكَ عَلَيْهِمَا **** مَلاَبِسُ أَنْوَارٍ مِنَ التَّاجِ وَالْحُلاَ(24)4.
- وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ **** لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلاَ(578)7.
- وَالِاشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعَيْدَمَا **** يُسَكَّنُ لاَ صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلاَ(685)4.
- وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمِيعِ قُلْ **** وَعَارِضِ شَكْلٍ لِمْ يَكُونَا لِيَدْخُلاَ(688)8.
- ءَآلِهَةٌ كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِياً **** وَقُلْ أَلِفاً لِلْكُلِّ ثَالِثاً أُبْدِلاَ(276)4.
- وَآئِمَّةً بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ **** وَسَهِّلْ سَمَا وَصْفاً وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلاَ(278)9.
- وَالأُخْرَى كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ **** وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدَّلاَ(285)3.
- وَإِنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْنَ لاَمٍ مُسَكَّنٍ **** وَهَمْزَةِ الاِسْتِفْهَامِ فَامْدُدْ ه مُبْدِلاَ(322)1.
- وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ **** يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلاَ(184)12.
- وَغَلَّظَ وَرْشٌ فَتْحَ لاَمٍ لِصَادِهَا **** وَلِلطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلُ تَنَزُّلاَ(609)5.
- فَأَمَّا الْكَرِيمُ السِّرِّ فِي الطِّيبِ نَافِعٌ **** فَذَاكَ الَّذِي إِخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلاَ(47)6.
- وَيَا لاَ يَهِدِّي إِكْسِرْ صَفِيًّا وَهَاهُ نَلْ**** وَأَخْفَى بَنُو حَمْدٍ وَخَفَّفَ شُلْشُلاَ(767)10.

للقاسم بن فيرة الشاطبي - بحر الطويل

- فَلْتَنْحُ نَحْوَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ وَلاَ **** تَعْدُ الَّذِي فِي نَحْوِ ذَاكَ أُصِّلاَ(790).

لأبي بكر القرطبي - بحر الرّجز

- وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ ذَا الْفَصْلِ **** فَحُكْمُهُ التَّفْخِيمُ فَافْهَمْ أَصْلِ(596).

لأبي بكر القرطبي - بحر الرّجز

- وَفِيهَا خِلَافٌ فِي نَرَى اللَّهَ عِنْدَ مَن**** يُمِيلُ وَفِي التَّجْرِيدِ ذَلِكَ حُصِّلاَ(657)11.

لأبي حيّان الأندلسي - بحر الطّويل

- وَرَاءُ ذِكْرَى الدَّارِ عِنْدَ الْوَصْلِ **** رُقِّقَ لِلْكَسْرِ وَضُعْفِ الْفَصْلِ(510).

- [وَيَا أَوْزِعْنِي مَعاً] وَيَا إِلَى **** رَبِّي بِفُصِّلَتْ بِخُلْفٍ فُصِّلاَ(735).

لمحمد المنتوري - بحر الرّجز

- وَرَقَّقَ وَرْشٌ كُلَّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا **** مُسَكَّنَةٌ يَاءٌ أَوِ الْكَسْرُ مُوصَلاَ(535)10.

- إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلاَتِهِمْ **** وَمَطْلَعِ أَيْضاً ثُمَّ ظَلَّ وَيُوصَلاَ(609)5.

- كَمَا فَخَّمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمَّةٍ **** فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصْلاً وَفَيْصَلاَ(625)5.

للقاسم بن فيرة الشاطبي - بحر الطويل

- وَمِثْلُ مَوْلَى فَافْتَحاً أَوْ قَلِّلاَ **** وَقْفاً وَعِنْدَ النَّصْبِ فَتْحاً فَضِّلاَ(518).

لابن آجرّوم - بحر الرّجز

- وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالاً وَعِنْدَمَا **** يُسَكَّنُ وَقْفاً وَالْمُفَخَّمُ فُضِّلاَ(617)3؛(618)8.

- فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالْقَصْرُ بَادِرْهُ طَالِباً **** بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرّاً وَمُخْضَلاَ(178)15.

- كَأَبْصَارِهِمْ وَالدَّارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعْ **** حِمَارِكَ وَالْكُفَّارِ وَاقْتَسْ لِتَنْضُلاَ(476)13.

- وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ **** فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاَ(634)3؛ و(635)1؛ (653)7.

- وَتَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ **** وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلاَ(368)7.

- وَعِنْدَهُمَا لِلْكُلِّ أَظْهِرْ بِكِلْمَةٍ **** مَخَافَةَ اشْتِبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَلاَ(445)5.

- وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ **** فَلاَ تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلاَ(126)4.

- أَوِ الْيَاءِ تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرَوْمُهُمْ **** كَمَا وَصْلِهِمْ فَابْلُ الذَّكَاءَ مُصَقَّلاَ(602)13.

للقاسم بن فيرة الشاطبي - بحر الطويل

- وَعَنْ يَزِيدٍ وَهْوَ الْمُعْزَى إِلَى **** رُومَانٍ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ نَقَلاَ(48)5ح.

لأبي عبد الله ابن آجرّوم - بحر الرّجز

- وَهَا وَيَا بِمَرْيَمٍ قَدْ قَلَّلاَ **** وَالْخُلْفُ فِي التَّوْرَاةِ عَنْهُ نُقِلاَ(494).

للمنتوري - بحر الرّجز

- وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَاةَ مَا رُدَّ حُسْنُهُ **** وَقُلِّلَ فِي جَوْدٍ وَبِالْخُلْفِ بُلِّلاَ(494)13.

- أَوْ أُمَّاهُمَا وَاوٌ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ **** يُرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلِّلاَ(692)5.

للقاسم بن فيرة الشاطبي - بحر الطويل

- وَلِلْكُلِّ تَامَنَّا فَأَدْغِمْ مُشَمَّةً **** وَمُخْتَلِسٌ عَنْهُمْ بِالإِظْهَارِ قُلِّلاَ(816).

للجعبريّ - بحر الطّويل

- وَإنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتْحٍ وهَمْزةٍ **** بكِلْمَةٍ أَوْ وَاوٌ فَوَجْهَانِ جُمِّلاَ(221)16.

- وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بكِلْمَةٍ **** سَمَا وَبذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلاَ(257)8.

- وَقَدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَزِدْ **** وَلَوْ صَحَّ هَذَا النَّقْلُ لَمْ يُبْقِ مُجْمَلاَ(97)1.

- وَكُلُّهُمُ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ أَدْغَمُوا **** بلاَ غُنَّةٍ فِي اللاَّمِ وَالرَّا لِيَجْمُلاَ(432)1.

- وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا **** وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ(648)11.

- وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ **** وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أُعْمِلاَ(683)11.

- وَخَا يَخَصِّمُونَ اِفْتَحْ سَمَا لُذْ وَأَخْفِ حُلْـ **** ـوَ بَرٌّ وَخَفِّفْهُ وَسَكِّنْ فَتَكْمِلاَ(767)11.

- وَلَمْ يَرَ فَصْلاً سَاكِناً بَعْدَ كَسْرَةٍ **** سِوَى حَرْفِ الإسْتِعْلاَ سِوَى الْخَا فَكَمَّلاَ(566)2،(603)10.

- وَلَكِنْ رُءُوسُ الآيِ قَدْ قَلَّ فَتْحُهَا لَهُ **** غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمِّلاَ(470)7.

- وَبالْهَمْزِ كُلُّ اللاَّءِ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ **** ذَكَا وَبِيَاءٍ سَاكِنٍ حَجَّ هُمَّلاَ (785)5ح

- وَقُلْ أَلِفاً عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبدَّلَتْ **** لِوَرْشٍ وَفِي بَغْدَادَ يُرْوَى مُسَهَّلاَ(257)8.

- بالإسْكَانِ تَعْدُوا سَكِّنُوهُ وَخَفَّفُوا **** خُصُوصاً وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونُ مُسْهِلاَ(767)9.

- وَتَثْنِيَةُ الأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ **** رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلاَ(458)9.

- وَمَا كُرِّرَا اسْتِفْهَامُهُ نَحْوَ آئِذَا **** أَئِنَّا فَذُو اسْتِفْهَامٍ الْكُلُّ أَوَّلاَ(329)8.

للقاسم بن فيرة الشاطبي ـ بحر الطّويل

- وَتُرْوَى بِلاَمِ اللهِ مِنْ بَعْدِ فَتْحَةٍ **** وَضَمٍّ لِكُلٍّ رِقَّةُ اللاَّمِ أَوَّلاَ(667).

لأبي الحسن القيجاطي ـ بحر الطّويل

- وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ **** فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِوَرْشٍ مُطَوَّلاَ(195)10.

- وَمِنْ طَرَفٍ هُنَّ الثَّلاَثُ لِقُطْرُبٍ **** وَيَحْيَى مَعَ الْجَرْمِيُّ مَعْنَاهُ قَوِّلاَ(837)9.

- مُسَمَّى وَمَوْلًى رَفْعُهُ مَعَ جَرِّهِ **** وَمَنْصُوبُهُ غُزًّى وَتَتْرًا تَزَيَّلاَ(648)11.

للقاسم بن فيرة الشاطبي ـ بحر الطويل

- شَهَرَ ابْنُ غَازٍ فِي التَّفْصِيلِ **** وَضَعَّفَ الْفَتْحَ فَخُذْ تَفْصِيلِ(735)11ح.

لمجهول ـ بحر الرّجز

- وَلاَ يَمْنَعُ الإسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضاً **** إِمَالَةَ مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيِّلاَ(504)9.

- وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا **** تُرَقَّقُ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا تَمَيَّلاَ(602)13.

للقاسم بن فيرة الشاطبي ـ بحر الطويل

الميم:

- وَذَاكَ فِي الْحَقِيقَةِ الْإِشْمَامُ **** فَهْوَ عَلَى مَذْهَبِهِ إِدْغَامُ(797)1ح.

أبو عمرو الدّاني ـ بحر الرّجز

ـ وَالْكُلُّ قَدْ قَرَأَ بِالإِشْمَامِ **** وَهْوَ الَّذِي يُسْمَعُ فِي الْإِدْغَامُ(797)1ح.

أبو عمرو الدّاني ـ بحر الرّجز

ـ لِلضَمِّ بِالْعُضْوِ وَنُونٌ أَدْغِمَا **** فِي نُونِكَ الثَّانِي وَقِيلَ بَعْدَمَا(798)ح.

ـ سَوْدَا عَلَيْهَا شَكْلُهَا بَيْنَهُمَا **** نَقْطٌ بِأَحْمَرٍ وَوَضْعَهُ الْزَمَا(798)ح.

لميمون الفخّار ـ بحر الرّجز

ـ إِذْ كَانَ صَوْتُهَا لَدَيْهَا يَنْصَرِمْ **** فَهْوَ مَجَازٌ لاَ حَقِيقٌ يَرْتَسِمْ(833).

للهوزني ـ بحر الرّجز

ـ فَهَذِهِ نُصُوصُ مَنْ تَقَدَّمَا **** تُرَجِّحُ السُّكُونَ دُمْتَ مُنْعَمَا(735)11ح.

لمجهول ـ بحر الرّجز

ـ صِفْ ذَا ثَنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا **** دُمْ طَيِّبًا زِدْ فِي تُقَى ضَعْ ظَالِمَا(438)8ح.

لمجهول ـ بحر الرّجز

ـ وَالنُّونُ فِيهَا غُنَّةٌ وَالْمِيمُ **** وَصَوْتُهَا مَقَرُّهُ الْخَيْشُومُ(858)6.

للهوزني ـ بحر الرّجز

ـ رَوَى الْقِرَاءَةَ أَبُو رُوَيْمٍ **** عَنْ جِلَّةٍ وَهُمْ خِيَارُ قَوْمٍ(48)5ح.

لأبي عبد الله ابن آجرّوم ـ بحر الرّجز

النّون:

ـ أَعُوذُ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ **** عَلَى الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ(95)3ح

الداني ـ بحر الطويل

ـ فَيَلْزَمُ الْمَصِيرُ لِلْإِسْكَانِ **** لِثَبْتِ نَقْلَهُ بِلاَ تَوَانِ(735)11ح.

لمجهول ـ بحر الرّجز

ـ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ: الْبُنْيَانْ **** وَمِثْلُهُ: الصِّنْوَانُ وَالْقِنْوَانْ (444)10ح

الداني ـ البحر الطويل

ـ وَفَتْحُهُ وَهْمٌ يَقُولُ الدَّانِي **** عِنْدِي لَدَى التَّمْهِيدِ خُذْ بَيَانِ(735)11ح.

لمجهول ـ بحر الرّجز

ـ تَامَنُنَا الْأَصْلُ وَقَدْ سَكَّنَا **** أُولَاهُمَا وَبَعْدَهُ أَشَرْنَا(798)ح.

لميمون الفخّار ـ بحر الرّجز

ـ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ يَرْمُلُونَ **** كَذَاكَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَخْبَرُونَا(429)5.

لأبي عمرو الدّاني ـ بحر الرّجز

ـ إِضْعَافُكَ الصَّوْتَ بِشَكْلِ النُّونِ **** مُوَهِّنًا مِنْ غَيْرِمَا سُكُونِ(798)ح.

لميمون الفخّار ـ بحر الرّجز

- فِي قَـوْلِـهِ مَـا لَكَ لَا تَـامَنُـنَا **** وَذَاكَ إِخْـفَـاءٌ كَـمَـا بَـيَّـنَّـا(797)1ح.

أبو عمرو الدّاني - بحر الرّجز

- فَـإِنْ تَحُلْ مَا بَـيْـنَ هَمْزَتَـيْنْ **** فَاعْلَمْهُ وَاوٌ فِي كِـلاَ الـنَّـوْعَـيْـنْ(318).

لابن غزوان - بحر الرّجز

الهاء:

- حَتَّى تَرَى الْحَرَكَـةَ الْمُشَمَّـهْ **** مَا بَيْنَ كَـسْـرَةٍ وَبَـيْنَ ضَـمَّـه(790).

لأبي بكر القرطبي - بحر الرّجز

الواو:

- وَبَعْضُ مَنْ يُبْصِرُ عِلْمَ النَّحْوِ**** يُـومِي إِلَى ضَمَّتِهَا بِالْـعُـضْـوِ(797)1ح.

أبو عمرو الدّاني - بحر الرّجز

- لَمْ يَذْكُرِ الْأَزْرَقُ عَنْ وَرْشٍ سِوَى **** فِـي جَـمْـعِـهِ أَيْـضـاً رَوَى(735)11ح.

لمجهول - بحر الرّجز

الياء:

- وَنَحْـلُ عَـيَّاشِـكَ مَـعْ أُبَـيِّ **** سَلِيـلِ كَعْبِهِمْ عَـنِ النَّـبِـيِّ(48)5ح.

لابن آجرّوم - بحر الرّجز

- لَكِنَّ أَرْبَعاً تَـلاَ مُسْتَـثْـنِـيَا **** بِخَالِصِ الْفَتْحِ فَحَقِّقْ قَوْلِيَا(491).

لأبي بكر القرطبي - بحر الرّجز

فهر س أنصاف الأرجاز:

الهمزة:

- سِـوَى جُمْلَـةِ الْإِيـوَاءِ..... **** ....(336)2.

الشّاطبي - بحر الطّويل

التاء:

- وَحَقِّـقَ ثَـانٍ صُحْبَـةٌ..... **** ....(276)3.

الشّاطبي - بحر الطّويل

الرّاء:

- .... **** وَفِي إِرَمَ التَّفْخِيمُ فِي نَصٍّ وَالْفَجْرِ (572)1.

- .... **** وَفخَّمَ فِي الْأَنْفَالِ فَاعْرِفْهُ بِالْحَزْرِ(461)1.

لعلي الحصري - بحر الطويل

السّين:

- وسَكْتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنَفُّسٍ **** ....(109)14.

الشّاطبي - بحر الطّويل

الطّاء:

- وَيَجْمَعُهَا قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ.. **** ....(566)3.

الشّاطبي - بحر الطّويل

العين:

- فَيَسْرِي إِلَى الدَّاعش....... **** .... (749)14ح

الشّاطبي - بحر الطّويل

الفاء:

-........................... **** وَمَـحْـضُ هَــــارٍ يُــعْـرفُ(492).

لابن آجرّوم - بحر الرّجز

- وَهَمْزُ أَهَبْ بِالْيَا جَرَى حُلْوَ بَحْرِهِ **** بِخُلْفٍ.........................(778)11.

الشّاطبي - بحر الطّويل

القاف:

- وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا **** ....(517)13؛و(534)11.

الشّاطبي - بحر الطّويل

اللاّم:

- .... **** وَعَنْ كُلٍّ اِلْمَوْءُودَةَ اقْصُرْ وَمَوْئِلاَ(233)11.

- .... **** وَفِي اتَّبِعُون أَهْدِكُمْ حَقُّهُ بَلاَ(751)9.

- ....وَكِتَابِيَهْ **** بالإسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقَبُّلاَ(365)5.

- .... **** ....وَالإِسْكَانُ صَحَّ تَقَبُّلاَ(742)11.

- .... **** وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضٌ تَقَبَّلاَ(549)2.

- ....وَبَعْضُهُمْ **** يُوَاخِذُكُمْ ءَالآنَ مُسْتَفْهِماً تَلاَ(216)1.

- .... **** ....وَفِي الْأَجْزَاءِ خُيِّرَ مَنْ تَلاَ(123)5.

- .... **** أَجَدَّتْ كَقُطْبٍ لِلشَّدِيدَةِ مُثِّلاَ(847)18.

- .... **** ......وَيَا رَبِّي بِهِ الْخُلْفُ بُجِّلاَ(734)3.

- .... **** ....وَفِي طَهَ بِوَجْهَيْنِ بُجِّلاَ(158)4.

الشّاطبي - بحر الطّويل

- .... **** ....سِتَّةٌ نُذْرٍ جَلاَ(754)2.
- .... **** ....وَعَنْ كُلٍّ يُمَلَّ هُوَ انْجَلاَ(763)11.
- .... **** ....وَالظُّلَّةُ الثَّان عَنْ جلاَ(733)12.
- .... **** ....وَقَالُونُ بِتَخْيِيرِهِ جَلاَ(135)11.
- .... **** وَهَارٍ رَوَى مُرْوٍ بِخُلْفٍ صَدٍ حَلاَ(492)3.
- .... **** وَنُونَ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلِ (419)1.
- .... **** ءَامَنْتُمُ لِلْكُلِّ ثَالِثاً أُبْدِلاَ(276)3.
- ....وَخُلْفُهُمْ **** بِفَرْقٍ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايِخِ سَلْسَلاَ(590)3.
- .... **** وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَان أُصِّلاَ(187)12.
- .... **** ....لَبِثْتُ الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ وَصَّلاَ(412)2.
- .... **** وَتَامَنَّنَا لِلْكُلِّ يُخْفَى مُفَصَّلاَ(797)1ح؛و(815)11.
- ....وَتُهْمَزُ وَاوُهُ **** لِقَالُونَ حَالَ النَّقْلِ بَدْءًا وَمَوْصِلاَ(377)8.
............................- **** ....وَالْبَدْءُ بِالأَصْلِ فُضِّلاَ(382)4.
- .... **** وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فُضِّلاَ(237)8.
- .... **** وَفِيهَا خِلاَفٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلاَ(104)5.
- .... **** وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْذَمُ الْعُلاَ (4)1.
- .... **** ....وَخِلاَفُ الْوَقْفِ بَيْنَ حُلاً عَلاَ(758)13.
- .... **** وَفِي الْكَهْفِ نَبْغِ يَاتِ فِي هُودَ رُفِّلاَ(748)12.
- ....وَلِنَافِعٍ **** لَدَى يُونُسٍ ءَالاَنَ بِالنَّقْلِ نُقِّلاَ(374)1.
-............................ **** ....وَفِيهِ الْمَدُّ بِالْخُلْفِ بَلَّلاَ(269)6.
-............................ **** ....وَعَنْ عُثْمَانَ فِي الْكُلِّ قَلَّلاَ(457)1.
- ....وَهْوَ لَدَيْهِمَا **** يَعِزُّ وَبِالْيُمْنَى يَكُونُ مُقَلَّلاَ(836)8.
- ....وَفِي أَرَا **** كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَا لَهُ الْخُلْفُ جُمِّلاَ(462)8.
- .... **** وَكَمْ وَجِيهٍ بِهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكُلِّ حُمِّلاَ(823)7.
- .... **** وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ(518)1.
- وَمَا بَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدَةِ عَمْرُنَلْ **** ....(849)17.
- ....وَالتَّلاَقِ وَالتَّـ **** ـنَادِ دَرًا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهِّلاَ(754)7.

الشاطبي - بحر الطويل

- ....وَابْنُ غَلْبُونَ طَاهِرٌ **** بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوَّلاَ(194)18.

- ....أَنْ رَأَتَا مَا **** لِي قَلِيلاً..........................(266)

الشّاطبي - بحر الطّويل

الميم:

- وَفِي وَاوِ سَوْءَاتٍ خِلاَفٌ لِوَرْشِهِمْ **** ....(231)11.

- وَفَخَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرَمْ **** ....(572)3.

الشاطبي - بحر الطويل

- وَأَظْهَرَ بَاءَ ارْكَبْ وَقَالُونُ مُدْغِمٌ **** ....(417)3ح.

الحصري - بحر الطويل

- .... **** وَمَا بَعْدَ رَاءٍ شَاعَ حُكْماً..........(534)14.

- وَقَبْلَ سُكُونٍ قِفْ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ **** ....(505)9.

- وَأَدْغَمَ مَعْ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ عَنْهُمُ **** ....(797)1ح؛ و(815)11.

- وَأَدْغَمَ بَاقِيهِمْ.................. **** ....(374)7.

الشّاطبي - بحر الطّويل

النّون:

- وَذُو الرَّاءِ وَرْشٌ بَيْنَ بَيْنَ....... **** ....(536)5.

الشّاطبي - بحر الطّويل

الهاء:

- وَمَعْ كَافِرِينَ الْكَافِرِينَ بِيَائِهِ **** ....(479)7.

- وَتُؤْوِي وَتُؤْوِيهِ أَخَفُّ بِهَمْزِهِ **** ....(337)8.

- فَمَهْمُوسُهَا عَشْرٌ 'حَثَّ كِسْفَ شَخْصِهِ' **** ....(844)12.

- وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ تُبْدَلُ وَاوُهَا **** ....(316)10.

الشّاطبي - بحر الطّويل

فهرس الأعلام والأشخاص

الهمزة:

التّاء:

الثّاء:

الجيم:

الحاء:

الزّاي:

السّين:

الشّين:

العين:

الغين:

الفاء:

القاف:

الكاف:

اللاّم:

الميم:

النّون:

الهاء:

فهرس الأمم والقبائل

فهرس البلدان والأماكن

فهرس الكتب المذكورة في متن الكتاب

الهمزة:

الجيم:

الحاء:

اللاّم:

الميم:

النّون:

الهاء:

الواو:

فهرس المصادر والمراجع

المصادر المطبوعة

- المصحف الحسني الشريف المسبّع، برواية ورش عن نافع، طبع وزارة الأوقاف ـ الرباط 1417 هـ.
- مصحف المدينة، برواية ورش عن نافع، طبع مجمّع الملك فهد لطباعة القرآن الكريم ـ مكة 1412هـ.
- القرآن الكريم برواية قالون، نشر مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله ـ تونس 1404 هـ ـ 1984م.

الهمزة:

- 'الإبانة عن معاني القراءات' لمكيّ بن أبي طالب، تحقيق د. عبد الفتّاح شلبي، دار نهضة مصر. 1379 هـ ـ 1960م.
- 'إبراز المعاني من حرز الأماني' لأبي شامة، تقديم إبراهيم عوض، مطبعة الحلبي ـ القاهرة 1402 هـ.
- الإتحاف الوجيز' للدّكالي، تحقيق مصطفى بو شعرا، طبع مكتبة المعارف ـ الرّباط 1986م.
- 'الإتقان في علوم القرآن' السّيوطي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ بيروت 1407هـ.
- 'إتمام الدّراية لقرّاء النّقاية' للسيوطي، بتعليق الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية ـ بيروت، سنة 1405 هـ ـ 1985 م، الطبعة الأولى.
- 'الإحاطة' لابن الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي ـ القاهرة 1393 هـ ـ 1973م.
- 'إحياء علوم الدين' لأبي حامد الغزالي، طبع دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان 1974م.
- أخبار النّحويين البصريين' للسيرافي، بتحقيق د. محمد البنّا ـ دار الاعتصام ـ مصر 1405 هـ ـ 1985م.
- 'الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى' للنّاصري، بتحقيق ولديه، دار الكتاب ـ الدّار البيضاء 1954م.
- 'أسد الغابة في معرفة الصّحابة' لابن الأثير، طبع دار الشّعب ـ مصر 1970م.
- 'إسعاف المبطّأ برجال الموطّأ' للسّيوطي طبع بذيل 'الموطأ ـ دار الآفاق ـ بيروت 1405 هـ ـ 1985م.
- 'الاستيعاب' لابن عبد البر بهامش 'الإصابة'، طبع مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت 1970م.
- 'الاشتقاق' لابن دريد، تحقيق عبد السّلام هارون ـ مطبعة السنّة المحمديّة ـ مصر 1972 م.
- 'أشعار الشعراء الستّة الجاهليّين' للأعلم، تحقيق لجنة إحياء التراث، دار الآفاق ـ بيروت 1981، ط 1.
- 'الإصابة في تمييز الصحابة' لابن حجر، طبع مؤسّسة الرّسالة لبنان ـ بيروت 1970م.
- 'الأصول في النّحو' لابن السرّاج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ـ مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت 1988 م.
- 'الإضاءة في بيان أصول القراءة' للضبّاع، لعلي محمّد الضبّاع، دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان، بدون.
- 'إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب' لياقوت الحمويّ، طبع دار المأمون ـ القاهرة 1973م.

- 'أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض' للمقري، تحقيق د. عبد السّلام الهـرّاس وأ.سـعيد أعـراب، طبع لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة فضالة - المغرب 1398هـ - 1978م.
- 'إعجام الأعلام' لمحمود مصطفى، طبع في القاهرة - مصر 1956 م.
- 'الأعلام' لخير الدين لزّركلي، طبع دار العلم للملايين - بيروت 1399 هـ - 1979.
- 'الإعلام بمن حل بمزاكش من الأعلام' للمراكشي، طبعة أولى - المطبعة الجديدة بطلعة فاس، بدون.
- 'إعلام النّبلاء بتاريخ حلب الشّهباء' لمحمد راغب، طبع في حلب - سوريا 1342 هـ.
- 'أعلام النّساء' لعمر رضا كحّالة، طبع في دمشق - سوريا 1373 هـ.
- 'الأغاني' للأصبهاني، طبع دار الفكر - بيروت - لبنان 1965، ط 3.
- 'إفادة النّصيح بالتعريف بإسناد الجامع الصّحيح' لابن رشيد السبتي، الطّبعة الأولى - تونس، بدون.
- 'الاقتضاب' للبطليوسي، تحقيق عبد الله البستاني، المطبعة الأدبية - لبنان - بيروت، بدون تاريخ.
- 'الإقناع في القراءات السّبع' أحمد بن الباذش، تحقيق الشّيخ أحمد فريد المزيديّ، دار الكتب العلميّة - بيروت 1419 هـ - 1999م.
- 'الإقناع في القراءات السّبع' لابن الباذش، تحقيق عبد المجيد قطامش، وطبع مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، الطبعة الأولى - مكة لسنة: 1404 هـ.
- 'الأمالي الشّجرية' لابن الشجري، طبع دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد - الهند 1378 هـ، ط 2.
- 'الأمالي' لأبي عليّ القالي، طبع دار الكتاب العربي، لبنان - بيروت، بدون تاريخ.
- 'أمالي المرتضى' للشّريف العلوي، طبع بالقاهرة - مصر 1385 هـ.
- 'إمتاع الأسماع' للمقريزي، طبع في القاهرة - مصر 1955م.
- 'إنباه الرّواة' للقفطي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة 1406 هـ - 1986م.
- الأنساب' للسمعاني، تحقيق عبد الرّحمان اليماني، طبع في بيروت 1400 هـ -1980، ط 2.
- 'الإنصاف في مسائل الخلاف' لابن الأنباري، تحقيق محمد عبد الحميد - السّعادة 1961 م.

الباء:

- 'البحر المحيط' لأبي حيّان الغرناطي، طبع مكتبة النّصر - الرياض - السعودية، بدون تاريخ.
- 'البداية والنّهاية' لابن كثير، طبع مكتبة المعارف - بيروت - لبنان 1966م، ط 1.
- 'البرنامج' للرعيني، تحقيق إبراهيم شيوح، طبع بدمشق 1381 هـ - 1962م.
- 'بغية الرّائد' للقاضي عياض، تحقيق محمد أجانف وصاحباه، مطبعة فضالة - المغرب 1395هـ -1975م.
- 'بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس' لابن عميرة الضّبّي، طبع بمجريط 1370هـ.
- 'بغية الوعاة' للسيوطي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم - مطبعة الحلبي - مصر 1384 هـ - 1964م، ط 1.

- بلغية الأمنية ومقصد اللبيب فيمن كان بسبتة في الدّولة المرينية من مـدرّس وأستاذ وطبيـب، لمؤلّـف مجهول، تحقيق عبد الوهاب بن منصور - المطبعة الملكية - الرباط 1404 هـ - 1984م.
- 'البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة' للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري - دمشق - سوريا 1972م.
- 'البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب' لابن عذاري، طبع في باريس - فرنسا 1950، ط 2.
- 'البيان والتبيين' للجاحظ، تحقيق عبد السّلام هارون، طبع بمصر 1963 هـ، ط 1.

التّاء:

- 'تاج العروس' للزّبيدي، طبع دار صادر - بيروت - لبنان 1386 هـ - 1966م.
- التاريخ الكبير' لمحمد بن إسماعيل البخاري، طبع المكتبة الإسلاميّة - تركيا، بدون تاريخ.
- 'تاريخ الأدب العربي' لبروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، دار المعارف - مصر 1967م.
- 'تاريخ الأمم والملوك' لمحمد بن جرير الطبري، طبع مكتبة البيان - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- 'تاريخ بغداد' للبغدادي، نسخة مصوّرة عن مطبعة السّعادة - القاهرة - مصر 1349 هـ - 1931م.
- 'تاريخ ابن خلدون' لعبد الرّحمان بن خلدون، طبع دار الكتاب اللّبناني - بيروت 1967م، ط 1.
- 'تاريخ الخلفاء' للسّيوطي، طبع دار الفكر - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- 'تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس' لحسين البكري، طبعة مصر 1377 هـ.
- 'تاريخ العرب قبل الإسلام' لجواد عليّ - المطبعة العباسية - بغداد 1958م، ط 1.
- 'تاريخ علماء الأندلس' لابن الفرضي، مطبعة السّعادة، بيروت - لبنان 1954.
- 'تاريخ اليعقوبي' لأحمد بن إسحاق اليعقوبي، طبع بالنحف - العراق 1368 هـ.
- 'التأليف ونهضته في القرن العشرين' للجراري، مطبعة النّجاح الجديدة - الدّار البيضاء 1985م، ط 1.
- 'التّبصرة في القراءات السّبع' للقيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، طبع بالكويت 1985م، ط1.
- 'التبصرة والتّذكرة' للصيمريّ، تحقيق أحمد علي الدّين - جامعة أمّ القرى - مكة 1401 هـ.
- 'التحديد في الإتقان والتّسديد' للداني، تحقيق أحمد الفيومي، مكتبة وهبة - مصر 1993م، ط 1.
- 'تحصيل النّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب' ليوسف بن سـليمان الأعلـم، وهـو مطبوع بهامش 'الكتاب' لسيبويه، طبع مؤسسة الأعلمي - بيروت 1410هـ - 1990م، ط3.
- 'تذكرة الحفاظ' للذهبي، بعناية عبد الرّحمان المعلمي - حيدر آباد - الهند 1374 هـ، ط 1.
- 'التذكرة في القراءات الثّمان' لابن غلبون، تحقيق أيمن سويد، طبع بجدّة 1412 هـ - 1991م، ط 1.
- 'ترتيب المدارك' للقاضي عياض، بتعليق محمد بن تاويت، طبع وزارة الأوقاف - الرباط 1966م.
- 'الترغيب والترهيب' للمنذري، بتقديم محمد منير الدّمشقي - مطبعة الحلبي - مصر، بدون تاريخ.
- 'التصريح بمضمون التوضيح' للأزهري، طبع بمصر - مطبعة الحلبي، بدون تاريخ.

- 'تعريف الخلف برجال السّلف' للحفناوي، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان 1402 هـ - 1982م.
- 'التعريف في اختلاف الرّواة عن نافع' للداني، تحقيق محمد السّحابي، مطبعة الفضيلة - الرّباط.
- 'تفسير ابن كثير' بتقديم د. يوسف المرعشلي، طبع دار المعرفة - بيروت 1412 هـ - 1992م، ط 5.
- 'تفسير غريب القرآن'، تحقيق أحمد صقر، طبع دار الكتب العلمية - بيروت 1398 هـ 1978م.
- 'تقريب التهذيب' لابن حجر، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، طبع في بيروت 1395 هـ 1975م.
- 'التقريب والإرشاد' الصغير للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني بتحقيق الدكتور عبد الحميد بن علي أبو زيد، مؤسسة الرّسالة - بيروت، 1413-1993، ط 1.
- 'التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح' للعراقي، دار الفكر - بيروت 1969م.
- 'التكملة لكتاب الصّلة' لابن الأبّار، طبع بمصر - مطبعة العطار 1375 هـ - 1955م، ط 1.
- 'تمييز الطيّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث' لعبد الرّحمان بن علي بن الديبع، طبع مطبعة صبيح - مصر 1382 هـ.
- 'تنوير الحوالك شرح موطأ مالك لجلال الدين السيوطي، بإشرف صدقي محمد جميل العطار، طبع دار الفكر للطباعة والنشر بيروت - لبنان 1994 هـ - 1414 م.
- 'تهذيب الأسماء واللّغات' للنّووي، طبع دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 1976م.
- 'تهذيب تاريخ ابن عساكر' بعناية عبد القادر بدران، دار المسيرة - بيروت 1399 هـ - 1979م، ط 2.
- 'تهذيب التهذيب' لابن حجر، المطبعة النّظامية - حيدر آباد - الهند 1360 هـ، ط 3.
- 'التيسير في القراءات السّبع' للدّاني، بعناية أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية - بيروت 1996م، ط 1.

الثّاء:

- 'الثمر الدّاني' لابن أبي زيد القيرواني بشرح الآبي، طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.

الجيم:

- 'جامع البيان في تأويل آي القرآن' لابن جرير الطبريّ، دار الفكر - بيروت 1405 هـ - 1984م.
- 'جامع البيان في القراءات السّبع' للداني، تحقيق د. عبد المهيمن الطحّان، طبع جامعة أم القرى - مكة المكرّمة 1406 هـ - 1986م.
- 'الجامع الصّحيح' لأبي عيسى التّرمذي، بمراجعة وضبط عبد الرّحمان محمّد عثمان، طبع دار الفكر، بيروت - لبنان 1403 هـ - 1983 م، ط: 2.
- 'الجامع الصحيح' لمسلم بن الحجاج، نشر دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- 'الجامع لأحكام القرآن' للقرطبي، طبع دار الكتب المصرية - القاهرة 1373 هـ 1954م، ط 2.
- 'جذوة الاقتباس' لابن القاضي، دار المنصور للطباعة - الرباط - المغرب 1973م.

- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس' للحميدي، تحقيق محمد بن تاويت، مطبعة السعادة 1369 هـ.
- الجرح والتعديل' لابن أبي حاتم، طبع دار الفكر - بيروت - لبنان 1371 هـ، ط 1.
- 'جمال القرّاء وكمال الإقراء' لعلم اللدّين السّخاوي، تحقيق د. عليّ حسين البوّاب، مكتبة الخانجي - القاهرة 1408 هـ - 1987م، الطبعة الأولى.
- 'الجمل' للزّجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة - بيروت 1417 هـ 1996م، ط 5.
- 'جمهرة أشعار العرب' لابن أبي الخطاب، تحقيق عليّ البجاوي، طبع دار نهضة مصر -1978م.
- 'جمهرة أنساب العرب' لابن حزم الأندلسي، دار الكتب العلمية - بيروت 1403 هـ - 1983م، ط 1.

الحاء:

- 'الحجة في القراءات السّبع' للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق عبد العال مكرم، طبع مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان 1990م، ط 5.
- 'الحجة للقرّاء السبعة' لأبي عليّ الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث 1984م.
- 'حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة' لجلال الدين السّيوطي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - مصر 1968م.
- 'حسن الصحابة في شرح أشعار الصحابة' لعلي الموستاري، طبعة الآستانة 1358 هـ. ط 1.
- 'حلية الأولياء' لأبي نعيم، طبع دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان 1387 هـ - 1967م.
- 'الحماسة البصريّة' للبصري، تحقيق مختار الدّين أحمد، حيدر آباد 1964، طبعة مصوّرة.
- 'حياة الحيوان الكبرى' لكمال الدين الدميري، طبع دار الفكر - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- 'الحيوان' للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، نشر مطبعة الحلبي - القاهرة 1954م، ط 3.

الخاء:

- 'خزانة الأدب' للبغدادي، تحقيق عبد السّلام هارون، مطبعة المدني - القاهرة 1402 هـ - 1981م.
- 'خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر' للمحبّي، طبعة مصر - القاهرة 1354 هـ.
- 'خلاصة تذهيب الكمال' لصفي الدين الخزرجي، المطبعة الخيرية 1322 هـ، ط 1.
- الخصائص' لابن جنّي، تحقيق محمد النجار، طبع دار الكتاب العربي - بيروت 1971م.

الدّال:

- 'دائرة المعارف الإسلامية' ترجمة مجموعة من الأساتذة، طبعة مصر 1957م.
- 'الدرّ المنثور' للسيوطي، طبع دار المعارف - بيروت - لبنان 1985م.
- 'درّة الحجال في أسماء الرجال' لأبي العبّاس أحمد بن القاضي، تحقيق محمد الأحمدي، طبع دار التراث مصر - القاهرة 1390 هـ - 1970م.

- 'الدّرر اللوامع على همع الهوامع' لأحمد بن الأمين الشنقيطي، طبعة الجمالية 1328 هـ.
- 'الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة' لابن حجر، تحقيق محمد جاد الحق، طبع دار الكتب الحديثة - بيروت - لبنان 1966م.
- 'دلائل الإعجاز' للجرجاني، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، مطبعة السعادة - مصر، بدون تاريخ.
- 'دليل الحيران على مورد الظمآن' للشّريشي، بشرح المارغني، المطبعة العمومية - تونس 1326 هـ.
- 'دليل مؤرخ المغرب الأقصى' لعبد السلام المرّي، طبع دار الكتاب - الدار البيضاء 1965م، ط 1.
- 'الديباج المذهّب' لابن فرحون، طبع دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- 'ديوان الأخطل'، تحقيق راجي الأسمر، دار الكتاب العربي - بيروت 1415 هـ - 1994م، ط 2.
- 'ديوان جميل بن معمر'، بتقديم إبراهيم جزيني، طبع المكتبة الثقافية - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- 'ديوان حميد بن ثور'، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصريّة 1951م.
- 'ديوان زهير بن أبي سلمى'، مطبعة دار الكتب - مصر 1363 هـ.
- 'ديوان امرئ القيس'، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - القاهرة 1958م.
- 'ديوان الأعشى' بشرح وتعليق د. محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت – سنة: 1974.
- ديوان أميّة بن أبي الصّلت'، تحقيق بهمة الحديثي، طبع ببغداد - العراق 1975م.
- 'ديوان البحتري'، تحقيق د. محمد التونجي، دار الكتاب العربي - بيروت 1414 هـ - 1994م، ط 1.
- 'ديوان البوصيري'، تحقيق محمد كيلاني، مطبعة الحلبي - مصر 1393 هـ - 1973م، ط 2.
- 'ديوان جرير بن عطية الخطفي'، تحقيق د. نعمان طه، طبع دار المعارف - مصر 1969م.
- 'ديوان ابن تولب'، جمع د. نوري القيسي، طبع في بغداد - العراق 1956م.
- 'ديوان حسّان بن ثابت'، تحقيق د. وليد عرفات ، طبعة بيروت - لبنان 1971م.
- 'ديوان أبي دؤاد الإيادي'، طبع ضمن دراسات في الأدب العربي، لغوستاف غرنباوم، بيروت - لبنان 1959م.
- 'ديوان رؤبة العجاج' بعناية وليم بن الورد، طبعة ليبزج، 1930م.
- 'ديوان زهير بن أبي سلمى'، طبع دار الكتب المصرية - القاهرة 1363 هـ.
- 'ديوان سراقة البارقي' بتحقيق حسين نصار، طبعة بغداد - العراق 1969م.
- 'ديون عروة بن الورد، طبع المطبعة الأهلية - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- 'ديوان عمر بن أبي ربيعة'، قدم له عبد أ. علي مهنّا، دار الكتب العلمية - بيروت 1406م.
- 'ديوان عنترة بن شدّاد العبسي'، طبع المكتبة الثقافية - بيروت، بدون تاريخ.
- 'ديوان الفرزدق'، قدم له وشرحه مجيد طرّاد، طبع دار الكتاب بيروت - لبنان 1994 هـ - 1414 م.

- 'ديوان كثيّر عزّة'، تحقيق د. إحسان عبّاس، طبعة بيروت ـ لبنان 1971م.
- 'ديوان كعب بن مالك'، تحقيق سامي العاني، طبع ببغداد ـ العراق 1966م.
- 'ديوان الكميت'، تحقيق داود سلوم، نشر مكتبة النعمان ببغداد ـ العراق 1969م.
- 'ديوان لبيد بن ربيعة'، تحقيق الدكتور إحسان عباس، طبع بالكويت 1962م.
- 'ديوان مسكين الدارمي'، تحقيق عبد الله الجبّوري، طبعة بغداد 1970م.
- 'ديوان المثقب العبدي'، طبع المكتبة الثقافية بيروت ـ لبنان 1973م.
- 'ديوان النابغة الجعدي'، تحقيق عبد العزيز رباح، طُبع في دمشق 1384 هـ.
- 'ديوان النابغة الذبياني'، تحقيق الدكتور شكري فيصل، طبع في بيروت 1968م.
- 'ديوان النّعمان بن بشير'، طبع المكتبة الثقافية بيروت ـ لبنان 1970م.
- 'ديوان الهذليين'، طبع دار الكتب المصرية ـ القاهرة 1367 هـ.

الذّال:

- 'الذيل والتكملة' للمراكشي، تحقيق د. إحسان عبّاس، طبع دار الثقافة ـ بيروت، بدون تاريخ.

الرّاء:

- 'الرّسالة المستطرفة' لمحمد بن جعفر الكتّاني، طبعة دار الفكر بدمشق ـ سوريا 1964م.
- 'الرّعاية لتجويد القراءة' لمكي بن أبي طالب، تحقيق أحمد حسن دار الكتب العربيّة ـ دمشق 1973 م.
- 'رغبة الآمل من كتاب الكامل' للمرصفي، طبعة مصر ـ القاهرة 1346 ـ 1348 هـ.
- 'الرّوض الأنف' للسّهيلي، طبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة 1954م.
- 'الرّوض المعطار' للحميري، تحقيق د. إحسان عبّاس، طبع مكتبة لبنان، بدون تاريخ.

الزّاي:

- الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت 1977م.

السّين:

- 'سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب' للسّويدي، طبع دار الكتب العلمية ـ بيروت 1986م، ط 1.
- 'السبعة في القراءات' لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، طبع دار المعارف ـ القاهرة 1400 هـ.
- 'سراج القارئ' لابن القاصح العذري، طبع دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان، بدون تاريخ.
- 'سرّ صناعة الإعراب' لابن جني، تحقيق مصطفى السّقا، مطبعة الحلبي ـ مصر 1374 هـ ـ 1954م.
- 'سرّ الفصاحة' للخفاجي، طبع دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان 1402 هـ ـ 1982م.
- 'سلوة الأنفاس لمحمد بن جعفر الكتاني، نسخة مصورة عن الطبعة الحجرية بفاس.
- 'سمط اللآلئ' للبكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة التأليف والترجمة ـ القاهرة 1956م، ط 2.

- 'سنن ابن ماجة'، طبع دار إحياء التراث - بيروت - لبنان 1395 هـ - 1975م.
- 'سنن أبي داود'، بتعليق محمد عبد الحميد، طبع دار الفكر - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- 'سنن الدّارمي'، بعناية محمد أحمد دهمان، دار الكتب العلمية - بيروت، بدون تاريخ.
- 'سنن سعيد بن منصور'، بتحقيق حبيب الرّحمان الأعظميّ، دار الكتب العلميّة - بيروت 1405 هـ - 1985 الطّبعة الأولى.
- 'سنن النّسائي'، المطبعة الميمنية بمصر - القاهرة، بدون تاريخ.
- 'سير أعلام النبلاء' للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، طبع مؤسسة الرسالة - بيروت 1982م، ط 2.
- 'سيرة ابن هشام'، تحقيق عبد الرءوف سعد، طبع دار الجيل - بيروت 1411 هـ - 1991م.
- 'السّير والمغازي' لابن إسحاق، تحقيق سهيل ركّاز، دار الفكر، بيروت - لبنان 1978، ط 1.

الشّين:

- 'شجرة النّور الزكيّة' لمحمد مخلوف، طبع دار الفكر - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- 'شذرات الذهب' للحنبلي، طبع المكتب التجاري - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- 'شرح أبيات سيبويه' للسيرافي، تحقيق د. محمد سلطاني، طبع مجمع اللغة العربية - دمشق 1976م.
- 'شرح الأشموني'، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، طبع دار الكتاب العربي - بيروت 1955م، ط 1.
- 'شرح الحماسة' لأبي علي أحمد المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السّلام هارون، طبع دار الجيل - بيروت 1411 هـ - 1991م
- 'شرح ديوان الحماسة' للتبريزي، طبعة ليون - فرنسا، 1950 م.
- 'شرح شافية ابن الحاجب'، تحقيق محمد عبد الحميد وزميليه، مطبعة حجازي - القاهرة، بدون.
- 'شرح شذور الذهب' لابن هشام الأنصاري، طبع دار الفكر - بيروت 1414 هـ - 1994م
- 'شرح شروح الألفية' للعيني، بهامش 'خزانة الأدب'، طبعة بولاق 1344 هـ.
- 'شرح شواهد المغني' لجلال الدين السيوطي، نشر دار مكتبة الحياة - بيروت، بدون تاريخ.
- 'شواهد شواهد الشّافية' لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين، القاهرة 1356 هـ.
- 'شرح القصائد العشر' للتبريزي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، طبع دار الآفاق - بيروت 1979م.
- 'شرح المفصّل' لابن يعيش، طبع المطبعة المنيرية بمصر - القاهرة، بدون تاريخ.
- 'شرح مقصورة ابن دريد' لعبد الوصيف محمد، المكتبة الشعبيّة - بيروت، بدون تاريخ.
- شروح 'سقط الزند' للمعرّي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دار الكتب المصرية 1948م، ط 3.
- 'الشّعر والشّعراء' لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، طبع بالقاهرة 1977، ط 2.
- 'الشّفا بتعريف حقوق المصطفى' للقاضي عياض، طبع مكتبة المشهد الحسيني - القاهرة، بدون.

الصّاد:

- 'صبح الأعشى' للقلقشندي، طبع دار الكتب المصرية - القاهرة 1368 هـ، ط 3.
- 'صحيح البخاري' لمحمد بن إسماعيل الجعفي، طبع دار الفكر - بيروت 1401 هـ - 1981م.
- 'صفة الصفوة' لابن الجوزي، تحقيق محمد فاخوري، دار المعرفة - بيروت 1399 هـ - 1979م، ط 2.
- 'الصلة' لابن بشكوال، طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة 1966م.
- 'الصّحاح' للجوهري، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين - بيروت 1404 هـ - 1984 م، ط 3.
- 'صحيح الجامع الصّغير' للسيوطي، بتحقيق الألباني، طبع المكتب الإسلامي - بيروت 1403 هـ.
- 'الصناعتين' للعسكري، تحقيق علي البجاوي وزميله، المكتبة العصرية - بيروت 1406 هـ - 1986م.

الضّاد:

- 'ضرائر الشّعر' لابن عصفور، تحقيق إبراهيم محمد، طبع دار الأندلس 1980م.
- 'الضّرائر وما يجوز للشّاعر دون النّاثر'، لمحمد الأثري، طبع المطبعة السلفية - المدينة المنورة 1372 هـ.
- 'الضّوء اللاّمع لأهل القرن التّاسع' لعلم الدّين السّخاويّ، طبعة مصر 1378 هـ، الطبعة الثانية.

الطّاء:

- 'الطّالع السّعيد، الجامع لأسماء الفضلاء والرّواة بأعلى الصّعيد' لأبي بكر الأدفوي، طبع دار الكتب المصرية، القاهرة 1956.
- 'الطبقات الكبرى' لابن سعد، طبع دار بيروت للطباعة - لبنان 1377 هـ - 1957 م.
- 'طبقات الحنابلة' لابن أبي يعلى، تحقيق حامد الفقي، مطبعة السنّة المحمديّة - مصر 1958م، ط 2.
- 'طبقات الحفاظ' للسيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة 1393 هـ - 1973م، ط 1.
- 'طبقات الشافعية' للسبكي، طبع المطبعة الحسينية بمصر - القاهرة 1354 هـ،ط 3.
- 'طبقات الشافعية' لعبد الرحيم الإسنوي، طبعة حلب - سوريا، بدون تاريخ.
- 'طبقات الشيرازي'، تحقيق د. إحسان عباس، طبع مكتبة لبنان - بيروت 1971م.
- 'طبقات فحول الشّعراء' للجمحي، بشرح محمود شاكر، طبع مطبعة المدني بمصر - القاهرة، بدون.
- 'طبقات المفسرين' للداودي، طبع دار الكتب العلمية - بيروت 1403 هـ - 1983م.
- 'طبقات النحويين' للزبيدي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، طبعة مصر - القاهرة 1373 هـ - 1954م.

العين:

- 'العبر في خبر من غبر' للذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، طبع دائرة المطبوعات والنشر - الكويت 1960م.
- 'عجائب الآثار في التراجم والأخبار' للجبرتي، طبعة مصر - القاهرة 1355 هـ.

- 'العقد الفريد' لابن عبد ربّه، تحقيق محمد العريان، طبع المكتبة التجارية - بيروت 1372 هـ - 1953م.
- 'العلل المتناهية في الأحاديث الواهية' لابن الجوزي، بتقديم ومراجعة الشّيخ خليل الميس، طبع دار الكتب العلميّة 1403 هـ - 1983م، الطبعة الأولى.
- 'علم العروض والقافية' للدكتور عبد العزيز عتيق، طبع دار النهضة - بيروت - لبنان 1974م.
- 'عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير' لابن سيّد الناس اليعمري، طبعة القدسي 1356 هـ.

الغين:

- 'غاية النهاية في طبقات القرّاء' لابن الجزري، تحقيق برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 1400هـ - 1980م.
- 'غيث النفع في القراءات السبع' للصّفاقسي، بهامش شرح الشاطبية، دار الفكر - بيروت، بدون.

الفاء:

- فتح الباري في شرح صحيح البخاري' لابن حجر العسقلاني، طبع مطبعة الخشاب - مصر، بدون.
- فتح المجيد في علم التجويد' لأحمد بن محمود الديب، دار عكاظ - جدّة 1408 هـ، ط 4.
- 'فرائد القلائد' لمحمود العيني، طبع المطبعة الكاستيلية - الزاهرة 1350 هـ، ط 2.
- 'فضائل القرآن' لأبي عبيد، بتحقيق أحمد الخياطي، مطبعة فضالة - المغرب 1415 هـ - 1995م.
- 'فهارس الخزانة الحسنية' لمحمد الخطابي، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء 1407 هـ - 1987م.
- 'الفهرسة' لأبي بكر بن خير، نسخة مصورة عن طبعة قومش - سرقسطة 1893م.
-'الفهرست' لابن النديم، تحقيق رضا تجدد، طبع بطهران - إيران 1391 هـ - 1971م.
- 'فهرس الفهارس' لعبد الحي الكتاني، طبع المكتبة الجديدة - فاس 1347 هـ.
- 'فهرس مخطوطات خزانة القرويّين' لمحمد الفاسي، دار الكتاب - الدار البيضاء 1399 هـ - 1979م.
- 'فوات الوفيات' للكتبي، تحقيق د. إحسان عباس، طبع دار الثقافة - بيروت، بدون تاريخ.

القاف:

- 'القاموس المحيط' للفيروزآباذي، طبع دار الفكر - بيروت - لبنان 1451 هـ - 1995م.
- 'قصص الأنبياء' لابن كثير، طبع دار الفكر - بيروت - لبنان 1403 هـ - 1983م.
- 'القراءات والقراء بالمغرب' لسعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي - بيروت 1410 هـ - 1990م، ط 1.
- 'قلب جزيرة العرب' لفؤاد حمزة، طبعة مصر 1950م، ط 2.

الكاف:

- الكافي في القراءات السّبع' لمحمد بن شريح، بهامش كتاب 'الـمكرّر فيما تواتر من القراءات السّبع' للأنصاري، طبع دار الكتب العربية - مصر، 1326 هـ.
- 'الكامل في التاريخ' لابن الأثير، طبع دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان 1387 هـ - 1967م، ط 2.
- 'الكامل في النحو' لأحمد قبّش، طبع دار الجيل - بيروت - لبنان 1399 هـ - 1979م.
- 'الكامل' للمبرّد، تحقيق محمد الدالي، طبع مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان 1406 هـ - 1986م، ط 1.
- 'الكتاب' لسيبويه، تحقيق عبد السّلام هارون، دار الجيل - بيروت - لبنان 1411 هـ - 1991م، ط 1.
- 'الكتاب' لسيبويه، طبع مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت 1410 هـ - 1990م، الطبعة الثالثة.
- 'الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة' للسان الدّين بن الخطيب، تحقيق د. إحسان عبّاس، دار الثقافة - بيروت 1963.
- 'الكشاف' للزمخشري، دار المعرفة - بيروت - لبنان 1367 هـ، ط 1.
- 'كشف الخفاء' للعجلوني، طبع دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 1408 هـ - 1988م.
- 'كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون' لحاجي خليفة، مكتبة المتنبي - بغداد 1360 هـ - 1941م.
- 'الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها' لمكي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، طبع مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان 1407 هـ - 1987م، ط 1.
- 'الكفاية في علم الرّواية' للخطيب البغدادي، طبعة الهند 1962.
- 'كنز العمال' للمتقي، طبعة دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان 1399 هـ - 1979م.

'الكنز في القراءات العشر' للواسطي، بتحقيق هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، بيروت 1419 هـ - 1998م، الطبعة الأولى .

اللاّم:

- 'لب اللّباب' للسيوطي، طبع في ليدن - هولندا 1947م، ط 3.
- 'اللباب في تهذيب الأنساب' لابن الأثير، طبعة مصر - القاهرة 1356 - 1369 هـ.
- 'اللّسان' لابن منظور، طبع دار صادر - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- 'لسان الميزان' لابن حجر، طبعة حيدر آباد - الهند 1356 هـ، ط 2.
- 'اللمع' للسيوطي، بتحقيق يحيى إسماعيل أحمد، طبع دار الكتب العلمية - بيروت 1404 هـ - 1984م.

الميم:

- 'المؤتلف والمختلف' للآمدي، تحقيق عبد التّار فرّاج، طبع مطبعة الحلبي بمصر - القاهرة 1961م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، معمر بن المثني، تحقيق فؤاد سزكين، مطبعة السعادة بمصر 1955م، ط 1.

- 'مجالس ثعلب'، تحقيق عبد السلام هارون، طبع دار المعارف - القاهرة 1948م.
- 'مجموعة خمسة دواوين' جمع نخبة من الأساتذة، طبع الوهبية - بغداد 1354 هـ.
- 'المحبّر' لابن حبيب، طبعة حيدر آباد - الهند 1361 هـ - 1942، ط 1.
- 'المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات' لابن جنّي، تحقيق علي ناصف وزميليه، مصر 1386 هـ.
- المحدّث الفاصل بين الرّاوي والواعي' للرّامهرمزّي، طبعة بيروت - 1973م.
- المحرّر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز' لابن عطية تحقيق المجلس العلمي بفاس 1499 هـ - 1989.
- 'المختار من الجوامع في محاذاة الدّرر اللّوامع' للثعالبي، المطبعة الثعالبية - الجزائر 1324 هـ.
- 'المختصر المقاصد الحسنة' للزرقاني، تحقيق محمد الصباغ، طبع المكتب المصري 1401 هـ - 1981م.
- 'المدرسة القرآنية في المغرب' لعبد السلام الكنوني، مكتبة المعارف - الرباط 1401 هـ - 1981م، ط 1.
- 'مرآة الجنان' لليافعي، طبعة حيدر آباد - الهند 1377 هـ، ط 1.
- 'مراتب النّحويين' لأبي الطيّب اللّغوي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر - 1955م.
- 'المراسيل مع الأسانيد' لأبي داود، بتحقيق الشّيخ عبد العزيز عزّ الدّين السّيران ، دار القلم - بيروت 1406 هـ - 1986م، الطبعة الأولى.
- 'مراصد الاطلاع' للبغدادي، تحقيق علي البجاوي، طبع مطبعة الحلبي بمصر - القاهرة، بدون تاريخ.
- 'مروج الذهب ومعادن الجوهر' للمسعودي، نسخة مصورة عن طبعة باريس - فرنسا 1951م.
- 'المزهر في علو م اللغة وأنواعها' للسيوطي، بتعليق محمد جاد المولى وآخرون، مطبعة الحلبي - مصر.
- 'المساعد على تسهيل الفوائد' لابن مالك، بتحقيق محمد بركات، طبع دار الكتب - مصر 1969م.
- 'المستدرك على الصحيحن' لأبي عبد الله الحاكم، دار الفكر - بيروت - لبنان 1398 هـ - 1978م.
- 'مسند الإمام أحمد'، طبع دار صادر - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- 'مسند الدارمي' اعتنى به أحمد دهان، وطبعته دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- 'مسند الشهاب' لمحمد بن سلامة القضاعي، طبع المكتبة السّلفية، بيروت 1403 هـ - 1983 م.
- 'المصنف' لعبد الرزاق الصنعاني، طبع المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان 1403 هـ - 1983م، ط 2.
- 'المعارف' لابن قتيبة، تحقيق ثروت عكاشة، طبع دار المعارف بمصر - القاهرة، بدون تاريخ.
- 'معاني القرآن' للفرّاء، تحقيق د. أحمد نجاتي وزميليه، طبع عالم الكتب - بيروت ت لبنان 1980م.
- 'معاني القرآن' للأخفش، تحقيق د. فائز فارس، طبع في الكويت 1401 هـ - 1981م.
- 'معاني القرآن وإعرابه' للزجّاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، طبع عالم الكتب - بيروت 1988م.
- 'معاهد التنصيص على شواهد التلخيص' لعبد الرحيم العباسي، تحقيق محيي الدّين عبد الحميد، طبعة عالم الكتب - بيروت، مصوّرة عن طبعة المكتبة التجاريّة - مصر 1947.

- 'المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي' لابن الأبّار، طبعة مصر - القاهرة 1967م.
- 'المعجم الأوسط' للطبراني، تحقيق طارق بن عوض، دار الحرمين - القاهرة 1415 هـ - 1995م.
- 'معجم البلدان' لياقوت الحموي، طبعة دار صادر - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- 'معجم شواهد العربية' لعبد السلام هارون، طبع مكتبة الخانجي - مصر 1392 هـ - 1972م، ط 1.
- 'معجم قبائل العرب' لرضا كحّالة، طبع المطبعة الهاشمية - دمشق - سوريا 1368 هـ - 1949م.
- 'المعجم الكبير' للطبراني، تحقيق حمدي السّلفي، طبع مكتبة ابن تيمية - القاهرة 1393 هـ، ط 2.
- 'معجم المؤلفين' لعمر رضا كحّالة، طبع مطبعة الترقّي بدمشق - سوريا 1960م.
- 'المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث - القاهرة 1988م، ط 2.
- 'معجم مقاييس اللغة' لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة إحياء الكتب العربية - القاهرة 1366 هـ.
- 'معرفة القراء الكبار' للذهبي، تحقيق محمد الشّافعي، دار الكتب العلمية - بيروت 1417 هـ - 1997م.
- 'معلمة القرآن والحديث' لعبد العزيز بن عبد الله، طبع وزارة الأوقاف - الرباط 1976م
- 'المعيار المغرب، والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب' لأبي العبّاس الونشريسي، بتحقيق د. محمد حجي وأصحابه، دار الغرب الإسلامي - بيروت 1401 هـ - 1981م.
- 'مغني اللبيب عن كتب الأعاريب' للأنصاري، تحقيق حنّا الفاخوري، دار الجيل - بيروت 1991م.
- 'مفتاح السعادة' لطاش كبرى زاده، تحقيق كامل بكري، طبع دار الكتب الحديثة - القاهرة 1968م.
- 'مفتاح العلوم' للسكاكي، طبع المطبعة الأدبية بمصر - القاهرة، الطّبعة الأولى.
- 'المفضليات' للضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة 1964م، ط 1.
- 'المقاصد الحسنة' للسّخاوي، مطبعة دار الأدب العربي بمصر - القاهرة 1375 هـ.
- 'المقتبس في تاريخ رجال الأندلس' لأبي حيان، طبعة باريس - فرنسا 1937م.
- 'المقدمة' لعبد الرحمان بن خلدون، طبع دار القلم - بيروت - لبنان 1981، ط 4.
- 'المقتضب' للمبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، طبع عالم الكتب - بيروت - لبنان 1968م.
- 'المقرّب' لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد السّتار وعبد الله الجبّوري، لجنة إحياء التراث بغداد - العراق 1971م.
- 'الملخّص المفيد فيما لابدّ منه من التّجويد' لمحمد بن محمد بلعبّاس بنشقرون، مطبعة الأمنيّة - الرّباط 1400 هـ - 1980م، الطبعة الثانية.
- 'المنتظم في تاريخ الأمم والملوك' لابن الجوزي، طبعة حيدر آباد - الهند 1357 هـ.
- 'منحة الجليل في تحقيق شرح ابن عقيل' لمحمد عبد الحميد، دار الفكر - بيروت 1399 هـ - 1979م.

- 'المنزع البديع' للسجلماسي، تحقيق د. الغازي علال، طبع دار الثقافة ـ المغرب، 1983م.
- 'المنصف' لابن جني، شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، مطبعة الحلبي ـ مصر 1945م.
- 'المنهج الفائق' للونشريسي، طبع المطبعة الحجرية ـ فاس ـ المغرب، بدون تاريخ.
- 'المورد'/معجم الأعلام لمنير البعلبكي، طبع دار العلم للملايين ـ بيروت ـ لبنان 1992م.
- 'موسوعة الحديث الشريف' جمع صخر، طبع العالمية ـ القاهرة 1995م.
- 'الموسوعة المغربيّة للأعلام البشريّة والحضارية' لعبد العزيز بن عبد الله، طبع وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامية ـ الرباط 1975م
- 'الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء' للمرزباني، تحقيق محمد البجاوي، طبعة مصر 1965م.
- 'الموطأ' لمالك بن أنس، بتقديم فاروق سعد، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت 1405 هـ ـ 1985م، ط 4.
- 'ميزان الاعتدال' للذهبي، تحقيق محمد علي البجاوي، طبع دار المعرفة ـ بيروت 1382 هـ ـ 1963م.
- 'ميزان الذّهب' للهاشمي، طبع دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان 1399 هـ ـ 1979م.

النّون:

- 'النبوغ المغربي' لعبد الله كنّون، طبع دار الكتاب اللّبناني ـ بيروت 1395 هـ ـ 1975م، ط 3.
- 'النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة' لابن تغرى بردى، دار الكتب المصرية ـ القاهرة 1348 هـ.
- 'النجوم الطوالع' للمرغيني، نشر دار الطباعة الحديثة ـ الدار البيضاء ـ المغرب، بدون تاريخ.
- 'نزهة الألباء في طبقات الأدباء' لابن الأنباري، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، طبعة القاهرة 1967م.
- 'نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي' لليفرني، طبع المطبعة الحجرية ـ فاس، بدون تاريخ.
- 'النشر في القراءات العشر' لابن الجزري، بمراجعة علي الضبّاع، طبع دار الفكر ـ بيروت، بدون.
- 'نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب' لمحمد المقري، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر بيروت ـ لبنان 1388 هـ ـ 1968م.
- 'النقائض بين جرير والفرزدق' لأبي عبيد، بتقديم عبد الله الصاوي ـ طبع المكتبة التجارية ـ مصر.
- 'نكت الهميان' للصفدي، اعتنى به أحمد زكي، وطبع بمطابع الجمالية، بدون تاريخ.
- 'نهاية الأرب' للقلقشندي، طبعة بغداد ـ العزاق، بدون تاريخ.
- 'النوادر' لأبي زيد لأنصاري، بعناية سعيد الشرتوني، طبع المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت 1935، ط 3.
- 'نيل الابتهاج' للتنبكتي، بهامش 'الديباج' لابن فرحون، طبع دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

الهاء:

- 'هدية العارفين في أسماء المؤلفين والمصنفين' لإسماعيل باشا البغدادي، طبعة استانبول ـ تركيا، بدون.
- 'همع الهوامع شرح جمع الجوامع' للسيوطي، طبع مطبعة السّعادة بمصر ـ القاهرة 1372 هـ.

الواو:

- 'الوافي في العروض والقوافي' للخطيب التبريزي، بتحقيق عمر يحيى وفخر الدّين قباوة، طبع دار الفكر بدمشق - 1975م.
- 'الوافي بالوفيات'، باعتناء وداد القاضي، طبع مركز الطباعة الحديثة - بيروت 1402 هـ.
- 'ورقات عن الحضارة المغربية في عهد بني مرين' للأستاذ محمد المنوني، مطبعة أكدال - الرباط 1968.
- 'وفيات الأعيان' لابن خلّكان، تحقيق د. إحسان عبّاس، طبع دار صادر - بيروت - لبنان 1972.

جرائد ومجلات:

- جريدة 'الميثاق' المغربية، الأعداد: 116، 119، 120، السنة: 1970.
- مجلّة 'الإحياء'، الجزء: 1 و 2، العدد: 6، السنة: 1986؛ كانت تصدرها رابطة علماء المغرب.
- مجلّة 'تطوان': 28، العدد: 8، السنة:1963؛ مجلة لأبحاث المغربية الأندلسية.
- مجلّة 'دعوة الحق'، العدد: 8 و9، السنة: 1963؛ تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.
- مجلة 'دعوة الحقّ'، العدد: 2، السنة: 1966.
- 'مجلّة 'دعوة الحقّ'، العدد: 7، السّنة: 1976.
- مجلّة 'دعوة الحق'، العدد: 1، السّنة: 1978.
- مجلّة 'دعوة الحقّ'، العدد: 241، السنة: 1984.
- مجلّة 'الفيصل' السعودية: 29، العدد: 19، محرّم 1399 هـ - دجنبر 1978م.

البحوث والرّسائل:

- 'تحصيل المنافع على الدّرر اللّوامع' ليحيى بن سعيد أبي زكريّاء السّملالي، تقدّم بها ذ. حسن الطّالبون لدار الحديث الحسنيّة، لنيل دبلوم الدّراسات العليا في العلوم الإسلامية لسنة: 1995.
- 'الفجر السّاطع والضّياء اللاّمع في شرح الدرر اللّوامع' لابن القاضي، تحقيق ذ. أحمد البوشيخي، تقدم به لدار الحديث الحسنية لنيل دبلوم الدّراسات العليا لسنة 1982 - 1983.
- 'القصد النّافع لبغية النّاشئ والبارع في شرح الدّرر اللّوامع' لأبي عبد الله الخرّاز، تحقيق ذ.نعيمة شابلي، في بحث أعدته لنيل دبلوم الدراسات العليا، من كلية الآداب بالرباط، سنة: 1996م.
- 'القصيدة المنبّهة' لأبي عمرو الدّاني، تحقيق د. الحسين وجاج، تقدّم بها سنة 1989، لنيل دكتوراة الدّولة من دار الحديث الحسنية.
- 'كفاية المحتاج لمعرفة ما ليس في الدّيباج' لأحمد بابا السوداني، رسالة أعدّها ذ. محمد مطيع، لنيل دبلوم الدّراسات العليا في التّاريخ بكلّيّة الآداب بالرّباط لسنة 1987.

المصادر المخطوطة:

- أرجوزة الهوزني في مخارج الحروف، ورقم مخطوطتها في الخزانة العامة بالرّباط: 3922 د.
- 'إيضاح الأسرار والبدائع' لابن المجراد، المخطوط بالخزانة العامّة بالرّباط، تحت رقم: 1745.
- التبيان في شرح مورد الظمآن' لابن آجطّا، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرّباط تحت رقم: 4702.
- 'التحصيل في مختصر التفصيل الجامع لعلوم التنزيل' للمهدويّ، ورقمه بالخزانة العامّة: 89 ق.
- 'تحفة المنافع في مقرأ نافع' لميمون الفخار، ورقم المخطوط بالخزانة العامّة بالرّباط: 938 ق.
- 'تقريب المنافع' لابن القصاب، المخطوط بالخزانة الملكية بالرّباط تحت رقم: 122243/ ز.
- 'تقييد المجاصي' لعبد القوي اليصلتي، بخزانة ابن يوسف بمراكش، تحت رقم: 105.
- جامع البيان في القراءات السّبع المشهورة' للدّاني، مخطوط بدار الكتب المصرية، ورقمه: 7266.
- 'الرّحلة الحجازية' لأبي عبد الله محمد الشرقي الإسحاقي، ورقم مخطوطتها بخزانة القرويّين: 1259.
- 'الرّوض الجامع' لابن جموع الفاسي، ورقم مخطوطته بالخزانة الحسنيّة: 119.
- 'شرح الدّرر اللّوامع' للحلفاوي، مخطوط بالخزانة الملكية بالرباط، ورقمه: 6064.
- 'طبقات المالكيّة' لمؤلف مجهول، مخطوط مصوّر بالخزانة الحسنيّة، ورقمه: 10925.
- 'الفجر السّاطع والضّياء اللاّمع في شرح الدّرر اللّوامع' لابن القاضي، رقمه بالخزانة العامة: 989/ق.
- 'فرائد المعاني في شرح حرز الأماني' لابن آجرّوم، مخطوط بالخزانة العامة، ورقمه: 146/ق.
- 'الفصول في شرح الدّرر' لمحمد المجاصّي اليصلتي، ورقم مخطوطته بالخزانة الملكيّة: 11341.
- 'الفهرسة' ليحيى السرّاج، مخطوط مصوّر بالخزانة الحسنية، تحت رقم:10929.
- 'الفهرسة' لمحمد بن عبد الملك المنتوري، المخطوط رقم: 1578 بالخزانة الحسنية بالرباط.
- 'القصد النافع' لأبي عبد الله الخرّاز، ومخطوطته بالخزانة الحسنية تحت رقم: 3719.
- القصيدة 'الحصرية' لعلي الحصري: ومخطوطتها بالمجموع رقم: 1148/د، بالخزانة العامة بالرباط.
- القصيدة 'الخاقانية' لأبي مزاحم الخاقاني، نسخة الخزانة العامّة بالرباط، ورقمها: 2722 د.
- 'كفاية المحتاج لمعرفة ما ليس في الديباج' لأحمد بابا السوداني، المخطوط رقم: 681 بالخزانة الحسنية.
- 'كنز المعاني بشرح حرز الأماني' للجعبري، مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش، ورقمها:2/55.
- 'اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة' لأبي عبد الله الفاسي، ورقم مخطوطتة بالخزانة العامة: 2846 د.
- 'المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن' لمحمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني، ورقم مخطوطته بالخزانة العامة بالرباط: 111\د.
- 'الموضح في تعليل وجوه القراءات' للمهدويّ، ورقم مخطوطته بالخزانة العامة بالرّباط: 139/ق.
- 'نيل الابتهاج' لأحمد التنبكتي، المخطوط بالخزانة الملكيّة تحت رقم: 2358.

فهرس موضوعات الكتاب المحقّق

الفهرس العامّ للبحث

التّقديم:

الإهـداء ومقدمة الطبعة الأولى:

التّحقيق:

- الكتاب المحقّق:



هَذَا الكِتَابُ

لقد راودت نفسي رغبة جامحة في تحقيق مخطوط شرح رجز ابن برّي، للعلاّمة المنتوري، فاستجبت مذعنا لها، وذلك حتّى أسهم في إنقاذ جزء من تراثنا، وأؤدّي بعض الدين الّذي طوّقنا به علماء أمّتنا الأعلام، ولكي أخرج كنوزاً منه إلى النّور، ليستفيد منها الألسنيّون وأصحاب الدّراسات اللّغويّة الحديثة، وذلك لما لعلم التّجويد من صلة وثيقة بهذه الميادين، فلا يخفى ما بذله علماء القراءات من أبحاث دقيقة، وما قدّموه من كتابات وصفيّة، تتعلّق بصفات الحروف ومخارجها، واختلاف وجوه القراءة وتباين النّطق بها، بل إنّ علم القراءات علاوة على كلّ هذا، علم تتشعّب مناهله، وتتفرّع روافده، فيرد منه علماء التّفسير والفقه والحديث، وذلك لما يوجد من تداخل وترابط بين هذه العلوم جمعاء. ومن ثمّ كانت أهمّية هذا المخطوط، إذ أنّه يعتبر بحقّ من أحسن الشّروح للدّرر اللّوامع، إن لم نقل أنه أحسنها على الإطلاق، وذلك لعلوّ شأو صاحبه، وطول باعه، وجودة تأليفه، وحسن تصنيفه، فأتى شرحه لذلك كبير الفائدة، غزير العائدة، لم يدع شاذّة في فنّه إلاّ أتى بها، ولا فاذّة إلاّ عرّج عليها.

الجزءان : 120 درهم